المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة
الجزائر

العدد الخامس

جوان 2017

University Center Of Abdelhafid Boussouf Mila
Algeria

مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات

Journal Of MILEV RESEARCH AND STUDIES

JMRS

مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تعنى بنشر الأبحاث و الدراسات العلمية

An International bi-annual refreed Journal , which publishes scientific articles

من مواضيع هذا العدد :

- الإعلان ودوره في تعزيز القيم المادية وتخفيض الرضا عن الحياة: دراسة على عينة من طلاب الجامعة بالجزائر
- قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015
- التمكين الإداري كمدخل حديث لتحقيق جودة الخدمة في منظمات الأعمال : دراسة ميدانية على مؤسسة اتصالات الجزائر
- العلاقة التبادلية بين مؤشرات السوق المالي (الإسلامي والتقليدي) – دراسة قياسية لمؤشري LQ٤٥ و JII ببورصة إندونيسيا .
- ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية - قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر-
- محددات المضاعف النقدي في الجزائر: دراسة قياسية (M3 2015 -M1 2006)
-أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

- Jacques Derrida, Islam, and the West
- Measuring Chaoui Linguistic Variation in the City of Oum El Bouaghi: A Dialectometric Study
-Rhetoric and Persuasion from the Classical Era Through the Modern Age

العدد : 05
جوان 2017
ISSN: 2392--5361
e-ISSN: 2588-1663
الايداع القانوني رقم:2015-4396

ISSN: 2392--5361
e-ISSN: 2588-1663
Legal Deposit N° 4396-2015
N° : 05
JUNE 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

دورية، علمية، محكمة، نصف سنوية

تصدر عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة- الجزائر

ISSN : 2392 – 5361 **e-ISSN : 2588 – 1663**

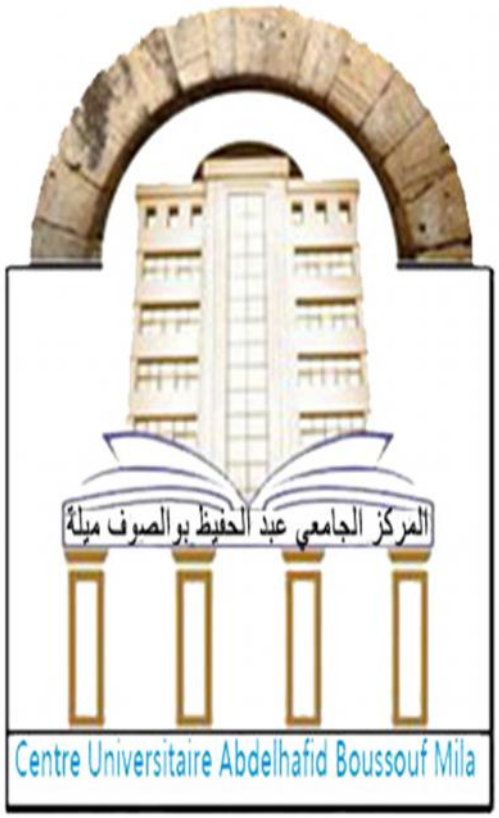

الايداع القانوني رقم: 4396-2015

اللجنة المشرفة على المجلة

- مجلة ميلاف للبحوث والدراسات -

مديـــــر المجلـــــة: أ.د. شمام عبد الوهاب – مدير المركز الجامعي

مديـــــر النشـــــر: د. عقون شراف

رئيس هيئة التحريـر: د. عقون شراف

هيئـــــة التحريـــــر:

د. حراق مصباح عضو هيئة التحرير

د. بومالي حنان عضو هيئة التحرير

د. بوسالم أبوبكر عضو هيئة التحرير

أ. بوطلاعة محمد عضو هيئة التحرير

أ. بوفاس عبد الحميد عضو هيئة التحرير

التدقيق الإحصائـي:

د. كروش صلاح الدين

الإشـــــراف اللغوي:

أ. ليلى بلور

أ. بوفاس عبد الحميد

أ. بوشوشة مريم

الإشـــــراف الفني:

د. عقون شراف م. بولمعالي فضيل ت. بوحلوفة شعبان

أمانة المجلة: بوحوحو حميدة

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات JMRS© 2017

(www.centre-univ-mila.dz/jmrs)

اللجنة العلمية لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات

أ.د. شمام عبد الوهاب	المركز الجامعي ميلة – الجزائر – رئيسا
أ.د أحمد بوراس	جامعة أم البواقي– الجزائر
أ.د زلاقي محمد	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د حمري نصر الدين	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د يحيى عبد الوهاب	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د الأطرش رابح	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د فريد كورتل	جامعة سكيكدة– الجزائر
أ.د بوخمخم عبد الفتاح	جامعة جيجل – الجزائر
أ.د صالحي صالح	جامعة سطيف–1 – الجزائر
أ.د بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان – الجزائر
أ.د السعدي رجال	جامعة أم البواقي– الجزائر
أ.د مصطفى العبد الله الكفري	جامعة دمشق – سوريا
أ.د زكريا مطلك الدوري	جامعة الإسراء – الأردن
د. عقون شراف	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. حراق مصباح	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. حسن مصطفى	جامعة الزرقاء – الأردن
د. مسيلي وردة	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. مودع سليمان	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. بوسالم أبوبكر	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. بريكة السعيد	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. كواشي مراد	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. زرقون محمد	جامعة ورقلة – الجزائر
د. عياش زوبير	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. زين يونس	جامعة الوادي– الجزائر
د. جبار بوكثير	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. شاهد الياس	جامعة الوادي– الجزائر
د. طويطي مصطفى	جامعة البويرة– الجزائر

شروط وقواعد النشر في المجلة

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات هي مجلة علمية محكّمة نصف سنوية، تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن مديرية النشر بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر.

البحوث المقبولة للنشر يجب أن تتقيد بالشروط الآتية:

- ✓ يتقدم الباحث بطلب تحريري معنون إلى السيد رئيس هيئة التحرير لغرض نشر بحثه أو دراسته في المجلة. وإذا كان البحث مشتركا تقدم الطلبات كل على انفراد مع الإشارة إلى أسماء الباحثين المشاركين فيه.
- ✓ يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة بما فيها الإحالات، كما يجب أن يضم المقال ملخصا من 150 حتى 300 كلمة بلغتين إحداها اللغة العربية، فضلا على كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع تغطي الموضوع المتناول، وتقديم عنوان المقال باللغة الانجليزية.
- ✓ يكون المقال مضبوطا على قياس 23.5X16 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر، أما هوامش الصفحة فتكون كما يلي: من اليمين 2 سم ومن اليسار 1.5 سم، من الأعلى 1.5 سم من الأسفل 1.5 سم، و أن يكون الخط المستخدم من نوع (simplified Arabic) قياس (12) باللغة العربية و(Times New Roman) قياس (12) باللغتين الانجليزية أو الفرنسية، باستخدام برنامج (Microsoft Word).
- ✓ يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية (Note de Fin) على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- ✓ يرفق بالبحث إقرار وتعهد بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر أو المشاركة في المؤتمرات بتاريخ سابق لطلب نشره في المجلة. كما يجب إرفاق المقال باستمارة تحوي البيانات و المعلومات الأساسية عن صاحب المقال.
- ✓ يبلغ صاحب المقال باستلام مقاله، وكلّ مقال لا يوافق شروط النشر فإن هيئة التحرير ليست مسؤولة عن ابلاغ صاحبه.
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة فيها، والمادة المنشورة لا تعبّر إلاّ عن آراء أصحابها.

عنوان المجلة: رئيس تحرير مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ص.ب رقم: 26 RP ميلة 43000 الجزائر.

أو البريد الإلكتروني: **mrsjournalmilev43@yahoo.fr**

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث و الدراسات JMRS© 2017

(/www.centre-univ-mila.dz/jmrs)

محتويات العدد الخامس

كلمة هيئة التحرير	
الإعلان ودوره في تعزيز القيم المادية وتخفيض الرضا عن الحياة: دراسة على عينة من طلاب الجامعة بالجزائر الدكتور طارق بلحاج	38-5
قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015 أ. فوزي شوق أ.د. السعدي رجال	66-39
التمكين الإداري كمدخل حديث لتحقيق جودة الخدمة في منظمات الأعمال دراسة ميدانية على مؤسسة اتصالات الجزائر أ. رشام كهينة أ.د. جميل أحمد	94-67
العلاقة التبادلية بين مؤشرات السوق المالي (الإسلامي والتقليدي) – دراسة قياسية لمؤشري LQ45 و JII ببورصة إندونيسيا الدكتور مداحي محمد الدكتور ترقو محمد	116-95
ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية - قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر- الدكتور حليمي حكيمة	139-117
محددات المضاعف النقدي في الجزائر: دراسة قياسية (M3 2015 – M1 2006) الدكتور سي محمد كمال الدكتور مختاري مصطفى	152-141
أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط أ. بلقاسم منال	164-153
دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر الدكتور بشيكر عابد	181-165
دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان أنموذجا الدكتور بريكة السعيد الأستاذة مرابطي سناء	197-183
دو ر الإنفاق العام على البنى التحتية في دعم الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي دراسة مقطعية زمنية لعينة من الدول للفترة 2000-2013 د. محمد الشريف بن زواي أ. هاجر سلاطني	212-199
اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي) الدكتورة بوفنش وسيلة	240-213
عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ديون مجمع صيدال الجزائري (1999-2014) الأستاذة نبيلة سهايلية الدكتور جبار بوكثير	267-241

دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات - دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا- الاستاذة بن جمعة أمينة أ.د. جرمان الربيعي	293-269
العوامل البيئية الخارجية المؤثرة على الأداء التصديري في مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية أ. جمال لطرش أ.د. شريف بقة	319-295
أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري د. حيدوشي عاشور د. وعيل ميلود	343-321
السعر الأخضر وأثره على قرار الشراء لدى المستهلك النهائي د. إلياس شاهد د. عقبة عبد اللاوي د. عبد النعيم دفرور	372-345
تطور سياسة أسعار الفائدة في الجزائر: من التقييد إلى التحرير (1970- جوان 2015) الدكتور شلغوم عميروش	394-373
أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر- دراسة تحليلية قياسية للفترة 2014/2000- د. عبد الوحيد صرارمة أ. بعلول نوفل	420-395
أثر عولمة نظام حماية براءة الاختراع على هيكل قطاع الصناعات الدوائية في الدول النامية د. عبد الحفيظ مسكين د. خالد ليتيم	441-421
استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر د. قرين ربيع د. عقون شراف	463-443
متغيرات بيئة العمل الداخلية وعلاقتها بضغوط العمل في المؤسسة د. محمد دهان أ. هاجر قريشي	488-465
دور التسويق السياحي في الترويج لولاية ميلة كمنطقة جذب سياحي د. قطاف فيروز أ. قطاف عقبة	508-489
الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة فرتيال بعنابة د. فريدة كافي د. علي طالم	533-509
تحليل الأداء التنافسي لمجمع صيدال في ظل التحالفات الاستراتيجية د. محبوب فاطمة أ. سنوسي أسامة	558-535
أثر اعتماد أساليب تطوير المنتجات التقنية في طرح منتج جديد دراسة حالة خدمة الهاتف النقال بجيليها الجيل الثاني (GSM) والجيل الثالث (3G) في الجزائر د. أبوبكر بوسالم أ. بوبكر ياسين	578-559

تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة : حالة الجزائر د. زبير عياش أ. بوكحيل نسيم	601-579
الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجا د. بودرجة رمزي	621-603
مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية : دراسة نظرية تقييمية د. يامة إبراهيم	627-623
منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير أ. زموري كمال أ. د. مرداوي كمال	658-629
نحو استثمار الحاسوب في الفهم الأوتوماتي للسياق اللغوي ظاهرة الاشتقاق منطلقا د. وردة مسيلي	684-659
نشأة الدساتير في منظور التجربة الجزائرية د. مفيدة لمزري	711-685
دوافع المحاولة الإنتحارية لدى المراهق المتمدرس (دراسة حالة) د. قنيفة نورة أ.سعدي روفية	732-713
تفاعل الشعر والسياسة: قراءة في الشعر السياسي الجزائري الحديث د. ابراهيم لقان	758-733
نقد النقد والبعد الإبستيمولوجي أ. بوساحة سهيلة	773-759
التجديد الموسيقي في شعر علي بن عبد الرحمن بن أبي البشر الصقلي - قراءة في أوزان الموشحات المغربية - أ. سليم بوزيدي	798-775
انعكاسات سياسة الاستيطان الفرنسي على سكان ريف ميلة خلال القرن 19م أ. حياة بودويرة	824-799
المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في المواقع الإسلامية عبر الأنترنت موقع شبكة 'الألوكة' نموذجا – دراسة تحليلية- د. زكية منزل غرابة	845-825
الصورة واستخداماتها في الصحافة المكتوبة الجزائرية د. مجاني باديس	860-847
التراث الشعبي: المفهوم والأقسام أ. كريمة نوادرية أ. سعاد زدام	872-861
البنية التركيبية للفاعل: تحليل أنطولوجي أ. نوري خذري	889-873
Jacques Derrida, Islam, and the West *Dr Leila BELLOUR*	05-34
Measuring Chaoui Linguistic Variation in the City of Oum El Bouaghi: A Dialectometric Study *Bouri Hadj*	35-47
Rhetoric and Persuasion from the Classical Era Through the Modern Age *Rima MEDJEDOUB*	49-62

كلمة هيئة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد...

يصدر هذا العدد الخامس من مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ليكون لبنة جديدة من اللبنات التي تضاف إلى صرح النشاطات العلمية التي يحاول المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة من خلالها أن يحرك عجلة البحث العلمي باتجاه آفاق أوسع، إلى جانب الملتقيات والأيام الدراسية التي يعقدها في رحابه من حين لآخر والتي تشكل فرصة حقيقية للتبادل العلمي المثمر.

ويضم هذا العدد مجموعة معتبرة من البحوث والدراسات في الاقتصاد واللغة العربية وآدابها، وميدان العلوم الاجتماعية والانسانية...الخ حيث أفرد مساحة لمختلف التخصصات حتى يكتسب صفة التنوع والثراء العلمي، ويجد كل باحث فيه ضالته. إن هذه المجلة التي تفتح صفحاتها لكل الأقلام الجادة والتخصصات المختلفة، تسعى إلى اكتساب رصيد هام من القيم والتقاليد العلمية التي تتيح لها فرصة الارتقاء إلى مستويات أعلى من العطاء العلمي المثمر الذي يؤهلها للتألق وطنيا وعربيا وعالمياً لتصنع لنفسها اسما متميزا في الساحة العلمية.

وإذ نسعد بما تستقبله المجلة من بحوث ومقالات مختلفة وبشكل متزايد والتي نوليها كل الاهتمام والتقدير، فإننا ندعو الباحثين الأفاضل للحرص أكثر على الالتزام بقواعد النشر كما هي مضبوطة من قبل الهيئة العلمية للمجلة للرقي بها نحو ما هو أفضل، وجعلها منارة علمية متميزة، وذلك بازدياد عدد الباحثين الأفاضل المساهمين والقراء المتلقين كما نأمل ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هيئة التحرير

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

الإعلان ودوره في تعزيز القيم المادية وتخفيض الرضا عن الحياة: دراسة على عينة من طلاب الجامعة بالجزائر

The effects of television advertising on materialism and life satisfaction: A study with Algerian university students

د. طارق بلحـــاج

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/30 تاريخ قبول النشر: 2017/04/30

الملخص :

إن الدراسات حول الآثار "غير المقصودة" للإعلان تكاد تكون قاصرة على المجتمعات الغربية دون غيرها، أين يفترض أن البحث عن السعادة والرضا في الحياة يتعارض مع تنامي ظاهرة الاستهلاك المادي التي عززتها رسائل الإعلانات التجارية، هذه الدراسة حاولت فهم العلاقة بين الإعلان التلفازي والتوجهات المادية للأفراد ورضاهم عن الحياة، حيث قمنا أولا باقتراح نموذج لطبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات وفق الفرضيات المقدمة، وثانيا باختبار ذلك النموذج من خلال بيانات مستقاة من عينة مشكلة من 131 طالبا جامعيا جزائريا، وباستخدام تحليل الانحدار والنمذجة بالمعادلات البنائية توصلنا إلى نتائج تدعم علاقات النموذج المقترح، حيث التعرض للإعلانات التلفازية يرتبط إيجابا مع التوجهات المادية وسلبا مع الرضا عن الحياة، هذا الارتباط يتم تعديله من خلال مدى إدراك القيم المادية في الإعلانات، كما أظهرت النتائج أن تنامي التوجه المادي يرتبط بتدني مستويات الرضا عن الحياة.

الكلمات المفتاحية: الإعلان، المادية، الإعلان المادي، الرضا عن الحياة.

Abstract :

Previous research in the unintended effects of television advertising has been conducted largely in Western countries with little research being conducted in other setting. The results suggest that The development of people's satisfaction with life seems to contradict the growth in materialistic consumption promoted by advertising messages. This study examined the effects of television advertising on materialistic tendencies and life satisfaction in a non-Western setting. In a first step, a conceptual model based on existing hypotheses was developed, and in a second step, this model was tested using a sample of 131 Algerian students. Using regression analysis and structural equation modeling, the findings show that advertising exposure is positively related to materialism and negatively related to life satisfaction. The results suggest that the effects of advertising on both materialism and life satisfaction could be moderated by the extent to which advertising is perceived to be materialistic. Materialism, in turn, contributes significantly to dissatisfaction with life.

***Key words**: Advertising; Materialism; Materialistic advertising; Life satisfaction.*

1. مقدمة:

إن النشاط الإعلاني وإن كان متصلا بالجانب التسويقي والاقتصادي في المجتمع إلا أن دوره يتعدى إلى الجوانب الاجتماعية والتربوية والثقافية، فالإعلان له أثره الواضح في المنظومة القيمية والثقافية لأي مجتمع، لما يتضمنه من إيحاءات وإشارات، وما يحويه في طياته من أفكار وقيم الجهة المعلنة، وهو بذلك يضطلع بدور خطير في توجيه كثير من سلوكات الأفراد، وقد كان هذا الدور المتشعب للإعلان موضع جدل ونقد من قبل الكثير من الباحثين والمتخصصين في مجالات التسويق والاقتصاد والتربية والأخلاق، فالإعلان كما يشير Holbrook (1987) يعمل بطريقة شاملة نحو تأطير وتشكيل القيم في المجتمع، وهو ما يعزز الرأي القائل بأن الإعلان يستند بدرجة كبيرة إلى تأثيره النفسي والعاطفي، فهو يركز على الردود العاطفية للأفراد بدلا من استخدامهم المحتمل لمعلومات الإعلان كدليل يعينهم في ترشيد قراراتهم، ولذلك يبدو أن "الأسلوب المنمق وغير المتوازن للإعلان يكبح عقلانية المستهلك ومنطقه السليم" (Pollay, 1986, p. 26)، وعلى حد قول الفيلسوف Fromm (2008) فإن "القطاع الأوسع من الإعلان المعاصر.. لا يتوجه إلى العقل بل إلى العاطفة" (p. 110)، وقد بينت كثير من الدراسات الحديثة والمعاصرة أن الإعلان

بتقنياته وأدواته يدفع المستهلك إلى التسرع في إصدار أحكامه واتخاذ قراراته بعيداً عن تلك العقلانية أو الرشادة المفترضة، حيث يستغل المسوقون مشاعره الطيبة ويعبثون بعواطفه النبيلة ويتلاعبون بأحلامه وأمانيه الجميلة، وينتهزون المواقف الحساسة والمؤثرة في حياته، بل إنهم يلجأون إلى استخدام سيء ومبتذل لمفاهيم الرجولة والأنوثة والجمال والجاذبية للجنس الآخر، وإلى استغلال رغبات السعادة الكامنة في نفس الإنسان حيث يصور له المسوقون أن تلك السعادة لا يتأتى أكبر قدر منها إلا باستهلاك ما يقدمونه من منتجات وخدمات (بلحاج، 2015، ص 54).

وإذا كان الكثير من فلاسفة الدين والأخلاق وعلماء الاجتماع دعوا إلى الابتعاد عن النزعة الاستهلاكية المادية فإن تلك الدعوات تجد ما يناقضها اليوم في وسائل الإعلام المتنوعة التي لا تنفك تحاصر المستهلكين بمختلف الرسائل التي تقول لهم: إذا أردتم أن تكونوا سعداء فما عليكم إلا اقتناء أحدث السيارات والملابس وغيرها من المنتجات المادية (Fellows, 2012, p. 1)، هذا المنطق النقدي للممارسات الإعلانية يتفق مع رأي الكثيرين فمثلا Loy (1997) يقرر ذلك وهو يتحسر فيقول: "إنني وكأستاذ للفلسفة، أعلم أن كل ما يمكنني فعله والقيام به مع طلابي خلال بضع ساعات في الأسبوع، لا طائل منه عملياً ضد التأثيرات التي يهاجم بها التبشير الديني خارج قسم التدريس – الرسائل الإعلانية الجذابة (المنومة في الغالب) في التلفزيون والإذاعة والمجلات والحافلات.. وغيرها– والتي تحثهم باستمرار قائلة: إذا كنت ترغب في السعادة فما عليك إلا أن تشتريني" (p. 278)، لقد تم إذن اعتبار السلع وسائل لتحصيل السعادة والقبول الاجتماعي، "فالرضا في الحياة لا يتم الوصول إليه من خلال التأمل الديني ولا التفاعل الاجتماعي والحياة البسيطة، بل من خلال التملك والتفاعل مع السلع المادية (Frunzaru & Popa, 2015, p. 302)، إن تركيز الإعلان على أن الإنسان يشبع حاجاته حتى النفسية منها عن طريق الاستهلاك أدى إلى نزوع نحو القيم المادية في المجتمع الإنساني، حيث أصبحت "المادية قوة مركزية توجه المستهلك المعاصر" (Ahuvia & Wong, 1995, p. 172)، وعندما نتحدث عن نزعة الاستهلاك المادي فإن أصابع الاتهام توجه مباشرة إلى التسويق والإعلان، فالتسويق بأدواته المختلفة وعلى رأسها الإعلان " يشجع على المادية التي كان لها آثار اجتماعية سلبية.. حيث الكثير من المسوقين يكرسون تلك المادية التي تتعلق أساسا بالدفع نحو امتلاك المنتجات التي يقدمها أولئك المسوقون للمستهلكين.. فالتحول نحو حياة أقل مادية

يعني طلبا أقل على ما يقدمه المسوقون من سلع.. ويبدو إذن، أن العديد من المسوقين لهم مصلحة خاصة في تشجيع المادية " (Muncy & Eastman, 1998, p. 137)، فالسعي المحموم وراء تحقيق الأرباح غالبا ما يدفع المسوقين إلى إخضاع المستهلك لحملات الإعلان والترويج التي تستثير المستهلك وتدفعه للاعتقاد بأن التقدير الاجتماعي بل والسعادة النفسية تعتمد على قيمة وكمية السلع التي يشتريها، فالفلسفة الإعلانية عموما توظف المادية كأساس لتحقيق الرفاه المعنوي والسعادة الروحية.

غير أن الكثير من الباحثين والممارسين بدأوا يدركون النتائج الحقيقة لهذه الوخيمة، ففي أمريكا مثلا تملك العائلة المتوسطة اليوم من الماديات مثل السيارات والملابس والمساكن ضعفي ما كانت تملك في خمسينات القرن الماضي، ومع ذلك فإن مستوى السعادة أقل (Bebko, 2011, p. 2)، "فالمادية التي خلقها المسوقون في أمريكا لم تقد بالضرورة إلى رفع مستوى السعادة" (Johansson, 2006, p. 41)، هذا ما يؤكده Malhotra et al (2006) بالقول أن الممارسات التسويقية الحالية قادت المستهلكين الأمريكيين إلى الشراء المفرط الذي قادهم بدوره الى أزمات مالية شخصية ومشاكل نفسية مثل الشعور بالقلق والاكتئاب (p. 50)، كما أن دراسات عديدة أجريت في المجتمعات الغربية أكدت أن الإعلان يدفع إلى بروز القيم المادية (Bindah & Med Nor, 2012)، وأن هناك علاقة عكسية بين النظرة المادية للحياة والشعور بالرضا والسعادة (Ahuvia & Wong, 1995).

وعلى الرغم من أن الآثار السلبية للإعلان قد تم مناقشتها وبحثها في الكثير من الدراسات، فلا تزال هناك فجوة معرفية تتعلق أولا بما أشار إليه Buijzen &Valkenburg (2003) من أن هناك عدم توافق من قبل الباحثين حول طبيعة تلك الآثار ومدى دعمها بدراسات ميدانية، وتتعلق ثانيا بضآلة الجهد المبذول في تفسير العلاقة بين الإعلان وآثاره المفترضة، فعلى سبيل المثال توصلت بعض الدراسات الميدانية إلى أن المادية تلعب دور الوسيط في العلاقة بين الإعلان والسعادة، غير أن تلك لم تقدم سوى القليل من الجهد في تفسير تلك العلاقة الوسيطة، كما يشير Unanue et al (2014) إلى أن "هناك ثغرة كبيرة في أدبيات موضوع المادية تتعلق بأنه لحد الآن ليس مفهوما تماما لماذا ترتبط المادية سلبا مع الشعور بالرفاه وإيجابا مع الشعور بالاستياء" (p. 570)، وهذا ما يؤكده Frunzaru & Popa (2015) بالقول أنه "برغم كثرة الدراسات حول العلاقة بين المادية وعدم السعادة فإن القليل منها فقط حاول تفسير تلك العلاقة" (p. 305)، إضافة إلى ما سبق فإن الانتاج

المعرفي في هذا المجال تطغى عليه الدراسات التي تمت في مجتمعات ذات ثقافة غربية، من أجل ذلك وإسهاما في جسر تلك الفجوة فإن هدف هذه الدراسة هو تحليل وتفسير بعض الافتراضات الممكنة حول العلاقة بين الإعلان والرضا عن الحياة، ثم محاولة فحص هذه الافتراضات من خلال دراسة ميدانية على عينة من المستهلكين بالمجتمع الجزائري.

2. الاطار النظري ومراجعة أدبيات الموضوع:

1.2. الإعلان ودوره في تخفيض الرضا عن الحياة: إن مشاهدة التلفاز نشاط مهم يمارسه معظم الناس وفي العديد من الدول ينفق الفرد أمام شاشات التلفاز من الوقت ما يعادل أو يقترب من الوقت المنفق في العمل، وحيث أن أنشطة الترفيه في هذا العصر يهيمن عليها التلفاز فإن تخفيض ساعات العمل التي تحققت في العقود الأخيرة وتمخض عنها وقت فراغ أكبر تم في الغالب ملؤه بمشاهدة التلفاز، ففي أوربا ينفق الأفراد البالغون يوميا ما يقارب أربع ساعات إلا ربعا في تلك المشاهدة أما في أمريكا فيقترب ذلك المعدل من خمس ساعات (Frey, Benesch, & Stutzer, 2007, p. 286)، وحتى مع دخول الانترنت كأداة ترفيهية هامة تبقى مشاهدة التلفاز النشاط الأكثر ممارسة عبر العالم فمتوسط المشاهدة عالميا يبلغ 187 دقيقة في اليوم (Gui & Stanca, 2009, p. 2)، وبما أن مشاهدة البرامج التلفزيونية عمل إرادي ونشاط اختياري فمن الواضح أن الناس يستمتعون به وإلا لما شاهدوه، ومع ذلك فإن الدلائل تشير إلى أن مشاهدة التلفاز مرتبطة إيجابا بمستوى القلق والتوتر ومرتبطة سلبا بالرضا عن الوضعية المالية والثقة في الآخرين وإدراك أهمية الأنشطة الاجتماعية، وأن الأفراد الأكثر مشاهدة للتلفاز يظهرون أقل رضا عن وضعيتهم المالية، ويعطون أهمية كبيرة لحياة الترف والغنى، ويشعرون بعدم الأمان وعدم الثقة في الآخرين، ويعتقدون أنهم أقل انخراطا من أقرانهم في الأنشطة الاجتماعية، حيث تظهر دراسة أجريت عام 2002 في 22 بلدا أوربيا أن مشاهدةً أكثر للتلفاز تؤدي إلى رضا عن الحياة أقلَّ، بالمقابل تظهر الدراسة أن الأفراد الذين شاهدوا التلفاز أقل من نصف ساعة يوميا هم أكثر رضا عن حياتهم مقارنة بغيرهم (Frey et al 2007)، وإذا كانت الدراسات تؤكد الآثار السلبية للحجم الكلي لمشاهدة التلفاز على الرضا عن الحياة فإنها تشير إلى الإعلان كأحد أهم البرامج التي تسهم في تخفيض الرضا والسعادة في الحياة، كما يؤكد ذلك Layard (2003) فيقول "إن التلفاز يدفعنا للكآبة .. إنه يفعل ذلك سواء في

برامج الدراما أو في حملات الإعلان" (نقلا عن Bruni & Stanca, 2005, p. 10)، في هذا الإطار فإن العديد من البحوث تذهب إلى تقرير العلاقة السلبية بين التعرض للإعلانات التلفازية والرضا عن الحياة، وكما يشير Sirgy et al (2012) فقد كان دور الإعلان وما زال محل جدل بين الباحثين الذين قدموا الكثير من الأفكار بغية الوصول إلى شيء من الفهم حول كيفية تأثير إعلانات التلفاز في جودة الحياة، ومع ذلك فإن الكثير من الأسئلة لا تزال دون إجابة قاطعة، ومن تلك الأسئلة كيف يؤثر الإعلان التلفازي في الرضا عن الحياة؟ (p. 80)، في هذا الإطار فإن مراجعتنا وتحليلنا للعديد من الدراسات قادنا إلى استخلاص بعض الآراء وتصنيفها إلى تفسيرات ممكنة للعلاقة المباشرة بين مشاهدة الإعلان والرضا عن الحياة كما يلي:

أولا: عندما يشاهد المستهلكون الإعلان التلفازي فإنهم يتعرضون لصور كثير من المنتجات التي تقدم على أنها أحسن وأجود مما يملكون، والمعلنون هنا يعلمون جيدا أن طلبا جديدا يمكن خلقه في السوق إذا استطاعوا أن يجعلوا الأفراد غير مرتاحين مع ممتلكاتهم لفترة طويلة، ويتم ذلك بعرض منتجات جديدة محسنة–كليا أو جزئيا– تَعِدُ المستهلكين بحياة أفضل وأسعد، إنهم يفعلون ذلك كما ذكر الولي (2007) عن طريق الإعلان الذي يتوجه إلى من يملكون تلك السلعة المعلن عنها، ويقنعهم بأن ثلاجاتهم وتلفزيوناتهم وسياراتهم وألبستهم وأثاثهم ومنتجاتهم –التي لم يمض زمن طويل على شرائها– قد أصابها البلى والقدم، وما عليهم إلا التخلص منها وتعويضها بما جَدَّ في السوق (وهو ما يسميه علماء سيكولوجيا الإعلان "التقادم السيكولوجي"، أي اقتناع المستعمل اقتناعا وهميا بأن مقتنياته قد أصبحت قديمة) (ص 13)، كل هذا يدفع المستهلكين إلى رغبة ملحة ومتزايدة في التملك المادي، فهم يجدون أنفسهم مدفوعين إلى مقارنة سلعهم مع السلعة الجديدة وأنواعها المختلفة، فمشاهدة الإعلان التلفازي تجعلهم أقل رضا عما يستهلكون، والنتيجة أنه يتم تخفيض رضاهم باستمرار عن أي مستوى من الدخل والاستهلاك المادي يمكن أن يحققوه، إن مشاهدة التلفاز من هذه الزاوية يمكن النظر إليها كعامل قوي في استدامة حالة عدم الرضا واستبقائها من خلال التنمية السريعة والمتواصلة لمستوى الآمال والطموحات (Bruni & Stanca, 2006, p. 213).

ثانيا: إن هناك تزييفا منتظما في الرسائل التي تقدمها برامج الإعلام التجارية، حيث يشير Gui & Stanca (2009) إلى أن محتوى تلك الرسائل لا يعكس الواقع بطريقة طبيعية

ولا يمثله بأمانة، فواضح من وجهة نظر التمثيل الإحصائي أن هناك وضعيات يتم المبالغة فيها وتضخيمها في تلك البرامج وتقديمها على أنها تمثل حقيقة المجتمع، فالشخصيات الظاهرة في تلك البرامج تعيش حياة مليئة بالإثارة كما أنها تتمتع بالغنى والشباب والأناقة والجمال (p. 10)، وكما لاحظ Bruni & Stanca (2006) فإن تعرض الأفراد لتلك الصور المزيفة عن الواقع يدفعهم إلى التساؤل حول وضعهم في مقابل تلك الشخصيات، إن مقارنة الدخل ومستوى الاستهلاك هنا لا يتم مع جماعة مرجعية واقعية وإنما مع جماعة مرجعية افتراضية صنعتها وحددت أوصافها تلك البرامج التلفزيونية (p. 213)، وهنا يشير Layard (2003) إلى أن "التلفاز يدفعنا إلى الكآبة من خلال قذفنا بالكثير من الصور عن شكل الأجسام المثالي والسلع المتنوعة ومستويات الغنى التي لا نمتلكها، إنه يفعل هذا سواء في برامج الدراما أو في حملات الإعلان.. والتي تظهر لنا وبكل حميمية كيف يعيش الآخرون، حيث كان الناس يقارنون أنفسهم بمن يرون حولهم أما الآن فيمكنهم (من خلال مشاهدة التلفاز) المقارنة مع أي شخص يحلو لهم، حتى مع أولئك المترفين المرموقين، وسيكون من المثير للاستغراب أن لا تبعث تلك المقارنات على القلق والاكتئاب" (نقلا عن: Bruni & Stanca, 2005, pp. 10-11)، هذا ما يؤكده Buijzen & Valkenburg (2003) بأن الإعلان عادة ما يقدم صورة للعالم تحوي الكثير من المثاليات عن منتجات رائعة وأناس طيبين ومترفين، وتبعا لمفهوم المقارنة الاجتماعية ولكن في هذه الحالة مع عالم افتراضي مثالي، فإن الفرد عندما يشاهد تلك الإعلانات يقارن وضعه بذلك العالم المثالي، والنتيجة أن التناقض بين العالمين يمكن أن يقود إلى تخفيض الرضا عن الحياة لدى من يشاهدون الإعلانات (p. 440).

ثالثا: إن التعرض للإعلان قد يؤدي إلى تخفيض السعادة من خلال الحزن الذي يحدث نتيجة عدم القدرة على شراء ما يتم الإعلان عنه، ومن الواضح أن الإعلان حين يستخدم وسيلة عامة كالتلفاز فإنه يتوجه إلى عموم الناس دون اعتبار لاختلافهم في الدخول والثروات، ومن ثم فإن "الإعلان هنا يقوم على تجاهل صارخ لحقيقة التفاوت الطبقي بين الناس، فهو يتوجه للمستهلكين وكأنهم طبقة واحدة قادرة وراغبة في شراء البضائع المعروضة، وهذا الوضع يزيد من حدة بؤس المحرومين حينما يدركون الأشياء الوافرة المعروضة أمامهم والتي لا تكون طوع بنانهم، ويبدو الإعلان من هذه الزاوية شكلا من

أشكال السخرية القائمة على تجاهل المفارقة، أن تعرض بضاعة باهظة الثمن على جمهور عاجز عن الشراء" (الولي 2007، ص 13).

من جهة أخرى فإن العجز عن الشراء قد يكون سببا في توتير العلاقات الأسرية بين الأزواج أو بين الآباء وأبنائهم، حيث تؤكد الدراسة التي قدمها Buijzen & Valkenburg (2003) أن التعرض للإعلانات يقود إلى تخفيض الرضا عن الحياة العائلية وخاصة إلى توتير العلاقة بين الآباء والأبناء، والذي يتجلى في شكل صراع بينهما ينتج من الطلبات الشرائية التي يثيرها الإعلان ويلح الأبناء على آبائهم في تلبيتها ثم تقابل بالرفض في كثير منها (فلا يمكن تلبية جميع الطلبات)، إن هذا الصراع الأسري يؤدي إلى تكدير صفو الحياة العائلية والتي يشكل الاستقرار فيها جزءا مهما من الرضا عن الحياة بصفة عامة.

رابعا: هناك من يذهب إلى أن التعرض للإعلان له علاقة مباشرة بتخفيض السعادة لدى المستهلكين، وأن أحد التفسيرات لتلك العلاقة يأتي من خلال توقعات المستهلكين قبل الشراء وإدراكاتهم الحقيقية بعده، في هذا الاطار يمكن أن نذكر نموذج رضا المستهلكين المسمى بنموذج التوقع–عدم التطابق (expectancy disconfirmation model) لـ Oliver (1980) والذي يقترح بأن الرضا هو محصلة المقارنة بين ما يتوقعونه من المنتوج وبين ما يقدمه لهم ذلك المنتوج فعلا، وحيث أن الفكرة القائلة بأن شراء المنتجات المادية هو طريقة لمعالجة انخفاض الرضا عن الحياة إنما يتم تعلمها من الإعلانات التلفزيونية التي تشجع على الاستهلاك باستخدام تقنيات يبرز من خلالها عائد اجتماعي لهذا الاستهلاك، فإن ذلك يخلق ارتباطا بين المنتجات والنتائج المرغوبة (أي بين الاستهلاك والعائد الاجتماعي) (Opree, Buijzen, & Valkenburg, 2012, p. 490)، ولفحص أثر ذلك الارتباط قامت Richins (2013) بدراسة ميدانية توصلت من خلالها إلى أن الأشخاص الذين يحملون اتجاهات وعواطف إيجابية أكبر من غيرهم قبل الشراء هم أكثر عرضة لانخفاض رضاهم وسعادتهم بعد الشراء، حيث أن امتلاك السلعة يقدم لهم سعادة مؤقتة خاصة قبل الشراء، حيث تضمحل بعد زمن قصير من شراء المنتوج المعلن عنه (نقلا عن Frunzaru & Popa, 2015, p. 305)، هذه النتيجة تؤكدها دراسة سابقة قام بها Buijzen & Valkenburg (2003) وتوصلت إلى أن هناك علاقة سلبية بين مشاهدة الإعلانات والرضا عن المنتجات المعلن عنها.

2.2. الإعلان وعلاقته بتعزيز النظرة المادية للحياة: إن الآراء سالفة الذكر كانت تميل إلى اعتبار العلاقة مباشرة بين الإعلان والرضا عن الحياة، غير أن هناك من يعتقد أن تلك العلاقة ليست مباشرة بل تتوسطها عوامل أخرى وعلى رأس هذه العوامل تنامي النظرة المادية، فالتعرض للإعلان يقود إلى تعزيز القيم المادية للفرد والتي بدورها تؤدي إلى تخفيض الرضا عن الحياة، حيث أن الأشخاص الماديين أقل سعادة من غيرهم، في هذا الجزء سنقوم بتحليل العلاقة بين الإعلان والقيم المادية، ثم العلاقة بين المادية والرضا عن الحياة في الجزء الذي يليه.

إن الاقتصاديين كثيرا ما درسوا تأثير الإعلان التلفزيوني على خيارات وقرارات المستهلكين الشرائية ولكنهم أهملوا إلى درجة كبيرة الآثار المهمة وربما غير المقصودة لمشاهدة الإعلان على الحياة العامة للإنسان، ومن المستغرب أنه وإلى وقت قريب فإن العلاقة بين مشاهدة الإعلان والتلفاز عموما وتشكيل القيم والمعتقدات لم تحظ إلا بقليل من الاهتمام، حيث يقرر Holbrook (1987) أن الإعلان يمثل مؤسسة متكاملة تعمل سواء بقصد أو بغير قصد على تأصيل غايات ثقافية معينة فهو آلية قوية لخلق المعاني ونقل القيم، وكما أشار Pollay (1986) فإن "الإعلان بصفة عامة يعكس قيما ثقافية معينة ويعززها أكثر من غيرها" (p. 33)، ومن هذه القيم الاستهلاك المظهري، الحسد، المحاكاة، حب الذات، العنف، الغيرة، الضغينة، المنافسة الماكرة، وخاصة التلويث الأخلاقي والإباحية، وربما يكون على رأس قائمة القيم السلبية التي يعززها الإعلان القيم المادية، "فالأثر الأكثر أساسية هو حثه ودفعه الأفراد أن يبقوا باستمرار عاكفين على الإنتاج لتأمين أكبر قدر ممكن من الإستهلاك، أن يعملوا من أجل أن يشتروا .. إن تحويل الشعور (الوجداني) نحو السلع بعيدا عن الأشخاص وتحوير المعاني المجردة إلى أشياء حسية ملموسة وتشييئ (objectification) العلاقات الإنسانية هي بعض مظاهر تلك المادية" (Pollay, 1986, p. 25)، فالإعلان قد يكون مفيدا وضروريا من الناحية الاقتصادية ولكن يبدو أن له نتائج سلبية على ثقافة المجتمع، حيث يمكن التأكيد على أن المجتمع الذي يضمر أفراده أهدافا مادية سيزداد مادية بعد التعرض للإعلانات التي تشيد بتلك الأهداف، ومن الواضح أن هذه القضية تمثل أمرا جوهريا يجب أخذه بعين الاعتبار عندما نكون بصدد مجتمعات يتم قنبلتها باستمرار بالإعلانات في كل مكان، فتنامي ظاهرة الاستهلاك المادي تحقق على الأقل جزئيا من خلال توجيه حاجاتنا وطموحاتنا النفسية نحو شراء

السلع والمنتجات (p. 25)، وربما أيضا من خلال تحويل أهدافنا إلى أهداف مادية، فمن الصعب تجاهل أن هدف الإعلان –كمؤسسة شاملة– هو جعل المجتمع منشغلا بقضايا الإستهلاك المادي، وفي الواقع فإن الإعلان يجعل الأفراد ماديين أكثر من خلال كسب وجذب اهتمام الجمهور، هذا الاهتمام الذي يشكل موردا نادرا تتنافس عليه المؤسسات الاجتماعية (Schudson, 2013, p. xxi) يقوم الإعلان بتوجيهيه نحو الاستهلاك بعيدا عن باقي المؤسسات الاجتماعية التي تدعوا مثلا إلى العمل المجتمعي والنشاطات الثقافية والسياسية التي تعزز القيم الإيجابية .. إن الإعلان يفعل ذلك عن طريق اقتراح حلول مادية لمشاكل هي في الأصل مشاكل اجتماعية ونفسية، ليجعل الناس يعتقدون أن السعادة والنجاح وحتى الحب والود هي أشياء يمكن شراؤها (Modiano, 2015, p.5).

فالإعلان إذن يعزز المادية لأنه صمم أساسا لإثارة الرغبات نحو السلع والخدمات، تلك الرغبات التي لم تكن لتظهر بهذه السطوة لولا الإعلان الذي ينشر الاعتقاد بأن الممتلكات المادية مهمة للغاية في حياة الإنسان وأن تلك الصفات المعنوية المرغوبة كالجمال والنجاح والسعادة يمكن الحصول عليها فقط من خلال الممتلكات المادية (Buijzen & Valkenburg, 2003, pp. 439-440)، بهذا العمل "يجعل الإعلان الاستهلاك في قمة النشاط العقلي للإنسان، ليبدو طبيعيا ورشيدا أخذا بعين الاعتبار أن الإقناع الإعلاني يقدم نظرة للعالم بسلم قيمي يجعل الإستجابة من خلال الفعل الاستهلاكي فعلا عقلانيا ويصور الأمر كأنه حالة عامة في المجتمع الإنساني، فالإقناع الإعلاني لا يسعى إلى برمجة سلوكنا في شراء واستعمال المنتجات فقط ولكن أيضا إلى برمجة المجال الأوسع لأدوارنا الاجتماعية: لغتنا أهدافنا، قيمنا، ومصادر المعاني في ثقافتنا" (Pollay, 1986, p. 21).

ومن المهم هنا أن نذكر أن أثر الإعلان على تشكيل القيم والثقافات ليس فوريا ولكنه تدريجي وعلى المدى المتوسط والبعيد، فالتعرض لبعض الإعلانات قد لا يكون له أثر يذكر ولكن حصول الأمر بطريقة متكررة ومنتظمة يمكنه أن يجعل الشخص أكثر مادية، في هذا الإطار تؤكد الدراسة التي قامت بها Richins (1987) أن مشاهدة الإعلانات تؤثر على النظرة المادية للحياة لدى القطاعات الأكبر سنا في المجتمع ويزداد هذا التأثير كلما احتوى الإعلان على صور وإيحاءات تعلي من شأن تلك النظرة، ذات النتيجة توصلت إليها دراسة في الولايات المتحدة وفرنسا حول البالغين بين سني الثامنة عشر والثانية والثلاثين (Moschis, Ong, Mathur, Yamashita & Bouzaglo, 2011)، وقد لا يحتاج

الأمر إلى سنوات طويلة حتى يحدث ذلك التأثير فمثلا توصلت إحدى الدراسات إلى أن التعرض للإعلانات في مرحلة متقدمة من العمر لدى الشباب اليافعين ترتبط إيجابا بنمو ميولهم المادية (Chan, 2013)، وحتى بالنسبة للقطاعات الأحدث سنا فالدراسات تشير مثلا إلى أن مشاهدة الإعلانات التلفازية تعزز القيم المادية بقوة لدى المراهقين الصينيين بين سني الخامسة عشر والتاسعة عشر (Gu & Hung, 2009)، ويبدو أن آثار الإعلان القوية تتجاوز متغير السن لتمتد إلى من هم أقل سنا من فئة الأطفال حيث توصلت مثلا دراسة Smith & Atkin (2003) إلى أن تسعا من عشرة آباء يعتقدون أن التعرض للإعلانات يجعل أبناءهم ماديين، كما أن دراسة Opree, Buijzen, Reijmersdal & Valkenburg (2014) التي أجريت على عينة من الأطفال بين سني الثامنة والحادية عشر في هولندا توصلت إلى تأثير الإعلانات إيجابا على القيم المادية لديهم، وهذا ما يؤكد دراسة Chan (2003) على عينة من الأطفال في هونغ كونغ التي خلصت إلى أن الإعلان كان له دوره في تنمية القيم المادية حتى بالنسبة لأولئك الأطفال الذين تلقوا توعية عن التأثير التلاعبي القوي للإعلان.

من المهم كذلك أن نشير إلى أن معظم تلك الدراسات كانت تستند في تفسيرها للعلاقة بين الإعلان والمادية إلى نظرية الغرس الثقافي، وهي نظرية ظهرت على يد الباحث الأمريكي George Gerbner خلال عقد السبعينات من القرن العشرين كمنظور جديد لدراسة أثر وسائل الإعلام على القيم الإجتماعية، وتقوم تلك النظرية على أساس أن التلفاز يقدم عالما مزيفا ومختلفا تماما عن العالم الواقعي، وأن هذا التزييف يؤثر على معتقدات المشاهدين (Shrum, Burroughs, & Rindfleisch, 2005, p. 474)، والنتيجة أن "مداومة التعرض للإعلانات ولفترات طويلة ومنتظمة تنمي لدى المشاهدين اعتقادا بأن العالم الذي يرونه في التلفاز ما هو إلا صورة عن العالم الواقعي (Opree et al., 2014, p. 719)، وتبعا لذلك فإن فرضية الغرس الثقافي تؤكد على أن الإعلانات التلفازية تمارس تأثيرها الأقوى عندما يتقبل مشاهدوها أن ما تقدمه هو صورة مقتطفة من الحياة الحقيقية، حيث يشير نقاد الإعلان إلى "أن بناء الأفراد لصورة الواقع الإجتماعي (Social reality) هو دالة مباشرة للتعرض لوسائل الإعلام ولقبول المعلومات الآتية سواء من محتوى البرامج أو الإعلانات" (Sirgy et al., 1998, p. 128)، وبالنهاية فإن الأفراد كثيفي المشاهدة (heavy viewers) سيختلفون في إدراكهم للواقع الاجتماعي عن قليلي المشاهدة (light

viewers)، ذلك أن كثيفي المشاهدة يستعملون التلفاز كمصدر مهيمن لتنشئة اعتقاداتهم التي تختلف عن الواقع المعاش ومع مرور الوقت فإن إدراكهم للعالم الحقيقي يتماهى تماما مع ما تظهره الإعلانات وبرامج التلفاز، وهو ما يطلق عليه ظاهرة التعميم (mainstreaming) (Shrum & Bischak, 2001, p. 190).

ومن زاوية البحث الميداني، فإن العديد من الدراسات تدعم فرضية الغرس الثقافي، فعلى سبيل المثال توصل Shrum et al (2005) إلى أن حجم المشاهدة يؤثر على الميول المادية، وأن كثيفي المشاهدة هم أكثر تذكرا للإعلانات التي تصور حياة الترف، والمكانة الإجتماعية، والهيبة، كما أنهم مقارنة بقليلي المشاهدة يستخدمون المعلومات المستقاة من تلك البرامج لاستنتاج مدى شيوع حياة الترف، حيث يعتقدون أن المنتجات الفاخرة والخدمات الترفية أكثر انتشارا مما هي عليه في الواقع، وأنهم يعيشون وسط مجتمع مترف.

وانطلاقا من أن تحليل مضمون الإعلان في بعض الدراسات توصل إلى أن المادية في الإعلانات يتم توظيفها بطريقة متزايدة كما يتم تضخيمها (Opree et al, 2014, p.719)، بل وتصويرها على أنها منتشرة ومحببة (Malhotra et al., 2006, p. 49)، وأخذا بعين الاعتبار تفسيرات نظرية الغرس الثقافي والنتائج العامة للدراسات الميدانية السابقة فإنه يمكن القول بأن الإعلان ينمي اعتقادات غير واقعية عن الأفراد ونمط حياتهم وعن الحالة المادية للمجتمع، وكما يشير Sirgy et al (2012) فإن ذلك " يحدث انعكاسا للتعرض للإعلانات التلفازية..، وبعبارة أخرى، عندما يتم التركيز في تلك الإعلانات على السلع الفاخرة والخدمات الترفية فالنتيجة هي تنمية الاعتقاد بأن معظم الافراد يعيشون في ترف ومرتاحون ماليا، وأن الطريق إلى النجاح في الحياة هو من خلال تحصيل السلع المادية وركم الثروة الشخصية" (p 86).

3.2. القيم المادية وأثرها في الرضا عن الحياة: أحد فرضياتنا الأساسية هي أن العلاقة بين الإعلان والرضا ليست فقط علاقة مباشرة، بل إن هناك عوامل أخرى قد تتوسط هذه العلاقة، وعلى رأس هذه العوامل تنامي النظرة المادية للحياة، فالتعرض للإعلان يقود إلى تعزيز القيم المادية للفرد والتي تقود بدورها إلى تخفيض الرضا عن الحياة، حيث النتائج المستقاة من العديد من البحوث تظهر أن اتباع الأهداف المادية يقلل من السعادة، وأن هناك علاقة سلبية بين تبني القيم المادية والشعور بالرفاه (Sidhu & Foo, 2015)

أحد التفسيرات لتلك العلاقة السلبية المهمة ينطلق من تعريف المادية كقيمة تعكس الأهمية التي يوليها الأفراد للسلع المادية وعملية اقتناءها كطريقة ضرورية ومطلوبة للوصول إلى ما يرغبون فيه من السعادة (Richins & Dawson, 1992, p.307)، وهنا نجد أن الفرد المادي يعتبر الاستهلاك في حد ذاته غاية نهائية "الاستهلاك من أجل الاستهلاك" (السالوسي، 2002، ص233)، أين يصبح التملك المادي أمرا مركزيا في حياة الإنسان وأهم مصدر لتحقيق الرضا والسعادة في الحياة (Richins & Dawson, 1992, p. 304)، فالسعادة هنا متعلقة بالكم الذي يملكه الفرد من السلع المادية الموجهة للاستهلاك، ويعبر أحد الباحثين Boudiard عن ذلك بالقول على لسان المستهلك "أنا أستهلك إذن أنا سعيد" (نقلا عن: الرماني، 1994، ص 68)، بل إن شعور الانسان المادي بالوجود لم يعد من خلال الاحساس بالعقل والإدراك كما عند ديكارت "أنا أفكر إذن أنا موجود" ولكنه يصير محكوما بما يملك الانسان وما يستهلك، فالمستهلك ذو النزعة المادية هو كما قال Fromm (2008) "الرضيع الأبدي الذي لا يكف عن الصياح في طلب زجاجة الرضاعة .. فهوية المستهلك المعاصر تتلخص في الصيغة الآتية: أنا موجود بقدر ما أملك وما أستهلك " (p. 23)، فالفرد المادي يعتبر أن الأشياء المادية وسيلة مهمة لتحقيق الرضا في الحياة ولذلك تشير Buijzen & Valkenburg (2003) أنه عندما تفشل تلك الأشياء في تحقيق الوعد بالسعادة والرضا فإن الأمر ينقلب إلى سخط وتعاسة (p. 441)، فالتملك المادي بهذا المعنى عملية يدفع إلى سلوك متناقض، فهو يخفف القلق، لأن ما يمتلكه الإنسان قد يشعره بشيء من السعادة والارتياح ذلك أن غايته هي التملك والحيازة، " ولكن ذلك يدفع الانسان إلى مزيد من الاستهلاك، لأن كل استهلاك سابق سرعان ما يفقد تأثيره الإشباعي" (Fromm, 2008, p. 23)، حيث يظل الإنسان يجري وراء غاية متحركة أمامه، وهذا ما أطلق عليه Kasser (2002) "الحلقة المفرغة للمادية"، فالمادية تشجع الناس على الشراء والاستهلاك وتقودهم إلى فكرة أن الأكثر دائما أحسن، وهذا ما يجعلهم في حالة جهد مستمر لتأمين أكبر مدخول ممكن يوفر لهم الحد الأقصى من الامتلاك والاستهلاك، " فهم لا يكتفون ولا يشبعون، بل إنهم دائما يطلبون المزيد " (Zinkhan, 1994, p. 2)، إن هذه النزعة الاستهلاكية المادية تتقلهم على حد تعبير Varey (2010) من فلسفة "ما يكفي يعتبر كافيا" (enough is enough) إلى الاعتقاد بأن "المزيد دائما أفضل" (more is better) (p. 114)، وحيث أن القيم المادية تدفع الانسان إلى الاعتقاد بأن المزيد من

الاستهلاك والامتلاك هو مصدر الرضا في الحياة؛ فإن عدم تحقق ذلك الرضا يدفعه إلى الانخراط في عملية لانهائية من الاستهلاك تحت ضغط البحث عن السعادة الموعودة، وهذا ما يجعله في قلق دائم بسبب عدم القدرة على الخروج من تلك الدوامة، وهو ما يشير إليه Opree (2014) بالقول "عندما ينخرط الأفراد في المادية فإنهم يدخلون حلقة مفرغة، فكلما ازدادت الميول المادية ينخفض الرضا عن الحياة، وكلما انخفض الرضا عن الحياة تزداد المادية أكثر فأكثر، وحينما يسقط المرء في هذه الدائرة اللولبية من النزعة الاستهلاكية فمن الصعب عليه أن يفلت منها، .. وكما وصفها Kasser في استعارة بلاغية فإن الأمر يشبه المقص عندما يصعد حدٌّ منه فإن الحدَّ الآخر ينخفض" (p. 8).

3. منهج الدراسة وأدواتها:

1.3. فرضيات ونموذج الدراسة: تبعا للنقاش النظري ومراجعة أدبيات الموضوع التي مرت معنا يمكن لنا ان نصوغ فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباط سلبي بين التعرض للإعلان التلفازي والرضا عن الحياة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ارتباط إيجابي بين التعرض للإعلان التلفازي وتنمية القيم المادية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ارتباط سلبي بين القيم المادية والرضا عن للحياة.

الفرضية الرابعة: إن العلاقة بين الإعلان والرضا عن الحياة ليست مباشرة وإنما يتوسطها بالضرورة متغير وسيط هو القيم المادية.

الفرضية الخامسة: إن العلاقة بين التعرض للإعلان كمتغير مستقل والمادية والرضا عن الحياة كمتغيرين تابعين يتم تعديلها من خلال متغير معدل هو القيم المادية المدركة في الإعلانات.

ويمكننا أن نمثل هذه الفرضيات وفق العلاقات المقترحة في النموذج التالي:

الشكل (1): النموذج المقترح للعلاقة بين الإعلان، المادية والرضا عن الحياة

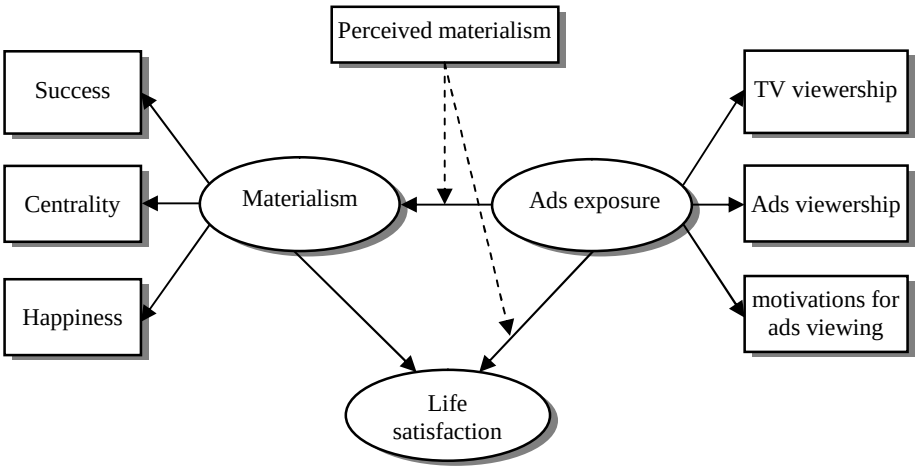

وفق النموذج المبين في الشكل (1) فإن التعرض للإعلان (Advertising exposure) هو دالة أولا في حجم المشاهدة الكلية للتلفاز (TV viewership) وثانيا في مدى الإقبال على مشاهدة الإعلانات (Advertising viewership)، وكذلك في حجم دوافع المشاهدة (motivations for ads viewing) حيث يزداد التعرض للإعلان بازدياد تلك الدوافع، ويفترض إذن أن التعرض للإعلان ينمي التوجهات المادية (Materialism) للفرد والتي تم اعتبارها متغيرا من ثلاثة أبعاد هي: النجاح (Success)، ويعني مدى إيمان الفرد بأن التحصيل المادي دليل على النجاح في الحياة، والمركزية (Centrality)، وتتعلق بمدى أهمية الاستهلاك المادي لديه، والسعادة (Happiness)، وتعني مدى اعتقاده بأن تملك السلع المادية هو سبيل تحقيق السعادة، غير أن هذه العلاقة بين التعرض للإعلانات والتوجهات المادية ليست مباشرة وإنما يتم تعديلها من خلال استقبال وإدراك المشاهد للمعاني المادية في الإعلانات (Perceived materialism)، حيث نفترض أن الأفراد الذين يدركون ذلك الربط في الإعلانات بين السلع والخدمات وبين المكانة الاجتماعية وحياة الترف والرفاهية والرقي ويقرنون هذه الصفات بالإعلانات، هؤلاء الأفراد هم أكثر عرضة لتنمية تلك التوجهات المادية من أولئك الذين يدركون معان مخالفة، وهذا يدفعنا إلى اعتبار إدراك المشاهد للقيم المادية في الإعلان عاملا معدلا (moderator variable)،

بالنهاية فإن الدراسة تفترض أن التعرض للإعلان له علاقة سلبية مباشرة مع الرضا عن الحياة (Life satisfaction)، وغير مباشرة عن طريق تعزيز المادية التي تقلل بدورها من ذلك الرضا.

2.3. عينة الدراسة: إن مجتمع الدراسة يتكون أساسا من طلبة دراسات التدرج في مستوى الماستر بالمركز الجامعي لميلة (الجزائر)، وحيث أن هدفنا هو استكشاف الاتجاهات العامة لعلاقة الإعلان بتعزيز القيم المادية وتخفيض الرضا عن الحياة لدى أفراد المجتمع، فقد اعتمدنا على عينة ميسرة حيث تم توزيع 250 استبيانا، استرجعنا منها 193 واستخدمنا منها 131 استبيانا كانت صالحة لأغراض التحليل بعد استبعاد الاستبيانات غير المكتملة وتلك التي كان واضحا عدم الجدية والعشوائية في إجاباتها.

3.3. مقاييس الدراسة: من أجل الوصول إلى تقدير جيد لعلاقات النموذج المقدم فقد تم استخدام مقاييس ذات قبول واسع في المجتمع العلمي، حيث تم وضع النموذج ومتغيراته بناء على مراجعة دقيقة لأدبيات الدراسات السابقة في موضوع البحث، أين قمنا باختيار أدوات القياس بالاعتماد على إسهامات الباحثين المتخصصين في مجال كل متغير من متغيرات النموذج المقترح.

- **التعرض للإعلان:** لقد تم قياس هذا المتغير من خلال ثلاثة عوامل، أولا من خلال الوقت الذي يمضيه الفرد في مشاهدة التلفاز واعتمدنا فيه مقياس Sirgy et al (2012) المكون من ثلاث أسئلة عن الوقت المخصص لمشاهدة التلفاز في الأيام العادية وفي يوم العطلة الأسبوعية ومعدل المشاهدة الأسبوعي، ولأن مشاهدة التلفاز قد لا تكون مؤشرا كافيا على حجم التعرض للإعلانات فقد تم اعتماد عامل ثان هو مدى الإقبال على مشاهدة الإعلانات، وتم قياسه من خلال ثلاث أسئلة عن مدى مشاهدة الإعلان (Chan 2008)، بالإضافة إلى سؤال عن أهمية الإعلان كمصدر للمعلومات عن المنتجات، أما العامل الثالث لقياس التعرض للإعلانات فتمثل في الدوافع نحو مشاهدة الإعلان واعتمدنا فيه على مقياس دوافع المشاهدة لـ Moschis & moore (1982)، المكون من سبع عبارات تمثل بعدا واحدا، حيث أضفنا إليها عبارة عن دافع التعرف على جودة المنتجات لتصبح ثماني عبارات.

- **المادية المدركة في الإعلان:** تم قياس هذا المتغير بالاعتماد على المقياس الذي صاغه كل من Atay, Sirgy, Cicic, & Husic (2009) ويطلب فيه من المستجوب أن يقيم الإعلانات التي شاهدها في الأسابيع الماضية من خلال عشر صفات متقابلة حيث يتم التقييم بناء على طريقة سلم المعاني المتضادة (المتقابلة) (Semantic differential) بسبع درجات من 1 إلى 7.

- **المادية:** يعتبر مقياس القيم المادية MVS (material values scale) من أشهر الادوات التي يستخدمها الباحثون في قياس التوجهات المادية للفرد، هذا المقياس الذي قدمه Richins & Dawson (1992) يتكون من ثمانية عشر عبارة موزعة على ثلاثة أبعاد: (1) بعد النجاح، ويتكون من ست عبارات تتعلق باستعمال الفرد الحالة المادية كمعيار لتقييم نجاحه أو نجاح غيره، (2) بعد المركزية، ويضم سبع عبارات تتعلق بمدى إيمان الفرد بمركزية وأهمية التملك المادي في حياته، (3) بعد السعادة، ويتكون من خمس عبارات تقيس مدى اعتقاد الفرد بأن تملك السلع المادية يقود إلى السعادة والرضا عن الحياة، وقد تم استخدام هذا المقياس في العديد من الدراسات حيث أثبت مستوى جيدا من الاعتمادية لقدرته على تقدير التوجهات المادية عبر ثقافات مختلفة وهو ما أكدته Richins (2004) في دراسة حول تقييم وتطوير هذا المقياس، أين قدمت نسخة مختصرة منه تحوي خمس عشرة عبارة وأخرى تحوي تسع عبارات، أظهرت جميعا مستويات مقبولة من الصدق والثبات.

- **الرضا عن الحياة:** واعتمدنا فيه مقياس الرضا عن الحياة (Satisfaction with Life Scale) (SWLS) الذي طوره Diener et al (1985)، وهو مكون من خمس عبارات صيغت على سلم ليكرت بسبع درجات، كما اعتمدنا إلى جانبه مقياس الرضا الكلي عن الحياة المعروف اختصارا بـ (DT) (delighted- terrible life satisfaction measure) لـ Andrews, F. M., & Crandall (1976) وهو مكون من عبارة واحدة صيغت في شكل سؤال كما يلي: بصفة عامة ما هو انطباعك (شعورك) نحو الحياة التي تعيشها؟، ويجاب عليه من خلال الاختيار على سبع درجات تبدأ من: فظيعة إلى رائعة .

4. تحليل البيانات ومناقشة النتائج:

تم الاستعانة في التحليل الوصفي للبيانات واختبار الفرضيات بالبرنامج الإحصائي SPSS Statistics 20 وتطبيق Process الملحق به، أما نموذج الدراسة فتم اختباره عن طريق برنامج AMOS 24 المتخصص في النمذجة البنائية.

1.4. التحليل الوصفي للبيانات:

من الجدول رقم (1) يتبين لنا أن متوسط حجم مشاهدة التلفاز يساوي 1.92 ساعة في اليوم، ويزداد هذا المعدل في نهاية (عطلة) الأسبوع ليصل إلى 3.34 ساعة، ويكون في المجموع حوالى 10.41 ساعة أسبوعيا، وبالمقارنة نجد أن هذه المعدلات هي أقل من المتوسط العالمي للمشاهدة الذي بلغ 3.11 ساعة يوميا (Gui & Stanca 2009: 2)، وهو بعيد كثيرا عن ذلك المسجل في أوروبا 3.75 ساعة أو في الولايات المتحدة الأمريكية أين بلغ حوالى خمس ساعات في اليوم (Frey et al 2007: 286).

الجدول (1): الوقت المستغرق في مشاهدة التلفاز

وقت المشاهدة	المتوسط/سا
الوقت المستغرق في مشاهدة التلفاز يوميا	3
الوقت المستغرق في مشاهدة التلفاز نهاية الأسبوع	8
الوقت المستغرق في مشاهدة التلفاز أسبوعيا	6

أما الجدول رقم (2) فيوضح أن مدى مشاهدة الإعلانات التلفزيونية ضعيف إلى حد ما حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المتغير (M=2.26) وهو ما يظهر خاصة في السؤال حول مشاهدة القنوات المتخصصة في الإعلانات التجارية أين بلغ المتوسط الحسابي (M=1.87).

الجدول (2): مدى مشاهدة الإعلانات التجارية

مدى مشاهدة الإعلانات التجارية	المتوسط الحسابي
مدى مشاهدة الإعلانات التجارية التلفزيونية	2.56
مشاهدة القنوات المتخصصة في الإعلانات التجارية	1.87
مشاهدة الإعلانات في شكل فيديو على شبكة الانترنت	2.03
الإعلانات كمصدر معلومات عن المنتجات	2.59
المتوسط الكلي لمدى مشاهدة الإعلانات	2.26

أما عن دوافع مشاهدة الإعلانات فإن الجدول (3) يظهر أن أكبر الدوافع تتعلق بكسب معلومات عن أحدث المنتجات (M=3.53) يليها معرفة جودة المنتوج (M=3.53) ثم المساعدة في اختيار المشتريات (M=3.12)، في المقابل كانت أقل الدوافع تتعلق باتخاذ الإعلان موضوعا للحديث مع الآخرين (M=2.30) ثم معرفة ما يستهلكه الأشخاص المميزون (M=2.47) ثم معرفة الأشياء التي يمكن شراؤها لإثارة إعجاب الآخرين (M=2.56)، هذه النتائج ربما تعطي إشارة عن مدى وعي المستهلك الذي يتجه إلى استخدام الإعلان استخداما نفعيا.

الجدول (3): دوافع مشاهدة الإعلانات التجارية

دوافع مشاهدة الإعلانات التجارية	المتوسط الحسابي
معرفة العلامة التي تحتوي على ميزات المنتوج الذي أريده	2.71
معرفة الأشياء التي يمكنني شراؤها لإثارة إعجاب الآخرين	2.56
مساعدتي في اختيار ما أشتريه	3.12
معرفة أين يمكنني شراء ما أحتاج إليه	2.94
كسب معلومات عن أحدث المنتجات (منتجات الموضة)	3.53
اتخاذ الإعلان موضوعا للحديث مع الآخرين	2.30
معرفة ما يستهلكه الأشخاص المميزون بالنسبة لي	2.47
معرفة مدى جودة منتوج ما	3.53

أما الشكل رقم (2) والذي يمثل نتائج تقييم الإعلانات التي تمت مشاهدتها مؤخرا من خلال عشر صفات متقابلة تم عرضها بطريقة سلم المعاني المتضادة، فيظهر أن أفراد العينة لهم توجهات وسط على العموم فيما يتعلق بصفات الإعلان أين يساوي أقل متوسط (M=3.35) في صفتي (ترفية-غير ترفية)، وأعلى متوسط (M=4.39) في صفتي (تدفع للغرور-تدفع للتواضع).

الشكل (2): مقياس المعاني المتضادة للإعلانات التجارية

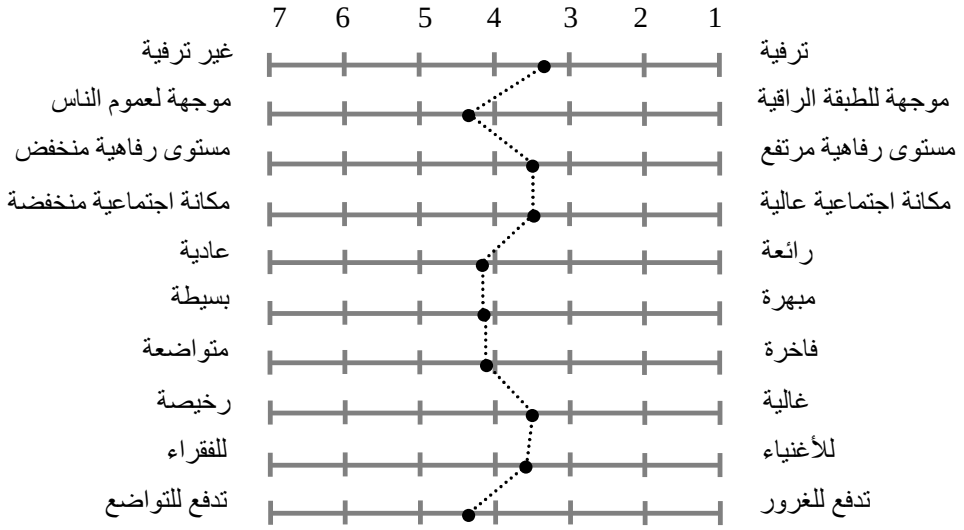

إضافة إلى النتائج الوصفية السابقة فإن البيانات تظهر أيضا أن عينة الدراسة تتميز على العموم بمستويات متوسطة من التوجهات المادية (M=3.00)، وكذلك بالنسبة للرضا عن الحياة (M=4.82).

2.4. اختبار فرضيات ونموذج الدراسة:

1.2.4. ثبات مقاييس الدراسة:

تم التحقق من ثبات أدوات الدراسة بفحص الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ آلفا (Cronbach's Alpha) ومعامل التجزئة النصفية (Guttman Split-Half Coefficient)، والجدول (4) يوضح نتائج اختبار الثبات التي عبرت عن قيم مقبولة للدلالة على ثبات النتائج التي يمكن أن يسفر عنها تطبيق مقاييس الدراسة.

الجدول (4): معامل الثبات آلفا لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	Cronbach's Alpha	Guttman Split-Half Coefficient
وقت المشاهدة	0.656	0.664
مدى مشاهدة	0.557	0.568
دوافع مشاهدة الإعلانات	0.801	0.763
خصائص الاعلانات	0.764	0.703
القيم المادية	0.657	0.608
الرضا عن الحياة	0.701	0.575

2.2.4. اختبار الفرضيات:

كما ذكرنا سلفا فإن الهدف الرئيس من هذه الورقة هو استكشاف العلاقة بين التعرض للإعلانات وتعزيز القيم المادية في المجتمع وتخفيض الرضا عن الحياة، من أجل ذلك تم اللجوء إلى استخدام تحليل المسار (Path Analysis) من خلال أربعة نماذج من الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار قوة العلاقات واتجاهاتها، وقد أظهرت النتائج الملخصة في الجدول (5) أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التعرض للإعلانات والرضا عن الحياة (Coef= - 0.31, Sig.=0.000)، بمعنى أنه كلما زاد مستوى التعرض للإعلانات التجارية لدى أفراد العينة كلما قل رضاهم عن الحياة، وبناء على هذا نثبت الفرضية الأولى، وبالنسبة للفرضية الثانية فإن النتائج تبين أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التعرض للإعلان والقيم المادية (Coef = 0.27, Sig.=0.001) حيث يتم تعزيز التوجهات المادية لدى الأفراد الأكثر تعرضا للإعلانات، وعليه نثبث هذه الفرضية، كما يمكن أيضا من خلال النتائج المحصلة أن نقبل الفرضية الثالثة التي تقول أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين القيم المادية والرضا عن للحياة (Coef = -0.21, Sig.=0.015)، أما بالنسبة للفرضية الرابعة التي تنص على أن العلاقة بين متغيري الإعلان والرضا عن الحياة ليست مباشرة تماما وإنما يربطهما متغير وسيط (mediator variable) هو القيم المادية فتم اختبارها بالطريقة التي قدمها Baron &

Kenny (1986) حيث اقترحا أنه في حالة تقدير نموذج انحدار متعدد بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى فإن قوة العلاقة ممثلة هنا في معامل الانحدار تنخفض عند المتغير المستقل وترتفع عند المتغير الوسيط، ومن ذلك فإن النتائج في الجدول (5) تبين أنه في نموذجي الانحدار البسيط (1) و(3) كان معامل العلاقة بين القيم المادية والرضا عن الحياة يساوي (0.215-)، بينما بلغ هذا المعامل في العلاقة بين التعرض للإعلان والرضا عن الحياة (0.311-)، هذان المعاملان انخفضا معا في حالة اعتماد نموذج انحدار متعدد إلى (0.14-) و(0.272-) على التوالي وهو ما يجعلنا نرفض الفرضية الرابعة، حيث تتعزز فرضية العلاقة المباشرة بين الإعلان والرضا عن الحياة.

الجدول (5): نتائج اختبار الانحدار لمتغيرات الدراسة

نموذج الانحدار	المتغير التابع	المتغير المستقل	Coefficient	Sig.
(1)	الرضا عن الحياة	التعرض للإعلان	-0.311	0.000
(2)	القيم المادية	التعرض للإعلان	0.277	0.001
(3)	الرضا عن الحياة	القيم المادية	-0.215	0.014
(4)	الرضا عن الحياة	التعرض للإعلان القيم المادية	-0.272 -0.140	0.002 0.109

أما بالنسبة للفرضية الخامسة والتي تنص على أن العلاقة بين التعرض للإعلان كمتغير مستقل والمادية والرضا عن الحياة كمتغيرين تابعين يتم تعديلها من خلال متغير معدل (moderator variable) هو القيم المادية المدركة (perceived materialism) في الإعلانات، بمعنى أن أثر الإعلان في تعزيز القيم المادية وتخفيض الرضا عن الحياة يزداد أكثر عند أولئك الذين يدركون ذلك الربط في الإعلانات بين السلع والخدمات وبين المكانة الاجتماعية وحياة الترف والرفاهية، ولاختبار هذه الفرضية تم الاستعانة بتحليل الميل البسيط (simple slope analysis)، هذا التحليل يقتضي تجزيئ البيانات إلى عينة المفردات ذات الإدراك الأعلى للمعاني المادية في الإعلانات وعينة المفردات ذات الإدراك الأقل (حسابيا من خلال أخذ القيم أعلى وأقل من انحراف معياري يساوي 1 عن الوسط

الحسابي) ثم تطبيق اختبار الانحدار لتقدير أثر (ميل) التعرض للإعلان على القيم المادية والرضا عن الحياة، إن تقديرات هذا الميل موضحة في الشكلين (3) و(4).

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن قراءة نتائج التحليل في الشكلين إنما تركز كما ذكر Burroughs & Rindfleisch (2002) على قيمة الميل (الأثر) وليس على بدايات ونهايات المعالم التي قد تبدو متقاربة، وحيث أن هدفنا هو تقدير مدى قيام متغير إدراك المادية في الإعلانات بدور المعدل (moderator) في العلاقات بين المتغيرات الأخرى، يمكن أن نلاحظ بوضوح من خلال الشكل (3) أن هناك ميلا موجبا ذا دلالة إحصائية (Coef=0,19, Sig=0,000) في العلاقة بين الإعلان والقيم المادية عند الفئة الأعلى إدراكا لتلك المعاني المادية في الإعلانات، بينما يقل ذلك الميل ويفقد دلالته الإحصائية (Coef=0,09, Sig=0,059) عند الأقل إدراكا.

الشكل (3): تحليل الميل البسيط للإعلان على المادية تحت شرط المعدل

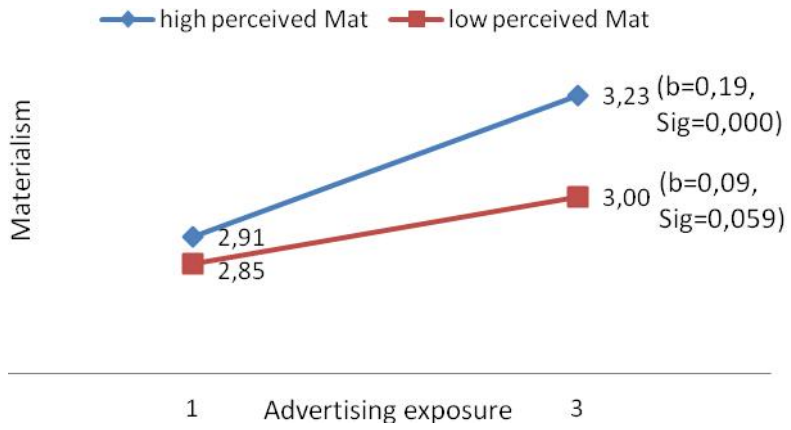

أما الشكل (4) فيؤكد أيضا أن ميل العلاقة السلبية بين الإعلان والرضا عن الحياة أعلى بكثير وله دلالة إحصائية (Coef=-0,60, Sig=0,000) عند من يدركون المعاني المادية في الإعلانات، في المقابل فإن ذلك الميل يقل ويفقد الدلالة الإحصائية (Coef=-0,12, Sig=0,461) عند الأقل إدراكا لتلك المعاني، ومن هذا التحليل تثبت لدينا الفرضية الخامسة.

الشكل (4): تحليل الميل البسيط للإعلان على الرضا عن الحياة تحت شرط المعدل

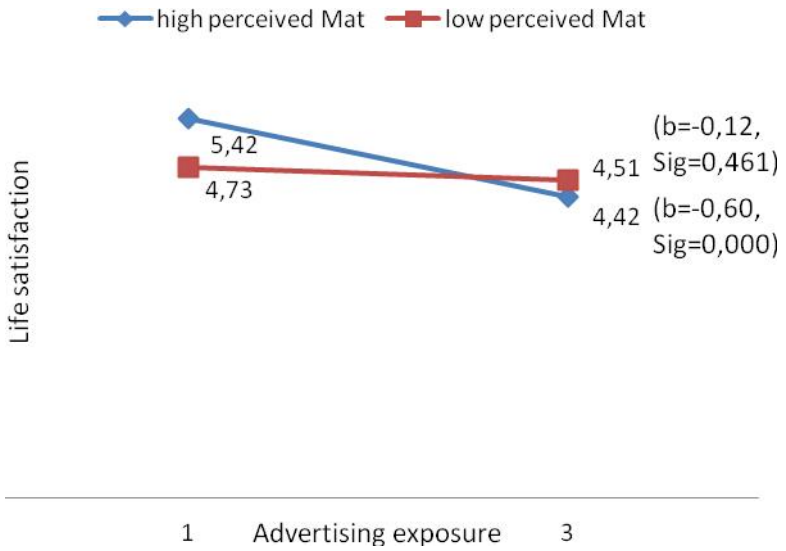

3.2.4. اختبار نموذج الدراسة: أحد الأهداف الرئيسية لهذا البحث هو الوصول إلى تصور شامل لطبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة، ولعل أحد أهم الطرق إلى ذلك هو استخدام النمذجة بالمعادلات البنائية (Structural equation modeling)، وهي طريقة متقدمة في تحليل البيانات بهدف اختبار صحة شبكة من العلاقات بين المتغيرات (النماذج النظرية) التي يفترضها الباحث جملة واحدة دون الحاجة إلى تجزيئها بما يعطي صورة أدق عن قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات النموذج (تيغزة، 2012، ص 115)، وهي كما يذكر Hair et al (2014) تقنية تقدير لسلسلة منفصلة من معادلات الانحدار يتم تقديرها في وقت واحد، وهي تشتمل على عنصرين أساسيين: النموذج البنائي (structural model)، ونموذج القياس (measurement model)، فالنموذج البنائي يعبر عن نموذج المسار (path model) الذي يربط العوامل المستقلة مع التابعة، أما نموذج القياس فيسمح للباحث باستخدام العديد من المتغيرات أو المؤشرات في عامل مستقل أو تابع واحد (نقلا عن: غيشي، 2016، ص 137).

وقد تم استخدام أحد أنماط النمذجة بالمعادلة البنائية وهو النموذج العاملي التوكيدي باستخدام برنامج (Amos 24) المتخصص في النمذجة البنائية، وذلك بعد إجراء التحليل

العاملي الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis) باستخدام برنامج SPSS 20 لاستكشاف البيانات بطريقة المكونات الأساسية (Principal components)، مع الاعتماد على محك Kaiser في تحديد العوامل واستخدام التدوير (Rotation) عند الحاجة بطريقة Varimax وحذف المفردات ذات التشبعات التي تقل عن (0.50) ، وقبل ذلك كان لا بد من التحقق من توفر شروط إجراء التحليل العاملي وهي كما ذكرها تيغزة (2014): (1) أن تكون أغلب معاملات الارتباطات أكبر من 0.30 ودالة إحصائيا، (2) أن تكون القيمة المطلقة لمحدد (Determinant) مصفوفة الارتباطات أكبر من 0.0001، (3) أن يكون اختبار Bartlett's test of sphericity دالا إحصائيا وهذا يعني أن مصفوفة الارتباطات تتوفر على الحد الأدنى من العلاقات، (4) أن يكون اختبار KMO (Kaiser-Mayer-Olkin) لكافة المصفوفات أعلى من 0.5 وهو متعلق بكفاية عدد مفردات العينة لتطبيق التحليل العاملي.

بعد التحقق من توفر هذه الشروط (انظر الملحق 1) تم تطبيق التحليل العاملي الاستكشافي على متغيرات الدراسة وقد أسفر ذلك عن بعض التعديلات حيث تم حذف العبارات التي لم تظهر التشبعات المطلوبة وهي كما يلي: العبارات (3) و (9) و(10) من مقياس المعاني المتضادة الخاص بمتغير إدراك المادية، وبالنسبة لمقياس القيم المادية وبعد فشل التحليل العاملي الاستكشافي في تحديد عدد قليل من العوامل (حدد البرنامج 7 عوامل تشبع بعضها بعبارة واحدة فقط) تم استخدام تقنية تحديد الحل المسبق بثلاث عوامل (forced three-factor solution)، وقد أسفر هذا الحل عن حذف تسع عبارات لينتهي متغير القيم المادية إلى متغير بثلاثة عوامل في كل عامل ثلاث عبارات كانت متوافقة إلى حد بعيد جدا مع ما توصلت إليه Richins (2004) في بحثها لتقليص عدد عبارات مقياس القيم المادية (MVS) إلى تسع عبارات.

بعد ذلك تعيّن اختبار نموذج قياس البنية الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة، انطلاقا من بأنه قد يتم رفض نموذج البناء الكلي لضعف نماذج القياس للمتغيرات نفسها، من أجل ذلك فقد تم إجراء التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis) من أجل التأكد من حسن عمل العبارات والعوامل مع كل متغير مخصص لها في النموذج، والقيام بالتعديلات اللازمة للوصول إلى أفضل مطابقة، ومن ثم تم حذف العبارات الثلاث المتعلقة بعامل مشاهدة التلفاز والتي لم تقدم تشبعات وارتباطات مقبولة مع

متغير التعرض للإعلان، وبالتالي أصبح متغير التعرض للإعلانات يتكون من عاملين: مدى مشاهدة الإعلان، ودوافع تلك المشاهدة، كما تم حذف عبارة واحدة (العبارة 2) من نموذج قياس متغير إدراك المادية في الإعلان ليتكون في النهاية من ست عبارات، وعبارة أخرى (العبارة 5) من نموذج قياس متغير الرضا عن الحياة، أما المتغيرات الأخرى فقد حققت المطابقة المطلوبة دون حاجة إلى تعديلها، (انظر المتغيرات في صيغتها النهائية وقيم تشبعاتها بالملحق 2).

بالنهاية تم إخضاع النموذج للاختبار طبقا للتعديلات الجديدة وقد حقق نتائج مطابقة مقبولة، حيث كانت قيم جذر مربع متوسط خطأ التقريب RMSEA لنماذج القياس في حدود 0.08 وهي قيمة مقبولة للقول بحسن المطابقة (غيشي، 2016، ص 175)، كما كانت قيمة RMSEA بالنسبة للنموذج البنائي الكلي تساوي 0.04 وهي قيمة مقبولة جدا، ويتضح من الجدول (6) كذلك أن قيمة مربع كاي Chi-Square غير دالة في جميع نماذج القياس وفي نموذج البناء مما يعني انطباق هذه النماذج على واقع البيانات، باستثناء متغير المادية أين كان مربع كاي دالا ومع ذلك فإن قيمة RMSEA المقدرة بـ 0.08 تدعم القول بمطابقة مقبولة لهذا المتغير تعززها نتائج مطابقة النموذج الكلي، والجدول (6) يلخص النتائج النهائية للتحليل العاملي التوكيدي لنماذج القياس للمتغيرات ونتائج اختبار نموذج المعادلة البنائية .

الجدول (6): التحليل العاملي التوكيدي لنماذج القياس، واختبار نموذج المعادلة البنائية

نماذج القياس (المتغيرات)	Chi-Square	Sig.	TLI	CFI	RMSEA
التعرض للإعلانات	1.826	0.40	1.01	1.00	0.00
المادية المدركة في الإعلان	15.663	0.07	0.944	0.966	0.07
القيم المادية	46.61	0.004	0.799	0.866	0.08
الرضا عن الحياة	10.001	0.07	0.911	0.956	0.08
النموذج البنائي	21.723	0.24	0.94	0.96	0.04

وفيما يلي نقدم نموذج الدراسة حسب التقدير المعياري (standardised estimates) الذي يوضح قوة الارتباطات الموجودة بين مختلف مسارات مكونات النموذج، مع إبراز دور إدراك المادية في الإعلان كعامل معدل لتلك الارتباطات.

الشكل (5): النموذج البنائي للعلاقة بين الإعلان، المادية والرضا عن الحياة

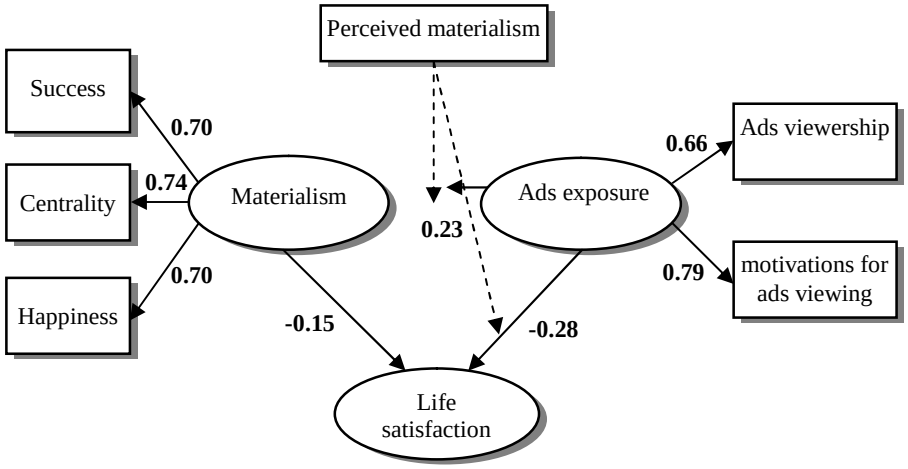

5. خلاصة:

كما يذكر كثير من الباحثين في سلوك المستهلك فإن أحد الاتجاهات الأكثر لفتا للانتباه في العالم المعاصر هو بروز النزعة الاستهلاكية كوسيلة مقبولة اجتماعيا وثقافيا نحو تحقيق النجاح والسعادة، حيث انتشر مفهوم الحياة الطيبة القائمة على تعظيم التملك المادي، والاستهلاك المظهري المدفوع بالمقارنات الاجتماعية، ولم تكن تلك الاتجاهات معزولة عن المؤثرات، فالحق أن ذلك ترافق مع انتشار رهيب للرسائل الإعلانية المتخمة بتقديس الموضوعات المادية والنزوات الاستهلاكية، ونتيجة لذلك ظهرت أبحاث عديدة تناولت آثار الإعلان على الإنسان، ليس ككائن اقتصادي وإنما من حيث هو إنسان اجتماعي، وبوجه عام فإن الكتابات في ذلك تنحو إلى أن نمط الحياة المادي الذي عززته الآلة الإعلانية التسويقية يؤدي إلى عواقب سلبية طويلة المدى سواء بالنسبة للمجتمع أو بالنسبة للفرد، على سبيل المثال فإن الباحثين في علم النفس الاجتماعي يميلون في أطروحاتهم عادة إلى أن الأفراد الذين يركزون على اقتناء الاشياء المادية يشعرون بمستويات منخفضة من الرضا والسعادة في الحياة وبمستويات أعلى من الاكتئاب، وهي

الفرضية الرئيسة التي قامت عليها هذه الدراسة التي حاولت وضع إطار نظري يفسر العلاقة بين التعرض لإعلانات التلفاز ونمو التوجهات المادية وانخفاض الرضا عن الحياة لدى الأفراد، ثم استكشاف ذلك الإطار النظري ميدانيا، وقد كانت النتائج تشير عموما إلى صحة الافتراضات التي انطلقنا منها، حيث تم إثبات أن التعرض للإعلان هو في علاقة سلبية مع الرضا عن الحياة، وفي علاقة موجبة مع التوجهات المادية للأفراد، وأن هذه الأخيرة في علاقة سلبية مع الرضا عن الحياة، وأنها ليست عاملا وسيطا مباشرا بين التعرض للإعلان وانخفاض الرضا عن الحياة، حيث العلاقة بين هذين المتغيرن الأخيرين علاقة مباشرة تتعزز من خلال القيم المادية، ومن النتائج التي وصلنا إليها أيضا أن إدراك المعاني المتعلقة بالقيم المادية في الإعلانات هو عامل معدل في العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث مجرد التعرض للإعلان لا يؤدي إلى تنمية المادية وانخفاض الرضا عن الحياة إلا عند من يدركون تلك المعاني والقيم المادية، إضافة إلى ذلك فقد كان أحد أهداف الدراسة اختبار نموذج يربط بين الإعلان، المادية والرضا عن الحياة، ومن خلال تحليل إحصائي عن طريق النمذجة بالمعادلات البنائية تم الوصول إلى نموذج يمكن من خلاله استكشاف العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

بالنهاية يمكن أن نشير إلى أن أحد أهم حدود هذه الدراسة هو أنها كانت معنية بعلاقات الارتباط بين الإعلان والقيم المادية والرضا عن الحياة، وليست بعلاقات السببية، فالقول بأن مشاهدة الإعلان تؤدي إلى تنامي النظرة المادية للحياة ليس مسلما به على الإطلاق –وإن كنا التحليل المنطقي والدراسات السابقة نفترض ذلك– فقد يكون العكس صحيحا، أي أن الفرد الذي يحمل قيما مادية أكبر له ميل لأن يشاهد الإعلانات التلفازية أكثر من غيره، وقل مثل ذلك عن بقية علاقات الارتباط في الدراسة، ولذلك يشير الباحث إلى الحاجة إلى دراسات مستقبلية أكثر تقدما من أجل استكشاف علاقات السبب والنتيجة في هذا الموضوع.

6. المراجع:

1. الرماني، زيد بن محمد (1994)، المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية، دعوة الحق، سلسلة شهرية تصدر عن رابطة العالم الاسلامي، (1415هـ/1994م)،السنة 13، ع 154.
2. السالوسي، منى علي (2002)، مبادئ التربية الاقتصادية للمستهلك في الإسلام، كتاب ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، مركز صالح للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 217–251.
3. الولي محمد (2007)، الإشهار أفيون الشعوب، مجلة علامات (المغرب)، ع27، 5–20.
4. بلحاج، طارق (2016)، محددات التسويق في الإسلام وأثرها على السلوك التسويقي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر
5. تيغزة، أمحمد بوزيان (2012)، التحليل العاملي الإستكشافي والتوكيدي؛ مفاهيمهما ومنهجيتهما بتوظيف حزمة SPSS وليزرل LISREL، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن.
6. غيشي عبد العالي (2016)، تقييم جودة خدمات الحكومة الإلكترونية من منظور تسويقي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

7. Ahuvia Aaron & Wong Nancy (1995) ,"Materialism: Origins and Implications For Personal Well-Being", in E - European Advances in Consumer Research Volume 2, eds. Flemming Hansen, Provo, UT : Association for Consumer Research, Pages: 172-178.
8. Andrews, F. M., & Crandall, R. (1976). The validity of measures of self-reported well-being. Social Indicators Research, 3(1), 1-19.
9. Atay Gurel, Sirgy Joseph, Cicic Muris, & Husic Melika (2009), Extending the Research in Relation to Materialismand Life Satisfaction", Advances in Consumer Research, Vol 36, 225-233.
10. Baron, R. M., & Kenny, D. A. (1986). The moderator–mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. Journal of personality and social psychology, 51(6), 1173.
11. Bebko, C. P. (2011). Consumption and materialism: Marketing's interface with consumer responsibility. Journal of Behavioral Studies in Business, 4, 1-6.
12. Bindah, E. V., & Othman, M. N. (2012). A conceptual model of the determinants of life satisfaction among young adult consumers. International Business and Management, 4(1), 28-36.
13. Bruni, L., & Stanca, L. (2005). Income aspirations, television and happiness, Department of Economics, Working Paper Series,

University of Milan – Bicocca n. (No. 89), 1-30.
14. Bruni, L., & Stanca, L. (2006). Income aspirations, television and happiness: Evidence from the world values survey. Kyklos, 59(2), 209-225.
15. Buijzen, M., & Valkenburg, P. M. (2003). The effects of television advertising on materialism, parent–child conflict, and unhappiness: A review of research. Journal of Applied Developmental Psychology, 24(4), 437-456.
16. Burroughs, James E. and Aric Rindfleisch. 2002. Materialism and Well-Being: A Conflicting Values Perspective. Journal of Consumer Research, 29: 348–370.
17. Chan, K. (2003) Materialism among Chinese children in Hong Kong. International Journal of Advertising and Marketing to Children, 4 (4), pp.47-61.
18. Chan, K. (2013). Development of materialistic values among children and adolescents. Young Consumers, 14(3), 244-257.
19. Chan, Kara, & Gerard Prendergast (2008), Social comparison, imitation of celebrity models and materialism among Chinese youth, International Journal of Advertising, 27(5) 799-826.
20. Diener, E. D., Emmons, R. A., Larsen, R. J., & Griffin, S. (1985). The satisfaction with life scale. Journal of personality assessment, 49(1), 71-75.
21. Fellows, K. J. (2012). Materialism and Psychological Well-being: A Meta-analytic Study, Master thesis, Brigham Young University – Provo.
22. Frey, B. S., Benesch, C., & Stutzer, A. (2007). Does watching TV make us happy?. Journal of Economic psychology, 28(3), 283-313.
23. Fromm Erich (2008), The Sane Society, Routledge & Kegan Paul (Taylor az Francis Group), United Kingdom.
24. Frunzaru, V., & Popa, E. M. (2015) Materialistic values, shopping, and life satisfaction In Romania. Revista Romana de Sociologie, 26(3/4), 299-313.
25. Gu, F. F., & Hung, K. (2009). Materialism among adolescents in China: a historical generation perspective. Journal of Asia Business Studies, 3(2), 56-64.
26. Gui, M., & Stanca, L. (2009). Television viewing, satisfaction and happiness: Facts and fiction. Department of Economics University of Milan , Italy. Working Paper Series, Bicocca (No. 167), 1-27.
27. Holbrook, M. B. (1987). Mirror, mirror, on the wall, what's unfair in the reflections on advertising?. The Journal of Marketing, 95-103.
28. Johansson, J. K. (2011). Why marketing needs reform. In J. N. Sheth & R. S. Sisodia (Eds.), Does marketing need reform?: fresh perspectives on the future: 37–44. Armonk, NY: ME Sharpe.

29. Kasser, Tim (2002), The High Price of Materialism, Cambridge, MA: MIT Press.
30. Loy, D. R. (1997). The religion of the market. Journal of the American Academy of Religion, 65(2), 275-290.
31. Malhotra, N. K., Wu, L., & Allvine, F. (2006). Marketing Reform: The Case of Excessive Buying. In J. N. Sheth & R. S. Sisodia (Eds.), Does marketing need reform?: fresh perspectives on the future: 45–53. Armonk, NY: ME Sharpe.
32. Modiano Julian, Does Advertising Encourage Materialism in Society and Individuals?,https://julianmodiano.files.wordpress.com/2015/06/abc2.pdf
33. Moschis George & Moore Roy (1982), A Longitudinal Study of Television Advertising Effects, Journal of Consumer Research, 9(3) 279-286.
34. Moschis, G., Sim Ong, F., Mathur, A., Yamashita, T., & Benmoyal-Bouzaglo, S. (2011). Family and television influences on materialism: a cross-cultural life-course approach. Journal of Asia Business Studies, 5(2), 124-144.
35. Muncy, J. A., & Eastman, J. K. (1998). Materialism and consumer ethics: An exploratory study. Journal of Business Ethics, 17(2), 137-145.
36. Richins Marsha (1987) ,"Media, Materialism, and Human Happiness", in NA - Advances in Consumer Research Volume 14, eds. Melanie Wallendorf and Paul Anderson, Provo, UT : Association for Consumer Research, Pages: 352-356.
37. Richins Marsha (2004), The Material Values Scale: Measurement Properties and Development of a Short Form, Journal of Consumer Research, 31(1) 209-219.
38. Richins, Marsha & Scott Dawson (1992), A Consumer Values Orientation for Materialismand its Measurement: Scale Development and Validation. Journal of Consumer Research, 19 (December): 303–316.
39. Oliver, Richard (1980), A cognitive model of the antecedents and consequences of satisfaction decisions, Journal of marketing research, 16(4) 460-469.
40. Opree, S. J., Buijzen, M., & Valkenburg, P. M. (2012). Lower life satisfaction related to materialism in children frequently exposed to advertising. Pediatrics, 130(3), e486-e491.
41. Opree, S. J., Buijzen, M., van Reijmersdal, E. A., & Valkenburg, P. M. (2014). Children's advertising exposure, advertised product desire, and materialism: A longitudinal study. Communication Research, 41(5), 717-735.

42. Pollay W. Richard (1986),The Distorted Mirror: Reflections on the Unintended Consequences of Advertising, Journal of Marketing, 50 (2) 18-36.
43. Schudson, M. (2013). Advertising, the uneasy persuasion (RLE Advertising): Its dubious impact on American society. Routledge.
44. Shrum, L. J., & Bischak, D. (2001). Mainstreaming, resonance, and impersonal impact. Human Communication Research, 27(2), 187-215.
45. Shrum L. J., Burroughs James E., Rindfleisch Aric (2005), Television's Cultivation of Material Values, Journal of Consumer Research, 32(3) 473-479.
46. Sidhu, J. K., & Foo, K. H. (2015). Materialism: The road to happiness and life satisfaction among Singaporeans. The Journal of Happiness & Well-Being, 3(1), 77-92.
47. Sirgy, M. J., Lee, D. J., Kosenko, R., Lee Meadow, H., Rahtz, D., Cicic, M., ... & Wright, N. (1998). Does television viewership play a role in the perception of quality of life?. Journal of Advertising, 27(1), 125-142.
48. Sirgy, M. J., Gurel-Atay, E., Webb, D., Cicic, M., Husic, M., Ekici, A., & Johar, J. S. (2012). Linking advertising, materialism, and life satisfaction. Social Indicators Research, 107(1), 79-101.
49. Smith, S. L., & Atkin, C. (2003). Television advertising and children: Examining the intended and unintended effects. In E. L. Palmer, & B. M. Young (Eds.), The faces of televisual media. Teaching, violence, selling to children (2nd ed., pp. 301-326). Mahwah, NJ: Erlbaum.
50. Unanue, W., Dittmar, H., Vignoles, V. L., & Vansteenkiste, M. (2014). Materialism and wellbeing in the UK and Chile: Basic need satisfaction and basic need frustration as underlying psychological processes. European Journal of Personality, 28(6), 569-585.
51. Varey Richard (2010), Marketing Means and Ends for a Sustainable Society: A Welfare Agenda for Transformative Change, Journal of Macromarketing, 30(2) 112-126.
52. Zinkhan M. George (1994), Advertising, Materialism, and Quality of Life, Journal of Advertising, 23 (2), 1-4.

7. الملاحق:

الملحق 1: شروط التحليل العاملي الاستكشافي ونتائجه

	Determinant	KMO Measure	Bartlett's test	Sig.	Number of Items	Items deleted
TV viewing	0.286	0.676	160.638	0.000	3	0
Ads Viewing	0.716	0.655	42.701	0.000	4	0
Motivation for viewing	0.131	0.832	257.211	0.000	8	0
Perceived materialism	0.060	0.738	354.134	0.000	10	3
Materialism	0.026	0.584	451.105	0.000	18	9
Life Satisfaction	0.289	0.746	158.071	0.000	6	1

الملحق 2: تشبعات عبارات مقاييس الدراسة بعد التحليل العاماي التوكيدي

المتغيرات وعباراتها	**التشبعات Loading**
مدى مشاهدة الإعلان (Ads viewing)	
إلى أي مدى تشاهد الإعلانات التجارية التلفزيونية	0.590
إلى أي مدى تشاهد القنوات التلفزيونية المتخصصة في الإعلانات التجارية	0.752
إلى أي مدى تشاهد الإعلانات التجارية في شكل فيديو على شبكة الانترنت	0.625
إلى أي مدى تشكل الإعلانات مصدر معلومات عن المنتجات لديك	0.667
دوافع المشاهدة (Motivation for viewing)	
معرفة العلامة التي تحتوي على ميزات المنتوج الذي أريده	0.552
معرفة الأشياء التي يمكنني شراؤها لإثارة إعجاب الآخرين	0.680
مساعدتي في اختيار ما أشتريه	0.748
معرفة أين يمكنني شراء ما أحتاج إليه	0.711
كسب معلومات عن أحدث المنتجات (منتجات الموضة)	0.708
اتخاذ الإعلان موضوعا للحديث مع الآخرين	0.635
معرفة ما يستهلكه الأشخاص المميزون بالنسبة لي	0.628

معرفة مدى جودة منتوج ما	0.500
المادية المدركة في الإعلان (Perceived materialism)	
ترفية– غير ترفية	0.526
مكانة اجتماعية عالية– مكانة اجتماعية منخفضة	0.560
رائعة–عادية	0.766
مبهرة– بسيطة	0.842
فاخرة– متواضعة	0.801
غالية– رخيصة	0.522
القيم المادية (Materialism)	
النجاح (Success)	
أنا معجب بأولئك الذين يملكون منازل فخمة وسيارات فاخرة وملابس أنيقة	0.733
أحد أهم الانجازات في الحياة أن يملك الانسان وسائل الرفاه المادي	0.830
الأشياء التي أملكها تدل كثيرا على حسن العمل الذي أقوم به في الحياة	0.509
المركزية (Centrality)	
أشعر بالمتعة حينما اشتري أشياء معينة بغض النظر عن استخدامها الفعلي	0.671
عملية التسوق وامتلاك الاشياء تمنحني شعورا بالمتعة والسرور	0.795
أرغب في الكثير من الرفاه في حياتي.	0.689
السعادة (Happiness)	
حياتي ستكون أفضل لو أني أملك تلك الأشياء المادية التي لا أملكها الآن	0.785
سأكون أكثر سعادة لو أني أستطيع شراء أشياء أكثر	0.820
أشعر بالاستياء عندما لا أستطيع شراء كل الأشياء التي أرغب فيها	0.671
الرضا عن الحياة (Life satisfaction)	
بشكل عام تبدو الحياة التي أعيشها قريبة مما أتمناه لنفسي	0.651
أعتبر ظروف حياتي ممتازة	0.763
أنا راض عن الحياة التي أعيشها	0.715
حتى الآن لدي الأشياء المهمة التي أردتها	0.714
بصفة عامة ما هو انطباعك (شعورك) نحو الحيـاة التي تعيشها؟	0.603

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015

Measurement and analysis of the dynamic and causal relationship between some macroeconomic variables and unemployment rate in Algeria during the period 1990-2015

أ.فوزي شوق أ.د السعدي رحال

جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/10 تاريخ قبول النشر: 2017/05/20

الملخص :

تأتي أهمية دراسة العلاقة الديناميكية والسببية بين البطالة وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي(المجتمع النشيط، الناتج المحلي الاجمالي، النفقات العمومية، التضخم)،كون هذه المتغيرات لها أثر كبير على حجم ومعدل البطالة لأي دولة، حيث تم التطرق الى المفاهيم الاقتصادية لمتغيرات الدراسة وتحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)، إذ تعتبر هذه الفترة بالمرحلة الحاسمة في مسيرة الاقتصاد الجزائري.

إضافة للطرح النظري لمتغيرات الدراسة تم الاستعانة بالدراسة القياسية حيث استطعنا من خلالها التوصل إلى أن معدل البطالة في الجزائر يتأثر بالتغيرات التي تحدث في المجتمع النشيط والناتج المحلي الاجمالي ، وذلك من خلال نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، ونموذج تصحيح الخطأ وذلك باعتماد طريقة انجل – غرنجر ذات المرحلتين للتكامل المشترك وبالاعتماد على مخرجات برمجية (*EVIEWS*$_8$).

الكلمات المفتاحية: معدل البطالة، المجتمع النشيط، الناتج المحلي الاجمالي، السببية، التكامل المشترك.

Résumé

L'importance de l'étude de la relation dynamique et causale entre le chômage et certaines variables macro-économiques (la population active, le PIB, les dépenses publiques et l'inflation), est-ce ces variables ont un impact significatif sur la taille et le taux de chômage des pays, nous avons discuté les concepts économiques des variables de l'étude ainsi que l'analyse de l'évolution du taux de chômage en Algérie au cours de la période (1990-2015), cette dernière est considérée comme une étape cruciale de l'économie algérienne.

En plus de l'analyse théorique des variables de l'étude, nous avons fourni une analyse économétrique, à travers lequel on a réussi a révélé que le taux de chômage en Algérie est affectée par des changements dans la société active et le PIB, avec les résultats de l'estimation de la relation d'équilibre à long terme et le modèle à correction d'erreur, en adoptant la méthode de Engle et Granger de deux phases du cointégration, en se basant sur les outputs du logiciel (Eviews$_{V8}$).

***Mots-clés**: taux de chômage, la population active, produit intérieur brut (PIB), causalité, cointégration.*

1- المقدمة

تعتبر ظاهرة البطالة من المشكلات الاقتصادية الكبرى التي تعاني منها معظم الاقتصاديات سواء في العالم الصناعي المتقدم أو الدول النامية، مع وجود قدر من التفاوت والاختلاف فيما يتعلق بنوعها وأسبابها ومعدلات تطورها، حيث أن هذا الأخيرة تنتج عن الإختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث يكون عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها ، وتتأثر بعوامل اقتصادية كثيرة أهمها حجم السكان النشيطون، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم .التشغيل، الانفاق العام...الخ.

إن المتتبع للشؤون الاقتصادية يلاحظ أن معدل البطالة في الجزائر غير مستقر من سنة إلى أخرى حيث سجل ارتفاع خلال الفترة (1990–2000) في ظل الاصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وسجل انخفاض خلال الفترة(2001–2015) في ظل البرامج التنموية المتبعة.

يكتسي اختبار السببية والتكامل المشترك أهمية كبيرة خاصة عندما يتعلق الامر بقياس وتحليل العلاقة الديناميكية بين الظواهر الاقتصادية على المستوى الكلي، حيث تفيدنا منهجية التكامل المشترك لأنجل– غرانجر ذات المعادلة الواحدة التعرف على أهم

العوامل الاقتصادية الاكثر تأثيراً في معدل البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2015 في الاجل الطويل والقصير.

1.1.أسئلة الدراسة: بناء على الطرح السابق الذي يقودنا إلى التساؤل الرئيسي واسئلة فرعية كالتالي:

- السؤال الرئيس: هل يمكن بناء نموذج يعكس العلاقة التوازنية الطويلة وقصيرة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة(1990-2015)؟

- **السؤال الفرعي الأول:** هل توجد سببية من المتغيرات الاقتصادية(المجتمع النشيط والناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم والنفقات العمومية) إلى معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)؟
- **السؤال الفرعي الثاني:** يوجد تأثير ايجابي بين المجتمع النشيط ومعدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل والقصير عند مستوى معنوية $0.05 = \sim$؟
- **السؤال الفرعي الثالث:** هل يوجد تأثير سلبي بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل والقصير عند مستوى معنوية $0.05 = \sim$؟

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد تأثير سلبي بين المتغيرات(معدل التضخم والنفقات العمومية) ومعدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل والقصير عند مستوى معنوية $0.05 = \sim$؟

2.1. فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من تساؤل رئيسي وتساؤلات فرعية حول الدراسة وأملاً في تحقيق أهدافها انطلقنا من فرضية رئيسة وفرضيات فرعية كما يلي:

- **الفرضية الرئيسة:** توجد سببية من المتغيرات الاقتصادية(المجتمع النشيط والناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم والنفقات العمومية) إلى معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).
- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد سببية من المتغيرات الاقتصادية(المجتمع النشيط والناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم والنفقات العمومية) إلى معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد تأثير ايجابي بين المجتمع النشيط ومعدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل والقصير عند مستوى معنوية $0.05 = \sim$؛

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد تأثير سلبي بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل والقصير عند مستوى معنوية $0.05 = \sim$؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد تأثير سلبي بين المتغيرات(معدل التضخم والنفقات العمومية) ومعدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل والقصير عند مستوى معنوية $0.05 = \sim$.

3.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- الوقوف على التطور الإحصائي لمعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- الوقوف على أهمية استخدام تقنية التكامل المشترك وفق منهجية انجل- غرنجر في معرفة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل والقصير بين متغيرات الدراسة.

4.1. أهداف الدراسة

الغرض من الدراسة لا يعدوا عن كونه تجسيدا للأهداف التالية:

- محاولة إفادة أصحاب القرار فيما يتعلق بالسياسة الكفيلة للتحكم في معدل البطالة من خلال التعرف على أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه؛
- معرفة طبيعة واتجاه العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

5.1. الدراسات السابقة المرجعية

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع البطالة في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه، واختلاف طرح كل باحث حسب إشكالية كل موضوع ، ومن بين هذه الدراسات السابقة ما يلي:

- **دراسة دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان(2012)**[1]:"دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)"، وقد خلصت الدراسة الى أن الاستثمار هو المؤثر الاول المباشر على معدلات البطالة وتم استخدام أشعة الانحدار الذاتي فيما يخص النمذجة القياسية.

- **دراسة الطاهر جليط(2016)** [2]:" دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة(1980-2014)"، حيث توصلت الدراسة الى أن معدل النمو الاقتصادي وسعر البترول من أهم العوامل الاكثر تأثير على معدل البطالة في الجزائر، كما خلصت الدراسة الى أن السياسة المالية أكثر فعالية في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر.

6.1. إضافة الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة المرجعية

- دراسة العلاقة الديناميكية والسببية بين أربعة متغيرات مستقلة(المجتمع النشيط، الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، النفقات العمومية) ومتغير تابع (معدل البطالة)؛
- اختبار السببية كمرحلة أولى حيث تم استبعاد وفق هذا الاختبار كل من المتغيرات(معدل التضخم، النفقات العمومية) مما يثبت أهمية استخدام هذا الاختبار في أي دراسة قياسية؛
- استخدام منهجية انجل غرنجر ذات المعادلة الواحدة للتكامل المشترك لتقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل لمعدل البطالة.

2. الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

1.2. تعريف البطالة:هناك عدة تعاريف للبطالة من بينها:

- حسب المكتب الدولي للعمل: "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد.[3]

- يعتبر الشخص معطلا عن العمل إذا لم يكن لديه عمل ولكن يسعى جاهدا للبحث عن واحد ولكن لا بجد، والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول على واحد فإنهم متعطلين برغبتهم ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة.[4]

ويتم حساب معدل البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء عن طريق العلاقة النسبية بين السكان البطالين من جهة والسكان النشيطين من جهة أخرى أي:[5]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * 100$$

2.2. المجتمع النشيط: حيث يتكون حسب مفهوم مكتب العمل الدولي من مجموع السكان المشتغلين ومجموع السكان البطالين، فالسكان المشتغلون هم مجموع الأشخاص الذين صرحوا بأنهم يمارسون نشاطاً مكسب خلال الأسبوع المرجعي (بما في ذلك الأشخاص الذين صرحوا في البداية أنهم بطالين، نساء ماكثات بالبيت، أو آخرين غير نشطين)[6]. ويمكن تعريف المجتمع النشيط من خلال جمع النقاط التالية:

- الأفراد الذين صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم يعملون، أي لهم نشاط مأجور عن طريق سيولة أو رأسمال عيني، الأشخاص الذين يؤدون الخدمة الوطنية هم جزء من هذا القسم؛
- الذين هم في سن العمل أي يتراوح سنهم بين (16–59 سنة) وصرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم مارسوا نشاط مأجور ويبحثون عن عمل (STR1)؛
- الذين هم في سن العمل ولم يسبق لهم الدخول لسوق العمل ويبحثون عن أول عمل (STR2).

أي المجتمع النشيط يتكون من مجموع المشتغلين ومجموع البطالين.

3.2.الناتج المحلي الاجمالي: هو مجموع قيمة جميع ما ينتج من السلع النهائية والخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب[7]. أي هو عبارة عن مجموع حاصل الكميات المنتجة من السلع والخدمات في تلك السنة بأسعارها في نفس السنة.

4.2. التضخم: هو عملية تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يولد انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود[8]، **أي أنه** ظاهرة تتمثل في الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام للأسعار لجميع السلع والخدمات دون استثناء خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود.

5.2. النفقات العمومية: تعرف على انها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف اشباع حاجة عامة.[9]

3. تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990–2015). للتعرف على أهم ما ميز تطور معدل البطالة في الجزائر نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

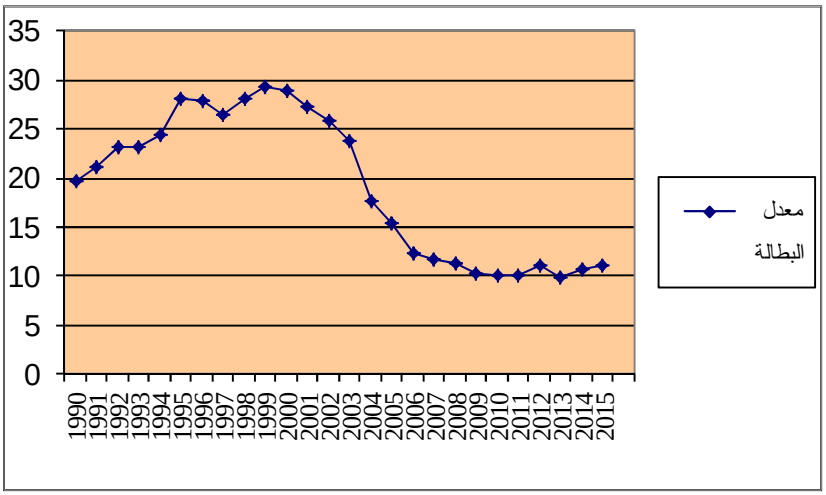

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم(01)

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن تطور معدل البطالة قد مر بمرحلتين بارزتين ومتعاكستين في الإتجاه على العموم خلال الفترة (1990-2015).

- **الفترة(1990-2000)**: سجلت هذه الفترة ارتفاعاً فيما يخص معدلات البطالة، حيث انتقلت من19.70% عام1990 إلى 28.90%عام 2000، هذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، لأن في الواقع هذه الزيادة في البطالة نجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه الفترة.

- **الفترة (2001-2015):** نلاحظ من خلال الشكل السابق إن أهم الملامح التي ميزت هذه الفترة هو انخفاض معدلات البطالة التي وصلت لى غاية 9.8% سنة 2013، إلا انه رغم هذا الانخفاض تبقى معدلات البطالة مرتفعة لأسباب عديدة منها طول المرحلة الانتقالية لخصخصة المؤسسات العمومية، نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص، وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر. كما عرفت هذه المرحلة الانتعاش الاقتصادي خاصة في القترة الممتدة 2001 إلى 2011، حيث تدخلت فيها الدولة لمساعدة الفئات المتضررة من البطالة، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول، حيث تقلصت البطالة خلال هذه الفترة الى 10 % سنة 2011. ثم انتقل معدل البطالة سنة 2012 إلى 11% بسبب ارتفاع نسبة خريجي الجامعات والمعاهد خلال هذه السنة، لتنخفض نسبيا سنة 2013 بمعدل 9.8% لتصل سنة 2014 إلى 10.6%، بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البترول وانخفاض قيمة العملة مما اثر على معدلات البطالة، حيث بلغت نسبة البطالة في 2015 معدل 11.5% أي ارتفاع قدره 0.5% مقارنة بالسنة 2014[10]، بسبب تجميد الحكومة الجزائرية للتوظيف لانهيار المفاجئ والمتواصل لأسعار النفط، حيث من المتوقع أن يبقى مستوى البطالة في ارتفاع بسبب الأوضاع الحالية .

4. تحليل وعرض نتائج الدراسة القياسية

من أجل معرفة العلاقة الديناميكية والسببية التي تربط متغيرات الدراسة(معدل البطالة، المجتمع النشيط، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العمومية) في الجزائر للفترة 1990-2015 كان لزاما علينا تتبع منهجية القياس الاقتصادي ، وذلك من خلال اختبار السببية لتحديد طبيعة متغيرات الدراسة، واختبار استقرارية سلاسل المتغيرات، واختبار التكامل المشترك وفق منهجية انجل – غرنجر، وذلك من أجل تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل والقصير، وذلك من أجل التعرف على درجة تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع وترتيب مدى فاعليتها في التأثير في هذه المشكلة حتى يتأتى لصانع القرار الاقتصادي من وضع السياسات الاقتصادية والبدائل المختلفة لعلاجها.

1.4. بيانات متغيرات الدراسة واختبار السببية

يعتبر جمع البيانات بالخطوة الأساسية الأولى في الدراسات القياسية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على قواعد البيانات المتوفرة في الموقع الالكتروني للبنك الدولي وبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات. والبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة موضحة في الملحق رقم(01).حيث سوف يتم الاعتماد على الرموز للمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

- معدل البطالة ونرمز له بالرمز TCHO؛
- المجتمع النشيط ونرمز له بالرمز PACT؛
- معدل التضخم ونرمز له بالرمز TINF؛
- الناتج المحلي الاجمالي ونرمز له بالرمز GDB؛
- النفقات العامة ونرمز له بالرمز DEP؛

2.4. اختبار السببية لجرانجر (*Granger Causality Test*): اقترح قرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية حيث إذا كان Y_t وX_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة Y_t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة X_t، في هذه الحالة نقول أن Y_t يسبب X_t ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى، حيث يستخدم اختبار غرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين[11].

ومن أجل التعرف على وجود أو عدم وجود سببية بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2015) كان لزاماً علينا إجراء اختبار السببية هذا الأخير الذي يتأثر باختيار التأخر الزمني الأمثل (الفجوة الزمنية المثلى) لهذه المتغيرات حيث يعتبر من أهم الاختبارات المصاحبة للنماذج القياسية والملحق رقم(02) يوضح نتائج اختبار التأخر الزمني الامثل.

من خلال تفحص نتائج الموضحة بالملحق رقم (02) تبين أن التأخر الزمني الأمثل هو فترة واحدة، لأن جميع الاختبارات تشير إليه ويمكن ملاحظة ذلك من خلال وجود علامة النجمة على قيمة الاختبار والتي تمثل أقل قيمة من قيم الاختبار والتي هي القيمة التي تقابل التأخر الزمني الأمثل.

ومن أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة عند التأخر الزمني الأمثل، إذ يوضح هذا الاختبار اتجاه السببية فيما إذا كان باتجاه واحد أو باتجاهين متبادلين أو أن المتغيرين كلاهما مستقلين عن بعضهما البعض، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يوضحه الملحق رقم (03)

من خلال نتائج اختبار السببية لجرانجر وبمقارنة القيمة الاحتمالية المقابلة للفرضية العدمية حيث نقبلها عندما تكون أكبر من 5% ونرفضها عند العكس.

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من PACT إلى TCHO أي أن التغيرات السابقة في المجتمع النشيط تفسر التغيرات الحالية في معدل البطالة ونكتب: $PACT \rightarrow TCHO$ ؛
- وجود علاقة سببية باتجاهين من GDP إلى TCHO أي أن التغيرات السابقة في الناتج المحلي الاجمالي تفسر التغيرات الحالية في معدل البطالة والعكس صحيح ونكتب : $GDP \leftrightarrow TCHO$ ؛
- عدم وجود علاقة سببية من TINFإلى TCHO أي أن التغيرات السابقة في معدل التضخم لا تفسر التغيرات الحالية في معدل البطالة ونكتب؛
- عدم وجود علاقة سببية من DEP إلى TCHO أي أن التغيرات السابقة في النفقات العامة لا تفسر التغيرات الحالية في معدل البطالة.

ومنه نستنتج أن كل من المجتمع النشيط ، والناتج المحلي الاجمالي لهما علاقة سببية مع معدل البطالة، أما معدل التضخم والنفقات العمومية لا تربطهما علاقة سببية مع معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015. ومنه لا يمكن إدراج المتغيرات التي لم تتسبب في تفسير معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، أي أن الدراسة القياسية سوف تقتصر على المتغيرات المستقلة(المجتمع النشيط، والناتج المحلي الاجمالي) المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة.

3.4. التوقعات القبلية عن العلاقة بين متغيرات الدراسة.

من خلال الطرح النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة وبعد اختبار السببية سوف تكون التوقعات القبلية للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع على النحو التالي:

- **المجتمع النشيط (PACT):** تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان النشطين اقتصادياً إلى زيادة عرض العمل، مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها، نظراً لعدم قدرة الطلب على استيعاب مزيد من العروض من قوة العمل، وهو ما تعاني منه معظم الدول النامية ومنها: الجزائر، أي أنه من المتوقع وحسب النظرية الاقتصادية أنه توجد علاقة طردية بين المجتمع النشيط ومعدل البطالة.
- **الناتج المحلي الاجمالي (GDB):** كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدل نموه أدى ذلك (وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية) إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة؛ مما يترتب عليه انخفاض في كل من حجم البطالة ومعدلها، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الإنتعاش الاقتصادي، ويحدث العكس في ظل ظروف الركود أو الكساد، أي أن العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة وحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي علاقة عكسية[12].

4.4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك

1.4.4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تستخدم عدة اختبارات لبيان فيما إذا كانت السلسلة ساكنة أم لا، الا أن أكثرها شهرة هو اختبار ديكي – فولر ، وبما أن العملية العشوائية قد تتضمن الحد الثابت أو الاتجاه الزمني أو معاً[13]. ومنه سوف يتم اعتماد اختبار ديكي فولرADF المطور باعتباره من أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، ومن ثم تحديد درجة تكامل كل سلسلة. والجدول رقم (01) يوضح نتائج هذا الاختبار بالإضافة إلى تحديد النموذج المناسب لكل سلسلة.

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ودرجة التكامل للسلاسل محل الدراسة

المتغيرات	عند المستوى			
	الاتجاه العام والثابت	**الثابت**	**النموذج المناسب**	**جذر الوحدة**
معدل البطالةTCHO	**0.0613**	**0.5430**	**بدون اتجاه عام وثابت**	**0.3059**
المجتمع النشيطPACT	**0.0035**	**0.0048**	**اتجاه عام وثابت**	**0.3702**
الناتج المحلي الاجماليGDP	**0.1213**	**0.0017**	**ثابت**	**0.1252**

المتغيرات	بعد أخذ الفرق الأول				
	الاتجاه العام والثابت	**الثابت**	**بدون اتجاه عام وثابت**	**جذر الوحدة**	**درجة التكامل**
معدل البطالةTCHO	**0.7183**	**0.5273**	**بدون اتجاه عام وثابت**	**0.0079**	$I(1)$
المجتمع النشيطPACT	**0.3882**	**0.1848**	**بدون اتجاه عام وثابت**	**0.0476**	$I(1)$
الناتج المحلي الاجماليGDP	**0.1259**	**0.0062**	**ثابت**	**0.0038**	$I(1)$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

وعلى ضوء نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF نلاحظ أن النموذج المناسب للسلاسل الزمنية محل الدراسة هو نموذج بدون اتجاه عام وثابت لمعدل البطالة والمجتمع النشيط أما النموذج المناسب لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي هو سلسلة بوجد ثابت فقط، كما نلاحظ أن قيمة الاحتمالية المقابلة لوجود جذر الوحدة لكل السلاسل عند المستوى هي أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن كل السلاسل تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة، لكن بعد أخذ الفرق الأول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لوجود جذر الوحدة أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل أي أن السلاسل الزمنية محل الدراسة لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة، وكل متغير على حدى يعتبر متكامل من الدرجة الأولى $\left(TCHO_t; PACT_T; GDB_{Tt} \approx I(1)\right)$ طالما أن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة صفر $\left(\Delta TCHO_t; \Delta PACT_t; \Delta GDB \approx I(0)\right)$وهذه النتائج تنسجم مع النظرية

القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة بإجراء الفرق الأول.

2.4.4. اختبار التكامل المشترك

نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين X_T و Y_T اذا تضمنتا اتجاها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل d وتوليفة خطية للسلستين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل[14]. وعلى ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة عند أخذ الفرق الأول، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة حيث يشير كل من (Engle et granger) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير المسقرة عند المستوى

ولإجراء اختبار التكامل المشترك حسب طريقة انجل– غرنجر نقوم بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي: $TCHO_T = B_0 + B_1 PACT_T + B_2 GDB_T + £_T$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم الحصول على سلسلة البواقي وإجراء اختبار جذر الوحدة للسلسلة البواقي عند درجة أقل من درجة تكامل سلاسل متغيرات الدراسة . والملحق رقم (04) يوضح نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

نقوم بدراسة اختبار جذر الوحدة لسلسة البواقي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل عند المستوى وهو ما يوضحه الجدول رقم(02).

الجدول رقم (02): اختبار استقرارية سلسلة بواقي العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

المتغير	ثابت	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	جذر الوحدة	درجة التكامل
سلسلة البواقي لانحدار طويل الأجل	0.6795	0.4754	0.1188	0.0100	$I(0)$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

ومنه سلسلة البواقي لانحدار العلاقة طويلة الأجل مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الرتبة صفر وهي أقل من رتبة تكامل سلاسل متغيرات الدراسة. ومن نستنتج أنه هناك تكامل مشترك بين معدل البطالة والمتغيرات التفسيرية المجتمع النشيط، الناتج المحلي الاجمالي، وعليه فإن العلاقة الديناميكية لمتغيرات الدراسة تحضى بتقدير نموذج

يعكس العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ ECM يعكس العلاقة قصيرة الأجل حسب طريقة انجل– غرنجر ذات المرحلتين.

5.4.الاختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية للعلاقة التوازنية طويلة الأجل.

وفقا للملحق رقم (04) توصلنا إلى المعادلة التقديرية التي تعكس العلاقة التوازنية طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة. وحتى يكون النموذج مقبول حسب منهجية القياس الاقتصادي لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية والاقتصادية وهو ما نلخصه في الجدولين التاليين.

الجدول رقم(03): الاختبارات الاحصائية(اختبارات الرتبة الاولى)[G].

الاختبار	التفسير الاحصائي
معامل التحديد: R^2	R^2 =8489 ويفيد على أن نموذج معدل البطالة مفسر بنسبة 84.89 % بواسطة المتغيرات التفسيرية (المجتمع النشيط، الناتج المحلي الإجمالي) بينما ترجع نسبة 15.11% إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.
اختبار إحصائية ستودينت (STUDENT Test)	– القيمة الاحتمالية لـ B1 هي (0.0007) أقل من (0.05)،أي أن المجتمع النشيط له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير معدل البطالة في الأجل الطويل أي خلال الفترة (1990–2015). – القيمة الاحتمالية لـ B2 هي (0.0000) أقل من (0.05)،أي أن الناتج المحلي الاجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير معدل البطالة في الأجل الطويل أي خلال الفترة (1990–2015).
اختبار إحصائية فيشر (*FISHER Test*)	القيمة الاحتمالية لـ: F هي (0.0000) أقل من (0.05) هناك على الأقل متغير تفسيري له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالاً معنوي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الملحق رقم(04).

الجدول رقم(04):الاختبارات القياسية (اختبارات الرتبة الثانية).

الاختبار[15]	التفسير الاحصائي
اختبار وصف النموذج (Ramsey test)	من خلال الملحق رقم (05) أن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي.0.2340 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05. بالتالي نقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد أي ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM TEST)	من خلال الملحق رقم (06) القيمة الاحتمالية لـ: كاي تربيع تساوي 0.3603 حيث أنها أكبر من القيمة الحرجة 0.05 مما يعني قبول فرض العدم والنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
اختبار الامتداد الخطي المتعدد (Klein Test)	بمقارنة $R^2_{PACT.GDB} = 0.5773$ و $R^2 = 8489$ نلاحظ أن: $R^2 > R^2_{PACT.GDB}$ ومنه الشرط محقق وهذا ما يؤكد سلامة نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل من مشكلة الامتداد الخطي.
اختبار ثبات تباين حد الخطأ (ARCH TEST)	من خلال الملحق رقم (07) القيمة الاحتمالية لـ: كاي تربيع تساوي 0.3654 حيث أنها أكبر من القيمة الحرجة 0.05 مما يعني قبول فرض العدم. أي التباين الشرطي للأخطاء متجانس
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque–Bera)	من خلال الملحق رقم (08) القيمة الاحتمالية لـ: Jarque–Bera هي 0.6325 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5% بالتالي نقبل فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
اختبار كوسيم لاستقرار المعلمات (cusum test)	من خلال الملحق رقم(09) نلاحظ تطور إحصائية CUSUM بداية من سنة 1994 حيث أن هاته الإحصائية قد بقيت داخل مجال الثقة المحدد بالخطوط المتقطعة. ولهذا فإننا نقبل فرض العدم بأنه يوجد استقرار هيكلي للنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملاحق رقم(05،06،07،08،09).

-**الاختبارات الاقتصادية:** من خلال الملحق رقم (04) الذي يمثل نتائج تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة نلاحظ أن:

- **المجتمع النشيط (PACT):** تدل الإشارة الموجبة في معادلة انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل المقدرة لمعدل البطالة بالنسبة لمعامل هذا المتغير

التفسيري (B_1)، وذلك من خلال نتائج الملحق رقم (04)، على أن العلاقة بين معدل البطالة و المجتمع النشيط علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية. وتدل القيمة $B_1 = 4.99$ حيث أن كل زيادة في المجتمع النشيط بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بـ:4.99.

- **الناتج المحلي الاجمالي (GDB):** تدل الإشارة السالبة لانحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل المقدرة لمعدل البطالة بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري B_2 من خلال نتائج الملحق رقم (04) على أن العلاقة بين معدل البطالة والناتج المحلي الاجمالي علاقة عكسية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، ومنطق النظرية الاقتصادية، أي أن المتغير التفسيري مقبول من الناحية الاقتصادية وتدل القيمة $B_2 = 1.45$ حيث أن كل زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بـ:1.45.

خلاصة لما سبق يمكن القول أن نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل لمعدل البطالة اجتاز جميع الاختبارات الإحصائية والقياسية والاقتصادية، وبالتالي كل معالم النموذج لها مدلولية إحصائية، إذن نتوصل إلى القول أن هذه المتغيرات الخارجية (المجتمع النشيط، الناتج المحلي الاجمالي) تفسر معدل البطالة في الأجل الطويل بنسبة كبيرة جداً، أي تمثله أحسن تمثيل.

6.4 تقدير واختبار نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

يعتبر تقدير نموذج تصحيح الخطأ بمثابة الخطوة الثانية لطريقة اختبار انجل–غرانجر 1987،حيث يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأECM على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في ظل محدداتها، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، كما وقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة خطأ التوازن Arrear d'equilibre، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ، إذ يمكننا نموذج تصحيح الخطأ من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن في المدى الطويل[16]،وحسب

طريقة انجل– غرنجر لتقدير نموذج ECM يتم إدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأجل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة وباستخدام طريقة المربعات الصغرى عند التقدير تحصلنا على النتائج كما هو مبين في الملحق رقم(10) نلاحظ أن إشارة المتغير ECT_{T-1} سالبة ومعنوي ومنه نموذج تصحيح الخطأ مقبول ويمكن كتابة المعادلة التقديرية لنموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل على النحو التالي:

$$DTCHO = -0.0236 + 1.25\,DPACT_{T-1} - 5.47\,DGDB_{T-1} - 0.2041\,ECT_{T-1}$$

حيث يمثل معامل حد تصحيح الخطأ المساوي إلى$a = -0.2041$ معلمة تعديل القيم الفعلية لمعدل البطالة باتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، وتحديداً تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة(t−1) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة(t)، ونتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية لنموذج العلاقة التوازنية قصير الأجل موضحة في الجدولين الموالين.

الجدول رقم(05):الاختبارات الاحصائية(اختبارات الرتبة الاولى).

الاختبار	التفسير الاحصائي
معامل التحديد R^2	$R^2 = 2625$ ويفيد على أن نموذج معدل البطالة في الاجل القصير مفسر بنسبة 26.25 % بواسطة المتغيرات التفسيرية (المجتمع النشيط، الناتج المحلي الإجمالي) بينما ترجع نسبة 73.75% إلى عوامل أخرى تأثيرها يكون قصير الاجل على معدل البطالة غير مدرجة في النموذج.
اختبار إحصائية ستودينت (STUDENT Test)	– القيمة الاحتمالية لـ: a_1 هي (0.0344) أقل من (0.05)،أي أن المجتمع النشيط له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير معدل البطالة في الأجل القصير. – القيمة الاحتمالية لـ: a_2 هي (0.0230) أقل من (0.05)،أي أن الناتج المحلي الاجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير معدل البطالة في الأجل القصير.
اختبار إحصائية فيشر	القيمة الاحتمالية لـ: F هي (0.0004) أقل من (0.05) هناك على الأقل متغير تفسيري له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالاً معنوي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الملحق رقم(10).

الجدول رقم(06):الاختبارات القياسية (اختبارات الرتبة الثانية).

الاختبار	التفسير الاحصائي
اختبار وصف النموذج (Ramsey test)	من خلال الملحق رقم (11) أن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي0.9904 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05. بالتالي نقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد أي ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM TEST)	من خلال الملحق رقم (12)القيمة الاحتمالية لـ: كاي تربيع تساوي 0.1138 حيث أنها أكبر من القيمة الحرجة 0.05 مما يعني قبول فرض العدم والنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
اختبار الامتداد الخطي المتعدد (Klein Test)	بمقارنة $R^2_{DPACT.DGDB} = 0.0000$ و $R^2 = 0.2625$ نلاحظ أن: $R^2 > R^2_{DPACT.DGDB}$ ومنه الشرط محقق وهذا ما يؤكد سلامة نموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل من مشكلة الامتداد الخطي.
اختبار ثبات تباين حد الخطأ (ARCH TEST)	من خلال الملحق رقم (13)القيمة الاحتمالية لـ: كاي تربيع تساوي 0.5841 حيث أنها أكبر من القيمة الحرجة 0.05 مما يعني قبول فرض العدم. أي التباين الشرطي للأخطاء متجانس.
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque–Bera)	من خلال الملحق رقم (14) القيمة الاحتمالية لـ: Jarque–Bera هي 0.5060 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5% بالتالي نقبل فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
اختبار كوسيم لاستقرار المعلمات (cusum test)	من خلال الملحق رقم(15) نلاحظ تطور إحصائية CUSUM بداية من سنة 1996 حيث أن هاته الإحصائية قد بقيت داخل مجال الثقة المحدد بالخطوط المتقطعة. ولهذا فإننا نقبل فرض العدم بأنه يوجد استقرار هيكلي لنموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل لمتغيرات الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الملاحق رقم(11،12،13،14،15).

-**الاختبارات الاقتصادية:** من خلال الملحق رقم (10) الذي يمثل نتائج تقدير نموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل لمتغيرات الدراسة نلاحظ أن:

- **المجتمع النشيط (PACT):** تدل الإشارة الموجبة في معادلة انحدار العلاقة التوازنية قصيرة الأجل المقدرة لمعدل البطالة بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري (a_1)، وذلك من خلال نتائج الملحق رقم (10)، على أن العلاقة بين معدل البطالة والمجتمع النشيط علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية. وتدل القيمة $a_1 = 1.25$ حيث أن كل زيادة في المجتمع النشيط بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بـ:1.25.
- **الناتج المحلي الاجمالي (GDB):** تدل الإشارة السالبة لانحدار العلاقة التوازنية قصيرة الأجل المقدرة لمعدل البطالة بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري a_2من خلال نتائج الملحق رقم (10) على أن العلاقة بين معدل البطالة والناتج المحلي الاجمالي علاقة عكسية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، ومنطق النظرية الاقتصادية، أي أن المتغير التفسيري مقبول من الناحية الاقتصادية. وتدل القيمة $a_2 = -5.47$ حيث أن كل زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بـ:5.47.

خلاصة لما سبق يمكن القول أن نموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل لمعدل البطالة اجتاز جميع الاختبارات الإحصائية والقياسية والاقتصادية، وبالتالي كل معالم النموذج لها مدلولية إحصائية، إذن نتوصل إلى القول أن هذه المتغيرات الخارجية (المجتمع النشيط، الناتج المحلي الاجمالي) تفسر معدل البطالة في الأجل القصير بنسبة كبيرة جداً، أي تمثله أحسن تمثيل.

5.اختبار الفرضيات

أ. الفرضية الرئيسية: يمكن بناء نموذج يعكس العلاقة التوازنية الطويلة وقصيرة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015.

بعد اختبار سببية غرنجر تبين أن معدل البطالة في الجزائر دالة في المجتمع النشيط والناتج المحلي الاجمالي، ومن خلال اختبار التكامل المشترك حسب طريقة انجل غرنجر ذات المعادلة الواحدة استطعنا تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل والعلاقة

التوازنية قصيرة الأجل وتم قبول نموذج كل علاقة من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

ب. الفرضية الفرعية الاولى: توجد سببية في من المتغيرات الاقتصادية(المجتمع النشيط والناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم والنفقات العمومية) إلى معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

من خلال اختبار سببية غرانجر لمتغيرات الدراسة تبين أن هناك سببية من المجتمع النشيط والناتج المحلي الاجمالي إلى معدل البطالة وعدم وجود سببية معدل التضخم والنفقات العمومية الى معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

ج.الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ايجابي بين المجتمع النشيط ومعدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل والقصير عند مستوى معنوية $0.05 = \sim$

من خلال نموذج العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل لمعدل البطالة في الجزائر تبين هناك تأثير ايجابي بين المجتمع النشيط ومعدل البطالة وذلك حسب الإشارة الموجبة للمعلمتين B_1 و a_1 على التوالي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية.

هـ.الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير سلبي بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل والقصير عند مستوى معنوية $0.05 = \sim$.

من خلال نموذج العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل لمعدل البطالة في الجزائر تبين هناك تأثير سلبي بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة وذلك حسب الإشارة السالبة للمعلمتين B_2 و a_2 على التوالي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

د.الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير سلبي بين المتغيرات(معدل التضخم والنفقات العمومية) ومعدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل والقصير عند مستوى معنوية $0.05 = \sim$؛

من خلال اختبار السببية تبين أن كل من معدل التضخم والنفقات العمومية لا يتسببان في معدل البطالة خلال الفترة(1990-2015) وبالتالي لم يدخلا في نموذج العلاقة التوازنية لمعدل البطالة وهو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

6. نتائج الدراسة

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي القائم والمتعلق بالعلاقة الديناميكية والسببية بين معدل البطالة وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 1990-2015، ويمكن حصر أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها فيما يلي:

- لقد عرف تطور معدل البطالة في الجزائر مرحلتين خلال الفترة(1990-2015)،مرحلة ارتفاع معدل البطالة خلال الفترة(1990-2000)، حيث وصل معدل البطالة لسنة 2000 إلى معدل 28.90% ويرجع ذلك إلى تقلص مداخيل الجباية البترولية خلال هذه المرحلة، وكذلك ما ترتب على برامج التكييف والتثبيت الهيكلي التي نتج عنها حل للمؤسسات العمومية وتسريح العمال، ومرحلة انخفاض البطالة خلال الفترة(2001-2015)، حيث وصل معدل البطالة لسنة2015 إلى معدل11.20% وذلك راجع نتيجة تطبيق ارتفاع أسعار البترول وتنوع أجهزة التشغيل؛
- وجود سببية من المجتمع النشيط والناتج المحلي الاجمالي إلى معدل البطالة خلال فترة الدراسة؛
- عدم وجود سببية من معدل التضخم والنفقات العمومية إلى معدل البطالة خلال فترة الدراسة؛
- وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات (المجتمع النشيط والناتج المحلي الاجمالي) في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- وجود علاقة طردية بين المجتمع النشيط ومعدل البطالة في الأجل الطويل القصير خلال فترة الدراسة؛
- وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الأجل الطويل والقصير في الجزائر خلال فترة الدراسة.

7. اقتراحات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة:

- توفير مناصب الشغل في القطاعات المنتجة (الفلاحة، الصناعة) لتخفيض الزيادة في المجتمع النشيط وبالتالي زيادة فئة المشتغلين وانخفاض فئة العاطلين عن العمل؛
- تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؛
- الاهتمام بخريجي الجامعات عن طريق إتاحة فرص العمل لهذه الفئة؛
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لزيادة في مستوى التشغيل.

المراجع والاحالات

[1] - دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)**، العدد 10، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر،2012.

[2] - الطاهر جليط، **دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)، العدد السادس**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، **الجزائر**،2016.

[3] - إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص: 215

[4]- عبد الرحيم فؤاد الفارس ووليد إسماعيل السيف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-**الأردن**، 2009، ص: 259.

[5] - *ONS, **Données statistiques**, (Activité et emploi et chômage) au 2ème trimestre 2000, N° 330, P 04*

[6] - *ONS, **Données statistiques**, (Activité et emploi et chômage) au 4ème trimestre 2006, N° 463, P 02.*

[7]- وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، بيروت-**لبنان**، 2010، ص101

[8] - *Michael Parkin et autres, **macroéconomie moderne,** 3e édition, ERPI, Saint-Laurent, 2005, p 324.*

[9]- **محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص:65.

[10] - *ONS, Activité, **emploi de chômage en septembre 2015** , rapport n 726 ; p :2.*

[11] - شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، **عمان**،2012، ص ص: 276،277.

[12] - نجا علي عبد الوهاب، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005، ص: 371.

[13] - **خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي**، الاردن،2016، ص:296.

[14] - نفسه، ص: 290.

* تم استخدام الاختبارات الاحصائية والقياسية في نموذج العلاقة طويلة الاجل والقصيرة بالرجوع الى **المرجع** الموالي في التهميش.

[15] - *Régis Bourbonnais, **Econométrie,** 9ème édition, Dunod, Paris,2015.*

[16]- سفيق عريش وآخرون، **اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد05، 2011. موقع جامعة تشرين*WWW.TISHREEN.EDU.SY*

الملاحق

الملحق رقم(01): بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية.

الوحدة: دج

السنوات	معدل البطالة%	معدل التضخم %	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة للعملة المحلية)	[6]النفقات العامة	المجتمع النشيط
1990	19.7	16,65253	2800661461095.47	8795595285	6210711
1991	21.2	25,88639	2767053507201.61	10856616222	6504672
1992	23.18	31,66966	2816860534005.77	16332505938	6811312
1993	23.15	20,54033	2757706441355.61	15371433675	7114278
1994	24.36	29,04766	2732887178635.45	14153192547	7429218
1995	28.1	29,77963	2836736748986.29	14627623369	7773938
1996	27.99	18,67908	2953042912297.93	11757328758	8106478
1997	26.41	5,733523	2985526382504.57	12970289486	8304796
1998	28.02	4,950162	3137788335752.64	12805124796	8524797
1999	29.25	2,645511	3238197611222.03	13699371723	8743244
2000	28.9	0,339163	3361886348967.74	16725566794	8956873
2001	27.3	4,225988	3463025185549.02	17993907496	8852000
2002	25.94	1,418302	3657277460286.98	20826011831	9305000
2003	23.7	4,268954	3920669910566.57	22750513048	9540000
2004	17.7	3,9618	4089322398772.39	23439737517	9780000
2005	15.3	1,382447	4330911030436.03	25077954607	10027000
2006	12.3	2,314524	4403864720822.08	29300498904	10267000
2007	11.8	3,673827	4552401579834.87	35814525964	10514000
2008	11.3	4,862991	4659844396502.37	46047256230	10801000
2009	10.2	5,734333	4735904419527.06	44124595652	10544000
2010	10	3,913043	4908014069898.25	44669000000	10812000
2011	10	4,521765	5049947259834.51	56003646885	10661000
2012	11	8,894585	5220371296841.95	62011864371	11423000

11964000	51259409307	5364852321797.55	3,253684	9.8	**2013**
11453000	57839960612	5568133079122.87	2,916406	10.6	**2014**
11932000	60411098289	5777687927659.18	4.8	11.2	**2015**

المصدر: – موقع البنك الدولي على الانترنيت: www.albankaldawli.org/17/02/2017

– موقع الديوان الوطني للإحصائيات: 17/03/2017WWW.ONS.dz

الملحق رقم (02): نتائج اختبار التأخر الزمني الأمثل لمتغيرات الدراسة.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TCHO TINF PACT CDB DEP
Exogenous variables: C
Date: 05/04/17 Time: 23:22
Sample: 1990 2015
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	1811.230	NA	8.71e+56	145.2984	145.5422	145.3660
1	-1080.409	198.7561*	1.93e+53*	130.8375*	138.3002*	137.2432*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(03): نتائج اختبار سببية جرانجر لمتغيرات الدراسة.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/04/17 Time: 23:34
Sample: 1990 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PACT does not Granger Cause TCHO	25	7.88965	0.0102
TCHO does not Granger Cause PACT		0.26640	0.6109
TINF does not Granger Cause TCHO	25	6.96510	0.1150
TCHO does not Granger Cause TINF		0.61647	0.4407
CDB does not Granger Cause TCHO	25	8.31039	0.0086
TCHO does not Granger Cause CDB		13.0299	0.0016
DEP does not Granger Cause TCHO	25	0.00096	0.3782
TCHO does not Granger Cause DEP		6.37261	0.2193

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم (04): نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

Dependent Variable: TCHO
Method: Least Squares
Date: 05/04/17 Time: 21:43
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PACT	4.99E-06	1.27E-06	3.921345	0.0007
GDB	-1.45E-11	2.14E-12	-6.757224	0.0000
C	29.50131	4.505162	6.548335	0.0000

R-squared	0.848967	Mean dependent var	19.16923
Adjusted R-squared	0.835834	S.D. dependent var	7.485999
S.E. of regression	3.033136	Akaike info criterion	5.165238
Sum squared resid	211.5981	Schwarz criterion	5.310403
Log likelihood	-64.14810	Hannan-Quinn criter.	5.207041
F-statistic	64.64225	Durbin-Watson stat	1.583987
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(05): نتائج اختبار توصيف نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

Ramsey RESET Test
Equation: EQ02
Specification: TCHO PACT GDB C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	2.216579	22	0.2340
F-statistic	1.346381	(1, 22)	0.1440
Likelihood ratio	10.02195	1	0.0015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(06): اختبار بريش قودفري للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.690643	Prob. F(1,22)	0.2201
Obs*R-squared	3.027692	Prob. Chi-Square(1)	0.3803

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/04/17 Time: 22:46
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PACT	6.78E-07	9.35E-07	0.724889	0.4763
GDB	1.42E-12	1.58E-12	0.891270	0.3809
C	0.929784	3.274829	0.283918	0.7791
RESID(-1)	0.790401	0.169711	4.657391	0.1254

R-squared	0.116460	Mean dependent var	5.74E-15
Adjusted R-squared	0.107795	S.D. dependent var	2.909202
S.E. of regression	2.200704	Akaike info criterion	4.556070
Sum squared resid	106.5181	Schwarz criterion	4.749623
Log likelihood	-55.22091	Hannan-Quinn criter.	4.611006
F-statistic	7.230214	Durbin-Watson stat	1.844820
Prob(F-statistic)	0.001497		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(07): نتائج اختبار (ARCH) للنموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.070966	Prob. F(1,23)	0.1254
Obs*R-squared	1.989179	Prob. Chi-Square(1)	0.3654

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/04/17 Time: 23:16
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.142695	2.018843	1.556682	0.1332
RESID^2(-1)	0.747668	0.199318	3.751129	0.0010

R-squared	0.079568	Mean dependent var	8.461515
Adjusted R-squared	0.052593	S.D. dependent var	8.930253
S.E. of regression	7.185425	Akaike info criterion	6.858605
Sum squared resid	1187.498	Schwarz criterion	6.956115
Log likelihood	-83.73256	Hannan-Quinn criter.	6.885650
F-statistic	2.070966	Durbin-Watson stat	1.373416
Prob(F-statistic)	0.121042		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(08): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل.

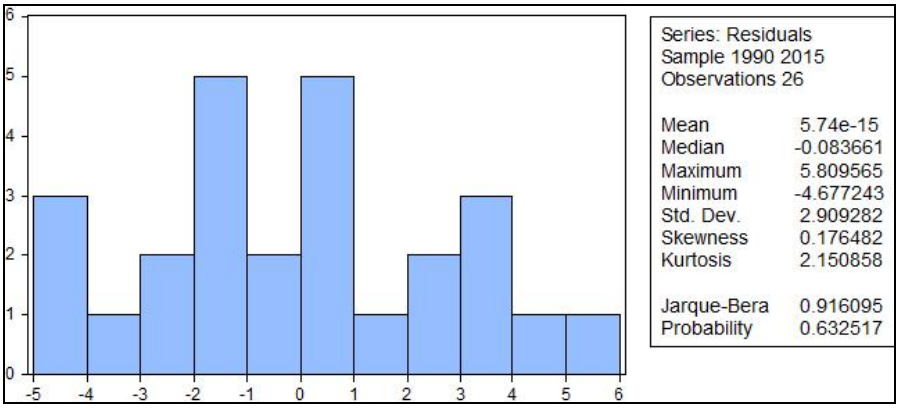

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(09): اختبار استقرارية المعلمات المقدرة لنموذج التكامل المشترك طويل الأجل.

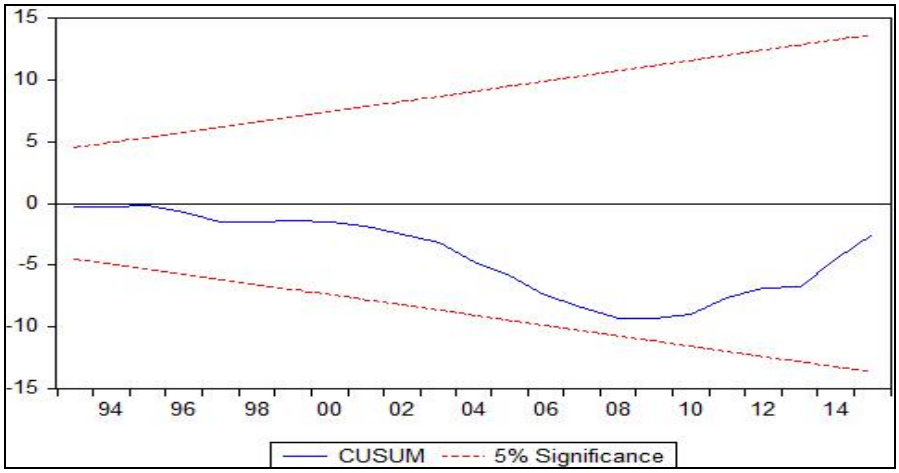

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم (10):نتائج تقدير نموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل.

Dependent Variable: DTCHO
Method: Least Squares
Date: 06/04/17 Time: 20:29
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPACT	1.25E-06	0.36E-0.6	3.472222	0.0311
DGDB	-5.47E-12	1.85E-12	-2.956756	0.0230
ECT(-1)	-0.204102	0.059910	-3.406810	0.0451
C	0.023627	0.809369	0.029192	0.9770

R-squared	0.262598	Mean dependent var	-0.340000
Adjusted R-squared	0.242970	S.D. dependent var	1.945574
S.E. of regression	1.903315	Akaike info criterion	4.270718
Sum squared resid	76.07475	Schwarz criterion	4.465738
Log likelihood	-49.38397	Hannan-Quinn criter.	4.324808
F-statistic	8.359191	Durbin-Watson stat	1.237787
Prob(F-statistic)	0.000473		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(11): نتائج اختبار توصيف نموذج العلاقة التوازنية قصيرة الاجل.

Ramsey RESET Test
Equation: EQ03
Specification: DTCHO DPACT DGDB ECT(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.012153	20	0.9904
F-statistic	0.000148	(1, 20)	0.9904
Likelihood ratio	0.000185	1	0.9892

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(12): اختبار بريش قودفري للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.402590	Prob. F(1,20)	0.2199
Obs*R-squared	2.062464	Prob. Chi-Square(1)	[illegible]

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/04/17 Time: 14:30
Sample: 1991 2015
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPACT	-2.82E-07	1.41E-06	-0.200282	0.8433
DGDB	5.80E-12	4.90E-12	1.183078	0.2507
ECT(-1)	-0.279305	0.175169	-1.594491	0.1265
C	-0.631763	0.763788	-0.827144	0.4179
RESID(-1)	0.699757	0.276547	2.530334	0.0199

R-squared	0.122499	Mean dependent var	-2.93E-09
Adjusted R-squared	0.090998	S.D. dependent var	1.780388
S.E. of regression	1.697450	Akaike info criterion	4.072988
Sum squared resid	57.62673	Schwarz criterion	4.316763
Log likelihood	-45.91235	Hannan-Quinn criter.	4.140601
F-statistic	8.600647	Durbin-Watson stat	1.862153
Prob(F-statistic)	0.001156		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(13): نتائج اختبار (ARCH) للنموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.278182	Prob. F(1,22)	0.6032
Obs*R-squared	0.299682	Prob. Chi-Square(1)	0.5841

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/04/17 Time: 14:37
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.467218	1.209305	2.867117	0.0090
RESID^2(-1)	-0.111444	0.211296	-0.527430	0.6032

R-squared	0.012487	Mean dependent var	3.134444
Adjusted R-squared	-0.032400	S.D. dependent var	4.974179
S.E. of regression	5.054119	Akaike info criterion	6.157940
Sum squared resid	561.9707	Schwarz criterion	6.256111
Log likelihood	-71.89527	Hannan-Quinn criter.	6.183984
F-statistic	0.278182	Durbin-Watson stat	1.969550
Prob(F-statistic)	0.603174		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(14): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للعلاقة التوازنية قصيرة الأجل.

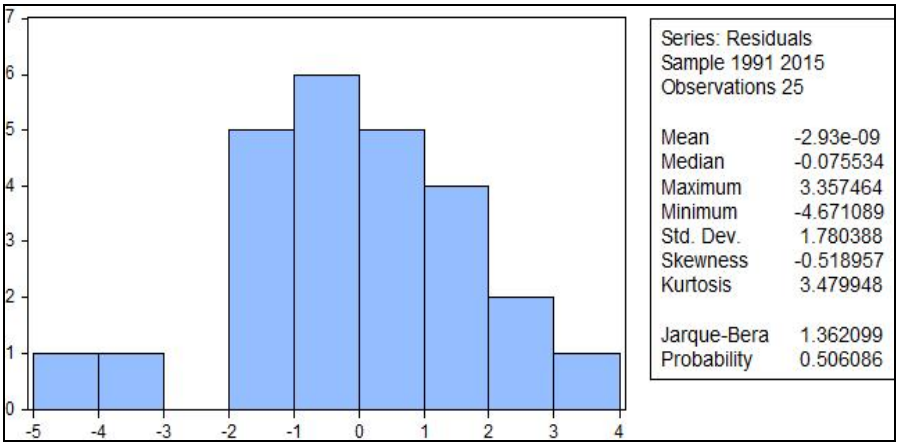

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(15): اختبار استقرارية المعلمات المقدرة لنموذج التكامل المشترك قصيرة الأجل.

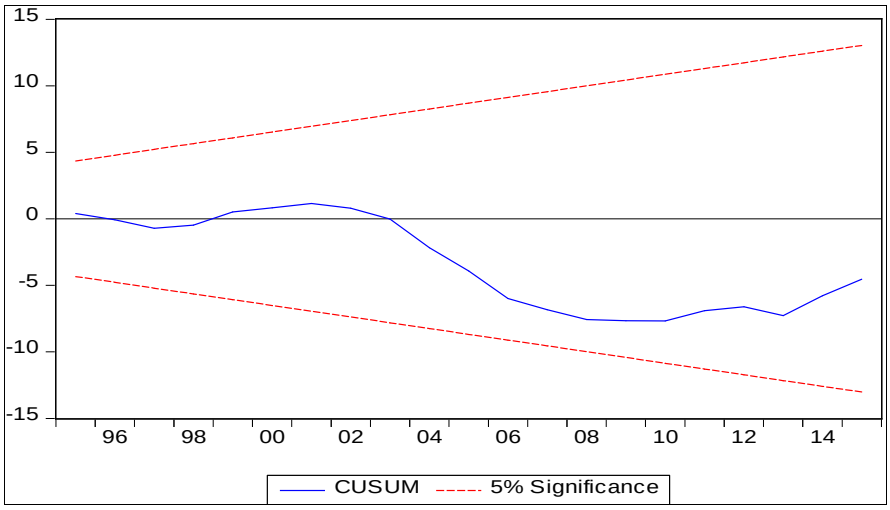

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

التمكين الإداري كمدخل حديث لتحقيق جودة الخدمة في منظمات الأعمال
دراسة ميدانية على مؤسسة اتصالات الجزائر

Administrative Empowerment as a Modern Approach to achieve a Service Quality in Business Organizations Field study on Algeria Telecom institution

أ. رشام كهينة **أ.د. جميل أحمد**
جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/01/05 تاريخ قبول النشر: 2017/05/30

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مساهمة التمكين الإداري في تحقيق جودة الخدمة، وبغرض إختبار البيئة الجزائرية لإحتضان هذه المفاهيم الحديثة فقد جرى إختيار مؤسسة اتصالات الجزائر موقعاً للبحث، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانتين احداهما تم توجيهها لعمال مؤسسة اتصالات الجزائر بغرض معرفة مستوى التمكين فيها، والأخرى لزبائنها من أجل معرفة مستوى جودة الخدمة المقدمة من قبل المؤسسة محل الدراسة، وتم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيانة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد دور للتمكين الاداري في أبعاد جودة الخدمة، وتوصي الدراسة بضرورة توجيه الاهتمام الأكبر نحو العاملين وفتح مجال أوسع من حرية التصرف وسماع أفكارهم واقتراحاتهم مع مواجهة المعوقات التي تحد من التطبيق الفعال للتمكين كالمركزية والهياكل التنظيمية الهرمية والمعقدة، والاهتمام أكثر بالزبائن ما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تحسين جودة الخدمة في المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : التمكين الإداري، جودة الخدمة، أبعاد جودة الخدمة، مؤسسة اتصالات الجزائر.

Abstract :

This study seeks to try and find out the contribution of managerial empowerment in achieving service quality, and in order to test the Algerian environment to embrace these new concepts has been chosen Algerian Telecom company as a location of research, and to achieve the objectives of the study we designed and developed two questionnaires, one was directed to the employees of Algerian Telecom company, in order to determine the level of empowerment in the company, and the other to its customers in order to identify the relationship between two variables and to find out the quality level of service that provided by the company under study, were used Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to analyze the questionnaire data, the study found there is no role for the empowerment in service quality, The study recommends the need to increase attention to the company employees, opening a wider freedom of action and hear their ideas and suggestions, With the face of obstacles that limit the effective implementation of empowerment, such as centralized, and hierarchical organizational structures and complex, And take more attention to customers, What leads one way or another to improve the service quality at the company under study.

***Key words**: administrative empowerment, the service quality, dimensions of service quality, Algerian telecom company.*

مقدمة:

أصبحت مؤسسات هذا العصر في ظل المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال تتسابق فيما بينها من أجل الحصول على الموارد التي تمكنها من الاستمرار والبقاء، وذلك ضمن عالم أصبح لا يعترف فيه إلا بالقوي، وهذا راجع إلى ظهور العولمة التي أدت إلى كثير من التعقيد، التطور التكنولوجي، شراسة المنافسة...الخ.

ولا تزال التغيرات الكبيرة في البيئة المحيطة بنشاط المؤسسة هي الدافع الرئيسي الذي يحتم عليها ضرورة تبني مفاهيم إدارية حديثة وذلك بغية تحقيق الميزة التنافسية، وبالتالي ليست مفاجأة أن تولي العديد من المؤسسات اهتماما بالغا بمواردها البشرية عن طريق تبني مفهوم التمكين الاداري، فالاهتمام بهذا المفهوم الحديث يشكل عنصرا حاسما وضروريا للمؤسسات بحيث لا يقتصر على القطاع الإنتاجي فقط، بل قد اتسع نطاقه ليشمل قطاع الخدمات خاصة مع بروز أهميته وزيادة الاهتمام به عبر الزمن، فالمؤسسات الخدمية يظهر فيها التمكين بشكل ملحوظ كما يظهر دوره بشكل فعال فيها نظرا للاحتكاك المباشر بين العامل أو مقدم الخدمة والزبون، بحيث يتم تقييم جودة الخدمة في نفس وقت

تقديمها، وتعتبر هذه الأخيرة من أهم الأساليب التي تؤدي إلى تحقيق رضا ولاء الزبائن المؤسسات الخدمية ما يساهم في بقاءها واستمرارها.

إشكالية الدراسة:

أدى التطور الإداري إلى إفراز العديد من التحديات أمام المؤسسات وخاصة الخدمية مما استلزم عليها البحث عن الوسائل التي تساعدها على مجابهة هذه التحديات ولعل أبرزها التمكين الاداري، كما أن استمرارية المؤسسات الخدمية في أداء نشاطها بشكل فعال وضمان تطورها مرهون بمدى قدرتها على جلب وتحقيق ولاء عدد أكبر من الزبائن ويتوقف ذلك على مستوى جودة الخدمة المقدمة، ولكن في بيئة العمل وخلال الأداء يحدث بعض السلبيات في أسلوب التعامل أثناء تقديم الخدمات أو جودتها، وتظهر بعض حالات عدم الرضا من قبل الزبائن نحو مقدمي الخدمات والمؤسسات الناجحة اليوم تحرص على سمعتها ومكانة زبائنها فتقدم خدمات ومنتجات بكفاءة عالية من خلال انتهاج أساليب حديثة بغرض زيادة فعالية مقدم الخدمة، ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التمكين الإداري في تحقيق جودة الخدمة لمؤسسة اتصالات الجزائر ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك دور للتمكين الاداري في تحقيق الاعتمادية لمؤسسة اتصالات الجزائر ؟
- هل هناك دور للتمكين الاداري في تحقيق الملموسية لمؤسسة اتصالات الجزائر ؟
- هل هناك دور للتمكين الاداري في تحقيق الاستجابة لمؤسسة اتصالات الجزائر ؟
- هل هناك دور للتمكين الاداري في تحقيق التعاطف لمؤسسة اتصالات الجزائر ؟
- هل هناك دور للتمكين الاداري في تحقيق الضمان في لمؤسسة اتصالات الجزائر ؟

فرضيات الدراسة: في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق جودة الخدمة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

ويندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية صيغت على النحو التالي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الاعتمادية لمؤسسة اتصالات الجزائر؛

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الملموسية لمؤسسة اتصالات الجزائر؛

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الاستجابة لمؤسسة اتصالات الجزائر؛

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق التعاطف لمؤسسة اتصالات الجزائر؛

- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الضمان لمؤسسة اتصالات الجزائر.

أهمية الدراسة: تتضمن هذه الدراسة أحد أكثر المواضيع حداثة واهتماما من قبل الباحثين وهو موضوع التمكين الاداري الذي أصبح يعد من بين المفاهيم المعاصرة التي أثبتت فعاليتها في تحقيق استمرار وبقاء المؤسسات في ظل بيئة تتسم بالتغير وعدم الاستقرار، إضافة إلى حاجة المؤسسات الخدمية الجزائرية وبالأخص مؤسسة اتصالات الجزائر لتطبيق هذا الأسلوب الحديث الذي يساهم في تهيئة المناخ التنظيمي المحفز للعمل المبدع، ما يساعدهم في اكتشاف طاقاتهم ومواهبهم، ما يؤدي إلى تحقيق جودة الخدمة التي أصبحت هاجس مؤسسات المعاصرة نظرا لمساهمتها في ضمان وكسب ولاء الزبائن.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- ابراز أهمية وديناميكية التمكين الاداري، وبالتالي يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة، والتي توضح فعالية تطبيق التمكين وما تحققه هذه العملية من تقدم ونجاح للمؤسسات ؛

- التعرف على دور التمكين الاداري في جودة الخدمة لمؤسسة اتصالات الجزائر؛

- تقديم التوصيات للمؤسسة محل الدراسة من أجل زيادة مستوى التمكين الإداري وجودة خدماتها.

أولا: الاطار النظري للدراسة

1- التمكين الاداري Administrative empowerment : يعتبر التمكين الاداري من الأساليب الادارية الحديثة والتي أحدثت ضجة في الفكر التنظيمي الحديث، نظرا

لتركيزه على أهم موارد المنظمة المتمثلة في الموارد البشرية ومحاولة استخراج طاقاتهم الكامنة ،ويمكن الالمام بجوانب هذا الأسلوب الحديث من خلال ما يلي:

أ-تعريف التمكين الإداري: هناك تعاريف عدة للتمكين الاداري، وعندما تتعدد التعاريف حول موضوع ما، فهذا يعني عدم الاتفاق على تعريف واحد بين جمهور الباحثين، كما يعني أيضا أن هذا الموضوع مازال خصبا وقابلا للنقاش ومن هذه التعاريف ما يلي:

يعرف C.E.Luby التمكين على أنه توجيه نشاط الفرد نحو مختلف التحديات وذلك عن طريق الشعور والاحساس الداخلي الذي يتولد عنه القدرة والسيطرة، وبوجود معنى لارتباط أهدافه بأهداف المؤسسة[1]، أما Robbins, S فيعرفه على أنه منح العاملين السلطة اللازمة وحرية العمل من أجل جعلهم قادرين على خدمة المؤسسة بفعالية[2].

ويعرف Govindarajan & Natarajanf بأنه تشجيع الأفراد والسماح لهم بأخذ المسؤولية الشخصية لتحسين طرق أداء وظائفهم ليساهموا في انجاز أهداف المنظمة، وهذا يحتاج إلى تهيئة ثقافة تنظيمية تشجع العاملين في كافة المستويات على أنهم يمثلون الأداة الرئيسية لصناعة الفارق، ومساعدتهم وذلك بتزويدهم بالثقة والمهارة والتدريب اللازم[3].

وحسب Daft, R فالتمكين يمثل منح العاملين القوة والحرية اللازمة لصنع القرارات والمشاركة في عملية اتخاذها [4].

في حين هناك من يضيف أن التمكين هو عبارة التعاون في عملية اتخاذ القرارات التي لا تحدد بمواقع القوة الرسمية بقدر ما تحدد بنظم المعلومات ونظم التدريب والمكافئة، والمشاركة في السلطة، وأسلوب القيادة والثقافة التنظيمية[5].

ومن خلال مجمل هذه التعاريف الخاصة بالتمكين الاداري، يمكن أن نلاحظ أن القاسم المشترك بينهم هو التأكيد على أهمية مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وعلى إعطائهم مزيد من الحرية في التصرف، فالتمكين هو عبارة فلسفة إعطاء مزيد المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار للعمال الذين يتميزون بروح المسؤولية.

ب- التمكين الاداري والمفاهيم الادارية المقاربة: حقيقة هناك خلط كبير وتناقض شديد بين بعض الممارسين والباحثين ما بين التمكين والعديد من المفاهيم الادارية المقاربة، التي وان تشابهت معه في بعض الجزئيات نظرا لطبيعة العلاقة التي بينهما، إلا أنها لا يمكن أن تعبر عنه بالضرورة، ولا يمكن أن تكون كمرادفات له، ويمكن التمييز بين التمكين ومختلف المفاهيم المقاربة له على النحو التالي[6]:

– **التمكين الاداري وتفويض السلطة:** اعتبر البعض أن التمكين هو مجرد تفويض القادرين من العاملين لحمل مسؤوليات، وبالتالي تفويضهم بهاته الأخيرة، وقد يكون هذا التفويض مؤقتا لتحقيق أهداف محددة وبعد تحقيقها يتم سحب واسترجاع هذه التفويضات من قبل الجهة التي قامت بتفويضها، إلا أن التمكين لا يعني مجرد عملية التفويض بل يتناول متطلبات هذا التفويض وانعكاساته على كل من المؤسسة والعامل، فمثلا العامل الذي ليس مستعدا لحمل المسؤولية، لن يكون لديه أي استعداد لتقبل أي تفويض كونه يفتقد الشعور الذاتي بالمسؤولية والذي لا يمكن تحقيقه في نفس العامل إلا عن طريق تمكينه، غرس الثقة فيه، ومعرفة مدى استعداده للعمل باستقلالية تأثيره على الآخرين، والجدول التالي يبين الفروقات الجوهرية بين عمليتي التمكين الاداري وتفويض السلطة كما يلي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين التمكين الاداري وتفويض السلطة

أساس المقارنة	التمكين الاداري	التفويض
الصلاحيات	إتاحة الفرصة للعامل ليُقدر فيقرر.	نقل جزء من الصلاحيات للعاملين.
السلطة	تتاح صلاحيات للعاملين للمبادأة في نطاق أوسع ومتفق عليه.	تفويض السلطة في مجالات محددة.
المسؤولية	النجاح يُنسب للعامل الممكن، والفشل مسؤوليته.	تظل المسؤولية على من فوض.
الرقابة	رقابة ذاتية ضمن حدود المستوى العام للرقابة في المؤسسة.	رقابة مباشرة تندرج تحت رقابة المديرين لسير الأعمال.
المعلومات	إتاحة كافة المعلومات المطلوبة والسماح بتشاركها ضمن كافة المستويات الإدارية.	السماح بقدر يسير من المعلومات الخاصة بتنفيذ المهام المطلوبة.
الزمن	دائم يمثل قناعة وخيارا استراتيجيا مستمرا.	التفويض يكون مؤقتا.

المصدر: أحمد سيد مصطفى، **المدير ومهاراته السلوكية**، الجمعية العربية للإدارة، مصر، 2005، ص 30.

يوضح الجدول (01) الفروقات الجوهرية التي تميز تمكين الاداري عن تفويض السلطة من مختلف الجوانب كالسلطة، الرقابة..الخ، فرغم التشابه الكبير بين هذين المصطلحين عند الكثيرين، إلا هناك مميزات تميز أحدهما عن الآخر.

– **التمكين الاداري والمشاركة:** إن المشاركة تعبر عن رغبة الفرد في العمل في شكل فريق، والمشاركة في المعلومات تمكن العمال من المشاركة على نطاق أوسع شريطة أن يقابل ذلك استجابة مشجعة من قبل الإدارة ما يعني إتاحة الفرصة للعاملين لإثبات وجودهم

وانخراطهم بالعمل، والتوجه الديمقراطي الذي يتيح للعاملين مساحة أوسع في عملية صنع القرار.

وكتحليل للفرق بين التمكين والمشاركة يمكن القول أنهما يلتقيان في نواحي ويختلفان في نواحي أخرى حيث يرتبطان بكونهما ينتميان إلى النهج الديمقراطي في الإدارة الذي يقوم على التفتح والتوجه أكثر نحو العاملين لكونهما يختلفان في كون التمكين أكثر عمقا وثراء، فإذا كانت السلطة في المشاركة مدومة أو غير كافية، فإنها في التمكين كاملة ودائمة ومصحوبة بزيادة الكفاءة الذاتية والدافعية، كما أن الهدف من المشاركة على المدى الطويل هو تحسين أداء المنظمة، بينما الهدف من التمكين هو الإستمرار في التحسين بمستويات الأداء الكلي للمؤسسة[7].

– التمكين الاداري والإثراء الوظيفي: يعرف الإثراء الوظيفي بأنه إعادة تصميم الوظائف بحيث تتضمن تنوع في أنشطة الوظيفة، بترك جانب من الاستقلالية والحرية للعامل من أجل السيطرة على وظيفته، وتحديد كيفية تنفيذها والقيام بالرقابة الذاتية لأعماله، علاوة على حصوله على معلومات عن نتائج أعماله، وبناء على ذلك فالإثراء الوظيفي يعد عملية أساسية لتطبيق التمكين الاداري[8]، حيث تتطلب توسعة الأعمال التي يقوم بها العاملون عن طريق توكيلهم بأعمال جديدة، لذا فهو يختلف عن التمكين الذي يعمل على توسعة محتوى العمل نفسه عن طريق زيادة تفاعلاته[9].

ج– أسباب اللجوء للتمكين الإداري: تعمل بعض المؤسسات حاليا على تمكين عامليها على صنع قراراتهم بأنفسهم وذلك يرجع إلى أنها واثقة كل الثقة بكونه فرصة جيدة لتطوير مهاراتهم، وتكمن الأسباب التي تدفع المؤسسة لانتهاج أسلوب التمكين فيما يلي[10]:

- يعتبر عملية تساهم في تحسين المنتجات والخدمات؛
- من أجل عرقلة المؤسسات المنافسة التي تعتمد على تقليدها، فتمكين العاملين مرتبط بذاتية الفرد وهي عملية معقدة صعبة التقليد؛ بتصرف
- من أجل خلق مؤسسة فريدة من نوعها مع قدرات عالية، فعملية تمكين العاملين تطلق العنان لإمكانيات الأفراد وتفتح لهم مجال الإبداع كما تسمح لهم بتفهم كيفية العمل، وإرضاء الزبائن وحل مشاكل الإنتاج.

ويمكن باختصار عرض أسباب تمكين العاملين في النقاط التالية[11]:

- أهمية سرعة اتخاذ القرارات؛

- إطلاق قدرات الأفراد الإبداعية؛
- الحد من تكاليف التشغيل بالتقليل من عدد المستويات الإدارية غير الضرورية ووظائف الأفراد؛
- إعطاء الأفراد مسؤولية أكبر وتمكينهم من اكتساب إحساس بثقة عالية لإنجاز أعمالهم؛
- إن بروز فكرة إدارة الجودة الشاملة كان أحد الأسباب التي دعت مئات المؤسسات إلى تبني عملية التمكين الاداري في منتصف وأواخر التسعينيات، كذلك فإن توجه المؤسسة نحو هذه العملية كان أولها النزعة البشرية المتطلعة إلى الديمقراطية إسنادا لنظرية (x و y) لماك غريغر، والعامل الثاني يستند على افتراض أن العاملين يعتبرون فرصا للمساهمة في نجاح المؤسسة، فهم الأقرب ومن ثم الأقدر والأصلح لاقتراح التحسينات التي ترفع جودة العمل، وهي المقترحات التي لا يتوقع طرحها من قبل المدراء[12].

2-جودة الخدمة Service quality: عرفت العقود الأخيرة تطورا ملحوظا في مجال الخدمات، وأصبح هناك وعي من قبل الباحثين والمهتمين بالأنشطة الخدمية بأهمية الجودة في تقديم الخدمات وأثرها على رضا وولاء الزبون وبقاء واستمرارية المؤسسات الخدمية، ويمكن الالمام بجوانب هذا المفهوم من خلال ما يلي:

أ- تعريف جودة الخدمة: نلاحظ أن جودة الخدمة مصطلح يتركب من مصطلحين وهما:

- **الجودة:** تعرف الجودة على أنها مجموعة من خواص ومواصفات المنتج أو الخدمات المتعلقة بقدرتها على تلبية المتطلبات الموجودة أو المفترض وجودها، فالجودة تحصل حين تقدم المؤسسة المنتج أو الخدمة حسب المواصفات التي تحقق رغبات واحتياجات الزبائن[13].
- **الخدمة:** هي عبارة عن معيار لدرجة تطابق الّأداء الفعلي للخدمة، مع توقعات الزبائن أو الفرق بين توقعات الزبائن وادراكهم للأداء الفعلي للخدمة[14].

وبالتالي يمكن أن نقدم التعاريف المختلفة التي قدمها الباحثون والكتاب لجودة الخدمة، وذلك على النحو التالي:

تعرف جودة الخدمة بأنها "تقييم معرفي، على المدى الطويل، للخدمة المقدمة من قبل المؤسسة"، فالجودة المدركة هي إذن جزء من الرضا أو ابتداء منها إرضاء الزبون بتلبية حاجاته ورغباته وتوقعاته باستمرار[15].

وحسب تعريف (Czepiel) فجودة الخدمة يمكن اعتبارها على أنها ادراك الزبون لمدى تلبية الخدمة لتوقعاته واحتياجاته، أو تجاوز تلك التوقعات[16].

أما تعريف(Bitner and Hubbert) فيرى أن جودة الخدمة هي انطباع الزبائن الكلي للتفوق النسبي أو عدم التفوق فيما يخص المؤسسة وخدماتها[17].

بينما (Parasuraman et Al) فيعرفانها على أنها درجة التباين بين الإدراك والتوقعات نحو الخدمة المقدمة، وهي الفجوة بين توقعات الزبائن وإدراكهم لأداء الخدمة، فكلما كانت الفجوة صغيرة كانت جودة الخدمة ورضا الزبون مرتفع[18].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الزبون في الأخير هو الذي يحدد جودة الخدمة، وبالتالي على المؤسسات الخدمية أن تأخذ بعين الاعتبار توقعات الزبائن قبل تقديم الخدمات لهم، باعتبار أن جودة الخدمة تقوم على أساس توقعات الزبائن للخدمة التي سوف يحصلون عليها ومقارنتها بما تحصلوا عليه فعلا.

ب- أهمية جودة الخدمة: لجودة الخدمة أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار والنجاح، ففي مجال المنتجات السلعية يمكن استعمال التخطيط في الإنتاج، وتصنيف المنتجات بانتظار الزبائن، لكن في مجال الخدمات فإن الزبائن والعاملون الزبائن يتعاملون معا من أجل تحقيق الخدمة وتقديمها بأعلى مستوى، فعلى المؤسسات الإهتمام بالعمال والزبائن معا، لذلك تكمن أهميتها من خلال ما يلي[19]:

- **نمو مجال الخدمة:** لقد ازدادت عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات، فمثلا نصف المؤسسات الأمريكية يتعلق نشاطها بتقديم الخدمات إلى جانب ذلك فالمنظمات الخدمية مازالت في نمو متزايد ومستمر؛
- **ازدياد المنافسة:** إن تزايد عدد المؤسسات الخدمية سوف يؤدي إلى وجود منافسة شديدة بينها لذلك فإن الإعتماد على جودة الخدمة سوف يعطي لهذه المؤسسات مزايا تنافسية عديدة؛

- **فهم الزبائن:** إن الزبائن يريدون معاملة جيدة ويكرهون التعامل مع المؤسسات التي تركز على الخدمة، فلا يكفي تقديم خدمة ذات جودة وسعر معقول دون توفير المعاملة الجيدة والفهم الأكبر للزبائن؛
- **المدلول الاقتصادي لجودة الخدمة:** أصبحت المؤسسات الخدمية في الوقت الحالي تركز على توسيع حصتها السوقية لذلك لا يجب على المؤسسات السعي من أجل اجتذاب زبائن جدد، ولكن يجب كذلك المحافظة على الزبائن الحاليين، ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام أكثر بمستوى جودة الخدمة.

كما تعد خدمة ورضا الزبائن من أهم عناصر نجاح المؤسسات الخاصة والعامة، سواء في المؤسسات التي تقدم منتجات أو خدمات مثل المصارف وشركات الاتصالات وشركات الطيران وغيرها، فالجميع يدرك أهمية جودة الخدمة من مقدمي الخدمات أو المنتجات في كل المؤسسات، ويؤمن بأهمية رضا المستفيدين والمراجعين للشركات والأجهزة الحكومية على حد سواء، لكن في بيئة العمل وخلال الأداء يحدث بعض السلبيات في أسلوب التعامل في تقديم الخدمات أو جودتها، وتظهر حالات عدم الرضا أو الاستياء من بعض المستفيدين نحو مقدمي الخدمات أو المنتجات؛ والمؤسسات الحديثة والناجحة تحرص على سمعتها ومكانة زبائنها فتقدم خدمات ومنتجات بكفاءة عالية وتميز لتحظى برضا زبائنها وبشكل دائم ومستمر، وهو ما يمثل هدفا من أهدافها.

ج- أبعاد جودة الخدمة: هنالك عدة آراء في تحديد أبعاد الجودة وذلك طبقاً لنوع الخدمة، ويتفق معظم الباحثين ومن بينهم (Parasuraman وزملائه) أن أبعاد جودة الخدمة تتمثل في[20]:

- **الاعتمادية (Reliability):** والتي تتمثل في القدرة على تقديم الخدمة المطلوبة بالضبط وفقا لمواصفات معينة، بمعنى درجة اعتماد الزبون على قابلية مقدمي الخدمة في تقديم الخدمة المميزة؛
- **الملموسية أو الجانب المادي (Tangibles):**تشمل التسهيلات المادية والمعدات والديكورات، والمظهر الخارجي واللائق للعاملين؛
- **الاستجابة (Responsiveness):** أي الرغبة لدى العاملين لخدمة الزبائن بشكل سريع صحيح و دقيق؛

- **التعاطف (Empathy):** فهم حاجات الزبائن الشخصية، ومعاملتهم بلطف، والاهتمام بهم بشكل فردي أو شخصي، والنظر إليهم كأنهم أصدقاء مقربون.
- **الضمان(Assurance):** تتمثل في مشاعر الثقة والأمان في التعامل مع المؤسسة، وهذا يعكس خبرة ومعرفة وقدرة العاملين على زرع الثقة في أنفسهم بالموازاة مع زرع الثقة في الزبائن كذلك ما يؤدي إلى احساسهم بالأمان على انفسهم أو على ممتلكاته.

ثانيا: منهجية الدراسة

1-نموذج الدراسة: يمكن توضيح نموذج الدراسة في المخطط التالية:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

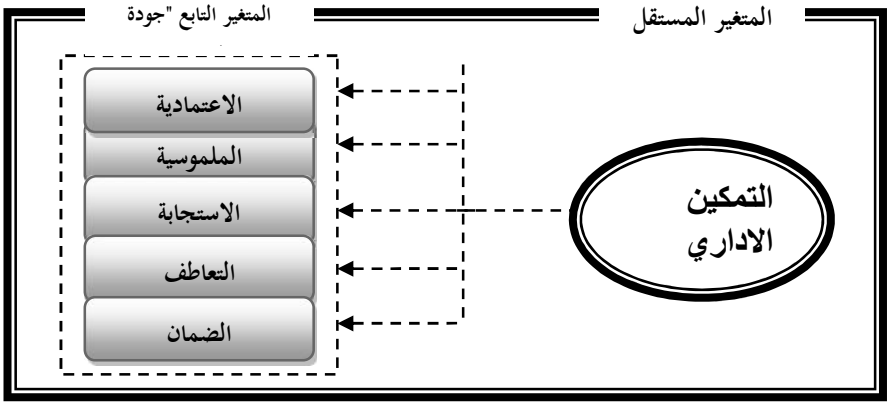

المصدر: من إعداد الباحثين

يتبين من المخطط أنه يشمل متغيرين رئيسين هما: المتغير المستقل (التمكين الإداري)، والمتغير التابع (جودة الخدمة) الذي يتضمن الابعاد التالية: الاعتمادية، الملموسية، الاستجابة، التعاطف، الضمان كما أن حركة المخطط تكون بوجود تأثير مباشر للتمكين الإداري على كل متغير من متغيرات جودة الخدمة، وذاك الذي تشير إليه الأسهم في المخطط أعلاه.

2-منهج الدراسة: من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي، لكونه منهجا مساعدا على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد الدراسة.

3-مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة المستهدف من خلال دراستنا هذه عمال مؤسسة اتصالات الجزائر وزبائنها، وشملت دراستنا هذه على عينة عشوائية مكونة من مجموعة من عمال وزبائن مؤسسة اتصالات الجزائر، والبالغ عددهم (73) عامل ، (205) زبون.

4-أساليب جمع البيانات: اعتمدنا على المصادر الثانوية، والمصادر الأولية من خلالها تم إعداد مقابلة مع بعض عمال المؤسسة وزبائنها، بالإضافة إلى أننا قمنا بتصميم إستبانتين (انظر للملحق رقم (1) و(2))، بحيث عدد الاستبانة الأولى 73 استبانة، وتمكنا من استرجاع 68، أما الاستبانة الثانية فقدر عددها بـ 205 استبانة موجهة لزبائن المؤسسة محل الدراسة، واسترجعنا 198 وعند اجراء التحليل تم استبعاد 04 استبانات غير صالحة للتحليل، وبالتالي عدد الاستبانة الأولى المستخدمة في التحليل 65 استبانة، 197 بالنسبة للاستبانة الثانية، وقمنا بتحليل النتائج المتوصل إليهما بـ (تحليل الانحدار المتعدد) وغيرها من الأساليب الإحصائية، باستخدام برنامج (SPSS).

ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الإستبانتين)، تم استخدام معامل (Cronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (02):

الجدول رقم (02): قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	الاستبانة 01	الاستبانة 02				
معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	التمكين الاداري	الاعتمادية	الملموسية	الاستجابة	التعاطف	الضمان
	0.81	0.80	0.86	0.92	0.79	0.83

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى المعنوية $0.05 \geq \alpha$

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن معاملات الثبات للاستبناتين مقبولة وهي أكبر من 0.60 حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الإستبانة الأولى (0.81)، والاستبانة الثانية (0.84) وهي نسبة ثبات يمكن الاستناد عليها في التطبيق.

ثالثا: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

1- التحليل الوصفي لخصائص العينة: تم بناء هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المرتبطة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، فعلى إثر هذه المتغيرات يمكن تحديد الخصائص والسمات التي تتميز بها عينة الدراسة، والتي تتمثل في:

- **الاستبانة 01:** تبين أن 54% ذكور والباقي إناث وهي قيم متقاربة تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة، وما يقارب 42% من العمال هم أقل من 40 سنة، وهذا يدل على التواجد

المعتبر من فئة الشباب في هذا القطاع، أما المستوى التعليمي فوجدنا النسب التالية:68% جامعي، 22% ثانوي، 10% متوسط، ما يعني أن المؤسسة تقوم باستقطاب الكفاءات الشابة ذوي مستوى تعليمي عالي، وبخصوص مستواهم الوظيفي 64% هم من الاطارات، 32% عون تحكم، ثم 04% عون تنفيذ، هذه النتائج تعود أساسا لطبيعة عمل المؤسسة محل الدراسة والتي تتطلب حاملي الشهادات الجامعية.

- **الاستبانة 02:** تبين أن 51% ذكور والباقي إناث وهي قيم متقاربة تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة، وما يقارب 60% من الزبائن هم أقل من 40 سنة، وهذا يعني أن الفئة الغالبة هي فئة الشباب ويعود ذلك تبعا للخدمات التي تقدمها المؤسسة محل الدراسة والتي تركز بصفة كبيرة هذه الفئة، أما المستوى التعليمي فوجدنا النسب التالية: 77% جامعي 19% ثانوي، 02% متوسط، وبخصوص وظائفهم 71% هم من الاطارات ورجال الاعمال، 25% متقاعدين ومهن حرة، ثم 04% من التجار.

2- واقع التمكين الاداري في مؤسسة اتصالات الجزائر: كانت النتائج الخاصة بتصورات أفراد عينة الدراسة (عمال المؤسسة محل الدراسة)، حول محور التمكين الإداري كما يلي:

الجدول رقم (03) :استجابات أفراد الدراسة لعبارات التمكين الاداري

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	تقوم إدارة المؤسسة بتفويض السلطات الكافية للعمال لإنجاز مهامهم.	2.44	1.55	2	منخفض
02	تثق في القرارات التي تقوم إدارة المؤسسة باتخاذها.	2.01	1.33	7	منخفض
03	تشعرك إدارة المؤسسة بمكانتك كعنصر حيوي بالنسبة لها.	2.30	1.52	4	منخفض
04	يتم تقديرك في المؤسسة على أساس ما تحمله من المهارات والقدرات.	2.46	1.41	1	منخفض
05	تشجع إدارة المؤسسة على ممارسة الأعمال من خلال فرق العمل.	2.12	1.31	5	منخفض
06	تسعى إدارة المؤسسة إلى مشاركة العاملين عند اتخاذ القرارات المتعلقة بوظائفهم.	2.02	1.25	6	منخفض
07	تساهم في وضع الأهداف التي تكون مسؤولا على تنفيذها.	1.72	1.31	8	منخفض جدا
08	تقوم إدارة المؤسسة بتوفير المعلومات الضرورية في الوقت المناسب.	2.34	1.25	3	منخفض
	التمكين الاداري	**2.17**	**1.36**	-	**منخفض**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يتبين من خلال جدول رقم (03) على أن مستوى التمكين الاداري لدى الأفراد العاملين بمؤسسة اتصالات الجزائر منخفض، حيث جاءت الفقرة رقم (04) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.46) وبانحراف معياري (1.41)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة بدرجة موافقة منخفضة جدا الفقرة رقم (08) بمتوسط حسابي (1.72)، وانحراف معياري (1.31).

3- واقع جودة الخدمة في مؤسسة اتصالات الجزائر: يمكن توضيح النتائج الخاصة بتصورات المبحوثين (زبائن مؤسسة اتصالات الجزائر)، حول مدى توفر أبعاد جودة الخدمة في المؤسسة محل الدراسة كما يلي:

أ- **نتائج تحليل محور الاعتمادية:** يوضح الجدول التالي النتائج الخاصة بمحور الاعتمادية كما يلي:

الجدول رقم (04):استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (الاعتمادية) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	الالتزام بتنفيذ الأعمال في الأوقات المحددة	2.33	1.22	1	منخفض
02	الحرص على تقديم الخدمات بشكل صحيح في المرة الأولى	2.25	1.44	2	منخفض
03	توافر أنظمة التوفيق والسجلات الدقيقة	2.14	0.41	3	منخفض
الاعتمادية		2.24	1.02	–	منخفض

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يعرض الجدول رقم (04) نتائج تحليل البعد الأول من أبعاد جودة الخدمة وهو بعد الاعتمادية، والذي كانت عدد العبارات التي تقيسه هي (3) عبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2.24) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة منخفضة، حيث جاءت الفقرة رقم (01) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.33) وبانحراف معياري (1.22)، تلتها في المرتبة الثانية وبدرجة موافقة مرتفعة الفقرة رقم (02) بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (1.44)، في حين جاءت الفقرة رقم (03) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.14) وانحراف معياري (0.44).

ب- نتائج تحليل محور الملموسية: يمكن إبراز النتائج التي تتعلق بهذا المحور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05):استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (الملموسية) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	تمتلك المؤسسة تجهيزات ومعدات متطورة	2.10	1.23	2	منخفض
02	أماكن توقيف السيارات والشاحنات ملائمة	2.00	1.42	3	منخفض
03	ملائمة المظهر العام للمؤسسة لطبيعة ونوعية الخدمات المقدمة	2.20	0.98	1	منخفض
الملموسية		2.10	1.21	-	منخفض

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يبين الجدول رقم (05) نتائج تحليل البعد الثاني من أبعاد جودة الخدمة وهو بعد الملموسية، والذي جاء قياسه عن طريق (03) فقرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2.10)، وانحراف معيار قدر ب (1.21)، وبدرجة موافقة (منخفضة)، حيث جاءت الفقرة رقم (03) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.20) وبانحراف معياري (0.98) في حين جاءت الفقرة رقم (01) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.10) وانحراف معياري (1.23)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة منخفضة الفقرة رقم (02) بمتوسط حسابي (2.00) وانحراف معياري (1.42).

ج- نتائج تحليل محور الاستجابة: النتائج المتعلقة بهذا المحور مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06):استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (الملموسية) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	يتم الاعلام بدقة عن موعد تقديم الخدمة	2.44	1.55	1	منخفض
02	فترة الانتظار قصيرة	2.01	1.33	3	منخفض
03	هناك سرعة في الرد على شكاوى الزبائن من قبل مقدمي خدمات المؤسسة	2.30	1.52	2	منخفض
الاستجابة		2.81	1.46	-	منخفض

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يبين الجدول رقم (06) نتائج تحليل البعد الثالث من أبعاد جودة الخدمة وهو بعد الاستجابة، والذي كانت عدد الفقرات التي تقيسه هي (3) فقرات، وقد كانت درجة الموافقة عليه منخفضة، كما نلاحظ من خلال الجدول أن الفقرة رقم (01) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.44)، وبانحراف معياري (1.55)، تلتها في المرتبة الثانية وبدرجة موافقة مرتفعة الفقرة رقم (03) بمتوسط حسابي (2.30) وانحراف معياري (1.33)، في حين جاءت الفقرة رقم (02) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.01) وانحراف معياري (1.33).

د- نتائج تحليل محور التعاطف: يوضح الجدول التالي النتائج التي تتعلق بهذا المحور:

الجدول رقم (07):استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (التعاطف) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	يهتم مقدمي خدمات المؤسسة بمشاكل الزبائن اهتماما شخصيا	2.08	0.94	3	منخفض
02	ملائمة ساعات العمل لجميع الزبائن	2.14	0.85	1	منخفض
03	يقدر مقدمي خدمات المؤسسة احتياجات وظروف الزبائن	2.11	0.88	2	منخفض
التعاطف		2.11	0.89	2	منخفض

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يبين الجدول رقم (07) نتائج تحليل البعد الرابع من أبعاد جودة الخدمة والذي تمثل في بعد التعاطف أين جاء قياسها عن طريق (03)، بحيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2.11) وبدرجة موافقة (منخفضة)، حيث جاءت الفقرة رقم (02) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.14) وبانحراف معياري (0.85) في حين جاءت الفقرة رقم (03) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.11) وانحراف معياري (0.88)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة منخفضة الفقرة رقم (01) بمتوسط حسابي (2.08) وانحراف معياري (0.94).

هـ- نتائج تحليل محور الضمان: النتائج المتعلقة بهذا المحور مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08):استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (الضمان) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	لدي القدرة على التنبؤ بمشاكل العمل قبل وقوعها.	2.40	1.03	1	منخفض
02	أركز على مشاكل عملي وأسعى بجد لحلها بسرعة.	2.27	1.02	3	منخفض
03	أستطيع التعامل مع المشكلات التي تتطلب اهتماما فوريا.	2.33	1.20	2	منخفض
الضمان		2.33	1.08	–	منخفض

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

يعرض الجدول رقم (08) نتائج تحليل البعد الأخير من أبعاد جودة الخدمة وهو بعد الضمان، والذي كانت عدد العبارات التي تقيسه هي (3) عبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2.33) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة منخفضة، حيث جاءت الفقرة رقم (01) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.40) وبانحراف معياري (1.03)، في حين جاءت الفقرة رقم (03) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.33) وانحراف معياري (1.20). تلتها في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة منخفضة الفقرة رقم (02) بمتوسط حسابي (2.27) وانحراف معياري (1.02)،

4-اختبار دور التمكين الاداري في تحقيق جودة الخدمة في مؤسسة اتصالات الجزائر:

يمكن تحليل نتائج نموذج تحليل الانحدار البسيط بغرض التعرف على دور التمكين الاداري في جودة الخدمة بأبعادها الخمسة (الاعتمادية، الملموسية الاستجابة، التعاطف، الضمان)، من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الاعتمادية لمؤسسة اتصالات الجزائر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من دور التمكين الاداري في تحقيق الاعتمادية في مؤسسة اتصالات الجزائر، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول قم(09): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار دور التمكين الاداري في تحقيق الاعتمادية لمؤسسة اتصالات الجزائر

المتغير	Beta	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى دلالة sig
الاعتمادية	2.610	1.893	1.959	0.064

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (09) أنه لا يوجد دور للمتغير المستقل (التمكين الاداري) في المتغير التابع (الاعتمادية)، فقيمة T المحسوبة التي قدرت ب (1.893) وهي أقل من قيمتها الجدولية(1.959)، كما أن مستوى المعنوية (Sig= 0.219) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، واستنادا إلى قاعدة اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على رفض H0 إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وعليه نقبل بالفرضية الصفرية **لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الاعتمادية لمؤسسة اتصالات الجزائر**.

ب- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الملموسية لمؤسسة اتصالات الجزائر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من دور التمكين الاداري في تحقيق الملموسية لمؤسسة اتصالات الجزائر، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول قم(10): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار دور التمكين الاداري في تحقيق الملموسية لمؤسسة اتصالات الجزائر

المتغير	Beta	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى دلالة sig
الملموسية	40.13	831.2	6621.	0.202

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

توضح النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (10) أنه لا يوجد دور للتمكين الاداري في الملموسية لمؤسسة اتصالات الجزائر، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة التي

بلغت (831.2) وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.662)، كما أن مستوى المعنوية (Sig= 0.202) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، واستنادا إلى قاعدة اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على رفض H0 إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وعليه نقبل بالفرضية الصفرية أي **لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الملموسية لمؤسسة اتصالات الجزائر.**

ج- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الاستجابة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من دور التمكين الاداري في تحقيق الاستجابة في مؤسسة اتصالات الجزائر، كما هو مبين فيما يلي:

الجدول قم(11): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار دور التمكين الاداري في تحقيق الاستجابة لمؤسسة اتصالات الجزائر

المتغير	Beta	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى دلالة sig
الاستجابة	0.056	0810.	0.088	0.695

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الاحصائية الواردة في الجدول (11) إلى عدم وجود دور للمتغير المستقل (التمكين الاداري) في المتغير التابع (الاستجابة)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة التي بلغت (0.081) وهي أقل من قيمتها الجدولية (0.088) ، كما أن مستوى المعنوية (Sig= 0.695) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، واستنادا إلى قاعدة اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على رفض H0 إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وعليه نقبل بالفرضية الصفرية أي **لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الاستجابة لمؤسسة اتصالات الجزائر.**

د- الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق التعاطف لمؤسسة اتصالات الجزائر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من دور التمكين الاداري في تحقيق التعاطف في مؤسسة اتصالات الجزائر، كما يلي:

الجدول قم(12): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار دور التمكين الاداري في تحقيق التعاطف لمؤسسة اتصالات الجزائر.

المتغير	Beta	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى دلالة sig
التعاطف	5992.	1.888	1.958	0.123

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (12) أنه لا يوجد دور للمتغير المستقل (التمكين الاداري) في المتغير التابع (التعاطف)، فقيمة T المحسوبة التي قدرت ب (1.888) وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.958)، كما أن مستوى المعنوية (Sig= 0.123) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، واستنادا إلى قاعدة اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على رفض H0 إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وعليه نقبل بالفرضية الصفرية **لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق التعاطف لمؤسسة اتصالات الجزائر.**

هـ- الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الضمان لمؤسسة اتصالات الجزائر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من دور التمكين الاداري في تحقيق الضمان لمؤسسة اتصالات الجزائر، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول قم(13): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار دور التمكين الاداري في تحقيق الضمان لمؤسسة اتصالات الجزائر

البيان	Beta	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى دلالة sig
دور التمكين الاداري في تحقيق جودة الخدمة	0.150	1.246	1.988	0.218

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى المعنوية$\alpha \leq 0.05$

نلاحظ من الجدول رقم (13) أنه لا يوجد دور للمتغير المستقل (التمكين الاداري) في المتغير التابع (الضمان)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة التي بلغت (1.245) وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.989)، كما أن مستوى المعنوية (Sig=0.199) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، واستنادا إلى قاعدة اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على رفض H0 إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وعليه نقبل بالفرضية الصفرية أي **لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق الضمان لمؤسسة اتصالات الجزائر.**

و- الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق جودة الخدمة لمؤسسة اتصالات الجزائر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من دور التمكين الاداري في تحقيق جودة الخدمة لمؤسسة اتصالات الجزائر، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار دور التمكين الاداري في تحقيق جودة الخدمة لمؤسسة اتصالات الجزائر

المتغير	Beta	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى دلالة sig
الضمان	0.153	1.245	1.989	0.199

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss).

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى المعنوية$\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (14) إلى وجود دور للمتغير المستقل (التمكين الاداري) في المتغير التابع (جودة الخدمة)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة بلغت (1.246) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.988)، كما أن مستوى المعنوية (Sig=0.218) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه **لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق جودة الخدمة لمؤسسة اتصالات الجزائر.**

رابعا: نتائج وتوصيات الدراسة

1- نتائج الدراسة: بعد دراستنا للموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه توصلنا إلى جملة من النتائج، نذكر منها ما يلي:

- أثبتت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد دور للتمكين الاداري في تحقيق جودة الخدمة وأبعادها المختلفة في مؤسسة اتصالات الجزائر ما يؤكد صحة جميع فرضيات الدراسة، فعلى الرغم من أن العنصر البشري يعد الركيزة الأساسية في المؤسسات الخدمية والذي يساعدها في الوصول إلى ما تطمح بتحقيقه، إلا أن الاهتمام بهذا المورد بالمؤسسة محل الدراسة لا يزال محتشما و هو ما يعكس حالة عدم الرضا عن العمل داخل المؤسسة، وما انعكس سلبا على الخدمات المقدمة للزبائن، كما أن مشكلتها في الوقت الراهن تكمن أساسا في ضعف إدارة هذا النوع من المؤسسة في محور تعاملاتها مع التوجهات الجديدة في إدارة الموارد البشرية وإصرارها على العمل وفق الأساليب التقليدية؛
- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مستوى منخفض للتمكين الاداري من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن مؤسسة اتصالات الجزائر بشكل عام تعد المحتكرة والرائدة لسوق الاتصالات هذا ما جعلها لا تهتم بممارسة المفاهيم الحديثة، كما أنها لازالت تسيطر عليها الأفكار التقليدية في الإدارة والتي تتسم بضعف ثقة الإدارة بالعاملين وعدم وجود ثقافة المشاركة في المعلومات، وغياب الرغبة في التغيير وتحمّل المخاطرة وخوف المسيّرين من فقدان وظائفهم وسلطتهم، والقلق من إساءة استعمال مكامن القوة الممنوحة للعاملين والخوف من مقاومة العاملين أو بعض منهم لأي برنامج يضيف على عاتقهم مسئوليات جديدة؛
- بينت نتائج الدراسة أن مستوى جودة الخدمات بأبعادها المختلفة حسب وجهة نظر زبائن المؤسسة محل الدراسة كان منخفضا، وتعزى هذه النتيجة إلى أن مختلف الخدمات التي تعرضها المؤسسة لزبائنها لم تفي بتوقعاتهم، إضافة إلى ارتفاع الشكاوى المقدمة من قبلهم على تلك الخدمات.

2- توصيات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة الحالية توصي الدراسة بما يلي:

- تصميم برامج تكوينية لجميع العمال ذات صبغة إبداعية تشجع على تبني وممارسة التمكين، وبالتالي تعمل على تأهيلهم لتولي المراكز القيادية، وتشجيعهم على المشاركة وروح الفريق لغرض تبادل الأفكار والخبرات؛

- ضرورة اهتمام المؤسسة أكثر بأبعاد جودة الخدمة (الاعتمادية، الملموسية، الاستجابة، التعاطف، الضمان)، والتي أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة بين التمكين وبين هذه الأبعاد داخل المؤسسة المبحوثة؛
- توفير المعلومات والصلاحيات اللازمة للعاملين ما يساعدهم على اتخاذ القرارات الصائبة والتصرف باستقلالية في مجالات العمل التي يعملون بها ما يجعلهم يتفاعلون بشكل إيجابي مع الزبائن وتقديم خدمات في المستوى؛
- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية التقليدية الهرمية المعقدة، ومحاولة استبدالها بالهياكل الحديثة المرنة، بما يسمح للعاملين بتطوير مهاراتهم في السيطرة على طرق العمل مما يدعم شعورهم بالكفاءة والقدرة على تطوير العمل.

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة الاستبانة الأولى الموجهة لعمال مؤسسة اتصالات الجزائر

تمثل استمارة الاستبانة جزء من متطلبات اعداد البحث الموسوم بـ **التمكين الإداري كمدخل حديث لتحقيق جودة الخدمة في منظمات الأعمال**"، وتعد مشاركتكم في تقديم الصورة الحقيقية ذات أثر إيجابي في إخراج هذا البحث بالمستوى المطلوب، لذا نرجو اختيار الإجابة التي ترونها مناسبة لكل عبارة، علما بأن البيانات المدونة تتسم بطابع السرية والأمانة العلمية، شاكرة لكم حسن تعاونكم وقبولكم المشاركة في هذا العمل.

ملاحظات عامة:

- يرجى الاجابة على جميع الأسئلة، لأن ترك أي سؤال دون الاجابة عليه يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل.
- يرجى وضع علامة (x) في الحقل الذي يمثل وجهة نظرك.

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- الفئة العمرية: ☐ من 20 سنة إلى أقل من 30سنة ☐ من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة ☐ من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر

3- المستوى التعليمي: ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

4- المستوى الوظيفي: ☐ عون تنفيذ ☐ عون تحكم ☐ إطار

القسم الثاني: البيانات المتعلقة بالمتغير المستقل لموضوع الدراسة (التمكين الاداري)

رقم الفقرة	العبارات	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تقوم إدارة المؤسسة بتفويض السلطات الكافية للعمال لإنجاز مهامهم.					
02	تثق في القرارات التي تقوم إدارة المؤسسة باتخاذها.					
03	تشعرك إدارة المؤسسة بمكانتك كعنصر حيوي بالنسبة لها.					

04	يتم تقديرك في المؤسسة على أساس ما تحمله من المهارات والقدرات.					
05	تشجع إدارة المؤسسة على ممارسة الأعمال من خلال فرق العمل.					
06	تسعى إدارة المؤسسة إلى مشاركة العاملين عند اتخاذ القرارات المتعلقة بوظائفهم.					
07	تساهم في وضع الأهداف التي تكون مسؤولا على تنفيذها.					
08	تقوم إدارة المؤسسة بتوفير المعلومات الضرورية في الوقت المناسب.					

الملحق رقم 02: استمارة الاستبانة الموجهة لزبائن مؤسسة اتصالات الجزائر

اسمحوا لي أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الموسوم بـ "**التمكين الإداري كمدخل حديث لتحقيق جودة الخدمة في منظمات الأعمال**"، ونرجو منكم الإجابة على الأسئلة الواردة فيه بكل موضوعية، بغرض إفادتنا في جمع البيانات ذات الصلة ببحثنا، شاكرة لكم حسن تعاونكم وقبولكم المشاركة في هذا العمل، مع تأكيدنا بالسرية التامة لكل المعلومات التي توافونني بها، والتي لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظات عامة:

1- يرجى الاجابة على جميع الأسئلة، لأن ترك أي سؤال دون الاجابة عليه يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل.

2- يرجى وضع علامة (x) في الحقل الذي يمثل وجهة نظرك.

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

5- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

6- الفئة العمرية: ☐ من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة ☐ من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر

7- المستوى التعليمي: ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

8- المستوى الوظيفي: ☐ اطارات ورجال الأعمال ☐ متقاعدين ومهن حرة ☐ تجار

القسم الثاني: البيانات المتعلقة بالمتغير التابع لموضوع الدراسة (جودة الخدمة)

رقم الفقرة	العبارات	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
01	الالتزام بتنفيذ الأعمال في الأوقات المحددة					
02	الحرص على تقديم الخدمات بشكل صحيح في المرة الأولى					
03	توافر أنظمة التوفيق والسجلات الدقيقة					
04	تمتلك المؤسسة تجهيزات ومعدات متطورة					
05	أماكن توقيف السيارات والشاحنات ملائمة					
06	ملائمة المظهر العام للمؤسسة لطبيعة ونوعية الخدمات المقدمة					
07	يتم الاعلام بدقة عن موعد تقديم الخدمة					
08	فترة الانتظار قصيرة					
09	هناك سرعة في الرد على شكاوى الزبائن من قبل مقدمي خدمات المؤسسة					
10	يهتم مقدمي خدمات المؤسسة بمشاكل الزبائن اهتماما شخصيا					
11	ملائمة ساعات العمل لجميع الزبائن					
12	يقدر مقدمي خدمات المؤسسة احتياجات وظروف الزبائن					
13	لدي القدرة على التنبؤ بمشاكل العمل قبل وقوعها.					
14	أركز على مشاكل عملي وأسعى بجد لحلها بسرعة.					
15	أستطيع التعامل مع المشكلات التي تتطلب اهتماما فوريا.					

الاحالات والمراجع:

[1]- Carole Eagle LUBY, **A Case Study Of Psychological Empowerment Of Employees In A Community College,** University of Florida ,USA, 2006, P.12.

[2]- Robbins, S**, Organizational Behavior**, 9th Ed, USA, Prentice-Hall Inc, 2001, p 16.

[3]- Govindarajan, M, & Natarajan, S, **Principles Of Management**, INDIA,Prentice-Hall Private Limited, 2007, p 160

[4]- Daft, R**, Organization Theory and Desig**n, 7th , USA,South Western College Publishing, 2001, p 502.

[5]-Manuela BRUCE, **measuring empowerment**, Leadership & Organization Development Journal, Vol.24, N02, 2003, PP 102-108.

[6] ـ أحمد يوسف عريقات، **إدارة التغيير والتطوير**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 251.

[7] ـ صفاء يوسف الضمور، **العوامل المؤثرة على التمكين الإداري**، دراسات في العلوم الادارية، المجلد 36، العدد1، 2009، 59.

[8] ـ عدي عطا حمادي، **القيادة الإدارية في إستراتيجية التنمية**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 206.

[9]- Dimitriades, Z, S, **Empowerment in Total Quality: Designing and Implementing Effective Employee Decision-Making Strategies,** USA, Quality Management Journal, Vol.8, Issue.2, 2001 , p 23.

[10] ـ زكريا مطلك الدوري، **إدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات الأعمال الألفية الثالثة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 27.

[11]– عطية حسن أفندي، **تمكين العاملين مدخل للتحسين والتطوير المستمر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003 ، ص 25.

[12]– مؤيد الساعدي، **مستجدات فكرية معاصرة في السلوك التنظيمي و إدارة الموارد البشرية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 180.

[13] ـ مصطفى محمد محمود، **التسويق الاستراتيجي للخدمات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003، ص277.

[14]- Hoffman k, Douglas john,E,G, **service marketing**, cinsepts strategies and cases, South-Westren, cengage Learning U.S.A, 2011.

[15]- Lovelock et al**, Marketing des services**, 6me édition, Pearson Education, France, 2008, p 609.

[16]- Ming Wang, Chich-Jen Shieh, **the Relationship between Service Quality and Customer Satisfaction**, Journal of Information and Optimization Sciences, Vol.27, No.1, Taiwan, 2006, P195.

[17]- Jeoung-Hak Lee, Hyun-Duck Kim, the **Influence of Service Quality on Satisfaction and Intention**, Sport Management Review 14, 2011, P54.

[18]- Ghada Abd-Alla Mohamed, **Service Quality Of Travel Agents**, An International Multidisciplinary Journal Of Tourism, Volume 2, Number 1, 2007, P66.

[19] – حمزة محمد الجبوري، **جودة الخدمة ودورها في تحقيق الأداء المتميز**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 34، 2013، ص178.

[20]- Anber Abraheem Shlash Mohammad, **Service Quality Perspectives And Customer Satisfaction In Commercial Banks Working In Jordan**, Middle Eastern Finance And Economics, Issue 14, 2011, P 62.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

العلاقة التبادلية بين مؤشرات السوق المالي (الإسلامي والتقليدي) – دراسة قياسية لمؤشري *LQ45* و *JII* ببورصة إندونيسيا"

The Exchangeable relationship between The Financial Market Indices (Islamic and Traditional) - A Standard Study of the " LQ45 and JII Indices on the Indonesia Stock Exchange

د. مداحي محمد
جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة- الجزائر

د.ترقو محمد
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/11/19 تاريخ قبول النشر: 2016/05/20

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى اختبار العلاقة التبادلية بين المؤشر التقليدي لبورصة إندونيسيا *LQ45* والمؤشر الإسلامي لها، من خلال تحليل مؤشرات البورصة بصفة عامة ومؤشري بورصة إندونيسيا بصفة خاصة، إضافة إلى تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي $VAR(2)$ وتحليل دوال الاستجابة ومكونات تباين أخطاء التنبؤ للمؤشرين، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير متبادل للمؤشرين غير أن درجة تأثر واستجابة المؤشر التقليدي (93.08%) أكبر من المؤشر الإسلامي (4.85%) فضلا عن التقلبات الكبيرة للمؤشر التقليدي مقارنة بالمؤشر الإسلامي الذي يتميز بخاصية الاستقرار دون توفرها في المؤشر التقليدي.

الكلمات المفتاحية : مؤشرات البورصة، نماذج *VAR*، دوال الاستجابة، تباين أخطاء التنبؤ، بورصة إندونيسيا.

Abstract :

The purpose of this paper is to examine the relation between traditional stock exchange of Indonesia LQ45 the Islamic one. Through the analysis of stock market indicators in general and Indonesia Stock Exchange in particular, in addition to assessing self-gradient beam model and the analysis of functions response and components to predict the two indicating errors contrast. The study concluded that there is a mutual influence of the two indicators but the degree of vulnerability and response to traditional index (93.08%) is greater than Islamic index (4.85%) as well as large conventional index fluctuations comparing to the Islamic index that is stable.

Key words: *stock indexes, VAR modals, response functions, contrast prediction, Indonesia Stock Exchange errors.*

مقدمة: تعتبر سوق الأوراق المالية (البورصة) أداة هام في تقييم أداء الاقتصاد وعنصرا أساسيا ومهما في تقييم أداء الشركات، بحكم أنها تزيد في معرفة المستثمرين بوضع شركاتهم والذي يتم من خلاله الحكم على نجاح أو فشل الشركة، بالنظر إلى الأداء المالي لها والذي ينعكس على أسعار أسهما في سوق الأوراق المالية، وبهدف تفعيل دور البورصة قامت اغلب البلدان الأوروبية وقبلها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بعملية توجيه ودفع الادخار باتجاه السوق المالية وذلك من خلال تبني سياسات تخفيض ضريبي انتقائي، وبالتالي ارتفعت الأهمية النسبية للأسهم والسندات بشكل ملحوظ في استثمارات المحافظ المالية.

ظهرت مؤشرات سوق الأوراق المالية في القرن التاسع عشر واتضحت أهميتها عبر الزمن خاصة منذ ثمانيات القرن العشرين إلى وقتنا الراهن والتي يمكن من خلالها معرفة أداء الشركات بشكل خاصة وأداء السوق المالي بشكل إجمالي والذي ينعكس في صورة تقلبات في المؤشر.

تبنت العديد من الدول اتجاها إلى المعاملات المالية الإسلامية تقوم على أسس شرعية من تطبيق أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية في أسواقها المالية، بحيث نجد في مجموعة من الدول وجود مؤشرين أساسيين للبورصة يعكس الأول المعاملات التقليدية ممثلة بالمؤشر التقليدي، في حين يمثل المؤشر الثاني المؤشر الإسلامي يعكس

المعاملات الشرعية، وبالتالي من المفترض أن يتأثر كلا المؤشر بالآخر نظرا لأنهما يعكسان اقتصاد بلد واحد ويعملان في بيئة واحدة.

إشكالية الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في اختبار إمكانية تأثر وتأثير أحد المؤشرين (الإسلامي أو التقليدي) على الآخر بحكم أن كلا المؤشرين يعكسان اقتصاد بلد واحد ويرتبطان بسوق مالية واحدة، ومن خلال ذلك تتحدد الإشكالية الرئيسية للدراسة من خلال السؤال التالي:

هل هناك إمكانية لوجود تأثير متبادل بين مؤشر البورصة الإسلامي ومؤشرها التقليدي؟

وللإجابة المنهجية على هذا السؤال يتم تحليل الإشكالية إلى أسئلة فرعية:

- ماذا يعكس مؤشر البورصة وعلى أي أساس يتم بناؤه؟
- ما هو سلوك المؤشر الإسلامي مقارنة بالمؤشر التقليدي في البورصة؟
- ما هي طبيعة التأثير المتبادل بين مؤشري البورصة التقليدي والإسلامي؟
- ما هو رد فعل (استجابة) كل من المؤشر التقليدي والمؤشر الإسلامي للصدمات؟

أهمية الدراسة: تتحدد أهمية الدراسة من خلال لاتجاه المتزايد نحو التركيز على أداء سوق الأوراق المالية والتي ينعكس في صورة تقلبات لمؤشر البورصة، إضافة إلى التوجه الحديث إلى المعاملات المالية الإسلامية سواء في البورصات العربية أو شرق أسيا وبالتالي اختبار مدى استقلالية مؤشر البورصة الإسلامية من ارتباط بالمؤشر التقليدي، إضافة إلى اتجاه استجابة المؤشرين من خلال تعرض أحدهما للصدمات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الطرح النظري لمؤشرات البورصة والأسس المستخدمة في بنائها؛
- التحليل الوصفي لأداء بورصة إندونيسيا؛
- تحليل سلوك المؤشر الإسلامي مقارنة بالمؤشر التقليدي في البورصة؛
- اختبار طبيعة التأثير المتبادل بين مؤشري البورصة (التقليدي والإسلامي)؛
- إبراز رد فعل (استجابة) كل من المؤشر التقليدي والمؤشر الإسلامي لصدمات المؤشر الآخر.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن مؤشري البورصة (الإسلامي والتقليدي) يتأثران ويؤثران في بعضهما البعض غير أن هذا التأثير متفاوت

حيث أن المؤشر التقليدي هو الأكثر تعرضا للصدمات مقارنة بالمؤشر التقليدي الذي يعكس المعاملات القائمة على الأسس الشرعية.

المنهج المتبع في الدراسة: تم إتباع المنهج الاستنباطي بأداته الوصف في الجانب النظري من الدراسة في حين تم استخدام أداة التحليل في الجزء الأول من الدراسة التطبيقية، أما فيما يتعلق بالمنهج الاستقرائي فتم استخدامه في الجزاء الثاني من الدراسة التطبيقية من تطبيق أدوات القياس الاقتصادي لاختبار التأثير المتبادل بين المؤشرين.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى جزأين: الأول نظري والثاني تطبيقي:

- يركز الجزء النظري على التحليل النظري لمؤشرات البورصة وآلية بنائها وطبيعة استخداماتها، إضافة إلى التطرق إلى أهم مؤشرات البورصات العالمية والعربية وأهميتها.
- يركز الجزء التطبيقي على إعطاء نظرة عامة على سوق الأوراق المالية لإندونيسيا وتحليل مؤشريها التقليدي والإسلامي، واختبار التأثير المتبادل بينها، إضافة إلى دراسة رد فعل واستجابة كلا المؤشرين عند تعرض أحدهما إلى صدمات.

أولا: التحليل النظري لمؤشرات الأسواق المالية: تعبر مؤشرات الأسواق المالية عن أداء هذه الأسواق وقياس مستويات الأسعار فيها من خلال عينة من أسهم مجموعة من المؤسسات تتداول في السوق.

1- تعريف المؤشر: المؤشر هو قيمة عددية يقاس بها التغير في الأسواق المالية، ويعبَر عن المؤشر كنسبة مئوية للتغير عند لحظة زمنية معينة مقارنة بقيمة ما في فترة الأساس أو نقطة البدء، ويقيس المؤشر تحركات أسعار الأسهم أو السندات أو الصناديق ارتفاعا وانخفاضا، وبالتالي يعكس سعر السوق واتجاهها.

أما عن مؤشر الأسهم فهو بالنسبة للمستثمر معيار لقياس مستوى سوق الأسهم ككل وأيضا لقياس أداء سهم معين بالنسبة للسوق ككل، ويقوم المؤشر على عينة من أسهم المؤسسات التي يتم تداولها في أسواق رأس المال المنظمة أو غير المنظمة أو كلاهما، وغالبا ما يتم اختيار العينة بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس الحالة التي يكون عليها سوق رأس المال والذي يستهدف المؤشر قياسه[1].

2- أهم مؤشرات قياس أداء السوق المالي: هناك معايير لقياس أداء السوق المالي تهدف إلى معرفة مدى تقدم السوق ونضجها وتتمثل أهم هذه المقاييس فيما يلي[2]:

أ- **المؤشر العام لأسعار الأسهم:** هو عبارة مؤشر إحصائي يستخدم لقياس الأداء الكلي للسوق، والذي يتكون من معدل أسعار مجموعة من الأسهم يفترض أن تستخدم كمقياس للحركة العامة للسوق المالي.

ب- مؤشرات حجم السوق: يتكون من مؤشرين أساسيين:

يتمثل المؤشر الأول في **مؤشر القيمة السوقية (معدل رسملة السوق)** والذي يشير إلى إجمالي قيمة الأوراق المدرجة في السوق، وغالبا ما يقاس معدل رسملة السوق من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق الأوراق المالية على الناتج المحلي الإجمالي، ويفترض المحللون الاقتصاديون أن معدل السوق يرتبط ارتباطا وثيقا مع القدرة على تعبئة رؤوس الأموال وتنويع المخاطر.

يتمثل المؤشر الثاني في **مؤشر عدد الشركات** والذي يشير إلى عدد الشركات المقيدة في بورصة السوق المالي التي يتم التداول في أوراقها المالية الصادرة من طرفها، وتشير الزيادة في عدد الشركات إلى تطور السوق المالي في البلد المعني.

ج- مؤشرات سيولة السوق: يقصد بسيولة السوق القدرة على شراء الأوراق المالية وبيعها في السوق الثانوي بسهولة وهناك مؤشران أساسيان لقياس السيولة:

يمثل المؤشر الأول **مؤشر حجم التداول** والذي يعبر عن قيمة ما يتم تداوله من أسهم وسندات بمختلف السعار خلال فترة زمنية معينة، إذ يعكس حجم التداول القيمة الإجمالية للأوراق المتداولة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، ويقاس معدل التداول من خلال قسمة مجموع الأسهم المتداولة في البورصة على الناتج المحلي الإجمالي.

يتمثل المؤشر الثاني في **مؤشر الدوران** والذي يقيس النسبة المئوية لتداول أسهم شركة معينة، ويمكن استخراج معدل الدوران من خلال قسمة إجمالي الأسهم المتداولة على رسملة السوق خلال فترة زمنية معينة.

د- مؤشر درجة التركيز: يقصد بدرجة تركيز التداول فيما إذا كان حجم التداول مركزا في عدد محدد من الشركات المقيدة أو موزعا على عدد كبير فيها، ويمكن قياس درجة التركيز من خلال حساب نصيب أكبر عشر شركات من إجمالي رأس المال السوقي وإجمالي قيمة التداول.

3- استخدامات المؤشر: لمؤشرات سوق الأوراق المالية استخدامات عديدة تهم المستثمرين الأفراد وغيرهم من الأطراف التي تتعامل في السوق وتتمثل أهم الاستخدامات فيما يلي:[3]

- **إعطاء فكرة سريعة عن أداء المحفظة:** من تكوين وجه المقارنة بين التغير في عائد المحفظة مع التغير الذي طرأ على مؤشر السوق بوصفه يعكس محفظة جيدة التنويع، وذلك دون الحاجة إلى مراقبة أداء كل ورقة على حدا.
- **الحكم على أداء المديرين المحترفين:** بحيث يمكن للمستثمر الممتلك لمحفظة من الأوراق المالية المختارة عشوائيا، أن يحقق عائدا يعادل تقريبا عائد السوق الذي يعكسه المؤشر.
- **التنبؤ بالحالة التي سيكون عليها السوق:** إذا أمكن للمحلل معرفة طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية وبين المتغيرات التي تطرأ على المؤشرات (ما يعرف بالتحليل الأساسي[4]) فإنه يمكنه التنبؤ مقدما بما ستكون عليه حالة السوق في المستقبل كما أن إجراء تحليل فني[5] وتاريخي للمؤشرات التي تقيس حالة السوق قد تكشف عن وجود نمط للتغيرات التي تطرأ عليه، فإذا تمكن من الوصول إلى معرفة هذا النمط يمكنه عندئذ التنبؤ بالتطورات المستقبلية في اتجاه حركة الأسعار في السوق.
- **تقدير مخاطر المحفظة:** يمكن استخدام المؤشر لقياس المخاطر النظامية[6] لمحفظة الأوراق المالية، وهي العلاقة بين معدل العائد لأصول خطرة ومعدل العائد لمحفظة السوق المكونة من أصول خطرة.

4- كيفية بناء المؤشر: على الرغم من تفاوت كيفية حساب وبناء مؤشرات أسواق الأوراق المالية إلا أنها تقوم جميعها على ثلاثة أسس رئيسية هي:[7]

أ - **ملاءمة العينة:** التي تعبر عن مجموعة الأوراق المالية المستخدمة في حساب المؤشر ويجب أن تكون ملائمة من ثلاثة جوانب هي:

- بالنسبة **للحجم** فإن القاعدة العامة هي أنه كلما كان عدد الأوراق المالية كبيرا كلما كان المؤشر أكثر تمثيلا لواقع السوق المالي.
- أما **الاتساع** فيعني مدى تغطية العينة المختارة لمختلف القطاعات في السوق.
- أما فيما يتعلق **بالمصدر** فالمقصود به مصدر الحصول على أسعار الأسهم التي يبنى عليها المؤشر.

ب- الأوزان النسبية: يمثل الوزن النسبي القيمة النسبية للسهم داخل العينة المكونة للمؤشر وهناك مدخلين أساسيين لتحديد الوزن النسبي هي:

- **الوزن على أساس السعر** أي نسبة سعر السهم الواحد للشركة إلى مجموع أسعار الأسهم الأخرى.

- **مدخل الأوزان المتساوية** وذلك بإعطاء وزنا للسهم على أساس القيمة السوقية الكلية لعدد الأسهم العادية لكل شركة ممثلة في المؤشر.

ج- إجراءات حساب المؤشر: تختلف المؤشرات من حيث طريقة الحساب فهناك مجموعة من المؤشرات تحسب قيمتها على أساس الأرقام القياسية وأخرى تحتسب على أساس متوسط أسعار الأسهم التي يتكون منها المؤشر.

ويوضح الجدول التالي أهم مؤشرات البورصات العالمية وتمثيلها:

الجدول رقم 01: أهم مؤشرات البورصات العالمية والعربية.

المؤشر	التمثيل
Dow-Jones	سلسلة تتألف من أربعة مؤشرات مستقلة تتضمن السهم التي يتم تداولها في بورصة نيويورك وهي: - المؤشر الصناعي: يضم أسهم الدرجة الأولى لـ 30 شركة. - مؤشر الخدمات: يضم 30 شركة منتجة للطاقة. - مؤشر المواصلات: يضم 15 شركة متنوعة للمواصلات. - المؤشر المركب: يضم متوسط الأسهم الـ 65 المدرجة في المؤشرات الثلاث.
NASDAQ	عدد الأسهم المدرجة في هذا المؤشر 31000 سهم ويضم المؤشر أسهم الشركات العاملة في قطاعات (المصارف، الصناعات العامة، التأمين، المواصلات، الخدمات)
S-P	يتألف المؤشر من أكبر الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك وناسداك وتقسم الأسهم الـ 500 إلى أربعة مؤشرات صناعية لقياس نتائج كل من هذه الصناعات.
AMEX	يتكون مؤشر قيمة الأسواق من 800 سهم يجري التداول بها في بورصة الأوراق المالية الأمريكية.
FT	يضم هذا المؤشر 30 من الأوراق المالية الأكثر أهمية في بورصة لندن.
FTSE	يضم هذا المؤشر 100 ورقة مالية تمثل 70% من إجمالي رسملة السوق.
DAX	يضم 30 ورقة تمثل 70% من إجمالي رسملة السوق في ألمانيا.
NIKKE	يعد هذا المؤشر من أكبر المؤشرات العالمية والأسيوية واليابانية، إذ يحتوي على 225 ورقة مالية تمثل 70% من رسملة سوق طوكيو.
دار جونز	تم إطلاق هذا المؤشر في تركيا سنة 2004 ويضم 17 شركة تصل قيمتها الإجمالية نحو

الإسلامي التركي	4 مليار دولار.
القاهرة	يضم 150 شركة مدرجة في السوق وهي أكبر الأسواق في المنطقة العربية من حيث عدد الشركات.
الأردن	يضم المؤشر 38 شركة موزعة على 10 بنوك، 17 صناعية، 6 خدماتية، 5 للتأمين.
الرياض	يضم المؤشر 85 شركة في بداية 2007 وهي موزعة على 8 قطاعات مختلفة.

المصدر: بشار ذنون محمد الشكرجي، ميادة صلاح الدين تاج الدين، **علاقة مؤشر الأسهم في السوق المالية بالحالة الاقتصادية، دراسة تحليلية لسوق الرياض للأوراق المالية**، مجلة تنمية الرافدين، 2008، ص:78.

5- مزايا المؤشرات: تبرز أهمية مؤشرات الأسواق المالية من خلال المزايا التي تحققها للسوق والتي نذكر منها:[8]

- يلخص المؤشر أداء السوق الإجمالي، إذ يتكون من أسهم الشركات في الكل القطاعات المختلفة للاقتصاد، لذا فهو يمثل أسلوبا سهلا لتحويل أداء الاقتصاد إلى صورة كمية، كما تعكس المؤشرات الظروف الاقتصادية السائدة في سوق الأسهم، وبالتالي فإنه يمكن تكوين مؤشرات تعكس الأداء الاقتصادي لقطاع معين.

- تساعد المؤشرات على قيام السوق بإعادة تنظيم عملياته، إذ يمكن للمراجحين في السوق تحديد المشكلات التي يمكن أن تؤدي إلى انحراف الأسعار أو تصويب اتجاه السوق، الأمر الذي يعكس أسعار الأوراق المالية بشكل دقيق.

- أحد الاتجاهات في تحديد سعر السهم يتمثل في خصم التدفقات النقدية المستقبلية له، فإذا كان من المتوقع أن تتغير هذه التدفقات فسوف يعكس المؤشر هذه التوقعات للمساهمين والمستثمرين.

- يمكن للمستثمرين مقارنة أداء مؤشر سوق الأسهم بمؤشرات أسواق الأسهم في العالم، الأمر الذي يساعد في تحديد اتجاهات السوق بالمقارنة بالأسواق الأخرى، مما قد تنجم عنه زيادة الاستثمارات الأجنبية وبخاصة في حالة أن يكون السوق من الأسواق الواعدة.

بالإضافة إلى المزايا المشار إليها، فإن هناك شروط وأسس يجب توافرها في المؤشرات ولعل أهم هذه الشروط:

-يجب أن يكون المؤشر عبارة عن أسهم تمثل جميع الأنشطة الاقتصادية.

-يجب أن تكون طريقة حسابه واضحة بالنسبة إلى المستثمر العادي.

-يجب أن يتضمن حجما كبيرا من الأسهم.

-يجب أن يحدد وزن وأهمية نسبية كل سهم وأن يكون الوزن معروفا.

ثانيا: نمذجة العلاقة بين مؤشر *LQ45* التقليدي ومؤشر *JII* الإسلامي: يهدف هذا الجزء إلى اختبار اتجاه العلاقة بين المؤشر التقليدي لبورصة إندونيسيا (*LQ45*) والمؤشر الإسلامي لها (*JII*) وذلك من خلال اتباع المراحل التالية:

1- نظرة عامة حول بورصة إندونيسيا ومؤشراتها:

الشكل رقم 01: تطور مؤشري بورصة إندونيسيا

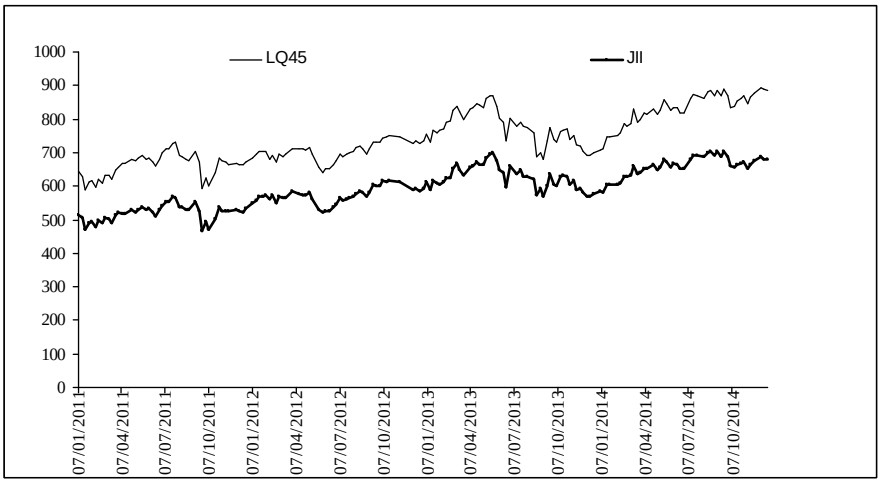

المصدر: من إعداد الباحثين

ما يمكن استخلاصه من الشكل رقم 01 هو أن هناك تقارب في سلوك المؤشرين غير الاتجاه العام للمؤشر التقليدي يبدو واضحا عكس المؤشر الإسلامي إضافة على تقلبات (تذبذبات) المؤشر التقليدي أكبر منها في المؤشر الإسلامي.

وبتحليل معدلات نمو قيم المؤشرين نجد أن المؤشر التقليدي ينمو بمعدل أسرع من المؤشر الإسلامي (0.2153% مقابل 0.1926%) خلال إجمالي فترة الدراسة، كما أن النتيجة نفسها في حالة الفترات الجزئية أين شهدت سنة 2014 أكبر معدل نمو للمؤشرين (0.5442% للمؤشر التقليدي مقابل 0.3792% للمؤشر الإسلامي)، في حين انخفض المؤشرين سنة 2013 غير أن انخفاض المؤشر الإسلامي كان ضعيفا (-0.0079%) مقارنة بالمؤشر التقليدي (-0.0473%).

الجدول رقم 02: معدلات نمو مؤشري بورصة إندونيسيا

المؤشر / الفترة	المؤشر التقليدي *LQ45*	المؤشر الإسلامي *JII*
كل الفترة	**0,2153**	**0,1926**
سنة 2011	**0,1523**	**0,1398**
سنة 2012	**0,2240**	**0,2715**
سنة 2013	**-0,0473**	**-0,0079**
سنة 2014	**0,5442**	**0,3792**

المصدر: من إعداد الباحثين

2- التحليل الوصفي لسلسلتي *LQ45* و*JII* : يلاحظ من خلال الملحق رقم *01* أن سلسلة المؤشر التقليدي *LQ45* تتكون من 185 مشاهدة تمتد من 2011/01/07 *إلى* 2014/12/19 بمتوسط حسابي يقد بـ 742.69 وقيمة عظمى 893.77 وقيمة دنيا 590.23 كما تتشتت قيم المؤشر حول وسيط يقدر بـ 729.83 بانحراف معياري 77.80.

أما سلسلة المؤشر الإسلامي *JII* فهي تتكون من نفس عدد المشاهدات وخلال نفس الفترة بمتوسط حسابي يقد بـ *35*.594 وقيمة عظمى 704.71 وقيمة دنيا 468.25 كما تتشتت قيم المؤشر حول وسيط يقدر بـ 592 بانحراف معياري 60.63.

عند مقارنة الخصائص الوصفية للسلسلتين نجد تقارب كبير في مقياسي النزعة المركزية بالنسبة للمؤشر الإسلامي في حين هناك تباعد في المقياسين بالنسبة للمؤشر التقليدي، إضافة إلى الفرق بين الانحراف المعياري لقيم المؤشرين وهذا دلالة على أن تقلبات المؤشر التقليدي أكبر من تقلبات المؤشر الإسلامي وبالتالي المؤشر الإسلامي هو الأكثر استقرارا مقارنة بسابقه، كما أن قيمة معامل الاختلاف في المؤشر الإسلامي تقدر بـ 0,10200958 وهي أقل من قيمته في المؤشر التقليدي والمقدرة بـ 0,10476409.

3- دراسة استقرارية سلسلتي *LQ45* و*JII* : من خلال الاطلاع على نتائج الملحق رقم *02* نستنتج أن سلسلة المؤشر التقليدي غر مستقرة عند المستوى إضافة إلى عدم احتوائها على اتجاه عام تحديدي وبالتالي هي من نوع *DS* وبعد إجراء التفريق من الدرجة الأولى استقرت السلسلة عند الفروق من الدرجة الأولى عند النماذج الثلاث.

سلسلة المؤشر الإسلامي مستقرة عند المستوى إضافة إلى عدم احتوائها على اتجاه عام تحديدي وتحددت الاستقرارية عند النموذج الثالث (الثابت والاتجاه العام)، كما

أن النتائج تثبت كذلك أن المؤشر الإسلامي يتميز بالاستقرار على عكس المؤشر التقليدي الذي استقر عند التفريق من الدرجة الأولى.

4- اختبار العلاقة السببية بين *LQ45* و*JII*: تم اختبار اتجاه السببية باستخدام اختبار *Granger* وتم استخلاص النتائج الموضحة في الملحق رقم *03* والتي تدل على وجود سببية متبادلة (في الاتجاهين) بين المؤشر التقليدي والمؤشر الإسلامي عند مستوى معنوية *10%* لأن الاحتمال أقل من *0.1* لكلتا الفرضيتين، بمعنى التغيرات في المؤشر التقليدي تسبب التغيرات في المؤشر الإسلامي وكذلك هو العكس.

من خلال تحقيق خاصية السببية في الاتجاهين يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي *VAR* النموذج الأنجع لتقدير العلاقة بين المتغيرين.

5- تحديد درجة تأخير شعاع الانحدار الذاتي *VAR*: تتحدد درجة التأخير لشعاع الانحدار الذاتي على أساس أقل قيمة لمعياري *Akaike* وبالتالي يتم تقدير نموذج $VAR(p)$ حيث p تعبر عند درجة التأخير المثلى.

بالعودة إلى الملحق رقم *04* نجد أن درجة التأخير المثلى لشعاع الانحدار الذاتي والتي تدني معياري *Akaike* هي $p=2$ وبالتالي سيتم تقدير نموذج $VAR(2)$.

6- تقدير نموذج *VAR*: بتقدير نموذج $VAR(2)$ حصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم *05* والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نتائج تقدير نموذج $VAR(2)$

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	dLQ_t	JII_t
C	26.11688 (1.75953)*	20.81592 (1.77816)*
dLQ_{t-1}	1.482132 (4.67562)***	0.452279 (1.80909)*
dLQ_{t-2}	-0.514961 (-1.62144)	-0.478606 (-1.91076)*
JII_{t-1}	-0.820650 (-2.05526)**	-0.757174 (-2.40440)**
JII_{t-2}	-0.039088 (-0.42009)	-0.060161 (-0.81983)
$\overline{R}^2$	0.930871	0.048519
F	610.3203	3.307429
***، ** و* معنوي إحصائيا عند 1%، 5% و10% على التوالي.		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews7*.

- **بالنسبة للمؤشر التقليدي:**

- هناك تأثير معنوي موجب للمؤشر التقليدي متأخر بفترة واحدة (الفترة *t-1*) على المؤشر التقليدي الحالي (الفترة *t*)، حيث أن تغير المؤشر التقليدي في الفترة *t-1* بـ *1%* يؤدي تغير المؤشر التقليدي في الفترة *t* بـ *1.48%* في نفس الاتجاه.

- هناك تأثير معنوي سالب للمؤشر الإسلامي متأخر بفترة واحدة (الفترة *t-1*) على المؤشر التقليدي الحالي (الفترة *t*)، حيث أن تغير المؤشر الإسلامي في الفترة *t-1* بـ *1%* يؤدي تغير المؤشر التقليدي في الفترة *t* بـ *0.82%* في الاتجاه المعاكس.

- لا يوجد تأثير معنوي إحصائيا لكل من المؤشر التقليدي متأخر بفترتين (الفترة *t-2*) والمؤشر الإسلامي متأخر بفترتين (الفترة *t-2*) على المؤشر التقليدي الحالي.

- إحصائية فيشر تثبت المعنوي الكلية لمعلمات النموذج لأن القيمة المحسوبة (*610.32*) أكبر من القيمة الجدولية (*1.38*) عند مستوى معنوية *1%*.

- النموذج مفسر بـ *93.08%* وهي درجة تأثير قوية وهذا يدل على أن المؤشر التقليدي شديد التأثر بالمؤشر الإسلامي والمؤشر التقليدي بدرجة تأخر لفترة واحدة.

- بالنسبة للمؤشر الإسلامي:

- هناك تأثير معنوي موجب للمؤشر التقليدي متأخر بفترة واحدة (الفترة *t-1*) على المؤشر الإسلامي الحالي (الفترة *t*)، حيث أن تغير المؤشر التقليدي في الفترة *t-1* بـ *1%* يؤدي تغير المؤشر الإسلامي في الفترة *t* بـ *0.45%* في نفس الاتجاه.

- هناك تأثير معنوي سالب للمؤشر التقليدي متأخر بفترتين (الفترة *t-2*) على المؤشر الإسلامي الحالي (الفترة *t*)، حيث أن تغير المؤشر التقليدي في الفترة *t-2* بـ *1%* يؤدي تغير المؤشر الإسلامي في الفترة *t* بـ *0.47%* في الاتجاه المعاكس.

- هناك تأثير معنوي سالب للمؤشر الإسلامي متأخر بفترة واحدة (الفترة *t-1*) على المؤشر الإسلامي الحالي (الفترة *t*)، حيث أن تغير المؤشر الإسلامي في الفترة *t-1* بـ *1%* يؤدي تغير المؤشر الإسلامي في الفترة *t* بـ *0.75%* في الاتجاه المعاكس.

- لا يوجد تأثير معنوي إحصائيا للمؤشر الإسلامي متأخر بفترتين (الفترة *t-2*) على المؤشر الإسلامي الحالي.

- إحصائية فيشر تثبت المعنوي الكلية لمعلمات النموذج لأن القيمة المحسوبة (*3.30*) أكبر من القيمة الجدولية (*1.38*) عند مستوى معنوية *1%*.

- النموذج مفسر بـ *4.85%* وهي درجة تأثير ضعيفة وهذا يدل على أن المؤشر الإسلامي ضعيف التأثر بالمؤشر الإسلامي بدرجة تأخر لفترة واحدة وبدرجة تأخر لفترتين والمؤشر التقليدي بدرجة تأخر لفترة واحدة.

7- اختبار صلاحية نموذج *VAR*: يتم اختبار صلاحية نموذج شعاع الانحدار الذاتي المقدر من خلال مجموعة من الاختبارات:

- يوضح شكل الملحق رقم *06* مدى استقرار بواقي النموذجين المقدرين.
- نتائج الملحق رقم *07* تثبت عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى انحراف معياري ± 2 نظرا لعدم معنوية معاملات حتى الدرجة *12*.
- اختبار *LM* يبين عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة *k* نظرا إلى أن إحصائية *LM* المحسوبة أقل من قيمة ^{2} i إضافة إلى أن احتمالها أكبر من مستويات المعنوية *10%، 5% و1%* (الملحق رقم *08*).
- اختبار *Portmanteau* هو الآخر يثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نظرا لأن احتمال إحصائية *Q* سواء العادية Q-Stat أو المعدلة AdjQ-Stat أكبر من مستويات المعنوية *10%، 5% و1%* (الملحق رقم *09*).
- اختبار *Jarque-Bera* يثبت عدم اتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي نظرا لأن احتمال إحصائية *JB* أقل من مستوى المعنوية لكلا النموذجين أقل من مستويات المعنوية *10%، 5% و1%* (الملحق رقم *10*).
- الملحق رقم *11* يبين أن هناك تجانس لتباين الأخطاء نظرا لأن احتمال إحصائية *White* يساوي *0.40* وهو أكبر من مستويات المعنوية *10%، 5% و1%*.

8- تحليل دوال الاستجابة: يهدف تحليل دوال الاستجابة إلى مدى حساسية متغير لصدمات متغير آخر، وبتفحص أشكال الملحق رقم *12* نجد أن هناك استجابة ضعيفة للمؤشر التقليدي سواء لصدمات المؤشر الإسلامي أو لصدمات المؤشر التقليدي لفترات حيث أنها تتجه إلى التوازن في المدى المتوسط أو الطويل، إضافة إلى قوة استجابة المؤشر الإسلامي لصدمات المؤشر التقليدي من جهة وصدمات المؤشر الإسلامي لفترات أخرى من جهة أخرى حيث أنه يتجه إلى التوازن خاصة بعد الفترة الثالثة، ويمكن استخلاص أن سرعة اتجاه المؤشر الإسلامي إلى التوازن تحت تأثير الصدمات تكون أكبر من سرعة اتجاه المؤشر التقليدي إلى التوازن تحت تأثير نفس الصدمات.

9- تحليل مكونات تباين أخطاء التنبؤ: يهدف تحليل مكونات تباين أخطاء التنبؤ إلى معرفة مصدر هذه الأخطاء لكلا متغيري النموذج، وبتفحص الملحق رقم *13* نجد أن:

- أخطاء التنبؤ للنموذج الأول (المتغير التابع يمثل المؤشر التقليدي) مصدرها حوالي *98.3%* من المتغير نفسه (المؤشر التقليدي) في حين أن *1.7%* تمثل المؤشر الإسلامي إضافة إلى التقلبات الكبيرة للانحراف المعياري من *20* إلى حوالي *50*.

- أخطاء التنبؤ للنموذج الثاني (المتغير التابع يمثل المؤشر الإسلامي) مصدرها حوالي *91.75%* من المتغير نفسه (المؤشر الإسلامي) في حين أن *8.25%* تمثل المؤشر التقليدي إضافة إلى ثبات الانحراف المعياري إلى حد ما عند *16.4* وهذه النتيجة تعطي دلالة أخرى بأن المؤشر الإسلامي أكثر استقرار من المؤشر التقليدي.

نتائج الدراسة:

- يتميز المؤشر التقليدي *LQ45* بالتشتت والتقلب الكبير مقارنة بالمؤشر الإسلامي *JII* وهو ما يعكسه الانحراف المعياري لكليهما إضافة معامل الاختلاف لهما.

- سلسلة المؤشر الإسلامي مستقرة عند المستوى إضافة إلى عدم احتوائها على اتجاه عام تحديدي في أن سلسلة المؤشر التقليدي غر مستقرة عند المستوى وتم استقرارها عند الفروق من الدرجة الأولى وهذا يعدم فكرة تميز المؤشر الإسلامي بالاستقرار مقارنة بالمؤشر الإسلامي.

- أثبت اختبار اتجاه السببية باستخدام اختبار *Granger* على وجود سببية متبادلة (في الاتجاهين) بين المؤشر التقليدي والمؤشر الإسلامي عند مستوى معنوية *10%* بمعنى التغيرات في المؤشر التقليدي تسبب التغيرات في المؤشر الإسلامي وكذلك التغيرات في المؤشر الإسلامي تسبب التغيرات في المؤشر التقليدي.

- درجة تأثر المؤشر التقليدي تقدر بـ *93.08%* وهي درجة تأثير قوية وهذا يدل على أن المؤشر التقليدي شديد التأثر بالمؤشر الإسلامي والمؤشر التقليدي بدرجة تأخر لفترة واحدة في حين درجة تأثر المؤشر الإسلامي تقدر بـ *4.85%* وهي درجة تأثير ضعيفة وهذا يدل على أن المؤشر الإسلامي ضعيف التأثر بالمؤشر الإسلامي بدرجة تأخر لفترة واحدة وبدرجة تأخر لفترتين والمؤشر التقليدي بدرجة تأخر لفترة واحدة، وهذا يدعم النتائج السابقة.

- سرعة اتجاه المؤشر الإسلامي إلى التوازن تحت تأثير الصدمات تكون أكبر من سرعة اتجاه المؤشر التقليدي إلى التوازن تحت تأثير نفس الصدمات.

- مصدر تباين أخطاء التنبؤ للمؤشر التقليدي تمثل حوالي *98.3%* من المتغير نفسه (المؤشر التقليدي) في حين أن *1.7%* تمثل المؤشر الإسلامي إضافة إلى التقلبات الكبيرة للانحراف المعياري له، في حين أن تباين أخطاء التنبؤ للنموذج الثاني للمؤشر الإسلامي مصدرها حوالي *91.75%* من المتغير نفسه (المؤشر الإسلامي) في حين أن *8.25%* تمثل المؤشر التقليدي إضافة إلى ثبات الانحراف المعياري إلى حد ما وهذه النتيجة تعطي دلالة أخرى بأن المؤشر الإسلامي أكثر استقرار من المؤشر التقليدي.

المراجع والاحالات

[1] عصام حسين، **أسواق الأوراق المالية (البورصة)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص:35.

[2] عباس كاظم جاسم الدعمي، **أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2006)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، مجلس الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة، 2008، ص ص:122-124.

[3] عصام حسين، **أسواق الأوراق المالية (البورصة)**، مرجع سبق ذكره، ص:35.

[4] يركز هذا المدخل على الظروف الاقتصادية كمستوى التوظيف والنمو الاقتصادي، إضافة إلى الظروف المالية كمستوى واتجاه التغيرات في أسعار الفائدة، ويركز هذا التحليل أيضا على قدرة المنشأة على المكسب والربحية ومصادر تمويلها وإمكانيات النمو.

[5] يهتم هذا المدخل بدراسة الأشكال المختلفة للأسعار كما تظهر من خلال الأشكال والرسومات البيانية، حيث أن الأسعار تتحدد بتوقعات المستثمرين في السوق أو المستثمرون الذي يتوقعون الدخول فيه.

[6] تمثل المخاطر النظامية مخاطر السوق والتي يصعب على المستثمر التحكم فيها لأنها تتعلق بالاقتصاد ككل: كالكساد، التضخم، الأزمات...

[7] بن اعمر بن حاسين، **فعالية أسواق المالية في الدول النامية، دراسة قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص ص:64-66.

[8] عباس كاظم جاسم الدعمي، **أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2006)**، مرجع سبق ذكره، ص:121.

مراجع أخرى تم الاعتماد عليها:

- *Arture Charpentier, **cours des séries temporelles, Théorie et Application**, Dauphine, université de Parie, ENSAE, volume2 , 2005.*
- *Régis Bourbonnais, **économétrie**, 5 édition , édition Dunod , paris, Francs, 2004.*

ملاحق الدراسة:

الملحق رقم 01: الخصائص الوصفية

	LQ	JII
Mean	742.6973	594.3584
Median	729.8360	592.0020
Maximum	893.7770	704.7140
Minimum	590.2360	468.2500
Std. Dev.	77.80801	60.63025
Skewness	0.260945	-0.016804
Kurtosis	2.073825	1.983949
Jarque-Bera	8.711729	7.966478
Probability	0.012831	0.018625
Sum	137399.0	109956.3
Sum Sq. Dev.	1113952.	676389.0
Observations	185	185

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم 02: نتائج دراسة الاستقرارية

مستوى الاستقرارية	النموذج	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال	ملاحظات
سلسلة LQ عند المستوى	النموذج 3	3.40-	3.43-	0.0533	- عدم وجود اتجاه عام - وجود جذر وحدوي - السلسلة غير مستقرة
	النموذج 2	1.57-	2.87-	0.4953	- وجود جذر وحدوي - السلسلة غير مستقرة
	النموذج 1	0.70	1.94-	0.8660	- وجود جذر وحدوي - السلسلة غير مستقرة
سلسلة LQ عند الفروق	النموذج 3	15.25-	3.43-	**0.0000**	- عدم وجود اتجاه عام - عدم وجود جذر وحدوي - السلسلة مستقرة

من الدرجة الأولى	النموذج 2	15.29-	2.87-	**0.0000**	- عدم وجود جذر وحدوي - السلسلة مستقرة
	النموذج 1	15.25-	1.94-	**0.0000**	- عدم وجود جذر وحدوي - السلسلة مستقرة
سلسلة JII عند المستوى	النموذج 3	3.95-	3.43-	**0.0116**	- عدم وجود اتجاه عام - عدم وجود جذر وحدوي - السلسلة مستقرة
	النموذج 2	1.83-	2.87-	0.3647	- وجود جذر وحدوي - السلسلة غير مستقرة
	النموذج 1	0.55	1.94-	0.8357	- وجود جذر وحدوي - السلسلة غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews7*.

الملحق رقم 03: نتائج دراسة السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 01/29/15 Time: 22:49
Sample: 1 185
Included observations: 180

Dependent variable: DLQ

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
JII	9.663098	4	0.0465
All	9.663098	4	0.0465

Dependent variable: JII

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLQ	8.600307	4	0.0719
All	8.600307	4	0.0719

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم 04: تحديد درجة التأخير المثلى لشعاع الانحدار الذاتي $VAR(p)$

درجة التأخير	قيمة Akaike
$p=1$	14.39
$p=2$	**14.37**
$p=3$	14.38
$p=4$	14.40

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews7*.

الملحق رقم 05: تقدير نموذج $VAR(2)$

Vector Autoregression Estimates

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/29/15 Time: 23:03
Sample (adjusted): 4 185
Included observations: 182 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DLQ	JII
DLQ(-1)	1.482132 (0.31699) [4.67562]	0.452279 (0.25000) [1.80909]
DLQ(-2)	-0.514961 (0.31759) [-1.62144]	-0.478606 (0.25048) [-1.91076]
JII(-1)	-0.820650 (0.39929) [-2.05526]	-0.757174 (0.31491) [-2.40440]
JII(-2)	-0.039088 (0.09305) [-0.42009]	-0.060161 (0.07338) [-0.81983]
C	26.11688 (14.8431) [1.75953]	20.81592 (11.7064) [1.77816]
R-squared	0.932398	0.069546
Adj. R-squared	0.930871	0.048519
Sum sq. resids	72132.66	44867.22
S.E. equation	20.18735	15.92128
F-statistic	610.3203	3.307429
Log likelihood	-802.6321	-759.4253
Akaike AIC	8.875078	8.400278
Schwarz SC	8.963100	8.488300
Mean dependent	744.7097	1.144604
S.D. dependent	76.78002	16.32217
Determinant resid covariance (dof adj.)		5688.756
Determinant resid covariance		5380.480
Log likelihood		-1298.232
Akaike information criterion		14.37618
Schwarz criterion		14.55222

المصدر : مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم 06:

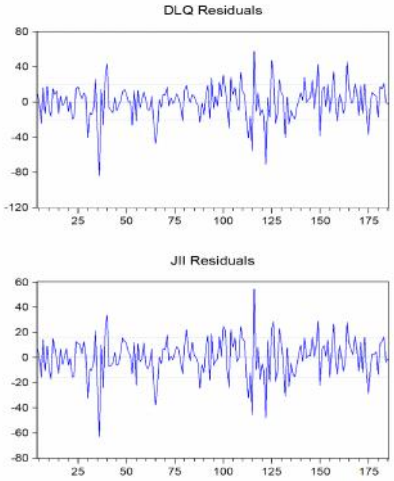

المصدر : مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم 07:

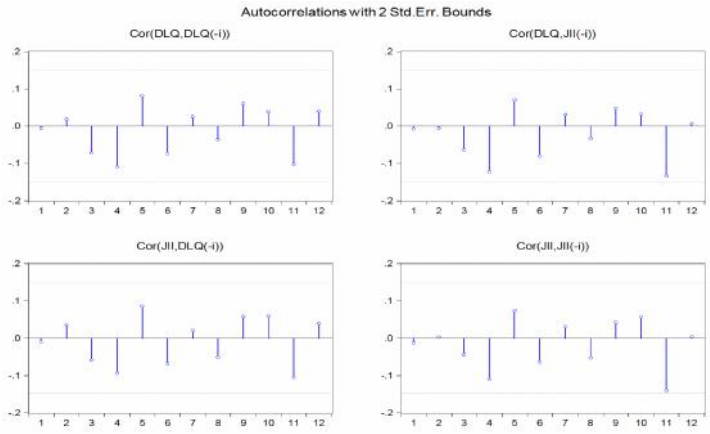

المصدر : مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم 08:

VAR Residual Serial Correlation LM Te
Null Hypothesis: no serial correlation at
Date: 01/30/15 Time: 00:00
Sample: 1 185
Included observations: 182

Lags	LM-Stat	Prob
1	2.285407	0.6831
2	8.739032	0.0680
3	5.129538	0.2743
4	4.000945	0.4046
5	1.775827	0.7769
6	7.611988	0.1069
7	1.852743	0.7623
8	2.485954	0.6472
9	1.983081	0.7370
10	3.119189	0.5381
11	7.722124	0.1023
12	4.472096	0.3459

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر : مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم 09:

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 01/30/15 Time: 00:02
Sample: 1 185
Included observations: 182

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.100053	NA*	0.100606	NA*	NA*
2	6.118860	NA*	6.186288	NA*	NA*
3	10.96700	0.0269	11.11568	0.0253	4
4	14.87538	0.0616	15.11189	0.0570	8
5	16.59644	0.1654	16.88157	0.1541	12
6	24.18509	0.0855	24.72893	0.0747	16
7	25.81488	0.1720	26.42391	0.1523	20
8	28.34003	0.2460	29.06516	0.2177	24
9	30.32311	0.3479	31.15140	0.3104	28
10	33.42419	0.3980	34.43278	0.3521	32
11	40.83321	0.2664	42.31840	0.2169	36
12	45.08649	0.2676	46.87191	0.2113	40

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر : مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم 10:

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 01/30/15 Time: 00:01
Sample: 1 185
Included observations: 182

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.610156	11.29282	1	0.0008
2	-0.148761	0.671274	1	0.4126
Joint		11.96409	2	0.0025

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	5.129317	34.38277	1	0.0000
2	4.165667	10.30408	1	0.0013
Joint		44.68685	2	0.0000

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	45.67559	2	0.0000
2	10.97535	2	0.0041
Joint	56.65094	4	0.0000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم 11:

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 01/30/15 Time: 00:02
Sample: 1 185
Included observations: 182

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
31.15686	24	0.1493

Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,173)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.065721	1.521193	0.1529	11.96124	0.1529
res2*res2	0.085466	2.020930	0.0466	15.55487	0.0492
res2*res1	0.074689	1.745517	0.0911	13.59337	0.0930

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: Includes Cross Terms
Date: 01/30/15 Time: 00:03
Sample: 1 185
Included observations: 182

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
43.58707	42	0.4038

Individual components:

Dependent	R-squared	F(14,167)	Prob.	Chi-sq(14)	Prob.
res1*res1	0.098184	1.298708	0.2128	17.86950	0.2128
res2*res2	0.111447	1.496145	0.1172	20.28336	0.1215
res2*res1	0.104302	1.389050	0.1632	18.98291	0.1656

المصدر : مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم 12:

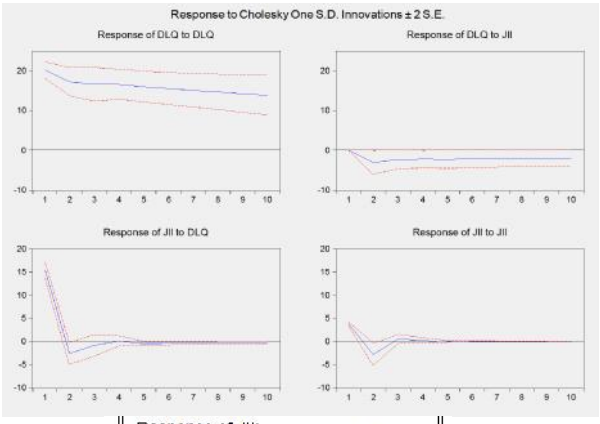

Response of JII: Period	DLQ	JII
1	15.47869	3.736193
	(0.85717)	(0.19583)
2	2.560239	2.628949
	(1.19802)	(1.18588)
3	-0.845171	0.530500
	(1.15069)	(0.49694)
4	0.052426	0.164654
	(0.53662)	(0.27481)
5	0.471298	0.043496
	(0.24391)	(0.09952)
6	0.350233	0.071501
	(0.20336)	(0.05923)
7	-0.326127	0.019988
	(0.20502)	(0.03855)
8	-0.335507	0.043566
	(0.18305)	(0.03334)
9	-0.321457	0.046231
	(0.17151)	(0.03332)
10	0.311923	0.041017
	(0.16228)	(0.03101)

Cholesky Ordering: DLQ JII
Standard Errors: Analytic

Impulse Response to Cholesky (d.f. adjusted) One S.D. In

Response of DLQ: Period	DLQ	JII
1	20.18735	0.000000
	(1.05810)	(0.00000)
2	17.21938	-3.066106
	(1.75312)	(1.50046)
3	16.64480	-2.368838
	(2.12740)	(1.20842)
4	16.59724	-2.256784
	(1.89028)	(1.10137)
5	15.99327	-2.280803
	(1.93523)	(1.14389)
6	15.54076	-2.189035
	(2.02965)	(1.09511)
7	15.10996	-2.126960
	(2.11702)	(1.06833)
8	14.67371	-2.068973
	(2.23410)	(1.04875)
9	14.25542	-2.008896
	(2.36206)	(1.02629)
10	13.84895	-1.951652
	(2.49476)	(1.00674)

المصدر : مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم 13:

Variance Decomposition

Variance Decomposition of DLQ:

Period	S.E.	DLQ	JII
1	20.18735	100.0000	0.000000
2	26.71025	98.68229	1.317706
3	31.56102	98.49288	1.507121
4	35.73037	98.42515	1.574850
5	39.21283	98.35414	1.645862
6	42.23687	98.31277	1.687231
7	44.90867	98.28324	1.716758
8	47.29045	98.26041	1.739593
9	49.43318	98.24280	1.757202
10	51.37355	98.22871	1.771290

Variance Decomposition of JII:

Period	S.E.	DLQ	JII
1	15.92128	94.49316	5.506844
2	16.37648	91.81097	8.189033
3	16.40685	91.73671	8.263290
4	16.40788	91.72769	8.272312
5	16.41471	91.73386	8.266137
6	16.41877	91.73605	8.263946
7	16.42209	91.73846	8.261536
8	16.42557	91.74127	8.258734
9	16.42878	91.74370	8.256299
10	16.43180	91.74602	8.253982

Cholesky Ordering: DLQ JII

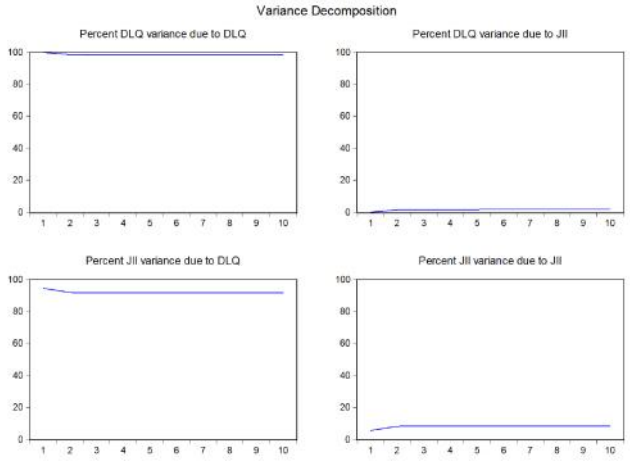

المصدر : مخرجات برنامج Eviews7

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية – قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر–

Rent : Between the resource curse, Economic corruption and the impact of the current crisis - Analytical Study of the inconvenient of oil in Algeria-

د. حليمي حكيمة
جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/08/30 تاريخ قبول النشر: 2016/12/30

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الوجه السلبي للنفط في الجزائر عبر ثلاث محاور رئيسية، بدء بالتطرق للعنة الموارد الطبيعية التي لازمت النفط –ومازالت–في الدول الريعية، من خلال البحث في أعراض وميكانيزمات المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، ثمّ البحث فيما ولّده الريع النفطي من فساد وخاصة الاقتصادي منه، عبر تحليل علاقة التوأمة بينهما، بينما يقدّم المحور الثالث أبرز تداعيات الأزمة البترولية الحالية على الاقتصاد الوطني. وقد خلصت الدراسة إلى أنّه ورغم ما ساهمت به ريوع النفط في تمويل مخططات التنمية طيلة عقود، إلا أنّ آثاره السلبية على الاقتصاد الجزائري واستحالة تحقيق تنمية مستدامة بعوائد متقلّبة، تفرض ضرورة الإسراع في نقل الاقتصاد الوطني من الطبيعة الريعية إلى الإنتاجية عبر برنامج شامل للتنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الريع، لعنة الموارد، الفساد، الأزمة البترولية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This study aims to reveal the disadvantages of oil in Algeria through three basic axes, First We discussed about the natural resource curse that has remained inherent renter states, by searching the symptoms and mechanisms of Dutch disease In the Algerian economy, second We reviewed the resulting oil revenues, Especially in the economic side, Through the analysis of the relationship between them, Finally, we pointed out the repercussions of the oil crisis on the national economy, the study concluded that Oil revenues contributed to the financing of development schemes for decades, but its negative effects imposed the need to move the national economy has a renter nature into a productive economy through a comprehensive program of economic diversification.

***Key words**: Rent, Resource curse, Corruption, Petroleum crisis, Algerian economy.*

مقدمة:

لعب النفط دورا بارزا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وتحديدا منذ عملية تأميم المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971، أين دخلت الجزائر مرحلة جديدة في مجال الطاقة، وأصبحت فاعلا هامّا في سوقها العالمي، بعد انضمامها للمنظمات والهيئات الخاصة بالنفط على غرار منظمة الدول المصدّرة للنفط، ومنظمة الدول العربية المصدّرة للبترول.

فساهم النفط في إعطاء تلك المكانة للجزائر، وقدّمت عوائده المالية الهائلة فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتمويله مختلف المخططات التنموية، والرفع من حجم الاعتمادات المالية المخصّصة للقطاع الاجتماعي، خاصة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، أين تبنّت الجزائر سياسة مالية توسّعية بمخططات التنمية الثلاث: الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

إلا أنّ واقع الاقتصاد الجزائري يكشف بالمقابل حقيقة أخرى مفادها أنّ عوائد النفط حضرت لكن غابت معها التنمية الاقتصادية، وانعكست الطبيعة غير المستقرة لأسعاره على الاقتصاد الوطني، حيث أصبح هذا الأخير رهين تلك التقلبات، في ظلّ لا منطقية عمل السوق النفطي الذي لا تحرّكه آليات العرض والطلب، وإنّما المصالح الاقتصادية والسياسية للبائعين أحيانا، وللمستهلكين في أغلب الأحيان.

الإشكالية: على ضوء ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة فيما يلي:

ما هي أبرز أوجه النفط السلبية في الجزائر؟ ولماذا فشلت عوائده في تحقيق التنمية؟

الفرضيات: تبنى الدراسة في سبيل الإجابة عن إشكالها المطروح على الفرضيات التالية:

- ساهمت الإدارة غير الكفؤة للعوائد النفطية في انتقال النفط من نعمة إلى نقمة ولعنة على الاقتصاد الجزائري؛
- إنّ علاقة التوأمة بين الريع والفساد الاقتصادي يفسّرها غياب روح المبادرة والإنتاج والتنافسية في الاقتصاد الوطني؛
- تؤكّد الانعكاسات السلبية لأزمة البترول الحالية أنّه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بالاعتماد على ريوع النفط المتقلّبة.

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالغة باعتبارها تأتي في وقت يشهد فيه الاقتصاد الوطني حالة من الانكماش بسبب الأزمة الحالية للبترول، وتعالت فيه الدعوات لضرورة إنهاء التبعية لريوع النفط المتقلّبة، حيث تقدّم الدراسة أوجه النفط السلبية، وبالتالي تعطي تأكيدا على حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي. وتنبع أهميتها أيضا من تقديمها لتحليل علاقة الاقتصاد الوطني بما يعرف بالمرض الهولندي من جهة، والفساد الاقتصادي من جهة أخرى. كما تأتي هذه الدراسة للخروج بجملة من التوصيات الهامة لتحويل الاقتصاد الوطني نحو مسار التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن الوجه السلبي للنفط وريعه في الاقتصاد الجزائري؛
- ابراز أعراض المرض الهولندي وميكنيزماته ومقارنتها بالواقع الجزائري؛
- تحليل علاقة التوأمة بين الفساد والريع، ومقاربتها مع الواقع الجزائري؛
- ابراز آثار الأزمة الحالية للبترول على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني؛
- إعطاء حلول فعالة للاستفادة من ريوع النفط في بناء الاقتصاد المنتج.

الدراسات السابقة:

1. دراسة **يونسي صبرينة (2012)** بعنوان" **الدولة – من حالة الدولة الريعية التوزيعية إلى حالة الدولة المنتجة: مقاربة في صياغة النموذج** –" وهي أطروحة دكتوراه تعرّضت

لمناقشة إشكالية تعثّر المشروع التنموي في الدول الريعية المنتجة للبترول، وعلى الآثار التي خلّفتها الموارد الطبيعية على المشروع الوطني للتنمية في تلك الاقتصاديات. وقد خلصت الدراسة بذلك إلى تحديد العوامل المسؤولة عن ضعف الأداء في هذه الدول، ومن ثمّ العمل على تقديم إجراءات يمكن أن تفيد كإجابات للإخفاقات المؤسسية لتحسين إدارة وشفافية عائدات النفط.

2. دراسة **شكوري سيدي محمد، (2012)** بعنوان **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي–دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**– هدفت هذه الدراسة وهي أطروحة دكتوراه إلى محاولة معرفة وتشخيص وضع الاقتصاد الجزائري من ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية عبر تحليل قياسي، وتوصّلت إلى أنّ الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض وخاصة تراجع الاقتصاد المنتج وهو ما يستلزم معالجته.

3. دراسة **علي بوحامد (2011)** بعنوان " **مخاطر الإرتهان للاقتصاد الريعي –حالة الجزائر**–" فقد تطرقت هذه الدراسة وهي مقال حول إشكالية المخاطر المحدقة بالاقتصاد الجزائري في ظلّ الإرتهان للنفط؟ وكيف يمكن للجزائر الانتقال نحو الاقتصاد الإنتاجي؟ وعرض الباحث جملة من تلك المخاطر خاصة فيما يتعلّق باستنزاف المخزون النفطي وضعف الأداء والنمو الاقتصادي، ثمّ قدّم في الأخير الحلول الممكنة لتجاوز مرحلة الاقتصاد الريعي منها ما هو استعجالي، وما هو استراتيجي.

أما ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو شمولية التحليل في ابراز أوجه النفط السلبية في الجزائر، وتطرّقها للعنة الموارد الطبيعية وحقيقة العلة الهولندية في الاقتصاد الوطني، ثمّ عن توليد الريع للفساد الاقتصادي، بالإضافة إلى انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة وهيكلها: تستخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي عبر تقديم التأصيل النظري لبعض الظواهر الاقتصادية الخاصة بالدراسة كالمرض الهولندي، والفساد الاقتصادي، ثمّ تحليل ارتباط الاقتصاد الوطني بهذه الظواهر من جهة، وتحليل انعكاسات الأزمة الحالية للبترول على أبرز المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني بشقّها الاقتصادي، النقدي والاجتماعي.

أولا: لعنة الموارد الطبيعية: الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي

إنّ الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراجها من الكثير من المشاكل والأزمات، وموّل كافة مخططات التنمية التي تبنّتها منذ الاستقلال. والجزائر باقتصادها الريعي معنية بالدراسات حول نتائج وآثار النفط على التنمية، فكثيرا ما طرحت التساؤلات حول إن كانت الموارد الطبيعية ومنها النفط تشكّل مصدرا لنعمة أو نقمة اقتصادية بل وحتى سياسية؟

ورغم بساطة التساؤل ومنطقية الإجابة كونه نعمة، إلاّ أنّ إجابة العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد والسياسة كانت على عكس ذلك، حيث أدّت إجاباتهم إلى ما بات يعرف بـ "**لعنة الموارد الطبيعية**"، ويحدّد هؤلاء أبعاد هذه اللعنة بناء على دراسة العديد من حالات البلدان التي اكتشفت فيها الموارد الطبيعية [1] وغابت معها التنمية الحقيقية المستدامة وخاصة فيما يعرف "**بالمرض الهولندي**".

1.الإطار النظري للمرض الهولندي.

1.1. المفهوم: تعبّر لعنة الموارد عن التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة ومن أبرزها النفط وآثاره، حيث يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية من خلال:

- ✓ تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية؛
- ✓ تذبذبات في إيرادات الدولة بسبب تقلبات أسعار النفط؛
- ✓ سوء إدارة حكومية للمواد؛
- ✓ ضعف وقلة تأثير وعدم استقرار وفساد في المؤسسات بسبب وفرة الموارد السهلة. [2]

فظاهرة لعنة الموارد إذن تعبّر عن مفارقة الوفرة، أين تتحوّل وفرة الموارد الطبيعة من نعمة إلى نقمة ومن ثمّ إلى لعنة بسبب الآثار السلبية التي يخلّفها على النمو الاقتصادي.

وقد بدأ العمل على تحليل هذه الظاهرة منذ سنة 1950 في محاولة لفهم التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، ففي سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي استندت مسألة لعنة الموارد في المقام الأوّل على تدهور معدّلات التبادل الدولي بين المركز والمحيط **(بربيش 1964 وسينجر 1950)** وعلى ملامح الاقتصاديات المعاصرة، حيث الروابط الأمامية والخلفية بين قطاع الموارد الطبيعية وبقية الاقتصاد تكون ضعيفة **(هيرشمان وسيزر 1964)**.

وأشار "**باغواتي**" إلى نظرية النمو المفقر التي تعبّر عن حالة خاصة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتبادل الدولي حيث يسبّب التوسع في قطاع التصدير في حال وجود بلد مصدّر إنتاجي احتكاري ورئيسي للمنتج، يرافقه تدهور حاد في معدلات التبادل التجاري بسبب تشبّع الطلب على هذا المنتج. كما دفعت أزمة 1973 الباحثين* إلى النظر أكثر وعلى وجه التحديد في مسألة تأثير عائدات النفط والمعادن على الاقتصاديات التي تتوفر عليها [3]، لتبرز في سنوات الثمانينات نظرية المرض الهولندي لتفسير ظاهرة لعنة الموارد.

ويشير مصطلح **المرض الهولندي** إلى الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسميّ كذلك نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت المجتمع الهولندي [4] بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز في بحر الشمال، ثمّ سرعان ما ترتّب عن ذلك تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماش في قطاع الصناعة التحويلية خاصة.

وفي نوفمبر 1977 برز مصطلح "المرض الهولندي" لأول مرة من طرف المجلة البريطانية "The Economist" [5]، فكانت بداية نحو الكثير من الدراسات والبحوث لفهم الظاهرة وأسبابها وتشخيص اقتصاديات الموارد الطبيعية الأخرى في العالم.

2.1.**الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:** [6] تضفي الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخيّة ومطلوبة في السوق العالمية على النشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه بالطابع الريعي الذي يؤدي إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج، وهي تشكلّ في مجملها مقوّمات التنمية في أي بلد، ويمكن حصر أهم أسباب ظهور المرض الهولندي في اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام، زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي، ظهور قطاع مزدهر بشكل مميّز نتيجة تقدّم تكنولوجي مفاجئ وتدفّق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والإعانات والقروض بشكل كبير.

كما تساهم عوامل أخرى في ظهور المرض الهولندي ومنها:

- فشل السياسات الاقتصادية في ظلّ غياب أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية، حيث تنحرف عوائد الثروة الطبيعية عن المسار الصحيح للتوظيف. إذ من المفترض أن تستخدم إيراداتها كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكّن معه الاقتصاد القومي من البدء والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء

تغييرات بنيوية في الاقتصاد، فيصبح سبب الانحراف فشل في إدارة الموارد المالية الناتجة عن الموارد الطبيعية؛

- الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة؛

ضعف المبادرة والاتكال على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية، فهي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي، التي تمثل أحد أعراض المرض الهولندي.

3.1. آثار المرض الهولندي: تزداد المخاوف بشأن المرض الهولندي بسبب الآثار التي يخلّفها على الاقتصاد، فعادة ما يعتمد الخطر الفوري للمرض في جزء كبير منه على مدى استجابة العرض الكلي إلى زيادة في الطلب المحلي على السلع والخدمات، في ظلّ تميّز الكثير من الدول المالكة للموارد الطبيعية بخمول وعدم استغلال قدراتها الإنتاجية [7].

وقد تعدّدت الدراسات التي تناولت تحليلا لآثار التوسع في استغلال الموارد الطبيعية عبر جملة النماذج التالية:

– نموذج (Gregory,1976) [8]: وركّز على أثرين أساسين هما ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية وارتفاع في معدل التضخم المحلي؛

– نموذج اختلال التوازن النقدي لـ(Corden .W.M, Neary.J. P, 1982)[9] والنموذج الأساسي لـ(Corden.W.M,1984) [10]تمّ التركيز على سعر الصرف الحقيقي كآلية أساسية لانتقال أثر الانتعاش إلى باقي الاقتصاد، وعلى أثرين هما حركة الموارد وأثر الإنفاق.

وعادة ما يتم التركيز على هذين الأثرين بناء على شمول الهيكل الاقتصادي على ثلاثة قطاعات: القطاع التصديري المنتعش من المورد الطبيعي _القطاع التصديري التقليدي وغالبا ما يرتبط بالصناعة _ وقطاع الإنتاج المستهلك محليا (David 2013 suggestion,)[11]، فيظهر الأثرين كما يلي:

– **أثر الإنفاق:** ينتج أثر الإنفاق بداية من ارتفاع عوائد القطاع الريعي التصديري المنتعش من المورد الطبيعي، فيترتب عنه زيادة في الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد هذا القطاع، مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى، فيوجّه جزء من الزيادة نحو الإنفاق على القطاع الثالث الخاص بالإنتاج المستهلك محليا، ليرتفع الطلب على السلع المحلية. إلاّ أنّ هذه الزيادة ستتسبب في ارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع الأخرى من القطاع الثاني تزامنا مع جمود العرض، ما يعني ارتفاع معدّل التبادل الداخلي للدولة، فيتحوّل الطلب نحو السلع

التجارية المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة للسلع المحلية بسبب زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع قيمة العملة المحلية، فينتقل التأثير سلبا على الميزان التجاري.

– **أثر انتقال الموارد** "إعادة تخصيص الموارد": يترتّب هذا الأثر عن قابلية أحد عناصر الإنتاج وخاصة (العمل ورأس المال) للانتقال بين القطاعات المختلفة. فازدهار قطاع التصدير الريعي وارتفاع إيراداته سيرفع من الناتج الحدّي لتلك العناصر، ويستقطبها القطاع المنتعش من القطاعات الأخرى، فتزداد الفجوة في النمو بين هذه القطاعات لصالح قطاع التصدير المزدهر. (12)

2.الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي: لقد اهتم الكثير من الباحثين بدراسة العلاقة بين الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي، والبحث عن إجابة محدّدة لوجوده وتغلغله في الاقتصاد أم لا.

ونحاول في ذات السياق تقديم الملاحظات التالية:

- تزداد أهمية قطاع المحروقات بالنظر لانتعاش هذا الأخير بفضل الطفرة النفطية التي تشهدها أسعاره منذ بداية الألفية الثالثة، حيث يتوقّف الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى وبالنسبة الأكبر على مساهمة هذا القطاع؛
- انعكس ارتفاع أسعار المحروقات وانتعاشها خلال السنوات الأخيرة على ارتفاع مداخيل الجزائر بفضل التوجه التصديري للقطاع وبنسب تصل إلى 98% من إجمالي الصادرات؛
- في الوقت الذي يزدهر فيه القطاع النفطي تعرف قطاعات سلع التبادل التجاري (الصناعة والفلاحة) تراجعا في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لحساب توسيع وزيادة في القطاعات خارج التبادل التجاري كالبناء والخدمات وفقا لما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1): مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (2004-2016)

الوحدة: مليون دج

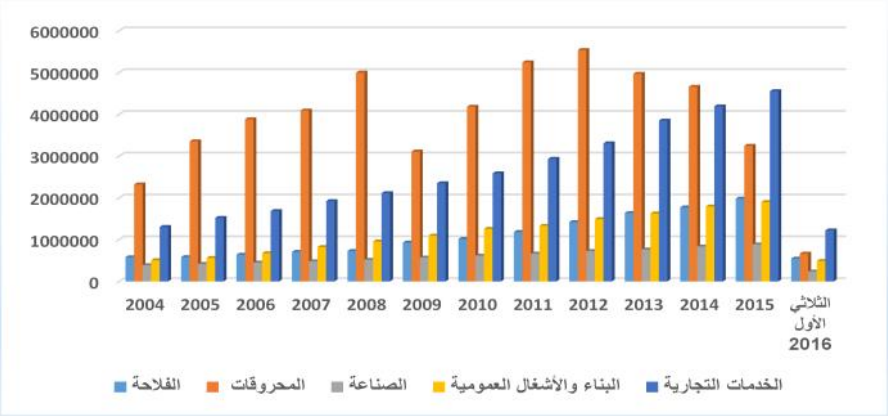

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Les comptes nationaux trimestriels-1er trimestre 2016- N°747, juillet 2016, ONS, www.ons.dz, pp 22-26.

فالواضح من الشكل أعلاه، أنّ هناك نمو مستمر ومعتبر في قطاع السلع غير القابلة للتبادل من البناء والأشغال العمومية والخدمات كنتيجة لازدهار وانتعاش قطاع المحروقات، حيث تبنّت الجزائر في المخططات الخماسية التنموية الثلاث الأخيرة للفترة [2001-2014] سياسة مالية توسعية، وجّهت الجزء الأكبر من الإنفاق على هذه القطاعات، وبالمقابل أهملت القطاعات المنتجة كالصناعة والفلاحة، ففي الوقت الذي زاد فيه التعويل على القطاعين بسبب الأزمة البترولية بلغت نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.28% و11.81% على التوالي سنة 2015، وهو ما جعل الصادرات خارج المحروقات هامشية جدّا مقارنة بصادرات المحروقات؛

- تكشف وضعية القطاعات المنتجة المحلية عن جمود العرض المحلّي أمام طلب متزايد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدّل التبادل الداخلي وتوجه الطلب نحو السلع المستوردة؛
- تبدأ الأزمة بحسب المرض الهولندي بعد انتعاش قطاع التصدير المعتمد على الموارد الطبيعية في زيادة المداخيل والأجور بفعل أثري الإنفاق وحركة الموارد، حيث تعتبر السبب في ارتفاع الطلب، ولعلّ ذلك لا يختلف تماما عمّا يحدث في الجزائر، حيث ساهمت الفوائض المالية الهائلة التي يدرّها النفط في سنوات انتعاشه في تطوّر كتلة الأجور ونموّها بشكل سريع في مختلف القطاعات، وهو ما ترتب عنه زيادة في

الطلب على مختلف السلع والخدمات، فارتفاع فاتورة الواردات بشكل ملفت للانتباه خلال السنوات الأخيرة لدليل واضح عن عجز القطاعات المنتجة محليا على تغطية الطلب المزايد؛

- يبدو من خلال ما سبق أنّ هناك علاقة قوية بين الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي، الذي يمثّل صورة عن لعنة الموارد الطبيعية، إلا أنّ الإجابة عن التساؤل إن كان الاقتصاد الجزائري يعاني فعلا من المرض الهولندي أم لا؟ تبقى صعبة بالنظر إلى أنّ الاقتصاد الجزائري يحمل كل أعراض المرض سالفة الذكر، إلا أنّه لا يحمل ميكانيزماته.

فبحسب نظرية المرض الهولندي فإنّ تراجع التصنيع يتم حصريا من خلال قناة اتصال وحيدة هي ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ما يؤدي إلى تعديل في الأسعار النسبية لصالح قطاع السلع غير القابلة للتبادل (الخدمات) على حساب القطاعات القابلة للتبادل غير المعنية بالرواج (التصنيع والفلاحة) [13]، إلا أنّ الواضح من الشكل أدناه (رقم 2) أنّه في الوقت الذي شهد فيه القطاع النفطي انتعاشا منذ سنة 2001 عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية مقابل الدولار ميلا نحو الانخفاض، بينما لم تتوقف شروط التبادل عن الارتفاع، باستثناء سنة 2009.

شكل رقم (2): مقارنة سعر الصرف الفعلي الحقيقي وشروط التبادل للفترة [2001-2012]

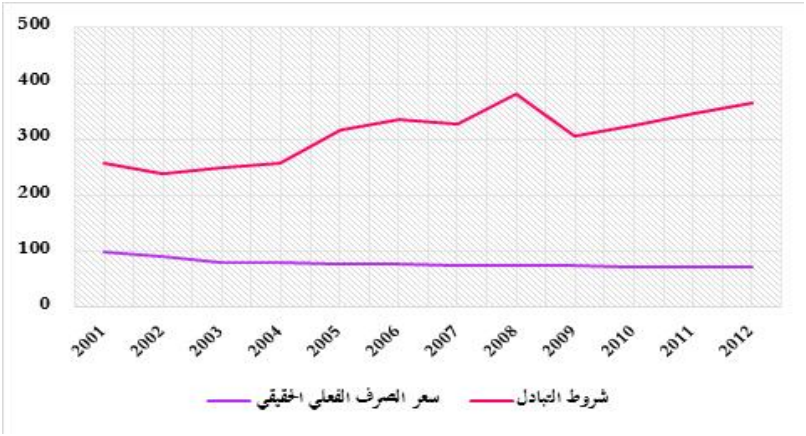

المصدر: قمري، زينة، (2013). **القطاع الإنتاجي في الجزائر بين الواقع والتحديات – دراسة تحليلية-**. الملتقى الوطني حول: السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر-الواقع والتحديات-يومي13/12 نوفمبر، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، ص06.

ولعلّ ريعية الاقتصاد والدولة من جهة والمرض الهولندي من جهة أخرى تأكيد على أنّ للنفط وجه سلبي ينكشف يوما بعد يوم ليس أبسطه أن يحمل معه لعنة على الاقتصاد والمجتمع ككل، وهي بذلك أولى الدوافع لضرورة التحوّل نحو الاقتصاد المنتج.

ثانيا: الريع والفساد الاقتصادي

ارتبط الفساد عامة والفساد الاقتصادي خاصة بمسيرة الجزائر التنموية منذ استقلالها، فبعد مرحلة انتقالية دامت 3 سنوات[1962-1965] لم تتضح خلالها ملامح النظام الإداري والسياسي والاقتصادي الجزائري، تبنّت السلطات استراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وأعطيت فيها للقطاع الصناعي العمومي الأولوية الكبرى، فصاحب هذه المرحلة انتشارا للممارسات الفاسدة بسبب عملية التصنيع السريعة عن طريق سياسة الاستثمارات الهائلة والمكلفة والتي اعتمدت أساسا على اللجوء المبالغ فيه إلى الخارج من أجل استيراد التكنولوجيا، بالإضافة إلى الاستيراد المتزايد للمنتجات والخدمات المتنوعة، وقد نتج عن هذه السياسة تبذير وتبديد للأموال العمومية وإسراف كبير نتيجة سوء التسيير الذي تميزت به المؤسسات الصناعية العمومية [14]، فقد وفّرت تلك المرحلة كافة الظروف الملائمة لظهور الفساد الاقتصادي وانتشاره في مختلف القطاعات وتناميه.

ورغم جملة الاصلاحات التي اتخذت منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنّ محاولة الانتقال المفاجئ والسريع من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد السوق دون مراعاة للمناخ الاقتصادي والاجتماعي في الدولة أفضى إلى اتساع دائرة الفساد وبكل أشكاله، كما ساهمت برامج الاصلاح والتعديل الهيكلي والظروف الأمنية خلال التسعينات في ذلك، فقد كان للسياسات المبنية على التحرر الاقتصادي والمالي وانفتاح الاقتصاد الوطني وخوصصة المؤسسات دور بارز في ارتفاع معدلات البطالة وتنامي مختلف أوجه الفساد كالاختلاس، الرشوة ...إلخ، في حين كانت الظروف الأمنية سببا في تركز جهود الدولة في محاربة الإرهاب وممولّيهم، وضعفت بالمقابل سيطرتها على باقي الهيئات والدوائر الحكومية والرقابية الأخرى.

ويمكن تقديم أشكال الفساد في الجزائر في إطار الحديث عن واقعه من خلال ثلاث محاور رئيسية:

1. الاقتصاد الريعي والفساد الاقتصادي: علاقة توأمة: أكّدت العديد من الدراسات أنّ فشل التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط مردّه سيطرة فئة تستمد مفاهيم الدولة

الريعية والاقتصاد الريعي والسلوك الريعي. فوجود موارد الطاقة في هذه الحالة هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للفساد، كما أنه يرجع إلى استنزاف الثروات وعدم وجود عدالة في إعادة توزيعها ليصبح الفساد أوسع النطاق [15].

كما رصد الكثير من المفكرين والخبراء هذه العلاقة، فكانت الحلقات النقاشية التي نظّمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد قد فسحت المجال لتلك الآراء، فتمّ الإشارة إلى أن ثقافة الريع والفئوية تعتبر مصدرا للفساد إن لم تكن ظاهرة له، فالاقتصاد الريعي يولّد الفساد في الاقتصاد والاتكال على الريع لإنتاج الثروة، ويغيّب المجهود وتحمّل المخاطر، وبالتالي يغيّب المساءلة والمحاسبة، كما أنّ الاقتصاد الريعي المناهض للاقتصاد المنتج يجد في الفساد المبرمج ما يحميه ويجهض محاولات الاصلاح أو التغيير، وتهيئ بذلك البيئة الريعية مناخا مناسبا لانتشار الفساد [16].

فالاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يكون استثناء في جملة الاقتصاديات الريعية، لكن لابدّ من الإشارة أنّه ليس هناك مزاوجة بين الريع والفساد، بل إنّ تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولّد الفساد.

2. الجزائر ومؤشرات دولية تتحدث عن الفساد: لقد تبنّت العديد من المنظمات العالمية والهيئات الدولية تتبع أحداث الفساد وانتشارها في مختلف دول العالم عبر عدة مؤشرات، سيتم التركيز على مؤشرين أساسيين هما: الشفافية الدولية والحرية الاقتصادية.

1.2. الشفافية الدولية: يعتبر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من أهم المؤشرات المعتمدة في تحديد درجات الفساد في 167 دولة وتصنيفها حسب تلك الدرجات. ووفقا لقرير الشفافية الدولية في ديسمبر 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 88 بـ 36 نقطة [17] على مقياس الفساد من أصل 100 نقطة. ورغم تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الفساد عن السنوات السابقة إلاّ أنّ ذلك لم يخرجها من دائرة الدول الأكثر فسادا منذ 10 سنوات خلت.

وتعكس نتائج المؤشر بحسب الكثيرين غياب حلول فعالة لمكافحة الفساد، في ظلّ استفحاله في القطاع العام أو في مختلف المؤسسات الخاصة بل وفي كافة المجالات، وهي بذلك تعكس النتائج السلبية الأخرى لكثير من التقارير حول ضعف في مستويات القدرة التنافسية ومناخ الاعمال، حرية الصحافة، الحكم الراشد وحقوق الإنسان واستخدام

تكنولوجيا الإعلام والاتصال وغيرها [18]، إذ لا يمكن تحسّن المؤشر والقضاء على الفساد في الجزائر إذا كانت كل مغذّياته موجودة ومتشعبة في الاقتصاد.

2.2. مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF): يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال–حرية التجارة–حقوق الملكية–التحرر من الفساد–الحرية الجبائية–حجم الإنفاق الحكومي–الحرية النقدية–حرية الاستثمار–حرية العمل–الحرية المالية. يقسّم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدّا [80–100] وأدناها حرية منعدمة [0–49.9].

ووفقا للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 178 دولة بدليل مؤشر 48.9 نقطة، بعد أن كانت في المرتبة 146 من بين 186 دولة بدليل مؤشر عام 50.8 في تقرير سنة 2014، ما يعني العودة مجددا إلى مجال الحرية الاقتصادية المنعدمة [0–49.9] حيث بلغ المؤشر 49.6 نقطة في سنة 2013، ويعود ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية المكوّنة للمؤشر العام للحرية الاقتصادية مثلما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): نقاط المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر 2014 و2015

المؤشرات/ السنة	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	الحرية الجبائية	الانفاق الحكومي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
2014	30	28,7	80,5	51	66,3	48,3	67,8	60,8	45	30
2015	30	36	80	38,7	66,6	50,5	71,2	60,8	25	30

Source :
http://www.heritage.org/index/pdf/2015/countries/algeria.pdf, P 100, consulté le 27/12/2015

يمثّل الفساد بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام تحوّل الاقتصاد الجزائري من الطبيعة الريعية إلى الإنتاجية بالنظر لعلاقة التوأمة بين الفساد والريع، فهو يعيق كلّ ما له علاقة ببناء الاقتصاد الإنتاجي وتحديدا الاستثمارات المنتجة، فتضعف معه أسس الحرية الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة في الجزائر إلا أنّها مازالت غير قادرة على التحرّر منه،

ما يرفع من حجم المعوّقات الإدارية والبيروقراطية (الفساد الإداري) وكذا المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية...إلخ؛

3.. واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر: تبدو أوجه الفساد الاقتصادي واضحة في الجزائر، إذ تمثّل سنة 2014 نهاية للبرنامج الخماسي (2010–2014) الذي رصدت له الدولة موازنة قدرها 286 مليار دولار، وفي غياب أيّ تقارير رسمية تتضارب الأرقام حول مستويات الإنجاز في مختلف القطاعات. إلا أنّه يمكن الحكم على مسيرة النمو الاقتصادي ومعرفة حجم الفساد من خلال رصد الفجوة الكبيرة بين الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها الجزائر من جهة، والأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية من جهة أخرى [19]، وبين المخصصات المالية للبرامج التنموية في إصلاحات الجيل الثاني وأهدافها مع واقع المشاريع الاستثمارية ونتائجها.

فتحدّيات الجزائر لم تتغير طيلة تلك السنوات وخاصة فيما يتعلق ببناء اقتصاد إنتاجي، ولعلّ الانحراف عن الأهداف رغم الإمكانيات المتاحة تقدّم بلا شك التأكيد على دور الفساد في التهام جزء كبير من تلك الإمكانيات وتعطيل مسار الكثير من الاستثمارات، وهو ما تؤكدّه قضايا عدّة، على غرار الخليفة بنك، سوناطراك 1 و2، الطريق السيار شرق غرب التي أثيرت في السنوات الأخيرة على مستوى العدالة الجزائرية.

ثالثا: انعكاسات الأزمة البترولية الحالية على الاقتصاد الجزائري:

أدّى اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط كمصدر وحيد للمداخيل إلى تأثره بالأزمة الحالية للبترول، إذ كان لهذه الأخيرة تداعياتها الرهيبة على الاقتصاد الجزائري، حيث انخفض السعر من 112.92 $ للبرميل سنة 2011 إلى 52.79 $ للبرميل سنة 2015، وإلى 39.4 $ للبرميل في مارس 2016، في ظلّ لا منطقية عمل السوق النفطي الذي لا تحرّكه آليات العرض والطلب، وإنّما المصالح الاقتصادية والسياسية للبائعين أحيانا، وللمستهلكين في أغلب الأحيان.

جدول رقم (2): سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) للفترة (2011–مارس 2016)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	مارس 2016*
$/للبرميل	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	39.4

Source : **OPEC Annual Statistical Bulletin 2016**, p 86.

*: النشرة الشهرية (مايو 2016) لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 42، العدد5، ص 43.

وتظهر انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الجزائري في تحليل الوضع الحالي للمؤشرات التالية:

1. على الناتج المحلي الإجمالي: تعدّت مساهمة قطاع المحروقات (النفط والغاز) أكثر من 45% (سنة 2008) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقد ولّدت الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني علاقة طردية بين نمو مداخيل القطاع من جهة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، حيث يلاحظ من الشكل أدناه (رقم3) ، الانخفاض الكبير للناتج المحلي خاصة في سنتي 2009 و2015، بنسبة (-9.74 %) و(-2.55%) على الترتيب، بالموازاة مع حالة الانكماش التي شهدها القطاع النفطي بنسبة (-37.78 %) و(-30.34 %) بسبب انعكاسات الأزمة المالية سنة 2008 على سوق الطاقة العالمي، وكذا الأزمة الحالية.

شكل رقم (3): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وقطاع المحروقات (2015-2005)

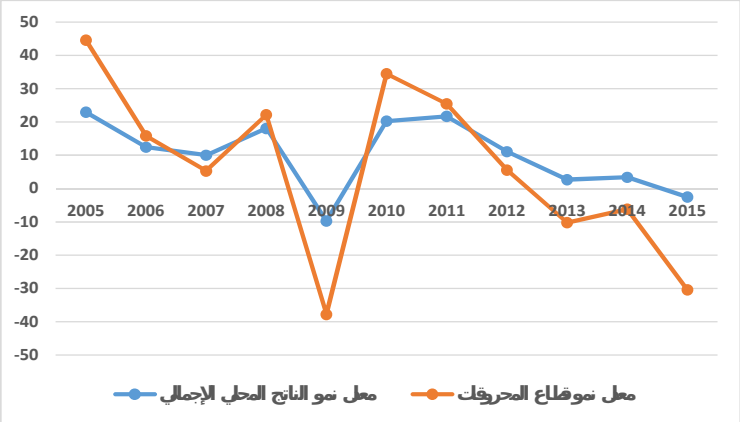

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

Les Comptes Nationaux Trimestriels au 1er trimestre 2016, N°747, ONS, P12-14.

فرغم مساهمة الريع النفطي الإيجابية في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي كسنتي 2005 و2010، إلا أنّ التبعية الاقتصادية للمصدر الوحيد للمداخيل، جعلت الاقتصاد الوطني رهين تقلبات سوق الطاقة العالمي حيث ينتقل تحديد أسعاره من آليات العرض والطلب إلى صراعات المنتجين والمستهلكين، بل وأحيانا المنتجين فيما بينهم، ما انعكس على معدل النمو، في ظلّ عدم قدرة الناتج خارج المحروقات على تغطية النقص الحاصل

في مساهمة القطاع النفطي، وهو ما يؤكّده النمو البطيء لهذه القطاعات مثلما يوضّحه الشكل التالي:

شكل رقم (4): تطوّر معدلات نمو القطاع الصناعي والفلاحي (2005-2015)

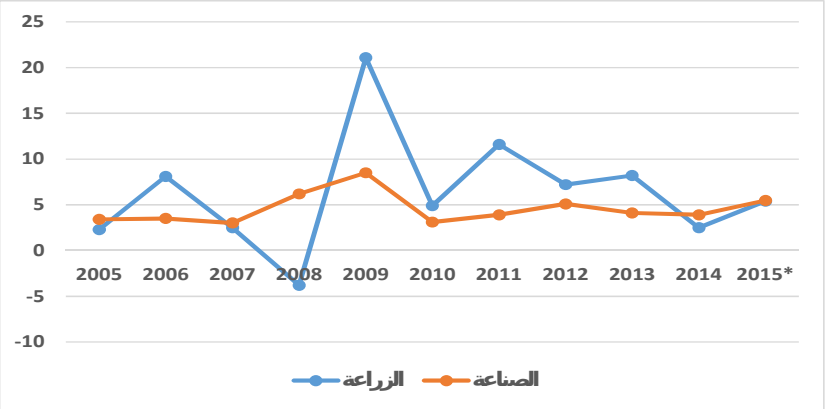

2015*: تخص متوسط معدل النمو للثلاثيات الثلاث الأولى من سنة 2015

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- Les Comptes Economiques En Volume de 2000 à 2014, N° 710, Juillet 2015, ONS, P11-14.
- Les Comptes Nationaux Trimestriels au 3eme trimestre 2015, N°731, ONS, P2

2.على الموازين الاقتصادية: من أبرز ما خلّفته الأزمة البترولية الحالية هو نقل الموازين الاقتصادية من حالة الفائض إلى حالة العجز مثلما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (3): أرصدة الميزانية العامة والميزان التجاري للفترة (2012-2015)

البيان / السنة	2012	2013	2014	2015
الموازنة العامة[1] (مليار دينار)	3246.197-	2205.945-	3185.994-	3375.102-
الميزان التجاري[1] (مليار دولار)	22.271	10.492	4.306	13.714-
ميزان المدفوعات[2] (مليار دولار)	12.06	0.13	5.88-	27.54-

المصدر:

[1] **Ministère des finances** http://www.mf.gov.dz/ consulté le 15/08/2016

[2] -النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 33، مارس 2016، ص11. http://www.bank-of-algeria.dz

فالواضح من معطيات الجدول أعلاه تأثر الموازين الاقتصادية بانهيار أسعار البترول حيث:

– ساهمت الطفرة النفطية في العقد الماضي في تبنّي الجزائر لسياسة مالية توسعية، جسّدت في ثلاث مخططات تنموية، حيث وجّهت مداخيل النفط نحو سياسة انفاقية ولّدت حالة العجز في الموازنة العامة حتى في أوجّ ازدهار القطاع النفطي منذ سنة 2008 (انظر الشكل أدناه رقم 5)، ليتراكم عجز الموازنة العامة ويبلغ في سنة 2015 (3375.102–) مليار دينار، في ظلّ ضعف محصّلة الإيرادات العامة –الناتجة أساسا عن الجباية البترولية– وعدم قدرتها على تغطية الانفاق العام، رغم التوجّه نحو سياسة ترشيد النفقات في قانوني المالية لسنتي 2015 و2016، ما أوقع الجزائر في إشكالية تمويل المشاريع الكبرى والاستثمارات التي تضمنّتها المخططات التنموية.

شكل رقم (5): تطوّر حجم الإيرادات ونفقات موازنة الجزائر [2001–فيفري 2016]

الوحدة: مليار دج

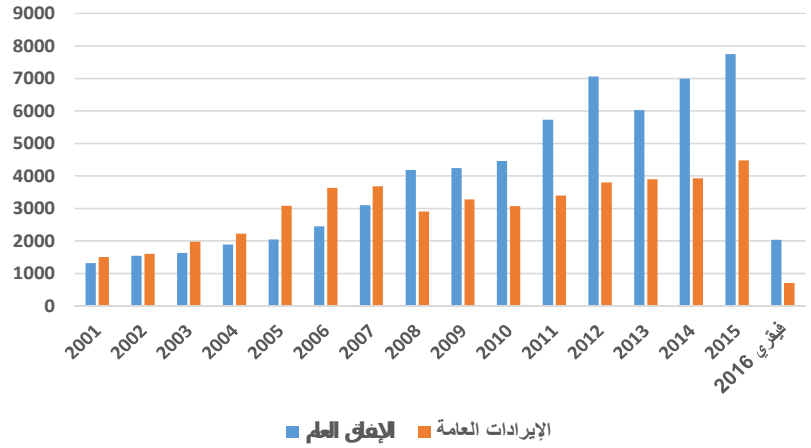

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- Rétrospective Statistique 1962 – 2011, Office National des Statistiques : http://www.ons.dz

- Ministère des finances, http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html, consulté le 08/08/2016.

ولا بدّ للإشارة في ذات السياق أنّ مشكلة الانفاق العمومي بالجزائر مرتبطة أساسا بسياسة الدعم التي تتبناها الجزائر والتي تهدف لدعم ضعيفي ومحدودي الدخل، لكنّها في الحقيقة تصطدم بواقع الفساد الاقتصادي فتنحرف عن ذلك الهدف.

– تعتبر سيادة الصادرات النفطية في هيكل الصادرات الإجمالية بما يقارب 97% إلى 98 % مبرّرا منطقيا لحالة العجز التي شهدها الميزان التجاري، إذ ينتج هذا الأخير من الفرق بين الصادرات والواردات، تشهد الأولى انخفاضا متواصلا بينما تزداد قيمة الثانية، ما استدعى الرفع من قيود الاستيراد للعديد من المنتجات خاصة الكمالية منه.

وقد انعكس العجز الحاصل في الميزان التجاري على رصيد الحسابات الخارجية بميزان المدفوعات التي حقّقت عجزا يقدّر بـ (–27.48 مليار $) سنة 2015 بحسب بنك الجزائر، بالإضافة إلى انخفاض رصيد حساب رأس المال من 3.4 مليار دولار سنة 2014 إلى (–0.06 مليار $) سنة 2015، حيث كان للازمة الحالية للبترول أثرها المباشر على تدفق الاستثمار الأجنبي.

3. على التضخم وسعر الصرف: امتدت آثار الأزمة البترولية إلى الوضع النقدي في الجزائر، حيث شهدت معدلات التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ارتفاعا كبيرا في سنة 2015، والموضّحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4): معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2005–2015)

/	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم	%	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.25	2.92	4.78
سعر الصرف	$مقابل الدينار	673.3	72.64	69.37	64.58	72.63	74.39	72.85	77.52	79.38	80.56	100.44

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- Rétrospective Statistique 1962 – 2011, Office National des Statistiques : http://www.ons.dz

– النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 33، مارس 2016، ص 11،

http://www.bank-of-algeria.dz/

-Ministère des finances, http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html, **consulté** le 08/08/2016.

فبالنسبة للتضخم يمكن القول أنّه يمثّل من أبرز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري بالنظر لما تسبّبه العوائد النفطية المرتفعة كما المنخفضة في ارتفاع معدّلاته ليصبح عائقا أمام الاستقرار الاجتماعي والاستثمار الإنتاجي، فالسياسة المالية التوسعية التي تبنّتها الجزائر منذ سنة 2001 ساهمت في زيادة الكتلة النقدية وتوجيه المعروض النقدي نحو الاستثمارات غير الإنتاجية –كما سبق الإشارة لذلك–وتوسع حجم الواردات

والرفع من الأجور، وهو ما تسبّب في تزايد الطلب المحلي والدفع نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار في ظلّ غياب أي استراتيجية واضحة لمواجهة الطلب بالاستثمار الإنتاجي.

وبالمقابل فقد كان للسياسة الانكماشية المعتمدة سنة 2015 –بسبب الازمة الحالية للبترول–دور في انتقال معدل التضخم من 2.92 % إلى 4.78 % نتيجة انخفاض المعروض السلعي للقيود المفروضة على الاستيراد وضعف إنتاجية المؤسسات الوطنية، والتدهور الحاصل في قيمة العملة، بارتفاع سعر صرفها بنسبة 24.67 % بين سنتي 2014 و2015 ليبلغ 100.44 دينار، فالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتوجيهها نحو القطاعات غير المنتجة أفضى إلى ضعف الاقتصاد الحقيقي والإنتاجي وهو ماله تأثير مباشر على قيمة العملة الوطنية.

4. البطالة: وفقا لمعطيات الجدول أدناه (رقم 5) فإنّ لانهيار أسعار البترول أثرها على الجانب الاجتماعي وتحديدا على معدلات البطالة، التي مثلما ساهمت الطفرة النفطية سابقا في تخفيضها عبر الدعم المالي اللامحدود –في إطار سياسة التشغيل–لمختلف الأجهزة والمؤسسات المسؤولة عنها، فقد كان أيضا للأزمة النفطية دورها في ارتفاع معدلات البطالة بعد تجميد العديد من المشاريع والاستثمارات، والمضي نحو سياسة تقشفية في الكثير من المجالات ومنها التشغيل.

جدول رقم (5): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل %	29.77	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل %	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.8

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء، http://www.ons.dz

فللنفط تأثير كبير يتعدّى كونه مادّة خاما في صحراء الجزائر وحسب إلى اعتباره مادّة استراتيجية ترتبط بها مختلف المؤشّرات القومية للدولة وبعوائدها. فإن كانت هذه الأخيرة قد رفعت من الناتج المحلي والاحتياطات، وجعلت الفوائض ميزة موازين الدولة وقلّصت من البطالة وحسّنت من المستوى المعيشي للأفراد...وغيرها، فإنّ خضوع الأسعار والعوائد لمتغيّرات خارجية وحالة اللاستقرار التي تميّزها، تنقل تلك العلاقة وذلك الارتباط عدواها إلى الاقتصاد بكامله، فيظهر وجه آخر لريوع البترول.

الخاتمة (نتائج وتوصيات):

1. النتائج: توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمّها:

- لقد وجّهت السلطات في الجزائر العوائد المالية الهائلة خلال الفترة (2001-2014) بسبب الطفرة النفطية نحو قطاعات التبادل غير التجاري كالخدمات والأشغال العمومية، بالإضافة إلى القطاع الاجتماعي، على حساب القطاعات المنتجة كالصناعة والفلاحة، فساهم دعم هذا التوجّه في ظهور أعراض العلّة الهولندية، دون أن يحمل الاقتصاد ميكانيزماته، من خلال سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية مقابل الدولار الذي شهد ميلا نحو الانخفاض؛
- أكّدت الدراسة على صحة الفرضية الأولى، حيث أنّ الإدارة غير الكفؤة للعوائد النفطية التي ساهمت في انتقال النفط من نعمة إلى نقمة ولعنة على الاقتصاد الجزائري، فتمويل القطاعات غير المنتجة، وتدعيم القطاع الاجتماعي عمّق من إشكالية تبعية الاقتصاد للريع والإنتاج الخارجي من جهة، ورهن السلم الاجتماعي بمداخيل النفط المتقلّبة من جهة أخرى؛
- كشفت الدراسة أنّ الاقتصاد الريعي مناهض للاقتصاد المنتج، إذ يجد في الفساد المبرمج ما يحميه ويجهض محاولات الاصلاح أو التغيير، وتهيئ بذلك البيئة الريعية مناخا مناسبا لانتشاره، وأنّ الريع عادة ما يولّد الفساد بغياب روح المبادرة والإنتاج والتنافسية، وهو ما يؤكّد صحة الفرضية الثانية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّه ليس هناك مزاوجة بين الريع والفساد، بل إنّ تبعات الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولّد الفساد، هذا الأخير الذي أصبح من الصعب القضاء عليه في الاقتصاد الجزائري بالنظر لكون كل مغذّياته موجودة ومتشعبة في الاقتصاد؛
- تلخّص عملية الانتقال من السياسة الاقتصادية التوسعية المتبناة في الفترة (2001-2014) إلى سياسة التقشّف الإنكماشية (2015-2016) الانعكاسات السلبية للأزمة الحالية للبترول على الاقتصاد الجزائري؛
- ألقت الازمة البترولية بضلالها على جلّ المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، حيث ساهمت الأزمة في تحوّل الناتج المحلي الإجمالي من النمو إلى الإنكماش، والموازين الاقتصادية من الفائض إلى العجز، بينما عمّق مشاكل الاقتصاد الوطني ارتفاع التضخم والبطالة وسعر صرف عملته؛

- إنّ تقلّب الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر تحت ضغط الارتفاع أحيانا والانخفاض في أغلب الأحيان لأسعار النفط يعيق تحقيق أيّ تنمية اقتصادية مستدامة، لأنّ الاستدامة هي نقيض للتقلّب، وهو ما يؤكّد صحة الفرضية الثالثة.

2.**التوصيات:** بناء على النتائج المتوصّل إليها فإنّ الباحثة توصي بما يلي:

- إعادة النظر في إدارة العوائد النفطية الحالية والمستقبلية كاحتياطات الصرف وصناديق ضبط الموارد، وتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي، لأنّه وحده الكفيل بخلق القيم المضافة؛
- إعادة النظر في حجم الانفاق في الجزائر، خاصة فيما يتعلّق بسياسة الدعم بما يخدم مصلحة طرفين فقط هما موازنة الدولة وضعيفي الدخل، مع ضرورة مواجهة مختلف أشكال الفساد باعتباره داعما لتضخّم الانفاق، معيقا للتنمية؛
- العمل على اشراك القطاع الخاص في مرحلة بناء الاقتصاد الإنتاجي، لما له من دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نؤكّد على ضرورة الاشراك وليس تعويضه للقطاع العام، إذ تسمح عملية المشاركة في تقليل الضغط على القطاع العام في التمويل والإنتاج والتشغيل وغيرها؛
- الإسراع في تبني برنامج شامل للتنويع الاقتصادي يبنى على القطاعات المنتجة الرئيسية كالصناعة، الفلاحة والسياحة، بتوفير كافة الإمكانيات الملائمة للنهوض بالاستثمار الإنتاجي في هذه القطاعات، بالتعاون والتنسيق بين مؤسسات التمويل والتحفيزات الجبائية وغيرها؛
- تفعيل السوق المالي في تنويع تمويل الاقتصاد، بتجربة الصكوك الإسلامية التي تجمع بين توفير الموارد المالية من جهة، وتمويل الاستثمار الحقيقي من جهة أخرى، بعد تجربة القرض السندي الذي طرح في أفريل 2016؛
- توجيه الاهتمام الطاقوي من الطاقات التقليدية كالنفط والغاز إلى الطاقات المتجددة، على غرار الطاقة الشمسية التي تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة في هذا المجال، وهو ما يبقيها كفاعل أساسي في سوق الطاقة العالمي.

الاحالات والمراجع:

([1]): مجدي صبحي، **لعنة الموارد الطبيعية ومستقبل دولة الريع النفطي**، الأهرام، العدد 44951، السنة 135، صادر في 01 جانفي 2010،
http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Ahram-Files/News/1787.aspx

([2]): محمد رمضان، **تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية**، 2012، ص08، blogs.mubasher.info/sites/default/.../oilpricebhvr.pdf

([3]): يونسي صبرينة، **الدولة – من حالة الدولة الريعية التوزيعية إلى حالة الدولة المنتجة: مقاربة في صياغة النموذج –**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة،2012، ص ص 150، 151.

([4]): مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقوّمات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص 11.
http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1809

([5]): شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي–دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**– أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012، ص12.

([6]): مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 13–15

[(7)]:Terry Mckinley, **Why is the Dutch disease Always a disease ? The Macroeconomic consequences of scaling up ODA,** Working Paper, number 10, United Nations Development Programme, International Poverty Centre,2005, P03.

[(8)]:Gregory.R.G, **Some implication of the growth mineral sector**, Australian Journal of the Agricultural Economics , 20 Aout 1976 , P 05.

[(9)]:Corden .W.M, Neary.J. P, **Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy**, The Economic Journal, Vol .92, 1982, PP 825-848.

[(10)]**:**Corden.W.M, **Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation**, Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, 1984, P P 360-363.

للتوسع في هذه النماذج راجع :

Abdelkader Sid Ahmed, **Du « Dutch Disease » Al'« Opec Disease » Quelques considerations théoriques Aurour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole**, revue tiers monde, N°112, October-Décember 1987, pp 889-903.

(11):David suggestion, **Is Dutch Disease Responsible for Russia's energy dependent industrial structure?**P 02, consulté le 2013/11/13 : http://www.siteresources.worldbank.org/.../NaturalResources_Eng

(12): *مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.*

(13): قمري زينة، **القطاع الإنتاجي في الجزائر بين الواقع و التحديات – دراسة تحليلية-** ، الملتقى الوطني حول: السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر-الواقع والتحديات- يومي13/12 نوفمبر 2013، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، ص ص 5-6.

(14): حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 45.

(15): Fatiha Talahite**,** Economie Administree Corruption et engrenage de la violence en Algerie, Revue Tiers-Monde, n°161 1/2000 http://www.algeria-watch.org/farticle/talahite_corruption.htm consulté le 25/12/2013.

(16): زياد حافظ، **البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي**، حلقة نقاشية بعنوان البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، بيروت، 2009، ص ص 94-112 و125-190.

(17): Corruption Perceptions Index 2015, http://www.transparency.org.

(18): Mehdi El Amine, (2013) : Maghreb Emergent, ,http://www.algeriawatch.org/fr/article/eco/corruption/indice2013.hm consulté le 25/04/2014

(19) : Lahcen Achy, Algeria's economy in decline despite vast resources, consulté le 15/12/2013, http://www.al-monitor.com/pulse/business/2013/11/despite-resources-algerian-economy-is-declining.html

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

محددات المضاعف النقدي في الجزائر
دراسة قياسية (M3 2015 – M1 2006)

Determinants of the money multiplier in Algeria Standard Study (M3 2015 - M1 2006)

د. سي محمد كمال- المركز الجامعي بعين تموشنت- الجزائر

د. مختاري مصطفى- جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/11/10 تاريخ قبول النشر: 2017/04/20

الملخص :

تستهدف هذه الدراسة اختبار أهم محددات المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى مارس 2015 باستخدام بيانات شهرية الجزائري، وتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL).

خلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأمد بين المضاعف النقدي وأهم محدداته التي تشمل الودائع الادخارية والنقود خارج التداول بالإضافة إلى الائتمان والاحتياطي الإلزامي كنسبة.أظهرت أيضا النتائج إلى وجود اثر سلبي للتسرب النقدي والائتمان على المضاعف النقدي ب0.2 و 0.15 على التوالي في حين أظهرت نفس النتائج إلى حيادية الاحتياطي الإلزامي ووجود علاقة طردية بين الودائع الادخارية والمضاعف النقدي.

الكلمات المفتاحية: المضاعف النقدي، السياسة النقدية، نموذج ARDL.

Abstract :

This study examines the main determinants of money multiplier in Algeria using the ARDL model during the period M12006 –M03 2015. In this context, this paper focuses on the major sources to explain money multiplier trend in Algeria (Currency in Circulation, Sight Deposits with Banks, Reserve Requirement Ratio and Credits). Our results based on ARDL model establish that a stable long-run relationship exists between inflation and its determinants. Therefore, the impact of reserve requirement ratio has a negligible effect on money multiplier. Also, main finding indicate that a 1% increase of currency in circulation and credits variables would tend to depreciate the money multiplier by 0.2 and 0.15 respectively. Finally, I observe positive association between deposits with banks and money multiplier.

Key words: *money multiplier, monetary policy, ARDL .*

مقدمة

ينصرف مفهوم المضاعف النقدي إلى مقدرة البنوك على خلق النقود عن طريق القروض التي أصلها مدخرات، ويساوي المضاعف النقدي بكل بساطة نسبة العرض النقدي Money Supply على القاعدة لنقديةbase money فكلما زادت نسبة تكاثر النقود التي تمثل المضاعف النقدي عن الواحد فهي دلالة على أنّ البنوك لها القدرة على خلق النقود ولكن كلما اقترب هذا المعدل من الواحد فهو يدل على عدم مقدرة البنوك على ذلك، وان البنوك تعرف شح في السيولة أو ربحية ضعيفة في منح الائتمان مما يجعلها تُعطل آلية منح القروض فيما بينها. يعتبر المضاعف النقدي وسيلة جدا مهمة في السياسة النقدية من خلال التحكم النسبي في عرض النقود فان ارتأت السياسة النقدية سياسة توسعية فهي توسع من عملية الائتمان فيتوسع عرض النقد من خلال ذلك أما إن استهدفت السياسة النقدية استقرار الأسعار ومحاصرة التضخم تدخلت بأدواتها التي تؤثر على المضاعف النقدي لتعطيله من اجل كبح الائتمان وعملية خلق النقود من اجل حسر العرض النقدي. من خلال علاقة المضاعف النقدي بالسياسة التوسعية أو الانكماشية ودوره في التحكم النسبي بالعرض النقدي نفهم أن المضاعف النقدي يتأثر بأدوات السياسة النقدية، فالمضاعف النقدي يزداد كلما قام البنك المركزي في زيادة المدخرات مثل أن يقوم بخفض الاحتياطي الإلزامي مثلا فيستطيع البنك التجاري من السيولة الناجمة عن فرق الاحتياطي الإلزامي لمنحها على شكل قروض فيزداد المضاعف النقدي. أيضا يتأثر

المضاعف النقدي بالودائع فكلما زادت هذه الأخيرة زادت مقدرة لبنوك على خلق النقود ولعكس صحيح، وفي نفس الإطار تساهم أسعار الفائدة هي الأخرى في التأثير على المضاعف النقدي فكلما انخفضت أسعار الفائدة زادت الطلب على القروض ومن ثم تحركت معدل المضاعف النقدي إلى الأعلى. تلعب أيضا أداة السوق المفتوحة دورا في التأثير على المضاعف النقدي فإقدام البنك المركزي على شراء السندات والأوراق التي تملكها البنوك هو إقدام غير مباشر على زيادة المضاعف النقدي من خلال توفير السيولة جراء التخلي عن تلك الأوراق المباعة للبنك المركزي واستغلال تلك السيولة في مزيد من الائتمان.

قد يبدو منذ الوهلة الأولى سهولة التشخيص والتحكم في المضاعف النقدي في أي دول ما لكن تلك الصعوبة تزداد في بلد ريعي يعتبر النفط مورده الرئيسي في تغذية المدخرات التي تمنح في عمليات الائتمان من جهة وفي بلد ريعي يعاني ضعف النظام المصرفي وبطئه الشديد في خلق النقود، ومن اجل هذا الهدف ستقوم دراستنا بالاهتمام أهم محددات المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2015 باستخدام بيانات شهرية ونموذج ARDL الذي باستطاعته تقدير ذلك حتى ولو تكن المتغيرات من نفس درجة التكامل والذي يجنب نتائج زائفة من خلال استخدام نماذج كلاسيكية كطريقة المربعات الصغرى أو تكامل جوهنسن. للإجابة عن هذا الطرح وبعد هذه المقدمة سنتطرق إلى عملية خلق النقود ثم أهم الدراسات النظرية والتجريبية ثم المنهجية العامة، والتي تعنى بنموذج القياسي المستخدم للوصول إلى منهجية، ونتائج الدراسة في الجزء الثالث و الرابع على التوالي لنتناول في الأخير الخلاصة التي نورد فيها أهم نقاط المستخلصة من الدراسة .

أولا : إنشاء النقود

تتم عملية إنشاء نقود الودائع عن طريق البنوك التجارية فيما يتم إنشاء النقود القانونية من طرف البنك المركزي، ولكن قبل أن نتطرق إلي كيفية إنشاء نقود الودائع لا بد أن نفرق بين النقود المكونة للكتلة النقدية التي تتداول داخل النظام المصرفي وخارجه حيث تتكون من M1 والتي هي تشكل كل من نقود اليد (المعدنية و الورقية) بالإضافة إلى الودائع الكتابية تحت الطلبة التي تقوم بوظيفة وسيط لتبادل السلع والخدمات وتتوفر عند الجمهور بالإضافة إلى البنوك التجارية والبريد والمواصلات زائد إلى الخزينة

العمومية و تتواجد عند هذه الهيئات على شكل حسابات جارية. أما M2 فهي تعريف أوسع من عرض النقود M1 وتشمل بالإضافة إلى M1 وودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات بالإضافة إلى ودائع لأجل المستثمرة لدى البنوك التجارية أما M3 فهي حسابات التوفير وشهادات الإيداع و النقود الموضوعة في صناديق الاستثمار في البورصات و كل المؤسسات الغير البنكية بالإضافة إلى أذونات الخزينة غير المتداولة كما يمكن أن تضم الكتلة النقدية مجمع نقدي M5 أو أكثر لأن المجمعات النقدية قد تختلف من دولة ل أخرى.

بعد التعريف بأهم عناصر الكتلة النقدية يقوم إنشاء النقود على استخدام هذه الأخيرة في التوسع النقدي أو الإقراض حيث يقوم البنك بتوفر احتياطي جزئي كلما قام بتلقي ودائع،[1] أما الجزء المتبقي فيقدم للإقراض مقابل فوائد تعود عليها بالأرباح ومن خلال عملية الإقراض تقوم بخلق النقود أو التوسع في عرض النقود عن طريق عملية الإقراض أو تقديم خصم الأوراق التجارية من الشيك والسفتجة وهكذا تتكرر هذه العملية في مختلف المصارف وبين مختلف الأعوان الاقتصاديين. كما ينحصر إنشاء نقود الودائع على الكتلة النقدية المتأتية من الأفراد بل يمكن استخدام عناصر أخرى من الكتلة النقدية التي مصدرها على سبيل المثال البنك المركزي كونه المقرض الأخير للبنوك من اجل تحريك النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الطلب على السيولة من السوق المفتوحة مثل أنّ يقوم البنك المركزي بشراء ثلاث سندات أ، ب، ج من بنك تجاري بمبلغ 20000 فعلى هذا الأخير بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي الإجباري و التي هي10% من حجم هذه السندات أما الباقي المبلغ فيقوم بإقراضه إلى بنك تجاري ثاني الذي بدوره يقرضه إلى بنك ثالث بعد احتفاظ بجزء من الاحتياطي الإجباري وهكذا يتم تداول تلك القروض ما بين البنوك داخل النظام المصرفي. في غالب الأحيان يقوم الزبائن بوضع وديعة ثم يقومون بالسحب عليها لضرورات مفاجئة أو ملحة ويعتبر هذا الخروج لتلك

[1] "أصحاب الودائع لن يتقدموا لسحب ودائعهم مرة واحدة أو في وقت واحد و في الوقت الذي يتقدم فيه أشخاص لسحب جزء من ودائعهم أو كلها يتقدم أشخاص آخرون لإيداع أموالهم وهكذا فإن عمليات الإيداع اليومية تغطي عمليات السحب اليومية" صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "1990 –2000 ".أطروحة دكتوراه ، غير منشورة جامعة الجزائر ، 2002 –2003 ص63

المبالغ أو النقود خارج النظام البنكي بالتسرب النقدي و التي تؤثر على إنشاء النقود فكلما زادت حدة التسرب النقدي كلا ضعفت عمليات إنشاء النقد و تتحقق هذه الظاهرة من خلال القانون الأتي(الطاهر لطرش، 2007).

$$M = D * \frac{1}{R + F - RF}$$

حيث M هي حجم النقود الإجمالية الناجمة عن عمليات الإقراض و R و F هما كل من الاحتياطي الإجباري ونسبة الترب النقدي على الترتيب أما D فهي مبلغ الوديعة و من ثم تصبح المعادلة كالأتي :

إذا ما افترضنا أن الوديعة هي 20000 و R و F هما 10 و 30بالمائة

$$M = D * \frac{1}{R + F - RF} = 20000 * \frac{1}{(10\% + 30\%) - (10\% * 30\%)} = 54054\ DZ$$

أما النقود التي ثم إنشاؤها فتساوي حجم النقود الإجمالية الناجمة ناقص الاحتياطي الإجباري أي 3404**54054**=20000-.

ثانيا : الدراسات السابقة

العديد من الدراسات قامت باختبار المضاعف النقدي Bomhoff (1977), Buttler et al. (1979), Fratianni and Nabli (1979), وذلك باستخدام السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك.

قامت دراسة **(Sahinbeyoglu 1995)** باختبار العلاقة بين المضاعف النقدي والقاعدة النقدية في تركيا خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1994 باستخدام بيانات شهرية واختبار التكامل المشترك وتوصلت النتيجة إلى وجود علاقة في الأجل الطويل بين M2 والمضاعف النقدي.

قامت دراسة **Ray and Madhusoodan (1992)** باستخدام نموذج ARIMA من أجل لتنبؤ بالمضاعف النقدي من اجل بلوغ أهداف السياسة النقدية والسيطرة على استقرار الأسعار.

طورت دراسة Hossain سنة 1993 نموذج يحاكي استقرار المضاعف النقدي في بنغلاديش خلال الفترة 1975 إلى 1993باستخدام بيانات فصلية وتوصلت الدراسة

إلى عدم استقرار المضاعف النقدي وان ذلك يصعب من مهام البنك المركزي لبلوغ أهداف السياسة النقدية .

تناولت دراسة (Muhammad, 2010) نموذج المضاعف النقدي في باكستان خلال فترة ما قبل التحرير المالي الممتدة من جانفي 1972 إلى ديسمبر 1990 والفترة التحرير من 1991 إلى فيفري 2009 والتي عرفت فيها دولة هذا الاختبار (باكستان) مجموعة من الإصلاح في الفترة الثانية. باستخدام منهجية التكامل وعلاقة السببية أوجدت الدراسة علاقة سببية طويلة الأجل بين المضاعف النقدي والعرض النقدي.

تعرضت دراسة الرصاصي واخرون في 2016 لمحددات المضاعف النقدي في السعودية خلال الفترة الممتدة جانفي 2008 إلى أوت 2016 وباستخدام اختبار التكامل المشترك للتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين المضاعف النقدي ومحدداته (نسبة الاحتياطي النظامي إلى إجمالي الودائع، نسبة الاحتياطات إلى الودائع، نسبة العملة للودائع، سعر الفائدة).

اختبرت دراسة Perović and Đorđević, 2017 العلاقة بين المضاعف النقدي والتضخم في صربيا خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2015 حيث توصلت النتائج إلى علاقة معنوية وسلبية في الارتباط بين العرض النقدي الموسع M3 والمضاعف النقدي.

ثالثا: منهجية الدراسة

1.3تعريف النموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) المقترح من طرف Pesaran,et al. (1999, 2001) في حالة تكون نتيجة المتوصل إليها عند اختبار جذر الوحدة تشير إلى تجانس استقرارية السلاسل الزمنية عند كل من المستوى ((I(1 و I(0) على أن لا تكون متغيرات الدراسة من الدرجة الثانية I(2) بمعنى أن السلاسل الزمنية للنموذج الدراسة يكون يحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر و الدرجة الأولى في حين أن لو حصلنا على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فهي هذه الحالة نلجأ إلى تطبيق التكامل المشترك (Johanson Approch, (1988), Johansen-Juselius (1990), Engle and Granger (1987)).

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL يأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة lag حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من المتباطئات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق و عدد المتغيرات التفسيرية حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير و طويل الأجل.

المرحلة الثانية في تقدير النتائج هي تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار اكيكا Akaika information criterion(AIC) أو بمعيار شوارتز Schwartz Bayesian criterion (SBC) أما المرحلة الموالية بعد كشف طول الفجوات بحث علاقة التكامل المشترك في الأجلين الطويل.

جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي و الذي قد يعجز معامل ديربن واتسون DW على كشفه مما يتطلب فحصه باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج The Lagrange Multiplier (LM version) حيث أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ينجم عنها خلو ارتباط ذاتي . يفيد أيضا استخدام هذا النموذج السلاسل الزمنية صغيرة الحجم.

بعد ذلك سنستخدم اختبار Wald test من اجل بحث التكامل المشترك و ذلك بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية)، نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل فرضية البديلة H_1عند عدم حصول على معنوية قيمة F أي أن هذه الأخيرة هي اقل من قيمة F الحرجة حيث :

$$H_0: \delta_{11} = \delta_{21} = \delta_{31} = \delta_{41} = \delta_{51} \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$H_1: \delta_{11} \neq \delta_{21} \neq \delta_{31} \neq \delta_{41} \neq \delta_{51} \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

2.3 متغيرات الدراسة

تعنى فترة الدراسة المدى الزمني من جانفي 2006 إلى مارس 2015 واستخدام البيانات الشهرية يعطي نتائج أفضل في السياسة النقدية مقارنة بسياسات أخرى ولما كان غرضنا هو الاهتمام بمحددات المضاعف النقدي والذي ثم حسابه من خلال قسمة العرض النقدي الموسع على القاعدة النقدية فقد قمنا أيضا بالاستعانة بالنقود خارج الدائرة المصرفية كمحدد رئيسي لتقلبات المضاعف النقدي وإلى جانب ذلك استعنا بالاحتياطي الإلزامي التي من المفروض أن يكون له علاقة طردية مع المضاعف النقدي. قمنا أيضا باستخدام كل

من القروض التي تقدمها البنوك والودائع المصرفية مركزين على الودائع لأجل. لقد قمنا بإهمال متغير سعر الفائدة باعتباره لم يتحرك خلال فترة الدراسة سواء معدل إعادة الخصم الذي يقي عند 4 %أو معدل الإقراض الذي كان عند مستويات 8% بالنسبة للقروض كما ثم تحصيل هذه المتغيرات من بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي. بطبيعة الأمر قمنا بالاستعانة أيضا بالدالة اللوغاريتمية لخصائصها في تحصيل نتائج أفضل مقارنة بالدالة الأصلية.

رابعا : نتائج الدراسة

1.4 اختبارات جذر الوحدة:

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) لابدّ من فحص جذر الوحدة سلاسل الزمنية للدراسة باستخدام كل من اختبار اختبار ديكي فيلر الموسع:The Augmented Dickey-Fulller و اختبار فيليب بيرون:-The Philips Perron المقترح سنة 1988 . يتضح من خلال الجدول رقم 1 و 2 أن كل من متغير المضاعف النقدي والودائع لأجل مستقرة عند المستوى I(0)، أما المتغيرات الأخرى لكل من الاحتياطي الإلزامي و التسرب النقدي خارج المصارف إضافة إلى الائتمان الداخلي فهي مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5٪في كلا الاختبارين ، الأمر الذي لا يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك لعدم تكامل البيانات من نفس الدرجة و يستوجب إجراء التكامل المشترك وفق نموذج ARDL.

جدول رقم 1 اختبار جذور الوحدة عند المستوى

السلسلة الزمنية	المستوىADF		المستوىPP	
	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	ثابت
mm	-1.62 (0.46)	-4.40* (0.00)	-8.77* (0.00)	-8.72* (0.00)
rr	-0.45 (0.89)	-2.65 (0.25)	-3.75* (0.00)	-9.78* (0.00)
sd	-2.79* (0.04)	-2.75 (0.21)	-9.10* (0.00)	-9.37* (0.00)
mc	-1.67 (0.43)	-0.99 (0.93)	-7.86* (0.00)	-8.08* (0.00)
cd	0.09 (0.96)	-2.44 (0.35)	-10.23* (0.00)	-10.18* (0.00)

جدول رقم 2 اختبار جذور الوحدة عند المستوى

السلسلة الزمنية	الفرق الأول ADF		الفرق الأولPP	
	ثابت	ثابت و اتجاه		ثابت
mm	-2.50* (0.10)	*-8.47 (0.00)	-18.90* (0.00)	-19.76* (0.00)
rr	-0.38 (0.89)	-2.67 (0.24)	-9.84* (0.00)	-9.80* (0.00)
sd	-2.79* (0.04)	-2.75 (0.21)	-9.11* (0.00)	-9.37* (0.00)
mc	-2.31 (0.16)	-0.76 (0.93)	-7.85 (0.00)	-8.07* (0.00)
cd	0.25 (0.97)	-2.35 (0.40)	-10.55* (0.00)	-10.52* (0.00)

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية Mackinnon: 1996

2.4 اختبار التكامل المشترك

من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة نفحص اختبار Fو ذلك بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية) لأقصى و ادني حد ARDL Bounds Test و هذا بعدما قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار اكيكا Akaika information criterion(AIC) . أفرزت لنا نتائج الدراسة أن F الإحصائية 5.54هي معنوية عند 2.5% و اكبر من القيمة الحرجة العليا و من ثم رفض فرضية العدم H_0 و وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات النمو ومحدداته التفسيرية قيد الدراسة كما تظهرها المعادلة رقم 01.

$$mm_t = 2.81 - 0.15cd_t + 0.13\, sd_t + 0.02rr_t - 0.20mc_t \ldots(1)$$

جاءت معلمة الائتمان الداخلي الممنوح من طرف البنوك معنوية وذو إشارة سالبة حيث أن زيادة 1% في الائتمان ينجر عنها تقليص في مقياس المضاعف النقدي ب0.15 ويكمن تفسير هذه النتيجة لهيكل الإقراض الذي يكون طويل الأجل ويهيمن بأكثر من النصف مقارنة بقروض قصيرة ومتوسطة الأمد وهذا ما يفسره نمو الإقراض الداخلي بمعدل 108 % خلال فترة الدراسة من 2006 إلى 2015 وهي معدلات نمو بطيئة ويفسر أيضا الأثر السلبي أنّ الإقراض فيما بين البنوك كان ضعيف خلال هذه الفترة بسبب الفائض من الأموال التي عرفتها هذه البنوك بسبب ارتفاع الودائع الحكومية المتأتية من النفط.

تبدو أيضا تأثير معلمة النقود خارج الدائرة المصرفية ذات تأثير سلبي على المضاعف النقدي ومعنوي إحصائيا عند 5% (دراسة Kozetinac2009) حيث أن زيادة 1% في خروج النقود عن الدائرة المصرفية ينجم عنها تقليص في مقياس المضاعف النقدي ب0.2 كون أنّ هذه الكمية من النقود تحجب من المصارف التي كانت ستستخدمها من اجل خلق النقود والعلاقة العكسية بين التسرب النقدي والمضاعف النقدي هي من ابرز خصائص السياسة النقدية في الجزائر.

في المقابل جاءت معلمة ودائع لأجل ذو تأثير معنوي وموجب ب0.13% على المضاعف النقدي عن كل زيادة بواحد بالمائة في حجم الودائع لأجل وتدل هذه النتائج على مدى زمنية هذه الودائع في المصارف بغية استغلالها في عملية تكاثر النقود. بالرغم من أن تأثير الاحتياطي الإجباري على المضاعف النقدي جاء معنوي إلا انه تأثير ضعيف بمقدار 0.02 وهذا راجع لحيادية هذا الأخير في التأثير على السياسة النقدية وعلى المضاعف النقدي بحكم انه البنك المركزي عمد لرفعه من 6.5 إلى 12 % خلال عشر سنوات وهذا كسياسة تعقيم غير مباشرة من اجل امتصاص السيولة الزائدة عند البنوك. كما جاءت سرعة التعديل 0.84 وذو إشارة سلبية ومعنوية عند 5% وهب دلالة واضحة على مدى سرعة التعديل القوية التي تتمتع بها السياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية وهذه السرعة للسياسة النقدية هي ما يعول عليها من بلوغ أهداف وتأثير ذلك على الاقتصاد الجزائري بمن خلال المضاعف النقدي.

فيما يخص جودة التقدير فاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اظهر عدم معنوية هذا الاختبار (0.36) مما يشير إلى خلو مشكلة الارتباط التسلسلي. في نفس الإطار بلغ معامل التحديد R^2 درجة تفسيرية جيدة (0.84) و F الإحصائية للنموذج 0.005 و هي تدل على معنوية و جودة التقدير المستخدم .

الخاتمة

اهتمت هذه الدراسة بمحددات المضاعف النقدي الذي يعتبر من أدوات السياسة النقدية التي يمكن من خلال بلوغ هدف استقرار الأسعار وهذا خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2015 باستخدام بيانات شهرية ونموذج ARDL. توصلت نتائج الدراسة إلى حيادية الاحتياطي الإلزامي وإلى سلبية العلاقة بين التسرب النقدي خارج المصارف و المضاعف النقدي من جهة و هذا الأخير والقروض الداخلية في حين الودائع الادخارية

جاءت بعلاقة طردية مع المضاعف النقدي. وتحاول هذه الدراسة توطيد العلاقة بين كفاءة النظام المصرفي والمضاعف النقدي لبلوغ أهداف السياسة النقدية.

الاحالات والمراجع

1. **الطاهر لطرش** " تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة السادسة الجزائر 2007
2. **مؤيد حسين الرصاصي، احمد بكر بكر، فارس صبري رواه،** (2016)، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، و 08/16

1. Dickey, D.A and W.A.Fuller (1979), Distribution ofestimators of Autoregressive Time series with a Unit Root,Journal of the American Statistical Association,74,427-31.
2. Dickey, D.A and W.A.Fuller , (1981),Likelihood Ratio Test for Autoregressive TimeSeries with a Unit Root, Econometrica,49,1057-72.
3. Granger, C.W.J. (1969), "Investigating casual relations by econometric models and cross-spectral methods", Econometrica, Vol. 37, Issue 3, pp. 424-438.
4. **Hossain, A. (1993). The Money Supply Multiplier in Bangladesh.** *Bangladesh Development Studies***, 21(4), 37-64.**
5. Johansen, S., Juselius, K. (1990), "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration-with application to the demand for money," Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 52, Issue 2, pp.169-210.
6. Khan, M. A. (2010), "Testing of Money Multiplier Model for Pakistan: Does Monetary Base Carry Any Information?" Economic Analysis Working Papers, Vol. 9, Issue 2, pp. 1-20.
7. Kobayashi, K. (2000), "Estimation of the Money Multiplier in Japan", Retrieved from http://libir.soka.ac.jp/dspace/bitstream/10911/1680/1/KJ00004854276.pdf
8. Sahinbeyoglu, G. (1995), "The Stability of Money Multiplier: A Test for Cointegration", Central Bank of the Republic of Turkey Discussion Paper No 9603.
9. **Kožetinac, G. (2009). Uloga novca u koncipiranju monetarne politike savremenih centralnih banaka [The Role of Money in Creation of of Modern Monetary Policy of Central Banks].** *Međunarodni problemi***, 4, 560-578.**
10. **Maravić, J., Kvrgić, G. & Vujadin, P. (2017),** money multiplier impact on inflation

in republic of serbia, Economics and Organization Vol. 14, No 1, 2017, pp. 31 - 41

11. Pesaran, H., Shin, Y., and Smith, R. (2001). Boundstesting approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16, 289−326.
12. Philips and perron ."testing for a unit Root in time series Regression "Biometrika , vol. 57 , 1988 pp.336-346.

الملحق

الشكل الأول : المضاعف النقدي من جانفي 2006 إلى مارس 2015

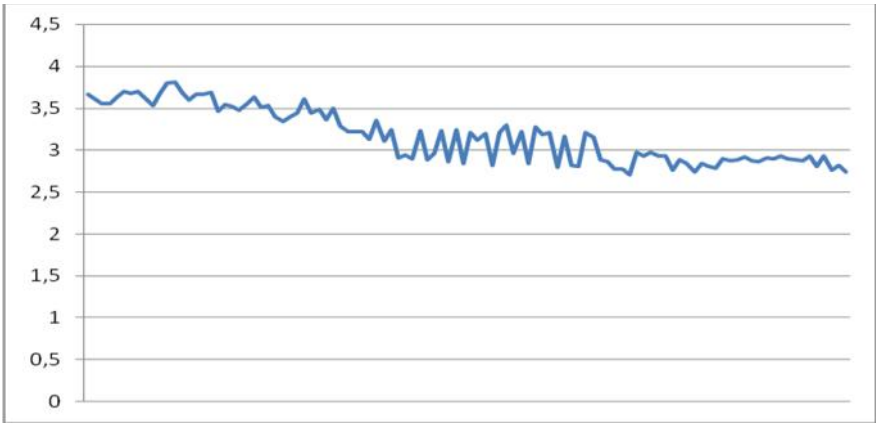

الشكل الثاني : النقود خارج التداول من جانفي 2006 إلى مارس 2015

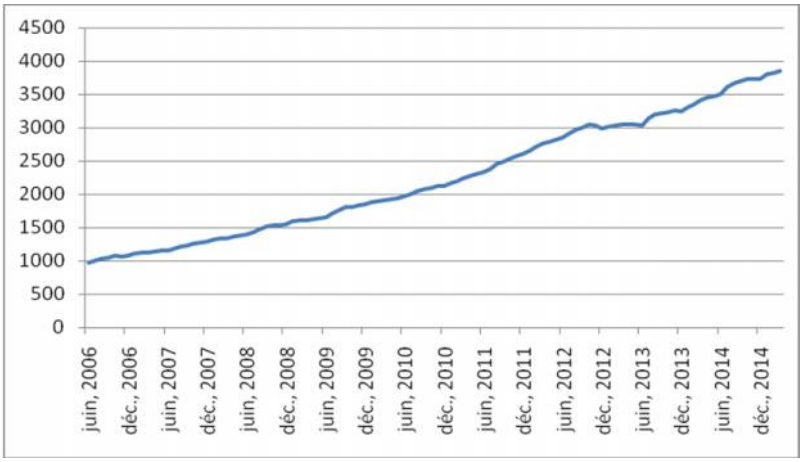

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

The impact of oil price fluctuations on the growth of the economies of oil-exporting countries

أ. بلقاسم منال - جامعة الحاج لخضر، باتنة 1- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/09/02 تاريخ قبول النشر: 2017/05/27

الملخص :

تعد تقلبات أسعار النفط من العوامل المهمة المؤثرة على النمو الاقتصادي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود أثرين مختلفين لهذه التقلبات بالنسبة للدول المصدرة للنفط: الأول إيجابي من خلال زيادة عوائدهم المالية وما يترتب عنها من ازدهار في الحياة الاقتصادية في كافة الميادين، أما الثاني فيعتبر سلبيا نظرا لانخفاض عوائدهم المالية وما يرافقها من تدهور في معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط، عوائد النفط، النمو الاقتصادي، الدول المصدرة للنفط.

Abstract :

Oil price fluctuations are important factor affecting the global Economic growth. This study has concluded that these fluctuations affect in two different ways oil-exporting countries: first one is considered positive by increasing financial returns, hence resulting on an increasing economic growth across all sectors; while the second is considered negative due to lower financial returns and accompanying decline in economic growth rates.

***Key words**: Oil prices, oil revenues, economic growth, the oil-exporting countries.*

مقدمة:

يعد النمو الإقتصادي من المصطلحات المهمة في تاريخ البشرية، فقد اقترن بظهور الرأسمالية وتطور إنتاجها الصناعي، وما رافقها من تغييرات تقنية وتراكم رأس المالي مما أدى إلى تحولات جذرية في المجتمعات البشرية. وقد احتل مفهوم النمو حيزا مهما في الدراسات الإقتصادية بداية بالمدرسة الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية والمعاصرة. ودأب الفكر الإقتصادي على محاولة تفسير مصادر ومحددات النمو الإقتصادي للوصول إلى معدله الأمثل المستهدف من قبل الحكومات باستخدام مختلف السياسات الإقتصادية.

وتعتبر الطاقة أحد أهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي، وتنقسم إلى مصادر طاقة متجددة وغير متجددة. ويعد النفط أهم مصدر للطاقة الأحفورية حيث يحتل المركز الأول في ميزان الطاقة العالمي. وتنبع أهميته مقارنة بغيره من المصادر في الفارق الكبير بين نفقات إنتاجه وكمية الطاقة التي يولدها، وهذا ما جعل منه سلعة إستراتيجية على المستوى الدولي. ويمكن تقسيم الدول من حيث تواجده وإستخدامه إلى دول منتجة ودول مستوردة، بإعتباره موردا طبيعيا غير متجددا، ويختلف تأثير النفط على النمو الإقتصادي بإختلاف كيفية إستغلاله فقد يساهم في زيادة معدلات النمو الإقتصادي أو تخفيضها.

مشكلة البحث:

إن إعتماد أغلبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط على عوائده المالية كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية، جعل من اقتصاديات هذه الدول تتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية. وبالتالي إستقرار أسعاره يعد أمر ضروري للتخطيط الإقتصادي السليم وتطبيق سياسة إقتصادية فعالة. ونظرا لطبيعة السوق النفطية المتقلبة وما تحمله من تبعات على النمو الإقتصادي يتم طرح مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

- ما تأثير تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ؟

هدف البحث:

- تحديد أهمية النفط بصفته عنصر مهم في العملية الإنتاجية وعامل رئيسي من عوامل الإنتاج؛
- بيان أهمية القطاع النفطي بالنسبة للدول المصدرة للنفط؛
- معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي للدول المصدرة للنفط.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من دور العوائد النفطية في النمو الإقتصادي للدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث يؤدي إستقرار أسعاره إلى إستقرار إقتصاديات هذه الدول، أما في حالة تذبذب أسعاره سيؤدي هذا إلى حدوث أزمات وإضطرابات داخلها. وهكذا تبدو أهمية الدراسة في عرض وتحليل لأهم آثار تقلبات أسعار النفط على نمو إقتصاديات الدول المصدرة.

منهجية البحث:

تتمثل منهجية الدراسة في توظيف مزيج من الأسلوب الوصفي التحليلي، لمختلف البيانات المستقاة من الكتب والبحوث المتخصصة والدوريات المتاحة. وقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين: علاقة النفط بالنمو الإقتصادي؛ أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي للدول المصدرة للنفط.

المحور الأول: علاقة النفط بالنمو الإقتصادي:

في نظام الإقتصاد المغلق يتم إنتاج السلع والخدمات عن طريق مدخلات رأس المال والعمل ليتم تبادلها بين المنتجين والمستهلكين النهائيين. ويتحقق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة كمية ونوعية هذه المدخلات،كما يمكن له أن يتحقق أيضا من خلال تحسين نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية. وقد تم التطرق إلى دور رأس المال الطبيعي Natural Capital في النمو الاقتصادي من قبل النيوكلاسيكيين، حيث يتكون رأس المال الطبيعي من الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة كالماء والوقود الأحفوري[1].

ويعتبر النفط من أهم عوامل الإنتاج وواحد من المدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية مثل الموارد الأولية وغيرها. ففي الوقت الذي كان رأس المال والعمل هما العناصر الرئيسية في الفكر الكلاسيكي، فقد أضاف الفكر النيوكلاسيكي التكنولوجيا والطاقة لعوامل الإنتاج الأخرى. وأول من أعتبر النفط كعامل من عوامل الإنتاج هو الإقتصادي روبرت صولو Robert M. Solow عام 1974 في ورقته Intergenerational Equity and Exhaustible Resources،حيث ركزت دراسته على الموارد الطبيعية غير المتجددة، وقد قام Solow بكتابة دالة الإنتاج بعد إدخال الموارد الطبيعية غير المتجددة بالشكل التالي[2]:

$$Q = F(K, L, R)$$

حيث تمثل R هي معدل تدفق الموارد الطبيعية المستخرجة والموجودة مسبقا في باطن الأرض، مثل بئر نفطية، حيث أقر بضرورة وجوب إدخال هذه الموارد في العملية الإنتاجية مع استبعاد إمكانية حدوثها في حالة عدم توفرها. واعتبر أيضا أن العملية الإنتاجية محدودة حيث يحدها كمية الموارد الموجودة في الطبيعة، فإذا تم استهلاك كل الموارد الطبيعية R=0 فهذا سينعكس على مخرجات العملية الإنتاجية وجعلها Q=0.[3]

وقد امتدت الدراسات فيما بعد لتشمل المصادر الطبيعية المتجددة وحتى بعض النفايات، وهذه النماذج الموسعة تم تطبيقها في إطار الجدل القائم حول تحقيق استدامة البيئية Environmental Sustainability كما هو موضح في الشكل 1.[4]

الشكل رقم 1

العملية الإنتاجية من منظور النيو كلاسيك:

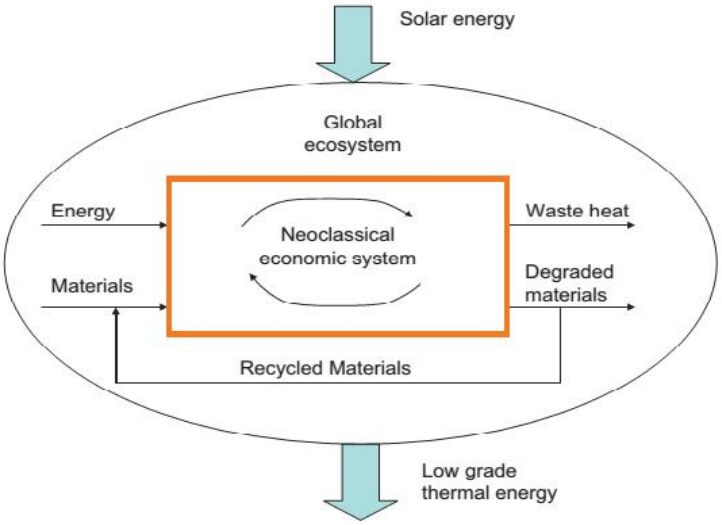

Source; David G. Ockwell, «Energy and economic growth: Grounding our understanding in physical reality», **Energy Policy,** 36 (2008), p. 4601.

يبين الشكل رقم 1، العملية الإنتاجية من منظور نيوكلاسيكي، فقد قاموا باعتبار الطاقة كمادة أولية أو سلعة وسيطة مكافئة تحليليا للزجاج أو الخشب أو القطن الخام، مع تجاهل وظيفتها الأساسية باعتبارها محرك للعمل الذي يقوم بتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية عن طريق توفير الطاقة لتحويل المواد الخام إلى منتجات قابلة للإستخدام[5].

كما يركز الفكر النيوكلاسيكي حول العوامل المحققة لإستدامة النمو الإقتصادي، وتحدد الشروط الفنية والمؤسسية في الإقتصاد ما إذا كانت هذه الاستمرارية أمر ممكن أو لا. وتشير الشروط الفنية إلى سهولة الإحلال بين مدخلات رأس المال والموارد الطبيعية وإلى إمكانية المزج بين الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. ويشمل الإطار المؤسسي عناصر متعددة مثل: هيكل السوق (المنافسة أمام التخطيط المركزي)، ونظام حقوق الملكية (الملكية الخاصة مقابل الملكية المشتركة)، ومنظومة القيم المتعلقة برفاهية الأجيال القادمة[6].

وحسب النيوكلاسيكيين تتضمن دالة الإنتاج العناصر الآتية[7]:

$$Y_t = AK_t^{\alpha} L_t^{\beta} E_t^{\gamma}$$

- Y_t: الناتج المحلي الإجمالي؛
- K_t: رأس المال؛
- L_t: العمل؛
- E_t: إجمالي الطاقة المستخدمة في العملية الإنتاجية خلال الفترة t؛
- A: يقيس أثر التقدم التكنولوجي؛
- α, β, γ هي معاملات تقيس درجة مرونة الناتج المحلي الإجمالي لرأس المال، والعمل، والطاقة.

ويمكن تقسيم الطاقة إلى طاقة نظيفة متجددة Clean Energy (Renewable) وطاقات غير نظيفة أو غير متجددة Non-clean Energy (Non-renewable)، وبذلك تصبح لدينا معادلة التالية[8]:

$$Y_t = AK_t^{\alpha} L_t^{\beta} R_t^{\gamma 1} N_t^{\gamma 2}$$

- R_t:مصادر الطاقة المتجددة؛
- N_t: تمثل مصادر الطاقة غير متجددة؛
- γ_2, γ_1تمثل مرونة الإنتاج لكل من مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة.

وتعتبر مصادر الطاقة غير المتجددة كعائق للنمو الإقتصادي الذي قد يزيل الأثر الإيجابي للتقدم التكنولوجي على دخول الأفراد. أما مصادر الطاقة المتجددة فتساهم بشكل إيجابي في دعم عملية النمو الإقتصادي، بالرغم من كل العوائق التي قد يفرضها المحيط

البيئي. ويؤثر إستعمال الطاقة على النمو الإقتصادي بناء على تركيبة الإقتصاد، وكثافة استعماله للطاقة، ومرحلة النمو التي يمر بها.

المحور الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على نمو الاقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

يلعب النفط دورا مهما في النمو الإقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نظرا لاعتمادهم الكبير على مداخيل صادراته في تمويل مشاريعهم التنموية، ويعتبر ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه. وهناك ضرورة للتمييز بين آثار صدمات أسعار النفط في المدى القصير والطويل. فارتفاع أسعار النفط في المدى القصير له آثار إيجابية على الناتج، ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية في المدى الطويل، وهذا ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بلعنة الموارد "resource curse"، كما يمكن التعبير عنها أيضا بالمرض الهولندي "Dutch disease".

وقد أستخدم مصطلح المرض الهولندي منذ عام 1977 للدلالة عن ظاهرة تراجع الصناعات التحويلية في هولندا، فبعد أن شرعت بتصدير الغاز أواخر عام 1960 أدى هذا إلى زيادة معدلات التضخم، وهذه الزيادة تزامنت مع ارتفاع في قيمة سعر الصرف الاسمي أدت إلى الرفع من سعر الصرف الحقيقي[9]، وهذا قلل من القدرة التنافسية لصادرات البلاد نحو الخارج، كما قللت أيضا من تنافسية الإنتاج المحلي للمنتجات المستوردة في الداخل ما نتج عنه انكماش في قطاع الصناعات التحويلية، حيث أصبحت الصادرات أكثر تكلفة والواردات أرخص بكثير مقارنة بالمنتجات المحلية مما أثر على النمو الإقتصادي في هذه الدولة[10].

الشكل رقم 2

أثر إرتفاع أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الدول المصدرة له:

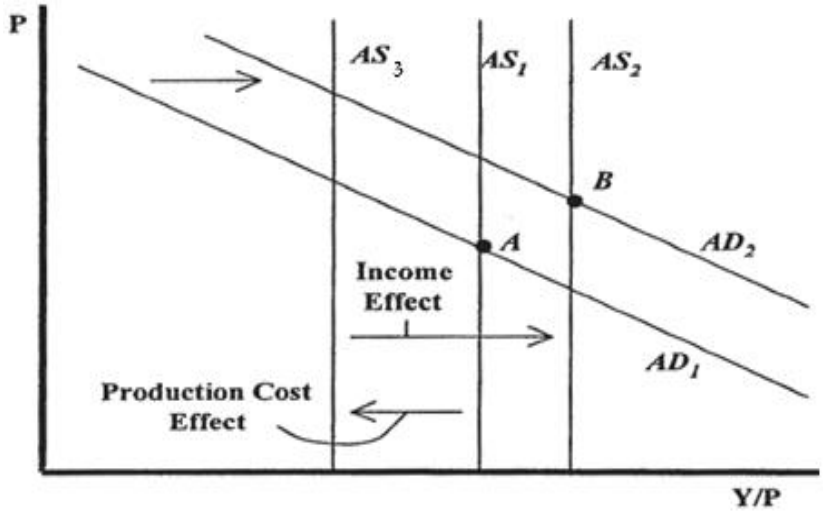

Sourse: S. Kirk Elwood, «Oil-Price Shocks: Beyond Standard Aggregate Demand/ Aggregat Supply Analysis», **Journalof Economic Education, p. 384.**

يبين الشكل رقم 2، أثر ارتفاع أسعار النفط داخل البلدان الغنية، ويظهر هذا من خلال الأثر الإيجابي للدخل على الناتج حيث يؤدي إلى تعديل منحنى العرض الكليAS نحو اليمين وهذا ما يسمى بأثر الدخل Income Effect، كما يؤدي أيضا إلى زيادة في المستوى العام للأسعارP. فارتفاع أسعار النفط يسمح بالنقل الفوري للثروة من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة مما يؤثر بشكل إيجابي على الناتج داخل هذه الدول. ومع ذلك، يعتمد هذا الأثر على ما ستقوم به الدول المنتجة بهذا الدخل الإضافي، فإذا تم استخدامه لشراء السلع والخدمات المنتجة فإن إرتفاع أسعار النفط سيولد مستوى أعلى من النشاط في الاقتصادي وبالتالي زيادة الثروة الوطنية الكلية وزيادة الطلب[11]. ويعتبر هذا هو التفسير التقليدي لتأثير ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له.

ولكن التفسير السابق ذكره يهمل كون النفط واحد من مدخلات الهامة في العملية الإنتاجية، إذ تؤدي الزيادة في أسعاره إلى التقليل من استخدامه مما يتسبب في انخفاض الناتج المحلي Y. ويعرف هذا بالأثر تكلفة الإنتاج production cost حيث يؤدي إلى تحويل منحنى AS نحو اليسار.

ويعتمد التعديل في منحنى AS على أثر تكلفة الإنتاج والدخل. والرسم يفترض الاقتصاد يقوم بتصدير كميات معتبرة من النفط بحيث يكون تأثير الدخل أكبر من تأثير تكلفة الإنتاج. وهذا الانتقال في منحنى العرض الكلي جنبا إلى جنب مع إنتقال في منحنى الطلب الكليAD يسمح للإقتصاد بتحقيق توازن جديد في النقطة B مع مستوى رفاهية أعلى.

ويعتبر إرتفاع أسعار النفط ذو أثر إيجابي على إقتصاد الدول المنتجة، إلا أن جزء من هذه الأرباح ستذهب لاحقا لتعويض الخسائر المترتبة عن نقص الطلب من الشركاء التجاريين نتيجة الركود الإقتصادي الذي سوف تعاني منه الدول المستوردة الناجم عن إرتفاع أسعار النفط[12]، إذ يدفعها هذا إلى إستيراد كميات أقل منه. والخطر الأكبر الذي يمكن أن تواجهه هذه الدول في حالة إرتفاع أسعار النفط وإستمرار إرتفاعها هو إنخفاض نمو الناتج المحلي الداخلي داخل الدول المستهلكة الذي سيؤدي إلى التخفيض في الطلب على النفط ومن ثم أسعاره، حيث تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المستوردة إلى تخصيص ميزانيات كبيرة من أجل القيام باستكشافات جديدة عن النفط مما يقلل من أسعاره، كما تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المتطورة إلى إستخدام الوقود البديل Oil Substitutes مما يخفض أكثر الطلب على النفط[13].

وقد يكون لإرتفاع أسعار النفط آثار سلبية أخرى بالنسبة للدول المصدرة ، فالتقلبات الكبيرة في أسعاره نتيجة الزيادات المفاجئة فيها قد تؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وغالبا ما تؤدي إلى تقلص حوافز للاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإنه يصبح أكثر تحديا لهذه الاقتصاديات للتخطيط للمستقبل. وفي الواقع، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إعادة تخصيص الموارد.

أما بالنسبة لانخفاض أسعار النفط فسيكون له أثر سلبي على أغلبية الدول المنتجة للنفط وهذا حسب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي ميزانيات حكومات هذه الدول. وبوجه عام، إنخفاض أسعار النفط سيخفض من مداخيل الدول المصدرة له مما سينعكس سلبا على ميزانياتها وحساباتها الجارية، وأيضا أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، وفنزويلا، ونجيريا). وفي هذا المجال توجد مخاطر على الإستقرار المالي، ولكنها محدودة حتى الآن (بسبب الانكشاف والتداخل المالي، والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال)[14].

وتعتمد العديد من الدول المتوسطة والفقيرة الدخل على مداخيل النفط من أجل تمويل ميزانياتها بغرض تحقيق أهدافها الإجتماعية والسياسية، وهبوط أسعار النفط سيقلب لهم أوضاعهم رأسا على عقب، حتى العديد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة في العالم في الشرق الأوسط سيبنون ميزانياتهم على أسعار النفط أكثر من 100 دولار/للبرميل لتحقيق التوازن في موازينهم وتغطية كافة النفقات.

الشكل رقم 3

سعر النفط المقدر الذي يحقق نقطة التعادل في ميزانيات الدول المنتجة لسنة 2015:

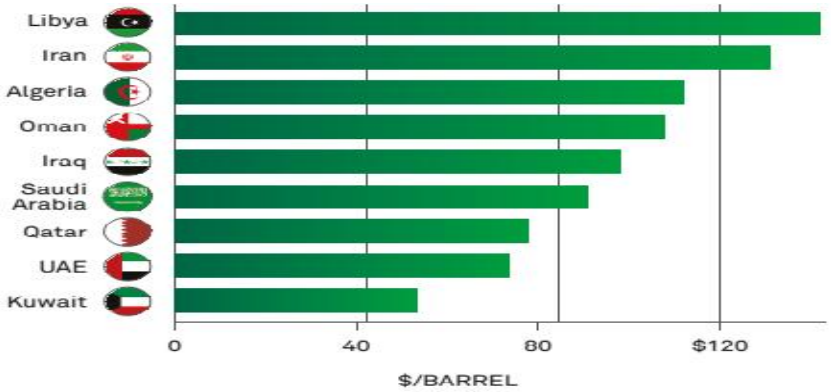

Source: Black Rock Investment Institute, Thomson Reuters and Oxford Economics, 2015, P. 08.

يبين الشكل رقم 3، أن أغلبية الدول المنتجة تقوم ببناء ميزانياتها على أسعار نفط تفوق قيمتها 80 دولار/للبرميل مثل: المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، الجزائر، إيران وليبيا. أما بالنسبة للكويت الإمارات العربية وقطر فتقوم ببناء ميزانياتها بأسعار نفط تتراوح مابين 40 و80 دولار/للبرميل. وفي حالة اختلاف سعر النفط السوقي عن السعر المتوقع سيؤدي هذا إلى حدوث فوائض وعجوزات في موازين هذه الدول، فإذا قدر سعر النفط بأكبر من قيمته السوقية ستحقق موازين الدول خلال هذه السنة عجزا في هذه السنة أما في حالة ما إذا قدر النفط بأقل من قيمته السوقية فسوف تحقق هذه الدول فائضا في موازينها.

الشكل رقم 4

العجز والفائض الميزاني في ميزانيات دول الأوبك خلال الفترة 2005 – 2015:

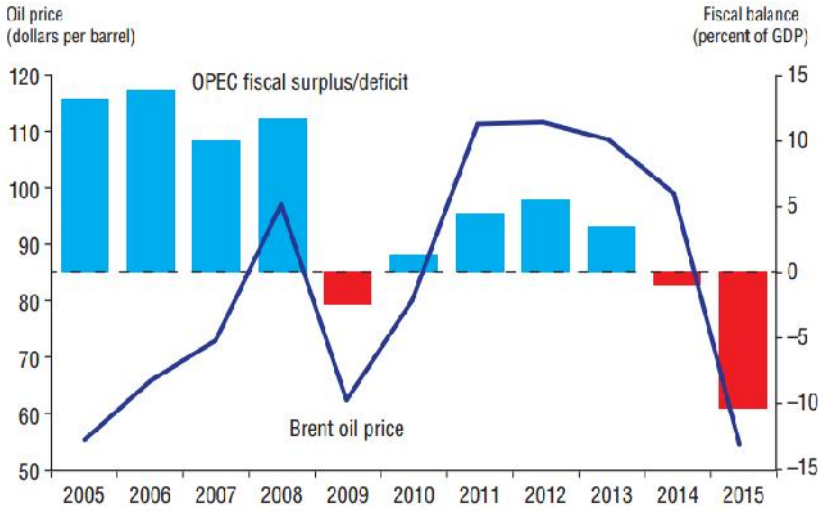

Source ; Martin Stuermer. Navi Dhaliwal. «OPEC Likely to Keep Pumping Despite Budget Woes of Some Members», **Federal Reserve Bank of Dallas**, (2015), P. 16.

يبين الشكل رقم 4، أن دول منظمة الأوبك قد حققت عجزا في موازينها خلال عام 2009 و2014 و2015 وذلك لانخفاض أسعار النفط تحت حاجز 50 دولار/ للبرميل خلال هذه السنوات. كما عرفت هذه الدول نموا في مداخيلها المالية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط وخاصة في الفترة مابين 2005 – 2008 و 2010 – 2013 مما جعلها تحقق فوائض مالية في موازينها خلال هذه السنوات، إذ عرفت أسعار النفط خلالها زيادة غير مسبوقة تجاوزت معها أسعار النفط عتبة 100 دولار / للبرميل، وهذه الفوائض تختلف حسب قدرة كل إقتصاد وعلى سعر التعادل المقدر لديها.

وتستخدم العديد من البلدان الغنية بالنفط المال الفائض من مبيعات نفطها لبناء صناديق الثروة السيادية التي يمكن أن تستفيد منها في أوقات الشدة المالية، وبقسمة القيمة الإجمالية لصندوق الثروة السيادية في البلاد وتوقعات عجز ميزانياتها يمكن تقدير كم سنة يمكن لهذا الصندوق من سد النقص في موازينها. وفي حالة عدم استطاع هذه الدول تغطية عجزها عن طريق صناديقها السيادية فيمكنها اللجوء إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز، فإذا كانت نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي صغيرة للبلد فيمكن أن

تلجأ لإصدار ديون جديدة لتحمل العجز في موازينها[15]. وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم الدول المنتجة للنفط إلى ثلاث أقسام[16]:[16]

– الدول التي تملك احتياطيات نقدية أصول مالية أجنبية (ثروات سيادية) كبيرة أمثال: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، والنرويج، تستطيع تحمل تمويل ميزانياتهم في حالة انخفاض أسعار النفط فيا لمدى القصير؛

– الدول أصحاب إحتياطيات نقدية وأصول مالية صغيرة أمثال: المكسيك، وماليزيا، وعمان، والبحرين وكولومبيا، يجب أن يلجئوا إلى التقشف المالي والاقتراض الخارجي؛

– الدول أصحاب سيولة نقدية قليلة وإمكانية إقتراض ضعيفة هم أكثر حساسية لانخفاض أسعار النفط أمثال: فنزويلا، ونيجيريا. وهم أكثر إحتمال لحدوث إنهيار في العملة المحلية وهروب رؤوس الأموال مما يؤدي إلى حدوث أزمة إقتصادية داخل هذه الدول.

الخاتمة:

تتطلب عملية النمو الاقتصادي حدوث زيادة حقيقية وتراكمية في كمية السلع والخدمات المنتجة على المدى الطويل، بهدف الرفع في الدخل الفردي الحقيقي ما ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي للأفراد، ويتم هذا من خلال التحسين في العملية الإنتاجية وفي إنتاجية عوامل الإنتاج.

ويرتبط النمو الإقتصادي بزيادة إستهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، نظرا للإعتماد الكبير على منتجاته في العالم. وبشكل عام، وتؤدي التقلبات المفاجئة في أسعاره إلى خفض معدلات النمو الإقتصادي العالمي، ولكن هذه الآثار تختلف بالنسبة للدول المصدرة والدول المستوردة له. فبالنسبة للدول المصدرة يلعب قطاع النفط دوراها هاما في النشاط الإقتصادي، نظرا للاعتماد الكبير على مداخيله المالية في تمويل مشاريعهم التنموية. إذ يعتبر هذا القطاع المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير النفطية خاصة قطاع الصناعة والزراعة للدول المصدرة للنفط، مما يجعل هذه الدول تعتمد على استخدام الفوائض المالية المتراكمة لتدعيم نموها الاقتصادي وزيادة قدراتها الإنتاجية.

الاحالات والمراجع:

[1]- David G. Ockwell, «Energy and economic growth: Grounding our understanding in physical reality», Energy Policy, 36 (2008), p. 4600.
[2]- R. M. Solow, «Intergenerational Equity and Exhaustible Resources», The Review of Economic Studies, Vol. 41, Symposium on the Economics of Exhaustible Resources (1974), p. 34.
[3]- Ibid.
[4] - David I. Stern, «Economic Growth and Energy», Encyclopedia of Energy, Volume 2, (2004), p. 38.
[5] - M. Shahid Alam, «Economic Growth with Energy», MPRA Paper No. 1260, (December 2006), P. 06.
[6] - Stern, Op.Cit., p. 40.
[7] - Ruhul A. Salim, Kamrul Hassan, Sahar Shafiei, «Renewable and non-renewable energy consumption and economic activities: Further evidence from OECD countries», Energy Economics 44 (2014), p. 352.
[8] - Ibid., p. 352.
[9] - Paul Stevens, Glada Lahn and Jaakko Kooroshy, «The Resource Curse Revisited», Energy, Environment and Resources, (August 2015), P. 08.
[10]- Centre for Policy Analysis, «Ghana: The Dutch Disease in an Emerging Oil Economy», CEPA, No. 20. (2010), P. 03.
[11]- Hilde C. Bjornland, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in an Oil Exporting Country», Norwegian School of Management (BI) and Norges Bank, (3 October 2008), pp. 5-6.
[12]- International Energy Agency, Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy, May 2004, P. 05.
[13]- Latife Ghalayini, «The Interaction between Oil Price and Economic Growth», Middle Eastern Finance and Economics, Issue 13 (2011), pp. 131-132.
[14] - خالد بن راشد الخاطر، «تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون»، سلسلة: دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (2015)، ص. 09.
[15]- Martin Stuermer. Navi Dhaliwal. «OPEC Likely to Keep Pumping Despite Budget Woes of Some Members», Federal Reserve Bank of Dallas, (2015), P. 17.
[16]- BlackRock Investment Institute, Thomson Reuters and Oxford Economics, (2015). P. 08.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر

Econometric study of the determinants of demand for money in Algeria

د. بشيكر عابد – المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان – الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/15 تاريخ قبول النشر: 2017/05/28

الملخص: يعتبر الطلب على النقود من بين أهم المواضيع ذات الصلة بسياسات الإستقرار الإقتصادي، إذ تسعى هذه السياسات إلى خلق تناسب بين عرض النقود و الطلب عليها وذلك في إطار الحد من الإضطرابات النقدية و تأثيرها السلبي في الناتج الحقيقي ومن هنا يتبين الدور الذي تلعبه النقود في النظام الإقتصادي، كما يتبين أيضا العلاقة السببية الموجودة بين النقود وبين توزيع الدخل والثروة والمستوى العام للأسعار، وعلى هذا الأساس قمنا في هذه الورقة البحثية باستخدام دراسة تطبيقية (نماذج الإنحدار الذاتي VAR) من أجل تحديد وتحليل محددات الطلب على النقود في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : النقود، السياسة النقدية، النماذج القياسية، الإنحدار الذاتي، الطلب على النقود.

Résumé :

La demande d'argent est l'un des thèmes plus importants liés aux politiques de stabilité économique, ces politiques visent à créer une adéquation entre l'offre de monnaie et de la demande dans la limite de la crise de la monnaie et l'impact négatif sur La production réelle et de là peut être vu le rôle de l'argent dans l'économie et aussi prouver le lien de causalité entre l'argent et la distribution des revenus et des richesses et le niveau général des prix, et sur cette base, nous avons dans le présent document à l'aide d'une étude empirique (modèles autorégressive VAR) Identifier et analyser les déterminants de la demande de monnaie en Algérie.

Mots clés : *monnaie, politique monétaire, modèles économétriques, autorégressive, la demande de monnaie.*

مـقـدمـة : لو عدنا إلى الأحداث الإقتصادية خلال العقود الماضية لوجدنا أن سلوك النقود له أهمية حيوية للإقتصاد الوطني والعالمي، ففي سنة 1930 م سادت فترة الكساد والإنكماش الإقتصادي وصاحبها حالة انخفاض في الناتج الوطني وكذلك في فرص التوظيف وانكماش في الطلب النقدي، كما عجز الكثير من المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم بسبب انخفاض دخولهم وانخفاض القيمة النقدية لأصولهم، ومن هنا بدأت كثير من الدول تتساءل على وضع عملتها دوليا حتى الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتمتع بمركز عالمي ممتاز للدولار، بدأ مركزها يختل من جراء العجز في ميزان المدفوعات.

و قبل التطرق إلى موضوع النقود فقد تبين أن المجتمع البشري قد عرف نظام المقايضة أولا لأنها تفي باحتياجات الاقتصاد البدائي دون ما ضرورة لاستعمال النقود فالمقايضة هي مبادلة سلعة بأخرى و بشكل مباشر بدون نقود، و كل المؤرخين يقولون بأن الحضارة بدأت بهذه المبادلات المباشرة بدون نقود، و هو التبادل الذي تأخذ فيه سلعة مكان أخرى عند التبادل.

ومن خلال دراستنا هاته سنحاول معالجة اشكالية محددات الطلب على النقود في الجزائر، وذلك بتحديد المتغيرات التي تؤثر وتتأثر مباشرة بالطلب على النقود، حيث سنعمل على تحديد العلاقة بينها من جهة وبين الكتلة النقدية من جهة أخرى، وذلك من خلال الإستعانة بنماذج الانحدار الذاتي (VAR).

1- بعض الدراسات التجريبية لدالة الطلب على النقود: زخرت الأدبيات المعاصرة بكم هائل من البحوث التي تناولت الطلب على النقود، ونذكر بعض الدراسات التجريبية التي أجريت في هذا الصدد، فمن ذلك:

- **دراسة شارلز سكوتا (*charles schotta*) على الميكسيك :** حيث افترض الباحث في اختباره لدالة الطلب على النقود أن هناك علاقة تناسبية بين الطلب على النقود و الدخل القومي، والهدف من هذا الإختبار هو معرفة مدى تأثير التغير في الدخل الوطني على التغير في الطلب على النقود، وعند تقدير هذه المعادلة تم الحصول على معامل تحديد قيمته 0.31 مما يدل على أن الدخل القومي لم يفسر معنويا الطلب على النقود.
- **دراسة *Josepho Adekanle* لمجموعة من البلدان النامية والمتقدمة :** حيث استنتج فيها أن الدخل الحقيقي المتوقع هو المحدد الرئيسي للأرصدة النقدية المطلوبة، كما

أنه وجد أن توقعات الدخل في البلدان النامية تكون ثابتة نوعا ما ولذلك فهو يقترح بأن تكون الأرصدة النقدية مرتبطة بالدخل الحقيقي الحالي.

- **دراسة كل من *Tesng* و *Gorker* لمجموعة من الأقطار الآسيوية:** حيث استنتج كل من *Tesng* و *Gorker* أن الناتج المحلي الإجمالي و الناتج القومي الإجمالي هما المحددان الرئيسيان للطلب على النقود في الأقطار الآسيوية.

وكذلك دراسة كل من *Crockett*و *Evans* على 19 بلد من بلدان الشرق الأوسط من بينها 15 دولة عربية، وقد توصلا الى خلاصة أن هناك علاقة بين أحد مفاهيم الدخل التي استخدماها (الدخل القومي الإجمالي و الدخل المحلي الإجمالي و الدخل المحلي غير النفطي) و الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة.

- **دراسة عماد موسى علي على الإقتصاد الكويتي:** ووجد فيها أن الطلب على النقود يكون دالة للدخل الحالي (الدخل غير النفطي)، فكلما ازداد الدخل تزداد النقود المطلوبة لتمويل مستوى أعلى من المعاملات.

و يمكن أيضا التكلم عن دراسة للطلب على النقود في دولة الإمارات قام بها البنك الإماراتي، والتي خلصت الى أن الدخل الحقيقي الدائم هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود في دولة الإمارات.

و بالنسبة للإقتصاد الأمريكي، فقد اعتبر متغير سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة الإحتفاظ بالنقود، المحدد الثاني للطلب على النقود بعد الدخل، كما في دراسة *Goldfeld* ودراسة *Laibler* وغيرهم، وفي عدد من البلدان النامية أعتبر سعر الفائدة من المحددات الرئيسية للطلب على النقود و ممثل عن تكلفة الإحتفاظ بالنقود وهناك عدد من الدراسات التي ساندت هذا الرأي منها *دراسة Adekanle*، والتي أشار فيها أن الأرصدة النقدية الحقيقية ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

2- **عموميات حول النقود :** يمكن القول أن النقود جاءت وليد عملية غير واعية، ونتيجة تطور غير موجه أملته ظروف التقدم الاقتصادي الذي يستحيل على المقايضة أن تواجهه وحدها بعدما تشعبت ميادين العمل واتسع نظام التبادل.

فمن خلال تعريفات النقود فنجدها تنقسم إلى ثلاثة اتجاهات هي :

أ- تعرف النقود باعتبارها سلعة من السلع الأخرى وتخضع لما تخضع له كل السلع.

ب– تعرف النقود انطلاقا من وظائفها الأصلية وخاصة وظيفتا وسيط للمبادلات ووظيفة مقياس للقيم.

ج – تعرف النقود على أساس قيامها بكل الوظائف وبالتالي فعندهم النقود هي أي شيء يكون أداة للتبادل ومقياس للقيم ومخزن للقيم ومعيار للمدفوعات الآجلة

و نصل إلى تعريف النقد بأنه أي شيء تتوفر فيه ثلاثة عناصر هي:

- ✓ يجب أن يحظى بالقبول العام.
- ✓ يكون وسيلة لتسديد الإلتزامات و عقد الصفقات.
- ✓ يكون له قوة شرائية تسهل الدفع الفوري.

ويمكن القول أيضا أن النقود تؤدي عدة وظائف، فهذه الوظائف يمكن تصنيفها إلى وظائف أصلية، أي نبعت من نشأة النقد كوظيفة وسيط للمبادلات ومقياس للقيم ومستودع للقيمة، أما الوظيفة المشتقة فهي معيار للمدفوعات الآجلة .

2–1: مكونات الكتلة النقدية : وانطلاقا من درجات السيولة(سيولة أولية، ثانوية، ثالثة) قمنا بتحديد مكونات الكتلة النقدية التي تتمثل في مجموع وسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة، فسواء كانت هذه الوسائل صادرة عن النظام المصرفي أو في شكل أرصدة نقدية لدى الأفراد، وحتى تتمكن الدول من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية فإنها بحاجة الى تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الإقتصادي، وبالتالي وجب حصر مختلف أشكال الكتلة النقدية وفق مؤشرات وهو ما يسمى بالمجاميع النقدية (مجمع المتاحات النقدية M1، مجمع الكتلة النقدية M2، مجمع السيولة الإقتصادية M3)، وبغية الوصول الى تحديد مكونات الكتلة النقدية في مجاميع متجانسة فإننا نعتمد على مبدأ السيولة، حيث يمكن تصنيف المجاميع النقدية حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (1): مكونات المجمعات النقدية M3,M2,M1

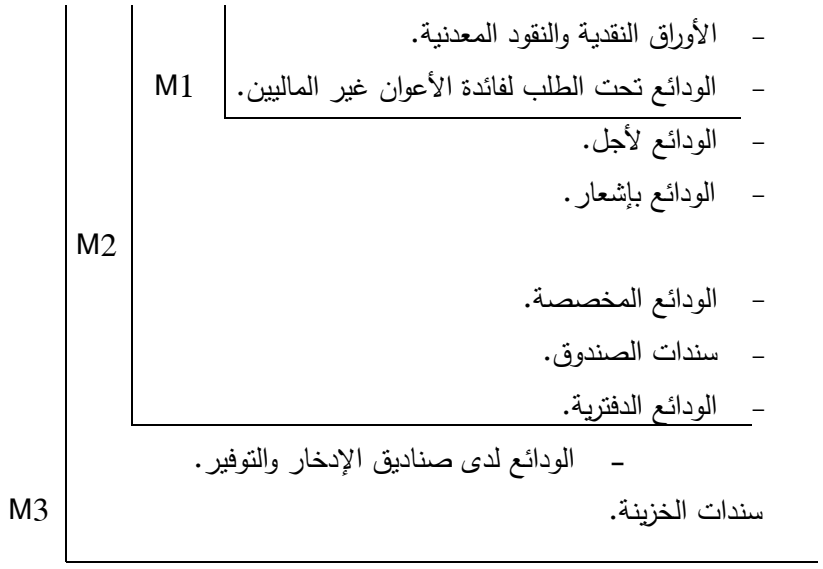

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المعلومات المستخرجة من المرجع: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 15.

2-2: نظريات الطلب على النقود : في هذه الحالة نجد عدة نظريات في هذا الشأن، حيث يمكن التطرق الى :

2-2-1: نظرية كمية النقود : ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ويقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود، يؤدي الى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والإتجاه وهذا بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الإقتصادي الإنجليزي جون لوك (1632-1704م) ومواطنه دافيد هيوم (1711-1776م)، ثم ميل (1773-1836م)، والإقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755م). ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود، وخاصة منذ منتصف القرن 19م الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى ذلك فقد كانت محور الدراسات الفكرية التقليدية للظواهر الإقتصادية المختلفة وتحليلها، ونجد من فرضيات النظرية الكمية أنها تقوم على الإعتقاد في ثبات حجم المبادلات (T)، سرعة

تداول النقود(V) ،وفي أن كمية النقود هي المتغير المستقل، والمستوى العام للأسعار (P)هو المتغير التابع.

2-2-2: معادلة التبادل لفيشر: يتخذ الكميون من معادلة التبادل أداة لشرح نظريتهم وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ولقد تم إدراج هذه المعادلة سنة 1911م من قبل الإقتصادي الأمريكي آرثر فيشر (1867-1967م) الذي يعتبر أحد أعمدة الفكر النيوكلاسيكي، نظرا لما تركه من بصمات خاصة فيما يتعلق بالظواهر النقدية.

وتنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال و المؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار و التناسب بينهما تناسبا عكسيا، و يتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي: $MV = PT$ حيث :

M: كمية النقود المتداولة ،وتشمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية.

V : سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى).

P : المستوى العام للأسعار.

T : حجم المبادلات.

و بالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار، ويمكن القول أيضا بأن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها.

2-2-3: نظرية كامبريدج: يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الإقتصاديون يميلون للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع و خدمات، و هو ما أطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي"، و هذا التحليل يرتكز على عوامل طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة و صيغت المعادلة من الشكل:

$$Md = KY$$

حيث :

Md : الطلب على النقود.

Y : الدخل النقدي.

K : التفضيل النقدي للمجتمع و هو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، و هي حجر الزاوية في معادلة مارشال، و مع فرض استخدام النقود لغرض ثبات نسبة الرصيد النقدي K و بما أن سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، واعتبار أن K هو مقلوب Y، فسيكون أي تغير في كمية النقود تأثير على مستوى الأسعار أي : P = f(M)، وبالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية، فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار، مما يعني عدم فعاليتها في تأثير الدخل و معدلات الفائدة و الجانب الحقيقي للاقتصاد.

2-2-4: النظرية الكينزية : عرضنا فيما سبق إجماليا لمكونات النظرية النقدية التقليدية والتي تدعم مبدأ "حياد النقود"، لكن ظهر عجز هذه الفلسفة الاقتصادية بأحداث الكساد سنة 1929م، واستلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الإقتصادي، تغير فيه حقل الدراسة وأدوات التحليل المستخدمة، وهو ما حدث في نطاق النظرية الكينزية،حيث أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود: بغرض المعاملات، الاحتياط و المضاربة، حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل،وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة وهو في علاقة عكسية.

3- الدراسة القياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي (VAR): تحتل النماذج الإقتصادية الكلية موقعا أساسيا في الدراسات الإقتصادية الحديثة، بحيث أن تطور مختلف الطرق الإحصائية المطبقة على معطيات الاقتصاد الكلي أضحى متعددا ومهما خاصة في العشرية الأخيرة، ويمكن تعريف النموذج الإقتصادي بأنه عبارة عن استخدام اللغة الرياضية لإعادة صياغة موضوع النموذج في شكل نظام يبسط العلاقة السببية والبنيوية.

ولقد واجهت النماذج الاقتصادية البنيوية جملة من الانتقادات خاصة من طرف غرانجر(*Granger*)1969م، وسميس (*Sims*)1980م، بسبب هشاشتها في مواجهة الإختلالات الإقتصادية التي وقعت في السبعينات (أزمات البترول، العجز المالي...إلخ)

وعدم صلاحية التنبؤات المبنية عليها، وعلى هذا الأساس تم بناء نموذج الانحدار الذاتي(*VAR*) لمعالجة هذا الخلل

حيث يعتبر هذا النموذج من النماذج القياسية الحديثة الشائعة الاستعمال في دراسة التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث لا يوجد متغيرات خارجية (*Variables Exogènes*) في هذا النموذج وتعامل جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج على أنها متغيرات داخلية (*Variables Endogènes*) ويتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وكل ما يحتاجه الباحث في هذا النموذج هو:

أولا: تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض في نموذج الدراسة، ويتم اختيار هذه المتغيرات بناءاً على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية ووفقا للدراسات السابقة بحيث تخدم هدف هذه الدراسة .

ثانيا: عدد فترات التباطؤ الزمني(*Lags*)، والتي يتم اختيارها وفقا لمعياري أكايك (*Akaike*)وشوارتز (*Schwartz*) ، وهما المعيارين الأكثر شيوعا، بالرغم من أنهما أحيانا يبالغان في عدد هذه الفترات وخاصة في البيانات السنوية.

ويمكن القول أيضا أن نمذجة *VAR* ترتكز على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يحتوي على (*K*) متغيرة $\left(Y_t = (Y_{1t}, Y_{2t}, \ldots, Y_{kt})' \right)$ مرتبطة خطيا، حيث يمكن نمذجة الشعاع "Y_t" في الشكل الأتي:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^{n} A_i Y_{t-i} + £_t$$

ويمكن كتابة هذا النموذج في شكل أخر وذلك باستعمال معامل التأخير (L):

$$(I_n - A_1 L - A_2 L^2 - \cdots - A_n L^n) Y_t = A_0 + £_t$$

أي: $\Phi(L) Y_t = A_0 + £_t$

حيث: $£_t$: الخطأ العشوائي حيث $E(£_t) = 0$

n : عدد فترات التباطؤ الزمني.

t : الزمن

و من خلال النظريات المفسرة لسلوك الطلب على النقود يتبين لنا أن كل من مقياس الدخل والتضخم وسعر الفائدة، هي أهم المتغيرات المفسرة للطلب على النقود لذلك تم اختيار في دراستنا هذه المتغيرات التالية للفترة الزمنية (1970- 2015) :

- **مقياس عرض النقود** (*Ms*): يتم اعتماد السيولة المحلية *M2* كممثل عن وسائل الدفع، لأنه يمثل بشكل ملائم عرض النقود في الجزائر، بخلاف عرض النقد الضيق *M1*، حيث أن نسبة كبيرة من حجم السيولة تأتي من تطور حجم الودائع (الآجلة و الإدخارية) في المؤسسات المصرفية الجزائرية، وقد تم استعمال القيم الحقيقية بعد إزالة أثر التضخم وذلك باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1989 م) ونرمز له بـ(*M2R*).
- **مقياس الدخل (الناتج الداخلي الخام الحقيقي):** لقد قمنا باستخدام الناتج الداخلي الخام كتعبير عن مقياس الدخل، والذي يعبر عن حجم المبادلات وتم استخدامه بالقيم الحقيقية بعد إزالة أثر التصخم بواسطة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1989 م) ونرمز له بـ(*PIBR*).
- **مقياس تكلفة الإحتفاظ بالنقود:** وقد تم استخدام كل من معدل التضخم و سعر الفائدة ليمثلا تكلفة الفرصة البديلة من الإحتفاظ بالنقود، حيث أنه بالنسبة لمعدل الفائدة تم اعتماد معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر كمتغير إنابي، أما بالنسبة لمعدل التضخم فتم استخدام معدل التضخم مؤشر أسعار السلع الإستهلاكية، ونرمز لهما بالرمز *INT* و *INF* على التوالي.
- **مقياس الإنفاق** : وقد تم استخدام متغير الإنفاق الحكومي بشقيه، نفقات التسيير و نفقات التجهيز، ونرمز له بالرمز *DG*.
- **العامل الخارجي** : و من أهم المتغيرات التي يمكنها تمثيل العامل الخارجي نجد سعر الصرف أو سعر الفائدة الأجنبي وخلال دراستنا هاته سوف نعتمد على سعر الصرف كممثل للعامل الخارجي، وإن سعر الصرف المعتمد هو المعدل المتوسط لأسعار الصرف بالدولار الأمريكي، وهذا للإرتباط الشديد للإقتصاد الوطني بالدولار الأمريكي بسبب العائدات البترولية، ونرمز له بـ(TCH).

وقد تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية لتصحيح اللاتجانس الممكن تواجده.

وقبل القيام بأي عملية تقدير نجري تحليلا أوليا على خصائص السلاسل الزمنية الأحادية بحيث نقوم بالتأكد من استقرار أو عدم استقرار السلاسل، وذلك من خلال تحديد درجة تكاملها، ومن أجل ذلك قمنا باستعمال اختبارات الجذور الأحادية لـ Dickey Fuller للكشف عن استقرارية السلاسل بعد القيام بتحديد نوع الإختبار المطبق من خلال تحديد درجة التأخير P التي لها أقل قيمة عند المعيارين SCHWARZ ET AKAIKE .

وبعد القيام بكل هذه الخطوات بالنسبة لجميع المتغيرات، توصلنا أن جميع السلاسل مستقرة بعد اجراء الفروقات من الدرجة الثانية، وذلك بعد مقارنتنا فيما يخص الجذر الأحادي لـ $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بـ t_{tab} المجدولة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $5\% = \sim$، أي $t_{tab} > t_{\hat{\Phi}_1}$ (بالنسبة لجميع المتغيرات)، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الأشكال البيانية للسلاسل المستقرة :

الشكل رقم (2):الأشكال البيانية للسلاسل المستقرة

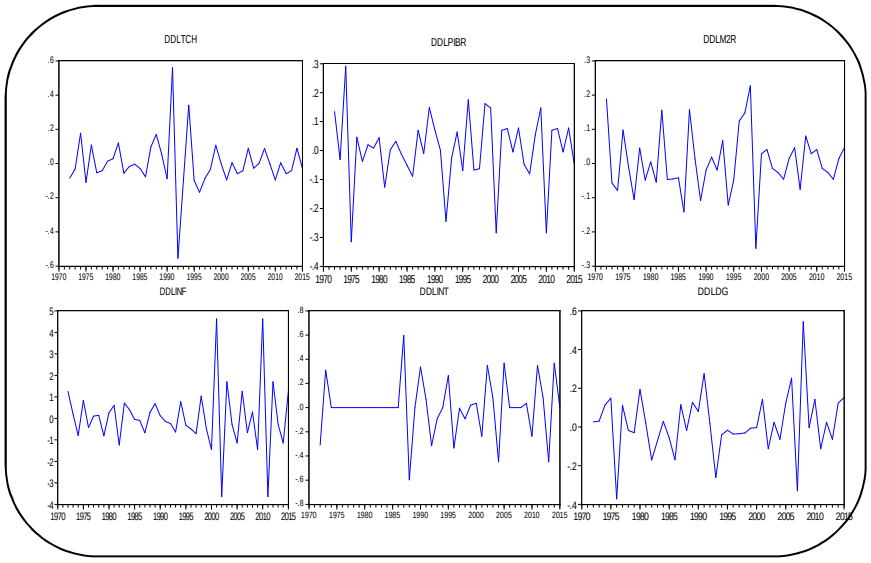

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المعلومات المستخرجة من برنامج EVIEWS 9

ومن خلال دراستنا لاستقرارية السلاسل و التوصل إلى أن كل المتغيرات لديها نفس درجة التكامل و بالتالي نستطيع أن نستنتج أنه هناك إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل.

ونقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقا من بواقي المعادلة المقدرة حيث الطلب على النقود هو المتغير التابع والمتغيرات الأخرى تعتبر متغيرات مستقلة ، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة.

ونقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقا من بواقي المعادلة، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة، و إنطلاقا من المعادلة التالية:

$$LM2R = -4{,}28 + 0{,}63\ LPIBR - 0{,}09\ LINT - 0.08\ LINF + 0.27\ LDG - 0.27\ LTCH + e$$

وبالتالي :

$$e = \widehat{LM2R} + 4.28 - 0{,}63\ LPIBR + 0{,}09\ LINT + 0.08\ LINF - 0.27\ LDG + 0.27\ LTCH$$

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المعلومات المستخرجة من برنامج EVIEWS 9

وبعد اختبار درجة التأخير حيث توصلنا أن: $p = 0$ التي لها أقل قيمة عند المعيارين AICو SCH، نقوم باختبار الجذر الأحادي على البواقي ونتائج اختبار *ADF* للبواقي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): نتائج اختبار ديكي –فولار *ADF* للبواقي e.

النموذج 3		
LA STATISTIQUE ADF = -2.964784	*la valeur critique 1%*	-4.2165
	5%	-3.5312
	10%	-3.1968

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المعلومات المستخرجة من برنامج EVIEWS 9

وعند مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة t_{tab} (قيم *Mackinnon*) عند مستوى معنوية 5% نجد أن:

$t_{\hat{\Phi}_1} < t_{tab}$، وهذا يعني أن السلسلة e غير مستقرة، وعليه لا وجود للتكامل المتزامن بين هذه المتغيرات وبالتالي لن نطبق شكل تصحيح الخطأ في مرحلة التقدير.

وبعد القيام بإختبار أهم متغيرات الإقتصاد الكلي المفسرة للطلب على النقود، ودرسنا خصائصها، وتوصلنا إلى مرحلة استقرارها بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية لكل السلاسل قمنا بتطبيق تقنية شعاع الإنحدار الذاتي VAR لتقدير أثر هذه المتغيرات على الطلب على النقود ، وبعد تحديدنا لدرجة التأخير التي لها أصغر قيمة عند " AIC و SC " تحصلنا على P=1 ، وبالتالي نقوم بتقدير شعاع الانحدار الذاتي(1)VAR، وانطلاقا من نتائج التقدير وبأخذ كل معادلة على حدى توصلنا إلى أن:

- الحد الثابت في كل من المعادلات غير معنوي لأن القيمة الإحصائية لستيودنت *t* أقل من القيمة المجدولة له

ومن هنا نقوم بتحسين النماذج من خلال حذف الحد الثابت من كل المعادلات، وبعد التأكد من أن قيمة التأخير P=1 فتصبح لدينا كل معادلة من الشكل التالي:

المعادلة الأولى: معادلة محددات الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية DDLM2R

$$DDLM2R = -0.205202 * DDLM2R(-1) + 0.096895 * DDLPIBR(-1) - 0.007422 * DDLINT(-1) - 0.029769 * DDLINF(-1) + 0.205019 * DDLDG(-1) - 0.132530 * DDLTCH(-1)$$

$$R^2 = 0.75 \qquad F = 2.80$$

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المعلومات المستخرجة من برنامج EVIEWS 9

التحليل من الناحية الاقتصادية: نلاحظ أن الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية له علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي و الإنفاق الحكومي، وعلاقة عكسية مع كل من معدل سعر الصرف و معدل الفائدة و معدل التضخم، وعليه نستطيع القول أنه من الناحية النظرية حول العلاقة الطردية والعكسية بين المتغيرات مقبولة إقتصاديا حيث نجد أن زيادة الكتلة النقدية له علاقة مباشرة بالزيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي خاصة والإنفاق الحكومي .

التحليل من الناحية الإحصائية: من خلال معامل التحديد $R^2 = 75\%$ يتبين أن الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية مشروح بصفة جيدة عن طريق مشاهداته السابقة والمشاهدات السابقة للمتغيرات الأخرى، كما نجد معنوية أغلب المتغيرات فالقيمة النظرية عند مستوى 5 % أقل من القيمة المحسوبة وعليه نستطيع القول أن هذا النموذج مقبول إحصائيا.

المعادلة الثانية: معادلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي **DDLPIBR**

$$DDLPIBR = 0.078973*\ DDLM2R(-1) + 0.014252*\ DDLPIBR(-1) + 0.099243*DDLINT(-1) + 0.030473*\ DDLINF(-1) + 0.021852*DDLDG(-1) - 0.197794*\ DDLTCH(-1)$$

$$R^2 = 0.90 \qquad F = 2.90$$

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المعلومات المستخرجة من برنامج EVIEWS 9

التحليل من الناحية الاقتصادية: نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي له علاقة طردية مع الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية و معدل الفائدة و معدل التضخم بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي، وعلاقة عكسية مع معدل سعر الصرف، وعليه نستطيع وعليه نستطيع القول أن النموذج نظريا مقبول من خلال هاته العلاقات الطردية والعكسية بين متغيرات الدراسة.

التحليل من الناحية الإحصائية: إن معامل التحديد $R^2 = 90\%$ يدل على أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي مشروح بصفة جيدة بمتغيراته الماضية وماضي المتغيرات الأخرى، كما نجد معنوية أغلب المتغيرات، فالقيمة النظرية عند مستوى 5% أقل من القيمة المحسوبة وعليه نقبل هذه المعادلة إحصائيا.

المعادلة الثالثة: معادلة معدل الفائدة **DDLINT**

$$DDLINT= - 0.602307*\ DDLM2R(-1) + 0.093860*\ DDLPIBR(-1) - 0.351539*\ DDLINT(-1) + 0.056230*\ DDLINF(-1) - 0.202186*DDLDG(-1) + 0.019809*\ DDLTCH(-1)$$

$$R^2 = 0.50 \qquad F = 2.63$$

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المعلومات المستخرجة من برنامج EVIEWS 9

التحليل من الناحية الاقتصادية: نلاحظ أن معدل الفائدة له علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل سعر الصرف، وعلاقة عكسية مع الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية والإنفاق الحكومي وعليه نستطيع القول أن النموذج نظريا مقبول من خلال هاته العلاقات الطردية والعكسية بين متغيرات الدراسة.

التحليل من الناحية الإحصائية: إن معامل التحديد $R^2 = 50\%$ يدل على أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي مشروح بصفة مقبولة نوعا ما بمتغيراته الماضية وماضي المتغيرات الأخرى، كما نجد معنوية أغلب المتغيرات فالقيمة النظرية عند مستوى 5% أقل من القيمة المحسوبة وعليه نقبل هذه المعادلة إحصائيا.

المعادلة الرابعة: معادلة معدل التضخم **DDLINF**

DDLINF = -2.784553*DDLM2R(-1)+2.574502*DDLPIBR(-1)
- 0.031501*DDLINT(-1) - 0.501961* DDLINF(-1)
0.504438 *DDLDG(-1) + 0.149918*DDLTCH(-1)

$R^2 = 0.55 \qquad F = 5.07$

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المعلومات المستخرجة من برنامج EVIEWS 9

التحليل من الناحية الاقتصادية: نلاحظ أن معدل التضخم له علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل سعر الصرف والإنفاق الحكومي، وعلاقة عكسية مع الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية ومعدل الفائدة، وعليه نستطيع القول أن النموذج نظريا مقبول من خلال هاته العلاقات الطردية والعكسية بين متغيرات الدراسة.

التحليل من الناحية الإحصائية: إن معامل التحديد $R^2 = 55\%$ يدل على أن معدل التضخم مشروح بصفة مقبولة نوعا ما بمتغيراته الماضية وماضي المتغيرات الأخرى، كما نجد معنوية أغلب المتغيرات فالقيمة النظرية عند مستوى 5% أقل من القيمة المحسوبة وعليه نقبل هذه المعادلة إحصائيا.

المعادلة الخامسة: معادلة الإنفاق الحكومي **DDLDG**

DDLDG = 0.346071*DDLM2R(-1)+ 0.473221*DDLPIBR(-1)
0.072122*DDLINT(-1) + 0.001156* DDLINF(-1)
- 0.470656*DDLDG(-1) + 0.110367*DDLTCH(-1)

$R^2 = 0.77 \qquad F = 3.64$

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المعلومات المستخرجة من برنامج EVIEWS 9

التحليل من الناحية الاقتصادية: نلاحظ أن الإنفاق الحكومي له علاقة طردية مع الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية والناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل الفائدة ومعدل سعر

الصرف و معدل التضخم ، أي مع جميع المتغيرات المدرجة في دراستنا هاته، وعليه نستطيع القول أن النموذج نظريا مقبول من خلال هاته العلاقات الطردية والعكسية بين متغيرات الدراسة.

التحليل من الناحية الإحصائية: إن معامل التحديد $R^2 = 77\%$ يدل على أن الإنفاق الحكومي مشروح بصفة جيدة بمتغيراته الماضية وماضي المتغيرات الأخرى، كما نجد معنوية أغلب المتغيرات، فالقيمة النظرية عند مستوى 5% أقل من القيمة المحسوبة وعليه نقبل هذه المعادلة إحصائيا.

المعادلة السادسة: معادلة معدل سعر الصرف **DDLTCH**

$$DDLTCH = 0.142002*DDLM2R(-1) + 0.220289*DDLPIBR(-1) + 0.248443*DDLINT(-1) + 0.057004*DDLINF(-1) - 0.301930*DDLDG(-1) - 0.385440*DDLTCH(-1)$$

$R^2 = 0.38 \qquad F = 2.24$

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المعلومات المستخرجة من برنامج EVIEWS 9

التحليل من الناحية الاقتصادية: نلاحظ أن معدل سعر الصرف له علاقة طردية مع الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية والناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل الفائدة ومعدل التضخم، وعلاقة عكسية مع الإنفاق الحكومي، وعليه نستطيع القول أن النموذج نظريا مقبول من خلال هاته العلاقات الطردية والعكسية بين متغيرات الدراسة.

التحليل من الناحية الإحصائية: إن معامل التحديد $R^2 = 38\%$ يدل على أن معدل سعر الصرف غير مشروح بصفة جيدة بمتغيراته الماضية وماضي المتغيرات الأخرى، كما نجد أغلب المتغيرات معنوية، فالقيمة النظرية عند مستوى 5% أكبر من القيمة المحسوبة وعليه نستطيع القول أن هذه المعادلة غير مقبولة إحصائيا.

وفي الأخير نستطيع القول أن نموذج VAR بمتغيراته الداخلية المدروسة عموما يشرح لنا جانبا هاما من الإقتصاد الوطني إضافة إلى مختلف التداخلات، وبفضل مختلف الاختبارات (ستيودنت، فيشر) التي بينت معنوية بعض المعالم وعدم معنوية البعض الآخر، وبعد تحسين النموذج من خلال إقصاء المتغيرات ذات المعاملات غير المعنوية لتحسين النموذج، حاولنا في المرحلة الأخيرة القيام بالتنبؤ للطلب على الكتلة النقدية الحقيقية DDLM2R عن طريق التنبؤ النقطي.

ولإيجاد قيمة الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية للسنة الأولى 2016 نعوض في المعادلة الأولى انطلاقا من النموذج المعدل كالتالي:

$$DDLM2R(2016) = -0.205202 * DDLM2R(2015) + 0.096895 * DDLPIBR(2015) - 0.007422 * DDLINT(2015) - 0.029769 * DDLINF(2015) + 0.205019 * DDLDG(2015) - 0.132530 * DDLTCH(2015)$$

ولكي نجد قيمة التنبؤ لسنة (2016) يجب التعويض بقيم جميع المتغيرات الأخرى لسنة 2015، وهذا لأن الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية مشروح بقيمه السابقة والقيم المتأخرة للمتغيرات الأخرى، وبعد إجراء بعض العمليات نتحصل على النتائج التي بدورها تستعمل في الحصول على قيمة (2017)DDLM2R، (2018)DDLM2R.

ونتائج التنبؤ النقطي مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02): ملخص لقيم التنبؤ النقطي للمتغير **(LM2R)** للفترة (2016-2018)

السنوات/المتغيرات	LM2R
2016	6.810513
2017	8321056.
2018	8664906.

المصدر: من إنجاز الباحث، ومن خلال المعالجة الإحصائية للمعطيات

الخـاتمــة :

تحتل الدراسات التطبيقية التي تهتم بدراسة الطلب على النقود ومحدداته مكانة هامة في الاقتصاد النقدي، ولقد اقتصرت الدراسات التطبيقية الأولى في هذا المجال على تقديم قياس لسرعة التداول والعوامل المسؤولة عن سلوكها في المدى الطويل، وبعد سنوات من نشر "النظرية العامة" التي قدمها كينز عام 1936م بدأ يظهر الاهتمام أكثر بموضوع الطلب على النقود، وارتكزت معظم الدراسات حول قياس دالة تفضيل السيولة ومحاولة إضافة متغيرات أخرى للدالة، كما نجد أن معظم النظريات حاولت صياغة دالة الطلب على النقود باستعمال عدة متغيرات تفسيرية حيث ساعدتنا في اختيار مجموعة من المتغيرات التي استخدمناها في عمليتي التقدير والتنبؤ وذلك بعد القيام بدراسة تطبيقية لدالة الطلب على النقود في الجزائر، حيث قمنا بتقدير نماذج مختلف المتغيرات الأخرى لإبراز

أثرها على الطلب على الكتلة النقدية، وهذا باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR حيث لاحظنا أن الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية له علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي والإنفاق الحكومي وعلاقة عكسية مع كل من معدل سعر الصرف ومعدل الفائدة ومعدل التضخم، وعليه نستطيع القول أنه من الناحية النظرية حول العلاقة الطردية والعكسية بين المتغيرات مقبولة اقتصاديا، حيث نجد أن زيادة الكتلة النقدية له علاقة مباشرة بالزيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي خاصة والإنفاق الحكومي، وحتى من الناحية الإحصائية أعطت المؤشرات أن الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية مشروح بصفة جيدة عن طريق مشاهداته السابقة والمشاهدات السابقة للمتغيرات الأخرى.

المـراجـع والاحالات:

1- مايكل إيدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض 1988.

2 – أحمد السمان، موجز الاقتصاد السياسي ج 2 ، مطبعة جامعة دمشق 1975.

3- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ج 3، ديوان المطبوعات الجامعية.

4- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع.

5- مروان عطوان، مقاييس اقتصادية، النظرية النقدية، أبيلوس 1989.

6- سهير محمود معتوق، أصول الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة 1996.

7-Henri Guitton, La monnaie, Dalloz, 3eme ed, 1974.

8-Bourbonnais Régis ,Econométrie ,Paris2006.

9- Jack johnston-John dinardo, méthodes économétriques, 4ième édition, économica, paris .

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية – تجربة السودان أنموذجا

The role of Islamic Sukuk in Achieving Economic Development - The Sudan's experience as a model

د. السعيد بريكة
جامعة أم البواقي - الجزائر

أ. سناء مرابطي
جامعة أم البواقي - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/10 تاريخ قبول النشر: 2017/05/30

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبارها أداة لتمويل وتعبئة الموارد المالية، بطريقة شرعية، بدلا من التمويل التقليدي، والذي يعتمد على الربا؛ حيث تم تسليط الضوء على تجربة السودان، وذلك باستعراض أهم الصكوك التي أصدرتها حكومة السودان. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الصكوك ساهمت في تغطية العديد من احتياجات الموارد المالية في دولة السودان، من عجز الموازنة، وتمويل مشاريع البنى التحتية، وتنشيط السوق الخرطوم للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، التنمية الاقتصادية، التمويل الإسلامي، عجز الموازنة.

Abstract

The aim of this study is to highlight the role of Islamic instrument, as financial tool to achieve economic development and mobilize financial resources. Instead of the traditional funding which depends on the interest rate; we have highlighted the experience of Sudan by reviewing the most important sukuk issued by the government of Sudan. This study has concluded that the sukuk have contributed to the coverage of many financial needs of the State of Sudan. Like the budget deficit. And infrastructure projects financing and revitalize Khartoum Stock Exchange.

Key words: *Islamic sukuk, Economic Development, Islamic Finance, Budget Deficit.*

مقدمة:

أصبح التوجه نحو سياسة التمويل الإسلامي اتجاها عالميا تعول عليه الكثير من الدول لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي لها، بدلا من الاعتماد على وسائل التمويل التقليدية، والتي قد تزيد في العبء على موازناتها العامة نظرا لارتفاع تكلفتها ومخاطرها. وهنا يأتي دور الصكوك الإسلامية كإحدى الأدوات المالية المهمة في توفير التمويل للحكومات، ولهذا تمثلت إشكالية الدراسة فيما يلي، إلى أي مدى ساهمت الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالسودان؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

التعرف على أنواع الصكوك و خصائصها؛

إبراز دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

إلقاء الضوء على تجربة السودان في مجال إصدار الصكوك الإسلامية ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى أهمية أدوات التمويل الإسلامية في تمويل الاقتصاد، نذكر منها ما يلي:

دراسة العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر 1، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، وبشكل دقيق في تمويل مشاريع البنى التحتية، وذلك من خلال دراسة حالة مطار سطيف الدولي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه إذا تم تطبيق الصكوك في هذا المشروع من شأنه توفير التمويلات اللازمة له، وكذا معالجة قصور التمويل الحكومي.

دراسة زروال حواس2، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، وذلك باستعراض تجربة السودان، وقد توصلت هذه الدراسة، إلى أن تنوع الصكوك الإسلامية، يزيد في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل عجز الموازنة.

دراسة عبد السلام إسماعيل أوناغن3، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور صكوك الاستثمار في تنمية الاقتصاد الإماراتي، وذلك بالتركيز على الصكوك المصدرة من قبل NASDAQ Dubai، وتوصلت الدراسة إلى أن إصدار تلك الصكوك، له أثر على الاقتصاد الإماراتي، نظرا لتطور سوق الصكوك، مما جعل الاقتصاد الإماراتي أكثر تنوعا، وموجها من قبل القطاع الخاص.

دراسة معطى الله خير الدين، شرياق رفيق4، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه الصكوك الإسلامية، في توفير التمويل اللازم للحكومات والشركات، وبالتالي مساهمتها في تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الصكوك صالحة في تعبئة الموارد اللازمة، وذلك لأنها متنوعة من حيث الآجال والصيغ.

ما يميز الدراسة التي قمنا بها عن تلك الدراسات السابقة، هي أنها حاولت إسقاط موضوع الصكوك الإسلامية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، على الواقع بعرض التجربة السودانية، كما حاولت إبراز هذا الدور، من جوانب عديدة للتنمية الاقتصادية، وليس من جانب واحد فقط.

I. التأصيل النظري الصكوك الإسلامية

1.ماهية الصكوك الإسلامية

تعد صكوك الاستثمار الشرعية بديلا للسندات، وقد عرفت **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية** الصكوك، بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها في ما أصدرت من أجله"[5].

وعرفها **مجمع الفقه الإسلامي الدولي** بأنها" أداة استثمارية تعتمد على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس مال، على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها، لأنهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه[6]"

من التعريفين السابقين نستنتج أن الصكوك:

- أوراق مالية متساوية القيمة ومحددة المدة، تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير في ملكية صافي أرباح وخسائر مشروع استثماري قائم فعلا.
- لا تمثل دينا في ذمة مصدرها، وإنما تثبت لحاملها حق ملكية شائعة في موجودات لها عائد.

2.خصائص الصكوك الإسلامية: تتميز الصكوك الإسلامية بخصائص عديدة يمكن توضيحها في ما يلي[7]:

- وثائق تصدر باسم مالكها، بفئات متساوية القيمة، لإثبات حق مالكها في الموجودات الصادرة بموجبها؛
- التداول فيها يكون وفق شروط وضوابط شرعية، لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها؛
- تمثل حصص شائعة في موجودات قائمة، أو يتعين إيجادها، أو منافع، ولا تمثل دينا على مصدرها؛

- الصك الاستثماري الإسلامي يعطي حامله حصة من الربح إن وجدت، ويلزمه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة؛
- تؤطر العلاقة بين أطراف عملية التصكيك بعقد شرعي يتم الاستناد عليه؛
- الصك الاستثماري الإسلامي، يخصص حصيلة الاكتتاب فيه للاستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعادة يتم تحديدها مسبقا،

3. أنواع الصكوك الإسلامية: للصكوك الإسلامية أنواع عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

- **صكوك المقارضة:** وهي وثائق موحدة القيمة تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب مشروع بعينه، بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح، ويحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع ولا تنتج هذه السندات (الصكوك) أية فوائد؛
- **صكوك المشاركة:** تصدر هذه الصكوك بغرض إنشاء مشروع أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، حيث يشارك كل من المقرض والمستثمر بحصة معينة ويتحملان الربح والخسارة، ويصبح حامل الصك شريكا في المشروع وتدار هذه الصكوك على أساس الشركة أو على أساس المضاربة، ومن أمثلة ذلك صفقة صكوك طيران الإمارات بمبلغ 550 مليون دولار أمريكي بفرض إنشاء مبنى جديد للشركة[8]؛
- **صكوك السلم:** فيما يخص صكوك السلم هي عبارة عن صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم، وهي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة ولا تزال في ذمة البائع، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو للتداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها؛
- **صكوك الإستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح الموضوع مملوكا لحامل الصكوك.
- **صكوك المرابحة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحاملها[9]؛
- **صكوك الإجارة:** وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يدر دخلا، والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى صكوك (أوراق مالية) قابلة للتداول في الأسواق الثانوية [10]، ونظرا لتنوع المنفعة المعقود عليها في عقد الإيجار بين منفعة عين

ومنفعة عمل (خدمة)، وبين منفعة حاضرة ومنفعة موصوفة في الذمة فإنه تتدرج تحت هذه الصكوك خمسة أنواع أخرى من الصكوك[11]؛

- **صكوك المزارعة:** وتحمل هذه الصكوك قيما متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل تكاليف الزراعية بموجب عقد المزارعة ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المذكور في العقد؛
- **صكوك المساقاة:** وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من هذه الثمار؛
- **صكوك المغارسة:** وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس[12]؛
- **صكوك الصناديق الاستثمارية:** ويعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع للأموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الإصدار. وتتعدد مجالات استخدامها حيث يمكن أن تشمل كافة فروع الاقتصاد، وبالطبع منها المجالات المالية، وتصدر الصناديق بآجال وأحجام معينة (الصناديق المغلقة)، أو بآجال و أحجام غير محددة(الصناديق المفتوحة)[13].

II. أهمية الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية

1. تجميع وحشد المدخرات: تعتبر الصكوك أداة تساعد في جمع رأس المال لتمويل المشروعات الاستثمارية، من خلال تعبئة مواردها من المستثمرين، فتنوع إصداراتها من حيث آجالها، مما يجعلها قادرة على تعبئة المدخرات من مختلف هذه الفئات وابرز مثال على هذا صكوك صناديق الاستثمار[14]؛

2. إحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي: إن آلية الفوائد المسبقة – الربا – في الاقتصاد الوضعي تؤدي إلى تراكم الديون بوتيرة أكبر بكثير من زيادة الثروة، وهذا ما يجعل الاقتصاد المالي يطغى على الاقتصاد الحقيقي، أما في الاقتصاد الإسلامي فإن صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والنقدي، وتعتبر الصكوك مثالا حيا في تحقيق التوازن المنشود،

نظرا لأن إصدارها يشترط وجود أصولا قبل التصكيك، بالإضافة إلى ابتعادها عن الربا واعتمادها على الربح[15]؛

3. مصدر لتمويل المشاريع: تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل مختلف المشاريع، سواء كانت استثمارية أو ذات النفع العام:

1.3. تمويل المشاريع الاستثمارية: إن تنوع الصكوك يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، وتعتبر صكوك المشاركة هي الأكثر ملاءمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات، كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية[16]؛

2.3. تمويل مشاريع ذات النفع العام: حيث تلبي الصكوك احتياجات الحكومة، من حيث تمويل المشاريع الضخمة ذات النفع العام، والتي لا ترغب الحكومة في إقامتها على أساس الربح.

4. الرفع من كفاءة السوق المالي: إن استخدام الصكوك والتوسع في التعامل بها من قبل المستثمرين والمدخرين والحكومات؛ يؤدي إلى تدعيم دور السوق المالية، من خلال[17]:

- توسيع تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية في السوق؛
- توسيع قاعدة المؤسسات المشتركة في السوق المالي والتي تتعامل في الصكوك إصدارا وتداولا؛
- رفع كفاءة السوق المالي من خلال إكسابه ميزتي العمق والسيولة؛
- تساعد على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق.

5. تمويل عجز الموازنة العامة: بالرغم من أن الأدوات المالية التقليدية تعطي حلول مؤقتة لإشكالية عجز الموازنة العامة، إلا أنها تتسبب لاحقا في زيادة نفقاتها وإحداث أثار تضخمية، وزيادة الأعباء العامة على الأجيال الحالية والقادمة، نتيجة طبيعتها الربوية والتضخمية؛ وتعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم الابتكارات، القادرة على أن تكون البديل الأنسب لهذه الأدوات، في تمويل عجز الموازنة العامة[18].

6. التحوط من المخاطر: تمكن الصكوك عند استخدامها من تخفيف درجة المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، بمعنى تدنيتها والتعامل معها بكفاءة، وذلك عن طريق التنوع في آجال واستخدامات الصكوك[19].

7. تحقيق التوزيع العادل للثروة: تعد الصكوك وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الأرباح والخسائر، فالصكوك القائمة على أساليب المشاركة تتضمن عموما عدالة توزيع الأرباح[20].

8. القضاء على مشكلة البطالة والأموال المعطلة: يقوم الاستثمار الإسلامي على مبدأ " ساهم غيرك بالمال والعمل ليكون القضاء على البطالة أمرا مكتملا"، وهذا هو حال الصكوك الإسلامية والتي تساهم في القضاء على مشكلة البطالة[21].

III. تجربة السودان نموذجا

شهد الاقتصاد السوداني في بداية التسعينات عدة تعديلات، أهمها إلغاء العمل بنظام سندات الخزانة، باعتبارها آلية غير متطابقة مع توجيهات الاقتصاد الإسلامي، مما أدى إلى التفكير في إصدار أوراق مالية حكومية تتفق مع توجيهات الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الإطار أصدرت الحكومة السودانية عام 1995، قانون صكوك التمويل، حيث كان أول خطوة في إيجاد بدائل استثمارية وتمويلية للسندات الربوية، التي كانت تستخدم لإدارة السيولة، ولتمويل المشاريع الحكومية وسد عجز الموازنة العامة.

1. أنواع الصكوك الإسلامية السودانية

من أهم الصكوك التي قامت بإصدارها الحكومة السودانية نجد:

1.1. شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم)

وهي عبارة عن صكوك تمثل حصصا محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك نوع من التصكيك، وتعتبر أول أداة نقدية إسلامية تم إصدارها لإدارة السيولة في جوان1998 [22]؛

2.1 شهادة المشاركة الحكومية (شهامة)

عرفت أول إصدار لها من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في 8 ماي 1999، عن طريق شركة السودان للخدمات المالية[23]، وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على أساس عقد المشاركة، وتصدرها وزارة المالية فهي تمثل حصصا محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية، يتم إصدارها بواسطة الدولة مقابل حقوق ملكيتها، في عدد من المؤسسات الرابحة، نيابة عن جمهورية السودان[24].

3.1 صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

وهي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية، وهي تصدر في صيغة المضاربة، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية، وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، و بالتالي

فان لها نفس أهداف صكوك شهامة، أي توفير الموارد المالية لتمويل الاحتياجات المختلفة للدولة[25].

جدول رقم (1): تطور مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة 2004-2015.

السنة	عدد الشهادات	قيمة الشهادات
2004	1280000	128000
2005	5660000	5660
2006	12990816	13.0
2007	17050795	17051
2008	18725819	18725
2009	20223815	202238
2010	18264017	1826.3
2011	19442477	19442
2012	14761555	14763
2013	–	–
2014	8279969	8280
2015	9042101	9042

المصدر: إعداد الباحثين: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات: 2000-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن صكوك صرح قد سجلت نموا قياسيا من حيث تتداولها خلال الفترة 2004-2012، في حين لم تسجل سنة 2013 أي تتداول لهذه الصكوك، كما يتضح أيضا من الجدول أن الصكوك قد سجلت تداولا بـ 8279969 شهادة سنة 2014 مقارنة بـ 9042101 شهادة سنة 2015 مسجلة بذلك ارتفاع بـ 9,2%.

4.1 شهادات إجارة بنك السودان المركزي (شهاب)

ظهرت كبديل عن شهادات مشاركة البنك المركزي(شمم)، وهي ورقة مالية تمثل حصصا محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول (المباني) المملوكة لبنك السودان المركزي، وتستند على عقود الإجارة، كما تعتمد على تصكيك أصول البنك المركزي الثابتة في العاصمة والولايات، وهي قابلة للتداول بين المصارف فقط، ولا يجوز تداولها إلا مع البنك المركزي (ليس للجمهور)، وتستخدم لإدارة السيولة في الاقتصاد[26].

5.1 شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول(شامة)

بدأ العمل بشهادات (شامة) عام 2010، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل، تم إنشاءه بغرض حشد موارد المستثمرين، عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية، وتهدف الى:

- توسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة أوراق مالية جديدة؛
- تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

6.1. شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور): بدأ العمل في شهادات نور في عام 2012، وانتهى العمل بها في عام 2014، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (ثلاث سنوات) برأسمال قدره 758 مليون دولار أمريكي، وبقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي للشهادة الواحدة، وعائد سنوي متوقع في حدود 7%، تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو ما يعادلها، وكان الهدف من إصدارها هو توفير موارد مناسبة للدولة.

جدول رقم (2): تطور مبيعات شهادات النور خلال الفترة 2012-2015

السنة	العدد	القيمة
2012	7580000	75800000
2013	4769500	47700000
2014	7580000	7580000
2015	-	-

المصدر: إعداد الباحثين: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات: 2000-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض في مبيعات شهادة النور خلال سنة 2013، مقارنة بسنة 2012 وذلك من 7580000 شهادة إلى 4769500 شهادة، لتعاود خلال سنة 2014 الارتفاع إلى نفس مبيعات سنة 2012، حيث تم تصفيتها تدريجيا خلال هذه السنة.

2. دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان

1.2. مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البني التحتية في السودان: ساهمت صكوك الإسلامية التي أصدرتها حكومة السودان في تمويل مختلف مجالات التنمية في السودان والجدول الموالي رقم (3) يوضح ذلك:

جدول رقم (3): مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البني التحتية

المجال	الانجازات
الصحة	انشاء مراكز صحية متخصصة دعم مراكز غسيل الكلى بالعاصمة والولايات، وتوفير معدات متطورة في المعمل القزمي والمستشفيات الاتحادية والولائية
التعليم العالي والعلمي	توفير معمل تقنية متكورة للكليات التقنية (أجهزة كمبيوتر، الانترنت...إلخ) إنشاء مشروعات إسكان الطلاب في الولايات المختلفة
المياه	تم حفر وتركيب مئات الآبار وبناء السدود والتي ساعدت في حل مشكلة نقص المياه في عدد من الولايات
الزراعة والري	دعم البنايات الأساسية للري، وتوفير الآليات والمعدات الزراعية. توفير وحدات حفر متكاملة لبعض الولايات
الثروة الحيوانية	توفير الأدوية للإمدادات البيطرية
البنايات الأساسية والصناعة	دعم السكة حديد والنقل النهري، وتشييد طريق كترانج- الجنيد. توفير معدات لمشروع إعادة تأهيل مصنع النسيج.
المعلوماتية	دعم البنية التحتية للهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، ووكالة السودان ببانباء بالمرسلات الاذاعية وتوفير الأجهزة التقنية المتطورة

المصدر: الشام عبد الله عبد الله، دور الصكوك الحكومية في تمويل الموازنة بالتركيز على تمويل التنمية، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية الإسلامية، النسخة الخامسة 25-26 أفريل 2013، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، ص ص: 7-8.

2.2 . مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة: ساهمت الصكوك التي تم إصدارها من قبل حكومة السودان في تمويل عجز الموازنة والجدول الموالي رقم (4) يوضح ذلك:

جدول رقم (4): مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة

	2013		2014		2015	
	الاداء	المساهمة	الأداء	المساهمة	الاداء	المساهمة
العجز الكلي للموازنة	(6,456.5)	100	(4,416.9)	100	(6,976.4)	100
صافي التمويل الخارجي	1,073.2	(17)	870.9	(20)	(405.4)	(6)
صافي التمويل الداخلي	5,383.2	(83)	3,546.0	(80)	7,381.8	106
شهادات شهامة	738.7	(11)	1,611.6	(36)	2,611.2	37
شهادات صرح	495.7	(8)	173.1	(4)	(50.3)	(1)
سندات إطفاء الدين	(452.3)	7	(412,5)	9	(141,4)	6
الضمانات	2,700.8	(42)	6,190,8	(50)	3,419,8	49
المتأخرات	(475.1)	7	(6,130,6))	47	(1,957,2)	(28)
الاستدانة من بنك السودان المركزي	2,375.5	(37)	6,630.0	51	3,500.0	50
موارد اضافية	-	-	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثين: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات: 2013-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العجز الكلي للموازنة لسنة 2015 قد وصل إلى 6976.4 مليون جنية، وبرغم من أن السودان يعتمد في تغطية عجزه على كل من التمويل الخارجي والداخلي، إلا أن سنة 2015 سجلت صافي التمويل الخارجي سالب بقيمة 405.4 مليون جنيه، أي بنسبة 6 % من إجمالي التمويل الكلي بسبب التزامات السودان اتجاه الدول المقرضة عن ما تحصلت عليه من تمويل خارجي جديد، أما بالنسبة لصافي التمويل الداخلي فقد مثل 106 %من إجمالي التمويل الكلي، وبقيمة قدرت بـ 7,381.8 مليون جنية سنة 2015، حيث شكلت الأوراق المالية (الصكوك) والضمانات أعلى نسبة لتغطية العجز لعام 2015 بقيمة 3881,7، بنسبة 56%، تليها الاستدانة من البنك السودان المركزي بقيمة 35000 بنسبة 50 %.

3.2. مساهمة الصكوك الإسلامية في تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية:

لاقت الشهادات والصكوك التي أصدرتها شركة السودان قبول كبير من قبل جمهور المستثمرين والمتعاملين في السوق، حيث ساهمت وبشكل كبير في نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية إذ مثلت ما نسبته 94 %من حجم التداول في السوق الثانوي والجدول الموالي رقم 05 يبن حجم تداول الشهادات والصكوك إلى إجمالي التداول الكلي للسوق الثانوي خلال الفترة 2013-2015:

جدول رقم (5): نسبة تدول الشهادات والصكوك إلى التداول الكلي في السوق الثانوي خلال الفترة 2013-2015

البيان	2013	2014	2015
حجم التداول الكلي (مليون جنيه)	3885,4	5761,7	6250,4
حجم تدول الشهادات والصكوك(مليون جنيه)	3751,4	5455,8	6085,2
نسبة حجم تداول الشهادات والصكوك إلى حجم التداول الكلي%	96,55	94,7	97,4

المصدر: إعداد الباحثين: تقارير شركة السودان للخدمات المالية المحدودة 2013-2015

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم تداول الشهادات والصكوك قد مثل تقريبا حجم التداول الكلي خلال الثلاث السنوات 2015,2014,2013 وذلك بنسبة لم تقل عن 94 %، وهذا ما يثبت أهمية الصكوك في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم عرضه يمكن أن نخلص إلى الدور المهم للصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، نوجزه فيما يلي:

- ✓ تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع الاستثمار، سواء العامة من خلال تمويل مشاريع الحكومية كبناء المطارات، والسكك الحديدية؛ أو المشاريع الخاصة من خلال توفير الموارد المالية والمعدات للشركات؛
- ✓ القضاء على البطالة و تشغيل الأموال المعطلة؛
- ✓ التوزيع العادل للثروة من خلال المشاركة في نتيجة المشروع سواء كانت ربح أو خسارة؛
- ✓ الابتعاد عن التمويل التضخمي الذي يعتمد على الفائدة، وإحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي؛
- ✓ المساهمة في إدارة السيولة في الاقتصاد، و تمويل عجز الموازنة العامة؛
- ✓ تنشيط سوق المال، من خلال تنويع الصكوك المتداولة فيه، وزيادة السيولة مما يؤدي إلى رفع كفاءته؛
- ✓ التحوط من المخاطر، وتخفيض تكلفة التمويل.

أما عن تجربة السودان في إصدار الصكوك، فقد تبين أن معظم الصكوك التي قامت بإصدارها، كان هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال:

✓ المساهمة في إدارة السيولة في الاقتصاد، وتمويل مشاريع البنى التحتية؛

✓ تغطية جزء من العجز في الموازنة، والذي كان يغطى بالإصدار النقدي، أو الاستدانة من البنك المركزي السوداني، رغم ما يحدثه من آثار تضخمية على الاقتصاد السوداني، أين تفوق مرونة العرض النقدي بدرجة عالية مرونة عرض السلع والخدمات؛

✓ تنشيط سوق الخرطوم الثانوية للأوراق المالية، حيث مثل حجم تداول الشهادات والصكوك 95% من إجمالي التداول.

الهوامش والاحالات:

[1] العيفة عبد الحق وزاهرة بني عامر، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البني التحتية– دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5و 6 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف.

[2] زروال حواس، **كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة**، بحث مقدم إلى للمؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5و 6 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف.

[3]Abdussalam Ismail Onagun**, The Impact of Sukuk investment in Developing UAE Economy**, Journal of Islamic Banking and Finance, Volume 33, No. 4, Oct - Dec. 2016.

[4] معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية**، بحث مقدم إلى الملقى الدولي بقالمة حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر2012.

[5]نوال بن عمارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية–البحرين–**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، 2011،ص:254.

[6] كمال توفيق حطاب، **الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة**، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي–3 جوان 2009. ص7.

[7] فتح الرحمن محمد علي صالح، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية، النسخة الرابعة، 5 و6 أفريل 2012، ص:10.

[8]أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2013، ص: 30.

[9]عبد الكريم قندوز، :**الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الرسالة ناشرون،دمشق – سوريا– الطبعة الأولى،2008، ص: 181.

[10]Mohamad Zaid, Nadiyah Hashim,**The Implementation of Sukuk in Islamic Finanace**, Mara University of Technology, Malaysia,2011,p:456.

[11] محرز نور الدين، رحموني فضيلة، **الأهمية الاقتصادية لصكوك الإجارة**، ملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والمالي، يومي 21–23 أكتوبر 2015، جامعة سوق أهراس،ص ص: 5–7.

[12] زياد جلال الدماغ، **الصكوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2012، ص ص:120–121.

[13]محمد كريم قروف، **الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الاسلامية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي، الواقع: و رهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و 24 فيفري 2011، ص: 9.

[14] ربيعة بن زيد، سليمان بن ناصر، **الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5و6 ماي 2013، ص:11.

[15] أحمد طرطار، **دور الصكوك الاسلامية في تقديم بدائل الاقراض والتمويل لتحقيق التنمية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5و6 ماي 2013، ص:13.

[16]شرياق رفيق، معطى الله خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 253

[17] نصبة مسعودة، **نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال تجربة ماليزيا نموذجا**، اطروحة دكتوراه علوم اقتصاد، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر– ،2012–2013،ص ص 129–133.

[18] زواق الحواس ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[19] أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[20] محمد تقي العثماني، **الصكوك كأداة لإدارة السيولة**، بحث مقدم للندوة العشرون للمجتمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 25و29ديسمبر 2010، ص:6

[21] شرياق رفيق، معطى الله خير الدين مرجع سبق ذكره، ص 255.

[22] زواق حواس، مرجع سبق ذكره، ص: 27

[23] فتح الرحمن علي محمد صالح، **التجربة السودانية في مجال الصكوك الاسلامية**، ورشة عمل: الصكوك الإسلامية: تحديات.. تنمية وممارسات دولية، الأردية، 18-19 تموز 2010.

[24] ربيعة بن زيد، **الصكوك الإسلامية وإدارة مخاطرها –دراسة تقييمية لحالة الصكوك الحكومية السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة(2005-2010)**، رسالة ماجستير، تخصص مالية الأسواق، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص:278.

[25] الشام عبد الله عبد الله، **دور الصكوك الحكومية في تمويل الموازنة بالتركيز على تمويل التنمية**، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية الاسلامية، دور مؤسسات التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع التمية الاقتصادية، يومي 25-26 ابريل 2013. ص ص5-6.

[26] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 01، 2014. ص 21.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

دور الإنفاق العام على البنى التحتية في دعم الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي دراسة مقطعية زمنية لعينة من الدول للفترة 2000-2013

The role of public spending on infrastructure in supporting agricultural production and achieving food security A cross-sectional study of a States sample for the period 2000-2013

د. محمد الشريف بن زواي
جامعة أم البواقي – الجزائر

أ. هاجر سلاطني
جامعة الجزائر 3 - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/25 تاريخ قبول النشر: 2017/05/26

الملخص :

من خلال هذا المقال يهدف الباحث إلى فحص أثر الإنفاق العام الاستثماري في البنى التحتية على الناتج المحلي الخام المتأتي من الفلاحة لعينة من الدول التابعة للإتحاد الأوروبي (بلجيكا، البرتغال، اسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، اليونان، إيطاليا، ألمانيا) من خلال الاعتماد على نموذج مقاطع زمنية (بانل) في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2013. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لكل من البنى التحتية للطرقات والموانئ، وهذا الأثر متماثل بين دول العينة.

الكلمات المفتاحية: البنى التحتية، الفلاحة، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، البيانات المقطعية الزمنية.

Abstract :

Through this article the researcher aims to examine the impact of public investment spending in infrastructure on GDP from Agriculture for a sample of European Union countries (Belgium, Portugal, Spain, France, United Kingdom, Greece, Italy, Germany) by relying on Panel Data model in the period from 2000 to 2013. The study found positive and significant impact for the infrastructure of Roads and Maritime infrastructure, and this effect is the same among the sample countries.

***Keywords**: Infrastructure, Agriculture, Economic growth, government Spending, panel-Data.*

I- مقدمة

تعد البنى التحتية المظلة التي تحمي كل المؤسسات الخاصة التي تعمل ضمن الاقتصاد الوطني، بما فيها المؤسسات الفلاحية وصغار الفلاحين، فهي تعمل على تقليص تكاليف النشاطات الفلاحية بما يسمح للأفراد والمؤسسات بالبقاء والعمل ضمن هذا القطاع.

وقد اهتم العديد من الباحثين بالعلاقة بين البنى التحتية والتنمية الفلاحية، وقد توصلت كل الدراسات إلى أثر ايجابي للبعض أنواع البنى التحتية على غرار الطرقات، شبكة الكهرباء والمياه، الاتصالات والنقل. كما قد توصلت دراسات أخرى إلى أن البنى التحتية تؤثر بطريقة غير مباشرة على تحقيق الأمن الغذائي والتقليص نسبة الفقر وذلك من خلال متغير وسيط هو التنمية الفلاحية.

أغلب الدراسات تناولت بالدراسة دولة أو منطقة معينة مع الاعتماد على حجم البنى التحتية الكلي الموجود، في حين تهدف هذه الورقة إلى فحص أثر تطور الإنفاق على البنى التحتية على مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الخام لمجموعة من الدول وعبر فترة زمنية، أين سيتم دراسة بعض البنى التحتية التي لم يسبق دراستها كالموانئ والمطارات والسكك الحديدية.

يهدف هذا البحث للإجابة عن السؤال الموالي:

هل يؤثر الاستثمار العام في البنى التحتية على النمو الاقتصادي المتأتي من الفلاحة؟ وهل يختلف هذا الأثر من دولة لأخرى؟

حيث ينطلق البحث من ثلاثة فرضيات أساسية، الفرضية الأولى **(H1)** تقر بأن الاستثمار الحكومي في البنى التحتية يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي في القطاع الفلاحي. الفرضية الثانية **(H2)** تتمثل في أنه لا يوجد فرق بين الدول من حيث حجم تأثير الإنفاق العام على البنى التحتية على القطاع الفلاحي. أما الفرضية الثالثة **(H3)** فتقر بأن كل أنواع البنى التحتية مهمة ولها الأثر نفسه على الناتج الداخلي الخام المتأتي من الفلاحة.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الحكومات في توفير البيئة المناسبة لتطور القطاع الفلاحي من خلال التركيز على جانب البنى التحتية وما يمكن لهذه الأخيرة من إعطاء دفع قوي لهذا القطاع الحساس، خصوصا بالنسبة للجزائر. وهذا من خلال محاولة استقراء وضع بعض الدول الأوروبية كعينة لإثبات صحة فرضية البحث.

وقد تم هيكلة الدراسة كما يلي: في المحور الثاني سيتم عرض الأدبيات التي تناولت سياسات دعم القطاع الفلاحي وأثرها على النمو الاقتصادي ككل والنمو الاقتصادي المتأتي من القطاع الفلاحي بشكل خاص، المحور الثالث يعرض نموذج المقاطع الزمنية المقترح والمنهج المعتمد في الدراسة، يتبعه المحور الرابع الذي خصص لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها وأخيرا تم وضع خاتمة عامة.

II – مراجعة الأدبيات

تعد الفلاحة إحدى ركائز الحضارة وهدف أول بالنسبة لأي حكومة ترغب في تحقيق التنمية المستدامة. وقد ألقت العديد من الدراسات الضوء على العلاقة بين الفلاحة والتنمية الاقتصادية (Ghatak and Ingersent, 1984; Timmer, 1992; GARON YEH and LI, 1999; Helmsing, 2001; Godoy et al. 2010; Tonts and Siddique, 2011; Yusuf, 2014; Awokuse and Xie, 2015).

أكدت النظرية الاقتصادية والدراسات القياسية أنه لا يمكن للحكومات التحكم في النشاط الفلاحي بشكل مباشر وسلس (McMahon and Cardwell, 2015)، إلا أنه يبقى لدى هذه الحكومات خيار وضع ومتابعة مجموعة من السياسات الفلاحية التي يمكنها انتهاجها، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود أثر ايجابي لمختلف هذه السياسات على رفع معدل التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي، خفض معدلات الفقر والرفع من الناتج الإجمالي.

دراسة تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي متجذرة في النظرية الكنزية منذ سنة 1930، إلا أن حجم الأثر يختلف حسب نوع الإنفاق الحكومي، حيث قام كل من روبرت روني وبيتر فريديريكشن (Looney and Frederiksen,1981) بتقسيم الإنفاق العام إلى إنفاق عام اقتصادي وإنفاق عام اجتماعي يمثل الإنفاق على البنى التحتية، أين تم التوصل إلى أن الإنفاق العام على البنى التحتية أكبر تأثيرا من الإنفاق العام الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

لعل أن أول الدراسات التي فصلت في أثر البنى التحتية على التنمية الفلاحية هي دراسة بهاتيا سنة 1999 وقد تبعتها مجموعة من الدراسات تمت كلها في الهند، حيث توصلت في مجملها إلى أثر ايجابي لهذه البنى على التنمية الفلاحية في الهند، وقد اختلفت في منهج إجرائها بين نماذج المقارنة بين العينات، الانحدار المتعدد والتحليل

النظري للإحصائيات (Bhatia,1999; Narayanamoorthy and Hanjra, 2006; Satish, 2007; Kumar and .al, 2006). تم التوصل إلى نتائج مماثلة من قبل مماتزاكيز (Mamatzakis, 2003) حيث ربط بين البنى التحتية وإنتاجية القطاع الفلاحي في اليونان، وقد نوه إلى أن التأخر الذي يشهده القطاع الفلاحي اليوناني لا يعزى الى التأخر التكنولوجي فقط بل إلى تدهور البنى التحتية أيضا، إذ بإمكان البنى التحتية تخفيض جزء هام من التكاليف التي يتحملها القطاع الفلاحي.

في دراسة لأثر البنى التحتية على تخفيض نسبة الفقر (Ali and Pernia, 2003)، تم التوصل إلى وجود متغير وسيط تمثل في التنمية الاقتصادية الفلاحية، وذلك من خلال دور التنمية الاقتصادية الفلاحية في تخفيض أسعار المنتجات الأساسية وتوفير مناصب الشغل التي تضمن حاجة الفقراء، مما يجعل من الإنفاق العام على البنى التحتية إحدى أهم طرق تدخل الدولة للتحقيق الأمن الغذائي.

مؤخرا، حاول كل من كنوكس وداكاش (Knox and .al, 2013) التفصيل في أنواع البنى التحتية التي تؤثر على إنتاجية القطاع الفلاحي كالكهرباء، الطرقات، شبكات السقي، وسائل النقل والاتصال، وقد خلصا الى وجود تأثير ايجابي لهذه البنى التحتية على الإنتاجية الفلاحية. وقد توصل جيلبيرتو ليانتو (Llanto, 2012) للنتائج مماثلة فيما يخص الطرقات والكهرباء.

أغلب الدراسات السابقة اهتمت بدولة واحدة، أو منطقة واحدة أين تم الاستعانة بنماذج انحدار متعدد أو مقارنة بين العينات، وغالبا ما لجأ الباحثون إلى تحليل الإحصائيات للوقوف على أثر البنى التحتية على التنمية الفلاحية، أو الإنتاجية الفلاحية، وقد تميزت هذه الدراسة بالاعتماد على النماذج المقطعية الزمنية لفحص أثر حجم الإنفاق العام على أربعة أنواع من البنى التحتية تمثلت في شبكة الطرقات، الموانئ، المطارات، والسكك الحديدية على الناتج المحلي الخام المتأتي من الفلاحة وهذا على عينة من الدول، وهذا ما لم يلاحظ من خلال مراجعة مختلف الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة.

III – بيانات ومنهجية الدراسة

1- البيانات المقطعية الزمنية

تم اختيار عينة من الدول الأوروبية تمثلت في بلجيكا، فرنسا، اليونان، المملكة البريطانية المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، البرتغال واسبانيا، أي ما مجموعه ثمانية دول، خلال

الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 حتى 2013، وقد تميزت البيانات بكونها سلاسل زمنية مقطعية غير متوازنة (unbalanced panel data)، حيث تم جمع البيانات على طول الفترة من أجل بعض الدول كاسبانيا، ألمانيا وفرنسا في حين لم تتوفر البيانات على طول الفترة من أجل دول أخرى. والمعيار الوحيد لاختيار الفترة الزمنية وكذا الدول في العينة هو مدى توفر البيانات التي تسمح باختبار فرضيات الدراسة. وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من موقع مكتب الإحصاء للاتحاد الأوروبي: http://ec.europa.eu/eurosta

لبناء نموذج الدراسة سيتم الاعتماد على متغير تابع وحيد والمتمثل في الناتج الداخلي الخام المتأتي من الفلاحة ((GDP(AGR) مقاسا بالمليون أورو، كما سيتم الاعتماد على أربعة متغيرات مفسرة تتمثل في حجم الإنفاق على الاستثمار في البنى التحتية الخاصة بالمطارات (AIR)، الموانئ (MAR)، السكك الحديدة (RAI) وشبكة الطرقات (ROA) وكلها مقاسة أيضا بالمليون أورو.الملحق (1) يعرض ملخصا عن إحصائيات متغيرات الدراسة.

2- نموذج الدراسة

يمكن كتابة الصياغة المختصرة للنموذج البانل كما يلي:

$$Y_{i,t} = a_i + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \qquad (1)$$

حيث:

$Y_{i,t}$: تمثل الدخل المحلي الخام المتأتي من الفلاحة، الغابات والصيد البحري (GDP from Agriculture) للبلد i في الفترة t.

a_i: ترمز للتأثير الخاص بكل بلد عن طريق حصر محددات النمو الاقتصادي الناتج عن الفلاحة، الغابات والصيد البحري التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى وهو بذلك يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر الدول مع ثبات الزمن.

β: شعاع يعبر عن المعاملات المراد تقديرها والخاصة بالمتغيرات المفسرة المعتمدة في النموذج.

$X_{i,t}$: مصفوفة لمجموعة المتغيرات المفسرة المعتمدة في النموذج الخاصة بلد i في t الفترة.

$\varepsilon_{i,}$: شعاع للخطأ العشوائي للبلد i في t الفترة.

ويمكن صياغة معادلة النموذج على ضوء المعطيات المتعلقة بالعينة المدروسة كما يلي:

$$GDP(AGR)_{i,t} = a_i + \beta_1 AIR + \beta_2 MAR + \beta_3 RAI + \beta_4 ROA + \varepsilon_i \quad (2)$$

3- تقدير نموذج الدراسة

تضم الصياغة الأساسية لانحدارات البانل والمقدمة من طرف قرين (Green, 1993) ثلاثة نماذج ممكنة تبعاً لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية ai (Individual Effect)، ويفترض أن يكون هذا الأثر ثابتا عبر الزمن وخاصا بكل وحدة مقطعية، فإذا كان الأثر الفردي ai هو نفسه من أجل جميع الوحدات المقطعية فان النموذج هو نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS regression)، ويتم تقديره حسب طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary List Square). أما في حالة اختلاف الأثر الفردي ai عبر الوحدات المقطعية فان النموذج يتجزأ إلى نموذجين أساسيين هما:

– نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model): ويكون فيه الأثر الفردي ai عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية (بكل دولة في هذه الدراسة)، وتوجد عدة طرق لتقدير هذا النموذج، وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (List Square Dummy Variables)، حيث يتم إدراج متغيرات صورية (وهمية) في النموذج تأخذ القيمتين (1،0). ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$Y_{i,t} = Da_i + \beta X_{i,t} + \varepsilon_i t \quad (3)$$

حيث هي D مصفوفة المتغيرات الصورية، $Y_{i,t}$ و$X_{i,t}$ المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية a_i خلال الفترة الزمنية t. ويمكن كتابة النموذج السابق بشكل أكثر تفصيل كما يلي:

$$\begin{bmatrix} Y1 \\ Y2 \\ \vdots \\ Yn \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i & 0 & \dots & 0 \\ 0 & i & \dots & 0 \\ \vdots & & & \\ 0 & 0 & \dots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a1 \\ a2 \\ \vdots \\ an \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X1 \\ X2 \\ \vdots \\ Xn \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon 1 \\ \varepsilon 2 \\ \vdots \\ \varepsilon n \end{bmatrix} \quad (4)$$

– نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model): ويعتبر الأثر الفردي ai ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب، ويتم الاعتماد في تقديره على طريقة المربعات

الصغرى المعممة (Generalized List Square). ويمكن إعطاء الصيغة الأساسية لهذا النموذج بـ:

$$Y_{i,t} = a + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \qquad (5)$$

مع: $\varepsilon_{i,t} = a_i + u_t + u_{i,t}$

حيث، يضم الخطأ العشوائي $\varepsilon_{i,t}$ ثلاثة مركبات تتمثل في الأثر الفردي a_i وخصائص البعد الزمني u_t، والمركبة الثالثة تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن.

lv – عرض ومناقشة نتائج الدراسة

1- اختيار نموذج البانل المناسب

بعد إدخال كل المتغيرات المفسرة في النموذج بما فيها المتغيرات الصورية تم إجراء اختبار هوسمان (Hausman,1978) للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وقد تم الحصول على إحصائية هوسمان مساوية لـ (9.92) وهي تتبع توزيع كاي تربيع (Chi-square) من الدرجة (4). بحيث كانت إحصائية هوسمان أقل من قيمة كاي تربيع المجدولة (13,28) عند مستوى المعنوية 0,01، ومنه النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية، ويؤكد على ذلك القيمة الاحتمالية (P-Value) المساوية لـ (0.0418) وهي أكبر من القيمة المعنوية المعمول بها 0,01.

نتيجة كون النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية لو تستدعي الحاجة اللجوء إلى اختبار والد (Wald)، الذي يسمح بالتحقق مما إذا كانت معاملات المتغيرات الصورية الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة مساوية للصفر كفرضية أولية. والجدول الموالي يقدم ملخصا عن النماذج الثلاثة المقترحة في الدراسة.

الجدول رقم (01): النماذج المقدرة في الدراسة وفق تحليل معطيات العينة المدروسة

النموذج	**الانحدار التجميعي Pooled) (OLS**	**التأثيرات الثابتة Fixed Effect) (Model**	**التأثيرات العشوائية Random) (Effect Model**
Constant	**3918.991***	**2660.638**	**3918.991***
AIR	**-3.20E-06**	**1.03E-06**	**-3.20E-06**
MAR	**4.25E-06***	1.72E-07	**4.25E-06***
RAI	**9.33E-07**	1.31E-08	**9.33E-07**
ROA	**1.58E-06***	7.87E-08	**1.58E-06***
D1 (FRA)		**26401.53***	
D2 (GER)		**14140.20***	
D3 (GRE)		**4614.724***	
D4 (ITA)		**27197.73***	
D5 (POR)		716.9325	
D6 (SPA)		**20050.05***	
D7 (UK)		**7924.881***	
عدد المشاهدات	98	98	98
R^2 (squared)	0.716517	0.990459	0.716517
R^2 (Adjusted)	0.704324	0.987323	0.704324
F (statistic)	**58.76544***	**315.7696***	**58.76544***
Hausman (statistic)	/	9.920177 [0.0418]	9.920177 [0.0418]

تظهر المعاملات عند مستوى الدلالة المعنوية 5% بالخط العريض وعند مستوى الدلالة 1% مرفقة بالرمز (*)

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews8).

2- إختبار صلاحية النموذج

عند القيام بتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يتم مراعاة أن النتائج خالية من مشاكل الاقتصاد القياسي، وأن النموذج جيد من الناحية الإحصائية، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

- تم إتباع طريقة الانحدار خطوة بخطوة (Stepwise method) لتحسين النموذج.
- تم التحقق من أن الأخطاء العشوائية في النموذج تتبع التوزيع الطبيعي (Normality test)، وقد كانت نتائج اختبار جارك بيرا (Jarque–Bera) كما هو موضح في الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): اختبار جارك بيرا (Jarque–Bera) للأخطاء العشوائية في نموذج التقديرات العشوائية

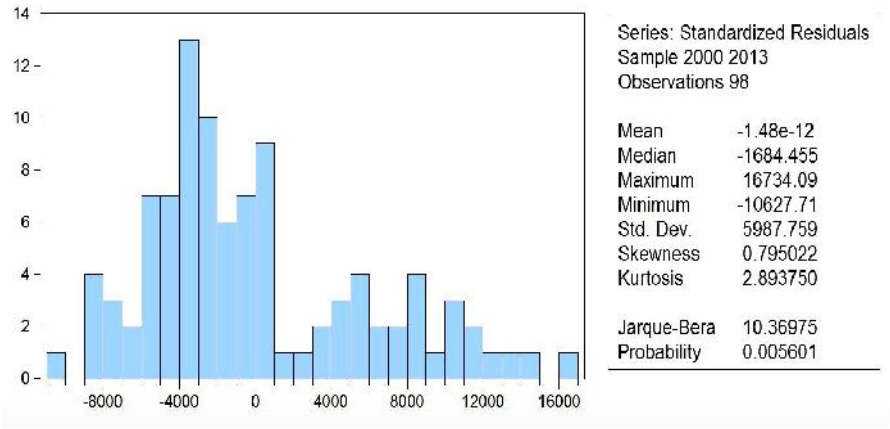

المصدر: مخرجات برنامج إفيوز (EViews8).

يظهر من خلال الشكل أن فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية غير محققة باعتبار أن القيمة الاحتمالية بلغت 0,005 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,01 و0,05 أي أن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويؤكد على ذلك قيمة إحصائية جارك بيرا (Jarque–Bera) التي قدرت بـ 10,37، حيث يظهر من الشكل أعلاه أنها أكبر من قيمة الإحصائية كاي تربيع المجدولة (Chi–Squared) من الدرجة (2) والتي تبلغ قيمتها 5,99.

من أجل التخلص من القيم الشاذة وضمان توزيع طبيعي للأخطاء العشوائية تم إدخال الدالة اللوغاريتمية على كل متغيرات الدراسة، وقد جاء اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المعدل كما يوضحه الشكل رقم (02) الموالي.

الشكل رقم (02): اختبار جارك بيرا (Jarque–Bera) للأخطاء العشوائية في نموذج التقديرات العشوائية المصحح.

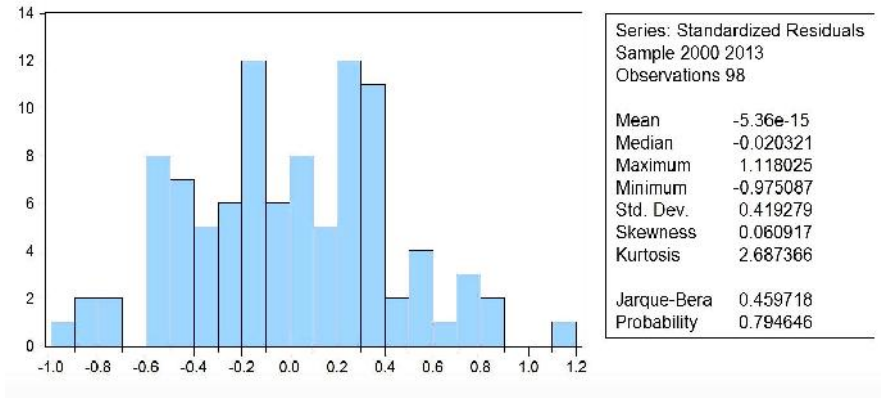

المصدر: مخرجات برنامج إفيوز (EViews8).

بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على متغيرات الدراسة، جاءت نتائج اختبار جارك بيرا (Jarque-Bera) كما يوضحها الشكل رقم (02) حيث القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0,01، وقيمة إحصائية جارك بيرا أقل من إحصائية كاي تربيع (Chi-Squared) المجدولة.

- تم التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (Autocorrelation Test) وقد أظهر اختبار (Q-Statistic) وجود مشكل ارتباط ذاتي كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): اختبار (Q-Statistic) للارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية في نموذج التأثيرات العشوائية المصحح

Date: 04/15/17 Time: 10:05
Sample: 2000 2013
Included observations: 98

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.753	0.753	57.330	0.000
		2	0.518	-0.113	84.767	0.000
		3	0.384	0.082	100.00	0.000
		4	0.294	0.003	109.03	0.000
		5	0.211	-0.029	113.70	0.000
		6	0.159	0.028	116.38	0.000
		7	0.155	0.072	118.95	0.000
		8	0.160	0.029	121.73	0.000
		9	0.176	0.067	125.16	0.000
		10	0.157	-0.047	127.90	0.000
		11	0.109	-0.045	129.24	0.000
		12	0.065	-0.020	129.72	0.000

المصدر: مخرجات برنامج إفيوز (EViews8).

يظهر من خلال الشكل السابق أن كل القيم الاحتمالية الواردة بالعمود (Prob) هي أقل من القيمة المعنوية 0,05، أي يتم رفض الفرضية التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، وقد تم التخلص من مشكل الارتباط الذاتي عن طريق إدخال تأخير زمني على المتغير التابع ((lnGDP(AGR))، ونتائج إختبار (Q-Statistic) بعد إدخال التأخير الزمني موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): اختبار (Q-Statistic) للارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية في نموذج التأثيرات العشوائية المصحح

Date: 04/15/17 Time: 14:38
Sample: 2000 2013
Included observations: 90

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.186	0.186	3.2212	0.073
		2	-0.097	-0.137	4.1147	0.128
		3	0.066	0.119	4.5352	0.209
		4	0.004	-0.053	4.5366	0.338
		5	-0.062	-0.031	4.9108	0.427
		6	-0.072	-0.069	5.4282	0.490
		7	-0.088	-0.072	6.1924	0.517
		8	-0.119	-0.101	7.6177	0.472
		9	-0.011	0.026	7.6305	0.572
		10	-0.024	-0.052	7.6883	0.659
		11	-0.073	-0.048	8.2469	0.691
		12	-0.019	-0.020	8.2842	0.763

المصدر: مخرجات برنامج إفيوز (EViews8).

يظهر من خلال الشكل السابق أن كل القيم الاحتمالية الواردة بالعمود (Prob) هي أكبر من القيمة المعنوية 0,05، أي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- تشير قيمة معامل التحديد المصحح **(R^2 (Adjusted** إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات التفسيرية الواردة في نموذج التأثيرات العشوائية المصحح، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 78%.

3- نتائج قياس تأثير الإنفاق الحكومي على البنية التحتية على تطور الدخل الوطني الخام المتأتي من الفلاحة

انطلاقا من النموذج المقدر يمكن تبيان نتائج أثر الإنفاق على البنى التحتية على الناتج الاقتصادي الفلاحي كما يلي:

– وجود أثر معنوي وموجب للإنفاق الحكومي الاستثماري على البنى التحتية الخاصة بالموانئ والطرقات على زيادة الناتج الداخلي الخام المتأتي من الأنشطة الفلاحية، وتدعم هذه النتيجة نتائج الدراسات السابقة التي عرضتها هذه الدراسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية **H1**.

– توصلت الدراسة إلى أن هناك آثار خاصة بكل دولة إلا أنها لا تؤثر على النموذج ككل، نتيجة أن لا توجد اختلافات كبيرة بين الدول المدرجة في العينة، وهذا ما يؤكده النموذج الملائم المتوصل إليه، حيث أن نموذج التأثيرات العشوائية يفسر كل التغيرات على الناتج الخام المتأتي من الأنشطة الفلاحية في كل دول العينة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية **H2**.

– أظهرت الدراسة حسب النموذج المقترح أن بعض أنواع البنى التحتية التي ضمتها الدراسة كالمطارات والسكك الحديدية ليس لها أثر معنوي واضح على نمو الناتج المحلي المتأتي من الأنشطة الفلاحية، كون الأنشطة الفلاحية في دول العينة لا تعتمد على هذه المنشآت بشكل كبير في نقل منتجاتها وتسويقها. وهذا يعني رفض الفرضية **H3**.

v – الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية يفحص الباحث أثر الإنفاق الحكومي على أربع أنواع من البنى التحتية (الطرقات، المطارات، الموانئ والسكك الحديدية) على الناتج المحلي الخام من الأنشطة الفلاحية، أين توصل الى اثر ايجابي لكل من الطرقات والموانئ، وهذا موافق لما توصلت إليه الدراسات السابقة فيما يخص الطرقات، في حين أنه لم يسبق فحص أثر الإنفاق على الموانئ، في حين أن أثر كل من المطارات والسكك الحديدية كان غير معنوي. وتؤكد نتائج الدراسة أن الأنشطة الفلاحية ترتكز بشكل كبير على الطرقات في إيصال منتجاتها إلى الأسواق المحلية، حيث تؤدي شبكة الطرقات دور مهم في تخفيض تكاليف الأنشطة الفلاحية، ويرجع الأثر الايجابي للموانئ على زيادة الناتج الداخلي الخام من الأنشطة الفلاحية كون عملية تصدير المنتجات الفلاحية ترتكز بشكل رئيسي على الموانئ أكثر منها على المطارات والسكك الحديدية.

لذا توصي الورقة البحثية بضرورة تركيز الإنفاق العام الاستثماري على توسيع وصيانة شبكة الطرقات بالإضافة إلى إعطاء امتيازات أكبر فيما يخص نقل المنتجات الفلاحية عبر الموانئ بغية تخفيض تكاليف النقل والتشجيع على التصدير.

الاحالات والمراجع

Ali, I., & Pernia, E. M. (2003). Infrastructure and Poverty Reduction-What is the Connection?. ERD POLICY BRIEF SERIES, Economics and Research Department Number 13.

*Awokuse, T. O.; Xie, R. (2015). "Does Agriculture Really Matter for Economic Growth in Developing Countries?" Canadian Journal of Agricultural Economics/Revue canadienne d'agroeconomie, **63**: 77–99. doi: 10.1111/cjag.12038*

Bhatia, M. S. (1999). Rural infrastructure and growth in agriculture. Economic and political weekly, A43-A48.

*GAR-ON, A. Y. ; LI X. (1999). "Economic Development and Agricultural Land Loss in the Pearl River Delta, China". Habitat International **23**(3): 373-390. doi:10.1016/S0197-3975(99)00013-2.*

Ghatak, S.; Ingersent, K. (1984). Agriculture and economic development. Prentice Hall / Harvester Wheats. ISBN 10: 0710801378.

Godoy, D. C.; Dewbre, J. (2010). Economic agriculture Poverty reduction Macroeconomic Trade policy developments Vietnam [Policies for Agricultural Development, Poverty Reduction and Food Security, OECD Headquarters, Paris]. Retrieved from Resource Collection Reference of Giang University Library. URL: http://lib.agu.edu.vn:8180/collection/handle/123456789/4140.

Greene, W. (2012). Econometric Analysis. Seventh Edition. Pearson Education Limited. ISBN 978-0-13-139538-1.

Hausman, J. A. (1978). "Specification Tests in Econometrics". The Econometric Society, 46 (6):1251-1271. DOI: 10.2307/1913827. Jstor 1913827.

Helmsing, A.H.J. (2001). "Local Economic Development New generations of actors, policies and instruments. "Public Administration and Development. Wiley. 23 (1): 67–76. DOI:10.1002/pad.260.

Knox, J., Daccache, A., & Hess, T. (2013). What is the Impact of Infrastructural Investments in Roads, Electricity and Irrigation on Agricultural Productivity?. Development, 41, 337-366.

Kumar, R., Singh, N. P., Singh, R. P., & Vasisht, A. K. (2006). Rural Infrastructure and Agricultural Growth: Interdependence and Variability

in Indo-Gangetic Plains of India. Indian Journal of Agricultural Economics, 61(3), 469.

Llanto, G. M. (2012). The impact of infrastructure on agricultural productivity (No. 2012-12). PIDS Discussion Paper Series.

Looney, R., & Frederiksen, P. (1981). The regional impact of infrastructure investment in Mexico. Regional Studies, 15(4), 285-296.

Mamatzakis, E. C. (2003). Public infrastructure and productivity growth in Greek agriculture. Agricultural Economics, 29(2), 169-180.

Narayanamoorthy, A., & Hanjra, M. A. (2006). Rural infrastructure and agricultural output linkages: a study of 256 Indian districts. Indian Journal of Agricultural Economics, 61(3), 444.

Satish, P. (2007). Rural infrastructure and growth: An overview. Indian Journal of Agricultural Economics, 62(1), 32.

Timmer, C. P. (1992). "Agriculture and economic development revisited. "Agricultural Systems, Elsevier, vol. 40(1-3): 21-58.

Tonts; M. ;Siddique, M.A. (2011). Globalisation, agriculture and development: perspectives from the Asia- Pacific. Edward Elgar Publishing. ISBN: 978 1 84720 818 7.

Yusuf, S. A. (2014). "Role of Agriculture in Economic Growth & Development: Nigeria Perspective. " MPRA Paper 55536, University Library of Munich, Germany. Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen. de/55536/1/MPRA _paper_55536.pdf.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي

Économie post-pétrole:Émirats Arabes Unis un modèle pionnier dans la diversification économique

د. بوفنش وسيلة

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة – الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/06/30 تاريخ قبول النشر: 2017/04/30

الملخص :

تعاني أغلب الدول النفطية من اختلال هياكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل في تمويل سياساتها التنموية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إستراتيجيات بديلة ترمي إلى ترقية الكفاءة الاستخدامية للعوائد الريعية وتوجيهها نحو تنويع بنية الاقتصاد لزيادة قدرته على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

من بين الدول التي تبنت سياسة التنويع الاقتصادي باعتبارها خيارا استراتيجيا دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي أضحت تجربتها التنموية من التجارب الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، العوائد النفطية، الاقتصاد الريعي، التنويع الاقتصادي، الإمارات العربية المتحدة.

Résumé :

La plupart des pays producteurs de pétrole ont une économie déséquilibrée en raison de la dépendance d'une seule source de revenu pour financer leurs politiques de développement, Ce qui les fit à adopter des stratégies alternatives pour diversifier son économie et faire face aux défit économiques actuels et futurs.

Parmi les pays qui ont adopté une politique de diversification économique comme une choix stratégique de développement l'émirats arabes unis, qui considérée comme une expérience importante en développement, qui digne être étudier au vu des résultats obtenus.

***Mots clés**: Le développement économique, Les revenus pétroliers, L'économie Rentière, La diversification économique¤Émirats arabes unis.*

مقدمة:

شهدت أسواق النفط العالمية مؤخرا تحولات وتغيرات سريعة ومتلاحقة انعكست أثارها سلبا على أغلب الدول التي تعتمد اقتصادياتها على الريع النفطي كمصدر وحيد للدخل، وذلك بعد فشلها في إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة، رغم إعداد وتنفيذ العديد من البرامج التنموية الرامية إلى تطوير البنية التحتية والمساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة.

في هذا السياق، تتضح أهمية مراجعة السياسات الاقتصادية وانتهاج استراتيجيات تنموية جديدة على غرار العديد من الدول التي يمكن الاستفادة من تجاربها الناجحة في صياغة إستراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي، في إطار مراعاة مستجدات الاقتصاد العالمي وقيوده الخارجية واستشراف الأفاق المستقبلية المرتبطة باقتصاديات الموارد.

من التجارب الناجحة للتنويع الاقتصادي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمكنت بفعل حوكمة مواردها واختيار أفضل البدائل لاستغلالها من تحقيق مؤشرات إيجابية في قطاعات حيوية، وخلق نموذج اقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو والازدهار واستيعاب المتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي، لتصبح بذلك مركزا تجاريا، ماليا واستثماريا مميزا على المستوى العالمي.

ونظرا لأهمية التجربة التنموية الإماراتية قمنا بدراستها للإجابة على الإشكالية المتمثلة في التساؤل التالي:

"**إلى أي مدى نجحت الإمارات العربية المتحدة في تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي؟ وما هي عوامل نجاحها؟**"

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي:

- ما هي الأسباب الدافعة إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة؟
- فيما تتمثل منظومة السياسات الاقتصادية المرتبطة بتطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ما هي أهم تحديات تنويع الاقتصاد الإماراتي؟

فرضيات البحث

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل السياق الرامي إلى الحفاظ على إمكانياتها الطاقوية المعتبرة والعمل على تحسين المؤشرات الكلية الاقتصادية والبشرية.
- ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي على إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني عن طريق تطوير القطاعات غير النفطية.
- تتمثل أهم تحديات تنويع الاقتصاد الإماراتي في التنسيق بين الإمارات السبع في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التنويع الاقتصادي.

أهمية البحث

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- يعد موضوع التنويع الاقتصادي من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة كونه يشكل مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة من جهة، كما أن فهم أبعاده يمكن من تكوين نظرة شاملة عن النموذج التنموي الذي ينبغي تجسيده من جهة أخرى.
- إن تحقيق التنويع الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تحليل مختلف مؤشراته، بغرض ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية ومحاولة استقصاء نقاط القوة للاستفادة منها ونقاط الضعف لاستدراك مخاطرها.
- مزايا التجربة الإماراتية باعتبارها نموذجا تنمويا ناجحا يؤمل أن يستفاد منه.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- تحديد منظومة السياسات الاقتصادية الجديدة المرتبطة بتطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التطرق لواقع التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة وآفاقها المستقبلية.
- تقييم سياسات دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى تنويع اقتصادها والتقليل من الاعتماد على النفط.

أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار الموضوع بناءا على عدة أسباب، وهي:

- أهمية الموضوع نظرا لدور التنويع الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.
- تسليط الضوء على كيفية تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة وخلق نموذج اقتصادي رائد.

منهج البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي في شكل يخدم موضوع البحث وأهدافه التي نود من خلالها الوصول إلى أن التحول إلى التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ونظرا لطبيعة الموضوع والأهداف المرتبطة به تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

1. سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة: أهدافها، محاورها ومراحلها.
2. عرض وتحليل أهم المؤشرات الكمية لقياس التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.
3. القيود والتحديات القطرية، الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.
4. عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والدروس المستفادة منها.

1. سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة: أهدافها، محاورها ومراحلها

شكل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط أولوية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار سعيها لبناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطا بالنفط وتقلباته الحادة في أسواق الطاقة العالمية.

1.1 أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تتمثل أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:[1]

- تقليل نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد للعملات الأجنبية والدخل من خلال إضافة قطاعات اقتصادية جديدة وتطوير كفاءة وإنتاجية القطاعات الحالية.
- التركيز على معايير الاستدامة في كافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية بهدف تعزيز *قدرات* الاقتصاد *الوطني* والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- تجنب الآثار السلبية المترتبة عن التغيرات الدورية في مستويات العوائد النفطية على خطط الإنفاق وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.
- الحفاظ على احتياطيات نفطية كافية والحد من استنزافها في ظل ارتفاع الطلب العالمي عليها من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة.
- تسريع التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة، الابتكار والتكنولوجيا.
- تنمية الموارد البشرية الوطنية وحسن استغلالها.

2.1 محاور سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

تتضمن سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة المحاور التالية:

1.2.1 تطوير القطاعات غير النفطية

في إطار حرصها على ضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي عملت دولة الإمارات على تطوير القطاعات غير النفطية المتمثلة فيما يلي:[2]

- **قطاع الصناعة:** اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية الصناعية في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الضرورية، وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يلي:

Õ إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، الأمر الذي ساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة الوطنية.

Õ إنشاء دوائر التنمية الصناعية في أغلب إمارات الدولة بهدف توفير كافة الإمكانيات لدعم النشاط الاقتصادي وخاصة النشاط الصناعي وتأهيله.

Õ تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال توفير الحوافز التي تضمنها قانون تنظيم شؤون الصناعة، كإعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها وصادراتها والضرائب على أرباحها.

Õ تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق الأساليب المتطورة في الإنتاج وعلى استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين مستويات الأداء.

- **قطاع الزراعة:** أولت دولة الإمارات العربية المتحدة التنمية الزراعية اهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال توفير الثروة المائية واستغلالها على أساس علمي، وإنشاء سدود ترابية وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل باعتبارها العمود الفقري للزراعة، وقد أدت المجهودات المبذولة إلى التوصل إلى نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة.

- **قطاع الطاقة غير التقليدية:** تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تنويع مصادر الطاقة لتشمل إلى جانب الموارد الهيدركربونية التقليدية كلا من الطاقة النووية والمتجددة، وذلك في إطار إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها، والتي تتضمن التوجه إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة لمواكبة الخطط المستقبلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- **قطاع السياحة والطيران:** تسعى دولة الإمارات إلى تطوير قطاعي السياحة والطيران في منظومة اقتصاد ما بعد النفط وزيادة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لارتباط قطاع السياحة بالعديد من القطاعات الأخرى ودوره في توفير الوظائف وتنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى إستراتيجية الابتكار والتطوير التي يرتكز عليها من جهة أخرى.

2.2.1 الاستثمار في اقتصاد المعرفة

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة باعتباره من القطاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، وذلك ضمن رؤية شاملة لهذه الأخيرة تتناسب والقدرات الاقتصادية والديموغرافية، مما أدى إلى تحسين قيمة كل من مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة [3] الذين قدرت قيمتهما بـ 6.94 و 7.09 على الترتيب سنة 2014،[4] وارتفاع تنافسيتها عالميا وحلولها ضمن المراتب الخمس الأولى في 27 مؤشرا عالميا وفق تقرير التنافسية العالمية للعام 2015 – 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في سويسرا.[5]

3.2.1 الاستثمار في المشروعات الكبرى

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما خاصا لتطوير البنية التحتية عن طريق إنشاء أصول جديدة وخدمات ذات جودة عالية، وذلك بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية، المالية والسياحة الثقافية، الأمر الذي مكنها من امتلاك إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم.[6]

4.2.1 تحسين بيئة الأعمال

عملت الإمارات العربية المتحدة على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية عن طريق: [7]

- تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أبرزها قانون الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وتنويع النشاط الاقتصادي بما ينسجم مع رؤية الإمارات 2021.
- اعتماد سعر صرف مربوط بالدولار، وهو الأمر الذي جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا).
- إنشاء المناطق الحرة لتصبح مركزا لتجار التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة.

وقد أدت المجهودات المبذولة إلى تصنيف الإمارات في المرتبة 13 عالميا والأولى شرق أوسطيا بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2015، حيث أصبحت مقرا إقليميا لأكثر من 20 % من الشركات الكبرى في العالم.[8]

3.1 مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

بدأت عملية تحول الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع منذ ثلاث عقود، فبعد اعتماد شبه كامل على العائدات النفطية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أخذ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التغير بصورة مستمرة لصالح القطاعات غير النفطية في سنوات التسعينات إثر انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي، في إطار خطة تنموية هدفت إلى تشجيع الاستثمار الخاص والإنتاجية المحلية في قطاع البناء والعقارات ثم قطاع النقل والاتصالات والصناعات التحويلية.[9]

ليستمر بعد ذلك تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي بتحويل الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة غير النفطية وبناء اقتصاد معرفي تنافسي في إطار تحقيق كل من الخطة الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الاتحادي والمتمثلة في رؤية

الإمارات2021، والرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030، خطة دبي الإستراتيجية 2021 ورؤية الشارقة 2021 على المستوى المحلي.

1.3.1 رؤية الإمارات 2021

وهي خطة إستراتيجية تم إطلاقها عام 2007 تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي للقطاعات غير النفطية بحيث لا تتجاوز مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام نسبة % 20، رفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والقدرة التنافسية[10]، من خلال التركيز على ثلاث مجالات هي: [11]

- زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وربط التعليم باحتياجات السوق.
- وضع إطار تنظيمي لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتشجيع القطاعات الناشئة.
- تطوير سياسة البحث العلمي بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية لدولة الإمارات.

وتطبيقا لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، قامت حكومة دولة الإمارات بتنفيذها في إطار الاستراتيجيات التالية:[12]

- **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و2010:** تؤسس هذه الإستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي في إطار مواكبة التغيرات الاقتصادية، وتستهدف في المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، كما تركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا من ناحية أخرى.
- **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2013:** وضعت هذه الإستراتيجية بهدف تسهيل رؤية الإمارات2021، وهدفت إلى تطوير اقتصاد معرفي تنافسي عن طريق التركيز على الملكية الفكرية، تطوير البنية التحتية الوطنية وزيادة المشاركة العالمية.
- **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2016:** حددت هذه الإستراتيجية التوجهات المتوسطة المدى للحكومة في مختلف القطاعات، وتفصيلها إلى خطط تنفيذية للجهات الاتحادية.

2.3.1 الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030

تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي إلى تحقيق ما يلي:[13]

- بناء اقتصاد مستدام قائم على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

- توسيع نطاق تأسيس الشركات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تطوير بنية تحتية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.
- تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية.
- إرساء بيئة مرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة.
- إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل.

3.3.1 خطة دبي 2021

تمحورت خطة دبي الإستراتيجية حول الأهداف التالية: [14]

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات باعتماده على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الإنتاجية والابتكار.
- تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة، النقل، التمويل والسياحة.
- تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وبشكل خاص الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

4.3.1 رؤية الشارقة 2021

وضعت رؤية الشارقة لتوحيد كافة الجهود والمبادرات والبرامج السياحية المستقبلية لتحقيق الأهداف التالية:[15]

- نمو مستدام لاقتصاد الإمارة وتطوير قطاع سياحي جاذب، وذلك باتخاذ نهج متعدد الأوجه يأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة.
- استقطاب 10 ملايين سائح بحلول عام 2021 والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.
- التعاون والشراكة بين الجهات والمؤسسات المختلفة لتحقيق هدف الرؤية.
- استهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي، حيث تعتبر الصين والهند ودول الخليج من أهم الأسواق التي تسعى الإمارة إلى استقطاب وفود سياحية منها.
- تطوير منتج الشارقة السياحي من بنى تحتية، مواصلات، مطار، متاحف ومنشآت فندقية وفق أفضل المعايير العالمية

2. عرض وتحليل أهم المؤشرات الكمية لقياس التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يمكن تقييم الوضع الراهن للاقتصاد الإماراتي ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها، بالإضافة إلى قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان.[16]

1.2 التنويع في النشاطات الإنتاجية

شهد الاقتصاد الإماراتي تحولات كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية تمثلت في تطوره من اقتصاد معتمد على قطاع واحد إلى اقتصاد أكثر تنوعا وانفتاحا، وكانت حصيلة هذا الاتجاه تنامي مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنة / القطاعات الإنتاجية	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	1,64	2,87	3,51	1,72	0,85	0,06
الصناعات الاستخراجية	46,25	30,92	33,87	36,24	31,65	31,46
الصناعات التحويلية	7,74	10,42	13,47	12,05	8,96	0,83
الكهرباء والغاز والماء	1,96	2,06	1,79	1,77	2,44	3,23
التشييد والبناء	7,73	8,68	6,53	7,02	11,59	10,54
تجارة الجملة والتجزئة	,977	10,25	8,63	10,09	12,98	11,97
المطاعم والفنادق	,001	1,41	1,95	1,76	2,04	2,12
النقل والتخزين والاتصالات	4,96	6,72	6,69	6,09	8,48	9,01
العقارات وخدمات الأعمال	5,48	10,01	7,39	7,05	10,67	12,24
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1,97	1,61	1,48	1,72	2,23	2,32
قطاع المشروعات المالية	4,09	5,63	5,76	8,30	7,01	7,70
قطاع الخدمات الحكومية	10,35	10,65	9,91	7,57	5,41	5,78
الخدمات المنزلية	0,40	0,78	0,64	0,51	0,44	0,56
القطاعات غير النفطية	53,99	69,44	66,40	63,93	68,59	68,82

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulté le 12/11/2016).

من خلال ملاحظة الجدول السابق وتحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي يتضح ما يلي:

- الاعتماد الكبير للناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الأولية والخدمات.
- أهمية الصناعات الاستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات رغم تراجع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 46.25% سنة 1990 إلى 31.46% سنة 2015، وذلك نتيجة ارتفاع مساهمة أغلب القطاعات الاقتصادية المتبقية بدرجات متفاوتة.
- يعد القطاع التجاري أحد أهم القطاعات الداعمة لنمو الاقتصاد الإماراتي، فهو يتميز بمعدلات نموه سريعة تخدم الاقتصاد المحلي عن طريق توفير المعروض السلعي للاستهلاك ولمختلف الصناعات، بالإضافة إلى دوره في نقل السلع والبضائع بين الدول من خلال إعادة التصدير.
- التراجع الملحوظ والمتزايد لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي والتي لم تتعد نسبة 1% سنة 2015.
- ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015 رغم تواصل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، الأمر الذي يعكس مدى أهميتها في النمو الاقتصادي، حيث تساهم هذه القطاعات خصوصا قطاعي التجارة والسياحة مساهمة فاعلة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد تم حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة الزمنية 1990 – 2015 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. والجدول الموالي يبين نتائج التقدير:

الجدول رقم (02): مؤشر هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.25	0.15	0.17	0.18	0.16	0.15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ انخفاض قيمة معامل هيرفندال هيرشمان واقترابها من الصفر وخاصة في السنوات التي تراجعت فيها أسعار النفط، وهو ما يدل على حدوث تنويع اقتصادي ملحوظ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي لتصل إلى 69% خلال عام 2015 مقابل 10 % خلال عام 1971،[17] وذلك راجع إلى استخدام الموارد النفطية في إنشاء بنية تحتية متطورة عززت مكانة دولة الإمارات وأهلتها لتكون مقرا لكبرى الشركات العالمية ووجهة سياحية متميزة، بفضل المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها والسياسات الاقتصادية التي تعتمد على الانفتاح، التنوع والمرونة.

2.2 التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبين توجهات القرارات الاستثمارية فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين أم أنها تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الجدول رقم (03): التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)

السنة / القطاعات الانتاجية	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	1,29	1,86	2,67	2,83	0,30	0,29
الصناعات الاستخراجية	29,03	15,66	12,95	11,79	14,49	13,39
الصناعات التحويلية	16,44	13,36	16,67	17,07	15,36	14,90
الكهرباء والغاز والماء	10,16	11,63	8,01	8,48	8,66	7,85
التشييد والبناء	3,62	4,96	5,31	5,03	5,22	4,41
تجارة الجملة والتجزئة	,103	3,35	4,36	5,39	4,70	4,88
المطاعم والفنادق	,003	4,09	5,20	7,11	1,56	2,12
النقل والتخزين والاتصالات	15,61	15,40	16,94	18,28	12,21	16,16
العقارات وخدمات الأعمال	4,10	19,24	19,33	14,60	16,45	15,35
الخدمات الاجتماعية والشخصية	0,60	0,63	1,03	4,41	3,26	5,46
قطاع المشروعات المالية	0,22	0,36	0,50	1,21	2,85	2,56
قطاع الخدمات الحكومية	12,83	9,47	7,01	3,80	14,94	12,63

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulté le 12/11/2016).

من خلال الجدول السابق يتضح أن التكوين الرأسمالي في الصناعات الاستخراجية قد انخفضت نسبته مقارنة ببداية تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي في بداية التسعينات، في حين ارتفعت قيمته في العقارات وخدمات الأعمال، كما يلاحظ أن التوزيع النسبي لإجمالي لتكوين رأس المال لم يلحظ اتجاها عاما محددا لكل القطاعات، والتي تغيرت نسبها بشكل غير متجانس خلال الفترة المشار إليها.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت تم حساب مؤشر هيرفندال للفترة الزمنية 1990 – 2015 الذي يبين الجدول الموالي قيمه.

الجدول رقم (04): مؤشر هيرفندال هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.16	0.13	0.13	0.11	0.12	0.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال معطيات الجدول يتضح انخفاض قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان لتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والذي تغيرت قيمته من 0.16 سنة 1990 إلى 0.12 سنة 2015، الأمر الذي يدل على تحقيق تنويع اقتصادي ملحوظ في توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

3.2 التنويع في الإيرادات الحكومية

تلعب الإيرادات الحكومية دورا مهما في تنويع القاعدة الاقتصادية، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لا بد وأن يترافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية، والجدول الموالي يبين التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (05): التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية (%)

الإيرادات / السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الأخرى
1990	81.4	18.6
1995	73,1	26,9
2000	73,1	26,9
2005	77,3	22,7
2010	60,1	39,9
2015	41,4	58,6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulté le 12/11/2016)

من خلال الجدول يتضح تراجع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الحكومية وخاصة في سنة 2015 مقارنة بالسنوات الأخرى نتيجة التراجع الكبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في الإيرادات الحكومية تم حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة الزمنية 1990 – 2015. والجدول الموالي يبين نتائج التقدير:

الجدول رقم (06): مؤشر هيرفندال هيرشمان للإيرادات الحكومية

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.69	0.60	0.60	0.64	0.52	0.51

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان في السنوات التي ارتفعت فيها الإيرادات النفطية وانخفاض قيمته في سنة 2015 بعد تراجع أسعار النفط بشكل كبير، وهو ما يدل على الاعتماد الكبير للإيرادات الحكومية على الإيرادات النفطية.

4.2 التنويع في الصادرات

يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية الصادرات، فالتنويع فيها يدل على أن الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية وعدم اكتفائه بتكييف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة كل من مؤشر تركز الصادرات الذي يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ومؤشر تنويعها الذي يبين ما إذا كانت بنية الصادرات لبلد ما تختلف عن بنية العالم[18] خلال الفترة 1990 – 2015.

الجدول رقم (07): تطور مؤشري تركيز وتنويع الصادرات

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر تنويع الصادرات	0.74	0.70	0.67	0.57	0.54	0.48
مؤشر تركيز الصادرات	0.6	0.56	0.52	0.42	0.34	0.24

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx(consulé le 13/11/2016).

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض قيمة مؤشري تركيز وتنويع الصادرات في الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يدل على أن هذه الأخيرة تعرف تنويعا متزايدا ومتناميا للصادرات وأن نسبة اختلاف بنية صادراتها تقل سنة بعد أخرى عن بنية العالم.

5.2 التنويع في الواردات

يمثل التنويع في الواردات جانبا مهما للتنويع الاقتصادي، فتطور بنية الواردات يبين تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات، ولتقييم مدى تنوع بنية الواردات نعتمد على مؤشري تركيز وتنويع الواردات التي يبين الجدول الموالي قيمهما.

الجدول رقم (08): تطور مؤشري تركيز وتنويع الواردات

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر تنويع الواردات	0.35	0.35	0.32	0.36	0.34	0.32
مؤشر تركيز الواردات	0.057	0.059	0.064	0.11	0.1	0.10

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx(consulé le 13/11/2016).

من خلال ملاحظة قيم الجدول السابق نلاحظ حدوث تغيرات في تنويع الواردات غير المرتكزة في فئات محددة والمتنوعة بصورة مقبولة.

6.2 التنويع في العمالة

من المحاور المهمة في التنويع الاقتصادي بنية العمالة وتوزيعها على النشاطات الاقتصادية المختلفة، ذلك لأن تنويع الإنتاج يتطلب تنويعا متناسبا مع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية، والجدول الموالي يبين توزيع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية.

الجدول رقم (09): توزيع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية (%)

السنة / القطاعات الإنتاجية	1990	1995	2000	2005	2010	2013
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	06,24	07,50	06,92	5,610	4,690	04.3
الصناعات الاستخراجية	01,44	01,17	01,59	1,360	1,310	01.3
الصناعات التحويلية	09,58	11,06	13,02	13,30	11,28	11.6
الكهرباء والغاز والماء	02,98	02,18	01,71	1,240	1,170	01.1
التشييد والبناء	17,18	14,36	16,54	19,63	23,25	19.5
تجارة الجملة والتجزئة	11,60	18,39	19,38	20,94	19,46	19.1
المطاعم والفنادق	03,00	03,42	04,15	4,330	4,290	05.00
النقل والتخزين والاتصالات	10,38	08,71	06,21	6,600	6,290	07.50
العقارات وخدمات الأعمال	00,45	02,72	02,43	3,130	4,040	03.90
الخدمات الاجتماعية والشخصية	11,26	05,20	04,67	4,400	3,880	04.00
قطاع المشروعات المالية	02,31	01,62	01,33	1,280	1,470	01.60
قطاع الخدمات الحكومية	16,44	12,61	11,74	10,23	10,79	11.50
الخدمات المنزلية	07,14	11,05	10,30	7,950	8,080	09.50

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulté le 12/11/2016)

من خلال الجدول السابق نلاحظ حدوث تغيرات في توزيع قوة العمل في معظم القطاعات الاقتصادية دون أن يكون لها اتجاها عاما محددا، حيث تغيرت نسبها بشكل غير متجانس خلال الفترة المشار إليها، كما يتضح تركز القوى العاملة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في تنويع العمالة تم حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة الزمنية 1990 – 2015، والجدول الموالي يبين نتائج التقدير.

الجدول رقم (10): مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.12	0.11	0.12	0.12	0.13	0.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

من خلال معطيات الجدول يتضح انخفاض قيمة مؤشر هيرفندال لتنويع العمالة في الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2015 التي شهدت زيادة في درجة هذا التنويع بشكل عام.

7.2 المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي

يعد المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي مقياسا جيدا لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الاقتصادي الذي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، والجدول الموالي يبين قيم مؤشر التنويع الإجمالي (المركب) في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990– 2015.

الجدول رقم (11): المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	**0.36**	**0.31**	**0.31**	**0.30**	**0.26**	**0.24**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجداول (2)، (4)، (6)، (7)، (8) و (10).

من خلال الجدول السابق يتبين التراجع المستمر لمؤشر التنويع الاقتصادي من سنة لأخرى، وهو ما يدل على تزايد درجة تنويع الاقتصاد الإماراتي الذي يمتلك كل مقومات النمو والتطور.

3. القيود والتحديات القطرية، الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية للإستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يمكن إيجاز أهم القيود والتحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:

1.3 القيود والتحديات القطرية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي

تتمثل أهم القيود والتحديات الداخلية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي :

- التنسيق بين الإمارات السبع في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التنويع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية؛ كونها حاليا في مراحل مختلفة منه نظرا لتمتعها بحكم ذاتي واسع خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والمالية.
- عدم وجود نموذج موحد للسياسات التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإماراتها تتبنى استراتيجيات تنموية متفاوتة تبعا للموارد والكفاءات المتاحة، فبينما تركز إمارة أبو ظبي على التصنيع القائم على النفط بسبب توفرها على الموارد النفطية الهائلة، تعتمد إمارة دبي على قطاعات غير نفطية مثل النقل، الخدمات اللوجستية، السياحة، الخدمات المالية، العقارات والبناء بسبب انخفاض احتياطيات النفط، لتشكل بذلك المكان الرئيسي لخطة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة التي يقوم نموذج تنميتها الاقتصادية على إستراتيجية الأعمال الرائدة في دبي، كما تلعب الشارقة دورا هاما في خطة التنويع نظرا لاعتمادها على قطاع الصناعات التحويلية المزدهر، والذي يساهم بـ 50% من القدرة الصناعية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- إدارة التباطؤ الحاصل في بعض المشاريع الإنشائية الكبرى بعد تراجع العوائد الريعية، والحفاظ على نمو طويل المدى والمدفوع من طرف القطاع الخاص تحديدا، وليس بواسطة ضخ استثمارات حكومية بشكل كبير في القطاعات غير النفطية. [19]
- عدم فعالية إصلاحات السياسات المحلية في تخفيف مخاطر دورات الانتعاش والكساد، فمن أهم المخاطر على المستوى المحلي في الأجل المتوسط احتمالية تجدد دورات الانتعاش والكساد في ضوء تعافي سوق العقارات والإعلان عن تنفيذ مشروعات عملاقة جديدة، الأمر الذي يدفع الشركات ذات الصلة بالحكومة والشركات الخاصة إلى

القيام مجددا بتحمل المخاطر دون حذر واللجوء مرة أخرى إلى الرفع المالي، وهو ما يؤثر على الميزانيات العمومية للبنوك نظرا لارتباطها الوثيق بالشركات ذات الصلة بالحكومة، وعليه فإن غياب السياسات الاحترازية من الممكن أن يؤدي إلى نمو في الأجل القصير على حساب الاستقرار في الأجل المتوسط. [20]

- انخفاض كبير ومطول في الإيرادات الريعية نتيجة تجدد حالة الركود العالمي أو تزايد المعروض النفطي العالمي، فإن كان ما تملكه الإمارات من أصول أجنبية ضخمة وتحسن مركز لماليتها العامة يوفران حماية لها من الصدمات المعتدلة أو الصدمات المتوسطة الأجل، فإن حدوث انخفاض كبير ومطول في أسعار النفط قد يؤدي إلى تراجع المدخرات المتراكمة والإنفاق المالي في نهاية المطاف، مما قد يكشف مزيدا من مواطن الضعف في الميزانيات العمومية للشركات ذات الصلة بالحكومة والشركات الخاصة.

- التحول من التوجه التقليدي القائم على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر المرتكز أساسا على إنشاء المناطق الحرة مع منح مزايا إضافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تهيئة بيئة عامة تساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر العالي الجودة.[21]

- القيام بالمراجعة الشاملة والدورية لمنظومة القوانين والتشريعات ونوعية الإجراءات التنفيذية حتى تتسم بالمرونة وتتمكن من مرافقة التحولات الاقتصادية ومواجهة التحديات المستقبلية.

- إدراك طبيعة المتغيرات والمستجدات الحديثة للاقتصاد العالمي والتفاعل معها لتجنب أثارها السلبية.[22]

2.3 القيود والتحديات الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي

تتمثل أهم التحديات الخارجية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي: [23]

1.2.3 الالتزام بالاتفاقيات الدولية

تعد دولة الإمارات من أكثر الدول العربية اندماجا في الاقتصاد العالمي من خلال الارتباط الوثيق والاعتماد الكبير على الأسواق العالمية سواءا لتصدير النفط، استيراد مختلف الاحتياجات، واستثمار الفوائض النفطية، وهذا الاندماج في النظام الاقتصادي

العالمي الذي تحكمه العديد من الاتفاقيات يوجب عليها الالتزام بالقيود التي تفرضها المنظمات والاتفاقيات الدولية المختلفة من بينها المنظمة العالمية للتجارة، والتي تفرض الكثير من القيود على سياسات الدول الاقتصادية لعل أبرزها عدم إمكانية استخدام السياسات التجارية لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال توفير الدعم الحكومي أو الحماية من المنافسة الأجنبية للصناعات الوطنية الناشئة، بالإضافة إلى عدم إمكانية استخدام السياسات النقدية في إطار الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الدخل نتيجة ارتباط العملة الإماراتية بالدولار الأمريكي.

2.2.3 التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة

يرتبط الاقتصاد الإماراتي ارتباطا وثيقا بالأسواق الأسيوية الناشئة، وهو ما يعرضه للمخاطر في حالة حدوث صدمات نمو بالتزامن في جميع هذه الأسواق، وذلك نتيجة ضغوط القطاع المالي أو فشل الإصلاحات المالية والهيكلية فيها؛ باعتبار أن دول آسيا الناشئة وخاصة الهند تمثل الوجهة الرئيسية للصادرات الإماراتية، فضلا عن مساهمة الطلب الخارجي الكبير من آسيا على الحد من تأثر الإمارات بضعف الاقتصاديات الأوروبية والعقوبات المفروضة على إيران، بالإضافة إلى أن تباطؤ اقتصاديات الدول الأسيوية الناشئة قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط الذي يشكل أحد المحركات المهمة وراء نمو الصادرات السلعية غير النفطية وتراجع السياحة والحد من الطلب الأجنبي على العقارات.

3.2.3 عدم التزام كلي أو جزئي بالسياسات التي تعهدت بها منطقة اليورو

إن عدم التزام كلي أو جزئي بالسياسات التي تعهدت بها منطقة اليورو في حالة ظهور ضغوط مالية وزيادة التشابك بين الكيانات السيادية والبنوك مجددا من شأنه أن يؤثر سلبا على دولة الإمارات، فسيكون من الصعب تجديد بعض قروض الشركات ذات الصلة بالحكومة التي حل تاريخ استحقاقها، وسترتفع التكلفة الكلية للقروض التي تحصل عليها هذه الشركات من الأسواق الدولية، مما سيفرض أعباء إضافية على ميزانياتها العمومية، ومن المرجح أن تنتقل المشكلات المالية التي تواجه هذه المؤسسات إلى الجهاز المصرفي الإماراتي بسبب الارتباط الشديد بينهما.

4.2.3 حدوث تغير مفاجئ في اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة

وهو ما قد ينشأ عن تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة أو تجدد الضغوط المالية العالمية وغيرها من العوامل، ويؤثر ذلك على تجديد القروض كما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك والشركات ذات الصلة بالحكومة والمقترضين من القطاع الخاص والحكومة.

5.2.3 موجة التغيرات السياسية في المنطقة العربية

والتي كان لها أثر كبير على العلاقات الاقتصادية وتدفقات رؤوس المال، فامتلاك الإمارات العربية المتحدة لاستثمارات مباشرة كبيرة في مجالات الاتصالات، العقارات وأنشطة أخرى في الدول العربية التي تعرف اضطرابات سياسية من شأنه التأثير على مستوى الاستقرار والطلب على الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يشكل أحد أهم مخاطر التي تواجه الاقتصاد الإماراتي.

4. عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والدروس المستفادة منها

يحتل الاقتصاد الإماراتي في الوقت الراهن مكانة هامة على المستوى العالمي؛ نظرا لتمتعه بالعديد من المقومات التي كان لها دور أساسي في تمكينه من المضي قدما على طريق التنمية واستدامتها في مرحلة ما بعد النفط بالرغم من التحديات المحيطة به إقليميا وعالميا.

1.4 عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

تتمثل أهم عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات فيما يلي:

- **الإدراك المبكر لأهمية التنويع الاقتصادي في استدامة التنمية:** فلقد شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة في تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي منذ سنوات 1990 بعد تراجع أسعار النفط، كما هيأت ظروف نجاحه بإقامة بيئة استثمارية متكاملة تشتمل على كافة مقومات التنافسية واقتصاد المعرفة، تطوير البنية التحتية واعتماد منهجية تقوم على الانفتاح والديناميكية في الأسواق.
- **تميز الاقتصاد الإماراتي بالديناميكية:** فهو اقتصاد مفتوح ومنتج قادر على النمو الذاتي ذو جدارة ائتمانية وقواعد مالية ونقدية متينة، فضلا عن امتلاكه قطاعات غير نفطية مزدهرة.

- **الاستقرار السياسي والأمني:** تمتاز دولة الإمارات بتحقيق التوازن بين استقلال الوحدات الإقليمية من جهة والمركزية من جهة ثانية، فلكل إمارة من الإمارات السبع قيادتها الخاصة، وفي المقابل فإن الدولة محكومة بمجلس أعلى يضم حكام الإمارات السبع، وقد أسس التعاون بين هذه الأخيرة لمستوى عال من الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وهو ما يضمن احتفاظ اقتصاد البلاد بميزة تنافسية قوية باعتبار دولة الإمارات المركز التجاري الأساسي في منطقة الخليج العربي وأحد أكبر الاقتصاديات فيها.

- **الانفتاح الاقتصادي:** ركزت دولة الإمارات في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي على ثلاثة محاور تمثلت في الاستثمار واستبدال ثروة النفط بثروة مادية (مدارس، مستشفيات، تعليم، جسور، مطارات)، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة تضاهي البنى التحتية في الكثير من دول العالم، وذلك من خلال وضع تشريعات قانونية تخدم النمو الاقتصادي وتجعل منها وجهة استثمارية مهمة وجاذبة، فضلا على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي، وتوقيعها على عدة اتفاقيات دولية كاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، اتفاقيات استثمار ثنائية مع 38 بلدا واتفاقيات ازدواجية ضريبية مع 49 بلدا.

- **تطور القطاع المصرفي:** يضطلع القطاع المصرفي الإماراتي بدور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة الظروف المواتية للنمو، من خلال مساهمته في جذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص، نظرا لشفافيته وتطويره لآليات وأدوات عمل البنوك وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة، ومنها محاربة غسيل الأموال والرقابة الفعالة على البنوك وتسيير السيولة المصرفية إضافة إلى التنبؤ بالأزمات المالية والتصدي لها.

- **استقرار السياسة النقدية:** فبحكم الربط الثابت لسعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي، لا يوجد أثر مباشر لتقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على المداخيل المتأتية من قطاع النفط في الموازنة الحكومية.

- **توفر بنية تحتية حديثة:** تمتلك الإمارات العربية المتحدة إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم، فمنذ نشأتها حرصت على تطوير بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة، وهو ما أهلها للحصول على مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية

العالمية في هذا المجال، ومع ذلك تستمر في استثمار مبالغ كبيرة من رأس المال في البنية التحتية ضمن جدول الأعمال الوطني رؤية الإمارات 2021، والذي يهدف إلى جعل الإمارات العربية المتحدة من أفضل البلدان في العالم في جودة البنية التحتية في وقت قياسي.

- **تشجيع الإبداع والابتكار:** ركزت دولة الإمارات على الابتكار كونه أحد أعمدة التنويع الاقتصادي، سواءا في القطاع الحكومي بما يصب مباشرة في تطوير المعرفة أو على مستوى الشركات لطرح أفكار وحلول مبتكرة للصناعات الحديثة.

- **سهولة ممارسة الأعمال:** تتميز دولة الإمارات ببيئة استثمارية محفزة بفضل المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها والسياسات الاقتصادية التي تعتمد على الانفتاح، التنوع والمرونة، فقد عملت على تكامل السياسات الصناعية، النقدية، المالية، التجارية والتشغيلية، عن طريق تحسين الإجراءات والقوانين المتعلقة بعملية تأسيس الشركات للمستثمرين المحليين والأجانب والتملك الكامل في المناطق الحرة، إنشاء بنية تحتية متطورة، توفير موارد بشرية ذات كفاءة ومؤهلات عالية، حماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها.

- **توفير بيئة مؤسساتية مناسبة:** يعد إصلاح هيكل المؤسسات (القوانين والتنظيمات وخاصة ما يرتبط بحقوق الملكية) من بين أهم العوامل التي ساعدت على نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **الشراكة بين القطاعين الخاص والعام:** والتي تعد إحدى الآليات الأكثر شيوعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حرصت الحكومة الإماراتية على توفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تحكمها آليات ضريبية وقانونية وتنظيمية عادلة، الأمر الذي سمح بتطوير عدة قطاعات مثل قطاع التطوير العقاري، المرافق العامة، النقل، الطاقة والسياحة في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة إطلاق مشاريع جديدة مبتكرة. [24]

2.4 الدروس المستفادة من التجربة الإماراتية في التنويع الاقتصادي

بعد التطرق لتجربة دولة الإمارات في التنويع الاقتصادي يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من الدروس التي يمكن الاستفادة منها، وهي:

- ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي تتضمنها خطط تنموية متتابعة ومتكاملة والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

- التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، القيام بإصلاحات متجانسة ومتكاملة، الاستثمار في الموارد البشرية والمؤسسات والبنيات التحتية والعمل على توفير مناخ جيد للأعمال.

- يعتمد تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد، فنتائج التجارب التنموية المختلفة تعتمد أساسا على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، وهو ما يقتضي حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي وإخضاعها لضوابط الشفافية.

- يشكل الإبداع والابتكار أحد المحاور المهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي، فالاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية من شأنه الحد من التكاليف، تطوير قطاعات جديدة، رفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية، فالمزايا التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية بقدر ما تتحقق عبر الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة.

- نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير البيئة المحفزة لنمو وتوسع استثماراتهم، حيث تلعب السياسات الأفقية دورا مهما ورئيسيا في هذا الإطار كونها تمكن من توفير مناخ مناسب للأعمال للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وهي تتضمن تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، تشجيع البحث والتطوير وإنشاء بنية تحتية مناسبة لممارسة الأعمال، بالإضافة إلى بعض السياسات العمودية التي تحمي الشركات المحلية الناشئة من المنافسة الخارجية، ويمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية، أو حوافز انتقائية تأخذ طابع تخفيضات في الضرائب أو في الرسوم الجمركية، حتى يتسنى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم ومواجهة منافسيهم.

الخاتمة

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، فاعتمدت على إستراتيجية التنويع الاقتصادي للتقليل من مخاطر التركيز على القطاع النفطي ومواجهة العديد من التحديات القطرية والدولية.

ففي ظل الواقع النفطي الجديد أدى نجاح سياسات التنويع الاقتصادي إلى جعل الإمارات العربية المتحدة من أقل الدول تأثرا بالتراجع الحالي في سعر النفط، وذلك راجع

إلى استثمار العوائد الريعية في بناء اقتصاد متوازن وقادر على النمو دون استنزاف الموارد، والتوسع تدريجيا في القطاعات المنتجة غير النفطية المرتكزة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الابتكار، وهو الأمر الذي سمح لها بتحقيق إنجازات استثنائية على صعيد بناء اقتصاد المعرفة، وكذلك في قطاعات البنى التحتية، السياحة، الخدمات المالية والمصرفية وبعض الصناعات كصناعة الأدوية، مواد البناء، البتروكيماويات والألمونيوم.

إن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات مكن اقتصادها من التحول إلى اقتصاد متكامل تساهم فيه القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة حوالي69 % سنة 2015 بعدما كان يعتمد على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي سنة 1971، والتي يتوقع أن ترتفع في السنوات القليلة المقبلة بحيث لا يتجاوز الاعتماد على النفط 20% فقط من الناتج وفقا لإستراتيجية محكمة ضمن رؤية الإمارات 2021.

وتوصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، سعيا للتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وهو ما يترتب عنه استغلال أمثل لمختلف موارد المجتمع وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، مما يجنبه الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية.
- إن تحقيق التنويع الاقتصادي وإن كان ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن هذا الأخير ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لا بد أن يترافق مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والعمالة، وإجمالي تكوين رأس المال، وذلك انطلاقا من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.
- تحقيق تنويع اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد يعمل على تنفيذ السياسات الهادفة إلى التحول الهيكلي لصالح التصنيع والتقنيات القائمة على المعرفة، والتركيز على المشاريع المعتمدة على التقنيات المتطورة لرفع القيمة المضافة للمنتجات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

- يرجع نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها وتفادي التهديدات المرتبطة بالاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد بالأساس إلى الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة قبل حدوث التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية في الآونة الأخيرة، وذلك في إطار السعي الحثيث نحو بناء نموذج تنموي مستدام.
- من أهم التحديات التي تواجه تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة مراعاة البعد المحلي والاتحادي والخليجي، فتمتع الإمارات السبع بدرجة عالية من الاستقلالية في المسائل الاقتصادية والتنموية جعل لكل منها أهدافها التنموية ومن ثم نموذجها التنموي الخاص بها، وهو ما يحول دون التنسيق المتواصل بينها رغم أهميته في جعل الاقتصاد الإماراتي أكثر كفاءة وتنافسية من خلال الاستغلال الأمثل للمميزات التنافسية التي تتمتع بها كل إمارة.

أما بالنسبة للتنسيق الإقليمي مع دول الخليج الأخرى فيعيقه عدم وجود رؤية تنموية خليجية موحدة من جانب وضعف مؤسسات العمل الخليجي المشترك من جانب أخر، وذلك في وقت تبزر فيه أهمية التكتلات الإقليمية أو الاقتصادية لما يمكن أن تضيفه من قوة تفاوضية كبيرة للدول الأعضاء، والتي تمكنها من الحصول على شروط تجارية أف

الاحالات والمراجع

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية:

http://government.ae/economy (consulté le 11/10/2016)

[2] http://www.nationshield.ae/home/details/files (consulté le 11/10/2016)

[3] يدل مؤشر اقتصاد المعرفة على ما إذا كان المناخ في دولة معينة صالحا لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الاقتصادية، أما مؤشر المعرفة فيقيس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبنيها ونشرها، وتتراوح قيمتهما ما بين 0 و 10.

[4] تقرير المعرفة العربي لعام 2015 : الشباب وتوطين المعرفة – دولة الإمارات العربية المتحدة . :

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja(consulté le 05/10/2016)

[5] http://www.nationshield.ae/home/details/files (consulté le 11/10/2016)

[6] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:

http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/nd/42;ECSSR_COOKIE=2y4XXwMJ0WKBnTG1000886313!846022310?_nfpb=true&_pageLabel=9645&f (consulté le 05/10/2016).

[7] مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي:

https://www.adced.ae/sites/ar/MediaCenter/Pages/Special-Economic-Zones.aspx (consulté le 11/10/2016)

[8] وزارة الاقتصاد الإماراتية:

http://government.ae/economy (consulté le 11/10/2016)

[9]https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=7&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjDm.pdf (consulté le 04/9/2016).

[10] Diversification and development of the UAE's economy, Daniele Schiliro,2013,p8:https://mpra.ub.unimuenchen.de/47089/1/MPRA_paper_47089.pdf(consulté le 05/9/2016).

[11]https://www.vision2021.ae/sites/default/files/uae_vision-arabic.pdf (consulté le 05/9/2016).

[12] مجلس وزراء دولة الإمارات:

http://uaecabinet.ae/ar/strategic-planning#sthash.NWW7DJh0.dpuf (consulté le 05/9/2016).

[13] مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي:

https://www.adced.ae/sites/ar/SitePages/Home.aspx (consulté le05/9/2016).

[14] المجلس التنفيذي لإمارة دبي:

http://www.dubaiplan2021.ae −2015/ (consulté le 05/9/2016).

[15] هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة:

http://corporate.sharjahtourism.ae/ar-ae/Media-Department/News-ar// (consulté le 05/9/2016).

[16] يعتمد معامل هرفندال-هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي .

[17] عميرة محمد سعد، اقتصاد دولة الإمارات العربية: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002:
www.sesric.org/jecd/jecd_articles/ART02020101-2.pdf(consulté le 15/11/2016).

[18] تتراوح قيمة مؤشر تركز الصادرات بين 0 و 1، ويدل اقتراب قيمته من 1 على تركز أكبر للصادرات، أما مؤشر تنوع الصادرات الذي تتراوح قيمته كذلك بين 0 و 1، فيدل اقتراب قيمته من 1 على وجود فرق كبير مع المتوسط العالمي في حين يشير اقتراب قيمته من 0 على تنوع أكبر.

[19] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:
http://en.calameo.com/read/001231435ab3f2c0a8fd5?bkcode=a8fd5(consulté le 13/11/2016).

[20] صندوق النقد الدولي:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2013/cr13239a.pdf(consulté le 13/11/2016).

[21] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:
http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ lang=/Publications_0400.xml (consulté le 13/11/2016).

[22] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:
http://en.calameo.com/read/001231435ab3.xml (consulté le 13/11/2016).

[23] صندوق النقد الدولي:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2013/c.pdf.xml (consulté le 13/11/2016).

[24] http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html#2.xml (consulté le 12/11/2016).

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس / جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co..

عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة ديون مجمع صيدال الجزائري (1999-2014)

The elements of financial structure and their impact on the market value of the firm economic. Case study of the debts of Saidal Group (1999-2014)

أ. نبيلة سهايلية **د . جبار بوكثير**

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/25 تاريخ قبول النشر: 2017/05/30

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الهيكل المالي للمؤسسة على قيمتها السوقية (السعر السوقي للسهم)، وقد اختلفت المداخل والنظريات في تفسير علاقة الهيكل المالي بقيمة المؤسسة السوقية، حيث يوجد مؤيدون أيدوا وجود أثر للهيكل المالي على القيمة السوقية للمؤسسة، كما أن هناك معارضين عارضوا وجود هذا الأثر، ومن خلال هذه الدراسة قد تم التوصل إلى أن الهيكل المالي يمكن أن يدخل في تفسير التغيرات التي تطرأ على السعر السوقي لسهم المجمع الصناعي صيدال بنسبة 40,09%، كما تبين وجود علاقة عكسية بين نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة والسعر السوقي لسهم المجمع.

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، الديون، الضرائب، القيمة السوقية للمؤسسة.

Abstract:

This study aimed at clarifying the impact of the financial structure of the institution on its market value (market price per share). The approaches and theories differed in the interpretation of the relationship of the financial structure to the value of the market institution. There are supporters who supported the impact of the financial structure on the market value of the institution. This study found that the financial structure could be used to explain the changes in the market price of the industrial share of the industrial compound by 40.09%. It also revealed an inverse relation between the ratio of total debts to private equity and market price of the share the complex.

Key words: *Financial structure, debts, taxes, market value of the institution.*

I المقدمة:

تقوم المؤسسة بدراسة عدة بدائل تمويلية متاحة لتشكيل هيكلها المالي، وذلك بناءً على معايير متنوعة تتماشى مع طبيعة نشاطها واستراتيجياتها المتبعة، ويتكون الهيكل المالي عموما من الأموال الخاصة (رأس المال الصادر، الاحتياطات) والديون بشتى أنواعها.

ولما كانت المؤسسة تهدف إلى تعظيم قيمتها من خلال تعظيم ثروة المساهمين، ظهرت مجموعة من النظريات والمداخل حاول المفكرون من خلالها دراسة العلاقة بين تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة وقيمتها السوقية، مما أثار الكثير من الجدل بين العديد من التيارات حول وزن أو حجم المصادر التمويلية المكونة لهذا الهيكل.

ومنه، تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هل يؤثر الهيكل المالي على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام؟ وعلى القيمة السوقية لمجمع صيدال الجزائري بشكل خاص؟

هذا التساؤل، يقود بدوره إلى طرح جملة من الاستفسارات الفرعية التي مفادها:

- ✓ هل منحت النظريات التي درست العلاقة بين الهيكل المالي وقيمة المؤسسة السوقية أهمية كبيرة للديون؟
- ✓ هل توجد علاقة بين نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة الموجودة في الهيكل المالي لمجمع صيدال الجزائري وقيمته السوقية؟

للإجابة على التساؤلات الفرعية المندرجة ضمن هذه الدراسة، سيتم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- ✓ لقد منحت النظريات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الهيكل المالي وقيمة المؤسسة أهمية بالغة للديون؛
- ✓ يتوقع وجود علاقة طردية بين نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة الموجودة في الهيكل المالي كمتغير مستقل والقيمة السوقية لمجمع صيدال الجزائري كمتغير تابع.

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع واختبار الفرضيات، تم تقسيم الدراسة محورين هما:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

المحور الثاني: دراسة قياسية لحالة ديون مجمع صيدال الجزائري خلال الفترة 1999-2014.

II المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

أولا: محددات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية. والقيمة السوقية للمؤسسة.

يمكن تحديد الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال؛ تعريفه، سماته ومكوناته.

1- مفهوم الهيكل المالي.

التعريف الأول: يعرف الهيكل المالي على انه هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم في كشف الميزانية العمومية.[1]

التعريف الثاني: كما تم تعريف الهيكل المالي على انه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الأموال لغرض تمويل استثماراتها، وهو يتضمن جميع العناصر المكونة لجانب الخصوم. [2]

وبذلك يمكن تعريف الهيكل المالي على أنه توليفة مكونة من مجموع مصادر التمويل التي تم اختيارها من قبل المؤسسة لتغطية استثماراتها، وتتكون من العناصر المكونة لجانب الخصوم في الميزانية.

2- سمات الهيكل المالي الملائم.

ينبغي على المؤسسة التخطيط السليم لبناء الهيكل المالي الملائم الذي يعمل على تعظيم قيمتها ويراعي مصالح الملاك وبقية الأطراف ذات العلاقة بها.

وتتمثل أهم السمات المميزة لهذا الهيكل المالي فيما يلي: [3]

- ✓ **الربحية والمرونة:** يجب أن يعمل الهيكل المالي على تحقيق أقصى العوائد وتلبية احتياجات المؤسسة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة، مع قابليته لتعديل المصادر التمويلية المكونة له .
- ✓ **القدرة على الوفاء بالديون:** فالمؤسسة ملزمة بالحفاظ على قدرتها للوفاء بالتزاماتها وتجنيب الملاك مخاطر مالية إضافية.
- ✓ **الرقابة:** وتتم من خلال تقليل المخاطر لفقدان السيطرة والرقابة على إدارة المؤسسة.

3- مكونات الهيكل المالي.

يتكون الهيكل المالي من الأموال الخاصة والديون.

- ✓ **الأموال الخاصة:** تتمثل في الأموال التي تخص المؤسسة وتملكها، ومن أهم مكوناتها رأس المال الصادر (الأسهم)، الأرباح المحتجزة والاحتياطات، ويشير رأس المال الصادر إلى ضرب عدد الأسهم والقيمة الاسمية للسهم، ويتعلق بالمؤسسات المصدرة للأسهم بالبورصة.
- ✓ **الديون:** ويتم التمويل بالديون بموجب شروط وإجراءات تتحدد في ضوء توفر الأموال وعوائد الفرصة البديلة وبعد تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

وتنقسم الديون بدورها إلى ثلاثة أنواع، هي؛ ديون قصيرة الأجل، ديون متوسطة الأجل وديون طويلة الأجل.

فالديون قصيرة الأجل تمثل الموارد التمويلية التي يتم الحصول عليها لأجل قصير وهو في الغالب يقل عن السنة،[4] وتنقسم إلى؛ الائتمان التجاري والقروض المصرفية، والديون قصيرة الأجل لا تتيح تدخلا أو تأثيرا من قبل الدائنين على الإدارة إلا أنها قد تهدد سلامة المؤسسة في حالة عدم توفر السيولة اللازمة لسداده عند استحقاقه.

أما **الديون متوسطة الأجل** فتمتد مدتها من سنة إلى عشر سنوات، ولها عدة أنواع (القروض المصرفية، شراء الآلات والمعدات بالتقسيط، التمويل المحول بمعنى الحصول على الأصول بدون شرائها وذلك عن طريق استئجارها).

وتتراوح آجال استحقاق **الديون طويلة الأجل** من سنة إلى خمسة عشر سنة، لذا فهو يعد بمثابة التمويل الدائم للمؤسسة، ويضم السندات والقروض المصرفية طويلة الأجل.[5]

ثانيا: القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية.

تعد القيمة، من المفاهيم الصعبة وغير الواضحة لكون كل تخصص يحدد مفهومها من الزاوية التي ينظر إليها، كما يختلف تبعا لطبيعة وأهداف الدراسة، حيث قد يستعمل بصفة عامة أو بصفة دقيقة.

ويمكن التعبير عن القيمة السوقية للمؤسسة، بالقيمة السوقية لأسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية، ويتم تحديد القيمة السوقية للمؤسسة من خلال تحديد قيمة حملة أسهمها،[6] وجرت العادة على استخدام سعر السوق للأسهم العادية كمقياس للثروة. [7]

وتتمثل القيمة السوقية للأسهم في السعر السوقي للسهم الواحد مضروبا في عدد الأسهم، وهي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح النقدية المتوقعة الحصول عليها من قبل المساهمين. [8]

ويتخذ سعر السهم في السوق أفضل مقياس متاح لقيمة المؤسسة، خاصة بالنسبة للمستثمرين الذين ليس لديهم معلومات داخلية عن المؤسسة. [9]

ثالثا: النظريات المفسرة للعلاقة بين الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية وقيمتها السوقية.

تعددت النظريات والمداخل التي قامت بتفسير العلاقة بين الهيكل المالي وقيمة المؤسسة بين المداخل في ظل السوق التام، ونظريات في ظل إسقاط فرضيات تحقق السوق التام.

1- مداخل العلاقة بين الهيكل المالي وقيمة المؤسسة في ظل السوق التام.

اشتركت المداخل المفسرة للعلاقة في ظل السوق التام في مجموعة من الفرضيات أهمها: [10]

- ✓ عدم وجود ضرائب أو تكلفة الإفلاس ولا تكلفة إصدار أو تكلفة لبيع وشراء الأوراق المالية؛
- ✓ سياسة التوزيعات ثابتة لا تتغير وتقوم المؤسسة بتوزيع كافة الأرباح أي لا توجد أرباح محتجزة، ويهدف هذا الفرض إلى إبعاد أثر التمويل الذاتي على التحليل؛
- ✓ حجم الاستثمار ثابت لا يتغير ويعني ضمنيا أن القيمة الكلية للعناصر التي يتضمنها هيكل رأس المال ثابتة، غير أنه ليس هناك ما يمنع المؤسسة من تغيير الخليط الذي يتكون منه الهيكل ويهدف هذا الفرض إلى تيسير التحليل مع عدم الإخلال بسلامته؛

- ✓ السندات التي تصدرها المؤسسة هي من النوع الدائم وهذا لا يمنع بالطبع من إعادة شرائها من السوق، ويهدف هذا الفرض إلى تيسير التحليل مع عدم الإخلال بسلامته؛
- ✓ القيمة المتوقعة لصافي ربح العمليات ثابتة لا تتغير من سنة لأخرى، كما أن توقعات المستثمرين متجانسة بشأن التوزيع الاحتمالي لصافي ربح العمليات ويهدف هذا الفرض إلى تيسير عملية التحليل.

وتتمثل هذه المداخل في؛ المدخل التقليدي، مدخل صافي الربح، مدخل صافي ربح العمليات والمدخل الأول لموديغلياني وميلر، ويأتي شرحها فيما يلي:

- ✓ **المدخل التقليدي:** يقر أصحاب هذا المدخل بوجود هيكل مالي أمثل ينشأ عن نقطة إقتراض مثلى تتحقق عند تشكيلة مميزة من الديون والأموال الخاصة تجعل التكلفة المتوسطة المرجحة للتمويل عند حدها الأدنى، لتكون القيمة السوقية للمؤسسة في حدها الأعلى وذلك عند مستويات مميزة من الرفع المالي، إضافة إلى إرتفاع تكلفة التمويل الخاص مع كل زيادة في هذه المستويات وذلك نتيجة زيادة درجة الخطر المالي التي يتعرض لها الملاك. (11)

ووجهت لهذا المدخل عدة انتقادات منها؛ تجاهل الضرائب، تكاليف الإفلاس والمراقبة وتجاهل المخاطر المالية الناتجة عن الديون، وثبات معدل العائد المطلوب من المساهمين وهذا غير واقعي فالمساهمون لا ينتظرون المستوى الأقصى للديون للمطالبة بعلاوات المخاطرة تعوضهم عن الخسائر المحتملة. (12)

- ✓ **مدخل صافي الربح:** حسب مدخل صافي الربح إن إستمرار إرتفاع نسبة الرفع المالي في الهيكل المالي للمؤسسة يعني إستمرار انخفاض التكلفة المتوسطة المرجحة للتمويل (WACC) وإستمرار إرتفاع القيمة السوقية للمؤسسة، ويعني ذلك من الناحية النظرية الوصول بنسبة الرفع المالي إلى 100%في المؤسسة ستكون التكلفة المتوسطة المرجحة للتمويل في حدها الأدنى لتكون القيمة السوقية للمؤسسة في حدها الأعلى، ومن المنطق أن يتحقق ذلك عندما تعتمد المؤسسة كليا على الديون فقط، رغم أن ذلك لا يسمح به من الناحية القانونية.(13)

وما يعاب على هذا المدخل إهماله للمخاطر المالية الناتجة عن زيادة نسبة الرفع المالي والتي تؤدي إلى إرتفاع تكلفة الديون وتكلفة التمويل الخاص.

- ✓ **مدخل صافي ربح العمليات:** مدخل صافي ربح العمليات يعارض وجود تأثير للهيكل المالي (لقرار التمويل) على قيمة المؤسسة، حيث يعتقد مؤيدوه أن قيمة المؤسسة مستقلة تماما على أي تغيرات في الهيكل المالي وأنها مستقلة أيضا عن تأثيرات التكلفة المتوسطة المرجحة للتمويل، كما أن هذه الأخيرة لا تتأثر بتغير نسبة الرفع المالي فهي ثابتة، ويشير المضمون العام لهذا المدخل أن المساهمون سيطالبون بزيادة معدل العائد نتيجة زيادة إعتماد المؤسسة على الديون، مما يقود إلى إرتفاع تكلفة التمويل الممتلك (K_e) يعوضه الانخفاض في تكلفة الديون (K_{cd})، وهذا ما يؤدي إلى ثبات (WACC) وبذلك فقيمة المؤسسة لا تكون عرضة لأثر تغير تركيبة الهيكل المالي وتظل ثابتة. (14)
- ✓ **المدخل الأول لموديغلياني وميلر (M&M) في غياب الضرائب:** ويضم هذا المدخل إقتراحين هما:

  - **الإقتراح الأول:** مفاده أن القيمة السوقية للمؤسسة مستقلة عن تشكيلة هيكلها المالي، حيث أن هذه القيمة لا ينبغي أن تقل أو تزيد عن القيمة السوقية لاستثماراتها سواء تم تمويلها بالديون أو بالأموال الخاصة، وتتحدد قيمة المؤسسة من خلال خصم صافي ربح العمليات بمعدل خصم يمثل معدل العائد المطلوب يتناسب مع درجة المخاطرة بالنسبة للشريحة التي تنتمي إليها المؤسسة، وهذا يشير إلى أن القيمة السوقية للمؤسسة تمثل انعكاس لقرارات الاستثمار وتتعلق بفعالية هذه القرارات من حيث التوزيع بين استثمارات ثابتة واستثمارات متداولة ولا تتعلق بكيفية تمويل الاستثمارات أي ليس لها علاقة بقرارات التمويل. (15)

ويمكن التعبير عن القيمة السوقية للمؤسسة حسب هذا الاقتراح بالعلاقة الموالية: (16)

$$V_j = (S_j + D_j) = \frac{X_j bar}{P_K}$$

لأي مؤسسة j تنتمي لفئة المخاطرة K، **حيث أن:**

V_j: القيمة السوقية للمؤسسةj ؛

S_j: القيمة السوقية للأموال الخاصة ؛

D_j: القيمة السوقية لديون المؤسسة j؛

$X_j bar$: ربح العمليات قبل اقتطاع الفوائد؛

P_K: معدل العائد على الاستثمار في الأسهم بالنسبة للمؤسسة الممولة بالكامل بأموال المساهمين وتنتمي لفئة المخاطرة K.

وتعطى التكلفة المتوسطة المرجحة للتمويل حسب الاقتراح الأول بالصيغة الآتية: [17]

$$P_K = Wacc = \frac{X_j bar}{(S_j + D_j)} = \frac{X_j bar}{V_j}$$

من وجهة نظر موديغلياني وميلر أن عملية المراجحة تتحقق وفق فكرة الرفع المالي الشخصي، وتكون المراجحة بين مؤسستين (A) و(B) تنتميان لنفس المجموعة أي لهما نفس درجة المخاطرة وتختلفان فقط في تركيبة الهيكل المالي، حيث يفترضان أن المؤسسة (A)تعتمد كليا على الأموال الخاصة في تمويل استثماراتها، أما الأخرى فهي تمزج بين الديون والأموال الخاصة وبذلك فإن تكلفة التمويل تكون في (B) أقل من (A)، وهذا يدل على أن القيمة السوقية للمؤسسة (B) تكون أكبر من القيمة السوقية للمؤسسة (A).[18]

وإذا ما تمت عملية المراجحة فإن المستثمر سوف يحقق ذات العائد في المؤسسة المقترضة (B) ولكن بمقدار من الاستثمارات أقل، أو أنه يحقق عائد أكبر على ذات استثماراته السابقة.

ومن الإنتقادات الموجهة لهذا المدخل عدم وجود تكاليف للمعاملات، وإفتراض تساوي معدل الفائدة على كل من الديون التي يحصل عليها المستثمر و المؤسسة وهذا يصعب تحقيقه إلى حد كبير. تماثل الرافعة المالية للمؤسسة والرفعة المالية الشخصية للمستثمر من حيث الآثار. [19]

- **الإقتراح الثاني:** يشير الاقتراح الثاني إلى أن معدل العائد المطلوب لمؤسسة تعتمد على الديون يعادل معدل العائد المطلوب لمؤسسة أخرى مماثلة تنتمي لنفس فئة المخاطرة لكن لا تعتمد على الديون في التمويل مضافا إليه عائدا إضافيا (علاوة المخاطرة) لتعويض المخاطرة المالية الناتجة عن الاقتراض. [20]

ويمكن التعبير عن هذا الاقتراح بالمعادلة الآتية: [21]

$$i_j = P_K + (P_K - r) \times (\frac{D_j}{S_j})$$

حيث أن: i_j: معدل العائد على أسهم المؤسسة المقترضة وتنتمي لفئة المخاطرة K، r: معدل الفائدة.

وأهم ما يستخلص أن؛ مدخل موديغلياني وملير في غياب الضرائب يقوم على فكرة جوهرية أساسها أن قيمة المؤسسة تتمثل في قيمة استثماراتها وهذا ما يفسر عدم تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على قيمتها، وتتوقف قيمة استثمارات المؤسسة على العائد المتوقع منها ودرجة المخاطرة التي تتعرض لها.

2- مداخل العلاقة بين الهيكل المالي وقيمة المؤسسة في ظل السوق غير التام.

من أبرز الانتقادات الموجهة للمداخل المعروضة في العنصر السابق هو عدم واقعية معظم الفرضيات التي قامت عليها، وهذا ما ترتب عليه ظهور عدة نظريات حاولت دراسة العلاقة بين الهيكل المالي قيمة المؤسسة في ظل وجود عدة عوامل (الضرائب، تكاليف الإصدار والمعاملات، تكاليف الإفلاس والوكالة).

- ✓ **المدخل الثاني لموديغلياني وميلر في حالة وجود الضرائب:** لقد اعتبر كلا من موديغلياني وميلر حسب هذا المدخل، أي ظل وجود ضرائب على دخل المؤسسة أن القيمة السوقية للمؤسسة التي تعتمد على الديون في التمويل أعلى من القيمة السوقية لمؤسسة مماثلة ولكن ممولة بالأموال الخاصة فقط، على أن لا يزيد الفرق أو يقل عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية المحققة، وإذا زاد أو نقص الفرق عن ذلك فإن عملية المراجحة كفيلة بإعادة التوازن بين المؤسستين. (22)

ويمكن التعبير عن قيمة المؤسسة (B) المستفيدة من المزايا الضريبية بالمعادلة التالية: (23)

$$V_B = V_A + (D_B \times T)$$

وهذا ما عبر عنه (M&M 1963) وفق المعادلة: (24)

$$V_L = V_U + (D_L \times T)$$

حيث أن: V_L: قيمة المؤسسة المقترضة؛ V_U: قيمة المؤسسة الممولة بالأموال الخاصة بالكامل.

بمعنى أنه قيمة المؤسسة التي تعتمد على الديون تساوي قيمة المؤسسة الممولة بالأموال الخاصة فقط مضافا إليها قيمة الوفورات الضريبية للمؤسسة المقترضة.

وتعطى قيمة الوفورات الضريبية بالعلاقة الموالية: (25)

$$\text{الوفر الضريبي} = K_d \times D \times T$$

حيث أن: T: معدل الضريبة على أرباح المؤسسة، K_d: معدل تكلفة الديون، D: ديون المؤسسة.

لقد أهمل كل من موديغلياني وميلر، تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة واعتبرا أن أثرهما صغير جدا على تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة، ولكن في الواقع قد يترتب على الديون عواقب وخيمة.

- ✓ **مدخل نظرية التوازن:** نظرية التوازن من أعمال Myers (1984) وقد عرفت مرحلتين، حيث أنه في المرحلة الأولى تم إدخال أثر تكلفة الإفلاس على نموذج موديغلياني وميلر وخلصت إلى تحديد معدل استدانة أمثل، وفي المرحلة الثانية والتي عرفت تعديلا حيث تم أخذ في الاعتبار تكلفة الوكالة.
- **تكلفة الإفلاس وقيمة المؤسسة:** يترتب على عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في مواعيد استحقاقها تحمل المؤسسة لجملة من التكاليف تعرف باسم تكلفة الإفلاس، والتي تتضمن أساسا التكاليف القانونية والإدارية التي تصاحب عملية الإفلاس، والانخفاض المحتمل في كل من قيمة الأصول والأرباح نتيجة لانخفاض كفاءة عمليات المؤسسة قبل وقوع الإفلاس. (26) وتتكون تكاليف الإفلاس من مجموعتين: تكاليف مباشرة (تكاليف إدارية، تكاليف مالية...) وتكاليف غير مباشرة كتكاليف ضياع الفرصة. (27)

وحسب ما أشار إليه Baxter (1967) أن الوضعية التي تكون فيها عملية تحديد الهيكل المالي الأمثل على مستوى المؤسسة توازن بين الامتيازات الضريبية للديون والتكاليف التي قد تنجم عن أي حالة إفلاس ممكنة، حيث تزداد أهمية التكاليف كلما قل حجم المؤسسة. (28)

ويترتب عن مخاطر الإفلاس زيادة في معدل العائد المطلوب على الاستثمار في أسهم وديون المؤسسة، مما سيرفع من ارتفاع تكلفة التمويل المرجحة وانخفاض القيمة

السوقية للمؤسسة، وتتحدد نسبة الاقتراض المثلى بالنقطة التي تكون عندها تكلفة الإفلاس في حدها الأدنى وقيمة المؤسسة في حدها الأقصى. [29]

- **تكلفة الوكالة وقيمة المؤسسة:** تقوم نظرية الوكالة على العلاقة التي تنشأ بين طرفين هما: الموكل والوكيل، وتتحدد هذه الوكالة وفق شروط عقد يكلف الموكل بموجبها الوكيل بالقيام بأنشطة معينة لصالحه كما يفوضه باتخاذ القرارات نيابة عنه، وتصف هذه النظرية المؤسسة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذوي المصالح فيها.[30] وقد أرست مقالات (Jensen &Meckling1976) قواعد نظرية الوكالة التي تستند حول ترشيد سلوك المسيرين، حيث تتبنى أطراف علاقة الوكالة سلوكا انتهازيا فهم يبحثون عن الاستفادة من نقاط الضعف والثغرات في العقود، وينشئ هذا السلوك الانتهازي ما يعرف بتكاليف الوكالة. [31] كما تصنف تكاليف الوكالة إلى ثلاثة أنواع تتمثل في؛ تكاليف المراقبة، تكلفة التعهد والالتزام والتكاليف الباقية. [32]

ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من علاقات الوكالة، هما؛ علاقة الوكالة القائمة بين المساهمين والمسيرين، وعلاقة الوكالة القائمة بين المساهمين والمسيرين من جهة والمقرضين من جهة أخرى.

إن ما يميز نظرية الوكالة، هو أنها ترفض فرضية تطابق المصالح بين كل الأطراف في المؤسسة، وبذلك فهي تقترح إدارة هذه التناقضات بشكل أمثل خاصة بواسطة القرارات المالية المناسبة، فالهيكل المالي الأمثل في ظل تكلفة الوكالة يسمح بحل تنازع المصالح، ويسمح بتعظيم القيمة الإجمالية للمؤسسة عن طريق التقليل من التضارب في المصالح بين المساهمين والمسيرين من جهة، وبين المساهمين والمقرضين من جهة أخرى، وتدنية تكاليف الديون بشكل أمثل، مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف وكالة الأموال الخاصة ووكالة الديون. [33]

إلا أنه، وبالرغم من أن نظرية التوازن أخذت بالحسبان متغيرات جديدة مهمة تتمثل في تكلفة الإفلاس والوكالة، غير أنها لم تخلو من عيوب، ومن بين أهم هذه العيوب، عدم تقدير نسبة الاقتراض المثلى بدقة المرتبطة بالموازنة بين تكاليف الإفلاس والوكالة

والوفورات الضريبية، وهذا أدى إلى بروز نظريات حديثة حاولت تجاوز عيوب النظرية السابقة.

رابعا: النظريات الحديثة لتفسير العلاقة بين الهيكل المالي وقيمة المؤسسة.

من اهم النظريات الحديثة لتفسي العلاقة بين الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية وقيمتها السوقية؛ نظرية ترتيب مصادر التمويل وتسمى أيضا بنظرية الالتقاط لمصادر التمويل، نظرية عدم تماثل المعلومات ونظرية الإشارة.

1- نظرية ترتيب مصادر التمويل (نظرية الالتقاط).

بدأت نظرية ترتيب مصادر التمويل مع عدم تماثل المعلومات بمعنى أن المسيرين يملكون معلومات حول قيم مؤسساتهم والمخاطر أكثر من المستثمرين الخارجيين،[34] وتبلورت هذه النظرية على يد Myers في الثمانينات، حيث يتلخص مضمونها حول ترتيب وتصنيف مصادر التمويل حسب أفضليتها، وتتشكل هذه النظرية من النماذج التالية:

- ✓ **نموذج Myers (1984):** يتضمن خيارات التمويل وتشكيل الهيكل المالي، حيث يستند النموذج إلى أن المؤسسة تفضل الاعتماد على التمويل الداخلي، وإذا كان لابد اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي فإنه يفضل البدء بالديون، ثم التمويل بالسندات القابلة للتحويل للأسهم ثم إصدار الأسهم كآخر بديل للتمويل. [35]
- ✓ **نموذج Williamson (1988):** تضمن النموذج تكلفة المعاملات وتكلفة الوكالة حيث تم اعتبار أنه يتم التعامل مع الديون والأموال الخاصة ليس كمجرد أدوات مالية للتمويل،[36] وحسب Williamson فإن درجة خصوصية الأصل المراد تمويله يلعب دورا هاما في اختيار نوع مصدر التمويل الذي يتم اللجوء إليه، حيث أنه عندما يتعلق الأمر بتمويل أصل خاص، فمن الأفضل الاعتماد على التمويل بالأسهم عن طريق إصدار حجم مقبول من الأسهم ، فمثلا إذا كان الاستثمار الخاص هو مشروع بحث وتطوير، يكون ذلك مقبولا أكثر من قبل المساهمين أكثر منه من قبل المقرضين باعتبار أنه لا يولد العوائد المنتظر في المواعيد المحددة ، أما إذا تعلق الأمر بتمويل أصول غير خاصة، تكون الديون أكثر ملائمة من باقي مصادر التمويل، على اعتبار أن الاستثمار في هذه الأصول سيولد عوائد منتظمة تتماشى مع مواعيد سداد الفوائد والديون. [37]

- ✓ **نموذج Myers (1990):** حسب هذا النموذج حاول Myers معالجة مختلف القرارات المالية التي تستخدمها المؤسسة على المدى البعيد وذلك تحت فرضية أن المسيرين يسعون إلى تعظيم ثروة المؤسسة، حيث من أجل تمويل الاستثمارات تفضل المؤسسة الاحتفاظ بالأرباح بدلا من اللجوء إلى سياسة زيادة رأس المال التي تفرض توزيع مكافآت رأس المال الإضافية، وبذلك وفقا للنموذج تم ترتيب مصادر التمويل كالتالي: التمويل الذاتي ثم زيادة رأس المال وأخيرا الاستدانة. (38)

2- نظرية عدم تماثل المعلومات.

عدم تماثل المعلومات يقصد بها عدم المساواة في كمية ونوعية المعلومات المتحصل عليها بين الأطراف المتعاقدة أي أنه يمكن لأحد الأطراف أن يكتسب معلومات ليست في حوزة الآخر وقد يستغلها لتحقيق مصالحه الشخصية، ويعد Akerlof أول من أشار لهذه النظرية من خلال الدراسة التي قام بها في سوق السيارات سنة 1970. (39)

وتخلص هذه النظرية بأن التمويل بالديون أفضل بكثير من التمويل بالأسهم، وليس بسبب الوفورات الضريبية على فوائد الديون، ولكن بسبب التأثير السلبي لإصدار الأسهم العادية على المساهمين القدامى، فإصدار أسهم عادية لا ينبغي أن يكون إلا في حالة وجود فرصة استثمارية غير عادية لا ينبغي تفويتها، أو عندما تدرك الإدارة أن مستقبل المؤسسة غير مطمئن أو أن إصدار أسهم جديدة سيكون في صالح المساهمين الحاليين، وتقضي هذه النظرية بالاعتماد على الأرباح المحتجزة في التمويل قبل اللجوء للديون، وإن تم اللجوء إلى الديون فلا ينبغي أن يصل إلى النقطة التي توصي بها نظرية التوازن وذلك للإبقاء على طاقة إقتراضية احتياطية يمكن استخدامها في الظروف الطارئة حتى لا تضطر المؤسسة إلى استخدام البديل غير المرغوب فيه المتمثل في إصدار أسهم عادية جديدة. (40)

3- نظرية الإشارة.

يعود الفضل في ظهور هذه النظرية إلى (Ross) عام 1977م وتقوم على فكرة عدم تماثل المعلومات في الأسواق. تتلخص أهم فرضيات هذه النظرية فيما يلي:

- ✓ تنطلق نظرية الإشارة من أن المسيرين في المؤسسات الأحسن أداء بإمكانهم إصدار إشارات خاصة وفعالة تميزها عن المؤسسات الأخرى أقل منها أداء، وينبغي أن تكون هذه الإشارات من الصعب تقليدها من المؤسسات ذات الأداء الضعيف؛

- ✓ نظرية الإشارة تستند إلى فكرتين أساسيتين وهما: نفس المعلومة غير موزعة في جميع الاتجاهات حيث أنه يمكن للمسيرين في المؤسسة تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين، وفي حالة ما إذا كانت المعلومات منشورة ومتوفرة لدى الجميع فإنها لا تدرك ولا تفهم بنفس الطريقة؛[41]
- ✓ تكون تلك الإشارات إما كوصف لتكلفة التمويل، سياسة توزيعات الأرباح أو إعادة شراء الأسهم أو إصدار سندات، والتي تعتبر كدليل على قدرة المؤسسة على توليد السيولة؛
- ✓ المستثمر رشيد حيث أنه يستقبل كل إشارة بدرجة معينة من الشك فهو يتساءل أولا عن الفائدة التي تهدف إليها جهة الإشارة، ويحاول فهم صورة الأعضاء المسيرين للمؤسسة وسياستهم في الاتصال، كما يراعي مراقبة وحكم السلطات البورصية في حالة نشر معلومات غير صحيحة. [42]

III المحور الثاني: دراسة قياسية لحالة ديون مجمع صيدال الجزائري خلال الفترة 1999 - 2014.

أنشئ المجمع الصناعي صيدال سنة 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، وقد استفادت في هذا الإطار من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة، كما حوّل إليها في 1988، مركب المضادات الحيوية للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية.

وتعرف صيدال بأنها، مؤسسة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري، 80% من رأسمالها ملك للدولة، والـ 20% المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة للمستثمرين من المؤسسات والأشخاص، وتكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري. [43]

أولا: تحليل الهيكل المالي لمجمع صيدال خلال الفترة (2011-2014).

يتضمن الهيكل المالي لمجمع صيدال العناصر التالية:

1- الأموال الخاصة.

تتكون الأموال الخاصة للمجمع حسب النظام المحاسبي المالي من؛ رأس المال الصادر، علاوات واحتياطات، فرق إعادة التقدير، فارق المعادلة، النتيجة الصافية، رؤوس الأموال الخاصة الأخرى والفوائد ذات الأقلية.

من **(الملحق رقم: 01)** يتبين أن، الأموال الخاصة عرفت نمواً خلال الفترة (2011-2014)، وبلغت نسبة النمو بين 6,89% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، و13,57% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، ويرجع سبب هذا الارتفاع أساسا إلى وجود ما يسمى بفارق المعادلة لسنة 2013 وانعدامه سنة 2012، إضافة إلى ارتفاع باقي مكونات الأموال الخاصة، ماعدا فرق إعادة التقدير الذي انخفض من 645898000 دج سنة 2012 إلى 435055000 دج سنة 2013، أما في سنة 2014 فكانت نسبة النمو 5,03%، حيث ارتفعت كذلك كل مكونات الأموال الخاصة لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013، ماعدا انخفاض فرق إعادة التقدير والنتيجة الصافية.

وبالنسبة لرأس المال الاجتماعي للمجمع فهو تميز بالثبات خلال فترة (2011-2014)، ويتكون رأس المال الاجتماعي للمجمع من 10000000 ملايين سهم عادي، حيث أن 80% منه هي ملك للدولة، ونسبة 20% منه يملكها المساهمون، وتقدر القيمة الاسمية للسهم ب 250 دج.

وقد منح المجمع أهمية للاحتياطات، حيث شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2011-2014)، وكانت أعلى نسبة نمو للاحتياطات سنة 2014، وهي 19,75% مقارنة بسنة 2013، وتعتبر الاحتياطات من أهم أسباب ارتفاع الأموال الخاصة خلال هذه الفترة، فهي مثلت نسبة 54,02% من مجموع الأموال الخاصة سنة 2011، كما مثلت الاحتياطات نسبة 59,45% من مجموع الأموال الخاصة سنة 2012، وفي سنة 2013 بلغت الاحتياطات نسبة 56,25% من مجموع الأموال الخاصة، أما في سنة 2014 فقد مثلت 64,14% من مجموع الأموال الخاصة، وهذا ما يؤكد أن الاحتياطات تعد من أهم المكونات التي ساهمت في ارتفاع مقدار الأموال الخاصة للمجمع.

2- الخصوم غير الجارية.

تعبر الخصوم غير الجارية عن مجموع الديون الطويلة الأجل، والتي تسدد بعد مدة تفوق السنة، وحسب النظام المحاسبي المالي، فإن الخصوم غير الجارية تتضمن؛ قروض وديون مالية، ضرائب مؤجلة، ديون أخرى جارية والمؤونات والمنتجات المحسوبة مسبقا.

يتضح من **(الملحق رقم: 02)** أن، الخصوم غير الجارية للمجمع ارتفعت سنة 2012 بنسبة 10,44% مقارنة بسنة 2011، نظرا لارتفاع قيمة كل مكونات الخصوم غير الجارية، وفي سنة 2013 انخفضت الخصوم غير الجارية بنسبة 21,02% مقارنة بسنة

2012، بالرغم من ارتفاع القروض والديون المالية، ووجود ديون أخرى غير جارية، ويعود سبب هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض قيمة المؤونات والمنتجات المحسوبة مسبقا، من 4129700000 دج سنة 2012 إلى 1351120000 دج سنة 2013، وتسديد المجمع لجزء من الضرائب المؤجلة، أما في سنة 2014 فقد عرفت الخصوم غير الجارية ارتفاعا بنسبة معتبرة 69,5% مقارنة بسنة 2013، حيث ارتفعت كل مكونات الخصوم غير الجارية خاصة الديون الأخرى غير الجارية، فهي زادت من 493645000 دج سنة 2013 إلى 3456705000 دج سنة 2014.

وبما أن الخصوم غير الجارية يعتمد عليها المجمع في تمويل الأصول غير الجارية، فيمكن تفسير ارتفاع الخصوم الجارية خلال سنتي 2012 و2014، إلى زيادة المجمع لأصوله غير الجارية الذي يتضمن زيادة الاستثمارات الثابتة للمجمع بغرض رفع الطاقة الإنتاجية حسب متطلبات السوق، وبالنسبة لسنة 2013، فإن الخصوم غير الجارية يرجع لقيام المجمع بتسديد جزء من الضرائب المؤجلة، وانخفاض قيمة المؤونات والمنتجات المحسوبة مسبقا بنسبة كبيرة.

3- الخصوم الجارية.

الخصوم الجارية هي الديون قصيرة الأجل والتي تستحق خلال سنة واحدة، وتتكون الخصوم الجارية وفق النظام المحاسبي المالي من؛ الموردون والحسابات الملحقة، ضرائب، ديون أخرى وخزينة الخصوم.

حسب **(الملحق رقم: 03)** فإن الخصوم الجارية، والتي تمثل الديون قصيرة الأجل للمجمع، والمتعلقة بدورة الاستغلال، عرفت ارتفاعا بنسبة 15,41% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، وهذا يعود إلى ارتفاع كل مكونات الخصوم الجارية، في حين انخفضت الخصوم ر الجارية سنة 2013 بنسبة 6,61% مقارنة بسنة 2012، نظرا لانخفاض قيمة كل من الموردون والحسابات الملحقة وخزينة الخصوم، ويفسر ذلك بقيام المجمع بتسديد الموردون، وأيضا في سنة 2014 انخفضت الخصوم الجارية بنسبة معتبرة نوعا ما 33,98% مقارنة بسنة 2013، حيث انخفضت قيمة كل مكونات الخصوم الجارية ماعدا قيمة الموردون والحسابات الملحقة التي ارتفعت من 1227878 دج سنة 2013 إلى 1464434 دج، وانخفاض قيمة الخصوم الجارية يدل على أن المجمع قام بتسديد جزء منها في سنة 2014.

ثانيا: تحليل تطور متغيرات الدراسة في مجمع صيدال خلال الفترة (2011-2014).

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في الهيكل المالي لمجمع صيدال ممثلا بنسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة، أما المتغير التابع فيتمثل في القيمة السوقية للمجمع ممثلة بالسعر السوقي لسهم المجمع في بورصة الجزائر.

من **(الملحق رقم: 04)**، يتضح أنه خلال الفترة (2011-2014) ارتفعت نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة من 0,98 سنة 2011 إلى 1,03 سنة 2012، ثم انخفضت النسبة إلى 0,8 سنة 2013 واستمرت بالانخفاض إلى 0,79 سنة 2014.

كما يبين نفس الجدول تغيرات السعر السوقي لسهم المجمع أن أسعار الإغلاق السوقية للسهم عرفت انخفاضا خلال سنة 2012 مقارنة بسعر الإغلاق لسنة 2011 بنسبة 13,29%، وانخفاضا بنسبة 27,42% سنة 2013 مقارنة بسعر الإغلاق لسنة 2012، ثم ارتفع السعر السوقي لسهم المجمع بنسبة 24,44% سنة 2014 مقارنة بسعر الإغلاق لسنة 2013.

ثالثا: تقدير واختبار النموذج.

لاختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة سابقا، يتم تكوين عدة نماذج قياسية تضم متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews9.

1- تقدير النموذج.

باستخدام اختبار ستيودنت تم الحصول على نموذج واحد للدراسة، يشتمل هذا النموذج على المتغيرات التالية:

Y: السعر السوقي لسهم المجمع؛

X_1: نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة.

ويوضح **(الملحق رقم: 04)** البيانات الإحصائية للمتغيرين خلال الفترة (1999-2014)، بعد معالجتها بالاعتماد على برنامج Eviews 9، تم تشكيل النموذج الإحصائي الدراسة وفق ما يوضحه **(الملحق رقم: 05)**، والذي يحمل الشكل التالي:

$$Y_i = 877,4 - 350,78X_1 + \varepsilon_i$$

من نفس (**الملحق رقم: 05**) يتضح أن، قيمة معامل التحديد R^2= 40,09 %، ومنه فالقدرة التفسيرية لهذا النموذج مقبولة إلى حد ما، كما أن هذه القيمة تفيد بأن النموذج يفسر 40,09% من التغيرات في السعر السوقي لسهم المجمع.

2- الاختبار الإحصائي للنموذج.

يتم اختبار نموذج الدراسة إحصائيا من خلال:

✓ **اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج المقدرة.**

تم اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار المقدرة باستخدام اختبار ستيودنت t، ويمكن عرض فروض هذا الاختبار كالتالي:

بالنسبة لـ: (β_0): $H_0: \beta_0 = 0$ $H_1: \beta_0 \neq 0$

بالنسبة لـ: (β_1): $H_0: \beta_1 = 0$ $H_1: \beta_1 \neq 0$

وكانت نتائج اختبار ستيودنت وفقا لما هو موضح في (**الملحق رقم: 05**) كالتالي:

- قيمة الاحتمال للمعامل الثابت β_0 هي: 0,0000 وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%، وبذلك فإن المعامل الثابت β_0 ذو دلالة ومعنوية إحصائية، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة H_1؛
- بالنسبة لمعامل النموذج β_1 قيمة الاحتمال هي 0,0085 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه فإن المعامل β_1 لديه دلالة ومعنوية إحصائية، وبذلك ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة H_1.

✓ **اختبار المعنوية الكلية للنموذج.**

تم اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام اختبار فيشر F، ويمكن عرض فروض هذا الاختبار كما يلي:

- $H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0$
- H_1: يوجد معامل واحد على الأقل لا يساوي الصفر

وكانت نتائج اختبار فيشر F، وفقا لما هو موضح في (**الملحق رقم: 05**) أن؛ قيمة الاحتمال هي F-statistic = 0,008461 ، هذه القيمة تختلف عن الصفر وأقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه فإن النموذج له دلالة ومعنوية إحصائية كلية، وبذلك ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة H_1.

بعد تحليل معنوية معاملات النموذج المقدرة ومن النتائج المتوصل إليها من خلال اختبار ستيودنت وإختبار فيشر، سيتم تحليل الانحدار الخاص بالنموذج.

3- تحليل الانحدار الخاص بالنموذج.

لتحليل الانحدار سيتم القيام بعدة اختبارات بواسطة برنامج Eviews 9 ، تتمثل هذه الاختبارات في؛ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، اختبار استقلالية البواقي، اختبار تجانس التباين، اختبار التعدد الخطي واختبار استقرارية معاملات النموذج.

✓ **اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.**

يعد اختبار Jarque-Bera من أشهر وأهم اختبارات مدى توزيع البواقي طبيعيا، ومن **(الملحق رقم: 09)** يتضح أن القيمة الاحتمالية: **Pro=0.49 >5%**، ومنه فإن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

✓ **اختبار استقلالية بواقي النموذج.**

يعرف هذا الاختبار أيضا باختبار الارتباط الذاتي للبواقي، وقد تم باستخدام اختبار داربين واتسون، حيث كانت نتائج الاختبار كما يلي:

- استخراج قيمة الحدين d_U, d_L من جدول واتسون، وهي كالآتي: $d_L=1,10$ ،$d_U=1,37$
- حساب قيمة إحصائية واتسون، حسب **(الملحق رقم:05)** فهي تساوي: DW= 1,52
- بمطابقة هذه القيم مع مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin-Watson التالية:

$4-d_U > DW > d_U$ بالتطبيق نجد: $2,63 > DW > 1,10$ وهي محققة، وبذلك فإن بواقي النموذج مستقلة بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

✓ **اختبار تجانس التباين.**

لاختبار مدى تجانس التباين، تم استخدام اختبارWhite، وكانت النتائج حسب **(الملحق رقم:05)** كما يلي:

$$\text{ProbabilityF} - \text{statistic} = 0,1768 > \%5$$
$$\text{ProbabilityObs} * \text{R} - \text{squared} = 0,1538 > \%5$$

وهذا ما يدل على تجانس تباين بواقي النموذج.

✓ **اختبار التعدد الخطي.**

للحكم على وجود تعدد خطي من عدمه، تم استخدام معامل تضخم التباين VIF، وكانت النتيجة حسب (**الملحق رقم:07**) أن: Centred VIF=1 < 5 ، وهذا ما يبين عدم وجود تعدد خطي.

✓ **اختبار استقرارية معاملات النموذج.**

في هذا الاختبار سيتم اختيار السنة التي تكون فيها قيمة المتغير التابع (السعر السوقي لسهم المجمع) مرتفعة بنسبة أعلى مقارنة مع قيمة هذا المتغير عبر باقي السنوات، حيث تم اختيار سنة 2011 من السلسلة الزمنية للدراسة، وكانت نتيجة الاختبار حسب (**الملحق رقم:08**) أن:

$$\text{Probability}F - \text{statistic} = 0{,}1441 > \%5$$

ومنه فمعاملات النموذج مستقرة.

خلاصة ما سبق، أن نتائج اختبارات تحليل الانحدار تثبت بأن النموذج مقبول من الناحية القياسية، ومنه القول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل للدراسة والمتغير التابع.

IV خاتمة (نتائج وتوصيات):

من خلال هذه الدراسة، تبين أنه ومنذ فترة غابرة في الزمن حاول العديد من الدارسين والباحثين إيجاد العلاقة بين مختلف عناصر الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية والقيمة السوقية لها، مع محاولة تحديد أكثر هذه العناصر تأثيرا على القيمة السوقية واتجاه هذا الأثر، هذا من الجانب النظري.

أما الجانب التطبيقي، فقد تبين أن الهيكل المالي لمجمع صيدال، يمكن أن يدخل في تفسير التغيرات التي تطرأ على القيمة السوقية لذات المجمع، كما تبين وجود علاقة عكسية بين نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة والسعر السوقي لسهم المجمع.

ومنه يمكن الحكم:

- ✓ بصحة الفرضية الأولى للدراسة، والتي مفادها؛ لقد منحت النظريات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الهيكل المالي وقيمة المؤسسة أهمية بالغة للديون، وذلك لاتجاه أغلب النظريات الحديثة إلى منح أهمية معتبرة للديون والضرائب في تحديد وتفسير العلاقة بين الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية وقيمتها السوقية؛

- ✓ عدم صحة الفرضية الثانية للدراسة، والتي مفادها؛ يتوقع وجود علاقة طردية بين نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة الموجودة في الهيكل المالي كمتغير مستقل والقيمة السوقية لمجمع صيدال الجزائري كمتغير تابع، حيث تبين من خلال الدراسة القياسية إلى أن العلاقة التي تربط المتغير المستقل للدراسة بالمتغير التابع علاقة عكسية (لوجود إشارة سالبة أمام المتغير المستقل في نموذج الدراسة)، وليست علاقة طردية.

V الملاحق:

الملحق رقم (01) : حجم الأموال الخاصة لمجمع صيدال (2011-2014)

الوحدة:1000دج

البيان	2011	2012	2013	2014
رأس المال الصادر (الاجتماعي)	2500000	2500000	2500000	2500000
علاوات واحتياطات	7452913	8767303	9421690	11282665
فرق إعادة التقدير	900905	645898	435055	218627
فارق المعادلة	/	/	556004	778627
نتيجة صافية	2060480	1965160	2658147	1477751
رؤوس الأموال الخاصة الاخرى	116850	28874	319161	371301
الفوائد ذات الأقلية	764331	839268	858376	961690
المجموع	13795482	14746506	16748436	17590664
نسبة النمو	/	6,89%	13,57%	5,03%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمجمع.

الملحق رقم (02) : حجم الخصوم غير الجارية لمجمع صيدال (2011-2014)

الوحدة:1000دج

البيان	2011	2012	2013	2014
قروض وديون مالية	1595341	1851741	2911046	3383163
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	264218	359962	252388	267823
ديون أخرى غير جارية	/	/	493645	3456705
مؤونات ومنتوجات محسوبة مسبقا	3882241	4129700	1351120	1381034
مجموع الخصوم غير الجارية	5741800	6341404	5008200	8488726
نسبة النمو	/	10,44%	-21,02%	69,5%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمجمع.

الملحق رقم (03) : حجم الخصوم الجارية لمجمع صيدال (2011-2014)

الوحدة:1000دج

البيان	2011	2012	2013	2014
الموردون والحسابات الملحقة	3168135	3250392	1227878	1460434
ضرائب	473910	551586	564464	363939
ديون أخرى	2943656	3662731	5818577	3055762
خزينة الخصوم	1154985	1468524	732016	628175
مجموع الخصوم الجارية	**7740687**	**8933235**	**8342936**	**5508313**
نسبة النمو	/	%15,41	%-6,61	%-33,98

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمجمع.

الملحق رقم (04) : البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة في مجمع صيدال (1999-2014)

السنوات	المتغير المستقل (نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة)	المتغير التابع (السعر السوقي للسهم)
1999	0,51	765
2000	0,70	780
2001	0,79	510
2002	1,03	430
2003	1,14	380
2004	1,21	345
2005	1,40	360
2006	1,33	440
2007	1,30	400
2008	1,39	380
2009	1,08	385
2010	1,4	520
2011	0,98	715
2012	1,03	620
2013	0,8	450
2014	0,79	560

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: www.saidalgroup.dz و www.sgbv.dz

الملحق رقم (05) : تقدير واختبار النموذج.

$$Y_i = 877,4-350,78X_1 + \varepsilon_i$$

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 11/28/16 Time: 19:11
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-350.7855	114.5940	-3.061116	0.0085
C	877.4020	125.9166	6.968122	0.0000

R-squared	0.400953	Meandependent var	502.5000
Adjusted R-squared	0.358163	S.D. dependent var	146.0365
S.E. of regression	116.9967	Akaike info criterion	12.47864
Sumsquaredresid	191635.3	Schwarz criterion	12.57521
Log likelihood	-97.82910	Hannan-Quinn criter.	12.48358
F-statistic	9.370434	Durbin-Watson stat	1.523014
Prob(F-statistic)	0.008461		

المصدر: مخرجات برنامج: Eviews 9.

الملحق رقم (06) : نتائج اختبار تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.985894	Prob. F(2,13)	0.1768
Obs*R-squared	3.744367	Prob. Chi-Square(2)	0.1538
Scaledexplained SS	1.749802	Prob. Chi-Square(2)	0.4169

المصدر: مخرجات برنامج: Eviews 9.

الملحق رقم (07) : نتائج اختبار التعدد الخطي.

Variance Inflation Factors
Date: 11/28/16 Time: 19:31
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
X1	13131.78	18.53268	1.000000
C	15854.98	18.53268	NA

المصدر: مخرجات برنامج: Eviews 9.

الملحق رقم (08) : نتائج اختبار استقرارية معاملات النموذج.

Chow Breakpoint Test: 2011
NullHypothesis: No breaks atspecifiedbreakpoints
Varyingregressors: All equation variables
Equation Sample: 1999 2014

F-statistic	2.286241	Prob. F(2,12)	0.1441
Log likelihood ratio	5.165392	Prob. Chi-Square(2)	0.0756
Wald Statistic	4.572482	Prob. Chi-Square(2)	0.1016

المصدر: مخرجات برنامج: Eviews 9.

الملحق رقم (09) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.

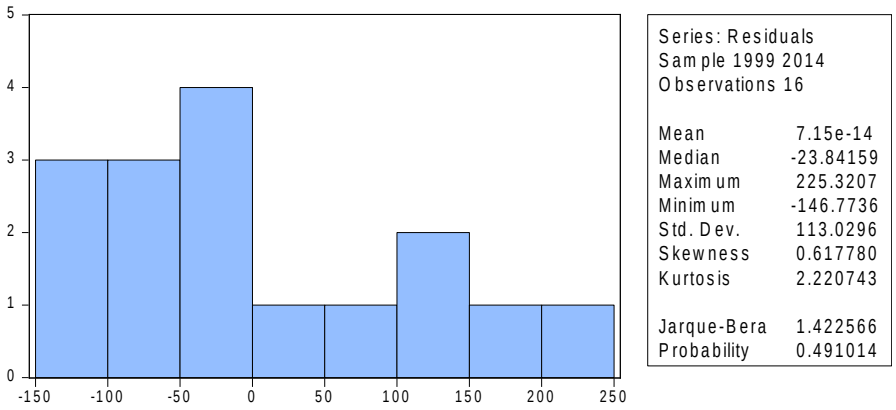

المصدر: مخرجات برنامج: Eviews 9.

VI الإحالات والمراجع:

(1) عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص. 349.

(2) عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص. 138.

(3) سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص. 217.

(4) فليح حسن خلف، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012، ص. 238.

(5) محمود احمد فياض، مبادئ الإدارة (وظائف المنظمة)، دار صفاء، الأردن، 2010، ص، ص. 185، 186.

(6) ريم محسن خضير، أثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسهم رأس المال في الشركات المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم والاقتصاد، جامعة بابل، العدد: 32، 2012، ص. 304.

(7) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، الأردن، 2011، ص. 260.

(8) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2008، ص. 50.

(9) سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009، ص. 47.

(10) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية – مدخل تحليلي معاصر– المكتب العربي الحديث، مصر، 2008، ص، ص: 621، 622.

(11) حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2008، ص. 775.

(12) إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي – الإدارة المالية– الجزء الثاني، دار وائل، الأردن، 2011، ص. 289.

(13) حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص. 763.

(14) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية– مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص– ص. 638– 641.

(15) حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص. 790.

(16) Franco Modigliani & Merton H .Miller ,The cost of capital, corporation finance and the theory of investment , The American economic review, Volume : 48, N : 03, June 1958 , P. 268, pdf.

(17) Idem.

(18) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية...، مرجع سابق، ص، ص.634، 635.

(19) ياسين ضيف، تأثير الهيكل المالي على قيمة الشركة المسعرة ، دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي (2009–2012) مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، جامعة ورقلة، 2015/2014، غير منشورة، ص، ص. 27، 28.

(20) نفس المرجع السابق، ص. 25.

(21) Franco Modigliani & Merton H. Miller, Op–cit, P. 271.

(22) منير إبراهيم هندي، الادارة المالية– مدخل تحليلي معاصر– مرجع سابق، ص. 639.

(23) إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي...، مرجع سابق، ص. 407.

(24) Franco Modigliani & Merton H. Miller, Corporateincome taxes and the cost of capital –A correction–,Theamericaneconomicreview, P. 436, Pdf .

(25) محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال– مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2010/2009، ص. 64.

(26) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية...، مرجع سابق، ص. 667.

(27) أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية - **دراسة حالة-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2011، غير منشورة، ص. 29.

(28) إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي...، مرجع سابق، ص. 414.

(29) مليكة زغيب وسفيان دلفوف، تأثير الإقتراض على القيمة السوقية للمنشأة – دراسة حالة مجمع صيدال– مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد: 12، 2012، ص. 299.

(30) مؤيد محمد علي الفضل ونوال حربي راضي، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ظل نظرية الوكالة– دراسة حالة في الأردن– مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 12، العدد04، 2010، ص. 130.

(31) مهدي شرقي، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة – حالة المؤسسات العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري– المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية، الجزائر، العدد01، 2015، ص، ص. 138، 139.

(32) العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة، غ منشورة، 2011/2010، ص. 43.

(33) إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص، ص. 421، 422.

(34) صبيحة قاسم هاشم، نظريات هيكل التمويل الحديثة– تطبيق عملي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة/بحث تحليلي...– مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد: 21، العدد: 83، ص، ص. 70، 71.

(35) Stewart C. Myers, The capital structurpuzzel, The journal of finance, American finance association , Vol:39, No: 03, Jul 1984 , P. 581.

(36) See : Oliver E. Williamson, Corporate finance and corporate governance, The journal of finance, American finance association ,Vol:43, No:03, Jul 1988, P-P. 567-591.

(37) إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص، ص. 430،431.

(38) زغود تبر، محددات سياسة التمويل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين بعام والخاص في الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، غير منشورة، 2010/2009، ص، ص: 107، 108.

(39) إلياس بن ساسي وخيرة الصغيرة كماسي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات، جامعة ورقلة، ص، ص. 637،636، تاريخ وساعة الإطلاع: 2016/12/25 ، 19:08، متواجدة في الموقع الإلكتروني:

https://www.google.dz/?gws_rd=cr, =active&q=dspace.univ-ouargla.dz

(40) باي مريم، السوق السندي واشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2007/ 2008، ص. 198.

(41) دادن عبد الوهاب ، الجدل القائم حول أمثلية هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7،2010/2009، ص. 319.

(42) دادن عبد الوهاب، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي- الإسهامات النظرية الأساسية- مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، 2006، ص. 112.

(43) الموقع الالكتروني لمجمع صيدال: https://www.saidalgroup.dz

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017
Mila Univ center. Publish. Co.

دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات – دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا–

House of Entrepreneurship, as a mechanism to activate the idea of establishing small and medium enterprises among universities students - House of Entrepreneurship at Constantine University model -

أ. بن جمعة امينة أ د جرمان الربيعي
جامعة عباس لغرور خنشلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/01/25 تاريخ قبول النشر: 2017/06/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور دار المقاولاتية في تفعيل فكرة إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لدى طلبة الجامعات، فبعد أن كان الخريج الجامعي يبحث عن منصب شغل أصبح هو من يخلق ويوفر مناصب الشغل، ويتحقق ذلك بدمج وربط ثقافة المقاولاتية ببرامج التعليم العالي، التي يتمكن من خلالها اكتساب مختلف المهارات (المهنية، التقنية والادارية والشخصية) والمواقف والسلوكيات، وتنمية روح المقاولاتية بما تحمل في طياتها من روح المبادرة والمخاطرة، وثقافة العمل الحر...، والتي يتم تنميتها وتثمينها عن طريق برامج الدعم التي يتم خلقها على مستوى الجامعة كدار المقاولاتية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن دار المقاولية تساهم في تمكين الطلبة في الدخول إلى عالم الأعمال من خلال تقديم الدورات التدريبية والاستشارات التجارية وتوفير بيئة أعمال متكاملة تساعدهم في تحقيق واستدامة مشاريعهم.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هياكل الدعم، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The purpose of this study is to understand the role of the House of Entrepreneurship in activating the idea of establishing small and medium institutions among universities students, After the university graduate was looking for a job, he became the one who creates and provides jobs. This is achieved by integrating and linking the culture of entrepreneurship with higher education programs, through which he can acquire various skills (professional, technical, managerial and personal), attitudes and behaviors, And the development of the entrepreneurial spirit, which carries with it the spirit of initiative and risk, and the culture of self-employment ..., which is developed and valued through the support programs that are created at the level of the university as the House of Entrepreneurship, and the study concluded that the House of Contractors contribute to enable students to enter Business world through providing training courses and business consultations and providing an integrated business environment that helps them achieve and sustain their projects.
Keywords: *university, entrepreneurship, small and medium enterprises, support structures, economic growth.*

مقدمة:

في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في الفترة الأخيرة، وبعد أن خذل الذهب الأسود الحكومة الجزائرية في بناء اقتصاد مستقر بات من الضروري إيجاد بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الوضعية الحرجة التي تهدد استدامة الأمن واستقرار البلد في كافة المستويات.

يعد قطاع المقاولاتية أحد أهم السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الجزائري، ومن اجل نشر ودعم قطاع المقاولاتية بالجزائر عملت السلطات على توفير مختلف الشروط الأساسية لقيام نشاط المقاولاتية، بدءا من الإجراءات القانونية إلى غاية قيام أو إنشاء المؤسسة على ارض الواقع. إلا أن الفكر المقاولاتي في الجزائر لا يزال ضعيفا ولم يتطور مقارنة بالدول المجاورة، نتيجة لعدة أسباب أهمها: تهميش فئة الكفاءات الجزائرية في الفكر المقاولاتي من جهة، وعزوف الشباب خاصة فئة الجامعيين في تبني الفكر المقاولاتي من جهة اخرى وعدم الاقبال والتوجه نحو العمل الخاص من جهة اخرى.

وفي ظل انفتاح الجامعة على المحيط، وكذا لأهمية ودور الجامعة في خلق فرص عمل، الجزائر اليوم تتجه نحو مسار جديد للمقاولاتية القائم على مبادرات شبانية من فئة

الجامعيين، وذلك عن طريق البحث عن السبل الكفيلة التي تساهم في تنمية وغرس روح المقاولاتية لهذه الفئة، وتفعيل فكرة انشاء مؤسسة مع تذليل كل العقبات والصعوبات التي قد تواجههم، من خلال تقريب المسافة ما بين الطالب الجامعي وهياكل الدعم، كدار المقاولاتية، عن طريق إنشائها داخل الحرم الجامعي، لإعطاء الفرصة لمن لديهم مؤهلات وقدرات في انشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة بهم، وتشجيعهم على تحقيق النهضة والابداع، بالاستخدام اهم الاساليب الكفيلة بتحقيق ذلك، فكانت دار المقاولية بجامعة منوري قسنطينة، احد اهم النماذج السائرة في طريق الريادة في الجزائر.

1- الاجراءات المنهجية للدراسة:

1-1- مشكلة الدراسة: من خلال ماسبق يمكن صياغة الاشكالية الاتية:

كيف يمكن لدار المقاولية أن تساهم لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعة؟

ومن خلال هذا التساؤل تبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية فيما يلي:

- هل لدى طلبة الجامعات توجه وقدرات ومهارات للممارسة المقاولاتية؟
- هل تساهم دار المقاولية في تشجيع وتوجيه طلبة جامعة منتوري-قسنطينة- على إنشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة خاصة بهم؟
- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين رغبة الطلبة في إنشاء مؤسسة ترجع لمتغير الجنس، السن المستوى التعليمي، مهنة الأب و مهنة الأم؟

1-2- فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على السعي لإثبات او نفي صحة الفرضيات التالية:

- لدى طلبة الجامعات توجه وقدرات ومهارات للممارسة المقاولاتية.
- تساهم دار المقاولية في تشجيع وتوجيه طلبة جامعة منتوري-قسنطينة- على إنشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة خاصة بهم.
- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين رغبة الطلبة في إنشاء مؤسسة ترجع لمتغير الجنس، السن المستوى التعليمي، مهنة الأب و مهنة الأم.

1-3- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى لتبيان دور دار المقاولاتية في تفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات، وذلك عن طريق

التركيز على الآليات والسبل الكفيلة في تحفيز الطالب الجامعي، ثم الوقوف على تحليل العلاقة بينهما من خلال دراسة تطبيقية عملية.

1-4- مجتمع وعينة الدراسة: يضم مجتمع الدراسة عينة من طلبة جامعة كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير لجامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الذين استفادوا من مختلف الخدمات التي قدمتها دار المقاولاتية التابعة للكلية، والكائن مقرها بالحرم الجامعي، حيث تم نشر استمارة الكترونية عبر احد مواقع التواصل الاجتماعي فايسبوك في مجموعة "**طالب اليوم مقاول الغد**".(كل المخرطين بهذه المجموعة استفادوا من خدمات دار المقاولاتية ومنشطو الصفحة هم نفسهم اعضاء دار المقاولية)، فتم الحصول 66 استمارة، وبعد مراجعة الاستبيانات تم استبعاد 9 استبيانات نتيجة لتناقض إجابات الأسئلة المطروحة، وتم اعتماد 57 استبيان للتحليل الإحصائي اي بنسبة 86% من اجمالي الاستبيانات الموزعة، وهي نسبة مناسبة للتحليل.

1-5- منهجية الدراسة:

لمعالجة اشكالية موضوع الدراسة، سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة، أما الأداة المستخدمة تمثلت في المقابلة مع مديرة دار المقاولية وكذا الاستبيان، الذي تم تقسيمه الى ثلاثة محاور: يتعلق المحور الأول ب المتغيرات الشخصية والذي يضم 5 عبارات، يليه محور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويضم 4 عبارات كمحور ثاني،أما المحور الثالث فيتعلق بدور دار المقاولاتية في تعزيز فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويضم 5 عبارات.

1-6- إختبار ثبات أداة الدراسة :

تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستبيان(Cronba's alpha) المستخدم في الدراسة فحقق قيمة 0.831(مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS)، وهي قيمة جيدة تدل على الثبات الكبير للاستبيان المستخدم في الدراسة.

1-7- هيكل الدراسة: للإلمام بمختلف تطلعات هذه الدراسة، سيتم تقسيم البحث إلى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية في الجزائر

المحور الثاني: إشكالية إنشاء المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثالث: الجامعة و المقاولة وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الرابع: دور دار المقاولية بجامعة قسنطينة في تفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الطلبة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية في الجزائر

1 – :المقاولاتية –المفهوم والأهمية

1-1مفهوم المقاولاتية:

أ- **مفهوم المقاول:** قبل التطرق إلى مفهوم المقاولاتية لابد أولا إن نعرج على مفهوم المقاول:

فالمقاول في التعريف الاقتصادي، هو كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج (الأعوان الطبيعيين، رأس المال، العمل...) بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات .[1]

يعرف الخبير الاقتصادي جوزيف شومبيتر في كتابه رجل أعمال المقاول على أنه:" هو الشخص الذي يريد وقادر على تحويل فكرة إلى ابتكار ناجح" .[2]

ب- تعريف المقاولاتية: يمكن تعريف المقاولاتية على أنها: "حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة". [3]

إذا فالمقاولاتية تقوم على أساس الافتراضات التالية :[4]

– ويتطلب وجود الفرص؛

– وجود فروق بين الناس؛

–العلاقة بالمخاطرة (المقاول محب للمخاطرة)؛

أنشطة الابتكار في منظمة.

1-2: أهمية المقاولاتية: تتمثل أميتها فيما يلي: [5]

المقاولاتية هي محرك كبير لكل من لخلق من فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي، وكذا تحقيق ارتفاع في للدخل للمجتمعات ذات الدخل المنخفض.

المقاولاتية والنمو الاقتصادي: قد لا يكون للنشاط التجاري له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي ولكن يتسارع، نظرا لوجود عدد كبير من الأفراد المغامرين، وقد اثبتت دراسة GEM: المرصد العالمي لريادة الأعمال (www.Gemconsortium.org) (والتي

اقترحت مقارنة نموذج الأبعاد الاجتماعية بين مختلف البلدان) ان نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يأتي من المشاريع الريادية يزداد كل عام.

المقاولاتية وخلق فرص العمل: ريادة الأعمال هي وسيلة للحد من البطالة، فقد أصبح القيام بها من ضروريات تحقيق التكامل الاجتماعي لصاحب المشروع وعائلته.

المقاولاتية والابتكار: وظيفة الابتكار مهمة، وفقا شومبيتر ورجال الأعمال (المقاولين) المقاولاتية هي المحرك للابتكار.

1-3- خصائص المقاولاتية: تتمثل أهم خصائص المقاولاتية في[6]

الشكل رقم (2-1): يبين خصائص المقاولاتية:

Ressource :Rachid ZAMMAR,Cours d'Entreprenariat, Université Mohammed V-Agdal, Rabat، (2011-2012)،p:6

1-4- تأثير المحيط على المقاول:

ونذكر من بين هذه العوامل النقاط التالية:([7]

-المحيط الثقافي والاجتماعي الذي يلعب دورا مهما في تحفيز الفرد ودفعه لأن يصبح مقاولا .

-ويمكن أيضا للنظام المدرسي او التعليمي المساعدة في خلق وتطوير الخصائص المقاولاتية عند الطلبة، ويتم ذلك بتعريفهم بالمقاول وتقديم المبادرة خاصة كإمكانية في المستقبل يمكنهم اللجوء إليها، ويمكن الاعتماد أيضا على عرض نماذج ناجحة للمقاولين التي يمكنهم تقليدها، بالإضافة الى الحرص على تزويدهم بالمعارف التي يحتاجونها فترة

الانطلاق، ويعتبر هذا العامل عاملا بالغ الأهمية في تعزيز الثقافة المقاولاتية بالنظر إلى أن كثير من الخصائص الضرورية للمقاول لاتولد بالضرورة مع الفرد بل يمكنه تعلمها.

– و لوحظ أيضا ان الهجرة تدفع بالكثيرين من المغتربين الى المبادرة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، هذا ما يساعدهم على الاندماج السريع والتأقلم مع البلد الذي استقروا فيه (فحسب أحد المقالات التي نشرت على صفحة **Kaufman Foundation** في 05/18/ 2017 ان اكبر المؤسسين للشركات الناشئة هي من قبل المهاجرين، واليوم أكثر من 40 في المئة من شركات الابتكارية 500 التي تصدرت في مجلة فورتشن **Fortune** تأسست من قبل المهاجرين أو أطفالهم)

–توجد أيضا عناصر أخرى قادرة على التأثير ايجابيا او سلبيا على المقاولاتية، ففي حالة تدخل الدولي، أو تطبيق نظام ضربي مثقل، أو تشريعات معقدة، بالإضافة إلى مشاكل الإدارة يمكن لهذه العناصر ان تحد النشاط المقاولاتي.

كما يمكن القول بأن رجل الأعمال الجزائري، الذي يعمل في بيئة عربية مسلمة، يجد نفسه يتأثر بالضرورة بمبادئ الإسلام، أولا فيما يتعلق بمفهوم العمل، وتقسيم الممتلكات، وسعر الفائدة، ومصلحة المجتمع. (8)

المحور الثاني: إشكالية إنشاء المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2–1– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تعريف الاتحاد الأوروبي[9]، وهذا قبل صدور التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:[10]

–تشغل من من (1) الى 250 شخصا.

– لايتجاوز رقم اعمالها السنوي (4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار(1) دينار جزائري.

2–2– الأسباب التي أدت الى ضعف انشار المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

أ– المقاول يعمل في حالة شديدة من عدم التأكد وخضوع عمله لقانون الاحتمالات، ولاسيما في مرحلة البحث عن المشاريع ودراسة المطروح منها للتقدم بعرضه بقصد الحصول عليه.(11)

ب-صعوبة الحصول على الإحصائيات المختلفة والمعلومات من الإدارة، والرشوة والفساد الإداري[12]

فالحاجة الى الحوافز الغير المالية، كالرغبة في الحصول على معلومات عن السوق تبادل وصقل الأفكار والتعلم من شأنه أن يساهم في إنجاح وتطوير مشاريع المقاولاتية[13]

ج- أزمة العقار

يعتبر العقار من أهم وأولى العقبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لأنه يواجهها خلال المراحل الأولى من نشأتها.[14]

د- أزمة التمويل:

وهناك دراسة أجريت على مجموعة من رجال الأعمال والموظفين الحكوميين بالاعتماد على مجموعة من المعايير باستخدام الاقتصاد القياسي خلصت إلى أن رجال الأعمال يواجهون قيودا المالية تتمثل في عدم توافر السيولة، واغلب أموالهم التي يحصلون عليها من الميراث والهبة، وعدد كبير من الناس في البلدان الصناعية يفضلون العمل لحسابهم الخاص، وكانت اغلب الإجابات عن سؤال لماذا لا تكون رجل أعمال؟، ارجعوا السبب إلى نقص راس المال.[15]

هـ- ضعف الاستثمار في الرأس المال الاجتماعي:

يشير رأس المال الاجتماعي الى مجموعة من العلاقات الشخصية بين المنظمات التي من خلالها يتمكن المقاولين من الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد اللازمة لاكتشاف واستغلال الفرص التجارية ونجاح المؤسسة... فهو يخلق فرصا لتبادل السلع والخدمات التي يصعب الحصول عليها في التزام تعاقدي. خاصة اذا تعلق الأمر بالمبدعين فهو يساهم في تطوير العملية الابداعية[16].

و-نقص المعارف والمهارات اللازمة لمزاولة المقاولاتية

الجزائر لديها أقل نسبة من البالغين الذين يعتقدون ان لديهم المعرفة والمهارات اللازمة لبدء النشاط التجاري مقارنة بالدول أخرى حيث الشكل رقم (2-1) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات مختلفة من التعليم للمقاولين الجزائريين حيث يبين ان هناك حوالي 10٪ منهم فقط لم يتلقى أي تعليم، و حوالي 17٪ لديهم المستوى الجامعي.[17]

الشكل رقم (2-1): يبين مستويات التعليم والمقاولين:

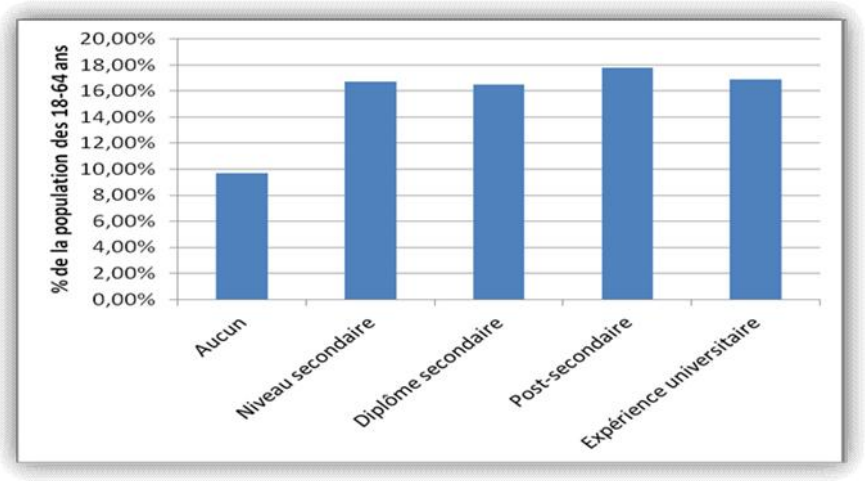

Ressource :Widad Guechtouli, Manelle Guechtouli, working paper ;L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités, 2014,p15-16, Ipag business school,http://www.ipag.fr/fr/accueil/la-recherche/publications-WP17/07/2016 htm22:09

كما أن هناك دراسة إحصائية خلصت على أن غالبية المستطلعين يعتقدون ان التعليم يشجع روح المبادرة والإبداع. ومع ذلك، وجدت هذه الأغلبية ان التدريب على تسيير المشاريع لا يزال ضئيلا للتدريس في الجامعات، كما ان الدورات التي يتم تدريسها هناك لا توفر المفاهيم الضرورية لفهم الحياة التجارية. (18)

فالمقاولين في الجزائر يفتقرون إلى التدريب في مجالات أساسية (مثل المحاسبة أو إدارة) ويجدون صعوبة في ضمان الاستدامة للشركات الخاصة بهم.وأخيرا، فإن القيود الحالية والتطورات الاقتصادية والسياسية، .... لا تزال إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة دراسات تحت تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الدينية(19)

ي- القدرة على التعامل مع المخاطر: و المقاول هو أن يعمل بفعالية في مجال بيئة مليئة بالمخاطر؛ فهو يستطيع توظيف الأشياء الصحيحة ليتعامل مع خطر حالة عدم اليقين، فهو قادر على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف وقادرة على اتخاذ القرارات عندما يفتقر إلى أحد أو العديد من الموارد أو البيانات(20)

2-3-الهيئات الداعمة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهمها فيما يلي:(21)

1- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:(ANSEJ):** من بين اهم المهام التي تقوم بها: تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المشاريع الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي، وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع، كما تضع تحت تصرف مستحدثي المشاريع

الصغيرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتها، وأيضا تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

2- وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات APSI : حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض. وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم01 /03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله، وأهم ما ميز التشريع الجديد...إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)** تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدارات رخيص.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) : ومن أهم وظائفها نذكر: تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية الصغيرة.

4- مرا كز التسهيل ومشاتل المؤسسات: من بين أهدافها الرئيسية وضع ميكانيزمات وبرامج تهدف إلى تطوير هذه المؤسسات، وتجسدت من خلال هياكل التنشيط الاقتصادي المحلية، والمتمثلة في مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

5- حاضنات الأعمال: هي منظومة عمل متكاملة، توفر كل السبل وكل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، كما تدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المقاولات الصغيرة...وعادة ما يتم إنشاء حاضنات الأعمال بهدف تقليل التكاليف المرتبطة بإقامة المشروعات الجديدة مع زيادة فرص هذه المشروعات في تحقيق النجاح، بالإضافة إلى تحقيق الترابط والإتصال فيما بين المشروع الناشئ وكل من المشروعات القائمة والجامعات و مراكز البحث والخبراء العاملين في نفس المجال.

المحور الثالث: الجامعة و المقاولة وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-1- التعليم العالي والنمو الاقتصادي:

منذ أن أكد آدم سميث على أهمية التعليم في إكساب أفراد القدرات والمهارات النافعة أثناء تعليمهم وتدريبهم، وأن الأموال التي تنفق في تنمية مواهبهم تعد جزءا من ثروة، وما يستثمر في تنمية البشر هو أفضل أنواع رأس المال وأن التعليم نفسه عملية

استثمار. هذا ما دفع بالاقتصاديين والدول ككل بالتوجه إلى الاستثمار في التعليم والاهتمام بتعبئة مواردها المالية، المادية والبشرية معتمدة في ذلك على فكرة أن التعليم هو أفضل استثمار لمواردها المالية فأصبحت تمهتم ب: تمويل، كلفة وعائد العملية التعليمية.[22]

فيعتبر التعليم العالي مصدرا من المصادر المهمة التي يمكن استغلالها لتعزيز عملية النمو الاقتصادي. وانطلاقا من هذه الأهمية التي يحظى بها التعليم العالي في تطوير الاقتصاد الوطني قامت الجزائر بتشييد العديد من الجامعات، و توفير المزيد من الخدمات الجامعية لتحقيق الرغبات المختلفة للطلبة الجامعيين، الذين يعتبرون ثروة بشرية هامة كفيلة بالنهوض بالاقتصاد الوطني والسير به نحو التقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي... لذلك فإن مخرجات التعليم العالي تعتبر من المتغيرات الأساسية التي بإمكانها التأثير الايجابي على معادلة النمو الاقتصادي لأي بلد ما إذا ما تم الاهتمام الجيد بها و رعايتها. إلا أنه قد تم التوصل إلى نتيجة مفادها عدم وجود علاقة تبادلية معتبرة بين التعليم العالي متمثلا في سلسلة الخريجين الجامعيين والنمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك ناتج لعدم الاستغلال الأمثل لهذا المتغير الأساسي في معادلة النمو الاقتصادي[23] .

3-2- الجامعة، البحث العلمي والمقاولة:

إن المسألة في موضوع علاقة الجامعة ومؤسسات البحث لمقاولة عموما ليست مجرد علاقة تكوين/عمل، وإنما تكوين، بحث، وروح مقاولة، وابتكار، لكن أين تظهر هذه العملية؟ الجواب هو من خلال ما يسمى الابتكار لقطيعة Innovation de rupture.أي كيف لك أن تكون السيد والأحسن في ميدانك وتحقق الانطلاقة الحقيقية start up، فيمكن أن نوضح أهمية ذلك من خلال المخطط التالي:

المصدر: بدراوي سفيان،ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، ،أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان ، 2014-2015 ، ص:80.

من خلال هذه المنطلقات يتبين أن تفاعلية مؤسسات الجامعية والبحثية عموما مع المقاولة يشكل الأساس لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، حيث تبرز أهمية المقاولة والعمل المستقل في خلق مناصب شغل وفي تمويل المنتجات والخدمات التي تقدمها، كما أن المقاولة لدى الشباب تساهم في تشجيع الإبداع من خلال دفعهم إلى تبني أفكار وحلول ووسائل عمل جديدة، ذا ت معنى... وعليه فان تشجيع المقاولة يهدف الى تحسين الاتجاهات الاجتماعية نحو المقاولة، و بالتالي امتلاك ثقافة مقاولاتية، وبالتالي يؤدي إلى ترسيخ فكرة أن هذه الأخيرة هي طريق لمسار مهني مستدام.[24']

المحور الرابع: دور دار المقاولية بجامعة قسنطينة في تفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الطلبة.

أولا : المعالجة الإحصائية للدراسة :

سنقوم بوصف إجابات عينة الدراسة المتمثلة في طلبة دار المقاولية لجامعة قسنطينة من خلال استخدام بعض المقاييس الإحصائية كالتكرار ، النسبة المئوية، الوسط الحسابي و الانحراف المعياري.

1-وصفية المتغيرات التعريفية لعينة الدراسة :

1 -1- توزع العينة حسب الجنس، السن والمستوى التعليمي

سيتم التعرف على توزع أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس، السن المستوى التعليمي من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (4-1): توزيع العينة حسب المتغيرات التعريفية

البيانات		العدد	النسبة المئوية
الجنس	أنثى	24	%42,1
	ذكر	33	%57,9
	المجموع	57	%100
السن	أقل من 20 سنة	5	%8,8
	بين 20-30 سنة	51	%89,5
	بين 30-40 سنة	1	%1,8
	المجموع	57	%100
المستوى التعليمي	دكتوراه	5	%8,8
	ليسانس	25	%43,9
	ماستر	27	%47,4
	المجموع	57	%100

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد أفراد عينة الدراسة من جنس **الذكور** بلغ نسبة 57.9%، في حين بلغت نسبة **الإناث** 42.1%، وهذا راجع الى هناك اهتمام بالمقاولاتية عند فئة الشباب أكثر من فئة الإناث، أما بالنسبة للسن فقد بلغت الفئة العمرية **20-30 سنة** أعلى نسبة وهذا يرجع أن مجتمع طلبة الجامعة ينتمون أغلبهم إلى هذه الفئة، وبالرغم من أن الفئة العمرية لا تحوي طلبة من فئة أكثر من 40 سنة (شخص واحد فقط) إلا ان ذلك لا يعني ان السن او العمر قد يكون عائقا في انشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة، فحسب احد الدراسات التي صدرت عن kauffman the fondation كشفت بأن السن المتعارف عليه لتحقيق الريادة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو 51 سنة. كما حققت باقي الفئات نسب منخفضة قدرت ب 8.8% و 1.8% ، أما بالنسبة للمستوى

التعليمي حققت فئة **طلبة الماستر** أعلى نسبة بقيمة 47.4%، وهذا يرجع ان هناك خلفية أكثر عن الفكر المقاولاتي ودار المقاولية بالجامعة عند هذه الفئةكما حققت فئة من هم في **طور ليسانس** نسبة 43.9%، في حين بلغ عدد الأفراد **طلبة الدكتوراه** نسبة 8.8% وذلك يرجع عدم اهتمام هذه الفئة أكثر بالميدان المقاولاتي، باعتبار أنهم يفضلون العمل في ميدانهم والتوجه نحو الوظيفة العمومية.

1-2-وصفية متغير مهنة الوالدين : يمكن تبين توزع العينة حسب هذا المتغير من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-2): توزيع العينة حسب متغير مهنة الوالدين

المهنة	الأب		الأم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موظف في القطاع العام	22	%38,6	8	%14
موظف في القطاع الخاص	2	%3,5	2	%3,5
متقاعد	20	%35,1	9	%15,8
بطال/ ماكثة بالبيت	4	%7	37	%64,9
أعمال حرة	8	%14	1	%1,8
أخرى	1	%1,8	-	-
المجموع	57	%100	57	%100

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد أباء أفراد العينة العاملين في **القطاع العام** بلغ نسبة 38.6%، يليها **المتقاعدون** بنسبة 35.1%، كما حققت باقي الفئات نسب منخفضة قدرت على التوالي ب 14% و 7% و3.5% و 1.8%، في حين بلغت نسبت أمهات أفراد عينة الدراسة **الماكثات في البيت** حوالي 64.9 % كأعلى نسبة، في حين حققت باقي الفئات نسب منخفضة قدرت على التوالي ب 15.8% و 14% و3.5% و 1.8%، فيمكن تفسير هذه النتائج ان البيئة والمحيط العائلي لأفراد عينة الدراسة لا ينتمي بدرجة كبيرة إلى فلسفة أو الفكر المقاولاتي، ولا إلى ثقافة العمل الخاص.

2-إجابات العينة حول محور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-1-وصف البعد الأول: المقاولاتية والطالب الجامعي:

الجدول رقم (4-3) وصف المقاولاتية والطالب الجامعي

العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
أعتبر نفسي شخص يملك القدرات والمهارات المؤهلة واللازمة لممارسة مهنة المقاولاتية	2,75	0,830	أوافق
ثقافة المقاولاتية وروح المقاولاتية منتشرة وموجودة بين زملائي بالجامعة	2,44	0,732	لا أوفق

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

نلاحظ من خلال الجدول أن استجابة طلبة جامعة قسنطينة حققت وزن نسبي أتفق في فقرة "**أعتبر نفسي شخص يملك القدرات والمهارات المؤهلة واللازمة لممارسة مهنة المقاولاتية** "ما نتج عنه متوسط حسابي قدر ب 2.75 المدروسة بإنحراف معياري بلغ 0.830، والذي سيعنكس ايجابا على نجاح المشروع، أما بالنسبة للفقرة الثانية من الجدول فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.44 بوزن نسبي غير موافق على ما جاء في محتواها، كما يبين الجدول قيمة الانحراف المعياري المتعلق بهذه الفقرة الذي قدر ب 0.732 وهذا مايفسر غياب الثقافة المقاولاتية بين زملائهم نظرا لتوجه اغلبهم وارتباطهم الشبه الكلي بالوظيف العمومي رغم درايتهم التامة بالوضع الاقتصادي للبلد.

2-2-وصف البعد الثاني: الرغبة والارادة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن توضيح الإجابات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (4-4) وصف متغير " الرغبة والإرادة في إنشاء مؤسسة "

العبـــارات	القياس	نعم	لا	المجموع
لدي الرغبة والإرادة في إنشاء مؤسسة صغيرة أومتوسطة خاصة بي بعد التخرج	النسبة%	91.2	8.8	100
	العدد	52	5	57

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

من الجدول نلاحظ أن ما نسبته 91.2% من الفئة المبحوثة اتفقت على أن: "**لديهم الرغبة والإرادة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة خاصة بهم بعد التخرج**"، وتعود هذه الإجابة بدرجة اكبر إلى قلة فرص العمل الموجودة على مستوى السوق خاصة لفئة خرجي الجامعات،وكذا الرغبة في زيادة الدخل والحصول على مكانة اجتماعية. في حين 5 أشخاص فقط اي ما نسبته 8.8% أجابوا ب "**لا**" وأبدو عدم رغبتهم بإنشاء مؤسسة خاصة بهم، ويمكن ان نرجح هذه النسبة على الأغلب إلى إجابات طلبة الدكتوراه، باعتبارهم لديهم توجه شبه كلي نحو الوظيف العمومي.

2-3- وصف الإجابات حول إختيار مؤسسات الدعم

الجدول رقم (4-5) وصف متغير إختيار مؤسسات الدعم

العبـــارات	الإجابة	النسبة%	العدد
إذا أردت انجاز مؤسسة خاص بك الى من تلجأ لدعم وتمويل مشروعك؟	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	45.6	26
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	7	4
	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	1.8	1
	مرا كز التسهيل ومشاتل المؤسسات	3.14	8
	حاضنات الأعمال	22.8	13
	أخرى	%7	4
المجموع		%100	57

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

من الجدول نلاحظ أن اغلب الطلبة يفضلون التوجه إلى **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)** حيث حصل هذا الخيار على أكبر نسبة قدرت ب45.6%، يرجع ذلك إلى أن هذه الوكالة لديها دعاية اكبر من بين باقي برامج الدعم، بالإضافة إلى أنها تقدم اكبر دعم وتمويل للراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة...في حين يفضل 13 طالب أي ما نسبته 22.8% التوجه إلى **حاضنات الأعمال**، والتي يقصد بها هنا دار المقاولاتية. هذا ما يفسر بأن هذه الفئة من الطلبة أيقنوا بأن التمويل وحده لا يكفي، لا بد من إيجاد مركز يساعدهم في اكتساب المهارات التي تساعد في تحقيق النجاح والاستدامة للمشروع، بينما بلغت باقي الخيارات نسب مخفضة قدرت كالتالي 14%، 7%،7%،4% 1.8%، تعود الأسباب إلى عدم دراية العديد من الطلبة ببعض هياكل

الدعم، او لأسباب تتعلق بالتمويل، اما خيار **أخرى** الذي بلغ نسبة 4% يفسر بأن هؤلاء الطلبة يفضلون التمويل الذاتي.

3-وصف المحور الثاني : دور دار المقاولاتية في تعزيز فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

3-1- دور دار المقاولاتية في إنشاء مؤسسة:

يمكن توضيح ذلك من خلال إجابات العينة الممثلة في الجدول الآتي :

الجدول رقم (4-6)إجابات العينة دور دار المقاولية في إنشاء مؤسسة

العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
تعلمت جيدا من خلال دار المقاولية كل ما يتعلق بكيفية انشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة	**2.63**	**0.794**	**أتفق**
ساهمت دار المقاولية في مساعدتي على بناء أفكار جديدة ومبتكرة	**2.60**	**0.728**	**أتفق**
ساهمت دار المقاولية في تنمية مهاراتي وقدراتي على انشاء مؤسسة خاصة بي	**2.68**	**0.631**	**أتفق**

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

من خلال الجدول نلاحظ أن استجابة طلبة كلية العلوم الاقتصادية لجامعة منتوري – قسنطينة– حققت وزن نسبي أتفق في فقرة " **تعلمت جيدا من خلال دار المقاولية كل ما يتعلق بكيفية انشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة**" ما نتج عنه متوسط حسابي قدر ب 2.63 للفئة المدروسة، أما بالنسبة للفقرة الثانية من الجدول فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.60 بوزن نسبي موافق على ما جاء في محتواها، كما حققت الفقرة الثالثة "**ساهمت دار المقاولية في تنمية مهاراتي وقدراتي على انشاء مؤسسة خاصة بي**" بوزن نسبي اتفق، وما نتج عنه متوسط حسابي قدر ب 2.63 للفئة المدروسة، كما يبين الجدول قيم الإنحراف المعياري التي بلغت على الترتيب 0.794، 0.728، 0.631 ما يدل على الإتفاق النسبي للطلبة المدروسين أرائهم على هذا البعد، وهذا يرجع إلى جودة الخدمات

والمعلومات والطريقة، التي تعتمدها دار المقاولاتية في تشجيع وتحفيز الطلبة على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة خاصة بهم.

3-2- أساليب مساهمة دار المقاولية في إنشاء شركة :

يمكن توضيح ذلك من خلال إجابات العينة الممثلة في الجدول الآتي :

الجدول رقم (4-7) أساليب تشجيع الطلبة على إنشاء مؤسسات

العبـــارات	الإجابة	النسبة	التكرار
ماهي احد اهم الأساليب التي استخدتمها دار المقاولاتية في تشجيع إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة=كم واستفدتم منها؟	الملتقيات العلمية والأيام الدراسية	%66.7	38
	إقامة معارض ونشر المطويات التعريفية في مناسبات العلمية المختلفة	%7	4
	التنسيق بين البرنامج المقاولاتي والبرنامج الدراسي بالجامعة	%7	4
	عرض نماذج ناجحة ورائدة في ميدان المقاولاتية	%15.8	9
	أخرى	%3.5	2
المجموع		%100	57

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان دار المقاولاتية لجامعة قسنطينة تقوم باستخدام والاعتماد على **الملتقيات والأيام الدراسية** بنسبة 66.7 % وهي تعتبر اعلي نسبة مقارنة بالأساليب الأخرى، فهي تستخدم هذا الأسلوب لأجل ترسيخ ونشر الثقافة المقاولاتية وتعزيز الفكر وروح المقاولاتية لدى الطلبة (حيث قامت حوالي 4 نشاطات بما فيها الملتقيات العلمية والأيام الدراسية بدءا من شهر سبتمبر من سنة 2014) ، يليها خيار"**عرض نماذج ناجحة ورائدة في ميدان المقاولاتية**" بنسبة 15.8% والتي قامت درا المقاولاتية بإعداده في مهرجان المقاولاتية يوم 19 أفريل 2016، بغية استفادة الطلبة وتقديم رأس المال الخبراتي إلى الفئة الراغبة في انشاء مؤسسة ص او م، في حين حققت باقي الاقتراحات نسب منخفضة هي كالتالي: 7%،7%، اما نسبة خيار أخرى التي قدرت ب 3.5%فهي تعبر عن هناك من الطلبة من استفادوا من مسابقة "نجوم المقاولاتية" (لدورتي 2016،2017) وكذا دورات تكوينية كالجامعة الصيفية (2015،2016).

الجدول رقم (4-8) تقيم الاستفادة من خدمات دار المقاولاتية

العبـــارات	الإجابة	النسبة المئوية	التكرار
كيف تقيم نفسك بعد الاستفادة من خدمات دار المقاولاتية	أفضل بكثير	%14	8
	أحسن	%75.4	43
	لايوجد أي تغيير	%10.5	6
المجموع		%100	57

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الطلبة الذين أجابوا ب"**أحسن**" هي 75.4%، فهم يرون بأنهم استفادوا من دار المقاولاتية من حيث توعيتهم بأهمية إنشاء مؤسسات خاصة بهم، وكذا توعيتهم بالمراحل التي لابد ان يقموا بها لإنشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة، وتوضيح مختلف العلاقات التي ستكون مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، بينما فضل البعض من الفئة المبحوثة خيار" **أفضل بكثير**" ب14%، خاصة بالنسبة للطلبة البعيدين نوعا ما عن التخصص، أو أنهم جدد في الميدان خاصة طلبة ليسانس،في حين أعرب ما نسبته 10.5% بأنه "**لا يوجد أي تغيير**" يمكن أن تفسر هذه الإجابة بأن هذه الفئة تريد خدمات اخرى مميزة تساعدها في تحقيق مشروعها.

ثانيا : إختبار فرضيات الدراسة :

تم التأكد من فرضيات الدراسة من خلال ما يلي :

1- **إختبار الفرضية الأولى : لدى طلبة الجامعات توجه وقدرات ومهارات للممارسة المقاولاتية.**

سنعتمد إختبار ستودنت لعينة واحد لإختبار هذه الفرضية، الجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم(4-9): إختبار ستودنت لإختبار الفرضية الأولى

العامل	مستوى الدلالة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	Tالإختبار
لدى طلبة الجامعات توجه وقدرات ومهارات للممارسة المقاولاتية.	0.00	2	56	7.589

Spss المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي

نلاحظ من الجدول أن قيمة إختبار ستودنت قد بلغت 7.589 بمستوى دلالة 0.00 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي 2 و قبول البديلة التي تقر بأن متوسط يختلف عن 2 وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي البالغة 2.59، مايجعنا نستنتج أن

هناك إتفاق بين الطلبة على صحة الفرضية الأولى أي لدى طلبة الجامعات توجه وقدرات ومهارات للممارسة المقاولاتية.

2- **إختبار الفرضية الثانية :**

تساهم دار المقاولية في تشجيع وتوجيه طلبة جامعة منتوري-قسنطينة- على إنشاء مؤسسة صغيرة او متوسطة خاصة بهم.

سنعتمد إختبار ستودنت لعينة واحد لإختبار هذه الفرضية ، الجدول التالي يبين ذلك

جدول رقم(4-10): إختبار ستودنت لإختبار الفرضية الأولى

العامل	مستوى الدلالة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	Tالاختبار
تساهم دار المقاولية في تشجيع وتوجيه طلبة جامعة منتوري-قسنطينة- على إنشاء مؤسسة ص او م خاصة بهم.	0.00	2	56	7.232

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

نلاحظ من الجدول أن قيمة إختبار ستودنت قد بلغت 7.232 بمستوى دلالة 0.00 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي المتوسط الفرضي 2 و قبول البديلة التي تقر بأن متوسط يختلف عنه وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي البالغة 2.68، ما يجعلنا نستنتج أن هناك اتفاق بين الطلبة على صحة الفرضية الثانية أي:

تساهم دار المقاولية في تشجيع وتوجيه طلبة جامعة منتوري-قسنطينة- على إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة خاصة بهم.

3- إختبار الفرضية الثالثة :

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين رغبة الطلبة في إنشاء مؤسسة ترجع لمتغير الجنس، السن المستوى التعليمي، مهنة الأب و مهنة الأم.

الجدول التالي يبن نتائج هذه الفرضية .

جدول رقم(4-11): إختبار ANOVA لإختبار الفرضية الثالثة

المتغير	الجنس	السن	المستوى التعليمي	مهنة الأم	مهنة الأب
F قيمة إختبار	0.001	0.416	0.365	0.78	0.263
SIG مستوى الدلالة	0.973	0.662	0.696	0.569	0.900

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من الجدول أن قيمة إختبار فيشر جاءت غير معنوية في كل المتغيرات بمعنى أنها أكبر من 0.05 في ما يعني قبول الفرض الصفري الذي ينص على

عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين **رغبة الطلبة في إنشاء مؤسسة ترجع لمتغير الجنس، السن المستوى التعليمي، مهنة الأب و مهنة الأم.**

من خلال هذه الدراسة نستخلص مجموعة من النتائج، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أصبح التوجه نحو المقاولاتية ضرورة ملحة نظرا للنتائج الايجابية التي حققتها العديد من المؤسسات الرائدة، كتحقيق إيرادات مالية ضخمة تفوق ايرادات دول عربية مجتمعة، بالإضافة إلى أن تعزيز روح المقاولاتية **L'esprit d'entreprise** وتحفيز الفرد من إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة، من شأنه ان يساهم في رفع الاقتصاد الوطني، بما في ذلك خلق مناصب شغل وكذا تحقيق عائدات مالية ومعنوية للدولة؛

2- تعتبر الجامعة مهد المشاريع الناجحة والمتميزة، نظرا لتوافرها على العناصر اللازمة لتحقيق مؤسسات صغيرة أو متوسطة رائدة، لأنه في الغالب الرأس المال الفكري هو من

يحقق الثورة والثروة، خاصة إذا ماتم توفير الاحتضان اللازم للأفكار، مع توفير البيئة المناسبة لتحويل فكرته إلى مشروع حقيقي قائم في السوق؛

3-أفضل وأيسر وسيلة للوصول إلى المقاولين الأكفاء والذين يستطيعون الوصول الى الريادية هي الجامعة، وبضبط داخل الحرم الجامعي، التي تساهم في إكساب الفرد المهارات والقدرات (من خلال التعليم) اللازمة ليصبح الطلبة فاعلين في الاقتصاد، من هنا تجسدت فكرة دار المقاولية التي تعتبر أحد أهم الآليات وانسبها لاحتضان فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة؛

4- تعتبر دار المقاولية بجامعة قسنطينة من التجارب الرائدة والفعالة في ترسيخ الفكر المقاولاتي في الجزائر، نظرا لما تقدمه من نشاطات وفعاليات ودورات تساهم في نشر التقافة المقاولاتية، والتي استفاد منها العديد من الطلبة (فطلبة الجامعة يفتقرون لأهم المهارات اللازمة لاستدامة مشاريعهم) وكان لها اثر ايجابي في توضيح كل اللبس المتعلق بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛

5- تعتبر الرغبة والإرادة في إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة أهم عنصر واهم حافز يساهم في نجاح واستدامة المشاريع؛

وفي الأخير توصي الدراسة بـ:

1- على الدولة ان توفر رؤوس أموال كافية لتحقيق مشاريع صغيرة ومتوسطة رائدة؛

2- على دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة، التكثيف في الأساليب المشجعة لغرس وتعزيز الفكر المقاولاتي لدى الطلبة، والاعتماد بصفة اكبر على أسلوب عرض نماذج (عالمية إن أمكن) ناجحة في الميدان المقاولاتي، لتقريب الطالب اكثر من بيئة ريادة الاعمال وفهمها؛

3- جذب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال المغامرة **Capital-risque** لتوفير الدعم اللازم لأصحاب المشاريع المبدعة والمبتكرة؛

4- إضافة تخصص في مختلف الأطوار ولمختلف التخصصات يتمحور حول المقاولاتية وانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛

5- محاولة تحويل فكرة التخرج بمذكرة الى التخرج فكرة انجاز مشروع، لأن كل ما هو نظري وتطبيقي سيتعلمه الطالب طيلة مشواره الدراسي من خلال انجاز البحوث...؛

6- الفكر المقاولاتي تعزيز فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، تبدأ من العائلة، ومن ثم المؤسسات التعليمية، لذا لا بد من توعية الأسر في تهيئة الطفل على اهم الركائز التي يمكن ان تصنع مقاول ورائد أعمال ناجح.

8- تفعيل دور مخابر البحث بالجامعات، وخلق شراكة بين دار المقاولاتية وهذه المخابر.

المراجع والاحالات:

(1) صندرة سايبي، محاضرات في انشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة- عبد الحميد مهري- الجزائر- 2014-2015، ص: 08.

(2) BERREZIGA AMINA, MEZIANE AMINA, LA CULTURE ENTREPRENEURIALE CHEZ LES ENTREPRENEURS ALGERIENS, Colloque National sur : les Stratégies d'Organisation et d'Accompagnement des PME en Algérie, UNIVERSITE KASDI MERBAH OUARGLA , 18-19/04/2012 p:02.

(3) منيرة سلامي، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر:بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة، الملتقى الدولي حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بورقلة يومي18-19 افريل 2012،،ص: 02.

(4) Yvon Pesqueux, Entrepreneur, entrepreneuriat (et entreprise) : de quoi s'agit-il ?, HAL Id,2011، p:3

(5) Widad Guechtouli, Manelle Guechtouli, working paper ;L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités, p:14 pag business school ,http://www.ipag.fr/fr/accueil/la-recherche/publications-WP14/05/2016 htm13 :22

(6) Rachid ZAMMAR, Cours d'Entreprenariat, Université Mohammed V-Agdal, Rabat, 2011-2012,p:6

(7) دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها 2000- 2009،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2011-2012، ص: 26

(8) Wassila Tabet aoul Lachachi , Le processus entrepreneurial en Algérie, une adaptation du modelée de Gartner, 12ème Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, 29- 30 et 31 Octobre 2014, Agadir , P:5

(9) زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 05، لسنة 2005، ص:173.

(10) 2017/02/11 المادة الخامسة من العدد الثاني للجريدة الرسمية"

(11) سمر رجب عطا الله، واقع التخطيط الاستراتيجي في قطاع المقاولات،رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة-2005، ص81.

(12) عمر الكتاني، دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03،2004،ص: 102.

(13) ROBERT M. GEMMELL, SOCIO-COGNITIVE FOUNDATIONS OF ENTREPRENEURIAL VENTURING, Submitted in partial fulfillment of the requirements For the Degree of Doctor of Philosophy CASE WESTERN RESERVE UNIVERSITY, January 2013,p:18

(14) العايب ياسين، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة،2010-2011 ، ص ص 208،207.

(15) David G. Blanchflower , Andrew J. Oswald, What Makes an Entrepreneur?, To appear in Journal of Labor Economics, 1998, pp: p25-26

(16) Jean Rédis,Jean-Michel Sahut, working paper ; Entrepreneuriat répété, capital organisationnel et accès au financement ,par capital-risque ,2014, P:15,pag business school ,http://www.ipag.fr/fr/accueil/la-recherche/publications-WP14/05/2016 htm14 :30

(17) Amir N. Licht and Jordan I. Siegel , The Social Dimensions of Entrepreneurship, August , 2004,p:28

(18) Widad Guechtouli, Manelle Guechtouli, working paper ;L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités, 2014,p15-16, Ipag business school ,http://www.ipag.fr/fr/accueil/la-recherche/publications-WP17/07/2016 htm22:09

(19) Wassila Tabet aoul Lachachi , Le processus entrepreneurial en Algérie, une adaptation du modelée de Gartner, 12ème Congrès Intenational Francophone en Entrepreneuriat et PME, 29, 30 et 31 Octobre 2014, Agadir P:6

(20) Joseph G ,Hadzima jr,seven characteristics of highly effective entrepreneurial employees,Boston Business Journal ;1994-2005،p:1.

(21) شراف عقون، زموري كمال، "ترقية المقاولة النسائية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة: حالة الجزائر"، الملتقى الوطني الثاني، التنمية المحلية في الجزائر

رهان التحول الاقتصادي المربح"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، 19 و20 أكتوبر 2015. ص ص: 303، 304.

(22) **الجودي محمد علي، نحو** تطوير المقاولاتية **من خلال** التعليم **المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد** خيضر **بسكرة،** 2014-2015ص125

(23) أيمن عادل عيد، التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط ، الرياض – المملكة العربية السعودية–، 9– 11 / 9/ 2014، ص:159.

(24) بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، ،أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان ، 2014–2015 ، ص ص: 79، 80.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

العوامل البيئية الخارجية المؤثرة على الأداء التصديري في مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية

External environmental factors affecting export performance in the Algerian food industry companies

أ. جمال لطرش، **أ.د. شريف بقة**

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة، الجزائر **جامعة سطيف1، الجزائر**

تاريخ الاستلام: 2016/09/30 تاريخ قبول النشر: 2017/05/25

الملخص :

يتأثر الأداء التصديري للمؤسسات بشكل كبير وواسع بمتغيرات وعقبات البيئة التسويقية وقد سعت هذه الدراسة إلى تحديد هذا الأثر وإمكانية الاستفادة من نتائجها لرفع قيمة الصادرات للمؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية مما يعود بأرباح متزايدة عليها، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني وتجاوز العقبات التي تواجه هذه المؤسسات في عملية التصدير.

وقد تكونت عينة الدراسة من 33 مؤسسة، وشكلت هذه العينة ما نسبته 38.82 بالمائة من الحجم الكلي لمجتمع الدراسة.وقد تم تصميم إستبانة خاصة بموضوع الدراسة لجمع البيانات الضرورية لغايات إجراء البحث. وقد تم تحليل هذه الأخيرة باستخدام أساليب إحصائية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن العوامل الخارجية (البيئة الاقتصادية، السياسية والقانونية، التكنولوجيا والتنافسية) تؤثر سلبا على الأداء التصديري لهذه المؤسسات بدرجات متفاوتة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، البيئة الخارجية، الأداء التصديري.

Abstract :

Export performance of the institutions are large affected by variables obstacles marketing environment. This study sought to determine the impact and the possibility to take advantage from the results to raise the value of exports for institutions active in the field of food industries which will increase profits, thus supporting the national economy and overcome the obstacles faced by these institutions in the process of export.

A study sample of 33 Foundation has been formed, this sample has accounted for 38.82 percent of the total volume of private community study . A questionnaire of the subject study has been formed to collect the necessary data in order to make the research design. The latter has been analyzed using statistical methods.

The study concluded that external factors (economic environment, political, legal, technology and competitiveness) adversely affect the export performance of these institutions in varying degrees.

***Key words**: environment, external environment, export performance.*

مقدمة

يعد قطاع الصناعات الغذائية من الركائز المهمة للتصدير، جراء ما تتمتع به الجزائر من مواد أولية ذات ميزة نسبية في هذا القطاع، أضف إلى ذلك زيادة نطاق التجارة بين الدول والمجتمعات وزيادة اعتماد المؤسسات الاقتصادية على السوق الخارجية من اجل تسويق منتجاتها، ورغم توفر هذه الميزة فان هناك العديد من المتغيرات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية النشطة في هذا القطاع، ولا تملك تصور شامل واستراتيجي عن تأثير العوامل البيئية في نشاطا وفي درجة ومستوى ذلك التأثير خاصة ما يتعلق منها بالأداء التصديري. من هنا انبثقت مشكلة الدراسة بملاحظة ما تشهده هذه المؤسسات من اشتداد المنافسة واحتدامها في بيئة تتسم بالتغيير المتسارع والتطور المستمر سعياً من هذه المؤسسات في تقديم أفضل الخدمات من حيث مطابقتها لمواصفات الجودة القياسية لغرض إشباع الحاجات والرغبات المتزايدة للزبائن وهذا بدوره يتطلب من تلك المؤسسات القيام بدراسة واستقصاء المتغيرات البيئية ووصفها وتحليلها وتحديد درجة الاستجابة لها من خلال وضع الخطط المناسبة لاستيعاب اثر تلك المتغيرات حيث أن أخفاق هذه المؤسسات في ذلك يعرضها إلى إن تتراجع أمام المؤسسات المنافسة وفي فقدانها لحصتها في السوق كلياً أو جزئياً وانحسارها وهذا ما لا ترغبه هذه المؤسسات. لهذا تسعى هذه الدراسة إلى

الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **ما هو تأثير المتغيرات البيئية الخارجية على الأداء التصديري للمؤسسات الجزائرية النشطة في قطاع الصناعات الغذائية؟**

فرضيات الدراسة: لقد صيغت فرضيات الدراسة بصورة النفي على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل البيئية الخارجية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

H0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات السياسية والقانونية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر.

H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر.

H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التكنولوجية والتنافسية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر.

H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الثقافية والاجتماعية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة لرفع قيمة الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية، مما يعود بأرباح متزايدة على المؤسسات، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني.
- تجاوز العقبات البيئية التي تواجه تصدير منتجات الصناعات الغذائية الجزائرية في الاسواق الخارجية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إذ كان التحليل المنطقي أساس الجانب النظري في الدراسة ، بالإضافة إلى جمع البيانات بواسطة الاستبانة المعدة لهذا الغرض وتحليلها من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والمقاييس الإحصائية المتطورة.

اولا :الاطار النظري للدراسة

1- ماهية البيئة التسويقية:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه عوامل البيئة في التأثير على أنشطة المؤسسات وتحديد طبيعة نشاطها واستراتيجياتها، أعطى الباحثون اهتماما كبيرا بهذا المفهوم، مما أدى إلى ظهور الكثير من المفاهيم والتعاريف ومنها:

أنها "كافة المتغيرات التي لها علاقة بأهداف المؤسسة وتؤثر بالتالي على مستوى كفاءتها وفعاليتها، هذه المتغيرات منها ما يخضع إلى حد كبير لسيطرة الإدارة مثل مستوى أداء العاملين وكفاءة تشغيل عناصر الإنتاج من مواد خام وآلات ومجهود العاملين، ومنها ما لا يخضع لسيطرة الإدارة مثل القرارات السياسية والاقتصادية وعادات وتقاليد ومعتقدات أفراد المجتمع"[1].

ويعرفها أحمد شاكر العسكري بأنها "العوامل والمتغيرات التي تؤثر على نشاط المنظمة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة"[2].

كما عرفت بأنها " بحر وان المؤسسة ما هي إلا سفينة في داخله"[3].

نستنتج من التعاريف السابقة أن مفهوم البيئة ينطوي على عدة ملامح هامة منها:

- أن المؤسسة ما هي إلا جزء من الكل وهذا الجزء لابد أن يتفاعل مع الأجزاء الأخرى (المتغيرات المحيطة).
- تتميز بدرجة عالية من التعقد وعدم التأكد مما ينعكس على القرارات المتخذة في المؤسسة.
- البيئة تتكون من عوامل يمكن للمؤسسة التحكم والسيطرة عليها وعوامل لا يمكنها التحكم والسيطرة عليها،وهذه العوامل تؤثر على قراراتها وتصرفاتها واستراتجياتها.
- تأثير هذه العوامل على المؤسسة ممكن أن يكون بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة لدى من المستحيل مزاولة نشاطها بمعزل عن هذه البيئة.

وتنفرد البيئة بمجموعة من الخصائص هي[4]:

التفرد او التميز: وتعني أن بيئة مؤسسة تختلف بيئة المؤسسات الأخرى سواء كانت هذه البيئة داخلية أو خارجية، وحتى وان لم تختلف هذه المتغيرات فان التباين يكمن في درجة تأثير هذه المتغيرات على كل منها.

الطبيعة المتغيرة للبيئة: أي عدم ثباتها.

صعوبة السيطرة والتحكم:أي صعوبة السيطرة والتحكم في المتغيرات البيئية، فمثلا المتغيرات السياسية او الاقتصادية يمكن التنبؤ بها وبتأثيرها النسبي لكن السيطرة الكاملة عليها فهي غير ممكنة.

التأثير المتبادل والتداخل والتراكب بين المتغيرات البيئة: فالعوامل السياسية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والعكس صحيح لدرجة انه قد يصعب الفصل بين درجات تأثير هذه المتغيرات في بعضها البعض.

1-1 أسباب دراسة البيئة ومبرراتها:

هناك عدة عوامل ساعدت على ضرورة الاهتمام بالبيئة المحيطة بالمؤسسة ودراستها منها[5]:

- إن المؤسسة مهما كان حجمها وقدراتها وسمعتها ما هي إلا جزء صغير من محيط اكبر تزاول أنشطتها فيه، وهذا يتطلب المعرفة الكاملة لهذا المحيط بكل أبعاده والتعامل والتفاعل معه.فهي بمثابة نظام مفتوح تتأثر بالبيئة وتؤثر فيها.
- إن جميع المؤسسات تعمل في ظل مجموعة من القيود والمتغيرات ودراسة هذه الأخيرة تهدف إلى خلق نوع من التوافق والانسجام معها، والتي قد تكون مصدر تهديد لوجودها.
- تمثل البيئة المجال الخصب الذي تولد فيه الفرص التي تمثل مجال جدب لأنشطة المؤسسة لدى تحاول استغلالها من اجل زيادة أدائها ونموها وتطورها.
- دراسة البيئة توفر للمؤسسة المعلومات اللازمة والضرورية التي تعمل على أساسها وتمكنها من مجابهة حالة عدم التأكد ومحاولة التكيف معها.

1-2 مفهوم البيئة التسويقية: إن أي نظام يرغب في البقاء والاستمرار عليه ان يتكيف مع المعطيات البيئية المحيطة به والتغيرات التي تحدث فيها والتي تنتج عنها فرص وتحديات لهذا النظام، ان التفحص المنتظم للعوامل البيئية المؤثرة على المؤسسات يقدم قاعدة مهمة عند وضع الاستراتيجية التسويقية.

تعرف البيئة التسويقية بأنها "مجموعة القوى الخارجية المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على مدخلات المؤسسة المتمثلة بالموارد البشرية، المالية، الطبيعة والمواد الأولية والمعلومات والتي ينتج عنها مخرجات كبضاعة، خدمة أو فكرة".[6]

وتعرف كذلك على انها " مجموعة المؤثرات والقوى الخارجية التي لا تخضع لسيطرة ادارة التسويق في المنظمة ولكنها تؤثر في مقدرتها على تنمية عمليات التبادل مع اسواقها المستهدفة والحفاظ عليها "[7].

يلاحظ من التعريفين المذكورين أعلاه أنهما يركزان على البيئة الخارجية ومدى تأثيرها على الشركة وأعمالها، غير ان اهتمام الإدارة التسويقية في هذه الشركات ينبغي أن ينصب على عوامل البيئة الداخلية والخارجية للشركة أي كيفية تحقيق التوافق والمواءمة بين قدرات الشركة وإمكانياتها المادية والبشرية المتاحة ومتطلبات العوامل والمتغيرات البيئية المحيطة بها. وهذا ما يبينه التعرفان التاليان:

تعرف بأنها " بانها القوى الخارجية التي تؤثر على كفاءة الإدارة التسويقية وتستوجب التكيف معها لإشباع حاجات الزبون من خلال الأنشطة الداخلية للشركة الداخلية للشركة"[8].

كذلك تعرف بأنها "تمثل القوى الفعالة داخل وخارج المؤسسة التي تؤثر على قدرة إدارة التسويق في تنفيذ الأنشطة والفعاليات التي تهدف لإشباع حاجات ورغبات المستهلكين"[9].

وعلى ضوء هذين التعريفين الأخيرين يلاحظ أن البيئة التسويقية احتوت على المتضمنات التالية:

- أنها كافة العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة.
- أنها تؤثر على كفاءة الأداء التسويقي للمؤسسة ويكون هذا التأثير إما ايجابيا أو سلبيا.
- تهدف المؤسسة من تحليل وتشخيص البيئة التسويقية إلى إيصال منتجاتها إلى زبائنها حسب حاجاتهم ورغباتهم.

2- مكونات البيئة التسويقية الخارجية:

تتألف البيئة كما عرفناها سابقا من عوامل وقوى خارجية وداخلية تؤثر على عمل المؤسسات في الأسواق الدولية، وهذه العوامل قد تخلق فرص مناسبة أو تهديدات على أعمال هذه المؤسسات.لذا يجب على هذه المؤسسات دراسة البيئة وعواملها بالاعتماد على بحوثها وأنظمتها التسويقية لمعرفة التغييرات البيئية ومن تم محاولة تكييف استراتيجياتها وسياساتها التسويقية بما يتلاءم مع تطورات البيئة المحيطة بها. وسنركز في بحثنا هذا على البيئة التسويقية الخارجية بنوعيها البيئة الخارجية العامة والبيئة الخارجية الخاصة

(البيئة الصناعية). ولا بد أن نشير هنا أن البيئة الخارجية بنوعيها يمكن أن تكون محلية (داخل البلد) أو دولية.

2-1-البيئة الخارجية الكلية:

يمكن تسميتها أيضا بالبيئة العامة ويقصد بها " كافة العناصر والمتغيرات التي يكون لها تأثير على إستراتيجية المؤسسة، وما يترتب عليه من محدودية في قدرات المؤسسة على مواجهتها،لما تتسم به من عدم القدرة في السيطرة على تلك المتغيرات"[10]. وهي تؤثر على كافة المؤسسات ولا تخضع لسيطرة إدارة المؤسسة وتشمل كافة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتكنولوجية...الخ[11]. ورجال التسويق يهتمون بها لمعرفة اتجاهاتها المتوقعة وأثرها على المؤسسة وفي ما يلي أهم عناصر هذه البيئة:

2-1-1 البيئة الاقتصادية:

إن البيئة الاقتصادية بعناصرها المختلفة، تعد من أكثر المتغيرات البيئية تأثيرا في إستراتجية الشركة لما تحدثه من تغير في حجم وجاذبية السوق،لذلك لابد من دراسة عناصرها في البلد المستهدف قبل التصدير أو اقتحام أي سوق أجنبي، ومن أهم المتغيرات التي يمكن التطرق إليها ما يلي:

أ- **الدخل:** يأخذ رجل التسويق بعين الاعتبار معيار مستوى الدخل وتوزيعه، إذ يعتبر أحد العوامل التي تعكس مدى جاذبية الدولة كسوق للتصدير، وكذلك يعتبر توزيع الدخل أحد الطرق لمعرفة حجم السوق، وذلك من خلال دراسة القوة الشرائية للأفراد لمعرفة الطلب الفعال على منتجات الشركة المصدرة.

ويتأثر توزيع الدخل في دولة ما بهيكلها الصناعي والاقتصادي والسياسي للدولة، وعند معرفة كيفية توزيع الدخل في الدول المختلفة يمكن معرفة الأسواق المناسبة للأنواع المختلفة من المنتوجات.

ب- العوامل المتعلقة بالسكان: وهي تلك البيانات المرتبطة بالسكان من حيث الحجم ومعدلات النمو، فهي تساعد في تحديد حجم السوق الدولي المستهدف، ونتناول فيما يلي بعض الاعتبارات الهامة فيما يتعلق بالسكان:

- **عدد السكان:** يختلف عدد السكان من دولة لأخرى، كما نلاحظ أحيانا فروقا ضخمة في أعداد السكان،فمن دول ذات كثافة سكانية كبيرة مثل الصين والهند إلى دول يقل عدد سكانها عن المليون نسمة.
- **توزيع فئات السن:** يختلف توزيع فئات السن من دولة لأخرى، وعادة ما نجد أن الدول النامية تزيد فيها فئات السن الصغيرة نظرا لزيادة نسبة المواليد في هذه الدول.وتحتاج الشركات التي تريد دخول الأسواق الدولية التعرف على توزيع الأعمار في الدول المختلفة حتى تتمكن من معرفة الدول المناسبة لنوعية أنشطتها[12].

ج- **الهيكل الصناعي للبلد:** يعد عاملا مهما لمعرفة مدى جاذبية السوق، وهناك أربعة أنماط من الهياكل الصناعية في العالم هي اقتصاديات مصدرة للمواد الأولية، الاقتصاديات البدائية، الاقتصاديات المتوجهة إلى التصنيع، اقتصاديات صناعية.

د- التضخم: يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع و الخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد، وبالتالي فان المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المتواصل والمستمر للأسعار[13]. ويؤثر التضخم على أعمال الشركات الدولية تأثيرا كبيرا إذ يؤدي إلى إحجام الكثير من الشركات الدولية عن استيراد المواد الأولية من الدول التي تزداد فيها معدلات التضخم نظرا لما يسفر عنه التضخم من زيادة في أسعار السلع والخدمات وهذا يؤدي إلى انخفاض قدرة الشركة التنافسية وقلة مبيعاتها[14].وبصفة عامة تؤدي زيادة نسبة التضخم في دولة ما إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وعدم الثقة في السياسات المختلفة التي تتبعها هذه الدولة.

ج- البنية التحتية الأساسية:

وهي تشكل النقل والاتصالات في أي دولة ما بالإضافة إلى وجود الخدمات المصرفية والبنكية والمالية ووكالات الإعلان وقنوات التوزيع ومنظمات البحوث التسويقية. وإن العديد من دول العالم الثالث تفتقر لوجود الكثير من هذه الخدمات، وبالتالي فهي لا تعد أسواقا جذابة للعديد من الشركات الدولية أو متاجر الجملة والتجزئة والخدمات التي يقدمونها، والتي تسهل رواج السلعة في تلك الأسواق[15].

2-1-2 البيئة السياسية والقانونية:

يؤثر نفوذ الحكومة السياسي أو التشريعي على التجارة الخارجية تأثيرا إما أن يكون ايجابيا أو سلبيا فمن جهة يمكن للدولة عرقلة العملية التسويقية للشركة ومن جهة أخرى فان النفوذ السياسي والقانوني الايجابي للدولة يستطيع أن يؤمن للمصدرين والمستوردين تنوعا واسع النطاق في العلاقات التجارية والتي تفيد جميع الأطراف المشاركة في العملية التسويقية[16].

أ- البيئة السياسية:

لا تعمل المؤسسات بمعزل عما يحدث في البيئة السياسية فأغلب القرارات الاقتصادية التي تصدر من الجهات السياسية في مجتمع ما تؤثر على عمل هذه المؤسسات بشكل مباشر أو غير مباشر.ونقصد هنا بالبيئة السياسية هيكل وفلسفة النظم السياسية الحاكمة، والمواقف العامة تجاه الأنشطة الأجنبية في كل دول من الدول التي يتوقع رجل التسويق الخارجي للصادرات أن بها فرصة تسويقية كامنة يمكن استغلالها[17].وعرفت كذلك بأنها تعبر عن أعمال الحكومة وتصرفاتها وممارساتها في بلد خلال فترة زمنية محددة[18].

نستنتج أن البيئة السياسية تشمل الظروف السياسية السائدة في السوق الأجنبي التي يكون لها تأثير أعمال المؤسسة عندما تقرر الدخول في هذه السوق.

وتتضمن البيئة السياسية العديد من المتغيرات التي تؤثر على عمل مديري المؤسسات، فمنهم من يرى أن القوى السياسية لا يمكن السيطرة عليها مما يدفعهم إلى التأقلم والتكيف مع هذه القوى، بينما يرى فريق أخر أن على المؤسسات أن تحاول التأثير في المجال السياسي بكل الإمكانيات المتاحة لتوجيهها بما يخدم مصالحها وأهدافها[19].

ب- البيئة القانونية:

تشمل البيئة السياسية لدولة ما الاتجاه السائد نحو منشآت الأعمال ومن هذا المناخ السياسي تتولد البيئة القانونية للمنشآت الدولية التي تعمل فيها، ولقد أصبح من واجبات الدولة في الوقت الحالي العمل على سن تشريعات وقوانين تساعد الأفراد والمؤسسات على مزاولة أنشطتهم بالشكل الذي يعود عليهم بالربح والنفع.

"وتتمثل البيئة القانونية في مجموعة والأنظمة الحاكمة للسوق في البلد المضيف، والتي لها تأثير مباشر في عمل المؤسسات المحلية والأجنبية[20].أما منير نوري فيعرفها بمجموعة من القوانين المؤثرة على الأنشطة التسويقية مثل المواصفات القياسية التي يجب الالتزام بها بالنسبة لبعض المنتجات، والأسعار الجبرية، وقوانين النقل والتأمين، والاشتراطات الخاصة بالتعبئة والتغليف، والقيود والقوانين الخاصة بالإعلان والتوزيع واستخدام الوكلاء ، قواعد وقوانين حماية المستهلك، قوانين الأغذية والأدوية، قوانين النظافة والحفظ السليم، وكل ما تعلق بالقوانين والإجراءات الحكومية[21].

فالمؤسسات الدولية التي تريد الدخول للعمل في الأسواق الدولية، يجب عليها أن تكون على دراية كاملة بالقوانين المنظمة للأسواق، سواء القوانين الخاصة بالدولة المضيفة أو قوانين الدولة الأم أو القانون الدولي للأعمال، فمن خلال الإلمام بهذه القوانين تتمكن المؤسسة من استغلال الفرص المتاحة واجتناب المخاطر الممكن أن تقع فيها.

2-1-3 البيئة الثقافية:

تتطلب ممارسة الأعمال الدولية التفاعل بين الأفراد والمؤسسات في بيئات ثقافية مختلفة، ولا سيما الاختلاف في الاتجاهات والقيم والعادات والمعتقدات والدوافع مما يتطلب من المسوق الدولي دراستها قبل الدخول في السوق.

ان مصطلح الثقافة يحمل أكثر من التعاريف نذكر منها " أنها تتضمن ذلك التركيب المتشابك من المعارف والمعتقدات والفنون والتشريعات القانونية الأساسية، والقيم الأخلاقية والعادات والتقاليد، وقيما أخرى مادية وغير مادية والتي يتم اكتسابها للأفراد بطريقة متدرجة من خلال مختلف مراحل التنشئة الاجتماعية التي تبدأ مند مراحل الطفولة الأولى وحتى النهاية"[22] .وعرف كذلك بأنها " مجموعة المعتقدات والقيم، والعادات التي يتعلمها افراد مجتمع معين والتي توجه سلوكهم كمستهلكين"[23].

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الثقافة تتميز بمجموعة من الخصائص وهي:

- أنها سلوك مكتسب وغير موروث يتعلمها الفرد ويكتسبها عن طرق العيش في مجتمع معين.
- تنفرد بها الشعوب المتعايشة فيها بينها، بمعنى أن أفراد مجتمع معين تشترك في خصائص معينة تميزها عن المجتمعات الأخرى وهي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أنماط حياتهم وطرق استهلاكهم للمنتجات.

- ديناميكية وتدوم لفترة طويلة من الزمن، بالإضافة إلى أنها متداخلة ومتفاعلة فيما بين عناصرها لتكون نسيج متكامل.

وتنفرد كل بيئة بخصائص ثقافية تميزها عن البيئة الأخرى، وقد تشترك أكثر من دولة في خاصية معينة، وقد تختلف في خاصية أخرى، وهكذا نجد في العديد من الدول والأسواق خصائص مشتركة وخصائص مختلفة، فالدين الإسلامي خاصية تشترك فيها أكثر من 45 دولة إسلامية، أما اللغة العربية فهي خاصية لا تنفرد بها جميع الدول الإسلامية، فالدول العربية وحدها تنفرد بهذه الخاصية. والتغير في القوى الثقافية قد يكون ايجابي أي يخلق فرصة لبعض المؤسسات او سلبيا أي يمثل تهديدا للبعض الأخر، فالتغير في ثقافة العميل يحدد الطريقة التي يفكر بها وأسلوب إنفاقه لأمواله في السوق كما تحدد أسلوب الاتصال به وأسلوب إقناعه بالسلعة والخدمة[24].

والعناصر المشار إليها سابقا تؤثر بشكل أو بأخر على سلوك وخيارات المستهلك محليا ودوليا وما فشل الكثير من المنتجات عند تقديمها إلى الأسواق الدولية إلا دليل على ذلك، فما يكون مقبول لأحد الثقافات قد لا يعتبر مناسب لثقافة أخرى، لكن الاختلاف في هذه الثقافات بين المجتمعات والدول يحتم على رجل التسويق معرفة وإدراك هذا الاختلاف لما له من تأثير على القرارات التسويقية عند طرح السلعة دوليا، وعلى عناصر المزيج التسويقي وتكييفها تبعا لما يناسب السوق الذي تطبق فيه.ونقدم فيما يلي شرحا مختصر لتأثير بعد العناصر الثقافية على المزيج التسويقي في الأسواق الخارجية.

2-1-4 البيئة التكنولوجيا:

يشهد القرن الحادي والعشرون تحديات كثيرة في مجالات متعددة، ومن أهم هذه التحديات، التطورات التكنولوجية، سواء على مستوى الأسواق، أو فنون الإنتاج. كما أدى هذا النمو، والتطور المتسارع فى تكنولوجيا المعلومات، والإتصالات إلى تغيير أنظمة العمل، وطبيعة ممارسة المنظمات، والأفراد لأنشطتهم. ولا يملك أحد أن يجادل الآن في الآثار غير العادية للتكنولوجيا على نشاط الأعمال.فهذه التطورات أدت إلى خلق أسواق جديدة في العالم، ولم يقتصر أمر التطور التكنولوجي على مجالات الإنتاج السلعي بل شملت الاتصالات فأدى ذلك إلى توفر قنوات اتصال جديدة أسهمت في زيادة تدفق وتبادل المعلومات وخفضت في تكاليف الإنتاج والترويج ومكنت من الوصول إلى أسواق دولية جديدة.

وتعتبر التكنولوجيا سيفا ذا حدين في عمل المؤسسات وتؤدي دورا ايجابيا وسلبيا بالوقت نفسه على أنشطتها في الأسواق المحلية والدولية.فالجانب الايجابي يتمثل في فتح مجالات متنوعة أمام مختلف المؤسسات للاستفادة منها في تطوير منتجاتهم الحالية وتقديم مبتكرات جديدة في التجهيزات والآلات وإشباع الحاجات[25]. وهذا يودي إلى زيادة الطلب على المنتجات الجديدة ويقلل الطلب على سلع أخرى، فمثلا أدى ظهور الحاسبات الإلية الصغيرة إلى تقليص سوق الحاسبات الإلية الكبيرة، وكذلك تحسين وسائل المواصلات كالسفن وأجهزة المناولة وتخفيض تكاليف الإنتاج والترويج.وقد تؤثر التكنولوجيا سلبيا على المؤسسات والمستهلكين، فظهور تكنولوجيا متقدمة في مؤسسة ما قد يؤدي إلى زيادة التهديدات على المؤسسات الأخرى إذا لم تواكب التطورات التكنولوجيا الدولية وتؤثر على الطلب لمنتجاتها سلبيا والى دخول المنتجات المستوردة إلى الأسواق المحلية خاصة في ظل حرية التجارة الخارجية.

2-2- البيئة الخارجية الجزئية:

ويطلق على هذه البيئة عدة تسميات منها البيئة التنافسية والبيئة الصناعية، **و**هي مجموعة من العوامل التي تقع في حدود تعاملات المؤسسة، ويختلف تأثيرها من مؤسسة إلى أخرى، ويمكن للمؤسسة الرقابة عليها نسبيا والتأثير فيها[26]. وهي تضم المتغيرات التالية: العملاء، الموردون المنافسون، الوسطاء، الجمهور العام.

2-2-1 المركز التنافسي للمؤسسة:

تحتاج المؤسسات التي تتجه لتصدير منتجاتها في الأسواق الدولية أن تدرك أنها سوف تواجه منافسة حادة من مؤسسات في دول لها خبرة كبيرة بالتصنيع وذات إمكانيات كبيرة وخاصة في ظل عولمة الأسواق، وتدهر المنافسة من خلال بحث المؤسسات المختلفة عن مكانة معينة لها في السوق العالمي، فتحاول بذلك ايجاد ما يميزها عن غيرها من المنافسين.

إن تحليل المنافسة يعتبر من أهم التحديات التي تواجه المسوق الدولي، لان معرفة نقاط القوة والضعف في استراتيجيات المؤسسات المنافسة والتي تؤثر على فعالية وأداء أنشطة التسويق الدولي بشكل مباشر، ضرورية من اجل تصميم استراتيجيات التسويقي المناسبة[27]. ويتوقف نجاح المؤسسة في السوق شديدة المنافسة على مجموعة من العوامل[28]:

- مدى ولاء المستهلك للمؤسسة أو علامتها التجارية أو لأحد منتجاتها.
- حجم الأعمال الحالي للمؤسسة ومدى تحقيقها لاقتصاديات الحجم.
- مدى استطاعة المؤسسة تخفيض تكلفة الحصول على المواد الأولية وتكنولوجيات الإنتاج، وامتلاك العمالة الماهرة.
- مدى كفاءة منافذ التوزيع الحالية للمؤسسة وقدرتها على مواجهة المنافسة ومرونتها في جذب قطاعات جديدة.
- استراتيجيات المؤسسات المنافسة .

تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من المنافسة:

المنافسة المباشرة: تتم بين المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع (مثل المنافسة بين شركات المشروبات الغازية pepsicola و cocacola)

المنافسة غير المباشرة: تتم بين المؤسسات التي تنشط في قطاع إنتاجي معين ومؤسسات أخرى تنشط في قطاع إنتاجي مختلف عن السابق (مثل المنافسة بين قطاع النقل البري وقطاع النقل الجوي).

2-2-2 الوسطاء:

يمثل الوسطاء كل المؤسسات التي تعمل على تسهيل وايجاد المنتجات في الأسواق المستهدفة مما يسهم بصورة كبيرة في إشباع حاجات ورغبات الزبائن. وقد يكون الوسطاء[29]:

- مؤسسات هدفها إعادة بيع السلع إلى المستهلكين النهائيين لتحقيق الربح، وقد يكونوا تجار جملة أو تجزئة.
- مؤسسات التوزيع المادي التي تعمل على مساعدة المؤسسات في نقل وتخزين المنتجات وضمان وصولها إلى الأسواق المستهدفة في المكان والزمان المناسبين مثل شركات التخزين.
- مؤسسات الخدمات التسويقية مثل المؤسسات المتخصصة في البحوث التسويقية والاستشارات ووكالات الاعلان ووسائل الاتصال المختلفة.
- المؤسسات المالية التي تساعد المؤسسة في تمويل عملياتها ونشاطاتها المختلفة والتأمين ضد الأخطار مثل البنوك وشركات التأمين.

يتضح أن الوسطاء يؤدون دورا مهما ومؤثر في أداء المؤسسة بالاعتماد على الوظائف التي يقومون بها والشروط التي يفرضونها عليها ، لدى يقع على عاتق إدارة هذه المؤسسة تحليل نشاط هذه المؤسسات ودراسة العوامل المؤثرة في نشاط كل منها، وأثره على نشاطها.

2-2-3 الموردون: يعرف كوتلر الموردين بانهم " الشركات والأشخاص الدين يؤمنون للمؤسسة ومنافسيها المصادر المادية الضرورية لانتاج البضائع وتقديم الخدمات[30]". اما زياد محمد الشرمان فيعرفهم بانهم " أشخاص أو شركات تقوم بتوفير المواد اللازمة للمؤسسة حتى تتمكن من انتاج السلع والخدمات سواء كانت مواد اولية، او نصف مصنعة، أو تامة الصنع، ويتم الحصول على هذه المواد إما من الاسواق الداخلية أو من الاسواق الخارجية[31].

وتمثل العلاقة بين المؤسسة والموردين الدين تعمل معهم احد المحددات الهمة لنجاحها، حيث أن العلاقة الجيدة مع الموردين تعطي للمؤسسة ميزة لا تتوفر لدى باقي المنافسين وبالتالي تمثل فرصة تميزها عنهم، وقد يحدث العكس ويكون الموردون احد مصادر التهديد للمؤسسة لان النقص أو التأخر في توفير مستلزمات الإنتاج ينعكس على تكاليف المبيعات، أو توقف المؤسسة.ويتضح تاثير الموردين على المؤسسة من خلال النظر في عدد من الاعتبارات من ابرزها[32]:

- إن جودة المخرجات (السلع والخدمات) تتأثر بصورة واضحة بجودة المخرجات (مستلزمات الإنتاج) فكما كانت مستلزمات الإنتاج أفضل كلما أعطى مزيج مخرجات امثل.
- تعتمد الأسعار التي تضعها المؤسسة لمنتجاتها على تكلفة المواد المشتراة من عند الموردين، ففي حالة ارتفاع التكلفة قد تضطر إلى رفع الأسعار، مما قد يؤثر على حجم المبيعات في حالات كثيرة.
- إن وفرة المنتجات في الوقت المناسب تتأثر بمدى قدرة الموردين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة، فأي تأخر في الوفاء بهذه الالتزامات يؤثر سلبا على سمعة المؤسسة ومكانتها في السوق.

نستنتج أن المورد يؤثر في الحالة التنافسية للمؤسسة لدى يجب عليها أن تختار مستلزمات الإنتاج في ضوء عدة اعتبارات منها جودة المواد الأولية، السرعة في توريدها، شروط الموردين وسمعتهم والضمانات والخدمات التي يقدمونا ...الخ.

2-2-4 العملاء: إن هدف المؤسسة هو إشباع حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمرتقبين من خلال ما تقدمه من منتجات، وهذا يتطلب منها التواصل المستمر مع العملاء من خلال جمع المعلومات عنهم والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وقدراتهم الشرائية والعادات والأنماط الاستهلاكية، كذلك متابعة الأسواق المستفيدة من منتجاتها وخدماتها،فقد يستفيد منها المستهلك النهائي او المشتري الصناعي أو المؤسسات التجارية أو حتى المؤسسات الحكومية ضمن أسواقها المحلية، كما قد يستفيد منها الأسواق الدولية.وكل نوع من هذه الأسواق لها صفات محددة وعلى البائع دراستها ومعرفتها جيدا حتى يستطيع كسب اكبر عدد من العملاء.

الجمهور العام: وهم مجموعة من الاشخاص تدهر اهتماما حقيقيا او محتملا بالمؤسسة و قد يكون لهم تاثير على قدرة الشركة على تحقيق اهدافها[33].ويمكن التمييز بين ستة انواع من الجماعات وهي الجماعات المالية، الصحافة ووسائل الاعلام، الجماعات الضاغطة، الجمهور المحلي، الجمهور الداخلي،

ولكل جماعة من الجماعات السابقة الذكر تاثير اما ايجابي او سلبي على اداء المؤسسة وتحقيقها لاهدافها المسطرة الامر الذي يجبر هذه الاخيرة على معرفة ودراسة تاثير هذه الجماعات كل واحدة على حدى من اجل اقتناص الفرص وتجنب التهديدات.

3- الدراسة الميدانية حول اثر المتغيرات البيئية الخارجية على الاداء التصديري من وجهة نظر المسؤولين على نشاط التصدير

منهجية الدراسة:

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات المصدرة العاملة في قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية، واستنادا إلى الأرقام وحسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة كمصدر فان عدد المصدرين لسنة 2014 هو 501 مؤسسة موزعة على مختلف القطاعات كما يوضحه الشكل التالي:

جدول رقم 1:عدد المصدرين الجزائريين حسب كل قطاع

القطاعات	العدد	القطاعات	العدد
منتجات زراعية	84	مواد ولوازم الصناعة الميكانكية	14
المنتجات الغذائية	85	مواد البناء والسيراميك	11
المنتجات السمكية	20	الفلين والخشب	20
المنتجات المنجمية	11	الورق والورق المقوى	28
الطاقة، بيتروكمياء	05	النشر، الفنون التخطيطية	03
المواد الكميائية، مواد التجميل والمواد الصيدلانية	36	الكهرباء، الكترونيك والمواد الكهرو منزلية	29
البلاستيك، المطاط والزجاج	39	الذباغة، الجلود	19
صناعة الحديد واستخراج المعادن	20	النسيج وصناعة الملابس الجاهزة	12
النفايات الحديدية وغير الحديدية	30	الصناعة التقليدية	06
تجارة متعددة	29	**المجموع**	501

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة **http://www.caci.dz**

وركزنا في دراستنا على المؤسسات النشطة في قطاع الصناعات الغذائية وعددها 85 مؤسسة، حيث تم اخذ عينة عشوائية مكونة من 50 مؤسسة وقد بلغت الاستبانات الصالحة لغايات التحليل 33 استبانة، وقد تم ملء استبانة واحدة في كل مؤسسة من طرف المسؤول عن نشاط التصدير فيها.

صدق الاداء وثباتها: تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرض الاستبيان على الأساتذة المختصين حيث تم تعديل بعض فقراته، أما في ما يخص ثبات أداة الدراسة فقد استخدم الباحث معامل الثبات كرونباخ ألفا وقد بلغ معامل الثبات للمجالات كما يلي:

جدول رقم 2: قيم الفا لمتغيرات الدراسة

المجال	معامل الثبات
المتغيرات السياسية والقانونية	**071**
المتغيرات الاقتصادية	**0.80**
المتغيرات التكنولوجية والتنافسية	**0.73**
المتغيرات الاجتماعية والثقافية	**0.77**
الدرجة الكلية	**0.74**

وبما أن قيمة الفا لجميع متغيرات الدراسة اكبر من 60 % فهذا يدل على ثبات اداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة.

عرض نتائج الدراسة:

التحليل الاحصائي:

الاداء التصديري للمؤسسات:

يعرف الاداء التصديري بقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها التصديرية باستخدام مختلف الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة[34]. ويمكن قياس الاداء التصديري بعدة طرق منها: نسبة مبيعات التصدير إلى المبيعات الكلية، نسبة الأرباح إلى الأرباح الكلية، نسبة نمو المبيعات التصديرية، نسبة نمو أرباح التصدير. ولقد تم قياس الأداء التصديري في هذه الدراسة بالاعتماد على معيار الكثافة التصديرية والذي يعني نسبة الصادرات إلى إجمالي المبيعات، وقد تم اختيار هذا المعيار لأنه من أكثر المعايير استخداما في مثل هذه الدراسات، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بيانات حول المعايير الأخرى، وقد تم الحصول على البيانات المالية للمؤسسات موضع الدراسة لسنوات 2012،2013،2014.

والجدول التالي يبن لنا الفئات المختلفة للكثافة التصديرية وعدد ونسبة المؤسسات من أفراد العينة والتي تنتمي لكل فئة.

جدول رقم 3: الفئات المختلفة للكثافة التصديرية

نسبة الصادرات الى اجمالي المبيعات	العدد	النسبة
اقل من 15%	12	36.36
15-30%	7	21.21
31-45%	4	12.12
46-60%	5	15.15
اكثر من 60%	5	15.15
المجموع	33	100%

يلاحظ ان 57.57 بالمئة من افراد العينة كانت الكثافة التصديرية لديهم اقل من 30 بالمئة وهي نسبة كبيرة تشير إلى التوجه السلبي للمؤسسات الجزائرية نحو عملية التصدير.

نتائج قياس المتغيرات والعقبات البيئية الخارجية: من خلال استعراض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي والملخصة في الجدول رقم تبين ان:

قيمة المتوسط الكلي لأراء المدرين بالمؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية حول مدى اعاقة المتغيرات السياسية والقانونية على اداء المؤسسات يساوي (3.6) وهذا يشير إلى هذين المتغيرين يعيقان أداء هذه المؤسسات. كما اتفق المدراء حول اثر المتغيرات الاقتصادية على اداء هذه المؤسسات وقد كانت قيمة المتوسط الكلي لها بـ (4.12).

اما في ما يخص المتغيرات التكنولوجية والتنافسية فقد كانت قيمة المتوسط الكلي لهما بـ (3.65) وهذا يشير إلى هذين المتغيرين يعيقان اداء المؤسسات محل الدراسة . بالإضافة إلى تأثير المتغيرات الثقافية والاجتماعية حيث كانت قيمة المتوسط الكلي تساوي (3.19).

جدول رقم4:المتوسطات الحسابية للمتغيرات البيئية الخارجية

المتغيرات	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف
القانونية والسياسية	القوانين والاجراءات المنظمة لنشاط التصدير في الجزائر	**3.55**	**1.25**
	القوانين والاجراءات المعمول بها في البلد المصدر اليه	**3.48**	**1.56**
	الاتفاقيات الدولية والاقليمية مع الجزائر	**3.72**	**1.52**
	التكتلات الاقتصادية	**3.48**	**1.38**
	معايير الجودة العالمية (أيزو 9000-أيزو 14000)	**3.66**	**1.72**
	العلاقات السياسية للجزائر مع الدول المصدر اليها	**3.75**	**1.74**
المتوسط العام		**3.60**	
الاقتصادية	الضرائب والرسوم المفروضة على التصدير	**4.35**	**1.63**
	تكاليف اجراءات التصدير	**4.25**	**0.89**
	تكاليف مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج	**4.14**	**0.86**
	عدم استقرار اسعار الصرف	**4.38**	**0.70**
	عدم توفر خطوط الملاحة المنتظمة الى بعض الاسواق	**4.00**	**0.77**
	الدور الذي تقوم به بعض اجهزة المعاونة في التصدير	**4.28**	**1.23**
	تكلفة مصادر التمويل	**4.32**	**0.97**
	مدى توفر سطاء في أسواق التصدير	**4.15**	**1.08**
	الاجراءات البنكية المرتبطة بعملية التصدير	3.07	1.60
	ظروف الطلب على منتجات المؤسسة	4.49	0.63
	تكلفة مصادر التمويل	3.93	1.50
المتوسط العام		4.12	
التكنولوجية والتنافسية	صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة	4.07	1.46
	ضعف البنية التحتية لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في الجزائر	4.14	1.39
	الاستراتجية التسويقية المستخدمة من قبل المنافسين في اسواق التصدير	3.17	1.59

	درجة المنافسة في السوق التصديري	3.24	1.65
المتوسط العام		3.65	
الثقافية والاجتماعية	القيم الاجتماعية السائدة في الدول المصدر اليها	**4.10**	**1.17**
	المعتقدات الدينية السائدة في الدول المصدر اليها	**2.63**	**1.28**
	اختلاف القدرة الشرائية للمستهلكين في الدول المصدر اليها	**2.89**	**1.28**
	اختلاف رغبات وحاجات الزبائن من دولة لأخرى	**3.17**	**1.59**
المتوسط العام		**3.19**	

نتائج اختبار الفرضيات:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل البيئية الخارجية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر والجدول التالي يبين نتائج اختبار الفرضية

F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	R
10.66922	**2.94**	**0.0004**	**0.6724**

فقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد ونجد من مطاعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق ان قيمة اكبر من قيمتها الجدولية وبما ان قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العديمة اذ كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العديمة اذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني انه توجد علاقة بين العوامل الخارجية المحيطة بالمؤسسات المصدرة وبين ادائها التصديري وتعتبر علاقة قوية كون قيمة R(0.6724) عالية.

الفرضية الفرعية الاولى:

H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات السياسية والقانونية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر والجدول التالي يبين نتائج اختبار هذه الفرضية

Beta	R	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.43-	0.43368	0.0438	2.0796	2.152

فقد تم استخدام اختبار الاتحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الجدول ان القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض الفرضية العديمة H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات السياسية والقانونية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر، وتعتبر عكسية كون قيمة Beta سالبة،إلا انها علاقة ضعيفة، ويفسر هذان المتغيران ما نسبته 18.8 % من الأداء التصديري ويمكن تفسير ذلك بان هذه المتغيرات تحد او تعيق تصدير المنتجات الغذائية الجزائرية.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر. والجدول التالي يبين نتائج اختبار هذه الفرضية

Beta	R	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.58-	0.5872	0.0423	1.9744	2.16

تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا للجدول السابق انا قيمة (T المحسوبة=2.16) اقل من قيمتها الجدولية وهذا يعني انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر، وتعتبر عكسية كون قيمة Beta سالبة،إلا أنها علاقة متوسطة، وتفسر المتغيرات الاقتصادية ما نسبته 34.4 %من الأداء التصديري ويمكن تفسير ذلك بان هذه المتغيرات تحد او تعيق تصدير المنتجات الغذائية الجزائرية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التكنولوجية والتنافسية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر. والجدول التالي يبين نتائج اختبار هذه الفرضية

Beta	R	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.43-	0.43249	0.0423	2.9742	7.10

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول ان قيمة (T المحسوبة=7.10) اكبر من قيمتها الجدولية وبناء عليه نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التكنولوجية والتنافسية

والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر، وتعتبر عكسية كون قيمة Beta سالبة، إلا أنها علاقة ضعيفة، ويفسر هذان المتغيران ما نسبته 18.7 %من الأداء التصديري ويمكن تفسير ذلك بان هذه المتغيرات تحد او تعيق تصدير المنتجات الغذائية الجزائرية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الثقافية والاجتماعية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر. والجدول التالي يبين نتائج اختبار هذه الفرضية

Beta	R	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.53-	0.53249	0.0423	2.9856	6.59

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول أن قيمة (T المحسوبة= 6.59) اكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار المحددة سابقا فإننا نرفض الفرضية العديمة ونقبل وتقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الثقافية والاجتماعية والأداء التصديري لمؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة في الجزائر، وتعتبر عكسية كون قيمة Beta سالبة، إلا أنها علاقة ضعيفة، ويفسر هذان المتغيران ما نسبته 28.35 %من الأداء التصديري ويمكن تفسير ذلك بان هذه المتغيرات تحد او تعيق تصدير المنتجات الغذائية الجزائرية.

نتائج الدراسة:

لقد اظهرت نتائج البحث ان طبيعة المتغيرات البيئية التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية المصدرة والتي تنشط في مجال الصناعات الغذائية تؤثر سلبا في معدل ادائها التصديري، وان هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة اقل من 0.05 بالمئة، حيث تبين ما يأتي:

- تعد البيئة الاقتصادية من اهم المعيقات التصديرية المؤثرة سلبا في الاداء التصديري لهذه المؤسسات.
- تعد القوانين والاجراءات المعمول بها في البلد المصدر اليه من اكثر العناصر اعاقة لعمليات التصدير في هذه المؤسسات.
- كذلك تؤثر القوانين والاجراءات المنظمة لنشاط التصدير في الجزائر بشكل كبير على الأداء التصديري في هذه المؤسسات.
- غياب الحوافز والتسهيلات الحكومية التي تساعد المصدر الجزائري وتحفزه على تسويق المنتجات في الأسواق الخارجية.

التوصيات

في ضوء نتائج البحث ارتأينا وضع التوصيات التالية والتي قد يؤدي العمل على تنفيذها إلى تحسين الأداء التصديري للمؤسسات الجزائرية:

– التغلب على مشكلة متطلبات التسجيل والقوانين في الدول المصدر لها.

– تبسيط إجراءات التصدير وتخفيف الأعباء المالية التي يتحملها المصدرين، وكذلك الإجراءات المتعلقة بنقل السلع المصدرة.

– اعادة النظر في الرسوم الجمركية بما يساعد على تخفيف العبء على المصدرين.

– اجراء التعديلات على خصائص المنتجات بما يتناسب مع الطلب عليها ومع ظروف كل سوق.

المراجع والاحالات

[1] غول فرحات، التسويق الدولي (مفاهيم واسس النجاح في الاسواق الدولية)،الطبعة الاولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص15.

[2] احمد شاكر العسكري،التسويق مدخل استراتيجي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص56.

[3] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، إدارة الأعمال الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[4] منير نوري، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص39.

[5] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، ادارة الاعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ثامر البكري،استراتيجيات التسويق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص88. [6]

[7] Marc Vandercammen et al, Marketing, édition Deboek , Bruxalles ,2002, p29.

ثامر البكري، مرجع سبق ذكره، ص88.

[8] Philip kotler, Marketing management , planning implementation and control, Englewood cliffs, 1997,P154.

[9] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، التسويق الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص189.

ثامر البكري، مرجع سبق ذكره، ص 91. [10]

[11] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الادارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية،القاهرة،1999، ص112.

عيادة خطاب واخرون، ادارة الاعمال الدولية، مصر،2006 ، ص 110. [12]

بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2006، ص139. [13]

عيادة خطاب واخرون، ادارة الاعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص94. [14]

رضوان المحمود العمر، التسويق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص37. [15]

[16] غياث الترجمان، التسويق الدولي، الطبعة الاولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا،2001، ص 55.

[17] عادل المهدي، التسويق الدولي في ظل عولمة الاسواق، الدار المصرية اللبنانية، مجهول بلد وسنة النشر،ص257.

[18] محمد صالح المؤذن، مبادئ التسويق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 1999، ص132.

[19] محمد صالح الحناوي وأخرون، الاعمال والمال،كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1998، ص120.

[20] رضوان محمود العمر، مرجع سبق ذكره،ص 41.

[21] منير نوري، التسويق مدخل المعلومات والاستراتيجيات، مرجع سبق ذكره، ص92-93.

[22] علي عباس،إدارة الأعمال الدولية المدخل العام،الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010، ص325.

[23] عنابي بن عيسة، سلوك المستهلك عوامل التأثير البيئية،الطبعة الثانية،الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية،2010، ص113.

[24] محمد أحمد عوض،الإدارة الإستراتيجية الأصول والأسس العلمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر ،2004، ص 100.

[25] محمد صالح الحناوي وأخرون، الاعمال والمال، مرجع سبق ذكره، ص119.

[26] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[27] غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص71

[28] طلعت اسعد عبد الحميد،التسويق الفعال، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002 ص74.

[29] زياد محمد الشرمان، عبد الغفور عبد السلام ء مبادئ التسويق، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2001ص17.، ص 46.

[30] فليب كوتلر، غاري أرمسترونغ، ترجمة: مازن نافع، التسويق (السلوك، الأسواق، البيئة، المعلومات)،الطبعة الأولى، دار علاء الدين للنشر والتوزيع،دمشق،سوريا،2002،ص17.

[31] زياد محمد الشرمان، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[32] خالد الكردي، التسويق من منظور معاصر، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص55.

[33] فليب كوتلر، غاري أرمسترونغ، ترجمة: مازن نافع، التسويق (السلوك، الأسواق، البيئة، المعلومات)، مرجع سبق ذكره، ص22.

[34] محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر ،2006، ص40.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري

The impact of oil resources on the macroeconomic variables of the Algerian economy

د. حيدوشي عاشور د. وعيل ميلود
جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/01/25 تاريخ قبول النشر: 2017/06/05

الملخص:

إن ارتباط تحقيق التنمية في الجزائر بالموارد النفطية غير المستقرة نتيجة هيمنة قطاع المحروقات والتي تشكل 60% من إيرادات الموازنة العامة وحوالي 40% كنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام يبرز هشاشة الاقتصاد، باعتباره اقتصاد ريعي أحادي الإنتاج والمورد وبالنظر إلى ضخامة الموارد المالية النفطية خاصة في الفترة 2000–2014، ورغم تحسن أداء الاقتصاد الجزائري من حيث تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية لكنه كان ظرفيا ولم يساهم في تحفيز النمو وخلق شروط الإقلاع الاقتصادي، وقد تطلب تحسين تلك المؤثرات منح أموال طائلة دون خلق لقطاعات منتجة للقيمة المضافة، وفي ظل التذبذب وعدم الاستقرار تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي وتفعيل مصادر دخل غير نفطية كضرورة حتمية لبلوغ التنمية.

الكلمات المفتاحية: النفط، الموارد المالية النفطية، الصادرات النفطية، المتغيرات الكلية.

Abstract:

The correlation between the achievement of development in Algeria and unstable oil resources due to the dominance of the hydrocarbon sector, which represents 60% of the general budget and about 40% as a contribution to the GDP turnover shows the fragility of the economy, as an economy of single production and resource, and given the scale of the financial resources of oil, especially in the period 2000-2014, and despite the improvement in performance of the Algerian economy in terms of achieving internal and external macroeconomic balances, but it was momentary and did not contribute to stimulate growth and create conditions for economic take-off. The improvement of these effects has required the allocation of large sums of money without creating productive sectors of value added. In the light of the instability, the question of the need to work to reduce the degree of dependence on the oil sector and to activate non-oil sources of income as an inevitable necessity to achieve development is asked.

Keywords: *oil, financial resources of oil, oil exports, total variables.*

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي ترتبط سياستها الاقتصادية بمداخيل المحروقات والتي عرفت سياسة توسعية بعد الرؤية الإيجابية لسوق النفط بعد 1999 من حيث الموارد المالية المعبأة للإنفاق العام عبر برامج متتالية للاستثمارات العمومية، لكن ما شهدته أسعار النفط من صدمات كان له الأثر البالغ على حجم إيراداتها وعلى سياساتها الاقتصادية الأمر الذي يحتم على صناع القرار إعادة بناء سياساتهم ببناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومتينة.

تبرز هشاشة الاقتصاد الوطني من خلال هيمنة قطاع المحروقات مقارنة بمداخيل القطاعات الأخرى، حيث تتعدى نسبة مساهمته في موارد الدولة النسبة 60% دون أن يكون هناك نمو حقيقي للاقتصاد الوطني، هذا التركيز أحادي الجانب أثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية وأظهر ضعف الاقتصاد الجزائري ومن هنا تبرز أهم التحديات التي تواجه هذا الاقتصاد خاصة في ظل انخفاض عائدات الصادرات النفطية وعدم تنوع المداخيل.

وللوقوف على تأثيرات الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية تبرز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة فيما يلي:

ما أثر تغير الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ؟

وللوصول إلى إجابات حول الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري؛

المحور الثاني: تحليل تطور أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014؛

المحور الثالث: رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019 .

المحور الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي فأحادية الإنتاج المعتمدة جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي[1]، حيث نفوق صادرات هذا القطاع الـ 98% من الصادرات الإجمالية وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية ومن 25% إلى 30% كنسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي وتتجلى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال:

أولا- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي:

يعد قطاع المحروقات المحرك الرئيسي وقاطرة النمو الاقتصادي إذ تزيد مساهمته في الناتج الداخلي الخام عن 38% ويساهم في نمو الاقتصاد بأكثر من 25%[2].

1- الصادرات والعملات الأجنبية:

تعرف صادرات المحروقات هيمنة مطلقة على إجمالي الصادرات بقيمة فاقت 98.39% بمبلغ إجمالي بلغ 63,326 مليون دولار سنة 2013 مما يعني أن الصادرات الأخرى لا تمثل سوى 1,6% بقيمة تقدر بـ2,161 مليون دولار مما يبرز عدم فعالية القطاعات غير النفطية، وهذا ما يؤكد أن تطور صادرات قطاع المحروقات يؤدي إلى تطور الاحتياجات من العملات الأجنبية، ويمكن إظهار هذه الأهمية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مساهمة قطاع المحروقات في PIB (%)	33,89	32,55	35,58	37,7	45,1	45,6	43,9	45,3
صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	18531	18109	23988	31550	45588	53608	59605	77194
الاحتياطات من العملات الأجنبية (مليار دولار)	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10
الجباية البترولية (مليار دينار ج)	1001,4	1007,9	1350	1570,9	2352,7	2799	2796,8	4088,6

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة قطاع المحروقات في PIB (%)	31,2	34,9	35,9	34,2	29,8	27,0	18,9
صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	44415	56121	71662	70571	63326	58.361,6	33.080,7
الاحتياطات من العملات الأجنبية (مليار دولار)	148,91	162,22	182,22	190,66	194,012	178,938	144,133
الجباية البترولية (مليار دينار ج)	2412,7	2905	3979,7	4184,3	3678,1	3388,4	2373,5

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات 2005، 2008، 2012، 2015.

- النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 25، مارس 2014، ص 30 بالنسبة لسنة 2013.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي استمرت في الارتفاع حتى سنة 2008 أين عرفت هذه النسبة انخفاضا نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على المستوى الكلي بسبب تراجع معدلات النمو، و يساهم هذا القطاع بنسبة كبرى في قيمة الصادرات تتراوح بين 96,7% سنة 2013 وأعلى نسبة مسجلة عام 2005 بقيمة تقدر بـ 98,39% وقد أدى تطور الصادرات إلى تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية باعتبارها مصدر لها والتي عرفت بدورها اتجاه تصاعدي من 17,96 مليار دولار عام 2001 إلى 194,66 مليار دولار عام 2013، ويعزى السبب في ذلك إلى زيادة الصادرات، كما تعرف الجباية البترولية هيمنة مطلقة على مجموع الإيرادات الكلية أين ارتفعت من 1,001,4 مليار دينار عام 2001 إلى 4,088,6 عام 2008 بنسبة تقدر بـ 308,28% نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي تخطى عتبة 100 دولار عام 2008 لتعرف انخفاض بين سنتي 2009- 2010 ارتفعت سنة 2012 بعد استرجاع اقتصاديات العالم عافيتها.

يمكن توضيح أهمية النفط كونه المصدر الرئيسي للعملة الصعبة عن طريق إيرادات الصادرات التي تمثل أكثر من 98% [3] من إيرادات الدولة وتغطية القروض الخارجية،

والمساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة، وكذا باعتباره مصدر للطاقة في السوق الداخلي.

2- المساهمة في الإيرادات العامة للدولة:

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف طبيعتها على مستوى أسعار النفط والتي عرفت تطورا كبير تتجه ارتفاع أسعار النفط للفترة 2001 – 2014 وتراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة بين 60% لعام 2002 لتصل إلى 78,88% سنة 2008 وتبلغ 61,91% سنة 2014.

ولإبراز العلاقة بين الموازنة العامة للدولة وأسعار النفط ظهر ذلك جليا من خلال التقلبات الحادة التي عرفتها أسعار النفط خلال العقد الأول، أين عرفت منحنى تصاعدي منذ سنة 2002 إلى غاية منتصف 2008 أين تخطت المستويات القياسية بتجاوز خامات الأوبك حاجز 130 دولار للبرميل بمعدل نمو سنوي قدره 41,41% بمعدل أربعة أضعاف[4]، في حين عرفت في النصف الثاني من 2008 وبداية 2009 تقلبات حادة، إذ انخفضت بنسبة 35,4% مسجلة 61 دولار للبرميل مما أثر على إجمالي الإيرادات والنفقات.

عرفت الإيرادات ارتفاعا مطردا بانتقالها من 1173 مليار دينار لسنة 2000 لتصل إلى 3676 مليار دينار سنة 2009 وتصل إلى 5940,9 مليار دينار سنة 2013 ، ووصلت مساهماتها في إجمالي الإيرادات حوالي 66% تزامنا مع المنحنى التصاعدي لها.

من خلال ما سبق تتضح العلاقة الطردية المباشرة بين الموازنة العامة وعائدات قطاع النفط ويمكن إجمالي ما سبق من خلال رصد تطور الإيرادات الجبائية والنفقات ورصيد الموازنة تبعا لتطور أسعار البترول وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة تبعا لتطور أسعار النفط

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات العامة (مليار دج)	3639,9	3687,9	5190,5	3676	4392,9	5790,1	6339,3	5.957,5	5.738,4	5.103,1
الجباية البترولية (مليار دج)	2714	2711,8	1715,4	2412,7	2905	3979,7	4.184,3	3.678,1	3.388,4	2.373,5
النفقات (مليار دج)	2453	3108,5	4191	4214,4	4466,9	5853,6	7058,1	6.024,1	6.995,7	7.656,3
رصيد الموازنة (مليار دج)	1186,8	579,3	999,5	-541,5	-74	-63,5	-718,8	- 66,6	- 1.257,3	- 2.553,2

المصدر: * تقارير بنك الجزائر سنوات 2010، 2013 و 2015.

* التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك 2016).

من خلال استقرائنا للجدول أعلاه نلاحظ أن السياسة الاقتصادية التوسعية التي أتبعتها الجزائر أدت إلى ارتفاع النفقات مع تراجع حجم الإيرادات في ظل الأزمات التي لازمت الفترة، لكن المهمة الأساسية الأكثر إلحاحا للدول النفطية وعلى رأسها الجزائر هي الاستخدام الفاعل والكفء للزيادة الكبيرة المعتمدة في الإنفاق وفي إدارة العوائد المالية واستخدامها في تنمية وتطوير البنى التحتية يكون أكثر فاعلية إذا ما صاحبه إحداث المزيد من التخفيض في الديون العامة وتغذية صناديق الإيرادات.

ثانيا- مساهمة قطاع المحروقات في الموازين الخارجية:

أدى التطور الإيجابي لأسعار البترول إلى تسجيل فوائض كبيرة في مختلف الموازين الخارجية على غرار الميزان التجاري الذي بلغ فائض قيمته 3,464 مليار دولار سنة 2007 وتجاوز ميزان المدفوعات 25,50 مليار دولار رغم التضرر الذي شهده العالم سنة 2008 إلى غاية سبتمبر 2009 نتيجة تراجع عوائد الصادرات لانخفاض أسعار النفط لأقل من 77 دولار للبرميل، ليسجل تراجع في مختلف المؤشرات أين سجل الميزان التجاري فائض ضعيف بمبلغ 5,9 مليار دولار مقابل 39,81 مليار دولار سنة 2008 ولم يتجاوز فائض ميزان المدفوعات 3,88 مليار دولار ولعودة ارتفاع أسعار النفط بين سنتي 2011-2012 عرفت الفوائض المالية ارتفاعا جديدا سجل فيه الميزان التجاري فائض قدر بـ21,49 مليار دولار أما ميزان المدفوعات يقدر بـ12,06 مليار دولار[5] ، في حين عرف انخفاض بعد 2014 إلى غاية 2016.

والجدول الموالي يوضح الوضعية المالية الخارجية للاقتصاد الجزائري:

الجدول رقم (03): الوضعية المالية الخارجية خلال الفترة 2011- 2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
المتوسط السنوي لسعر نفط الجزائر (دولار)	112,92	111,49	109,38	99,68	52,79
قيمة الصادرات الكلية (مليون دولار)	72,888	71,736	64,713	59,996	34,566
قيمة صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	71.661,8	70.583,7	63.326,2	58.361,6	33.080,7
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	20,141	12,057	0,133	-5,881	-27,537

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات 2012، 2013 و 2015 .

يوضح الجدول أعلاه أن هناك تراجع كبير في أسعار النفط ابتداء من سبتمبر 2014 أين انتقل متوسط سعر البرميل من 109 دولار في السداسي الأول إلى 75,4 دولار في الثلاثي الرابع ليستقر في حدود 55 دولار خلال الرباعي الأول من سنة 2015، حتى انعكس الانخفاض الكبير لأسعار النفط على كل من رصيد الميزان التجاري الخارجي وميزان المدفوعات أين سجل عجز بلغ 9,10- مليار دولار، لينتقل ذلك العجز إلى الميزان التجاري الذي سجل في الثلاثي الأول من سنة 2015 عجز بـ 56,12- مليار دولار[6].

المحور الثاني: تحليل تطور أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014

عمدت الجزائر إلى تصميم وتبني إستراتيجية من خلال سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى إنعاش الطلب الكلي وبعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري* وفق هيكل متنوع ومتوازن من الناحية الجهوية والقطاعية ليصبح من الضروري بعد مضي 15 سنة الوقوف على تقييم نتائج البرامج المعلنة لا سيما فيما يتعلق بإحداث المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري كالتشغيل، ميزان المدفوعات، معدل التضخم.

أولا- تحليل تطور أداء النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج النحلي وإجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"، وعليه فإن النمو الاقتصادي لا بد أن يكون ناجم عن نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي مع تحري استعمال الأسعار الحقيقية عند قياس معدل النمو الاقتصادي.[7]

إن الهدف الأساسي للإنعاش الاقتصادي هو حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق العمومي ولتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي يجب مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لتطورات الناتج المحلي الإجمالي، يمكن الاستدلال عن العلاقة بين تطور الإنفاق الحكومي وتطور نمو الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي للفترة 2001- 2014 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للفترة 2001- 2013

السنوات	الإنفاق الحكومي مليار دج	نمو الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	الناتج الداخلي خارج المحروقات	النمو الإقتصادي	معدل خارج قطاع المحروقات	معدل نمو قطاع المحروقات
2001	1321,0	4260,8	2514,0	2,6	5	-1,6
2002	1550,6	4541,9	2683,1	4,7	5,2	3,7
2003	1690,2	5266,8	2987,9	6,8	5,9	8,8
2004	1891,8	6127,5	3362,3	5,2	6,2	3,3
2005	2052,0	7498,6	3652,8	5,1	4,7	5,8
2006	2435,0	8514,8	41411	2	5,6	-2,5
2007	3108,5	9366,6	4744,9	3	6,3	-0,9
2008	4191,0	11043,7	5392,2	2,4	6,1	-2,3
2009	4246,3	9968,0	6143,1	2,4	10,5	-6
2010	4466,9	11991,6	7063,5	3,3	5,1	-2,6
2011	5853,6	14519,8	8423,1	2,5	5,45	-3,2
2012	7058,1	15843,02	9502,8	2,7	6,72	-3,4
2013	6092,1	161-88		3,6	10,12	-10,3

Source : la Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport des année 2003-2012, sit internet : http://www,bank-of-algéria,dz-offic-national des statistiques, les comptes économiques de 2000 à 2012, sit internet : http ://www,ons,dz

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية، حيث ساهمت الزيادة المعتبرة للنفقات العامة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي إذ يلاحظ أن:

- الفترة 2001- 2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي): حقق خلال الفترة متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدره 10,67% ومتوسط معدل نمو اقتصادي قدر بـ 4,8%، إذ نجد أن معدل النمو عرف تطور من 2,6% لبداية البرنامج ليصل إلى أعلى نسبة وصلتها الجزائر إذ بلغ 6,8% سنة 2003، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- الفترة 2005- 2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو): ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو قدره 2,98% في حين قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 14,64% وهو ما يؤكد استمرار تحسن النشاط الاقتصادي مع تزايد الإنفاق العام،

ويلاحظ من الجدول انخفاض في الناتج الداخلي الخام سنة 2009 بـ 1075,7 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية.

- الفترة 2010– 2014 (برنامج التنمية الخماسي): حقق متوسط معدل نمو اقتصادي خلال الأربع سنوات (2010– 2013) قدر بـ 3% إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة الارتباط بمستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية للفترة 2002-2013.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المحروقات	1477,0	1868,9	2319,8	3352,9	3882,2	4089,3	5001,5	3109,1	4180,4	5242,1	5536,4	4968,1
نسبة المساهمة	32,5	35,5	37,9	44,3	45,6	43,5	45,3	31,2	34,9	36,1	34,4	30
القطاعات الأخرى	2687,4	2994,8	3362,3	3717,7	4138,5	4786,6	5438	6143,1	7063,5	8423,1	9501,5	10365,4
نسبة المساهمة	59,2	56,9	54,9	49,1	48,6	50,9	49,2	61,6	58,9	58,0	59,0	62,6
الفلاحة	417,2	515,3	578,9	581,6	641,3	704,2	711,8	931,3	1015,3	1183,2	1421,7	1627,8
نسبة المساهمة	9,2	9,8	9,4	7,7	7,5	7,5	6,4	9,3	8,5	8,1	8,8	9,8
الصناعة خارج المحروقات	336,6	350,5	377,7	421,0	446,8	476,0	515,2	570,7	617,4	663,8	728,6	765,5
نسبة المساهمة	7,4	6,7	602	5,6	5,2	5,1	4,7	5,7	5,1	4,6	4,5	4,6
بناء وأشغال عمومية	409,9	445,2	508,0	564,4	674,3	825,1	956,7	1094,8	1257,4	1333,3	1491,2	1620,2
نسبة المساهمة	9,2	8,45	8,29	7,5	7,9	8,8	8,7	11,0	10,5	9,2	9,3	9,8
الخدمات												
خدمات خارج الإدارة العمومية	1024,2	1130,0	1290,8	1518,9	1698,1	1924,8	2141,0	2349,1	2586,3	2862,6	3205,6	3827,4
نسبة المساهمة	22,5	21,45	21,06	20,1	19,9	20,5	19,4	23,6	21,6	19,7	19,9	23,1
خدمات الإدارة العمومية	499,5	553,8	606,9	631,8	678,0	856,5	1210,1	1197,2	1587,1	2386,6	2654,4	2524,5
نسبة المساهمة	11,0	10,5	9,9	8,4	8,0	9,1	10,1	12	13,2	16,4	16,5	15,2

المصدر:- تقارير بنك الجزائر لسنوات 2002-2004-2006، الصادر في أكتوبر 2007، تقارير بنك الجزائر لسنوات 2008-2009، 2013.

يستند تقييم الأداء الاقتصادي على مجموعة من المؤشرات تعكس الأوضاع الاقتصادية والمالية منها مؤشر النمو الاقتصادي والذي عرف تذبذب خلال الفترة 2001– 2013 بمتوسط نمو قدّر بـ 3% خلال برنامج التنمية الخماسي ليبقى هذا النمو هش وضعيف ولا يعوّل عليه كثيرا في مجالات التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني تكمن في ضعف مساهمة القطاعات خارج المحروقات في معدل النمو والناتج الداخلي الخام، ويمكن الاستدلال على مساهمة هذه القطاعات وترشيدها كما يلي:

- **قطاع المحروقات:** يلاحظ من خلال الجدول هيمنة قطاع المحروقات أين قدرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بـ 39,43% مما يوضح أنه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتوضح معطيات الجدول أن انخفاض معدلات قطاع المحروقات خلال سنوات 2006– 2013 أدى إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بفترة دعم الإنعاش أين سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات.
- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي استفادت بشكل سيادي من مخصصات كبيرة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي أين حقق هذا الأخير متوسط مساهمة قدر بـ 10,57% نتيجة تزايد حجم الإنفاق العام الموجه خاصة لقطاع السكن والمنشآت القاعدية.
- **قطاع الفلاحة:** تبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى إذ لم تتعدى مساهمته في الناتج المحلي 10,37% في المتوسط ونتائجه دون الأهداف المرجوة والمتمثلة في تحقيق نمو سنوي نسبته 10% فإنتاجه غير مستقر ، ولا يزال يخضع للظروف المناخية، حيث بلغ معدل نمو سالب سنة 2008 (-5,3%) بسبب الجفاف.
- **قطاع الصناعة:** سجل هذا القطاع نسبة نمو متدنية قدرت بـ 2,83% كقيمة متوسطة وهذا ما يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع برامج الإنعاش الاقتصادي، إذ لا يزال هذا القطاع يعاني منذ سنوات لعدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به[8]، وإلى العجز الاستثماري خاصة من ناحية التمويل والعقار والإجراءات الإدارية المعقدة، الشيء الذي أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي وبالتالي ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية.[9]

وكخلاصة نقول أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي هو تأثير ضعيف وظرفي وغير مستدام بسبب مجموعة من العوامل التي نوجزها فيما يلي:[10]

- التأثير القوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بالنظر لحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن التغيرات التي يسجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يحدده أداء قطاع المحروقات.

- التحسن المسجل في قطاع البناء والأشغال العمومية يبقى تأثيره ضعيف على معدل النمو الاقتصادي بسبب ضعف مساهمة القطاع في الناتج المحلي وكونه تحسن ظرفي وغير مستدام، كما أن أداء القطاع يعتمد أساسا على حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري.

- عدم مرونة العرض الكلي مع الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي بسبب الإختلالات المالية والهيكلية للقطاع الصناعي مما ترتب عنه تسجيل ارتفاعات قياسية في حجم الواردات لتغطية الطلب الكلي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش.

ثانيا- تحليل تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2015:

يكمن التحدي التنموي الأبرز الذي عمدت إليه البرامج الثلاث إلى خلق مناصب عمل دائمة وتخفيض مستويات البطالة، والتي حسب الإحصائيات الواردة عرفت انخفاض خلال فترة الدراسة، وهذا ما سنقف عليه من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2001-2014.

الجدول رقم (06): تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	27,3	25,9	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	11,3	10,2	10	7,3	11	9,8	10,6

المصدر: عناني ساسية، سريدي سمية، **تقييم فعالية الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2012**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "**تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة**"، يومي 29/28 أكتوبر 2013، جامعة المسيلة، الجزائر، ص15.

يبين الجدول أعلاه ارتفاع معدلات التشغيل منذ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة من 27,3% سنة 2001 لتستقر في حدود 9,8% سنة 2013 وبشكل عام فإن الاعتماد على سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق التشغيل في الجزائر خلال فترة البرنامج حقق نجاحا نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة، لكن الإشكال المطروح هو مدى استمرارية الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية المعتمدة أساسا على العائدات البترولية، فنضوب هذه الثروة أو تراجعها سيؤدي إلى توقف اضطراري للإنفاق و لمعظم المشاريع وعودة ارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما عرفته الجزائر من خلال مسيرتها التنموية وخير دليل صدمة 2008-2009 الأخيرة التي أجبرت

الجزائر على تبني سياسة تقشفية مست سياسة التوظيف المتبعة، مع أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة وليست دائمة، كما أن أغلب المناصب تركزت في قطاع الخدمات والاتصال دون القطاعات الهامة الأخرى لذلك تباينت نسبة امتصاص البطالة بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

يمكن توضيح تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (07): تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة: مليون عامل

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قطاع الفلاحة	1312	1438	1412	1617	1380	1609	1170	1252	1242	1136	1034	912
نسبة التشغيل	21,07	26,33	21,13	20,74	17,16	18,15	13,62	13,69	13,11	11,67	10,77	8,97
قطاع الصناعة	861	504	804	1060	1058	1263	1027	1141	1194	1337	1367	1335
نسبة التشغيل	13,82	9,22	12,03	13,53	13,15	14,24	11,95	12,47	12,60	13,73	14,24	13,12
البناء والأشغال	650	860	799	967	1212	1257	1523	1575	1718	1886	1595	1663
نسبة التشغيل	10,44	15,74	11,96	12,40	15,07	14,18	17,73	17,22	18,14	19,37	16,92	16,35
الخدمات	3405	2660	3667	4152	4392	4737	4871	5178	5318	5377	5603	6260
نسبة التشغيل	54,67	48,70	54,88	53,26	54,61	53,43	56,70	56,41	46,14	55,23	58,37	61,55
المجموع	6228	5462	6682	7796	8042	8866	8591	9146	9472	9735	9599	10170

Source : office nationale des statistiques, enquête emploi auprès des ménages 2000-2012, Site internet: http: //www,ons,dz

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يحتل الريادة من حيث توظيف اليد العاملة، إذ يستحوذ القطاع على أكثر من نصف الطبقة المشغلة، وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها الدولة وخاصة في مطلع الألفية إلى انتعاش قطاع الخدمات لينتقل العدد من 3,405 مليون عامل سنة 2001 إلى حوالي 6,260 مليون عامل سنة 2012 خاصة في ظل تشجيع الحكومة للشباب من أجل إقامة مشاريع الاستثمارية والدعم الممنوح من طرف الوكالة الوطنية أين اتجه الشباب إلى المشاريع الخدماتية بصورة ملفتة :كالنقل، المطاعم، وخدمات الإعلام الآلي ويضاف لذلك توسع قطاع الاتصالات وما عرفه من دعم عبر برنامج الإنعاش الاقتصادي، يليه قطاع الفلاحة بنسبة مساهمة 16,37% في المتوسط، ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة 15,43% نتيجة الاهتمام بقطاع البنى التحتية والسكن، ومن المتوقع أن يستمر الوضع على مدى العشرية

المقبلة خاصة في ظل تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT 2025 ابتداء من سنة 2008، أما قطاع الصناعة لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برامج الإنعاش الاقتصادي إذ سجل نسبة مساهمة ضعيفة لم تتعدى 12,85% .

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب مناصب الشغل في الجزائر تبقى مؤقتة بالنظر إلى تطور حجم الأجراء المؤقتين من خلال الآليات المتخذة من طرف الدولة والموجهة لتشغيل الشباب عبر عقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج،

ثالثا- تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2015:

عرفت معدلات التضخم انخفاض حيث بلغت 0,3% سنة 1995 بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي وبعد سنة 2000 يلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية التي بلغت سنة 2004 حوالي 4% ليصل سنة 2009 5,7% و8,9% سنة 2012 وحوالي 3,3% سنة 2013، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النموالاقتصادي، و2004-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم للفترة 2000-2013.

جدول رقم (08): تطور معدلات التضخم للفترة 2000-2015

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل التضخم	5,7	3,9	4,5	8,8	3,3	5,1	5 ,2	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

- ترجع أهم العوامل المولدة للضغوط في الجزائر في الفترة الأخيرة إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي وكذا زيادة الأجور وما ينجم عنه من زيادة الطلب الاستهلاكي وزيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الاستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة، وتعود أسباب التضخم في الجزائر إلى عاملين رئيسيين هما:[11] - تضخم أسعار الواردات وهو تضخم مستورد.

- الإنفاق الحكومي المتزايد.

رابعا- مؤشرات التوازن الخارجي للفترة 2010-2014: يقصد بمفهوم التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات تقييم فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وعليه سنقوم بتحليل التطور في رصيد ميزان المدفوعات ودراسة المديونية الخارجية باعتبارها مؤشر لاستقلالية القرارات الاقتصادية.

أ- **تطور رصيد ميزان المدفوعات:** عرف رصيد ميزان المدفوعات تذبذبات خلال فترة الدراسة بين الارتفاع و الانخفاض نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات الصادرات النفطية، لذلك سنقوم بتحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001- 2015 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001- 2015

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99
الميزان التجاري	7,06	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54	34,45
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,99	-0,99	2,54
الصادرات من المحروقات	18,53	18,11	23,99	31,35	45,59	53,61	59,61	77,19
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
رصيد ميزان المدفوعات	3,86	15,33	20,06	26,44	0,13	-5,88	27,537-	
الميزان التجاري	0,41	12,15	25,961	20,167	9,880	0,459	18,083-	
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	3,45	3,18	2,375	0,361-	1,020-	3,396	0,061-	
الصادرات من المحروقات	44,41	56,12	71,66	70,58	63,81	58,462	33,081	

المصدر: متوفر على الرابط: (http://www,bank-of-algeria-,dz/rapport,htm) تاريخ التحميل : 2013/05/29 .

يتضح من الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات تميز برصيد موجب رغم الرصيد السالب لميزان العمليات الرأسمالية نتيجة تسديد خدمات الديون الخارجية ولكن رغم الرصيد الموجب إلا أنه متذبذب أين بلغ قيمة قصوى سنة 2008 قدرت بـ 36,99 مليار دولار،

لينخفض إلى 3,86 نتيجة الانخفاض المحسوس لأسعار البترول من 99,9 دولار للبرميل إلى 62,2 مليار دولار للبرميل سنة 2009، مثلما هو مبيّن في الجدول من خلال التطور الإيجابي لصادرات المحروقات وهذا ما انعكس إيجابا على رصيد الحساب الجاري أين بلغ سنة 2014 حوالي 58,33 والذي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج ويظهر ذلك من خلال تزايد قيمة الواردات التي ارتفعت خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 من 9,48 مليار دينار سنة 2001 إلى 17,95 مليار دينار سنة 2004، وتزايدت خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو من 19,86 مليار دينار سنة 2005 إلى 37,40 مليار دينار سنة 2009 لتنتقل من 38,88 مليار دينار سنة 2010 إلى 51,56 مليار دينار سنة 2014[12] وتبلغ 33058 سنة 2014 أي تزايدت الواردات بنسبة 42,09% خلال الفترة 2001-2014 وهو ما يترجم أنّ نسبة كبيرة من الطلب الكلي المتولد خلال البرامج الثلاث قد تم تلبيتها من القطاع الخارجي عن طريق الواردات وهو ما يعني ضياع العديد من فرص الإنتاج والمداخيل والتوظيف[13]

ب- **تطور المديونية الخارجية:** إن معظم المؤشرات السابقة توحي لنا تحسن واضح في معالجة مشكلة المديونية في الجزائر ويمكن تتبع ذلك من خلال تطور قيمة المديونية الخارجية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور قيمة المديونية الخارجية للفترة 2001-2015 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة المديونية الخارجية	22,57	22,64	23,74	21,82	17,19	5,61	5,60	5,92
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
قيمة المديونية الخارجية	5,681	5,687	4,41	3,694	3,396	3,735	3,02	

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات 2005-2008 و2013.

يلاحظ من الجدول أعلاه تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية وهذا نتيجة تطور الصادرات في قطاع المحروقات نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط الذي عرفت أسعاره مستويات قياسية بداية من سنة 2008 لكن الإشكالية أو الخلل أنّ هذه الاحتياطات لم

توجه إلى استثمارات في القطاعات المنتجة والتي تحتاج إلى عمالة مكثفة من أجل التقليل من نسبة البطالة كقطاع الفلاحة، الصناعة، وتم توجيه هذه الاحتياطات نحو الاستيراد كما عرفت مستويات الأجور زيادة ملحوظة منذ سنة 2008 زيادة على التوسع في الإنفاق الحكومي.

شكلت المديونية العبء الأكبر على الاقتصاد الجزائري وأخذت خدمات المديونية تمتص الجزء الأكبر من عوائد صادرات النفط، وقد عرفت الديون الخارجية ارتفاع بين سنتي 2002 و2003 ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام اليورو (20%) الذي ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـ 1,9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003[14]، هذا وقد قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة للديون البالغ أجل استحقاقها لهذا عرفت هذه الأخيرة انخفاضا من 21,41 مليار دولار نهاية 2004 إلى 5,062 مليار دولار نهاية 2006 لتعرف انخفاضا ولو بوتيرة بطيئة إلى أن بلغت 3,39 مليار دولار سنة 2013 باستثناء سنة 2008 التي عرفت زيادة في المديونية الخارجية بلغت 5,92 مقارنة بـ 5,60 مليار سنة 2007 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

إن ما تحقق من فوائض مالية خلال الفترة التي عرفت ارتفاع لأسعار النفط وزيادة الصادرات ساهم في تخفيض المديونية الخارجية لمستويات دنيا، إلا أن تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية لم يتم توظيفه في مشاريع تنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

إن تقييم الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري يتطلب تشخيص معمق على المستوى الكلي، فقد عرفت الجزائر إصلاحات سجلت نمو اقتصادي جد بطيء وغير كاف لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، لكن الارتفاع المحسوس للعوائد النفطية مكّن الاقتصاد الجزائري من تحسين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة التي بلغت 9,8% سنة 2013، كما حقق الميزان التجاري فائض بلغ 0,59 مليار سنة 2014، وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 0,13 مليار دولار سنة 2013، وتحسن في حجم المديونية الخارجية بـ 3,39 مليار دولار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 194 مليار دولار سنة 2013 رغم هذه النتائج وتحسن هذه المؤشرات تبقى بين من يرى أن الاقتصاد حقق نتائج إيجابية نظرا لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وتثمين لتوجهات

الدولة نحو تحقيق التنمية، إلا أن البعض الآخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الإصلاح والاستثمارات بنفس المنظار وذلك باعتبار التوازن الداخلي والخارجي حالات ظرفية وليست أداة لتحقيق أهداف قاعدية وأساسية ولم تساهم في تحفيز النمو وخلق الشروط الضرورية للإقلاع.

إن تحقيق مثل هذه الإنجازات تطلب ضخ أموال طائلة، حيث أن إنفاق 1% من طرف الدولة يحقق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,5% إلى 3%، أما الجزائر فقد قامت بضخ حوالي 18% من الناتج المحلي الإجمالي لتحقق نمو قدره 5,5%، ما يترجم الضعف الكبير نتيجة عدم قدرة البرنامج المطبقة على خلق قطاعات منتجة لقيم مضافة وبالتالي تحقيق خلق فرص عمل دائمة، إذ بينت تجارب العديد من الدول إمكانية توسيع الاقتصاد للحصول على الميزة التنافسية كالزراعة، الصناعة والسياحة،،،إلخ.

رغم الإنجازات المحققة إلا أنه لا بد من التوقف على بعض النقاط التي تمثل نقاط القوة والضعف في هذه البرامج نظرا لضخامة الاستثمارات المعلن عنها وحاجة الاقتصاد الماسة للتنويع القطاعي نظرا للنمو الذي شهده قطاع المحروقات بالمقارنة القطاعات الأخرى [15]:

– تعثر وتذبذب كبير للموارد العمومية لمشاريع قيّدت ولم تنفذ زيادة إلى أخطاء في تقدير تكاليف المشاريع وتجاوز السقف الزمني وقد رصد 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع كإشارة قوية للخلل العميق في البرمجة والتدبير.

– التركيز على برامج لا توحي بوجود أي إستراتيجية تنموية واضحة المعالم فقط التركيز على الكم دون حديث عن سياسات وأهداف نوعية.

إنّ المتأمل لطبيعة المشاريع التي تضمنتها البرامج التنموية يقف على حقيقة أنّ الأمر في مجمله يتعلق بجوانب اجتماعية غير منتجة، دون التركيز على الجانب الهام وهو الجانب الاقتصادي.

المحور الثالث: رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019 :

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية من شهر سبتمبر 2014 فتراجع سعر النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات

العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد الوطني من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي به على القطاعات الأخرى باعتبار أنّ لها المساهمة الكبرى في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو الاقتصادي.

إن المخطط الخماسي للتنمية الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52,4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز،،، إلخ، يهدف إلى تحقيق: [16]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- إعطاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض،،، إلخ.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

من خلال الأهداف المستوحاة من المخطط الخماسي فإنه سيتواصل التوجه الاستثماري في ثلاث قطاعات كبرى وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية في مجال الصحة، التربية، السكن،،، إلخ فالأولوية أعطت للقطاعات المنتجة وللتنمية الاجتماعية، إن المخصصات المالية المقدرة بـ 52,4 مليار دولار للاستثمارات العمومية للخطة 2015-2019 وهو ما يقارب عجز ميزانية 2015 والذي سيمول عن

طريق التمويل بالعجز والذي يعتمد على الاحتياط في تقدير السعر المرجعي للنفط وعليه فالسيناريوهات المستقبلية لبرامج الاستثمارات العمومية تتوقف على اتجاهات سوق النفط[17].

من المتوقع أن تحافظ الحكومة على المشاريع التي شرع في إنجازها وذات الأولوية القصوى (السكن، الصحة، التربية، النقل ،،،) والمقدر حجمها بـ 26 مليار دولار، مع الاستغناء عن باقي المشاريع الأخرى التي لا تحمل طابع الأولوية والتي لا تؤثر على النمو الاقتصادي، فقد بلغ حجمها 29 مليار دولار وقد مسّ حجم ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى 53% من المشاريع المخصصة[18]، وتعد ضمن برامج الترشيد هذا ما يجعلنا نستبعد أن تكون الجزائر في أزمة اقتصادية في المدى القصير لفترة المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 وفي تمويل المشاريع الكبرى الحالية وحجمها 26 مليار دولار لعام 2015 رغم أنها ستظهر تعقيدات بعد سنتين إن استمرت مؤشرات التصحيح الاقتصادي على ما هي عليه أي يبقى رصيد صندوق ضبط الإيرادات في 47 مليار دولار واحتياطي من النقد الأجنبي 170 مليار دولار أي أنّ مجموع 217 مليار دولار تصنع التوازنات الكبرى للدولة في مجال الحماية لمدة عامين ونصف، غير أنّ هناك بعض المؤشرات ستعرف تراجعا وقد بدأت ملامحها تظهر على الأفق فتراجع الصادرات من 68 مليار دولار في سنة 2014 إلى 34 مليار دولار في أواخر 2015 مع استقرار الاستيراد بمعدلات عالية تعادل 57,3 مليار دولار مما يفاقم عجز الميزان التجاري بـ 20 مليار دولار، أمام بلوغ نفقات الميزانية 75,8 مليار مقابل إيرادات قدرت بـ 49,5 مليار مما يعني عجز للموازنة عند عتبة 28 مليار والتضخم سيرتفع ويقترب من 10% بحلول سنة 2016[19]، إن هذا التقييم للاستثمارات العمومية للفترة 2015-2019 مبني على مؤشرات اقتصادية مرتبطة أساسا بالإيرادات النفطية للفترة القصيرة، أما فيما يخص الاقتصاد الوطني ككل سيتحدد وفقا لتعاطي الحكومة مع الوفرة المالية الحالية ومدى استغلالها في بناء اقتصاد متنوع.

رغم هذه المؤشرات إلا أنه لا يزال للجزائر فرصة هامش تحرك للحاق بمعيار الإقلاع بالنظر إلى القطاعات الراكدة والتي هي دون سقف النمو، فالدولة اليوم أمام إدارة الاقتصاد الوطني وفق مفهوم الأزمة للمديين المتوسط والبعيد وعليها البحث عن أدوات التصحيح الأكثر ملائمة وتركيز الجهد الاستثماري في أفاق 2019 حول القطاعات الراكدة كالسياحة والصناعة بجميع فروعها مثل الصناعة الغذائية والصيدلية، كما أن الدولة قد استثمرت

كثيرا في المنشآت والطرق وإن كان يجب المواصلة إلا أنه ينبغي تطوير قطاعات أخرى على غرار التكنولوجيا الجديدة، فاللحاق بمجموعة الدول الصاعدة في غضون 2030 بشرط تحقيق شروط الإقلاع في أفاق 2019 لابد من توفير الإمكانيات المادية والمالية والبشرية ومن أهم ملفات مفتاحية الصعود لاستغلال الفرصة الانتقالية بين الطاقات التقليدية والطاقات المتجددة، فوضع برنامج للطاقات المتجددة ستدفع بواضعي السياسات الاقتصادية في الدولة إلى مقايضة الإمكانيات الوطنية في مجال الطاقات النظيفة باندماج صناعي حقيقي مما يحفز الابتكار التكنولوجي وإطلاق نسيج صناعي متخصص في الطاقات البديلة، أو عن طريق استثمارات ضخمة في القطاعات الراكدة بإدراج الأسلوب التشاركي فقطاع السياحة مثلا لا يزال قطاعا غير مشغل لا تتعدى مداخيله 200 مليون دولار وتحتل الجزائر المرتبة 138 عالميا مقارنة بتونس المرتبة 38 كما أن عدد السائحين لا يتعدى نصف مليون أجنبي سنويا في حين يختزن العام 800 مليون سائح، كما لا تمثل السياحة أكثر من 3% من الصادرات خارج المحروقات، كما أن الصناعة لا زالت غير مفعّلة ولا تساهم إلا بـ 5% في القيمة المضافة والفلاحة بـ 8% فقط، وفرص النمو الاقتصادي في الجزائر تتجاوز بكثير قطاع المحروقات بفضل قابلية الاقتصاد الجزائري للتنويع، وإن من أهم العوامل الرئيسية للنهوض بالقطاع الاقتصادي أي مفاتيح النمو والتي تبدأ بمنظومة التعليم وعصرنتها وتأهيل الموارد البشرية إضافة إلى عوامل أخرى كملفات مفتاحية للصعود منها: إعادة هيكلة القطاع العام على أساس الشراكة الإستراتيجية مع القطاع الخاص، فك الارتباط بالريع والعمل على تنويع الاقتصاد وتحفيز القطاعات الراكدة، تحسين مناخ الأعمال[20].

إن هذه المفاتيح يتم تطويعها وفق تسلسل زمني ففي:

- **المدى القصير**: يجب ضبط آليات النمو الاقتصادي من خلال ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آليات ذكية لاستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي،
- **المدى المتوسط**: الاستثمار في العنصر البشري أي الاستثمار في مخزون قدره 11 مليون متمدرس كطاقات كامنة باعتبار قطاع التعليم مفتاح للنمو وليس الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيطين الاقتصادي والاجتماعي.

- **المدى البعيد:** الاعتماد على التكنولوجيات الدقيقة والطاقات المتجددة و الاقتصاد المبني على المعرفة.

خاتمة:

إن السمة البارزة المرافقة للاقتصاد الجزائري الخاصة بأوحادية الموارد المالية و ضعف البناء الهيكلي المتوازن في الاقتصاد، يرافقها السبب الحقيقي لبقاء هذه الصفة، و هو إشكالية تحفيز جهاز العرض بهدف دعم إنشاء نسيج مؤسساتي فعال قادر على إيجاد السلع و الخدمات في المجتمع ، والتقليل من حجم الواردات إضافة إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، فتراجع أداء الاستثمار المحلي و الأجنبي جعل الموارد النفطية الممول البارز لخزينة الدولة و من ثم للسياسة المالية التوسعية المبنية على التوسع في الإنفاق العام، ومن أجل تفادي استمرار ظاهرة هيمنة الريع البترولي على موارد ميزانية الدولة لابد على السلطات العمومية إيجاد مختلف السياسات لخلق اقتصاد مبني على المؤسسة و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى تحسين بيئة الأعمال من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها.

المراجع والاحالات

[1]– بن زيدان الحاج: " أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، قراءة تحليلية 2000–2010 "، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد1، 2011، الجزائر، ص13.

[2]– قدي عبد المجيد: " الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 7–8 أفريل 2008، سطيف، الجزائر، ص02.

[3]– حيدوشي عاشور: " **إدارة العائدات النفطية في الاقتصاد الجزائري وأثرها على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000– 2013** "، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي "**نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط**"، يوم 5 ماي 2015، جامعة البويرة، ص 11.

[4]– ابراهيم بلقلة: " تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000– 2009 "، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص10.

[5]– O.N.S retrospective statistique 1962–2011, p75.

[6]– عية عبد الرحمان، علام عثمان: " **أثر الصدمات البترولية على الاقتصاد الجزائري وآليات الحكومة مع الإشارة للفترة 2000– 2011** " مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي "**نحو**

إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، ص17.

[7]– محمد بوهزة، براج صباح: " **أثر برنامج الاستثمارات على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري** "، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول " **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014**"، يومي 12/11 مارس، جامعة سطيف، الجزائر، ص07.

[8]– قاسم حيزية، هواري عامر، مرجع سابق، ص 13.

[9]– عناني ساسية، سريدي سمية: " **تقييم فعالية الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001–2012** "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " **تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة**"، يومي 29/28 أكتوبر 2013، جامعة المسيلة، الجزائر، ص14.

[10]– بوفليح نبيل:" **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000– 2010** "، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9–2013، ص ص 50–51.

[11]– رايس فضيل:" **تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000–2009** "، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص80.

[12] –www.andi.dz

[13]– عناني ساسية، سريدي سمية، مرجع سابق، ص18.

[14]– حتحات محمد رضا: " دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر " نقلا عن الموقع:
www.kantanj.com/media/3568/77.doc يوم 2015/06/16.

[15]– شمام وفاء، أوضايفية حدة: " **تقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال الفترة 2001–2013** "، مداخلة مقدمة ضمن "**الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة**"، يومي 28–29 أكتوبر 2014، جامعة مسيلة، الجزائر، ص10.

[16]– بوابة الوزير الأول نقلا عن الموقع: http://www.premier–ministre بتاريخ 2015/09/19.

[17]– بشير مصطفى: " **نهاية الريع، الأزمة والحل** "، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 170–171.

[18]– نفس المرجع، ص195.

[19]– نفس المرجع، ص207.

[20]– نفس المرجع، ص 184.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

السعر الأخضر وأثره على قرار الشراء لدى المستهلك النهائي

The green price and its effect on the purchasing decision of the final consumer

د. إلياس شاهد – جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
د. عقبة عبد اللاوي– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
د.عبد النعيم دفرور– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

تاريخ الاستلام: 2016/12/10 تاريخ قبول النشر: 2017/05/18

الملخص :

في ظل زيادة الوعي البيئي لدى العديد من المستهلكين وزيادة نشاط الحركات الاستهلاكية وظهور المستهلكين الخضر أصبح المستهلك محور تطوير المنتجات الخضراء، إذ يبدأ المسوق بالتعرف على حاجات ورغبات المستهلكين، ثم بعد ذلك يقوم بوضع الاستراتيجيات اللازمة لتلبية هذه الحاجات على أفضل وجه لتحقيق أهداف المؤسسة، وهو ما يوجب دراسة سلوكات المستهلكين اتجاه المنتجات الخضراء، ويعتبر السعر و القرارات المتعلقة به والمتمثلة في تحديد دور التسعير وأهدافه، وتحديد السياسة السعرية المناسبة من أصعب القرارات التي تواجه رجال التسويق، لأنها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المستهلك من جهة، وأن تحقق من جهة أخرى أهداف المؤسسة بالتكامل مع باقي عناصر المزيج التسويقي، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل سلوك المستهلك الأخضر ومدى تأثره بالأسعار الخضراء، وتوصلت إلى أن المستهلك الأخضر هو مستهلك صديق للبيئة ومستعد لدفع قيمة زائدة للحصول على منتجات خضراء.

الكلمات المفتاحية: سلوك المستهلك، المستهلك الأخضر، التسويق الأخضر، المزيج التسويقي الأخضر، السعر الأخضر.

Abstract

With the increasing environmental awareness of many consumers and increasing the activity of consumer movements and the emergence of green consumers, consumers become the focus of the development of green products, as the marketer begins to identify the needs and desires of consumers, and then devises strategies to meet these needs best to achieve the objectives of the institution, It is necessary to study the behavior of consumers towards green products, The price and decisions related to determining the role of pricing and its objectives, and determining the appropriate price policy of the most difficult decisions facing marketing men, because it must take into account the consumer on the one hand, and on the other achieve the objectives of the institution in integration with the rest of the elements of the marketing mix, This study analyzes green consumer behavior and its impact on green prices, and concludes that the green consumer is an environmentally friendly consumer and is willing to pay extra value for green products.

Keywords: *consumer behavior, green consumer, green marketing, green marketing mix, green price.*

تمهيد:

لا شك أن من أهم الأهداف التي يسعى رجل التسويق لتحقيقها هي إشباع حاجات ورغبات المستهلكين وبالتالي تحقيق رضاءهم و وفاءهم، و لن يتأتى له هذا، إلاّ بعد أن يتعرف أتم المعرفة على المستهلكين الذين يتعامل معهم ويتعرف على مميزاتهم وخصائصهم، والعوامل المؤثرة عليهم، ومع تطور المجتمعات وظهور أنماط وأفكار استهلاكية حديثة تغيرت معها الفلسفة التسويقية، فزيادة منظمات حماية المستهلك والبيئة وتوسع أنشطتها أدى إلى نمو الوعي الاستهلاكي وظهور المستهلك الأخضر الذي يستهلك المنتجات الصديقة للبيئة ويربط إشباع حاجاته ورغباته بالمنتجات الخضراء، فالمستهلك تحول من استهلاك المنتجات المضرة بالبيئة إلى استهلاك المنتجات الخضراء، وهي الفرصة التي يسعى المسوقون لاستغلالها من خلال تقديم المنتجات التي تتناسب مع حاجات ورغبات المستهلكين الخضر وعاداتهم الشرائية.

المزيج التسويقي الأخضر هو الأدوات والعناصر التسويقية التي يسعى المسوقون إلى تحقيق التكامل والاندماج فيما بينها من أجل خدمة السوق المستهدف، وتحقيق أهداف

المؤسسة وعدم الإضرار بالبيئة الطبيعية، وفي ظل الوعي البيئي لدى العديد من المستهلكين وزيادة نشاط الحركات الاستهلاكية وظهور المستهلكين الخضر أصبح المستهلك محور تطوير المنتجات الخضراء، إذ يبدأ المسوق بالتعرف على حاجات ورغبات المستهلكين، ثم بعد ذلك يقوم بوضع الاستراتيجيات اللازمة لتلبية هذه الحاجات على أفضل وجه لتحقيق أهداف المؤسسة، وهو ما يوجب دراسة سلوكات المستهلكين اتجاه المنتجات الخضراء.

ويعتبر السعر و القرارات المتعلقة به والمتمثلة في تحديد دور التسعير وأهدافه، وتحديد السياسة السعرية المناسبة من أصعب القرارات التي تواجه رجال التسويق، لأنها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المستهلك من جهة، وأن تحقق من جهة أخرى أهداف المؤسسة بالتكامل مع باقي عناصر المزيج التسويقي في ظل القيود المتمثلة في كل العوامل المؤثرة على السعر سواء الداخلية أو الخارجية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل سلوك المستهلك الأخضر ومدى تأثره بالأسعار الخضراء، وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير السعر الأخضر على قرار الشراء لدى المستهلك النهائي؟ وهل لديه استعداد لتبني ثقافة استهلاكية صديقة للبيئة بتقبل الأسعار الخضراء؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول: مفهوم سلوك المستهلك الأخضر.**
- **المحور الثاني: تصنيفات المستهلكين الخضر.**
- **المحور الثالث: مفهوم السعر وأهميته في النشاط التسويقي.**
- **المحور الرابع: التسعير وفق مدخل التسويق الأخضر.**

المحور الأول: مفهوم سلوك المستهلك الأخضر.

إن الاختلاف في النظر إلى القضايا التي تخص البيئة ومشكلاتها هو الذي يجعل السلوك الاستهلاكي الأخضر يختلف عن أي سلوك استهلاكي آخر، ولتوضيح سلوك المستهلك الأخضر وجب أن نعرف أولا من هو المستهلك الأخضر.

1- المستهلك الأخضر:

يشكل المستهلكون الخضر القوة الدافعة نحو تحسين الأداء البيئي للمؤسسات التي تتبنى التسويق الأخضر، وتهدف من خلال تبنيه إلى تلبية حاجات ورغبات المستهلكين والتي تشهد تغيرا وتطورا باستمرار، وهو ما أدى إلى زيادة الاستهلاك الفردي في مختلف دول العالم وبالتالي زيادة الإنتاج وارتفاع معدل استخدام الموارد الطبيعية وزيادة حجم النفايات الصناعية والاستهلاكية وبالتالي زيادة الضرر على البيئة والموارد الطبيعية.

كل هذا دفع بالهيئات الحكومية وغير الحكومية إلى ضرورة وضع حد للممارسات السلبية على البيئة والتفكير في السبل الممكنة لحمايتها، كالتوعية البيئية للأفراد وفرض غرامات على المؤسسات التي تحدث الأثر السلبي على البيئة، وهو ما أدى بالمستهلكين إلى التفكير في ضرورة المحافظة على البيئة التي يعيشون فيها ورفض الممارسات التي تضر بها واتخاذ مواقف سلبية اتجاه المؤسسات التي تلحق ضررا بالبيئة، وكان هذا نقطة البداية لظهور: المستهلك الأخضر.

وقد حدد Vandermerwe مجموعة من العوامل التي أدت إلى نمو وانتشار المستهلكين الخضر وهي:[1]

- الانتشار السريع للمنتجات الخضراء من الأسواق الصغيرة إلى الأسواق الكبيرة، وقيام العديد من المؤسسات الكبرى بتقديم هذه المنتجات مثل: ماكدونالدز.
- ظهور المستهلكين الذين يفضلون التعامل مع المؤسسات التي تقدم منتجات خضراء، والذين لديهم الرغبة في دفع أسعار مرتفعة نسبيا للحصول على هذه المنتجات، وهو ما أدى نمو سوق المستهلك الأخضر.
- زيادة إقبال المستهلكين على المنتجات معادة التدوير أو القابلة لإعادة التدوير.
- انتشار الاهتمام البيئي لدى المستهلكين بمختلف خصائصهم الديموغرافية، فلم يعد الاهتمام البيئي مقتصرا لدى فئة الذكور أو لدى فئة عمرية معينة أو مستوى تعليمي معين، بل أصبح موجودا لدى الأفراد بمختلف أجناسهم وفئاتهم العمرية ومستوياتهم التعليمية.

يختلف المستهلك الأخضر عن أي مستهلك آخر من خلال اعتقاد فئة المستهلكين الخضر بضرورة المساهمة في الحفاظ على البيئة وسلامتها واستعمال منتجات ذات خصائص ومواصفات بيئية، وقد تناول العديد من الباحثين تعريف المستهلك الأخضر، وفيما يلي أهمها:

يعرف المستهلك الأخضر أنه : "المستهلك الذي يختار المنتجات التي لاتلحق ضررا بالبيئة، فهو المستهلك الذي يربط تلبية حاجاته ورغباته باستهلاك المنتجات الخضراء".[2]

فالمستهلك تحول من استهلاك المنتجات المضرة بالبيئة إلى استهلاك المنتجات الخضراء، وهي الفرصة التي يسعى المسوقون لاستغلالها من خلال تقديم المنتجات التي تتناسب مع حاجات ورغبات المستهلكين الخضر وعاداتهم الشرائية، ويخلق التسويق الأخضر القيمة المضافة في جذب المستهلكين الخضر من خلال تقديم المنتجات الخضراء والتي لاتزال نسبة استهلاكها ضئيلة نسبيا.

ويعرف المستهلك الأخضر أيضا أنه: "المستهلك ذو الوعي البيئي العميق والذي يتعامل بشكل أساسي بالاعتماد على القيم التي يؤمن بها، والتي تدفعه إلى تجنب شراء منتجات أي مؤسسة مشكوك بتوجهها البيئي وليس فقط عدم استهلاك المنتجات المضرة بالبيئة"[3].

ويعرف Roberts المستهلك الأخضر أنه: "المستهلك الذي يقوم بشراء السلع والخدمات التي يدرك بأن لها أثرا إيجابيا أو أقل أثر سلبي على البيئة"[4].

بناء على التعاريف السابقة يتضح أن المستهلك الأخضر هو المستهلك الذي لديه مواقف وتصرفات صديقة للبيئة تتجلى في سلوكه الشرائي والاستهلاكي من خلال جمع المعلومات حول الخصائص البيئية للمنتج قبل تفضيله عن غيره وشرائه واستعماله.

ويتميز المستهلك الأخضر بالخصائص التالية:

- هو مستهلك واع بيئيا، ويملك ثقافة حول قضايا البيئة التي يعيش فيها.
- هو مستهلك يأخذ بعين الاعتبار نتائج سلوكه الشرائي والاستهلاكي على البيئة والمجتمع.
- هو مستهلك يدرج البعد البيئي ضمن جميع مراحل اتخاذ قرار الشراء.
- هو مستهلك أكثر تحضرا يسهم في الأنشطة التي تخص مجتمعه بشكل مباشر أو غير مباشر.

2- سلوك المستهلك الأخضر:

يختلف سلوك المستهلك الأخضر عن سلوك أي مستهلك آخر بمراعاة مجموعة المستهلكين الخضر للاعتبارات التالية:[5]

- أن البيئة تعاني من مجموعة من المشكلات المؤثرة على سلامتها وديمومتها.
- يجب التعامل مع هذه المشكلات بأسلوب فاعل للحفاظ على البيئة.
- بإمكان الفرد أن يسهم ولو بشكل يسير في حل تلك المشكلات عبر توجهاته الاستهلاكية للحفاظ على البيئة وحمايتها.
- استعمال منتجات ذات خصائص ومواصفات بيئية أفضل سيسهم وبشكل مباشر في الحفاظ على صحة الفرد والمجتمع.

ومن أهم التعاريف لسلوك المستهلك الأخضر ما يلي:

عرف سلوك المستهلك الأخضر في ندوة أوسلو عام 1994 على أنه: "استعمال المنتجات التي تشبع الحاجات والرغبات الأساسية وتسهم في تحسين نوعية الحياة مع التقليل من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة، والتقليل من كمية النفايات والملوثات"[6].

ويعرف أيضا أنه: "السلوك الذي يتم من خلاله اختيار شراء واستهلاك المنتجات الأقل ضررا على البيئة"[7].

ويعرف أيضا أنه: "مجموعة من التصرفات التي تدفع الفرد نحو تفضيل المنتج ذي الخصائص البيئية عن غيره، هذه التصرفات نابعة من مجموعة من المتغيرات في مقدمتها الأفكار والآراء التي يحملها هؤلاء الأفراد والتي تدفعهم نحو ذلك السلوك"[8].

فسلوك المستهلك الأخضر يتميز بأنه يأخذ الاعتبارات البيئية بعين الاعتبار في العملية الاستهلاكية، ويتم من خلاله تجنب التعامل مع المنتجات التي تهدد سلامة الفرد والبيئة، والمنتجات التي تم أثناء تصنيعها استخدام كميات كبيرة من الموارد والمنتجات التي تخلف نفايات ضارة بالبيئة.

المحور الثاني: تصنيفات المستهلكين الخضر.

اهتم العديد من الباحثين في محاولات لفهم المستهلك الأخضر بتحليل سلوكاته وتصنيفاته، ويصنف المستهلكون الخضر حسب معايير متعددة، ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي:

1- تصنيف المستهلكين وفقا لنمط الحياة:

تم تصنيف المستهلكين الخضر وفق هذا المعيار إلى خمسة أصناف هي:[9]

1-1- المستهلكون الخضر المخلصون:

هم مستهلكون ذوو وعي عال يؤمنون بشدة بالقيم الاجتماعية والبيئية وهم الأكثر تحمسا من بين المستهلكين المهتمين بقضايا البيئة ويرون أنه بمقدورهم الإسهام في حماية البيئة بمجهودهم الشخصي، بالإضافة إلى أنهم أشخاص فاعلين من الناحية السياسية والاجتماعية وعلى استعداد أن يضحوا بوقتهم وجهدهم في سبيل النشاطات المتعلقة بالبيئة، ويقومون بالابتعاد عن المنتجات التي تقدمها مؤسسات قامت سابقا بانتهاكات على البيئة، ويحاولون التأثير في غيرهم للقيام بالشيء ذاته، وهم على استعداد لدفع مبالغ أعلى في سبيل الحصول على المنتجات الخضراء، وحسب الدراسة فإن نسبتهم حوالي 20% من المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية.

1-2- المستهلكون الخضر:

ويشكلون حوالي 5% من المستهلكين، وهم ليسوا فاعلين في مجال القضايا البيئية ولكنهم على استعداد في معظم الأحيان لدفع مبالغ أعلى بنسبة 20 % من أجل شراء منتجات خضراء، ونسبة الذكور في هذا الصنف هو 52 %، هذه الفئة تمتاز بقلقها على البيئة ودعمها للأفكار البيئية، وتمتاز بكونها مثقفة ومعظم أعضائها يعملون في وظائف ذات مستوى عال مع امتلاكهم لدخل مرتفع.

1-3- المستهلكون البراعم:

تمثل هذه الفئة من المستهلكين حوالي 31% من عموم المستهلكين الخضر، وهم يصنفون كبراعم لأنهم قد يرغبون بالإنخراط في أنشطة بيئية من وقت لآخر عندما تتطلب هذه الأنشطة جهدا قليلا فقط، ونشاطهم الرئيسي يتمثل في المساهمة في إعادة تدوير المواد المتبقية بعد الاستعمال.

بالإضافة إلى اهتمامهم بقراءة العلامات التجارية ومحاولتهم التعرف على خصائص المكونات الأولية للمنتجات التي يرغبون بشرائها، وعلى الرغم من امتلاك هذه الفئة لمتوسط دخل جيد إلا أنهم في معظم الأحيان لا يقومون بشراء المنتجات الخضراء إذا كانت أعلى سعرا من المنتجات الاعتيادية.

1-4- المستهلكون المتذمرون:

ويشكلون حوالي 9 % من المستهلكين، ولا يؤمنون بأن الأشخاص يمكن أن يؤدوا دورا في حماية البيئة، بل يرون أن المسؤولية تقع على عاتق الدولة والهيئات المختصة في مجال حماية البيئة.

هذه الفئة من المستهلكين ليس لها أي اهتمام بمشكلات البيئة، وقد يقومون بإعادة العبوات الفارغة أو تدوير المواد لكن إذا تذكروا، فهم يفعلون ذلك انصياغا للقوانين المحلية أكثر من رغبتهم في الإسهام في تحسين الوضع البيئي، ويعتبرون أكثر الفئات بعدا عن البيئة وقضاياها.

1-5- المستهلكون اللامبالون:

ويشكلون حوالي 33 % من المستهلكين، وهم غير متآلفين مع البيئة لأنهم مقتنعون بأن مشكلات البيئة ليست بتلك الخطورة ويقدمون أعذارا لعدم قيامهم بأي نشاط في المجال البيئي، أو يهتمون بأمور أخرى يرون أنها أهم بكثير من المشكلات البيئية وقد يصل بهم الأمر إلى مقاطعة المنتجات الخضراء وعدم شرائها لعدم إيمانهم بها.

2- تصنيف المستهلكين وفقا لإسهامهم في الحفاظ على البيئة:

يصنف المستهلكون وفق هذا المعيار إلى الأصناف التالية:[10]

2-1- المستهلك الأخضر المخلص:

هو مستهلك يعتقد أنه من الضروري توفر الوعي البيئي لدى الفرد وأن يسهم بشكل كبير في الحفاظ على البيئة، فهو مستهلك يقوم بشراء المنتجات الخضراء ومستعد لدفع مبالغ أعلى مقابل الحصول عليها، وهو مستهلك ناشط اجتماعيا يعمل على نشر الوعي البيئي في مجتمعه بإقناع الآخرين في المساهمة في الحفاظ على البيئة وشراء المنتجات الخضراء.

2-2- مستهلكون خضر أقل اهتماما بالقضايا البيئية:

هم مستهلكون يحبذون النشاطات التي يقوم بها المستهلكون الخضر لكن لا يقومون بالاشتراك فيها، كما أنهم مستعدون لدفع مبالغ أعلى لشراء المنتجات الخضراء لكن بنسبة أقل من المستهلكين المخلصين، وتشير الدراسات التي أجريت في ليتوانيا أن هؤلاء المستهلكين مستعدين لدفع مبالغ أعلى بنسبة 10% في سبيل شراء المنتجات الخضراء.

2-3- مستهلكون يميلون إلى تطوير حماية البيئة:

يوافقون على الأنشطة التي يقوم بها المستهلكون الخضر في بعض الأحيان، ويتصرفون بطريقة مماثلة في شراء المنتجات الصديقة للبيئة، كما أنهم مستعدون لدفع مبالغ أعلى بنسبة 4 % في سبيل الحصول على المنتجات الخضراء.

2-4- مستهلكون محافظون:

ليس لديهم الرغبة في المساهمة في الحفاظ على البيئة أو المساهمة بشراء المنتجات الخضراء، ويرون أن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية هي وحدها المسؤولة عن حماية البيئة.

2-5- مستهلكون غير راغبون تماما في التغير:

هم مستهلكون لا يولون أي أهمية لقضايا البيئة ولا يبادرون في حماية البيئة، ويرون أن أنشطتهم الشرائية والاستهلاكية لا تشكل أي خطر على البيئة.

3- تصنيف المستهلكين حسب حاجاتهم:

عند تحليل سلوك المستهلك الأخضر في قيامهم بشراء المنتجات الخضراء فإنه يسعى لتلبية حاجات معينة، وحسب هذا المعيار يقسم المستهلكون إلى الأصناف التالية:[11]

3-1- الحاجة للحصول على المعلومات:

تمثل المعلومات عاملا مهما في عملية اتخاذ قرار الشراء، فلا بد من توفر المعلومات الكافية لاتخاذ قرار شراء المنتجات الصديقة للبيئة، وتشير الدراسات أنه كلما زاد إعلام المستهلك الأخضر كلما زاد إدراكه بمزايا المنتجات الصديقة للبيئة، وبالتالي توفر المعلومات حول المنتجات الخضراء وأماكن تواجدها ومزاياها والفرق بينها وبين المنتجات غير الصديقة للبيئة يسهم بشكل كبير في صنع المستهلك الأخضر.

وفي هذا السياق فإن وضع علامات مميزة للمنتجات الصديقة للبيئة أمر مهم جدا، كما أن التسميات البيئية وخلق العلامات التجارية البيئية وتحديد مميزات المنتجات الخضراء من شأنه بناء مواقف إيجابية لدى المستهلكين حول العلامة التجارية.

3-2- الحاجة إلى السيطرة:

يدرس المستهلكون الخضر المنتجات التي تنتمي إلى نفس المجموعة ويولون اهتماما خاصا للجوانب البيئية لتلك المجموعة من المنتجات، ولذلك تستخدم المؤسسات التي تقدم المنتجات الخضراء مصطلحات تحدد طبيعة هذه المنتجات في مختلف مراحل التصنيع والتقديم لكسب ثقة المستهلكين الخضر، مثل: الإنتاج مع عدم إلحاق الضرر بالبيئة، المنتج ذو استخدام على المدى البعيد، إمكانية إعادة تدوير المنتج.

3-3- الحاجة إلى التغيير:

يرغب المستهلكون الخضر أن يشعروا بأنهم قادرين على تغيير العالم بشراء منتجات خضراء، فهم لديهم تأثير كبير على المستهلكين عند اتخاذ قرار الشراء، ويسعى المستهلكون لشراء المنتجات الخضراء لتخفيف الضرر البيئي، وعندما يتم استبدال المنتج الموجود في السوق أو أحد مكوناته بآخر صديق للبيئة مع كون سعر النسخة الخضراء للمنتج قريب من الأسعار السائدة في السوق فإن ذلك يدفع المستهلك للشراء ليشعر أنه مستهلك أخضر.

4- تصنيف المستهلكين وفقا لدوافعهم:

ينقسم المستهلكون الخضر حسب دوافعهم إلى ثلاثة أصناف، يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (1): تصنيف المستهلكين حسب الدوافع.

الصنف	مستهلكين معنيين بالكوكب وحماية البيئة	المهتمين بالصحة	محبي الحيوانات
الانتماء	ينتمون للمنظمات التي تتعامل مع حماية الموارد الطبيعية.	ينتمون للمنظمات التي تعنى بالتغذية الصحية ونمط الحياة.	ينتمون للمنظمات التي تعنى بحقوق الحيوان.
السلوك	ـاقتصاد في الماء والكهرباء. - تدوير النفايات. - شراء الورق المعاد تدويره. - قراءة مجلات عن كوكب الأرض وحماية البيئة.	- شراء الأغذية العضوية والماء المعدني. - استخدام واقي الشمس. - قراءة مجلات عن التغذية الصحية وأسلوب الحياة.	ـمقاطعة استهلاك اللحوم والأسماك. - رفض ارتداء معاطف الفرو الطبيعية. ـقراءة مجلات عن الحيوانات.

Source : Jurate Banyte and others, op-cit, p379.

رغم اختلاف دوافع المستهلكين المهتمين بالبيئة والصحة والحيوانات، إلا أنهم يعتبرون مستهلكين خضر، فهم يسهمون بشكل مباشر في حماية البيئة والموارد الطبيعية.

المحور الثالث: مفهوم السعر وأهميته في النشاط التسويقي.

إن السعر هو أحد العوامل الأساسية المفسرة للسلوك الشرائي للمستهلكين، إلاّ أن مفهومه تغير بتغير المحيط، و قد تجاوز القيمة النقدية ليبرز عن ذلك الارتباط بين القيمة الأصلية، ومجموع المنافع الموضوعية، وغير الموضوعية للمنتج، وسنعرض فيما يلي مفهوم التسعير ودوره في النشاط التسويقي.

1- مفهوم السعر:

عرف التسعير منذ القدم في وضع قيمة معينة للمنتج، فقبل ظهور الوحدات النقدية كانت المنتجات تمثل قيمتها مقارنة مع منتجات أخرى، وعند ظهور العملات أصبحت تسعر بوحدات نقدية معينة، ويمثل السعر القيمة النقدية للمنتج، ويمثل للمستهلك أحد شروط الحصول على المنتج الذي يرغب في الحصول عليه، فالسعر يمثل معنى معين لكل من البائع والمستهلك النهائي، فمن وجهة نظر المستهلك النهائي يمثل السعر الثمن الذي يدفعه لمنتج ما مقابل الحصول عليه، أما من وجهة نظر البائع سواء كان منتجا أو وسيطا، فيمثل السعر الوسيلة الأساسية التي يحقق من خلالها عائدا معينا كما أنه المحدد الأول للربح.[12]

يعرف السعر أنه: "القيمة معبر عنها بوحدات نقدية، و يعبر التسعير عن فن ترجمة قيمة المنتج للمستهلك إلى وحدات نقدية في لحظة زمنية معينة"[13].

يشير هذا التعريف إلى أن السعر، مجرد قيمة نقدية، يدفعها المستهلك مقابل سلعة أو خدمة يقتنيها، أي يعتبره عنصر أساسي للتبادل بين المؤسسة وزبائنها، مع عدم إعطاء أهمية للدور الهام الذي يلعبه هذا العنصر في القرارات التسويقية.

و يعرف السعر على أنه: "القيمة المحددة للمنافع التي يحصل عليها الفرد من السلع أو الخدمات".[14]

و يعرف السعر أنه: " المقابل الذي يدفعه المستهلك للحصول على منتج يشبع حاجة أو رغبة لديه".[15]

ويعرف أيضا أنه: " نشاط تترجم من خلاله القيمة الإشباعية للمنتج المعروض في وقت ومكان معينين، إلى قيم نقدية وفقا للعملة المتداولة في المجتمع".[16]

فمحور النشاط الاقتصادي هو تبادل منتجات ذات قيمة معينة، هذه القيمة تجعل المستهلك يخصص مبلغا نقديا للحصول عليه قصد تحقيق منفعة معينة، ومن هذا المنطلق السعر يمثل الوحدات النقدية اللازمة لاقتناء منتج معين، قصد إشباع حاجة أو رغبة معينة.

التسعير يعني تحديد إدارة التسويق أسعار ما تقدمه من منتجات، فهو فن ترجمة قيمة المنتج إلى مقابل نقدي يمثل الحصول على عائد لقاء تقديم منتجات، فيما يمثل للمستهلك جزء مقتطع من دخله للحصول على منتج يشبع حاجاته ورغباته.

2- دور السعر في النشاط التسويقي:

يلعب السعر أدوارا عديدة في المزيج التسويقي لمنتجات الاستهلاك النهائي، فهو يمثل دورا هاما في المنتجات الجديدة التي يقبل على شرائها المبتكرون الذين يتميزون بصفات ديمغرافية و تقنية متميزة، مثل ارتفاع معدلات الدخل، بالإضافة إلى خصائص معينة كالرغبة الجامحة في تجريب المنتجات الجديدة، أما في مرحلة تدهور المنتج فتقل أهمية المنتج نظرا لظهور منتجات جديدة بديلة أكثر جاذبية، وتغير أذواق المستهلكين وعزوفهم عن الشراء من ناحية أخرى، وللسعر دور رئيسي في علمية التخطيط الإستراتيجي للمنتج الذي يواجه منافسة قوية من قبل منتجات تتسم بمزايا أكثر جذبا للمستهلكين الحاليين أو المحتملين، بينما في المنتجات التي تعمل في بيئة احتكارية أو تتسم بخصائص ومزايا لا يمكن إيجادها بسهولة في البدائل المنافسة، فإن السعر يكون له دور ثانوي أو بالأحرى لا يمثل مشكلة أمام القائمين بالتسعير.

عموما، يختلف دور السعر في المزيج التسويقي باختلاف دورة حياة المنتج، شكل المنافسة، درجة الحساسية السعرية السائدة لدى المستهلكين، وقوة أو ضعف البدائل المتاحة[17]، ونظر لأهميته فإن البعض يرى أن تحديده يمتد إلى الإدارات الأخرى غير إدارة التسويق، فالإدارة المالية تهتم بالتسعير كونها الجهة المسؤولة عن جوانب التمويل والإيرادات، والأرباح وتغطية التكاليف المختلفة، أما إدارة العمليات فهناك ارتباط بينها وبين السعر من ناحية تكاليف مدخلات الإنتاج، وتكاليف التحسينات في الجودة والتطوير والتصميم، فقرار التسعير يتطلب تكاملا بين مختلف وظائف المؤسسة.[18]

3- مراحل تحديد السعر:

قبل طرح منتج في السوق يكون المسوق أمام قرار تحديد السعر، فعليه تحديد تشكيلة المنتجات، ونوعيتها، وأسعار المنتجات المشابهة أو البديلة السائدة في السوق، و يمر تحديد سعر المنتج بمراحل يتم من خلالها تجنب الكثير من حالات عدم التأكد المرتبطة بقبول أو عدم قبول السعر المفروض من وجهة نظر المستهلك الحالي أو المحتمل، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

3-1- تحديد الهدف:

تحدد إدارة التسويق الأهداف التي تتبناها، والتي تتناسب مع الأهداف العامة للمؤسسة ويمكن أن تتمثل أهداف التسعير فيما يلي:

- **البقاء:** يعد هدف أساسي للمؤسسة إذ أن نجاحها في السوق يعني بقاءها واستمرارها في العمل لذلك يعد هدف البقاء أحيانا أكثر أهمية من تحقيق الأرباح، ويكون التخطيط في هذا الجانب بالعمل في المدى البعيد على تغطية القرارات السعرية للتكاليف المتغيرة والثابتة لضمان البقاء في السوق.[19]
- **الربح:** يعتبر تحقيق الربح من الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف المؤسسات للعمل على إنجازه لضمان بقائها، وتغطية التزاماتها مع الحصول على هامش ربح معين، ويمثل تحقيق الربح هدفا مشروعا للمؤسسات ذلك لأنه يحقق التوافق بين البقاء و الاستمرار من جهة، ورضا المستهلكين من جهة أخرى.[20]
- **كشط السوق:** وفقا لهذه السياسة تقوم المؤسسة بتسعير منتجاتها عند التقديم على أساس أقصى سعر ممكن أن يدفعه المستهلك ذو الدخل المرتفع، ثم تقوم بعد ذلك بإجراء تخفيض تدريجي للأسعار ويشترط في هذه السياسة وجود فئة على استعداد لدفع أسعار أعلى في المنتجات.
- **اختراق السوق:** تسعى إدارة التسويق في هذه السياسة إلى تغطية الكمية المباعة بالحصول على أكبر قدر من المبيعات، وتعظيم الحصة السوقية للمنتج، عن طريق عرض المنتج بأقل سعر ممكن، أو بسعر معتدل يتناسب مع فئات كثيرة من المستهلكين، وهذه السياسة قد تحمل المؤسسة العديد من المخاطر إذا لم تحقق المبيعات التي تزيد عن نقطة التعادل.[21]

- **بناء صورة جيدة عن العلامة:** بعض المؤسسات تسعى لأن تكون القائدة في السوق من خلال نوعية المنتج الذي تتعامل به، وسياستها السعرية هنا تقوم على أساس المواءمة بين السعر والجودة، وبالتالي فإنها تضع أسعار مرتفعة مقارنة بالمنافسين لما تتميز به منتجاتها من جودة تفوق المنتجات البديلة أو المشابهة في السوق وبالتالي فإن تلك الزيادة السعرية تكون مبررة، هذه المؤسسات مثل: شركة BMW أو Mercedes في السيارات.[22]

3-2- تقييم الطلب:

يتأثر السعر بعامل الطلب، فهناك علاقة بين السعر والسوق يتم دراستها من خلال منحنيات الطلب، والتي تمثل عدد الوحدات المشتراة عند كل مستوى سعري، وتمثل استجابة الطلب لتغير الأسعار، ففي الحالة العادية تكون الاستجابة عكسية، أي كلما ارتفع سعر المنتج انخفض الطلب عليه، أما في المنتجات الضرورية والتي لا تتسم بالمرونة السعرية مثل :الخبر، السكر فإن ارتفاع السعر لا يؤثر على الطلب.[23]

3-3- تقدير التكاليف:

بعد تقييم الطلب على السلعة يقوم المسوق بدراسة تقديرية للتكاليف الكلية للمنتج، حيث تمثل التكاليف حجر الأساس في وضع الأسعار ، فالسعر من الأفضل أن يغطي التكاليف، إضافة إلى ذلك فيأمل المسوق في أن يحقق السعر عائدا معقولا على رأس المال المستثمر، وتقسم التكاليف إلى نوعين هما:[24]

- **التكاليف الثابتة:** وهي التكاليف التي تتحملها المؤسسة بغض النظر عن مستوى وحجم الإنتاج والذي قد تدفعه بشكل سنوي أو شهري، هذه التكاليف مثل: الأجور، الفائدة على رأس المال المقترض، الإيجارات.
- **التكاليف المتغيرة:** وهي التكاليف التي ترتبط بشكل مباشر مع حجم الإنتاج، مثل: المواد الأولية، تكاليف التعبئة والتغليف، تكاليف الحملات الترويجية.

ومجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة يمثل التكاليف الكلية، ومعدل التكلفة يمثل تكلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج ويحسب بقسمة إجمالي التكاليف على إجمالي الإنتاج، وبالتالي السعر المطلوب تحديده يكون قادر على تغطية معدل التكلفة على أقل تقدير لتحقيق الربح.

3-4- تحليل أسعار وعروض المنافسين:

تعتبر أسعار منتجات المنافسين من النقاط التي يتم دراستها قبل تحديد الأسعار، حيث توفر قاعدة معلوماتية عن تكاليف وإيرادات المنافسين، ونقاط القوة والضعف لكل منافس، مما يمكن المؤسسة من وضع أسعار معقولة ومقبولة من طرف المستهلكين.[25]

4-4- تحديد طريقة التسعير:

بعد الخطوات السابقة تكون إدارة التسويق أرست معالم تحديد السعر النهائي، وبالتالي تقوم بتحديد طريقة التسعير المناسبة، ونميز الطرق التسعيرية التالية:[26]

- **التسعير حسب التكلفة:**

وتعتبر من أقدم الطرق المستعملة، حيث تحدد إدارة التسويق الأسعار على أساس إضافة مبالغ أو نسب مئوية لتكاليف المنتجات، وأهم ما يميز هذه الطريقة سهولة تقدير السعر، ويتم تنفيذ هذه الطريقة باحتساب التكلفة الكلية للمنتج، ثم يقوم المسوق بإضافة مبالغ أو نسب معينة للتكاليف الكلية.

- **التسعير حسب الطلب:**

يحدد المسوق أسعارا تتناسب مع مستويات الطلب السائدة في السوق، فإذا كان الطلب على المنتج عالي، فإن أسعاره ستكون مرتفعة والعكس، أهم ما يميز هذه الطريقة أنه على المسوقين والباعة تقدير الكميات المطلوبة على المنتج تحت عدة مستويات من الأسعار، واختيار السعر الذي يحقق أقصى الإيرادات، وعمليا تعتمد فاعلية هذه الطريقة على مدى قدرة الباعة على الحصول على تقديرات دقيقة للطلب على السلعة موضع الاهتمام.

- **التسعير حسب المنافسة:**

خلال هذه الطريقة يتم التسعير بالنظر إلى أسعار المنافسين الرئيسين، لذلك لا يتم إعطاء اهتمام كبير للتكاليف الكلية التي تم إنفاقها على المنتج، وتتزايد أهمية هذه الطريقة في تسعير المنتجات المتشابهة، وأهم ما تتميز به سهولة استخدامها، مع ضرورة استخدام أفضل المنبهات التسويقية داخل المتاجر التي تبيعها.

- **التسعير حسب القيمة المدركة:**

في هذه الطريقة تقدر أسعار المنتجات على ضوء قيمتها لدى المستهلك، حيث تقدر قيمة المنتج من خلال المستهلك الذي يقوم بمقارنتها مع منتجات المنافسين، والافتراض الأساسي ضمن مدخل التسعير على أساس القيمة المدركة هو أن مفاضلة المستهلك للبدائل المتاحة يكون على أساس إدراكه للقيمة المقدمة إليه من المنتج، حيث يقصد بها الفرق بين قيمة المنتج الكلية وتكلفة المستهلك الكلية من جهة أخرى.

4-5- تحديد السعر النهائي:

هي الخطوة الأخيرة في مراحل تحديد السعر، فالهدف من الخطوات السابقة هو وضع السعر النهائي للمنتج، لطرحه في السوق، فبعد تحديد الهدف المراد تحقيقه، وتقييم الطلب، وتقدير التكاليف، وتحليل أسعار المنافسين وعروضهم، يتم تحديد الطريقة المثلى للتسعير والتي تتناسب مع أهداف المؤسسة، وسياستها العامة، وتحقق رغبات المستهلكين، يتم في الأخير وضع السعر النهائي، وقبل إقراره يتم ملاحظة الجوانب التالية:[27]

- تحديد فيما إذا كان المنتج جديد بذاته أو جديد على السوق.
- تحديد مستوى حاجة المستهلك لمستوى السعر في مختلف مراحل دورة حياة المنتج.
- وضع بدائل استراتيجية للسعر المقرر على ضوء المتغيرات البيئية التي قد تنعكس على الأسعار المعتمدة حاليا.

المحور الرابع: التسعير وفق مدخل التسويق الأخضر.

1- مفهوم التسعير الأخضر:

يمثل التسعير أحد أهم عناصر المزيج التسويقي الأخضر، فهو يمثل ترجمة قيمة المنتجات إلى وحدات نقدية معينة حسب العملة المتداولة، حيث أن عناصر المزيج الأخرى تمثل تكاليف فإن عنصر التسعير يمثل العائد وقرارته تتعدى إدارة التسويق بمفردها بل ترتبط بمختلف الإدارات الأخرى في المؤسسة كالإنتاج والتوريد والمحاسبة وغيرها.

وعملية التسعير الأخضر تقوم في ضوء السياسة البيئية للمؤسسة وبأخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة، لذلك فإن المنتجات الخضراء عادة ما تحمل إضافة سعرية بسبب التكاليف الإضافية لجعل المنتج صديقا للبيئة، وفيما يلي أهم التعاريف للتسعير الأخضر.

"التسعير الأخضر هو أحد العناصر المهمة لنجاح المزيج التسويقي الأخضر، يتمثل في تضمين سعر المنتج الأخضر لتكلفة إضافية كمبرر لمراعاة الظروف البيئية في الأنشطة التسويقية والإنتاجية".[28]

"تسعير المنتج الأخضر هو تشجيع المستهلكين الخضر على الشراء من خلال إقناعهم بأن الإضافة السعرية تعكس التكلفة البيئية للمنتج".[29]

"التسعير الأخضر هو عنصر حاسم في المزيج التسويقي الأخضر، يكمن في تسعير المنتجات الخضراء بأسعار فيها إضافة لكن تكون مقبولة لدى المستهلكين الخضر الذين لديهم استعداد لدفع أسعار أعلى في سبيل شراء منتجات صديقة للبيئية".[30]

يتضح من التعاريف السابقة أن التسعير وفق مدخل التسويق الأخضر هو عملية تحديد السعر على ضوء السياسة البيئية للمؤسسة التي يتم من خلالها مراعاة ظروف حماية البيئة في الأنشطة التسويقية والإنتاجية، وعليه فإن السعر الأخضر يتضمن إضافة سعرية تكون نتاج مراعاة المتطلبات البيئية، فالمنتجات الخضراء تتطلب جهودا وتكاليف كبيرة في مجال البحث والتطوير، وتعديل الأساليب الإنتاجية بشكل يسمح بالاستخدام الأمثل للطاقة والمواد الأولية وتقليل التلف والضياع في استعمالها، وتتطلب الزيادة السعرية من المسوقين الدراسة المعمقة للمستهلكين لمعرفة مدى استعدادهم لدفع أسعار أعلى في سبيل شراء المنتجات الخضراء.

ويقدم التسعير الأخضر العديد من المزايا أهمها:[31]

- حماية البيئة من خلال الحد من الهدر وعدم الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.
- زيادة وعي الزبائن من خلال حصولهم على معلومات بيئية جديدة مقابل العلاوات السعرية للمنتجات الخضراء.
- زيادة ولاء العاملين: وذلك بميل العاملين للاستمرار في مؤسستهم التي تتميز بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- التحسين المستمر: فالمؤسسات القائمة على الكفاءة ستجد في العلاوة السعرية البيئية دافعا جديدا من أجل التحسين المستمر في المواد، المنتجات والعمليات واستخدام الطاقة والمبادرات البيئية الجديدة، وهذا ما يجعل التسعير الأخضر فرصة ومجال جديد لكسب ميزة تنافسية.

- تحسين سمعة المؤسسة: حيث أن التسعير الأخضر مناسبة جيدة من أجل تنشيط دور مصلحة العلاقات العامة في المؤسسة لتحسين صورتها لدى الجمهور.

2- طرق التسعير الأخضر:

يعد اختيار طريقة التسعير وفق مدخل التسويق الأخضر أحد أهم القرارات المتعلقة بالتسعير، ونميز الطرق التالية:

2-1- التسعير على أساس التكلفة البيئية:

تعد أحد أبسط الطرق في عملية التسعير، وهي سهلة تعتمد على إضافة هامش ربح معين لإجمالي تكاليف إنتاج وتسويق المنتج، والتسعير على أساس التكلفة البيئية يتم فيها التفرقة بين تكاليف المنتج والتكاليف الخاصة بالبيئة، ويتم وضع سعرين، السعر البيئي والسعر غير البيئي والفارق بينهما يمثل التكلفة البيئية، ويتم تحديد التكلفة البيئية من خلال الاعتماد على الطرق المحاسبية التي توضح توزيع تكاليف المنتج.

ويرى Raebum أن تبني فلسفة التسويق الأخضر يترتب عليه ما يسمى بتسعير الأثر وذلك بفرض رسوم أو نفقات للتلوث على الصناعات التي تؤدي إلى تلوث البيئة وتحميلها لنفقات الأعباء البيئية، ولتحقيق أهداف التسويق الأخضر من خلال عنصر التسعير يجب التركيز على ما يلي:

- فرض رسوم ضريبية على الصناعات التي تؤدي إلى تلوث الماء والهواء.
- تحديد تكاليف التلوث الخارجي.
- مراعاة تسعير المنتجات المضرة بالبيئة.
- تسعير خاص لبعض المنتجات في فترة الاستخدام القصوى، مثل: رفع تسعيرة الكهرباء في فترات الذروة.[32]

وتبرر هذه الطريقة ارتفاع أسعار المنتجات الخضراء مقارنة بالمنتجات الأخرى، ويبرر التكاليف البيئية الإضافية، وهو مايعزز موقف المستهلكين الخضر الذين لديهم استعداد لدفع أسعار أعلى.

2-2- التسعير على أساس المنافسة:

عند اعتماد هذه الطريقة تعتبر التكلفة عامل ثانوي في تحديد الأسعار، ويتم مراعاة أسعار المنافسين بدرجة أكبر، وتزداد أهمية هذه الطريقة في حالة سوق احتكار القلة، فعندما يغير القائد في السوق أسعاره تلجأ المؤسسات الأخرى إلى التكيف معها، وفي حالة اعتماد استراتيجيات المهاجمة السعرية للمنافسين فيتم وضع أسعار أقل للاستحواذ على الحصة السوقية، وفي حالة المنتجات الخضراء فإنه يتم مراعاة أسعارها خاصة إذا كانت تحمل إضافات سعرية، كما أن المستهلكين الخضر الحقيقيون مستعدون للتعامل مع المنتجات الخضراء حتى لو كانت أسعارها أعلى.

2-3- التسعير على أساس القيمة المدركة:

تعتمد هذه الطريقة في تحديد أسعار المنتجات عبر إدراك مجموعة من المستهلكين لمنافع المنتج وقيمته عبر تعزيز عناصر المزيج التسويقي الأخرى، ويقترح المستهلك السعر المقبول للمنتج، وتعمل إدارة التسويق على ضبط تكاليفها مع ضمان جودة المنتج، وتناسب هذه الطريقة تسعير المنتجات الخضراء بحيث يتم معرفة انطباعات المستهلكين للقيم المرتبطة بالمنتج قبل وضع السعر النهائي.[33]

المطلب الرابع: أثر السعير الأخضر على قرار الشراء لدى المستهلك الأخضر.

1- أثر شكل السعر على سلوك المستهلك:

يلعب شكل السعر دورا فعالا في جذب المستهلكين، ويستخدم المسوقون بعض الأشكال في التسعير قصد التأثير على المستهلك منها:[34]

1-1- السعر الدافع: يحاول بعض المسوقين إثارة الدوافع العاطفية للشراء، فهناك بعض الأنواع من المنتجات عندما تسعر بأسعار أقل فإنها تستهوي بعض المستهلكين وتجعلهم يقبلون على شرائها، ونجد أيضا منتجات المكانة والاحترام، فبعض المستهلكين يربطون بين جودة المنتجات وأسعارها، فالسعر لديهم يخلق القيمة المدركة، فعلى سبيل المثال فيما يخص الملابس ذات العلامات الرفيعة وأدوات التجميل أثبتت الدراسات أن خفض أسعارها قد يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، حيث يستعملها المستهلكون بغرض التفاخر والتطلع الطبقي.

1-2- الأسعار الكسرية: تستخدم الأسعار الكسرية للإيحاء بأن السعر منخفض، مثلا إذا كان السعر 300 دينار، يقوم المسوق بوضع سعر مقداره 295 دينار،

مما يعطي إيحاء للمستهلك بأن هناك تخفيض، وكذلك لكسر الحاجز النفسي حيث أن سعر المنتج لم يدخل في المبلغ الأعلى، إلا أن هذه الطريقة لا تصلح مع منتجات التفاخر، كما أنها قد تجعل المستهلك ينتظر حتى يحصل على بقية مستحقاته من وحدات نقدية صغيرة.

1-3- **الأسعار المعتادة:** وهي الأسعار التي تسود فيما يتعلق بنوع معين من المنتجات، كما هو الحال في المشروبات الغازية، فمثلا عند إنتاج منتج جديد في هذه السوق، فلا بد من وضع سعر يتماثل مع أسعار المنتجات السابقة، والتي اعتاد عليها المستهلكون نفسيا.

1-4- **السعر النفسي:** يحدد المستهلك مجالا للأسعار المقبولة، من خلال سعر العتبة الأدنى، وسعر العتبة الأقصى، فسعر العتبة الأدنى يمثل المبلغ الذي إذا انخفض عنه السعر كان لدى المستهلك انطباع بأن المنتج ذو جودة أقل، وسعر العتبة الأقصى يمثل المبلغ الذي إذا زاد عنه السعر أصبح يوحي للمستهلك بأن المنتج معقد جدا وبالتالي يتضمن وظائف لا حاجة لها، أو أنه صعب الاستعمال.

2- **أثر الترويجات السعرية على قرار الشراء:**

تمثل الترويجات السعرية أحد البواعث الهامة التي تخلق الرغبة والحاجة لدى المستهلك، وتدفعه للشراء، وتتخذ هذه الترويجات الأشكال التالية:[35]

2-1- **الأسعار الرائدة:** تسعى بعض المؤسسات خاصة متاجر التجزئة، إلى جذب أعداد كبيرة من المستهلكين إلى محلاتهم، ولذلك فهم يسعرون بعض منتجاتهم بأسعار رخيصة قد تكون أقل من تكلفتها، لكن يعوضون الخسائر في هذه المنتجات من بيع كميات أكبر من المنتجات الأخرى، ويسعى هذا المدخل في التسعير إلى تحسين صورة الأرباح الكلية للمؤسسة.

2-2- **أسعار الفرصة:** تقوم متاجر التجزئة باستخدام مبيعات الفرصة، وذلك بإجراء تخفيضات متفاوتة فى الأسعار حتى تزيد من مبيعاتها، أو تتخلص من مخزونها، خاصة في المنتجات الموسمية أو منتجات الموضة.

2-3- **المسموحات والخصومات** : يضع المنتج أو الموزع هيكلا للمسموحات والخصومات حتى يضمن بيع المنتجات بأسعار يريدها، وحتى يضمن زيادة مبيعاته، ومن أهم هذه المسموحات والخصومات ما يلي:

- **الخصم الوظيفي:** يرتبط هذا الخصم بالوسطاء التوزيعين مثل تاجر الجملة، تاجر التجزئة، ويحدد بنسبة معينة من السعر الذي ستباع به المنتجات إلى المستهلك النهائي.
- **خصم الكمية:** يمنح هذا الخصم للمستهلكين الذين تصل مشترياتهم إلى كمية معينة تم تحديدها من قبل المسوق، ويهدف هذا الخصم إلى زيادة كمية المبيعات في فترة محددة، وذلك بحصول المستهلكين على مكافأة جراء تخفيض السعر المعلن، و يوجد أنواع لخصم الكمية هي:[36]
- **خصم الكمية غير المتجمع:** يحصل المستهلك على خصم الكمية بعد عملية الشراء الواحدة
- **خصم الكمية المتجمع:** يحصل المستهلك على هذا الخصم من الكميات المشتراة خلال فترة زمنية محددة، حيث يتم تجميع عمليات الشراء التي قام بها المستهلك من صنف معين خلال الفترة التي تم تحديدها.
- **الخصم النقدي:** و يعطى هذا الخصم عند قيام المستهلك بسداد قيمة الوحدات المشتراة خلال فترة زمنية محددة و متفق عليها.

3- مستويات إدراك المستهلك للسعر:

3-1- **مستوى تقييم التضحية المدركة** : يتمثل المستوى الأول من إدراك السعر في تقييم الفرق بين التضحية التي يقدمها المستهلك للحصول على المنتج ودرجة الرضا بعد عملية الشراء، فالتقييم السليم للسعر من وجهة نظر المستهلك يقتضي الإحاطة بكافة الجوانب النقدية و غير النقدية و التي تمثل التضحية التي يقدمها المستهلك تعبيرا عن تقييمه للمنافع التي يتوقع الحصول عليها عند شراء هذا المنتج.

تأخذ عملية التقييم ضمن هذا المستوى من إدراك السعر بعدين:[37]

أ- **البعد الموضوعي للتقييم** : يمثل السعر معيارا من المعايير الموضوعية التي يبنى عليها قرار الشراء حيث أنه يمثل عدد الوحدات النقدية المقتطعة من دخل

المستهلك التي يقبل التنازل عنها والتي تقلص من قدرته الشرائية نتيجة انخفاض النقد المتبقي له و القابل للإنفاق على مشتريات سلعية أو خدمية أخرى.

ب- **البعد الشخصي للتقييم:** يقصد به تقييم المستهلك للقيمة المدركة من خلال مقدار التضحية غير المالية من أجل الحصول على المنتج و التي تتمثل في:[38]

- الوقت المبذول في سبيل الحصول على المنتج : وقت التسوق أو الانتظار في الطوابير عندما يكون العرض محدودا للمنتج أو وقت التنقل و السفر من محل الإقامة إلى المنفذ التوزيعي.
- الجهد المبذول من قبل المستهلك: قد يبذل المستهلك جهدا في سبيل الحصول على المنتج .
- تكاليف الفرص البديلة: حيث يضحي المستهلك عند اختياره لمنتج ما بفرص شراء منتجات أخرى.

إن التضحية المدركة من قبل المستهلك تعتمد على توقعاته للقيمة المدركة للمنتج أي حجم المنافع التي سيوفرها استعماله من جهة، و من جهة أخرى فهي تعكس تقييمه للمخاطر الناتجة عن الخطأ في الاختيار و الناجم عن الفرق المحتمل بين مستوى ما يتوقعه المستهلك قبل الشراء و الإشباع المحقق عند تجربة المنتج.

3-2- تقييم العلاقة بين السعر والجودة:

يتعلق المستوى الثاني من إدراك السعر بالبحث عن مستوى الرضا المرجو من قبل المستهلك والذي يحدد على أساس المواءمة بين سعر و جودة المنتج، ويعتمد في اختبار العلاقة بين السعر و الجودة على تقنيتين
أساسيتين للتحليل هما:[39]

- **تقنيات المحاكاة : Techniques de simulation** إن الهدف من تقنيات المحاكاة هو تقييم العلاقة بين السعر و الجودة سواء كان السعر هو المعلومة الوحيدة المتاحة كمؤشر عن الجودة أو في حالة تدخل خصائص أخرى للمنتج ذات التأثير على الجودة المدركة.

يستند مبدأ المحاكاة على اقتراح نفس المنتج على المستهلك المستجوب مع إخفاء علامته بمستويات سعر مختلفة، و يتم تقييم بعد ذلك حكمه على جودة المنتج بعد استهلاكه أو

اقتراح عدة منتجات بخصائص مختلفة (سعر مختلف وعلامة مختلفة)، ثم دراسة اختيار المستجوب بينها والمبني على تبريره (تقييمه الشخصي للمنتج المختار).

– **الأسعار النفسية** : هناك العديد من الباحثين الذين اعتمدوا على تقنية الأسعار النفسية لاختبار العلاقة بين السعر والجودة.

3-3- تشكيل السعر المرجعي

يلجأ غالبية المستهلكين إلى تقييم البدائل المتاحة على أساس معيار السعر الأكثر تنافسية، ومع ذلك للمستهلك دائما حكمه الشخصي على السعر (مرتفع، مناسب أو منخفض)، هذا يعني أن له سعر مرجعي يستند إليه والذي كان محورا للعديد من الدراسات في السنوات الأخيرة في مجال التسويق، ويعرف السعر المرجعي أنه: "المبلغ الذي يتوقع المستهلك دفعه للحصول على منتج معين ".[40]

يبين التعريف أن السعر المرجعي هو أساس للحكم على الأسعار المقترحة للمنتجات إلا أنه من الصعب حصر محدداته أثناء تشكيله حيث يمكن أن يتعلق بالسعر الذي يرغب المستهلك في دفعه، السعر الذي من المعتاد دفعه للحصول على المنتج أو آخر سعر دفعه أو السعر الذي يعتبره مناسب.

يتشكل السعر المرجعي من تكامل مصدرين للبيانات (داخلية و خارجية) و تبعا للخصائص الفردية للمستهلك و ظروف عملية الشراء، وهو نوعين:[41]

– **السعر المرجعي الداخلي** : **Prix de référence interne** يمكن أن يكون السعر المرجعي في هذه الحالة:

- آخر سعر مدفوع لشراء منتج مشابه.
- السعر المتوقع من قبل المستهلك بناء على معرفته بالمنتج.
- خبرته السابقة فيما يخص مستويات الأسعار المتداولة في هذا النوع من المنتجات.

– **السعر المرجعي الخارجي** : **Prix de référence externe** يشكل السعر المرجعي في هذه الحالة انطلاقا من:

- الملاحظة في مكان عرض المنتج (عرض الأسعار).
- الإعلان.
- أسعار المنتجات المنافسة.

ويتوقف اعتماد المستهلك في تكوينه الإدراكي للسعر المرجعي الداخلي أو الخارجي على عاملين أساسيين هما: مدى توفر المعلومات حول المنتج والقدرة على تحليلها .

4- التسعير الأخضر وسلوك المستهلك:

إن أهم سؤال يتبادر في ذهن المسوقين حول التسعير الأخضر هو: هل سيدفع المستهلكون زيادة نقدية للمنتج الأخضر؟ قد تكون إجابة معظمهم لا، ولكن قد يكون من المفيد أن نوجه إليهم الأسئلة التالية:

- هل يؤدي المنتج الأخضر فوائد فعلية للمستهلك.
- هل للمنتج الأخضر اسم وعلامة تجارية معروفة.

قد لايفهم العديد من المستهلكين الكثير عن القضايا البيئية ويشككون في ارتفاع أسعار المنتجات الخضراء، فأسعارها تحمل في طياتها عنصرين هامين وهما تكلفة المنتج، واستعداد المستهلك لدفع هذا السعر وفقا لإدراكه للعلاقة بين القيمة والتكلفة، خصوصا التكلفة الإضافية التي تفرضها متطلبات الحفاظ على البيئة، وهناك طريقتين تعكسان الاهتمام بالبيئة في عملية التسعير هما:

4-1- زيادة الوعي لدى الأفراد بتلك الفروق السعرية التي توجد بين المنتجات الخضراء والمنتجات التي تسبب ضررا بالغا بالبيئة، فلا بد للمستهلك أن يدرك أنه يدفع أكثر في مقابل قيمة يحصل عليها، وهي تلك البيئة الصحية والملائمة له، وإلا أصبحت المؤسسات المنتجة للمنتجات الخضراء لاتقوى على مواجهة أسعار المنافسين الذين ينتجون منتجات غير خضراء.

4-2- العمل من قبل المؤسسات على خلق المستهلك الأخضر والذي يكون موقفه الشرائي يعكس عدم رغبته في التعامل مع المنتجات الضارة بالبيئة حتى إن كانت أسعارها أقل من المنتجات الخضراء.[42]

ويرى **ستيفن سميث** أن النشاط والسياسة الاقصاديين يؤثران على البيئة التي نعيش فيها، فبعض عمليات الإنتاج ينتج عنها تلوث، فيمكن لانبعاثات محطات الطاقة مثلا أن تتسبب في أمطار حمضية وكذلك في الاحترار العالمي، وتؤثر قرارات الاستهلاك المنزلي كذلك على البيئة، فيمكن أن تؤدي زيادة الاستهلاك إلى زيادة المخلفات التي ترسل إلى المحارق ومقالب القمامة الملوثة للبيئة، لكن التلوث ليس حتمية النشاط الاقتصادي لوحده، فبمقدور السياسات البيئية أن تفرض على المؤسسات المسببة للتلوث تنقية

انبعاثاتها وتشجيع الناس على تغيير سلوكياتهم، لكن ستشمل هذه التدابير بعض التكاليف مثل: تكاليف تركيب أجهزة مكافحة التلوث، وهنا تكون المقايضة: بيئة أكثر نظافة لكن بتكاليف اقتصادية عالية، وهنا تلعب السياسات دورا هاما في توعية المستهلك حول التكاليف البيئية، فيتم إعلامه بالمنافع التي يتحصل عليها الفرد من بيئة أقل تلوثا، ويتم إعلامه بالمعادلة أنه إذا كانت حماية البيئة مكلفة، فكم ينبغي أن ننفق على مكافحة التلوث؟ وهل على الفرد أن يقبل بدرجة معينة من التلوث بسبب المنافع الاقتصادية المرتبطة به؟.[43]

هذه الأسئلة تمثل مبررا لتكاليف حماية البيئة، فالفرد الواعي بيئيا يدرك أنه إذا لم ينفق في سبيل حماية بيئته فإنه سينفق في سبيل التقليل من التلوث، وهو ما يدفع المستهلكين الخضر إلى دفع مبالغ أعلى للمنتجات الخضراء.

خاتمة:

إن العلاقة بين الإنتاج والتسويق الأخضر تتجلى في انتهاج نسق إنتاجي يتم فيه مراعاة ظروف الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في العمليات الإنتاجية، وهذا ما أدى إلى بروز العديد من المفاهيم التسويقية الحديثة ضمن مدخل التسويق الأخضر، فالمنتج الأخضر هو المنتج الذي يراعى اعتبارات الحفاظ على البيئة سواء في عمليات صناعته أوعبر مراحل استخدامه، فهو ليس بالضرورة منتجا أكثر جودة أو ليس له أدنى أثر على البيئة، إنما هو منتج أدخلت عليه تعديلات ليكون صديقا للبيئة، ويمثل التسعير أحد أهم عناصر المزيج التسويقي الأخضر، فهو يمثل ترجمة قيمة المنتجات إلى وحدات نقدية معينة حسب العملة المتداولة، وعملية التسعير الأخضر تقوم في ضوء السياسة البيئية للمؤسسة وبأخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة لذلك فإن المنتجات الخضراء عادة ما تحمل إضافة سعرية بسبب التكاليف الإضافية لجعل المنتج صديقا للبيئة.

ويرغب حماة البيئة في أن يولي المستهلكون والمسوقون اهتماما وعناية أكبر بالبيئة المحيطة بهم، بحيث ينادي هؤلاء بضرورة يتم وضع أهداف النظام التسويقي في صورة في صورة تعظيم جودة الحياة المحيطة بنا كأفراد ومؤسسات، وهو ما تجسد في فلسفة التسويق الأخضر من خلال إنتاج وتسويق منتجات صديقة للبيئة، وأدى انتشار الوعي البيئي إلى تغير سلوكات الأفراد اتجاه البيئة وأصبحوا يأخذون بعين الإعتبار قضايا

البيئة والمحيط في أنشطتهم الاستهلاكية، وهذا أدى إلى ظهور المستهلك الأخضر وهو مستهلك واع لقضايا البيئة ويعمل على المحافظة على المحيط الذي يعيش فيه من خلال أنشطته الاستهلاكية.

تتمثل نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- المستهلك الأخضر هو المستهلك الذي لديه مواقف وتصرفات صديقة للبيئة تتجلى في سلوكه الشرائي والاستهلاكي، ويتميز بأنه يأخذ الاعتبارات البيئية بعين الاعتبار في العملية الاستهلاكية، ويتجنب التعامل مع المنتجات التي تهدد سلامة الفرد والبيئة.
- التسعير الأخضر يتم في ضوء السياسة البيئية للمؤسسة ويأخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة، وعادة ما تحمل المنتجات الخضراء إضافة سعرية بسبب التكاليف الإضافية لجعل المنتج صديقا للبيئة.
- يتقبل المستهلكون تغيير علاماتهم المفضلة من أجل الحصول على منتجات خضراء، وبالتالي فالمنتجات الخضراء لها دور في التأثير على المستهلكين وجعلهم يقبلون عليها دون المنتجات العادية.
- يتقبل المستهلك الأخضر أن المنتجات الخضراء تكون أسعارها أعلى من المنتجات العادية نتيجة تكلفة الحفاظ على البيئة، كما أنهم مستعدون للمساهمة في الحفاظ على البيئة على حساب الاقتصاد في إنفاقهم بشراء المنتجات الخضراء حتى لو كانت أسعارها أعلى.

الهوامش والاحالات:

[1] Roberts James A, Green Consumer in the 1990s- Profile and Implications for Advertising, Journal of Business Research, Volume 36, N°3, July 1996, P117.

[2] Julie Mirande, Jérôme Raffin, le Marketing écologique, Magazines de stratégies, 2009, الموقع الإلكتروني: www.juliemirande.com/wpcontent/doc/lemarketing_écologique, vue le 28/03/2013.

[3] مصطفى جعفر، عيسى حسن العيسى، التسويق البيئي ودور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال اتجاه المستهلك العراقي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد السابع، العدد 119، جامعة بغداد، 2012، ص280.

[4] Prem Shamdasani and others, Exploring Green Consumers In An Oriental culture-Role Of Personal And Marketig Mix Factors, Advances in Consumer Research, volume 20, p489.

[5] ثامر البكري، أحمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، ص102.

[6] Dominique Marguerat, Ghislaine Cestre, Le Consommateur vert- Attitude et comportement, Working paper N°0211, Ecole des Hautes Etude Commerciales, Université de Lausanne, France, 2003, p5. الموقع الإلكتروني: www.vlerick.be/research/workingpapers/vlgms. vue le 04/09/2013.

[7] Booi Chen Tan, Peik Foong yeap, What Drives Green Restaurant Patronage Intention, International Journal of Business and Management, Volume 7, N°2, January 2012, p216.

[8] ثامر البكري، أحمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، ص103.

[9] Luz Suplico T, Impact of Green Marketing on the Students Purchase Decision, Journal of International Business Research, Volume 8, Issue 2, 2009, P73.

[10] Jurate Banyte and others, Investigation of Green Consumer Profile- A case of Lithuanian market of Eco-friendly food products. Economics and Management Magazine, Volume 15, 2010, p377.

[11] Jurate Banyte and others, op-cit, p378.

[12] أمين عبد العزيز حسن، مرجع سبق ذكره، ص109.

[13] عبد الرحيم محمد عبد الله، التسويق المعاصر، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1988، ص240.

[14] بيان هاني حرب، مبادئ التسويق، الطبعة الأولى، دار الوراثة للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص162.

[15] محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 19.

[16] محمد حافظ حجازي، التسويق، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005، ص131.

[17] محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، ص18.

[18] نزار عبد المجيد البراوي، أحمد محمد فهمي البرزنجي، استراتيجيات التسويق – المفاهيم، الأسس ، الوظائف–، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص187.

[19] ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، الطبعة الأولى، جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص377.

[20] Philip Kolter et autres , Op-cit , P 497 .

[21] أمين عبد العزيز حسن، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[22] ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، ص378.

[23] حميد الطائي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 238.

[24] ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، ص379.

[25] Philip Kotler et autres, Op-cit , P 503.

[26] محمد إبراهيم عبيدات ، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر ، ص 39.

[27] ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، ص381.

[28] P.Thulasimani, Green Product and Green Marketing, International Journal of Research in Finance and Marketing, Volume 2, N°2, February 2012, p450.

[29] Rashad Yazdanifrad, Igbazua Erdoo Mercy, The impact of Green Marketing on Customer satisfaction and Environmental safety, International Conference on Computer Communication and Management, Volume 5, Singapore, 2011, p 638.

[30] Kamal K.Pandey, P.B.Singh, Green Marketing : Policies and Practices for Sustainable Development, Integrale Review of Journal of Management, Volume 5, N°1, June 2012, p26.

[31] سميرة صالحي، مرجع سبق ذكره، ص416.

[32] محمد بكري عبد العليم، مرجع سبق ذكره، ص239.

[33] إسكندر عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[34] محمد حافظ حجازي، مرجع سبق ذكره، ص132.

[35] www. Eskandarany .org/bbg/ P 39, vue le 24/07/2011.

[36] محمد حافظ حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص 143.

[37] Agnés Walser- Luchese, les phénomènes perceptuels du prix , Revue Française du Marketing, N°170,1998, P7.

[38] علي الجياشي، التسعير – مدخل تسويقي–، مكتبة الراتب العلمية، عمان ، 2002 ، ص10.

[39] Agnés Walser- Luchese ,op-cit,P11.

[40] Abdel Majid Amine, Le comportement du consommateur face aux variables d'action Marketing, édition Management, France, 1999, P136.

[41] Ibid, p136.

[42] محمد بكري عبد العليم، مرجع سبق ذكره، ص244.

[43] ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة إنجي بنداري، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2014، ص9.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

تطور سياسة أسعار الفائدة في الجزائر:
من التقييد إلى التحرير (1970- جوان 2015)

Evolution of Interest Rate Policy in Algeria: (1970- June 2015) From Restriction to Liberalization

أ. شلغوم عميروش – جامعة جيجل- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/07/14 تاريخ قبول النشر: 2017/02/25

الملخص :

يهدف البحث إلى تقويم فعالية سياسة أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة(1970- جوان 2015)؛ يمكننا التمييز بين مرحلتين، مرحلة القمع المالي(1970-1989)، والتي تميزت بالتدخل المفرط للدولة في النظام المالي، عن طريق التحديد الإداري لأسعار الفائدة عند مستويات منخفضة، هذه السياسة مسئولة عن التوسع النقدي المفرط، ضعف مستويات الادخار وسوء تخصيص الموارد. قامت السلطات بتحرير أسعار الفائدة المختلفة الرسمية، المدينة والدائنة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق(1990- جوان 2015). توصل البحث إلى محدودية نجاح سياسة تحرير أسعار الفائدة في تفعيل السياسة النقدية والوساطة المصرفية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أسعار الفائدة، السياسة النقدية، الوساطة المصرفية.

Abstract :

The research aims to evaluate the effectiveness of interest rate policy in Algeria during the period (1970- June 2015); we can distinguish between two periods, financial repression period (1970-1989), which characterized by the widespread interference by the state in financial system, through administrative determination of interest rates at low levels, this policy was responsible for excessive monetary expansion, low financial savings and misallocation of resources. Authorities liberalized various interest rates, policy rate and retail rates (debtor and creditor), in the framework of the transition to market based economy (1990- June2015). The research found limited success of the interest rate policy liberalization in the activation of monetary policy and banking intermediation in Algeria.

Key words: *interest rate policy, monetary policy, banking intermediation.*

مقدمة:

تؤدي أسعار الفائدة الرسمية، المدينة والدائنة دورا هاما في الاقتصاد؛ يستخدم البنك المركزي سعر الفائدة الرسمي لضبط الوضع النقدي، وبالتالي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية. تُحدِد أسعار الفائدة المدينة تكلفة التمويل لوحدات العجز، ما يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد لتمويل الأنشطة الأكثر إنتاجيةً وربحيةً، وزيادة معدلات النمو والتشغيل. تؤثر أسعار الفائدة الدائنة في قرارات الإيداع والتوظيف لوحدات الفائض، وما لذلك من آثار هامة على تعبئة الودائع وزيادة الادخار.

نظرا للأهمية السابقة الذكر لمختلف أسعار الفائدة، أولت الجزائر عناية كبيرة لها؛ في هذا الإطار، استندت سياسة أسعار الفائدة خلال مرحلة التسيير الاشتراكي إلى القمع المالي(Financial Repression) الذي ميز النظام النقدي والمصرفي، إذ قامت السلطات بفرض العديد من القيود الكمية والنوعية كالتوجيه الإداري للقروض، تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي، إعادة التمويل الآلية للمصارف العامة على مستوى البنك المركزي، اقتصار هيكل النظام المالي خلال هذه المرحلة أساسا على المصارف العامة وغياب أسواق رأس المال. يعتبر التحديد الإداري لأسعار الفائدة المختلفة عند مستويات منخفضة أحد أهم مظاهر القمع المالي. أدت الإجراءات السابقة إلى العديد من التشوهات،

منها تراكم الإختلالات النقدية، تغييب المنافسة في النظام المالي وعدم تمكينه من القيام بدوره في تعبئة الادخار، وتقديم الخدمات المالية المختلفة، بالإضافة إلى حدوث تشوهات واسعة في هيكل الحوافز، ما أدى في النهاية، إلى إضعاف كفاءة تخصيص الموارد وحسن استخدامها، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

شكل تحرير أسعار الفائدة، بهدف إعادة الاعتبار لها، أولوية في الإصلاحات النقدية والمصرفية خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق منذ سنة 1990، في إطار كلي يشمل تحقيق عدة أهداف؛ يتمثل الهدف الأول في التمهيد لإعطاء دور لمعدل إعادة الخصم كسعر فائدة رسمي يستخدمه البنك المركزي في ضبط الوضع النقدي. يتمثل الهدف الثاني في تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، لبلوغ أسعار فائدة حقيقية موجبة، تكون عاملا رئيسيا لتشجيع وحدات الفائض على الادخار، وبالتالي إتاحة موارد هامة للمصارف، لتتوسع في منح التمويل بأسعار فائدة حقيقية موجبة، تتحدد في إطار من المنافسة المصرفية، وتُحمل وحدات العجز تكاليف، ما يساهم في التخصيص الأمثل للموارد. يتمثل الهدف الثالث، في تعزيز سرعة ومدى استجابة أسعار فائدة التجزئة لتغيرات سعر الفائدة الرسمي، ما ينعكس في انتقال أسرع وأقوى لقرارات البنك المركزي إلى الأهداف النهائية خاصة معدل التضخم.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية سياسة تحرير أسعار الفائدة في الجزائر خلال مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أحد الجوانب المهمة في الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر والمتمثلة في سياسة أسعار الفائدة، وذلك بتوضيح الآثار السلبية لسياسة التحديد الإداري لها خلال مرحلة التسيير الاشتراكي، وتحليل مدى نجاح سياسات التحرير في تجاوزها خلال مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، ما يسمح بدوره بتفعيل كل من السياسة النقدية والوساطة المصرفية.

تقسيم البحث:

- سياسة أسعار الفائدة في مرحلة التسيير الاشتراكي(1970-1989): المضمون والآثار

- إجراءات تحرير أسعار الفائدة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق(1990-جوان 2015)
- تقويم فعالية سياسة تحرير أسعار الفائدة.

نستعرض فيما يلي أقسام البحث المختلفة.

أولا: سياسة أسعار الفائدة في مرحلة التسيير الاشتراكي (1970-1989): المضمون والآثار

1- مضمون سياسة أسعار الفائدة: تعتبر سياسة أسعار الفائدة جزءً من آلية عمل النظام النقدي والمصرفي، هذا الأخير استند بدوره إلى أسس تنظيم، تسيير وتطوير الاقتصاد الوطني القائمة على الخيار الاشتراكي، فبعد أن يتم وضع المحاور المختلفة لخطة التنمية، يتم تحديد احتياجات التمويل الضرورية لها، وجعلها(بما في ذلك موارد المصارف) تحت تصرف المخطط التنموي، وبالتالي، تم تكييف النظام النقدي والمصرفي واخْتُزِلت وظيفته، ليكون طرفا في ضمان تجسيد الأهداف التي يراها مخطط التنمية ذات أولوية، وتبقى مساهمته في التمويل مفروضة وفق قرارات من الجهات المركزية، دون أدنى مساهمة له في صياغة محاور هذه الخطة. في هذا الصدد، نص الإصلاح المالي لعام 1971 على ما يلي:" عندما يتم الانتهاء من تحضير مخطط التنمية والمصادقة عليه، يتم تهيئة مخطط التمويل الذي يسمح بتنفيذه، وهذا لا يعني توفير الموارد المالية الضرورية له فحسب، بل يجب جعلها مركزية. وتقوم المصارف بتوزيعها على الشركات العمومية المُكلفة بتنفيذ المخطط، مع ضرورة التكفل برقابتها قبل وبعد التنفيذ".[1]

لم تكن العوامل النقدية(معدل الفائدة، معدل الصرف، ...) تشكل معيارا للاختيار واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد في النظام السابق الذي كان يقوم على التوجيه الإداري للموارد المتاحة، وكان ذلك يعبر بشكل ما عن سلبية النظام المصرفي في هذا المجال.[2]

كانت معدلات الفائدة خلال مرحلة التسيير الاشتراكي، مُنظمة للترتيبات المالية بين المانحين للموارد النقدية والمقترضين. ولم تكن بالمعنى المتعارف عليه، كعامل أساسي في تحديد الخيارات الاستثمارية(الإقراض) أو اختيار الأصول المالية (التوظيف والإيداع)، والتي بدورها تُحدد حركة رؤوس الأموال، مستوى العمالة، ومستوى الاستثمار والنشاط الاقتصادي ككل.[3] وتتضح الحقائق السابقة جليا في الجدول رقم(1)، إذ بقيت أسعار الفائدة الرسمية(معدل إعادة الخصم)، أسعار الفائدة المدينة والدائنة محددة إداريا عند

مستويات منخفضة لفترة طويلة من الزمن(1972-1985)، وتعكس سياسة مقصودة من الجهات المركزية(وزارة المالية، هيأة التخطيط)، بهدف توفير إعادة التمويل آليا للمصارف من البنك المركزي بتكلفة منعدمة، وتوفير التمويل من المصارف لشركات القطاع العام بتكلفة جد منخفضة، مع انخفاض أسعار الفائدة الدائنة وبالتالي ضعف العائد على الإيداع والتوظيف. وبالرغم من رفع معدلات الفائدة المختلفة في عام 1986، نتيجة صدور القانون 86-12 المتعلق **بنظام المصارف والقرض**، الصادر في أوت 1986(إلى جانب القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12)، لكن هذه القوانين لم تعرف تطبيقا مباشرا وقت إصدارها، لأنها مشروطة باعتماد القانون الأساسي للبنك المركزي ومؤسسات الإقراض، ويجب انتظار سنة 1990، تاريخ إصدار قانون النقد والقرض لبلوغ ذلك، هذا الأخير أعاد تنظيم وتحديد دور البنك المركزي.[4] كما نلاحظ جليا أن معدلات الفائدة المدينة المطبقة منذ 1986 تميل إلى تفضيل شركات القطاع العام على حساب القطاع الخاص في التمويل، وهو ما يتعارض مع المحاولات الواردة في القانونين السابقين للتخفيف من حدة مركزية القرارات لنظام التمويل ككل.

الجدول رقم(1): هيكل أسعار الفائدة بالنسبة المئوية خلال المرحلة (1972-1986)

سعر الفائدة	الفترة(1972-1985)	1986
1- البنك المركزي(معدل إعادة الخصم)	2,75	5,00
2- أسعار الفائدة الدائنة للمصارف		
- الودائع (أقل من 3 أشهر)	4,5-2,25	4,00
- الادخار السكني	4,00-2,00	5,00
- الودائع عند CNEP	5,00	5,00
- سندات الصندوق	4,5-3,25	5,75-5,00
- سندات الادخار		6,50-6,00
- سندات الخزينة(ما بين 3 و12 شهر)	3,25-2,75	
- سندات التجهيز(من سنة إلى 10 سنوات)	8,00-4,00	القطاع العام / القطاع الخاص
3- أسعار الفائدة المدينة للمصارف	6,00-4,00	8,00-5,00 / 10,5-4,5
- الأجل القصير	5,50-3,50	7,00-5,00 / 9,5-3,5
- الأجل المتوسط	4,00-2,00	6,00-3,00 / 8,5-2,5
- الأجل الطويل		

Source: Abdelkrim Naas, Le système bancaire algérien, de la décolonisation à l'économie de marché, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, pp.107-108.

2- أثار سياسة أسعار الفائدة: أدت سياسة التحديد الإداري لأسعار الفائدة بعيدا عن أي منطق أو عقلانية اقتصادية، في ظل عوامل كلية مرتبطة بمظاهر القمع المالي

الأخرى وآليات تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني القائمة على الخيار الاشتراكي(أولوية القرارات الحقيقية)، إلى عدة آثار سلبية من الجانبين النقدي والمصرفي، تتضح في النقاط التالية:

أ- **تراكم الاختلالات النقدية:** يؤكد تطور مقابلات الكتلة النقدية في الشكل رقم(1)، أن إعادة تمويل المصارف من البنك المركزي سواءً بإعادة الخصم أو السحب على المكشوف، شكلت المصدر المهم للتوسع النقدي خلال هذه المرحلة، أي أن من يتحكم في العرض النقدي، هو الوضع الاقتصادي والاختلالات المالية للشركات العامة، هذه الأخيرة، عن طريق طلبها للتمويل من المصارف، تدفع البنك المركزي إلى إعادة تمويل المصارف التجارية. في حين شكلت التسبيقات الممنوحة للخزينة في الثمانينات مصدرا مهما للتوسع النقدي، في ظل تراجع احتياطات الصرف، وبالتالي مداخيل الدولة من الجباية النفطية، وزيادة نفقاتها بالمقابل، نتيجة إعادة هيكلة الشركات العمومية في سنة 1982، والتزام الخزينة بتقديم القروض الطويل الأجل، كمصدر وحيد لتمويل الاستثمارات العامة منذ سنة 1978.

الشكل رقم(1): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة(1970-1989)

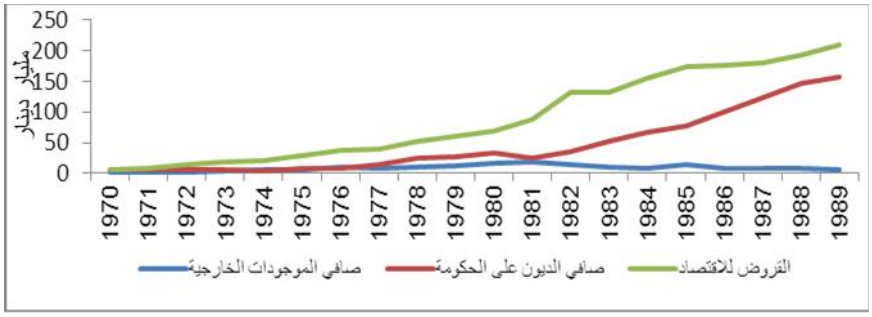

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, série rétrospective, Hors série, Juin, 2012.

أدت سياسة القمع المالي إلى تخفيض معدل إعادة الخصم(TR) من 3.75% في نهاية 1971، إلى 2.75% في 1972/1/1. بقي ثابتا إلى غاية 1986/9/30، ليتم رفعه إلى 5%، في 1986/10/1، و7% في 1989/5/2. يبقى بالقيمة الحقيقية(TRR) سالبا خلال هذه المرحلة باستثناء سنة 1971، ما يعني أنه لم يؤد أي دور في ضبط الوضع النقدي، بل تم تثبيته عند مستويات منخفضة سالبة من الناحية الحقيقية، لتجنب تحميل

المصارف أية تكلفة في إطار إعادة تمويلها الآلي على مستوى البنك المركزي، لتتوسع في منح القروض للشركات العامة. أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم(IPC) بالرغم من سياسة تقييد الأسعار.

الشكل رقم(2): تطور معدل التضخم ومعدل إعادة الخصم الاسمي والحقيقي للفترة1970-1989

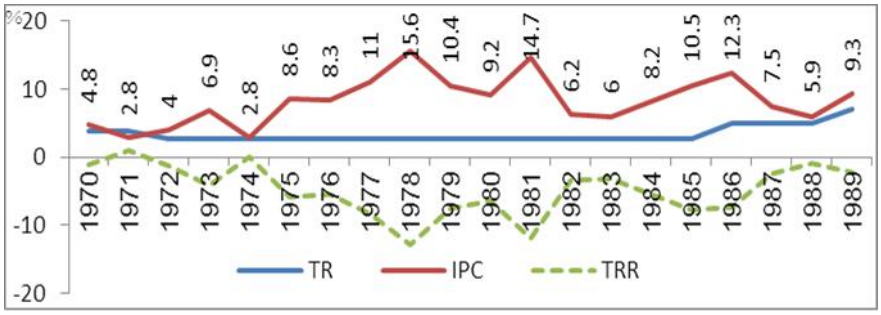

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **ONS**, Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation du Grand- Alger: 1969-2012, 2013. Document disponible sur www.ons.dz
- **Banque d'Algérie**, Bulletin statistique trimestriel, N°26, Juin, 2014, p.18.

ب- **ضعف مستوى الادخار وارتفاع الاكتناز:** بالرغم من ارتفاع إجمالي الودائع من 7.25 مليار دينار في عام 1970، إلى ما يقارب 160 مليار دينار في عام 1989.[5] تبقى لا تغطي القروض للاقتصاد. يتأكد بذلك عجز المصارف في تعبئة الادخار الضروري لتغطية احتياجات التمويل المحلية، نتيجة إعادة التمويل الآلية على مستوى البنك المركزي، سلبية أسعار الفائدة الحقيقية واعتبار المصارف مجرد شبابيك لمرور الأموال من الخزينة لتمويل الاستثمارات العامة. أدت هذه الظروف مجتمعة إلى ضعف مستوى الودائع لأجل مقارنة بالودائع الجارية كما يتأكد من الشكل رقم(3)، والتأثير سلبا في الوضع النقدي، للجوء المستمر إلى إعادة التمويل على مستوى البنك المركزي.

الشكل رقم(3): تطور ودائع البنوك الكلية، الجارية ولأجل، وكنسبة من القروض للاقتصاد خلال الفترة (1970-1989)

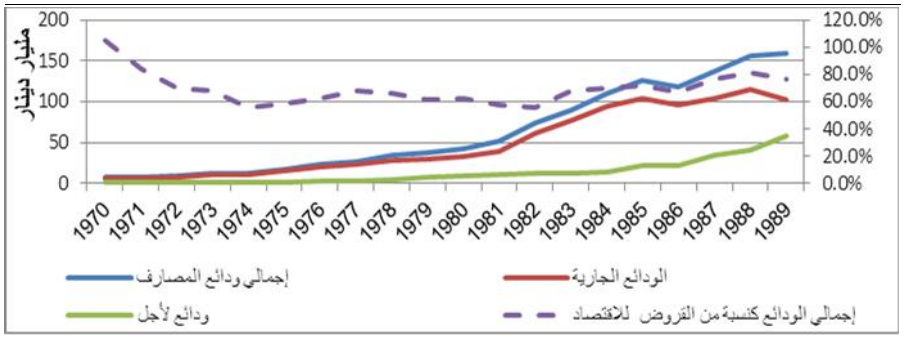

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, série rétrospective, Hors série, Juin, 2012.

يعتبر قطاع العائلات العون الاقتصادي الوحيد من وحدات الفائض في نهاية الستينات، وتضاعفت مداخيله بنحو 6 مرات، بين عامي 1970 و1982، ومع أن استهلاكه عرف تزايدا خلال نفس المرحلة، إلا أنه لم يؤد إلى تآكل هذه المداخيل.[6] تراوحت نسبة فوائض قطاع العائلات التي لم يستطع النظام المصرفي تعبئتها من إجمالي الفوائض خلال الفترة1973-1985 ما بين 52% و93% كما يتضح من الشكل رقم(4). أدى نظام التمويل خلال مرحلة التسيير الاشتراكي، القائم على مركزية الموارد المالية، وتحكم الخزينة في توجيهها، وضعف العائد على الإيداع لانخفاض أسعار الفائدة الدائنة إلى إيجاد دائرة مالية غير رسمية موازية له.

الشكل رقم(4): تطور اكتناز العائلات كنسبة من إجمالي فوائضها للفترة1973-1985

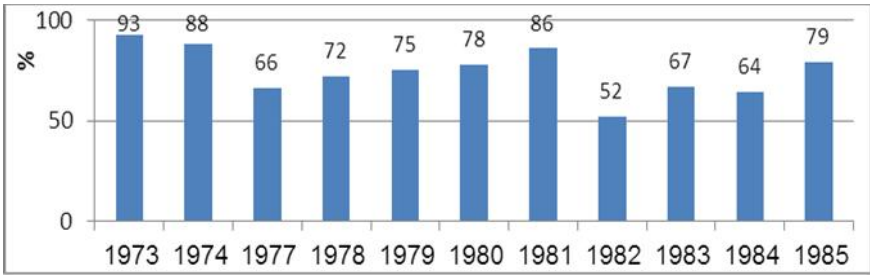

Source: Mohamed Habib Rahiel, L'épargne des ménages, p.263. Dans : Monnaie, crédit et financement en Algérie (1962-1987). Ouvrage collectif sous la direction de Henni Ahmed, CREAD, Avril, 1987.

ت- **ضعف نجاعة سياسة الإقراض:** لم يستطع البنك المركزي توظيف دوره كملجأ أخير للإقراض للتأثير في سيولة الاقتصاد بناءً على أهداف نقدية. أكد الإصلاح المالي لعام 1971، على أن المصارف التجارية تمنح القروض المتوسطة الأجل للشركات العامة، هذه

القروض قابلة لإعادة الخصم آليا على مستوى البنك المركزي. شكلت إلى غاية 1980، الأداة الأساسية لإعادة تشكيل سيولة المصارف، للوفاء بالتزاماتها التمويلية المحددة في خطة التنمية، كما يتضح من الشكل رقم(5). انتقل البنك المركزي إلى أداة جديدة (إلى جانب إعادة الخصم) متمثلة في السحب على المكشوف، نتيجةً لضعف الادخار المعبئ من طرف المصارف التجارية، للاختلالات السائدة في نظام التمويل، كما يمنح قروضا مباشرة بمبالغ صغيرة.

ارتفعت القروض المصرفية للاقتصاد من 6.93 مليار دينار في عام 1970 إلى 209.4 مليار دينار في عام 1989، أي تضاعفت بأكثر من 30 مرة. ارتفع التمويل النقدي للبنك المركزي للاقتصاد بأكثر من 61 مرة خلال نفس المرحلة، إذ ارتفع من 0.504 مليار دينار في عام 1970 إلى 30.783 مليار دينار في عام 1989.[7] ارتفعت حصة التمويل النقدي كنسبة من القروض للاقتصاد بصفة معتبرة بدءً من سنة 1972، ثم شهدت تراجعا معتبرا في عام 1978(يتم تمويل الاستثمار بالقروض الطويلة الأجل الممنوحة من طرف الخزينة العامة). استقرت عند نسب أقل في عشرية الثمانينات مقارنة بالسبعينات، باستثناء سنتي 1981 و1982، لارتفاع مبالغ السحب على المكشوف.

الشكل رقم(5): تطور أشكال ومساهمة البنك المركزي في القروض للاقتصاد للفترة1970-1989

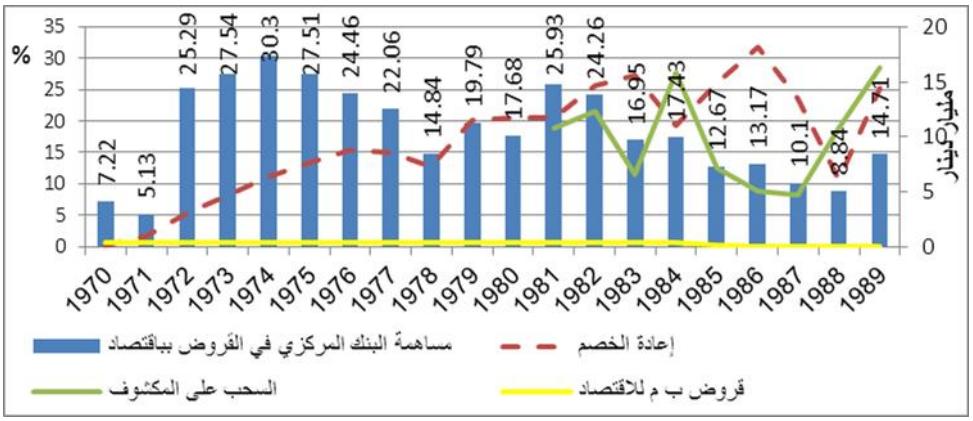

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, série rétrospective, Hors série, Juin, 2012.

ثانيا: إجراءات تحرير أسعار الفائدة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق

شكلت إعادة الاعتبار لأسعار الفائدة أولوية في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق. في هذا الإطار، رُفع معدل إعادة الخصم من نسبة 7% في أبريل 1990 إلى 10.5% ابتداء من ماي 1990، وبقي ثابتا إلى غاية سبتمبر 1991؛ ثم رفع في أكتوبر 1991 إلى 11.5%، وبقي عند هذه النسبة إلى غاية أبريل 1994. أما أسعار الفائدة المصرفية، فقد تقرر تحرير الدائنة منها منذ ماي 1990، في حين بقيت المدينة مقيدة لتفادي رفع تكلفة التمويل على الشركات العمومية؛ استمر تحديد سقوف قصوى لأسعار الفائدة المدينة إلى غاية بداية 1994.

مع بداية تطبيق برنامج التثبيت (أبريل 1994- مارس 1995)، اصدر بنك الجزائر، بتاريخ 09 أبريل 1994، التعليمة رقم 94-16 المتعلقة بأدوات سير السياسة النقدية وإعادة تمويل المصارف.[8] من بين أهداف هذه التعليمة إعادة التوازن لهيكل أسعار الفائدة، من خلال:

- إزالة السقف على أسعار الفائدة المدينة، تماشيا مع تحرير أسعار الفائدة الدائنة المطبق منذ 1990؛
- تحديد معدل إعادة الخصم عند نسبة 15%؛
- تحديد معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند نسبة 20%؛
- تحديد سعر الفائدة على القروض بالحساب الجاري للبنك المركزي الممنوحة للمصارف عند 24%؛
- إزالة السقف على أسعار الفائدة في السوق ما بين المصارف لتصبح محددة في إطار التفاوض الحر؛
- وضع هامش مصرفي أقصى بنسبة 5% فوق متوسط تكلفة الموارد المصرفية وذلك بهدف تفادي أي ارتفاع مفرط في تكلفة الائتمان في ظرف يتميز بالتثبيت وغياب منافسة كافية في مجال الوساطة.

أكد التنظيم رقم 94-13 الصادر في 2 جوان 1994، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط المصارف المطبقة على العمليات المصرفية، في مادته الرابعة على ما يلي :"تُحدد المصارف والمؤسسات المالية، بكل حرية، معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، وكذا معدلات ومستوى العمولات المطبقة على العمليات المصرفية. غير أنه يمكن لبنك

الجزائر أن يحدد هامشا أقصى يستوجب احترامه من قبل المصارف والمؤسسات المالية بالنسبة لعمليات القرض".

ولكن وبعد أكثر من سنة ونصف اصدر بنك الجزائر، في 25 ديسمبر 1995، التعليمة رقم 95-77 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 94-16 السابقة الذكر، حيث نصت المادة 2 منها على ما يلي :"بهدف تحفيز الوساطة المصرفية في سياق من المنافسة السليمة، يلغى تأطير الهامش المصرفي الذي أُنشئ بموجب التعليمة رقم 94-16". وبهذا فقد أرست هذه التعليمة حرية تحديد أسعار الفائدة المدينة استكمالا لتحرير أسعار الفائدة الدائنة.

على الرغم من ذلك، بقيت أسعار فائدة التجزئة عمليا غير محررة كفاية إلى غاية نهاية 2002 لأن المصارف، التي تكتلت في إطار جمعية المصارف والمؤسسات المالية(**ABEF**)، عملت على التنسيق والاتفاق حول أي تطور لأسعار الفائدة؛ كما قامت، بتشجيع من وزارة المالية، بتحديدها باتفاق مشترك وبشكل مستقل عن تطور معدل إعادة الخصم، رغم تبعيتها الكلية لإعادة تمويل البنك المركزي. يعتبر هذا السلوك تجاهلا لمبدأ المنافسة وعدم احترام قانونها الذي يحظر مثل هذا الاتفاق.[9]

قامت السلطات بغرض تخفيض معدلات التضخم بتبني سياسة نقدية انكماشية خاصة خلال مرحلة تطبيق برنامج التثبيت وبداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، تظهر في رفع معدل إعادة الخصم وسعر الفائدة في السوق النقدية(MM rate)، إلى جانب رفع أسعار الفائدة على الودائع والقروض، بالرغم من ذلك بقيت مختلف أسعار الفائدة من الناحية الحقيقية سالبة لارتفاع معدلات التضخم إلى غاية بداية 1997، كما يتضح من الشكل رقم(6).

الشكل رقم(6): تطور أسعار الفائدة المختلفة ومعدلات التضخم خلال الفترة(1990-1999)

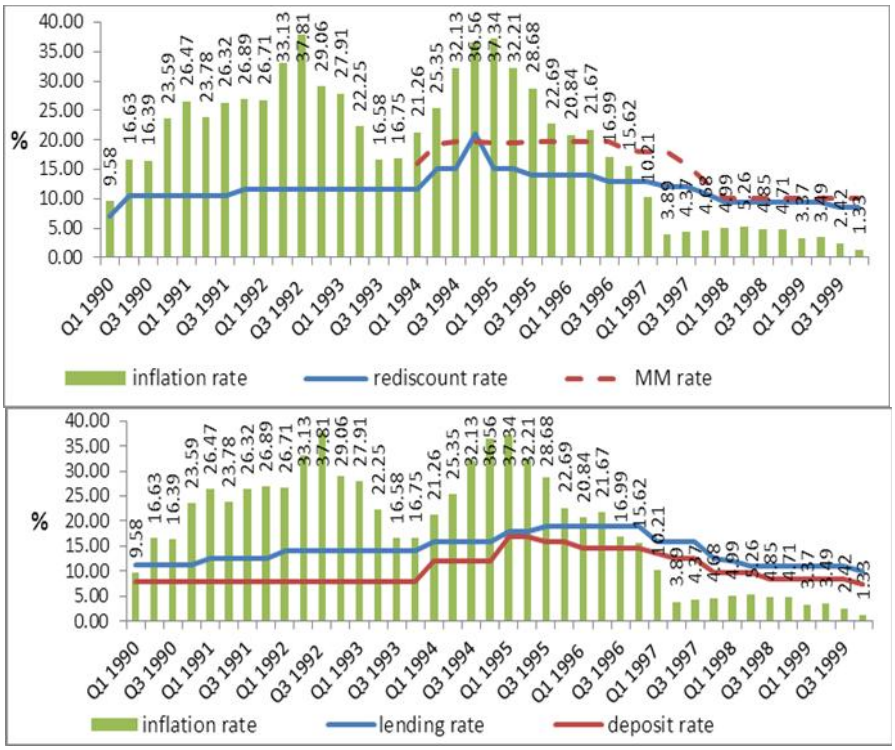

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي:
International financial statistics, (http://elibrary-data.imf.org/)

أصبحت أسعار الفائدة المختلفة من الناحية الحقيقية موجبة بدءً من سنة 1997، واستمر تخفيضها تبعا للتوجه العام الذي بدأ منذ المنتصف الثاني من التسعينات نتيجة انخفاض معدلات التضخم. لم تلجأ المصارف، في ظل فائض السيولة المصرفية، إلى إعادة الخصم منذ نهاية 2001، وبقي معدل إعادة الخصم ثابتا عند نسبة 4% منذ مارس 2004؛ يبقى بالرغم من عدم تحريكه، مؤشرا تستخدمه المصارف لتحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. ومع اعتماد أدوات تعقيم السيولة ممثلة في استرجاع السيولة بمناقصة لمدة 7 أيام، و3 أشهر و6 أشهر (Liquidity absorption)،[10] وأداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة(marginal deposit facility)،[11] تشكل معدلات الفائدة عليها أسعارا رسمية. نلاحظ أنه قد تم تحديدها عند مستويات جد منخفضة كما يتضح من الشكل رقم(7).

الشكل رقم(7): تطور أسعار الفائدة الرسمية وسعر الفائدة في السوق النقدية خلال الفترة (جوان 2000- جوان 2015)

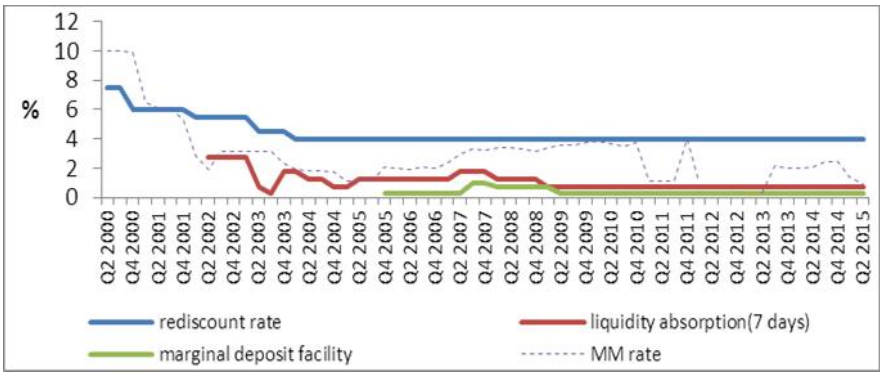

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي
International financial statistics, (http://elibrary-data.imf.org/)

استمر تخفيض أسعار الفائدة على الودائع، القروض وأذونات الخزينة امتدادا لمرحلة نهاية التسعينات. بقي سعر الفائدة على القروض ثابتا عند نسبة 8% منذ أفريل 2003، أما سعر الفائدة على الودائع، فقد استمر في الانخفاض، إلى أن استقر عند نسبة 1.75% منذ أفريل 2005. نلاحظ أن سعر الفائدة على أذونات الخزينة بقي متغيرا لكن عند مستويات جد منخفضة منذ نهاية 2002.

الشكل رقم(8): تطور أسعار الفائدة على الودائع، القروض وأذونات الخزينة خلال الفترة (جوان 2000- جوان 2015)

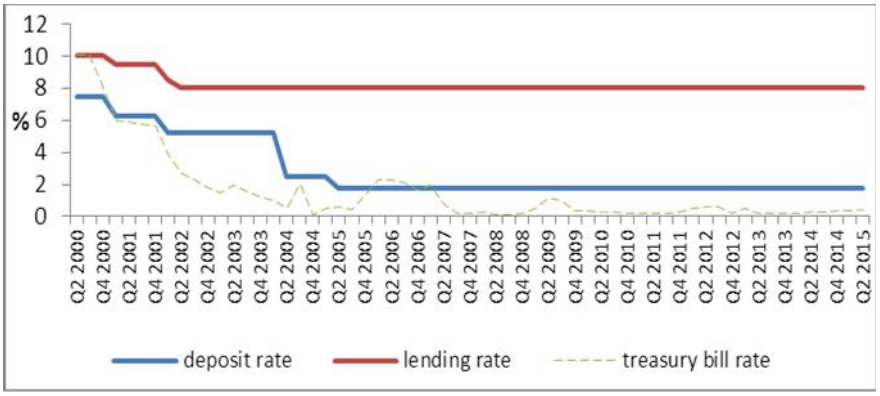

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي
International financial statistics, (http://elibrary-data.imf.org/)

ثالثا: تقويم فعالية سياسة تحرير أسعار الفائدة(1990- جوان 2015)

يمكن تقويم فاعلية سياسة تحرير أسعار الفائدة في النقاط التالية:

1- **تحرير أسعار الفائدة الرسمية وفعالية السياسة النقدية:** استطاعت السياسة النقدية خلال مرحلة تطبيق برنامجي التثبيت والعديل الهيكلي(1994-1998)، إلى جانب، السياسة المالية المتشددة، إعادة جدولة الديون وتخفيض قيمة الدينار من احتواء الاختلالات النقدية لمرحلة التسيير الاشتراكي، إذ انخفض معدل التضخم(كما اتضح من الشكل السابق رقم(6)) من 36.56% في نهاية 1994، إلى 4.71% في نهاية 1998، لينخفض في نهاية عام 1999 إلى 1.33%. سمحت التطورات السابقة بإعادة التوازن لهيكل أسعار الفائدة الرسمية؛ إذ أصبح معدل إعادة الخصم الحقيقي وسعر الفائدة في السوق النقدية موجبين في سنة 1997، وهو ما ساعد على ضبط الوضع النقدي.

مع بداية الألفية الثالثة، تحول النظام المصرفي إلى حالة فائض السيولة المصرفية، فأصبح لا يطلب إعادة التمويل من بنك الجزائر، لذلك لم تُستخدم أداة إعادة الخصم منذ نهاية 2001، أُعتُمدت أدوات جديدة لتعقيم السيولة ممثلة في استرجاع السيولة بمناقصة لمدة 7 أيام، و3 أشهر و6 أشهر، وأداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة. نلاحظ أنه تم تحديد أسعار الفائدة عليها عند مستويات جد منخفضة، وقد يكون ذلك في إطار رغبة بنك الجزائر تشجيع المصارف على منح التمويل للاقتصاد، لكنها تعكس كذلك حالة فائض السيولة الهيكلية للمصارف، والذي يتم تعقيمه بأسعار فائدة جد منخفضة، كما قد تعكس كذلك استمرار القيود على النظام المالي وتخلفه، لغياب بدائل أخرى لتوظيف فوائض المصارف. أما بالنسبة لأسعار الفائدة في السوق النقدية، يُلاحَظ أنها جد منخفضة؛ تبقى تطوراتها تتم في إطار فائض السيولة المصرفية الهيكلي، والذي أدى إلى تحجيم (إن لم نقل تغييب) السوق النقدية من جهة، ومن جهة أخرى، تبقى تطوراتها تتم في معزل عن تطورات باقي أسعار الفائدة الرسمية، كما أن تأثيرها محدود على أسعار الفائدة على الودائع والقروض.

تتضح خاصية أخرى في أسعار الفائدة الرسمية، إذ تبقى سالبة من الناحية الحقيقية، ويتضح من الشكل رقم(9) أن سعر الفائدة على أداة استرجاع السيولة بمناقصة وتسهيلة الودائع المغلة للفائدة تعتبر سالبة في أغلب مراحل اعتمادهما، ما يعني أن المصارف التجارية باتجاهها إلى توظيف فوائضها في بنك الجزائر لا تتحصل على عائد حقيقي،

وتتجنب الإقراض للقطاع الخاص –كما سيتضح لاحقا– بعائد حقيقي موجب، كما يبقى سعر الفائدة في السوق النقدية الحقيقي سالبا في أغلب فترات هذه المرحلة وبدرجة أقل معدل إعادة الخصم الحقيقي.

الشكل رقم(9): تطور أسعار الفائدة الرسمية وسعر الفائدة في السوق النقدية الحقيقية خلال الفترة (جوان 2000–جوان 2015)

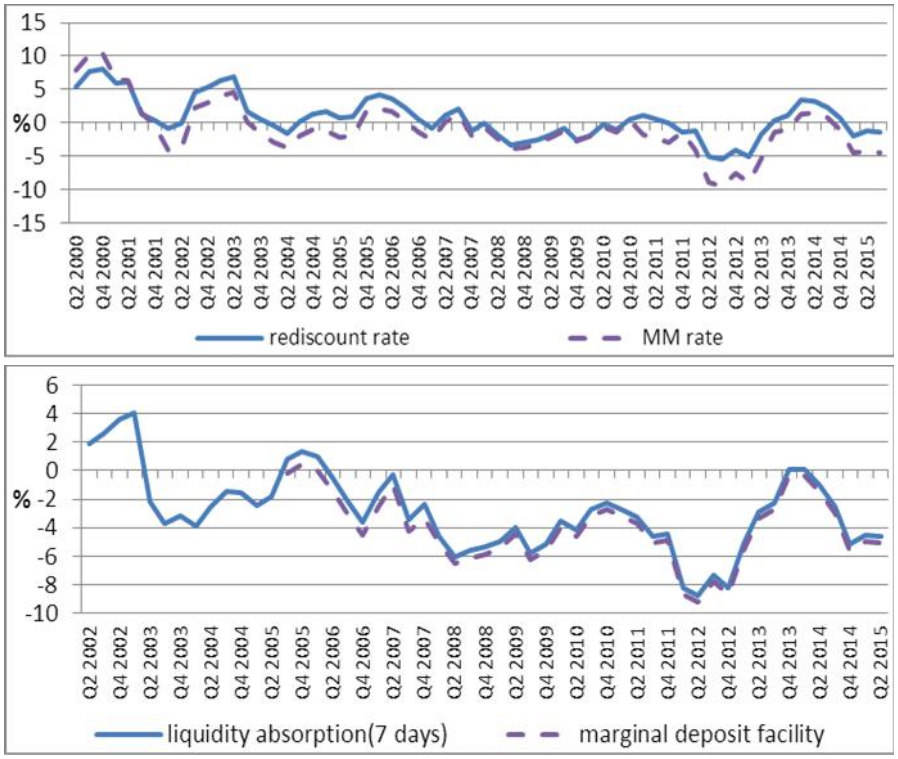

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي
International financial statistics, (http://elibrary-data.imf.org/)

امتازت كذلك، أسعار الفائدة الرسمية في الجزائر خلال هذه المرحلة بفترات استقرار طويلة، خلافا لما يجب أن تكون عليه، باعتبارها مؤشرا لتوجهات السياسة النقدية، ما يعكس في النهاية ضعفا في استخدامها لتفعيل السياسة النقدية.

الشكل رقم(10): عدد الأشهر التي لم تتغير فيها أسعار الفائدة الرسمية خلال الفترة(2000– جوان 2015)

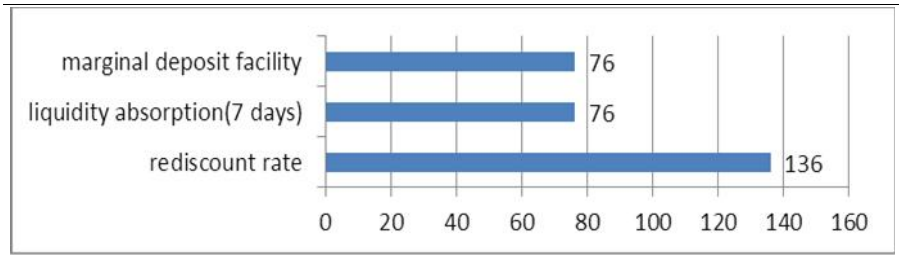

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي
International financial statistics, (http://elibrary-data.imf.org/)

استخدمت الأدوات السابقة الذكر إلى جانب الاحتياطي القانوني لامتصاص السيولة بهدف تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار،[12] ويتضح جليا من الشكل الموالي رقم(11) أن أدوات السياسة النقدية المختلفة لا تؤثر كفاية في معدلات التضخم، فبالرغم من كون تطور إجمالي السيولة المعقمة بمختلف الأدوات السابقة بالمليار دينار (LIQUIDITY ABSORPTION) يتناسب عكسيا مع تطور معدل التضخم في بعض الفترات، نلاحظ كذلك أنه يتناسب طرديا مع تطور معدلات التضخم، ويتضح ذلك جليا خاصة خلال مرحلة تطبيق مخطط دعم النمو الأول(2001-2004)، إلى جانب مرحلة التوسع في الإنفاق الموجه لزيادة الأجور في 2010 و2011، ما يعني أن تعقيم السيولة بالأدوات السابقة لا يعتبر المحدد الوحيد لمعدلات التضخم. يعتبر إحجام المصارف عن الإقراض خاصة للقطاع الخاص والسياسة المالية الحذرة من العوامل المهمة التي تفسر تطور معدلات التضخم عند المستويات السابقة إلى جانب تعقيم السيولة بأدوات السياسة النقدية.[13]

الشكل رقم(11): تطور إجمالي السيولة المعقمة ومعدل التضخم خلال الفترة(ديسمبر 2001-جوان2015)

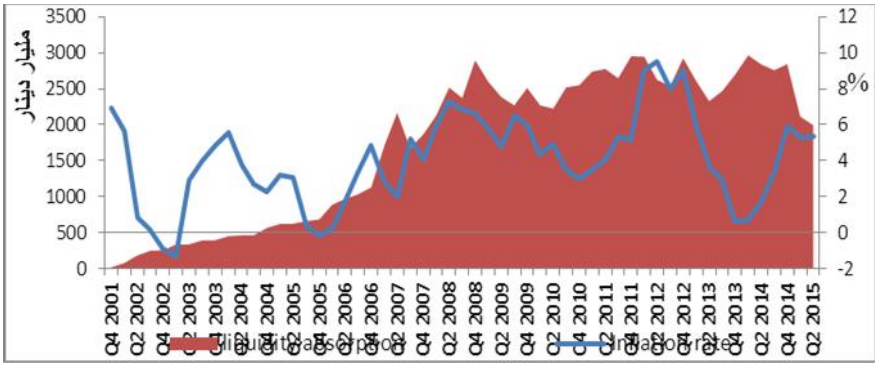

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي
International financial statistics, (http://elibrary-data.imf.org/)

2- تحرير أسعار الفائدة على الودائع، القروض وأذونات الخزينة وفعالية الوساطة المصرفية: هدف تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة في الجزائر إلى تفعيل دور الوساطة المصرفية في زيادة الاستثمار والتشغيل، من خلال زيادة الادخار والتخصيص الأمثل للموارد.

بدايةً، أصبحت أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع والقروض موجبة بداية من سنة 1997، لكن مع تخفيض سعر الفائدة على الودائع وعلى أذونات الخزينة إلى معدلات صغيرة مع بداية الألفية الثالثة، فقد أصبحت من الناحية الحقيقية سالبة كما يتضح من الشكل رقم(12).

الشكل رقم(12): تطور أسعار فائدة التجزئة الحقيقية خلال الفترة(جوان 2000- جوان 2015)

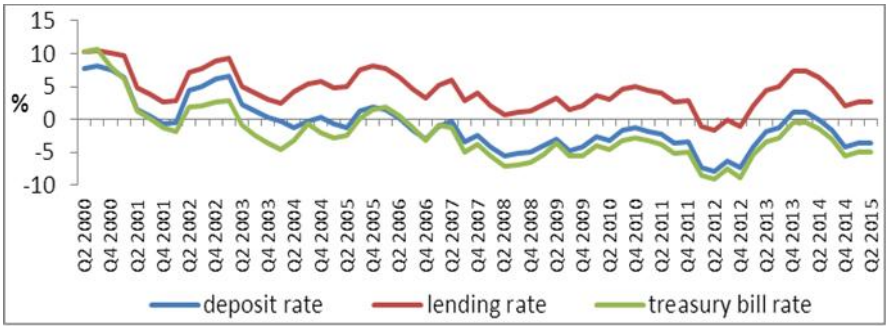

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي
International financial statistics, (http://elibrary-data.imf.org/)

يعكس انخفاض متوسط سعر الفائدة على الودائع، حالة فائض السيولة المصرفية، والذي مارس أثرا في الضغط على انخفاض سعر الفائدة على الودائع، ويبقى سعر الفائدة على الودائع الحقيقي سالبا، وبالتالي فإنه غير محفز للإيداع، وأصبحت المصارف أقل سعيا لجذب الودائع، خاصة الودائع لأجل، والتي أصبحت أقل من الودائع الجارية(أنظر الشكل رقم(13))، ما سيؤثر سلبا على تطوير الادخار في المدى الطويل، وبالتالي تحسين مهارات المصارف في تسيير الأصول-الخصوم.

الشكل رقم(13): تطور الودائع الجارية والودائع لأجل خلال الفترة1990-2014

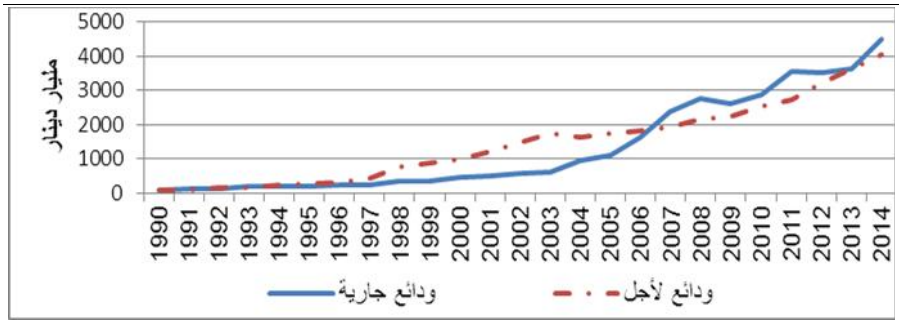

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **Banque d'Algérie,** Bulletin statistique de la banque d'Algérie, série rétrospective, Hors série, Juin, 2012.
- **IMF,** International financial statistics, (http://elibrary-data.imf.org/).

يعكس كذلك ارتفاع متوسط سعر الفائدة على القروض، ما سبق وأشرنا إليه، أن المصارف تحجم عن إقراض القطاع الخاص لوجود حالة عدم تماثل المعلومات، خاصة في ظل تعقيد البيئة المؤسسية،[14] ولتخلف قدراتها في تقويم المخاطر خاصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص،[15] ما يدفعها إلى تخفيض التمويل برفع سعر الفائدة على القروض ليعكس العائد المُعدَل بتكلفة المخاطر المرتفعة في ظل الظروف غير المواتية السابقة الذكر. يتضح جليا من الجدول رقم(2) أن مؤشر القروض المصرفية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي بالرغم من ارتفاعه بين عامي 2001 و2014 من 8% إلى 18.3%، يبقى ضعيفا عند مقارنته ببعض الدول العربية، كمصر، تونس والمغرب، ومقارنة بالاقتصادات المتحولة كرومانيا بولونيا وبلغاريا، في حين يبقى جد ضعيف عند مقارنته بما حققته الاقتصادات الناشئة كماليزيا.

الجدول رقم(2): تطور القروض المصرفية للقطاع الخاص كنسبة من PIB خلال الفترة2001-2014

السنوات	2001	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	8	12,2	11	12,1	12,8	15,2	13,8	14,1	16,6	18,3
تونس	61.5	62.3	59	57.3	60.1	68.6	75.5	75.2	-	-
المغرب	44.6	43.4	42.6	48.6	60.7	66.9	70.5	71.6	67.9	68.7
رومانيا	8.6	10.1	15.5	25.7	37	38.8	38.9	37.4	33.9	31.1
بولونيا	27.3	27.4	26.4	31.3	47.6	48.8	51.4	50.1	51.1	52.2
ماليزيا	129.1	121.8	111.9	103.7	96.7	107.1	108.4	114.1	120.1	120.6
بلغاريا	14.1	18.8	33.2	42.5	66.7	69.2	66.1	66.7	66.4	59.6
مصر	54.9	54.7	54	49.3	42.8	33.1	31.2	29.1	27.8	27.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:

(http://donnees.banquemondiale.org/indicateur)

يُقابِل ضعف القروض المصرفية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج، بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة عليها، قيام المصارف بتوظيف مبالغ هامة في شراء أذونات الخزينة بأسعار فائدة جد منخفضة. يتضح جليا من الشكل رقم(14)، أن المصارف التجارية تقبل بعائد جد منخفض على أذونات الخزينة، إذ بقي معدل الفائدة على أذونات الخزينة أقل من 1%، منذ نهاية 2009، ما يجعله من الجانب الحقيقي سالبا، بمعنى أن المصارف لا تحصل عمليا على عوائد حقيقية من شراء أذونات الخزينة، وتُحجِم عن إقراض القطاع الخاص بسعر فائدة مرتفع، بقي متوسط هذا الأخير، ثابتا عند معدل 8% منذ أفريل 2003، إلى غاية جوان 2015(أنظر الشكل السابق رقم(8)). في هذا الصدد تؤكد بعض الدراسات على أن رغبة المصارف في الاحتفاظ بالسيولة الفائضة تعكس الوضعية التي ينخفض فيها سعر الفائدة في سوق الإقراض ليساوي التكلفة الحدية للإقراض المعدلة بالمخاطر، وفي ظل هذا النظام، تفضل المصارف الاحتفاظ بسيولة فائضة غير مدرة للعوائد، بدلا من إقراضها بعائد.[16]

الشكل رقم(14): تطور سعر الفائدة على أذونات الخزينة وقروض المصارف للخزينة خلال الفترة (ديسمبر 2001-جوان 2015)

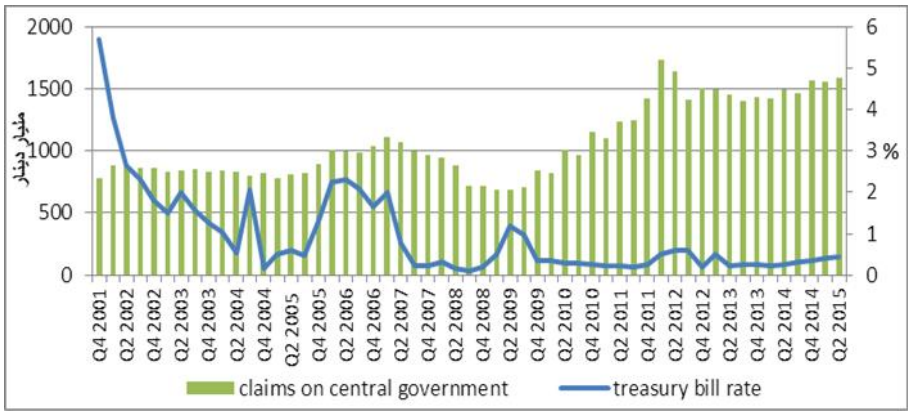

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي International financial statistics, (http://elibrary-data.imf.org/)

نلاحظ كذلك أن الهامش المصرفي(الفرق بين سعر الفائدة على القروض والودائع) كان منخفضا خلال عشرية التسعينيات(الشكل رقم(6))، لكنه أصبح مرتفعا منذ بداية الألفية

الثالثة(الشكل رقم(8)) لارتفاع سعر الفائدة على القروض من جهة، وانخفاض سعر الفائدة على الودائع من جهة أخرى، وبالتالي فإن المصارف الجزائرية تمتاز بهامش ربح مرتفع، يعكس ضعف المنافسة، وحالة فائض السيولة المصرفية. في هذا الصدد، تشير بعض دراسات، إلى أن ارتفاع الهامش المصرفي، يعتبر مؤشرا لارتفاع تكاليف الوساطة المصرفية، كما يعتبر عاملا معيقا لتدعيم عمق النظام المالي ككل. قد يعود ارتفاع الهامش المصرفي لعدد من المشاكل النظامية، كضعف المنافسة، ضعف عمق الأسواق، زيادة مخاطر الإقراض، وجود اختلالات هيكلية في المصارف، كارتفاع تكاليف التشغيل، انخفاض الكفاءة، البيئة المؤسسية غير المواتية ووجود المعوقات التنظيمية المختلفة التي تشوه عمل الأسواق المالية.[17]

شهدت كذلك معدلات الفائدة على القروض، منذ سنة 2011 تطورات باتجاه منح قروض بدون فائدة أو بمعدلات فائدة جد منخفضة، لقطاع الأسر أو الشركات. تشمل حوافز لتدعيم قطاع السكن، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القروض للمقاولين الشباب، قروض استثمار وقروض لقطاع الفلاحة كما يتضح من الشكل رقم(15). بالرغم من أن ذلك يهدف إلى تفعيل الاستثمار، إلا أنه يمكن أن تكون لهذه التطورات تأثيرات سلبية على فعالية السياسة النقدية، إذ سينعكس هذا التوجه في جعل موقف السياسة النقدية أكثر تساهلا، وبالتالي التأثير سلبيا عليها، لأنها قد تخضع للضغوط السياسية، كأن تكون أسعار الفائدة الرسمية خاضعة لتدابير تسمح بتقديم مزيد من الدعم للحكومة.

الشكل رقم(15): تطور أسعار الفائدة على عدة أنواع من القروض نتيجة دعم الحكومة منذ سنة 2011

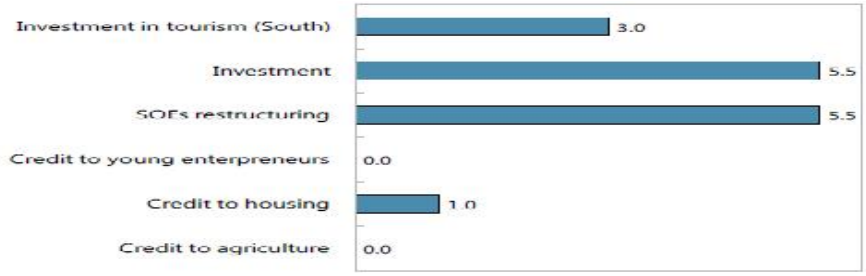

Source : Amina Lahreche, Andrew Jewell, Sampawende J., and Tapsoba, A, Enhancing the effectiveness of monetary policy in Algeria, IMF country report No.14/34, IMF. February, 2014, p.9.

خاتمة:

تأكد جليا أن سياسة التحديد الإداري لأسعار الفائدة خلال مرحلة التسيير الاشتراكي أدت إلى اختلالات نقدية نتيجة التمويل النقدي للاقتصاد، إلى جانب ضعف فعالية الوساطة المصرفية لانخفاض مستويات الادخار، وسوء تخصيص الموارد نتيجة التوجيه الإداري للقروض لتمويل الشركات العامة.

بالرغم من أن فترة التحول إلى اقتصاد السوق شهدت تحريرا لأسعار الفائدة الرسمية، المدينة والدائنة، إلا أن دورها في تفعيل السياسة النقدية والوساطة المصرفية بقي محدودا؛ اتضح أن انخفاض معدلات التضخم في نهاية التسعينيات كان نتيجة السياسة النقدية الانكماشية وتحول معدل إعادة الخصم إلى قيم حقيقية موجبة، لكن، بالرغم من اعتماد عدة أدوات للسياسة النقدية لتتماشى مع حالة فائض السيولة منذ بداية الألفية الثالثة، يبقى تأثيرها محدودا في معدلات التضخم، إضافة إلى كونها سالبة من الناحية الحقيقية وتميزها بفترات استقرار طويلة.

سمح انخفاض معدلات التضخم بداية من سنة 1997 بتسجيل أسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع والقروض، مع انخفاض الهامش المصرفي، لكن انعكس انتقال النظام المصرفي إلى حالة فائض السيولة في تخفيض أسعار الفائدة على الودائع، وأصبحت معدلاتها الحقيقية سالبة، ما يعيق المصارف من تطوير سياسات فعالة لتعبئة الادخار. بقيت أسعار الفائدة على القروض مرتفعة، لتعكس العائد المعدل بالمخاطر، نتيجة تخلف البيئة المؤسسية، وضعف قدرات المصارف في تقويم مخاطر القروض خاصة تلك الممنوحة للقطاع الخاص. لهذا السبب، تستمر المصارف في سياسة الإحجام على إقراض القطاع الخاص، وتقوم بشراء أذونات الخزينة نتيجة التدخل المفرط للدولة في سياساتها(المصارف العامة)، بأسعار فائدة حقيقية سالبة لا تدر لها أي عائد.

المراجع والإحالات:

[1] CNES, projet de rapport sur : regards sur la politique monétaire en Algérie, 26ème session plénière, 2005, p.37.

[2] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 01-2013، ص 390.

[3] Mohamed Habib Rahiel, taux d'intérêt et régulation économique, cahiers du CREAD, n°18, 2ème trimester, 1989, p.93.

[4] Ahmed Dahmani, L'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes (1980-1997), l'Harmattan, Paris, 1999, p.137.

[5] Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, série rétrospective, Hors série, Juin, 2012.

[6] Mohamed Habib Rahiel, L'épargne des ménages, pp.192-193. Dans : Monnaie, crédit et financement en Algérie (1962-1987). Ouvrage collectif sous la direction de Henni Ahmed, CREAD, Avril, 1987.

[7] Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, Op.cit.

[8] أنظر التعليمة رقم 94-16 المتعلقة بأدوات سير السياسة النقدية وإعادة تمويل المصارف، الصادرة بتاريخ 09 أبريل 1994.

[9] Mohamed Cherif ILMANE, efficacité de la politique monétaire en Algérie :(1990-2006), une approche critique, contribution aux 11èmes Rencontres Euro-méditerranéennes sur « Le financement des économies des pays riverains de la Méditerranée », organisées par l'Université de Nice les 15 et 16 novembre, 2007, pp.95-96.

[10] تعليمة بنك الجزائر رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002 بالنسبة لأداة استرجاع السيولة بمناقصة لمدة 7 أيام و3 أشهر. تم اعتماد أداة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر منذ جانفي 2013.

[11] تعليمة بنك الجزائر رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005.

[12] أُعِيد تنشيط الاحتياطي الإجباري كأداة للسياسة النقدية بموجب تعليمة بنك الجزائر رقم 01-01 المؤرخة في 11 فيفري 2001.

[13] Mohamed Cherif ILMANE, Réflexion sur la politique monétaire en Algérie : Objectifs, instruments et résultats (2000-2004), Cahiers du CREAD, n°75, 2006, pp.187-188.

[14] يمتاز مناخ الاستثمار في الجزائر بالعديد من المعوقات، تشمل صعوبة الحصول على التمويل، استخراج تراخيص البناء، تسجيل الممتلكات، إنفاذ العقود، وغيرها، أنظر:

World Bank, Understanding regulations for small and medium-size enterprises, Doing Business in 2014, 11th edition of the doing business series, October 29, 2013. Disponible Sur le site : www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2014

[15] Banque d'Algérie, Rapport sur la stabilité du système bancaire algérien (2009-2011), Juin, 2013, p.32.

[16] Taron Khemraj, What does Excess Bank Liquidity say about the Loan Market in Less Developed Economies? , Oxford Economic Papers, Vol. 62 (1), 2010.

[17] Tigran Boghosyan, Financial intermediation costs in low-income countries: the role of regulatory, institutional, and macroeconomic factors, IMF working paper 12/140. May, 2012, p.16.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2014/2000–

The impact of fluctuations in the dinar exchange rate on the balance of payments in Algeria during the period 2000-2014

د. عبد الوحيد صرارمة **أ. بعلول نوفل**

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي. الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/09/30 تاريخ قبول النشر : 2017/02/05

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في تحليل انعكاس تقلبات سعر الصرف على هيكل ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000–2014، خصوصا في ظل الاختلالات التي يشهدها هذا الأخير في السنوات الأخيرة، وقد توصلت الدراسة إلى نموذج قياسي يثبت أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي لا يؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري، وان سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية ليس لها أي تأثير على تحسين وضعية الميزان الكلي خلال فترة الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، كما دل اختبار السببية لـ غرانجر على عدم وجود أي اتجاه للسببية من سعر الصرف إلى رصيد ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية:

سعر صرف ، تخفيض قيمة الدينار، ميزان المدفوعات، نموذج قياسي، سببية غرانجر.

Abstract :

This paper aims to analyze the effect of exchange rate fluctuations on the balance of payments of Algeria during the period 2000-2014.

the applied results indicated through the econometric model to prove that the exchange rate does not affect the Algerian balance of payments, And the policy of devaluation of the currency have no impact on improving the status of the overall balance during the study period.

The study concluded that there was an inverse relationship between the exchange rate and the balance of payments, and Granger's causality test showed that there was no causation trend from the exchange rate to the balance of payments .

Key words: *Exchange rate, Devaluation, Balance of payments, Econometric model, Causality test.*

مقدمة:

يحتل سعر صرف العملة حيزًا كبيرًا في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي. وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار التي يتركها تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة .فغالبًا ما يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية لدولة ما إلى ارتفاع الأسعار لسلعها، الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض صادراتها إلى الأسواق الخارجية. وبالمقابل يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية لتلك الدولة إلى انخفاض نسبي في أسعار السلع المستوردة إليها، وبالتالي زيادة الطلب المحلي عليها، الأمر الذي ينعكس على شكل عجز في ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها، وقد يترتب على ذلك تدابير لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها.

فقد عملت الاختلالات في موازين المدفوعات بصفة عامة والموازين التجارية بصفة خاصة للدول الصناعية والنامية خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين، على تجديد البحث في جدوى استخدام سعر الصرف كأداة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات .وأصبحت تحل محل الوسائل التقليدية المتمثلة في فرض القيود الكمية والجمركية على المستوردات وإتباع السياسات التجارية لتحفيز الصادرات. وتعد سياسة تخفيض العملة إحدى النصائح التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول التي تعاني من اختلال في صافي ميزان مدفوعاتها.

وبناء على ما تقدم نقوم بطرح التساؤل التالي : **ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014 ؟**

فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدل سعر الصرف و رصيد ميزان المدفوعات.
2. يؤدي تخفيض سعر الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

تقسيمات الدراسة :

- الإطار النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات
- دراسة تحليلية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات**–حالة الجزائر**– خلال الفترة 2000–2014
- الجانب القياسي للدراسة خلال الفترة 2000–2014

المحور الأول: دراسة نظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

1. تعريف سعر الصرف واهم وظائفه

أولا: مفهوم سعر الصرف: يمكن تعريف سعرا لصرف بأنه" عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى[1] ، كما يعرف بأنه" ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة فيشكل وحدات من العملة الوطنية ، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية فيشكل وحدات من عملة أجنبية معينة[2] . يعمل سعر الصرف كأداة ربط للاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي أي ربط السعر المحلي بالأسعار العالمية.

❖ التعريف الإجرائي للدراسة يعرف سعر صرف الدولار بأنه ثمن الوحدة الواحدة من الدولار مقابل الدينار الجزائري.

ثانيا: وظائف سعر الصرف: يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها على النحو الأتي[3]:

1. **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والعالمية.
2. **وظيفة تطويرية:** وهذا عن طريق تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال تشجيع الصادرات. ومن جانب أخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعانة بالاستيراد التي تكون أسعارها اقل من

الأسعار المحلية وبالتالي فان سعر الصرف يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3. **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية. حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين الدول وبالتالي فان عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة (التغير في سعر الصرف) ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي لدول أخرى.

ثالثا: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية إيجاد تفسير لكيفية تحديد سعر الصرف بين الدول بالاستناد إلى المتغيرات الاقتصادية، وفيما يلي أهم النظريات :

أ. **نظرية تعادل القوة الشرائية (معدل التضخم):** تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عملتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، وترى هذه النظرية ان التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة ويعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، وان كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، فان صياغة هذه النظرية بصورتيها (المطلقة–النسبية) يرجع إلى الاقتصادي السويدي "*Gustav Cassel*" في بدايات العشرينات من القرن العشرين[4] .

ب. **نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم):** وفق هذه النظرية فان قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف ، إذ انه لن يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية. لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المراجحة، فهذه الطريقة تعتبر مهمة تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة[5].

ج. **النظرية الكمية:** تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقية العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يؤدي إلى

ضعف التنافس مقابل سلع الدول المنافسة، مما يشجع على الاستيراد وتخفيض الصادرات وهذا ما يقابله ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، وانخفاض الطلب على العملة المحلية وزيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع[6] .

د. **نظرية الأرصدة (نظرية الرصيد الجاري لميزان المدفوعات):** تقوم هذه النظريات على أساس إن سعر الصرف لعملة دولة ما وخاصة التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزا، هذا يدل على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان مدفوعاتها فائضا. ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع مارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها فإن العملة الألمانية لم تتغير ولم تعرف قيمتها الخارجية انخفاضا ، وسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات[7] .

هـ. **نظرية كفاءة السوق:** قدم الاقتصادي **Eujéne Fama** مفهوم السوق الكفأة في بداية السبعينات، فالسوق الكفأة أو الفعالة هي تلك السوق التي تعكس فيها الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الأجل فالسوق الكفأة تتميز بان تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية[8].

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الأجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

2. ميزان المدفوعات والاختلال الاقتصادي على مستواه

أولا: تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف الصندوق النقد الدولي **(International Monetary Fund)** ميزان المدفوعات على أنه : "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية

معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات او قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة او مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم".

إذن، ميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن بيان إحصائي شامل يلخص وبطريقة منهجية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المعنية، والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقوم بانجاز هذه الوثيقة البنك المركزي لحساب الحكومة[9] . تنقسم المعاملات إلى قسمين : معاملات تؤدي إلى زيادة في التدفقات الداخلة وتسجل في الجانب الدائن، وأخرى ناتجة عن تدفقات خارجة وتسجل في الجانب المدين من الميزان الكلي[10] .

ثانيا: مفهوم الاختلال وصوره على مستوى ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرأة العاكسة للوضعية الاقتصادية للدولة في دائرة العلاقات الدولية، مع ضرورة توازن جانبيه في آخر فتراته لكن هذا التوازن لا يبين الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات وبالتالي سوف نتطرق إلى مفهوم الاختلال الاقتصادي على مستوى الميزان.

1) **مفهوم الاختلال:** تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية، وعند قولنا هناك اختلال في ميزان مدفوعاتنا معناه حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوباتها لتلك الدولة، ويقصد باختلال التوازن حالتي الفائض والعجز في ميزان المدفوعات، والمقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود ميزان المدفوعات، فيجب دراسة كل عناصره بدقة من اجل معرفة مكن الخلل ومحاولة معالجته مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه[11] .

2) **صور الاختلال:**

õ **الاختلال في صورة العجز:** معناه الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، فقد تنخفض الصادرات من السلع والخدمات عن وارداتها منهما وبالتالي يكون هناك عجزا في الميزان التجاري بقيمة الفرق بين الصادرات الواردات ويتم تغطية هذا الفرق بتحويلات نقدية من الخارج بنفس قيمة العجز في الميزان التجاري. كما

يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر[12] .

- **الاختلال في صورة الفائض:** وفي هذه الحالة يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب الدائن يزيد من الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي[13]، وتكمل المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة الى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد اقل خطورة من حالة العجز في الميزان. كما يمكن للدولة التخلص من حالة الفائض من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار[14] .

3. **العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات:** من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها **Depreciation** ويعطى بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات "والأصول المالية" التي تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز . وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية. حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية

للعملة الوطنية **Appreciation** الذي يعطى ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه ويمكن توضيح هذه الآلية بالرجوع إلى الرسم التوضيحي التالي[15]:

شكل رقم (01): يوضح العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

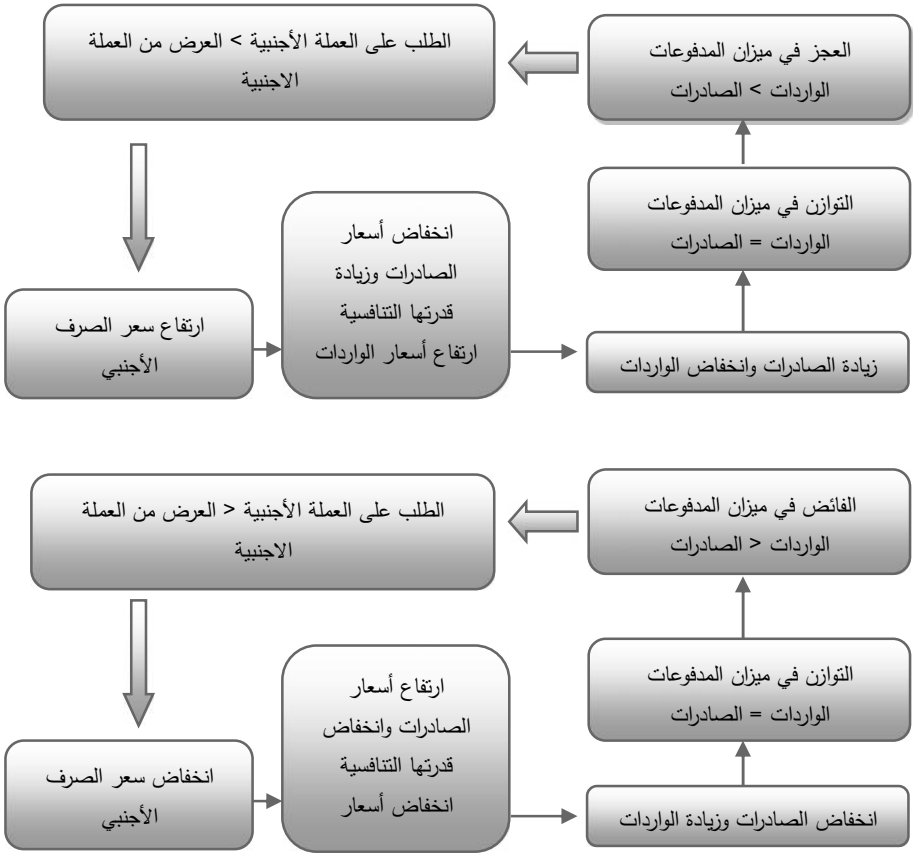

المصدر: ميراندا زغلول، نفس المرجع، ص 138.

المحور الثاني: الدراسة التحليلية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات – حالة الجزائر–

أولا: تحليل تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000 – 2014)

1. تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014): سعر الصرف، بقي إحدى اهتمامات الحكومة الجزائرية

الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، وسنحاول التعرف على تطور هذا المتغير خلال الفترة(2000-2014) حيث يبين الجدول أدناه وبناء على المنحنى أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف عدة تطورات نوجزها فيما يلي:

جدول رقم (01) : تطور كل من أسعار البترول واحتياطات الصرف الأجنبي وسعر صرف الدينار مقابل الدولار

الأمريكي في الجزائر للفترة(2000- 2014)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
DA/$	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.28	69.29
احتياطي الصرف الأجنبي/مليار دولار	11.90	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.8
أسعار البترول$/برميل	28.50	24.85	25.24	28.96	38.66	54.66	65.85	74.95

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
DA/$	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58
احتياطي الصرف الأجنبي/ مليار دولار	143.1	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	
أسعار البترول$/برميل	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	109.55	100.71

المصادر: - تقارير ونشرات الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنتي 2011 و2015 لصندوق النقد العربي (سعر الصرف)

http://www.bank-of algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/chapitre4_2014.pdf

والمنحنى البياني الموالي يبين تطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2014)

منحنى رقم (01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة(2000-2014)

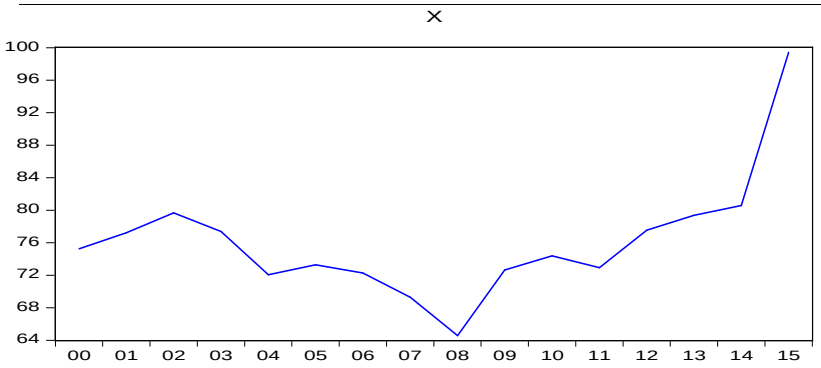

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

يلاحظ من المنحنى البياني، تراوح سعر الدينار مقابل الدوار خلال 2002 و2003 وسنة 2004 على التوالي 79.68 و77.36 و 72.06 . إلا أن تأثيرات تدهور الدينار مقابل الدولار الأمريكي كانت محدودة بفضل التسيير المحكم لاحتياطات الصرف حيث سمحت التطورات الايجابية والمتواصلة لأسعار النفط خلال سنة 2004 ببلوغه 36 دولار للبرميل بعد ما كان متوسط السعر في السنة السابقة 28.02 دولار/برميل بتعزيز وضعية ميزان المدفوعات ومنه احتياطات الصرف التي بلغت 43.1 مليار دولار في آخر العام أي بزيادة تقدر 30.9 بالمائة عن تلك التي تحققت في سنة 2003 ، وهي بذلك تشكل ضمانا لتسيير سعر صرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتثمل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية

يوضح لنا الجدول رقم (01) المبين أعلاه، تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2014)، حيث نلاحظ من خلاله أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة (1990-2000)، حيث انتقل من قيمة 8.96 دج/**دولار** في سنة 1990 إلى 75.26 سنة 2000 وسجل استقرار نسبي خلال الفترة (2000-2007)، وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة، حيث سجل اكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 أين وصل سعر الصرف الدينار إلى 79.68 دج/**دولار** وبعد ذلك سجل تحسنا سنة 2004 حيث بلغ سعر صرف الدينار 72.06 مقابل واحد دولار، وانطلاقا من سنة 2006 ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا إلى غاية 2008. كما سجل في نفس السنة ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل

إلى 64.58 دج/ دولار وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، وعرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة (2010-2012) حيث سجل 78.15 دج/دولار في سنة 2012 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال نفس الفترة، كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك.

ونستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في ادني مستوياته، وان السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار، هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم، وأن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العائم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق وذلك ابتداء من سنة 1996 في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي.

ثانيا: تحليل تطور رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2014)

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو السجل الإجمالي الذي تدون به جميع المعاملات مع العالم الخارجي وهو ما يكرس العلاقة الوثيقة بينه وبين سعر الصرف باعتبار هذا الأخير من الآليات البالغة الأهمية في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وهو ما يحتم علينا معرفة التطورات التي عرفها الميزان في فترة الدراسة والتي حددت بالفترة (2000-2014).

والجدير بالذكر أن توازن ميزان المدفوعات بالجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على المداخيل التي يدرها قطاع المحروقات (حوالي 97 % من إجمالي الصادرات)، وهو ما أثبتته التجربة بعد أزمة 1986 حيث سجل ميزان المدفوعات اكبر عجز له في تلك السنة نتيجة تناقص حجم الفائض في الميزان التجاري ناهيك عن العجز المسجل في حساب رأس المال.

1. **تطور الميزان التجاري:** يعتبر من أهم مكونات الميزان الإجمالي وهو وهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي والخاصة بمجمل حركات السلع من صادرات وواردات الدولة من ونحو الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة تكون غالبا سنة.

   ولا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن بقية دول العالم إلا فيما يتعلق بإظهاره للدور الاستراتيجي الذي يلعبه قطاع المحروقات في جانب الصادرات

البترولية والتي تشكل المورد الأساسي لمداخيل الدولة، والجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (02): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الإجمالية	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل تغطية الصادرات الاجمالية للواردات %
2000	21.65	9.35	12.3	231.55
2001	19.09	9.48	9.61	201.37
2002	18.71	12.01	6.70	155.78
2003	24.47	13.32	11.14	183.70
2004	32.22	17.95	14.27	179.49
2005	46.33	19.86	26.47	233.28
2006	54.74	20.68	34.06	264.70
2007	60.59	26.35	34.24	229.94
2008	78.59	37.99	40.60	206.87
2009	45.18	37.40	7.78	120.80
201	57.09	38.89	18.20	146.79
2011	72.88	46.92	25.96	155.32
2012	71.73	51.56	20.16	139.11
2013	64.71	54.98	9.72	117.69
2014	59.99	59.67	0.32	100.53

Source : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (02) أن وضعية الميزان التجاري في حالة فائض بسبب التطور المستمر للصادرات الجزائرية أين قدرت في سنة 2000 بـ 21.65 مليار دولار أمريكي مقارنة مع سنوات التسعينات وبمعدل تغطية قدر بـ 231**%**، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط. ومن سنة 2001 إلى سنة 2003 شهدت صادرات الجزائر تذبذبا مقارنة مع سنة 2000، ومع ذلك فان رصيد الميزان التجاري سجل فائضا على مستواه و بمعدلات تغطية محققة قدرت بـ 201**%** و 155**%** و 183 **%**.

واستمرت وضعية الميزان التجاري طوال السنوات اللاحقة محققة فائضا وبنسب متفاوتة، خاصة في سنة 2008 حيث بلغت الصادرات الإجمالية الجزائرية رقما قياسيا بلغ 78.59 مليار دولار، وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق الدولية والتي تخطت حاجز 100 دولار للبرميل الواحد.

وفي سنة 2009 نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق انخفاضا وتراجع حيث بلغ 7.78 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008 حيث سجل 40.6 مليار دولار أمريكي، وهذا التدهور الكبير راجع إلى انخفاض أسعار البترول إلى 62.25 دولار للبرميل بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد بقيت تشكل نسب متواضعة تتراوح بين (1.6% و 3.2%) من الحجم الإجمالي للصادرات، وفي سنة 2010 عاد التحسن للميزان التجاري بعد تحسن أسعار النفط مع بداية تلاشي تأثيرات الأزمة العالمية.

وما يمكن قوله انه من الضروري تطوير الإنتاج من اجل ترقية الصادرات خارج المحروقات لمواجهة التزايد في حصيلة الواردات والتي هي في تزايد مستمر خاصة مع الانفتاح الاقتصادي.

أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فان نسبها هامشية إذا ما تم مقارنتها بالصادرات الناتجة عن مداخيل البترول حيث إنها بقيت تتراوح بين الـ 500 مليون دولار و 1 مليار دولار طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنوات 2008 و2012 و 2014 أين سجلت مستويات 1.4 مليار دولار و 1.15 مليار دولار و 1.63 مليار دولار على التوالي وهو ما يدل على محاولة الدولة تنويع صادراتها خارج المحروقات بالموازاة مع دخولها اتفاق الشراكة الأورومتوسطية وسعيا منها كذلك لاستيفاء الشروط الخاصة بانضمامها لمنظمة التجارة الدولية.

وفيما يتعلق بحصيلة الواردات الجزائرية شهدت ارتفاع و تزايد مستمر في فاتورتها وبوتيرة متسارعة خلال فترة الدراسة (2000-2014)، حيث سجلت 59.67 مليار دولار في سنة 2014، حيث تضاعفت 6 مرات تقريبا مقارنة مع ما كانت عليه سنة 2000 أين سجلت 9.35 مليار دولار. وهو ما يشكل دلالة قوية على انفتاح الجزائر على السوق الدولية إضافة إلى ارتفاع مستويات الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية والمرتبطة أساسا بتغطية حجم الاستثمارات القائمة وتلبية حاجات الاستهلاك المحلي.

2. تطور حساب رأس المال:

إن السمة الأساسية لهذا الحساب في الجزائر هي العجز الدائم خصوصا في فترة التسعينات و بداية الألفية الجديدة وقد يرجع السبب إلى ذلك إلى نقص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في مقابل التدفقات الكبيرة الخارجة من الدولة والتي تمثلت أساسا في خدمة الديون. والجدول التالي يبين تطور حساب رأس المال في الجزائر في فترة الدراسة:

جدول رقم (03): تطور رصيد حساب رأس المال الجزائر للفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد حساب رأس المال	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-	0.99-
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
رصيد حساب رأس المال	2.54	3.46	3.18	2.37	0.36-	0.86-	3.55	

Source :

- http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf ,pp 87-88.(2000-2011).

-http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/chapitre4_2014.pdf ,p 48 (2012-2013-2014).

يظهر من خلال الجدول أعلاه ان حساب رأس المال ظل يعاني من العجز طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 وهو ما يشكل دلالة قوية على أن الجزائر كانت دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل سياساتها الاقتصادية، ومن بين الأسباب الرئيسية لهذا العجز يمكن إرجاعه إلى الضغط الكبير الذي تشكله الديون الخارجية على مداخيل المحروقات حيث توجه نسبة معتبرة منها إلى تسديد قيمة هذه الديون إضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2011 بدأ رصيد حساب رأس المال يشهد تحسنا حيث قدر حجم الفائض في سنة 2008 بـ 2.54 مليار دولار، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى ارتفاع حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ازدادت في الفترة 2008-2012 وساهمت في تحقيق فوائض في حساب رأس المال والتي بلغت 3.5 مليار

دولار في سنة 2010، وهي الوضعية المستقرة التي استمرت إلى غاية سنة 2014 أين سجل هذا الحساب فائضا قدر بـ 3.55 مليار دولار. فإن هذا التغير على مستوى هيكل حساب رأس المال لم يكن بسبب الانفتاح التجاري بقدر ما كان نتيجة لظروف اقتصادية خارجية.

أما بالنسبة إلى حساب رأس المال فقد عرف عجزا متواصلا طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008 بسبب ضعف احتياطات الصرف الأجنبي واستعمال الدولة لرؤوس الأموال للوفاء بالتزاماتها الناجمة عن تسديد قيمة الديون المتراكمة وهو الشيء الذي تحقق بنسبة معتبرة بدءا من سنة 2008 وهي السنة التي بدأ فيها حساب رأس المال يسجل فائضا قدر بـ 2.54 مليار دولار تلك السنة وهي الوضعية المستقرة التي استمرت إلى غاية سنة 2014 أين سجل هذا الحساب فائضا قدر بـ 3.55 مليار دولار.

3. تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014): والجدول التالي يبين لنا تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2014.

جدول رقم (04) : تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة(2000- 2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.32	20.14	12.05	0.134	-5.88	

المصدر: تقارير ونشرات الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنتي 2011 و2015 لصندوق النقد العربي.

والمنحنى البياني الموالي يبين تطورات رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014).

منحنى رقم (02): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة(2000-2014)

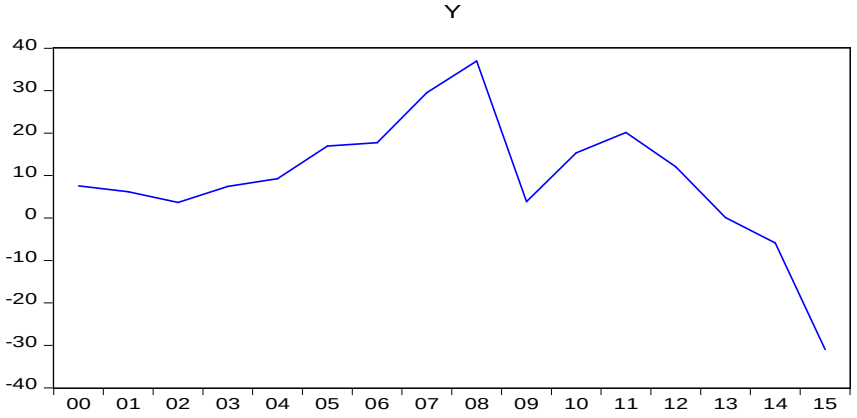

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04)

اعتمادا على كل من الجدول والمنحنى البياني نلاحظ وجود تطور مالي خارجي واضح يرجع بالأساس إلى التحسن المستمر في أسعار البترول حيث انتقل سعر البترول من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 ليبلغ الذروة سنة 2012 مسجلا سعر 109.45 دولارا للبرميل وهو الأمر الذي رفع صادرات الدولة من المحروقات من 21.06 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول وهو ما يبين ان استقرار ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بصورة وثيقة بالوضع الاقتصادي الدولي كما انه يمتاز بحساسية شديدة لارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف.

سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا ابتداء من سنة 2000 قدره 7.57 مليار دولار ليستقر عند نفس المستوى في سنة 2003، ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008، ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3.86 مليار دولار ثم ارتفع إلى 20.14 مليار دولار سنة 2011.

نلاحظ من خلال قراءتنا للبيانات أن وضعية رصيد الميزان الكلي لم تستقر وبقية متذبذبة خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2012 نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف على عكس ما شهدته وضعية الميزان للفترة 2003-2008، لكن بعد سنة 2012 سجل رصيد الميزان الكلي تراجع وانخفض هذا الفائض إلى 134 مليون دولار سنة 2013 ثم عجزا بقيمة 5.88 مليار دولار سنة 2014 وهو الشيء الذي قد يرجع إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري (الميزان اتجاري) ناهيك عن وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف بهدف تغطية ارتفاع فاتورة

الواردات وتراجع حجم الصادرات بفعل انخفاض أسعار البترول. مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات .

ثالثا: تحليل تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

يعبر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عن مجموع أرصدة حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال والتغير في صافي الاحتياطات الرسمية وبالتالي فالرصيد الإجمالي هو حوصلة للتغيرات الحاصلة فيهما وفيما يلي سنحاول تحليل تطور رصيد الميزان الكلي انطلاقا من المنحنى البياني الأتي الذي يمثل قيم الرصيد الإجمالي وسعر الصرف للفترة المذكورة سابقا، ومعرفة واستخلاص العلاقة بين المتغيرين.

منحنى رقم (03): تمثيل بياني لتطورات كل من سعر الصرف و رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000-2014)

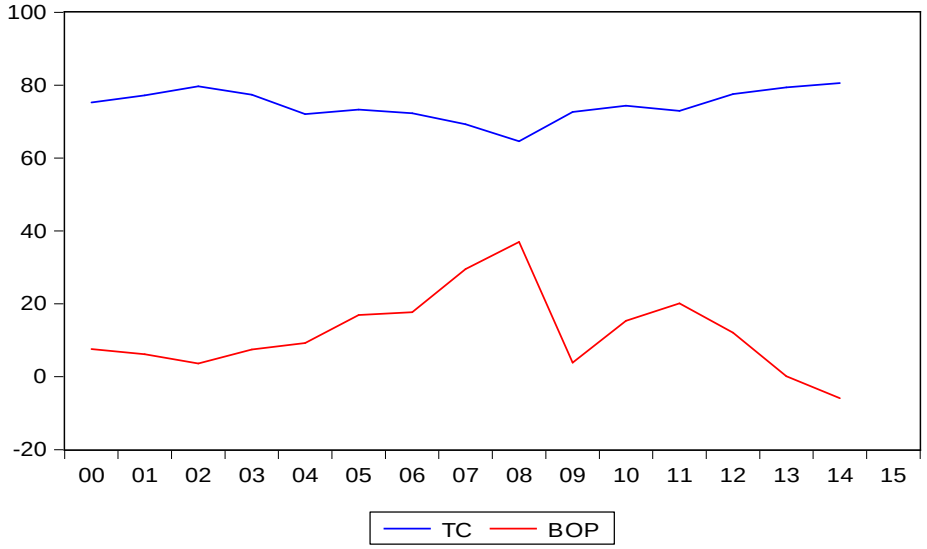

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)**و**(4).

إن المنحنى البياني أعلاه، يبين بوضوح عدم وجود علاقة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار ورصيد ميزان المدفوعات، ففي معظم مراحل ارتفاع سعر الصرف نشاهد تذبذبا بين الصعود و النزول لرصيد ميزان المدفوعات وهذه الاختلالات الحاصلة على مستواه راجعة لتأثره بدرجة كبيرة برصيد الميزان التجاري أثناء فترة الدراسة

المحور الثالث: قياس أثر سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على ميزان المدفوعات حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

من خلال الدراسة التحليلية السابقة والتي أثبتت عدم تأثير سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على التغيرات الحاصلة على مستوى الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، وممكن تدخل عوامل ومحددات أخرى تؤثر على التطورات الحاصلة على مستواه، ومن خلال هذا التحليل سوف نحاول صياغة نموذج قياسي يوضح مدى قدرة المتغير المستقل وهو سعر الصرف في تفسير متغير رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1. **التعريف بمتغيرات النموذج (صياغة النموذج)**

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و أصعبها حيث يتم تحديد المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تأثر على المتغيرات التابعة.وفي هذه الدراسة :

- **المتغير التابع:** والمتمثل في رصيد ميزان المدفوعات، ويرمز له بالرمز (BOP) والوحدة هي مليار دولار.
- **المتغير (المفسر) المستقل:** والمتمثل في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، ويرمز له بالرمز (TC) ومعبر عنه بالدينار الجزائري
- **مشاهدات الدراسة:** تشمل سلسلتين زمنيتين لمتغيرات الدراسة التي تغطي الفترة (2000-2014) أي 15 مشاهدة لكلا المتغيرين.

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية, يكون الشكل الرياضي للمعادلة على النحو التالي:

$$BOP = a + \beta(TC) + e$$

حيث أن:

BOP: رصيد ميزان المدفوعات **TC:** سعر الصرف

a: الثابت **β :** معلمة النموذج التي تحدد العلاقة بين المتغيرين

e : المتغير العشوائي

2. **تقدير نموذج الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) و اختبار الفروض:**

باستعمال المعطيات المتوفرة عن المتغيرات المذكورة سابقا، سوف نقوم بتقدير النموذج المقترح (نموذج رصيد ميزان المدفوعات)

خلال فترة الدراسة وبعد إدخال البيانات في البرنامج وبالنظر إلى **الملحق رقم (01)**، كانت نتائج تقدير النموذج على النحو التالي:

معامل التحديد	0.780195
معامل الارتباط	0.763287
Prob (F-statistic)	0.000013
قيمة فيشر المحسوبة F-cal	46.14337
Durbin-Watson stat	2.110880
حجم العينة n	15

واعتمادا على مخرجات **الملحق رقم (01)** يمكن تمثيل وصياغة المعادلة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$Y = 183.7531 - 2.3024*X + e$$

تقييم وتفسير النموذج اقتصاديا و إحصائيا:

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.

❖ **التقييم والتفسير الاقتصادي للنموذج**

بالنظر إلى إشارة β (2.3024 –) ، تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (أسعار الصرف) والمتغير التابع (رصيد ميزان المدفوعات) وذلك لان المعلمة المفسرة سالبة وهذا لا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث إذا ارتفع سعر الصرف بـ 1% تراجع رصيد ميزان المدفوعات بـ 2.3024 %، ومنه فالنموذج مخالف للنظرية الاقتصادية، وسبب ذلك راجع لعدم التأثير الفعال والايجابي لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على رصيد ميزان المدفوعات، أي كلما قامت السلطة النقدية للدولة بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار سجل ميزان المدفوعات تراجعا و عجزا على مستواه خلال فترة الدراسة وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

❖ **التقييم والتفسير الإحصائي للنموذج**

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية بهدف اختبار مدى الثقة الإحصائية في المقدرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار المعنوية الجزئية للمعلمات باستخدام إحصائية ستيودنت واختبار المعنوية الكلية لنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد.

❖ **جودة توفيق النموذج:**

عند النظر إلى معامل التحديد R^2 نجده يساوي 0.78 أي مما يدل على أن المتغير المستقل يفسر لنا حوالي 78% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، بمعنى أخر أن التغيرات في أسعار الصرف تفسر لنا حوالي 78% من التغيرات الحاصلة على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات. و 22% تفسرها عوامل أخرى أي وجود متغيرات أخرى لم تحتسب أو لم يهتم بها في هذا النموذج.

❖ **اختبار معنوية المعلمات الجزئية :**

اختبار ستيودنت: (اختبار معنوية معلمات الانحدار أثر TC على BOP) عند درجة معنوية 5%

$H^o : \beta i = 0$

$H^1 : \beta i \neq 0$

بما أن $tprob < 0.05$ و t المجدولة < t المحسوبة ومنه نرفض فرضية العدم H^o ونقبل H^1 .

وهنا نشير إلى اثر وأهمية TC في تفسير BOP .

❖ **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:**

اختبار فيشر: لدينا القيمة الإحصائية لاختبار فيشر 46.14337 وهي معنوية عند درجة 5% **ومنه النموذج له معنوية إحصائية كلية، مما يجعلنا مبدئيا نقبل النموذج ككل.**

❖ **اختبار فرضيات المربعات الصغرى:**

بعدما قمنا بتقدير النموذج عن طريق الانحدار الخطي البسيط قد يصادفنا أخطاء في التقدير عند استخدام النموذج المقدر لذلك لابد من إجراء بعض الاختبارات قبل الاعتماد عليه لتنبؤ و المشاكل التي قد تواجهه.

1) مشكلة عدم تجانس التباين (اختبار وايت)

من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، ومن أجل التحقق من هذه الفرضية، نقوم باختبار عدم تجانس التباين عن طريق اختبار WHITE ، من خلال white de Testنحصل على النموذج المبين في **الملحق رقم(02)**

من نتائج اختبار وايت:

لدينا 0.05 < 0.5030 = Fprob و Fc < Ft وبالتالي نقبل Hº أي ليس هناك مشكلة عدم تجانس التباين للأخطاء(ثبات تباين للأخطاء).

2) مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (اختبار Breusch-Godfrey)

وللتأكد من عدم وجود هذه المشكلة نستعمل اختبار Breusch-Godfrey المبين في **الملحق رقم (03)**

من نتائج اختبار Breusch-Godfrey

لدينا 0.05 < 0.2965 = Fprob هذا يعني ان القيمة المجدولة Ft < القيمة المحسوبة Fc وبالتالي نقبل فرض العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3) التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبار جارك وبيرا) المبين في الملحق رقم (04)

من نتائج اختبار جارك و بيرا

لدينا 0.05 < 0.2099 =JBprob ومنه نقبل H° أي أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

3. اختبار Granger للسببية بين التغير في سعر الصرف و التغير في رصيد ميزان المدفوعات: الملحق رقم (04)

من خلال نتائج اختبار جرانجر للسببية، يمكننا قبول الفرضية الصفرية H° القائلة بان التغير في ميزان المدفوعات لا يؤثر في تغير سعر الصرف (لان الاحتمال الحرج = 0.63 > مستوى معنوية 5%)، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للتغير في سعر الصرف لا يؤثر في تغير رصيد ميزان المدفوعات الجزائري عند مستوى معنوية 5%.

ومنه لا توجد علاقة سببية متبادلة بين التغير في ميزان المدفوعات والتغير في سعر الصرف، قد يفسر هذا بان التغيرات التي تحدث في معدلات سعر الصرف لا تعكس بشكل كامل ودقيق التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

خلاصة:

تشير النتائج إلى أن تقلبات سعر الصرف الدينار ليست لها تأثير على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وحتى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لم تثبت فعاليتها في تحسين وضعية الميزان الكلي. وبالتالي يمكن القول أن تغيرات رصيد ميزان المدفوعات لم تتجاوب مع تغيرات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار ،بل هناك عوامل مؤثرة أخرى لم يتم الاعتماد عليها في الدراسة على غرار أسعار البترول و احتياطات الصرف الأجنبية. واستنتاجا لما سبق ليس بإمكاننا إسقاط النظرية الاقتصادية ولا الاعتماد عليها والقائلة على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات في تفسير و تحديد العلاقة بين المتغيرين على واقع الاقتصاد الجزائري أثناء فترة الدراسة.

اختبار الفرضيات:

- أثبتت الدراسة على عدم صحة فرضية وجود علاقة بين تغيرات أسعار صرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات، وعدم تأثره بها بدرجة كبيرة وإنما ترجع اختلالات رصيد ميزان المدفوعات إلى عوامل و متغيرات أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في الدراسة.
- كذلك تم إثبات عدم صحة فرضية الثانية القائلة أن كلما تم تخفيض قيمة العملة أدى ذلك إلى تحسين رصيد الميزان، وأظهرت الدراسة عكس ذلك حسب المعطيات المتحصل عليها أي كلما تم تخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة العجز على مستوى ميزان المدفوعات الجزائري.

ومن بين نتائج الدراسة المتوصل إليها :

- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذا يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة الدينار.
- لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال إتباع سياسة تخفيض العملة الوطنية في فترة الدراسة خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي .

- سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال على مستوى الميزان الكلي.
- أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول في الأسواق الدولية الى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف
- إن النموذج المتوصل إليه لا يتماشى مع الواقع الجزائري
- الفائض المشهود في ميزان المدفوعات في فترة الدراسة سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود كذلك العجز في ميزان المدفوعات لتراجع أسعار المحروقات.

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها في هذه الدراسة يمكن الخروج ببعض التوصيات والاقتراحات نبرزها فيما يلي:

- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف والعمل من اجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي.
- يجب إتباع سياسات اقتصادية مناسبة بشكل يضمن استقرار كل من سعر الصرف ووضعية ميزان المدفوعات.
- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية والبحث عن بدائل جديدة للبترول وتحفيز القطاعات الإنتاجية والمالية والخدمية.
- العمل على تجسيد الأهمية النسبية لحساب رأس المال في تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .
- بناء اقتصاد إنتاجي بديل عن الاقتصاد الريعي البترولي، لتحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات للتخفيف من أثر الصدمات الخارجية، وكذا تنويع مصادر العملة الصعبة.

الاحالات والمراجع

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، الجزائر، 2007، ص 96.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 44.

[3] عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي، الأردن، 1999، ص ص. 149-150

[4] هجيرة عبد الجليل، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان،2012/2011، ص 52.

[5] محمد أمين بربري،سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003/1990، مذكرة ماجستير، جامعة شلف،2005/2004، ص 29.

[6] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009 ص 228.

[7] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ،الجزائر ،ص 104.

[8] دوحى سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، مذكرة دكتوراه، جامعة بسكرة، تخصص تجارة دولية، 2015/2014، ص 40.

[9] أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، بيروت، 2013 ، ص ص 78-77.

[10] Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke. Dean Croushore, Macroeconomics, Seventh Edition, Pearson Education, 201, p 166.

[11] دوحي سلمى، مرجع سابق ص. 144.

[12] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص. 403-404.

[13] حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004، ص 25.

[14] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 402-403.

[15] ميراندا زغلول، التجارة الدولية، بدون دار النشر، بنها ، مص، 2010، ص 137.

الملاحق

الملحق رقم (01)

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares

Date: 10/08/16 Time: 11:18

Sample (adjusted): 2000 2014

Included observations: 15 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	183.7532	25.31354	7.259088	0.0000
X	-2.302456	0.338951	-6.792891	0.0000

R-squared	0.780195	Meandependent var	12.06520
Adjusted R-squared	0.763287	S.D. dependent var	11.16423
S.E. of regression	5.431748	Akaike info criterion	6.345965
Sumsquaredresid	383.5506	Schwarz criterion	6.440372
Log likelihood	-45.59474	Hannan-Quinn criter.	6.344959
F-statistic	46.14337	Durbin-Watson stat	2.110880
Prob(F-statistic)	0.000013		

الملحق رقم (02)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.728041	Prob. F(2,12)	0.5030
Obs*R-squared	1.623150	Prob. Chi-Square(2)	0.4442
Scaledexplained SS	1.549448	Prob. Chi-Square(2)	0.4608

الملحق رقم (03)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.360445	Prob. F(2,11)	0.2965
Obs*R-squared	2.974541	Prob. Chi-Square(2)	0.2260

الملحق رقم (04)

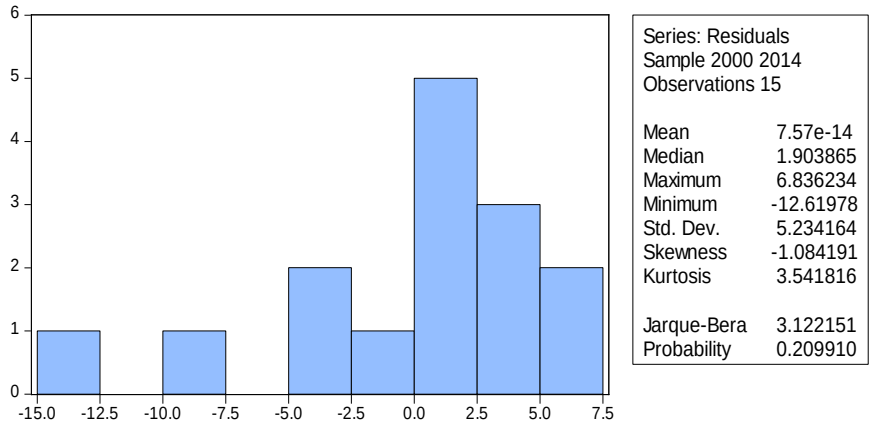

الملحق رقم (05)

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y does not Granger Cause X	14	0.24166	0.6327
X does not Granger Cause Y		0.59225	0.4578

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

أثر عولمة نظام حماية براءة الاختراع على هيكل قطاع الصناعات الدوائية في الدول النامية

The impact of globalization of the patent protection in the pharmaceutical industry tructure in developing countries

د.عبد الحفيظ مسكين
جامعة جيجل- الجزائر

د.خالد ليتيم
جامعة جيجل- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/11/15 تاريخ قبول النشر : 2017/03/30

الملخص :

هدفت هذه الدراسة لتحليل آثار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على أسواق الصناعات الدوائية في الدول النامية بصفة عامة، بالتطبيق على براءات الاختراع. وبحثت فيما إذ ا كان توسيع نطاق إنفاذ هذا الاتفاق، أن يؤثر على اتجاهات الابتكار في الصناعات الدوائية. وتوصلت إلى أن أثر تعزيز نظام حماية الملكية الفكرية بصفة عامة، وبراءات الاختراع الدوائية على وجه الخصوص يرتبط بالأدوية والأصناف العلاجية وسلوك الجماعات المرجعية في هذا القطاع، إلى جانب المستهلك والحكومات. دون إهمال استراتيجيات التسعير للشركات متعددة الجنسيات.

الكلمات المفتاحية: الملكية الفكرية، الصناعات الدوائية، تريبس، براءات الاختراع.

Abstract:

This present study aimed at analyzing the side effects of The Agreement of Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights ***(TRIPS Agreement)*** *in the area of pharmaceutical industry in the developing countries in general. It investigated the issue of whether the extension of such agreement ; would influence the attitudes of innovation in the pharmaceutical industry .It has been found that the effect of strengthening the protection of intellectual property in general, and pharmaceutical patent invention system in particular is associated with drugs, therapeutic categories, the behavior of the reference groups in the sector, and the consumer government without neglecting the pricing strategies of multinational companies.*

Keywords*: Intellectual property; pharmaceutical industry; TRIPS, Patents*

المقدمة:

ترتبط مسألة حماية الملكية الفكرية ارتباطا حاسما بالصناعات الدوائية؛ نتيجة ضخامة التكاليف المرتبطة بالاستثمار في هذا القطاع من جهة، وطول فترة البحوث والتطوير واختبار مدى جدوى العقار، إلى غاية الحصول على رخصة تسويقه. يتخلل ذلك ارتفاع عنصر المخاطرة واحتمال الفشل في تطوير المنتج الجديد؛ فمقابل كل دواء ناجح هناك في المتوسط ما يتراوح بين 20 إلى 30 دواء فاشل. وما يزيد من تفاقم الوضع ارتفاع فرص تقليده في حالة النجاح وهذا مقارنة بالمنتجات الأخرى. فلا غرابة في وجود الشركات الصيدلانية متعددة الجنسيات على مستوى مقدمة الشركات المنادية بضرورة إرساء قواعد الحماية على المستوى العالمي وتفعيل اتفاقية حماية ملكية فكرية عالمية.

يستند مؤسسو الاتفاق على جملة من الحجج؛ ففيما يتعلق بهدف دفع عجلة البحث والتطوير وتحفيز الابتكار، فإن نظام الملكية الفكرية الجديد وفقا لاتفاق المنظمة العالمية للتجارة بشأن الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية سيؤدي إلى زيادة الموارد المسخرة من قبل الشركات لتمويل مشاريع البحث والتطوير، نتيجة ارتفاع أرباح الشركات من الأدوية المبتكرة. وضمان إعادة توجيها لبحث وتطوير أدوية تتماشى واحتياجات البلدان النامية. ومن المتوقع أن يساهم هذا التحول في زيادة استثمارات الشركات الصيدلانية متعددة الجنسيات في الدول النامية من جهة. وارتفاع اهتمام شركات هذه الدول ببحث وتطوير أدوية منتشرة في الدول الفقيرة.

ويستند الرأي المؤيد للاتفاقية أيضا على خصوصية صناعة المستحضرات الصيدلانية وتدعمها الاستطلاعات في هذا المجال. فبراءات اختراع الأدوية، والمتضمنة ملف الحصول على ترخيص التسويق، قد تكون كافية لوصف الابتكار الحاصل في المادة الكيميائية الجديدة، الأمر الذي يسهل عملية النسخ في هذه الصناعة. وبالتالي تضمن قوانين حماية براءات الاختراع الحد من عمليات القرصنة والتقليد.

1. الاشكالية: يمثل ارتفاع الأسعار العائق الرئيسي للوصول إلى الأدوية وتحسين الحالة الصحية للسكان. وبالتالي فإن المعرفة الجيدة لمحددات هذه الأسعار هي شرط أساسي لتطوير سياسة صحية فعالة قادرة على إتاحة الدواء للشعوب؛ وتعد حماية براءات الاختراع من بين العوامل التي قد تترك آثارا كبيرة على الأدوية، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على ارتفاع الأسعار، وعلى تدعيم الأداء التنافسي للشركات المبتكرة، والذي كان سببا لجعلها على رأس الأطراف المنادية بضمان حماية عالمية لمبتكراتها. كما يمكن أن تنعكس على اتجاهات نفقات البحث والتطوير في صناعة المستحضرات الصيدلانية؛ وهذا بناء على الأهداف الواردة في مسودة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. **فكيف ينعكس تطبيق نظام براءات الاختراع الجديد على محددات هيكل سوق الصناعات الدوائية؟**

2. التساؤلات الفرعية: للوصول إلى ذلك فإنه يبدو من المناسب تجزئة التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية

- ماهي معالم امتداد قواعد الحماية إلى قطاع الصناعات الدوائية؟
- ما أثر براءات الاختراع على محددات أسعار الأدوية؟
- ما انعكاس نظام حماية الملكية الجديد على محددات الإستثمار في قطاع الصناعات الدوائية؟

3. الفرضية الرئيسية: تتبع فرضيات البحث من تصور الباحث لطبيعة الحل الذي يمكن أن تؤول إليه اشكالية البحث؛ وبناء على المعارف السابقة التي تربط الوصول إلى تسويق المنتج للمستهلك – وبالإسقاط على الدواء– بقدرة الشخص على الحصول على هذا المنتج لمنع أو التعامل مع حالة مرضية ما. وفقا لذلك يمكن تقديم الفرضية الرئيسية التالية: **ينعكس تطبيق نظام براءات الاختراع الجديد سلبا على محددات هيكل سوق الصناعات الدوائية.**

4. أهداف البحث: يهدف هذا البحث كمساهمة في النقاش الدائر حول الآثار المترتبة على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحصول على الأدوية. من خلال تأسيسه على المنطق النظري، وتحليل الحقائق المجردة لتوفير الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي بني على أساسه البحث. وبناء على ذلك فإن هذا البحث يهدف إلى:

- معرفة الآثار الناتجة عن تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على تسويق الأدوية في الدول النامية؛
- دراسة آلية انتقال ذلك إلى نشاط البحث والتطوير، الابتكار وحدود الأسعار؛
- دراسة أثر اتفاقية حماية الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة "تريبس" على هيكل قطاع الصناعات الدوائية؛
- تقييم تأثير التعزيز الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية على المحددات الرئيسية لأسعار الأدوية، ومن ثم دراسة الأثر المشترك لتغير عنصر من تلك العناصر على الأسعار النهائية؛

5. أهمية البحث: تستمد الدراسة أهميتها من كونها ذات صلة مباشرة بمسؤولية الحاجة إلى تقدم الصناعات الدوائية في الدول النامية؛ والوفاء بحاجات المواطنين في العلاج. إذ تعد الصناعة الصيدلانية من بين أهم الصناعات العالمية التي تسعى معظم الدول لتنميتها وترقيتها بشكل دائم؛ لارتباطها الوثيق بحياة وصحة الفرد، وكذا تحكمها في الأمن الدوائي الذي يعتبر من أهم مقومات الحياة لأي دولة. وترتبط مسألة تطويرها بالبحث والتطوير، حيث تنفرد الصناعة الدوائية بخاصية مهمة جدا وهي اعتمادها الكبير على التكنولوجيا والاكتشافات العلمية؛ هنا تظهر الملكية الفكرية ذات صلة وثيقة بتسويق المنتجات الدوائية حيث يظهر الدواء في مقدمة القضايا ذات الأهمية عند التعامل مع مسألة حماية الملكية الفكرية. ولإبراز علاقة براءات الاختراع بالمحددات الرئيسية لهيكل قطاع الصناعات الدوائية، سنتناول من خلال هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

أولا: معالم امتداد قواعد الحماية إلى الصناعات الدوائية في الدول النامية.
ثانيا: تأثير براءات الاختراع على محددات أسعار الأدوية.

ثالثا: أثر نظام الملكية الجديد على اتجاهات نفقات البحث والتطوير في قطاع الصناعات الدوائية.

أولا: معالم امتداد قواعد الحماية إلى الصناعات الدوائية في الدول النامية.

1- دمج حماية الملكية الفكرية في الإطار التجاري متعددة الأطراف (TRIPS).

تستمد العولمة مفاهيمها من الإطار النظري لمفهوم التجارة الدولية والتي وضعت أسسها عام 1947 بصيغة اتفاقية الجات GAAT. وبدخولها حيز التنفيذ في جانفي 1948 شكلت إطارا للتفاوض التجاري الدولي متعدد الأطراف، وطورت خلال الأعوام اللاحقة ضمن 8 جولات للتفاوض حتى أواخر القرن العشرين. واقتصر عمل الجات خلال جولاتها السبع الأولى على معالجة المسائل الجمركية وحرية التجارة وقضايا الإغراق، ولم تتطرق لقضايا أخرى كقطاع الخدمات والمالية وغيرها من القضايا. وعرف مسار المفاوضات ركودا دام سبع سنوات بعد جولة طوكيو 1979[1]، إلى غاية انطلاق جولة الأورجواي 1986، والتي مثلت أطول وأعقد مرحلة من مراحل التفاوض التجاري متعدد الأطراف (1986-1993)[2].

مهدت لمفاوضات الأورجواي جملة من الأحداث والتي شكلت فيما بعد محورا رئيسيا للتفاوض، فقد شهدت هذه الفترة تنامي قوى صناعية جديدة على الساحة الدولية، شأن دول جنوب شرق آسيا؛ والتي فاقمت من حدة التشنج في العلاقات التجارية الدولية خاصة وأن بروز القوى الآسيوية كان مصاحبا بتنامي حالات القرصنة الفكرية والتقليد، وبرزت دول جنوب شرق آسيا كأكبر مناطق العالم قدرة على تقليد السلع الصناعية الدقيقة، وقد غزت الأسواق العالمية بالكميات الهائلة من السلع المقلدة وبأسعار تنافسية؛ أثرت بشكل كبير على إمكانيات الدول المتطورة، خاصة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية. [3]

وأمام تفشي ظاهرة القرصنة، وفي ظل تباين القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية؛ لجأت بعض الدول إلى إعاقة ما تم الاتفاق عليه في مفاوضات الجات السابقة واتخاذ قيود وإجراءات حمائية تعيق تجارة السلع فائقة التكنولوجيا. هنا دعت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إلى إدراج موضوع الملكية الفكرية ضمن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بداية جولة الأورجواي 1986، تمخض عن ذلك التوقيع على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة TRIPS، وهذا بعد المصادقة على الوثيقة الختامية لجولة أورجواي في 15 سبتمبر 1993، وتم إقرار ذلك في أفريل

1994، بمؤتمر مراكش من خلال المصادقة على كافة الوثائق المتوصل إليها في جولة الأورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وأنشئت المنظمة العالمية للتجارة عام 1995[4].

تعتبر منظمة التجارة العالمية بمثابة ميثاق يثمن قيمة الملكية الفكرية في عالم المال والأعمال، وطالما أن أهمية الأسماء والتصميمات والعلامات التجارية والتكنولوجية تزداد يوما بعد يوم؛ في المقابل ستتأكد قيمة الملكية الفكرية ليس فقط كأصل يمكن تحويله إلى أرباح، وإنما أصبحت تمثل إحدى أهم المزايا التنافسية التي تمتلكها كبريات الشركات، ولهذا فلا غرابة في الأهمية الخاصة التي توليها منظمة التجارة العالمية للملكية الفكرية.

بالرغم من تميز اتفاقية "التريبس" على الاتفاقيات السابقة باحتواء ملف الملكية الفكرية، غير أن هذا لم يمنع استمرار التعاون بين منظمة التجارة العالمية (WTO)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، ولقد تم عقد اتفاق بين المنظمتين في (22-12-1995) بدأ سريانه في (1996/01/01). [5]

حظيت المنتجات الدوائية باهتمام كبير في اتفاقية "TRIPS"، لما تشمله من براءات اختراع سواء تعلق الأمر ببراءات المنتج أو الطريقة الصناعية. هذا إلى جانب حماية المعلومات السرية غير المفصح عنها.

2- القواعد الخاصة بحماية الملكية الفكرية في الصناعات الدوائية.

نتناول في هذه الدراسة حماية المعلومات غير المفصح عنها، وكذا براءات الاختراع الدوائية.

2-1 حماية المعلومات الدوائية غير المفصح عنها.

تميزت المنتجات الدوائية والمركبات الكيميائية الزراعية دون غيرها من المنتجات بأهمية خاصة في اتفاق"TRIPS"، فيما يتعلق بحماية المعلومات غير المفصح عنها؛ وهي كل ما يرتبط بالبيانات السرية والمعلومات الأخرى التي يلزم تقديمها إلى الجهات الحكومية للحصول على ترخيص بتسويق الأدوية، أو المنتجات الكيميائية الزراعية التي تتضمن كيانات كيميائية جديدة[6].

2-1-1 نظام تراخيص تسويق الأدوية.

يعتبر نظام التراخيص اللازمة لتسويق الأدوية الجديدة، من أهم عوامل ارتباط حماية المعلومات غير المفصح عنها بالصناعات الدوائية؛ إذ يتطلب ظهور الدواء الجديد

في السوق، الحصول على ترخيص من الجهات المختصة بتسويق هذا المنتج، وعلى ذلك فإن الحصول على ترخيص بتسويق المنتج الدوائي يتطلب تقديم معلومات لا يفصح عنها (سرية) وذات قيمة تجارية متعلقة بالتركيبة الكيميائية.

2-1-2 الشروط الخاصة بحماية المعلومات غير المفصح عنها.

أوجبت المادة (3/39)[7] شروطا خاصة بالمعلومات الواجب تقديمها إلى الجهات الحكومية للترخيص بتسويق الأدوية، وهي كما يلي: [8]

- ***الشرط الأول:*** أن يكون تقديم البيانات لازما للحصول على ترخيص بالتسويق؛ تشتمل البيانات عمليات التجارب والاختبارات؛
- ***الشرط الثاني:*** أن تحتوي المنتجات الدوائية على كيانات كيميائية جديدة، إلا أن الاتفاقية لم توضح المقصود بالكيانات الكيميائية الجديدة؛
- ***الشرط الثالث:*** بذل جهود معتبرة في سبيل التوصل إلى المعلومات؛ تؤكدها الاختبارات المختلفة الجارية بعد اكتشاف الدواء على الحيوان، ثم عدد قليل من المرضى ثم على عينة أكبر للتأكد من أمان وفاعلية الدواء، وصولا إلى طلب الترخيص بتسويقه.

فالمعلومات غير المفصح عنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالصناعات الدوائية؛ باعتبار أن كل شركة دوائية تملك معلومات سرية، مرتبطة بالمنتجات الدوائية المخترعة وتبقى محل اهتمام تلك الشركات لأنها خلاصة أبحاثها التطويرية.

2-2 براءات الاختراع الدوائية.

أولت اتفاقية "TRIPS" اهتماما بالغا لبراءة الاختراع الدوائية، مميزة بين نوعين من البراءات؛ براءة المنتج الدوائي و براءة الطريقة الصناعية.

2-2-1 براءة طريقة الصنع: وهي الحالة التي ينتج عن الاختراع ابتكار طريقة جديدة لإنتاج شيء موجود من قبل[9]، وتمنح براءة اختراع لصاحب الطريقة الجديدة ويتمتع بالحماية دون مساس بحق صاحب البراءة على المنتج الدوائي (النتيجة) الذي تم اختراعه بالكيفية التي تختلف عن هذه الطريقة[10].

إن منح براءة اختراع الطريقة الصناعية من شأنه تشجيع الإسهامات في مجال البحث والتطوير للوصول إلى أجود وأحدث الوسائل في مجال التقدم الصناعي.

2-2-2 براءة المنتج الدوائي: نصت المادة 28[11] من اتفاقية "TRIPS" على أن براءة الاختراع تمكن صاحبها منع أطراف أخرى من حق صنع، استخدام، عرض لبيع أو بيع أو استيراد ذلك المنتج، ومنه يمكن أن نستنتج الحقوق الإستئثمارية لمالك البراءة فيما يلي[12]:

أ- **الصنع:** ولا أهمية للكمية لأن الصنع يختلف عن الإنتاج التجاري، و يتحقق الأول ولو كانت الكمية المنتجة من الدواء المحمي علبة واحدة.

ب- **الاستعمال:** ويقصد به استخدام المنتج الدوائي محل البراءة لأغراضه.

ج- **العرض للبيع أو البيع:** من خلال الأنشطة التسويقية؛ من البيع والتوزيع والعرض الترويجي لغرض البيع، والذي يصدر عن شركات دون إذن صاحب البراءة.

د- **الاستيراد:** ويقصد به استيراد الدواء محل البراءة دون رخصة استيراد.

فبعد التوصل إلى اتفاقية "TRIPS"، أُلزمت الدول الأعضاء بتوسيع فكرة الحماية لبراءات الاختراع، لتشمل المنتج النهائي إضافة إلى طريقة الصنع؛ هذا القرار أحدث نقلة نوعية في قطاع الصناعات الدوائية. ولتطبيق أحكام "TRIPS" لحماية المنتجات الدوائية، لابد من توفر الشرطين التاليين: [13]

- عدم تمتع البلد العضو بفترة سماح، بمعنى أن تكون الاتفاقية نافذة؛
- أن يتمتع المنتج الدوائي بالجدية المطلقة، وأن لا يكون قد تم طرحه في أسواق البلد المنظم أثناء تسويق الدواء، لأنه قد يقيد شرط الجدية.

ثانيا: تأثير براءات الاختراع على محددات أسعار الأدوية.

الهدف من هذا العنصر، هو الإجابة على سؤال: إلى أي مدى تؤثر براءات الاختراع على أسعار الأدوية؟؛ لذلك ينبغي أولا التعرف على هيكل تحديد الأسعار في أسواق الصناعات الدوائية، ثم التعرف على الآلية التي من خلالها يساهم النظام الحمائي الجديد في الرفع من أسعار الأدوية. للإجابة على ذلك نقوم بإجراء تقييم لتأثير التعزيز الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية على المحددات الرئيسية لأسعار الأدوية. ودراسة الأثر المشترك لتغير كل عنصر من تلك العناصر على الأسعار؛ والموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): محددات أسعار الأدوية في السوق.

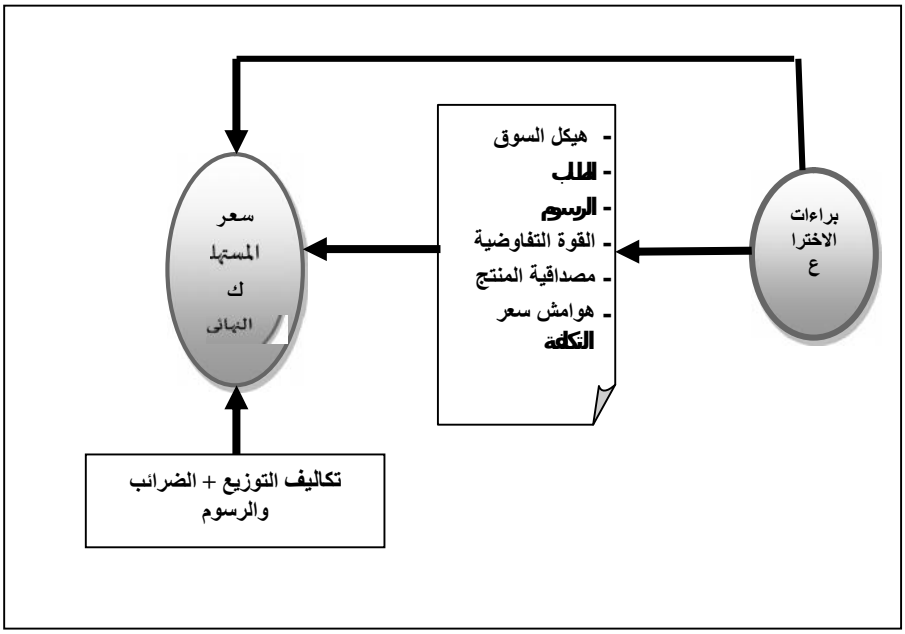

***Source** : Aboubakry GOLLOCK , Les implications de l'Accord de l'OMC sur les Aspects de Droits de Propriété Intellectuelle qui touchent au Commerce (ADPIC) sur l'accès aux médicaments en Afrique subsaharienne, Thèse pour l'obtention du grade de docteur ,Discipline : sciences économiques, l'Université Pierre Mendés France Grenoble II, paris,2008 ,p 330 .*

1-الأثر على طبيعة هيكل السوق.

تقييم مدى التباين في أسعار الأدوية بعد إدخال تشريعات أكثر صرامة لحماية حقوق الملكية الفكرية، يتطلب التعرف على هيكل سوق الأدوية في الدول النامية قبل وبعد نظام براءات

الاختراع الجديد.

1-1 هيكل السوق قبل نظام براءات الاختراع الجديد.

الجدل القائم حول أثر تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية على ارتفاع أسعار الأدوية، ناتج في معظم الأحيان عن الاختلاف حول تقييم هيكل السوق الدوائية، ومستوى المنافسة قبل تدويل نظام براءات الاختراع. في ظل غياب براءات الاختراع في البلدان النامية، أتيحت الفرصة للتقليد الحر لمنتجات الدول المصنعة؛ بطريقة لا تؤدي بالضرورة

إلى تكوين سعر توازن تنافسي، (يعادل التكلفة الحدية للإنتاج). في الواقع عرفت المنافسة بين المنتجات المبتكرة والمقلدة نشوء العديد من العراقيل، حتى في ظل غياب نظام حماية براءات الاختراع. من بين هذه العوامل نذكر: [14]

- انعدام الثقة بين المرضى وواصفي الأدوية فيما يتعلق بالمنتجات المقلدة والمعروضة في الأسواق، في ظل غياب الترويج للأدوية الجنيسة على مستوى السياسات الصحية العامة لتلك الدول؛
- وجود قطاعات سوقية في دول الجنوب تتضمن مجموعة من المستهلكين ذوي القدرة الشرائية المرتفعة؛ لديها ردود أفعال إيجابية تجاه الأدوية الأصلية؛
- وجود حواجز قوية للدخول إلى قطاع الصناعة، أساسها الافتقار لوسائل الإنتاج على مستوى الدول المقلدة؛
- غياب وضعف التدفق التجاري بين الدول النامية المصنعة، والتي تفتقر لآليات الصناعة.
- دون أن ننسى حقيقة عدم تجانس الأدوية الأصلية مع الأدوية المقلدة في أغلب الحالات، وهو ما يمكن التأكيد عليه من خلال الحملات الترويجية المكثفة، وانتشار شبكات توزيع مكثفة للشركات المصنعة للدواء الأصلي، والتي لها من الصورة الحسنة والتقدم التكنولوجي ما يعيق منافسة المنتجات المقلدة، وباستثناء الأدوية التي تنتشر بطريقة غير نظامية، تصرف معظم الأدوية بوصفة طبية صادرة عن طبيب أو صيدلي، هذه الأطراف الفاعلة غالبا ما تخضع لأوامر ممثلي الشركات المصنعة للأدوية الأصلية من جهة. وتكون سببا للنظرة السلبية تجاه المنتجات الجنيسة من طرف المستهلك؛ على اعتباره يتخذ منها جماعات مرجعية لاتخاذ قرار الشراء. الأمر الذي يدفع دول الأدوية المقلدة نحو تخفيض الأسعار لتدارك ذلك. في المقابل قد تساهم الجهود التكنولوجية والترويجية للدول المبتكرة في زيادة أسعار الأدوية وهذا في ظل غياب براءات الاختراع.

في حالة عدم وجود براءات الاختراع، قد يعرقل سلوك الواصفين والمستهلكين المنافسة الحرة؛ على سبيل المثال، في حالة الأمراض المزمنة (السكري والسرطان وغيرها) ينشأ ولاء آلي للمنتجات الأصلية على الرغم من انخفاض أسعار الأدوية البديلة لها. [15]

في نهاية المطاف نستنتج أنه في ظل غياب نظام حماية براءات الاختراع تنشأ منافسة عمودية، أكثر من المنافسة المباشرة بين الشركات المصنعة للأدوية الأصلية والشركات المقلدة في الدول النامية. والتي استدعت ضرورة تعزيز الأنظمة الحمائية لبراءات الاختراع. وأن المبالغة في تقدير المنافسة الفعلية أو المحتملة خلق وجود تحيز كبير في توقعات انخفاض الأسعار. ويمكن أن يؤدي تعزيز إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية إلى حالة احتكار تنعكس آثارها على ارتفاع الأسعار وهو ما يمكن مناقشته في النقطة التالية.

1-2 هيكل السوق بعد نظام براءات الاختراع الجديد.

يختلف تأثير براءات الاختراع على مستوى المنافسة بشكل كبير حسب الاقتصاديين وكذا الأصناف العلاجية؛ يعتمد ذلك على عدة عوامل منها:

- **فعالية النظام:** يعتبر العامل الأول الذي على أساسه يمكن قياس مدى قدرة المؤسسات القضائية على ضمان حماية للمنتجات الحاصلة على براءة اختراع من المقلدين. وبالتالي فإنه يثير مسألة القدرة التشغيلية للسلطة القضائية على إتاحة فرصة للشركات المبتكرة لمتابعة المقلدين دون تكبد تكاليف باهظة . وفي إطار ذلك تشتكي الدول المبتكرة من كيفية تطبيق قوانين براءات الاختراع في الاقتصاديات الناشئة والتي تعكس عدم كفاية التشريعات المنظمة لذلك. (16)
- **وجود بدائل علاجية مبتكرة:** فمن المرجح أن زيادة وتنوع المعروض السلعي في الأسواق. وزيادة المعروض من بدائل مبتكرة يمكن أن تبقي على الأسعار منخفضة نسبيا أو تشكل تهديدا للتخلي عنها؛ فمن النادر– حتى في بيئة تحترم فيها حقوق الملكية الفكرية بصرامة– أن لا يواجه العلاج منافسة من بديل علاجي آخر. تشير دراسة أجريت في سوق الولايات المتحدة (2002)، إلى أن المنافسة على مستوى البدائل العلاجية لها تأثير كبير على حدة أسعار الأدوية ، أكبر من المنافسة الناتجة عن تقليد براءات الاختراع أو اعتماد أدوية جنيسة؛(17)
- **مستوى التنمية والقدرات التكنولوجية:** ويرتبط العامل الثالث بمستوى قدرات التنمية والتقليد التكنولوجي في الدولة التي من المفترض أن تطرح فيها براءات اختراع الشركة المبتكرة. ففي حالة العلاج ضد الإيدز، وجد أن تأثير براءات الاختراع على عدد المنافسين في تقديم العلاج والحصول عليه، يزداد أهمية خاصة

بالنسبة للدول النامية الأكثر تقدما كالأرجنتين، الهند، جنوب أفريقيا، تايلاند والمكسيك. (18)

هذه الدول تتمتع بعروض دوائية تنافسية ومعرفة تكنولوجية هامة، مكنتها من نسخ أحدث الابتكارات العلاجية، وبعدد كبير نسبيا من المرضى ذوي الحالات المرضية المتطورة. تتمتع الشركات المحلية المبتكرة باحترامها لحقوق براءات الاختراع ونفاذها. عكس الدول الأقل نموا ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث الحصول على العلاج غير المدعم منخفض جدا، بغض النظر عن نظام الحماية الموجود، وبالتالي لا تحتاج الشركات المبتكرة على مستوى هذه الدول تك المستويات الكبرى من الحماية، ليس لمجرد افتقارها لتكنولوجيا متطورة للتقليد فحسب، وإنما لافتقار مرضى تلك الشعوب لموارد تمويل تلك العلاجات.

نستطيع أن نقول أن المنافسة بين الأدوية المسجلة لها أثر محدود على أسعار الأدوية؛ يفسر ذلك ويرجع إلى عدة أسباب، منها خصائص الأصناف العلاجية، وانخفاض درجة الحساسية تجاه أسعار الأدوية والمدعمة بوصفة الطبيب، والولاء للعلامة التجارية.

1-2 أثر براءات الاختراع على الطلب واستراتيجيات التسعير.

مهما يكن هيكل السوق، تتحدد قوة الأسواق بالمرونة السعرية؛ والتي ترتفع في البلدان النامية نظرا لمستوى الدخل المنخفض لغالبية المرضى، وضعف الرعاية الصحية على مستوى سياسات تلك الدول، إذ نجد أن أقل من 5٪ فقط من المرضى تتوفر لديهم إمكانية الحصول على العلاج ضد مرض الإيدز مثلا. ففي ظل هذه الظروف، هل تمارس الشركات الصيدلانية متعددة الجنسيات أسعارا تفضيلية لصالح دول الجنوب؟

في هذا الإطار طرحت العديد من الاعتبارات التي في إطارها تدرس مدى انتهاج الشركات المبتكرة لاستراتيجيات التسعير التمييزية لصالح الدول النامية منها:

- **خطر الواردات الموازية:** حيث كلما وردت فوارق في أسعار الأدوية كلما شجع الأمر على قيام واردات موازية؛ يظهر ذلك جليا بين الولايات المتحدة، حيث تتميز أسواقها بحرية الأسعار وارتفاع تكلفة شراء الأدوية، وكندا حيث تتميز برقابة صارمة نسبيا، وانخفاض تكلفة شراء الأدوية. ونفس الأمر يحدث على مستوى دول الاتحاد الأوروبي. ليست هناك دراسات تفيد في تقييم مستوى الواردات الموازية بين الجنوب والشمال، وفي المقابل تشير بعض الدراسات عن نشوء حالات إعادة التصدير لأدوية

الجنوب نحو الشمال؛ في شكل أدوية مضادة للفيروسات القهرية التي تم الحصول عليها في سياق إنساني أو من خلال شراكات بين قطاع الصناعات الدوائية في الدول النامية والمنظمات الدولية، وإعادة تصديرها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

- **ممارسة سياسة الأسعار المرجعية الخارجية:** يمكن أن يساهم تسويق الأدوية بأسعار منخفضة نسبيا، في تحفيز الدول على فرض أسعار منخفضة بطريقة انتهازية أو لأسباب توفر المعرفة الجيدة للتكاليف الحدية.
- **الرقابة على الأسعار في بعض البلدان الصناعية:** باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، تخضع معظم أسعار الأدوية في الدول الصناعية للرقابة؛ حيث تشارك كلا من السلطات الصحية ونظم التأمين الصحي في تسعير الأدوية. و يتحدد سعر الدواء بمجموعة من العوامل، ومن شأن مشاركة السلطات الصحية في التفاوض أن يعزز قوة الدولة المستهلكة. كلما ارتفعت نسبة النفقات التي يغطيها التأمين الصحي، كلما انخفضت نسبة ارتفاع الأسعار. [19] دون أن ننسى دور كلا من عدد المستهلكين، وكذا تباين الدخل على مستوى شعوب الدول النامية.

1-3 براءات الاختراع والقدرة على التفاوض.

تسعير الأدوية في البلدان النامية غالبا ما يكون نتيجة لعملية المفاوضات المعقدة، التي تنطوي على شركات الأدوية من جهة. والحكومة، مؤسسات التضامن و الموزعين الخواص من جهة أخرى. هذا لإظهار كيف تساهم حقوق الملكية الفكرية في الرفع من القدرة التفاوضية لشركات الأدوية صاحبة البراءة؛ حيث من شأن صاحب البراءة الامتناع عن توريد الدولة بالأدوية الضرورية، خاصة إذا كان للدواء صفات علاجية مثيرة للاهتمام، كعدم وجود بدائل متاحة له، نفس الأمر يقال في حالة دخول صاحب البراءة في مفاوضات بشأن حصة سوقية صغيرة الحجم. حيث يكون لتحديده أسعار مرتفعة مبررا.

وبالنسبة للبلدان التي تتضمن مجموعة كبيرة من العملاء ذوي الحماية الائتمانية، أو الذين تمكنوا من تشكيل تجمعات مشتركة لكسب قوة تفاوض أكبر تجاه الشركات المصنعة، يصبح التهديد باستخدام الأدوية الجنيسة أكثر مصداقية؛ فقد تفقد الشركة المصنعة للدواء الأصلي فرصا للربح نتيجة عدم القدرة على التفاوض على السعر، وعلاوة على ذلك، فإن وجود عدد كبير من المرضى في بلد ما يمكن أن تساعد في حشد المنظمات غير الحكومية، والتي بإمكانها إلزام شركات الأدوية بخفض معدلاتها.

1-4 براءات الاختراع ومخاطر التواطؤ : مثال عقود التوزيع الحصرية.

يمكن لآثار براءات الاختراع على ارتفاع أسعار الأدوية في الدول النامية أن تتفاقم، بسبب فشل أو عدم وجود هياكل تنظيم ومكافحة الاحتكار. عدم فعالية هذه الأخيرة، ترتبط بعدم كفاية الموارد البشرية والمالية، ويجعل من فعالية القرارات المتخذة للحفاظ على المنافسة في قطاع الأدوية أكثر عشوائية. ومن الشائع يتم توزيع الأدوية بالجملة في الدول النامية من قبل عدد قليل جدا من الموزعين الخواص، هذا ما يزيد من حدة التواطؤ؛ ففي الأرجنتين أبرمت عدة اتفاقيات للإنتاج المشترك، وتولت الشركات المصنعة متعددة الجنسيات وتجار الجملة مهمة التوزيع أيضا؛ ساهم ذلك في التقليل من حدة المنافسة. يتم تقديم رخص تسويق حصرية ملزمة بعدم استيراد بدائل جنيسة لأدوية الشركة المصنعة. وترتفع حدة المنافسة كلما ارتفع عدد الموزعين ليستفيد من ذلك المستهلك النهائي. [20]

ثالثا: أثر نظام الملكية الجديد على اتجاهات نفقات البحث والتطوير في قطاع الصناعات الدوائية.

يمكن أن تنعكس اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة " تريبس" كذلك على الإستثمار في هذا القطاع بصفة عامة وعلى اتجاهات نفقات البحث والتطوير في صناعة المستحضرات الصيدلانية على وجه الخصوص؛ وهذا بناء على الأهداف الواردة في مسودة الاتفاقية.

1- مؤشرات التطور.

بالنظر إلى اتجاهات البحث والتطوير، فقد تضاعف تقريبا معدل الإنفاق العالمي على البحث والتطوير بالقيمة الحقيقية في الفترة ما بين 1993 إلى 2009. لكن وبالمقارنة مع النمو المحقق والذي شهدته هذه الفترة أيضا في الاقتصاد العالمي، فإن معدل الزيادة التي لحقت بالحصة المخصصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لأنشطة البحث والتطوير تعد متواضعة للغاية من 1,7 في المائة في عام 1993 إلى 1,9 في المائة في عام 2009. [21]

الجدول رقم(01) : تطور الانفاق على أنشطة البحث والتطوير في العالم مقسم إلى مجموعات الدخل بالدولار الأمريكي.

المنطقة	1993	2009
الدخل المرتفع	532	854
الدخل المتوسط والمنخفض	56	245
الدخل المتوسط والمنخفض باستبعاد الصين	44	105

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الوجه المتغير للابتكار، سلسلة اقتصاديات وإحصائيات الويبو، 2011، ص 7.www.wipo.int *extrait le : 12.05.2014.*

يتميز هذا التوجه في كثافة نفقات البحث والتطوير بالخصائص التالية: [22]

- تعتبر البلدان ذات الدخل المرتفع صاحبة الإسهام الكبير في مجال الإنفاق على البحث والتطوير؛ إذ يصل إنفاقها إلى حوالي 70% من مجموع الإنفاق العالمي. ويبلغ ما تنفقه هذه الدول على البحث والتطوير ما يعادل 2,5 % من ناتجها المحلي الإجمالي؛ أي أكثر من ضعف معدل الاقتصاديات متوسطة الدخل.
- تشهد حصة الاقتصاديات منخفضة ومتوسطة الدخل المخصصة للإنفاق على البحث والتطوير ارتفاعا نسبيا يقرب من معدل 13%، بين عامي 1993 و 2009. وتعد الصين المسؤولة وحدها عن النصيب الأكبر في هذه الزيادة بأكبر من 10%، مما دفع بالصين إلى تحقيق المرتبة الثانية في الإنفاق العالمي على البحث والتطوير خلال عام 2009.

تصف الإحصاءات الخاصة بالبحث والتطوير صورة جزئية من الإطار العام للابتكار. ويعتمد الأداء الابتكاري للشركات على الاستثمار الكبير في المعرفة، والذي تشير الإحصائيات في شأنه إلى أنه يتجاوز الإنفاق الرسمي المعلن على الأبحاث والتطوير. ويشمل ذلك، الاستثمار في التعليم، الآلات والمعدات التكنولوجية المتطورة، لاسيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

وأشارت الدراسات أيضا إلى أهمية الابتكار غير التكنولوجي؛ المتضمن الابتكارات المرتبطة بالهياكل التنظيمية للمؤسسات، وأنشطة التسويق، والتصميم والابتكارات اللوجستيكية، باعتبارها محركا هاما للشركات وللاقتصاد عموما، ومعززا

للإنتاجية. وفي الواقع، تشير البيانات إلى تنامي استثمار الشركات في الأصول غير الملموسة (المعنوية)، بمعدلات أكبر من نمو الاستثمار في كافة أنواع الأصول الملموسة؛ ففي بعض البلدان المختارة – وحسب ما أفادت به الشركات الأعضاء في الرابطة الأمريكية للبحوث والصناعات الصيدلانية (PhRMA) – ، زادت استثمارات البحث والتطوير في قطاع الصناعات الصيدلانية، من 15 مليار دولار أمريكي سنويا عام 1995 إلى 49 مليار دولار أمريكي سنويا عام 2010. [23]

2- إنتاجية البحث والتطوير في قطاع الصناعات الدوائية.

يرى بعض المحللين أن قطاع الصناعات الصيدلانية العالمية يمر بمرحلة انتقالية، أو أنه في مرحلة أزمة؛ والسمة الرئيسية لهذه الحالة، هي انخفاض عدد الأدوية الجديدة المعتمدة للاستخدام في الوقت الذي كانت النفقات على البحث والتطوير فيه تزداد بسرعة كبيرة.

فعلى سبيل المثال، توفر إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية بيانات حول الموافقات على الأدوية الأصلية الجديدة، المعتمدة لأول مرة في سوق الولايات المتحدة الأمريكية. والتي تشير إلى انخفاض عدد المستحضرات البيولوجية الجديدة إلى أقل من 19مستحضرا، في الفترة من 2005– 2011، بعدما بلغت أكثر من 33 مستحضرا في الفترة من 1995إلى 2001. [24]

الشكل رقم (02): عدد الموافقات على الأدوية الجديدة ونفقات البحث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية(حسب تقرير رابطة (PhRMA) بمليارات الدولارات الأمريكية(1990-2011)

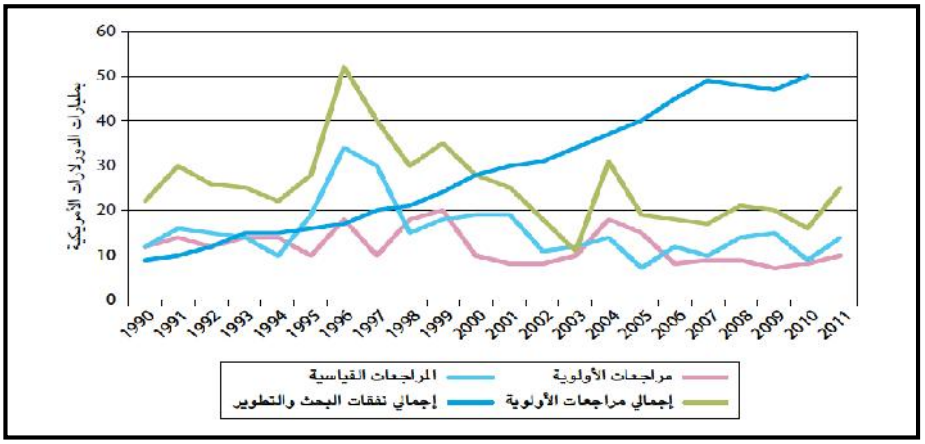

المصدر: البحث والتطوير لتلبية الاحتياجات الصحية في البلدان النامية: تعزيز التمويل والتنسيق على الصعيد العالمي، تقرير منظمة الصحة العالمية، ايطاليا، أفريل 2012، ص29.
www.who.int/phi/CEWG_Report_AR.pdf extrait le : 12.05.2014.

هذا بالإضافة إلى انخفاض العائد من كل دواء جديد؛ وطبقا لحسابات دراسة حديثة فإن الإنتاجية بدلالة المبيعات المتولدة عن كل دولار أمريكي يُنفق على البحث والتطوير قد انخفضت بنسبة 70%، في الفترة بين (1996–2004) و (2005–2010)، وهناك استنتاجات أخرى مماثلة وردت في تحليلات متعددة؛ من ضمنها تحليل أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2008، ودراسة أخرى قام بإعدادها مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي عام 2006 . [25]

ويتمثل أحد أسباب هذا التغيير في أن شركات الأدوية الجنيسة توفر حاليا وبصورة متزايدة علاجات مأمونة وفعالة للعديد من الأمراض المزمنة، والتي تتمتع بحصص سوقية كبيرة جدا، وذلك عند انقضاء فترة البراءات.

ارتفع الطلب على تسجيل براءات الاختراع من 800 طلب من جميع أنحاء العالم في أوائل ثمانينات القرن الماضي إلى 1,8 مليون طلب في عام 2009. و حدثت هذه الزيادة على شكل موجات مختلفة، حيث قادت اليابان اتجاه النمو في إيداعات براءات الاختراع في الثمانينات، ثم انضم إليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا وكوريا في التسعينات، ثم ظهرت الصين بعد ذلك مؤخرا. [26]

وهناك أسباب عديدة لهذه الزيادة السريعة، من ضمنها أسباب خاصة تتعلق ببعض البلدان والصناعات. ويمكن الاشارة الى عاملين رئيسيين: [27]

- تسجيل براءات الاختراع في جميع أنحاء العالم مقسم إلى ما يسمى الإيداعات الأولى (first filings)، وهو ما يمكن اعتباره تقريبا ما يشمل كافة الاختراعات الجديدة. والإيداعات اللاحقة (subsequent filings)، وهي في المقام الأول إيداعات خاصة بنفس الاختراع في بلدان أخرى إضافية. إلا أن النوع الثاني ساهم بما يزيد قليلا عن نصف هذا النمو على مدى الخمسة عشرة عاما الماضية
- بمقارنة النمو في عدد الإيداعات لأول مرة، مع النمو في الإنفاق الفعلي على البحث والتطوير على مستوى العالم ككل، يتضح أن هذا الأخير قد زاد بمعدل أسرع من الأول. كما يدل على تأصل النمو في استصدار البراءات في مجال الاستثمارات التي تنطوي على المعرفة.

الشكل (03): تزايد الإتاوات الدولية ومدفوعات الترخيص والإيرادات بالدولار الأمريكي (1960 – 2009)

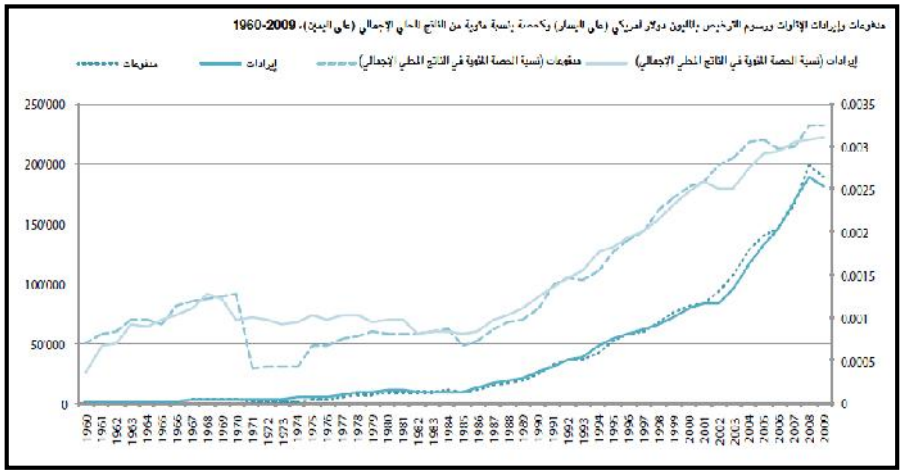

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الوجه المتغير للابتكار، سلسلة اقتصاديات وإحصائيات الويبو، 2011، ص 9.www.wipo.int *extrait le : 12.05.2014*

ومع ذلك، لم تتوصل الدراسات إلى الكشف عن الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى نمو الإيداعات وإلى أي مدى يؤثر دورها على الأداء التنافسي للشركات.

خاتمة

عالجت هذه الورقة انعكاسات نظام الملكية الفكرية الجديد على أسواق الصناعات الدوائية في الدول النامية بصفة عامة، وبراءات الإختراع على وجه الخصوص. وبحثت فيما إذا كان توسيع نطاق إنفاذ هذا الاتفاق، أن يؤثر على اتجاهات الابتكار في الصناعات الدوائية.

- أثبتت الدراسة أن المنافسة بين الأدوية المسجلة لها أثر محدود على أسعار الأدوية؛ وأن المنافسة بين الأدوية الأصلية والمقلدة، عرفت نشوء العديد من العراقيل حتى في ظل غياب نظام البراءة. يفسر ذلك ويرجع إلى عدة أسباب منها خصائص الأصناف العلاجية وسلوك الجماعات المرجعية في هذا القطاع، وانخفاض درجة حساسية المستهلك تجاه أسعار الأدوية والمدعمة بوصفة الطبيب، والولاء للعلامة التجارية إذا تعلق الأمر بالأدوية الجنيسة. دون إهمال استراتيجيات التسعير للشركات متعددة الجنسيات.
- مهما يكن هيكل السوق، تتحدد قوة الأسواق بالمرونة السعرية؛ والتي ترتفع في البلدان النامية نظرا لمستوى الدخل المنخفض لغالبية المرضى، وضعف الرعاية الصحية على

مستوى سياسات تلك الدول. وفي ظل هذه الظروف لاتمارس الشركات الصيدلانية متعددة الجنسيات أسعارا تفضيلية لصالح دول الجنوب؛ في ظل خطر الواردات الموازية و ممارسة سياسة الأسعار المرجعية الخارجية في بعض البلدان الصناعية، إلى جانب الرقابة على الأسعار.

- وبينت الدراسة أن صناعة الأدوية في حالة أزمة. والسمة الرئيسية لهذه الحالة هي انخفاض عدد الأدوية الجديدة المعتمدة للاستخدام، في الوقت الذي كانت فيه نفقات البحث والتطوير تزداد بسرعة كبيرة؛ وهو أمر مؤكد في الدول النامية، فليس هناك ما يشير إلى وجود آثار إيجابية على مستوى الابتكار في الصناعات الدوائية، وإن وجد فإنه يسجل في الدول النامية التي تملك قاعدة بحث وتطوير فعالة.
- أظهرت الدراسة أن أمر المنافسة المباشرة قد لا يتحدد بتعزيز الحماية من جهة، و أنه على الرغم من تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية التي نادت بها منظمة التجارة العالمية من خلال اتفاق تريبس. إلا أنه لا يمنع ذلك الدول المستوردة من القدرة على التفاوض، واعتماد آليات كفيلة بالضغط على الشركات متعددة الجنسيات في إطار تخفيض أسعار الأدوية.

المراجع والإحالات

(1) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات التحديات والقرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص42.

(2) عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية أي سياسة زراعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة (2006-2007)، ص 42.

(3) عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS: أداة لحماية التكنولوجيا أم لاحتكارها؟، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع3، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ديسمبر 2005، ص 117.

(4) طلال محمد نور عطار، منظمة التجارة العالمية من النشأة وحتى اليوم، دار المؤلف، بيروت، 2007، ص 45.

(5)*Agrement Between the intellectual property Organization and the Organization (1995), Geneva, wipo publications 1997.*

(6)الالتزام باتفاقية التريبس وأثره على الحق في الصحة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تشجع تداول المعلومات:

http://www.eipr.org/report/2010/01/28/422/446 Extrait le 23/04/2017

(7) نفس المرجع.

(8) حسام الدين عبد الغني الصغير، حماية المعلومات غير المفصح عنها والتحديات التي نواجه الصناعات الدوائية في الدول النامية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2003، ص 122،123.

(9) من أمثلة ذلك اختراع طريقة استعمال حروف اللغة في الكتابة بواسطة طابعات أجهزة الإعلام الآلي الحديثة (printers)، والتي سبق التوصل إليها باستخدام الآلة الراقنة وصولا إلى طابعات الليزر (leazser).

(10)ريم سعود سماوي، براءات الإختراع في الصناعات الدوائية، التنظيم القانوني للتراخيص الإتفاقية في ضوء منظمة التجارة العالمية (W.T.O)، دار الثقافة، الأردن، 2008 ، ص 97 ،

(11)المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تشجع تداول المعلومات، مرجع سابق.

(12) إليزانيت دون سيوكوان، وقع نظام البراءات على البلدان النامية المنظمة العالمية للملكية الفكري:

www.wipo.net extrait le 15/09/2016

(13)المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تشجع تداول المعلومات، مرجع سابق.

(14)Aboubakry GOLLOCK , Les implications de l'Accord de l'OMC sur les Aspects de Droits de Propriété Intellectuelle qui touchent au Commerce (ADPIC) sur l'accès aux médicaments en Afrique subsaharienne, Thèse pour l'obtention du grade de docteur ,Discipline : sciences économiques, l'Université Pierre Mendés France Grenoble II, paris,2008 ,p 331 .

(15)Ibid, p332 .

(16) ZOUANTI née SNOUSSI ZOULIKHA, L'accès aux médicaments en Algérie: Une ambigüité entre les brevets des multinationales et le marché générique, thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, Université hassiba ben bouali de chlef , Algérie, (2013/2014), p 51.

(17) ibid,p 52.

(18) Aboubakry GOLLOCK, op cit, ,p 334.

(19) ibid,p.347

(20) ibid, p.347

(21) تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الوجه المتغير للابتكار، سلسلة اقتصاديات وإحصائيات الويبو، 2011، ص 7.

www.wipo.int extrait le : 12.05.2014.

(22) نفس المرجع، ص 7.

(23) نفس المرجع، ص 7.

(24) البحث والتطوير لتلبية الاحتياجات الصحية في البلدان النامية: تعزيز التمويل والتنسيق على الصعيد العالمي، تقرير منظمة الصحة العالمية، ايطاليا، أفريل 2012، ص29:

www.who.int/phi/CEWG_Report_AR.pdf extrait le : 12.05.2014.

(25) المرجع السابق ص30.

(26) *Pharmaceutical Research and Manufacturers of America: http://www.phrma.org/sites/default/files/159/phrma_profile_2011_final.pdf extrait le: 03.07.2015.*

(27)Idem.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر

Algerian export promotion strategy between trends optimism and caution factors

د. قرين ربيع **د. عقون شراف**

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/25 تاريخ قبول النشر: 2017/04/30

الملخص :

إن فترة الثمانينيات من القرن الماضي تعتبر من أصعب الفترات التي عرفتها الجزائر بسبب أزمة المديونية وركود في الإنتاج وانخفاض في أسعار النفط، الأمر الذي دفعها إلى انتهاج سياسة جديدة لاقتصادها والتوجه نحو اقتصاد السوق، وانفتاح التجارة الخارجية وإلغاء صلاحية احتكار المؤسسات العمومية.

وقد انتهجت الجزائر سياساتها الهادفة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وبعث التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص من خلال العديد من الأجهزة والتدابير، ورغم كل هذا بقي الميزان التجاري يعاني من العجز، ولم ترق الصادرات إلى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، ترقية الصادرات الجزائرية، أجهزة الصادرات الجزائرية.

Résumé :

La période des années du quatre-vingt du siècle précédent est les plus délicates vécues par l'Algérie, en raison de la crise de la dette et de la stagnation de la production et la baisse des prix du pétrole, ce qui a forcés à adopter une nouvelle politique pour une économie orienté marché et l'ouverture du commerce extérieur et l'expiration du monopole des entreprises publiques.

L'Algérie a poursuivi sa politique visant à améliorer les exportations hors hydrocarbures et encouragé le développement économique, notamment par le biais de nombreux dispositifs et mesures, et malgré cet effort la balance commerciale est restée déficitaire, et les exportations n'a pas encore atteint le niveau souhaité.

Mots clés: *Commerce extérieur, Promotion des exportations Algériennes, Dispositifs d'exportation Algériens.*

المقدمة

منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي قامت الدولة الجزائرية بجملة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية وذلك لمعالجة الضعف الكبير الذي كان يعاني منه الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي والقدرة على دخول الأسواق الخارجية، وهذا ما نتج عنه ضرورة ملحة في تشجيع الصادرات الجزائرية.

إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكال التالي:

ما مدى نجاعة الإجراءات والسياسات الحكومية في ترقية الصادرات الجزائرية؟

وللإجابة على الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الآليات والتدابير التي تم تسخيرها من أجل تنمية الصادرات الجزائرية؟
- ما هو واقع التصدير في الجزائر؟

الهدف من الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الجزائر وسياساتها المنتهجة فيما يخص ترقية صادراتها الخارجية.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استعراض الجانب النظري والمتمثل في تطور مفهوم التصدير والتجارة الخارجية حسب المفكرين الاقتصاديين، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل بيانات المتعلقة بالتصدير في الجزائر.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية، سنتطرق في القسم الأول إلى أهم المحطات التاريخية التي شهدتها التجارة الخارجية عموما والتبادل التجاري خصوصا، أما القسم الثاني فسيتم تخصيصه لأهم الأجهزة والتدابير التي سخرتها الدولة الجزائرية من أجل تنمية صادراتها والخروج من التبعية للمحروقات، أما القسم الثالث والأخير فسيعالج واقع الصادرات الجزائرية في الفترة الراهنة وأهم اتجاهاتها.

أولا: أساسيات حول التجارة الخارجية

سنستعرض أهم المحطات التاريخية التي تناولت مفهوم الصادرات مع الإشارة إلى أهميتها على المستويين الوطني والدولي.

1- تطور مفهوم الصادرات في الفكر الاقتصادي

عرفت التجارة الخارجية والمبادلات التجارية الدولية تطورات مهمة من خلال:[1]

أ- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

اعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال النقاط التالية:

- تشجيع صادرات السلع الصناعية بكافة الوسائل؛
- العمل بشكل مستمر على توسيع وإيجاد أسواق خارجية جديدة وخاصة من خلال الاكتشافات الجغرافية؛
- تقديم الدعم المالي لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية؛
- إلغاء بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج؛
- تخفيض تكاليف إنتاج السلع المصدرة من خلال اعتماد أجور منخفضة؛
- تخزين السلع الجاهزة والموجهة للتصدير في المستودعات الكبيرة؛
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من تساهم في دعم الصادرات.

ب- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت أفكار التجاريين في التراجع، وظهرت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا عكس ما جاء به الفكر التجاري الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.

كما أظهرت المدرسة الكلاسيكية دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، تحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية، إلى جانب جذب رؤوس أموال خارجية للاستثمار من أجل إنتاج السلع التصديرية. فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص في استخدام الموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل، وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير.

ج- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

أشارت النظرية الكينزية في تحليلها للدخل القومي إلى أهمية الصادرات من خلال أثر المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة.

2- أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية وكذلك موردا لتعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، كما تعد مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في الأسواق العالمية.[2]

كما تحتل التجارة الخارجية دورا حيويا لما لها من أهمية تبرز من خلال:[3]

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج؛
- تعتبر مؤشرا على تنافسية الدولة في السوق الدولي؛
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛
- تؤدي إلى زيادة الدخل القومي؛
- نقل التكنولوجيا والتي تفيد في تعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- إشباع الحاجات والرغبات وتحقيق التوازن في السوق الداخلية بين العرض والطلب؛
- إقامة علاقات ودية مع الزبائن والشركاء الاقتصاديين.

ثانيا: أجهزة وتدابير تنمية الصادرات

1- أجهزة تنمية الصادرات

سخرت الحكومة الجزائر من أجل تنمية صادراتها العديد من الأجهزة والهيئات تتمثل إجمالا فيما يلي:[4]

أ- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)

تمثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على الصعيد الوطني وغرف التجارة والصناعة في إطار دوائرها الإقليمية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات لدى السلطات العمومية وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وبهذه الصفة تضطلع الغرف بالمهام الأساسية الآتية: [5]

- تمثيل الشركات؛
- تنشيط وترقية ودعم الشركات؛

- تكوين وتعليم وتأهيل الشركات؛
- التحكيم والوساطة والمصالحة؛

تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على إثر الانتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين ولا سيما السعي على تقربهم وربطهم بغرفتهم.

بموجب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-319 مؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق 21 ديسمبر سنة 2010، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996،المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 2010 من أكثر من 400 عضوا إلى 219 عضوا، كما انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة من 55 عضوا إلى 19 عضوا. [6]

ب- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

وضعت السلطات العمومية منذ أكثر من عشرية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في صلب اهتماماتها، حيث أرست إجراءات تأطيرية تهدف إلى ترقية الإنتاج الوطني على مستوى الأسواق الخارجية.

ويندرج تأسيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174، المؤرخ في 12 جوان 2004، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد وضعت الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة. وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي: [7]

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية؛
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية

– وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية؛

– تصميم، إعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية؛

– متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج ؛

– مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير؛

– تحديد المقاييس الخاصة بتقديم الجوائز والأوسمة والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين؛

– القيام بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وتلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية فضلا عن خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاصات الوكالة.

ج- الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)

تم إنشاء الصندوق أساسا من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة. [8]

وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج. [9]

د- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير هي عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم، منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض "أونافكس" والتي أنشأت في سنة 1971، وتتمثل مهامها الرئيسة فيما يلي: [10]

– تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛

– تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد؛

- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية؛
- قوانين وترتيبات التصدير؛
- تحرير مجلات إعلامية اقتصادية وتجارية؛
- تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة؛
- تسيير واستغلال منشآت قصر المعارض.

هـ- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

في إطار الإستراتيجية المعتمدة من قبل الجزائر لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وبغرض التكثيف من صادراتها خارج المحروقات شرعت الحكومة الجزائرية لإحداث تغييرات في المنظومة القانونية وهذا من أجل التسهيل على المصدرين الوطنيين في معاملاتهم التجارية على الصعيد الدولي.

تم تأسيس الشركة بتاريخ 03 ديسمبر من سنة 1995 وتتمثل أهدافها في:[11]

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير؛
- ضمان الدفع في حالة التمويل؛
- تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي؛
- مساعدة وتشجيع المصدرين لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛
- تعويض وتغطية الديون أو المستحقات في الخارج؛
- تعويض المؤمن (المصدر) على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير؛
- التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج؛
- بيع المعلومات التجارية للمستوردين والممونين.

و- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)

هدفها الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر، وأهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير، تحقيق التواصل بين المصدرين، تجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.[12]

ثانيا: التدابير والإجراءات المتخذة في إطار تنمية الصادرات

1- التسهيلات الجبائية

يتم منح إعفاءات ضريبية لنشاطات التصدير، وذلك فيما يتعلق بالضريبة على النشاط المهني (TAP) ، الرسم على القيمة المضافة (TVA) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وتتمثل الامتيازات الضريبية الممنوحة للمصدرين في: [13]

أ- الإعفاء من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- **الضريبة على النشاط المهني (TAP):** لا تدخل في رقم الأعمال الذي تفرض بناء عليه الضريبة على النشاط المهني (TAP)، عائدات عمليات البيع، تكاليف النقل والوساطة المتعلقة بالبضائع أو السلع الموجهة للتصدير مباشرة.

- **الضريبة على أرباح الشركات (IBS):** تستفيد من إعفاء دائم، العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما عمليات البيع الموجهة للتصدير وتأدية الخدمات الموجهة التصدير؛ يمنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، وتتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة على تقد يم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر، كما لا تشمل الاستفادة من هذا الإعفاء عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

ب- الإعفاء من الضريبة على رقم الأعمال

- **الرسم على القيمة المضافة(TVA) ، والمتعلق بعمليات البيع عند للتصدير:** تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) عمليات البيع المتعلقة بالبضائع المصدرة والبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا، عدا بعض الاستثناءات.

- **عمليات الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA):** المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير.

- **استرجاع الرسم على القيمة المضافة (TVA):** يمكن الاستفادة منه فيما يتعلق بكافة البضائع والخدمات التي تستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

2- التسهيلات الجمركية

تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي:

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة قصد تحويلها لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي والموجهة للتصدير النهائي؛
- التخليص الجمركي عن بعد؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) وذلك بالنسبة للصادرات التي تتم عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع؛
- تفعيل الدفتر (ATA) بمدة صلاحية (01) سنة، وهو عبارة عن إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)؛
- التصريح المسبق وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

3- تسهيلات حكومية

تؤكد الحكومة الجزائرية من خلال برنامج الدعم الذي تقدمه على سياستها التي تدعم الشركات المصدرة بإجراءات أخرى تدخل في إطار التجارة الخارجية.

تقوم هذه السياسة أساسا على التسهيلات التي من شأنها جعل إجراءات التصدير أكثر سلاسة، وتترجم هذه التسهيلات في حرية التصدير وتسهيلات على مستوى الموانئ.

4- تسهيلات مصرفية

تتمثل هذه التسهيلات المصرفية فيما يلي:

- يمكن لأي شركة مقرها في الجزائر الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل تصدير منتجات تم إنتاجها محليا؛
- تخضع عمليات تصدير المنتجات عن طريق البيع النهائي أو بيع التسليم وكذا عمليات تصدير الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى بنك وسيط معتمد ومؤسس بالجزائر، وتكون محل تقديم شهادة التوطين المطلوبة من قبل الجمارك عند إعداد التصريح الجمركي بالتخليص عند التصدير؛

- يجب على المصدر استعادة عائدات التصدير في أجل لا يتعدى 185 يوما بدءا من تاريخ إرسال البضائع أو تاريخ إنجاز الخدمات.

05- الاتفاقيات التجارية الدولية بين الجزائر وشركائها الاقتصاديين

قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم والإتحادات تمثلت أهمها في:

أ- **الاتفاقية التجارية بين الجزائر والأردن:** تم التوقيع على اتفاقية التعاون التجاري الجزائري الأردني في 19 ماي 1997 بالجزائر العاصمة والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-252 في 1998/08/08 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1999/01/31 ويستند اتفاق التعاون التجاري الجزائري الأردني على منح الامتيازات في الرسوم الجمركية والضريبة بمعادلة هذه الأخيرة.

ب- **الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس:** والموقع بتونس في 4 ديسمبر 2008 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2014.[14]

ج- **اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي:** تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في إسبانيا بتاريخ أفريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية، جوانب سياسية، اجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة، وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60% مع المجموعة الأوروبية.

وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر2005، ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة تشرف عليها وزارة الخارجية مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذها بتاريخ 30 ديسمبر 2004. [15]

د- **انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية:** لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية ابتداء من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تم تكوين فوج العمل

لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية في 17 جوان 1987، وفي سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر، وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998. وتتمثل مهام فوج العمل في تقديم تقرير بخصوص أعماله، بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار، حيث تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008، وآخر مراجعة لمشروع التقرير سيتم توزيعها بمناسبة الاجتماع الحادي عشر من جهة أخرى، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية والخصخصة، الإعانات وبعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، كما أن حوالي عشرون مشاريع فقرات التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة، سجلنا تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول وأهمها: الأروغواي، سويسرا والأرجنتين.

06- البرامج الإقليمية لتمويل الصادرات

قد يكون تمويل الصادرات على المستوى الوطني غير كافي، ومن ثم يصبح التعاون الإقليمي في مجال تمويل الصادرات من الأهمية بمكان لسد هذه الفجوة، كما يمثل التعاون الإقليمي وسيلة هامة لإقامة علاقات بين المؤسسات الوطنية وتبادل المعلومات في نطاق الإقليم، ومن الأنظمة الإقليمية لتمويل الصادرات نجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وبرنامج تمويل التجارة للبنك الإسلامي للتنمية.[16]

أ- **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:** قام مؤتمر وكلاء وزارات الاقتصاد والمال العرب، والذي عقد في الجزائر في شهر أكتوبر 1967، بصياغة مشروع اتفاقية بإنشاء الصندوق العربي، وأعلنت الأمانة العامة للجامعة العربية صباح يوم السبت الموافق 1971/12/18 نفاذ اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم، خلال الفترة 1968- 1997، إدخال عدة تعديلات على الاتفاقية من جانب مجلس محافظي الصندوق، أبرزها التعديل الذي أدخل عام 1982 لزيادة رأس مال الصندوق إلى ثمانمائة مليون دينار كويتي، والتعديل الذي أدخل على أغراض

الصندوق عام 1997 ، وذلك لتمكينه من تقديم قروض للقطاع الخاص بدون ضمانات حكومية، وتهدف إلى توفير التمويل للمبادلات التجارية بين الدول العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي؛[17]

ب- البنك الإسلامي للتنمية: وهو عبارة عن مؤسسة مالية إنمائية دولية أنشأت عام 1973 بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء وفي المجتمعات المسلمة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويضم في عضويته 56 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، ومن أهدافه: [18]

- يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ومحاربة الفقر في الدول الأعضاء وفي المجتمعات المسلمة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات؛
- تقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء وتقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يقوم البنك بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة؛
- يقبل البنك الودائع وتعبئة الموارد المالية بالوسائل المناسبة؛
- المساعدة في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وتعزيز التبادل التجاري بينها؛
- تقديم المساعدة الفنية.

ثالثا: الإنجازات المحققة فيما يخص الصادرات الجزائرية

تأثرت تجارة السلع والخدمات في العالم بوجه عام وخاصة في الدول العربية بتراجع أسعار النفط ما بين عامي 2014 و2016، حيث تراجعت بمعدل 8.5 % أي من 2519 مليار دولار عام 2014 إلى 1933 مليار دولار عام 2016.[19]

1- موقع الجزائر من الدول العربية من حيث الصادرات:

الجدول رقم (01): إجمالي الصادرات السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016

الدولة	متوسط 2000- 2013	2014	2015	2016	متوسط معدل التغير 2014- 2016 (%)
الإمارات	173.23	375.00	271.00	265.90	-10.8
السعودية	210.61	342.43	203.55	174.92	-20.1
قطر	52.99	131.72	77.29	57.59	-24.1
الكويت	57.96	102.11	54.32	46.03	-23.3
العراق	42.17	84.63	49.32	43.74	-19.8
الجزائر	47.65	62.89	34.67	28.88	-22.8
مصر	17.59	26.85	21.35	25.47	-1.7
سلطنة عمان	27.23	53.22	34.86	25.30	-22.0
المغرب	14.12	23.92	22.33	22.77	-1.6
تونس	12.61	16.76	14.07	13.57	-6.8
البحرين	12.38	20.13	14.17	11.96	-15.9
الأردن	5.31	8.38	7.83	7.51	-3.6
ليبيا	32.79	21.00	10.20	6.00	-34.1
لبنان	3.28	4.55	3.98	3.93	-4.8
السودان	5.82	4.45	3.17	2.37	-19.0
سوريا	8.34	2.30	1.70	1.80	-7.8
موريتانيا	1.32	1.94	1.39	1.30	-12.4
اليمن	6.10	7.80	1.00	1.00	-49.6
جيبوتي	0.06	0.13	0.13	0.14	2.8
إجمالي الدول العربية	**731.6**	**1,290.2**	**826.3**	**740.2**	**-16.9**
العالم	**12,316**	**19,005**	**16,489**	**15,955**	**-5.7**
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	**5.9**	**6.8**	**5.0**	**4.6**	**-11.9**

المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO)، أفريل 2017.

يوضح الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة عربيا بخصوص بإيرادات الصادرات بما فيها إيرادات المواد البترولية سنة 2016 لكن بمتوسط تغير عن سنة 2014 سالب وبمقدار – 22.8 %، وهذا راجع أساسا إلى نهج سياسة إنتاج النفط بالحصص من منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوبيك".

ولمعرفة قدرة هذه الصادرات على تغطية الواردات للدول العربية عموما والجزائر خصوصا تم استعراض الجدول التالي:

الجدول رقم (02): ميزان التجارة السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016

الدولة	متوسط 2000-2013	2014	2015	2016
الإمارات	50.64	125.00	41.00	40.90
السعودية	126.67	168.60	28.87	35.53
قطر	35.92	101.27	44.68	25.77
الكويت	40.02	71.09	23.05	14.58
البحرين	2.69	6.22	4.27	3.26
سلطنة عمان	11.64	23.92	5.85	2.60
موريتانيا	-0.17	-0.71	-0.56	-0.53
جيبوتي	-0.32	-0.67	-0.95	-0.83
سوريا	-1.96	-4.40	-3.30	-2.70
العراق	12.62	25.63	-2.69	-4.17
ليبيا	22.88	2.00	-2.80	-4.60
اليمن	-1.19	-4.24	-5.57	-5.77
تونس	-4.34	-8.07	-6.15	-5.89
السودان	-0.89	-4.76	-6.34	-6.29
الأردن	-7.03	-14.55	-12.64	-11.70
لبنان	-9.95	-16.59	14.46	-15.02
الجزائر	18.86	4.31	17.03	-17.84
المغرب	-13.61	-22.36	15.77	-18.76
مصر	-17.91	-39.93	42.23	-30.32
إجمالي الدول العربية	264.6	411.7	17.3	-1.8

المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO)، أفريل 2017.

تشير الإحصائيات المعروضة في الجدول رقم (02) أعلاه إلى أن المنطقة العربية في مجموعها شهدت عجزا في تجارتها الساعية مع العالم، وقد ظهر هذا العجز البالغ 1.8 مليار دولار عام 2016 وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار النفط العالمية، إلا أن الصورة على المستوى الجزائري فقد تبوأت مراتب متدنية في ميزانها التجاري وحققت عجزا 17.84 مليار دولار لعام 2016 مقارنة بالسنوات السابقة التي حققت فيها فوائض.

2- حالة التجارة الخارجية الجزائرية

تشير النتائج المحققة فيما يخص التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجز في الميزان التجاري بمقدار 17.844 مليار دولار، بما يعادل ارتفاعا طفيفا بنسبة 4,8% مقارنة بسنة 2015.

كما تقدر نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات 62% في سنة 2016 مقابل 67% مسجلة في سنة 2015، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): ملخص الميزان التجاري لسنتي (2016/2015)

القيمة بالمليون

	سنة 2015		سنة 2016		التطور (%)
	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار	
الواردات	5 193 460	51 702	5 115 135	46 727	-9,62
الصادرات	3 481 837	34 668	3 161 344	28 883	-16,69
الميزان التجاري	-1 711 623	-17 034	-1 953 791	-17 844	-
نسبة التغطية (%)	67		62		

Source: *Centre national de l'informatique et des statistiques,* ***Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période année 2016)****, direction générale des Douanes, Algérie.*

3- تطور الصادرات الجزائرية

عرفت صادرات الجزائر سنة 2016 تطورا معتبرا فيما يخص الهيكل السلعي خارج المحروقات، فمن 1969 مليون دولار سنة 2015 إلى 27102 مليون دولار سنة 2016 بنسبة زيادة 1276.43 %، بخلاف المحروقات التي عرفت تراجعا محسوسا في صادراتها فمن قيمة 32699 مليون دولار سنة 2015 إلى قيمة 1781 مليون دولار سنة 2016 أي بنسبة – 94.55%، وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (04) أدناه.

الجدول رقم (04): تطور الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين (2005– 20016)

القيمة بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32599	1781
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34568	28883
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-17034	-17844

المصدر: عن الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

ويوضح الشكل التالي منحى الميزان التجاري الذي إتجه في التناقص في السنوات الأخيرة وخاصة سنتي 2015 و2016 كما يلي:

الشكل رقم (01): تطور التجارة الخارجية في الفترة ما بين (2005- 2016)

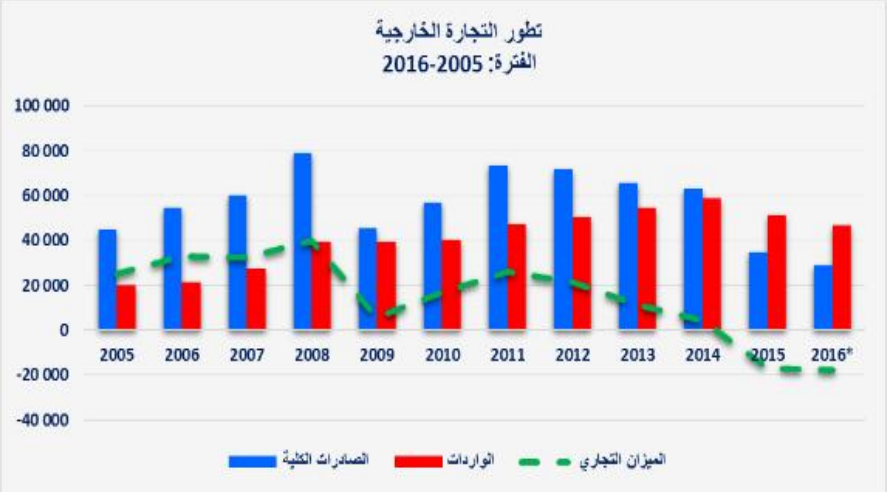

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركي (CNIS).

4- توزيع التجارية الخارجية حسب المناطق الاقتصادية

تتوزع كل من الصادرات والواردات الجزائرية على دول العالم حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الاقتصادية

القيمة بالمليون دولار

المناطق الاقتصادية	الواردات			الصادرات		
	السنة		التطور (%)	السنة		التطور (%)
	2015	2016*		2015	2016*	
دول الإتحاد الأوروبي	25 485	22 179	-12.97	22 976	16 739	-27.15
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	7 363	6 295	-14.50	5 288	6 251	18.21
الدول الأوروبية الأخرى	1 225	909	-25.80	37	80	116.22
دول أمريكا الجنوبية	2 822	2 857	1.24	1 683	1 678	-0.30
آسيا	11 850	11 618	-1.96	2 409	2 331	-3.24
الدول العربية	1 918	1 934	0.83	572	385	-32.69
الدول المغاربية	680	697	2.50	1 550	1 368	-11.74
الدول الأفريقية	359	238	-33.70	82	51	-37.80
المجموع	51 702	46 727	-9.62	34 668	28 883	-16.69

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS). * نتائج مؤقتة

تعد دول الاتحاد الأوربي الشريك الرئيسي للجزائر، بنسب على التوالي 47,47 % من حيث الواردات، و95,57 % من حيث الصادرات.

فقد سجلت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي انخفاضا بنسبة 12.97 % مقارنة مع عام 2015، أي من 25.48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 22.18 مليار دولار أمريكي في عام 2016، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6.24 مليار دولار أمريكي أي 27.15 %.

كما تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي في المرتبة الثانية بحصة بلغت 13.47 % من حيث واردات الجزائر من هذه البلدان، و21.64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان، وبلغت الزيادة في الصادرات مع هذه الدول 5.29 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 6.25 مليار دولار أمريكي في عام 2016، أي ما يعادل 18.21 %، في حين أن واردات الجزائر من هذه الدول، سجلت انخفاضا يقدر بـ 14.5% .

في حين تبقى المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق أخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة.

تشكيلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

فيما يخص تشكيلة الصادرات الجزائرية، فتمثل المحروقات أهم مبيعاتنا الأجنبية بنسبة 93.84% من الإجمالي العام للصادرات، أما الصادرات خارج المحروقات فهي تبقى هامشية وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): الصادرات الأساسية للمنتجات خارج المحروقات

القيمة بالمليون دولار أمريكي

التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*	الحصة(%)
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1,13
الطاقة والتشحيم	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	32 699	27 102	93,84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0,29
نصف المواد	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 693	1 597	4,5
سلع المعدات الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0,18
سلع الإستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	0,06
مجموع الصادرات	**45 194**	**57 053**	**73 489**	**71 866**	**64 974**	**62 886**	**34 668**	**28 883**	**100**

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر، عن الموقع الإلكتروني: http://www.caci.dz/ar

شملت مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات أساسا ما يلي:

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة 4.5% من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي؛
- السلع الغذائية بحصة 1.13%، أي ما يعادل 327 مليون دولار أمريكي؛

- المواد الخام بحصة 0.29 % بقيمة مطلقة تقدر بـ 48 مليون دولار أمريكي؛
- سلع المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي بـ 0.18% و0.06%.

5- أهم الشركاء الاقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2015

يمثل الجدول التالي أهم زبائن الجزائر فيما يتعلق بالتجارة الخارجية كما يلي:

الجدول رقم (07): الشركاء الاقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2015

القيمة بالمليون دولار أمريكي

بلد التصدير	2015	الهيكل (%)
إسبانيا	6 565	17.37
إيطاليا	8 369	22.15
فرنسا	4 921	13.02
بريطانيا العظمى	2 883	7.63
هولندا	2 281	6.04
تركيا	2 071	5.48
أمريكا	1 977	5.23
البرازيل	1 393	3.69
بلجيكا	1 282	3.39
الصين	2 179	5.77
البرتغال	1 009	2.67
تونس	856	2.27
كندا	748	1.98
كوريا	671	1.78
المغرب	667	1.77
اليابان	602	1.59
المجموع الفرعي	**34 093**	**90,220**
المجموع	**37 787**	**100**

المصدر: عن الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

يوضح الجدول رقم (07) السابق أن الزبائن الرئيسيين للجزائر في سنة 2015 نجد على الترتيب: إسبانيا بقيمة 6.56 مليار دولار أمريكي، إيطاليا بقيمة 8.36 مليار دولار أمريكي، فرنسا بقيمة 4.92 مليار دولار أمريكي، بريطانيا العظمى بقيمة 2.88 مليار دولار أمريكي، هولندا بقيمة 2.28 مليار دولار أمريكي وتركيا بقيمة 2.07 مليار دولار أمريكي.

الخاتمة

رغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية إلا أن الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة للغاية ولم تتعدى في أحسن الحالات 3%، لم يتجاوز مجموع الصادرات غير النفطية خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2015، معدل 14 مليار دولار بينما بلغ مجموع الواردات قرابة 220 مليار دولار، أي بمعدل سنوي قدره 22 مليار دولار[20].

لهذا وجب التركيز أكثر على القطاعات أكثر تنافسية وتلبية تحقيق تغطية للصادرات أولا نحو السوق الداخلي لتقليص العجز في الميزان التجاري ثم التوجه ثانيا إلى الأسواق الخارجية التي تشكل منفذا صعبا خاصة مع الإجراءات الصارمة المتعلقة بالمقاييس العالمية المتعددة والتي تتطلب اعتمادا خاصا.

ومن جملة توصيات الدراسة:

- اتخاذ تدابير أكثر مرونة فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات دعم التجارة والاستثمار الوطني؛
- تفعيل دور شركات تأمين الصادرات وتبسيط وشفافية إجراءاتها الإدارية؛
- تمويل صادرات المؤسسات بانتهاج أساليب أكثر شفافية، وتبسيط إجراءاتها الإدارية لتحقيق السرعة المطلوبة، وذلك عن طريق إدارة مصرفية عن بعد، متكاملة في خدماتها؛
- دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والروابط بين الدول النامية.

الاحالات والمراجع

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر– الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2002، ص ص. 6– 8.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الخامسة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، أفريل 2017، ص. 03، عن الموقع الإلكتروني: http://dhaman.net

[3] نادية فضيل، النظام القانوني للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وآثارها على التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر1، 2014– 2015، ص ص. 83– 84.

[4] عن الموقع الإلكتروني: http://www.caci.dz/ar

[5] عن الموقع الإلكتروني: http://www.caci.dz/ar

[6] عن الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/chambre–algerienne–de–commerce–et–d–industrie–caci

[7] عن الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex

[8] عن الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

[9] الصندوق الخاص لترقية الصادرات، عن الموقع الإلكتروني: http://www.algex.dz

[10] عن الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/societe-algerienne-des-foires-et-exportations-safex

[11] عن الموقع الإلكتروني: http://www.cagex.dz

[12] بن زكورة العونية ومسعودي وهيبة، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2014/2000–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عن موقع: https://manifest.univ-ouargla.dz

[13] عن الموقع الإلكتروني: http://www.algex.dz

[14] مرسوم رئاسي رقم 13- 271 مؤرخ في 24 جويلية 2013، يتضمن نشر ملاحق البروتوكول رقم 1 للاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية.

[15] عن الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association

[16] وصاف سعيدي، ضمان ائتمانات التصدير في البلدان النامية COTUNACE التونسية نموذجا، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص. 05.

[17] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اتفاقية إنشاء الصندوق العربي، عن الموقع الإلكتروني: http://www.arabfund.org

[18] مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، عن الموقع الإلكتروني: https://www.mof.gov.ae/Ar/strategicPartnership/strategicInterPartners/Pages/IslamicBank.aspx

[19] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المرجع السابق، ص. 10.

[20] في تقييم لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، عن الموقع الإلكتروني: http://sawtalahrar.net

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

متـغيرات بيـئـة العمــل الداخليـــة وعلاقتــها بضــغوط العمــل في المؤسسة

The relationship between variables of the internal work environment and the work pressures in the organization

د. محمد دهان **أ. هاجر قريشي**

جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة2 - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/10/02 تاريخ قبول النشر: 2017/04/25

الملخص :

لطالما لعبت بيئة العمل الداخلية دورا محوريا في نجاح المؤسسات، حيث تمارس عوامل ومتغيرات هذه البيئة تأثيرات بالسلب وبالإيجاب على الموارد البشرية وعلى مستوى أداءها ومنه على النتائج التنظيمية.

حيث أنه من شأن متغيرات بيئة العمل الداخلية والمتضمنة أساسا طبيعة العمل نفسه، أنظمة وإجراءات العمل، أساليب وممارسات الإدارة، أسلوب القيادة، إضافة إلى العوامل المادية والاجتماعية...الخ، أن تكون مصدر رضا وتحفيز بالنسبة للعاملين ، كما قد تكون مصدرا للضغوط والتوتر لديهم مما يترك أثارا نفسية واجتماعية واقتصادية عليهم وعلى المنظمة على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: بيئة العمل الداخلية ، ضغوط العمل، متغيرات بيئة العمل.

Abstract :

The internal work environment and its components have always been a determining factor in the success of the company, Since the performance of human resources could be influenced either positively or negatively by the effect of these components. Indeed, the main constituents of this environment, which are The post itself, Work systems and procedures, Leadership, physical and social work environment ... etc, Can be factors of satisfaction and stimulation for workers, as they can become a source of pressures and tensions that create psychological, social, and economic problems for workers and the organization to which they belong.

Key words: *Pressures, the internal working environment.*

مقدمة:

أضفى التطور في وسائل وتقنيات وإجراءات العمل مزيدا من التعقيدات على بيئة العمل الداخلية، وزاد من مسؤوليات العاملين، ومن ثم جلب ضغوطا إضافية تستدعي تمتع العاملين بقدرات ومهارات وإمكانات لإنجاز مهام العمل، وفي الوقت نفسه القدرة على تحمل هذه الضغوط أو على الأقل عدم التأثر بها لتلافي تأثيراتها السلبية على مستويات ومعدلات الأداء.

وتعتبر البيئة الداخلية للمؤسسة المصدر الأول والرئيس لضغوط العمل، كونها تحوي مجموعة من المتغيرات ذات تأثير مباشر على الموارد البشرية وعلى اتجاهاتهم وسلوكياتهم في العمل، حيث أنه كثيرا ما يواجه العاملون في هذه البيئة مواقف وظروف مختلفة يتعرضون من خلالها لحالات الاضطراب، والقلق، والخوف، والإحباط، والغضب الذي يؤثر سلبا على نفسيتهم وسلوكياتهم ومنه على أدائهم للعمل.

أولا- إشكالية الدراسة

يؤدي عدم الاهتمام بتطوير وتحسين بيئة العمل الداخلية بمختلف جوانبها في المؤسسات، إلى شعور العامل بالإحباط في ظل بيئة لا تشجع على بذل الجهد، مما يخلق لديه ضغوطا تنعكس سلبا عليه وعلى مستوى أدائه في العمل؛ إذن ومن خلال الطرح السابق فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما علاقة بيئة العمل الداخلية بمستوى ضغوط العمل في المؤسسة؟

ثانيا- أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية متغيري البحث المتمثلين في بيئة العمل الداخلية من جهة وضغوط العمل من جهة أخرى؛ فبالنسبة لبيئة العمل الداخلية تتجلى أهميتها في كونها تعد عنصرا فعالا في توفير المناخ التنظيمي الملائم للعاملين والمشجع لهم على بذل الجهوذ وتحقيق أهداف المؤسسة، أما بالنسبة لمتغير ضغوط العمل فتظهر أهميته باعتباره إحدى أهم المشكلات والتحديات الرئيسة التي ينبغي لأي مؤسسة مواجهتها لما يمكن أن يخلفه من آثار سلبية على الحالة النفسية والسلوكية والاجتماعية للمورد البشري، الذي ينعكس في مستوى أدائه وأداء المؤسسة ككل، كذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبرازها العلاقة التي تربط المتغيرين سالفي الذكر.

ثالثا- أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في محاولة إثبات علاقة التأثير التي تربط متغيرات بيئة العمل الداخلية بمستوى ضغوط العمل في المؤسسة، من خلال إبراز تأثيرات هذه البيئة في خفض أو رفع مستوى ضغوط العمل وتأثير ذلك على أداء العامل والمؤسسة.

رابعا – منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه بالأساس على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الأسس الفكرية لبيئة العمل الداخلية وكذا ضغوط العمل، و إبراز العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين

خامسا – تنظيم الدراسة :

بهدف تحقيق أهداف الدراسة، ارتأينا ضرورة تقسيمها إلى ثلاث أقسام، القسم الأول نستعرض فيه الإطار المفاهيمي للدراسة والذي يتضمن التعريف ببيئة العمل الداخلية وضغوط العمل، أما الثاني فخصصناه لتوضيح العلاقة التي تربط متغيرات بيئة العمل المختلفة ومستوى الضغوط في المؤسسة، ونختتم هذا البحث بعرض أهم نتائج ضغوط العمل على الفرد والمؤسسة.

الإطار النظري للدراسة

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

في البداية سنحاول الإحاطة بالإطار المفاهيمي العام للدراسة، لضبط مفهوم بيئة العمل الداخلية، ثم ضغوط العمل وكل ما يتعلق بهما.

1. ماهية بيئة العمل الداخلية

تعد بيئة العمل الداخلية البوتقة التي تنصهر فيها جميع الوظائف والأنشطة والأعمال والمهمات اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة، في ضوء الثقافة التنظيمية السائدة لتؤدي في النهاية إلى مخرجات تعبر أن أداء المنظمة وأداء العاملين فيها.

1.1 مفهوم بيئة العمل الداخلية

لقد وضعت العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم بيئة العمل الداخلية نذكر منها:

– تعريف **(العديلي)** حيث عرف بيئة العمل الداخلية على أنها تمثل "العوامل والخصائص الداخلية للمنظمة التي يعمل بها الموظف مثل الأنظمة وإجراءات العمل والرواتب والجزاءات والحوافز المادية والمعنوية، والعلاقات السائدة في بيئة العمل ونوع العمل وظروف العمل". [1]

– وتضيف **(الدهان)** بأن بيئة العمل الداخلية تشتمل بالإضافة إلى العناصر سالفة الذكر نمط القيادة والاتصالات وكذا التقنية المستخدمة، فعرفتها على أنها "التقنيات المستخدمة في العمل والإجراءات والأنظمة ومجموعات العمل، وأنماط الاتصالات وأسلوب القيادة السائدة وغيرها".[2]

– ولا تقتصر بيئة العمل على الأنظمة والإجراءات والاتصالات والنمط القيادي، ولكنها تتضمن أيضا البيئة المادية، لذا عرفها **(حمزاوي)** في إطار المكونات المادية على أنها "المكونات المادية المتوافرة داخل مقر العمل من ضوضاء ودرجة حرارة وإضاءة وتصميم مكاتب وأدوات مكتبية مساعدة". [3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن بيئة العمل الداخلية هي تلك البيئة المحيطة بالعاملين وبما تتضمنه من جوانب مادية كالضوضاء ودرجة حرارة، والإضاءة، وتصميم المكاتب، والأدوات المكتبية المساعدة، واتساع المباني والقاعات وغير ذلك من العناصر المادية لبيئة، وكذلك الجوانب غير المادية كأسلوب القيادة وطبيعة العلاقات الإنسانية، ونوع العمل، وفرص الترقية والحوافز الأنظمة والإجراءات، والقيم والاتجاهات السائدة داخل التنظيمات الإدارية، وغير ذلك من الجوانب.

2.1 أهمية بيئة العمل الداخلية

تكمن أهمية بيئة العمل الداخلية بالآتي:[4]

– لبيئة العمل الداخلية دور هام في التأثير على المخرجات السلوكية للعاملين في أي مؤسسة، حيث تقوم ببناء وبلورة السلوك الوظيفي والأخلاقي للعاملين في المؤسسات من حيث تشكيل وتعديل القيم والاتجاهات التي يحملونها، والسلوكيات التي يظهرونها في موقع العمل.

– تتوقف فعالية وكفاءة الأداء الفردي والجماعي والأداء الكلي للمؤسسة، على مدى تأثير المناخ السائد في بيئة العمل الداخلية على كثير مما يتخذ من قرارات وما يتم من سلوك واتجاهات نحو المؤسسة، حيث يتأثر سلوك الفرد داخل المؤسسة بالبيئة المحيطة به وباتجاهه نحو تلك البيئة وإدراكه لها.

– إن تحديد طبيعة المناخ السائد في بيئة العمل الداخلية لأي مؤسسة، يسهم في التعرف على طبيعة السلوك التنظيمي للأفراد والجماعات داخل المؤسسة، وبالتالي العمل على تفسير هذا السلوك والتحكم به.

– لبيئة العمل الداخلية دوراً هاماً في عملية التطوير التنظيمي، فهي تعتبر مؤشراً هاماً يمكن من خلاله قياس مدى رضا الأفراد عن المؤسسة، كما أن التحكم والسيطرة على أبعاد هذه البيئة تمكّن إدارة المؤسسة من تحفيز الأفراد ودفعهم نحو تحقيق أهداف المؤسسة وتمكن المؤسسة من ضبط السلوك التنظيمي للأفراد ويجعله يصب في مصلحة العمل.

3.1 أنواع بيئة العمل الداخلية

تنقسم بيئة العمل الداخلية إلى عدة أنواع: [5]

أ- **البيئة التنظيمية:** وتتضمن الأنظمة والإجراءات وأنماط القيادة والاتصالات والتقنية المستخدمة، والعلاقات السائدة في بيئة العمل، والقيم والاتجاهات السائدة داخل التنظيمات الإدارية، وضغوط العمل.

ب- **البيئة الوظيفية:** تتضمن كل ما يتعلق بالموظفين والعاملين من أجور ورواتب وجزاءات، وحوافز مادية ومعنوية، وسياسات إدارة الموارد البشرية من استقطاب واختيار وتعيين، بالإضافة إلى ووصف الوظائف وتصميمها وتصنيفها.

ج- **البيئة المادية:** تتضمن المكونات المادية المؤثرة على بيئة العمل الداخلية مثل الضوضاء، ودرجة حرارة، والإضاءة، وتصميم المكاتب، والأدوات المكتبية وغيرها.

د- **البيئة التقنية:** تتضمن التقنيات والتكنولوجيات الحديثة التي تيسر أداء العمل في المؤسسات، وتسهم في توفير الوقت والجهد.

كما يمكن تصنيف بيئة العمل الداخلية وفقاً لخطوط انسياب السلطة ودرجة المركزية واللامركزية السائدة، والنمط القيادي السائد، والثقافة التنظيمية السائدة إلى:

أ- **البيئة الجامدة:** هي البيئة التي تتسم بالصرامة الشديدة والانضباط والحزم، وقلة تفويض السلطات، والاعتماد على المركزية المطلقة، وسريان خطوط السلطة والاتصالات من أعلى إلى أسفل في الهيكل التنظيمي الهرمي التقليدي من خلال نمط القيادة الأوتوقراطي، وهذه البيئة تقلل الإبداع والابتكار، نتيجة التقيد بالأوامر والتعليمات، والتقيد بالروتين والإجراءات المطولة.

ب- **البيئة المرنة:** هي البيئة التي تتسم بالمرونة وتشجيع الإبداع والابتكار، نتيجة المرونة في تنفيذ الأوامر والتعليمات، والتوسع في تفويض السلطات، والاعتماد على اللامركزية، وسريان خطوط السلطة والاتصالات في جميع الاتجاهات في الهيكل التنظيمي المصفوفي من خلال نمط القيادة الديمقراطية.

2. ماهية ضغوط العمل

1.2 تعريف ضغوط العمل

لقد جاءت العديد من التعاريف من قبل الباحثين لمفهوم الضغوط نستعرض فيما يلي بعضا منها:

– يعرف **(محمود أبو بكر)** ضغوط العمل على أنها " مجموعة المثيرات التي تتوفر في بيئة العمل وينتج عنها سلوك للفرد كرد فعل لتأثير هذه المثيرات على حالته النفسية والجسمانية".[6]

– ويرى **(العديلي)** أن ضغوط العمل عبارة عن " ردود فعل الإنسان إزاء المؤثرات المادية والمؤثرات النفسية، والتي تظهر في شكل خوف واضطراب وارتجاف وارتفاع في ضغط الدم وارتباك وشحوب وسرحان وغير ذلك من ردود الفعل الجسدية والنفسية التي توحي بعدم راحة الفرد للموقف المحيط به".[7]

– أما **(سيزلاقي ووالاس)** فيريان أن ضغوط العمل تمثل " تجربة ذاتية تحدث اختلالا نفسيا أو عضويا لدى الفرد، وتنتج عن عوامل من البيئة الخارجية أو المنظمة أو الفرد نفسه".[8]

– وقد عبر عنها **(عاشور)** بأنها " الجانب النفسي والتغيرات النفسية التي تحدث داخل الفرد عندما تكون متطلبات بيئة العمل التي على الفرد مواجهتها تفوق طاقاته وإمكانياته وهذا بالنسبة له يعتبر تهديدا يمارس ضغطا عليه". [9]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن ضغوط العمل تمثل مجموعة العناصر ذات التأثير على الموارد البشرية الموجودة داخل مكان العمل الذي يعملون فيه، هذه العناصر من شأنها أن تحدث اختلالا نفسيا أو عضويا لدى العاملين وهو ما ينعكس في سلوكياتهم وأدائهم المهني.

2.2 عناصر ضغوط العمل

تتكون ضغوط العمل من ثلاث عناصر رئيسية هي عنصر المثير، عنصر الاستجابة وعنصر التفاعل، وفيما يلي شرح لهذه العناصر باختصار:[10]

أ– **عنصر المثير**: هو عبارة عن مختلف العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة وكذلك العوامل المرتبطة بالمورد البشري، والتي تولد شعورا بالضغط.

ب- عنصر الاستجابة: هو عبارة عن تلك ردود الأفعال النفسية والفسيولوجية والسلوكية التي يبديها المورد البشري أثناء تعرضه لمجموعة من المثيرات.

ج- عنصر التفاعل: هو عبارة عن ذلك التفاعل الذي يحدث بين المثيرات والاستجابات، أي أن الضغط الذي يواجهه الفرد ناتج عن التفاعل المركب ما بين العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة وكذا العوامل المرتبطة بالمورد البشري.

3.2 مراحل ردود الفعل تجاه ضغوط العمل

تمر عملية التعرض لضغوط العمل بثلاث مراحل رئيسية هي مرحلة الإنذار المبكر، مرحلة المقاومة ومرحلة الإنهاك.[11]

أ- **مرحلة الإنذار المبكر** (حركة المنبه): هي المرحلة التي يشعر فيها المورد البشري بقرب أو وجود الخطر، وهذا بعد تعرضه لمجموعة من المثيرات الداخلية و/أو الخارجية. حيث تقوم الغدد الصماء بإفراز هرمونات يترتب عليها بعض المظاهر مثل سرعة خفقان القلب، زيادة معدل التنفس...الخ.

ب- **مرحلة المقاومة:** عقب الصدمة الأولى ينتقل المورد البشري إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة المقاومة، أي يقوم المورد البشري بسلوكيات دفاعية، وهذا من خلال مهاجمته لمصادر الضغط الداخلية و/أو الخارجية، أو التعامل والتكيف معها بهدوء، أو تجاهل وجود هذه المصادر، فإذا نجحت هذه الممارسات الدفاعية في التقليل من الشعور بالضغط، تكون هذه المرحلة هي الأخيرة، أما إذا فشلت هذه الممارسات ينتقل المورد البشري إلى المرحلة الموالية وهي مرحلة الإنهاك.

ج- **مرحلة الإنهاك:** تحدث هذه المرحلة عندما يتعرض المورد البشري للضغوط لفترة زمنية طويلة وبصفة مستمرة ومتكررة، حيث يصاب على إثرها بالإنهاك نتيجة لتكرار المقاومة ومحاولات التكيف، وتظهر عليه بعض المظاهر مثل التفكير في ترك العمل، انخفاض كبير في الدافعية وفي معدلات الأداء...الخ. والشكل التالي يلخص المراحل السابقة الذكر:

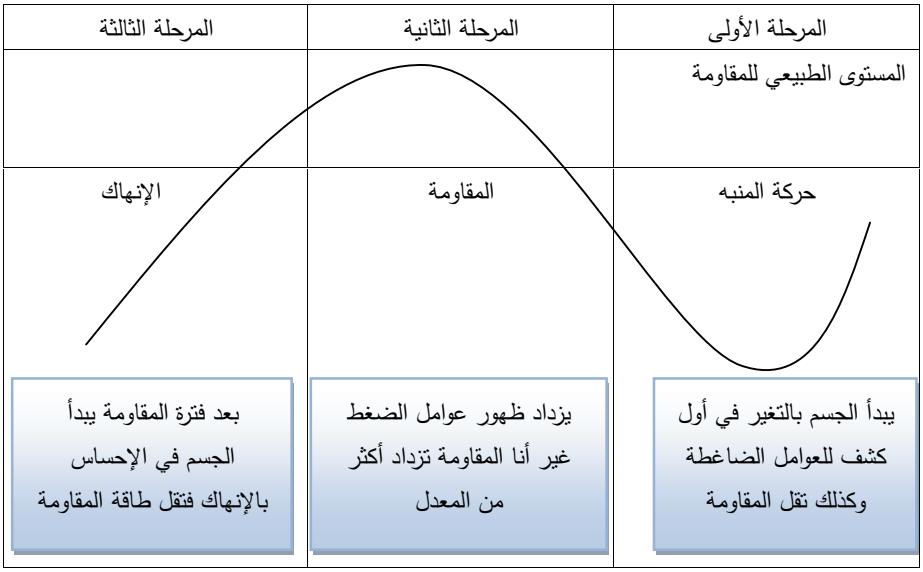

الشكل رقم (01): مراحل ضغوط العمل

المصدر: حمزاوي، محمد السيد، السلوك الإداري و التنظيمي في المنظمات المدنية والأمنية، مكتبة الشقري للنشر و التوزيع، الرياض، 2008 ، ص 101

4.2 مصادر ضغوط العمل

لا يوجد هناك اتفاق بين الباحثين حول مصادر محددة لضغوط العمل، فهناك من يرى أن هذه الأخيرة مصدرها البيئة الخارجية أو الداخلية للمؤسسة، في حين يرى آخرون أن مصدرها المورد البشري نفسه.

وباعتبار أن المؤسسة نظام مفتوح تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها وتتأثر معها الموارد البشرية فإن التصنيف الأقرب إلى الواقع والأكثر موضوعية هو ذلك التصنيف الذي يأخذ المصادر الثلاثة معا. أي المصادر المرتبطة بالبيئة الخارجية للمؤسسة، والمصادر المرتبطة بالبيئة الداخلية للمؤسسة والمصادر المرتبطة بالمورد البشري. وسنتطرق لهذه المصادر بشكل مختصر.

أ- **المصادر المرتبطة بالبيئة الخارجية للمؤسسة:** تتمثل البيئة الخارجية للمؤسسة في مجموعة العوامل المحيطة والمؤثرة في المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر. ويقصد بالعوامل تلك المتغيرات العامة (متغيرات اقتصادية، متغيرات تكنولوجية...الخ)، والمتغيرات الخاصة (المنافسون، الموردون...الخ).[12] وتعتبر البيئة الخارجية للمؤسسة بشقيها العام

والخاص مصدرا مهما لضغوط العمل، والشكل التالي يوضح أهم العوامل التي تحتويها البيئة الخارجية للمؤسسة: [13]

الشكل رقم (02): أهم العوامل التي تحتويها البيئة الخارجية للمؤسسة

المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2002، ص 150.

ب- **مصادر ضغوط العمل المرتبطة بالخصائص الشخصية للمورد البشري:** هناك مجموعة من الخصائص الشخصية يمكن أن تكون سببا مهما لشعور المورد البشري بضغوط العمل هي:

- **نمط الشخصية:** يوجد هناك نمطين من الشخصية نمط الشخصية (أ) والمعروفة بالشخصية المتنافسة، ونمط الشخصية (ب) والمعروفة بالشخصية الهادئة، وتشير نتائج الدراسات إلى أن أصحاب الشخصية (أ) هم أكثر قابلية للتعرض لضغوط العمل من أصحاب الشخصية (ب)؛ نظرا للخصائص التي يتميزون بها (غير صبورين ويكرهون الانتظار، يحاولون انجاز أكثر من شيء في وقت واحد،يستعجلون الآخرين ويتحدثون بانفعال، يضعون معايير عالية للأداء ويستعجلون النتائج، يدخلون في صراع مستمر مع الناس والأحداث...الخ) .[14] في حين أن أصحاب الشخصية (ب) لهم خصائص معاكسة

لما ذكر أعلاه، وعليه فهم أقل عرضة لضغوط العمل ولتأثيراتها السلبية من أمراض قلبية وارتفاع ضغط الدم...الخ.

- **أحداث الحياة الخاصة:** تؤثر الأحداث التي يواجهها المورد البشري في حياته الخاصة، سواء في المنزل أو خارجه، في درجة شعوره بالضغوط، والتي ينتقل أثرها إلى العمل ومن بين أحداث الحياة الخاصة التي تسبب الشعور بضغوط العمل نذكر :ضغوط العمل الناجمة عن المشاكل العائلية، ضغوط العمل الناجمة عن المشاكل المالية، الضغوط الناجمة عن ظروف مكان الإقامة والمعيشة...الخ.[15]

- **الحالة النفسية والجسدية:** تؤثر الحالة النفسية والجسدية التي يكون فيها المورد البشري في درجة شعوره بضغوط العمل وفي كيفية تعامله معها. فمن المتوقع أن التعب الشديد والإحباط سوف يؤديان إلى زيادة حدة شعور المورد البشري بضغوط العمل ويقللان من قدرته على مواجهتها، في حين أن الصحة النفسية والجسدية الجيدة تساعدانه على تحمل ضغوط العمل والتقليل من حدتها.[16]

- **ضغوط العمل الناجمة عن القدرات والخبرات السابقة:** تعتبر القدرات والخبرات السابقة من العوامل المؤثرة على ردود فعل المورد البشري اتجاه ضغوط العمل، فكلما كان المورد البشري يملك قدرات وخبرات عالية كلما كانت فرصته في التحكم في مسببات ضغوط العمل عالية، والعكس صحيح.[17]

ج- مصادر ضغوط العمل المرتبطة بالبيئة الداخلية للمؤسسة: تتمثل البيئة الداخلية للمؤسسة في تلك الخصائص المادية وغير مادية التي تشكل كيان المؤسسة، كما تم التطرق لذلك من قبل، ويرى كثير من الباحثين أن البيئة الداخلية للمؤسسة هي المصدر الأول والرئيسي لضغوط العمل لكونها تحتوي على مجموعة من المتغيرات التي لها تأثير مباشر على الموارد البشرية.

ولكون دراستنا تركز على متغيرات بيئة العمل الداخلية وعلاقتها بضغوط العمل، سنتطرق إلى هذه المصادر بشيء من التفصيل من خلال القسم الموالي من الدراسة.

ثانيا: علاقة متغيرات بيئة العمل الداخلية بمستوى ضغوط العمل في المؤسسة

تؤثر بيئة العمل الداخلية بمختلف متغيراتها وبدرجات متباينة على انخفاض أو ارتفاع مستوى ضغوط العمل في المؤسسة، والذي ينعكس في السلوك الوظيفي للعاملين الذي

يظهرونه في موقع العمل. ويلخص الشكل (03) أهم المتغيرات في بيئة العمل الداخلية للمؤسسة، والتي تم تصنيفها إلى ثلاث متغيرات رئيسية.

الشكل رقم 03: متغيرات بيئة العمل الداخلية

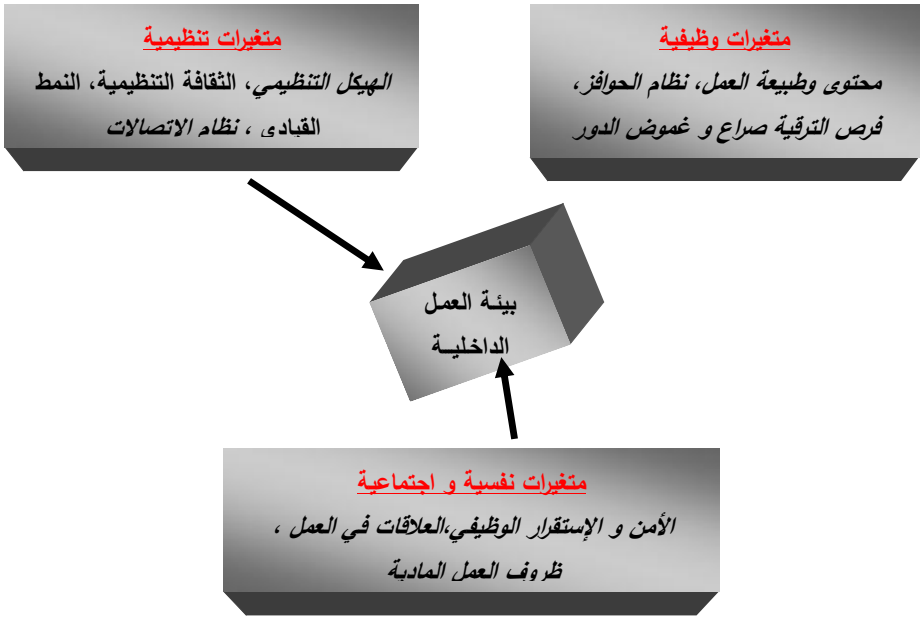

المصدر: من إعداد الباحثين

وسيتم تناول كل متغير من المتغيرات السابقة وعلاقته بمستوى ضغوط العمل على النحو الآتي:

1. **المتغيرات التنظيمية وعلاقتها بمستوى ضغوط العمل في المؤسسة:** تشمل المتغيرات التنظيمية الأبعاد التالية:

1.1.الهيكل التنظيمي وعلاقته بضغوط العمل

الهيكل التنظيمي هو الشكل العام للمنظمة الذي يحدد اسمها، شكلها، اختصاصاتها، مجال عملها، تقسيمها الإداري، تخصصات العاملين بها، طبيعة العلاقات الوظيفية بين العاملين وبين الرؤساء والمرؤوسين وبين الإدارات المختلفة وارتباطها الإداري بالمؤسسات الأعلى الموازية.[18] أي أنه ذلك البناء الذي يحدد التركيبة الداخلية للعلاقات السائدة في

المؤسسة حيث يوضح الوحدات الرئيسية والفرعية التي تتكامل فيما بينها لإنجاز الأنشطة التي تحقق أهداف المؤسسة.

يعتبر الهيكل التنظيمي من أهم عناصر بيئة العمل الداخلية المؤثرة في مستوى ضغوط العمل في المؤسسة، فالهيكل التنظيمي المرن الذي يوضح الوصف الوظيفي للعاملين، ويساهم في تبسيط إجراءات العمل، وتحقيق السلاسة في انسياب القرارات والأوامر والتوجيهات من الإدارة العليا إلى الإدارات الوسطى والإشرافية والتنفيذية،[19] و يبتعد عن حرفية التقيد باللوائح والأنظمة، فان ذلك من شأنه أن يجعل المناخ العمل محببا لدى الأفراد بما يؤدي إلى التقليل من ضغوط العمل إلى أدنى قدر ممكن. وعلى النقيض من ذلك إذا كان الهيكل التنظيمي ضعيفا وغير مرن ولا يواكب التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة فان هذا سيجعل الموارد البشرية تعاني من ضغوط عمل عالية، وبصفة خاصة تلك التي لها رغبة في تطوير معارفها ومهارتها واتجاهاتها.[20]

2.1.الثقافة التنظيمية وعلاقتها بضغوط العمل

ما من مؤسسة إلا ولها ثقافة خاصة تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى فهي بطاقة تعريف المؤسسة للمجتمع، وهي المكونة لشخصية المؤسسة والتي لابد من أن تكون منفردة ومتميزة في نظر العاملين والعملاء. [21]حيث تعبر ثقافة المنظمة عن نمط التصرفات العامة وقواعد السلوك التي يقتنع بها العاملين داخل المنظمة ويتبنونها في تعاملاتهم، حيث تتضمن طقوسا وممارسات ترسخ مع الزمن لتشكل أساليب التفكير وطرق إنجاز العمل واتخاذ القرارات وغيرها.[22]

إن لثقافة التنظيم تأثير فعال على مستوى ضغوط العمل؛ فوجود ثقافة تنظيمية مرنة وقوية تعمل كمرشد للسلوك الملائم وتعزز استقرار المنظمة كنظام اجتماعي، وتمد العاملين برؤية واضحة وفهم أعمق للطريقة التي تؤدى بها الأعمال، و ترسي و تدعم قواعد سلوكية تقضي بأن يكون الموظفين مبتكرين ومبادرين مع منحهم حرية التصرف بدرجة ما؛ هذا من شأنه أن يخلق بيئة عمل تمتاز بالرضا الوظيفي مما يخفض من ضغوط العمل. بخلاف الثقافة التنظيمية الجامدة والتي تتبنى قيم تتعارض مع قيم الأفراد، من خلال تشكيل ضغوط عليهم تحد من إبداعاتهم وتجعلهم يشعرون بالملل والإحباط في انتظار الأوامر والتعليمات الروتينية المتكررة،[23] مما يشكل مصدرا للضغوط على الفرد

الذي يحاول التكيف مع قيم المنظمة و يجد صعوبة في ذلك، الذي يؤدي إلى انخفاض من مستوى رضا الأفراد وأدائهم.

3.1 النمط القيادي المتبع وعلاقته بضغوط العمل

تعد القيادة الإدارية عنصرا حيويا في حياة المؤسسات واستمرار وازدهار نشاطاتها وعملياتها المختلفة، وكما يقول **(ألكلابي)** " إن قيادة التنظيم هي روحه التي تتوقف على فاعليتها حيويته واستمرار وجوده". [24] وهي تعني القدرة على التأثير وتوجيه ودفع الأفراد نحو تحقيق أهداف مشتركة.[25]

والقيادة أنواع منها الأوتوقراطية (التسلطية)، وفيها ينفرد القائد بالرأي واتخاذ القرارات، والعلاقة بينه وبين مرؤوسيه أساسها الخوف والإرغام وينعدم فيها التفاهم والتشاور، فالقائد التسلطي يعتقد بأن سلطة اتخاذ القرارات ينبغي أن يحتفظ بها شخصيا، حيث يميل إلى تركيز معظم الصلاحيات في يده ويرفض مبدأ التفويض.[26] ومنها القيادة الديمقراطية (اللامركزية)، هذا النوع من القيادة على النقيض من القيادة التسلطية حيث تتصف بالاهتمام بالعلاقات الإنسانية ومحاولة رفع الروح المعنوية. حيث في ظل هذا النوع من القيادة يلجأ القائد بصفة دائمة إلى مشاورة مرؤوسيه وإشراكهم معه في السلطة وتحمل مسؤولية الجهاز الذي يديره والأّخذ بآرائهم ومساعدتهم عند الحاجة وتوجيههم ودعمهم.

هذا ويعتبر النمط القيادي من العوامل الرئيسية في تحديد طبيعة المناخ في بيئة العمل، حيث تتأثر دافعية الأفراد للأداء واتجاهاتهم النفسية وسلوكياتهم ورضاهم عن العمل بالنمط القيادي المتبع داخل التنظيم؛ فالقيادة الديمقراطية تسهم في تحسين بيئة العمل الداخلية، وزيادة الثقة بالنفس، والاستقرار النفسي، ورفع الروح المعنوية للأفراد، وبالتالي التقليل من الضغوط في مكان العمل والذي يترتب عليه تحسين في الأداء والإنتاجية. على خلاف القيادة التسلطية فهي تجلب بيئة غير مناسبة للعمل وتسهم في تشكيل ضغوط تنعكس سلبا على أداء العاملين.

4.1 نمط الاتصالات وعلاقتها بضغوط العمل

تقوم العمليات الإدارية بشكلٍ عام على تبادل البيانات والمعلومات، لذا فإن أي مدير أو قائد للمؤسسة ما يعمل على توجيه الأفراد نحو تحقيق أهداف المؤسسة يحتاج إلى أن يفهم العاملين معه ويوجه سلوكهم بشكل يضمن على الأقل عدم تعارض هذا السلوك مع الأهداف العامة للمؤسسة. [27] وهذا يتطلب توفر نظام جيد وفعال للاتصال يتم من خلاله

نقل وتبادل المعلومات والبيانات بسرعة وسهولة وفي الوقت المناسب. حيث تتوقف الحالة المعنوية للأفراد وسلوكياتهم في مختلف المستويات التنظيمية وكذلك إنتاجيتهم على مدى فاعلية وكفاءة الاتصال؛ فالاتصال الجيد يضمن تدفق فعال للمعلومة داخل التنظيم ويسهم بذلك في خلق جو من الثقة والاحترام بين العاملين بها بالإضافة إلى خلق التفاعلات الاجتماعية الهادفة بين الأفراد وتنشيط دورهم وأدائهم، مما يرفع من الروح المعنوية للأفراد وبالتالي التقليل من ضغوط العمل. وعكس هذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض وتدهور معنويات الأفراد وشعورهم بضغوط العمل نتيجة بطء الاتصالات وعدم فاعليتها خاصة إذا كان الاتصال ذو اتجاه واحد (الهابط) الذي يحمل الأوامر والتعليمات من الأعلى إلى الأسفل ويؤدي بالفرد إلى عدم الاكتراث والخمول في التفكير باعتبار أن أفكاره وآراءه لا قيمة لها لدى الرؤساء، [28]ما ينعكس سلبا على أدائهم.

2.المتغيرات الوظيفية وعلاقتها بمستوى ضغوط العمل في المؤسسة: تشمل المتغيرات الوظيفية الأبعاد التالية:

1.2 محتوى العمل وطبيعته وعلاقته بضغوط العمل

إن طبيعة العمل داخل المؤسسة هو بمثابة مرآة عاكسة لبيئة العمل الداخلية، حيث يعتبر عاملا مهما في تحفيز العاملين أو إحباطهم إذ أن العمل الروتيني الرتيب يؤدي إلي حدوث الملل والسأم وزيادة الإهمال واللامبالاة وعدم الاكتراث نحو اعتماد أسلوب التحديث، أو التطوير حيث أن العامل غالبا ما يشعر بعدم أهمية جدوى عمله مما يتسبب في شعوره بضغوط عالية، أما الأعمال التي تتسم بالتحسن والتطوير والتنوع والتجديد فإنها تسهم في رفع الروح المعنوية لهم، وتنمية الشعور لديهم بأهمية العمل المناط بهم مما يؤدي إلى بذل الجهود و الإسهام بكل طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية في إثارة الكفاءات والإمكانات الكامنة لديهم لإتمام العمل على نحو مرض ليواكب أهداف المنظمة.

2.2 فرص الترقية والتقدم وعلاقتها بضغوط العمل

الترقية تعني: " شغل العامل المرقى لوظيفة أخرى ذات مستوى أعلى من الصعوبة والمسؤولية والسلطة والمركز، تفوق مستوى وظيفته الحالية " .[29]

ويسهم وجود فرص ترقي متاحة عبر المسارات الوظيفية المختلفة بالإضافة إلى مراعاة الموضوعية في نظام الترقية في التقليل من الضغوط المهنية في بيئة العمل، وتحسين في مستوى الرضا الوظيفي، وتحفيز العمال على العمل بروح معنوية مرتفعة

بخلق جو من التنافس بينهم بهدف الحصول على الترقية المتاحة. [30] مما ينعكس إيجابا على إنتاجيتهم. أما في حالة غياب الترقيات أوحين يشعر المورد البشري بأن فرصته للترقية ضعيفة، أو أنها محدودة وتتعارض مع طموحاته، فإن ذلك ولا شك سيؤدي إلى شعوره بضغوط العمل ومن ثمَّ انخفاض مستوى أدائه.

3.2.عبء /صراع/وغموض الدور وعلاقته بضغوط العمل

يمكن اعتبار عبء، صراع أو غموض الدور جزءاً من بيئة العمل الداخلية حيث يعتبرون من نواتج الحياة الصناعية والتنظيمية المعاصرة ذات التأثير السلبي على العمل وعلى أداء الفرد.

ويقصد بعبء الدور مجموعة المهام الوظيفية التي تسند إلى المورد البشري من أجل أداءها، وقد تكون تلك المهام أكثر أو أقل مما يجب القيام به، ويأخذ عبء الدور صورتين أساسيتين هما زيادة عبء الدور أو انخفاضه.

يقصد **بزيادة عبء الدور** تحمل المورد البشري لمهام كثيرة يطلب منه إنجازها في وقت غير كافي لإتمامها وهو ما يعرف "بالعبء الكمي"، أو القيام بمهام وظيفية تفوق مهارته وقدراته أي أن الفرد يفتقر إلى القدرة اللازمة لأداء هذا العمل وهو ما يعرف "بالعبء الكيفي" [31]، مما يجعل المورد البشري يشعر بالتهديد والإحراج والاضطراب مما يحدث اختلالاً نفسياً بداخله، وهو ما يجعله يعاني من ضغوط عمل مرتفعة تنعكس سلبا في أدائه. أما **انخفاض عبء الدور** فيعني قيام المورد البشري بمهام قليلة "عبء كمي" أو القيام بمهام لا تستوعب طاقاته وقدراته "عبء كيفي" مما يجعله عرضة للشعور بالملل اتجاه عمله وهو ما يزيد من مستوي شعوره بضغوط العمل.[32]

والشكل التالي يبين العلاقة التي تربط عبء العمل بضغوط العمل ومستوى الأداء

الشكل رقم (04): أعباء العمل وعلاقتها بضغوط العمل ومستوى الأداء

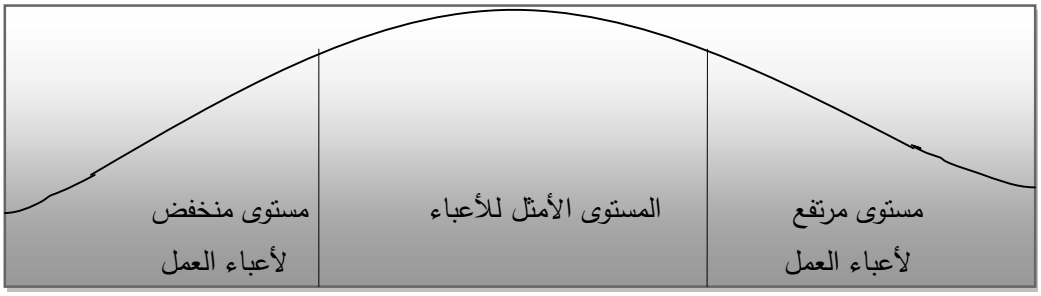

مستوى ضغط عالي	**مستوى ضغط منخفض**	**مستوى ضغط عالي**
أداء منخفض	**أداء أمثل**	**أداء منخفض**

المصدر: الكتبي محسن علي، **السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق**، المكتبة الأكاديمية، الإسماعيلية، 2005، ص 217.

من خلال الشكل السابق، يمكن القول أنه إذا كانت أعباء العمل مرتفعة فإن ذلك سيؤدي إلى شعور المورد البشري بالإرهاق والتعب ومن ثم الشعور بضغوط عمل عالية، وهو ما ينعكس بالسلب على مستوى أداءه، وكذلك هو الحال بالنسبة لانخفاض عبء العمل، حيث يؤدي هذا الانخفاض إلى شعور المورد البشري بالملل والروتين ومن ثم الشعور بضغوط العمل، في حين أن وجود عبء عمل أمثل يجعل المورد البشري في وضعية مثلى اتجاه ضغوط العمل، وهو ما ينعكس بالإيجاب على مستوى أداءه.

أما غموض الدور فهو عبارة عن غياب تصور واضح للمورد البشري لما يجب أن يؤديه في عمله، وعلى الأهداف التي ينبغي عليه تحقيقها وعلى المعلومات الخاصة بحدود سلطته ومسؤوليته.**حيث توصلت دراسة قام بها باحثون من جامعة ميتشغان بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن غياب تصور واضح للدور الذي يقوم به المورد البشري من شأنه أن يؤدي به إلى الشعور بضغوط العمل، ويزداد هذا الشعور حدة عندما لا يجد المورد البشري من يرشده.** [33]

أما صراع الدور فيحدث نتيجة التعارض الذي يحدث للمورد البشري بسبب وجود متطلبات عمل مختلفة، حيث تشير "**دراسة القحطاني**" الى أن ظاهرة صراع الدور تنشأ لأسباب عديدة أهمها تناقض التوجيهات التي تصدر في وقت واحد من الرئيس المباشر، أو تعدد التوجيهات والأوامر من أكثر من شخص، أو نتيجة تعدد الأدوار التي يؤديها

الشخص وتناقضها. [34]مما يسبب حالة من الشك في ذهن العامل حول ما يجب أن يعمله ومن ينفذ توجيهاته، ما يترك أثارا سلبية على صحته مثل ارتفاع مستوى القلق وضغط الدم، كما يؤثر سلبا على المؤسسة من خلال ارتفاع معدلات الغياب وترك العمل وانخفاض مستوى الرضا الوظيفي والإنتاجية.

4.2 نظام الحوافز وعلاقته بضغوط العمل

يعد نظام الحوافز من أهم الأنظمة التي تُعنى بقضية المحافظة على الكفاءات البشرية، وخلق الدافعية والحافز لديها على إبداع كلما من شأنه أن يدعم أداء المنظمات نحو تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها، فالحوافز هي القوة التي تستهدف إثارة الدوافع الكامنة لدى الأفراد وتشجيعهم على تكرار السلوك الذي ينطوي على تحقيق المنافع المتوقعة.

فكلما كان نظام الحوافز عادلا وفاعلا في إشباع الحاجات المطلوبة للعاملين كلما ساهم ذلك في إيجاد نوع من الرضا والالتزام لديهم.[35] حيث يسهم شعور الفرد بعدالة ما يتلقاه من أجر أو راتب أو حافز في بث الارتياح في نفسيته مما يرفع من معنوياته وبالتالي تحفيزه على زيادة الإنتاجية وتحسين الإنجاز المستهدف. بخلاف شعور الفرد بعدم إنصاف أو كفاية أو إشباع الراتب أو الأجر أو الحافز لاحتياجاته الأساسية، فان ذلك يترتب عليه شعور الفرد بضغوط عالية وإحباط شديد وعدم رضا ينعكس سلبا في أدائه. [36]فعدم شعور الفرد بأنه يحصل على مقابل عادل مقابل ما يبذله من مجهود بسبب عدم فاعلية وعدالة نظام الأجور والرواتب والحوافز مما لا شك فيه سيؤدي إلى ارتفاع في مستوى ضغوط العمل.

3. المتغيرات النفسية والاجتماعية وعلاقتها بمستوى ضغوط العمل في المؤسسة:

تتضمن المتغيرات النفسية والاجتماعية الأبعاد التالية:

1.3.الأمن والاستقرار الوظيفي وعلاقته بضغوط العمل

إن الأمن الوظيفي يعتبر من أهم ركائز النجاح في أية مؤسسة كانت. فلا توجد مؤسسة ناجحة وذات إنتاجية مرتفعة، إلا وكان الأمن الوظيفي متحققا فيها، ويتمتع به جميع موظفيها. والعكس لا يأتي إلا بالعكس.[37] فالإحساس بالأمن من المتطلبات الأساسية والمهمة جدا للفرد من أجل التمتع بالصحة النفسية اللازمة، فرفع درجة الطمأنينة لدى الموظف على مستقبله الوظيفي، و إنهاء جميع صور القلق على ذلك المستقبل، ينتج عنه شعور الفرد بالراحة والاستقرار النفسي بما يرفع من معنوياته مما ينعكس إيجابا على

إنتاجيته وإنتاجية المؤسسة ككل. أما عدم تحقق الأمن الوظيفي وتدني درجته في المؤسسة دائمًا ما ينعكس سلبا على إنتاجية تلك المؤسسة ونجاحها، حتى و إن كانت تضم كفاءات عالية ومتخصصة في مجال عملها، فالقلق وعدم الطمأنينة سيؤدي إلى الإحساس بضغوط عالية تؤثر سلبا على الفرد وتحد من القدرة على إيجاد شخصية ايجابية و متزنة و منتجة.

2.3العلاقات في العمل وعلاقتها بضغوط العمل

يقصد بالعلاقات الإنسانية في العمل تلك التفاعلات التي تحدث ما بين الموارد البشرية في بيئة العمل، سواء كانت إيجابية أو سلبية. إن العلاقات السائدة داخل المنظمة تلعب دوراً هاماً جداً في الحياة الوظيفية، فهذه العلاقات تُتيح للأفراد إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية لهم، كحاجة الأمن والطمأنينة والتقدير الاجتماعي والاحترام والصداقة وغيرها،[38] كما توفر مناخ عمل محببا ومكاناً مناسباً للتنافس الشريف بين الأفراد، مما يقلل من إمكانية التعرض لضغوط العمل، هذا إذا ما أحسن استغلال هذه العلاقات؛ في المقابل قد تكون هذه العلاقات سببا مهما في شعور الموارد البشرية بضغوط العمل إذا ما أسيء استغلالها، سواء تلك العلاقات التي تجمع الرئيس بمرؤوسيه أو المرؤوسين فيما بينهم. فالأفراد الذين يشرف عليهم مدير متسلط وغير متعاون معهم ويعاملهم بتحيز ومحاباة ولا يشركهم في اتخاذ القرارات فإن هذا سيوتر من العلاقات بين الطرفين مما يؤدي إلى شعورهم بضغوط العمل،[39] وكذلك يؤدي فقدان الدعم الاجتماعي الكافي من الزملاء في العمل إلى توليد حالات التوتر والانفعالات النفسية والشعور بالوحدة وهو ما يعزز من إمكانية التعرض لضغوط العمل. **وقد أشارت دراسة مسحية قام بها الباحث ستورا (Stora) شملت إطارات المؤسسات الصناعية الفرنسية، إلى أن غياب المساندة والدعم من الرئيس والزملاء في العمل، أدى إلى شعور الإطارات بالاغتراب داخل المؤسسة، وهو ما ترتب عليه شعور حاد بضغوط العمل.**[40]

3.3 ظروف العمل المادية وعلاقتها بضغوط العمل

تتعلق ظروف العمل المادية بموقع مكان العمل وتصميمه وترتيب الأثاث والمعدات والأجهزة والإضاءة والتهوية والرطوبة والضوضاء وغيرها، وان عدم التصميم والترتيب الجيد لمكان العمل من حيث المساحة أو التأثيث أو التهوية أو الإضاءة وعدم توفير مستلزمات العمل اللازمة من شأن ذلك أن يؤدي إلى ارتفاع في مستوى ضغوط العمل. فالمناخ المادي في بيئة العمل له تأثير في نفسية الأفراد واتجاهاتهم ومواقفهم، إذ كلما كانت

ظروف العمل المادية مناسبة فان هذا من شأنه أن يعطي راحة نفسية وجسدية تنعكس بالإيجاب على أداء المورد البشري وبالعكس عندما تكون ظروف العمل سيئة (حرارة مرتفعة، سوء التهوية، رطوبة، ضجيج ...) فان هذا سيترك آثار سلبية على الصحة النفسية والجسدية للمورد البشري إذ تؤدي إلى شعوره بالضجر والضيق والتعب الشديد مما يزيد من احتمال تعرضه لضغوط العمل.[41]

و من خلال ما سبق عرضه، يمكن أن نلخص وبصفة عامة العلاقة التي تربط بيئة العمل الداخلية ومستوى ضغوط العمل في المخطط الموالي:

الشكل رقم (05): العلاقة بين بيئة العمل و مستوى ضغوط العمل

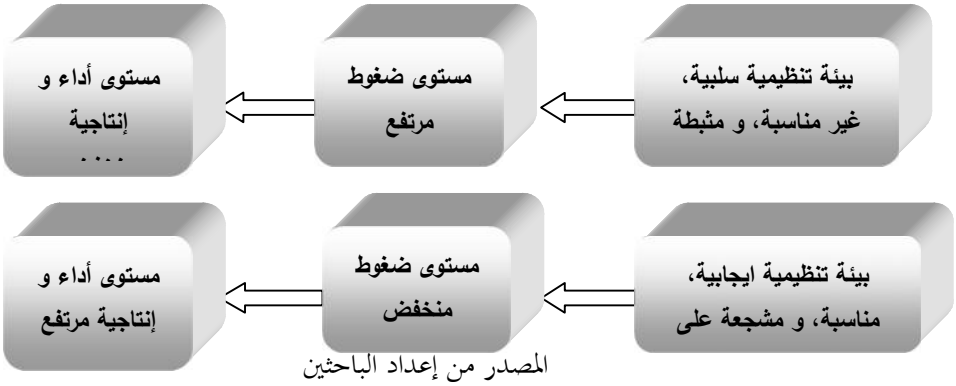

المصدر من إعداد الباحثين

ثالثا: نتائج ضغوط العمل على الفرد والمؤسسة

1. نتائج ضغوط العمل على الفرد: عندما تثار استجابة الضغط لدى الفرد بشكلٍ قوي ومتكرر ولم يستطع مواجهتها يظهر الجانب السلبي للضغط ومن ثم يؤدي إلى أعراض وتأثيرات فسيولوجية، و نفسية، وسلوكية ضارة، وتكمن هذه الأعراض في:

1.1 الأعراض أو التأثيرات الفسيولوجية: وتشمل الأزمات القلبية، ارتفاع ضغط الدم، قرحة المعدة، صعوبة التنفس، كثرة التعرق، والصداع النصفي...الخ.

2.1 الأعراض أو التأثيرات النفسية: وتشمل حالات القلق، والإحباط، والاكتئاب، والغضب، والانفعال، والشعور بالملل، وانخفاض في تقدير الذات، والتعب، والشعور بالخجل والذنب، والمزاج الحاد...الخ.

3.1 الأعراض أو التأثيرات السلوكية: حالات تغيب عن العمل أو التأخر عنه،الإسراف في التدخين، وتناول العقاقير والمخدرات، علاقات ضعيفة مع الغير، الاعتداء على الأفراد

والاستياء، انخفاض في مستوى الإنتاجية، وارتفاع نسبة الحوادث، وزيادة معدل دوران العمل...الخ.

2. نتائج ضغوط العمل على المؤسسة

تسعى المؤسسات إلى تحقيق أهدافها والقيام بأوجه نشاطها من خلال الجهود البشرية الموجودة بها. فالإنسان يمثل أهم وأغلى عناصر الإنتاج فيها ومن ثم فإن أي خلل قد يصيب الإنسان نتيجة لضغوط العمل ينعكس بشكل مباشر على أداء المنظمة وعلى قدرتها على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة وضمان استمرارها وبقائها، حيث أن العطب الذي يصيب المنظمة من جراء تعرض أفرادها لضغوط العمل يحملها أشكالاً مختلفة من التكاليف المباشرة وغير المباشرة الباهظة والتي بلا شك تضعف من مركزها التنافسي وبالتالي تعرضها للانهيار.

يقدم الشكل أدناه توضيحا للتأثيرات المرحلية لضغوط العمل، وكيف بإمكانها التأثير سلبا على القدرة على بلوغ الأهداف التنظيمية.

الشكل رقم (06): التأثيرات المرحلية لضغوط العمل

المصدر: من إعداد الباحثين

خلاصة :

من خلال ما تقدم نستنتج أن بيئة العمل الداخلية بمختلف متغيراتها تؤثر بدرجات متباينة على ارتفاع أو انخفاض ضغوط العمل في المؤسسة، فالبيئة الإيجابية التي تتضمن العمل بمبدأ اللامركزية وحسن توزيع المهام و الواجبات على المرؤوسين، وتفويض السلطات، ومرونة وسلاسة الاتصالات، و النمط القيادي الديمقراطي الذي يرتكز على الشورى والمشاركة، إضافة إلى توفير ظروف العمل المادية المريحة؛ تسهم بدون أدنى شك في تحسين بيئة العمل الداخلية بما يؤدي إلى التقليل من الضغوط إلى أدنى قدر ممكن والذي يترتب عليه تحسين الأداء و زيادة الإنتاجية، بخلاف البيئة السلبية التي تتضمن العمل بمبدأ المركزية و قلة تفويض السلطات، وصعوبة الاتصالات و النمط القيادي الأوتوقراطي، إضافة إلى عدم توفر الظروف المادية المريحة كل هذا من شأنه أن يسهم في تشكيل ضغوط على العاملين تنعكس سلبا على أدائهم وإنتاجيتهم .

إذن، نقول إن مصلحة المؤسسة تقتضي ضرورة حصر وتلافي العوامل السلبية في بيئة العمل حتى لا تكون سمة متحكمة في سلوكيات العاملين وتوجيهها بعيدا عن معايير المطلوبة للأداء.

المراجع والاحالات

[1] / العديلي ناصر محمد، **السلوك الإنساني و التنظيمي: منظور كلي مقارن**، معهد الإدارة العامة، الرياض–السعودية، 1995، ص 19.

[2] / الدهان أميمة، **نظريات منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر و التوزيع، 1992، عمان– الأردن، ص 40.

[3] / حمزاوي، محمد السيد، **السلوك الإداري و التنظيمي في المنظمات المدنية والأمنية**، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، الرياض، 2008، ص 105–106.

[4] / محمود عبد الرحمان ابراهيم الشنطي، أثر **المناخ التنظيمي على أداء الموارد البشرية– دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2006، ص 33.

[5] / العواملة نائل عبد الحافظ، **تطوير المنظمات: المفاهيم والهياكل و الأساليب**، عمان، مركز احمد ياسين للنشر،1995، ص 75.

[6] / مصطفى محمود أبو بكر، **الموارد البشرية مدخل تحقيق الميزة التنافسية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية– مصر، 2008، ص124

[7] / العديلي ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[8] / أندرودي سيزلاقي، مارك جي والاس، **السلوك التنظيمي و الأداء، ترجمة جعفر أبو القاسم أحمد**، معهد الإدارة العامة ، الرياض–السعودية، بدون سنة نشر، ص 180.

[9] / عاشور خديجة، **ضغوط العمل : النظريات و النماذج** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 26، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012 ، ص 189.

[10] / أندرودي سيزلاقي، مارك جي والاس، مؤرجع سبق ذكره،ص 180.

[11] / حمزاوي، محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص 101

[12] / الطيب داودي، أثر **تحليل البيئة الخارجية والداخلية في صياغة الإستراتيجية**، مجلة الباحث، العدد 05 ، جامعة باتنة، الجزائر، 2007 ،ص3.

[13] / ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي، **الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2002 ، ص 150.

[14]/ نظرية الشخصية (أ) والشخصية (ب)، متاح على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الإطلاع: 2015/01/19 على 13:16.

[15] / عاشور خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[16] / عقيلي عمر وصفي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة: بعد إستراتيجي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص598–599.

[17] / الكتبي محسن علي، **السلوك التنظيمي بين النظرية و التطبيق**، المكتبة الأكاديمية، الإسماعيلية ، 2005، ص223.

[18] / فليه فارق عبده، السيد محمد عبد المجيد، **السلوك التنظيمي في ادارة المؤسسات التعليمية** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، 2005، ص 296.

[19] / موسى أحمد خير الدين، محمود أحمد النجار، **أثر البيئة الداخلية على الالتزام التنظيمي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية** ، مجلة دورية محكمة، جامعة الملك فيصل الاحساء، المملكة العربية السعودية، 2012/3/6، ص7.

[20] / عدمان مريزق، **علاقة أبعاد المناخ التنظيمي بضغوط العمل في المؤسسات الجامعية** – إشارة إلى المدرسة العليا للتجارة بالجزائر، المجلة الالكترونية للعلوم الإنسانية، العدد 40، 2009، متاحة على الموقع: http://www.ulum.nl/D163.HTML ، تاريخ الإطلاع: 2015/01/06.

[21] / أمل مصطفى عصفور، **قيم ومعتقدات الأفراد وأثرها على فاعلية التنظيم** ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008،ص 47.

[22] / عيساوي و هيبة، **أثر الثقافة التنظيمية على الرضا الوظيفي – دراسة حالة فئة الأفراد الشبه طبيين بالمؤسسة الإستشفائية العمومية ترابي بوجمعة ببشار** ، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ، 2012، ص1.

[23] / شارلز، هل وجونز، جاريث، **الإدارة الإستراتيجية: مدخل متكامل**، (ترجمة رفاعي محمد رفاعي و محمد سيد احمد عبد المتعال) ، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض– السعودية، 2001، ص ص 650–651.

[24] / سعد بن عبدالله الكلابي. **نحو أنماط قيادية جديدة وعلاقتها بالرضا الوظيفي والولاء التنظيمي: دراسة ميدانية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد (37) العدد (2)، سبتمبر 2000، ص 1.

[25]/ Stephen Robbins, Timothy Judge, Philippe Garbilliet, **comportement organisationnels**, 12éme édition, pearson education Inc, France, 2007, p 412.

[26] /كريم ناصر علي، أحمد محمد مخلف الدليمي، **علم النفس الإداري و تطبيقاته في العمل**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان ، 2009،ص 44.

[27] / العلاق، بشير ،**الإدارة الحديثة : نظريات ومفاهيم**، دار اليازوري للنشر، عمان ، 2008، ص 298.

[28] / يوسف عبد بحر و أيمن سليمان أبو سويرح، **أثر المناخ التنظيمي على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في الجامعة الإسلامية بغزة**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، جوان 2010، ص 1155

[29] / عبد العال صبري جلبي أحمد ، **نظام الجدارة في تولية الوظائف العامة : دراسة مقارنة بين النظام الإداري الوضعي و الإسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2008، ص 92.

[30] / جبلي فاتح، **الترقية الوظيفية و الاستقرار المهني دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتبغ و الكبريت**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006، ص ص 33-34.

[31] / بلال محمد إسماعيل، **السلوك التنظيمي بين النظرية و التطبيق**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، .2005، ص ص 59-60.

[32] / الكتبي محسن علي، **مرجع سبق ذكره** ص 217.

[33] / Jean Benjamain Stora, **le stress**, 2éme édition, édition dahleb, France, 1993, p 16 .

[34] / القحطاني، محمد علي مانع، **أثر بيئة العمل الداخلية على الولاء التنظيمي- دراسة تطبيقية على ضباط حرس الحدود بالمنطقة الشرقية**- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض-السعودية، 2001، ص 38.

[35] /Chandranshu Sinha, D.Phil, **Factors Affecting Quality Of Work Life :Empirical Evidence From Indian Organizations** , Australian Journal of Business and Management Research Vol.1 No.11 February-2012, pp 31-40, p 35.

[36] / سالم بن سعيد القحطاني، **القيادة الإدارية: التحول نحو النموذج القيادي العالمي**، مرامر للطباعة و التغليف، الطبعة الثانية، الرياض ، 2008، ص 259.

[37] / Heaney, Catherine A, Israel, Barbara A, & House, James S. Chronic, **Jobinsecurity among automobile workers: effects on job satisfaction and health**, Social & Medicine, 38, 1994, p.p: 1431-1437, p1431.

[38] / دواليبي ،عبد القادر احمد، "**اختبار أثر الخصائص التنظيمية والفردية في تشكيل ضغط العمل دراسة ميدانية في الجامعات السورية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، 2008، ص 81.

[39] / Stora Jean Benjamin, Op Cit, pp 18-19 .

[40] / j.B. Stora, **le coût du stress**, la revue française de gestion, n°67, jan-fév., 1988, p : 108.

[41] / Melson J.G., Health, **Anew Personnel Imperative** , Personnel Administration, February, 1998, PP 69-71.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

دور التسويق السياحي في الترويج لولاية ميلة كمنطقة جذب سياحي

The role of the tourism marketing in the promotion of MILA as a tourist attraction

د. قطاف فيروز **أ. قطاف عقبة**
جامعة محمد خيضر – بسكرة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/08/10 تاريخ قبول النشر: 2017/02/26

الملخص:

هدفت هذه المقالة إلى دراسة الدور الذي يلعبه التسويق السياحي في الترويج لولاية ميلة سياحيا، و التركيز على أهم المقومات السياحية بالولاية و أنواع السياحة وخطط الاستثمار المستقبلي خاصة أمام نقص مؤسسات العرض السياحي كالفنادق والوكالات السياحية وضرورة تطوير خدماتها و الاستفادة من التظاهرات للتعريف بالمناطق السياحية بالولاية و الترويج لها.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، التسويق السياحي، الترويج السياحي، ولاية ميلة.

Résumé:

Le but de cet article est d'étudier le rôle joué par le marketing touristique dans la promotion de la wilaya de Mila comme destination touristique, en se concentrant sur l'infrastructure touristique, types de tourisme et plans d'investissement futurs dans la wilaya. en particulier face au manque d'institutions touristique telles que les hôtels et les agences de tourisme et la nécessité de développer leurs services et de profiter des événements pour faire connaître et promouvoir les zones touristiques de la wilaya.

Mots-clés: *secteur touristique, marketing touristique, promotion touristique, wilaya de Mila.*

مقدمة:

تركز الكثير من الدول على قطاع السياحة لتأثيرها المباشر و غير المباشر على باقي القطاعات الاقتصادية، خاصة مع التطور الكبير في وسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي جعلت الدول منفتحة على بعضها وأصبحت صناعة السياحة المورد الأساسي لدخل الكثير من الدول.

الجزائر في السنوات الأخيرة وفي إطار تنويع مداخيلها بعيدا عن قطاع المحروقات ركزت على القطاع السياحي خاصة وأنها تمتلك الكثير من المناطق السياحية والمناظر الطبيعية والتراث الثقافي والديني والآثار الدالة على تعاقب الحضارات في المنطقة أضف إلى ذلك التنوع المناخي والبيئي الموجود في كل ولاية من ولاياتها والتي يمكن أن تكون مركز جذب سياحي.

إن المقومات السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية التي تزخر بها الجزائر لا تؤدي بالضرورة لقيام صناعة سياحية لأن التركيز يجب أن يكون هنا على وجود منتج سياحي يلبي حاجات ورغبات السائح سواء الداخلي أو الخارجي، وبالتالي يجب التركيز على التسويق السياحي للتعرف على ما يريده السائح والوصول إلى الأهداف التي تريد الوصول إليها الجزائر من خلال هذا القطاع، وعليه يجب تحديد الخدمات التي يحتاجها السائح والمرافق التي تسهل عليه رحلته السياحية وبأسعار تناسب ميزانيته و إبراز نشاطات كل الأطراف التي تساعد في تقديم الخدمات له سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة مع عدم إغفال أهمية الترويج السياحي في التعريف بالمناطق السياحية ومختلف أنواع السياحة المتاحة في الدولة.

يمكن لكل ولاية في الجزائر أن تكون نموذجا لمنطقة جذب سياحي فإذا اخترنا ولاية ميلة الواقعة في شمال شرق الجزائر وما تمتلكه من تراث ديني وثقافي وأماكن سياحية يمكننا طرح الإشكالية التالية:

" **كيف يمكن للتسويق السياحي المساهمة في الترويج لولاية ميلة كمنطقة جذب سياحي؟**"

للبحث في إشكالية الموضوع يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المؤهلات السياحية التي تتوفر بولاية ميلة؟

- ما هي أنواع المرافق السياحية التي من الممكن التركيز عليها لترويج السياحة في ولاية ميلة؟
- ما هو الدور الذي يلعبه التسويق السياحي في تفعيل السياحة بولاية ميلة؟

من أجل البحث في إشكالية الموضوع وللإجابة على التساؤلات الفرعية تم تقسيم الموضوع إلى العناصر الرئيسية التالية:

- مدخل للتسويق السياحي.
- السياحة في ولاية ميلة.
- أنواع السياحة بولاية ميلة و دور التسويق السياحي في تفعيلها.
- النتائج و التوصيات.

أولا- مدخل إلى التسويق السياحي:

1-مفهوم التسويق السياحي:

يُعَدّ نشاط التسويق أحد أهم الأنشطة الرئيسية لأيّ منظمة، هذا النشاط يعمل على إقناع المستهلك بوسيلة أو طريقة إشباع الحاجة وتلبية الرغبات "wants"[1]، فإدارة التسويق تركز هنا على التعرف على حاجات ورغبات المستهلك ثم العمل على تقديم العرض المناسب للجزء المستهدف من السوق، و عليه عرّف"**فيليب كوتلر**" " **Philip Kotler**" التسويق بأنّه: " نشاط إنساني يهدف إلى إشباع الرغبات والحاجات عن طريق عمليات تبادلية."[2]

كما يُعرّف التسويق بأنّه: "أسلوب يقوم على إكتشاف وتحليل الحاجات الكامنة أو المُعبّر عنها من قِبل المستهلكين، بابتكار ووضع سياسة تستجيب لما يريده المستهلكون أو الجزء المستهدف منهم. "[3]

فالتسويق الذي يعد أداة الربط بين المنظمة و السوق المستهدف تعددت مجالاته واتسعت ليشمل مختلف القطاعات الخدمية كالقطاع السياحي من خلال مسمى التسويق السياحي.

والتسويق السياحي هو "ذلك النشاط الإداري و الفني الذي تقوم به الشركات السياحية داخل وخارج الدولة لتحديد أسواقها السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها، بهدف تنمية الحركة السياحية وتحقيق أكبر قدر من الإيرادات السياحية".[4] كما يعبر عما تمر به المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمشروعات السياحية من تطويع منظم ومنسق

للسياسات على الصعيد المحلي والإقليمي والقومي والدولي لتحقيق أقصى درجة من إشباع رغبات مجموعات معينة من المستهلكين السياح مع ربح مناسب.[5]

ويتضمن التسويق السياحي "تسويق المنتوج السياحي و التعريف به داخليا وخارجيا في أسواق الدول المصدرة للسياحة، عبر قنوات منظمة من أجل إثارة الدوافع المختلفة لدى السائحين لرفع حجم الطلب على المنتوج السياحي للدول المستقبلة للسياحة" [6].

وكذلك ما هي النتائج المتوقع الوصول إليها عن طريق وسائل الإعلان المختلفة، والنتائج المتوقعة من عملية تنمية وتطوير المنتج السياحي، مثل برامج جديدة ، أنواع جديدة في السياحة، تسهيلات سياحية جديدة ، وسائل نقل جديدة ، اكتشافات أثرية جديدة، فضلاً عن ذلك ما هي الأفاق الجديدة لأبحاث التسويق، وكيف يسهم البحث في تحسين وتطوير المنتج السياحي في الوصول إلى نتائج أفضل في زيادة منافذ التوزيع أو فرق البيع.

2- المزيج التسويقي السياحي:

يُعدّ المزيج التسويقي أهم العناصر الّتي تُؤلف أيّ إستراتيجية تسويقية، هذا المزيج يقوم على فكرة أساسية مفادها عدم قدرة عنصر واحد على تحقيق الغايات والأهداف المطلوبة والإشباع الكفؤ لحاجات ورغبات المستهلكين المتعددة والمتغيرة في السوق، ما يتطلب الإستجابة لهذه الإحتياجات في صورة برنامج مستمر من التواؤم مع السوق وبناء السياسة العامة على التحليل الدقيق لقدرات المنظمة وموارد البيئة.[7]

وعليه عرّف "**كوتلر**" المزيج التسويقي بأنّه: " مجموعة المتغيرات الّتي يُمكن التحكم بها والّتي تستخدمها المنظمة لتحقيق هدفها في السوق"، ويُوصف دائما بأنّه محاولة دمج أو مزج أربعة عناصر أساسية هي:(المنتج، السعر، التوزيع، الترويج) وعرضها بشكل جذاب لقطاع مستهدف ومحدد في السوق ما يدفع العملاء للإقبال عليها.

2-1-المنتج السياحي:

يُعرّف "**كوتلر**" المنتَج على أنّه: "أيّ شيء يمكن عرضه في السوق لجذب الانتباه والتملك والإستخدام أو الإستهلاك "[8]، ويُعدّ عنصر المنتجات من أهم عناصر المزيج التسويقي، فهو الأداة الّتي تعتمد عليها المنظمة في إشباع رغبات العملاء وفي تحقيق أهدافها، والمنتج هنا لا يشمل فقط السلع المادية الملموسة وإنّما يشمل كذلك الخدمات، الأفكار، المنظمات، الأماكن والأشخاص.

والمنتج في القطاع السياحي يمثل مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة التي تقدم للسائح وتمثل في مجموعها عناصر جذب كالإمكانات الطبيعية والجغرافية، المعالم التاريخية، أو الأماكن التي صنعها الإنسان كالمراكز الصناعية، التجارية، العلاجية أو التظاهرات والمهرجانات، وتمثل أساسا الأسباب الرئيسية لزيارة السائح إضافة إلى المرافق العامة للدولة كشبكة الطرق و شبكة الاتصالات، والفنادق والمطاعم والبنوك ووسائل النقل وكل ما يحتاجه السائح من خدمات.

2-2- التسعير السياحي:

تُعتبر القرارات المتعلقة بالتسعير من القرارات الهامة في صياغة الإستراتيجية التسويقية، كون السعر يُمثّل العنصر الوحيد من بين عناصر المزيج التسويقي الّذي يُولّد عوائد في حين أنّ العناصر الأخرى تمثل تكلفة، وعليه فالسعر في الأدبيات الاقتصادية يُمثّل: "حاصل مجموع القيم الّتي بحوزة المستهلك، ويكون على استعداد لمبادلتها بمجموعة من المنافع أو الفوائد كنتيجة لامتلاكه لسلعة ما أو استخدامه لخدمة ما."[9] والسعر في القطاع السياحي يمثل عنصرا أساسيا يتخذ على أساسه السائح قراره فيما يتعلق بوجهته السياحية، فلا يكفي أن تكون الدولة منطقة جذب لمقوماتها الطبيعية مثلا وإنما يجب مراعاة الميزانية التي يرصدها السائح لبرنامجه السياحي ومقدار ما يصرفه على الخدمات والتسهيلات السياحية، وعليه من المهم التركيز على تقديم حزمة من الخدمات السياحية بما يناسب الفئات المرغوب جذبها من السياح.

2-3-التوزيع السياحي:

يُعدّ اختيار منافذ التوزيع من أهم المواضيع الّتي تعالجها إدارة التسويق، والتوزيع كما يُفهم بشكل عام هو:" التخطيط والتنفيذ والتحكم في شبكات المنظمة حتى يكون بالإمكان توفير المنتجات للمستهلكين."[10]، فعن طريق منافذ التوزيع يتم خلق المنفعة الزمنية والمكانية أي وصول السلع والخدمات إلى العميل في الوقت والمكان المناسبين.

والتوزيع هو عبارة عن مجموعات الأفراد أو المؤسسات التي يتم عن طريقها إتاحة المنتجات من مصادر إنتاجها إلى المستهلك الأخير، وعملية التوزيع يمكن أن تقوم بها المنظمة المنتجة مباشرة أو يقوم بها مجموعة من الوسطاء، فتوزيع الخدمات السياحية يتم في أغلبه بطريقة مباشرة بين السائح ومزود الخدمة كون الخدمة السياحية غير ملموسة

وعادة توكل للوسطاء بعض الخدمات التسهيلية فقط كقيام الوكالة السياحية بحجز الفندق للسائح.

2-4- الترويج السياحي:

الترويج في واقعه نظام اتصال قائم بين المنظمة كمرسل لرسالة ترويجية، وبين العميل كمستقبل لهذه الرسالة، والاتصال في ميدان التسويق يعبر عن:"مجموعة الرموز المرسلة من المؤسسة باتجاه جمهورها من عملاء، موزعين، موردين، مساهمين، حكومة، وكذلك باتجاه شخصها. "[11]

ويعرف الترويج السياحي بأنه:" التنسيق بين جهود البائع والسائح في إقامة منافذ للمعلومات لتسهيل بيع المنتج إلى السائح."[12]

و يهدف الترويج عادة إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي الإعلام و الإقناع و التذكير حيث يظهر الدور الكبير الّذي يلعبه النشاط الترويجي داخل المنظمة لإحداث تعريف و اتصال مباشر وغير مباشر بجمهور العملاء سواء الحاليين أو المرتقبين باستعمال مختلف وسائل الترويج، حيث يتكون المزيج الترويجي من العناصر التالية:

أ- **الإعـلان:** و يُعتبر الإعلان أحد عناصر المزيج الترويجي الّتي تعتمد عليها المنظمة السياحية في تقديم المعلومات عنها وعن خدماتها إلى السياح بالسوق ويمكن تعريفه بأنّه: "الوسيلة غير الشخصية لتقديم السلع والخدمات أو الأفكار بواسطة جهة معلومة مقابل أجر معين"[13].

ب- البيع الشخصي: يختلف البيع الشخصي عن الأنشطة الترويجية الأخرى في أنّه يتم وجها لوجه مع العملاء باستخدام العنصر البشري، ما يتيح إمكانية التحكم في نوعية المعلومات الّتي يتبادلها رجل البيع مع العميل وتعديلها حتى تُوافق ظروف موقف البيع، وعليه يُعرّف البيع الشخصي بأنّه: " الاتصال المباشر والشخصي بين رجال البيع والمشترين في صوره المختلفة. "[14]

ج- تنشيط المبيعات: وتشمل كافة الجهود الترويجية الأخرى بخلاف الإعلان والبيع الشخصي والتسويق المباشر والعلاقات العامة لخلق الحافز الفعّال لدى العميل ودفعه لاتخاذ قرار الشراء وتنشيط الطلب في الأجل القصير، فهي تدفع المنتَج نحو العميل.

هناك العديد من الطرق الّتي تستخدمها المنظمات السياحية لتنشيط وترقية مبيعاتها كالهدايا المقدمة من الوكالات السياحية، التخفيضات المؤقتة في مواسم معينة، المسابقات الّتي

تتولى المنظمة السياحية تنظيمها وإدارتها ومنح الفائزين جوائز عنها، القسيمات الّتي تُوضع في الصحف والمجلات والّتي تسمح بالحصول على خصم معين وغيرها.

د- العلاقات العامة: الّتي تُعبّر عن:" الجهود الإدارية المرسومة المستمرة الّتي تهدف إلى إقامة وتدعيم تفاهم متبادل بين منظمة ما وجمهورها "، وعليه يهدف نشاط العلاقات العامة إلى إنشاء فهم مشترك بين المنظمة و مختلف الأطراف التي تتعامل معها، وبالتالي خلق صورة ذهنية جيدة لدى الجمهور عن المنظمة باستخدام مختلف الوسائل، والتي من أهمها: الأخبار، الأحداث الخاصة، رعاية النشاطات الاجتماعية والثقافية و الرياضية.

هـ- التسويق المباشر: و يعرف على أنه نظام للاتصال التفاعلي في مجال التسويق يضمن استخدام مجموعة من الوسائل غير التقليدية للاتصال بالعملاء تحقق استجابة ملموسة بأقل جهد ممكن، والتسويق المباشر يعتمد على امتلاك المنظمة لقاعدة بيانات تسويقية تمكن المنظمة من الاتصال بعملائها حيث يكون التفاعل و الاستجابة فورية وأهم طرق الاتصال تتم عبر شبكة الإنترنت.

ثانيا: السياحة في ولاية ميلة

1- تقديم لولاية ميلة:

تقع ولاية ميلة شمال شرق الجزائر، تبلغ مساحتها 45 , 3480كم2 أي ما يعادل 0.14% من مجموع مساحة الوطن، تبعد مقر الولاية بمسافة 50 كلم عن قسنطينة و100 كلم عن جيجل و 450 كلم عن الجزائر العاصمة و تحدها الولايات التالية:

من الشمال : ولاية جيجل. من الشمال الشرقي ولاية سكيكدة.من الغرب : ولاية سطيف. من الشرق :ولاية قسنطينة. من الجنوب الشرقي : ولاية أم البواقي. من الجنوب ولاية باتنة.

تتكون ولاية ميلة من 32 بلدية موزعة على 13 دائرة، بعدد سكاني بلغ حوالي 775300 نسمة في نهاية سنة 2008 و بنسبة نمو سكاني بلغت حوالي 1.17%.

تعد ولاية ميلة أول مدينة جزائرية يدخلها الإسلام حيث أن بها أقدم مسجد بالجزائر وكذلك هو ثاني أكبر و أقدم مسجد بالمغرب العربي الكبير بعد مسجد القيروان بتونس و قد قام ببنائه الإمام أبو المهاجر دينار سنة 59هـ و هو مسجد سيدي غانم كما أن المدينة عريقة جدا بحضارتها وتراثها الثقافي الحضاري وكذلك تعاقب مختلف الحضارات القديمة عليها، كما تشتهر المدينة بسد بني هارون الذي يعتبر أكبر سد في الجزائر وثاني أكبر سد في إفريقيا.[15]

التضاريس : تتميز تضاريس ولاية ميلة باختلاف و تعدد مناظرها فيجد الزائر لها :

- الكتل الجبلية المرتفعة السائدة بالمنطقة الشمالية و تبلغ أعلى قمة لها 1600 م.
- تتشكل التضاريس بالمنطقة السفلية للبلديات المجاورة و جيجل من التلال والسفوح الجبلية.
- المنطقة الوسطى فتتميز بالسهول المرتفعة.
- تسود بالجنوب الكتل الجبلية العالية ذات ارتفاع يبلغ 1400 م.

المناخ : يتميز مناخ ولاية ميلة بصيف حار و جاف و شتاء بارد و رطب و تقدر نسبة تساقط الأمطار بـ 700 مم / سنويا على مستوى المنطقة الجبلية و 350 مم / سنويا بالجنوب و تتراوح ما بين 400 إلى 600 مم / سنويا بالمنطقة الوسطى.

2-الواقع السياحي بولاية ميلة:

وسنركز هنا على دراسة أهم مؤسسات العرض السياحي بالولاية من فنادق وكالات سياحية ومؤسسات حموية والصناعة التقليدية:

2-1- المؤهلات السياحية بولاية ميلة:

أ- **الفنادق:** يوجد بولاية ميلة سبعة فنادق غير مصنفة بمجموع 158 غرفة و تشغل ما مجموعه 70 عاملا بين مؤقت و دائم كما يوضحه الجدول التالي.

جدول (1) الفنادق المستغلة غير المصنفة بولاية ميلة إلى غاية 31 ديسمبر 2014

التعيين	قدرة الأيواء		المستخدمون	
	عدد الغرف	عدد الأسرة	مؤقتين	دائمون
فندق السلام (بلدية ميلة)	38	65	02	05
فندق الرمال (بلدية شلغوم العيد)	40	64	05	14
فندق سيدي بوزيد (بلدية شلغوم العيد)	10	20	01	02
فندق المبروك (بلدية تاجنانت)	11	43	01	02
فندق السفير (بلدية شلغوم العيد)	10	20	00	05
فندق الآغا (بلدية فرجيوة)	32	64	07	12
نزل تافرنت (بلدية تاجنانت)	17	34	06	8
المجموع	158	310	22	48

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديريةالسياحة والصناعة التقليدية لولاية ميلة، "تقريرعن نشاط مديرية السياحة و الصناعة التقليدية"، ديسمبر 2014، ص: 5.

من بين الفنادق السبعة نجد 5 فنادق ناشطة فعلا لأن هناك فندقين في بداية النشاط، وبالتالي فإن 5 فنادق في الولاية استقبلت 16873 وافدا جزائريا بمجموع 11155 ليلة أما الأجانب فقد بلغ عددهم 1000 بمجموع 1203 ليلة هذا بالنسبة لسنة 2014.

إذا أردنا مقارنة بين إحصائيات السياح لسنة 2013 و سنة 2014 الوافدين لفنادق ولاية ميلة، نجد أن عدد السياح الجزائريين كان سنة 2013 قد بلغ 12785 أي بزيادة بنسبة 1.32 عن سنة 2013، أما عدد السياح الأجانب فانخفض ب78 سائحا عن سنة 2013.

ب- الوكالات السياحية: بلغ عدد الوكالات السياحية بالولاية 10 وكالات كما يوضحه الجدول التالي.

جدول (2) حصيلة نشاط الوكالات السياحية بولاية ميلة إلى غاية 2014/12/31

الرقم	اسم الوكالـــة	السياحة الخارجية	السياحـة الداخليـة
01	وكالة دحماني للسياحة والسفر	324	98
02	وكالة الملجأ	بداية النشاط خلال السداسي الثاني 2014	
03	فرع وكالة مجموعة خادري للسياحة	17	187
04	وكالة سيفاتي للسياحة والسفر	913	00
05	وكالة مديحة للسياحة والسفر	2326	182
06	وكالة يرجانة	15	18
07	وكالة زاوي للسياحة والسفر	129	02
08	فرع وكالـة مديحـة للسياحة والسفر	343	77
09	وكالـة فرحات تور	241	00
10	وكالة تاجنانت	بدايـة النشاط في نوفـمبر 014	
المجمـــوع	31	4308	564

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ميلة، "تقرير عن نشاط مديرية السياحة والصناعة التقليدية"، ديسمبر 2014، ص: 6.

بالنسبة لنشاط الوكالات السياحية فإن الولاية تتوفر على 10 وكالات تشغل ما مجموعه 31 مستخدما مابين دائمين ومؤقتين علما أن وكالتين بدأتا النشاط خلال 2014، أما إذا قارنا نشاط الوكالات فيما يخص السياحة الداخلية و الخارجية لسنتي 2013 و 2014 فبالنسبة لسنة 2013 بلغت السياحة الخارجية 3580 سائح وزادت بنسبة 1.20./ في سنة 2014، أما السياحة الداخلية بلغت 700 سائح سنة 2013 لتنخفض سنة 2014 إلى 564 أي بنسبة 0.81 %.

ج-الحمامات المعدنية و المنابع: بالنسبة لمجموع المنابع و التنقيبات الحموية هناك 19 منبعا، إلا أن حصيلة الحمامات المعدنية الناشطة يوضحها الجدول التالي:

جدول (3) حصيلة نشاط الحمامات المعدنية إلى غاية ديسمبر 2014

الرقم	تسمية المؤسسة الحموية	عدد الوافدين	البلدية
01	**حمام عبد الله**	42330	بلدية ميلة
02	**حمام (أولاد عاشور)**	16250	العياضي بارباس
03	حمام أولاد عيسى	3983	**التلاغمة**
04	**حمام التلاغمة**	54989	**التلاغمة**
05	**حمام الصفصاف**	43350	**التلاغمة**
06	**حمام الاخوةشاوش**	56605	**التلاغمة**
07	**حمام اولاد جالي**	4322	**التلاغمة**
08	**حمام المنن**	4661	**التلاغمة**
09	**حمام التوامة**	3112	عين الملوك
10	**حمام الشفاء**	78910	وادي العثمانية
11	**حمام الإخوة مناصر**	5127	**التلاغمة**
المجموع		313639	

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ميلة، "تقريرعن نشاط مديرية السياحة و الصناعة التقليدية"، ديسمبر 2014، ص: 8.

إذا قارنا عدد الوافدين على المؤسسات الحموية لسنتي 2013 و 2014 نجد أن العدد سنة 2013 قد قدر بـ 290414 وافدا أي بزيادة بنسبة حوالي 8 % في سنة 2014 عن سنة 2013، و الواضح هنا أن السياحة الحموية تمثل عنصر جذب مهم خاصة على مستوى السياحة الداخلية بالنسبة للولايات المجاورة للاستفادة من الخصائص العلاجية للمياه المعدنية.

د- الجمعيات السياحية: تشارك أيضا الجمعيات السياحية في تنشيط الحراك السياحي من خلال مختلف الاحتفالات التي تسعى للترويج لولاية ميلة و هناك ثلاث **03** جمعيات سياحية وهي:

- سياحة الشباب جسور لبلدية التلاغمة.
- جمعية ميلاف للسياحة والثقافة لبلدية ميلة.
- جمعية سيدي محرز للسياحة و الترفيه لبلدية عين البيضاء احريش، إضافة للديوان السياحي لبلدية ميلة.

هـ- الصناعة التقليدية:

بلغ عدد الحرفيين المسجلين في سجل غرفة الصناعة التقليدية والحرف ميلة حسب المحاور الثلاثة إلى غاية **2014/12/31:**

العدد الإجمالي هو :**8072** حرفي مسجل.

- الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية : **1902** مسجل.
- الصناعة التقليدية لإنتاج المواد : **2567** مسجل.
- الصناعة التقليدية للخدمات : **3603** مسجل.

عدد المسجلين خلال سنة **2014** هو **1294** حرفي.

ثالثا: أنواع السياحة بولاية ميلة و دور التسويق السياحي في تفعيلها

1-أنواع السياحة بولاية ميلة:

انطلاقا من المقومات السياحية التي تزخر بها ولاية ميلة يمكن التركيز فيها على عدة أنواع من السياحة و الترويج لها بغية جلب السياح داخليا و خارجيا،و لعل التركيز في المرحلة الأولى يكون على السياحة الداخلية بدفع السياح لزيارة ميلة من خلال التركيز على مختلف الفعاليات و التظاهرات التي تشمل في مجملها التعريف بالمناطق السياحية بالولاية، ومن أهم أنواع السياحة بالولاية:

1-1-**السياحة الثقافية و الدينية:** وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، و تزخر ولاية ميلة بثرات ثقافي و ديني يتنوع بين المساجد نذكر منها أول مسجد بُني في الجزائر (مسجد أبو المهاجر دينار) و كذا زوايا عديدة منها الزاوية الحملاوية وهي من أكبر الزوايا في الجزائر، إضافة إلى الكثير من الآثار والمعالم

التاريخية نذكر منها: مدينة ميلة القديمة، السجن الأحمر، قصر الآغا، آثار رومانية منتشرة عبر كافة أرجاء الولاية، المدينة العتيقة، العين الرومانية عين البلد.

إن التركيز على السياحة الثقافية والدينية يكون بالترويج لهذه الأماكن كتراث ثقافي يدل على الحضارات التي قامت في ولاية ميلة بتنظيم زيارات لهذه المناطق في التظاهرات المختلفة والقيام بالاحتفالات الدينية خاصة في مسجد أبو المهاجر دينار والزاوية الحملاوية لجلب العديد من الزوار الذين يرغبون في السياحة الدينية والثقافية والتعريف بالتراث الديني والثقافي للولاية.

1-2- السياحة الحموية: تتوفر ولاية ميلة على ثروة حموية هائلة مقدرة بـ 19 منبع حموي متوزعة عبر ترابها حيث بلغ عدد الوافدين للحمامات المعدنية 313639 وافدا سنة 2014.

1-3-السياحة الترفيهية والإستجمامية: ميلة بتنوعها الطبيعي ومناظرها الخلابة تشكل فضاء لاستقبال السياح و مما زاد قدرتها الاستقبالية توفرها على: سد بني هارون (الأكبر في الجزائر) و هو فضاء استقطاب الاستثمار السياحي، إضافة إلى سد قروز ومواقع طبيعية خلابة كموقع مارشو وكهوف (غار الظلام)، غابات (تادرار)، إضافة إلى مجموعة من القمم الجبلية.

1-4-السياحة الرياضية: تعد ميلة فضاء مثاليا بمؤهلاتها السياحية مكنها من استقبال مختلف التظاهرات الرياضية المحلية، الوطنية و حتى الدولية(المسابقة الأفريقية للألواح الشراعية و مسابقات الغطس بسد بني هارون، رياضة المشي في الجبال والسهول، الصيد السياحي بالجبال و الغابات...).

1-5- سياحة الأعمال: إضافة إلى موقعها الإستراتيجي تحتوي ميلة على أسواق وطنية يقصدها السياح من خارج الولاية و حتى من خارج الوطن (سوق الجملة للخضر و الفواكه ببلدية شلغوم العيد، و ازدهار التجارة ببلدية تاجنانت).

2- دور التسويق السياحي في تفعيل السياحة بولاية ميلة:

إن التوجه للقطاع السياحي أصبح مطلبا حيث تشكل السياحة مصدرا اقتصاديا بديلا لنموذج التنمية الحالي في الجزائر من أجل تحقيق عدة أهداف في مقدمتها الاستجابة لتطلعات الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج وكذلك الطلب الدولي الذي أصبح ينظر

للجزائر كوجهة سياحية ضمن المحيط المتوسطي، وهو ما جعل الجزائر تركز على السياحة انطلاقا من مفعولها الثلاثي:[16]

- على التوازنات الاقتصادية الكلية (الشغل، النمو، الميزان التجاري، المالي والاستثمارات).
- آثارها على القطاعات الأخرى (الزراعة، الصناعة التقليدية، الثقافة، النقل، الخدمات، البناء و الري، الصناعة، الشغل...).
- حتمية التبادلات و الانفتاح على المستوى الوطني و الدولي.

إن التركيز على السياحة ليس مجهودا فرديا و إنما يمكن تحقيقه انطلاقا من تظافر مجهودات كل الأطراف الخاصة و العامة، وعليه فالتنمية السياحية تمر بالفعل عبر ترقية و تأسيس إدارة سياحية جديدة ترمي إلى تشجيع إقامة تفاعل بين الفاعلين الرئيسيين الثلاثة للتنمية السياحية:[17]

- تتولى الدولة تصميم السياسة السياحية على المستوى الوطني و تقوم الجماعات المحلية بتنفيذها على المستوى الجهوي و المحلي
- تبقى الدولة محرك التنمية بموجب المساعي الرامية إلى إنشاء بيئة سياسية و قانونية مواتية وبرامج تنمية مساندة لترقية النوعية و العلامة التجارية للوجهة الجزائرية الجديدة.
- الفاعلون الاقتصاديون الحاملون للمشاريع المولدة للموارد، للثروة و للوظائف.
- المجتمع الذي يسهل التفاعل السياسي و الاجتماعي بتحفيز و مساعدة السكان على المشاركة في النشاطات السياحية و تنمية ثقافة سياحة مؤسسة على مكاسب الحضارة الأصيلة، مجتمع يساهم أيضا في التشكيل النهائي للمشاريع السياحية المحددة.

وبالتالي فالسياحة مسؤولية الجميع، لكن التركيز سيكون بالتأكيد على الدولة من خلال التخطيط للسياسة السياحية و يأتي الدور بعد ذلك للسلطات المحلية خاصة في الولايات التي تمتلك مقومات سياحية لتحويلها إلى قبلة سياحية سواء السياحة الداخلية أو الخارجية، وبالتالي فمن الضروري هنا التركيز على التسويق السياحي واستخدام عناصره لجلب السياح وسنركز هنا على جهود الدولة والجماعات المحلية في الترويج لولاية ميلة سياحيا.

2-1- تطوير العرض السياحي:

إن ولاية ميلة كما أسلفنا تزخر بالكثير من الإمكانات الطبيعية و الجغرافية والتاريخية و الدينية لكن كل هذه الإمكانات غير كافية ليكون لدينا منتج سياحي، فالسائح

يحتاج إلى مجموعة من المرافق التي تسهل عليه جولته السياحية كالفنادق و المطاعم و شبكة الاتصالات و وسائل النقل و كل ما يحتاجه السائح من خدمات، وهذا ما ينبغي على السلطات المحلية بولاية ميلة التركيز عليه، أي الاستثمار في التسهيلات التي تتظافر مع مقومات الولاية لتكون في مجموعها منتجا سياحيا، والدولة في هذا المجال قدمت كل التسهيلات للمشاريع الخاصة للاستثمار في المجال السياحي بغية زيادة العرض السياحي بالولاية.

إن المقومات السياحية التي تتمتع بها ولاية ميلة تجعل منها منطقة جذب سياحي إلا أن عدد الفنادق وطاقة استيعابها لازال لا يرقى إلى تطلعات القائمين على القطاع السياحي خاصة وأن الفنادق السبعة غير مصنفة مما يجعل خدماتها محدودة، وبالتالي فهناك مشاريع لفنادق قيد الأشغال يمكن أن تساهم في رفع العرض السياحي للولاية نذكر منها: عملية تهيئة و إنجاز 8 فنادق تتوزع على مختلف بلديات الولاية و تتراوح نسبة الإنجاز فيها من 50 إلى 90 بالمئة وتبلغ طاقة استيعابها إجمالا 649 سريرا ما يمثل الضعف تقريبا لطاقة الاستيعاب التي تتوفر عليها الولاية و هي 310 سريرا من خلال الفنادق المتوفر، أضف إلى ذلك 3 فنادق انتهت تهيئتها بطاقة استيعاب 154 سريرا و 4 فنادق أخرى متحصلة على الرخصة من الجهات الوصية ولم تبدأ عملية انجازها بطاقة استيعاب 408 سريرا ، و بالتالي فإن العرض السياحي بالولاية إذا تم وفق ما هو مخطط له ودخلت مشاريع الفنادق العمل فإن طاقة الاستيعاب تصبح في الولاية تقدر إجمالا بـ 1521 سريرا ما يمثل قفزة نوعية في هياكل الاستقبال، إلا أن التركيز يجب أن يكون هنا على طبيعة الخدمات المقدمة و هل ترقى إلى حاجات ورغبات السياح علما أن الزبائن المستهدفين ليسوا فقط السياح الداخليين وإنما السياح من خارج الوطن ما يحتاجون إلى تشكيلة أوسع من الخدمات و وفق معايير الجودة.

كما أن السياحة الحموية تمثل نقطة جذب بالولاية و هو ما يفسر عدد المشاريع المسجلة للإنجاز في هذا الميدان و هي مركبين حمويين قيد الإنجاز بطاقة استيعاب 172 سريرا إضافة إلى 3 محطات حموية لم تبدأ عملية الإنجاز بها بطاقة إستيعاب 188 سريرا ما يعزز طاقة الإستيعاب للولاية.

2-2- برنامج النشاطات الترقوية بالولاية و آفاق الاستثمار السياحي:

بغية التعريف بالمؤهلات السياحية لولاية ميلة في كل سنة تسطر الولاية برنامجا يضم العديد من التظاهرات و الفعاليات تركز فيه على التعريف بالولاية خاصة لدى الولايات المجاورة في خطوة لتنشيط السياحة الداخلية بمناسبة إحياء اليوم العالمي للماء المصادف لـ22 مارس من كل سنة ففي سنة 2012 و تحت شعار ميلة عاصمة الماء تم التركيز على تعريف المستثمرين المحليين و الأجانب بإمكانيات سد بني هارون في مجال السياحة بشقيه الترفيهي و الرياضي و كذا الجانب الاقتصادي الذي يتطلب انجاز هياكل كثيرة هي محل عرض حالي للمستثمرين، حيث تضمن اليوم عدة مسابقات كأحسن لوحة فنية معبرة عن أهمية الماء وسبل المحافظة عليه، مسابقة صيد أكبر سمكة في مياه السد، سباق وطني للتجديف ضم 200 متسابق مشاركين من ولايات عنابة، قسنطينة و سكيكدة حيث تحول جدار سد بني هارون إلى ما يشبه حظيرة سياحية. أما البرنامج الخاص بتسويق وترقية النشاطات السياحية بولاية ميلة لسنة 2014 فيمكن عرضه من خلال الجدول التالي:

جدول (4) برنامج النشاطات الترقوية السياحية بولاية ميلة إلى غاية 2014/10/31:

النشاط	التاريـــخ	المكـان	نوع النشاط
المسابقة الوطنية لـ " صيد الخنازير البري "	ايام: 30/29/28 جانفي 2014	شالة، حمالة و بني هارون	ـ تحت إشراف السيد والي الولاية بالتنسيق مع محافظة الغابات بمشاركة مديرية الشبيبة و الرياضة و فرع الوكالة الوطنية للسدود "لسد بني هارون" وجمعية الصيادين ، هذه المسابقة التي تعد الأولى من نوعها بالولاية و التي لاقت نجاحا كبيرا حيث شاركت بها15 ولاية من لوطن.
المشاركة في إحياء " اليوم العالمي للماء "	22 مارس 2014	سد بني هارون	معرض خاص بالمؤهلات السياحية للولاية خاصة الحموية منها حيث تم توزيع أقراص مضغوطة و مطويات.
البطولة الافريقية للالواح الشراعية	من 1 إلى 07 ماي 201	ضفاف سد بني هارون	ـ تسليم دعائم ترقوية (أقراص مضغوطةDVD+ صور إشهارية Posters + مطويات) في سبعين (70) نسخة للفرق المشاركة. ـ المشاركة في تأطير رحلة استكشافية لمدينة ميلة القديمة لفائدة الوفود المشاركة.
الاحتفال بالطبعة الخامسة عشر (15) للصالون الدولي	من 15 الى غاية 18 ماي 2014	قصر المعارض الصنوبر البحري بالجزائر العاصمة	ـ معرض خاص بالمؤهلات السياحية للولاية خاصة الحموية منها حيث تم توزيع (أقراص مضغوطةDVD+ صور إشهارية Posters + مطويات+

للسياحة و الاسفار 2015 Sitev			أكياس...).
الإحتفال باليوم الوطني للسياحة	25 جوان 2014	الثلاغمة، شلغوم العيد و دار الصناعة التقليدية و الحرف تاجنانت	توزيع قرارات الإستفادة من المحلات بدار الصناعة التقليدية و الحرف بتاجنانت. - تنظيم رحلة والإستمتاع بمياه التلاغمة المعدنية بالتنسيق مع الوكالات السياحية ومشاركة الهلال الأحمر الجزائري لبلدية ميلة. - توزيع دعائم ترقوية: مجلة ميلة بدون تأشيرة، مطويات، أقراص مضغوطة..
الإحتفال باليوم العالمي للسياحة	27سبتمبر 2014	دار الصناعة التقليدية و الحرف ميلة	- تنظيم أبواب مفتوحة من أجل إبراز مختلف المقومات و التعريف بالتسهيلات المقدمة في مجال الإستثمار السياحي والمجهودات المبذولة من قبل السلطات قصد تهيئة وإعداد المناخ الملائم له في مناطق التوسع السياحي. - معرض للسياحة بحضور مستثمري ومتعاملي القطاع.
معرض الإنتاج المحلي المنظم من طرف غرفة التجارة بني هارون	30/29 سبتمبر2014	دار الثقافة	دعوة للشباب و الجمعيات و تحسيسهم من أجل إنشاء دواوين و جمعيات سياحية.
ملتقى (يومين) حول سباق ومرافقة التحولات الإقتصادية كوسيلة للتنمية (منظم من طرف مديرية التكوين المهني ميلة)	25/24ديسمبر 2014	المركز الوطني للتكوين المهني	/
استغلال اللوح الإلكتروني الإشهاري	دوري	/	نشر و متابعة إعلانات مختلف الإدارات والهيئات والتظاهرات.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ميلة، "تقرير عن نشاط مديرية السياحة والصناعة التقليدية"، ديسمبر 2014، ص: 9.

ومن الواضح من خلال الجدول التركيز على أهمية السياحة الداخلية باستقطاب السياح من مختلف ولايات الوطن خاصة في المسابقات و التظاهرات أين يتم التركيز على القيام بجولات سياحية في مختلف المناطق في ميلة بغية التعريف بالمناطق السياحية

والترويج لهذه الأماكن إضافة للتركيز على دعوة المستثمرين ورجال الأعمال والفاعلين في القطاع السياحي لحضور التظاهرات و المشاركة فيها لفتح باب الاستثمار في القطاع وتقديم التسهيلات والدعم من طرف السلطات المحلية استجابة للإستراتيجية الكلية التي تتبعها الدولة من أجل التركيز على القطاع السياحي و جعل الجزائر مركز جذب سياحي.

إذا قارنا المؤهلات السياحية لولاية ميلة بالمشاريع المنجزة وعدد السياح الذين تستقبلهم الولاية نجد أن العدد متواضع جدا و يجب التركيز على المزيد من الاستثمار في القطاع خاصة وأن الولاية تتوفر على كل أنواع السياحة البيئية، الحموية، الرياضية، الترفيهية، الثقافية والدينية و التي يجب الاستثمار في كل هذه الأنواع، فسد بني هارون فقط يمكن أن تستفيد منه الولاية في عدة أنواع من السياحة والذي يعد من أكبر 7 سدود في إفريقيا و تقدر طاقة استيعابه 960 مليون م^3 وموقعه الاستراتيجي وقربه من أحد أكبر الموانئ "ميناء جنجن " بولاية جيجل إضافة لقربه من أجمل الشواطئ بجيجل.

وضعت ولاية ميلة عددا من المشاريع المستقبلية لتطوير القطاع السياحي نذكر منها:[18]

- انجاز مناطق التوسع السياحي حول سد بني هارون.
- انجاز عدة مرافق حموية.
- انجاز ميناء للنزهة والصيد القاري بسد بني هارون.
- انجاز مدرسة للقوارب الشراعية.
- انجاز حدائق مائية وحدائق للتسلية والترفيه.
- انجاز مصعد هوائي.
- انجاز هياكل وفنادق للاستقبال السياحي.

و قد وضعت الولاية كهدف أساسي لهذه البرامج التعريف بالولاية وجلب السواح إليها إضافة لتوفير **مناصب شغل** إضافية .

رابعا: النتائج والاقتراحات:

إن امتلاك المقومات السياحية لا يعني بالضرورة ضمان الجذب السياحي فالمنتج السياحي يجب أن يكون متكاملا بداية بالمناطق التي تجذب السائح كالأماكن الدينية و التاريخية أو الطبيعية إضافة إلى البنية التحتية وهي ما يسهل للسائح الاستمتاع بالسياحة كمراكز الاستقبال من فنادق ومطاعم ووكالات سياحية تبرمج رحلات سياحية توفر على

السائح عناء ترتيب رحلته السياحية بمفرده سهل و شبكات النقل و الاتصال والبنوك وغيرها من المرافق التي يجب الاستثمار فيها لتقديم خدمات متكاملة تضمن راحة السائح و الاستثمار في علاقة طويلة الأمد معه، و بدراستنا للسياحة في ولاية ميلة خلصنا إلى ما يلي:

– تمتلك ولاية ميلة مؤهلات طبيعية ودينية و ثقافية وبيئية تمكنها من الاستفادة من كل أنواع السياحة بالتركيز على القطاع السياحي كمصدر للتنمية المحلية بالولاية، إلا أنه يجب القيام بدراسة مفصلة وشاملة لمناطق الجذب بالولاية والفرص غير المستغلة للاستثمار وعدم احتكار الاستثمار، بل يجب التخطيط لبرامج تنموية في القطاع السياحي يقوم بها المستثمرون الخواص مع تقديم كل الدعم والتسهيلات والمرافقة خاصة المشاريع السياحية للشباب التي تساعد في تنمية النشاط السياحي وفي دعم سياسة التوظيف بالولاية.

– قدرات العرض السياحي للولاية متواضعة جدا، وعليه يجب اجراء مسح للسوق السياحي والطلب المتوقع و تصنيف السياح طبقا لنوع السياحة لتحديد النقائص و لهيكلة العرض السياحي يجب التعاون فيما بين القطاعات لزيادة العرض من فنادق ومطاعم ووكالات سياحية مع التركيز على جودة الخدمات المقدمة والتي تتوافق مع حاجات ورغبات السائح، مع الأخذ بعين الاعتبار السياحة الداخلية والسياحة الخارجية والتركيز على جودة الخدمات وتوفر شبكات الطرق و الراحة في وسائل النقل وشبكات الاتصال.

– التركيز على الترويج السياحي باستخدام مختلف وسائل الإعلام والاتصالات السمعية والبصرية والشخصية للتعريف بولاية ميلة وأهم المناطق السياحية بها وجذب انتباه السائحين لدفعهم لزيارتها وذلك باستخدام مختلف الوسائل الترويجية خاصة شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي التي تستهوي الكثير من السياح للتعرف على المناطق السياحية افتراضيا قبل زيارتها فعلا.

– التركيز على إقامة الندوات والتظاهرات في مختلف مناطق الولاية والحرص على التنويع في المشاركين من خارج الوطن وداخله إضافة للفاعلين في القطاع السياحي لتعريفهم بمختلف فرص الاستثمار في الولاية، مع التركيز على تنويع برنامج التظاهرة ليشمل برنامجا سياحيا يكفل زيارة بعض المناطق السياحية للتعريف بها وجذب الزوار

لزيارتها في مرات لاحقة مع استغلال المناسبات الدينية والأعياد التقليدية بالولاية وجعلها احتفالا سياحيا متنوع النشاطات.

الخاتمة:

إن النهوض بالقطاع السياحي مسؤولية الجميع فرغم الجهود المبذولة على مستوى ولاية ميلة لجعلها منطقة جذب سياحي إلا أن الأداء الفعلي مازال بعيدا عما هو مخطط له في هذا المجال، خاصة في ظل توجه الدولة الجزائرية وتركيزها على القطاع السياحي لتنمية مصادر الدخل على المستوى الكلي، وبالتالي يجب تظافر جهود كل القطاعات على مستوى ولاية ميلة بداية بتسهيل الاستثمار في السياحة من خلال التخطيط العقاري في إطار مخطط شغل الأراضي وإنشاء وتهيئة طرق ومرافق النقل من وإلى الولاية واستغلال مختلف أنواع الطاقة والموارد المائية، مع عدم إغفال تكوين المتخصصين في القطاع السياحي والتركيز على إعادة الاعتبار للمواقع القديمة وإحياء التقاليد الخاصة بكل منطقة واستغلال الأعياد الدينية كمناسبات لجذب السياح.

الهوامش والاحالات

[1]-PHILIP KOTLER; " Marketing Management ";Seventh Edition ; Prentice Hall; 1991;p:05 .

[2]– طارق الحاج وآخرون، "التسويق – من المنتج إلى المستهلك – " ، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص:12 .

[3] - J.P BERTRAND ; "Techniques Commerciales et Marketing" ,Berti Editions, 1994, p:04.

[4] ـ علي فلاح الزغبي، التسويق السياحي و الفندقي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن،2013، ص: 90.

[5]- نبيل فيصل موسى الموسوي، "دور سياسة التسعير في تسويق الخدمات السياحية (دراسة ميدانية)، مجلة كلية الآداب / العدد 96، **متاح على الموقع**:http://aladabj.net. ، اطلع عليه بتاريخ: 24-09-2015.

[6]–عشي صليحة، "**الآثار** التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس و المغرب"، **رسالة** ماجستير غير منشورة، تخصص إقتصاد وتنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة **الحاج لخضر، باتنة**، 2005 **ص**: 21.

[7]– J.ORSONI ; « Management Stratégique »,Vuibert Entreprise,1990, P : 104.

[8] ـ هاني حامد الضمور، " إدارة قنوات التوزيع "، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص:405.

[9] - R.COURBIS;"Les Modeles De Prix" , Dunod , Paris , 1991 , P : 160.

[10]- هاني حامد الضمور، مرجع سابق، ص:398 .

[11] - JEAN JACQUE LAMBIN; « Le Marketing Stratégique » MC.GRAW-HILL,PARIS , France ;1986 , P: 290.

[12]- خلود وليد العكيلي، استخدام الترويج السياحي عبرشبكات *الإنترنت*، دراسة ميدانية لعينة فنادق في محافظة اربيل وبغداد والنجف، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والثمانون / 2011، متاح على الموقع: http://accronline.com/print_article.aspx، اطلع عليه بتاريخ: 24-09-2015.

[13]- نسيم حنا، "مبادئ التسويق "، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية ،1985، ص: 302.

[14]-طارق الحاج وآخرون، مرجعسابق، ص:167 .

[15]-**http://www.wilayademila.org/**: page visitée le 25.09-2015,-09-

[16]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: "م.ت.ت.س. SDAT،2025 "، الكتاب 4، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية –المخطط العملي-، جانفي، 2008، ص:4.

[17]- نفس المرجع السابق، ص: 6.

[18]- www.wilayademila.org, page visiter le : 25-9-2015.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة فرتيال بعنابة

The cleaner production as strategy to support environmental management systems to realize the sustainable development Case study of fertial company.

د. فريدة كافي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة -الجزائر

د. علي طالم
جامعة ابن خلدون- تيارت الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/03/30 تاريخ قبول النشر : 2016/12/25

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المؤسسات، فهو يعد أحد أهم العوامل التي تساعدها على المنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية، من خلال إدراج البعد البيئي في عملياتها الإنتاجية والصناعية لتخفيف الآثار السلبية على البيئة، بالإضافة إلى تسهيل عملية التوافق البيئي بإتباع نظم الإدارة البيئية التي تساعدها على التعرف على المشكلات البيئية المختلفة الناتجة عن أنشطتها، وتعمل على تحسين بيئتها الداخلية والخارجية وكذا الالتزام بالأداء البيئي الفعال.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها، أن الإنتاج الأنظف هو اختيار وإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية، لمالها من أهمية في تحقيق الانسجام والتوافق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والاستدامة البيئية من جهة أخرى، وهو ما سعت إليه مؤسسة فرتيال لتحقيق غاية الارتقاء البيئي وتدعيم أهداف التنميـة المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الإنتاج الأنظف، الإدارة البيئية، التنمية المستدامة، المؤسسة الاقتصادية.

Résumé :

Le but de cette étude à faire la lumière sur des techniques de production plus propre dans les institutions, elle est un des facteurs les plus importants qui aident les institutions de rivaliser sur les marchés mondiaux, Grâce à l'intégration de la dimension environnementale dans leurs processus de production industrielle et d'atténuer les effets négatifs sur l'environnement, ainsi que pour faciliter le processus de la compatibilité environnementale de suivre les systèmes de gestion environnementale pour les aider à cerner les différents problèmes environnementaux résultant de leurs activités et travailler pour améliorer leur environnement interne et externe et ainsi que l'engagement efficace de la performance environnementale.

L'étude une série de conclusions, dont les plus importants de la production plus propre est un choix stratégique pour les systèmes de gestion environnementale ،la richesse de leurs importance dans la réalisation de l'harmonie et de la compatibilité entre le développement économique et social d'une part et la durabilité environnementale de l'autre, poursuivi par la Fondation fertial pour atteindre un but d'améliorer l'environnement et le renforcement des objectifs du développement durable.

***Mots clés**: production propre, la gestion de l'environnement, le développement durable, l'entreprise économique.*

مقدمة:

تولي الأوساط الدولية اهتماما متزايد بالبيئة، من خلال ما تطرحه المؤتمرات والندوات الدولية التي تعقدها وتشارك فيها معظم دول العالم، وهذا من أجل احترام التكامل البيئي ومسؤولية الحفاظ على البيئة وضمان استمرار النظم الطبيعية، على الرغم مما توصل إليه العالم من آليات واستراتيجيات تقنية واقتصادية جديدة تخفف من حدة الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية السلبية.

فأمام تنامي الوعي البيئي وظهور مفهوم التنمية المستدامة، وجدت المؤسسات بمختلف أنواعها تواجه مزيدا من الضغوطات التي تستهدف حماية البيئة، وهذا لا يكون إلا بتبني نظم الإدارة البيئية كمنهج إداري يتعامل مع المشاكل البيئية ويهدف إلى تطوير الأداء البيئي، فنظم الإدارة البيئية تعد الخطوة الأولى على سلم التنمية المستدامة، وهي وسيلة عملية وفعالة لإدخال البعد البيئي ليس فقط في الخطط والسياسات ولكن أيضا في السلوك الإداري والثقافة الإدارية للمؤسسات. وتماشيا مع متطلبات التنمية المستدامة وبناء ثقافة

الاستدامة البيئية، فإن المؤسسات الاقتصادية تسعى لتحقيق التميز والريادة وضمان المكانة في السوق، لكن ذلك يتوجب عليها أن تتبنى استراتجيات وسياسات لدعم نظم الإدارة البيئية وأن تطور من أدائها البيئي وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا أكفأ وأنظف في عملياتها الإنتاجية والصناعية، وهذا ما يدعو إليه مفهوم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، فهو يهدف إلى تخفيف الآثار السلبية على البيئة ويأخذ بعين الاعتبار معظم التدابير البيئية التي من شأنها أن تعود بفوائد اقتصادية واجتماعية وصحية على المؤسسة، كما أنه يعد الاختيار الأكثر ايجابية لأجل البيئة، إذ يؤدي لتجنب تولد التلوث ويساعد على الاستثمار الأمثل للموارد.

وعليه وفي ظل كل هذه الاهتمامات بالبيئة فإن الإنتاج الأنظف هو اختيار وإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية، لمالها من أهمية في تحقيق الانسجام والتوافق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والاستدامة البيئية من جهة أخرى وهذا لتدعيم أهداف التنمية المستدامة.

تنبع **أهمية البحث** في محاولتنا الإجابة على الإشكالية التي سوف نقوم بطرحها، والتي سوف تسلط الضوء على إستراتيجية تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، التي تساهم في علاج المشكلات المزمنة التي تعاني منها المجتمعات والعالم أجمع من التلوث والانبعاثات الحرارية والغازية من مختلف القطاعات، كما يعد من الخيارات المُثلى لدعم نظم الإدارة البيئية وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى إثر ذلك **فإننا نهدف** من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على إستراتيجية للإنتاج الأنظف من منظور تكنولوجياته لدعم نظم الإدارة البيئية لتفعيل التنمية المستدامة، وسنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للمؤسسات أن تدرج تكنولوجيا الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة؟ وما واقع ذلك في بمؤسسة فرتيال بغابة؟

منهج الدراسة: من أجل إنهاء مختلف تطلعات هذا البحث، تم الاعتماد على المناهج المستخدمة في الدراسات الاقتصادية عموماً، حيث غلب استخدام المنهج الوصفي التحليلي على مختلف محاور الدراسة، قصد استيعاب وفهم معالم الموضوع ومنهج دراسة الحالة بالتطرق إلى دراسة حالة مؤسسة فرتيال.

فرضيات الدراسة: تبدأ هذه الدراسة طريقها بفرضيتين سيجري اختبارهما من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في:

الفرضية الأولى: الإنتاج الأنظف ضرورة حتمية لدعم نظم الإدارة البيئية للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

الفرضية الثانية: تولي مؤسسة فرتيال الأهمية اللازمة للإنتاج الأنظف في عملياتها التصنيعية لدعم ممارسة نظم الإدارة البيئية.

هيكل الدراسة: للإجابة عن الإشكال المطروح والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، فإنه تم تقسيمها إلى الآتي:

أولا: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

1. مفهوم الإنتاج الأنظف

لقد تم إعطاء مفهوم الإنتاج الأنظف في عام 1990 بواسطة **البرنامج البيئي للأمم المتحدة (unep)** حيث يعرف الإنتاج الأنظف بأنه: "التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع وخفض كمية المخلفات عند المنبع وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة"[1]

وهذا يعني أن الإنتاج الأنظف استنادا إلى **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** يعني: "التطبيق المستمر لإستراتيجية متكاملة لوقاية البيئة، على العمليات والمنتجات والخدمات بغرض زيادة الكفاءة والحد من المخاطر التي يتعرض لها الإنسان والبيئة."[2]

بمعنى آخر، الإنتاج الأنظف هو **التطبيق المستمر** للإستراتيجية على عمليات التصنيع، وهو يغطي نطاقاً واسعاً من الأنشطة مثل النظافة العامة والتنظيم، وإعادة تصميم العمليات الإنتاجية، تعديل وتطوير طرق التشغيل واستبدال المواد، وتغيير التكنولوجيا المستخدمة.

وفي نفس الوقت هو **إستراتيجية متكاملة للوقاية البيئية** حيث أنه يركز في المقام الأول على منع التلوث عند المصدر، بدلا من معالجة الانبعاثات والمخلفات. [3]

وإدراكًا من المجتمع الدولي أن تحقيق التنمية المستدامة هي مسئولية جماعية تضامنية، وأن كل إجراء يتخذ لحماية البيئة العالمية يجب أن يشمل إجراءات لتحسين ممارسات الإنتاج والاستهلاك على نحو قابل للاستدامة، فقد أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الإعلان العالمي للإنتاج الأنظف الذي يدعو إلى تبني ممارسات استهلاكية

وإنتاجية تركز على الاستراتيجيات الوقائية المتكاملة: مثل تقييم الآثار البيئية، ودورة حياة المنتج، والعمل على التطوير من خلال تشجيع تغيير الأولويات من إستراتيجية معالجة النفايات إلى الوقاية منها، وتطوير الإنتاج ليكون ذات كفاءة بيئية متلائمة مع متطلبات المستهلك.

ومن خلال هذا التعريف فإن الإنتاج الأنظف ينص على ما يلي:[4]

– الحفاظ على المواد الخام والطاقة وإلغاء استخدام المواد الخام السامة؛

– خفض كمية الانبعاثات والمخلفات الناتجة عن العملية الإنتاجية؛

– تقليل الآثار الضارة خلال دورة حياة المنتج بدء من الموارد الخام وانتهاء بالتخلص منه؛

– بالنسبة للخدمات فلا بد من مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء تصميمها وأثناء استخدامها.

وتجدر الإشارة إلى أن مدخلات الإنتاج الأنظف هي التكنولوجيا النظيفة والتي يرجع ظهورها إلى أواخر الثمانينات في كل من أوربا وأمريكا، حيث تستفيد المؤسسات المستعملة للتكنولوجيا النظيفة من امتيازات نسبية في السوق ذلك لأنها لا تتحمل مصاريف بيئية، وهذا الامتياز يجعل الإنتاج الأنظف يكتسب قدرة تنافسية أعلى وإمكانيات أكثر للإنتاج، أما عن مخرجات الإنتاج الأنظف فهي السلع الصديقة للبيئة.

2. تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

تهدف الفكرة إلى إمكانية الحصول على وفرات مالية، فنية، واقتصادية وتحسينات بيئية بتكلفة مثلى. ويشمل هذا النشاط التحكم في حجم المخلفات وفصلها وإعادة تدويرها واسترجاع المواد الخام والطاقة وتعديل طرائق التشغيل والعمليات الصناعية. وهو مسعى يمكن من تجسيد مجموعة من الأهداف الإستراتيجية بأبعاد بيئية أهمها تطوير أساليب التصنيع بإدخال التحسينات على سلسلة حياة المنتجات والتي تشمل استخراج المواد الخام وتصنيعها وتخزين واستخدام المنتجات ثم التخلص منها بوسائل آمنة بيئيا.[5] وتتضح مكانة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في مراحل حياة المنتج من خلال الشكل التالي.

الشكل (01): تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

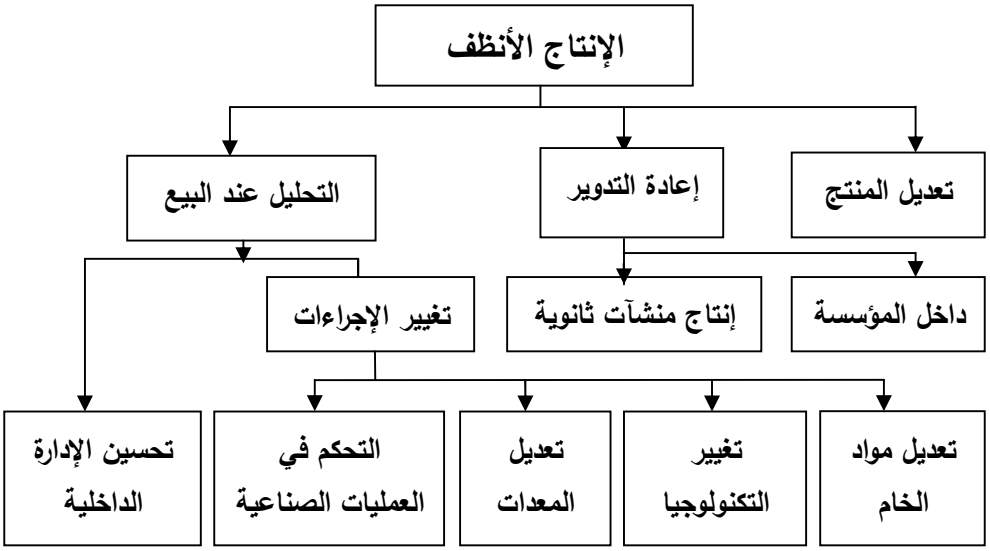

المصدر: عاشور مريزق، الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (06)، 2011، ص 19.

3. أهداف تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المؤسسات

إن الهدف الرئيسي لمبادرة الإنتاج الأنظف في المؤسسة الاقتصادية هو إمكانية الحصول على وفرات مالية كبيرة وتحسينات بيئية بتكلفة منخفضة نسبيا، وعلاوة على هذا فإن الإنتاج الأنظف من شأنه أن يحقق للمؤسسة أهدافا أخرى أهمها :[6]

- يساهم في خفض استنزاف المصادر الطبيعية وزيادة الإنتاج وتوفيره، وفي استهلاك الطاقة والمياه وتحسين نوعية المنتجات وزيادة القدرة على المنافسة،
- تطوير أساليب الإنتاج وإدخال التعديلات المناسبة على سلسلة حياة المنتجات، والتي تشمل استخراج المواد الخام وتصنيعها ونقل وتخزين واستخدام المنتجات، ثم التخلص منها بوسائل آمنة بيئيا،
- خفض تكاليف الحماية البيئة الناتجة عن نقل النفايات وتخزينها ومعالجتها، ويحقق مردوداً اقتصادياً من تدويرها وإعادة استخدامها،
- تشغيل الوحدات الإنتاجية بطريقة تحمي البيئة وصحة وآمان العاملين والمواطنين والتعامل الآمن مع المخلفات واستخدام الأساليب المناسبة لتدويرها أو التخلص منها،

- إعداد المراجعات البيئية في المؤسسات الاقتصادية، ودراسة تأثير الإنتاج على بيئة العمل وأساليب الحد من التلوث الصناعي بوسائل مناسبة اقتصاديا وبيئيا،
- تقليل المخاطر أينما تكون الأسباب والعواقب غير معروفة أو أينما تكون الموارد البيئية والبشرية معرضة لخطر محتمل،
- إنشاء نظام للرقابة والرصد الذاتي في المؤسسة الاقتصادية وتوفير الكوادر الفنية لدعم الالتزام البيئي ومراقبة توفيق الأوضاع البيئية،
- انتهاج نظم إدارة بيئية متكاملة من أجل الوصول إلى نتائج بيئية بأقل تكلفة وأكثر استدامة.

4. متطلبات تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف

يتم تنفيذ تقنية الإنتاج الأنظف بتحديد الخيارات التي تحقق للمؤسسة الاقتصادية مزايا نسبية من الناحية الفنية والاقتصادية والبيئية، وبناء على هذه الخيارات تضع المؤسسة أولوياتها على النحو التالي:[7]

الأولوية الأولى: تتعلق بالعوامل ذات آثار تلويثية قوية أو ذات فائدة ملموسة للمؤسسة الاقتصادية من خلال تقليل التكلفة وتحسين الكفاءة، وتشمل هذه الأولويات إجراءات التطوير الواضحة قليلة التكلفة وسهلة التطبيق في المدى القصير والتي لا تتجاوز سنة واحدة.

الأولوية الثانية: تتعلق بالعوامل ذات الآثار التلويثية الظاهرة أو المحتملة، والتي تحقق فوائد للمؤسسة الاقتصادية من خلال استثمارات في فترة زمنية متوسطة تحدد بسنة إلى ثلاثة سنوات.

الأولوية الثالثة: تتعلق بالعوامل التي ليس لها آثار سلبية سريعة، ولكن يمكن للمؤسسة أن تتوقع فوائد على المدى الطويل والتي تتجاوز ثلاثة سنوات.

بعد تحديد الأولويات يمكن للمؤسسة أن تطبق تقنية الإنتاج الأنظف وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التالية:[8]

أ – **التحكم في مصادر التلوث** وذلك بتحديد الخطوات التنفيذية والتي تشمل على:

1– التحكم في العملية الإنتاجية أو تعديلها بدء من عمليات تداول المواد الخام؛

2– تطوير وتحسين أساليب الصيانة؛

3– استبدال المواد الخام أو المدخلات الأخرى؛

4- استعادة المواد الخام وتدوير المخلفات.

ب - ترشيد استخدام المواد والحد من تولد المخلفات الخطرة: حيث يتم وصف الإجراءات المقترحة للتوفيق بين إدارة الموارد والمخلفات الخطرة وفق متطلبات القانون.

ج - تحسين بيئة العمل: يتم أيضا تحديد الخطوات والإجراءات المقترحة لتحسين بيئة العمل طبقا لمتطلبات القانون.

د- رصد الملوثات الصناعية: وذلك بتحديد الخطوات المزمع تنفيذها لتأسيس نظام الرصد الذاتي.

5. فوائد وعقبات تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

1.5- فوائد تطبيق الإنتاج الأنظف في المؤسسات

للإنتاج الأنظف **فوائد عديدة** أهمها:

- تحسين جودة المنتج والالتزام بالقوانين البيئية وذلك بتحسين بيئة العمل الداخلية وكذلك البيئة المحيطة،
- تخفيض التكلفة أي تخفيض في المواد الأولية والنفايات حيث أن تخفيض حجم المخلفات يصطحبه بالقطع تقليل سعة معالجة المخلفات السائلة المطلوبة لمعالجتها مما يقلل من رأس المال ومصاريف تشغيلها وصيانتها،
- عند تبني مبدأ الإنتاج الأنظف فإن حجم المخلفات ينخفض تلقائيا وكنتيجة لهذا فان المعامل الكلي للاستفادة من المواد الخام يرتفع مما يزيد الربحية والقدرة على المنافسة،
- مواكبة التطورات العالمية لتحديث طرق الإنتاج باستخدام التقنيات الجديدة،
- إحلال المواد الخام الملوثة بأخرى صديقة للبيئة،
- إيجاد موارد اقتصادية إضافية نتيجة لإعادة تدوير المخلفات في العمليات الصناعية أو إعادة الاستخدام في إنتاج منتجات أخرى، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف،
- تقليل الآثار الضارة خلال دورة الإنتاج بدا من استخدام هذه الآلية للحفاظ على المواد الخام وانتهاء بالتخلص مما لا يصلح إعادة استخدامه وتدويره من المخلفات،
- مراعاة الاعتبارات البيئية عند تصميم وتشغيل وتنفيذ خطط الإنتاج.

2.5- عوائق تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

1.2.5- العوائق المالية: تتمثل في ما يلي:

- الكلفة العالية لقروض الاستثمار الخارجية، وغياب آليات التمويل،

- الاعتقاد الخاطئ بأن الاستثمار في الإنتاج الأنظف هو مخاطرة مالية،
- التقييم غير السليم للإنتاج الأنظف من قبل مؤسسات الاقتراض خاصة في موضوع الضمانات العينية والودائع،
- الاستثمارات المتعلقة بمواضيع بيئية غالبا ما تكون صغيرة الحجم بحيث لا تثير اهتمام البنوك،
- بعض البنوك وشركات المساهمة والتمويل قد لا تشجع الاستثمارات ذات الأهداف البيئية،
- ضعف الثقة بالمعرفة والمقدرة الاقتصادية لمستشاري البيئة.

2.2.5- العوائق الاقتصادية: أهمها:

- ربما لا تكون الاستثمارات في الإنتاج الأنظف مثيرة من الناحية الاقتصادية خاصة من حيث التكلفة والمردودية إذا ما قورنت بقروض استثمارية أخرى،
- نقص في تجارب بعض الشركات في حسابات التكلفة وتخصيص الأموال اللازمة وكذا في وضع ميزانيتها وأساليب توزيعها.

3.2.5- العوائق التشريعية

- ضعف استراتيجيات وسياسات الشركات والمؤسسات الاقتصادية في التركيز على الإنتاج الأنظف من ناحية التنمية الصناعية والتقنية والتجارية والبيئية،
- عدم نضوج الأطر العامة للسياسات البيئية في الوطن العربي، خاصة في ظل عدم تنفيذ القوانين أو ضمن معطيات الدعم ورخص الموارد المستخدمة.

4.2.5- العوائق المؤسساتية والهيكلية: تشمل:

- عدم نضوج أقسام العمليات والإدارة البيئية في الشركات والمؤسسات وقلة خبراتها،
- شعور عام بقلة جدوى المساعي المتعلقة بالبيئة،
- عدم اكتمال الجهاز الإداري والتنظيمي لبعض الشركات وقلة خبراتها الإدارية بشكل عام والبيئة بشكل خاص،
- قلة التجربة في مجال مشاركة الموظفين باتخاذ القرار أو التدخل في المشاريع والأعمال الحديثة.

5.2.5- العوائق الفنية والتقنية: تتمثل في:

- غياب قواعد وأساليب الإنتاج والصيانة السليمة والنظامية،

- قد يكون تطبيق الإنتاج الأنظف معقدا إذ انه يحتاج إلى مراجعة وتدقيق شاملين لكل العمليات في المصنع قبل أن يتم التعرف على فرصه،
- إمكانيات ضئيلة لإدخال أجهزة وتقنيات حديثة ذات قدرات عالية لتحقيق الإنتاج الأنظف،

المعلومات الفنية قليلة ومحدودة لتغطية الاحتياجات الخاصة والإمكانيات المصممة للمؤسسة ذاتها فيما يتعلق بالإنتاج الأنظف.[9]

ثانيا: منظومة الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية

1. مفهوم إدارة البيئة والمفاهيم ذات الصلة

يعتبر **مؤتمر ستوكهولم** (1972) من أول المؤتمرات الذي اهتم بقضايا البيئة وتأثيرها على صحة الإنسان، حيث تم إيجاد ارتباط أساسي بين المؤسسات والبيئة وبشكل خاص على المستوى العالمي، أما في سنة 1987 فقد استحدثت مفوضية مستقلة للبيئة، سميت باسم **الهيئة العالمية للبيئة والتنمية (هيئة برينتلاند)** وكان من أهم ما طرحته هو فكرة التنمية المستدامة، والقيام بإيجاد إدارة بيئية فعالة، أما في عام 1990 فقد نظم المؤتمر العالمي الصناعي الثاني عن الإدارة البيئية. وفي عام 1992 تم عقد مؤتمر الأرض وتم على إثره إنشاء مجلس أعمال التنمية المستدامة، حيث نشر هذا المجلس تقريرا عن نهج التغيير واتصل بالمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس**ISO** لوضع مواصفات خاصة بالإدارة البيئية ونظمها. [10]

1.1- مفهوم إدارة البيئة

لقد حظيت إدارة البيئة باهتمام العديد من الباحثين وبالتالي حظيت بالكثير من التعاريف حيث عرفها**William.R.Mangum** على أنها:" الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية إقليمية أو عالمية، والموضوعة من أجل حماية البيئة، وهي تتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد." [11]

أما **Thomas وآخرون فقد عرفوها** :" أنها عبارة عن هيكل المؤسسة، ومسؤولياتها وسياساتها وممارساتها وإجراءاتها وعملياتها، وموادها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الأمور البيئية، ويحدد نظام الإدارة البيئية فلسفة المؤسسة اتجاه القضايا البيئية ووضع أهداف للبرامج البيئية وتطوير برامج للأداء البيئي".[12]

أما **منظمة ISO** فقد عرفت الإدارة البيئية على أنها: "جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها. "[13]

2.1- مفهوم نظام إدارة البيئة وأهميته

يرتبط مفهوم إدارة البيئة بمفهوم نظام إدارة البيئة، ومن هنا ينبغي التعرف على هذا النظام، حيث تعرفه **الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة** كما يلي:

يعتبر نظام إدارة البيئة (Environnemental Management System (EMS "بأنه مجموعة من العمليات والأنشطة التي تمكن المنظمة من تخفيض المؤثرات البيئية وزيادة كفاءتها التشغيلية."

وفي نفس السياق يأتي التعريف من خلال **ISO-14001** حيث يتم تعريف نظام إدارة البيئة على أنه: "نظام فرعي من النظام الإداري الكلي يشتمل على الهيكل التنظيمي، الأنشطة التخطيطية، المسؤوليات، الأساليب، التقنيات، العمليات والموارد التي تهدف إلى تطوير وتنفيذ وتقييم والعناية بالسياسات البيئية للمؤسسة."[14]

وترجع **أهمية تطبيق نظم الإدارة البيئية** إلى ما يلي:

- تعد نظم الإدارة البيئية أداة لتطوير نظم الإنتاج والتشغيل مما يؤدي إلى زيادة حجم الطاقة الإنتاجية المحققة فعلا.
- يؤدي تطبيق نظم الإدارة البيئية إلى تحقيق فائض للشركات ومؤسسات الأعمال ينتج عن عدم حدوث إهدار كميات الخامات والطاقة ومستلزمات التشغيل المستخدمة في الإنتاج.
- منع الإصابات بأمراض أضرار تلوث البيئة الداخلية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف علاج الأفراد من هذه الأمراض.
- تحسين المراكز المالية للشركات ولمؤسسات الأعمال.
- اكتساب المزايا التنافسية لمنتجات الشركات التي تطبق نظم الإدارة البيئية.
- التحسين المستمر في مواصفات المنتج وتخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج. [15]

2. أهمية إدارة البيئة في المؤسسة الاقتصادية

تقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية، مهما كان نوع النشاط الذي تمارسه، مسؤوليات فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والمشاركة الفعالة في الحد والتغلب على

المشكلات البيئية. وتأتي هذه المسؤولية خاصة وأنها تعتبر من المتسببين الرئيسيين في التلوث البيئي الناتج عن نشاطاتها الإنتاجية، بالإضافة لمسؤوليتها الاجتماعية. وتستمد المؤسسات الاقتصادية مسؤولياتها في إطار الجهود والالتزامات المحلية والدولية الرامية للحد من التلوث البيئي بجميع أشكاله. فمن ضمن المبادئ العشرة التي أقرتها الأمم المتحدة في إطار الميثاق العالمي Global Compact توجد ثلاثة تتعلق بالمحافظة على البيئة :[16]

البند 7: أن تلتزم المؤسسات بالتعامل بعناية وجدية مع المشكلات البيئية.

البند 8: أن تبادر في ترسيخ الوعي والمسؤولية تجاه البيئة.

البند 9: أن تشجع وتحفز تطوير ونشر التكنولوجيات الغير ضارة بالبيئة.

وقد لخصت الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة الفوائد التي تجنيها المؤسسات من إدخال نظام إدارة البيئة في النقاط التالية :[17]

- **يحسن الأداء البيئي:**

إن استخدام التخطيط يجنب المؤسسة الكثير من الصدمات ويساعد على التنبؤ بالمشكلات البيئية المتوقعة ويحفز على اقتناص الفرص المتاحة والإيجاد المسبق للحلول.

- **يدعم ويرفع من التنافسية:**

إن تخفيض تكلفة الطاقة أو الاستغناء عن بعض المواد الكيماوية غير الضرورية يؤدي إلى الزيادة الفعلية في الأرباح، والتي يمكن استغلالها في عمليات التوسعة أو في التوزيع على حملة الأسهم أو لتحفيز العاملين، كما يمكن أن تساعد المؤسسة في الدخول إلى بعض الأسواق المحددة، فهناك العديد من منتجي السيارات الذين يفرضون على مورديهم من قطع الغيار الالتزام بالمعايير البيئية العالمية والحصول على **الإيزو ISO 14001** .

- **يوفر الأموال:**

إن نظام إدارة البيئة يمكن أن يوفر للمؤسسة الاقتصادية العديد من البدائل لتحسين الأداء، فهو يساعدها على التخلص من النفايات ومنع التلوث والحفاظ على الموارد وتوفير الأموال، فعلى سبيل المثال يؤدي التحول إلى استعمال تكنولوجيات نظيفة إلى تحسين الأداء وتخفيض تكاليف التشغيل في نفس الوقت. فنظام إدارة البيئة يساعد المؤسسة على تحديد وإدخال التحسينات البيئية ضمن عمل الإستراتيجية الشامل، كما تساعد على تقييم التكاليف والأرباح المرتبطة بالتحسينات وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.

- **يحسن صورة المؤسسة الاقتصادية:**

إن تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية ليست له انعكاسات داخلية فحسب بل تمتد انعكاساتها خارج المؤسسة، كما أن الأداء البيئي للمؤسسات قد يمتد ليشمل وضع برامج مشتركة بين المؤسسات والعديد من الهيئات الحكومية والمدنية، بهدف تحقيق تحسن ملموس للبيئة في التجمعات السكانية المختلفة، مما يؤدي إلى ترقية وتحسين نوعية الحياة فيها.

- **يضمن التسيير الأفضل للالتزامات القانونية البيئية:**

إن الإدارة البيئة تساعد المؤسسة الاقتصادية على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة بتطبيق الالتزامات البيئية القانونية، وهو ما يضمن لها على المدى القصير عدم الوقوع في التجاوزات وما يترتب عنها من مضاعفات، أما على المدى البعيد فتساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتوقيت وحجم الاستثمارات التي تستجيب للإجراءات المستقبلية.

ثالثا: دور الإنتاج الأنظف في دعم نظم الإدارة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة

1. تكامل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف مع نظام الإدارة البيئية

تعمد متطلبات نظام الإدارة البيئية على خطوتين رئيسيتين وهما:

الخطوة الأولى: تصميم نظام الإدارة البيئي بوضع سياسة بيئية للمؤسسة والتأكيد على الالتزام بها.

الخطوة الثانية: وضع خطة لتطبيق السياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية، وتبدأ هذه الخطة بتخطيط ما تحتاجه المواصفة من المؤسسة مثل:

- تحديد جميع الأبعاد البيئية التي لديها آثار بيئية هامة، مع التركيز على أهم هذه الأبعاد،
- تحديد النواحي القانونية والتشريعات والمتطلبات الأخرى للأبعاد البيئية الخاصة بأنشطة وخدمات ومنتجات المؤسسة الاقتصادية،
- وضع أهداف وغايات لتنفيذ الخطة، ووضع برامج إدارة البيئة لتنفيذ هذه الأهداف والغايات،
- يجب تحديد وتوثيق نطاق أو حدود نظام الإدارة البيئية.

وتتضمن متطلبات نظام الإدارة البيئية ما يلي:

- **السياسة البيئية:** يجب أن تحدد الإدارة العليا سياسة بيئية للمؤسسة ويجب أن تضمن أنها:

- مناسبة لطبيعة الآثار البيئية الناجمة عن أنشطتها وسلعها أو خدماتها و حجم هذه الآثار.
- تتضمن الالتزام المستمر بالتحسين المستمر ومنع التلوث.
- تتضمن الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية المناسبة والمتطلبات الأخرى التي تخضع لها المؤسسة،
- تقديم إطار لوضع الأهداف والغايات البيئية ومراجعتها.

- **التخطيط:** يجب التخطيط من أجل تنفيذ السياسات البيئية، وتبدأ عملية التخطيط بتحديد الأبعاد والآثار البيئية التي لها آثار سلبية على المنشأة، العاملين بالمنشأة وكذلك البيئة المحيطة بها، ويلي ذلك وضع الأهداف والغايات البيئية التي تؤدي في النهاية إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة.[18]

3. دور الإنتاج الأنظف في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

تزايدت أهمية الإنتاج الأنظف لدعم نظم الإدارة البيئية باعتباره أحد المحاور الرئيسية نحو تحسين الأداء البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يساهم في حماية البيئة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ويتم ذلك من خلال:

1.3- التأكد مما إذا كانت المؤسسة تلتزم بالقوانين والتشريعات والتعليمات البيئية التي تخضع لها، ومن ثم يمكنها تحاشي أو تدنية الجزاءات المالية وبالتالي التخفيض في التكاليف، الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح التي تعد من عناصر الاستدامة.

2.3- تحديد وتوضيح المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية فهدف تعظيم الربح بمفرده لم يعد صالحا لضمان استمرارية المؤسسة في تحقيق النمو المستمر والاستدامة لاستثماراتها، بل أصبح هدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية وتوفير البيئة النظيفة والخالية من التلوث ضمانا لاستمرار ونجاح المؤسسة اقتصاديا.

3.3- إعداد المراجعات البيئية للمؤسسة الاقتصادية ودراسة تأثيرات الإنتاج على بيئة العمل وأساليب الحد من التلوث وذلك بانتهاج نظم إدارة بيئية من أجل الوصول إلى نتائج بيئية اقل تكلفة وأكثر استدامة.

4.3- يهدف الإنتاج الأنظف إلى الحد من الآثار السلبية على البيئة والتي في مقدمتها التلوث الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية من المقام الأول، ذلك أن الأضرار الناجمة عنه تأثر سلبيا على الموارد الاقتصادية للمجتمع وكذا على مستوى رفاهية الأفراد، كما أنه يعد كل من التقدم التكنولوجي والتوسع الصناعي من أهم العوامل التي تؤدي إلى التلوث، خاصة الصناعات التي يتولد عنها نفايات كيميائية وبيولوجية ضارة بالبيئة.

5.3- معرفة الوفورات والمنافع البيئية النى خصصتها أو تخصصها المؤسسة الاقتصادية خلال كل فترة مالية، والتي من بينها: تخفيض تكلفة العلاج الطبي، تخفيض في خسائر وعناصر التلوث البيئي، زيادة أرباح المنظمة من خلال تحويل المخلفات الصلبة إلى منتجات قابلة للبيع، ويدخل في هذا الإطار كذلك المساحات الخضراء التي تعمل المنظمة على إنجازها.

6.3- يهدف الإنتاج الأنظف إلى الإطلاع على أهداف المؤسسة وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف تعمل على استغلال المواد أو الطاقة بمعدل يسمح للطبيعة أن تجددها وأنها تراعي حق الأجيال القادمة في هذه الموارد، ذلك أنه من شروط الاستدامة استخدام الموارد بمعدل يسمح للطبيعة أن تجددها.

7.3- العمل على إعادة صياغة المؤسسات الاقتصادية لمنتجاتها والعمل على إنتاج المنتجات المستدامة أو الخضراء، هذه الأخيرة لها فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية، فهي توفر الحماية للصحة العامة وتنشر الرخاء الاقتصادي وتؤكد على حماية البيئة.

رابعا: الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم نظام إدارة البيئة في مؤسسة فرتيال لتحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر مؤسسة فرتيال مؤسسة رائدة في صناعة الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية، حيث بذلت في السنوات الأخيرة جهودا جبارة من أجل تحسين أدائها البيئي وتميزها، فكللت بحصولها على أربعة شهادات للايزو تمثلت في كل من شهادة **ISO9000**، شهادة **ISO14000**، شهادة **OHSAS18001**، وشهادة **ISO17025** إيمانا منها بأهمية التركيز على جودة منتجاتها المسوقة خاصة وأنها تنشط على المستوى العالمي، مع أخذها بعين الاعتبار التنمية المستدامة في صلب استراتيجياتها لتؤكد من خلال ممارساتها على اهتمامها بصحة العمال والمجتمع وحماية البيئة من كل أشكال التلوث.

أولا: نبذة عن مؤسسة فرتيال ووحداتها الإنتاجية

المؤسسة العمومية الاقتصادية كانت سابقا تسمى" أسمدال" هي عبارة عن مركب أو قطب صناعي ضخم نتج عن المؤسسة الأم التي كانت تسمى سابقا سوناطراك، والتي تم انجازها ضمن إطار السياسة الكيميائية والترقية الزراعية بالجزائر.[19]

ففي سنة **1966** قامت شركة سوناطراك بإنشاء مركب أرزيو المختص في إنتاج الأمونياك والأسمدة الآزوتية، وفي سنة **1972** قامت نفس الشركة بانجاز مركب الأمونياك والأسمدة الآزوتية والفوسفاتية بعنابة، وبالتالي سوناطراك تحتوي على وحدتين الأولى بعنابة والثانية بأرزيو. أما في سنة **1984** قامت الدولة بإعادة هيكلة شركة سونطراك وإخراج المركبين من هذه الشركة وبهما تم إنشاء شركة أخرى تسمى أسمدال في **1984/09/01**. وابتداء من سنة **1999** قامت شركة أسمدال بإنشاء فروع لها فأنشأت فرعين هما صومياص SOMIAS وكيميال KIMIAL.

وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية تم توقيع اتفاق شراكة في سنة **2005** بين مجمع أسمدال (**ASMIDAL**) والمجمع الاسباني فيلارمير " **Villar Mir** " بإنشاء شركة جديدة اسمها فرتيال " **Fertial** "شركة ذات أسهم ومعناها شركة مخصبات الجزائر، وبموجب هذه الشراكة يساهم المجمع الاسباني بنسبة نسبة 66% ونسبة 34% من رأس مال أسمدال، ومنذ ذلك التاريخ تعهدت مؤسسة فرتيال بمبلغ 100 مليون دولار لإصلاح وتطوير وحدة عنابة.

ولإنتاج مختلف السلع نصف المصنعة كالأمونياك، والتامة الصنع كالأسمدة الفوسفاتية والازوتية، يوجد في مؤسسة فرتيال عنابة وحدات الإنتاج التالية:

- **وحدة إنتاج أكسيد الفوسفوريك.**
- **وحدة إنتاج الأمونياك:** بقدرة إنتاج 1000 طن في اليوم، ويتم التصنيع وفق طريقة COLLOGG باستعمال الغاز الطبيعي وتعريضه للبخار لإنتاج غاز الهيدروجين.
- وحدة إنتاج نترات الأمونياك: بقدرة إنتاج 1000 طن في اليوم، ويتم التصنيع وفق طريقة STANICARBON .
- **وحدة إنتاج الأسمدة الفوسفاتية:** بقدرة إنتاج 880 طن في اليوم بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية البسيطة TSP و 1050 طن في اليوم بالنسبة للأسمدة الثنائية والثلاثية

المعقدة NPK، ويتم التصنيع وفق طريقة POULENC RHONE في إنتاج الأسمدة.

- **وحدة إنتاج أكسيد النيتريك:** بقدرة إنتاج 400 طن في اليوم، ويتم التصنيع وفق طريقة STANICARBON بضغط عالي يقدر ب95,7 بار .
- **وحدة الفوسفات البسيط SSP:** بقدرة إنتاج 800 طن في اليوم، ويتم التصنيع وفق طريقة SAKATT المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: مؤسسة فرتيال ونظام إدارة البيئة في المؤسسة

1. عرض عام حول نظام إدارة البيئة في المؤسسة

يعرض كتيب نظام إدارة البيئة الموضوع من طرف المؤسسة ما يلي:

- نظرة عامة حول نظام إدارة البيئة،
- المؤشرات والعلاقة بين وثائق نظام إدارة البيئة التي تم إعدادها،
- يبين مدى احترام المؤسسة للالتزامات المتعلقة بحماية البيئة،
- مجموعة الأنشطة الإنتاجية المطورة في المؤسسة والمتعلقة بالجوانب البيئية، التي يمكن أن تتحقق من خلال ما يلي:
- الإمدادات، فيما يتعلق بشراء المواد التي لها تأثير على الجوانب البيئية للمؤسسة،
- الأنشطة التجارية، والمتعلقة بعمليات النقل البري للمنتجات والتسليم للعميل،
- المشتريات، فيما يتعلق بعمليات النقل البحري،
- المجالات الأخرى المرتبطة بالجوانب التي يتطلبها المعيار المرجعي **ISO 14001** فيما يتعلق بنظام الإدارة البيئية.

2. تطبيق نظام إدارة البيئة في المؤسسة

يطبق هذا النظام وفقا لمتطلبات **ISO 14001- v 2004** ويشمل كافة المراحل العملية التي من شأنها تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، وأيضا الشروط المتعلقة بتسويق بعض الأسمدة إلى الخارج.

- **السياسة البيئية:** تشتمل السياسة البيئية للمؤسسة على الالتزامات الثلاثة وهي التحسين المستمر، الحد من التلوث، والامتثال للقوانين والتشريعات.

وقد وضعت السياسة البيئية للمؤسسة بشكل يناسب طبيعة الآثار البيئية للأنشطة الممارسة، المنتجات والخدمات وتوفر الإطار اللازم لتحديد ومراجعة الأهداف البيئية.

المؤسسة واعية بمؤسستها في إنجاح التنمية المستدامة تجاه المجتمع والبيئة التي تنشط فيها وذلك من خلال الإنتاج الأنظف، ولهذا قررت إنشاء نظام الإدارة البيئية وفقا لمعيار **ISO 14001/ 2004**. وقد حددت المؤسسة مبادئ سياساتها البيئية من خلال الالتزامات المحددة في ميثاق الصحة، الجودة، البيئة والمتمثلة في ما يلي:

1- تضع المؤسسة في مقدمة أولوياتها سلامة وصحة الأفراد، أمن الأنشطة احترام البيئة، رضا زبائنها وأيضا الاستماع إلى المجتمعات المحلية المحيطة بها،

2- تحرص المؤسسة على الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

3- تهدف المؤسسة إلى التحسين المستمر في مجال الأمن، البيئة والجودة،

4- أن يكون كل فرد في كافة المستويات على دراية بالأدوار المنوطة به والمسؤولية الشخصية الملقاة على عاتقه بشأن الوقاية من مخاطر الحوادث، الحماية البيئة وجودة المنتجات التي تقوم المؤسسة بتصنيعها،

5- يرتكز مستقبل المؤسسة على قدرتها في تحسين منتجاتها وخدماتها وحماية العاملين والبيئة، ويكون هذا الالتزام في مصلحة الموظفين، الزبائن، المساهمين والمجتمع ككل.

3. تشغيل نظام الإدارة البيئية

- **الجوانب البيئية:** تحدد الجوانب والآثار البيئة وترتب أولوياتها بشكل مستقل لكل نشاط حسب الإجراء التالي:" التعرف على الجوانب البيئة وتحديد الآثار المتعلقة بها." المعمول بها في المؤسسة.
- **الأخذ بعين الاعتبار مختلف الالتزامات القانونية والتشريعية:** يصف الإجراء المتعلق بـ: " تحديد المتطلبات القانونية والتشريعية والامتثال لها" منهجية تنفيذ هذه الالتزامات لضان اليقظة التنظيمية وإدارة المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى كالالتزامات أو الاتفاقيات الطوعية.
- **الأهداف، الغايات والبرامج:** تحدد الأهداف والغايات لكل قسم اعتمادا على الالتزامات القانونية، الآثار البيئية الهامة، السياسة البيئية، الخيارات التقنية والاقتصادية وآراء الأطراف ذات المصلحة.

كما يتم التحقق من صحة الأهداف والغايات من طرف لجان التوجيه، بحيث يشار إليها في برامج الإدارة البيئية، ويتم إعدادها بالاعتماد على الجوانب البيئية الهامة بإتباع الإجراء التالي:" تحديد الأهداف والغايات البيئية والبرنامج البيئي" الموضوع في المؤسسة، وتعتمد

هذه البرامج على الأهداف والغايات من خلال تحديد الآجال المتوقعة للتنفيذ، الجانب البيئي المعني، ووصف كيفية تنفيذ العمليات لتحقيق الهدف المسطر.

الجدول (01): الإجراءات والتعليمات المرتبطة بالبرامج والمتعلقة بإدارة الأنشطة التنفيذية

إدارة الأنشطة	*الإجراء*
المشتريات: متابعة شراء "المواد الخضراء" للمؤسسة وعلاقتها مع الموردين والمقاولين من الباطن.	– إرسال الالتزامات للموردين، – تحديد مفهوم الشراء.
النفايات/ التشريع: مسؤولية التسيير الداخلي والخارجي للنفايات واليقظة التنظيمية.	– تحقيق اليقظة التنظيمية، – التأكد من الامتثال التشريعي للمؤسسة، متابعة التشريعات الجديدة ذات الصلة ومراجعتها سنويا بما يضمن الامتثال للجوانب البيئية، – الاحتفاظ بكل النصوص التشريعية المعمول بها في المؤسسة، – ضمان التزام المؤسسة بكل الالتزامات التشريعية والالتزامات الأخرى، – التأكد من السير الحسن للتسيير الداخلي والخارجي للنفايات وفق متطلبات نظام إدارة البيئة، – التدابير اللازمة لتتبع النفايات مثل: وزن النفايات المجمعة من أجل التسيير الجيد للنفايات.
المخاطر/ الطاقة/ الماء: مسؤولية المؤسسة عن إدارة حالات الطوارئ وإدارة الطاقة.	– ضمان الصيانة الجيدة للشبكة الكهربائية وصيانة المباني، – متابعة مؤشر " استهلاك الكهرباء"، – تقديم النصائح لتحسين إدارة الطاقة، – الاحتفاظ بسجل الأمن، – الحرص على تطبيق اللوائح المتعلقة بالسلامة، – متابعة مؤشر " استهلاك المياه" – تقديم النصائح لتحسين إدارة المياه، – نصائح متعلقة بمواد التنظيف المستعملة للتحكم في تأثير النفايات السائلة.
التحسيس/ الاتصال: ضمان نشر النتائج البيئية داخل المؤسسة وخارجها	– تحسيس العمال بضرورة احترام نظام الإدارة البيئية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من مؤسسة فرتيال.

ثالثا: تأثير نظام إدارة البيئة الايزو14000 على تسيير النفايات في مؤسسة فرتيال عنابة لتحقيق الإنتاج الأنظف

للتحكم في الجانب البيئي المهم المتعلق بتسيير النفايات بمختلف أنواعها في إطار عملية توطين نظام إدارة البيئة الأيزو14000 وذلك لتحقيق الإنتاج الأنظف، وأيضا التماثل مع القانون رقم 01 -19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، قامت خلية البيئة على مستوى مؤسسة فرتيال بوضع نظام خاص للتعامل مع النفايات تتمثل خطواته فيما يلي:

الفرز والتخزين: يتم في هذه العملية تقسيم النفايات وتصنيفها حسب نوعيتها وصفتها، ثم تخزن في رواقات خاصة Hall de stockage.

المعالجة: هناك العديد من النفايات الخاصة والخطيرة على صحة الإنسان والبيئة (بطاريات الرصاص التالفة، المواد الكيميائية الخاصة بالمخبر، المواد المضادة للجير) يتم التخلي عنها لصالح الهيئات الوطنية الأجنبية المعتمدة والمختصة في معالجة هذا النوع من النفايات.

إعادة الاستعمال: هناك عدة نفايات يعاد استخدامها في العملية الإنتاجية مرة أخرى كالمياه المعالجة مثلا.

الحرق: النفايات الطبية هي النوع الوحيد من النفايات التي يتم التخلص منها عن طريق حرقها، وذلك في المستشفى الجامعي بعنابة.

البيع: تبيع مؤسسة فرتيال عنابة العديد من النفايات في المزاد العلني كخردة الحديد، وأطر العجلات المستخدمة، وبقايا الألمنيوم.

الرمي في المزابل العمومية: ترمي مؤسسة فرتيال عنابة بعض النفايات غير الخطيرة على صحة الإنسان والبيئة مباشرة في المزابل العمومية دون معالجتها كالنفايات المنزلية مثلا، ومخلفات عمليات البناء.

رابعا: الإنتاج الأنظف كآلية بمؤسسة فرتيال لدعم نظام إدارة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

للمشاركة الفعالة في تخفيض الاحتباس الحراري الناجم عن زيادة انبعاث الغازات الدفيئة، قررت المؤسسة انجاز مشروع لتخفيض انبعاث غاز N_20 من الوحدات التابعة لها المنتجة لحمض النترات في إطار آلية التنمية النظيفة المقترحة في اتفاقية كيوتو، ويهدف عرض هذا المشروع بالتفصيل للأطراف المهتمة نظمت المؤسسة في 31 أكتوبر 2011 ملتقى بعنوان " اجتماع الأطراف المعنية المحلية" وأثناء هذا اللقاء بين المدير التقني أن

من بين الآليات المرنة الثلاثة التي أقرها بروتوكول كيوتو اختارت المؤسسة آلية التنمية النظيفة.

يقتضي المشروع تنصيب تكنولوجيا جديدة لتخفيض انبعاث عاز N_2O في فرن أكسدة الأمونياك، ووجود نظام آلي للمراقبة يقيس نسبة الانبعاث الحقيقي، وذلك بهدف تخفيض نسبة تتراوح من 85 % إلى 90 % من أكسيد النترات أثناء إنتاج حمض النترات، الأمر الذي يترتب عنه تخفيض 2,4 مليون طن من غاز CO_2 في الأرض لمدة عشر سنوات من خلال مشروع CDM التابع للمؤسسة، ولقد حظي هذا المشروع بمكانة خاصة لدى المشاركين بما في ذلك وزارة البيئة.

الجدول (02): التقديرات السنوية لتخفيض الانبعاث خلال 10 سنوات.

السنوات	التقديرات السنوية لتخفيض الانبعاث (tco_2e)
2012	243.474
2013	243.474
2014	243.474
2015	243.474
2016	243.474
2017	243.474
2018	243.474
2019	243.474
2020	243.474
2021	243.474
التقدير الإجمالي لخفض الانبعاث (طن من co_2e)	**2.434.740**

Source: Clean Development Mechanism, Project Design Document Form (CDMPDD) - Version 03 - in effect as of: 28 July 2006, p 6, 22/05/2013, sur le site électronique: http://cdm.unfccc.int/search?q=fertial.

يلخص الجدول التالي أهم المشاريع التي قامت بها المؤسسة لتخفيض التلوث الصناعي الناتج عن أنشطتها من أجل تحقيق الإنتاج الأنظف.

الجدول (03): المشاريع المعلنة من طرف مؤسسة فرتيال لتخفيض التلوث الصناعي لتحقيق الإنتاج الأنظف.

أنشطة المشروع	النتائج
تنفيذ العقد الممضي المتعلق بالأداء البيئي	– تم تأسيس وحدة الإدارة البيئية، تنصيب نظام مراقبة لكل وحدة للكشف يسمح بتحليل الانبعاثات الغازية وغبار مداخن مرافق المؤسسة، كل الانبعاثات في الهواء ومياه الصرف الصحي تحت السيطرة وأقل بكثير من المعايير الدولية، – الفضلات الأخرى من مياه الصرف درجة حموضتها بين 6.00– 8.50، المواد الصلبة العالقة تكون أقل من 30 مغ/لتر، الأكسجين يشترط أن يكون أقل من 120 مغ/لتر، الفليور أقل من 20 مغ/ لتر، الآزوت (الأمونياك) أقل من 10 مغ/لتر.
وحدة حمض النتريك	– إعادة تأهيل المعدات للخفض من الغازات المتبقية، – وضع تجهيزات المنشط الكيميائي للأمونيوم، – انبعاثات غاز NOX أقل من 300 مغ/م^3 أو أقل من 100 جزء من المليون (ppm)، – تطبيق نظام للصيانة القبلية للتجهيزات.
وحدة NPK	– تركيب وتشغيل نظام فعال لجمع الغبار لخطي الإنتاج في وحدة الأسمدة، – تطبيق نظام للصيانة القبلية للتجهيزات.
وحدة نترات الأمونيوم	– تنصيب خط إنتاجي جديد بما في ذلك العمليات الجديدة (UAN) التي تسمح بإنتاج الأسمدة السائلة دون غبار، – التغيير في عملية الإنتاج بما في ذلك المحفز الكيميائي تؤدي إلى تخفيض انبعاث غاز إلى أقل من 150 ppm ، – انبعاث الأمونياك أقل من 50 مغ/م^3، – انبعاثات الفليور أقل من 5 مغ/م^3.
وحدة حامض السلفريك	– تقييم عملية تطهير المنطقة المحيطة بالوحدة، وحشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ عملية التنظيف.
تسيير الفضلات الصلبة	– الحد من النفايات الصلبة وإعادة تدويرها، – تنصيب نظام جديد لجمع الغبار للحد من تراكم النفايات الصلبة، – تسيير النفايات السامة: توفير جميع المحولات الكهربائية التي تستند على ثنائي الفينيل متعدد الكلور وتخزين الفضلات السامة الأخرى وإزالتها وفقا للمعايير البيئية الجديدة، والفضلات الصلبة القابلة للتدوير بما في ذلك بيعها لمؤسسات إعادة التدوير تخضع لإجراءات مقبولة بيئيا، وتستخدم العائد من بيع النفايات القابلة لإعادة التدوير في إدارة البيئة.

Source : Rapport de la Banque mondiale, N: 34512, 31 décembre 2005, p25, 22/04/2013, sur le site électronique : www-wds.worldbank.org

خاتمة:

إن القضايا البيئية والتنمية المستدامة ترتبط ببعضها البعض، فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما أنه لا يمكن حماية البيئة إذا أهملت التنمية المستدامة، فقد بدا واضحا أنه في السنوات الأخيرة معظم المشاكل البيئية نتجت بسبب إهمال البعد البيئي عند إعداد الخطط وتنفيذ السياسات الاقتصادية وما يتبعها من عمليات التنمية المختلفة.

ومن أجل حماية البيئة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة فإنه يجدر بالمؤسسات أن تعمل على وضع أو تبني سياسات أو مناهج من شأنها أن تحافظ على البيئة وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما سعت إليه مؤسسة فرتيال من خلال إدراج تكنولوجيا الإنتاج الأنظف التي يعد طريقا عمليا وخطوة وقائية متقدمة تسعى من خلالها إلى تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان والبيئة، وذلك بإتباع نظم الإدارة البيئية التي تؤدي إلى الالتزام بالأداء البيئي الفعال وتساعدها على التعرف على المشكلات البيئية المختلفة الناتجة عن أنشطتها وكذا الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية.

نتائج الدراسة: في ضوء ما سبق يمكن عرض نتائج البحث من خلال النقاط التالية:

1. تكنولوجيا الإنتاج الأنظف تحقق وفورات اقتصادية ومالية، وتساعد على الوصول إلى تحسينات بيئية بتكلفة منخفضة،

2. إن الإنتاج الأنظف هو الطريق الأمثل لدعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق مزايا تنافسية ومن ثم النفوذ للأسواق العالمية،

3. الإنتاج الأنظف طريق عملي لتطبيق التنمية المستدامة ويسمح بإنتاج أكبر وأكثر كفاءة باستخدام أقل للمواد الأولية والموارد والطاقة وإفراز أقل للنفايات والانبعاثات، وبالتالي يخفض من الحد الأدنى للتأثيرات البيئية، حيث يعالج الإنتاج الأنظف المشكلة من المنبع بمسبباتها وليس أعراضها،

4. يعد تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف أحد السبل لتحقيق غاية الارتقاء البيئي والتنمية المستدامة التي تساهم في الحفاظ على الموارد والاستخدام الأمثل لها، وخفض الملوثات الناتجة من العمليات الصناعية.

اختبار الفرضيات:

بعد تحليل موضوع هذه الدراسة ومحاولة الإحاطة بمعظم جوانبها، يمكننا اختبار فرضياتها:

الفرضية الأولى: ومضمونها أن الإنتاج الأنظف ضرورة حتمية لدعم نظم الإدارة البيئية للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، حيث تأكدت هذه الفرضية في المحاور الثلاثة، فالتنمية المستدامة تشكل تحديا للمؤسسات الاقتصادية، لذلك أصبح يشكل الإنتاج الأنظف إستراتيجية فعالة ووقائية تسمح لها بضرورة تغيير اتجاهات الإدارة بجميع مستوياتها نحو الاقتناع بأهمية إدارة النظم البيئية.

الفرضية الثانية: ومفادها تولي مؤسسة فرتيال الأهمية اللازمة للإنتاج الأنظف في عملياتها التصنيعية لدعم ممارسة نظم الإدارة البيئية، وقد تحققت هذه الفرضية في المحور الأخير، حيث أثبتت مؤسسة فرتيال عن دعمها لبرنامج الإنتاج الأنظف الذي اعتبرته إحدى الآليات المساهمة في تحقيق فعالية ممارسة نظم الإدارة البيئية في جميع مراحلها، وذلك لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وخاصة البعد البيئي وذلك للرفع من مستوى أدائها.

الاقتراحات:

1. تشجيع الحكومات على إتباع تكنولوجيا الإنتاج الأنظف بوضع سياسات وحوافز بيئية كإعفاء أو تخفيض الضرائب للمشروعات التي تطبق تقنيات الإنتاج الأنظف،
2. حث صناع القرار على إدخال الإنتاج الأنظف كعنصر طبيعي ومتكامل وليست كعبء في سياساتهم وخططهم والترويج لتكنولوجياته،
3. تقديم وتبسيط المعلومات التقنية والفنية المتعلقة بأساليب الإنتاج الأنظف وترجمتها إلى لغة مالية وقانونية تساعد المؤسسات على تقييم مشروعاتها بالقدر العلمي الملائم، وتسويق منتجاتها الصديقة للبيئة في الأسواق المحلية والعالمية.

الاحالات و**المراجع:**

[1] صلاح الحجار، التوازن البيئي وتحديث الصناعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003 ، ص71.

[2] http://jamahir.alwehda.gov.sy/print_veiw.asp?FileName=6494041.

[3] http://www.eeaa.gov.eg/english/publications/cleaner-production.pdf

[4] صلاح الحجار، المرجع سبق ذكره، ص 71.

[5] عاشور مريزق، الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (06)، 2011، ص 19.

[6] سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، الإسكندرية، 2005، ص 230.

[7] زكرياء طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، الطبعة الأولى القاهرة، 2005، ص112.

[8] سامية جلال سعد، المرجع سبق ذكره، ص248.

[9] http://www.mlae-sy.org/env/directorate/EOA/eoa.htm .

[10] رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000، دار الرضا، دمشق، 2001، ص ص 32-34.

[11] المرجع نفسه، ص 27.

[12] نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8 -9 مارس 2005، ص 134.

[13] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة -نظم ومتطلبات وتطبيقات14000 ISO، دار المسيرة، 2007، ص 12.

[14] عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 7-8 ابريل 2008.

[15] أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2007، ص ص 31-32.

[16] http://www.unglobalcompact.org

[17] http://www.epa.gov/ems/docs/resources/ems_business.pdf

[18] فتحية بن حاج جيلالي مغراوة، الأداء البيئي كإستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، المؤتمر الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8-9 نوفمبر 2010، ص 06.

[19] معلومات مقدمة من طرف مؤسسة فرتيال.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس / جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co..

تحليل الأداء التنافسي لمجمع صيدال في ظل التحالفات الاستراتيجية

Analysis of the competitive performance of the SAIDAL Complex under strategic alliances

د/ محبوب فاطمة أ/ سنوسي أسامة

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/11/30 تاريخ قبول النشر: 2017/03/30

الملخص :

يعتبر مجمع صيدال للصناعة الدوائية الجزائرية من بين المؤسسات الصناعية التي تأقلمت مع التحولات الاقتصادية والتطورات التي عرفها المحيط العالمي، وذلك بتبنيه لاستراتيجية التحالف مع أكبر المخابر ذات الشهرة العالمية والتي تنوعت بين الشراكة المختلطة والتحالفات المتكاملة، ومن أجل معرفة تأثير هذه الاستراتيجية على أدائه التنافسي، اعتمدنا على أداة الاستبيان بتوزيع استمارة الغرض منها معرفة وجهة نظر المدراء والإطارات حول مساهمة التحالفات الاستراتيجية في التأثير على الأداء التنافسي للمجمع.

الكلمات المفتاحية: التحالفات الاستراتيجية، الصناعة الدوائية، مجمع صيدال، الأداء التنافسي.

Abstract:

SAIDAL complex in Algeria is one of the industrial enterprises that have adapted to the economic changes and developments in the global external environment by adopting the alliance with the world's largest laboratories, which varied between the mixed partnership and the integrated alliances. In order to know the effect of this strategy on its competitive performance We have relied on a questionnaire by distributing a questionnaire with the objective of knowing the views of managers and staffs on the impact of these alliances on the competitive performance of this industrial complex.

Keywords: *Strategic alliances, International industry, SAIDAL complex, Competitive performance.*

المقدمة:

يعتبر مجمع صيدال للصناعة الدوائية الجزائرية الرائد على مستوى السوق المحلي ومن أجل تحسين مكانته أكثر واختراقه للأسواق العالمية لجأ إلى قرار التحالف الاستراتيجي بإبرامه للعديد من العقود مع مؤسسات عربية وأجنبية نتيجة السمعة الحسنة التي يتمتع بها، مكنه من زيادة طاقته الإنتاجية وحسن من نوعية وجودة منتجاته باستمرار، من خلال الحصول على التكنولوجيا والمعارف الضرورية، إضافة إلى تدعيم مكانته في السوق الوطنية ومحاولة اختراق الأسواق الأجنبية. كما يسعى مجمع صيدال من خلال عقود التحالفات الاستراتيجية إلى تحسين أدائه التنافسي، مما يضمن له البقاء والنمو.

وانطلاقا مما سبق نطرح الاشكالية التالية: **هل تساهم التحالفات الاستراتيجية في التأثير على الأداء التنافسي لمجمع صيدال؟**

وتتدرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

– كيف يمكن للتحالفات الاستراتيجية أن تساهم في تخفيض تكاليف منتجات مجمع صيدال؟

– كيف تساهم التحالفات الاستراتيجية في زيادة ربحية مجمع صيدال ؟

–كيف تساهم التحالفات الاستراتيجية في رفع انتاجية مجمع صيدال؟

– كيف تساهم التحالفات الاستراتيجية في توسيع الحصة السوقية لمجمع صيدال؟

– كيف تساهم التحالفات الاستراتيجية في زيادة الابداع التكنولوجي لمجمع صيدال؟

– ما مدى مساهمة التحالفات الاستراتيجية في تحسين الأداء التنافسي لمجمع صيدال؟

وانطلاقا من هذه التساؤلات الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد تحسن في الأداء التنافسي لمجمع صيدال يعزى إلى التحالفات الاستراتيجية.

تتدرج تحت الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على تكلفة منتجات مجمع صيدال.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على ربحية مجمع صيدال.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على انتاجية مجمع صيدال.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على الحصة السوقية لمجمع صيدال.

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على الابداع التكنولوجي لمجمع صيدال.

ومن أجل الاجابة على هذه الفرضيات قمنا بالدراسة التالية:

أولا: مفهوم التحالف الاستراتيجي

1- تعريف التحالف الاستراتيجي: تعقد المؤسسات الصناعية عقودا يعبر عنها بالتحالف الاستراتيجي، الذي تتعدد تعاريفه، حيث عرفه JONES GARETH بأنه "اتفاق يلزم مجموعتين من المؤسسات أو أكثر للمشاركة بمواردهم لتطوير مشروع مشترك لاستثمار فرص الأعمال." [1]

ويعرف بأنه "اتفاق يحدد ويضبط التعاون لأجل طويل بين مؤسستين أو مجموعة مؤسسات مستقلة قانونيا، متنافسة أو ذات قدرات تنافسية مختلفة، تستهدف الحصول على مزايا وأرباح من مشروع مشترك مع الاحتفاظ باستقلالية القرار خارج إطار التحالف وفي السوق." [2]

وهناك من يرى بأنه "إحلال التعاون محل المنافسة التي تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق فالتحالف الاستراتيجي يؤدي إلى السيطرة على المخاطر والتهديدات، وتتشارك المؤسسات في الأرباح والمنافع والمكاسب الملموسة وغير الملموسة." [3]

من التعاريف السابقة نستنتج بأن التحالف الاستراتيجي اتفاق بين مؤسستين أو أكثر، يأتي استجابة للمتغيرات البيئية، من أجل اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات، يرتكز على عنصر الثقة، يحقق نوع من التكامل، تستبدل فيه المنافسة القاتلة إلى تعاون، يسمح للمؤسسات بتحقيق قدرات تنافسية وأهداف ومصالح مشتركة على المدى الطويل وتحسين مستوى أدائها.

2- دوافع التحالفات الاستراتيجية: هناك مجموعة من العوامل أدت إلى بروز استراتيجية التحالف تتمثل في:

- ظهور وتنامي ظاهرة العولمة التي أدت إلى عالمية الطلب، العرض والمنافسة، هذا ما أدى بالمؤسسات إلى تطوير استراتيجياتها، من مجرد استراتيجيات تصديرية إلى استراتيجيات تحالف تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية؛
- الحاجة إلى توفير قوى عاملة مؤهلة تساهم في تحسين الإنتاجية؛ [4]
- التطور التكنولوجي الذي يعد عامـــلا أساسيا في تطور المؤسسة الصناعيـــة، وفي رواج منتجـــاتها وتفتحها على الأسواق الخارجية، ونظرا لكونه عاملا مستمرا يوما بعد يوم، فمن الصعب على المؤسسة الصناعية أن تواكبه دوما، نظرا لتكاليفه التي قد تشكل عائقا أمامها، مما يستدعي اللجوء إلى التحالف الاستراتيجي لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية؛ [5]
- التقليل من تكاليف الصفقة؛
- البحث عن التعاون، حيث أن فكرة المؤسسة ذات الحجم المعتبر تكون أحسن أداء من مجموع مؤسسات مستقلة ولها نفس الحجم، وهذا راجع إلى نقص تكاليف الاستغلال، نقص حاجاتها للاستثمار وزيادة الأرباح للمؤسسات المتحالفة؛ [6]

ثانيا: نشأة التحالفات الاستراتيجية داخل مجمع صيدال

1- أصول التحالفات الاستراتيجية داخل مجمع صيدال: تعود استراتيجية التحالفات المتبعة من طرف مجمع صيدال إلى مخطط التنمية المسطر في أواخر الثمانينات، والذي حضره مجموعة من خبراء منظمةONUDI* عام 1984، وقد قدم إلى صيدال على أساس أنها تمثل الصناعة الصيدلانية الجزائرية، وذلك لتطبيقه بين عامي 1988-1989، وعلى إثر إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، دخلت المؤسسات الوطنية الإنتاجية مرحلة الاستقلالية، وبدأت هذه الأخيرة الاعتماد على نفسها بعيدا عن دعم الدولة، ومنذ ذلك الحين أصبح مجمع صيدال يبحث عن التحالفات الاستراتيجية ويدعو لها بشتى الوسائل والإمكانيات، وقد توجت هذه الجهود بإنشاء برنامج تحالفات استراتيجية في إطار المخطط التطوري الذي وضعه المجمع، وقد بدأ هذا البرنامج بإبرام اتفاقيات مع المخابر الصيدلانية ذات العلامة العالمية. [7]

2-أشكال التحالفات الاستراتيجية لدى مجمع صيدال: تنقسم التحالفات الاستراتيجية داخل مجمع صيدال إلى نوعين هما الشراكة المختلطة والتحالفات المتكاملة.

أ- عقود الشراكة المختلطة: تتميز هذه الصيغة بتمويل الطرف الأجنبي لجزء من الإنتاج، على أن يتقاسم المخاطر مع مجمع صيدال، كما يشارك الشريك الأجنبي في التسيير ومراقبة المشروع، وقد أبرم المجمع مند سنة 1998 عدة عقود شراكة في شكل مشاريع مشتركة مع أكبر المخابر العالمية، وتتمثل هذه المشاريع في: [8]

جدول رقم (01): عقود الشراكة المختلطة لمجمع صيدال الوحدة: 10^6 دج

البيانات	التسمية	تكلفة الاستثمار	القدرة الإنتاجية 10^6وحدة بيع	الموقع	تاريخ الانطلاق في الإنتاج
Pfizer Saidal	**PSM**	912	30	الدار البيضاء	الثلاثي الرابع لسنة 2000
Rhône Poulenc Saidal	**RPS**	400	20	واد السمار	الثلاثي الرابع لسنة 2000
GPE Saidal	**SOMEDIAL**	980	27	واد السمار	الثلاثي الرابع لسنة 2000
Novo Nordisk-Pierre Fapre-Saidal	**Aldaph**	2670	37	واد عيسى	الثلاثي الأول لسنة 2001
Dar El Ddawa – Saidal	**Saidar**	120	6	جسر قسنطينة	السداسي الرابع لسنة 2000
Acdima-Spimaco – JPM – Digromed Saidal	**Taphco**	1100	17	الرويبة	السداسي الرابع لسنة 2001
Medacta-Saidal	**Samed**	192	3	شرشال	غير محدد
Saidal-Abolmed	**—**	–	–	المدية	غير محدد
Saidal-Solupharm Pharmaceutique	**—**	–	–	الطارف	غير محدد
(Novo -:Saidal) Nordisk	**—**	–	–	قسنطينة	الجزء الأول في أواخر 2015 والجزء الثاني في 2017.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Rapport de gestion2004.

Saidal: Synthèse active, 2000.

https://www.saidalgroup.dz/ar/espace-presse/communiques-presse/item/760.

ب- عقود التحالفات المتكاملة: يقوم مجمع صيدال بتصنيع أدوية خاصة بالأطراف الأجنبية في وحدات إنتاجه، سواء لحسابه أو لحساب الشركاء، حيث يستفيد من جلب المواد الأولية وطرق الإنتاج، وبالمقابل يدفع أتاوة للطرف الأجنبي، وقد يسمح هذا الشكل بنقل التكنولوجيا بتكلفة منخفضة، وفي هذا الإطار عقد المجمع ، نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم(02): عقود التحالفات المتكاملة لمجمع صيدال

الشركاء	تاريخ إمضاء العقد	عدد المنتجات	مقر الإنتاج
Pfizer	1997	04	الدار البيضاء
Rhône Poulenc Rorer	1997	06	الدار البيضاء
Dar el Dawa	1997	07	الدار البيضاء
Ram Pharma	1997	03	الدار البيضاء
Hayat Pharm	1998	02	الدار البيضاء
Infal	2004	-	مركب المدية
Solapharm	2004	-	مركب المدية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: **Les rapports de gestion 1999, 2004**

ثالثا: تصميم الاستبيان

1- مجتمع الدراسة: يتضمن مجتمع الدراسة المدراء والإطارات العاملة بمركز مجمع صيدال، فرعي باتنة وقسنطينة ومركز البحث والتطوير، الذين قبلوا التعامل معنا والإجابة على أسئلة الاستبيان، والبالغ عددهم 400 مدير وإطار.

2- تصميم أداة الدراسة: بناء على طبيعة البيانات المراد جمعها حول معرفة وجهة نظر المدراء والإطارات حول تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي لمجمع صيدال، اعتمدنا على الاستمارة، حيث تكونت من جزئين: يتعلق الجزء الأول بمعلومات عامة للعمال حول(المنصب، مكان العمل، الأقدمية والمديرية)، أما الجزء الثاني فيتعلق بآراء مدراء وإطارات مجمع صيدال حول وجود التحالفات الاستراتيجية في المجمع ومدى تأثيرها على أدائه التنافسي، وينقسم إلى محورين يتعلق المحور الأول بالمتغير المستقل(التحالفات الاستراتيجية) ويتكون من 12 عبارة، أما المحور الثاني فيتعلق بالمتغير التابع(الأداء التنافسي)، يتضمن 25 عبارة، وينقسم بدوره إلى خمسة مؤشرات:

المؤشر الأول (التكلفة): يتضمن 5 عبارات، **المؤشر الثاني (الربحية):** يتضمن 5 عبارات، **المؤشر الثالث (الإنتاجية):** يتضمن 5 عبارات، **المؤشر الرابع (الحصة السوقية):** يتضمن 5 عبارات، **المؤشر الخامس (الإبداع التكنولوجي):** يتضمن 5 عبارات.

رابعا: صدق وثبات أداة الدراسة

1- صدق الاتساق الداخلي للأداة: قمنا بحساب معامل الارتباط (كاندال) لمعرفة درجة الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستمارة مع المحور الذي تنتمي إليه، أي معرفة صدق الاتساق الداخلي، وهذا ما توضحه الجداول التالية:

أ- معامل ارتباط كاندال لعبارات المحور الأول (التحالفات الاستراتيجية): موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03): معامل ارتباط كاندال لعبارات المحور الأول (التحالفات الاستراتيجية) بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	0,37**	السابعة	0,21**
الثانية	0,34**	الثامنة	0,30**
الثالثة	0,35**	التاسعة	0,29**
الرابعة	0,37**	العاشرة	0,26**
الخامسة	0,23**	الحادية عشر	0,56**
السادسة	0,16**	الثانية عشر	0,39**

**** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من عبارات التحالفات الاستراتيجية مع محورها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع محورها.

ب- معامل ارتباط كاندال لعبارات المحور الثاني(الأداء التنافسي) بالدرجة الكلية للمحور

- **معامل ارتباط كاندال لمؤشر التكلفة:** موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم(04): معامل ارتباط كاندال لمؤشر التكلفة بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	0,559**
الثانية	0,577**
الثالثة	0,407**
الرابعة	0,636**
الخامسة	0،496**

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال هذا الجدول نجد أن قيم معامل ارتباط كاندال لكل عبارة من عبارات المؤشر الأول (التكلفة) من المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور، موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع المحور.

- **معامل ارتباط كاندال لمؤشر الربحية:** موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم(05): معامل ارتباط كاندال لعبارات مؤشر الربحية بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	0,758**
الثانية	0,464**
الثالثة	0,758**
الرابعة	0,419**
الخامسة	0,300**

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تظهر نتائج الجدول بأن قيم معامل ارتباط كاندال لكل عبارة من عبارات المؤشر الثاني(الربحية) من المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور، موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع المحور.

- **معامل ارتباط كاندال لمؤشر الانتاجية:** موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم(06): معامل ارتباط كاندال لعبارات مؤشر الإنتاجية بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	0,456**
الثانية	0,550**
الثالثة	0,493**
الرابعة	0,419**
الخامسة	0،419**

**** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا بأن قيم معامل ارتباط كاندال لكل عبارة من عبارات المؤشر الثالث (الانتاجية) من المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور، موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع المحور.

- **معامل ارتباط كاندال لمؤشر الحصة السوقية:** موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم(07): معامل ارتباط كاندال لعبارات مؤشر الحصة السوقية بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	0,492**
الثانية	0,539**
الثالثة	0,498**
الرابعة	0,497**
الخامسة	0،496**

**** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن قيم معامل ارتباط كاندال لكل عبارة من عبارات المؤشر الرابع (الحصة السوقية) من المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور، موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع المحور.

- **معامل ارتباط كاندال لمؤشر الإبداع التكنولوجي:** موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(08): معامل ارتباط كاندال لعبارات مؤشر الإبداع التكنولوجي بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	0,518**
الثانية	0,524**
الثالثة	0,549**
الرابعة	0,536**
الخامسة	0,429**

**** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تظهر نتائج الجدول السابق بأن قيم معامل ارتباط كاندال لكل عبارة من عبارات المؤشر الخامس (الابداع التكنولوجي) من المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور، موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع المحور.

2- ثبات أداة الدراسة

وقد أجرينا خطوات الثبات على العينة بطريقة "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات الاستمارة، تم احتساب معامل (ألفا كرونباخ) كمعامل للثبات الكلي وارتباط الفقرات والجدول رقم (49) يبين معامل (ألفا كرونباخ) لأبعاد الدراسة بالإضافة إلى معامل الثبات الكلي.

جدول رقم(09): اختبار معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) حسب المحاور

اسم البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
التحالفات الاستراتيجية	12	0,619
التكلفة	5	0,732
الربحية	5	0,701
الإنتاجية	5	0,608
الحصة السوقية	5	0.663
الإبداع التكنولوجي	5	0,630
الاستبانة ككل	37	0,867

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من الجدول نلاحظ أن معامل الثبات لعبارات محور التحالفات الاستراتيجية بلغ 0.619، وبالنسبة لمعامل الثبات لعبارات مؤشـــرات الأداء التنافسي فقد كانت أكبر قيمة لمـعامل الثبـات تخص مؤشر التكلفـــة (0.732)، بعدها مؤشر الربحية(0.701)، ثم مؤشر الحصة السوقية(0.663)، بعدها مؤشر الإبداع التكنولوجي(0.630) وأخيرا مؤشر الإنتاجية(0.608).

كما بلغ معامل الثبات الكلي (0.867)، مما يدل على أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

خامسا: عرض وتحليل البيانات

سيتم عرض مستويات تواجد أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع في مجمع صيدال واختبار فرضيات الدراسة.

1- النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين للتحالفات الاستراتيجية والأداء التنافسي

أ-نتائج تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التحالفات الاستراتيجية: توضح عبارات الجدول التالي مدى وجود مظاهر التحالفات الاستراتيجية داخل مجمع صيدال للصناعة الدوائية الجزائرية، وذلك من خلال دراسة آراء العمال من فئة المدراء والإطارات حولها.

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التحالفات الاستراتيجية

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
01	هناك توافق في ثقافة مجمعكم مع ثقافة الحليف.	3,72	0,98	6	عالية
02	ارتفاع مستوى الثقة بين مجمعكم والحليف.	3,44	0,89	12	متوسطة
03	قام مجمعكم باختيار الحليف الذي لديه تجربة في مجال التحالفات الاستراتيجية.	3,51	0,90	9	عالية
04	قام مجمعكم باختيار الحليف الذي يمتلك قدرات فريدة.	4,09	0,87	1	عالية
05	اختار مجمعكم الحليف الذي لديه تغطية واسعة للسوق.	3,74	0,90	3	عالية
06	حليف مجمعكم هو منافس له خارج نطاق التحالفات الاستراتيجية.	3,72	0,98	5	عالية
07	حدد مجمعكم والحليف المهام التي سيقوم بتنفيذها كل طرف.	3,44	0,89	11	متوسطة
08	الآجال الزمنية للتحالفات الاستراتيجية المتفق عليها كافية لتحقيق اهداف مجمعكم.	3,51	0,90	10	عالية
09	يضع مجمعكم معايير مناسبة لاختيار الحليف المناسب.	4,09	0,87	2	عالية
10	يعرض مجمعكم نفسه للمخاطرة من أجل تحقيق أهداف التحالفات الاستراتيجية. .	3,74	0,90	4	عالية
11	نتائج التحالفات الاستراتيجية تتوافق مع الجهود المبذولة من طرف مجمعكم والحليف.	3,67	1,02	7	عالية
12	هناك عدالة في اقتسام الأرباح والخسائر بين مجمعكم والحليف.	3,54	0,93	8	عالية
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للتحالفات الاستراتيجية	3,68	0,92		عالية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

لقد تم عرض نتائج تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحالفات الاستراتيجية في الجدول أعلاه ، حيث كان عدد الأسئلة التي تقيسه (12) سؤالا، وقد

بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.68) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد عينة الدراسة حوله بدرجة مرتفعة وهو إشارة إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لوجود التحالفات الاستراتيجية، ويتبين من خلال استعراض المتوسطات الحسابية لمحور التحالفات الاستراتيجية أن مجمع صيدال يطبق هذه الاستراتيجية.

2- نتائج تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الأداء التنافسي:

سيتم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات تأثير التحالفات الاستراتيجية على مؤشرات الأداء التنافسي:

أ- المؤشر الأول: التكلفة:

جدول رقم(11): استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات محور التكلفة

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
01	ساهمت التحالفات الاستراتيجية في تخفيض أسعار منتجات مجمعكم.	3,72	0,98	03	عالية
02	تمكن مجمعكم من تخفيض تكاليف التسويق بعد إبرامه لعقود التحالفات الاستراتيجية..	3,44	0,89	05	متوسطة
03	ساهمت التحالفات الاستراتيجية في تخفيض وقت دخول منتجات مجمعكم إلى السوق ..	3,51	0,90	04	عالية
04	تمكن مجمعكم من الحصول على التقنيات الحديثة من الحلفاء والتي تساهم في تخفيض التكاليف..	4,09	0,87	01	عالية
05	ساهمت التحالفات الاستراتيجية في تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة لمنتجات مجمعكم.	3,74	0,90	02	عالية
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشر التكلفة	3,7	0,91		عالية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من الجدول قمنا بعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشر التكلفة، حيث كانت عدد الأسئلة التي تقيسة 5 أسئلة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر(3.7) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة وبدرجة مرتفعة، وهو إشارة لإدراك أفراد العينة لتأثير التحالفات الاستراتيجية على تخفيض التكلفة.

ب- المؤشر الثاني: الربحية: يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة المبحوثين عن عبارات المؤشر الثاني.

جدول رقم(11): استجابات أفراد العينة لعبارات مؤشر الربحية

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
01	عززت التحالفات الاستراتيجية الموقع التنافسي لمجمعكم	3,74	1,03	03	عالية
02	مكنت التحالفات الاستراتيجية مجمعكم من مواجهة المنافسة القائمة في السوق	3,71	0,96	04	عالية
03	إن التحالفات الاستراتيجية تعتبر عائق من عوائق دخول منافسين محتملين لمجمعكم.	3,74	1,03	02	عالية
04	تساهم التحالفات الاستراتيجية في ارتفاع مبيعات مجمعكم.	3,81	1,01	01	عالية
05	تجنب التحالفات الاستراتيجية مجمعكم الدخول في حرب أسعار مع منافسيه..	3,31	0,85	05	متوسطة
	الربحية	3,66	0,98		عالية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

لقد كانت عدد الأسئلة التي تقيس المؤشر الثاني 5 أسئلة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر(3.66) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة وبدرجة مرتفعة، وهو إشارة لإدراك أفراد العينة لتأثير التحالفات الاستراتيجية على الربحية.

ج- المؤشر الثالث: الإنتاجية:

جدول رقم(12): استجابات أفراد العينة لعبارات مؤشر الانتاجية

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
01	التحالفات الاستراتيجية واكبت التطور التكنولوجي الموجود لدى منافسي مجمعكم..	4,06	0,91	02	عالية
02	مكنت التحالفات الاستراتيجية مجمعكم من اكتساب مهارات جديدة..	4.1	0,84	01	عالية
03	هناك علاقة تكاملية بين موارد مجمعكم وموارد الحليف.	3,77	0,86	03	عالية
04	ساهمت التحالفات الاستراتيجية في توفير مراكز تكوين لعمال مجمعكم..	3,28	1,03	05	متوسطة
05	ساهمت التحالفات الاستراتيجية في رفع انتاجية عمال مجمعكم.	3,48	0,93	04	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشر الإنتاجية	**3,73**	**0,91**		عالية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

في الجدول السابق تم عرض نتائج تحليل المؤشر الثالث من مؤشرات الأداء التنافسي، حيث كانت عدد الأسئلة التي تقيسه أيضا5 أسئلة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر(3.73) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة وبدرجة مرتفعة، وهو إشارة لإدراك أفراد العينة لتأثير التحالفات الاستراتيجية على الانتاجية.

د- المؤشر الرابع: الحصة السوقية: يبين الجدول اللاحق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة المبحوثين عن عبارات المؤشر الرابع.

جدول رقم(13): استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات مؤشر الحصة السوقية

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
01	سمحت التحالفات الاستراتيجية لمجمعكم الدخول إلى أسواق جديدة.	3,74	1,03	01	عالية
02	ساهمت التحالفات الاستراتيجية في تنويع تشكيلة منتجات مجمعكم.	3,71	0,96	02	عالية
03	ساهمت التحالفات الاستراتيجية في رفع الحصة السوقية لمجمعكم.	3,25	0,90	04	متوسطة
04	ساهمت التحالفات الاستراتيجية في انشاء فروع انتاجية جديدة لمجمعكم.	3,49	0,97	03	متوسطة
05	التحالفات الاستراتيجية مكنت مجمعكم من السيطرة على السوق الدوائي الجزائري.	3,12	1,05	05	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشر الحصة السوقية	3,46	0,98		متوسطة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

في هذا الجدول تم عرض نتائج تحليل المؤشر ارابع من مؤشرات الأداء التنافسي حيث كانت عدد الأسئلة التي تقيسه أيضا5 أسئلة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر(3.46) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة وبدرجة مرتفعة، وهو إشارة لإدراك أفراد العينة لتأثير التحالفات الاستراتيجية على الحصة السوقية.

هـ- المؤشر الخامس: الابداع التكنولوجي:

جدول رقم(14): استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات مؤشر الابداع التكنولوجي

رقم العبارة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
01	ساهمت التحالفات الاستراتيجية في تجديد طرق العمل في مجمعكم.	3,67	1,02	02	عالية
02	خفضت التحالفات الاستراتيجية من وقت تطوير المنتجات الجديدة لمجمعكم.	3,34	0,96	04	متوسطة
03	زادت التحالفات الاستراتيجية من وتيرة الابتكارات بمجمعكم..	3,54	1,04	03	عالية
04	ساعدت التحالفات الاستراتيجية مجمعكم في الحصول على براءات اختراع..	3,81	1,01	01	عالية
05	ساهمت التحالفات الاستراتيجية في زيادة الإنفاق على البحث والتطوير لمجمعكم.	3,31	0,85	05	متوسطة
	الإبداع التكنولوجي	3,53	0,97		عالية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

في هذا الجدول تم عرض نتائج تحليل المؤشر الخامس من مؤشرات الأداء التنافسي، حيث كان عدد الأسئلة التي تقيسه أيضا5 أسئلة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر(3.53) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة وبدرجة مرتفعة، وهو إشارة لإدراك أفراد العينة لتأثير التحالفات الاستراتيجية على الابداع التكنولوجي.

3- اختبار فرضيات الدراسة:

أ- اختبار معامل الالتواء Skewness:

جدول رقم (15) اختبار معامل الالتواء

المتغيرات	معامل الالتواء Skewness
التحالفات الاستراتيجية	**-0,734**
التكلفة	**-1,364**
الربحية	**-0,860**
الإنتاجية	**-1,453**
الحصة السوقية	**-0,701**
الابداع التكنولوجي	**-0,552**
جميع المتغيرات	**-1,746**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة تقع ضمن المجال (2,2-) ومنه يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

ب- الانحدار الخطي البسيط: من أجل اختبار فرضيات الدراسة والوقوف على علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ومستوى دلالتها تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والنتائج موضحة فيما يلي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على تكلفة منتجات مجمع صيدال.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على تكلفة منتجات مجمع صيدال.

جدول رقم (16): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

مصدر التباين	B	الخطأ المعياري	Beta	R	R square	قيمة Tالمحسوبة	مستوى دلالة T
التحالفات الاستراتيجية	0,749	0,109	0,479	0,479	0,230	6,864	0,000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول يتبن أن R التي تقيس درجة ارتباط التحالفات الاستراتيجية بالتكلفة بلغت 47.9% وبلغت قيمة التباين المفسر(0,230 (R square، حيث تفسر التحالفات الاستراتيجية ما نسبته 23 % من انخفاض التكلفة ، في حين يعزى الباقي إلى أسباب أخرى لم يتضمنها النموذج

كما يبين الجدول أيضا إلى وجود تأثير للمتغير المستقل التحالفات الاستراتيجية في المتغير التابع (التكلفة)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة والتي بلغت (6.864) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كما أن مستوى المعنوية (Sig0.000=) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي برفض الفرضية

العدمية والتي تنص بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على التكلفة لمجمع صيدال وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على ربحية مجمع صيدال.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على ربحية مجمع صيدال.

جدول رقم(17): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

مصدر التباين	B	الخطأ المعياري	Beta	R	R Square	قيمة Tالمحسوبة	مستوى دلالة T
التحالفات الاستراتيجية	0,344	0,127	0,211	0,211	0,044	2,719	0,007

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول يتبن أن R التي تقيس درجة ارتباط التحالفات الاستراتيجية بالربحية بلغت 21.1% وبلغت قيمة التباين المفسر(0,044 (R square، حيث تفسر التحالفات الاستراتيجية ما نسبته 04.4 % من ارتفاع الربحية، في حين يعزى الباقي إلى أسباب أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما تشير النتائج أيضا إلى وجود دور للمتغير المستقل التحالفات الاستراتيجية في المتغير التابع (التكلفة)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة والتي بلغت (2.719) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كما أن مستوى المعنوية (Sig0.007=) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي برفض الفرضية العدمية والتي تنص بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على الربحية داخل مجمع صيدال وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على انتاجية مجمع صيدال.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على انتاجية مجمع صيدال.

جدول رقم(18): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

مصدر التباين	B	الخطأ المعياري	Beta	R	R Square	قيمة Tالمحسوبة	مستوى دلالة T
التحالفات الاستراتيجية	0,322	0,109	0,228	0,228	0,052	2,946	0,004

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة R التي تقيس درجة ارتباط التحالفات الاستراتيجية بالربحية بلغت 22.8% وبلغت قيمة التباين المفسر(0,052 (R square، حيث تفسر التحالفات الاستراتيجية ما نسبته 05.2 % من ارتفاع الإنتاجية ، في حين يعزى الباقي إلى أسباب أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما تشير النتائج الإحصائية أيضا إلى وجود دور للمتغير المستقل التحالفات الاستراتيجية في المتغير التابع (الانتاجية)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة والتي بلغت (2.946) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كما أن مستوى المعنوية (Sig 0.004 =) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي برفض الفرضية العدمية والتي تنص بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على الانتاجية داخل مجمع صيدال وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على الحصة السوقية لمجمع صيدال.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على الحصة السوقية لمجمع صيدال.

جدول رقم(19): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

مصدر التباين	B	الخطأ المعياري	Beta	R	R Square	قيمة Tالمحسوبة	مستوى دلالة T
التحالفات الاستراتيجية	0,253	0,124	0,160	0,160	0,026	2,039	0,043

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة R التي تقيس درجة ارتباط التحالفات الاستراتيجية بالحصة السوقية بلغت 16% وبلغت قيمة التباين المفسر(0,026 (R square، حيث تفسر التحالفات الاستراتيجية ما نسبته 02,6 % من ارتفاع الحصة السوقية، في حين يعزى الباقي إلى أسباب أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما تشير النتائج الإحصائية إلى وجود دور للمتغير المستقل التحالفات الاستراتيجية في المتغير التابع (التكلفة)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة والتي بلغت (2.039) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كما أن مستوى المعنوية (Sig0.043=) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي برفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على الابداع التكنولوجي لمجمع صيدال.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحالفات الاستراتيجية على الابداع التكنولوجي لمجمع صيدال.

جدول رقم (20): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة

مصدر التباين	B	الخطأ المعياري	Beta	R	R Square	قيمة Tالمحسوبة	مستوى دلالة T
التحالفات الاستراتيجية	0,311	0,120	0,202	0,202	0,041	2,594	0,010

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة R التي تقيس درجة ارتباط التحالفات الاستراتيجية بالإبداع التكنولوجي بلغت 20,2% وبلغت قيمة التباين المفسر(0,041 (R square، حيث تفسر التحالفات الاستراتيجية ما نسبته 04.1 % من ارتفاع مستوى الإبداع التكنولوجي، في حين يعزى الباقي إلى أسباب أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما تشير النتائج الإحصائية أيضا إلى وجود دور للمتغير المستقل التحالفات الاستراتيجية في المتغير التابع (التكلفة)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة والتي بلغت (2.594) وهي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كما أن مستوى المعنوية (Sig0.010=) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) ، مما يقتضي برفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الرئيسية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد تحسن في الأداء التنافسي لمجمع صيدال يعزى إلى التحالفات الاستراتيجية.

الفرضية البديلة: يوجد تحسن في الأداء التنافسي لمجمع صيدال يعزى إلى التحالفات الاستراتيجية.

جدول رقم(21): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

مصدر التباين	B	الخطأ المعياري	Beta	R	R Square	قيمة Tالمحسوبة	مستوى دلالة T
التحالفات الاستراتيجية	0,396	0,090	0,330	0,330	0,109	4,389	0,000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة R التي تقيس درجة ارتباط التحالفات الاستراتيجية بالأداء التنافسي بلغت 33% وبلغت قيمة التباين المفسر(R square) ، حيث تفسر التحالفات الاستراتيجية ما نسبته 10.9% من تحسن في الأداء التنافسي، في حين يعزى الباقي إلى أسباب أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما تشير النتائج إلى وجود دور للمتغير المستقل التحالفات الاستراتيجية في المتغير التابع (الأداء التنافسي)، استنادا إلى أن قيمة T المحسوبة والتي بلغت (4.389) وهي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كما أن مستوى المعنوية (Sig0.000=) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) ، مما يقتضي برفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

خلاصة:

انطلاقا مما سبق أثبتت لنا نتائج تحليل الاستبيان الموزع على عينة من مدراء واطارات مجمع صيدال أن النتائج الجيدة التي حققها المجمع تساهم فيها التحالفات الاستراتيجية، وأهم النتائج المتوصل إليها هي:

1- يعتبر مجمع صيدال من المؤسسات الصناعية التي تولي أهمية بالغة للتحالفات الاستراتيجية، حيث أبرم العديد منها، نظرا لإمكانياته التي مكنته من استقطاب الكثير من الحلفاء، سعيا منه إلى تعزيز موقعه التنافسي في السوق الجزائري، وتوسيع نطاق وجوده في الأسواق الأجنبية؛

2- تمكن مجمع صيدال بعد ابرامه لعقود التحالفات الاستراتيجية من تخفيض تكاليفه، والتخفيض الأكبر راجع للحصول على التقنيات الحديثة، يليه تخفيض تكلفة الوحدة

الواحدة المنتجة، يليه تخفيض أسعار المنتجات ثم يليه تخفيض وقت دخول المنتجات للسوق وأخيرا تخفيض تكاليف التسويق.

3- مكنت التحالفات الاستراتيجية مجمع صيدال من رفع مستوى ربحيته بتأثيرها على مجموعة من العناصر، وكان التأثير الأكبر على ارتفاع المبيعات، يليه التأثير على دخول منافسين محتملين للقطاع، ثم تعزيز الموقع التنافسي للمجمع، بعده مواجهة المنافسة القائمة في السوق وفي الأخير تجنب دخول مجمع صيدال في حرب أسعار مع منافسيه.

4- أثرت التحالفات الاستراتيجية على انتاجية مجمع صيدال ويظهر التأثير الأكبر من خلال اكتساب مهارات جديدة، يليه مسايرة التطور التكنولوجي الموجود لدى منافسيه، بعد ذلك تكامل موارد مجمع صيدال مع موارد الحليف، ثم رفع انتاجية العمال والتأثير الأقل من خلال توفير مراكز تدريبية للعمال.

5- إن التحالفات الاستراتيجية أثرت على الحصة السوقية لمجمع صيدال من خلال السماح له بالدخول إلى أسواق جديدة، تليها تنويع تشكيلة منتجاته، ثم انشاء فروع انتاجية جديدة تابعة للمجمع، بعدها رفع الحصة السوقية للمجمع، وأخيرا من خلال السيطرة على السوق الدوائي الجزائري.

6- ارتفع الإبداع التكنولوجي لمجمع صيدال بعد ابرامه لعقود التحالفات الاستراتيجية ويظهر ذلك جليا من خلال حصوله على براءات اختراع، يليها تجديد طرق العمل في المجمع، ثم زيادة وتيرة الابتكارات بعدها تخفيض وقت تطوير المنتجات الجديدة، وفي الأخير زيادة الإنفاق على البحث والتطوير.

7- إن أثر التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي لمجمع صيدال يظهر على المدى المتوسط وطويل الأجل، وكان التأثير الأكبر على التكلفة، ثم الإنتاجية، ثم الربحية، ثم الإبداع التكنولوجي وأضعف تأثير كان على الحصة السوقية.

الاحالات والمراجع

[1] Jones Gareth.R, **Organisation Tyeory**, **Design and Change**, 5 th ed .N.J,printice, Hill,2007,p69.

[2] Boualem Alliouat, **les stratégies de coopération industrielle**, édition Economica, Paris, 1996, p 22.

[3] فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون**، سلسة إصدارات الدكتور فريد النجار، مصر، 1999، ص 14.

[4] أحمد سيد مصطفى، **التحالفات كاستراتيجية تنافسية لمنظمات الأعمال العربية**، ورقة عمل نشرت بدورية آفاق اقتصادية، العدد 71، المجلد 18، 1997، ص ص 01، 02.

[5] براهيمي زوزو، حفيظ عبد الحميد، **دور الشراكة في تدويل اقتصاديات الدول النامية**، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 11.

[6] شويخي إسماعيل، **دور الشراكة في تحسين أداء المؤسسات الصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003/2002 ، ص 123.

[*] **(Organisation des Nations Unies pour le Développement) ONUDI Industriel**: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تأسست سنة 1966، تقوم بتقديم مساعدات تقنية واستشارية لصناعات الدول النامية.

[7] بن عزة محمد أمين، **التحالفات الاستراتيجية كآلية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 317، 318.

[8] **Rapport de gestion de groupe saidal, 1999.**

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

أثر اعتماد أساليب "تطوير المنتجات" التقنية في طرح "منتج جديد" دراسة حالة خدمة الهاتف النقال بجيليها "الجيل الثاني (GSM)" و "الجيل الثالث (3G)" في الجزائر

The effect of depending The Product Development technical methods on creating new product A study on the Mobile services: The Second generation GSM and The third 3G.

د. أبوبكر بوسالم
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة الجزائر

أ.بوبكر ياسين
جامعة محمد خيضر- بسكرة الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/10/10 تاريخ قبول النشر: 2017/02/20

الملخص :

إن من أساليب تطوير المنتجات "الأسلوب التقني في تطوير المنتجات"، وهو واحد من أهم الأساليب المعتمدة بغية طرح مُنْتَج جديد لم يكن معروف في السوق أو لم يكن موجود أصلا، وله الأثر البالغ على العادات الاستهلاكية التي تعود عليها الزبون، فطرح منتج جديد بهذا الأسلوب من شأنه أن يوقع المنتج في وهم السوق الكبيرة كذلك، لأنه ومع الانتقال من مُنْتَج إلى مُنْتَج آخر بنسخة مطورة منه أو جديد نهائيا قد يحدث وأن يقع الاهتمام على زبون معين والاستماع إليه دون غيره من جهة، وكذلك قد يجعله في مرتبة أقل احترافية مما لو قورن بمنتوج آخر متخصص، وتجدر الإشارة هنا انه ومع تنوع أذواق المستهلكين، فالمنتج هذا يمكن أن يجعل الزبون يحس انه يدفع سعرا على بعض التقنيات التي لا يحتاجها و قد لا يستعملها لاحقا أبدا.

الكلمات المفتاحية : تطوير المنتجات، الأساليب التقنية في تطوير المنتجات، الجيل الثاني والثالث لخدمة الهاتف النقال في الجزائر.

Abstract :

One of the most important methods in new product development is the Technical one, It works basically to insert new product to the market or create some other one never seen before, This method has some collateral effects on the consumption way the costumer get used on. This product may also be focused on some categories of customers, and less responsive to the needs comparing to another specialized products, This technical developed product may also let the costumer feel that he pays on unused features.

***Key words**: New product development, Technical methods of New product development, GSM & 3G in Algeria.*

مقدمة:

هناك أهمية قصوى لتطوير المنتجات الجديدة في منظمات الاعمال، وخاصة أن تطوير منتجات يساعد على البقاء والإستمرار في ممارستها أعمالها في ظل بيئة عمل تتميز بالمنافسة الشديدة، وكذلك يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية المتعلقة بالنمو والتوسع، وتكمن اهمية تطوير منتجات جديدة لمنظمات العمال كونها تمكنها من تحقيق أهدافها طويلة وقصيرة المدى، وكذلك يزيد من قدرة المؤسسة على تحقيق أهداف مالية وغير مالية ومن هذه الأهداف على سبيل المثال لا الحصر: زيادة الأرباح، زيادة معدل العائد على الإستثمار، زيادة المبيعات والإيرادات...الخ.

إن عملة تطوير المنتجات الجديدة أصبحت من المكونات الأساسية لأي إستراتيجية إدارية للمؤسسات المعاصرة و بناءا عليه، فإنه صار من الضروري تطوير المنتجات الجديدة لعدة اعتبارات كان نقول قيام المنافسين بتقليد المنتجات الناجحة في السوق، وبالتالي فإن ضرورات بلوغ الميزة التنافسية المستدامة تستدعي التطوير المتواصل للمنتج لكي لا يفقد ميزته التنافسية، ولأن وجود المنافسة يلقي ضغوطا متبادلة بين جميع المنافسين من أجل التفوق، وأحد الأساليب الأساسية للتفوق هو تطوير المنتجات ومن جهة أخرى، فتجديد كفاءة المؤسسات الإنتاجية و ذلك أن تتبنى إستراتيجية التطوير من قبل إدارة المؤسسات المعنية بالتطوير يعتبر تجاوبا منطقيا مع مقولة أنه "إذا أرادت المؤسسات الاستمرار في أعمالها لابد لها من تجديد و تطوير كفاءاتها الإدارية، الإنتاجية و التسويقية وبما يشبع حاجات المستهلكين أو المستخدمين الحاليين أو المتوقعين وهو الأمر الذي يؤدي بالنتيجة المنطقية إلى تطوير مواز في الموارد المالية والبشرية المتاحة لهذه المؤسسات وهكذا فإن

تطوير الموارد بنوعيها سيعمل على تطوير كفاءة و مقدرات و أساليب عمل هذه المؤسسات و بما يضمن تقديم الجديد و الممكن و تحت مختلف الظروف البيئية"

و تختلف أساليب تطوير المنتجات من مؤسسة إلى أخرى و من منتج إلى آخر، فالأسلوب التقني يعد واحدا من أهم الأساليب والخاصة بتطوير المنتجات والذي يساعد على طرح منتج جديد كلي في السوق، فهذا الأسلوب تميز عن غيره في عدة نقاط كونه يستخدم التقنيات الحديثة، ومع استخدام هذا النمط لوحظ أنه كان له الأثر البالغ في تلقي ما ينتج بهذا الأسلوب على الأنماط الاستهلاكية للزبائن وخاصة وانه يعتمد بصفة أدق في طرح منتج جديد أو منتج مطور عن منتج جديد ألف الزبائن نمطا معينا في استهلاكه.

و بناءا على هذا الطرح، يمكننا صياغة التساؤل الرئيسي والخاص بدراستنا كما يلي:

ما هو أثر اعتماد الأساليب التقنية في تطوير خدمة الجيل الثاني للهاتف النقال (GSM) في طرح المنتج الجديد (3G)؟

فرضيات الدراسة: يمكن صياغة جملة من الفرضيات كما يلي:

- ✓ قد يقع المنتج المطور تقنيا في مصيدة التطوير التقني من ناحية الحاجات و عادات الاستهلاك؛
- ✓ المنتج المعتمد على الأسلوب التقني في تطوير المنتجات ليس في منأى عن الوقوع في وهم السوق الكبيرة؛

الإطار النظري للدراسة

1. مدخل إلى المنتجات الجديدة: ما هو المنتج الجديد[1]؟

إن تحديد فيما إذا كان منتج جديد أم لا يعتبر في غاية الصعوبة و انه لغاية الآن من المواضيع التي تدور حولها حلقات جدل و نقاش بين كتاب الإدارة و بشكل عام وكتاب و باحثين في حقل تطوير المنتجات الجديدة بشكل خاص، لذاك لا يوجد إجماع بين الباحثين في هذا المجال حول ماهية المنتج الجديد نظرا لتعدد وجهات النظر حول هذا الموضوع مثل العاملين في مجال البحث و التطوير أو الإنتاج أو التسويق أو المبيعات أو حتى الإدارة العليا.

1.1. تعريف المنتج الجديد:

تشير أدبيات دراسة تطوير المنتجات الجديدة لإلى انه لا يوجد هناك تعريف محدد أو متفق عليه بين الباحثين في هذا المجال لتعريف ما هو "المنتج الجديد"، ذلك لأن مفهوم

تطوير المنتجات الجديدة هو مصطلح متعدد الأبعاد و إن درجة حداثة أو تقرير إذا كان المنتج جديدا أم لا هو مصطلح نسبي، إضافة إلى ذلك أن الغالبية العظمى من المنتجات التي يتم تطويرها هي تحسينات و عمليات تطوير على منتجات حالية من نواحي متعددة، و عندما نقول أن المنتج الجديد بالنسبة للمؤسسة فذلك يعني أنها لم تقم بتسويقه و بيعه في السابق بينما المنظمات الأخرى في نفس القطاع السوقي قد تكون سوقته، أم كون المنتج الجديد جديد بالنسبة غلى السوق، فهذا يعني أن المنتج لم يتم تسويقه و بيعه في السوق من قبل.

وهناك نقاش واسع جدا حول ماهية المنتج الجديد، فمثلا قد يتم تطوير منتج جديد لأول مرة يطرح في السوق ويعتبر جديدا بالنسبة إلى المؤسسة والسوق معا، ولكن إذا لم يتم استخدام تكنولوجيا جديدة لتطويره فقد يعتبره العلماء في مجال التكنولوجيا ليس جديدا بينما في واقع الحال هو جديد على السوق والمؤسسة، أو قد يتم تطوير دواء جديد بتكنولوجيا جديدة و يطرح إلى السوق والمؤسسة لأول مرة و يعتبر جديدا بالنسبة لعلماء التكنولوجيا والمؤسسة و السوق و العميل. إن المنتج الجديد في كلتا الحالتين يعتبر جديدا لكن هنا يوجد أمر في غاية الأهمية بالنسبة لتطوير المنتجات الجديدة، وهو: "ما هي وجهة النظر التسويقية للمنتج الجديد؟"، حقيقة الأمر أن وجهة النظر التسويقية بالنسبة إلى ما هو المنتج الجديد تهتم وبشكل كبير بحاجات ورغبات العملاء في قطاعات سوقية مستهدفة، فأي منتج جديد يؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات العملاء أو إلى زيادة إشباع حاجاتهم ورغباتهم وهو يعتبر جديدا بالنسبة لرجال التسويق، و ذلك لأن الهدف الرئيسي والجوهري لتطوير أية منتج جديد هو إشباع حاجات ورغبات العملاء بغض النظر عن التكنولوجيا العلمية المستخدمة في تطوير المنتج الجديد سواء تكنولوجيا جديدة أم لا، ووجهة النظر التسويقية هذه هي التي سوف يتم الاعتماد عليها في بحثنا عند الحديث عن تطوير المنتجات الجديدة.

وبناء على هذا الطرح و كذا مساهمة عدد من الباحثين في مجال تطوير المنتجات الجديدة، فإنه يمكن اقتراح التعريف التالي للمنتج الجديد: "المنتج الجديد هو أي شيء يمكن تغييره أو إضافته أو تحسينه أو تطويره على مواصفات وخصائص المنتج سواء المادية الملموسة أو الخدمات المرافقة له يؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات العملاء الحالية أو المرتقبة في قطاعات سوقية مستهدفة يكون هذا المنتج جديدا على المؤسسة أو السوق

أو العملاء أو جميعهم معا، وبغض النظر عن درجة التقدم التكنولوجي المستخدمة في تطوير المنتج الجديد و هذا قد يشمل مواصفات المنتج، علامته التجارية، خدمات العملاء، سعره، ترويجية، توزيعه، خدمات ما بعد البيع، التغليف و العبوات، الضمانات المقدمة وطرق الدفع أو حتى عملية إعادة إحلال المنتج في قطاعات سوقية معينة".

كما يمكن تعريف المنتج الجديد أيضا على انه: "أي شيء يتم تقديمه إلى السوق بشرط عدم وجود خبرة سابقة لدى المستهلك و المؤسسة بهذا المنتج، كما يعتبر منتجا جديدا أي تغيير يطرأ على السلعة الحالية سواء كان هذا في شكل إضافة استخدامات جديدة أو تغيير في نمط التعبئة و التغليف أو تغيير الاسم التجاري[2]".

و بصفة أدق، يمكن إعطاء تعريفات متعددة للمنتج الجديد حسب وجهات نظر مختلفة كما يلي:

1.1.1. من وجهة نظر العميل[3]:

يعد المنتج جديدا إذا لم يستعمله المستهلك من قبل ،ولكنه يعد قديما لمستهلك آخر قام باستعماله.

2.1.1. من وجهة نظر السوق:

يُعد المنتج جديدا إذا لم يتعامل فيه السوق من قبل ويقدم لأول مرة في السوق .أي أن هذا المنتج يمثل اختراع جديد وتوجد حاجة حقيقية له والبدائل المعروضة منها غير قادرة على تحقيق الإشباع الكامل للمستهلكين.ومثال ذلك دواء جديد لعلاج مرضى السكري أو السرطان للشفاء التام منه.

3.1.1. من وجهة نظر المؤسسة :

قد لا يكون المنتج جديدا ولكنه تعديل لمنتجات قائمة أو قد يكون المنتج جديداً بالنسبة للمؤسسة فقط أي إضافة أصناف جديدة للمنتجات القائمة ولكنها غير جديدة بالنسبة للسوق وذلك كان تقوم إحدى المنظمات بإنتاج سلعة موجودة في السوق بغرض الاستفادة من الفرص البيعية الموجودة في السوق لتحقيق الأرباح الكبيرة.ومثال ذلك قيام شركة فيوشر بإنتاج أقلام ناشف مختلفة الألوان للمنافسة مع شركة "بيك" للأقلام وغيرها.

4.1.1. من وجهة نظر المسوق:

يعد المسوق المنتجات جديدا إذا لم يتعامل فيها من قبل ولا تعبر جزءا من مزيج منتجاته.

2.1. مستويات تطوير المنتجات الجديدة:

نظرا لاختلاف وجهات النظر حول ما هو المنتج الجديد، أدى ذلك إلى وجود صعوبة في فهم و تحديد مؤشرات المنتجات الجديدة، و ما زاد الأمر صعوبة هو اختلاف مستويات النظر إلى المنتجات الجديدة (من وجهة نظر العميل، المؤسسة و السوق) إلا أنه يوجد بعض المؤشرات التي من خلالها يمكننا فهم مدى تطوير منتج ما في السوق و هي:

1.2.1. منتجات جديدة تطرح لأول مرة[4] New to the world product:

و هذه المنتجات تكون جديدة على المؤسسة والسوق والعملاء، و نسبتها قليلة جدا، وتطرح لأول مرة في السوق، و هذه المنتجات تكون نتيجة ابتكارات أو اكتشافات علمية وتكنولوجية ضخمة تؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وبوظائف جديدة و تصاميم جديدة تطرح لأول مرة في السوق مثل برامج مايكروسوفت والكاميرات الجديدة بدون أفلام.

2.2.1. إضافة خطوط منتجات جديدة New product lines:

إن هذه المنتجات الجديدة هي ليست جديدة على السوق وإنما جديدة على المؤسسة ، حيث تحاول المؤسسة إضافتها إلى خطوط منتجاتها لاستثمار فرص سوقية متوفرة في قطاعات سوقية معينة.

3.2.1. توسيع خطوط المنتجات الحالية Extensions to existing lines:

وهي منتجات جديدة تكون مكملة لخطوط منتجات قائمة تابعة للمؤسسة [5] بهدف استغلال فرص سوقية في أسواقها الحالية أو في قطاعات سوقية جديدة، وتكون هذه المنتجات قريبة على المنتجات الحالية من حيث المواصفات والعامل التسويقية الأخرى، ولكن هذه المنتجات جديدة بالنسبة للمؤسسة وغير جديدة بالنسبة للسوق.

4.2.1. تحسين و مراجعة المنتجات الحالية Improvements and revisions to existing products:

قد تقوم المؤسسة بتقديم منتجات جديدة عن طريق إجراء تعديلات أو تحسينات على منتجاتها الحالية، وذلك بغرض زيادة القيمة المضافة للعملاء أو مواكبة ظروف المنافسة في السوق، وهذا التحسين يشمل معظم المنتجات التي يتم تقديمها، ويمكن أن يتمثل هذا التحسين في: يشمل مواصفات المنتج، ترويجه، التغليف والتعبئة...الخ.

5.2.1. تخفيض التكاليف Cost reductions:

إن تخفيض التكاليف قد لا ينظر إليه على أساس أنه منتج جديد من وجهة نظر السوق، وذلك كونه لا يؤدي إلى إضافة منافع جديدة للعملاء، ولكن من وجهة نظر المؤسسة يعتبر منتجا جديدا، ولكن إذا كان تخفيض التكاليف سواء تكاليف الإنتاج أو التسويق سوف تؤدي إلى تحقيق أو زيادة القيمة المضافة للعملاء فإنه قد يعتبر منتجا جديدا بالنسبة للمؤسسة، ولكن ليس بالنسبة للسوق أو العملاء، ومن جهة أخرى فإن تخفيض التكاليف يعني الحصول على فرص أوسع في التحكم في الأسعار والمنافسة.

6.2.1. إعادة إحلال المنتجات Repositioning products:

وهنا تقوم المؤسسة بعملية إعادة إحلال منتجاتها في قطاعات سوقية معينة نظرا لاكتشاف استخدامات جديدة أو تغيير انطباعات العملاء في السوق حول العلامة التجارية أو مواصفات المنتجات أو وجود تطور تكنولوجي على المنتج أدى إلى إعادة إحلاله مثل المنتجات الطبية.

7.2.1. تطوير نظام تسليم الخدمات Devloping service delivery system:

وهنا تقوم المؤسسة بتقديم منتج جديد للعملاء على شكل تطوير الأنشطة والعمليات والإجراءات أو قنوات التوزيع التي يتم من خلالها تسليم خدمات المؤسسة إلى العملاء في قطاعات تسويقية معينة، و هذا على مستوياتها الثلاثة: خدمات ما قبل البيع، المرافقة للبيع وخدمات ما بعد البيع.

8.2.1. إعادة ترتيب مواقع المنتجات

أي توجيه المنتجات القائمة إلى أسواق جديدة، أو تقسيمات سوقية جديدة لم تعرف هذا المنتج من قبل وهذا من شانه اعطاء تطويرا للمنتج من وجهة نظر العملاء وليس السوق.

3.1. مدخل إلى الأسلوب التقني في تطوير المنتجات:

قد تلجأ المؤسسات في سعيها لتطوير منتوج جديد، إلى اعتماد أساليب تقنية بحته، تعتمد على تطبيق تكنولوجيا متطورة و تقنيات حديثة لم يسبق استعمالها من قبل، وذلك قصد تحقيق السبق مقارنة بالمنافسين مما يكسبها مزايا تنافسية مستمرة لكن ذلك لا يتحقق إلا بتوفر مجموعة عوامل أهمها، توفر المؤسسة المطورة على طاقات وإمكانيات مالية وتسيريه) فرق تسيريه كفاءة على جميع المستويات (وتجارية) قنوات توزيع أو شبكة توزيع

جديدة (و خبرات تكنولوجية، بالإضافة إلى ضرورة امتلاك معارف ومعلومات كافية عن السوق) أو دراسته (و كذا ضرورة توفر المؤسسة المطورة على قدرات تسيريه كفاءة ومؤهلة قادرين على إحداث البحث التطبيقي. إن المعضلة الأساسية الأخرى التي قد تواجه إستراتيجية المؤسسة في اعتمادها على الجانب التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية ما يتعلق بآلية السوق، أي إيجاد الطريقة المثلى الكفيلة بربط الفجوة التي قد تحدث نتيجة عدم التوافق بين حاجيات السوق الفعلية من التكنولوجيا المطلوبة حاليا) والتكنولوجيات المرتقب تسويقها مستقبلا.

2. أثر اعتماد الأساليب التقنية لتطوير المنتجات في طرح منتج جديد:

1.2. مصيدة التطوير التقني:

تهتم الأساليب التقنية لتطوير المنتجات بتلك الغير موجودة أصلا في السوق والتي تقوم المؤسسة المعنية بالتطوير، بعد أبحاث تقنية أو حيازة لبراءة اختراع أو غير ذلك بتقديمها و اقتراحها على الزبائن. ويأتي المنتوج المطور تقنيا غالبا، بمصادرة من الممولين أو الموردين، ويظهر فجأة في السوق، فيكون مفاجأة للزبون ويغير من عاداته في الشراء والعمل و في سياق هذه النقطة، من المهم التطرق إلى العنصرين التاليين:

- ✓ ما إذا كان المنتوج أو الخدمة يوافق حاجات الزبائن، حالية أو ممكنة الخلق؛
- ✓ ما إذا كان استعمال هذا المنتوج الجديد يغير من العادات الاستهلاكية للزبائن و بالتالي يغير من نمط العيش.

1.1.2. الحاجات:

تبرز الحاجات من الشعور بحاجة من الحرمان داخل الفرد، مثل الحاجات الفسيولوجية، السيكولوجية و الاجتماعية، أما الرغبات فهي الحاجة حينما تتشكل بخبرة الفرد و حضارته و كذلك بشخصيته أي حينما تأخذ الحاجة قالبا أو شكلا معينا كمنتوج أو خدمة معينة فإنها تصبح رغبة.

و الحاجات البشرية كثيرة و متنوعة و المسوقون لا يخلقون الحاجات (فهي موجودة أصلا) ولكنهم يساعدون في خلق الرغبات عن طريق إيجاد منتجات و خدمات جديدة، فالدراسة الجادة للحاجات و المتبوعة باختبارات للمستهلكين، تمكننا من تحديد مواصفات المنتوج الجديد الذي تنوي المؤسسة تطويره و صفات مستهلكيه، ثم مستوى قبول سعره

بدلالة نوع الحاجة إليه و أخيرا إمكانيات البيع المتاحة و الطريقة التي يجب إطلاقه بها إذا ما قررت المؤسسة المطورة ذلك.

2.1.2. عادات الاستهلاك:

إن عملية التطوير التي تكون نتيجتها منتوج جديد يغير من العادات الأسرية أو التقنية أو يخالف عادات التفكير، الذوق و الاستعمال، فانه لا ينتظر منه نجاح في الأسواق، لأن تغييره لنمط العيش يمثل عاملا غير مشجع على التطوير.

إن ابرز العناصر التي تقود 95 % من المنتجات المطورة تقنيا إلى الفشل يمكن تلخيصها في العنصرين التاليين و اللذين أصطلح على تسميتها بمصيدتي التطوير التقني و هما:

- ✓ التطوير الذي تكون نتيجته عبارة عن مادة تقنية أكثر من كونها منتوج عادي؛
- ✓ الاعتقاد بوجود سوق كبير متجانس و مضمون و البحث عنه لتصريف هذا الاختراع المتطور جدا.

1.2.1.2. المادة التقنية:

و عادة ما يتم التوصل إليها نتيجة ما يلي:

– الحماس و الاندفاع:

بسبب الحماس و الاندفاع قد تقوم المؤسسة المطورة بإنجاز منتوج شامل لعدة وظائف يكون حسب رأيها صالحا لكل الزبائن. لكن غالبا ما يكون المنتج الملائم للجميع غير صالح لأي كان وذلك للأسباب التالية:

- المنتوج الشامل هو محاولة للتوفيق بين أهداف قد تكون متناقصة؛
- قد يكون المنتوج الشامل ذو أداء أقل من أي منتوج منافس متخصص؛
- قد يشعر الزبون أنه يدفع ثمنا غالبا مقابل عدة مزايا لا يحتاج أليها و لن يستعملها أبدا.

– الفوضى و الاضطراب:

قد يتجه الباحث المطور إلى اختيارات عشوائية أخطرها ما يلي:

–الاهتمام بزبون معين و الاستماع إليه دون غيره، كما يشكل خطرا تسويقيا كبيرا، و قد يبدوا ذلك منافيا للمنطق من أول وهلة، لكنه ممكن في هذه الحالة و ذلك لخطأين؛

الأول اقتصادي: لان المؤسسة لا تستطيع استرجاع ما أنفقته على برنامجها للبحث و التطوير.

أما الثاني فإستراتيجي: لأنه في نهاية الأمر الزبون هو من قام باختيار المؤسسة و ليس العكس و بالتالي على الزبون إذن اتخاذ القرارات مكان المؤسسة و قد يمكنه تسييرها أيضا نتيجة هذه الفوضى قد يطور منتوج ذو كفاءة خاصة قد تهم زبون على الأكثر.

فالمادة التقنية تشبه المنتجات لكنها ليست كذلك، و ذلك لعدم موافقتها لطلب معتبر من طرف الزبائن ومنه فهي ذات أداء عالي جدا أو ذات وظائف جد متطورة و التي تحاول المؤسسة جاهدة بيعها لزبائن لا يحتاجون إليها، و منه فالمادة التقنية قد تكون:

- ✓ منتوج شامل متعدد الوظائف في محاولة لإيجاد حل وسط، قد يشعر الزبون أنه دفع ثمنا باهظا مقابل وظائف لن يستعملها أبدا؛
- ✓ منتوج متطور جدا و الذي قد تعجب به المنافسة، لكنه لا يجلب أنظار الزبائن الذين لا يعنيهم هذا المستوى من الأداء؛

2.2.1.2. وهم البحث عن السوق الكبيرة:

يعبر عن السوق الكبير، المتجانس، الموجود والمعبر عنه بكميات الطلب الكبيرة بالوهم، إذا ما ساد غموض حول حجمه الذي قد يحول دون تحقيق ربح في المدى المتوسط و القصير و بالتالي يمكن اعتبار هذا السوق مكلفا وصعب البلوغ، ولتبسيط هذه الفكرة، نرجع إلى أصل تواجد السوق الذي يشترط فيه المرور بمرحلة تواجد الطلب، و الذي تسبقه مرحلة مهمة جدا و هي الالتقاء الفجائي أو العمدي للعرض بحاجة معينة للزبائن، و ذلك ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): بنية المفاهيم المكونة للسوق

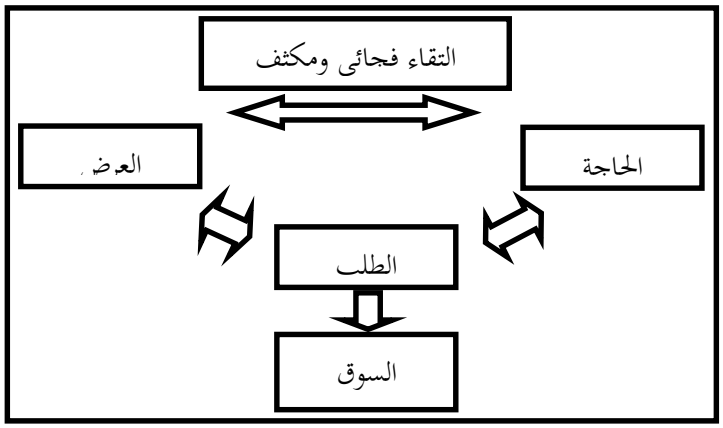

بهذا المنطق يلعب دور العرض دور إظهار والكشف عن الحاجات، وذلك بسماحه للمستهلك بالتعبير عن طلباته، و في ظل هذه الظروف، فان التسويق يتمثل في تحفيز الالتقاء بين العرض والحاجات بهدف تسريع رد فعل الزبائن و ذلك بتنبيههم للمنتوج ومن خلال هذا الطرح نتأكد من أن التسويق يقود فعلا إلى خلق السوق ومن خلال المخطط السابق، يمكننا استخلاص أنه إذا كان السوق كبيرا وموجودا فعلا فذلك يدل على وجود تكنولوجيا مطبقة ومستغلة و ذلك منذ فترة زمنية طويلة و التي تلبي احتياجات الزبائن (وإلا لما استطاع السوق أن يتطور بهذه الطريقة) و منه يجب توفر أكثر من ميزة الأداء أو السعر لدفع الزبون نحو التكنولوجيا الجديدة لأنه يدرك احتمال خسارته للكثير و لا يعلم نتائج تغييره للتكنولوجيا التي اعتاد عليها، لذلك كان من الضروري توفير المعلومات و الأدلة التي تؤكد نجاعة التكنولوجيا الجديدة من الوهلة الأولى، في هذا السوق. فهؤلاء الزبائن الراضون عن التكنولوجيا التي يستعملونها مسبقا، غير مستعدين لأي تنازل ولا يتقبلون أي خطأ تسببه حداثة تكنولوجيا جديدة، و التجربة تبرهن دائما أن كل محاولة مبدئية لتطبيق مثل هذه المنتجات المطورة تقنيا ينتج عنها عدة مشاكل لم تكن متوقعة مطلقا، و بالتالي فالسوق الكبير الموجود هو مصيدة للمؤسسة المطورة التي تنوي دخوله[6].

3. المبحث التطبيقي: أثر اعتماد الأساليب التقنية في تطوير منتج الهاتف النقال بجيله الثالث في طرح المنتج الجديد (3G)

1.3. مدخل حول الجيل الثالث:

هو تكنولوجيا الهاتف النقال.للاستيعاب الجيد للفائدة والمحاسن التي تجلبها تكنولوجيا الجيل 3 للمستخدمين، من الضروري الرجوع إلى تطور مختلف التكنولوجيات المستعملة مسبقا في مجال الهاتف النقال. رتبت شبكات الهاتف النقال حسب تسلسل الأجيال: كانت البداية مع**NMT**، وهو شبكة تناظرية محصورة فقط على عدد جد بسيط من المشتركين والمدن الكبرى فقط. عقب ذلك، ظهر الجيل الثاني، والمعروف أكثر تحت اسم جي أس أم **GSM**، والذي شكل أول نظام للهاتف النقال الرقمي. مع **GSM**، وجد ما يسمى بـ " شرائح سيم" و الهواتف الأرضية أصبحت هواتف نقالة. في البداية ، كانت عبارة عن شاشات باللونين الأبيض و الأسود ، كما كان بالإمكان القيام بعدة اتصالات وتبادل الرسائل النصية القصيرة. تلتها ظهور الشاشات الملونة و أولى الخدمات المسماة بالوسائط :**MMS**،**WAP**، قراءة البريد الإلكتروني (خاصة بالنسبة للمؤسسات والمحترفين)، إلا أنه بالنسبة للخدمات الأخيرة ، وبالنسبة للجيل الثاني كانت نسبة التدفق ضعيفة مقارنة مع الطلب، حيث لا تتعدى **280 كيلوبايت / الثانية** . لذا طورت تكنولوجيا جديدة وفقا للمقاييس العالمية **UMTS**، و النظام العالمي للاتصالات (النقال) والمسمى أيضا الجيل الثالث لتكنولوجيا النقال، والذي اشتق منه اسم الجيل الثالث ج3 .هو عبارة عن نظام الهاتف للصوت و المعطيات بقدرة تحمّل خدمات و معطيات ذات التدفق العالي، و التي تطورت مع مرور الزمن:التطور الأول لـ الجيل 3 هو الجيل 3+، يعتمد أساسا على مقاييس **HSPA**، إذ يسمح الجيل 3+ بالانتقال إلى تدفق أعلى من نظيره ، كما سمح التطور الأخير لشبكات الجيل 3 ، المسمى أحيانا **HSPA**، الجيل 3++ ، أو **THDM**(أعلى تدفق للشبكة) بمضاعفة سرعة شبكات الجيل 3+، و ذلك بتدفق يتراوح من 21 إلى 24 ميقابايت /ثانية[7].

1.1.3. متعاملوا الجيل الثالث في الجزائر:

سارع ثلاث متعاملي الهاتف النقال في الجزائر "موبيليس"، "أوريدو" و "جيزي" في الظفر و استغلال خدمة الجيل الثالث قصد توزيعها وإدخالها ضمن قائمة الخدمات التي يعرضونها، ويمكن تخصيص تقديم لهؤلاء المتعاملين كما يلي:

1.1.1.3. مؤسسة اتصالات موبيليس[8]:

مؤسسة موبيليس هي فرع من فروع اتصالات الجزائر المؤسسة العمومية التي تم إنشاؤها كمتعامل عمومي في الاتصالات، في إطار الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة

بموجب القانون 2000-03 والمؤرخ في 05 أوت 2000 والرامية إلى فتح قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية[9]، لتصبح شركة عمومية ذات أسهم (SPA) بعدما كانت إدارة تابعة لوزارة البريد والواصلات، وبغرض تكييف هذه المؤسسة مع انفتاح السوق وتحديات المنافسة فقد تفرع عنها ثلاثة فروع كان من بينها مؤسسة موبيليس "ATM"؛ أما التأسيس الرسمي لمؤسسة موبيليس فقد كان في أوت 2003، غير أنها لم تعتمد في أرض الواقع إلا في جانفي 2004، في شكل شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA) برأس مال قدره 100.000.000 دج، مقسم على 1000 سهم قيمة كل سهم 100.000 دج، مملوكة لاتصالات الجزائر، ولقد تمثلت المهمة الأولى لهذا الفرع في إدارة مناقصة دولية طرحتها الحكومة الجزائرية بهدف إنشاء شبكة للهاتف النقال معيار GSM ببطاقة استيعاب تقدر بـ 500.000 خط نهاية 2003 بمساعدة فنية من المجهز إيريكسون[10]، ولقد باشرت هذه المؤسسة أعمالها بوسائل مادية وبشرية كانت تابعة لمؤسسة اتصالات الجزائر وورثت 150.000 مشترك عن المؤسسة الأم.

2.1.1.3. اوراسكوم تيليكوم الجزائر "جيزي":

هي من أكبر الشركات الرائدة في الشرق الأوسط[11]، كانت بدايتها من مصر أين يتواجد المقر الاجتماعي لهذا المجمع "Orascom telecom holding"ن هذه الشركة القابضة أنشأت سنة 1998 حيث كانت أولى انطلاقاتها من مصر وإفريقيا والشرق الأوسط وباكستان حيث اكتسحت مجال الاتصالات من نوع "GSM" من بابه الواسع فحازت على أكثر من 20 رخصة لتغطية هذه المناطق أوراسكوم تيليكوم التي تتموقع في سوقها باعتبارها الرائدة في العديد من الأسواق كانت بدايتها من مصر تحت علامة "موبينيل" حيث تابعت توسيع شبكة الهاتف النقال عبر العديد من البلدان من بينها تونس تحت اسم "تونيزيانا"[12]، وفي صيف 2001 منحت وزارة الاتصال أول رخصة للهاتف النقال، تحديدا في 2001/07/11 فازت أوراسكوم لاتصالات الجزائر بأول رخصة للهاتف النقال، بالرغم من وجود منافسة شديدة من شركات عالمية في هذا المجال، وهو شركة ORANGE TELECOM الفرنسية بمبلغ 422 مليون دولار، وشركة PORTUGA TELECOM البرتغالية وشركة TELEPHONIC الاسبانية، وتقدمت جازي بعرض قيمته 737 مليون دولار من خلال مناقصة دولية أعلنت عليها الحكومة الجزائرية وأشرف عليها البنك الدولي وموله البنك الفرنسي (PNB. Paris Bas)[13]، تعد مؤسسة جازي

فرع من فروع مجموعة أوراسكوم هذه الأخيرة هي شركة قابضة "Holding"، مقرها الاجتماعي بمصر، أنشئت الشركة سنة 1998، ترجع ملكيتها إلى عائلة سويريس المصري بـ 56.90% من الأسهم الممثلة بنجيب أنسي سويريس كرئيس مدير عام، ودخلت مؤسسة أوراسكوم للاتصالات السوق الجزائرية بـ 53 % من الأسهم، والباقي موزع بين مساهمين آخرين من بينهم Cevital بنسبة 3.44% من رأس مال أوراسكوم لاتصالات الجزائر، و تعد ثاني متعامل في مجال الاتصالات اللاسلكية من نوع GSM، بداية من 11 جويلية 2001 وهو تاريخ حصولها على رخصة الاستغلال، ويقدر رأس مالها بـ 2.955.875.000 دج، ومقرها الاجتماعي بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة، ولها مديريتين فرعيتين في بير مراد رايس وحيدرة في نفس الولاية، وكذا مديريتين في كل من ولايتي وهران وقسنطينة.

3.1.1.3. الوطنية للإتصالات "نجمة" ("أوريدو" حاليا):

هي فرع للمؤسسة الكويتية الوطنية تيليكوم التي تأسست في الكويت سنة 1999 برأس مال يقدر بـ 10 USD حيث عرفت نجاحا سريعا في مجال الاتصالات اللاسلكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فهي المؤسسة الرائدة في الكويت باكثر من نصف الحصة السوقية في مجتمع تبلغ كثافته الهاتفية 78 % كما أنها مساهمة بـ 50% من رأس مال أكبر متعامل في الهاتف النقال في تونس تحت اسمع "التونسية تيليكوم"، و تمكنت الوطنية للاتصالات من الحصول على ثاني رخصة للهاتف النقال في الجزائر (بعد مؤسسة اوراصكوم) بمبلغ قدره 421 مليون دولار بتاريخ 02 ديسمبر 2003[14]، في 25 أغسطس 2004 تم الإطلاق التجاري لعلامتها التجارية المسماة "نجمة" بمختلف التشكيلات من المنتجات والخدمات غير المسبوقة في الجزائر[15]، و في بداية الاستثمار كان لدى شركة نجمة حوالي 700 عامل نشط موزعين على كل وكالة و مركز للخدمة، و يتواجد المقر الرئيسي لشركة نجمة في دائرة باب الزوار بمقربة من الجزائر العاصمة و قامت بفتح عدة وكالات في الجزائر العاصمة، و في ولايتين وهران و قسنطينة، و لقد حرصت شركة نجمة على تقديم الأفضل لزبائنها منذ البداية، فأدخلت نظام GPRS، مما يميز الشركة على توسعها لنظام التغطية عن باقي المنافسين، هو التغطية الشاملة لكل ولاية و انتقال تدريجيا من الشمال إلى الجنوب بدا بالمدن الأكثر كثافة. وفي 15 مارس 2005 وصلت تغطية الشبكة إلى 14 ولاية، مع خطة لتغطية 09 ولايات أخرى قبل شهر

جوان و 13 الولاية أخرى قبل نهاية السنة، و وضعت إستراتجية لتغطية كامل التراب الوطني خلال 04 سنوات، و حدث ما لم يكن في الحسبان حيث غطت شركة نجمة 48 ولاية قبل نهاية سنة 2005 و هذا من خلال تغيير إستراتجية و تركيز على جمع اكبر قدر من المشتركين بغض النظر عن مكان تواجدهم، و هذا ما دعا نجمة إلى استحواذ على ميدالية فن الاتصال التي قدمتها الدولة الجزائرية عن طريق وزير الدولة ممثل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بلخادم إلى مدير العام لشركة نجمة السيد أندري هالي، و دفع سلطة الضبط إلى تكريم شركة نجمة على المجهود الجبار الذي قامت به وفي وقت قصير مع مراعاة النوعية، و بالتالي تعتبر نجمة كأول متعامل في دولة الجزائر يكرم من طرف السلطات العليا، و هذا للوفاء بالوعود و تقديم الأفضل، و كمؤشر لتنافسيتها في السوق الجزائرية، وصل سنة 2014 عدد مشتركيها إلى 11.663.731 مشترك بعدما كان في سنة 2013 9.506.545 مشترك فقط بنسبة زيادة قدرها 22.69% [16]، أما بتاريخ 14 نوفمر 2013 غيرت الوطنية للإتصالات تسمية فرعها في الجزائر من نجمة إلى أوريدو[17].

2.1.3. تطور عدد مستخدمي الهاتف النقال بجيله الثاني (GSM) و الثالث (3G) في الجزائر:

عرف سوق الهاتف النقال سنة 2014 نسبة نمو تقدر ب 9.26 %،حيث انتقل عدد المشتركين من 39.630.000 مشترك سنة 2013 إلى 43.298.000 مشترك. أسباب هذه الزيادة تعود بالخصوص إلى إطلاق خدمة الجيل الثالث 3G، ونسبة النفاذ للهاتف النقال (GSM و 3G) عرفت هي أيضا زيادة صافية ب 7.22 % منتقلة من 102.40 % إلى 109.62 %. و يمكن تلخيص الإحصائيات في الجدول التالي:

الجدول رقم (01):تطور عدد مستخدمي الهاتف النقال بجيله الثاني (GSM) و الثالث (3G) في الجزائر

	2012	2013	2014
ATM	10 622 884	12 538 475	13 022 295
OTA	17 845 669	17 585 327	18 612 148
WTA	9 059 150	9 506 545	11 663 731
إجمالي عدد المشتركين	37 527 703	39 630 347	43 298 174
نسبة النفاذ	% 99,28	% 102,40	% 109,62

Source: Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014

الشكل رقم (02): تطور عدد مستخدمي الهاتف النقال (GSM, 3G) في الجزائر:

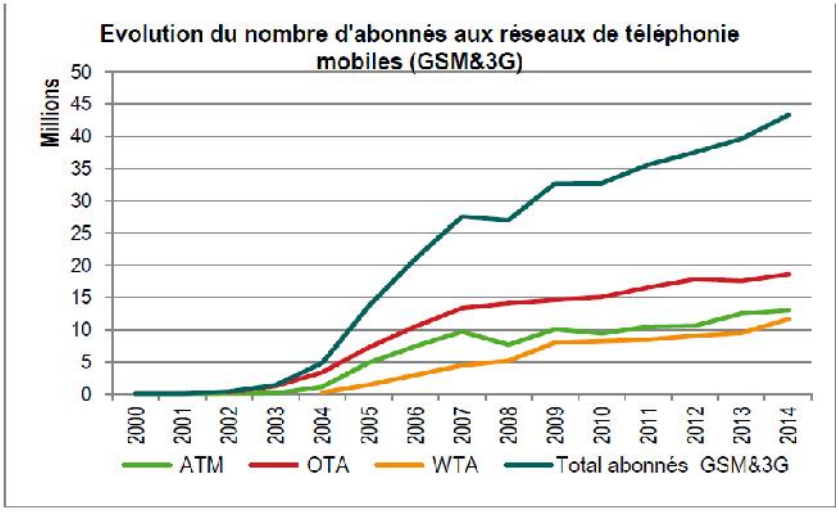

Source: Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014

الشكل رقم (02): تطور عدد مستخدمي الهاتف النقال (GSM, 3G) حسب نوع التكنولوجيا سنة 2014

	GSM	3G	المجموع
ATM	9 205 983	3 816 312	13 022 295
OTA	17 357 898	1 254 250	18 612 148
WTA	8 225 240	3 438 491	11 663 731
إجمالي عدد المشتركين	34 789 121	8 509 053	43 298 174

Source: Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014

2.3. دور الأساليب التقنية في تطوير منتج الهاتف النقال بجيله الثالث من وجهة نظر المستهلك النهائي في الجزائر:

1.2.3. مصيدة التطوير التقني:

1.1.2.3. مصيدة التطوير التقني وحاجات الزبائن:

إن المتتبع لخدمة الهاتف النقال والإنترنيت سيلاحظ حتما وجود ارتباط وظيفي قوي بينهما، يشتركان في نقاط عدة كأن نقول "تبادل المعلومات على اختلاف أشكالها (مكتوبة، صوتية، مرئية) بين طرفين"، "التواصل"، "كليهما من أكثر التكنولوجيات المستخدمة في الحياة اليومية"...الخ، وبالتالي صار هناك ضرورة ملحة وحاجة قوية منطقية في تقريب التكنولوجيتين من حيث الاستخدام، لكونهما يشغلان مبادئ و أهداف

متقاربة من جهة وكذلك طريقة الاستعمال بصفة عامة، و هنا ظهرت عدة حاجات ملحة من أجل طرح منتج جديد مبني أساسا على أسلوب التطوير التقني كاستجابة لهذا و نذكر:

- ✓ حاجة التواصل وتبادل المعلومات بتدفق عالي يسمح بتبادل مختلف الوسائط بسهولة و الإحساس بالرفاهية؛
- ✓ حاجة الولوج إلى خدمة الانترنيت من أي مكان وعدم الاكتفاء بالتقيد بالحاسوب المكتبي؛
- ✓ حاجة المكالمة الهاتفية المرئية والتواصل المرئي وعدم الاكتفاء بالمهاتفة الصوتية أو النصية؛
- ✓ حاجة تقليص مصاريف العملاء من خلال إحلال خدمة الاتصال (الصوتي أو المرئي) عن طريق الهاتف النقال و استبدالها بالاتصال عن طريق الانترنيت الجيل الثالث من أي مكان؛

2.1.2.3. مصيدة التطوير التقني والعادات الاستهلاكية للزبائن "نمط العيش":

إن دخول هذا المنتج الجديد (3G) قد غير من عدة سلوكات وعادات استهلاكية للزبائن والمعتادين من الاستفادة من خدمتي الهاتف النقال والإنترنيت، لأنه وخاصة بعد ظهوره أدى إلى إحداث ثورة (إن صح التعبير) في السلوك التقليدي في استهلاك هاتين الخدمتين، و يمكن إعطاء أمثلة كثيرة في هذا الصدد كالتالي:

- ✓ بالرغم من ظهور إمكانية استخدام الانترنيت من أي مكان إلا أنه هذه الخدمة مازالت محدودة (Limité)، و بالتالي التعود في استخدام انترنيت غير محدودة و استبداله بانترنيت محدودة أدى غلى تغير في سلوك الزبون، من حيث نوعية تصفحه و ضبط وقته في الانترنيت و حرصه الشديد في اختيار ما يتم تحميله وحجم الملفات و ما إلى ذلك؛
- ✓ قبل ظهور المنتج الجديد (3G)، كان الفرد منا في كثير من الأحيان الاتصال بشبكة الانترنيت قبل الابتعاد عن الحاسوب المكتبي، لكن الآن صار أكثر أطمأنانا من هذه الناحية لضمانه إمكانية الاتصال من أي مكان؛

✓ التفكير أكثر بمنطق اقتصادي من حيث التكاليف، و التوجه في كثير من الأحيان الاتصال بمختلف البرامج من اجل إجراء مكالمات صوتية باستخدام انترنيت الجيل الثالث عوضا عن استهلاك وحدات الهاتف النقال

2.2.3. المادة التقنية:

1.2.2.3. المادة التقنية و "الحماس–الاندفاع ":

منتج (3G) منتج شامل لعدة وظائف تم تجميعها عن طريق التكنولوجيات الحديثة وأدى ذلك إلى ظهور مجموعة من المظاهر التي يمكن حصرها في ما يأتي:

- المنتج الجديد والمطور تقنيا 3G ما هو إلا تطور لتكنولوجيا قديمة للاتصال بالهاتف النقال وتم إضافة خدمة الانترنيت لها لكونها تدفق عالي يتحمل ذلك، وبالتالي جمع عدة أهداف (والتي تم الإشارة إليها في حاجات الزبائن) تقدم للزبون مجموعة من التسهيلات وتشعره بالرفاهية، كالتواصل واستخدام الانترنيت من أي مكان و عدم التقيد بالحاسوب وما شابه؛ لكن يلاحظ أن هذه الأهداف متناقصة المقاصد والاستفادة بين شرائح المجتمع، ويتجلى ذلك في بعض النقاط التي يمكن التنويه إليها كما يلي:

✓ لا يحتاج جميع الزبائن إلى خدمة الانترنيت و قد نجد من لا يستخدمها أصلا في وقتنا الحالي؛

✓ يعتبر الولوج غلى خدمة الانترنيت في بعض الأماكن ملهاة و قلة انضباط أكثر ما هي رفاهية كالمدارس وأماكن العمل؛

✓ منتج (3G) شامل لعدة خدمات إلى درجة انه لم يتمكن من منافسة منتج الانترنيت المتخصصة عن طريق المودام، لكون أن الثانية تعطي للمستخدم عدة مزايا افتقر إليها منتج (3G)؛

2.2.2.3. وهم البحث عن السوق الكبيرة:

إن الانتقال من تقنية الجيل الثاني إلى تقنية الجيل الثالث قد يخلق فجوة كبيرة في الطلب على هذه الأخيرة، لأنه قد يحدث وان يكون هناك شريحة من الزبائن راضون عن التكنولوجيا التي يستعملونها مسبقا وغير مستعدين لأي تنازل ولا يتقبلون أي خطأ تسببه حداثة التكنولوجيا الجديدة، وهذا عود أحيانا إلى ثقافة المستهلك و أحيانا إلى تكاليف

التحويل التي قد يقعون فيها جراء تغيير أجهزتهم النقالة إلى أجهزة حديثة وذكية، و بالتالي اعتماد والانسياق وراء الجيل الثالث قد يأخذ وقتا في بعض الأحيان لدى بعض المستهلكين و بالتالي سيخلق في نفس الوقت ما يعرف بوهم البحث عن السوق الكبيرة.

الخاتمة:

إن اعتماد الأسلوب التقني في تطوير المنتجات من شانه يغير الكثير من السلوكيات التي اعتادها الزبون قبل دخول المنتج محل الدراسة قيد الاستعمال والاستهلاك، يمكن القول انه هناك احتمال كبير أن يقع المنتج الجديد المطور تقنيا في مصيدة التطوير التقني، لأنه قد يغير من العادات الأسرية و التقنية المألوفة وقد أو يخالف عادات التفكير، الذوق و الاستعمال، بالتالي تطرح فكرة إمكانية عدم نجاحه في الأسواق، لأن تغييره لنمط العيش يمثل عاملا غير مشجع على التطوير أحيانا. ومن جهة، فالمادة التقنية كذلك تهدد نجاح المنتوج الجديد في السوق، لأن المنتوج الجديد والمطور تقنيا قد يحتوي على عدة وظائف من شانها تؤدي دورا أقل احترافية مما لو قورن بمنتوج آخر متخصص، فالاندفاع الذي أدى بمطور المنتج قيد الدراسة قد يوقعه في إحراج مع الزبون، لأنه قد يحدث وأن يشعر الزبون أنه يدفع ثمنا غالبا مقابل عدة مزايا لا يحتاج إليها ولن يستعملها أبدا.

المراجع والاحالات

[1]– مأمون نديم عكروش، سهير نديم عكروش، **تطوير المنتجات الجديدة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004، ص 93-94.

[2]– عبد السلام أبو قحف، التسويق: **وجهة نظر معاصرة**، ط1، مطبعة الإشعاع، مصر، 2001، ص 321 .

[3]– أحمد اليوسفي وآخرون، **إدارة التسويق**، منشورات جامعة حلب، حلب–سوريا، سوريا، حلب، 2004، ص 228-229.

[4]– مأمون نديم عكروش، سهير نديم عكروش، **تطوير المنتجات الجديدة**، مرجع سبق ذكره، (ص 94).

[5]– خيري مصطفى كتانة وأحمد عوني أحمد أغا، **عناصر إستراتيجية الريادة وأثرها في إبداع المنتج، دراسة من وجهة نظر العاملين في مركز الأطراف الصناعية في الموصل**، مجلة أبحاث

اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، العدد 11، جوان 2012، ص 115–117.

[6]– غنية فيلالي، **أساليب تطوير المنتجات في المؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة شركة عتاد التكديسو الحمولة German قسنطينة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة– ، السنة الجامعةي 2008/2007، ص 108–110.

[7] - http://www.3g.dz/ar/la-3g-cest-quoi/ (18:00 / 02-09-2015)

[8]– أحمد بلالي، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر– الجزائر العاصمة، 2007/2006، ص148.

[9] - Mobilis le journal, N°01, 2006, P 07.

[10]– قدي عبد المجيد و مجدل أحمد، **تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في البلاد العربية بين الواقع والمأمول**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، جامعة الجزائر–الجزائر، 2003، ص 110.

11 - www.orascomtelecom.com. (19:30 / 11-09-2016)

[12]– موفق ميمون كمال، **دراسة تموقع خدمة في الأسواق التنافسية "دراسة حالة شركة موبيليس"**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، 2010–2011، ص 212.

[13]– الهاشمي بن واضح، **تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر 2008–2011"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سطيف–الجزائر، 2013–2014، ص 184.

[14] -www.Nedjma.dz (17:00 / 08-09-2013)

[15] – https://ar.wikipedia.org/wiki/أوريدو_الجزائر (18:00 / 10-09-2015)

[16]– Autorité de régulation de la poste et des télécommunications, **Observatoire du marché de la téléphonie mobile en algérie année 2014**, p03.

[17]- http://www.ooredoo.com/ar/news/media/news/ooredoo-22.html (17:12 / 06-09-2016)

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"

The development and modernization of the banking services in the light of the trend towards the economy knowledge, "the case of Algeria"

د. زبير عياش **أ. بوكحيل نسيم**
جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي. الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/30 تاريخ قبول النشر : 2017/05/25

الملخص:

لقد أولت الجزائر في بداية الألفية اهتماما كبيرا باقتصاد المعرفة كنموذج اقتصادي جديد يساعدها على مواكبة سير التطور العالمي خاصة في المجال البنكي، ويظهر ذلك جليا عبر تبني الحكومة الجزائرية عدة مشاريع لتطوير وعصرنة الخدمات البنكية، وسعيها لإدماج التطورات التكنولوجية في نشاط البنوك الجزائرية، بغية ابتكار خدمات بنكية جديدة ذات جودة تتسم بالسرعة والأمان وتتماشى مع رغبات الزبائن ومتطلبات هذا التوجه الاقتصادي، من خلال هذا البحث نحاول إبراز جهود الجزائر في تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية : اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تطوير وعصرنة الخدمات البنكية، أنظمة وأدوات الدفع الالكترونية.

Abstract :

A*lgeria has given at the beginning of the millennium a great interest in the knowledge economy as a new economic model to help keep up with the progress in the global development, particularly in the banking industry, and this is evident through the adoption of the Algerian government several projects for the development and modernization of banking services, and it seeks to integrate technological developments in the activity of Algerian banks, in order to create a new quality banking services characterized by speed, security, and in line with the wishes of customers and the requirements of this economic orientation, through this research we are trying to shed light on Algeria's efforts to develop and modernize the banking services in the light of the trend towards a knowledge economy..*

Key words*: knowledge economy, information and communication technology, the modernization of banking services, systems and tools of electronic payment.*

مقدمة:

لقد أفرز ميلاد اقتصاد المعرفة مستجدات كثيرة وتحولات جدرية وكبيرة في مجال الأعمال بصورة عامة والمجال البنكي والمالي بصورة خاصة، حيث شهد القطاع البنكي تنافسا شديدا بسبب الاستخدام الواسع للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه نشاط البنوك إذ تغلب الطابع الالكتروني في تقديم مختلف الخدمات، مما ساهم في تطوير وتسريع نظم معالجة مختلف المعاملات البنكية والمالية، ومن أجل مواكبة البنوك الجزائرية سير التطور العالمي والمستجدات الحاصلة في القطاع البنكي، عملت الحكومة الجزائرية على اتخاذ عدة تدابير وتوفير الإمكانات اللازمة للوصول إلى خدمات بنكية عصرية وذات جودة عالية تتسم بالسرعة والأمان وتتماشى مع متطلبات عصر اقتصاد المعرفة

ولدراسة هذا الموضوع يمكن طرح التساؤل الموالي:

ما هو واقع تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة؟

أولا- أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في:

- إيضاح جهود الحكومة الجزائرية في تطوير وعصرنة خدمات بنوكها بما يتماشى مع متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، والكشف عن المستجدات الحاصلة في القطاع البنكي الجزائري نتيجة هذه الجهود.

ثانيا– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إلقاء الضوء على مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه وأهم ركائزه ؛
- التعرف على مدى اهتمام الجزائر بالتوجه إلى اقتصاد المعرفة ؛
- التعرف على جهود ومشاريع المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية لتطوير وعصرنة خدمات بنوكها؛
- الكشف عن أهم المستجدات الحاصلة في القطاع البنكي الناتجة عن إدماج التطورات التكنولوجية في نشاط البنوك الجزائرية؛
- التوصل إلى نتائج واقتراح وتوصيات لتفعيل تطوير الخدمات البنكية في الجزائر في ظل هذا التوجه الاقتصادي الجديد .

ثالثا – فرضيات الدراسة: استجابة لمتطلبات أهداف الدراسة، قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية وما ينطوي تحتها من فرضيات فرعية كالآتي:

الفرضية الرئيسية:

- قامت الجزائر بتبني عدة مشاريع لتطوير وعصرنة خدمات بنوكها بما يتوافق مع متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة

الفرضيات الفرعية:

- سعت الجزائر للاندماج في اقتصاد المعرفة من خلال تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات ؛
- قامت الجزائر بتطوير وعصرنة الخدمات البنكية لبنوكها من خلال التعاون مع هيئات دولية وإنشاء شركات ومؤسسات من شأنها تحقيق هذا المشروع ؛
- إن أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر متخلفة مقارنة بأغلبية الدول ؛
- لا يزال الاعتماد كبيرا على استعمال النقود القانونية عوض الشيكات والبطاقات البنكية.

رابعا – الدراسات السابقة:

من أجل دراسة موضوع الدراسة واختبار الفرضيات سوف يتم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة التالية:

دراسة دراسة(لحمر خديجة، 2015) بعنوان تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم موقع الجزائر من اقتصاد المعرفة عبر معرفة جاهزية الاقتصاد الجزائري لاندماج في اقتصاد المعرفة من خلال مؤشرات الاقتصاد المعرفي استنادا على منهجية البنك الدولي التي تسمح بمقارنة الجزائر مع باقي دول العالم

دراسة (عامر بشير، 2012) بعنوان دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر:

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد الفرص والبدائل والاستراتيجيات التي يمكن أن يوفرها الاقتصاد المعرفي ليصبح البنك الجزائري متطورا ومرنا وقادرا على تلبية طلبات زبائنه ومنافسا للبنوك الأجنبية في ظل التطورات المالية والبنكية العالمية.

دراسة(عرابة رابح، 2012) بعنوان دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الخدمات البنكية الالكترونية كاتجاه حديث لتطوير وعصرنة البنوك الجزائرية.

خامسا– منهج الدراسة:

اعتمدنا لدراسة تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في الجزائر على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساهم في تشكيل خلفية علمية يمكن أن تفيد في إثراء الجوانب المختلفة للدراسة لتبيان واقع تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في الجزائر في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة .

المحور الأول: توجه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة

سيتم من خلال هذا المحور تناول العناصر التالية:

أولا: اقتصاد المعرفة

مما لاشك فيه أن المعرفة اعتبرت مصدرا لبناء الحضارات الإنسانية في كل زمان ومكان، كما أنها العامل الأساسي والمحرك بديناميكية الشعوب وتقدمها، وذلك لما لها من أثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ولقد ساهم التطور الكبير في المعرفة ولا سيما في جانبها المفاهيمي والمادي إلى دفع عجلة الاقتصاد والتغيير في آلياته منهجيته، وربطه بالمعلومات والبرمجيات والرقميات[1]

ولقد أفرزت هذه الحركية ذما يسمى بمفهوم اقتصاد المعرفة الذي أحدث بدوره تحولا جذريا في ركائز النشاط الاقتصادي سواء على مستوى المؤسسات والأفراد، الأمر الذي

استلزم الإحاطة بخصائص هذا الاقتصاد للتكيف مع بيئته، وفيما يلي سنورد خصائص اقتصاد المعرفة كالآتي:

1-اقتصاد يركز على اللاملموسيات بدلا من الملموسيات: يعني هذا أن الأصول الرئيسية هي اللاملموسيات كالأفكار والعلامات التجارية والمعلومات بدلا من الأرض والأصول المالية هذا من ناحية المدخلات أما فيما يخص المخرجات هيمنة فيه الخدمات على السلع[2]

2- رقمي: إذ أن الرقمنة أثرت بشكل كبير على حجم وتخزين ومعالجة المعلومات[3]

3- شبكي: إن التطور في وسائل الاتصال الجديدة(الهواتف الخلوية، الاتصالات المباشرة عبر الأقمار الصناعية، الانترنت) وسع إمكانية التشارك ليس ضمن الشركة بل وأيضا الشركات الأمر الذي جعل التشبيك البيني حقيقة واقعة[4].

4-الأسواق الجديدة: انبثقت أسواق جديدة على هيئة إلكترونية كأماكن جديدة للتجارة، حيث ساهمت سرعة تدفق المعلومات حول الأسعار في الحد من ظاهرة عدم الكفاية في الأسواق الحالية[5].

5-افتراضي: فمع الرقمنة وشبكة الانترنت أصبح العمل الافتراضي حقيقة واقعة ساهمت في حصر قيود الزمان والمكان وخفض التكلفة،[6] فالاستخدام الواسع لتكنولوجيا وأنظمة المعلومات الرقمية تساهم في ترشيد الخيارات الأساسية على الصعيد الاقتصادي والقرارات والعمليات على صعيد الأعمال، فحسب إحدى الدراسات الحديثة التي أعدت على عينة من الشركات ، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية في 51% من الشركات، خفض التكاليف ب39% تحسين صنع القرار ب 36%، إثراء علاقات الزبون وكذلك تطوير تطبيقات التكنولوجيا ب 33%[7].

ويستند اقتصاد المعرفة على أربعة ركائز أساسية والتي يمكن إيجازها فيما يلي[8]:

1-**التعليم:** وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، في ظل هذا الاقتصاد ؛

2-**الحاكمية الرشيدة:** والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو؛

3- **ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** وهي التي تسهل نشر وتجهز المعلومات وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفز المشاريع وإنتاج قيم مضافة؛

فحسب جمعية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية (UNCSTD) على الدول النامية كي تندمج في اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC، لأنه استعمال هذا الأخيرة بغرض إقامة بنى تحتية معلوماتية مكلفا، فعدم استعمالها يكون أكثر تكلفة[9].

4-البحث والتطوير: يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع كما يساهم في زيادة عائد الاستثمارات المادية والبشرية[10]

من خلال ما سبق يمكننا تعريف اقتصاد المعرفة على انه نمط اقتصادي حديث قائم على الاستخدام واسع لنطاق للمعلوماتية وشبكاتها، في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر المعرفة المحرك الأساسي للإنتاجية والإبداع والتنمية الاقتصادية.

ثانيا: توجه الجزائر نحو الاندماج في اقتصاد المعرفة:

بعد الاستقلال ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي اقتصادا يتميز بالتخلف ويخدم مصالح الاقتصاد الفرنسي، وقد حاولت الجزائر الخروج من هذه التبعية عبر انتهاجها الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية ولكن في منتصف الثمانينات عانى الاقتصاد الجزائري ركودا كبيرا بسبب الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط في ظل اعتمادها على مداخيل المحروقات في تنفيذ مخططاتها وسياساتها الاقتصادية، وكنتيجة لذلك شرعت الجزائر في اتخاذ عدة تدابير ومشاريع من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بدعم وإشراف صندوق النقد الدولي بهدف التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق الذي يقوم على المنافسة وفتح الأسواق للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب.

ويتميز الاقتصاد الجزائري بكونه اقتصادا ريعيا لاعتماده على المداخيل المحصلة من مصدر طبيعي وحيد غير متجدد، فهذا الوضع الاقتصادي يشكل خطرا كبيرا على مستقبل الجزائر بفعل التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة من جهة، وما يشهده قطاع المحروقات من أزمات خلال هذه الفترة من جهة أخرى.

في ظل هذه المعطيات سعت الجزائر للانتقال من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة عبر الاهتمام باقتصاد المعرفة كنموذج اقتصادي جديدي يساعدها على مسايرة

التطور العالمي في مختلف المجالات خصوصا الميدان التكنولوجي والعلمي، إذ اتخذت الحكومة الجزائرية سنة 2003 قرار التوجه نحو اقتصاد المعرفة بعد انعقاد مؤتمر مرسيليا، فعملت على توفير الإمكانات اللازمة للدخول في هذا الاقتصاد الجديد والاستفادة من خصائصه من خلال التحول العمل على التحول من بلد مستهلك للتكنولوجيا إلى بلد مصدر ومنتج لهذا المنتوج الذي لا ينضب والمتميز بقيمة مضافة، كما عملت على تحسين كافة مكونات المجتمع من خلال تنظيم العديد من الملتقيات الدولية والوطنية التي تعمل على إيجاد الحلول المناسبة للاندماج في هذا الاقتصاد[11] ، وتدعيم البيئة السياسة والقانونية، وبيئة الأعمال والابتكار، والمهارات، إضافة إلى تحسين البنية التحية الداعمة لبناء مجتمع معلوماتي في ظل الاقتصاد المعرفي.

وفي هذا السياق يوضح التقرير السنوي المقدم من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي حول تكنولوجيا تقنية المعلومات ترتيب الجزائر فيما يخص المؤشرات الداعمة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة من أصل 139 دولة شملهم هذا التقرير.

جدول رقم(01): المؤشرات الداعمة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال الفترة الممتدة من 2014-2016

السنة / المؤشر	2014		2015		2016	
	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة
البيئة القانونية والسياسية	140	2.6	127	2.9	123	3.0
بيئة الأعمال والابتكار	145	2.9	136	3.1	133	3.2
المهارات	102	4.0	94	4.4	89	4.6
البنية التحتية	127	2.4	83	3.7	80	3.9

Source : Elaboré par les chercheurs en se référant aux déférents rapports de World Economic Forum de 2014 à 2016

من خلال الجدول نلاحظ تطور في المؤشرات الداعمة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة حيث تقدم سنة 2016 كل من مؤشر البيئة القانونية الذي يشمل السياسات والتنظيمات التي تضبط تقنية المعلومات الاتصال ومؤشر بيئة الأعمال والابتكار الذي يعبر عن روح التجديد والابتكار ومدى توفر التقنية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات الاتصال لتسهيل القيام بمختلف أنشطة الأعمال ومؤشر المهارات الذي يعبر عن قدرة الفرد الجزائري

في التعامل مع المعلومات إضافة إلى مؤشر البنية التحتية الذي يعبر عن مدى جاهزية البني التحية لتقنية المعلومات بالعديد من المراتب مقارنة بالسنتين السابقتين.

الأمر الذي يدل على قيام الحكومة الجزائرية ببذل العديد من الجهود لمواكبة التغيرات المتسارعة للتكنولوجيا الرقمية لتحسين الخدمة العمومية وسعيها للتحول إلى اقتصاد المعرفة من خلال تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات، ولكن رغم ذلك لازالت الجزائر تحتل ذيل الترتيب العالمي في المؤشرات السابقة الذكر حسب التقرير السنوي المقدم من طرف المنتدى الاقتصادي العامي.

وقد أعتمد البنك الدولي في دراسته لمؤشر الكلي لاقتصاد المعرفة لمجموع 146 دولة سنة 2012 على أربعة ركائز لاقتصاد المعرفة (النظام الاقتصادي والمؤسسي، التعليم، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصال) حيث احتلت الجزائر فيما يخص هذا المؤشر المرتبة 96 ب 3.79 نقطة[12].

المحور الثاني: واقع تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة

في ظل مضامين اقتصاد المعرفة سعت الجزائر لعصرنة خدمات بنوكها بما يتوافق مع المعايير الدولية المعمول بها، عبر وضع مشروع لتطوير وعصرنة الخدمات البنكية لبنوكها من خلال التعاون مع هيئات دولية، إضافة إلى إنشاء عدة هيئات وشركات تساهم في تفعيل وتحقيق هذا المشروع، سيتم من خلال هذا المحور تناول العناصر التالية:

أولا: جهود تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في الجزائر

في إطار دراسة مشروع عصرنة وتطوير الخدمة البنكية تم وضع برنامج أعمال مكون من أربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك وهذا بحضور مستشاري البنك العالمي من أجل دراسة مشروع عصرنة نظام الدفع، حيث تجتمع المجموعات بطريقة منتظمة على مستوى البنك المركزي لمناقشة الأعمال وطريقة العمل، ويتعلق الأمر بمجموعة الهندسة الإجمالية التي تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني، ومجموعة وسائل الدفع التي تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع، إضافة إلى المجموعة النقدية التي يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية، والعراقيل التي تواجهها السياسة النقدية

في الجزائر، وأخيرا مجموعة القانون التي يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية [13].

وبعد دراسة مشروع تطوير وعصرنة الخدمة البنكية، قامت الجزائر بإنشاء عدة شركات وهيئات من شأنها المساهمة في تطوير وعصرنة الخدمة البنكية المقدمة من طرف بنوكها، بغية تلبية حاجيات المستهلكين في أحسن الظروف وهي كالآتي:

1-شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM)

لقد تأسست شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك(SATIM) سنة 1995، من خلال تجمع بنكي ممثل في" BADR, BDL, BEA, BNA, CPA, CNEP, CNMA, ALBARAKA"، حيث تضم هذه الشركة في الوقت الراهن 17 عضوا ضمن شبكتها 16 بنكا من بينها 07 بنوك عمومية و09 بنوك خاصة إضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر[14]، وتتمثل مهامها في تحديث التقنيات البنكية، تطوير تسيير النقد ما بين البنوك، عصرنة طرق الدفع، ترقية المعالجة بين البنوك[15].

أما الأعمال التي تضطلع بها شركة "SATIM" فهي إدماج الموزعات الآلية(DAB) في البنوك والتي تشرف عليه، صناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية، ويتم ذلك من خلال إجراء عقد بين البنك و"SATIM" الذي يحدد التزام الطرفيين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط بين (DAB)، ومصالح"SATIM" بواسطة شبكة اتصال "X25-DZ-PAC" التي تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة، بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك[16].

2- مركز المعالجة النقدية ما بين البنوك

تشرف شركة ساتيم" SATIM" على مركز المعالجة النقدية ما بين البنوك الذي يتولى ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة، إذ تتطلب عملية السحب ترخيص يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب، وفي حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل زبون إضافة إلى مراقبة الإشارة السرية، كما أن السحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه، وعلى الساعة صفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم وتنظيمها حسب كل بنك موجود في الشبكة بين المركز وجميع البنوك المشاركة وتسجيل العمليات

لدى جميع البنوك ويتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات البنوك[17].

3 شركة الجزائر الخدمات الصيرفة الالكترونية"AEBS"

تعتبر هذه الشركة أول تجربة للجزائر في مجال تقديم خدمات بنكية على الخط، حيث نشأت هذه الشركة سنة 2004 عن اتفاق بين المجموعة الفرنسية(EDI-DIAGRAM)، الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بتقديم خدمات البنكية الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي: MULTIMEDIA MAGACT وSOFT ENGINERING ومركز البحث في الإعلام الآلي والتقني CERIST، لتنشأ شركة مختلطة سميت" الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية[18]، تخصصت في مجال الخدمات المتعلقة بالبنوك عن بعد، وتأمين تبادل البيانات المالية للعديد من البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر مثل: BEA, CPA, BNA, BADR, BDL, BNP, Société Général , AL Salam Banque، وذلك من أجل عصرنة وتطوير القطاع البنكي الجزائري، ومن بين الخدمات التي تقدمها هذه الشركة تبسيط وتأمين المعاملات الالكترونية متعددة الأقسام واقتراح الحلول للبنوك فيما يخص خدمات البنك عن بعد[19]

ثانيا: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النظام البنكي

ينصرف مدلول تطوير وعصرنة الخدمة ضمن مضامين هذا الاقتصاد الجديد إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النشاط البنكي والمالي، من خلال استخدام الشبكات الاتصالية الحديثة ووسائل الاتصال الحديثة، التي أوجدت طرقا جديدة لنقل المعارف والمعلومات، كما ساهمت في إلغاء الحدود المكانية والزمانية عند تقديم خدمات بنكية للزبون، ويمكن إيجازها وفق ما يلي:

1- شبكة الاتصالات الالكترونية

لقد ساهمت عدة شبكات سواء محلية أو دولية في تقديم خدمات بنكية بشكل سريع وأكثر أمنا، وفيما يلي نذكر بعضها:

1-1 الشبكة الاتصالية (DZPAC): هي شبكة تحويل البيانات للاتصالات الجزائرية لتحويل حزمية باستعمال معيار الآيتيو x25 للاتحاد العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التي أطلقت مند عام 1993، وهي يسمح بربط الأجهزة والشبكات الاتصالية[20]،

حيث تتمثل مجالات استخدام هذه الشبكة في مختلف أصناف البرامج المستخدمة في الاتصالات بين البنوك، وقد وصلت نسبة إيصال البنوك الجزائرية بخط الشبكة X25 سنة 2004 نسبة 53% من طاقة الشبكة الكلية المخصصة للبنوك ومن المرتقب أن تصل نسبة الإيصال بهذه الشبكة 100% سنة 2013[21].

1-2 الشبكة البنكية(SWIFT): تم إنشاء هذه الشبكة بواسطة مؤسسة عالمية للاتصالات المالية بين البنوك يتم من خلالها إنجاز التحويلات المالية والعمليات البنكية من خلال نظام واحد للاتصالات المالية بين البنوك ولغة واحدة أيضا، حيث تعتمد على نظم تشفير إلكترونية لتحقيق السرية الخصوصية والأمان[22]، ويقع المقر الرئيسي للشبكة في بلجيكا[23]، وحسب إحصائيات لسنة 2007 المقدمة من طرف هذه الشركة أن هناك 8.034 مشترك من 207 دولة من مختلف أنحاء العالم[24].

1-3 الشبكة النقدية المشتركة ما بين البنوك (RMI): لقد أطلقت شركة"SATIM" مشروع وضع نظام نقدي مشترك ما بين البنوك سنة 1996، نتج عنه إرساء الشبكة النقدية الإلكترونية البنكية المشتركة، والتي تتضمن حظيرة الموزعات الآلية الموزعة على كامل الوكالات البنكية والبريدية المستعملة لشبكة نقل المعلومات"DZ-PAC" من خلال خطوط الربط X25، حيث تقوم هذه الموزعات الآلية بمعالجة عمليات السحب المرتبطة بالبنوك الأعضاء وكذا التحويلات المالية المرتبطة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب، فالهدف من هذا المشروع هو تحقيق القبول التام لجميع البطاقات المصدرة في جميع الصرافات الموجودة على كامل الترب الوطني[25].

وإن انضمام المؤسسات المالية إلى الشبكة يتم عن طريق إمضاء اتفاقية بين البنوك وهي عقد تعاون يتعلق بالخدمة المقدمة من SATIM واحترام الخصوصيات التقنية التي تصدرها الشبكة فيما يخص الإشراف على السجلات الخاصة بالحاملين وتواريخ تسجيل العمليات[26]

2- وسائل الاتصال الحديثة والبنوك

2-1 الانترنت: لقد تمكنت شبكة الانترنت من الدخول إلى الجزائر سنة 1991 من طرف الجمعية(UNIX) الجزائرية بالتعاون مع جمعية العلماء الجزائريين(ASA) من خلال الاتصال مع إيطاليا، ففي بادئ الأمر كان الموزع الوحيد للدخول إلى الانترنت هو مركز الأبحاث والمعلومات(CERIST)، ومع مرور السنين عرفت الانترنت قاعدة أكبر

للاستعمال، وأصبحت ظاهرة حقيقة وملموسة، وهذا ما تجسد في سنة 2000 من خلال حصول الجزائر على 18 ممونا لخدمة الانترنت[27]، كما تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر من 50.000 مستخدم سنة 2000 إلى 15.000.000 مستخدم سنة 2016 والذي يمثل 36.5% من إجمالي عدد السكان في الجزائر[28]، ويرجع ضعف هذه النسبة إلى إرتفاع سعر الاشتراك في هذه الخدمة في مقابل تدني سرعة الشبكة.

ولقد كان للأنترنت دور في العمل البنكي من خلال اتاحته امكانيته انشاء مواقع الكترونية خاصة بالبنوك سواء كانت عمومية أو خاصة، حيث تتوفر مواقع البنوك الجزائرية على بعض الخصائص التقنية كالواجهة البينية والتصفح والصفحة الرئيسية، والابحار والرسومات والصوتيات ومختلف الرموز.. وهي متفاوتة من بنك لآخر، ومن حيث المحتوى فأغلب المواقع تعرض معلومات تفصيلية عن مجمل الخدمات المقدمة من طرف هذه البنوك[29].

2-2الهاتف الجوال: لقد أدى انتشار الهواتف النقالة إلى تطوير الخدمات التي يمكن أن تقدمها خاصة منها البنكية، فقد ظهر ما يسمى بالبنوك الخلوية التي تقوم على فكرة تزويد الخدمات البنكية للزبائن في أي مكان وفي أي وقت[30]، ولا تزال الخدمات المقدمة من طرف البنوك الجزائرية لزبائنها عبر الهاتف الجوال تقتصر على الاطلاع على أرصدتهم وطلب الصكوك وكذا تحويل الأموال من رصيد لآخر داخل وكالات البنك إضافة إلى إمكانية دفع الفواتير الخاصة بالمتعامل الهاتف الجوال.

فلا بد على البنوك الجزائرية الاستفادة من عدد مشتركي خدمة الهاتف الجوال، الذي بلغ 39.630 مليون مشرك سنة 2014[31] في تقديم خدماتها عبر الهاتف الجوال لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن، خاصة وان تكلفة تقديم الخدمة البنكية عبر هذه الأداة تعتبر منخفضة مقارنة بباقي الأدوات الأخرى.

جدول رقم(02): التكلفة لمختلف قنوات توزيع الخدمة

القناة	التكلفة بالدولار
عن طريق موظف البنك	4.25 دولار
الهاتف الثابت	1.30 دولار
الصراف الآلي	1.25 دولار
الانترنت	0.19 دولار
الهاتف الجوال	0.10 دولار

Source: Jim Marouse, **300 Mobile Payment and Digital Banking Trends**, consulté le 18/01/2015, sur: www.thefinancialbrand.com

ثالثا: واقع أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر

إن نظام الدفع البنكي لبلد ما يحتوي على المؤسسات المالية التي لها دور في الوساطة المالية(البنوك)، وكذلك آليات الدفع إضافة إلى إجراءات الدفع والتحصيل فهذه العناصر تكون مدعمة بنظام معلوماتي واتصالي بين المؤسسات الوسيطة والأعوان الاقتصاديين فضعف أحد هذه العناصر سينعكس سلبا على فعالية النظام ككل من جهة أخرى، فعناصر النظام خاضعة إلى التطوير والعصرنة من وقت لآخر، فإن لم تساير التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم سينعكس هذا سلبا على نظام لدفع ويصبح عاجزا[32]

في إطار تحديث وعصرنة الخدمة البنكية في الجزائر ومواكبة التطور العالمي لا سيما من حيث أنظمة الدفع، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظم دفع إلكترونية حديثة أهمها:

1 نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS)

لقد جاء هذا النظام لمواكبة المعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية وذلك سنة 2006[33]، إذ يرمز لهذا النظام دوليا (RTGS) والذي يعتبر نظاما مركزيا إلكترونيا يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة لبلد ما من خلال الحسابات المركزية للبنوك[34].

ووفق المادة 02 للتنظيمية 04/05 المؤرخة في 13 أكتوبر 2005 والمتعلقة بنظام التسوية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، يعتبر نظام الجزائر للتسوية الفورية (**Algeria Real Time Settlement**)، نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن

طريق التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام[35]

فما يميز نظام الجزائري للتسوية الفورية (ARTS) هو الأهمية النسبية لحجم العمليات من بنك إلى بنك مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن البنك[36]

جدول رقم(03): تطور المعاملات المالية عبر نظام خلال(ARTS) خلال الفترة 2006-2015

السنوات	نسبة توافر نظام ARTS	عدد العمليات المنجزة	قيمة العمليات المنجزة (مليار دج)	عدد أيام العمل
2006	-	142373	750.6	226
2007	-	176900	313373	251
2008	99.34	195175	607138	252
2009	99.56	205736	649740	253
2010	99.93	211561	587475	254
2011	99.77	237311	680123	251
2012	99.77	269557	535234	252
2013	99.99	290418	358026	253
2014	99.99	314357	372394	253
2015	100	334749	265141	255

Source : Elaboré par les chercheurs en se référant aux déférents rapports de la Banque d'Algérie de 2007 à 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تحكم في النظام ونقص تعثراته السنوية وذلك من خلال وجود تطور ملحوظ لنسبة توافر هذا النظام التي تقاس بواسطة العلاقة بين الافتتاح الرسمية لنظام المعاملات وزمن التعثر، حيث بلغت نسبة توافر هذا النظام 100% سنة 2015، والتي تعبر أيضا عن علاقة قياس الموثوقية لعمليات أنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة بشكل عام. وفيما يخص حجم المعاملات المالية نلاحظ أنها في تطور مستمر بشكل نسبي مع زيادة عدد أيام العمل كل سنة، حيث بلغت 334749 سنة 2015 مقارنة ب 142373 سنة 2006.

أما بالنسبة لحجم مبالغ عمليات النظام فعرفت تطورا مستمرا بمقدار 750.6 مليار دينار سنة 2006 إلى 680123 مليار دينار سنة 2011 في حين عرفت الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2013 تراجعا لمبالغ عمليات النظام، وفي سنة 2014 كان هناك تطور طفيف في حجم عمليات النظام مقارنة بالسنة التي سبقتها وفي سنة 2015

كان هناك انخفاض في قيمة العمليات المنجزة، وهذا كله بسبب عمليات السياسة النقدية وعمليات المشاركين.

2- نظام المقاصة الإلكترونية الآلية عن بعد (ATCI)

يعتمد هذا النظام على المعالجة عن بعد لتسوية المعاملات فيما بين البنوك، ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة ATCI (Algérie-Télécompensation interbancaire) بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيما بينها وهذا تحت إشراف وإدارة البنك المركزي[37]، ويختص هذا النظام بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العامة، الشيكات، أوراق تجارية، تحويلات، عمليات على البطاقة، اقتطاعات آلية[38]، وما يميز هذا النظام أنه[39]:

-لا يقبل إلا التحويلات التي تقل قيمتها الاسمية عن 1 مليون دينار جزائري، كما يجب أن تنفذ أوامر التحويل التي تفوق أو تساوي قيمتها الاسمية هذا المبلغ، ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل؛

-يفوض بنك الجزائر مهمة تسيير نظام ATCI لمركز المقاصة البنكية (CPI)، هذا الأخير عبارة عن شركة أسهم وفرع تابع لبنك الجزائر.

وفيما يلي نوضح أهم تطورات المعاملات المالية من خلال استعمال هذا النظام في الجزائر.

جدول رقم(04): تطور المعاملات المالية عبر نظام (ATCI) خلال فترة 2006-2014

السنوات	عدد عمليات الدفع بالمليون دينار	مبلغ عمليات الدفع بالمليار دينار	نسبة عمليات البطاقة في المعاملات الكلية%	مبلغ المعاملات بالبطاقات	نسبة الشيكات في حجم المعاملات الكلية %	حجم عمليات الدفع بالشيكات بالمليون دينار	عمليات التحويل بالمليون دينار	نسبة عمليات التحويل في المعاملات الكلية %
2007	6.929	5452.188	-	-	80.7	5.6	1.011	14.6
2008	9.32	7188.255	12.5	1.161	70.3	6.6	1.530	16.4
2009	11.139	8534.729	17.2	1.915	63	7.023	2.101	18.9
2010	13.818	8878.137	20	3.758	52.5	7.252	3.687	26.7
2011	17.062	10581.6	28.4	4.848	44.9	7.667	4.406	25.8
2012	17.387	11766.1	22.7	3.953	46.2	8.034	5.227	30.1
2013	19.470	12661.6	23.5	4.570	42.2	8.210	6.479	32.3
2014	20.750	13979.0	22.0	4.560	40.9	8.490	7.470	36.0
2015	20.756	15892	14.9	3.089	41.82	8.490	8.748	42.15

Source : Elaboré par les chercheurs en se référant aux déférents rapports de la Banque d'Algérie de 2007 à 2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تسجيل المعاملات عبر هذا النظام قد عرف تطورا ملحوظا ومستمرا، حيث بلغ عدد العمليات 20.756 عملية بمبلغ 15892 مليار دينار سنة 2015 مقارنة ب 6.929 عملية بمبلغ 5452.188 مليار دينار سنة 2007.

ومقارنة بالدول المجاورة يعتبر حجم المعاملات ضئيل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المعاملات التي تتم داخل البنك أكثر بشكل كبير من المعاملات مابين البنوك حيث تفوقها بخمسة أضعاف، وهذا لأن البنوك العمومية تمتلك شبكة كبيرة للوكالات المنتشرة عبر التراب الوطني.

وبالنسبة لطرق الدفع المستخدمة عبر هذا النظام، نلاحظ هيمنة الشيكات وتطور العمليات من خلال هذه التقنية، حيث تطور حجم عمليات الدفع من 5.6 مليون دينار سنة 2007 إلى 8.490 مليون دينار سنة 2015 وفي المقابل عرفت المعاملات بالبطاقة التي تعتبر نسبة السحب فيها أكبر من الدفع ارتفاعا مستمرا في مبلغ المعاملات بمقدار 4.560 مليون دينار سنة 2014 مقارنة ب 1.161 مليون دينار سنة 2008 وفي ظل سنة 2015 عرف التعامل بالبطاقات تراجعا حيث قدرت ب 3.089 ، مقابل تراجع في نسبة التعامل بهذه الوسيلة في المعاملات الكلية في 04 سنوات الأخيرة ، إذ بلغت نسبة 22 % سنة 2015 مقارنة 28.4 % سنة 2011، فهذا التراجع يدل على تفضيل المتعاملين لباقي أدوات الدفع الأخرى في ظل عدم زيادة فعالية هذه الأخيرة في إنجاز مختلف الصفقات.

أما بالنسبة لعمليات التحويل من خلال هذا النظام فقد عرفت تطورا مستمرا سواء في حجم المعاملات أو في نسبة المعاملات بالنسبة للمعاملات الكلية، حيث بلغ حجم عمليات التحويل 8.748 مليون دينار سنة 2015 بنسبة 42.15 % مقارنة ب 1.011 مليون دينار سنة 2007 بنسبة لا تتعدى 14.6%.

رابعا: واقع أدوات الدفع الالكترونية في الجزائر

1- الصرافات الآلية ((Automatic Teller Machine (ATM)): يعتمد مفهوم هذه الآلات على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وآلة الصرف بحيث يمكن استقبال بيانات الزبون(رقم التعريف الخاص بالزبون، رقم حسابه، رمز الخدمة،...الخ) بمجرد قيام الزبون بإدخال البطاقة في الآلة لتقوم الآلة بعد ذلك بإعطاء استجابات فورية تتمثل في

الخدمات البنكية المطلوبة كالسحب النقدي، إيداع الشيكات، كشف الحساب، بيان الأرصدة[40]

ويمكن تمييز نوع أساسيين للصراف الآلي هما: الموزع الآلي للأوراق (DAB) الشباك الآلي البنكي(GAB) والجدول التالي يوضح تطور الصرافات الآلية خلال الفترة.

جدول رقم(04): تطور الصرافات الآلية خلال الفترة الممتدة من 2008 -2015

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نوفمبر 2015
عدد الصرافات الآلية	544	574	636	647	543	475	539	570

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق إدارة نظام المعلومات لشركة "Satim"

نلاحظ من خلال الجدول التطور المستمر لعدد الصرافات الآلية من 544 صراف سنة 2008 إلى 647 صراف سنة 2011، ثم عرف هذا العدد تراجعا خلال السنتين التاليتين، ليعاود الارتفاع في السنتين الأخيرتين، ببلوغ 570 صراف آلي سنة 2015، وهذا التدبدب في تطور عدد الصرافات الآلية يوضح ضعف الجزائر في التحكم بهذه التقنية والمعاملات من خلالها، فغالبا ما يواجه الزبون عند انجاز معاملاته عبر هذه الأداة خللا فنيا وتقنيا

2-طرفيات البيع(Terminal Payement Electronic (TPE):وهو عبارة جهاز مدمج لدى التجار تجري من خلاله عمليات التحويل وإعادة التحويل عبر شبكة وقنوات الاتصال المختلفة، حيث يتم من خلاله تكوين اتصال مباشر بين حاسبات آلية موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر الكبرى بالحاسب الآلي للبنك، فمن خلال استخدام هذه الوحدات الطرفية يمكن إدخال قيمة مشتريات الزبون لتخصم من رصيد حسابه مباشرة في البنك وإضافة القيمة إلى حساب المتجر في نفس البنك[41]، و الجدول الموالي يوضح تطور في دمج أجهزة طرفيات البيع لدى التجار حسب بعض البنوك الجزائرية

جدول رقم(05): عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE حسب البنوك خلال الفترة 2010-2015

السنوات / البنوك	2010	2011	2012	2013	2014	2015
CPA	1491	1554	1622	1647	1654	1686
BDL	575	575	338	188	188	188
BADR	317	317	317	317	319	373
BNA	52	57	57	57	57	65

BEA	329	329	332	332	/	/
سوسييتي جنرال	51	60	71	101	126	243
بريـــد الجزائر	47	47	47	47	47	47
بنـــك البركة	9	9	9	9	9	9
BNPباريباس	15	24	76	89	80	111
Natixis	3	5	5	40	41	73
AGB	6	66	89	155	208	232
الســـلام بنك	2	4	2	4	8	8
المجموع	2897	3047	2965	2986	2737	3035

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق إدارة نظام المعلومات لشركة "Satim"

نلاحظ من خلال الجدول تطور في دمج أجهزة طرفيات البيع لدى التجار، حيث بلغ عدد هذه الأجهزة 3035 جهاز مدمج سنة 2015مقارنة ب 2897 جهاز سنة 2010، كما عرفت الفترة الممتدة من 2012 إلى 2014 تراجعا نسبيا في عدد الأجهزة المدمجة ليعود ويرتفع سنة 2015، وهذا يدل على وجود جهود مبذولة من طرف أغلبية البنوك لتطوير عمليات الدفع عبر البطاقة، حيث احتل بنك القرض الشعبي الجزائري الصدارة في هذا المجال ب1686 جهاز مدمج، يليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب 373 جهاز فيما احتل ذيل الترتيب بنك السلام ب8 أجهزة.

3- البطاقات البنكية: في ظل عمل الجزائر لإصلاح منظومتها البنكية وفتح المجال لتطوير التجارة الإلكترونية، سعت لاعتماد البطاقة البنكية التي تعتمد على نموذج موحد لاستعمالها (خط الدفع+ الالكتروني) وتتميز بالبساطة عند الاستعمال، إضافة إلى أنها وسيلة دفع مؤمنة بالنسبة لحاملها[42].

تعود ظهور وبداية استعمال البطاقة البنكية في بعض البنوك الجزائرية إلى سنة 1989، لكنها كانت تخص فئة معينة من الزبائن، وبغية تعميم التعامل بالبطاقة البنكية قامت شركة "Satim" بتوفير بطاقات السحب للعديد من البنوك ومؤسسة بريد الجزائر، ففي سنة 1998 تم بدأ عملية السحب باستخدام هذه الأداة عبر الموزع الآلي للنقود، وفي سنة 2007 تم تعميم التعامل ببطاقة الدفع ما بين البنوك(CIB) على المستوى الوطني[43].

جدول(06): عدد عمليات الدفع والسحب باستخدام البطاقات البنكية خلال فترة 2010-2013

السنوات / البطاقة البنكية	2010	2011	2012	2013
عدد البطاقات المتداولة	78331	834278	1178243	646693
عدد عمليات السحب بالبطاقة	3763775	5271326	4582279	5280881
عدد عمليات الدفع بالبطاقة	1805	5299	7729	7732

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق إدارة نظام المعلومات لشركة "Satim"

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد عمليات الدفع والسحب باستخدام البطاقة البنكية، حيث كان هناك نمو بطيء في عدد البطاقات المتداولة من 78331 بطاقة سنة 2010 إلى 1178243 بطاقة سنة 2012 وهذا راجع إلى تريث البنوك في عملية تعميم استعمال البطاقة البنكية في انتظار تحضير المواطن لقبول هذا المنتوج، وعرفت سنة 2013 تراجع كبيرا في عدد البطاقات المتداولة حيث بلغت 646693 بطاقة وهذا ناتج عن عدم تجديدها من طرف البنك المصدر أو من طرف حاملها بسبب ضعف التعامل بها من جهة وتكرر الأعطاب الفنية للصرافات الآلية وطرفيات البيع من جهة أخرى، حيث تعتبر هذه السنة سنة انتهاء صلاحية لأغلب البطاقات الصادرة في السنوات السابقة.

وفيما يخص عدد عمليات السحب والدفع بهذه البطاقة، هناك توفق كبير في عدد عمليات السحب عبرها حيث بلغت 5280881 عملية سنة 2013 مقارنة ب 3763775 عملية سنة 2010 ، في المقابل بلغ عدد عمليات الدفع ب 7732 عملية سنة 2013 مقارنة ب 1805 عملية سنة 2010 ، ويرجع العديد من الباحثين هذه الفجوة الكبيرة بين عمليات السحب والدفع عبر هذه الأداة إلى تفضيل المواطن الدفع عبر باقي وسائل الدفع الأخرى بسبب تخوفه وعدم ثقته في أمن التعامل بهذه الأداة.

الخاتمة

على وقع التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة الناتج عن تزايد الأهمية الاقتصادية للمعرفة والتغيرات الكبيرة والمتسارعة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال سعت الجزائر للاندماج في هذا الاقتصاد من خلال تبني استخدام التطورات التكنولوجية الحديثة في مختلف القطاعات

وخاصة القطاع البنكي لما له من أهمية بالغة في نمو وازدهار الاقتصاد، من خلال إقامة مشروع لتطوير وعصرنة خدمات بنوكها بما يتوافق مع المعايير الدولية المعمول بها.

ومن خلال هذا البحث تم إبراز واقع تطوير الخدمات البنكية في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة من خلال التوصل للنتائج التالية:

1- اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي حديث قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكاتها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر المعرفة المحرك الرئيسي لخلق الثروة.

2- لقد أحدث مفهوم اقتصاد المعرفة تحولا جذريا في ركائز النشاط الاقتصادي سواء على مستوى المؤسسات والأفراد.

3- سعت الجزائر للاندماج في اقتصاد المعرفة من خلال تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات.

4- بغية مواكبة المعايير الدولية المعمول بها في المجال البنكي قامت الجزائر بتطوير وعصرنة الخدمات البنكية لبنوكها من خلال التعاون مع هيئات دولية وإنشاء شركات ومؤسسات من شأنها تحقيق هذا المشروع.

5-رغم محاولات الجزائر تطبيق وتفعيل برامج العصرنة لأنظمة ووسائل الدفع عبر عدة جهود معتبرة نابعة عن إرادة سياسية لتغيير وتحسين الوضع الاقتصادي، لا يزال الاعتماد كبيرا على استعمال النقود القانونية عوض الشيكات والبطاقات البنكية.

6- إن أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر متخلفة مقارنة بأغلبية الدول بسبب الاعتماد الكبير على استعمال النقود القانونية عوض الشيكات والبطاقات البنكية، فضلا عن عدم تفعيل التجارة الالكترونية ومتطلباتها، وعدم ثقة الزبون البنكي في أمن التعامل عبر مختلف وسائل وأدوات الدفع الالكترونية.

وفي ضوء ما تقدم من تحليل لمشكلة الدراسة ونتائجها يمكننا أن نقدم التوصيات الآتية:

1- إن الجزائر مطالبة بتوفير الإمكانات اللازمة للدخول في هذا الاقتصاد الجديد والاستفادة من جميع خصائصه، من خلال تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات وخصوصا القطاع البنكي والمالي.

2- لا بد من تجسيد خدمة الدفع الالكتروني من خلال الانترنت والهاتف الجوال في مختلف القطاعات الخدماتية والتجارية.

3- دمج وتطوير التجارة الالكترونية لتسهيل مختلف المعاملات التجارية والحد من مستوى تداول النقود خارج النظام البنكي وامتصاص السيولة المالية خارج البنوك.

4-توعية الزبون البنكي عبر حملات إعلامية تحسيسية بأهمية وسائل الدفع الحديثة وأمانها مقارنة بالتقليدية بغية زيادة مستوى ثقته وقبوله لهذه الوسائل.

المراجع والإحالات:

[1] عدنان داوود محمد العذاري، هدى زوير محلف الدعمي، **الاقتصاد المعرفي وانعكاسه على التنمية البشرية (نظرية وتحليل في دول عربية مختارة)**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص68.

[2] ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، ص172.

[3] نعيمة بارك، **تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة كأداة لتحقيق رأس المال الفكري في الجزائر الواقع والمأمول**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص37

[4]ربحي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره، ص173.

[5]رياض بن صوشة، **رأس المال الفكري كمورد استراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة (دراسة حالة على المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء)**، بحث ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول الموارد الإستراتيجية الرهان الأقوى لتميز بين المؤسسات الاقتصادية في ظل الاقتصاد اللامادي، المركز الجامعي بالوادي، يوم 26 أفريل 2011، ص 3.

[6] نعيمة بارك، مرجع سبق ذكره، ص37

[7] نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص196

[8] خديجة لحمر، **تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد18، ديسمبر 2015، ص238.

[9] قويدر بوطالب، فيصل بوطيبة، **الاندماج في اقتصاد المعرفة الفرص والتحديات** بحث ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، يومي 09-10 مارس، 2004، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص253.

[10] كمال منصوري، عيسى خليفي، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2006، ص56.

[11] عبد الحق العشعاشي، مصطفى حوحو، **دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة(حالة الجزائر)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016، ص86.

[12] خديجة لحمر، مرجع سبق ذكره، ص 238.

[13]وهيبة عبد الرحيم، مقال بعنوان: **وسائل الدفع التقليدية في الجزائر"الوضعية والآفاق"**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،201 1، ص-ص:43-44.

[14] www.satim-dz.com, consulté le: 02/01/2017

[15]وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص272.

[16]ميادة بلعايش، حياة بن إسماعين، **مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2014، ص81.

[17] ميادة بلعايش، حياة بن إسماعين، نفس المرجع السابق، ص82.

[18] وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 286.

[19] www.aebs-tech.com, consulté le: 02/01/2017

[20] www.algeretelecom.dz, consulté le : 27/01/ 2017

[21] عادل مستوي، **تحليل واقع الخدمات البنكية في الجزائر وآفاق تطويرها خلال الفترة"1990-2013" دراسة حالة بنك التنمية المحلية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 75.

[22] رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمة المصرفية**، دار الوراق للنشر، 2007، ط1، عمان، ص 310.

[23] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية "المحلية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006،ص 224.

[24] ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شيرين بدري البارودي، **اقتصاد المعرفة (الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية**، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، ص 310.

[25]سماح ميهوب، أثر **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمال للمصارف الفرنسية "حالة نشاط البنك عن بعد"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص:112.

[26] بشير عامر، **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص: 16.

[27]عبد العزيز خنفوسي، **العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي"الجزء الأول"**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016، ص246.

[28] www.internetworldstats.com, consulté le : 16/03/2017

[29]عبد الهادي مسعودي، **الأعمال المصرفية الالكترونية"بنوك إلكترونية ونقود إلكترونية وبطاقات إلكترونية"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2016، ص163.

[30]ميادة بلعايش، حياة بن إسماعين، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[31] www.andi.dz, consulté le : 20/03/2017

[32]**عبد القادر بحيح، إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية حالة الجزائر" 1962-2010**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 24.

[33]رابح عرابة، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد08، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012، ص20.

[34] عبد العزيز خنفوسي، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[35] الجريدة الرسمية، النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 المتعلق **بنظام التسوية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، الصادرة ب 15 جانفي 2006.

[36]أحمد زغدار، **تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014**، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، المدية، عدد09، مجلد02،، جامعة يحيى فارس، ديسمبر 2015، ص11

[37]عبد الهادي مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[38] Banque d'Algérie, rapport 2006 : **évolution économique et monétaire en Algérie**, Alger, juin 2007, p : 109.

[39]الجريدة الرسمية النظام رقم 05-06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 **المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد26، الصادرة ب 23 أفريل 2006

[40]علي عبد الله شاهين، **نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها وسائل الرقابة عليها "دراسة تطبيقية على بنك فلسطين"**، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية، العدد1، المجلد 12، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010، ص 519.

[41] علي عبد الله شاهين، نفس المرجع السابق، ص 520.

[42]-كمال ايت زيان، حورية ايت زيان، **الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، ورقة بحث مقدم إلى فعاليات الملتقى العلمي الخامس تحت عنوان: مناخ إستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا، يومي 4-5 جويلية 2007، ص 13.

[43]Rym Bouchelit, **Les Perspectives D'e-Banking dans la stratégie e-Algérie 2013**, Thèse de Dotera en Sciences économique, Université Abou Bekr Belkaid, Telecen , 2015, p-p 161-162.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة
تجربة ألمانيا أنموذجا

Renewable energies and their role in achieving sustainable development
Germany's experience as a model

د. بودرجة رمزي جامعة علي لونيسي – البليدة 2- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/01/31 تاريخ قبول النشر: 2017/01/25

الملخص :

سعت هذه الدراسة إلى إبراز الاهتمام المتزايد بدراسة موضوع الطاقات المتجددة كونها تمثل إحدى أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة التقليدية مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على التجربة الألمانية والتي خطت خطوات كبيرة في هذا المجال. وقد خلصت الدراسة إلى أن مشاكل نموذج الطاقة العالمية ليست مشكلة موارد بالدرجة الأولى بقدر ما هي مشكلة سياسات وتكنولوجيا، حيث أن الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا باعتماد سياسات طاقوية تنطلق من إيجاد العناصر البديلة الفعلية التي تحقق ذلك من أجل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة واستغلالها وإدارتها بكفاءة عالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة، الطاقات المتجددة في ألمانيا والجزائر

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence l'intérêt croissant d'étudier le sujet des énergies renouvelables, étant les principales sources d'énergie mondiale en dehors de l'énergie traditionnelle, ce qui leurs procure une grande importance à la réalisation d'un développement durable, en basant sur l'expérience allemande, qui a fait de grands progrès dans ce domaine. L'étude a conclu que les problèmes du modèle énergétique mondiale ne se résument pas au problème de ressources essentiellement mais aussi au problème de politiques et de technologies, et que l'Algérie est parmi les pays qui respecte le principe de protection de l'environnement et du développement durable pour l'avancement de son future économie en adoptant des politiques énergétiques émanant de trouver les éléments alternatifs réels afin de maintenir ses ressources pétrolières, les exploitée et les gérée de manière efficace dans le but de soutenir les différentes dimensions du développement durable: économique, sociale, environnementale et technologique.

Mots clés: *développement durable, les dimensions du développement durable, les énergies renouvelables, les énergies renouvelables en Allemagne et en Algérie.*

مقدمة:

يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الاستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية وانعدام الوعي والثقافة البيئية، فأغلبية الدول لا تعير البيئة والتلوث أي اعتبار فاهتمامهم الوحيد هو التطور والتقدم وتحقيق المصالح الخاصة دون التفكير بما يخلف هذا على البيئة من تلوث ونفاذ الموارد الطبيعية، الأمر الذي دعا إلى ضرورة التفكير في المستقبل والأجيال القادمة وحقها في هاته الموارد.

ومن المعروف عن دولة ألمانيا أنها من أقوى الاقتصاديات في العالم وتتمتع بأحد أكثر الصناعات تنافسية وأعلاها من حيث القيمة المضافة، كما تعرف بالتزاماتها البيئية المعلنة ووعيها في هذا المجال مما جعلها نموذجا جيدا للدول التي تعتمد على الطاقات المتجددة وجعل معظم المتتبعين يجزم أن ألمانيا تملك العوامل الضرورية للنجاح في تحولها الطاقوي.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي: **ما مدى مساهمة الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة؟ وفيما يتمثل واقعها في الجزائر مقارنة بالدولة المتطورة ألمانيا؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية سنقسم بحثنا إلى خمس محاور على النحو التالي:

- المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة
- المحور الثاني: الإطار النظري للطاقات المتجددة
- المحور الثالث: دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة
- المحور الرابع: تجربة ألمانيا في استعمال الطاقات المتجددة
- المحور الخامس: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر.

أولا- الإطار النظري للتنمية المستدامة

1. مفهوم التنمية المستدامة

عرفت **لجنة بورتلاند** التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها. واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة على "**أنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.**[1] "

ولما كان المفهوم وتعريف التنمية المستدامة شاملاً وإطارها عاماً فلم يقف تعريف التنمية المستدامة عند تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 بل إنه تعدى ذلك وبانت هناك اجتهادات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفاً شاملاً وجامعاً وإطاراً محدداً ومفهوماً واضحاً للتنمية المستدامة، " إذ يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنجليزي الذي له أكثر من معنى. فكلمة Sustainable تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة كما تعني القابل للتحمل وبالتالي القابل للاستمرار، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية تعبير التنمية المستدامة ويمكن أيضاً في اللغة العربية أن نلجأ إلى كلمة الدعم للتعبير عن معاني المفهوم فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة، وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة "[2]

وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: "**التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع إلى تحقيقها بشكل معقول**"[3]

كما يعرفها (Edward barbier) بأنها "**ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي**"[4]

نستخلص مما سبق أن التنمية القابلة للاستمرار تتضمن:

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها؛
- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية نحو إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام؛
- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة؛
- وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية في إطار التنمية القابلة للاستمرار.

2. أبعاد التنمية المستدامة

أكد تقرير **بروتلاند** أنه لتطبيق أي سياسة مستدامة لا بد من الارتباط بين كل من الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والتي تمثل الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة[5].

1.2 البعد الاقتصادي

النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية حيث يجب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

2.2 البعد الاجتماعي

يعد البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، حيث يمثل البعد الإنساني والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية التطوير في الاختيار السياسي وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار.

3.2 البعد البيئي

تنادي مبادئ التنمية المستدامة بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد غير المتجددة وعدم تجاوز قدرة الموارد

المتجددة على تجديد نفسها، وهذا من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية.

وبذلك نرى أن **الاجتماعيين** يركزون على العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة أي الأفراد ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي، بينما يسعى **الاقتصاديون** إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجية الراهنة واستخدام الوحدات الاقتصادية مثل المال أو القيمة المتحققة كونها معيارا للقياس، حين يركز **الايكولوجيون** من خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الايكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي لنظامنا العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية.

ثانيا– الإطار النظري للطاقات المتجددة

الطاقات المتجددة تشكل مصادر مستقبلية هامة للطاقة، وضمن هذا المحور سنحاول التعرف على مفهوم الطاقات المتجددة وأهم مصادرها.

1. مفهوم الطاقات المتجددة

تعرف الطاقات المتجددة على أنها تلك الطاقة التي تتولد من مورد طبيعي لا ينضب ويتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، كما يمكن تحولها أيضا إلى طاقة بسهولة ودون أضرار بيئية فهي تعتبر طاقات أبدية وصديقة للبيئة.[6]

كما تعرف على أنها طاقات قابلة للتجديد دون تدخل كبير للإنسان عكس الطاقات النابضة، وعلى أنها تتجدد بوتيرة أسرع بكثير من الطاقات الغير قابلة للتجديد[7]

كما تعرف بأنها الطاقات المستخرجة من مصادر طبيعية غير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة إلا أنها متجددة باستمرار، كما تتميز مصادرها بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذها وهي نظيفة فلا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي.[8]

وتنتج الطاقة المتجددة من الرياح والمياه والشمس، كما يمكن إنتاجها من حركة المد والجزر أو من الحرارة الجوفية للأرض وكذلك من المحاصيل الزراعية والأشجار المنتجة للزيوت، ولعل من أهم هذه المصادر نجد الطاقة الشمسية.

2. مصادر الطاقات المتجددة

تتوفر عدة مصادر للطاقات المتجددة والذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل مصدر:

1.2 الطاقة المائية

تأتي الطاقة المائية من طاقة تدفق المياه أو سقوطها في حالة الشلالات أو من تلاطم الأمواج في البحار، فمن حركة الأمواج هذه تنشأ طاقة يمكن استغلالها وتحويلها إلى طاقة كهربائية، حيث تنتج الأمواج في الأحوال العادية طاقة تقدر ما بين 10 إلى 100 كيلو وات لكل متر من الشاطئ في المناطق متوسطة البعد عن خط الاستواء. كما يمكن الاستفادة من الطاقة المتولدة من حركات المد والجزر في المياه، وأخيرا يمكن أيضا الاستفادة من الفارق في درجات الحرارة بين الطبقتين العليا والسفلى من المياه التي يمكن أن يصل إلى فوق 10 درجات مئوية.[9]

2.2 الطاقة الشمسية

تعتبر من أهم أنواع الطاقة التي يمكن للإنسان استغلالها، كما أنها تعتبر طاقة نظيفة متجددة لا تنضب ما دامت الشمس موجودة وقد كان استخدامها منذ آلاف السنين في المناطق الحارة، حيث استخدمت في تسخين المياه وفي تجفيف بعض المحاصيل الزراعية لحفظها من التلف، أما في الوقت الحالي فإن الأبحاث والتجارب تقوم على محاولة استغلال طاقة الشمس في إنتاج طاقة كهربائية وفي التدفئة وتكييف الهواء وصهر المعادن وغيرها.[10]

والطاقة السنوية الصادرة من الشمس إلى الأرض تقدر بـ 8.10^{17} kWh الذي يعادل 8000 مرة الاستهلاك السنوي العالمي، والطاقة المتأتية من الشمس كبيرة ولكن العيب في استعملها كونها ضعيفة ومتقطعة وموسمية وصعبة التخزين.[11]

فالشمس تعد من أكبر مصادر الضوء والحرارة الموجودة على وجه الأرض وتتوزع هذه الطاقة – المتولدة من تفاعلات الاندماج النووي داخل الشمس – على أجزاء الأرض حسب قربها من خط الاستواء، وهذا الخط هو المنطقة التي تحظى بأكبر نصيب من تلك الطاقة، ويتم الاستفادة من هذه الطاقة عن طريق تحويلها إلى طاقة كهربائية حيث هناك طريقتين لتجميع الطاقة الشمسية، الأولى: بأن يتم تركيز أشعة الشمس على مجمع بواسطة مرايا محدبة، حيث يتكون هذا المجمع من عدة أنابيب بها ماء أو هواء فتسخن حرارة الشمس الهواء أو تحول الماء إلى بخار، أما الطريقة الثانية فتستعمل ألواح مستوي حيث أنها تمتص حرارة الشمس وتستخدم الحرارة لتنتج هواء ساخن أو بخار.[12]

3.2 طاقة الرياح

هي طاقة مستمدة من حركة الهواء والرياح حيث استخدم هذه منذ القدم وذلك في دفع السفن الشراعية أو إدارة طواحين الهواء لطحن الحبوب وغيرها من الاستخدامات.[13]

وبعدها أجريت العديد من الأبحاث والتجارب لإنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الهوائية وتجسدت في أكبر طاحونة في أمريكا يبلغ ارتفاعها 55 م، وقد تم الحصول على طاقة كهربائية تعادل 1250 كيلوواط. وفي الوقت الحاضر يتم انتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات 3 أذرع تديرها الرياح وتوضع على قمة أبراج طويلة وتعمل كما تعمل المراوح ولكن بطريقة عكسية، فعوض استخدام الكهرباء في المراوح لإنتاج الرياح تعمل التوربينات على استخدام الرياح لإنتاج الكهرباء حيث تستطيع التوربينات كبيرة الحجم المصممة لمؤسسات إنتاج الكهرباء للاستعمال العام توليد ما بين 650 كيلوواط و1,5 ميغاواط.[14]

4.2 طاقة الحرارة الجوفية

تكون هذه الطاقة عن طريق استخراج الطاقة الموجودة في التربة لاستعمالها في شكل تدفئة أو كهرباء حيث أن الحرارة ترتفع أساسا من سطح الأرض نحو باطنها، ويتم إنتاج هذه الحرارة عن طريق النشاط الإشعاعي الطبيعي للصخور المكونة للقشرة الأرضية حيث لا يتم الحصول على هذه الحرارة إلا إذا كانت المكونات الجيولوجية لباطن الأرض تحتوي على مسامات ونفوذية وتحتوي أيضا على طبقات خازنة للماء أي طبقات جوفية بها ماء أو بخار الماء.[15]

5.2 طاقة الهيدروجين

تعتبر خلايا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء للمباني والسيارات، ولهذا عمدت شركات السيارات على تصنيع وسائل نقل تعمل بخلايا الوقود والتي تحتوي على جهاز كهروكيميائي يفصل الهيدروجين والأكسجين لإنتاج كهرباء يمكنها إدارة موتور كهربائي يتولى تسيير العربة، إلا أن استخدام الهيدروجين في الوقت الراهن سوف يؤدي إلى استهلاك قدر كبير من الطاقة اللازمة لإعداد بنية تحتية تشمل محطات التزويد بها وغيرها من التجهيزات اللازمة لهذه المحطات، ويؤدي إلى استهلاك كبير للغاز الطبيعي.[16]

3. عيوب مصادر الطاقات المتجددة

على الرغم من كون أن مصادر الطاقات المتجددة صديقة للبيئة والتي قد تكون بديلة للمصادر الناضبة والملوثة غير أنها لا تخلوا من العيوب نذكر منها:[17]

1.3 عيوب الطاقة المائية

ما يعاب على هذه الطاقة أنها تصلح في الأماكن ذات الفارق الكبير بين مستوى سطح الماء في كل من المد والجزر وهي أماكن قليلة، كذلك العمر الصغير للسدود وذلك نظرا

لامتلائها بالأوحال بالإضافة إلى إجبار السكان على الرحيل لبناء السدود، كما أن إنتاجها مرتبط بكميات المياه المتواجدة في السدود فمثلا في فترة الجفاف لا يمكن إنتاج الكهرباء، هذا ما حدث في البرازيل سنة 2001 التي كانت تعتمد بشكل كبير على الطاقة الكهرومائية جراء الجفاف الذي أصابها، حيث انخفض منسوب السدود المستغلة في إنتاج الطاقة ب 28% الأمر الذي أجبرها على اتخاذ إجراءات صارمة من أجل ترشيد استهلاك الكهرباء، كما أجبرها ذلك على خفض أيام العمل إلى ثلاثة أيام، بالإضافة إلى بعد المحيطات عن أماكن استهلاك الطاقة.

2.3 عيوب الطاقة الشمسية

تعتبر الطاقة الشمسية من أفضل مصادر الطاقة المتجددة من ناحية النظافة أو من حيث ديمومتها إلا أنها لا تخلو من العيوب التي كانت عائقا في وجه تطورها، وقد يكون أهم مشكل هو صعوبة تخزينها لاستغلالها كون أن الشمس لا تكون متوفرة طوال اليوم ولا طوال السنة. بالإضافة إلى تكاليفها فهي غير مجانية بل تحتاج إلى معدات تستخدم في تحويلها إلى طاقة كهربائية أو حرارية، ولهذا يجب العمل على خفض تكاليفها لكي تكون منافسة للطاقات الأحفورية.

3.3 عيوب طاقة الرياح

مثلها مثل الطاقة الشمسية فالرياح متغيرة من يوم لآخر ومن فصل لآخر ومن مكان لآخر، كما أن سرعة دوران شفرات التروبينات العملاقة إلى قتل العديد من الطيور، بالإضافة إلى أنها تحتاج لمساحات كبيرة قد تكون معزولة في أغلب الأحيان، هذا ما يجعل مناطق إنتاج طاقة الرياح بعيدة عن مناطق استهلاكها ما يرفع من حدة تكاليف نقلها.

4.3 عيوب طاقة الهيدروجين

لعل أهم عيب يلازم طاقة الهيدروجين هو الاعتماد الكبير على الغاز الطبيعي في إنتاج الهيدروجين وهذا لا يحل مشكلة نضوب الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الهيدروجين واختلاف البنية التحتية لطاقة الهيدروجين عن نظيراتها لمصادر الطاقة مما يعني ضرورة إجراء تغيرات قد تكون مكلفة.

ثالثا– دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر الحفاظ على الموارد الطبيعية فرض أساسي من فروض نظرية التنمية المستدامة على اعتبار أنه لا يمكن استدامة التنمية ما لم تقترن بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وإذا تمعنا في فروض التنمية المستدامة قد نجد هناك من التناقض ما بين فرض تلبية الحاجات الأساسية وفرض الحفاظ على الموارد الطبيعية، فإنه من أجل تلبية الحاجات الأساسية يستلزم زيادة في

إنتاج السلع والخدمات وهذا يعني استهلاك أكثر للموارد الطبيعية، ومن أجل التوفيق بين هذا يجب العمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبحث عن موارد متجددة ودائمة والصديقة للبيئة تكون بديلة للموارد النابضة والملوثة للبيئة، من هنا يمكن تلخيص دور وأهمية استعمال مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في:

1. تأمين الطاقة

التوزيع الغير عادل لمخزون الطاقة التقليدية بين الدول وكذلك الحاجة الملحة للحصول على مصادر الطاقة بشكل أكبر قد أدى إلى كثير من نقاط الضعف والسلبيات التي تهدد الأمن العالمي وعدم الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للطاقة، وهذا ما يدعو إلى التوجه نحو الطاقات المتجددة كمصدر أمن لتوفير وتأمين احتياجات الطاقة في المستقبل.[18]

على الرغم من تكرار الكثير من النداءات نحو تعظيم الاعتماد على المصادر المتجددة للطاقة، إلا أن البدائل التي يمكن إضافتها إلى حزمة الطاقة لبلد ما تظل مرهونة بتوافر شروط ثلاثة، أولها: الإتاحة التكنولوجية، وثانيها توافر الكفاءات البشرية، وأخيرا الجدوى الاقتصادية، وهو ما حدث مع طاقة الرياح فالتكنولوجيا متاحة للكل، ولا توجد محاذير عليها سواء بالتصنيع أو الشراء مع توافر إمكانية تنمية المشاركة المحلية وزيادتها، وأيضا الكوادر البشرية متاحة، كما أن تكلفة إنتاج وحدة الطاقة يمكنها منافسة نظيرها الحراري إذا تمت المقارنة بالأسعار العالمية للوقود.[19]

2. التأمين الاقتصادي

تعتبر الطاقة العامل الأكبر في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أنها لازمة لإنشاء مختلف المشاريع، فالطاقة تستعمل في إنشاء المصانع وفي الإنتاج وفي النقل وفي غيرها من الأعمال، كما أن الانقطاع مثلا في الكهرباء أو الوقود يسبب العديد من الخسائر ولهذا فالاعتماد على مصادر للطاقة غير نابضة يقلل من هذه الانقطاعات.

إن تكنولوجيات الطاقات المتجددة لها علاقة وثيقة بالأغراض المنزلية المختلفة مما ينتج عنه فتح سوق كبير لتسويق تلك التكنولوجيات.[20]

3. تأمين التنمية المستقبلية

كما تحدثنا سابقا بأن جزء كبير من سكان العالم وخاصة في الدول النامية يعانون من نقص الكهرباء واستعمال وقود تقليدية في التدفئة والطهي تعود بالضرر للبيئة والسكان، فقد

نصت الأجندة 21 في مؤتمر الأمم المتحدة ريوديجانيرو على إعطاء الأولوية لاستخدام الطاقات المتجددة في تطوير المناطق النائية.[21]

4. أمن البيئة

إن الاهتمام المتزايد حول المشاكل البيئية الذي تسببه إنتاج واستهلاك الطاقة الأحفورية يدعو التوجه نحو التكنولوجيات التي تدعم استخدام مصادر الطاقات المتجددة كمصدر أساسي للطاقة، ففي مؤتمر المتحدة حول تغير مناخ الأرض المنعقد بكيوتو، نص البرتوكول الختامي على دعوة دول العالم إلى إعطاء مزيد من الاهتمام نحو استخدام الطاقات المتجددة لما لها من أهمية في تقليل تأثير انبعاث الغازات الضارة. كما تظهر أهمية استخدام الطاقات المتجددة في الورقة التي قدمها الاتحاد الأوروبي تحت عنوان الورقة البيضاء للطاقات المتجددة والتي أوضح فيها أن تضاعف استخدام الطاقات المتجددة سوف يقلل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 402 مليون طن كل عام، وهو ما يعني خفض كمية ثاني أكسيد الكربون في الجو بمقدار ثلث الكمية المطلوب خفضها.[22]

5. الأمن الاجتماعي

إن الاعتماد على الطاقات المتجددة سوف يتيح توفير عدد كبير من فرص عمل جديدة، سواء في مجال البحث أو تصنيع تكنولوجيات جديدة تعمل بالطاقات المتجددة، بالإضافة إلى التركيب والصيانة والتوزيع وغيرها.

ومما سبق يمكننا القول بأن مصادر الطاقة المتجددة ذو أهمية كبيرة نذكر منها:

- تحسين فرص وصول الطاقة إلى المناطق الريفية وتحسين ظروف معيشتها؛
- تعتبر مصادر دائمة ومتجددة كونها تقوم مثلا على الشمس في الطاقة الشمسية وعلى الرياح في طاقة الرياح، كما تعتبر مصادر صديقة للبيئة لا تخلف الآثار والمشاكل البيئية الذي تخلفها مصادر الطاقة التقليدية؛
- خلق فرص عمل جديدة جراء البحث وصنع تكنولوجيات جديدة تعمل بالطاقات المتجددة؛
- تعدد مصادرها فتوجد الشمس، المياه، الرياح وغيرها؛
- استخدام الطاقات المتجددة يعمل على تخفيض الضغط على الأسواق العالمية للطاقة الأحفورية.

نظرا للترابط الكبير بين عملية التنمية وتوفر خدمات الطاقة تسعى الدول جاهدة إلى تطوير استغلال المصادر المتجددة من أجل تحقيق أمن الطاقة وحماية البيئة وغيرها، وفي إطار

ذلك تحاول الدول إيجاد طرق وأساليب تسمح بتشجيع استعمال الطاقات المتجددة. ومن بين الأساليب المتبعة لتشجيع استعمال الطاقات المتجددة نذكر[23] ضرائب التغير المناخي، ضرائب الكربون، تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة بالإضافة إلى بعض الأساليب الأخرى.

- **ضرائب التغير المناخي:** عمدت العديد من الدول خاصة المتقدمة منها بفرض ضرائب من شأنها خفض حجم الغازات المنبعثة من إنتاج واستهلاك الطاقة، من بينها ضريبة التغير المناخي وهي عبارة عن ضريبة يتم فرضها على القطاع العام والشركات كثيفة الاستعمال للطاقة، بهدف ترشيد استهلاكها وأعفي منها قطاع الطاقات المتجددة، وقد اعتمدتها بريطانيا في تشجيع الطاقات المتجددة حيث أعلنت رسميا عن هذه الخطة في أفريل 2002 إلا أن الترتيبات الأولية لتطبيقها بدأت في سبتمبر 2001 بضريبة ما بين 4-6 دولار للطن الواحد من أكسيد الكربون.

- **الضرائب على الكربون:** هي عبارة عن أدوات مالية ذات علاقة مباشرة بالسوق حيث يؤدي فرضها إلى ارتفاع أسعار السلع كثيفة الاستعمال للطاقة ومن ثم انخفاض ربحها، الأمر الذي يعمل على الحد من استعمالها ومن ثم الحد من الانبعاثات الناتجة عنها.

- **تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة:** من بين الأساليب التي يمكن اعتمادها لتشجيع استعمال الطاقات المتجددة تشجيع البحث العلمي والاستثمار في هذا المجال مما يسمح بتطوير تقنياتها وكذا تطبيقاتها العملية، الأمر الذي سيؤثر إيجابا على تكلفتها بالانخفاض ومن ثم الأسعار، والتي في حالة انخفاضها وجعلها تنافسية بالنسبة لأسعار الأنواع الأخرى من الطاقات التقليدية ستشجع على اعتمادها، بالإضافة إلى كل ذلك العمل على التغلب على إشكالية الطاقات المتجددة والمتعلقة بتخزينها.

- **أسلوب الكوتا:** قد اعتمدت هذا النظام كل من بريطانيا وبولندا وبلجيكا الذي يلزم مؤسسات الكهرباء على أن يكون هناك جزء من مبيعاتها للجمهور من مصادر متجددة.

رابعا- تجربة ألمانيا في استعمال الطاقات المتجددة

عمدت العديد من الدول وخاصة المتطورة منها إلى توحيد الجهود من أجل البحث عن مصادر بديلة للمصادر التقليدية النابضة والملوثة للبيئة، ولعل أهم هذه الدول دولة ألمانيا التي عرفت تقدما واضحا في هذا المجال.

1- جذور التحول الطاقوي في ألمانيا

تعتبر ألمانيا رائدة في تطوير الطاقات المتجددة مقارنة بالدول الأوروبية، فقد اتفقت الحكومة الفدرالية مع أهم المؤسسات في سنة 2000 حول "التوافق النووي" الذي تمت مناقشته

من خلال تبني قانون يمدد نشاط 17 مفاعلا نوويا في 2010، وبعد كارثة فوكوشيما توجهت ألمانيا إلى الطاقات المتجددة وظهرت أهدافها السياسية المتعلقة بحماية المناخ في "التصور الطاقوي" لسنة 2010 كامتداد للأهداف المشتركة لـ "أوروبا 2020" والبرنامج الألماني الشامل للطاقة والمناخ لسنة 2007، وفي سبتمبر 2010 تبنت الحكومة الألمانية "**التصور الطاقوي**" الذي يمثل برنامج عمل طاقوي على المدى البعيد حيث يتكون من أكثر من 140 إجراء، ويتضمن العديد من الأهداف الطموحة مستقبلا، من بينها تخفيض استعمال الطاقة التقليدية ب 50%، تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بـ 80% – 95 وزيادة إنتاج الطاقات المتجددة إلى 80%. قد عمد التحول الطاقوي إلى تعظيم حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاكيات الطاقوية كما حدد التجهيزات والطرق المستعملة مما يجعله ينطوي على تغييرات هيكلية في الميدان الطاقوي تمس كل الأطراف من المؤسسات الاقتصادية إلى الجمعيات والأفراد، هذا ما ترك مجلس الخبراء للتنمية الاقتصادية ينتقدون هذا القانون المتعلق بالطاقات المتجددة بالإضافة إلى بعض الأصوات المنتقدة للاستراتيجيات المزدوجة للتقليل من الانبعاثات عن طريق دعم الطاقات المتجددة بحجة عدم فعالياتها اقتصاديا، غير أنها سرعان ما تراجعت كل هده الانتقادات[24]

2- صناعة الطاقة المتجددة في ألمانيا

شهدت ألمانيا في خلال السنوات القليلة الماضية تطورا سريعا في استخدام الطاقة المتجددة وأصبحت الآن من الدول التي تتمتع بالريادة العالمية، فهي تمتلك ثاني أكبر قطاع لطاقة الرياح على مستوى العالم، حيث تصل طاقته إلى أكثر من 24000 ميغاواط، كما أنها تمتلك ثاني أكبر سوق للطاقة الشمسية من خلال 1650 ميغاواط، فضلا عن كونها تتمتع بالريادة في غيرها من مجالات التكنولوجيا. في نهاية عام 2008 وفرت الطاقة المتجددة حوالي 15.1% من الكهرباء في ألمانيا و7.4% من الحرارة، ومن المتوقع أن تسد مصادر الطاقة المتجددة ما يصل إلى 50% من متطلبات الطاقة الأولية بحلول عام 2050. سنتطرق في هذا العنصر إلى مصادر الطاقة المتجددة التي تعتمد عليها ألمانيا.[25]

– **الطاقة الشمسية:** تمطر السماء في ألمانيا على مدار العام وتحجب السحب السماء نحو ثلثي النهار غير أن ألمانيا استطاعت أن تصبح أكبر مولد للطاقة الكهربائية من ضوء الشمس في العالم. فقد برز في ألمانيا قطاع صناعي جديد واعد للمستقبل يحقق هذا القطاع معدلات نمو هائلة وهو قطاع صناعة تقنيات الطاقة الشمسية، وساعد على بروز هذا سن قانون مصادر الطاقة المتجددة منذ بضع سنوات. وقد تزايد حجم أعمال التقنيات الشمسية الألمانية خلال

سنوات قليلة من حوالي 450 مليون أورو إلى ما يقارب 4.9 مليار أورو، ووصل عدد العاملين بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا القطاع إلى ما يزيد عن 50000 عامل، كما يزداد باستمرار عدد الأسر الألمانية التي تسعى إلى تأمين حاجتها من الطاقة عن طريق مجمعات شمسية وخلايا الطاقة الضوئية، ففي سنة 2006 كان هناك في ألمانيا 800000 مجمع شمسي مركب وجاهز، حيث يتم في هذه المجمعات تسخين الماء وتأمين التدفئة المطلوبة لحوالي 5% من المنازل الألمانية المسكونة.

- **طاقة الرياح:** في الربع الأول من عام 2007 حققت طاقة الرياح في ألمانيا رقما قياسيا جديدا، فمحطات توليد الكهرباء العاملة بطاقة الرياح والتي تضم 19000 وحدة ساهمت في تغذية الشبكة العامة بمقدار 15 مليار كيلوواط ساعي في التيار الكهربائي، حيث تعتبر ألمانيا أكبر سوق في العالم في طاقة الرياح.

- **طاقة الكتلة الحيوية:** في سنة 2006 تم إنتاج كمية من الطاقة الكهربائية تعادل 17 مليار كيلوواط ساعي اعتمادا على الكتلة الحيوية، منها 10 مليار بالاعتماد على الخشب فقط وأكثر من 5 مليار من الغاز العضوي، وحوالي مليار من زيت النباتات، حيث بلغت مساهمة الكتلة الحيوية في إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة حوالي 3%.

- **الطاقة الجوفية** : وصلت حصة ألمانيا من الطاقة الجوفية في عام 2006 بين مصادر الطاقة غير الضارة بالبيئة 1% فقط، ولكن بفضل التقنيات الحفر الحديثة ارتفعت النسبة، فمنذ أواخر 2007 يتم تزويد 6000 أسرة بالطاقة الكهربائية المستمدة من الطاقة الجوفية وحوالي 300 أسر بطاقة التدفئة كذلك، وحوالي وزارة البيئة الألمانية تتطلع لرفع النسبة أكثر.

خامسا- واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

تتميز الجزائر بموقع جيد يوفر لها مصادر متجددة عديدة وكبيرة، حيث أن التجارب أثبتت أن هناك إمكانية كبيرة للاستفادة من أشعة الشمس في أنظمة الضخ والري وأنظمة الاتصالات.

يمكننا توضيح توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة	04	10	86
معدل مدة اشراق الشمس (سا/سنة)	2659	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلواط ساعي م^2/سنة)	1700	1900	2650

المصدر: أ. د راتول محمد وأ. مداحي محمد، **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقات المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الجامعة المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص. 146.

أما في ما يخص الرياح فهي متغيرة من مكان لأخر نتيجة المناخ المتنوع بالجزائر تنقسم إلى منطقتين جغرافيتين هما: المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، حيث تتميز بسرعة رياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4 م/ثا وتتجاوز قيمة 6 م/ثا من منظقة أدرار. أما بالنسبة للطاقة الجوفية فيتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر، حيث تبلغ 98 سنتغراد في حمام المسخوطين بولاية قالمة و 118 سنتغراد في عين ولمان و119 سنتغراد في بسكرة.[26]

2.الهيئات التنظيمية لتطوير الطاقات المتجددة

وضعت السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة ضمن إطار قانوني ونصوص تنظيمية، حيث تمثلت النصوص الرئيسية في: قانون التحكم في الطاقة، قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة إلى جانب قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز. وترتكز هذه السياسات على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، بحيث تهتم كل واحدة منها، في حدود اختصاصها، بتطوير الطاقات المتجددة. هناك ثلاث هيئات تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تنشط منذ1988.[27]

- **مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة (C.D.E.R)**

تتلخص مهامه في: جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات الشمسية، طاقة الرياح، الأرض الجوفية والكتلة الحيوية، بالإضافة إلى صياغة أعمال البحث الضرورية

لتطوير إنتاج الطاقات المتجددة واستعمالها، وأيضا صياغة معايير صناعة التجهيزات في ميدان الطاقات المتجددة واستعملاتها.

- **وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (U.D.E.S)**

هذه الوحدة مكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية تتعلق بـ: التجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي والفلاحي، التجهيزات الشمسية بفعل الإنارة الفولتية وذات الاستعمال المنزلي والفلاحية والتجهيزات والأنظمة الكهربائية.

- **وكالة ترقية و عقلنة استعمال الطاقة (APRUE)**

تم إنشاؤها من طرف الحكومة من أجل تنشيط تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة، حيث يتمثل دورها الرئيسي في التنسيق والمتابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة، وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات (الصناعة، النقل، الفلاحة وغيرها).

- **نيال (New Energy Algeria)**

هي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة الوطنية سونلغاز ومجمع SIM المواد الغذائية، تم إنشاؤها سنة 2002، وتتلخص مهامها في: ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها، تعيين وإنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات الجديدة والمتجددة.

3- السياسات والمشاريع الوطنية لترقية الطاقات المتجددة

إن السياسة الوطنية لترقية الطاقات المتجددة هي مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمية تتمثل في:[28]

- قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 09/04 الصادر في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة؛
- قانون التحكم في الطاقة، والمتمثل في القانون رقم 09/99 الصادر في 08 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة؛
- قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز والمرسوم التنفيذي الذي تبعه والمتعلق بتكاليف التنويع، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 01/02 الصادر في 05 فيفري 2002 والمتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طرق القنوات.

هناك ثلاثة مشاريع أساسية اعتمدت عليها الجزائر لترقية الطاقات المتجددة وهي:[29]

أولا: توليد غاز الميثان انطلاقا من النفايات الصلبة بمفرغة واد السمار، لإنتاج الماء الساخن والكهرباء، وهذا المشروع يتطلب قدرة بـ 20 ميغاوات لإنتاج الماء الساخن، و6 ميغاوات لتوليد الكهرباء، ويتوقع أن يقلل هذا المشروع من انبعاث غازات التدفئة بـ 15 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون، ويوفر 75 مليون دولار على أساس دفع و5 دولار عن كل طن كربون يتم إطلاقه.

ثانيا: مزرعة ريحية لتوليد الكهرباء بقدرة تعادل 2.25 ميغاوات/ساعة بأدرار، تحقق هذا المشروع يسمح بإنتاج 8 ميغاوات/ساعة والتخلص من انبعاث 6.6 ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون في السنة، أي 165000 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون خلال فترة حياة هذا المشروع والمقدرة ب 25 سنة.

ثالثا: استعمال الطاقة الشمسية والريحية لضخ المياه في المناطق الريفية، ويتطلب انجاز هذا المشروع 700 مضخة تعمل بالطاقة الريحية، و500 مضخة تعمل بالطاقة الشمسية، ويسمح هذا المشرع من التخلص من 204 ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون خلال فترة حياة هذا المشروع.

خاتمة وتوصيات:

من خلال كل ما سبق نستنتج أن الطاقات المتجددة وتكنولوجياتها هي وسيلة لنشر المزيد من العدالة بين دول العالم، وهي ليست حكرا على الذين يعيشون اليوم، فالحد الأقصى من استعمال الشمس والرياح اليوم لن يقلل من فرص الأجيال القادمة بل على العكس، فعندما نعتمد على الطاقة المتجددة وتكنولوجياتها سنجعل مستقبل أولادنا وأحفادنا أكثر أمانا. ولذلك اعتمدت ألمانيا على تطوير طاقاتها المتجددة واتخذت في سبيل ذلك جملة واسعة من التدابير التي تهدف إلى تفعيل هذا التحول الطاقوي إلى أفق 2050 وهو التاريخ الذي يجب أن تختفي عنده الطاقات الحفرية من المزيج الطاقوي الألماني لصالح الطاقات المتجددة.

أما فيما يتعلق بحالة الجزائر، فبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال إلا أنها مازالت بعيدة عن المأمول بالرغم مما تمتلك من ثروات وطاقات طبيعية، ولذلك يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

– تنشيط طرق التبادل العلمي والمشورة العلمية بين الجزائر والدول الرائدة في هذا المجال (مثل ألمانيا)، من خلال عقد الندوات واللقاءات الدورية؛

– أمام إمكانيات الجزائر البترولية المحدودة والاحتياطات المتوفرة حاليا والاستهلاك الذي يقتضيه التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ ينبغي تعويض جزء مهم من الطاقات التقليدية بطاقة متجددة وصديقة للبيئة. بتبني إستراتيجية خضراء مرتكزة على معايير مستدامة يلتزم بها الجميع، الحكومة والمؤسسات والشركات والأفراد وهو ما سيحقق مكاسب طويلة الأجل للاقتصاد الجزائري (تقليل معدلات البطالة وزيادة الفعالية الاقتصادية) والبيئة على حد سواء؛

– القيام بمشاريع رائدة وكبيرة نوعا ما وعلى مستوى يفد بلادنا كمصدر آخر للطاقة؛

– تدعيم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة وجعلها أكثر ربحية؛

– على الدولة أن تتدخل ببعض المساعدة لتطوير (الدعم المادي والمعنوي) سوق الطاقات المتجددة، بالنظر لمؤهلات الجزائر في هذا المجال، مقارنة بالدول المغاربية، والتي سبقتنا بأشواط مهمة.

– إعطاء الأهمية الحيوية للموارد البشرية، من خلال تكوينها؛

– أهمية دعم التكنولوجيا والبحث العلمي خاصة في مجال البحث عن البدائل الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة؛

– تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع استعمال الطاقة المتجددة والنظيفة، وترشيد استعمال الطاقة الأحفورية.

– دعم المواطنين الذين ستعملون الطاقة الشمسية في منازلهم.

المراجع والاحالات

[1] ماجدة أبو زنط و عثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، ، المجلد 36، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، جانفي، 2009، ص23

[2] جورج قرم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي–حالة العالم العربي**، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 6، ص 3.

[3] سحر قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس، سبتمبر 2006، ص.24

[4] عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث بعنوان: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-08 أفريل 2008، ص4

[5] خيري مرسي غانم، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية**، المؤتمر العلمي الثاني حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قامة، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012، ص3

[6] فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة قاصدي مرباح بورقلة–، الجزائر، العدد 11، 2012، ص 149.

[7] Gilles ROTILLON, Economie des ressourses naturelles, Edition La Découverte, paris, France, 2005, p 16.

[8] راتول محمد ومداحي محمد، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقات المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الجامعة المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص. 140.

[9] خبابة عبد الله وأخرين، تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ – دراسة حالة برنامج التحويل الطاقوي لألمانيا–، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 10، 2013، ص. 45.

[10] فروحات حدة، المرجع السابق، ص. 150.

[11] Bernard WIESENFELD, L'énergie en 2050 –nouveaux défie et faux espoirs-, EDP Sciences, France, 2005, P 93, 94.

[12] خبابة عبد الله وآخرين، المرجع السابق، ص. 46.

[13] راتول محمد ومداحي محمد، المرجع السابق، ص. 141.

[14] فروحات حدة، المرجع السابق، ص. 150.

[15] فروحات حدة، المرجع السابق، ص. 151

[16] راتول محمد ومداحي محمد، المرجع السابق، ص. 141.

[17] بوعشير مريم، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص: تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص. 171-173.

[18] تكواشت عماد، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جاوعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2012/2011، ص ص. 56، 57.

[19] راتول محمد ومداحي محمد، المرجع السابق، ص. 142.

[20] تكواشت عماد، المرجع السابق، ص. 57.

[21] تكواشت عماد، المرجع نفسه، ص. 57.

[22] تكواشت عماد، المرجع نفسه، ص. 58.

[23] بوعشير مريم، المرضع السابق، ص ص. 184-186.

[24] خبابة عبد الله وآخرين، المرجع السابق، ص ص. 47-48.

[25] راتول محمد ومداحي محمد، المرجع السابق، ص ص. 143، 144.

[26] راتول محمد ومداحي محمد، المرجع نفسه، ص. 146.

[27] فروحات حدة، المرجع السابق، ص ص. 151، 152.

[28] فروحات حدة، المرجع نفسه، ص. 152.

[29] تكواشت عماد، المرجع السابق، ص. 141.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية "دراسة نظرية تقييمية"

The extent to which the Solidarity and Guarantee Fund for local communities has contributed to revitalizing local development "Evaluation Theory Study"

د. يامة إبراهيم جامعة أحمد دراية – أدرار - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/11/05 تاريخ قبول النشر: 2017/04/10

ملخص:

بغرض تفادي الفوارق في مجال التنمية المحلية بين الجماعات المحلية (البلديات والولايات) تم إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية ليقوم بتقديم المساعدات المالية للجماعات المحلية العاجزة ودعم برامج التنمية على المستوى المحلي، نظرا لأن إنشاء البلديات والمقدر حاليا بـ 1541 بلدية والولايات (48 ولاية) لم يكن مبني على معايير اقتصادية محددة وإنما على اعتبارات سياسية واجتماعية، فقد ترتب على ذلك عدم كفاية مصادر تمويلها في إنعاش التنمية المحلية.

ونظراً لعجز الصندوق المشترك للجماعات المحلية في إنعاش والنهوض بالتنمية المحلية على المستوى المحلي ما جعل المشرع الجزائري يعيد النظر فيه بالتزامن مع إعادة النظر في القوانين المنظمة للجماعات المحلية (قانون البلدية والولاية)، حيث تم إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية إصلاحا كليا من مختلف الجوانب التنظيمية والهيكلية ومن حيث مهامه واختصاصاته من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

ومن أجل إنعاش التنمية على المستوى المحلي وتجسيد التضامن والتعاون وتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية ما بين بلديات وولايات الوطن تدعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بمصادر تمويل متعددة وهياكل إدارية متنوعة من شانها أن تجعله يساهم إنعاش التنمية المحلية على المستوى المحلي.

الكلمات المفتاحية:

– صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، التنمية المحلية، البلديات، الولايات.

Abstract:

In order to avoid disparities in the field of local development between local communities (towns and cities) was created Common Fund for local communities for the provision of financial aid to local groups are unable to support the local development programs, since the establishment of towns currently estimated in 1541 the towns and the cities (48 city) it was not based on specific economic criteria but also on political and social considerations, it has resulted in inadequate funding sources in the rehabilitation of local development.

Due to the inability of the Common Fund for local communities in the recovery and promotion of local development at the local level making the Algerian legislature reconsider it in conjunction with the revision of the laws governing local communities (town and city law), where the Common Fund for local communities repair overhaul completely different organizational and structural aspects in terms of functions and powers through the Executive Decree No. 14-116 dated March 24, 2014 included the establishment of solidarity and security for local communities fund.

In order to revitalize the development at the local level and reflect the solidarity and cooperation and reduce the economic and development disparities between towns and cities the nation supports the solidarity and security of local communities outsourcing multiple financing and administrative structures diversified fund that will make it contributes to the recovery of local development at the local level.

***key words**: Solidarity and guarantee fund for local communities, local development, towns, cities.*

مقدمة:

إن التنمية المحلية تعني الانتقال بالمجتمع من وضع معين إلى وضع آخر أفضل منه. فهي عملية تراكمية تتحقق بالتعاون والتكاتف الفعال بين المجهودات الشعبية والمجهودات الحكومية الممثلة في مجهودات الجماعات المحلية قصد الارتقاء والتحسين النوعي في مختلف المجالات الحياتية للمجتمع المحلي، وهذا في ظل منظومة شاملة ومتكاملة.[1] لذلك فان – التنمية المحلية– تتأسس على تظافر وتوحد الجهود الشعبية للإقليم مع الجهود الحكومية الإقليمية لغرض تحسين ظروف الحياة على مختلف الأصعدة: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والحضارية للمجتمع المحلي في ظل منظومة

وطنية متكاملة قصد إدماجه في الخطة التنموية الوطنية الشاملة، لتتحقق بذلك التنمية على المستوى الوطني.[2]

ونظرا لدور الجماعات المحلية في هذا المجال فقد خصها المشرع الجزائري بمصادر تمويل متعددة ومتنوعة، غير انه ونظرا لأن إنشاء البلديات والمقدر حاليا بـ 1541 بلدية والولايات لم يكن مبني على معايير اقتصادية محددة وإنما على اعتبارات سياسية واجتماعية، فقد ترتب على ذلك عدم كفاية مصادر تمويلها في إنعاش التنمية المحلية.

ولتفادي الفوارق في مجال التنمية المحلية بين الجماعات المحلية تم إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية[3] ليقوم بتقديم المساعدات المالية للجماعات المحلية العاجزة ودعم برامج التنمية على المستوى المحلي، غير أن عجزه في النهوض بالتنمية المحلية على المستوى المحلي جعل الدولة تعيد النظر فيه بالتزامن مع إعادة النظر في القوانين المنظمة للجماعات المحلية (قانون البلدية والولاية).

وتطبيقاً لأحكام المواد 211 و212 للقانون رقم 10/11المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية[4] وكذا أحكام المواد من 176 إلى 179 من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية[5]، تم إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

وانطلاقا مما سبق فإن الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة تتمثل فيما مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان في إنعاش التنمية المحلية على المستوى المحلي؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية استعملنا المنهج الوصفي التحليلي مقسمين الدراسة إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وخصصنا المبحث الثاني لتحديد مجالات مساهمة الصندوق في إنعاش التنمية المحلية.

المبحث الأول: الإطار النظري لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم 134/73 المؤرخ في 1973/08/09 المتضمن إحداث مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية[6] وهذا

تطبيقا للمادة 27 من قانون المالية لسنة 1973.[7] بسبب عجزه في المساهمة في التنمية المحلية على مستوى المحلي.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذا الصندوق في تسيير[8] صندوق التضامن للجماعات المحلية[9]، وكذلك صندوق الضمان للجماعات المحلية.[10] وهي الصناديق التي تم إنشاءها بغرض المساهمة والنهوض بالتنمية المحلية على مستوى الولايات والبلديات من خلال تجسيد التضامن والتعاون ما بين بلديات وولايات الوطن لتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بينهما.

المطلب الأول: تنظيم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

يعد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، مقره مدينة الجزائر العاصمة.[11] كما أن وزير الداخلية والجماعات المحلية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.[12]

يدير هذا الصندوق مدير عام ومجلس توجيه، ولجنة تقنية، بالإضافة إلى أقسام إدارية تشرف على القيام بأعماله، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: المدير العام

يعين المدير العام لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بمرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالداخلية. وتصنف وظيفة المدير العام ويدفع راتبه استنادا إلى وظيفة مدير في الإدارة المركزية، كما تنهى مهامه حسب الأشكال نفسها[13] طبقا لقاعدة توازي الأشكال.

والمدير العام مسؤول عن السير العام للصندوق وتسييره وتخول له السلطة السلمية والتأديبية على جميع المستخدمين، وبهذه الصفة يقوم بمايلي:

- يعين المستخدمين الموضوعين تحت سلطته والشاغلين وظائف لم تقرر طريقة أخرى للتعيين فيها، وينهى مهامهم،
- يعد مشروع النظام الداخلي للمجلس واللجنة التقنية ويعرضه على مجلس التوجيه للموافقة عليه ويسهر على تنفيذه،
- يحضر اجتماعات مجلس التوجيه واللجنة التقنية، ويتولى تنفيذ مداولات مجلس التوجيه،

– يعد تقديرات الميزانية وحسابات الصندوق، ويلتزم بالنفقات ويأمر بصرفها في حدود الاعتمادات المخصصة،

– يعد سندات الإيرادات، ويبرم كل صفقة أو اتفاق أو عقد أو اتفاقية تتصل بهدف الصندوق، في إطار التنظيم المعمول به،

– يعرض تقريرا سنويا عن النشاطات على مجلس التوجيه والوزير المكلف بالداخلية. ويضمن الأمن والنظام داخل الصندوق،

– يمثل الصندوق أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية، وبذلك هو الأمر بصرف ميزانية الصندوق.[14]

– يشارك في اجتماعات مجلس التوجيه بصوت استشاري ويتولى أمانة مجلس التوجيه.[15]

ويساعد المدير العام للصندوق أربعة رؤساء أقسام، يتم تعينهم بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية. وتصنف وظائفهم وتدفع رواتبهم طبقا للتنظيم المعمول به، كما تنهى مهامه حسب الأشكال نفسها.[16] ويمكن للمدير العام أن يفوض إمضاءه لمساعديه في حدود اختصاصهم.[17]

الفرع الثاني: مجلس التوجيه

يتشكل مجلس التوجيه والذي يرأسه وزير الداخلية أو ممثله من أعضاء معينون وأعضاء منتخبين يتم تعينهم بقرار من وزير الداخلية لمدة خمس سنوات[18]، وذلك كالأتي:

يتمثل الأعضاء المعينون فيما يلي:أربعة ممثلين عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ثلاثة ممثلين عن وزير المالية، وممثلاً واحد من الوزارة المكلفة بالتهيئة العمرانية، والبين.

يتم تعيين الأعضاء المعينون والذين يمثلون الوزارات من بناء على اقتراح من السلطة التي ينتمون إليها. أما بالنسبة للواليين فلم يتم تحديد الكيفية أو الطريقة التي يتم بها اختيارهم أو تعينهم، وهو الأمر الذي من شأنه في اعتقادنا أن يؤثر على عمل مجلس التوجيه.

ويتمثل الأعضاء المنتخبين فيمايلي: **سبعة رؤساء مجالس شعبية بلدية** ينتخبهم زملاؤهم مدة عهدتهم موزعين كمايلي:

– عضو عن منطقة الشمال وسط المتضمنة عشر ولايات هي: الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف، عين الدفلى.

– عضو عن منطقة الشمال شرق المتضمنة ثماني ولايات هي: عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميلة، سوق أهراس، الطارف، قالمة.

– عضو عن منطقة الشمال غرب المتضمنة سبع ولايات هي: وهران، تلمسان، مستغانم، عين تموشنت، غليزان، سيدي بلعباس، معسكر.

– عضو عن منطقة الهضاب العليا شرق، والمتضمنة ثماني ولايات هي سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريريج، ام البواقي، تبسة، الجلفة، المسيلة.

– عضو عن منطقة الهضاب العليا غرب، والمتضمنة ست ولايات هي: تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة، البيض، الاغواط.

– عضو عن منطقة الجنوب غرب، والمتضمنة أربع ولايات هي بشار، تندوف، أدرار، تامنغست.

– عضو عن منطقة الجنوب شرق، والمتضمنة خمس ولايات هي: غرداية، بسكرة، الوادي، ورقلة، ايليزي.

وثلاثة رؤساء مجالس شعبية ولائية ينتخبهم زملاؤهم مدة عهدتهم يتوزعون كمايلي: عضو عن منطقة الشمال، وعضو عن منطقة العضاب العليا، وعضو عن منطقة الجنوب.[19]

وبالإضافة إلى هؤلاء يشارك المدير العام الذي في اجتماعات مجلس التوجيه بصوت استشاري ويتولى أمانة مجلس التوجيه. ويكمن لمجلس التوجيه أن يدعو لحضور جلساته استشاريا أي شخص بحكم وظائفه أو كفاءته يمكن أن يساعده في المناقشات. [20]

وتتمثل مهام مجلس التوجيه في إقرار مشروع النظام الداخلي، والبرامج السنوية والمتعددة لسنوات الصندوق، ومشاريع الميزانيات التقديرية، ومشاريع اقتناء الأملاك المنقولة والعقارية والتنازل عنها، والهبات والوصايا، وتقرير النشاط السنوي والحسابات الإدارية.[21]

ويجتمع مجلس التوجيه في إطار ممارسته مهامه في دورتين عاديتن في السنة على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه، ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسه أو بناء على طلب من ثلثي أعضائه أو بناء على طلب من المدير العام.[22]

ولا تصح مداولات مجلس التوجيه إلا بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل، وتتخذ مداولاته بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون الرئيس مرجحاً.[23]

الفرع الثالث: اللجنة التقنية

تتشكل اللجنة التقنية من تسعة أعضاء هما:المدير العام للصندوق رئيسا، خمسة أعضاء ممثلين عن رؤساء المجالس الشعبية البلدية ورؤساء المجالس الشعبية الولائية يتم اختيارهم على أساس مؤهلاتهم وخبرتهم من غير أعضاء مجلس التوجيه، ثلاثة أعضاء ممثلين عن الوزير المكلف بالجماعات المحلية من غير أعضاء مجلس التوجيه.[24]

يتم تعين هؤلاء الأعضاء بقرار من الوزير المكلف بالداخلية لمدة خمس سنوات وتنهى مهامهم حسب الأشكال نفسها.[25]

وتتمثل مهام اللجنة التقنية في ممارسة الرقابة اللاحقة على تنفيذ برامج ومشاريع الصندوق لحساب مجلس التوجيه، وتكلف لهذا الغرض بما يأتي:

- متابعة وضعيات تنفيذ التخصيص الإجمالي للتسيير،
- متابعة وضعيات تنفيذ التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار،
- متابعة وضعيات تعويض نقص القيم الجبائية من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،

ولهذا الغرض تجتمع في نهاية كل ثلاثي أو عند الحاجة بطلب من المدير العام أو على الأقل من ثلثي أعضائها.[26]

الفرع الرابع: الأقسام الإدارية

تتمثل الأقسام الإدارية التي يتكون منها الصندوق في: قسم الإدارة العامة يكلف بتسيير الصندوق، وقسم برامج التسيير مكلف بتوزيع التخصيص الإجمالي للتسيير ومخصصات ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية، وقسم برامج التجهيز والاستثمار مكلف بتوزيع التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار وضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية، وقسم الإحصاء والإعلام الآلي مكلف بالبرمجة وجمع المعطيات الإحصائية والمالية.[27]

المطلب الثاني: مصادر تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مصادر تمويل متعددة ومختلفة فهناك مصادر خاصة بميزانية الصندوق والمخصصة لتسييره والتي تتمثل في الإعانات السنوية الممنوحة من ميزانية الدولة لتسيير الصندوق، والهبات والوصايا، وكل مورد أخر مرتبط بنشاط الصندوق.[28]

وهناك مصادر أخر خاصة بالمهام التي يقوم بها في مجال التضامن والضمان فيما بين الجماعات المحلية بهدف إنعاش التنمية المحلية، والتي تتمثل أساساً في المصادر الجبائية التي اقرها المشرع له في مختلف القوانين الضريبة والمالية، والمصادر المخصصة لصندوق التضامن للجماعات المحلية وصندوق التضامن للجماعات المحلية المكلف بتسييرهم، وهي ما تهمنا في هذا الإطار.

الفرع الأول: المصادر الجبائية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

تتمثل المصادر الجبائية لتمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في الضرائب وحصص الضرائب التي يخصصها التشريع الساري المفعول، إذ تشكل المصادر الجباية المصدر الأساس لتمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية فهي تمثل أكثر من **90%** من موارد الصندوق.

وعلى العموم تتمثل الضرائب والرسوم التي تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في النظام الجبائي الجزائري فيمايلي:

أولاً: الضرائب والرسوم المباشرة

تتمثل الضرائب والرسوم المباشرة التي تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في ما يلي: الرسم على النشاط المهني (TAP)، والضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)، الرسم العقاري، ورسم التطهير (رسم رفع القمامات المنزلية).29

1): الرسم على النشاط المهني (TAP)

أنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة **1996**[30]، يفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو غير تجـــــاري بمعدل **2%**، ويرفع هذا المعدل إلى نسبة **3%** عندما يتعلق بنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، إذ يحسب على أساس رقم الأعمال الذي يحققه هؤلاء الأشخاص بغض النظر عن نتيجتهم المحققة.[31]

وطبقاً للمادة **08** من قانون المالية التكميلي لسنة **2008** توزع عائدات الرسم على النشاط المهني على البلدية والولاية وصندوق الأموال المشتركة حسب النسب التالية:

أ) بالنسبة للأنشطة الخاضعة لمعدل 2% توزع حسب النسب التالية:

- البلدية تحصل على **1.30%** من عائداتها.
- الولاية تحصل على **0.59%** من عائداتها.
- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية على **0.11%** من عائداتها.

ب) بالنسبة للأنشطة الخاضعة لمعدل 3% توزع حسب النسب التالية[32]:

- البلدية تحصل على **1.96%** من عائداتها.
- الولاية تحصل على **0.88 %** من عائداتها.
- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية على **0.16%** من عائداتها.

2): الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)

تم إحداث هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة **2007**، تفرض على الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليـــــون دينار 30.000.00 دج، كما يخضع لها أيضا المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع والمؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.[33]

تفرض وتحسب الضريبة الجزافية الوحيدة بمعدلين اثنين هما: معدل **5%** وذلك بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، ومعدل **12 %** بالنسبة للأنشطة الأخرى.[34]

وطبقاً للمادة **282 مكرر 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** توزع عوائد الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:

- تحصل ميزانية الدولة على **49%** من عائداتها،
- تحصل غرفة التجارة والصناعة على **0.5 %** من عائداتها،
- تحصل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف على **0.01%** من عائداتها،
- تحصل غرفة الصناعة التقليدية والمهن على **0.24%** من عائداتها،[35]
- تحصل البلديات على **40.25%** من عائداتها،

- تحصل الولاية على**05%** من عائداتها،
- يحصل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية على **05%** من عائداتها.[36]

ثانياً: الضرائب والرسوم غير المباشرة

تتمثل الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في مايلي: الرسم على القيمة المضافة (TVA)، والدمغة الجبائية على السيارات (قسيمة السيارات)، والضريبة على الأرباح المنجمية. وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل.

1) الرسم على القيمة المضافة (TVA):

أنشئ الرسم على القيم المضافة (TVA)37 بموجب قانون المالية لسنة 1991، على الإنفاق الإجمالي أو الاستهلاك الإجمالي. ويتم تطبيقه على كل العمليات المتعلقة بالمبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون والمبيعات والتسليمات على حالتها الأصلية من المنتجات والبضائع المستوردة والمنجزة والمبيعات التي يقوم بها كل من تجار الجملة والتجزئة وعمليات الإيجار وأداء الخدمات وعلى رأسها الهاتف والفاكس...إلخ، إلى جانب كل الأشغال العقارية والمتاجرة...إلخ[38].

يحسب الرسم على القيمة المضافة بتطبيقه بمعدلين هما معدل 7 %، ومعدل 17 %39. ويتم توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة بين البلدية والدولة وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية حسب النسب التالية[40]: تحصل البلدية على **10%** من عائداته، وتحصل الدولة على **80%** من عائداته، ويحصل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية على **10%** من عائداته.

وبالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المؤسسات التابعة لاختصاص مديرية المؤسسات الكبرى، تدفع الحصة الفائدة إلى البلديات إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

أما بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد:

- 85**%** لفائدة ميزانية الدولة،
- 15**%** لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.[41]

وعلى العموم يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة هامة ولها عائدات كبيرة، لكن ما يلاحظ على نسب توزيعه أن النسبة التي تحصل عليها البلدية نسبة و الصندوق

قليلة مقارنة بنسبة الدولة(البلدية10% الصندوق المشترك 10% **الدولة 80%**). لهذا فإننا نقترح أن يتم الرفع من حصة البلدية أو الصندوق على الأقل إلى **15 %** من عائداته بدلاً من **10%** لأهمية حصيلته في الرفع من مالية ميزانية البلدية والصندوق، للمساهمة في التنمية المحلية.

2) الدمغة الجبائية على السيارات (قسيمة السيارات):

هي ضريبة تفرض على السيارات المرقمة في الجزائر. تم إحداثها بموجب قانون المالية لسنة 1996[42]، تفرض على كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة باستثناء سيارات الدولة والجماعات المحلية، سيارات الإسعاف، السيارات المجهزة بعتاد صحي، السيارات المجهزة بعتاد مضاد للحرائق، السيارات المجهزة والمخصصة للمعاقين، سيارات الأشخاص المتمتعين بالمزايا الدبلوماسية.[43]

تفرض هذه الضريبة بقيمة تتراوح بين 300دج إلى 18000دج حسب قوة السيارة، وزنها، وعمرها، وتوزع حصيلتها على النحو التالي: 20% للصندوق الوطني للطرقات والطرق السريعة، و30% لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، و50% لصالح ميزانية الولاية. [44]

3)الضريبة على الأرباح المنجمية

تم تأسيس هذه الضريبة بموجب المادة 163 من القانون رقم 10/01 المتضمن قانون المناجم، وهي بمعدل33% من الربح المنجمي، وتوزع على النحو التالي: 30% لصالح ميزانية الدولة، و03% لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.[45]

ففي كل سنة يقوم مدير الضرائب في كل ولاية بإعلام البلديات والولايات وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتحضير ميزانيتهم مبلغ التحصيل المنتظر بعنوان الضرائب والرسوم التي توزعها المصالح التابعة له، حسب التخصيصات المنصوص عليها في المواد 197 و222 و282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، يتم ضبط التقديرات الواجب تقديرها في ميزانية السنة على أساس أخر النتائج المعروفة للتحصيل.[46]

4) الرسم الصحي على اللحوم (رسم الذبح)

الأصل أن الرسم الصحي على اللحوم، والذي كان يسمى برسم الذبح قبل صدور قانون المالية التكميلي لسنة **2007**[47] تحصله البلديات بمناسبة ذبح الحيوانات، تخصص عائداته للبلدية التي يتم في ترابها الذبح.[48]

ويتم حسابه على أساس وزن لحوم الحيوانات الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات الآلاتية: الخيول، الإبل، الماعز، الأغنام، البقر، بمعدل **10**دج للكيلوغرام.

يتم توزيع عائداته بين البلدية والصندوق الخاص بحماية الصحة الحيوانية حسب النسب التالية[49]: تحصل البلدية على **8.5**دج عن الكيلوغرام، ويحصل صندوق حماية الصحة الحيوانية على **1.5** دج عن الكيلوغرام.

غير أنه في حالة تحصيله في مؤسسات التبريد أو التخزين لا تملكها البلدية والتي توجد في ترابها أو عندما يتم تحصيله عند استيراد لحوم الحيوانات الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات الآلاتية: الخيول، الإبل، الماعز، الأغنام، البقر، فانه يدفع إلى مصلحة الصندوق المشترك للجماعات المحلية حاليا صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.[50]

الفرع الثاني: مصادر صندوق التضامن للجماعات المحلية

تتمثل هذه المصادر التي تمويل هذا الصندوق، والتي تعتبر أيضا من مصادر صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية باعتباره مكلف بتسييره فيمايلي:

- مداخيل الضرائب وحصص الضرائب التي يخصصها التشريع الساري المفعول،
- جميع الموارد التي توجه له بموجب القانون،
- تسديد القروض المؤقتة الممنوحة لتمويل مشاريع منتجة للدخل،
- متبقي مبالغ الإعانات والمخصصات المسترجعة،
- الرصيد الناتج عن تصفية الضرائب والرسوم التي تعود لصندوق الضمان للجماعات المحلية،
- الهبات والوصايا.[51]

الفرع الثالث: مصادر صندوق الضمان للجماعات المحلية

تتمثل هذه المصادر التي تمويل هذا الصندوق والتي تعتبر أيضا من مصادر صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية باعتباره مكلف بتسييره في مساهمة

البلديات والولايات[52]، فهذا الصندوق يتم تمويليه بالمساهمات الإجبارية للجماعات المحلية (البلديات والولايات) التي نسبتها كل سنة عن طريق التنظيم.

وبناء على ذلك نجد أن كل سنة تصدر قرارات وزارية مشتركة تحدد نسبة مساهمة كل من البلديات والولايات في ميزانية هذين الصندوقين، ومن أمثلتها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2014/01/15 الذي يحدد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان للجماعات المحلية والذي حددها بـ 2% بالنسبة لسنة 2014[53]، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2014/01/15 الذي يحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للجماعات المحلية والتي حددها بـ2% بالنسبة لسنة 2014،[54]

وعلى هذا الأساس تعتبر مساهمة كل من البلديات والولايات في هذه الصندوق المكلف بتسييره صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من مصادر تمويل هذا الأخير.

المبحث الثاني: مجالات مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في التنمية المحلية

بالرجوع إلى النصوص القانونية المتعلقة بهذا الصندوق لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المتضمن إنشائه ومهامه وسيره، وبعض مواد قانون البلدية والولاية نلاحظ أن لهذا الصندوق دور أساسا في إنعاش ودفع التنمية المحلية على المستوى المحلي، وذلك من خلال مختلف البرامج التي يمولها على المستوى المحلي سواء في مجال التضامن ما بين الجماعات المحلية أو في مجال ضمان التقديرات الجبائية الخاصة بالجماعات المحلية، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مساهمة الصندوق في مجال التضامن ما بين الجماعات المحلية

بغرض مساهمة هذا الصندوق في التنمية المحلية فإنه يكلف في إطار مهامه بدفع مخصصات مالية لفائدة الجماعات المحلية من صندوق التضامن للجماعات المحلية على النحو الآتي: تخصيص إجمالي للتسيير60%، وتخصيص إجمالي للتجهيز والاستثمار 40%.55

الفرع الأول: التخصيص الإجمالي للتسيير

يوجه التخصيص الإجمالي للتسيير الممنوح من طرف الصندوق إلى قسم التسيير لميزانيات البلديات والولايات، ويتضمن هذا التخصيص مايلي[56]:

أولاً: منح معادلة التوزيع بالتساوي

توجه منحة معادلة التوزيع بالتساوي لتغطية النفقات الإجبارية للبلديات والولايات، حيث يتم حساب هذه المنحة ومنحها على أساس المعيار الديمغرافي والمعيار المالي أو أي معيار أخرى يتم اعتمادها من مجلس التوجيه للصندوق.[57]

ففي خلال سنة 2014، خصص صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية منحة معادلة التوزيع بالتساوي المقدرة بـ : 78,76مليار دج، وزعت كما يلي :

- 68,76 مليار دينار لفائدة 1443 بلدية،- 10 مليار دينار لفائدة 32 ولاية.[58]

فهذا الرسم البياني يوضح المنح التي منها الصندوق للجماعات المحلية

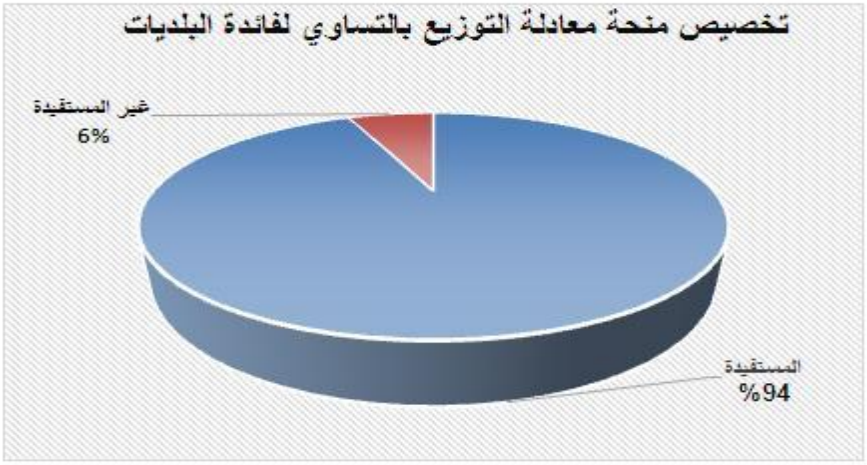

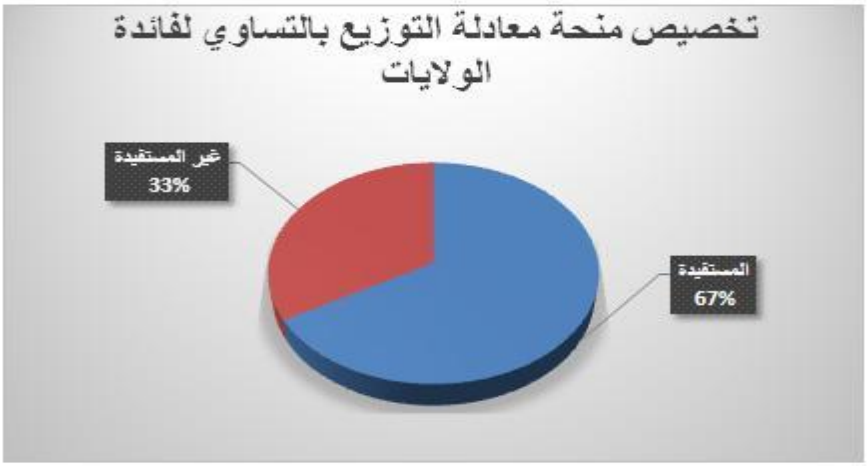

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تمت الزيارة بتاريخ 2015/12/30.

ثانيا: منح تخصيص الخدمة العمومية

يتم دفع هذا التخصيص من فيبل الصندوق للجماعات المحلية التي تعرف صعوبات في تغطية النفقات الإجبارية المرتبطة بتسيير المرافق العامة، وذلك بهدف تلبية الاحتياجات ذات الصلة بالمهام المخولة لها بموجب القوانين والتنظيمات.

وعلى الرغم من نص مرسوم إنشاء هذا الصندوق على أن يتم تحديد المعايير المعتمدة في منح هذا التخصيص بقرار من وزير الداخلية[59]، إلا أنه وفي حدود ما توفر لنا من مراجع ومعلومات لم يتم إصدار هذا القرار، الأمر الذي نعتقد انه سوف يؤثر على دور الصندوق في هذا المجال.

ففي سنة 2014 مُنح الصندوق هذا التخصيص بقيمة تُقدر بـ 5 مليار دج لفائدة جميع الولايات للتكفل بنفقات صيانة و تجديد الطرق البلدية.[60]

ثالثا: منح إعانات استثنائية

في إطار مواجهة الكوارث الطبيعية والأحداث الطارئة والآثار التي قد تترتب عليها يمنح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية إعانات استثنائية لمواجهة مختلف الكوارث والأحداث الطارئة والآثار المترتبة عليها، أو لمواجهة وضعيات مالية صعبة، حيث يتم تحديد المعايير المقررة التي يتم على أساسها منح هذه الإعانات بقرار من وزير الداخلية.[61]

وحسب ما نشر عن الصندوق فأنه خلال سنة 2014، لم يسجل أي عجز في ميزانيات البلديات.[62]

رابعاً: إعانات التكوين والدراسات والبحوث

نظرا لدور العنصر البشري في إنعاش التنمية المحلية يقوم الصندوق بتمويل جميع أعمال تكوين موظفي الجماعات المحلية وتحسين مستواهم من خلال تنظيم ملتقيات ودورات تدريبية لتدريب المنتخبين والموظفين من خلال عمليات التكوين التي تستهدف منتخبي وموظفي الجماعات المحلية، والقيام بمختلف الدراسات والبحوث والتحقيقات التي ترتبط بتطوير وترقية التجهيزات والاستثمارات المحلية وانجازها.[63]

ففي سنة 2014 مُنح تخصيص يقدر بـ 59,97 مليار دج لفائدة الميزانيات المحلية، لغرض التكفل بزيادات الأجور لما يتجاوز 285000 عون في الإدارة الإقليمية .
– 58,02 مليار دج لمستخدمي البلديات،

- 1,95 مليار دج للمستخدمين المسجلين في الميزانيات اللامركزية للولايات.

الفرع الثاني: التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار

في إطار مساهمة هذا الصندوق في التنمية المحلية على المستوى المحلي يقوم هذا الصندوق بمنح هذا التخصيص إلى الجماعات المحلية (البلديات والولايات) من اجل انجاز برامج تجهيز واستثمار بهدف المساهمة في تطويرها وخاصة تطوير المناطق الواجب ترقيتها، فهذا التخصيص له دور هاماً وأساساً في دفع وإنعاش التنمية المحلية على مستوى البلديات والولايات.

ويتضمن التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار الممنوح للجماعات المحلية مايلي:

أولا: إعانات التجهيز

توجه إعانات التجهيز والاستثمار إلى ميزانية الجماعات المحلية بقسم التجهيز والاستثمار لتمكينها من دعم المرافق العامة المحلية من خلال انجاز عمليات تكون من اختصاصها، كما يمكن منح إعانات للتجهيز والاستثمار لفائدة المؤسسات العمومية المحلية المكلفة بتسيير المرافق العامة.[64]

وتتمثل عمليات التجهيز والاستثمار الممولة في إعانة التجهيز والاستثمار طبقا للقرار الوزاري المؤرخ في 2014/12/09 فيمايلي[65]:

1) في مجال البنايات والتجهيزات الإدارية:

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في اقامات الضيوف الولاية، مقر البلدية، الملحقات الإدارية للبلدية، تجهيزات أدارية لمصالح البلدية، البنايات والتجهيزات الإدارية الأخرى.

2) الشبكات المختلفة:

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في التطهير، المياه الصالحة للشرب، صيانة الفقرات الخاصة بالجنوب، الكهرباء، شبكات التكنولوجيا، الشبكات الأخرى.

3)الطـــــــرق:

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في الطرقات البلدية، فك العزلة (المسالك)، إزاحة الرمال، ممرات علوية، أشغال الطرق الأخرى.

4)التهيئة والتجهيزات الحضرية:

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في الإنارة العمومية، إشارات الطرق (العمومية والأفقية)، الساحات العمومية، الساحات الخضراء، الأشغال المتعلقة بتحضير موسم الاصطياف، رفع النفايات المنزلية، العتاد الحضري، العتاد والآلات، أشغال التهيئة والتجهيزات الحضرية الأخرى.

5) المنشاة الاقتصادية:

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في الأسواق البلدية، ومساحات العروض والأوزان العمومية، مذابح البلديات والمسالخ، والمواقف وأماكن التوقف، والمحاشر البلدية، ومسمكات، وفضاءات الإشهار، ومحطة المسافرين للبلدية، ومنشات اقتصادية أخرى.

6) المنشاة الجوارية:

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في الملاعب البلدية، والمسابح الجوارية، والمراحيض العمومية، والفضاءات الترفيهية، والفضاءات الثقافية (انجاز وتهيئة المنشات الثقافية والمكتبات وقاعات المطالعة)، ومساحات اللعب، ودور الحضانة وحدائق الأطفال، والمطاعم المدرسية، ومكتب الصحة البلدي، والمساجد والمدارس القرآنية (تهيئة)، والمقابر (تسييج وتهيئة)، والمفارغ العمومية، والمنشات الجوارية الأخرى.

7) الدراسات وبرامج الإعلام الآلي (عصرنة الخدمة العمومية المحلية):

تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في دراسات المشاريع، وبرامج الإعلام الآلي للتسيير، ودراسات وبرامج الإعلام الآلي الأخرى.

ويمكن لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وذلك بغرض إنعاش ودفع التنمية المحلية على المستوى المحلي في إطار هذا التخصيص أن يمنح مساهمات مؤقتة أو نهائية موجه لتمويل المشاريع المنتجة للمداخيل لفائدة الجماعات المحلية ومؤسساتها العمومية.[66]

وقد مول الصندوق في سنة 2014 العديد من المشاريع لفائدة الجماعات المحلية تتمثل فيمايلي[67]:

1) إنجاز ملحقات إدارية بلدية:

في إطار تقريب الإدارة من المواطن، تم إطلاق برنامج إنجاز ملحقات إدارية بلدية ممولة من طرف الصندوق، يتضمن هذا البرنامج انجاز 1200 ملحقة إدارية في

المناطق الريفية والمناطق الحضرية بقيمة إجمالية تقدر بـ 9,4 مليار دج لفائدة 776 بلدية .

2) برنامج تعزيز الحظائر البلدية بالعتاد المتنقل :

في إطار برنامج تجهيز البلديات الممول من طرف الصندوق، خُصص مبلغ قدره 40,16 مليار دج لدعم الحظائر البلدية باقتناء 8691 وحدة، من كل الأصناف من بينها الحافلات المدرسية، الشاحنة ، جرافات ،مفرغة القنوات ، الجرار، الجرافة، شاحنة صهريج، قلاب آلي...الخ، وزع هذا البرنامج على المؤسسات التالية:

- **المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية** : انجاز 4172 وحدة بمبلغ مقدر بـ 9, 21مليار دج. (قيد الانجاز، نسبة الإنجاز تقدر بـ86 %).
- **الشركة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية:** تسليم 1840 وحدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 16,4 مليار دج (البرنامج منتهي).
- **شركة تسويق العتاد الفلاحي:** تسليم 2679 وحدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1,7 مليار دج (البرنامج منتهي).

3) برنامج إنجاز و تجهيز المكتبات و قاعات المطالعة على مستوى البلديات:

مؤل الصندوق في هذا البرنامج عملية إنجاز 1176 مكتبة وقاعة مطالعة لفائدة 1115 بلدية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 14,71 مليار دج، كما تم تجهيز هذه الهياكل بداية من سنة 2011 بمبلغ إجمالي يقدر بـ 3,5 مليار دج.

تهدف هذه التجهيزات لجعل هذه الهياكل فضاء عصري للمعرفة (وسائل الإعلام الآلي وأجهزة الإسقاط الأجهزة السمعية البصرية...الخ).

4) برنامج إنجاز حضانات على مستوى البلديات :

مؤل الصندوق في هذا البرنامج عملية إنجاز 487 حضانة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 5,4 مليار دج.[68]

المطلب الثاني: دور الصندوق في ضمان الموارد المالية للجماعات المحلية

يكلف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية أيضا بضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية بالمقارنة مع مبلغ تقديراتها، ويقوم بتقديم إعانات ومساهمات أخرى في هذا المجال.

الفرع الأول: في مجال ضمان التقديرات الجبائية

نظراً لان الموارد الجبائية تشكل المصدر الأساسي لميزانية الجماعات المحلية، وبما أن إعداد الميزانية السنوية للجماعات المحلية كل سنة يتم على أساس التقديرات المتوقعة التي يقدمها مدير الضرائب على المستوى الولائي[69]، فقد تكون هذه التقديرات غير دقيقة أو انه لا يتم تحصيل كل مبلغ الضرائب والرسوم التي تستفيد منها الجماعات المتوقع تحصيلها، الأمر الذي من شانه إحداث خلل في ميزانية الجماعات المحلية، والذي ينعكس على برامج التنمية المحلية على المستوى المحلي.

ففي هذه الحالة يتدخل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من خلال صندوق الضمان للجماعات المحلية في تعويض ناقص القيمة في الموارد الجبائية بالنسبة لمبلغ التقديرات المبلغة من مدير الضرب.[70]

وقد منح الصندوق في سنة 2014 مبلغ هذا التخصيص يقدر بـ 94,8 مليار دج موزع كما يلي:

- 65,2 مليار دج لفائدة البلديات،
- 20,2 مليار دج لفائدة الولايات.[71]

الفرع الثاني: المساهمات والإعانات الأخرى للصندوق

يكلف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إطار ضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية أيضا بمايلي:

- العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها،
- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية،
- توزيع تخصيص إجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإجبارية ذات الأولوية،
- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعين عليها أن تجابه أحداث أو كوارث أو طوارئ، وكذا تلك التي تواجه وضعية مالية صعبة،
- تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لانجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في إطار التعاون المشترك بين البلديات،
- الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية،
- منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي،

- القيام بكل الدراسات والتحقيقات والأبحاث التي ترتبط بترقية الجماعات المحلية وانجازها والعمل على نشرها،
- المساهمة في تمويل أعمال تكوين المنتخبين والموظفين المنتمين لإدارة الجماعات المحلية وتحسن مستواهم،
- المشاركة في أعمال الإعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لاسيما في إطار التعاون المشترك بين البلديات،
- مباشرة وانجاز كل عمل مرتبط بهدفه أو مخول له صراحة بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها.[72]

الخاتمة:

وفي الأخير نخلص من خلال هذه الدراسة أن لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية دورا هاما وأساسا في إنعاش التنمية المحلية على المستوى المحلي خاصة بالنسبة للبلديات والولايات التي لا تتوافر على مصادر وموارد مالية كافية، كمل يعد آلية من الآليات التي تحقيق التضامن والتعاون فيما بين البلديات والولايات للقضاء على مختلف الفوارق التي قد توثر على النهوض بالتنمية المحلية بصفة خاصة والتنمية الوطنية بصفة عامة. وذلك بالنظر للهياكل والموارد مالية هامة تساعده التي يحوزها بمقتضى القوانين والتنظيمات المعمول بها.

ورغم الإصلاحات التي عرفها هذا الصندوق ألا انه لازالت هناك بعض العوائق التي تحول في اعتقادنا دون قيام هذا الصندوق بدور الأساسي في إنعاش التنمية المحلية بنوع من العدالة بين جميع بلديات وولايات الوطن والتي منها:

- هيمنة السلطة المركزية عليه من حيث عدد الأعضاء وفي تحديد برامج التنمية التي يقرها للجماعات المحلية بحكم انه تحت وصاية وزارة الداخلية،
- انعدام معايير محددة ودقيقة وشفافة لتقديم مختلف اللعانات والمساعدات المالية للجماعات المحلية.
- عدم وجود نصوص قانونية تنظيمية تحدد الإجراءات المتعبة من فيبل الجماعات المحلية للاستفادة من مختلف الإعانات والمساعدات المقدمة من طرف الصندوق،

- عدم إعطاء الحرية لبلديات أو الولاية المستفيدة من إعانات ومساعدات الصندوق في التصرف فيها حسب خصوصيتها، وإنما في الغالب ترفق بتعليمات تحدد مجال استغلالها دون مراعاة متطلبات واحتياجات الجماعات المحلية المستفيدة.

الاقتراحات:

- إعادة النظر في تشكيلة مختلف الهياكل والأجهزة المكونة للصندوق خاصة مجلس التوجيه، لان نظام عمله لا يتضمن إشراك الجماعات المحلية بصفة أساسية، فضلاً عن الإجراءات المعقدة والطويلة المتبعة في طلب ومنح الإعانات والمساعدات.
- أن يراعي الصندوق في منحة المساعدات والإعانات المالية اقتراحات وأولويات الجماعات المحلية عند تسجيل هذه الإعانات في شكل مشاريع تنموية.

لهذا ومن أجل تفعيل دور الصندوق في التنمية المحلية يجب تقريبه أكثر من واقع الجماعات المحلية ومن أولوياتها التنموية، ومن خلال التركيز على تمويل مشاريع تنموية منتجة تعود بالفائدة على التنمية الوطنية.

الاحالات والمراجع

1- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2002، ص12.

2- مسعد الفاروق حمودة، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2001، ص11.

3- انظر المرسوم رقم 266/86 المؤرخ في 1986/11/04، المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله، الجريدة الرسمية رقم 45 الصادرة في 1986/11/05.

4- انظر الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 2011/07/03.

5- انظر الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة بتاريخ 2012/02/29.

6- انظر الجريدة الرسمية رقم 67 الصادرة في 1973/08/21

7- انظر الأمر رقم 68/72 المؤرخ في 1972/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 1973، الجريدة الرسمية رقم 104 الصادرة في 1972/12/29

8- انظر المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 2014/03/24 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدده مهامه وتنظيمه وسيره، الجريدة

الرسمية رقم 19 الصادرة في 2014/04/02؛ والمادتين 83 و84 من الأمر رقم 01/15 المؤرخ في 2015/07/23،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 الجريدة الرسمية رقم 40 الصادرة في 2015/07/23.

9- أنشا هذا الصندوق ليحل محل كل من صندوق تضامن الجماعات المحلية، والصندوق البلدي للتضامن بمقتضى المادة 83 من الأمر رقم 01/15 المؤرخ في 2015/07/23 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية رقم 40 الصادرة في 2015/07/23

10- أنشا هذا الصندوق ليحل محل كل من صندوق الضمان للبلديات وصندوق الضمان للولايات بمقتضى المادة 62 من القانون رقم 09/09 المؤرخ في 2009/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية رقم 78 الصادرة في 2009/12/31.

11- انظر المادتين 2 و3 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

12- انظر المادة 62 من الأمر رقم 01/15 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، سابق الإشارة إليه.

13- انظر المادة 32 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

14- انظر المادة 34 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

15- انظر المادة 24 من نفس المرسوم التنفيذي.

16- انظر المادة 33 من نفس المرسوم التنفيذي.

17- انظر الفقرة الأخيرة من المادة 34 من نفس المرسوم التنفيذي.

18- انظر المادة 24 و25 من نفس المرسوم التنفيذي.

19- انظر المادة 2 من القرار المؤرخ في 2014/12/29 المحدد لكيفيات انتخاب ممثلي المنتخبين في مجلس توجيه صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، الجريدة الرسمية رقم 24 الصادرة 2015/05/13.

20- انظر المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

21- انظر المادة 28 من نفس المرسوم التنفيذي.

22- انظر المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

23- انظر المادة 27 من نفس المرسوم التنفيذي.

24- انظر المادة 29 من نفس المرسوم التنفيذي.

25- انظر المادة 29 من نفس المرسوم التنفيذي.

26- انظر المادة 30 من نفس المرسوم التنفيذي.

27- انظر المادة 35 من نفس المرسوم التنفيذي.

28- انظر المادة 38 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه

29- يامة إبراهيم، النظام القانوني للمنازعة الضريبية في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، معهد العلوم القانونية، المركز الجامعي بسعيدة، الموسم الجامعي 2008/2007.

30- انظر المواد من 21 إلى 39 من القانون رقم 27/95 المؤرخ في 1995/12/30، المتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 82، المؤرخة في 1995/12/31.

31- انظر المادتين 217 و 222 من الأمر رقم 101/76، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، طبعة سنة 2015.

32- أنظر المادة 08 من الأمر رقم 02/08 المؤرخ في 2008/07/24 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية رقم 42 الصادرة في 2008/07/27.

33- انظر المادة 13 من القانون رقم 10/14 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، سابق الإشارة إليه.

34- أنظر المادة 13 من نفس القانون.

35- أنظر المادة 12 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخة في 2009/07/26.

36- انظر المادة 282 مكرر 5 معدلة بالمادة 13 من القانون رقم 10/14 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، سابق الإشارة إليه.

37- حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون رقم طبعة، سنة 2001. ص 66.

38- إسماعيل بوخارة ودومي سمراء، الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، أيام 11 و 12 ماي، سنة 2003، ص 195.

39- أنظر المادتين 21 و 23 من الأمر رقم 76 – 102، "المتضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، طبعة سنة 2015.

40-A HENTIT Module lgestion du budget (duapo)

41- انظر المادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، سابق الإشارة إليه.

42- انظر قانون المالية لسنة 1996.

43- قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص155

44- انظر المادة 9 من القانون رقم 18/15 المؤرخ في 2015/09/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية رقم 72 الصادرة في 2015/12/31.

45- قدي عبد المجيد، نفس المرجع، ص155 و156.

46- انظر المادة 16 من القانون رقم 21/08 المؤرخ في 2008/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 2008/12/31.

47- أنظر المادة: 5 من الأمر رقم 07-03 المؤرخ في 2007/07/24 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007 الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة تاريخ 2007/07/25.

48 - انظر المادة 466 من القانون رقم 104/76 المؤرخ في 1976/12/9 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، طبعة 2015.

49 - أنظر المادة 21 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخة في 2009/07/26.

50- انظر المادة468 من القانون رقم 104/76 المؤرخ في 1976/12/9 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، سابق الإشارة إليه

51- انظر المادة 83 من الأمر رقم 01/15 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، سابق الإشارة إليه.

52- انظر المادة 84 من نفس الأمر.

53- انظر الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 2014/03/16.

54- انظر الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 2014/03/16.

55- انظر المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

56- انظر المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

57- انظر المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

58- المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تمت الزيارة بتاريخ 2015/12/30.

59- انظر المادة 9 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 116/14.

60- المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تمت الزيارة بتاريخ 2015/12/30.

61- انظر المادة 10 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 116/14.

62- المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تمت الزيارة بتاريخ 2015/12/30.

63- انظر المادة 11 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 116/14.

64- انظر المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

65- انظر الجريدة الرسمية رقم 03 الصادرة في 2015/01/27.

66- انظر المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

67- المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تمت الزيارة بتاريخ 2015/12/30.

68- المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تمت الزيارة بتاريخ 2015/12/30.

69- انظر المادة 16 من القانون رقم 21/08 المؤرخ في 2008/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2009، سابق الإشارة إليه؛ والمرسوم التنفيذي رقم 315/12 المؤرخ في 2012/08/21، الذي يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها، الجريدة الرسمية رقم 49 الصادرة في 2012/09/9؛ والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2014/01/06، المحدد لإطار ميزانية البلديات ويضبط عنوان ورقم تقسيمات الأبواب والحسابات، الجريدة الرسمية رقم 23 الصادرة في 2014/04/23.

70- انظر المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

71- المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تمت الزيارة بتاريخ 2015/12/30.

72- انظر المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14، سابق الإشارة إليه.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير

Scientific research and technological development system in Algeria: Current situation And development strategies

أ. زموري كمال
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة – الجزائر

أ. د. مرداوي كمال
جامعة أم البواقي- الجزائر

تاريخ الاستلام:2016/12/23 تاريخ قبول النشر: 2017/03/28

الملخص :

تأتي هذه الدراسة لعرض صورة حول واقع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، وقام الباحثان بتشخيص هذا الواقع الذي أظهر وجود شبكة تعليمية هامة من حيث عدد الهياكل وتعداد الطلبة والأساتذة، وشبكة بحثية معتبرة في المجال الحكومي والتعليم العالي، إلا أن الإنتاج العلمي وبراءات الإختراع للجزائر يبقى ضعيف من حيث الكم والكيف.

كما تم التطرق إلى العوامل التي أدت بمنظومة العلم والتكنولوجيا الجزائرية إلى عدم التحول إلى نظام وطني للابتكار، ومازالت الجزائر تشكو من عديد النقائص في تهيئة بيئة الإبتكار والإبداع أهمها إنفاق منخفض للقطاع الخاص في مجال البحث والتطوير، انعدام الشراكة ورداءة التعاون بين المؤسسات البحثية في الجامعات ومؤسسات الإنتاج وتدهور جودة مؤسسات البحث العلمي.

وأخيرا يرسم الباحثان رؤية مستقبلية للنهوض بمستوى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، علها تجعل هذا الأخير فاعلا ومؤثرا في مختلف جوانب حياة المجتمع.

الكلمات المفتاحية : البحث العلمي، التطوير التكنولوجي، الإبتكار، النظام الوطني للإبتكار، الجزائر.

Abstract :

This study comes to display an image on the reality of scientific research and technological development in Algeria, the researchers diagnosis of this fact that showed a significant educational network in terms of number of structures and census of students and teachers, and network research arguing in the government and higher education field, but the scientific production and patents in Algeria remains weak in terms of quantity and quality.

They also discussed the factors that led Algeria's system of science and technology to the lack of transition to a national system of innovation, Algeria is still complaining about the many shortcomings in creating an environment for innovation and creativity, the most important is low private sector spending on research and development, absence of partnership and poor cooperation between research institutions in universities and production enterprises and the deterioration of the quality of scientific research institutions.

Finally, the researchers designed a future vision to raise the level of scientific research and technological development in Algeria, maybe the latter make an active and influential in various aspects of community life.

***Key words**: scientific research, technological development, innovation, national innovation system, Algeria.*

مقدمة:

في محاولتها لتطوير طاقاتها الإبتكارية، تعمل الجزائر على إيجاد المنظومات الكفيلة بتنشيط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وإدراج الأسرة الجامعية في مجال المنافسة، والمؤكد أنه لن يختلف اثنان حول واقع الإهتمام المتزايد للدولة الجزائرية بالبحث والتطوير خاصة بعد إصدار القانون التوجيهي المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 1998، وما يؤكد هذا الإهتمام الميزانيات التي تنفق على إنشاء مراكز البحث وتكوين الأطر البشرية واستيراد التكنولوجيات الحديثة والقوانين التي سنت لتنظيم مشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

لكن للأسف الشديد فإن الإهتمام السابق بشقيه المادي والبشري لم يواكبه نجاح يذكر في مجال منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مما جعل هذه الأخيرة في أزمة حقيقية من أبرز مظاهرها ضعف وقلة الإتصال بين المؤسسات الإقتصادية من جهة ومراكز البحث والمؤسسات الجامعية من جهة أخرى، والشرخ الكبير الموجود بينها الذي أصبح حجر عثرة في طريق تحقيق التنمية.

على هذا الأساس فإن تفعيل منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر وتحقيق التعاون المطلوب بين القطاعات الإنتاجية والبحثية، يتطلب حتما وجود نظام وطني للإبتكار يوفر إجراءات محددة، يتم وضعها والتنسيق بينها ضمن إطار عمل واضح ومتفق عليه، ومن ثمة فإن التساؤل المطروح:

ما هو واقع نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر؟ وهل يمكن القول أن هناك أزمة بحث حقيقية تعاني منها الجزائر؟ وما الحلول المقترحة للنهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؟

من هنا تأتي هذه الدراسة التي اتخذت من واقع منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر موضوعا لها وذلك عبر مناقشة المحاور التالية:

المحور الأول: البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر.

المحور الثاني: تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر.

المحور الثالث: أهمية التكامل الصناعي الأكاديمي في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المحور الرابع: سبل دعم وترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر.

المحور الأول: البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر

على غرار الكثير من الدول تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وذلك عن طريق هيكلة منظومتها للبحث العلمي لاستدراك التأخر المسجل ومواجهة مختلف التحديات والمعوقات خاصة ما تعلق منها بإشكالية التكامل الصناعي الأكاديمي.

الفرع الأول: وضعية التعليم العالي في الجزائر

كان على الجزائر وعلى امتداد نصف قرن من الزمان أن تبذل جهدا معتبرا للاستجابة للمتطلبات الجديدة، إذ كان عليها بناء منظومة لتعليم عالي وبحث علمي وتطويرها وجعلها واسعة لتغطية كامل التراب الوطني ومجموع المواد والإختصاصات العلمية. وتظهر بعض المؤشرات والتقديرات اليوم بأن أغلب الأولويات المدرجة بالنظر إلى الأوضاع السائدة سنة **1962** قد تمت الإستجابة لها في أغلب متطلباتها من حيث الكمية، وأنها قد تحققت نسبيا فيما يخص الجانب النوعي.

أولا: حركية منظومة التعليم العالي الجزائرية

يبحث هذا العنصر في المؤشرات الكمية المتعلقة بتطور التعليم العالي في الجزائر، وذلك عبر دراسة وضعية هياكل التعليم المتوفرة، الوضعية العددية للطلبة والأساتذة، وكذا الميزانية المخصصة للقطاع سنويا.

1- تطور عدد المؤسسات الجامعية:

لامتصاص التدفقات المتزايدة من الطلبة الجدد، تم إطلاق وتحقيق برنامج ضخم لإنجاز منشآت جامعية كبيرة ومتنوعة تتكون اليوم من **97** مؤسسة للتعليم العالي موزعة على **48** ولاية عبر التراب الوطني، وتضم[1]: **48** جامعة، **10** مراكز جامعية، **20** مدرسة وطنية عليا، **07** مدارس عليا للأساتذة، **12** مدرسة تحضيرية، **04** مدارس تحضيرية مدمجة و **04** ملحقات.

2- تعداد الطلبة:

إن عدد الطلبة المسجلين شهد تطورا كبيرا منذ الإستقلال، وذلك لأن الدولة الجزائرية اتجهت بعد الإستقلال إلى محاولة تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات لمواجهة العجز الحاصل في مختلف القطاعات في الدولة، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي عبر مختلف السنوات:

الجدول رقم 1: تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج

	/1962 1963	/1969 1970	/1979 1980	/1989 1990	/1999 2000	/2009 2010	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014	/2014 2015
عدد الطلبة المسجلين في التدرج	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	1077945	1090592	1124434	1119515	1165040
عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج	156	317	3965	13967	20846	58975	60617	64212	67671	70734	76510
المجموع	**2881**	**12560**	**61410**	**195317**	**428841**	**1093288**	**1138562**	**1154804**	**1192105**	**1190249**	**1241550**

المصدر: إعداد الباحثين بناء على:

- تقرير حول التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012، ص: 32.
- مجموعة حوليات إحصائية صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

نلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن هناك تزايدا كبيرا في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي، حيث ارتفع عدد الطلبة من **2881** طالب سنة **1962** إلى **12560** طالب سنة **1970**، وتضاعف بـ **4.35** مرة في أقل من **10** سنوات، وبلغ عدد الطلبة المسجلين عند الدخول الجامعي **2014-2015** حوالي **1241550** طالب، فبين سنة **1962** و **2015** تضاعف عدد الطلبة بحوالي **431** مرة، ويدل هذا الإرتفاع على زيادة فرص الإلتحاق بالتعليم العالي بالموازاة مع التحسن الملحوظ في معدل النجاح في شهادة البكالوريا، ورغبة أغلبية الناجحين في مواصلة الدراسة والتحصل على شهادات جامعية، وكذا مجانية التعليم العالي وتوفير الهياكل البيداغوجية والخدمات الجامعية من إطعام وإقامة ونقل بالمجان.

3- **تعداد هيئة التدريس:**

موازاة مع التطور الحاصل في عدد الطلبة، تطور أيضا عدد المؤطرين من الأساتذة الجامعيين على مختلف رتبهم العلمية، ويبين الجدول التالي بأكثر وضوح تطور عدد الأساتذة الدائمين:

الجدول رقم 2: تطور عدد الأساتذة الدائمين حسب الرتب

السنة	عدد هيئة التدريس	الرتب							
		أستاذ التعليم العالي		أستاذ محاضر		أستاذ مساعد ومكلف بالدروس		معيد	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1963/1962	**298**	66	22.15	13	4.36	74	24.83	145	48.66
1971/1970	**697**	54	7.74	119	17.07	96	13.77	428	61.42
1975/1974	**4041**	180	4.45	333	8.24	708	17.52	2820	69.79
1981/1980	**7058**	349	4.94	616	8.72	2866	40.6	3227	45.74
1985/1984	**10560**	491	4.65	703	6.65	4924	46.62	4442	42.08
1991/1990	**15171**	636	4.19	907	5.97	9309	61.36	4319	28.48
1995/1994	**14593**	658	4.50	742	5.08	10426	71.44	2767	18.98
2001/2000	**17780**	1126	6.33	1582	8.89	13144	73.19	1928	11.59
2007/2006	**29062**	2192	7.54	3013	10.33	23034	79.25	823	2.88
2011/2010	**40140**	3186	7.93	7652	19.06	28782	71.7	520	1.31
2012/2011	**44448**	3660	8.23	8373	18.84	31990	71.97	425	0.96
2013/2012	**48398**	4396	9.08	9087	18.77	34479	71.24	436	0.91
2014/2013	**51299**	4979	9.70	10536	20.54	35412	69.03	372	0.73
2015/2014	**53622**	5346	9.97	12310	22.96	35663	66.51	303	0.56

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مجموعة حوليات إحصائية صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

إن قراءة التطور الكمي والنوعي لهيئة التدريس في الجامعات الجزائرية وفقا لرتبهم، يلاحظ الإستقطاب الضعيف للرتب العليا، إذ يوجد **5346** أستاذ التعليم العالي و**12310** أستاذ محاضر مقابل **35663** أستاذ مساعد و**303** معيد، ويرجع هذا الإختلال لهجرة الكثير من الرتب العليا في الجزائر للخارج خصوصا في سنوات التسعينات نتيجة الأزمة الإقتصادية والأمنية التي مرت بها، بالإضافة إلى تدني الإهتمام بالإطارات العلمية من ناحية المستوى المعيشي وعدم توفر بيئة التدريس والبحث المناسبة، أو انتقالهم إلى قطاعات أخرى لظروف مالية بحتة.

كما نلاحظ أيضا الزيادة السريعة في تعداد الأساتذة المساعدين بسبب وتيرة التوظيف الكبيرة لهذه الفئة، وسهولة الإنتقال والترقية من رتبة أستاذ مساعد إلى رتبة أستاذ مكلف بالدروس، وهذا ما جعل هاتين الفئتين تشكلان لوحدهما في سنة **2015** حوالي **66.51%** من الهيئة التدريسية الجامعية في الجزائر. أما رتبة معيد فنلاحظ تراجع هذه الفئة لتخلي الدولة عن هذا التصنيف تدريجيا ووقف التوظيف لهذه الفئة (تمثل **0.56%** فقط)، وذلك بعد صدور قانون الأستاذ الباحث سنة **2008**.

4- <u>ميزانية التعليم العالي</u>:

نظرا للإدراك المتزايد للحكومة الجزائرية بأهمية التعليم العالي، فقد أولت اهتماما متزايدا بالإنفاق على التعليم العالي لما له من دور كبير في تطوير النظام التعليمي بصفة عامة، ومواكبة سياسة الإستيعاب ومتطلباته خصوصا من ناحية عملية التحسين المستمر لنوعية التعليم ومخرجاته، وقد بلغت قيمة ميزانية تسيير القطاع **300333642** ألف دج في سنة **2015** بنسبة تعادل **6.04%** من ميزانية تسيير الدولة[2].

لقد تبين من خلال ما تقدم مدى التطور الذي عرفه قطاع التعليم العالي في الجزائر، حيث نتيجة تنامي الطلب على التعليم الجامعي، رافق ذلك توسيع للهياكل القاعدية من جامعات وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة في كافة التخصصات، مع زيادة الإنفاق على التعليم العالي من أجل تحسين جودة المخرجات التعليمية.

<u>ثانيا: تقييم منظومة التعليم العالي في الجزائر</u>

الواقع أن الجزائر نجحت في توسيع وضعية التدريس في الجامعات، فبالرغم من عدم كفاية الأساتذة وقلة عدد الطلبة والجامعات والإمكانيات مع بداية مرحلة الإستقلال، إلا أن وضعية التعليم العالي وحقيقته قد تغيرت بشكل جوهري، حيث أن عدد الأساتذة قد

تضاعف عدت مرات، وكذلك عدد الجامعات والطلبة، ويعد هذا من الناحية الكمية إنجازا معتبرا. من بين المؤشرات التي تبين وضعية هذا القطاع نذكر ما يلي:

– **عدد الطلبة لكل مائة ألف نسمة:** سجلت الجزائر خلال العام الجامعي **2015/2014** حوالي **3073** طالب لكل مائة ألف نسمة، وهي بذلك حسنت وضعيتها مقارنة بسنة **1992** حيث لم يكن هذا الرقم سوى **1160** طالب لكل مائة ألف نسمة مسجلة بذلك تضاعف هذه النسبة بـ **2.65** مرة تقريبا، وهذا ما يبرز الإهتمام الذي توليه الجزائر لتوفير التعليم العالي لكل السكان من خلال مبدأ مجانية التعليم في كل أطواره.

– **تزايد مستمر لعدد حاملي الشهادات:** أنتجت منظومة التعليم العالي حوالي **2000000** من حاملي الشهادات منذ الإستقلال، حيث عرفت السنة الجامعية **2014/2013** تخرج **271430** طالب.

– بلغ العدد الإجمالي للمسجلين في تكوين الدكتوراه بالنسبة إلى السنة الجامعية **2012/2011** أكثر من **53000** مسجل، منهم ما يقارب **20000** مسجل في الماجستير، وما يقارب **34000** مسجل في الدكتوراه.

– **معامل التأطير:** وصل هذا المعامل خلال سنة **2015/2014** إلى معدل أستاذ واحد لكل **23** طالب، وهذا أعلى بكثير من المعدل المتداول في الجامعات العالمية وهو **15** طالب لكل أستاذ واحد، وبالتالي فهذا الأمر ينقص من جودة العملية التعليمية، مما يبقي مسألة التأطير كأحد تحديات التعليم العالي في الجزائر.

– **انفتاح التعليم العالي:** يسجل انفتاح الجامعة الجزائرية على المحيط الدولي باستقبال **7967** طالب أجنبي من **59** جنسية مختلفة خلال سنة **2015/2014**، معظم المسجلين هم في طور التدرج حيث **70**% منهم في التخصصات العلمية والطبية و**30**% في العلوم الإجتماعية والإنسانية.

– **نوعية التعليم العالي:** أصدر مكتب الدراسات الأمريكي "**طومسون روترز**" تقرير سنة **2004** حول درجة التخصص في مختلف العلوم التقنية للتعليم العالي في الجزائر، حيث قسمت العلوم التقنية حسب قيمة مؤشر التخصص إلى ثلاث مجموعات، الأولى تضم الفروع التي تعرف الجزائر فيها تأخرا وضعفا كبيرا في تخصصها فيها، ويقل مؤشر قيمتها عن **1**، ومن بين هذه الفروع نذكر المناعة بمؤشر يساوي **0.03**، علم الفلك بمؤشر يساوي **0.35**، الهندسة الطبية الحيوية بمؤشر يساوي **0.82** وغيرها، أما المجموعة الثانية

فتضم العلوم متوسطة التخصص وتضم **6** فروع، حيث يكون مؤشر التخصص محصورا بين **1** و**2**، ومن بين هذه الفروع نذكر الرياضيات والإحصاء بمؤشر يساوي **1.87** ويمثل أعلى قيمة ضمن فروع هذه المجموعة، ثم يليه فرع الكيمياء بـ **1.41**، وأخيرا فرع التغذية بمؤشر يساوي **1.06**، أما العلوم المجمعة في المجموعة الثالثة فيكون مؤشرها أكبر أو يساوي **2**، ونلاحظ أن أعلى مؤشر للتخصص يتعلق بالهندسة الميكانيكية ويساوي **2.74**، ثم الهندسة الكيميائية بمؤشر **2.61**، وآخر هذه الفروع هو تخصص البصريات والإلكترونيك بمؤشر يساوي **2.16**، وعليه فالجزائر ليست متخصصة إلا في هذه العلوم الأساسية[3].

ومن أجل معرفة مكانة الجامعة الجزائرية وترتيبها في التصنيف الدولي للجامعات، نحاول هنا معرفة ترتيب الجامعة الجزائرية من خلال موقعها وترتيبها في تصنيف "**شنغهاي**" العالمي للجامعات، وكذا الترتيب الدولي لجامعات "**ويبومتريكس 2015**" من أجل تقييم مردودها النوعي ونجاعة نظامها التعليمي.

فحسب تصنيف جامعة "**شنغهاي**" لأفضل **500** جامعة على مستوى العالم لسنة **2014**، غابت الجامعات الجزائرية مجددا عن هذه القائمة، في حين تقدمت هذا التصنيف **4** جامعات سعودية وجامعة واحدة مصرية، بالمقابل تفوقت الجامعات الأمريكية ونالت حصة الأسد باحتلالها المراتب الأربعة الأولى بجامعات هارفارد، ستانفورد، معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا وجامعة كاليفورنيا–بركلي، وخلت قائمة أفضل **100** جامعة في العالم في التصنيف وهي المراكز الذهبية من اسم أي جامعة عربية، ومن خلال النظر إلى توزيع **500** جامعة في العالم تبعا للمنطقة الجغرافية نجد أن أمريكا تتصدر القائمة بـ **177** جامعة، أوروبا بـ **205** جامعة، آسيا والمحيط الهادي بـ **113** جامعة وأخيرا إفريقيا بـ **5** جامعات[4].

أما الملاحظ في سنة **2015** من خلال ما نشره موقع "**ويبومتريكس**" في جانفي أن الجامعات الجزائرية قد حققت قفزة نوعية في الترتيب الدولي لجامعات **ويبومتريكس 2015**، حيث أن جامعة "**سيدي بلعباس**" تحصلت على المرتبة **1781** في هذا الترتيب الذي يخص **24320** جامعة عبر العالم، وتمثل هذه المرتبة تقدما بأكثر من **3300** رتبة كون هذه الجامعة كانت تحتل المرتبة **5097** في **2014**، هذا وانتقلت جامعة "**ورقلة**" من المرتبة **3621** في **2014** إلى **1798**، كما حققت جامعة "**قسنطينة 1**" قفزة بتقدمها بأكثر

من **100** رتبة حيث جاءت في المرتبة **2321**، علما أن هذه الجامعة صنفت الأولى على المستوى الوطني سنة **2014** واحتلت المرتبة **2439** عالميا، وعليه تكون الجامعات الجزائرية قد حققت تقدما بمعدل أكثر من **200** رتبة وفقا لهذا الترتيب الدولي[5].

تعبر المؤشرات المبينة سابقا عن واقع الجامعة الجزائرية التي أصبحت مركزا للتكوين المهني لا غير، ولا شك أن وجودها في الدرك الأسفل على المستوى العلمي ترتبط بعوامل أخرى غير الميزانيات والبنى التحتية وغيرها، أي هناك عوامل تجعلها تقبع في صفوف خلفية منها أسلوب الإدارة البيروقراطي الذي يمارس بإفراط في إدارة الجامعات، والتضييق والتهميش الذي يلحق بالكفاءات العلمية وتحييد دورهم الفعال ودفعهم إلى طلب الهجرة، وكذا قيود البيئة المحلية التي تحد من العمل العلمي والبحثي، وقدم المناهج وطرق التدريس التي ترتكز على الشعبوية، والنتيجة هي جامعة غير فعالة شبيهة بمراكز التكوين المهني.

الفرع الثاني: السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنبثقة عن القانون رقم 11/98

يعد القانون التوجيهي المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة **1998** محورا تشكلت على أساسه السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ويمكن تلخيص أهم أهداف القانون رقم **11/98** في النقاط التالية[6]:

- ✓ تعزيز الأسس العلمية والتكنولوجية في البلاد؛
- ✓ تحديد وجمع الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- ✓ إعادة تأهيل وظيفة البحث في مؤسسات التعليم العالي وفي مؤسسات البحث والحث على تثمين نتائجه؛
- ✓ تعزيز تمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- ✓ تثمين الصروح المؤسساتية والتنظيمية للتكفل بنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بفعالية أكثر.

ومن أجل تدعيم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تم إصدار عدة مراسيم تنفيذية أهمها[7]: المرسوم التنفيذي رقم **137/98** المؤرخ في **03** ماي **1998** المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وتسييرها، وكذا المرسوم التنفيذي رقم **243/99** المؤرخ في **31** أكتوبر **1999** المحدد

لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتسييرها، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم **244/99** المؤرخ في **31** أكتوبر **1999** المحدد لقواعد إنشاء مخابر البحث، تنظيمها وتسييرها، والمرسوم التنفيذي رقم **259/99** المؤرخ في **16** نوفمبر **1999** المتضمن كيفيات إنشاء، تنظيم وتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

وبغية تعزيز صلاحيات الهيئات المكلفة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المشار إليها بالمراسيم أعلاه، أقدمت الجزائر في منتصف سنة **2000** على إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي هدفها الأساسي هو إعداد السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنفيذها بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية عمومية كانت أو خاصة، كما سمحت نصوص المراسيم السابقة بـ[8]:

- ✓ إعداد وتطبيق **27** برنامج بحث وطني من بين **30** برنامجا مسطرا؛
- ✓ تنصيب **21** لجنة قطاعية من بين **27** دائرة وزارية معنية؛
- ✓ اعتماد **639** مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي؛
- ✓ إنشاء **18**مركز بحث في إطار المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي؛
- ✓ إنشاء **04** وحدات بحث؛
- ✓ تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث؛
- ✓ إنشاء فرع ذي طابع اقتصادي لدى المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي؛
- ✓ إشراك **13500** أستاذ باحث و**2000** باحث دائم من بين المجموع الكلي الذي حدده القانون والمقدر بـ **15500** باحث؛
- ✓ بناء الهياكل القاعدية للبحث الخاصة ببرامج تكنولوجيات الإعلام والإتصال، البيوتكنولوجيا، الطاقات المتجددة، الصحة، الزراعة وغيرها؛
- ✓ بناء مخابر البحث على مستوى قطاع التعليم العالي، حيث تم إنجاز في البرنامج الأول لسنة **2004** حوالي **455** مخبر، وفي البرنامج الثاني **2006** ما مقداره **210** مخبر؛
- ✓ فيما يتعلق بالتمويل، ارتفع متوسط الدعم المخصص للفترة **2005/1999** إلى **34266** مليون دج خصص منها **17550** مليون دج كاعتمادات تسيير لدعم محيط

البحث، و**14154** مليون دج كاعتمادات للتجهيزات و**2562** مليون دج لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث؛

✓ فيما يتعلق بالنتائج العلمية، فقد عرف عدد الإصدارات العلمية زيادة ملموسة مع نهاية الفترة الخماسية مقارنة بسنة **1997**، ومن بين الإنجازات التكنولوجية البارزة إطلاق أول قمر صناعي جزائري (ALSAT1) والشروع في استغلاله.

تبين التحليلات السابقة أن النظام الوطني للبحث أصبح أكثر نجاعة وتناسقا من حيث ملائمة الأهداف العلمية للأهداف الإجتماعية والإقتصادية للتطوير، وتعبئة الأسرة العلمية وهيكلتها في إطار مراكز البحث، وكذا تحسين إجراءات التمويل حسب الأهداف، إلا أن إنشاء نظام وطني للبحث فعال ودائم يمثل عملية تطويرية متواصلة وصعبة، وفي هذا الصدد جاء القانون رقم **05/08** المؤرخ في **23** فيفري **2008** الذي يعدل ويتمم القانون **11/98** حول المواد المتعلقة بالفترة الخماسية، الأهداف الجديدة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، قائمة البرامج الوطنية والمجهود المالي في ميدان البحث وكذا ظروف تعبئة الموارد البشرية.

الفرع الثالث: تقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر

إن معرفة مستوى الجزائر في نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتم من خلال عرض بعض المؤشرات الرئيسية منها عدد الباحثين المشتغلين بالعلم والتكنولوجيا، حجم الإستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومعرفة مخرجات هذا النشاط.

أولا: عدد الباحثين في الجزائر

الجدول رقم 3: عدد الباحثين العاملين في نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر

عدد الباحثين	السنة	القطاع		المصدر	الملاحظة
21000	**2009**	التعليم العالي		تقرير المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	باحث بشكل جزئي
1900	**2009**	الحكومي	التعليم العالي	تقرير المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	باحث دائم
1225	**2005**		وزارات أخرى	معطيات المعهد الإحصائي لمنظمة اليونيسكو	باحث دائم
730	**1999**	الصناعي		حسين خلفاوي في بحثه المرسوم: العلم في الجزائر، 2001	باحث دائم

المصدر: محمد الطيب دويس، محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996– 2009، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص: 182.

من الجدول المذكور أعلاه يبلغ عدد الباحثين في قطاع التعليم العالي والممارسين لنشاط البحث بشكل جزئي **21000** باحث، وهم يمثلون الغالبية العظمى بنسبة **84.49**%، أما عدد الباحثين بشكل دائم فبلغ عددهم **3855** باحث بنسبة **15.51**%، يمثل منهم التابعين لوزارة التعليم العالي **1900** باحث، والباحثين في مراكز البحث الحكومية التابعة لوزارات أخرى **1225** باحث، والباحثين في القطاع الصناعي **730** باحث، وذلك بنسبة **07.64%**، **04.92%** و**02.95%** على التوالي.

وقد أكد "**حفيظ أوراق**" مدير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على ضرورة العمل على زيادة عدد الباحثين في الجزائر لبلوغ المعدل العالمي أو الإقتراب منه، ولذلك يجب على الأقل الوصول إلى **60** ألف باحث في آفاق **2020**[9] عن طريق تسطير مشروع للإمتيازية من أجل رفع مستوى الطامعين إلى التدرج في التحصيل العلمي والمعرفي الممتاز، والبحث عن المهارات والسعي لدمجها في الميدان، وجلب الأدمغة المهاجرة.

ثانيا: الإستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

قبل التعرض إلى حجم الأموال المنفقة على برامج البحث والتطوير في الجزائر، لا بد من إجراء بعض المقارنات البسيطة حول حجم ما تنفقه بعض دول العالم على أنشطة البحث والتطوير من أجل معرفة الأهمية الحقيقية لهذه الأنشطة في مسيرة تقدم الشعوب وتطورها.

– يقدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوروبي على البحث والتطوير ما يقارب **417** مليار دولار، وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، تنفق الولايات المتحدة الأمريكية سنويا وحدها أكثر من **168** مليار دولار، أي حوالي **32%** من مجمل ما ينفق العالم كله، وتأتي اليابان في المرتبة الثانية بـ **130** مليار دولار بنسبة **24%** من إنفاق العالم، كما بلغت ميزانية الإتحاد الأوروبي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الفترة **2007–2010** حوالي **300** مليار أورو[10].

– الناظر إلى واقع التمويل العربي للبحث والتطوير يجد أنه يختلف كثيرا عن المعدل العالمي، حيث أنه لم يتجاوز في سنة **2007** في معظم الدول العربية نسبة **1**% من إجمالي الدخل الوطني، وتبلغ تلك النسبة في بعض الدول العربية كالتالي: مصر **0.2**%،

تونس **1.13**%، الأردن **0.34**%، الكويت **0.18**%، أما النسبة المئوية للإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الدخل الوطني للدول الصناعية والتي منها: الولايات المتحدة الأمريكية **2.61**%، اليابان **3.39%**، فرنسا **2.09%**، ألمانيا **2.53**%، المملكة المتحدة **2.45** %[11].

– يبلغ معدل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي حوالي **07** دولار لكل فرد في البلاد العربية، أما في إسرائيل فيبلغ حجم الإنفاق لكل فرد حوالي **750** دولار، بينما يصل إلى **900** و**1100** دولار لكل من فنلندا واليابان على التوالي[12].

أما فيما يخص الجزائر، ومن أجل بلوغ أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحددة للفترة الخماسية **1998–2002**، نصت المادة **21** من القانون التوجيهي **11/98** على رفع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الناتج المحلي الخام من **0.2**% في سنة **1997** إلى **1**% خلال الفترة الممتدة من **1998** إلى **2002**، وخلال هذه الفترة برمج هذا القانون مبلغ **133** مليار دج كانت موزعة على البرامج الوطنية للبحث بمبلغ **11.833** مليار دج، تعزيز محيط البحث بمبلغ **41.68** مليار دج والهياكل القاعدية والتجهيزات بمبلغ **79** مليار دج[13].

وفي إطار برنامج **2008–2012** الخاص بتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الهادف إلى توسيع الإستثمار في هذا القطاع، تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ **100** مليار دج موزعا بنسبة **73**% لتمويل محيط البحث والبرامج الوطنية للبحث، و**27**% للإستثمار في الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى[14].

كما سيخصص غلاف مالي إجمالي بقيمة **155** مليار دج لتمويل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الخماسي المقبل **2015–2019**[15]، وسيوجه هذا الغلاف لتمويل البرامج الوطنية للبحث التي سيرتفع عددها خلال هذا الخماسي لتتجاوز **3500** مشروع بحث، كما سيشهد هذا الخماسي ارتفاعا في عدد الباحثين ليبلغ **52500** باحث بحلول سنة **2019** مقابل **34423** باحث في سنة **2015**.

ثالثا: مخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر

1– البحوث العلمية

شهد عدد الأوراق العلمية المنشورة زيادة ملحوظة من **1996** حتى **2014** كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 4: عدد الأوراق العلمية المنشورة في الجزائر خلال الفترة 1996-2014

السنة	العدد
1996	369
1997	389
1998	424
1999	469
2000	511
2001	559
2002	632
2003	847
2004	1158
2005	1294
2006	1804
2007	2001
2008	2468
2009	3093
2010	3155
2011	3567
2012	4271
2013	4860
2014	4619
المجموع	**36490**

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بوابة SCI MAGO لتقييم المؤشرات العلمية للجامعات والمؤسسات والدول، على موقع الأنترنت:
www.scimagojr.com/compare.php?c1=dz&c2=&c3=&c4=&area=0&category=0&in=it
تاريخ التصفح (2015/08/02)

تبرز إحصائيات الجدول أعلاه أن الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين بلغ **36490** منشور علمي خلال الفترة **1996-2014**، فبعدما كان العدد يبلغ **369** منشور سنة **1996** ارتفع العدد إلى **847** منشور في سنة **2003**، وهي السنة التي شهدت زيادة ملحوظة في عدد الأوراق العلمية المنشورة، وقد بلغ عدد هذه الأخيرة في سنة **2014** حوالي **4619** منشور. وبالمقارنة مع سنة **1996**، تضاعف الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين بـ **12.51** مرة في سنة **2014**، وهي زيادة هامة تدل على انفتاح الباحثين الجزائريين على مجال البحث والنشر في الخارج بفضل سياسة التربصات قصيرة وطويلة المدى الممنوحة لهؤلاء الباحثين لتحسين مستواهم وإتمام بحوثهم العلمية، مما يسمح للكثير منهم بالإحتكاك بخبرات أجنبية جديدة ساعدتهم على زيادة فرص النشر.

تعتبر حصة الجزائر من الإنتاج العالمي من المنشورات ضئيلة جدا، بحيث بلغت في سنة **2014** حوالي **0.18%**، على الرغم من أنها استطاعت مضاعفة حصتها بعد أن كانت لا تحوز إلا على **0.03%** سنة **1996**، أما إفريقيا فبلغت مساهمة الجزائر في سنة

2014 من المنشورات العلمية نسبة **11.56**% بعدما كانت في سنة **1996** تبلغ **4.57** %فقط، وبخصوص التعاون الدولي في مجال النشر في المجلات العلمية الدولية المحكمة، نشر الباحثون الجزائريون جزء كبيرا من إنتاجهم العلمي دوليا بفضل تعاونهم مع باحثين آخرين من دول أخرى، بحيث وصلت نسبة الأبحاث المشتركة في سنة **2014** حوالي **46.48%**، وهذا مؤشر جيد يدل على انفتاح الباحثين الجزائريين على مجال النشر في الخارج[16].

2- براءات الإختراع

حسب الإحصائيات المعلن عنها من قبل المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية خلال الفترة **1998-2007**، بلغ مجموع طلبات الحصول على براءات الإختراع مقدار **3989** طلب، أودع منها المقيمون **493** فقط، وهو ما يمثل **12.35**%، أما إيداعات غير المقيمين فبلغت **3498** طلب بنسبة **87.65**%، منها **879** إيداع تم على المستوى الوطني، و**2619** إيداع تم حسب نظام الإيداع الموحد لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، أما بخصوص براءات الإختراع المسلمة في الجزائر فشهدت تطورا ملحوظا، حيث بلغت **2487** براءة اختراع، كان نصيب الجزائريين منها **267**، أي ما يمثل **10.73%** من مجمل البراءات المسلمة، بينما كان نصيب الأجانب (غير المقيمين) **2220** براءة اختراع، وهو ما يمثل **89.27%** [17].

وعند القيام بإجراء مقارنة مع دول متقدمة ونامية، فإننا نصطدم بفوارق كبيرة جدا، فحسب إحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية لسنة **2013**، بلغ العدد الإجمالي لطلبات براءات الإختراع المودعة في العالم **2.6** مليون طلب براءة اختراع، احتلت الصين المرتبة الأولى بـ **825136** طلب براءة اختراع، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ **571612**، ثم اليابان بـ **328436**، وسجلت الهند **43031** طلب براءة اختراع، البرازيل **30884**، جنوب إفريقيا **7295**، المغرب **1144**، تونس **549**، مصر **2057**، تركيا **4661**، إسرائيل **6185**، الجزائر **840**[18]. هذه المقارنة تفضي إلى نتيجة واحدة تتمثل في تأخر الجزائر في مجال براءة الإختراع وضعف إقبال الأجانب على حماية اختراعاتهم في الجزائر.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن قدرة الجزائر في مجال البحوث العلمية والإبتكار ما زالت دون المستوى المطلوب، لذلك تستدعي الحاجة ضرورة ترشيد عمليات

إنشاء وتسيير وتقييم أداء منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالشكل الذي يضمن نجاعتها وانفتاحها على المحيط الإقتصادي والإجتماعي.

المحور الثاني: تشخيص وضعية النظام الوطني للإبتكار في الجزائر

قامت الجزائر بتأسيس نظام وطني للإبتكار يمر على ثلاث مراحل ويهدف إلى تعزيز التشريع الوطني لتشجيع الإبتكار، بالإضافة إلى استحداث وكالة وطنية للإبتكار وإنشاء شبكة وطنية للبحث والمؤسسات.

الفرع الأول: مستويات النظام الوطني للإبتكار في الجزائر

للجزائر نظام وطني للإبتكار يعكس الأهمية التي توليها للعلم والتكنولوجيا والإبتكار، ويشمل هذا النظام على مركبات وعناصر تؤلف بمجموعها منظومة متكاملة، تتوزع هذه المنظومة على ثلاثة مستويات هي[19]:

✓ **المستوى الأول** عبارة عن سلطة تنفيذية ممثلة في الوزير الأول بصفته المسؤول الأول عن تنفيذ سياسات الدولة في شتى المجالات ومنها البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وقد أنشئ المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني ليكون أداة مساعدة للوزير الأول في اتخاذ القرارات وتحديد الإستراتيجيات المستقبلية الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث بالموازاة مع تنسيق عملية انطلاقها وتقدير تنفيذها.

✓ **المستوى الثاني** للنظام الوطني للإبتكار يشمل سلطات تنفيذية ممثلة في الوزارات، حيث أن كل وزارة تحتوي على هياكل تباشر عملية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وأهم هذه الوزارات هي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم إنشاء عدة هيئات استشارية لمساعدة وزير القطاع في أداء مهامه في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتمثلت هذه الهيئات في المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.

✓ يضم **المستوى الثالث** مختلف الهياكل التي تمارس نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مثل الوكالات الوطنية، مراكز ووحدات البحث التابعة للتعليم العالي أو القطاعات الحكومية الأخرى، مخابر البحث على مستوى الهياكل الجامعية أو المؤسسات الإقتصادية.

على الرغم من إنشاء هذا الصرح المؤسساتي في الجزائر، يمكننا ملاحظة بعض نواحي القصور في النظام الوطني للإبتكار كضعف الترابط بين الهيئات المعنية بتنظيم نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وعدم استقرار تنظيمها الإداري وتداخل أدوارها وافتقارها إلى العمل الجماعي، بالإضافة إلى انخفاض الوزن النسبي لمؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سواء في القطاع العام أو الخاص.

الفرع الثاني: وضعية الإبتكار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية

حسب **تقرير التنافسية العالمية** لسنة **2015-2016** الذي يصدر عن المنتدى الإقتصادي العالمي، والذي يقيس العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والإزدهار لـ **140** دولة حول العالم، احتلت الجزائر في مجال الإبتكار والتطور المرتبة **124** عالميا، وهذا يعني أنها لا تعتمد بشكل كبير في تنافسيتها وتنافسية مؤسساتها على الإبتكار، وسوف يتم توضيح ذلك من خلال مؤشر كل من التعليم العالي، مستوى الإستعداد التكنولوجي، الإبتكار ومدى تقدم المؤسسات كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 5: ترتيب الجزائر وفق بعض المحاور الرئيسية للإبتكار في تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015-2016

المؤشر	دلالة المؤشر	الرتبة على المستوى		الوضع
		العربي	العالمي	
الإستعداد التكنولوجي	القدرة على الإستفادة من التطورات التكنولوجية المحققة محليا أو المستوردة. يعتمد المؤشر على مجموعة من المعايير كمعدل مستخدمي الأنترنت، عدد المشتركين في الهاتف الثابت والمحمول...	**13**	**126**	استعداد تكنولوجي ضعيف نتيجة ضعف توافر أحدث التقنيات وضعف استيعاب المؤسسات الجزائرية للتكنولوجيا ونقلها
التعليم العالي والتدريب	- معدل الإلتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي - نوعية تعليم الرياضيات والعلوم - نوعية النظام التعليمي - مدى تدريب الموظفين	**10**	**99**	قلة الإهتمام بدراسة العلوم والتكنولوجيا، وضعف نوعية النظام التعليمي في الجامعات
مدى تقدم المؤسسات	قوة وتطور المؤسسات	**12**	**128**	ضعف المؤسسات وتخلفها
الإبتكار	- حجم العاملين في البحث والتطوير - معدل الإنفاق على البحث والتطوير - البحوث العلمية المنشورة وغير المنشورة - براءات الإختراع والعلامات التجارية - الصادرات من المنتجات التكنولوجية	**11**	**119**	ضعف وقلة الإعتماد على الإبتكار في خلق تنمية للإقتصاد، وخلق مزايا تنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

المصدر: إعداد الباحثين بناء على:

World Economic Forum, the global competitiveness report 2015-2016, Geneva, Switzerland, 2015, PP: 94-356.

بالنظر لمؤشر **الإستعداد التكنولوجي**، ترتب الجزائر عربيا في المرتبة **13** ودوليا في المرتبة **126**، وهذا يدل على أن الإستعداد التكنولوجي للجزائر ضعيف نتيجة قلة توافر أحدث التقنيات وضعف استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا ونقلها، أما حسب مؤشر **التعليم العالي والتدريب**، فقد احتلت الجزائر المرتبة **10** عربيا و**99** دوليا، ويدل تأخر الجزائر وفق هذا المؤشر على ضعف نوعية النظام التعليمي في الجامعة وقلة الإهتمام بدراسة العلوم والتكنولوجيا، على الرغم من سياسة الإصلاحات المستمرة لمنظومة التعليم العالي وضخامة حجم الإنفاق على التعليم بكامل أطواره.

وبالنظر إلى مؤشر **مدى تقدم المؤسسات**، فلأسف الشديد جاء ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر في المرتبة ما قبل الأخيرة عربيا **(12)** واحتلت المرتبة **128** عالميا مما يدل على أن المؤسسات الجزائرية تعتبر أضعف المؤسسات العربية، ويعود تخلف المؤسسات الجزائرية إلى الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، مما ثبط عملية تطور المؤسسات الجزائرية، إضافة إلى هجرة الإطارات المسيرة إلى الخارج، وتطبيق سياسة الإصلاحات التي أدت إلى غلق الكثير من المؤسسات خلال هذه الفترة.

بينما كان ترتيب الجزائر حسب مؤشر **الإبتكار** المرتبة **11** عربيا و**119** دوليا مما يدل على المستوى الضعيف للجزائر من حيث قلة الإعتماد على الإبتكار في خلق وتنمية اقتصادها وبناء مزايا تنافسية لمؤسساتها، نتيجة انخفاض معدل الإنفاق على البحث والتطوير، وقلة عدد البحوث العلمية المنشورة وبراءات الإختراع، وهكذا يتبين أن الجزائر لا تزال بعيدة في ميدان الإبتكار نتيجة ضعف الإنتاج العلمي والتكنولوجي سواء للأفراد أو المؤسسات.

هذه المعاينة لوضعية الإبتكار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية أثبتت فظاعة الوضع الحقيقي للإبتكار بالنظر إلى القدرات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، ويبقى النظام الوطني للإبتكار عاجزا عن أداء مهامه لعدم توفر مناخ مشجع على الإبتكار.

المحور الثالث: أهمية التكامل الصناعي الأكاديمي في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

بالرغم من الإختلاف في الثقافة والتقاليد بين الجامعة والقطاع الصناعي، فقد أصبح واضحا ضرورة وجود آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل من أجل تعاون أوسع وأوثق بينهما.

الفرع الأول: دوافع التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة

إن توطيد العلاقة بين الجامعة وقطاع الصناعة يقف ورائها فوائد متبادلة يمكن أن تعود على تطور البحث العلمي الجامعي والتطور الصناعي. تتمثل أهم الأسباب التي تدفع الجامعات للدخول في اتفاقيات بحثية مع قطاع الصناعة فيما يلي[20]:

- ✓ الحصول على دعم مالي للقيام بالمهام البحثية للجامعة؛
- ✓ قيام الجامعة بمهامها الخدمية من خلال انفتاحها على المجتمع المحيط بها؛
- ✓ توسيع خبرات الطلاب وهيئة التدريس وتحديد المشكلات الهامة المعنية؛
- ✓ تعزيز النمو الإقتصادي الإقليمي؛
- ✓ زيادة الفرص أمام الباحثين للاشتراك في مشروعات جديدة ذات توجه سوقي.

ومن الأسباب التي تدفع قطاع الصناعة للسعي وراء اتفاقيات التعاون البحثي مع الجامعات نذكر منها:

- ✓ الحصول على خبرات وإمكانيات بحثية غير متاحة في مصانع المؤسسات الإنتاجية؛
- ✓ المساعدة في تجديد وتوسيع تكنولوجيا مؤسسات الإنتاج؛
- ✓ استخدام الجامعة كوسيلة لتوسيع علاقاتها الخارجية؛
- ✓ توسيع البحث التنافسي مع الجامعات والمؤسسات الأخرى.

إن العلاقة بين الجامعة والمجتمع بصفة عامة والقطاع الصناعي متبادلة، علاقة أخذ وعطاء، وكذلك علاقة تأثير وتأثر وفي نفس الوقت وثيقة الصلة وطويلة الأمد.

الفرع الثاني: طرق التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة

يمكن للتعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة أن يأخذ أحد الأشكال التالية[21]:

- ✓ **مراكز البحوث الجامعية:** عن طريق اشتراك ممثلي قطاع الأعمال في مجالس إدارتها وتقديم الدعم المالي المطلوب من أجل تطوير خطط لمشاريع بحثية.
- ✓ **مراكز البحوث المشتركة:** هي صيغة للعمل المشترك بين القطاعين، تتميز بهياكل إدارية مرنة تستجيب لاحتياجات القطاع الصناعي، وتركز على البحوث التطبيقية وحل المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة.

✓ **بحوث برامج الدراسات العليا بالجامعات:** يمثل إعداد الطلبة لبحوثهم العلمية كأحد متطلبات التخرج في البرامج الأكاديمية فرصة عظيمة يمكن استغلالها لتطوير العلاقة بين قطاع التعليم وقطاع الصناعة.

✓ **البحوث المشتركة:** تقوم مجموعة من المؤسسات ذات الإنتاج المتشابه بالتعاقد مع أساتذة متخصصين حسب متطلبات البحث المطلوب من عدة جامعات، أو تركز على التعاون مع الأقسام الأكاديمية في المراكز البحثية وفقا للمجال البحثي والأكاديمي التي تتميز به الجامعة. يوفر هذا الأسلوب خفضا في نفقات البحوث من خلال توزيع نتائج البحوث والإستفادة منها على عدد من المؤسسات ذات الإنتاج الواحد.

✓ قيام الجامعات بتقديم خدمات التدريب للعاملين في قطاع الصناعة ويتضمن ذلك فعاليات وأنشطة ذات علاقة بتنمية المهارات والكفاءات وسلوكيات العمل وبرامج التعليم المستمر.

✓ قيام قطاع الصناعة بتقديم خدمات التدريب العملي لطلاب الجامعات من أجل اكتساب الخبرة المطلوبة في بيئة العمل والتعرف على التجهيزات والتقنيات الحديثة المستعملة.

يقترح **Weber et Duderestadt** فيما يتعلق بالعلاقات الموجودة بين الجامعات وقطاع الصناعة، أنه من الأفضل لهما العمل على بناء **علاقة تحالف**[22] على أساس المنافع المتبادلة وليس وفق نموذج العلاقات التقليدية، فمن خلال بناء علاقات تشاركية قوية بين الجامعات كمصدر للمعرفة الجديدة والخريجين المهرة، وقطاع الصناعة الذي يهدف إلى خلق القيمة المضافة الضرورية لإنتاج سلع وخدمات وعمليات تنافسية لتحقيق الربح والإزدهار الإجتماعي في الإقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: معوقات التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة

مما لاشك فيه أن هناك بعض العقبات والصعوبات التي تقف حائلا أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الصناعي، وتتمثل أبرز هذه المعوقات فيما يلي[23]:

✓ ضعف الإعلام عن الخدمات الإستشارية أو البرامج التدريبية أو برامج البحوث التي تنظمها الجامعات؛

✓ عدم رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية؛

✓ ضعف العلاقة بين الجامعات وقطاع الصناعة بسبب عدم وجود تنسيق وتعاون بينهما، حيث يرى رجال التعليم أن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيرا في الأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعها بفائدتها لمؤسساتهم، بالإضافة إلى ضعف الثقة في الإمكانيات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ أغلب المؤسسات الصناعية إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية للحصول على الإستشارات وإجراء البحوث، واكتفاء بعض المؤسسات الصناعية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشاكلها؛

✓ وجود تطور سريع في بعض القطاعات الصناعية، والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجامعات؛

✓ انشغال الجامعات بالتدريس وعدم الإهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات المجتمع بقطاعاته المختلفة ومن بينها القطاع الصناعي؛

✓ عدم ارتباط المناهج التعليمية بالواقع الحالي للقطاعات الصناعية وما تواجهه من مشكلات ومعوقات، والإكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي؛

✓ قلة إلمام الكثير من العاملين في القطاع الصناعي بالذي يجري في الجامعات، والعمل الذي يمكن أن تؤديه للقطاعات الصناعية بصورة خاصة؛

✓ عدم ثقة بعض مديري المؤسسات الصناعية بإمكانيات الجامعات ودورها، وما يمكن أن تساهم به في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تواجهها، كما أن بعض الجامعات ليس لها الإدراك العام بما يمكن أن تقدمه للقطاعات الصناعية لافتقارها للخبراء المتخصصين في المجالات التقنية.

المحور الرابع: سبل دعم وترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر

انتهجت الجزائر عدة سياسات لدعم وتشجيع مؤسساتها على الإبتكار، وقد تركزت معظم هذه السياسات على إنشاء بنى مستحدثة للتغلب على الصعوبات التي تواجه العديد من مؤسساتها في السعي للإبتكار.

الفرع الأول: سياسات الدولة في مجال البحث العلمي التطوير التكنولوجي

يمكن للدولة أن تساهم بقسط كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على المستوى الوطني، وذلك عبر اعتمادها لمجموعة من السياسات الكلية أهمها[24]:

✓ القيام بعمليات التحسيس والتوعية بأهمية أنشطة البحث والتطوير والإبتكار على جميع المستويات (مدارس، معاهد، جامعات، مؤسسات صناعية ...)؛

✓ إنشاء جائزة وطنية للإبتكار، حيث يمنح هذا التقدير للمبتكرين على أساس معايير محددة مسبقا من طرف لجنة وطنية؛

✓ تنظيم سوق وطني للإبتكارات بالتعاون مع المنظمات المهنية الدولية المختصة بهدف الربط بين حاملي المشاريع الإبتكارية (المبتكرين) والمستثمرين؛

✓ التشجيع على إنشاء جمعيات مهنية للمبتكرين والمبدعين على الصعيد الوطني؛

✓ إصدار قوانين تنظم عقود اكتساب التكنولوجيا وشراء وسائل الإنتاج والتجهيزات بشكل يضمن نقل المعارف وكل ما هو جديد في ميدان البحث والتطوير؛

✓ سن تشريعات تضمن ضبط الجودة والمواصفات والمقاييس، وأخرى لحرية الفكر والترجمة والتأليف والنشر، إضافة إلى تشريعات تحفز القطاع الخاص لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

✓ إصدار قانون حول الإبتكار لتوثيق الروابط بين مراكز البحث والجامعات من جهة، والقطاع الصناعي من جهة أخرى من أجل تسهيل نقل التكنولوجيا من البحث العمومي نحو المؤسسات؛

✓ إصدار قانون لحماية الملكية الفكرية والصناعية خصوصا في مجال البحث الحكومي، حيث يسمح للباحثين الجامعيين العاملين في مشاريع بحث ممولة من طرف الدولة بالإحتفاظ بحقوق الملكية الصناعية، مع إمكانية منح رخص اكتشافاتهم المسجلة للمؤسسات؛

✓ إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

✓ إنشاء مراكز، مخابر وفرق بحث مختلطة مع القطاعات الأخرى للإقتصاد قصد تشجيع عملية تثمين نتائج البحث العلمي؛

✓ مساعدة الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث للدخول في المرحلة العملية في أداء مهامها؛

✓ تشجيع إنشاء وحدات ومخابر بحث في المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة؛

✓ التخفيض أو الإعفاء من الضرائب على المصاريف المنفقة من طرف المؤسسات على أنشطة البحث والتطوير، مما يسمح للمؤسسات بالإعتماد على قدرات تمويلها الذاتية بإعادة استثمار مبالغ الضرائب الغير المدفوعة في تغطية التكاليف المرتفعة أو تغطية الأخطار والخسائر؛

✓ التمويل بالقروض عن طريق تسهيل منح القروض لمؤسسات القطاع العام والخاص نظرا لأن أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تتطلب مبالغ مالية ضخمة، ويدخل في إطار هذا السياق: إنشاء صناديق لرأسمال المخاطر، رفع الإعتمادات المالية المباشرة المنفقة على البحث والتطوير (نسبة تفوق **1%** من الناتج المحلي الخام)...

فبحكم هذه الإجراءات والسياسات المتبعة من طرف الدولة، سيتم تشجيع تنمية الإبتكار وتعزيز الطاقات الإبتكارية الوطنية، وسيسمح للنسيج الصناعي الوطني بالبقاء في السوق وضمان دوامه.

الفرع الثاني: سياسات المؤسسة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

حتى تستمر المؤسسات في نشاطها في الجزائر، عليها أن تتبع المقومات الإستراتيجية لتفعيل وتحسين أنشطة البحث والتطوير داخلها، وعليه فإن المطلوب عمله في هذا المجال يقوم على السياسات التالية:

❖ **التحفيز**: عادة ما تقوم المؤسسات بتشجيع الأفراد على بذل مجهودات أكبر في مجال البحث والتطوير والإبتكار من خلال تحفيزهم وتقديم علاوات مختلفة بهدف تحسين الأداء، ويمكن حصر الحوافز في مختلف الهدايا والجوائز (سكن، سيارة، ترقية...) التي تمنح للمبتكرين بعد إثبات فعالية أعمالهم، وربط الحوافز بالقيمة التقديرية لأعمالهم ومدى انتفاع المؤسسة من الإبتكارات المحققة[25].

❖ **الإرتباطات**: هي جملة العلاقات التي تنشئها المؤسسة مع المؤسسات الإقتصادية الأخرى، وكذا الجامعات ومراكز البحث التطبيقي، ومن الأسباب التي تجعل المؤسسة تلجأ إلى القيام بمثل هذه الإرتباطات نذكر[26]:

✓ سد الإحتياجات والفراغات الناتجة عن نقص قدرات وإمكانيات المؤسسة وجعلها أكثر فعالية؛

✓ الحاجة إلى التعاون مع الأطراف الأخرى (مؤسسات علمية، مراكز بحث...) والتغلب على الصعوبات من خلال التعرف على الخبراء في الملتقيات، وتقوية علاقات العمل وتبادل الخبرات؛

✓ الإستفادة من المعلومات حول كيفية تحسين التسيير والأداء وضمان نوع من المعارف والحلول؛

✓ إبرام اتفاقيات تعاقدية لفترات زمنية محددة؛

✓ بقاء المؤسسة على صلة ومواكبة مستمرة للمستجدات في القطاع المعني بها.

❖ **تكوين الأطر البشرية وتنميتها:** ذلك يضمن للمؤسسة تحسين مؤهلات وكفاءات أفرادها، وهذا يمكنهم من معرفة خبايا مهنتهم واكتساب التقنيات الجديدة، مما يجعلهم في الأخير قادرين على الإبتكار وإنجاز المهام بفعالية وكفاءة تحقق للفرد القابلية للشغل والتنافسية بالنسبة للمؤسسة، ويجب على هذه الأخيرة أن تدرك ما أشار إليه عالم الإدارة الأمريكي **(P. Drucker)** أن الصناعات المعرفية، الأفكار منتجاتها والبيانات مواردها والعقل البشري أداتها، وهذا ما يتطلب العمل على تكوين وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية[27].

الفرع الثالث: تفعيل آليات دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

بسبب ضعف الإنتاج العلمي والتكنولوجي، سعت الجزائر إلى إنشاء بنى ذات غايات تكنولوجية وهادفة إلى دعم ونشر البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يمكن حصر أهم هذه البنى في الأشكال التالية:

أولا: حاضنات الأعمال

هي آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات المبتكرة، والجزائر كغيرها من الدول المتقدمة أو النامية أولت عناية واهتمام كبير لنظام المحاضن، حيث سنت قوانين ووضعت مراسيم تنظمها وتعرفها، وقد عرفها المشرع الجزائري تحت مسمى "**مشاتل المؤسسات**" في المرسوم التنفيذي رقم **78/03** المؤرخ في **25** فيفري **2003** الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات[28].

في هذا السياق غالبا ما توجد في كل ولاية عبر التراب الوطني مشتلة للمؤسسات تنشط تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار[29]، وإنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية في سنة **2004** تحت إشراف وزارة

البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، حيث تم إنشاء أول حظيرة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات "**سيدي عبد الله**" بداية من سنة **2009**، والحظيرة التكنولوجية بورقلة التي دشنت في **1** مارس **2012**، وفي إطار مخطط التنمية **2010-2014** للوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية تم استحداث ثلاثة حظائر تكنولوجية جهوية (وهران، عنابة، ورقلة) وثلاثة حظائر تكنولوجية أخرى (سطيف، قسنطينة، بوغزول) إضافة إلى حظيرة في غرداية أعلنت مؤخرا[30].

أما بخصوص حاضنات الأعمال المنشأة بالتعاون مع الخواص، فهناك مبادرة مشتركة بين الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتعامل الهاتف النقال **ooredoo** منذ **14** ماي **2013**، تهدف إلى إطلاق البرنامج الجزائري للمؤسسات التكنولوجية الناشئة **(T-Start)**[31]، بغية اكتشاف مؤسسات ناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال مثل الطاقة الخضراء، التكنولوجيات الحديثة، البرمجيات والسلامة المعلوماتية، وتحظى المشاريع الأكثر ابتكارية بالإحتضان حتى بلوغ مرحلة النجاعة الإقتصادية.

ثانيا: المراكز التقنية الصناعية

بصدور المرسوم التنفيذي رقم **17/11** المؤرخ في **25** جانفي **2011** والقاضي بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، تم تبني المقاربة الجديدة في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقائمة على أساس إنشاء مراكز تقنية صناعية، حيث أشارت المادة الثالثة المتعلقة بتنظيم المديرية العامة للتنافسية الصناعية في النقطة الأولى الخاصة بقسم التأهيل إلى ضرورة الإعتماد على المراكز التقنية الصناعية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية وتدعيم قدراتها في مجال البحث و التطوير[32].

الواقع أن تجربة الجزائر في هذا النوع من المراكز حديثة ومحدودة، بحيث يعمل في هذا الميدان هيئتان وطنيتان تقدمان خدمات محدودة في قطاعي نشاط مختلفين هما[33]:

- ✓ مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء **(CETIM)**؛
- ✓ المركز الوطني للتكنولوجيات والإستشارة **(CNTC)**.

ثالثا: صناديق التمويل الوطنية

انطلاقا من الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات المبتكرة، ومن أجل دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن النسيج الصناعي الوطني، خصصت الجزائر حسابان للتخصيص الخاص[34]:

- ✓ الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية **(FNPCI)**؛
- ✓ الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي **(FNRSDT)**.

يمول هذان الصندوقان في شكل تخصيصات مالية النشاطات المتعلقة أساسا بتطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمينها الإقتصادي، وهذا من خلال نفقات الإستثمار المادي وغير المادي التي تساهم في تحسين النجاعة وترقية المؤسسات والخدمات المتصلة بها، وكذلك تلك النفقات التي تخص الدراسات ذات الطابع الإقتصادي وإنجاز التحريات الأساسية في ميدان الإبتكار والنظام الوطني للإبتكار.

خاتمة:

تدرك الجزائر أهمية العلم والتكنولوجيا، وقد تم منذ الإستقلال الإستثمار بشكل كبير في ميادين التعليم العالي، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وعلى الرغم من ذلك لا يزال ترتيب الجزائر على المستوى العالمي في مجال التعليم العالي والتدريب متواضعا (المرتبة **99**) وسيئا للغاية في مجال الإبتكار (المرتبة **126**) استنادا إلى البيانات المنشورة من قبل المنتدى الإقتصادي العالمي ومؤشر الإبتكار العالمي **(2015)**.

لقد اتضح من خلال دراسة وضعية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وجود شبكة تعليمية هامة من حيث عدد الهياكل وتعدادا الطلبة والأساتذة، بالإضافة إلى وجود شبكة بحثية معتبرة في المجال الحكومي والتعليم العالي، إلا أن الإنتاج العلمي للجزائر يبقى ضعيف من حيث الكم والكيف، فقد بقي عدد المنشورات العلمية للباحثين قليل، ونفس الملاحظة تنطبق على براءات الإختراع، فرغم ارتفاعها مقارنة بالعقود الماضية إلا أنها ما زالت ضعيفة مقارنة مع دول أخرى، وزيادة هيمنة الأفراد على هذه الإختراعات مما يدل على ضعف نشاط البحث والتطوير على مستوى المؤسسات ومراكز البحث والجامعات.

وعند تحليل ودراسة النظام الوطني للإبتكار في الجزائر تبين أن منظومة العلم والتكنولوجيا الجزائرية لم تتحول إلى نظام وطني للإبتكار، حيث ما زالت الجزائر تشكو من عديد النقائص في تهيئة بيئة الإبتكار والإبداع، وتتمثل أساسا في إنفاق منخفض للقطاع الخاص في مجال البحث والتطوير، انعدام الشراكة أو رداءة التعاون بين المؤسسات

البحثية في الجامعات ومؤسسات الإنتاج، وبالتالي تدني وتقلص القدرة على الإبتكار وتأثيرها السلبي على إنتاج الملكية الفكرية كقلة براءات الإختراع.

ومن أجل تجاوز معوقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، يجب على هذه الأخيرة الإهتمام بالبنى التحتية والإستثمارات الأساسية في مجال الإبتكار، وعدم الإقتصار على سياسات نقل التكنولوجيا من الخارج، وإيجاد آليات فعالة للربط بين مراكز البحث والقطاعات الإقتصادية، ويبقى الإهتمام بالعنصر البشري أمرا حاسما ومهما، حيث أن الدعوة لتنمية منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الجزائرية لن تصادف نجاحا حقيقيا إلا إذا نظر المجتمع نظرة احترام وتقدير إلى الدور البارز للباحثين باعتبارهم العنصر الأساسي الذي بإمكانه خلق القيمة التي تعود بالفائدة على المجتمع ككل.

خلاصة القول، لا بد من نظام وطني جديد للإبتكار، حيث يكون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مخترعا صانعا، لا بحثا علميا أكاديميا، كما أننا إن لم ندرك ما نريد من البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ولم نفقه ماذا يمكن أن يقدم لمجتمعاتنا، فليس بإمكاننا تطويره وتجاوز معوقاته والنهوض به فعلا وممارسة.

الاحالات والمراجع:

[1]– الإحصائيات الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت عنوان تقسيم جهوي يتماشى مع النسيج الإقتصادي والإجتماعي وأعداد الطلبة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، على موقع الأنترنت: https://www.mesrs.dz/reseaux-universitaires تاريخ التصفح (06 أفريل 2015)

[2]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014، ص: 47.

[3]– محمد الطيب دويس، محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996– 2009، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص: 167.

[4]– أفضل 500 جامعة في العالم، الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية، جيا وتونغ بشنغهاي، على موقع الأنترنت: www.shanghairanking.com/ar/arwu-statistics-2014.html تاريخ التصفح (2015/05/18)

[5]– تقييم ويبومتريكس العالمي للجامعات الجزائرية، على موقع الأنترنت: www.webometrics.info/en/aw/algeria تاريخ التصفح (2015/05/18)

[6]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 24 أوت 1998، ص: 04.

[7]– هارون الطاهر وفطيمة حفيظ، إشكالية الإبتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر)، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والإقتصاديات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 12 و13 نوفمبر 2005، ص: 415.

[8]- Rapport sur la recherche scientifique en Algérie indépendante, direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, Alger, pp: 13-15.

[9]– واقع البحث العلمي في الجزائر: إحصائيات، على موقع الأنترنت:

www.dgrsdt.dz/ar/index.php تاريخ التصفح (2015/07/28)

[10]– محسن الندوي، أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والتحديات، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، المملكة المتحدة، 18 جوان 2013، على موقع الأنترنت:

www.Asharqalarabi.org.uk تاريخ التصفح (2015/07/28)

[11]– لعلى بوكميش، معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 12، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، جوان 2014، ص: 05.

[12]– إبراهيم بدران، البحث العلمي بين العرب وإسرائيل، برنامج الملف، الجزيرة. نت، 04 أكتوبر 2010، على موقع الأنترنت: http// :www.Aljazeera.net/programs/the-file/2010/10/4 #L3 البحث–العلمي– بين–العرب– وإسرائيل

تاريخ التصفح (2015/07/29)

[13]– أحمد عمراني، واقع وآفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية، 24–27 فيفري 2008، ص: 594.

[14]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 10، الصادرة بتاريخ 27 فيفري 2008، ص: 37.

[15]– وكالة الأنباء الجزائرية، أزيد من 150 مليار دج ستخصص لتمويل البحث العلمي في الخماسي 2015–2019، ديسمبر 2014، على موقع الأنترنت:

تاريخ التصفح www.Aps.dz/ar/santé-science-tech/10398-2019-2015 (2015/07/29)

[16]– بوابة SCI MAGO لتقييم المؤشرات العلمية للجامعات والمؤسسات والدول، على موقع الأنترنت: http://www.scimagojr.com/countrysearch.php?country=DZ تاريخ التصفح (2015/08/02)

[17]– إحصائيات حول براءات الإختراع في الجزائر موقوفة إلى غاية 2007/12/31، المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، على موقع الأنترنت:

تاريخ التصفح http://inapi.org/PDF/Stat/Statistique%20brevet.pdf (2015/08/02)

[18]- Report on WIPOIP: facts and figures, Economics and statistics series, world intellectual property organisation, Geneva, Switzerland, No 943 E/14, 2014, PP: 37-40.

[19]– تقرير حول التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962–2012، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012، ص: 94.

[20]– طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية، 24– 27 فيفري 2008، ص ص: 721– 722.

[21]– ربيع عبد الرؤوف محمد عامر، مقترح لتطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات الإنتاج، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية، 24– 27 فيفري 2008، ص ص: 631– 632.

[22]– سليم إبراهيم الحسنية، نحو بناء نظام تشاركية إبداعية بين الجامعة وقطاع الأعمال: تجارب ونموذج لدورة حياة مستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص: 341.

[23]–جمال علي الدهشان، العلاقة الإستراتيجية بين البحث العلمي الجامعي والصناعة: الواقع والآفاق المستقبلية، الندوة السابعة حول التخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي، كلية التربية، جامعة طنطا، مصر، 11 ماي 2010، ص: 13.

[24]– عبد الحكيم بن نكاع، متطلبات النهوض بالإبداع والإبتكار، وزارة الصناعة، الجزائر، على موقع الأنترنت: http://www.kantakji.com/media/6327/1003.html تاريخ التصفح (2015/12/10)

[25]– محمد العربي ساكر وعبد الحق رايس، حوكمة وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الإقتصادية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة البليدة، 18 و19 ماي 2011، ص: 11.

[26]– الحاج عرابة ونور الدين تمجغدين، وظيفة البحث والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الإقتصادية، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 04 و05 ديسمبر 2007، ص ص: 07–08.

[27]– شريف شكيب أنور وبلال بوجمعة، تفعيل عملية الإبتكار والتطوير في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية أمام التحديات الراهنة، الملتقى الدولي حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية والإبتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة، 16 و17 نوفمبر 2008، ص: 106.

[28]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص: 14.

[29]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 38، الصادرة بتاريخ 09 جويلية 2008، ص: 24.

[30]– الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، تموقع الحظائر التكنولوجية في الجزائر، على موقع الأنترنت: http://www.anpt.dz/index.php/techno-parcs-regionaux تاريخ التصفح (2015/12/20)

[31]- Programme Algérien des start-ups technologiques (t-start), Sur le site web: http://www.tstart.dz/tstart (voir le 20/12/2015)

[32]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 26 جانفي 2011، ص: 14.

[33]– مداني بن بلغيث ومحمد الطيب دويس، أهمية دعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – أي دور ومساهمة للجامعة؟ مجلة المؤسسة، العدد 3، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص ص: 18–19.

[34]– يوسف بومدين وصونية شتوان، سياسة الإبتكار في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص: 80.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

نحو استثمار الحاسوب في الفهم الأوتوماتي للسياق اللغوي

ظاهرة الاشتقاق منطلقا.

Towards computer investment in the automatic undestanding of the linguistic context –the phenomene of derivation is a model

د. وردة مسيلي – المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/01/10 تاريخ قبول النشر : 2016/05/20

الملخص :

تعيش الإنسانية اليوم في خضمّ ثورة تكنولوجية عظيمة خرج العالم خلالها من عصر المعلوماتية ودخل عهد المعرفاتية تزامنا مع ظهور الانترنت و وسيلتها الكمبيوتر الذي انتقل من المخابر والاستعمالات المتخصّصة ليكتسح كلّ مجالات الحياة مما أفرز عالمين متداخلين عالم عادي متّصل ويمثّله الحرف العربي بأناقة فائقة وعالم افتراضي منفصل تمّ تكييف الحرف الغربي معه لاحتواء خصائص الكمبيوتر ذي الطبيعة المنفصلة.

الكلمات المفتاحية: ثورة تكنولوجية، المعلوماتية، الكومبيوتر، عالم متصل عادي، عالم افتراضي منفصل

Abstract :

Today humanity lives in the midst of a great technological revolution. the world come out of the area of informatics and entered the area of identifiers coincided with the emergence of anther net and its means is the computer that has moved from specialized laboratories and uses to sweep all areas of lifes. two interconnected worlds have created a common world connected by the Arabic character with a supernatural elegance and separate virtual world. the western character is the characteristics of the computer of a separate nature

key word: *technological revolution- informational - computer -natural connected world - separate virtual world*

إنّ الحديث عن اللغة في مسألة المعلوماتية والمعالجة بالكومبيوتر يرتبط قطعا بالعولمة التي باتت من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش في الأوساط العلمية الأكاديمية أو المحافل السياسية والاقتصادية . والعولمة كما يقول أحد الباحثين (يحيى أحمد الكعكي): "إننا نميل بالاعتماد على مبدأ القياس الذي نطبعه في هذا المجال على الجانب اللغوي في مفهوم "العولمة" أو "الكونية" أو "الكوكبة" التي هي ترجمة لمصطلح Globalisation في تعبير اللغة الإنجليزية أو Mondialisation باللغة الفرنسية والمقتبسة أصولا عن المصطلح اليوناني اللاتيني Cosmopolitisme أي سياسة العولمة أو "الكوكبة" الذي يعني فيما يعنيه إضفاء طابع عالمي أو كوني على النشاط الإنساني"[1]

وتؤثّر العولمة على اللغة إيجابا أو سلبا، وفاقا أو صراعا ولغتنا العربية في هذا المضمار تسعى بخطى وئيدة إلى الظهور على الساحة العالمية بمشروع طموح يحقّق الأمن اللغوي ويحافظ على العربية لغة القرآن الكريم ويحميها من هذا الطوفان الذي سيطال ثقافتنا وأنماط تفكيرنا والجذور التي تنتمي إليها نظرتنا للعالم ذلك إن لم يستوعب العرب فكرة قابلية العربية على التجاوب مع الآلة الحديثة فالعربية مجهّزة من جميع النواحي لتقود باقي اللغات والحضارات فهي اللغة المتصرفة أو الاشتقاقية التي تتغير فيها المادّة الأصلية فتقبل السوابق واللواحق والحشو أو التحوّل الدّاخلي، كما تقبل الإدغام والحذف في بعض الحروف لتنويع الصيغ، وكذلك عن طريق علاقات الإعراب ،مما جعلها تتفوّق على بعض لغات العالم ذات الأرومة الواحدة أو الأرومة المختلفة فهي لغة عريقة ضاربة في جذور التاريخ فقد كانت ولا تزال محطّ اهتمام العلماء والدّارسين لأنها لغة القرآن الكريم قال تعالى:(إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلّكم تعقلون) يوسف/2 وقال أيضا: (وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا) طه/113 فالقرآن الكريم أعزّ اللغة العربية ووسّع رقعتها وارتقى بأساليبها فعشقها العرب و افتتنوا بها فتفننوا في طرائق بيانها ووجوه أداءاتها ومكامن إعجازها وأضحت العربية من اللغات الراقية حيث بلغت من الثراء في مفرداتها وصيغها التعبيرية ماأنطق العارفين بأسرار اللغات العالمية من المستشرقين الذين استهوتهم دراستها حيث أعترف "نولدكه" بوفرة مفرداتها فقال: "إنه لا بدّ من أن يزداد تعجّب المرء من وفرة مفردات العربية، عندما يعرف أن علاقات المعيشة لدى العرب بسيطة جدّا وبلدهم ذو شكل واحد، ولكنهم داخل هذه الدائرة يرمزون للفرق الدقيق في المعنى بكلمة خاصّة"[2] .

كما أكّدت "زيغريد هونكه" في كتابها "شمس العرب تسطع على الغرب" على وفرة مفردات العربية و هي تحصي الكلمات العربية الدخيلة على اللغة الألمانية، وقد فصّلت ذلك في الفصل الأوّل الموسوم :أسماء عربية لحاجات غربية[3].

ولا نغادر المنصفين للعربية ونبقى مع أبناء جلدتها حيث يغدو من نافلة القول نقل هذه الإحصائية الرقمية عن معجم العين لصاحبه الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أحصى أكثر من 412 ، 305 ، 12 كلمة مكوّنة من هذه الأبجدية العربية من الثنائي المضعّف والثلاثي المضعّف وتقاليبه الستّة والرباعي المضعّف وتقاليبه الأربع والعشرين والخماسي المضعّف وتقاليبه العشرين بعد المائة[4].

والحال نفسها تتكرّر مع من جاء بعده من علماء العربية الذين أنبروا لشرح المتون اللغوية ونمثّل بشيخنا الجليل العلامة عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون التميمي القسنطيني (988 – 1073هـ)[5] الذي تصدّى لشرح لامية الأفعال لصاحبها ابن مالك، ونصّ الفكون عَلَى كَيْفِيَّة عَرْض مَبَاحث شَرْح اللاَّمية لِلقَارِئ: حَتَّى يُهَيِّئَهُ لتَلَقِّيهَا دُونَ عَناء، نَظَراً لكَثْرة الأَبْنية الصَّرْفية وأَمْثلتهَا اللُّغَويَّة الغَريبة أَحْياناً، وهُوَ مَا يُمَيِّزُ مَنهجَهُ بالاسْتطراد والتطويل في عرْض الْمَسائل والأَبْوَاب وشرْحهَا: ويَظْهَرُ هَذا جَلياً في قوْله: (فبَسطتُ القولَ في البَاب الأوَّل بكَثرة الأمثلَة التي يحتَاج إليها، فَذَكرْتُ :

للفعْل الرُّبَاعيِّ نَحْو مَائَة مثَال

و(لفَعُلَ) الْمَضْمُوم نَحْو مَائَة أيضاً .

و(لفَعِلَ) الْمَكْسُور نَحْو ثَلاَثَمَائَة وسَبْعينَ مِنْهَا نَحْو أَرْبَعينَ لَوْناً، ولِمَا اشْتَرَكَ فيه نَحْو خَمْسينَ مثَالاً.

ولِمَا اشترك فيه(فَعِلَ) و(فَعَلَ) و(فَعُلَ) جميعاً–وهو الْمُثَلَّثُ–نَحْو ثَلاَثينَ مثَالاً.

ولِمَا فَاؤُه واوٌ من (فَعَلَ) كَـ:(وَعَدَ) سَبعين .

ولِما عينُه ياءٌ كـ:(بَاعَ) ثمانين .

ولِما لامُه ياءٌ ،كـ:(رَمَى) ستِّين .

ولِمُضَاعَفه اللاَّزم ، كـ:(جَنَّ) نَحْو مَائَة .

والْمُتَعَدِّي، كـ:(مَدَّهُ) مَائَةً وعشْرينَ .

ولِمَا عينُه واو ، كـ:(قَالَ) مائةً وثَلاثينَ .

ولِمَا لامُه واو، كـ:(دَعَا) ثَمَانينَ .

وللحلْقي المفتُوح كـ:(سَمِعَ) مَائَة و سَبْعينَ .
والْمَكْسُور كـ:(يَبْغي) ستَّة .
والْمَضْمُومُ كـ:(يَدْخُلُ) أَرْبَعَةَ عَشَرَ .
ولغَير الحلْقي الْمَضْمُوم كـ:(نَصرَ) مَائَتَيْن و عشْرينَ.
والمكسُور كـ:(ضرِب)، مائة وستين .
ومما يجوزُ كسرُه و ضمُّه كـ:(فضِلَ) مائة و أربَعين إلى غير ذلك من الأمثلة .
فيصيرُ مجموعُ أمثلَة الفعْل الْمُجرَّد، رُباعيا أوْ ثُلاثيا، مَضموماً أو مَفتوحاً أو مَكسوراً بأنوَاعه قريباً من ألْفين مثَالاً، وذَلكَ مُعْظَمُ مَوَادِّ اللُّغَة ، بِحَيْثُ لاَ يَفُوتُ مَنْ عَرَفَ هَذه إلاَّ القَليل .
ثُمَّ إِذَاعَرَفْتَ أَمْثلَةَ الْمُجَرّد ، فاسْتَخْرجْ منْهَا أَمْثلةَ الْمَزيد فيه، وأَمْثلَةَ الْمَصَادر، وأَسْمَاء الفَاعل و الْمَفْعُول، فيَتَحَصَّلُ من ذلك مَا لاَ يُحْصَى منَ الأَمْثلَة، وجَعلتُ الأمثلةَ مرتَّبَةً في الغَالب على حُروف الْمُعجَم على تَرتيب الصّحاح [6]

يشير هذا النصّ إلى تثبيت القول بوفرة مفردات العربية وصيغها مما يؤكّد الخاصية الاشتقاقية التوليدية لها مقارنة ببعض لغات العالم ذوات الأصل المشترك أو ذوات الأصل المتباين وهذا دليل على ثبات خصائصها التي أهّلتها لأن تكون اللغة الطبيعية للتعامل مع الإنسان أو مع الآلة أي لأن تكون لغة الكمبيوتر الطبيعية.

ويعتبر الإعلام الآلي من الحقول العلمية التي أثبتت علمية العربية إذ نستطيع استثمارها في جميع العلوم، ونخصّ بالذّكر ظاهرة الاشتقاق بحيث أصبح بمقدورنا – بشيء من التفاؤل – أن نضع برنامجا فيما يسمّى –ببرمجة اللغة العربية– بضمّ جميع الصيغ الاشتقاقية ليسهل على الباحث عملية توليد الألفاظ و حصرها في معجم اشتقاقي. علما أن الطريقة التي تتوالد بها الكلمات في إطارها المعجمي لا تختلف كثيرا عن الطرائق المعروفة في اللغة العامة والتي تتوسلها في توالدها الذاتي؛ فإذا حاولنا أن نتفحص الخطوط العريضة التي عولجت فيها قضايا إنتاجية اللغة في إطار البحث اللغوي، فإننا نلاحظ أن توليد الكلمات يتم في الرصيد اللغوي العام. يقول "عبد السلام المسدي": «من أهم الآليات التي تفرزها اللغة لسد حاجات مستعمليها عندما يواجهون المفاهيم المستحدثة آلية التوليد التي يصنفها علماء اللسان إلى توليد لفظي وتوليد معنوي. وفي كلتا الحالتين

تنبثق دلالة تشق طريقها بين الحقول المترسخة في مصفوفة الخانات المخزونة لدى أهل تلك اللغة حتى تجد مستقرها بين زوايا المنظومة القاموسية».[7]

فأما المقصود بالتوليد اللفظي أن تكون حروف الأصل متواجدة في المشتقّ و المشتقّ منه بالترتيب نفسه؛ أمّا التوليد المعنوي فالمراد به أن تكون الكلمتان معبّرتين عن معنى واحد[8] ويلاحظ هنا أنّ الاختلاف اللفظي صرفي و أنّ الاختلاف المعنوي معجمي[9]

هذا ويحسن بنا ابتداء أن نشير بإيجاز إلى أن التوليد هو تولد ألفاظ اللغة بعضها عن بعض وهو –على حد قول محمد غاليم– « يتعلق بإعطاء قيمة دلالية جديدة لبعض الوحدات المعجمية تسمح لها بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل » [10]

أما مفهوم " المولد" عند القدماء من اللغويين، فقد اعتبروا كل لفظ جاء عن طريق اشتقاق أو تعريب أو تغيير في الدلالة واستعمله المولدون بعد عصر الاحتجاج من المولدات يقول "السيوطي": «المولد هو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم» [11]؛ حيث تشير هذه التعريفات القديمة منها و الحديثة إلى أن التوليد لا يقوم على الارتجال و الخلق من العدم بل تتأسس الدلالة الاصطلاحية الخاصة على وسائل توليدية أساسية تتفرع لتكون مجرد وسائل لوضع الكلمة؛ و لقد قدم المحدثون الاشتقاق باعتباره بدائل في وضع الكلمة؛ إذ إن اللفظ المولد هو كل لفظ عربي أعطي مدلولا جديدا عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو نقل الدلالة.

أما الاشتقاق فالمقصود به توليد وحدة غير موجودة انطلاقا من وحدة موجودة، حيث جمع السيوطي في موسوعته اللغوية "المزهر في علوم اللغة" آراء طائفة من اللغويين العرب القدامى حول الاشتقاق وأورد تعريفات كثيرة منها أن «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة » [12]

وهناك من المحدثين من فهم آلية الاشتقاق ومن هؤلاء " صبحي الصالح" و"عبد السلام المسدي"؛ فالاشتقاق عند "صبحي الصالح" هو « توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد» [13].

يتضح مما تقدم أن الاشتقاق هو تولد اصطلاحي ضمن الحقل الدلالي الواحد وهو وسيلة من وسائل التوسيع الدلالي يسمح بتوليد ألفاظ جديدة تعود إلى أصول ثلاثية

الصوامت. ولعل شيئا من هذا عبر عنه "عبد السلام المسدي" حين عرف الاشتقاق قائلا: «هو هذا التقولب الصرفي المظهري في نطاق المادة الواحدة»[14]. وهو «في منطلقه تولد اصطلاحي ضمن الحقل الدلالي الواحد ثم يصبح مقطعا عموديا يخرق طبقات المادة المعجمية فيشق مدلولاتها ويؤلف منها أسرا مفهومية قد لا تعرف حدا في نمائها»[15].

على هذا الأساس تتكل اللغة العربية في تكاثرها الجنيني وتلقيح المفاهيم على الحركة الانفجارية القائمة على آلية الاشتقاق، ومعنى ذلك أن الاشتقاق يعتبر محركها التكاثري، حيث تتوافر القدرة التوليدية فيها عبر الطاقة الاشتقاقية عند كل اقتضاء اصطلاحي. ويقسم الصرفيون الاشتقاق إلى اشتقاق صغير تكون فيه جميع صيغه المشتقة متفقة في ترتيب الحروف الأصلية، وإلى اشتقاق كبير (ويسمى قلبا) يكون فيه بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف الأصلية، وإلى اشتقاق أكبر (ويسمى الإبدال) وهو ظاهرة صوتية تعاملية تتمثل في انتزاع لفظ من لفظ مع اتفاقهما في المعنى والمخرج؛ وما يمكن أن نخلص إليه من هذا الطرح هو أن الاشتقاق الصغير هو النمط التوليدي وهو الأكثر إنتاجية وفاعلية في النمو اللغوي.

والجدير بالذكر أنّ المعالجة الآلية للغات تعترضها صعوبات جمّة تتصعّد عندما يتّصل الأمر بإنشاء قواميس ومعاجم آلية تحصي الصيغ الاشتقاقية في اللغة العربية إذ إن الأبحاث اللسانية الآلية والهندسية لا تكاد تتخطّى أولى الدرجات إن لم نقل بهيمنة المعاجم اللغوية الورقية التي لا ينفكّ يعكف عليها الباحثون الأكاديميون مع ما تسبّبه لهم من هدر للجهد و الوقت ذلك أنّ بعضهم قد لا يتقن التعامل مع الكمبيوتر وتشغيله والاستفادة منه ناهيك عن محاولة التعرّف على تقنيات التخزين، ومعالجة المعلومات المتوفّرة فيه والتي تسهم في هيكلة معاجم تخضع لروائز ومعايير لسانية وحوسباتية دقيقة.

بعد هذا البسط المبدئي باستطاعتنا القول إن للتقدم العلمي التكنولوجي الأثر البالغ في استخدام الحاسوب في مجال اللغة خاصة عندما اتضحت فكرة إمكان تحويل الوجود المادي للغة كتتابع منظم منطوق ومسموع إلى نظام آخر من التتابعات على أساس البطاقات المثقبة مثلا، وتطورت علوم الحاسوب فدخل المعالجة الإلكترونية للنصوص اللغوية والتحليل الآلي للكلام والتعرف عليه كما دخلت الترجمة مجالات اللسانيات الحاسوبية؛ وهكذا أصبح الحاسوب منذ ذلك الحين يقدم خدمات جليلة للبحث اللغوي من خلال إعداد معاجم آلية هدفها خدمة البحث العلمي والثقافي والتقني.

أدى هذا التطور المتمثل في تخزين المعلومات في الحاسوب إلى خلق بنوك للمعلومات اللغوية التي تضم مجموعة كبيرة من المعاجم المفهرسة لآلاف الكتب على نحو يسهل معه استخدام هذه المعلومات على شكل رصيد كبير متاح في بنك للبيانات المعجمية تستغل في التكشيف المعجمي والمعاجم المفهرسة التي تتضمن الشرح المعجمي ووضوح الشاهد وحجمه وفق مداخل معدة لذلك ؛حيث ستسعى هذه المداخلة إلى الإجابة عن الإشكالات الآتية:

- كيف نطوّع هذه الآلة لخدمة أهداف العربية؟
- كيف نكيّف ظاهرة الشّكل التي تبقى عائقا كبيرا أمام برمجة اللغة العربية؟
- كيف نستطيع اختيار الصيغ الاشتقاقية المطوّعة للبرمجة من غيرها علما أنّ صيغة اسم الآلة مثلا لا تتوفّر على قاعدة برمجية خاصّة؟

وقد تمحورت أهداف البحث في النقاط الآتية:

- الكشف عن الجوانب الخفية حول موضوع برمجة اللغة العربية.
- محاولة اتخاذ المادّة العلمية المتمثلة في جذور وأوزان الأفعال كعيّنة لتحويل القواعد اللغوية في بعض صيغ الاشتقاق إلى برنامج أوتوماتي.
- فتح مجال الاستفادة أمام الراغبين في البحث خاصّة في مجال اللغة العربية ضمن أنظمتها الصوتية و الصرفية.

ومن المفيد أن نشير إلى أن هذا العمل هو فكرة استوحيناها من خلال الاتصال الفكري والعملي بمشروع الذخيرة اللغوية العربية التي تبناها اللساني الجزائري عبد الرحمن حاج صالح مدير مركز الأبحاث اللسانية و الصوتية بجامعة بن يوسف بن خدة بالجزائر، وقد وسّع مشروعه ليعمّ مختلف جامعات الجزائر بالتنسيق مع المكتب المركزي في العاصمة ومنها المركز الجامعي ميلة و جامعة قسنطينة1، ونقوم نحن الأستاذة وردة مسيلي والأستاذة زهيرة قروي بمهمة رئاسة هذا المشروع على مستوى جامعتينا محاولين استثماره في إطار المعالجة الحاسوبية للغة العربية وتفعيل دورها في عصر المعلوماتية.

وما هذه المداخلة إلا إشارات وومضات مضيئة نشرع من خلالها الطرف لاستشراف دور الحاسوب في توصيف النظام الحاسوبي للغة العربية في جانبها الاشتقاقي توصيفا يفي بالأغراض العلمية والتقنية في عصر العولمة وهو جزئية من مشروع شامل هو قيد الإنجاز.

كيفية استثمار الحاسوب في توصيف اللغة العربية :

تتسم العربية بملامح وسمات لغوية تؤهلها لاستيعاب التغيرات المستخدمة والتباينات المختلفة في اللغات الأخرى ، وبذلك فهي مهيأة –من داخلها– لأن تصبح لغة علمية وقد نجحت العربية في هذا الدور في عصور الازدهار والفتوحات، وكانت أداة فعّالة لنقل المعارف والعلوم،حتى قيل في المثل: (عجبت لمن يدعي العلم ويجهل العربية)

ففي مجال الرياضيات أبدع الخوارزمي لأنه مكتشف الصفر وما زالت نظرياته الرياضية سارية، تتداولها بلاد العالم قاطبة.

أما في مجال الطب فقد برز ابن سيناء وجابر بن حيان في الكيمياء إلى غيرهم من العلماء الذين ما زالت نظرياته تدرس في أكبر الجامعات الغربية .

ومن أهم الخصائص اللغوية التي ترشح العربية للعالمية، التزامها بالقاعدة اللغوية فيما يخص التوازن اللغوي، فهي تجمع بين كثير من خصائص اللغات الأخرى.

وفي ظل العولمة تتعرض العربية لحركة تهميش بفعل الضغوط الهائلة الناجمة عن طغيان الإنجليزية، على المستويات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية بالإضافة إلى ما يشبه (حرب العولمة) ضد الإسلام وبالتالي مشكلة الفروق اللهجية بين الأقطار العربية وإغفال نموذج الفصحى، المرتبط بالقرآن الكريم الذي يفهمه كل العرب مما يدل على اتفاقهم في لغة واحدة تعينهم على صنع تكتل لغوي ثقافي، بدلا للاستسلام للتغريب في ظل هيمنة الإنجليزية على الكمبيوتر والإنترنيت[16]

وفي إطار المعلوماتية تزداد أهمية معالجة العربية خلال الحاسوب، كي نواكب ركب الحضارة .

ولما كان الحاسوب مولودا غير عربي اللغة – فهو إنجليزي المولد – فقد اتخذت تقنيات الحاسوب ونظم المعلومات اللغة الإنجليزية أساسا لها، وفرض هذا الأساس الإنجليزي قيودا تقنية على اللغات الأخرى وكلما اتسع التباين بين الإنجليزية وبين اللغات الأخرى ازدادت حدة هذه القيود .

وتمثل اللغة العربية واللغة الإنجليزية من وجهة نظر الحاسوبية طرفي نقيض، ومن هنا كانت العقبات أمام تعريب الحاسوب وأصبح حاجز اللغة من أشق الحواجز على المستخدم العربي، ولقد نجح العرب في تعريب جزء من الحاسوب على مستوى اللغة

المكتوبة، لكن مازال أمر اللغة المنطوقة يحتاج لشوط طويل من التعريب والأمر الثاني إن تغذية الحاسوب فيما عرب فيه لم تتم بالشكل المطلوب .

وفي إطار المعجمية الحديثة والمستويات الدلالية والصرفية والنحوية للغة العربية، وتحتاج لجهد مشترك من اللغويين والحاسوبيين لإنجازها، وللتغلب على هذه العقبات وضع العلماء سؤالين لتحديد المطلوب هما :

1- كيف نتجاوز قيود اللغة الإنجليزية على الحاسوب في المعالجة العربية دون إخلال بنظم العربية وقواعدها ؟

2- كيف يمكن الاستفادة من النظم الحديثة للحاسوب، وتطويعها لخدمة العربية؟ وللإجابة عن السؤالين السابقين يتطلب الأمر معرفة متشعبة ومتباينة عن علم اللغة الحاسوبي.

أولا؛ مستويات تناول علاقة اللغة بالحاسوب:

إن الحاسوب باعتباره أداة للغة يمكن أن يستفاد منه في الأغراض اللغوية الآتية:

1-استخدامه في الإحصاء اللغوي: مثل نسبة ورود حروف الجر في نص معين، وتوزيع الصيغ الصرفية المختلفة، وأنواع الأنماط التركيبية وتوزيع حالات الإعراب المختلفة... إلى غير ذلك، وهذه الإحصاءات تفسر لنا:

- سلوك اللغة بشأن ظاهرة محددة، مما يتيح معرفة أدق بالمعايير اللغوية ، كما تكشف لنا أسرار اللغة العربية التوصيف الكمي للعربية لمعرفة درجة شيوع كلمات أو جذور، أو ظاهرة لغوية في نص محدد من خلال بيان نسبة التكرار.

2-استخدامه في التحليل والتركيب اللغوي ويتّم ذلك انطلاقا من مستويات تحليلية هي كالآتي:

- فعلى مستوى الصوتيات يمكن تمييز أصوات الكلام وتوليدها آليا
- وعلى مستوى الكتابة يمكن القراءة الآلية للنصوص المكتوبة .
- وعلى مستوى الصرف يمكن تحليل الكلمات إلى وحدات صيغمية ومقاطع ووحدات صوتية وتجسيدها على المستوى الآلي وعلى مستوى النحو يمكن تحليل الكلمات والجمل وإعرابها وتوليدها آليا .

مثال :كلمة " إخراج"

*عناصر التحليل : إ+خرج+الألف

*الصيغة الصرفية : إفعال

نوع الكلمة : مصدر

*الحالة الإعرابية : الرفع

*جذر الكلمة: خ ر ج

*الدلالة :إبراز شيء معين للوجود

3-استخدام الحاسوب في الفهم الأوتوماتي للسياق اللغوي:

ويمثل هذا العنصر الهدف الاسمي للنظم الآلية للتحليل اللغوي، وهناك محاولات في إطار اللغة المنطوقة على السواء ، ولكن المعضلة التي تقف حاجزا لتحقيق هذا العنصر هي أن عنصر الدلالة لا يعتمد فقط على ما هو مكتوب أو منطوق بل على خلفية ثقافية واسعة وعلى احتمالية تعدد أوجه المعنى ولا يحسمها إلا العقل البشري حتى الآن [17].

-استخدام الحاسوب في المعاجم الآلية: وهذا عنصر قد نهض به الحاسوب على مستوى الانجليزية وغيرها من اللغات بصورة باهرة ، وأهم ملامحه [18]:

أ)- تخزين أكبر من المواد اللغوية وما يتعلق بها، من شروح في أقراص بسيطة صغيرة الحجم سهلة التناول.

ب)-تحليل العلاقات التي تربط المفردة بمفردات أخرى وعلاقتها الدلالية والصرفية والنحوية.

ج)-تحليل تعريفات الكلمة المختلفة.

د)- ومن الإنجازات التي تمت في العربية، إنجازات صخر

***استخدام الحاسوب في الترجمة الآلية:** وهذا من الغايات النهائية لنظم التحليل اللغوي الحاسوبي . لكن تصادفه عقبات، أهمها :

1\- عدم التقابل الكامل بين مفردات اللغة المختلفة .

2\- التباين في طبيعة تركيب الجملة بين لغة وأخرى .

* **استخدام الحاسوب في تعليم اللغات** : وقد أنجز تقدما ملحوظا لهذا العنصر وبخاصة في مجال المفردات لتنمية حصيلة الفرد من الكلمات ،وتنمية مهارات القراءة والكتابة، ولكن من أهم الصعوبات التي واجهتها اللغة :

- غياب عنصر الكلام المنطوق الذي يواكب الدلالات المختلفة

– صعوبات أمام برمجة العربية بالكمبيوتر في المستوى المنطوق، فالحاسوب جهاز دقيق، يحتاج إلى تحديد دقيق لكل المعارف التي تدخل فيه من خلال برامج أنظمة تتيح استدعاء هذه المعارف والانتفاع بها .

ومن هنا فإن برمجة العربية تواجهها الصعوبات الآتية :

1ا: في المستوى الصوتي :

–الثنائيات الصوتية في العربية مثل :

(ت ← ط) ، (ذ ← ث)

(د ← ض) ، (ز ← س) ...

وما من شك في أن تحديد القيمة الصوتية بدقة ووضوح لكل وحدة صوتية أمر مهم للغاية، وبخاصة في تلك الأصوات المتشابهة التي بينها فارق صوتي بالتفخيم أو الترقيق فضلا عن الكلمات ذات النهايات الصوتية الواحدة في الحرف الأخير من الكلمة، مثل "عصا، منى، هدى، شفى، دعا، ..." فينبغي تحديد الزمن الصوتي الذي يميز مبنى متشابها مع مبنى آخر.

2ا: في المستوى الصرفي:

على مستوى المعجم فليس هناك ترتيب معهود ينظم الأفعال والأسماء، والمجرد والمزيد...، في ترتيب وتنظيم يحجزنا من عشوائية عرض كلمات المادة الواحدة في المعجم العربي، اللهم بعض المحاولات المعاصرة ،على نحو ما نجد في المعجم الأساسي (فضبط هذا العنصر يعد خطوة في تيسير العربية للتعامل مع الحاسوب) [19]

3ا: في المستوى التركيبي :

يشمل هذا المستوى التراكيب الصغرى في العربية التي تكوّن أشباه الجمل مثل :"المضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف.." كما يشمل أيضا التراكيب الكبرى التي تكون جملة "فعلية أو اسمية "، ومسألة الوجوه المختلفة للإعراب ينبغي تقنينها بشكل محدد، كذلك ضبط أنماط الجملة في العربية ضبطا يقوم على اعتبار الواقع، ويتسم بالدقة والوضوح كي ننجح في تسيير العربية للحاسوب .

4ا: في المستوى الدلالي :

ينبغي ضبط المجالات الدلالية للعربية على النحو الآتي :

أ– مجالات دلالية عامة "رئيسة "

ب- مجالات دلالية خاصة "فرعية "

ج- مجالات دلالية جزئية .

وهكذا ... فتوزيع الثروة اللفظية للعربية على المجالات الدلالية بتحديد ووضوح كي يتيسر برمجة اللغة العربية دلاليا على الحاسوب، ويتطلب هذا تحديد الملامح الدلالية العامة لكل مجال دلالي، وأيضا تحديد الملامح الدلالية المميزة داخل كل مجال .

دور اللسانيات الحاسوبية في الاستثمار الآلي للغة العربية:

إن الحديث عن دور اللسانيات الحاسوبية في الاستثمار الآلي للغة العربية هو حديث في قضية التعريب العلمي ويتجلى هذا في مجال المعلوماتية والإعلام الآلي في ميدان استغلال الرياضيات ، باعتبار أن اللغة نظام غاية في التعقيد يحتاج من أجل تحليله وفهم أدائه واستغلاله وتحصينه إلى فهم أوتوماتي هندسي، لأن الهندسة هي فن السيطرة على النظم المعقدة .

ومن المعلوم أن اللغة العربية نظام عام يتكون من عدة أنظمة نحوية، دلالية، معجمية وصرفية، ولعل هذا الأخير يبرز بشكل واضح نظامية اللغة، ذلك أن الصرف نظام يحكمه القياس والسماع؛ أما السماع فهو ما سمع من لسان العرب لا قاعدة له، وأما القياس فتحكمه أوزان وفق نظام معين > ألا وهو الميزان الصرفي .

وتستهدف اللسانيات الحاسوبية تمكين التعامل مع الآليات بلغاتها الطبيعية باستعمال التحليل اللغوي الذي يمكن من استخلاص المعلومات المحمولة من طرف الإشارات التي تكون النص والتي تخضع في تركيبها إلى قواعد اللغة كما تعمل على أداة التوليد التي تعمل على إنشاء النصوص ضمن لغة معينة انطلاقا من المعرفة المتمثلة في عناصر مربوطة بعلاقات مختلفة قد تكون لها بنية تشكيلية مجردة ومستقلة عن كل تطبيق معين [20] ومن هنا فلسنا بحاجة إلى التأكيد على أهمية اللسانيات الحاسوبية التي تعمل على مكننة اللغات، وهي القادرة على إعطاء الوصف الصحيح لنظام اللغة وهي الوحيدة التي تلاحق العملية الإبداعية التي تبنى عليها القواعد الصورية للغة .

وبهذا المفهوم فاللسانيات الحاسوبية ضرورية لمكننة اللغة العربية وتتجلى هذه الضرورة في برمجتها وتحليل أنظمتها آليا لأنها الوحيدة التي تستطيع ضبط قواعد اللغة العربية من نحو وصرف وفق أنظمة معينة تسهل عملية تشكيلها وحصرها في مجالات معينة "مجال النحو، مجال الصرف..." ومن هنا وجب علينا التحدث عن تلك الوثبات العلمية التي

تحققت في ميادين علوم الحاسوب، وبخاصة النظريات الآلية في تصميم لغة البرمجة ونظم التشغيل؛ هذا الكم المعقد يدخل في ظاهرة انفجار المعلومات وتضاعف معدلات تدفقها مما خلق ضرورة استحداث وسائل بالغة الكفاءة لتنظيم هذا الفيض المتزايد من المعلومات المتنوعة وزيادة كفاءة تخزينها واسترجاعها وحالة توظيفها .

ومن المهم هنا أن نشير إلى الفرق بين تخزين المعلومات وبين استرجاعها وحالة توظيفها حيث نقصد بالأولى وضع المعلومات كما هي في قواعد بيانية و معرفية دون تحليلها. أما الثانية فالمقصود بها تحويل القاعدة اللغوية إلى قاعدة بيانية بإجراء دراسات على هذه القواعد وتشكيلها بصورة يفهمها المبرمج و آلة البرمجة "الحاسوب " واسترجاعها مرة أخرى في هيئة قواعد أو صيغ لغوية .

ومع ظهور النظم الآلية الخبيرة، وظهور اللسانيات الحديثة، وعلوم الحاسوب والرياضيات وعلوم المنطق أثرت في العديد من اللغويين ،كما استُغلت في نمادج لغوية متطورة وكان تشومسكي[21] أكبر مفجر للتكنولوجيا اللغوية بدءًا من سنة 1957، وأضاف طلابه وأتباعه مزيدا من تقييس اللغة ومعالجة قضاياها السطحية والعميقة. وأمام ما حققته اللسانيات الحاسوبية تعالت أصوات تدعو إلى العمل على تمثيل هذه النظم في العربية بترسيم المعارف اللغوية في شكل أنظمة آلية لتتعامل بها الآلة باستعمال اللغة العربية وهذا في ضوء ما يسمى ببرمجة اللغة العربية أو تعريب الحاسوب لكن هذا ليس بالأمر الهين أو السهل، لأنه قد تواجه المبرمج مشاكل وعراقيل عديدة ترتبط بنظام العام للغة العربية، ولعل أهم مشكل يطرح على هذا المستوى هو النظام الصوتي أو الدلالي للغة العربية والذي لا يخفى على أي دارس للغة العربية هو أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة التي تفهم لكي تقرأ عكس باقي اللغات التي تقرأ لكي تفهم وللأسف ما زال مشكل الدلالة في العربية مطروحا على مستوى البرمجة .

ولقد لعب الذكاء الاصطناعي دورا في تمثيل المعرفة العلمية الآلية وإقامة نماذج حاسوبية لفهم الأداء الشامل لمنظومة اللغة أيا كانت .

ومن هنا دخلت العربية في تعريب الحاسوب والبرمجة وذلك لوضعها الألفبائي ومرونتها وخصائصها الصرفية فاستغلت النظم الإنجليزية البسيطة في العربية، وبسطت العربية بالتقليل مع عدد أشكال حروفها؛ ولما رأت المؤسسات العربية ما يقوم به الخبراء اللغويون لتقديم الخدمات لكل اللغات كان عليهم أن يدعوا إلى وضع البرمجيات في

مختلف علوم اللغة بالتركيز على البحوث اللسانية وفي حقل اللسانيات الحاسوبية بالذات بالتركيز على البرامج التطبيقية (The APPLIED software....) وهذا لحصول تعريب الحاسوب .

من ذلك جاءت مشاريع كثيرة تعمل على تطوير الأنظمة والبرمجيات العربية، ونشير في هذه النقطة إلى مشروع معتبر عن الفهم الأوتوماتي للغة العربية المكتوبة وقد اعتمدت فيه على :

1- المعالج الصرفي الآلي متعدد الأطوار (Morphological processor)

2- المعجم العربي الممكن الذي يشتمل إلى جانب المعطيات الصرفية على تلك المتعلقة بالنحو والدلالة وعلى Features

استخدام نظام السمات :

3- المعالج النحوي الآلي المتعدد الأطوار الذي يقوم بإعراب الجمل وشكلها تلقائيا .

لكن إذا استطعنا إنجاز مشروع يشمل المعطيات الصرفية إلى جانب النحو والدلالة ونحن نعلم أن الصرف علم يحكمه قياس في غالب الأحيان أما النحو والدلالة فيرتكزان على السماع بشكل أكبر فلماذا لا يمكننا إنجاز مشروع يتضمن الجانب الدلالي فقط بمعنى إنجاز مشروع يتضمن معنى المفردات والجمل دون تخزين بالطبع، بل مشروع أوتوماتي ننطلق من المفردة لنصل إلى معناها؟

وعلى العموم فإن هذه الجهود تتطور يوميا، ومن الصعوبة ملاحقة ما تذره البرمجيات في هذا المجال، ولا يمكن ملاحقة هذا الجهاز الصغير والمعقد جدا والذكي في بعض الحدود " الكمبيوتر" فهو يسعى إلى تفسير الظواهر اللغوية وتحليلها منطقيا ورياضيا بـــ:

- إقامة نماذج حاسوبية لفهم الأداء الشامل لمنظومة اللغة العربية.
- الاهتمام بنظم الترجمة الآلية لمختبرات علمية لفهم أداء اللغة العربية وعلاقاتها .
- الاهتمام بالإحصاء اللغوي .
- تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي في التعامل مع العربية غير المضبوطة شكلا..
- تحليل دقيق لخصائص العلاقة بين اللغة العربية وتقنيات المعلوماتية وتطبيقاتها .
- دفع جهود تقييس المعلوماتية بالوطن العربي .
- إدخال اللسانيات الحاسوبية في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العربية

– الاهتمام ببحوث استخدام اللغات التطبيقية في برمجة الحاسوب ونظم استرجاع المعلومات.

وعلى العموم فإن هذه النقاط التي ذكرناها آنفا لا يمكن أن تتحقق بسهولة كما يعتقد العديد ممن لم يبحروا في نظام اللغة العربية وأنظمة هذا الجهاز المعقد والمدهش في الوقت نفسه بل يحتاج إلى جهود كبيرة من قبل الباحثين اللغويين واللسانيين من جهة و إلى جهد مالي من جهة أخرى، لأنه بالرغم من أن اللغة العربية لغة علمية في أنظمتها سواء من الجانب التركيبي أو الصوتي أو الدلالي إلا أنه قد تواجهنا مشاكل وعراقيل عدة خاصة في مجال البرمجة لأن الحاسوب كما لا يخفى على أحد وضعت أنظمته وفق قواعد اللغة الانجليزية، قد يدرك أي دارس للغة العربية أنها النقيض بالنسبة للغة الانجليزية والدليل على ذلك ظاهرة ضبط الحروف بالشكل بنية و إعرابا [22].

ويبدو الإشكال في برمجة صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول خاصة في الجذر الرباعي فالفتحة والكسرة مثلتا وجه النقيض في الصيغتين مثال ذلك:

أَخْرَجَ ← مُخْرِجٌ : في اسم الفاعل، وأَخْرَجَهُ ← مُخْرَجٌ : في اسم المفعول .

وهكذا نجد أن علم الحاسوب هو من الضرورة بما كان استنباته في الوطن العربي وتقديم المساهمة العلمية لتفعيل اللغة العربية التي ينظر إليها لغة المنافسة، والتي تقود القطب الشرقي الإسلامي في إطار العولمة اللغوية التي تقودها اللغة الانجليزية .

ثالثا/ مفهوم البرمجة :

إن التواصل الإنساني سلوك طبيعي ومألوف تقره العقول وتعترف به النفوس ويقبله المنطق، لكن تعامل عقل بشري مع عقل إلكتروني ليس بالأمر المستحيل، ولكنه ليس بالأمر الهين كذلك إذا أدركنا تعقيدات وصعوبات الأعمال الداخلية للكمبيوتر التي تجعل التعامل معه مباشرة أمرا مستحيلا دون المرور بواسطة، تساعد مستعمله في الوصول إلى أهدافه ورغباته .

وتعد هذه الوساطة همزة وصل بين المستعمل والآلة وهذا ما تقوم به فعلا أنظمة التشغيل فلولا نظام التشغيل لأصبح الجهاز عبارة عن آلة صماء .

فنظام التشغيل(windows) هو عبارة عن مجموعة من البرامج صممت خصيصا للكمبيوتر لإدارة نفسه من جهة وإنشاء بيئة تعامل واتصال وتبادل وتحاور بينه وبين مستعمله من جهة أخرى، كما يتجلى من خلاله الصورة الآتية :

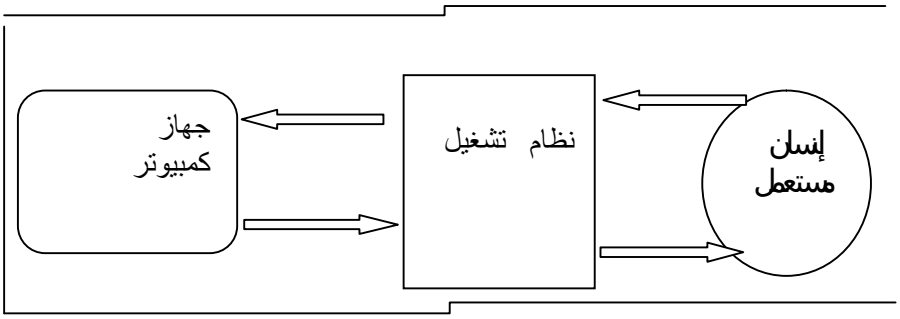

الشكل 1: صورة تبين دور وساطة نظام التشغيل في التعامل

والتحاور المتبادلين بين الكومبيوتر ومستعمله Systems programs إن البرامج التي يتكون منها نظام التشغيل لإدارة الكومبيوتر تسمى برامج النظام أما البرامج التي يقوم بإنجازها المختصون المستعملون و المجتهدون لحل مشاكلهم، وتسيير مشاريعهم المختلفة تسمى "برامج التطبيقات " (Application programs)

إن دور نظام التشغيل هو إخبار وإدخال أوامر وتعليمات المستخدم إلى الكمبيوتر حتى يستطيع هذا الأخير فهمها، وتنفيذها على الوجه الذي أمر به – وكما أشرنا سابقا – فالهدف من هذه البرامج ، إدارة الكومبيوتر ولواحقه. .والكمبيوتر لا يستعمل إلا البرامج المكتوبة بلغة الآلة: (MACHINE LANGUAGE)

وهي عبارة عن رموز لا يفهمها المستعمل إلا بصعوبة كبيرة، إذ يصعب عليه كتلبة برامجه بها، ولإزالة هذا العائق كان لازمنا علينا إيجاد لغة مشتركة مفهومة من الطرفين يتعامل بها مع جهازه، وتكون قبلة للتحويل إلى لغة الآلة، وهذه تعتمد على نبضات كهربائية تتألف من(1،0) . فالواحد (1) يمثل وجود النبضات الكهربائية بينما يمثل الصفر (0) عدم وجودها، وجميع المعلومات من أرقام وحروف (Binary system) وحتى الصور، والأشكال تتحول إلى نظام الآلة الثنائي، وذلك ليتمكن الكمبيوتر من استعمالها على شكل نبضات كهربائية وعندما ينتهي من تنسيقها وترتيبها وتخزينها ومعالجتها يعود مرة أخرى فيحولها من نظام الآلة إلى لغة يفهمها المستعمل ، بعبارة أخرى فالبرمجة في أبسط تعريف لها: هي تحويل لغة المستعمل إلى لغة الآلة ثم ترجمتها إلى لغة المستعمل مرة أخرى .

ومثال ما نقوم به في بحثنا هذا، تحويل القاعدة اللغوية لصيغ الاشتقاق" لغة يفهمها المستعمل" إلى لغة الآلة (1،0) وبعد أن ننهي تنسيقها وترتيبها وتخزينها ثم معالجتها تعود

مرة أخرى إلى لغة المستعمل في شكل صيغ الاشتقاق (اسم الفاعل، واسم المفعول ...) ويمكن توضيح ذلك في مخطط بياني كما في الشكل (2):

لغة المستعمل(مفهومة من الطرفين)

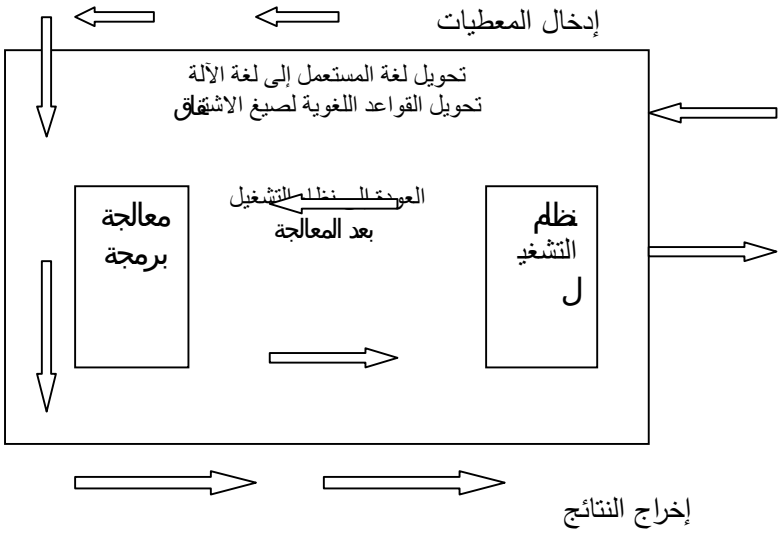

شكل 2: صورة تبين كيفية التعامل بلغة المستعمل ولغة الآلة بين الكمبيوتر ومستعمله.

رابعا – لغة البرمجة المناسبة وسبب الاختيار:

إذا كان الإنسان يتفاهم ويتعامل مع الإنسان بعدة لغات "عربية" فرنسية، انجليزية... فإن تعامله مع الآلة يختلف عن هذه اللغات فهناك عدة لغات لترجمة لغة المستعمل منها برنامج دلفي5 5delphi

وقد وقع اختيارنا على لغة دالفي نظرا للنوعية والسهولة والخدمة التي تقدمها وتطور هذا الطريقة يلفت الانتباه عن باقي طرق البرمجة المختلفة .

كما أن هذه الأخيرة عبارة عن طريق للبرمجة البصرية تحت محيط ويندوز وكما أن دالفي5 يعتمد على البرمجة الحديثة التي تشكل نظام جد فعال لتطوير هذه التطبيقات، ومن المعلوم أن الكمبيوتر يستخدم عدة أنظمة فلا بد لنا من نظام خبير " expert system"، الذي يسمح بتطبيق وتصميم المعطيات وفق ما تتطلبه قاعدة المعارف وفق لغة برمجة تساعدنا على تصميم هذه القواعد اللغوية.

وحتى نستطيع إنجاز عملية البرمجة لابد لنا من:

1- كائنات : ونعني بها مركبات خاصة بالبرمجة .

2- معطيات "قواعد لغوية " جذور وأوزان .

3- تحديد نوع قاعدة البيانات "قاعدة معارف ".

4- ضمان فعالية وأمان البرنامج .

5- إنشاء واجهة تراعي المعايير الحجم، الشكل، اللون،...، نظام التشغيل المستخدم، إمكانية الآلة المستقبلة .

6- إختيار الشخص المستخدم .

ويمكن توضيح المراحل المنتهجة لحل المشكلة في الرسم البياني الآتي:

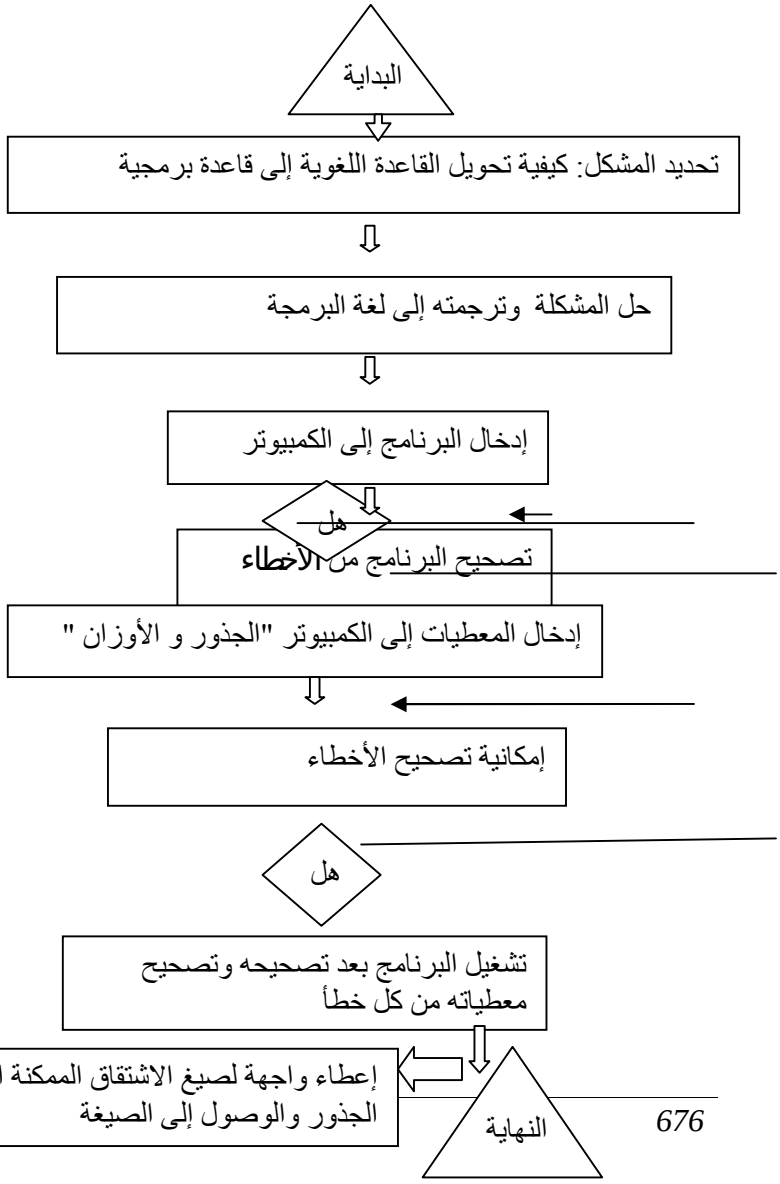

ومما تجدر الإشارة إليه أن محورية هذه المداخلة ستتركز من خلال التأكيد على مشروعية دراسة صيغتين اشتقاقيتين اثنتين رأينا فيهما استجابة عملية للتحقيق الإجرائي البرمجي وتتمثلان في: صيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول.

أولا: اسم الفاعل :

أ- تعريف اسم الفاعل:

اسم يدل على معنى مجرد، حادث "عارض، يطرأ أو يزول "وعلى فاعله، فلا بد أن يشتمل على أمرين معا هما: المعنى المجرد، الحادث، وفاعله: مثل كلمة " زَاهِد" وكلمة "عَادِل" في قول القائل: "ثْني بالنَمِر الزَاهِد أَجِئْكَ بالْمُسْتَبَدِ العَادِل "

فكلمة "زَاهِد" تدل على أمرين معا هما: الزهد مطلقا والذات التي فعلته أو ينسب إليها، ومثلهما كلمة " واش و سائل" في قول المعري :

أَعِنْدِي وَقَدْ مَارَسْتَ كُل خِفْيَةٍ يُصْدَق وَاشٍ، أَو يُخيَبُ سَائِل

ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث، أغلبية لأنه قد يدل -قليلا- على المعنى الدائم، أو شبه الدائم، نحو: دَائِمٌ، خَالِدٌ، مُسْتَمِد، مُستديم...[23]

ثانيا؛ اسم المفعول:

أ - التعـــريف باسم المفعول :

اسم المفعول اسم مشتق، يدل على معنى مجرد، غير دائم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى : "وقع عليه فعل الفاعل"، وبذلك فهو يتصف بالمفعولية [24]، فلا بد أن يدل على الأمرين معا: "وهما المعنى المجرد وصاحبه الذي وقع عليه الفعل"، مثل : كلمة "محظوظ " و"مصروع" في قولهم :

العَادِل مَحظُوظ برِعَاية رَبِه ، والبَاغِي مَصْرُوعٌ بِجنَايَة بَغِيْه .

فمحظوظ تدل على الأمرين، المعنى المجرد: "أي الحفظ" والذات التي وقع عليها الحفظ وكذلك "مصروع" تدل على الأمرين أيضا، المعنى المجرد "أي الصراع" والذات التي وقع عليها، ومثل هذا يقال في كلمة "منسوب" من قول الشاعر :

لا تَلُم المَرْءَ على فِعْلِـه وأنتَ مَنْسُوبٌ إلى مِثْلِه .

ودلالته على الأمرين السالفين مقصورة على الحدوث، أي على: الحال فهي لا تمتد إلى الماضي ولا إلى المستقبل، ولا تفيد الدوام إلا بقرينة في كل صورة [25].

<u>أولا: برمجية اسم الفاعل:</u>

– برنامج تحويل القاعدة اللغوية إلى قاعدة برمجية لاسم الفاعل من الجذر الثنائي للفعل المضعّف، ومثالها:

1 Function TForm–– دالة اسم الفاعل من الجذر الثنائي :

2–اسم الفاعل Begin ابدأ

– Insert (Alif , 2)–إضافة ألف في الموضع الثاني من الجذر

Jidhre:2 =–اشتق اسم **الفاعل:** مثال : مدَّ ←مادٌ

– برنامج تحويل القاعدة اللغوية إلى قاعدة برمجية لاسم الفاعل من الجذر الثلاثي [26]:

Function TForm 1 الفاعل.

– دالة اسم الفاعل من الجذر الثلاثي: 3 اسم

–Begin ابدأ :

– If Jidhre–إذا كان الجذر "مات": "مات "Then

–فإن أو أنجز

–الجذر " " فراغ : اسم الفاعل من الجذر مات غير موجود بمعنى أن المساحة النصية لهذا الجذر تحوي فراغا .

Else–العكس

if Jidhre" "أوى " –إذا كان الجذر "أوى

Then: – فإن أو أنجز

Jidhre–الجذر"أوٍ" "أوٍ"

Else

–العكس: إذا كان "الواو" في الموضع الثاني من الجذر وألف مكسورة في الموضع الثالث من الجذر3

If (pos (waw ,Jjidhre =2) and (pos Alif maksoura ,Jidhre)=

Then–فإن أو أنجز :

Begin–ابدأ :

Insert (2, Jidhre , Alif) – إضافة ألف في الموضع الثاني :

End–انتهى

– برنامج تحويل القاعدة اللغوية إلى قاعدة برمجية لاسم المفعول من الثلاثي

Function .Tform: دالة اسم المفعول من الجذر الرباعي :

3 اسم مفعول: إذا كان الألف في الموضع الثالث من الجذر أو ألف في الوضع الثاني من الجذر أو ياء في الموضع الثاني من الجذر –

If (pos(Alif,Jidhre =3) or (pos(Alif–maksoura=3)or pos(alif –,jidhre=2) or (pos (ya ,jidhre)=2

Begin–ابدأ: –اشتق

End–انتهى

– برنامج تحويل القاعدة اللغوية إلى قاعدة برمجية لاسم المفعول من الجذر الرباعي:

1 Function TForm–دالة اسم المفعول من الجذر الرباعي :

4 اسم المفعول

Begin–إبدأ :

If pos (Alif ;Jidhre)=5–إذا كان الألف في الموضع الأول من الجذر الخماسي :

Begin–ابدأ :

–إذا كان الألف في الموضع الرابع أو ألف مكسورة في الموضع الرابع

Then–فإن أو أنجز :

Begin–ابدأ :

–اشتق اسم المفعول

End–انتهى.

Else–العكس:

Begin–بدأ:

Insert (‘Mime ;Jidhre ,1)–إضافة "ميم " قي الموضع الأول للجذر :

Insert (Damma ,Jidhre (1–إضافة الضمة" في الموضع الأول من الجذر:

Insert (Fatha,jidhre 6)–إضافة "الفتحة" في الموضع السادس من الجذر:

Insert (Damma ,Jidhre ,8)–إضافة "ضمة" في الموضع الثامن من الجذر:

(Insert (Damma, Jjidhre, 9–إضافة "ضمة" في الموضع التاسع للجذر:

Else–انتهى.

مثال: موضع 6

↙ موضع 8↘

د ا عــب ← مُدَاعَبٌ →موضع7

↑

موضع 1

– برنامج تحويل القاعدة اللغوية إلى قاعدة برمجية لاسم المفعول من الجذر الخماسي:

Ism mafoules 5: TForm1. Function–دالة اسم المفعول من الجذر الخماسي:

If pos(alif ,jidhre)=5–إذا كان الألف في الموضع الأول من الجذر الخماسي :

Then فإن أو أنجز :

إذا كان الألف في الموضع الخامس أ واو في الموضع الخامس أو ألف مكسورة في الموضع الخامس

If pos (Alif,Jidhre=5) or (pos (waw,Jidhre=5) or
(pos (Alif –maksourajidhre=5)

Then فإن أو أنجز :

–اشتق

End انتهى :

مثال : اعتدل ← مُعتدلٌ

Else العكس :

Begin ابدأ:

(Jidhre:=copy(Jidhre2.4 اقطع في الموقع الثاني بطول أربعة أحرف بعد هذا الموضع

(Insert(Mime,Jidhre .1 في الموضع الأول للجذر :

–إضافة "ميم"

(Insert (Damma , jidhre 1–إَضافة "فتحة " في الموضع السادس من الجذر

(9; Jidhre, Damma) Insert–إضافة "ضمة2" في الموضع التاسع من الجذر :

End انتهى :

مثال: ضمة في الموضع 2

↙ فتحة في الموضع6↘

ا/ اختارَ ← مُخْتَارٌ فتحة 2 تنوين في الموضع 9

قطع أربعة حروف ↑

إضافة ميم في الموضع1

Else–العكس :

Begin–إبدأ:

(1, jidhre, mime) Insert–إضافة "ميم" في الموضع الأول من الجذر:

(1; Jidhre , Damma) Insert–إضافة "ضمة في الموضع الاول من الجذر :

(6; Jidhre, Kasra) Insert–إضافة "كسرة " في الموضع السادس من الجذر:

(8; Jidhre; Damma) Insert" في الموضع الثامن من الجذر : –إضافة "ضمة2

(Jidhre; Damma) Insert، 9 "في الموضع التاسع من الجذر : –إضافة "ضمة2

End انتهى: مثال : تقوقع ←مُتَقَوقَعٌ

الخاتمة:

إنّ اللسانيات الحاسوبية بوصفها تصميما وتطبيقا لتقنيات العمليات الرياضية لتحليل اللغات البشرية أساسية بالنسبة للبرمجة اللغوية الآلية ولعلم الحاسبات الإلكترونية ولعلم الذكاء الاصطناعي [27].

والواقع أنّ اللسانيات الحاسوبية– المعلوماتية– ساعدت كثيرا في تطوير عدّة حقول فكرية لغوية و نرى أنّ مسألة الاشتقاق التي نالت الاهتمام البصري والكوفي في العصور الهجرية الأولى قد تطوّرت معالجتها – في اعتقادنا– تحت الهيمنة العالمية للعولمة من خلال استخدام الحاسبات الالكترونية و هو عبارة عن جهد من أجل صوغ اللغة العربية

بطريقة رياضية تجريدية و الفكرة الرئيسة هنا أنّ هذه الدراسة قد انتعشت في مصحّة الحاسب الالكتروني كون استخدامه يجعل الباحث اللساني أكثر دقّة و موضوعية.

وقد كان لتأثير الحاسوب في الحياة العلمية آثار عميقة تشعّبت فروعها لتضم جميع المجالات الفكرية؛ فالحاسوب يمكن أن يكون وسيلة مناسبة لتحليل الفصحى كون الإعلام الآلي أخصب الحقول المعرفية للتعامل مع العربية لذا وجب علينا تعريب الكومبيوتر للدخول في الخارطة الجيولغوية العلمية هذا إلى جانب تعميق الدراسات في مجال برمجة اللغة العربية وتحريم استخدام المصطلح الأجنبي في حضور نظيره العربي.

وللحاسوب أهمية بالغة باعتباره وسيلة فعّالة للقضاء على مشاكل الخط و الشكل و اللحن من خلال التصحيح الفوري أو استبدال العامية بالفصحى أو تصحيح الأخطاء اللفظية في التشكيل الخطي البنائي للكلمة. وكل هذا يحتاج إلى دراسات وأبحاث للغة العربية وكيفية برمجة أصواتها، ويكفي أنّ الحاسوب وسيلة لتعليم اللغات وبالأخصّ اللغة العربية الصحيحة نطقا وتشكيلا وتداولا، والحاسوب بهذا أداة للعودة إلى النسق الفصيح بدل العامي.

وترى الاشتقاق من المعرّب يلبي حاجاتنا العلمية والتقنية في العصر الحديث والاشتقاق الصناعي أصدق مثال على ذلك، لذلك علينا ألا ننظر إلى اللغة العربية بهالة قداسية، ولكن يجب أن ندرس أنظمتها الصوتية والصرفية لتطبيقها في المجالات العلمية، خاصّة وأننّا –ونحن في عصر العولمة– بحاجة ماسّة إلى الحفاظ على لغة الضاد لغة القرآن الكريم.

لقد قدّمت هذه الدراسة نموذجا لحوسبة اللغة العربية من خلال البرنامج المعروف بدالفي 5 وهو قاعدة برمجية استطاعت الباحثة تطبيقها بقدر على معطيات الأنظمة اللغوية في مجالها الاشتقاقي وذلك على مستويات تحليلاتها اللسانية المختلفة (صوتية، صرفية) في انتظار الإطلالة على أشكال البرمجيات الأخرى للتأكّد من صلاحية البرنامج الذي يفي بالخصائص العلمية للنظام اللغوي للعربية.

كما لا تفوتنا الإشارة إلى أنّ للحاسوب فائدة قصوى تتمثّل في ما يعرف بالوصول إلى درجة محاورة الآلة أو التخاطب مع الآلة حيث تمثّل هذه المسألة تحديا لمقدرتنا على فهم عمليات الكلام وإنتاجه. [28]

الإحالات والمراجع:

[1] – يحيى أحمد الكعكي: العولمة الإسلامية العربية. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1 2003، ص:37 .

[2]– سمرون حمادي وآخرون: اللغة العربية والوعي القومي. مركز دراسات الوحدة العربية إبريل 1984، ص:291

[3]– زيغريد هونكه: شمس العرب تسطع على الغرب. تر: فاروق بيضون وكمال دسوقي، ط:6 دار الآفاق الجديدة، بيروت ،1981 ص:17–20.

[4]– ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين. تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط:1، 2003م. ص:15

[5]– أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام، عبد الكريم الفكون، داعية السلفية. ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1986م، ص: 57 و ما بعدها. وينظر أيضا: منشور الهداية في كشف حال من ادَّعى العلمَ والولاية . عبد الكريم الفكون تحقيق: أبو القاسم سعد الله، ط:1، دار الغرب الإسلامي، 1987م ص :7–17.

[6]– ينظر: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون القسنطيني التميمي (988–1073هـ): شرح لامية الأفعال. دراسة وتحقيق: وردة مسيلي، ص:33–34، (1428–1429هـ/2007–2008م).

[7]– المسدي (عبد السلام): المصطلح النقدي وآليات صياغته، علامات (كتاب نقدي يصدر عن نادي جدة الأدبي الثقافي)، المملكة العربية السعودية، مجلد 2، ج:8، 1993، ص:113.

[8]– نادية رمضان النجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر– الأسكندرية، (د.ط)، ص:140.

[9]– تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ، الدار البيضاء، 1991، ص:212.

[10]– محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء. المغرب ، ط:1، 1987، ص:35

[11]– السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، 1987، ج1، ص:304

[12]– المصدر نفسه. ص:346

[13]– صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة. دار العلم للملايين، بيروت، ط:9، (د.ت) ص:174

[14]– المسدي(عبد السلام): قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب، تونس، ص:32

[15]– المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

[16]– محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، كلية التربية جامعة قناة سويس، مصر ص:273

[17]–لمزيد من المعلومات ينظر: Chomsky.N : la linguistique cartesienne,p:87

[18]– محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3 ص: 148

[19]– محمود فهمي حجازي: العربية وعلم اللغة الحديث. ص:275

[20]– للتوضيح ينظر: يحيي هلال: العلاج الآلي للغة العربية وتطبيقاته. مجلة التواصل اللساني، الدار البيضاء، 1990، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص:"21.

[21]– للتذكير فإن المقاييس التي تدرس اليوم في العلوم اللغوية وتعمل كلها على نمذجة اللغات لاستخدامها في الحواسيب هي: النحو الوظيفي– اللسانيات التطبيقية– النحو العلائقي– النحو التوليدي التحويلي– نظرية الربط العاملي– النحو المقولي...

[22]– عبد المجيد نصير: التعريب ضرورة تنموية. الموسم الثقافي الثامن، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ط:1، 1991، ص:18.

[23]– عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، دار المعرفة الجامعية، ط:2، ص:48

[24] – Ahmed Benhamoud : Morphologie et syntaxe de la langue Arabe société nationale d'édition et de diffusion, 2eme édition, 1983, p:35

[25]– سيبويه عثمان بن قنبر: الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1999، ص:55.

[26]– ينظر نبيل علي: المجامع العربية والحاسوب. الموسم الثقافي الثامن، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ط:1، ص:123–124

[27]– مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية، طلاس دار للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط:1، 1989، ص:317.

[28]– وليد إبراهيم الحاج: اللغة العربية ووسائل الاتصال الحديثة. دار البداية، ط:1. 1432هـ/2011م، عمان، الأردن، ص:31.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

نشأة الدساتير في منظور التجربة الجزائرية

The emergence of constitutions in the perspective of the Algerian experience

د. مفيدة لمزري – المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/01/10 تاريخ قبول النشر: 2016/05/20

الملخص :

إن القانون الدستوري هو علم يهتم بالدرجة الأولى بوضع قواعد قانونية تتناول تنظيم السلطة في الدولة، وتنظيم حياة الجماعات البشرية التي تعيش على أرضها بشكل يضمن فيه احترام كل من الطرفين وحمايتها، وتختلف أساليب نشأة الدساتير باختلاف الظروف والأوضاع المحيطة بهذه النشأة، وذلك لأن كل دستور يعتبر وليد الظروف الموضوعية التي المحيطة به، سواء بالنسبة لنشأة أو مضمونه، والجزائر كغيرها من دول العالم أصدرت مجموعة من الدساتير عبر مراحل تاريخية و ظروف معينة، كان أولها دستور 1963 الذي لم يعمر سوى 23يوم، بسبب استعمال الرئيس للمادة 59 منه التي تنص على الظروف الاستثنائية، ثم جاء بعده دستور 22نوفمبر 1976 الذي تبنى الخيار الاشتراكي لكن هذا الدستور لم يحق طموحات التي يسعى إليها، فألغي بموجب دستور 29فبراير 1989، الذي تخلى على الإيديولوجية الاشتراكية وتبنى الاتجاه الليبرالي من الناحية القانونية والسياسية والاقتصادية، وبما أن هذا الدستور كانت تشوبه بعض النقائص لجأ المشرع إلى تعديله سنة 1996، وقد تولت عليه التعديلات إلى غاية يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: القانون الدستوري، نشأه الدساتير، التجربة الجزائرية .

Abstract :

The constitutional law is a science that focuses on setting legal rules that regulate the State's authority and organizes lives of the people who live on its soil in a way that guarantee respect and protection for both.

The constitution is the logical result of the circumstances that surround it, regarding both its creation and content.

Algeria as many others countries, issued a range of constitutions during its history within certain circumstances, in fact the first one was issued in September 1960 and it lasted only 23 days as the President at that time applied the section no. 59 including exceptional circumstances.

Then came the Constitution of November 22, 1976 which adopted socialism as ideology, but it did not succeed in achieving the goals it was meant to consequently it was repealed by the constitution of February 29, 1989 that abandoned the socialist ideology and adopted liberalism that was applied in Law, Politics and Economy.

AS this last Constitution was incomplete, the legislator modified it in 1996, then many other modifications have been succeeding until now.

Key words: *constitutional law, emergence of constitutions, Algerian experience*

مقدمة:

إن الدستور هو أسمى وثيقة قانونية في الدولة وقد ميز فقهاء القانون الدستوري بين أسلوبين بارزين في نشأة الدساتير ، أحدهما يتمثل في الأسلوب غير الديمقراطي و هي تمثل الصورة القديمة لنشأة الدساتير، و من خلال الإسم الذي أطلق عليها يظهر منها حرمان الشعب من المشاركة في وضع الدستور سواء بشكل كامل أو جزئي ، ومن صور هذا الأسلوب أولا المنحة و الذي يكون فيه إنشاءه بإرادة الحاكم أو الملك وحده ، باعتباره صاحب السيادة ومصدرها ودون أي مشاركة من جانب الشعب أو ممثليه، فملك أو الحاكم بماله من سيادة يقبل بإرادته المنفردة وحدها منح شعبه الوثيقة الدستورية، ويتنازل بمقتضاها عن بعض سلطاته المطلقة للشعب، وهناك أسلوب التعاقد أو العقد وهو يعتبر مرحلة متقدمة بالمقارنة مع أسلوب المنحة ويكون بالإتفاق المشترك بين الحاكم والشعب، ولذلك فإن هذا الدستور يكون وليد التعاقد الذي تم بين الإرادتين ، ولكن علينا أن لا

نتصور بأن هذا التنازل من جانب الحاكم سواء في أسلوب المنحة أو التعاقد قد حصل بصفة تلقائية ولكن بالعكس، فإن ذلك يكون غالبا تحت تأثير الضغط الشعبي لاسيما الثورات والإنتفاضات الداخلية، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في الطريقة الديمقراطية في نشأة الدساتير، وفيها أسلوبين أولهما الجمعية النيابية التأسيسية والتي يقوم الشعب بانتخاب مجموعة من الممثلين الذين يقتصر مهامهم على وضع الدستور نيابة عنه وينتهي دوهم وينقضي بإنجاز هذه المهمة، والأسلوب الثاني الإستفتاء الشعبي الذي يطلق عليه أحيانا الإستفتاء التأسيسي حيث يشارك الشعب في صياغة والتصويت على الوثيقة الدستورية بطريقة غير مباشرة، أي عن طريق الجمعية التي ينتخبها والتي ينحصر دورها في إعداد الوثيقة، ولكن الإقرار النهائي للوثيقة لابد أن يرتبط بإرادة الشعب لتعلقها بمستقبل أجياله.

والجزائر مثل غيرها من دول العالم بعد إسترجاعها لسيادتها وإستقلالها حاولت وضع دستور من أجل الترسيخ القانوني للمؤسسات التي تسيرها، ولكن في المقابل فمند الإستقلال إلى يومنا هذا لم تعرف الجزائر دستورا واحد بل مجموعة من الدساتير إختلفت طرق وضع كل دستور عن الدستور الذي يليه، كما إختلفت المبادئ والأسس التي تبنها كل واحد عن الأخر، ومن ناحية أخرى تنوعت طرق إنتهاء كل دستور عن الذي يليه وعليه نطرح الإشكالية التالية :

ما هو الأسلوب المعتمد في نشأة الوثائق الدستورية الجزائرية ؟

وسوف نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال المطالب التالية: .

المطلب الأول : ماهية القانون الدستور (الدستور) .

المطلب الثاني : نشأة الدساتير الجزائرية .

المطلب الأول : ماهية القانون الدستوري

توجد في جميع الدول رغم إختلاف أشكال حكوماتها وتباين مذاهبها الإجتماعية والإقتصادية مجموعة من القواعد التي تنظم سلطات الدول المختلفة وإختصاص كل سلطة، كما تحدد الهدف الذي تصبو السلطات العامة إلى تحقيقه في ممارستها لأعمالها ويطلق على تلك المجموعات الدستور أو النظام الأساسي ، الذي يبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وتمثل دراسة القانون الدستوري أهمية خاصة في المجالين القانوني والعلمي[1]وعليه .

الفرع الأول : تعريف القانون الدستوري (الدستور)

لم يتفق الفقه على تعريف موحد بشأن القانون الدستوري، وإنما إختلفت أفكارهم باختلاف النظرة التي يركن إليها كل فقيه و يعطيها جل اهتمامه، الأمر الذي جعل القانون المذكور يضيق تارة و يتسع أخرى طبقا لوجهات النظر المتباينة .

***أولا* : التعريف اللغوي**

تعني كلمة دستور في اللغة الفرنسية التأسيس أو التكوين Etablissement أو النظام Institution [2] ولا يخرج المعنى المقصود بكلمة دستور في اللغة عن ذلك رغم أن الكلمة ليست عربية الأصل، لم تذكر القواميس العربية القديمة كلمة دستور، ولهذا فإن البعض يرجع أن الكلمة فارسية الأصل دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية، وهي تعني الدفتر أو السجل الذي تجمع قوانين الملك وضوابطه ولهذا، فإن الكلمة تستخدم للدلالة على القواعد الأساسية التي يقوم عليها تنظيم من التنظيمات ابتداء من الأسرة والجمعية والنقابة، وانتهاء بالدستور العام للدولة .

ومن ثم نتساءل عن معنى القانون الدستوري طبقا للمعيار اللغوي ؟

يمكن القول بأن القانون الدستوري يشمل كل ما يتصل بالدولة في أساسها و تكوينها و شكلها ، فكل ما يتعلق بوجود الدولة ومقوماتها و عناصر تكوينها وطرق ممارسة السلطة فيها يتدرج تحت مفهوم القانون الدستوري ، ويبدو أن الدساتير المكتوبة قد أخذت بالمدلول اللغوي للقانون الدستوري ، ذلك أن كثيرا من هذه الدساتير تحوى نصوصا تتعلق بالسلطات الثلاث، بالإضافة إلى نصوص متعلقة بالتنظيم الإداري للدولة وأخرى تحدد القواعد الأساسية المتعلقة بالجنسية.

فالدستور الجزائري الحالي المؤرخ في 28 نوفمبر 1996 تضمن العديد من النصوص المتعلقة بالسلطة القضائية، منها نص المادة 138 التي تقرر " السلطة القضائية مستقلة، وتمارس في إطار القانون"، كما أن الدستور تضمن الإدارة المحلية فنص في المادة 15 منه على "الجماعات الإقليمية هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية" "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية " المادة 16، أما بالنسبة للجنسية فنصت المادة 30 على ما يلي "الجنسية الجزائرية معرفة بالقانون . شروط اكتساب الجنسية الجزائرية ، والاحتفاظ بها أو فقدانها أو إسقاطها محددة بالقانون "

وهكذا فإن المعنى اللغوي للقانون الدستوري الذي يعطي مفهوما واسعا له يتعارض مع الوضع العملي للدراسات الجامعية ، التي لا تتعرض لدراسة القانون الدستوري طبقا لهذا المعنى إذ تستبعد موضوعات تنظيم السلطة الإدارية ،و السلطة القضائية، والجنسية من موضوعات دراسات القانون الدستوري، و تخصص مناهج مستقلة لها هي القانون الإداري، وقانون الإجراءات المدنية، و القانون الدولي الخاص.[3]

ولهذا انحصر البحث في تعريف القانون الدستوري و تحديد معناه في الفقه الدستوري في معياريين إثنين ، المعيار الشكلي أو(العضوي) و المعيار الموضوعي أو(المادي).

***ثانيا* : التعريف الشكلي للقانون الدستوري**

يقصد بالقانون الدستوري طبقا لهذا المعيار هو مجموعة القواعد الواردة في الوثيقة الدستورية [4]، ومعنى ذلك أن كل ما تحتوي عليه وثيقة الدستور من قواعد تعتبر قواعد دستورية ، وكل قاعدة لا تتضمنها هذه الوثيقة لا تعتبر دستورية [5].

و على هذا المنوال عرف البعض الأخر القانون الدستوري بكونه " علم الدساتير المكتوبة " إلا أن التعريف الشكلي لم يحز على موافقة الفقه الغالب الذي انتقذه من جوانب عدة نذكر منها:

1. هناك دول ليس لها دستور مكتوب و مع ذلك لها دساتير عرفية أو قواعد دستورية مكتوبة في وثائق مختلفة مثل إنجلترا .

2. الدساتير المكتوبة لا تضم كافة القواعد الدستورية التي قد تكون موجودة في القوانين العضوية أو غيرها .

3. بعض القواعد الواردة قد لا تكون ذات طبيعة دستورية[6]، ومن ذلك كالنص المتعلق بتنظيم ذبح الحيوانات في الدستور السويسري ، والنص على إعتبار التربية الدينية مادة أساسية في المناهج التعليم العام في دستور سنة 1971 المصري و هي المادة 19 [7]، فهذه النصوص لا تعتبر عند جانب من الفقه الدستوري ، ذات طبيعة دستورية فهي مجرد توجهات صادرة عن المشرع الدستوري إلى المشرع العادي الذي يجب عليه مراعاتها و الإهتداء بروحها حينما يزعم إصدار تشريعات إجتماعية وعمالية ،و بعبارة أخرى إن هذه النصوص تحدد الفلسفة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدستور ولا صلة لها بتنظيم السلطات العامة أو بيان إختصاصاتها[8]، ولقد تضمنت الدساتير الجزائرية المختلفة العديد من هذه النصوص .

فبخصوص المقومات الإجتماعية والخلقية والإقتصادية نص دستور 1996 على ما يلى:

. الحق في التعليم مضمون (المادة 53) .

. الرعاية الصحية حق للمواطنين (المادة 54) .

. لكل مواطن الحق في العمل (المادة 55) .

. ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لا يستطيعون القيام به، والذين عجزوا عنه نهائيا مضمونة (المادة 59) .

ونظرا لهذه الإنتقاذات فإن جل الفقه أهمل هذا المعيار وأخذ بالمعيار الموضوعي[9].

ثالثا **: التعريف الموضوعي للقانون الدستوري (المادي)**

يعتمد هذا المعيار في تعريف القانون الدستوري على المضمون le contenuأو المادة la matiere أو الموضوع Lobjetبصرف النظر عن الشكل أو الإجراءات المتخذة لإصدار قواعده وبناء على دلك يتضمن القانون الدستوري جميع القواعد التي لها طبيعة دستورية أيا كان مصدرها سواء تضمنتها الوثيقة الدستورية أو نظمت بقوانين عادية ، أو كان مصدرها العرف الدستوري .

رابعا **: تعريف القانون الدستوري**

أما تعريف القانون الدستوري فيعرفه موريس دوفرجيه بقوله " القانون الدستوري هو قسم من القانون ينظم المؤسسات السياسية للدولة دراسة القانون الدستوري إذا، هي دراسة المؤسسات السياسية بطابعها القانوني" [10] .

أما الدكتور إسماعيل الغزال فيعرفه بما يلي "القانون الدستوري هو علم يهتم بالدرجة الأولى بوضع قواعد قانونية تتناول تنظيم السلطة في الدولة ، وتنظيم حياة الجماعات البشرية التي تعيش على أرضها بشكل يضمن فيه إحترام حقوق كل من الطرفين وحمايتها "[11].

الفرع الثاني : نشأة الدساتير

تختلف أساليب نشأة الدساتير بإختلاف الظروف والأوضاع المحيطة بهذه النشأة، وذلك لأن كل دستور يعتبر وليد الظروف الموضوعية التي أحاطت به، سواء بالنسبة لنشأة أو مضمونه.

ويصنف فقه القانون الدستوري أساليب نشأة الدساتير إلى نوعين، أساليب غير ديمقراطية وأساليب ديمقراطية، ويرجع هذا التقسيم إلى كون النوع الأول من هذه الأساليب يعبر عن

إرادة الحكام على إرادة الشعوب المحكومة، أو على الأقل إشراك الإرادتين في وضع الدستور في حين يترجم النوع الثاني تفوق الإرادة الشعبية و سيادتها على إرادة الحاكم[12].

***أولا* : الأساليب غير الديمقراطية في نشأة الدساتير**

وهي تمثل الصورة القديمة لنشأة الدساتير وقد ميز الفقه بين طريقتين يمكن تصنيفها ضمن الأساليب غير الديمقراطية في نشأة الدساتير وهما :

1. أسلوب المنحة

في هذه الحالة ينشأ الدستور كهبة أو منحة من الحاكم ، يحدد فيه سلطات الدولة و إختصاصاتها وما يتمتع به الأفراد من حقوق عامة و حريات فردية ، وقد يمنح الملك الدستور لشعبه بمحض إرادته و

اختياره، رغبة منه في تنظيم شئون الدولة و تقربا منه لرعاياه من باب الحكمة و بعد النظر ،و قد يصدر الدستور تحت ضغط و إلحاح من جانب الشعب يخشى الملك معه الثورة أو الانفجار[13]، ومن أمثلة الدساتير التي نشأة بأسلوب المنحة نذكر الدستور الفرنسي الصادر سنة 1814 بعد إنهيار إمبراطورية "نابليون بونابرت" وعودة الملكية إلى فرنسا ، حيث تضمنت ديباجة هذا الدستور، الذي أصدره الملك "لويس الثامن عشر" ما يلي:

"نحن الملك بإرادتنا الكاملة وبمقتضى سلطتنا الملكية نمنح لرعايانا الوثيقة الدستورية التالية"

ومن الدساتير كذلك الدستور الياباني الصادر سنة 1889، و الدستور الإيطالي لسنة 1848 وكذا الدستور المصري لسنة 1923 [14].

2. أسلوب الهبة (العقد)

في هذه الطريقة ينشأ الدستور بإتفاق بين الحاكم و ممثلي الشعب ، وهنا تبدأ إرادة الشعب في الظهور صراحة بجانب إرادة الحاكم فتتفق الإرادتان معا على صدور الدستور ، وتعتبر هذه الطريقة أكثر تقدما من سابقتها لأن الشعب فيها يقطع شوطا من الطريق إلى الديمقراطية [15]، ولكن في المقابل علينا أن لا نتصور بأن هذا التنازل من جانب الحاكم قد حصل بصفة تلقائية ، ولكن بالعكس فإن ذلك يكون غالبا تحت تأثير الضغط الشعبي ، ولاسيما الثورات والإنتفاضات الداخلية ومن أمثلة الدساتير التي نشأة تاريخيا بأسلوب العقد، نذكر وثيقة العهد الكبير التي صدرت في إنجلترا عام 1215 حيث أجبر الأشراف وقتها الملك MAGNA CARTAعلى توقيعها، فكانت بمثابة وثيقة دستورية نشأت بالتعاقد [16].

وكذلك الدستور الفرنسي الصادر سنة 1830 حيث تم التعاقد بين نواب الأمة والملك "لويس فليب " الذي أقسم على قبول مشروع الدستور الذي وضعه النواب دون قيد أو شرط، واعتلى عرش فرنسا تحت إسم ملك الفرنسيين [17]، علاوة على دستور اليونان لسنة 1844 و كذلك دستور رومانيا 1864، و دستور بلغاريا لسنة 1879، ومن الدساتير العربية التي نشأة بطرق العقد نذكر الدستور العراقي لعام 1925 الذي أصدره ملك العراق، حيث جاء في ديباجته "بناء على ما قرره المجلس التأسيسي، صادقنا على قانوننا الأساسي وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ"، وكذلك الدستور الكويتي المعمول به حاليا والصادر سنة 1962، إذتم وضعه بمقتضى تعاقد بين الأمير وبين الشعب ممثلا في المجلس التأسيسي[18].

ولكن في الأخير، علينا أن ننوه بأن أسلوب العقد ورغم مشاركة ممثلي الشعب والملك أو الحاكم في إنشاء الدستور، إلا أنه و على غرار أسلوب المنحة يمثل طريقة غير ديمقراطية في نشأة الدساتير، لأنه يضع إرادة الحاكم على قدم المساواة مع إرادة الشعب، وهكذا يجعل الحاكم شريكا للشعب في السيادة .

ثانيا **: الأساليب الديمقراطية في نشأة الدساتير**

ابتداء من مطلع القرن الثامن عشر ، بدأت الأفكار الديمقراطية تنتشر بشكل واسع في أوساط المجتمعات البشرية وهكذا أصبح من المسلم به أن السيادة لم تعد للحاكم أو الملك وحده، ولا يجوز أيضا أن تكون موزعة بين الحاكم و بين الشعب ، بل يجب أن تكون السيادة للأمة أو الشعب وحده ، وما الحاكم و السلطات الحاكمة إلا ممثلين للأمة صاحبة السيادة ومصدر السلطات جميعا [19]، ومن ثم إستقرت المجتمعات على أن الشعب بما له من السيادة الكاملة يجب أن يستقل و ينفرد بإنشاء دستور الدولة، دون أي مشاركة أو منافسة لأنه بناء على هذا الدستور سوف يقوم بتفويض السلطات العامة بممارسة الحكم بإسمه ، وفي هذا السياق علينا أن نميز بين طريقتين تتدرجان ضمن الأساليب الديمقراطية في نشأة الدساتير [20]، و هما .

1. أسلوب الجمعية التأسيسية

ويتمثل هذا الأسلوب في أن ينتخب الشعب جمعية نيابية تكون مهمتها وضع الدستور وإقراره فيصدر الدستور بواسطة ممثلي الشعب دون حاجة إلى أي إجراء أخر ، لذلك يعد هذا الأسلوب من الأساليب الديمقراطية في نشأة الدساتير [21]، ونشير بأن أول إستخدام

لأسلوب الجمعية النيابية التأسيسية كان في الولايات المتحدة ، حيث تم بواسطتها وضع دساتير أغلب الولايات الإمريكية الشمالية عقب إعلان إستقلالها عن إنجلترا عام 1776 ، و بعد ذلك أي بعد إتحاد الولايات الإمريكية ثم إستخدام ذات الأسلوب في وضع الدستور الإتحادي في فيلاديفيا عام 1787 وقد أطلق في أمريكا إسم إتفاقية أي CONNENTION على تلك الجمعية التأسيسية المنتخبة التي وضعت الدستور [22]، ولقد أخد بهذا الأسلوب الدستور الفرنسي لسنة 1848 و دستور1875 ، والدستور الياباني لسنة 1947 ، والدستور الإيطالي أيضا لسنة 1947 ودستور يوغسلافيا لسنة 1956 ، علاوة على دستور الجمهورية السورية

لسنة 1950 ، ودستور الجمهورية التونسية الصادرة سنة 1959 إضافة إلى دستور المملكة الليبية الصادر سنة 1951 [23].

2. أسلوب الإستفتاء الدستوري

إن أسلوب الإستفتاء الدستوري الذي يطلق عليه أحيانا " الإستفتاء التأسيسي "يعتبر أكثر الأساليب ديمقراطية في نشأة الدساتير ، ففي ظل هذا الأسلوب التأسيسي، يشارك الشعب في صياغة و التصويت على الوثيقة الدستورية بطريقة غير مباشرة، أي عن طريق الجمعية التي ينتخبها ، والتي ينحصر دورها في إعداد المشروع، لكن الإقرار النهائي للوثيقة لابد أن يرتبط بإرادة الشعب لتعلقها بمستقبل أجياله ،و لهذا فإن أسلوب الإستفتاء الدستوري يتماشى مع قواعد الديمقراطية المباشرة لمشاركة الشعب في إقرار مصير دستوره بنفسه ودون حاجة لتدخل أية وساطة أخرى ، ومن واقع تجارب بعض الدول التي أخذت بهذا الأسلوب، نجد أن هناك طريقتين يتم الإختيار بينهما بشأن إعداد مشروع الدستور

أ . الطريقة الأولى : و هي الأكثر رواجا حيث يتم إنتخاب جمعية نيابية تأسيسية ، يقتصر دورها على إعداد مشروع الدستور و صياغته فقط ، على أن يتم الإقرار النهائي له بموافقة أغلبية الشعب عن طريق الإستفتاء .

ب . الطريقة الثانية : مفادها أن تقوم بإعداد مشروع الدستور . ليس جمعية منتخبة بل مجرد لجنة حكومية فنية، أي لجنة شكلتها السلطة التنفيذية بشكل عام. ولها صفة فنية لأن غالبية أعضائها هم من الخبراء القانونين والمختصين في مجال القانون الدستوري، هذه الأخيرة وبعد إتمامها من عملية تحضير المشروع يتم إقراره عن طريق الإستفتاء الشعبي[24].

المطلب الثاني : نشأة الدساتير الجزائرية

بصفة عامة تختلف أساليب نشأة الدساتير بإختلاف الظروف و الأوضاع المحيطة بهذه النشأة، و ذلك لأن كل دستور يعتبر وليد الظروف الموضوعية التي أحاطت به ، سواء بالنسبة لنشأته أو مضمونه ، والجزائر كغيرها من دول العالم أصدرت مجموعة من دساتير عبر مراحل تاريخية و ظروف معينة و فيمايلي إيضاح ذلك .

الفرع الأول : نشأة دستور 10سبتمبر 1963

يعتبر دستور 10سبيمبر 1963 أول دستور عرفته الجزائر بعد الإستقلال ، و لطريقة وضع هذا الدستور إنعكاسات على الحياة السياسية [25]، لكن لا نستطيع التطرق إلى مضمون دستور 1963 دون التعرض إلى أفكار و إيديولوجيات الذين صنعوا هذا الدستور لأنه إقرار لثقافتهم ، حيث الدارس للمناقشات التي دارت في إجتماع المجلس الوطني بطرابلس (27ماي إلى 7جوان 1962) يلاحظ تباين الأراء بشأن النظام الذي سيعتمد عليه مستقبلا ، فإنعدام الإتحاد ووحدة الرأي وكثرة وجهات النظر و تباينها بسبب إختلاف ثقافات أعضاء المجلس، فيلاحظ أنه هناك من إقترح نظام برلماني يعتمد على التعددية الحزبية ،ورأى غيرهم أن النظام الإشتراكي هو الأنسب ، وذهب البعض الأخر لتبني الإشتراكية المعتدلة لأنها تتماشى مع القيم الإسلامية و هناك أيضا من إقترح أسلوب الإشتراكي المتطرف ، ففي دورة المجلس 27ماي إلى 7جوان 1962 قام المجلس الوطني، الذي يمثل مؤسسة برلمانية بإنشاء مجلس تأسيسي عن طريق الإنتخاب يتولى: . إعداد دستور البلاد . تعيين الحكومة .

ولكن الأمور لم تسير بهذه الطريقة إذ عندما بدأ المجلس التأسيسي بإعداد الدستور، إستحوذ المكتب السياسي للحزب على هذه المهمة ، بحجة أن المجلس غير قادر على إستيعاب الموضوع الحقيقي للثورة ، والإستجابة لطموحات الشعب في العدالة الإجتماعية، مستندين في ذلك إلى لوائح مؤتمر طرابلس ، التي تتكلم عن دور جبهة التحرير الوطني كمنظمة طلائيعية للشعب ، وكلف المكتب السياسي للحزب لجنة لإعداد المشروع ، ثم عرضه على ندوة الإطارات(ATLAS)للحزب فصادقت عليه بتاريخ 31 جويلية 1963 في إجتماع في سنيما الماجستيك وتم إقراره ، وقد أدى هذا الأمر إلى خلاف مع رئيس المجلس التأسيسي السيد فرحات عباس الذي قدم إستقالته[26]، ورغم كل ذلك فقد عرض المشروع على المجلس التأسيسي، وحصل على موافقة الأغلبية المطلوبة لأعضائه بتاريخ

28أوت 1963، وبعدها تم الإستفتاء على المشروع من قبل الشعب بتاريخ 8سبتمبر 1963 ، ونال الأغلبية قبل أن يتم إصداره بتاريخ 10سبتمبر 1963 [27].

وقد تم الإتفاق على الإختيار الإشتراكي ، وقد إعتمد كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية، ولكن قد يثور تسأل عن خلفية إختيار الإختيار الإشتراكي ؟

يمكن إرجاع ذلك للعديد من الأسباب ، كرواج و شيوع الفكر الإشتراكي على أساس فكر تحرري يضمن العدالة الإجتماعية، وخاصة أن الجزائر كانت متعطشة أنداك لهذه المفاهيم إلى جانب تأييد المعسكر الشيوعي للحرب التحريرية ، وكل هذه الأساليب وغيرها كانت سببا في إختيار وإنتهاج الإيديولوجية الإشتراكية[28].

فدستور 1963 كان دستور برنامج، أي ذلك الدستور الذي يغلب عليه الطابع الإيديولوجي على الجانب القانوني ويعرف في الأنظمة الإشتراكية، فالدستور في هذه الحالة يكرس الإشتراكية و يحددها هدف ينبغي تحقيقه، كما يحدد وسائل تحقيقها و يكرس أيضا هيمنة الحزب الحاكم ومع ذلك كله ،فإنه يتناول الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة كما يبين حقوق و حريات الأفراد و مجالاتها[29] .

فأصبحت بالتالي فكرة الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) من الأفكار المحورية التي تبنى عليها الدولة الجزائرية مثال على ذلك :

المادة 24 " جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة "

المادة 25 " جبهة التحرير الوطني تعكس المطامح العميقة للجماهير، تهدب هذه وتكون رائدها في تحقيق مطامحها "

المادة 26 "جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشيد الإشتراكية في الجزائر" [30].

وعلى أساسه يقول الأستاذ بوالشعير " أن دستور 1963 كان دستور برنامج لكونه يتناول ضرورة بناء الدولة الإشتراكية ، وأهمية بناء حزب طلائعي يقود المسيرة التنموية و يوجه سياسة الدولة و يراقبها ، ولأن المحافظة على الوحدة الوطنية ومؤسسات الجمهورية ومطامح الشعب الإشتراكية و مبدأ أحادية جبهة التحرير الوطني ، مما يضفي على الدستور الطابع البرمجي في مختلف بنوده لترابطها مع بعضها من حيث الأساس الفلسفي وأسلوب الحكم وأهدافها [31]، وفي خضم تناولنا لموضوع الدساتير يجب التنويه

بالإستخلاص الذي وصل إليه بعض الفقهاء إعتبارا بوجود إرتباط متين بين الدولة والدستور بمعنى أن ميلاد الدولة مرهون بحصولها على دستور خاص بها ، وعليه نطرح التساؤل التالي : هل يمكننا القول بأن دستور 1963 أول دستور للجزائر المستقلة هو الذي أوجد الدولة الجزائرية، أم أن هذه الأخيرة كانت موجودة حتى إبان المرحلة الإستعمارية من الناحية الواقعية، وما دور هذا الدستور إلا أن منحها وجود حقيقي من الناحية القانونية.

يرى الفقيه أندري هوريو بأن "الدول الإفريقية حاولت إضفاء الصفة التأسيسية لدساتيرها ،بمعنى أن الدول الإفريقية التي نالت إستقلالها لم تكن موجودة قبل ظهور دساتيرها، بعبارة أخرى فإن دور دساتير الدول الإفريقية يتمثل في تأسيس وإيجاد هذه الدول " [32] ، وهدا الطرح أكده أيضا الفقه إيبار جوردن بقوله " إن ميلاد الدولة الوقت بالذات الذي تشهد فيه ميلاد أول دستور لها ، هذا الدستور يتعين أن يكون جوهريا مثله مثل الدولة التي عملت على إنشاءه، هذه الأخيرة . في النهاية . ماهي إلا مجموعة من الوقائع تم إعطاءها تكييف قانوني معين ".

أما الفقيه جلنيك" فقد إعتبر بأن الدولة لا ترقى إلى الحياة القانونية إلا من اللحظة التي يصبح لها دستور"[33].

نحن من جهتنا نعتبر بأن هذا الطرح غير صائب على الإطلاق، والنتائج التي يقودها إليها هي نتائج نسبية إلى حد بعيد ، ولهذا فإنه من غير اللائق إعطاء تفسيرات قانونية محضة لأصل نشأة الدول أو حتى لأصل نشأة الدساتير لأنه . كما هو معروف . قيام الدولة يستدعي إجتماع أركانها الأساسية وهي الشعب و الإقليم و السلطة السياسية ، ولهذا فإن الدولة إبان العهدة الإستعمارية (الدولة المحتلة) رغم عدم وجودها من الناحية الواقعية بتوفر ركني الشعب و الإقليم [34]، و الدليل على دلك أن هده الأخيرة لما تحصل على إستقلالها نقول أنها إستعادت سيادتها و لا نقول إكتسبت سيادتها ، وهذا يدل أن السيادة التي هي أحد الخصائص الرئيسية للدولة ، كانت موجودة طيلة هذه الفترات المتباينة أي قبل و إبان و بعد الإحتلال بمعنى أخر أن مفهوم الدولة كان حاضر طيلة هذه الفترات ، ولهذا فإن إعتبار أن أول دستور تحصل عليه هذه الأخيرة هو الذي يمنح لها الوجود من الناحية الفعلية هو إستخلاص خاطئ على إطلاقه [35]وكان علينا ان نقول أن هذا الدستور هو الذي يمنحها الوجودأو الميلاد من الناحية القانونية لأن وجودها من الناحية الواقعية

يكون مرهونا بإقتران عنصري الإقليم و الشعب ، على أن تجمع بين أفراد هذا الشعب روابط مشتركة ، كروابط اللغة ، الجنس علاوة على الوحدة الروحية أي وحدة التاريخ ووحدة المشاعر ، ووحدة الألام و الأمال .....إلخ .

أما حصولها على أول دستور لها فهذا يمنحها الشخصية القانونية ، لأنه بمقتضى هذا الدستور تقوم ببناء مؤسساتها الدستورية التي تتولى تمثيلها على الصعيدين الداخلي و الخارجي، و في المقابل لا يمكن للدولة أن تضمن كل هذه الوظائف بدون أن يكون لهادستور من الناحية القانونية علاوة على دلك فإن التحليل المقدم من قبل الفقهاء السابقين ذكرهم يبدو أنه شكلي إلى حد بعيد لأنهم استخلصوا بأن الدستور يمثل الوثيقة الأساسية المكتوبة التي تنظم العلاقات العامة مع الدولة [36].

وهذه النتيجة ننتقدها من زاويتين ، من جهة لأنه حتى في ظل الظروف العادية يمكننا أن نجد في بعض الأنظمة دساتير عرفية و ليست مكتوبة مثل إنكلترا ، ومن جهة أخرى القول بأن حصول الدولة على أول دستور لها في شكل وثيقة مكتوبة هو الذي يمنحها الوجود من الناحية الفعلية هو تصور مجرد للغاية، لأنه ينفي في الأخير العلاقات الحقيقية التي تربط بين أفراد هذا الشعب والتي تواكب حياة الدول ، كما أنه ينفي بجد القوي الفاعلة فيها ، والتي كانت سبب في تأطير و توجيه مصير الشعوب و المجتمعات طيلة الحقبة الإستعمارية ، هذا الإستخلاص قد ينطبق على بعض الدول لاسيما الولايات المتحدة ، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للدول الأخرى لاسيما الجزائر [37]، والدولة الجزائرية كانت موجودة قبل و إبان الإحتلال الفرنسي ، ومن ثم فإن تبنيها لدستور 1963 لا يمكن أن نعطيه طابع منشأ للدولة،، بل بالعكس نعطيه طابع كاشف للعلاقات المتفاعلة داخل هذه الدولة ، والتي لازمت حياتها عبر أحقاب طويلة من السنين و قد عبر الدكتور نسيب محمد أرزقي عن ذلك بقوله " الواقع أن هذا الرأي يشكل على المستوى الذهني إمتداد لفكرة الإستكبار العالمي الذي إعتبر الدول المستعمرة مجرد و حدات قبلية ، علما بأن الحقائق التاريخية و العلمية تشير بوضوح إلى أن معظم الشعوب التي تعرضت للظاهرة الإستعمارية كانت منظمة في شكل دول ، وما يستلزم ذلك من توافر العناصر المكونة للدولة [38].

وعلى أساس ما تقدم يعتقد بأن معظم دساتير الدول المستعمرة التي ظهرت بعد زوال الهيمنة الأجنبية عليها ، وإنما كانت أداة لإنبعاث دول كانت قائمة، وإندثرت معالمها بفعل

الظاهرة الإستعمارية ، هذا و نشير إلى أن العملية التأسيسية قد تكون سببا في قيام الدولة أو إنبعاثها ، أما في ظل الدولة القائمة فإنها تستهدف تغيير النظام السياسي فيها فقط"[39].

و بالنسبة لدستور 1963 فإن عمره لم يتجاوز 23يوم فقط ، نظرا لإستعمال الرئيس بن بلة المادة 59 منه التي تنص على الظروف الإستثنائية ، إذا إستغل تمرد العقيد شعباني و الخلاف الحدودي مع المغرب ، والنزاع القائم في منطقة القبائل برئاسة حسين أيت أحمد لوقف العمل به ، ودام ذلك إلى أحداث إنقلاب 19جوان 1965 ، عقب ذلك نص الأمر رقم 65. 182 الصادر بتاريخ 10جويلية 1965 عن وقف العمل به إذا جاء في حيثيات هذا الأمر مايلي "ريثما تتم المصادقة على دستور للبلاد فإن مجلس الثورة هو صاحب السيادة " وعليه لم ير الدستور النور إلا سنة 1976 [40] .

الفرع الثاني : نشأة دستور 22نوفمبر 1976

مبدئيا ، يتعين علينا القول بأن إحترام الشرعية الدستورية وضمان إستمراريتها يقتضيان إحترام إجراءات التعديل خلال المراجعة الدستورية ، فإن كان الراجح أن إعداد مشروع التعديل و مناقشة و صياغته قبل عرضه على الإستفتاء هو من إختصاص البرلمان طبقا للمادة 72 من دستور 1963 و التي تنص على " يتضمن إجراء تنقيح الدستور و تصوتين بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الوطني يفصل بينهما أجل شهرين " [41]، إلا أن الأمور لم تسر على هذا النحو ، حيث تم إعداد مشروع دستور 1976 من طرف لجنة حكومية غير منتخبة و السبب في ذلك يرجع إلى حركة الإنقلاب الحاصلة بتاريخ 19 جوان 1965 ، والتي لم تكن تستهدف الإطاحة بالرئيس فحسب ، بل كانت موجهة للإطاحة أيضا بجميع المؤسسات التي كانت تعمل بجانبه، و كنتيجة لذلك فقد تم حل المجلس الوطني و تعويضه بمجلس الثورة الذي يمثل سلطة تشريعية و لكن أعضاءها لم يكونوا منتخبين ، بل من القادة الذين شاركوا في حركة الإنقلاب ، وهكذا وفي غياب البرلمان و تجميد العمل بالدستور، كان من الضروري الرجوع إلى الخيار الوحيد و هو إعداد المشروع الدستوري الجديد من قبل لجنة تأسيسية بدلا من أن تكون لجنة نيابية تأسيسية الأمر الذي حصل فعلا في شهر أكتوبر من عام 1976 [42]، وعقب ذلك إنعقادة ندوة وطنية تحت إشراف الحزب حيث نوقش المشروع وتمت الموافقة على إصداره بتاريخ 6نوفمبر ، وفي 14 نوفمبر صدر المشروع الدستوري رسميا وذلك بموجب أمر رئاسي ،

حيث تم عرضه للإستفتاء الشعبي بتاريخ 19نوفمبر 1976 ، فوافق عليه الشعب بأغلبية الساحقة [43]، وبذلك أصدر الدستور في الجريدة الرسمية بتاريخ 22نوفمبر 1976 [44].

ولكن الملاحظ على مشروع دستور 1976 أنه قد تم إعداده و صياغته من طرف المنظرين السياسيين للرئيس "بومدين " و لكن مناقشة المشروع جرت في ندوة الإطارات الحزب و الدولة ، والغرض من وضع هذا العمل بين أيدي جبهة التحرير الوطني من أجل مناقشته و إثراءه ، لا يعني أن مصير إرادة الرئيس بومدين المجسمة في هذا المشروع سوف تتوقف على إرادة الحزب ، ولكن من أجل إضفاء الشرعية التاريخية عليه [45]، بعد ثبوت إفتقار القائد بومدين للشرعية الدستورية ، وخير دليل على دلك أن الراحل ، بعد قيامه بحركة الإنقلاب فقد توجه نحو السيطرة على الحزب عن طريق توسيع مشاركة القادة العسكريين ضمن تشكيلة و أعمال الحزب ، وخير من عبر عن ذلك العقيد الطاهر زوبيري بقوله " إتفقنا على أن يعقد المؤتمر بعد سنة وعلى الأكثر سنتين ، لكن بعد رفض بومدين فكرة عقد المؤتمر و القيادة الجماعية ، وقال في مناسبة : أنا لا أعول على الحزب أو الشعب و إنما على الجيش "[46].

ومن جهة ثانية نلاحظ بأن الرئيس قد أراد أن يعطي تفوقا واضحا للميثاق الوطني على حساب الدستور ، وهذا التفوق و السمو يظهر من الزاويتين الإجرائية و الموضوعية .

أ . من الناحية الإجرائية

يقترب دستور 1976 كثيرا من أساليب المنحة في نشأة الدساتير لأن الوثيقة الدستورية تعبر فعلا عن نوايا و رغبات السلطة الحاكمة دون إشراك الشعب . بطريقة مباشرة أو غيرمباشرة في تحديد مضمون الوثيقة، حتى إدا كان الفرق بينهما يكمن في أسلوب الإقرار النهائي الذي تم عن طريق الإستفتاء الشعبي بالنسبة لدستور، الأمر الذي لا نجده في أسلوب المنحة ، كل ذلك خلاف للميثاق الوطني الذي إستغرق تحضيره وصياغته ولإثراءه وقتا طويلا مقارنة مع دستور 1976، علاوة على توسيع مشاركة المواطن في العملية التأسيسية عن طريق إستحداث عدد ضخم من المكاتب على مستوى المصانع و المؤسسات و المرافق العامة ...إلخ، من أجل إتاحة الفرصة للمواطن إبداء رأيه في المشروع من أجل تحقيق أكبر قدر من الإجماع ، ومن ثم من أجل إنجاح المشروع بوصفه تجسيد للديمقراطية المباشرة ، الشيء الذي يفتقر إليه دستور 1976 [47].

ب . من الناحية الموضوعية

نلاحظ بأن السلطة السياسية أرادت أن تجعل من الميثاق الوطني أسمى قانونيا حتي في مواجهة الدستور، والسبب في ذلك يرجع إلى أن دور هذا الأخير يتعلق بتحديد الخطوط العريضة للنظام ، أما المسائل التفصيلية فهي متروكة للميثاق بمعنى أخر أن البرامج السياسية و الإيديولوجية هي محددة بشكل أدق في الميثاق الوطني أكثر من الدستور ، حيث تضمن المحاور الكبرى لبناء المجتمع الإشتراكي ووحدة الحزب الواحد ، ووحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة ووحدة السلطة وتعدد الوظائف و تسلسلها في قمتها رئيس الجمهورية ، الأمين العام للحزب ومؤكدا على المبادئ التي لا يجوز التراجع عنها وهي " الصفة الجمهورية للحكم ، ودين الدولة و الإختيار الإشتراكي، والحريات الأساسية للإنسان و المواطن ، ومبدأ التصويت عن الإقتراح العام المباشر والسري، وسلامة التراب الوطني (المادة 195)، كما أقر أن السيادة الوطنية هي ملك للشعب يمارسها عن طريق الإستفتاء، أو بواسطة ممثليه (المادة 50)" [48]، لهدا أعتبر الميثاق الوطني المصدر التفسيري للدستور و دلك بناء على نص المادة السادسة (06 من الدستور) التي تنص على "الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة"

وهو المصدر الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب و الدولة على جميع المستويات الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضا لأي تأويل لأحكام الدستور [49]" وهذا ما يبرر أن إعداد و إقرار الميثاق الوطني كان أسبق من الدستور ، من أجل إعتباره الإطار المرجعي بالنسبة له، وقد تم إجراء بعض التعديلات على دستور1976 [50]، نذكر منها التعديل الأول وقد تم طبقا لأحكام الفصل السادس (المواد 91. 192. 196) عن طريق القانون رقم 79. 06 في 07.07. 1979 أي بإحترام الإجراءات الواردة في الدستور و شمل التعديل مواد تتعلق بمركز رئيس الجمهورية من حيث إجراءات إنتخابه و سلطاته وتم إدراج بعض الإضافات في القسم الذي يؤديه ، إلى جانب إنشاء مهام نائب أو نواب لرئيس الجمهورية ومهام الوزير الأول و نوابه ، كما ذكر بعض الموانع المسقطة لرئاسة الجمهورية ، أما التعديل الثاني فقد تم طبقا لأحكام الفصل السادس من الدستور عن طريق القانون 80. 01 المؤرخ في 12يناير 1980 وشمل المادة 190 وتتعلق بإنشاء مجلس محاسبة .

والتعديل الثالث والأخير تم بواسطة إستفتاء 03نوفمبر 1988 تم بموجبه إحداث نظام الثنائية في الجهاز التنفيذي و أنشأ نتيجة ذلك :

. مركز لرئيس الحكومة

. قيام مسؤولية الحكومة أمام البرلمان و طرح مسألة التصويت بالثقة فقط و لم يعمل بملتمس الرقابة .

تم هذا التعديل بموجب المادة 111 فقرة 4 التي تقضي باللجوء لإستفتاء الشعب [51]، أما عن نهاية دستور 1976 فيرى جانب كبير من الفقه بأن هذا الدستور هو الوحيد الذي إنتهى بطريقة عادية، أي دون اللجوء إلى الحركات الثورية لاسيما الثورة أو الإنقلاب، وكان ذلك نتيجة فشل هذه الوثيقة و عجزها عن مواكبة التطورات الحاصلة على المستويين الداخلي و الخارجي ، فعلى الصعيد الخارجي بدى أن الخيار الإشتراكي غير ملائم تماما، خاصة مع سقوط القطب الشيوعي وانتشار ظاهرة العولمة ، أما على الصعيد الداخلي فقد تركت التجربة الإشتراكية في البلاد عدة مظاهر للأزمة لاسيما الإقتصاد المتذبذب، نقص المردودة، تدهور علاقة المواطن بالإدارة في خضم تسرب الداء البيروقراطي، كل هذه المظاهر تمثل الأسباب التي دفعت السلطة للبحث عن حلول جديدة للدولة ، وهذا ما حصل فعلا على أرض الواقع [52].

الفرع الثالث : نشأة دستور 1989

بالنسبة للطريقة التي تم بمقتضاها إعداد و إقرار الوثيقة الدستورية لسنة 1989 ، فإنها لم تمثل الإستثناء بالنسبة للقاعدة التقليدية المعتمدة في وضع الدساتير في بلادنا مند الإستقلال ، والمتمثلة في إعداد و صياغة الوثيقة من طرف هيئة تأسيسية غير منتخبة من إختيار السلطة التنفيذية ، والتي تضم حكماء و خبراء و فنيين و مختصين في علم القانون الدستوري عادة ، على أن يتولى الشعب ممارسة حقه التقليدي في الإقرار النهائي للوثيقة عن طريق الإستفتاء[53]، لكن المشكل المطروح في هذا الصدد يتعلق بمقارنة الظروف المحيطة بدستور 1989 مع تلك المتعلقة بدستور 1963و1976 ،فإذا كان اللجوء إلى أسلوب الجمعية التأسيسية من أجل إعداد و إثراء و صياغة الوثيقة الدستورية في ظل الدساتير السابقة أمر لا يدعوا للغرابة في غياب المجلس النيابي أو البرلمان، فإن دستور 1989 قد تم إعداده من طرف لجنة حكومية معينة غيرمنتخبة ، وكان الأفضل أن تترك هذه المهمة إلى المجلس الشعبي الوطني الذي تم إنتخابه مستحدثا [54]، والسبب في دلك يرجع إلى عاملين أساسين :

العامل الأول:

إن المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 89. 18 المؤرخ في 28 فبراير 1989 و المتعلق بنشر نص تعديل الدستور ، توحي بأن الوثيقة الدستورية المستحدثة تشكل تعديلا لدستور 1976 ، مع أن مضمونها لا يشمل بنود إضافية أو ثانوية بالنسبة للنص الأساسي ، بل أنها بالعكس توجهت للقضاء على الأحكام السابقة بشكل نهائي و لإرساء قواعد أساسية جوهرية من حيث شكلها و مضمونها و الأهداف الموجهة إليها، هذه النتيجة الأخيرة تظهر ملامحها بجلاء من خلال التكييف العام للدستور و كذا من حيث تنظيم السلطات العامة في الدولة ، وعليه وأمام هذا الكم الهائل من التعديلات التي مست كل الجوانب الدستور ، حتى ماكان منها محظورا تعديله لايسعنا إلا أن نقر بأننا أمام دستور جديد و ليس مجرد تعديل دستوري [55]، ذلك أنه حيثما تعدل النصوص و المبادئ غير القابلة للتعديل وفقا لأحكام الدستور السري المفعول نكون على حد تعبير الدكتور سعيد بوالشعير" قد إتخدنا موقفا معارضا لما هو قائم رافضين القيود معبرين عن حريتنا في إختيار النظام الذي يعبر عن مطامحنا ، ولا يكون ذلك بتعديل أحكام الدستور وإنما بوضع دستور جديد"[56] .

لهذه الأسباب كلها لجأت السلطة السياسية إلى الطريقة الإستثنائية في إعداد و صياغة الدستور الجديد ، أي طريقة اللجنة التأسيسية الحكومية غير منتخبة ، بدلا من أن تكون هيئة تأسيسية نيابية أو بالأحرى مجلس نيابي ، وبالرغم من أن هذه الأخيرة كانت لا زالت سارية المفعول ، ومع ذلك فضلت السلطة التأسيسية الطريقة الأولى لأنه لو كنا فعلا أمام مجرد تعديل دستوري فقط ، لكان الأجدر إحترام الأحكام الدستورية السابقة ، لاسيما تلك المتعلقة بإجراءات المراجعة الدستورية ، ومن ثم كان يتعين أن تتم مناقشة و إعداد و صياغة دستور 1989 من طرف المجلس الشعبي الوطني طبقا للمادتين 192 و 139 من دستور 1976 ، وليس من قبل هيئة حكومية [57].

العامل الثاني:

إن العامل الثاني الذي جعل السلطة السياسية تعتمد أسلوب الجمعية التأسيسية بدلا من الهيئة المنتخبة أو النيابية يرجع إلى التكيف العام الجديد للمؤسسات السياسية طبقا للوثيقة الدستورية المستحدثة ، هذه المؤسسات سوف تبقى سارية المفعول حتى بعد صدور الدستور الجديد أي إلى غاية إنتهاء عهدتها العادية ، وبالرغم من أن إنتخابها كان بناء

على أسس دستورية ملغاة أو منتهية و مادام أن طريقة إحداثها ليست هي تلك المنصوص عليها في دستور 1989 ، فهي تمثل مؤسسات غيردستورية على الأقل من الناحية الشكلية ومن جهة أخرى لدينا قانون دستوري جديد الذي هو دستور 1989 ، ولدينا مؤسسات سياسية لم يتم إنشاؤها طبقا للدستور الجديد ، ومع ذلك فإن النظام الجزائري محكوم عليه أن يعيش في هدا الجو المشحون بالتناقضات لمدة لا تقل عن أربعة سنوات، لأنه من الناحية الموضوعية يمثل نظاما دستوريا جديدا ، لكن من الناحية المؤسساتية فإنه يمثل رواسب و بقايا النظام السابق أي دستور 1976 [58]، أما بالنسبة لنوع هذا الدستور فيعتبر العديد من الفقهاء أن دستور 1989 ينتمي إلى طائفة دساتير القوانين " CONTITION LOIS " أي دلك الدستورالذي يقتصر على ذكر الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة و تحديد صلاحياتها و تكريس نظام الحريات و حقوق الأفراد، وبذلك تكون مكانة الدستور أسمى في المجتمعات التي تأخد به و غالبا ما تقوم هذه المجتمعات على أساس الديمقراطيات الغربية ، وبالتالي هو دستور محايد خال من الشحنات الإّيديولوجية [59]، ويرى الأستاذ فوزي أو صديق أن الحياد الموجود في دستور 1989 هو حياد الإتجاه الإشتراكي ، أما بالنسبة لليبرالية فهو محايد للعديد من الإعتبارات كإعتناقه للأسس التي ترتكز عليها الديمقراطيات الغربية مثل تكريس الملكية الخاصة المادة 42" الملكية الخاصة مضمونة ..."، الفصل بين السلطات المادة 14 " تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي و العدالة الإجتماعية " ، إقرار التعددية الحزبية المادة 40" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ..." وتخلى الدولة عن الكثير من مهامها الإجتماعية و الإقتصادية ،نفس الشئ يقال عن دستور 1996 أما الدساتير السابقة فتعتبر دساتير برنامج ، أي ذلك الدستور الذي يغلب عليه الطابع الإيديولوجي على الجانب القانوني و يعرف في الأنظمة الإشتراكية ، فالدستور في هده الحالة يكرس الإشتراكية ، ويحددها هدفا ينبغي تحقيقه ، كما يحدد وسائل تحقيقها و يكرس أيضا هيمنة الحزب الحاكم ، مع ذلك كله فإنه يتناول الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة كما يبين حقوق و حريات الأفراد و مجالاتها [60].

لكن بعد الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر تم وقف العمل بالدستور ، ودلك إثر إستقالة الرئيس الشاذلى بن جديد في 11يناير 1992 ، ومرت الجزائر بمرحلتين إنتقاليتين إلى غاية وضع دستور 1996 و تنصيب المؤسسات الدستورية التي نص عليها هذا الدستور،

وخلال تلك المرحلتين أقيمت مؤسسات بعيدا عن أحكام الدستور ، و بقي الأمر حتى تاريخ وضع الدستور الجديد عام 1996وهذا يعني توقف العمل بأحكام دستور 1989 عام 1996 عن طريق الإستفتاء بموجب المادة 74 فقرة 9 من دستور 1989 "يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الإستفتاء " بعيدا عن إحكام الباب الخاص بتعديل الدستوري (المواد 163.164. 165) [61].

الفرع الرابع : نشأة دستور 1996

مبدئيا يتعين علينا القول بأن دستور 1996 لا يمثل دستورا جديد بل مجرد تعديل لدستور 1989 ، هذا الأخير الذي تم تجميده إبتداء من مطلع سنة 1992 لكن هذا التجميد تعلق فقط بالأحكام المرتبطة بالأزمة السياسية و الدستورية التي شهدتها بلادنا أنداك ، أما ماعدا ذلك فقد إحتفظ بنفس أحكام الدستور السابق أو بالأحرى المسائل التي لم تتأثر بالأزمة السياسية و الدليل على دلك التنصيص على دستور 1989 في جميع الوثائق الأساسية الصادرة خلال هذه المرحلة الإنتقالية ، مما يعني أنه مازال ساري المفعول من الناحية الموضوعية، حتى بالنسبة لدستور1996لم يتضمن أي نص أو مادة تفيد إلغاء دستور 1989 ، كما أنه لم يهدم الأساس الذي بني عليه ذلك الدستور، وكل ما جاء به تدعيم السلطات القائمة التنفيذية و التشريعية و القضائية بصلاحيات وهيئات جديدة [62] .

أما بخصوص مسألة التعديل فقد حددستور 1989 بدقة مراحل وإجراءات هذه العملية حيث جعل المبادرة من إختصاص رئيس الجمهورية ، والإقرار للمجلس الشعبي الوطني، أما الإقرار النهائي فهو من إختصاص الشعب يمارسه عن طريق الإستفتاء و هذه الطريقة الإجرائية تمثل القاعدة العامة ، لكن الظروف المحيطة بنشأة دستور 1996 هي فعلا الإستثنائية وغير العادية [63]، لأننا أمام سلطات فعلية أو واقعية و لكنها ليست قانونية أو دستورية لكونها غير منتخبة ، ويتعلق الأمر برئيس الدولة بدلا من رئيس الجمهورية، وكذا المجلس الوطني الإنتقالي بدلا من المجلس الشعبي الوطني مادام أن البرلمان . كقاعدة عامة . لا تكون له أي معنى إذا إنتفى الشرط الجوهري في وجوده وهو الإنتخاب الأمر الذي كان كذلك بالنسبة للمجلس الوطني الإنتقالي ، علاوة على أن تشكيل المجلس النيابي بالطريقة التقليدية الديمقراطية ، لايتسنى إلا بوجود دستور ساري المفعول يحدد بدقة شروط و إجراءات التشكيل و الإختصاصات والوظائف [64]، مادام أن ذات البرلمان لا يمكن تنظيمه طبقا لدستور 1989 الذي يبقي جزء منه ساري المفعول حتى خلال هذه المرحلة ،

نظرا للمشاكل الدستورية التي أثيرت بشأنه في بداية التسعينات والتي تنتظر حلول جديدة، الأمر الذي كان كذلك بالنسبة للمؤسسة التشريعية ، كل هذه الأمور جعلت رئيس المجلس الأعلى للدولة السيد ليمين زروال يفضل أسلوب الجمعية التأسيسية في إعداد دستو1996 بدلا من إناطة هذه المهمة إلى هيئة نيابية ، تم عرض الوثيقة على الإستفتاء الشعبي [65]، الأمر الذي أثار جدلا فقهيا حادا حول مدى شرعية هذا الأسلوب خاصة وأنه أهمل مرحلة مهمة في مجال إعداد الوثيقة الدستورية ، الأمر الذي يشكل خرقا واضحا لدستور 1989، الذي بقي إلى غاية المرحلة الراهنة محتفظا بسريان جزء من أحكامه ، هذا التساؤل سليم من الناحية الشكلية ، لكنه مع ذلك أهمل نقطة مهمة تتعلق بدراسة التفاصيل الموضوعية للمشكلة ، فإذا كانت المؤسسة التشريعية قد تأثرت بالأزمة السياسية التي ظهرت بوادرها مستقبلا ، خاصة مع ثبوث عدم نجاعة أحكام دستور 1989 فيما يخص هذه المسألة، فمن باب المنطق أن تتأثر إجراءات التعديل الدستوري بذلك أيضا نظرا للوظائف التي يتعين أن تمارسها المؤسسة التشريعية في هذا الشأن، خاصة فيما يتعلق بإقرار التعديل، وكذا إعداد و صياغة مشروع التعديل، ونظرا إلى أن المجلس الوطني الإنتقالي تغلب عليه أكثر التشكيلة السياسية، كما أنه يمثل جهاز مؤقت إستثنائي مرحلي وعابر، لهذا السبب لا يمكن الإعتماد عليه في عملية خطيرة جدا و مهمة كتلك المتعلقة بالمراجعة الدستورية [66]، يحدث ذلك في غضون ثبوت فشل دستور 1989 بسبب نقص التحضير والكفاءة الأمر الذي يدعوا إلى تجنب كل ذلك مستقبلا ، و لهذا فضل السيد ليمين زروال الإستعانة بهيئة حكومية تأسيسية من إختياره ، يتم إنتقاءها من طرف الخبراء و الحكماء و الفقهاء المختصين في مجال القانون الدستوري بشكل أساسي علاوة على دلك ، فإن ما يبرر إنفراد وإستحواذ السلطة التنفيذية بالعملية التأسيسية تعلق بالمادة 07 الفقرة الرابعة [67]،وكذا المادة74الفقرة التاسعة [68]من دستور 1989 و عليه فإن لجوء رئيس الدولة إلى الإستفتاء مباشرة لا يمكن إنتقاذه ، لأنه لم يفعل أكثر من أنه إستعمل حقا دستوريا ، لاسيما أن هذا الحق ورد مطلقا غير مقيد بمواضيع معينة و من تم يمكنه إستعماله لأخذ رأي الشعب حول أي قضية ، سواء تعلقت بالدستور أو بتعديله أو بأي موضوع أخرى [69]، وقد تم إصدار تعديل الدستور المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96. 438 مؤرخ في 7 ديسمبر سنة 1996 ، جريدة الرسمية 28مؤرخة في 08. 12 . 1996 وهو الدستور المعمول به إلى غاية يومنا هذا .

الخاتمة

إن الدستور هو أسمى وثيقة قانونية في الدولة ، وتختلف أساليب نشأة الدساتير بإختلاف الظروف و الأوضاع المحيطة بهذه النشأة و حسب ظروف كل دولة ، والجزائر مثل غيرها من دول العالم بعد إستقلالها أصدرت عدد من الدساتير عبر مراحل تاريخية و ظروف معينة ،و أول دساتيرها كان دستور 10ديسمبر 1963 ، وقد وضع من طرف جمعية تأسيسية ، لكن هذا الدستور لم يكتب له الإستمرار حيث بقي 23يوم فقط، وتوقف العمل به نتيجة الظروف التي مرت بها الجزائر ، منها تمرد العقيد شعباني و الخلاف الحدودي مع المغرب ، والنزاع القائم في منطقة القبائل مما دفع الرئيس إلى إستعمال المادة 59 التي تنص على الظروف الإستثنائية، ولكن بعد زوال الأزمة لم يعد العمل بدستور 1963 إلى غاية إنقلاب 1965 الذي وضع نهاية للدستور 1963 نهائيا ، وذلك من خلال نص الأمر رقم 65. 182 الصادر بتاريخ 1965 .

ومن 1965 إلى 1976 كان هناك فراغ دستوري و لم يوضع دستور جديد إلى غاية 1976 أما عن طريقة وضعه فقد كان من قبل لجنة تأسيسية منتخبة ، وبدلك وضع من طرف لجنة غير منتخبة ، وعرض على الإستفتاء الشعبي للموافقة عليه ، في المقابل وضعت السلطة وثيقة أخرى أقوى من الدستور و المتمثلة في الميثاق الوطني الذي أسس الدولة الجزائرية ، ونظام الذي يسيرها حيث أن الميثاق كان أقوى و أكثر أهمية من الدستور الذي من المفروض أنه الأسمى في الدولة ، ولكن بالنسبة لهذا الدستور فقد كانت نهايته عادية ، وذلك نتيجة ثبوت فشل هذه الوثيقة و عجزها عن مواكبة التطورات الحاصلة على المستويين الداخلي و الخارجي .

فعلى الصعيد الخارجي بدى أن الخيار الإشتراكي غير ملائم خاصة بعد سقوط الشيوعية وإنتشار ظاهرة العولمة، أما على الصعيد الداخلي فقد تركت التجربة الإشتراكية في بلادنا عدة مظاهر للأزمة، لاسيما الإقتصاد المتذبذب ، نقص المردودية ، تدهور علاقة المواطن بالإدارة، في خضم تسرب الداء البيروقراطي ، كل هذه المظاهر تمثل الأسباب المباشرة التي دفعت للبحث عنحلول جديدة للدولة ، وهذا ما حصل فعلا من خلال وضع دستور جديد، أما بالنسبة للأسس التي تم بمقتضاها إعداد و إقرار الوثيقة الدستورية لسنة 1989 فإنها لا تمثل الإستثناء بالنسبة للقاعدة التقليدية المعتمدة في وضع الدساتير في بلادنا مند الإستقلال ، والمتمثلة في إعداد و صياغة الوثيقة من طرف هيئة تأسيسية غير منتخبة

من إختيار السلطة التنفيذية ، أما عن نوعية دستور 1989 فهو ينتمي إلى طائفة دساتير القوانين أي ذلك الدستور الدي يقتصر على ذكر الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة وتحديد صلاحياتها وتكريس نظام الحريات و حقوق الأفراد ، لكن بعد الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر تم وقف العمل بالدستور وبقى الأمر على هذا الحال حتى تاريخ وضع الدستور الجديد لعام 1996، لكن مايلاحظ على هذا الدستور فإنه لايمثل دستورا جديدا بل مجرد تعديل لدستور 1989 ، هذا الأخير الذي تم تجميده إبتداءا من مطلع سنة 1992 ، لكن هذا التجميد تعلق فقط بالأحكام المرتبطة بالأزمة السياسية و الدستورية التي شهدتها بلادنا أما ماعدا ذلك فقد إحتفظ بنفس أحكام الدستور السابق ،أو بالأحرى المسائل التي لم تتأثر بالأزمة السياسية الصادرة خلال هذه المرحلة الإنتقالية ، مما يعني أنه مازال ساري المفعول من الناحية الموضوعية ، حتى بالنسبة لدستور 1996 لم يتضمن أي نص أو مادة تفيد إلغاء دستور 1989 ، كما أنه لم يتجه إرساء بناء جديد للدولة متميز عن قواعد الدستور السابق ، بل بالعكس فقد توجه نحو مواصلة معركة البناء المؤسساتي على ضوء هذه الأسس ذاتها ، وكل ما جاء به هو تدعيم المؤسسات الدستورية القائمة و إستحداث الحلول المناسبة للفراغات التي تركتها الوثيقة السابقة .

وفي الأخير نصل إلى نتيجة أن الجزائر عبر تاريخها الحديث عرفت تجارب دستورية مختلفة ،كل دستور جاء لمواكبة فترة تاريخية معينة و ظروف معينة إلى غاية أخر دستور الصادر سنة1996 ،لكن هذا الدستور في تعديل مستمر ودلك بحسب الظروف التي تمر بها البلاد .

الاحالات والمراجع

[1]. د.محمد عبد الحميد أبو زيد ، الوسيط في القانون الدستوري . دراسة مقارنة. دار النهضة العربية، مصر، 2007 ، ص 79.

[2]–حسن عثمان محمد عثمان: الوسيط في القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية، مصر2002، ص 12.

[3]–مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس–دار البيضاء، 2007، الجزائر، ص 04.

[4]–ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، 2008 بمصر، ص 08.

[5]–بسوني عبد الله عبد الغني: النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف– إسكندرية،1997، مصر، ص292.

[6]–الأمين شريط: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية1998،الجزائر، ص: 06–07.

[7]–ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، المرجع السابق، ص:08.

[8]–حسن عثمان محمد عثمان: الوسيط في القانون الدستور، المرجع السابق، ص: 19،20.

[9]–مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، المرجع السابق، ص:06.

[10]–موريس دوفرجيه:المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت 1992،لبنان، ص:08.

[11]–إسماعيل الغزال: القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط04، لسنة 1989، ص20.

[12]–بسيوني عبد الله عبد الغني: النظم السياسية والقانون الدستوري ، المرجع السابق، ص:335.

[13]–ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، المرجع السابق، ص14.

[14]–محسن خليل: النظم السياسية والقانون الدستوري– الجزء الأول، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر1972، ص:108–109

[15]–ماجد راغب الحلو: المرجع السابق، ص 15.

[16]–سليمان محمد الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة مقارنة دار الفكر العربي، القاهرة، مصر1988،ص111.

[17]–محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 1999، مصر ،ص:9.

[18]–حسين عثمان محمد عثمان: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق ، ص:44.

[19]–محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 99.

[20]–رابحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري، دار هومة،، الجزائر2012،ص:348.

[21]–ماجد راغب الحلو: القانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 15.

[22]–إبراهيم أبو خزام: الوسيط في القانون الدستوري– الكتاب الأول، الدساتير والدولة ونظم الحكم،ط:02،دار الكتاب الجديد المتحدة ببنغازي (ليبيا)، 2002، ص: 42.

[23]–محمد رفعت عبد الوهاب: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 351.

[24]–رابحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص:252.

[25]–مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، المرجع السابق، ص:54.

[26]–عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، دار البحث ، قسنطينة،، الجزائر، 1991، ص:.379

[27]–محمد كشود: المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص:82

[28]–فوزي أوصديق: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، القسم الثاني ، النظرية العامة للدساتير، دراسة مقارنة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2001،ص:46

[29]–.فوزي أوصديق: المرجع نفسه، ص:46.

[30]–عبد الله بوقفة: القانون الدستوري الجزائري، تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية، دار الهدى، الجزائر2010، ص:94.

[31]–سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الطبعة الأولى، الجزائر، 1989، ص:51.

[32]Andréhauriou :droit constitutionnel et institutions politiques, ed montchetion,Paris1985,p280.

Hubert Gourdon :la conception du pouvoir et du gouvernement chez duguit(l)thése de doctorat détat en[-2] sciences politiques université de bordeaux 1970, p119 ets.

[34]–علي الباز: القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الجامعات المصرية الاسكندرية، 1978، ص:267.

[35]-Bensalah(T) la republiqueAlgerienne LGDJ,paris1979,p43,50-

[36]–رابحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 360،359.

[37]–رابحي احسن: نفس المرجع ، ص:360.

[38]–نسيب محمد ارزقي: أصول القانون الدستوري والنظم السياسية،ج:01، جامعة الجزائر، كلية الحقوق،2001، ص: 179–180.

[39]–نسيب محمد أرزقي: المرجع نفسه،ص:180.

[40]–مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، المرجع السابق، ص:54–55.

[41]–عبد الله بوقفة: القانون الدستوري الجزائري، المرجع السابق، ص:99.

[42]–رابحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص:362.

[43]–لقد تبنت الهيئة الانتخابية دستور 1976 كما يلي:

–عدد الناخبين المسجلين8.076.834. –عدد المصوتين فعلا7.504.696. –الأصوات المعبر عنها 7.479.689. –المصوتون ب نعم:7.407.926. المصوتون ب لا:67.683.

حول هذه المسألة راجع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 93، بتاريخ: نوفمبر 1976، ص 1041،1040.

[44]–بمقتضى أمر رقم 76–97المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية جريدة رسمية رقم 94– الصادر بتاريخ 24 فيفري 1976.

[45]–تنص الفقرة الأولى من المادة 97 من دستور 1976 على ما يلي: "جبهة التحرير الوطني هي القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيد أهداف الثورة الإشتراكية".

[46]–إستجواب العقيد الطاهر زبيري لجريدة الشعب بتاريخ 10أكتوبر 1989،ص:06.

[47]–رابحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق،ص:365،364.

[48]–فوزي أو صديق: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص:47.

[49]–عبد الله بوقفة: القانون الدستوري الجزائري، المرجع السابق، ص:176.

[50]–عمر صدوق: مدخل للقانون الدستوري والنظام السياسي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1986،ص:16.

[51]–بوكرا إدريس: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية الجزائر، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2003، ص :93،92.

[52]–رابحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص:396.

[53]–فوزي أوصديق: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص:52.

[54]–مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، المرجع السابق، ص: 56.

[55]–رابحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري ، المرجع السابق،ص:368.

[56]–سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص:94.

[57]–فوزي أوصديق: الوافي في شرح القانون الدستوري، الجزء الثاني، النظرية العامة للدساتير، الطبعة الأولى ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994،ص:64.

[58]–رابحي احسن : الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص:372،371.

[59]–مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، المرجع السابق، ص:56.

[60]–أوصديق فوزي: الوافي في شرح القانون الدستوري، المرجع السابق،ص:57،58.

[61]–بوكرا ادريس: الوجيز في القانون الدستوري، المرجع السابق،ص:93–94.

[62]–نصر الدين بن طيفور: الطبيعة القانونية للوثائق الدستورية الجزائرية م ج ع ق إ س ،عدد 03، الجزائر2002،ص:104.

[63]–رابحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري، المرجع السابق،ص:375.

[64]–نصر الدين بن طيفور: الطبعة القانونية للوثائق الدستورية الجزائرية، المرجع السابق،ص:104.

[65]–عبد الله بوقفة: القانون الدستوري الجزائري، المرجع السابق،ص:350.

[66]–رابحي احسن: الوسيط في القانون الدستوري ، المرجع السابق،ص:374.

[67]–تنص المادة 07 فقرة 04 من دستور 1989 ما يلي:"....لرئيس الجمهورية أن يلتجأ إلى إرادة الشعب مباشرة".

[68]–تنص المادة 74 فقرة 09 من دستور 1989 ما يلي:"....يمكنه لرئيس الجمهورية أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الإستفتاء"

[69]– نصر الدين بن طيفور: الطبعة القانونية للوثائق الدستورية، المرجع السابق،ص:103.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

دوافع المحاولة الإنتحارية لدى المراهق المتمدرس
(دراسة حالة)

The adolescent and motivations to commit suicide (A Case study)

د. قـنـيـفـة نـورة أ.سعدي روفية
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2016/12/02 تاريخ قبول النشر: 2017/05/05

الملخص :

تعد المحاولة الإنتحارية من الظواهر النفسية المتعددة الأبعاد لتي تحتاج إلى أكثر من تخصص وبالتالي إلى أكثر من مقاربة لتحليلها ومحاولة الإلمام بأبعادها ، ولعل خطورة هذه الظاهرة محل الدراسة تُطرح بشكل حاد حين تُمارس من طرف أكثر الفئات الاجتماعية ضعفا وحاجة إلى الأمن النفسي فئة المراهقين.

سنحاول من خلال تقديم خمس حالات تحليل بعض جوانب الظاهرة لاسيما وأن ملاحظة ميدانية متكررة أثبتت تواجدها إن لم نقل إنتشارها في الوسط المدرسي، مع التأكيد على خطورة الظاهرة في مجتمع قد نصفه بمجتمع المخاطرة أمام غياب الكثير محددات الأمن الإجتماعي، وفي مرحلة التناقضات الاجتماعية المتعددة وإفرازاتها الإنسانية .

الكلمات المفتاحية: المراهق المتمدرس ، المحاولة الإنتحارية ، الأمن النفسي ، الوسط المدرسي.

Abstract:

The phenomenon of the adolescent committing suicide a well known multi/dimensional phenomenon which requires many social approaches, to make thus more comparison in order to analyze it and to determine these dimensions, though the committing suicide is practiced by a vulnerable social category and which needs safety that is of children and teenagers.

We try through the presentation of five cases to analyze some aspects of the phenomenon while relying on the repetitive real observation which stress and indicates the existence of the phenomenon and its propagation in the educational circle, while affirming its effects in a society at risk magnified by the absence of several determinants of the infantile social security.

***Keys words**: adolescent, to make a suicide, psychological security, educational circle*

مقدمة

الأمن هو الطمأنينة و السكينة و الاستقرار و عدم الخوف في مواقف الحياة والشعور بالأمن النفسي من أهم الحاجات النفسية التي تؤثر في بناء الشخصية عند الفرد ، إذ يرى علماء النفس أنه عند دراسة الفرد فإنه لا يوجد عامل أهم من الناحية النفسية من الشعور بالأمن النفسي و أن كل عنصر من عناصر البيئة ينطوي تقريبا على شيء من التهديد لحاجاته .[1]

و لأن حياة الإنسان بوجه عام لا تخلو من الصعوبات التي تؤثر على أمنه النفسي ، فقد يعيقه ذلك عن تحقيق أهدافه و إشباع دوافعه ، و قد لا يتمكن في بعض الأحيان من تخطي تلك الصعوبات فيصبح ضحية للعديد من الإضطرابات النفسية كالخوف والإكتئاب و الغضب أو الرثاء لذاته و القلق و العجز و الخيبة و عدم القدرة على تحقيق الذات وتوقع الفشل و عدم الإستمتاع بالحياة .[2]

فانعدام الشعور بالأمن النفسي قد يكون سببا في حدوث العديد من الاضطرابات النفسية أو قيام الفرد بسلوكيات غير مقبولة اجتماعيا كالعدوانية اتجاه المصادر التي يعتبرها سببا في عدم شعوره بالأمن النفسي ، أو قيامه بأنماط سلوكية غير سوية من أجل الحصول على أمنه النفسي ، أو الانطواء على النفس و العزلة و الابتعاد عن مهددات أمنه النفسي.

و على العموم يختلف تأثير انعدام الأمن من شخص إلى آخر بحسب تكوينه ونموه والقدرات التي اكتسبها طوال مشوار حياته ، كما يختلف من مرحلة عمرية إلى أخرى و من

جنس إلى آخر، بل ومن مجتمع إلى آخر على حسب المعتقدات و العادات و التقاليد و الدين المعتنق.[3]

يقودنا هذا الطرح إلى التأكيد على خطورة إفرازات انعدام الأمن الإنساني في مرحلة نعتبرها من المراحل الهامة لنمو المراهق التي غالبا ما تنعكس في شكل سلوكيات غير سوية منها المحاولات الإنتحارية.

في مقابل ذلك نؤكد على أنه في المرحلة الحالية التي تعرف تناقضات مجتمعية خطيرة نظرا لتأثيراتها الآنية و المستقبلية على المراهقين ، تنامت الكثير من الظواهر السلبية في المؤسسات التربوية و حولّتها من فضاء تربوي تعليمي لغرس القيم و المبادئ و التزويد بالمهارات و المعارف إلى مسرح لمختلف الجرائم و أشكال العنف في ظل تدنّي القيم الأخلاقية و تراكم المشكلات الاجتماعية ما أدى اعتبار العنف نتيجة حتمية لكل هذه العوامل و اتخاذه أشكالا و مظاهر مختلفة أبرزها و أكثرها خطورة العنف نحو الذات أو المحاولات الانتحارية في الوسط المدرسي.

إن تقديم ظاهرة المحاولة الإنتحارية لدى المراهق المتمدرس و محاولة تحليل بعض الأبعاد المرتبطة بتواجدها نابع أساسا من خطورتها نتيجة تأثيراتها على الذات في بعدها التدميري ، و ما تُخلّفه من آثار صادمة على الفرد و الأسرة و المحيط الإجتماعي لاسيما و أننا لاحظنا واقعيا تناميها بشكل مخيف و ملفت للانتباه من خلال تزايد حالات المحاولات الانتحارية خصوصا في الأوساط الحضرية التي تشهد تغيّرات نسقية هامة جدا و مؤثرة بشكل كبير على العلاقات و التفاعلات الإجتماعية.

1- المعنى الإجتماعي للسلوك الإنتحاري:

ظاهرة الإنتحار إحدى الظواهر الإجتماعية التي عالجها إميل **دوركايم** في كتاب عنونه بالانتحار و يعرفه بأنه " **الموت الذي يرجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى فعل إيجابي أو سلبي قام به الشخص المنتحر،أو هو كل حالات الموت التي تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لفعل سلبي أو إيجابي قام به المنتحر نفسه وهو يعلم أنه سيؤدي لهذه النتيجة** ".[4]

أما محاولة الانتحار فتشمل " **كل فعل يضع الفرد من خلاله حياته في خطر إما بطريقة هادفة أو بطريقة رمزية، و قد لا يصل بهذا الفعل إلى الموت و بالتالي الأمر ليس فقط**

متعلق بانتحار فشل الوصول إليه، بل نتحدث عن أشخاص منتحرين و ميولات انتحارية". [5]

تظل المحاولة الانتحارية بالنسبة للبعض انتحارا فاشلا " وفي الإنتحار الفاشل رغبة الموت موجودة إلاّ أن السلوك الانتحاري غير محكم التنفيذ لذلك لا ينتهي هؤلاء إلى الموت ، إنهم يحاولون تدمير ذاتهم لكنهم يفشلون و ذلك إما لسرعة تدخّل المحيط لإنقاذهم أو لضعف تدبير عملية الإنتحار و الفرق شاسع بين الحالتين. ففي الأولى القرار حاسم بالرحيل عن الدنيا التي لا تساوي شيئا ذا قيمة يستحق الحياة وهي تقارب أو توازي بالحدة الإنتحار الناجح ولا تقل خطورة عنه ،أما الثانية فليس الهدف الموت و إنّما توجيه رسالة ابتزاز أو تهديد أو نداء استغاثة للآخرين ، لذلك يأتي التدبير ضعيفا غير متماسك.[6]

2- المراهقة و صراع الذات :

يجب التنويه أولا إلى أهمية ربط المحاولة الإنتحارية بالمراهقة إذ أنها فترة صراعات و لها خصائصها و متطلباتها خاصة على المستوى النفسي والاجتماعي و أهميتها الكبيرة في شخصية الفرد ، و هي المرحلة التي تكون فيها كل الاحتمالات واردة بسبب هشاشة الفرد و عدم قدرته على اتخاذ قرارات حاسمة ، و كذلك تأثّره بمختلف الظروف الصعبة التي يعاني منها كالصدمات المختلفة التي يتعرض لها.[7]

فأهمية مرحلة المراهقة تكتسب من حيث أنها المرحلة التي يتم فيها إعداد النشىء للانتقال بهم من مرحلة الطفولة التي يكون فيها الفرد معتمدا على غيره إلى المرحلة التي يصبح فيها معتمدا على نفسه عندما يتم إعداده لتحمل المسؤولية . و مع أهمية مرحلة الطفولة التي تشكل الأسس الأولى لبناء الشخصية و التي نلمس من خلالها تقبّل الطفل لذاته الذي يستمده من تقبل الآخرين له ، إلاّ أن موقف الآخرين من ذلك الفرد و تكوين شخصيته لا يقتصر على مرحلة الطفولة بل يمتد إلى جميع مراحل الحياة و خاصة مرحلة المراهقة ، ففي الوقت الذي يميل فيه المراهق إلى إقامة كيانه الخاص يكون حساسا جدا بصدد أفكار المحيطين به و مشاعرهم نحوه خاصة ما يتعلّق منها بسمات شخصيته و اهتماماته التي تظهر في هذه المرحلة.[8]

تبيّن من خلال بعض الدراسات أن ما يحدث في المراهقة من تغيّرات جسمية و نفسية و اجتماعية قد تكون مصدر سعادة للمراهق أو مصدر شقاء له بحسب تكوينه النفسي و ظروفه الأسرية التي عاشها في طفولته و يعيشها في المراهقة ، فالمراهق الذي يمتلك

تكوينا نفسيا صحيا ، و ظروفه الإجتماعية جيدة ، فإنه يتوافق توافقا حسنا و العكس صحيح. [9]

إن انفعالات المراهق تنمو بوضوح في هذه الفترة ، فالمراهقة فترة إنفعالات عنيفة ، و لقد اختلف الباحثون في تقسيم بواعث هذه الإضطرابات التي تسود حياة المراهق ، فهناك من يرجعها إلى ما يطرأ على إفرازات الغدد من تغيّرات ، في حين يرجعها آخرون إلى العوامل البيئية التي تحيط بالمراهق ، إلاّ أن هذا لا يمنع من اعتبار أن للبلوغ الجسمي أثره في حياة المراهق الوجدانية . و تتميز إنفعالات المراهق في هذه المرحلة بالحساسية الشديدة و الشعور بالكآبة و الضيق و قد يتردد في الإفصاح عما يعانيه من إنفعال خشية أن يجد اللوم و النقد من المحيطين به لذا فإن انفعالاته كثيرا ما تتركز حول نفسه .[10]

3 – المراهقة و المحاولة الإنتحارية:

تعترض المراهق الكثير من المشكلات على اختلاف و اتساع مداها و تأثيراتها ، لدرجة أنّها قد تشكل تهديدا و خطرا شديدا على التطور النفسي والجسمي والاجتماعي له . هذه المشكلات يترتب عنها عجز المراهق بشكل جزئي أو كلّي عن القيام بوظائف مختلفة سواء في تعامله الدائم و المستمر مع أسرته ، أو في اتصاله مع رفاقه و زملائه ومدرّسيه. وبما أن المراهق يمر بمرحلة عمرية حساسة جدا في نموه و تطوره فإن ذلك سينعكس على كثرة اهتمامه بنظرة الآخرين إليه ، كما يميل إلى تحويل الوالدين والمدرّسين إلى أدوار مضادة له ذلك من خلال سلوكيات استفزازية و عدوانية مستخدما الكلام الجارح و العنف اللفظي و حتى الجسدي و التخريب . كما أن الغياب المتكرّر والتسرب المدرسي يكون نتيجة لمثل هذه السلوكيات.[11]

في هذه الحالة يقوم المراهق بتجميع هُويات مختلفة من أسرته و مدرّسيه لتحديد ذاته رغم أن اختياراته قد لا تكون متناسبة مع خصائصه الذاتية و لا مع طموحاته و أهدافه ، كما يمكن أن تكون متناقضة فيما بينها. فالمراهق قد يختار اليوم شخصية دينية أو داعية أو أستاذ ، ومن جهة أخرى نتفاجأ باختياره لشخصية معاكسة تماما كشخصية فنان أو ممثل مشهور أو سمات لشخصية أخرى و هو في هذه الحالة يجازف و هذا ما سماه **ايريكسون** بعثرة الهوية ، أو أزمة الهوية و هذه الأدوار هي التي تمكّن المراهق من

اختيار وفرز أدوار وهويات التي من خلالها يصنع لنفسه مفاهيم شخصية وأنماط سلوكية.[12]

فأزمة المراهقة هي نتيجة عن محاولة المراهق لعبور الهوّة الحاصلة بين مرحلتي الطفولة والبلوغ ، هذه الفترة تتسم بعدة خصائص أبرزها عدم الإتزان و الثبات الداخلي و تحولات صارخة في المناخ و العلاقات الاجتماعية ، فالمراهق يحب التميّز و الظهور و السيطرة و الشعور بالقوة و توكيد الذات.

و من المعروف أن مرحلة المراهقة من أكثر مراحل العمر التي تضع أعباءا نفسية على الفرد ، و هي الفترة التي يبدأ فيها الطفل في التحوّل إلى شاب بالغ ، حيث أن التغيّرات الفسيولوجية الكثيرة التي تحدث له تصاحبها بالضرورة تغيرات نفسية و انفعالية حيث يسيطر القلق و الحيرة على حياته كما يعاني من عدم التكيّف المجتمعي، فضلا عنالنضج الجنسي. وقد يتصرّف كشخص ناضج و يميل لعدم الأخذ بالنصائح والإرشادات والتوجيهات خاصة من الأب والأم في كيفية التصرف في حياته ومن طرف مدرسيه أيضا على اعتباره أنه شخص ناضج و حر و يتحمل مسؤولية تصرفاته.

يحاول المراهق في هذه السن الإعتماد كلية على نفسه ؛ و لكنه بالطبع تنقصه الخبرة الحياتية ، و حتى في حالة اللجوء إلى الأصدقاء ممّن هم في مثل سنه ، و هم ناقصو الخبرة أيضا، كما يميل إلى تجربة أشياء كثيرة تعتبر من الممنوعات ، باعتبار أن كل ممنوع عنده مرغوب . و قد جاء على لسان **جور**: " إن الحرمان يؤدي إلى التوتر الذي ينشأ عن التعارض بين ما ينبغي أن يكون و ما هو كائن بالفعل فيما يتعلق بإشباع القيم الجماعية الأمر الذي يدفع الأفراد إلى العنف" ، إذ يظن المراهق أن تجربة هذه الأشياء تدخله إلى عالم البالغين مثل التدخين أو شرب الكحوليات أو حتى تعاطي المخدرات، ومحاولة التقرب من الجنس الآخر بالتحرش الجنسي و إقامة علاقات ممّا قد يوقعه فيعدة أزمات ومشكلات سلوكية لها آثار جد سلبية على التوافق النفسي والصحة النفسية والجسدية له وكذلك التوافق الاجتماعي.[13]

كما أن تعرّض المراهق لهذه المشكلات في الغالب يكون نتيجة شعوره بعدم القدرة على القيام بأدوار اجتماعية ناجحة في حياته الأسرية أو مع رفاقه و خاصة أمام الجنس الأخر، حيث أكّد **باندورا** في هذا الصدد بأن " المراهق معرض للاضطراب والقلق والتوترات الجنسية و يكون مجبرا على التوافق مع مواقف اجتماعية غير مهيأ لها و ذلك كتعبير منه على رجولة و نضج المراهقين ، وإثبات لذاته و قدراته على تحمل المسؤولية .[14]

هذه الوضعية النفس– إجتماعية قد تنعكس على حالة المراهق ، و قد تقوده إلى انحرافات سلوكية مثل المحاولات الإنتحارية التي تهدف في الغالب حسب دراسة سابقة إلى :

- **التعبير عن العدوان** : فالإنتحار عدوان موجّه نحو الذات لمعاقبتها،أو نحو الآخر ،وهو عدوان متعمّد و واعي هدفه الأخذ بالثأر و الرغبة في إلحاق الأذى في الشخص موضوع العدوان.
- **النداء:** فالمحاولة الإنتحارية في مضمونها استغاثة بالبيئة الإنسانية و نداء لعونها واستفزاز للآخرين.
- **الهروب:** ميكانيزم دفاعي لتجنب المواجهة كالرسوب المدرسي.
- **وسيلة اتصال:** فقد جاء الفعل الإنتحاري ليكمّل أو يمثُل الكلمات أو الكلام الغير كافي ، أو المستحيل و المرفوض ، أو الممنوع من طرف المحيط المعاش ، فيما يكون الفرد في حالة عذاب ، و تكون نداءات الألم غير معروفة أو محبوسة.[15]

4– إسقاطات واقعية...خمس حالات لمحاولات إنتحارية في الوسط المدرسي :

بحكم طبيعة عمل الباحثتين و التواصل العلمي البحثي المستمر مع المحيط الاجتماعي التربوي في مدينة أم البواقي التي تتسم بالطابع التقليدي العشائري إلى حد كبير والمحافظة قدر المستطاع على العلاقات الإنسانية و التفاعلات المستمرة بين العائلات، فإن المحاولات الإنتحارية خصوصا في الوسط المدرسي تأخذ طابعا خاصا وعلنيا مما ساعدنا على التقرب من الحالات المدروسة ومحاولة معرفة دوافع محاولاتهم الإنتحارية وأهم الأبعاد الاجتماعية والعائلية التي أوجدت الظاهرة وتسبّبت في وقوعها معتمدين في ذلك على منهجية بحث خاصة حتى نتمكن من جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات الواقعية التي قد تساهم في التعريف بالظاهرة وإثراء بعض جوانبها ومحاولة إيجاد حلول أنية ومستقبلية لها.

4–1 منهج الدراسة :

كل بحث اجتماعي يتطلب منهجا يساعد على الوصول إلى الهدف المسطّر ، و على الباحث اختيار المنهج الملائم لدراسته حتى تتضح له الأمور و يكون بحثه دقيق كون أن لكل دراسة منهج خاص بها ، و قد تمّ اعتماد **المنهج الإكلينيكي** الذي يختص بالمعرفة و الممارسة النفسية المستخدمة في مساعدة العميل الذي يعاني من اضطراب ما في الشخصية يبدو في سلوكه و تفكيره حتى ينجح في تحقيق توافق أفضل و اكتساب قدرة أعلى في التعبير عن الذات[16] و بالتالي فاستخدامنا لهذا المنهج ساعدنا على التقرب من

الحالات و تحديد خصائصها النفسية و الجسدية و مختلف التغيّرات التي طرأت على تنظيمها النفسي بعد تعرضها لفعل محاولة الانتحار.

4-2 أدوات الدراسة : تمّ الاستعانة في هذه الدراسة بالأدوات التالية :

4-2-1 الملاحظة المباشرة : و هي أداة تستعمل في جمع المعلومات البحثية ، والتي يستعين بها الباحث من أجل جمع بيانات أكثر عمقا و دقة عن الحالات المدروسة، وذلك نظرا لما يمكن أن تقدّمه هذه الأداة من معلومات لا تقدّمها و لا تقيسها أدوات أخرى، منها ملاحظة سلوكات الحالات أثناء المقابلة و ردود أفعالهم، ايماءات الوجه ، رجفة الأيدي أو الأرجل ، احمرار الوجه و التي تحمل معاني و دلالات تعكس أبعادا نفسية و اجتماعية للحالة موضوع الدراسة.

4-2-2 المقابلة : وهي من أدوات جمع البيانات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة وذلك تماشيا مع أهداف الموضوع تتضمن

قائمة من الأسئلة التي يقوم الباحث بتوجيهها للحالة أو المبحوث في إطار مواجهة مباشرة بينهما.

4-2-3 دراسة الحالة : إن استخدام دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية و الإنسانية يمكّننا من جمع البيانات و دراستها بحيث نستطيع رسم صورة كلية لوحدة معينة في العلاقات الاجتماعية أو الحالات النفسية ، "كونها تقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو الحالة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها ، و ذلك بقصد الوصول إلى فهم معمق للوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها ".[17] وتتضمن دراسة الحالة تحليلا معمقا لكل جوانبها و أبعادها.

4-3 حالات الدراسة : في هذه الدراسة قمنا باختيار خمس حالات من التلاميذ المراهقين الذين قاموا بمحاولات انتحارية تمّ اختيارهم بطريقة قصدية و ذلك لعدة اعتبارات و عوامل أهمها القرب الجغرافي ، وإمكانية التواصل المباشر والمستمر بالحالات بحكم عملنا، وكذلك توافق الحالات مع أهداف و موضوع الدراسة . وتتمثل هذه الحالات في أربع إناث وذكر واحد موزّعين على الطورين الدراسيين المتوسط والثانوي، ثلاث حالات في الطور الثانوي و حالتين في الطور المتوسط

4-3-1 - تقديم الحالة الأولى:

***البطاقة الإكلينيكية:** التلميذة (ج.أ) فتاة تبلغ من العمر17سنة ، تدرس في السنة الأولى ثانوي، تعيش في عائلة تتكون من 3 أفراد، و هي في المرتبة الثالثة بين إخوتها، تنحدر من عائلة متوسطة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، والداها أمّيان، الأم ماكثة في البيت و الأب تاجر.

لم تعاني الحالة سابقا من أي مشكلات صحية أو اضطرابات نفسية ، إلاّ أنها واجهت مشكلات في دراستها نجم عنها إكتئاب تسبب في إقدامها على محاولة الانتحار.

***ملخص المقابلات:**

تجسّدت المحاولة الانتحارية للحالة الأولى و هي الأولى في حياتها في قطع شرايين يدها اليمنى داخل إحدى دورات المياه في الثانوية التي تدرس بها ، و قد قامت بهذا السلوك خوفا من ردة فعل والديها تجاه النتائج التي حققتها في دراستها لأنهما يهتمان كثيرا بنتائج ابنتهما لاسيما و أنها كانت من الأوائل على مستوى الإكمالية التربوية لتتراجع نتائجها خلال السنة الأولى ثانوي بشكل ملفت للإنتباه .

فبالإضافة إلى فقدان الثقة بالنفس تعرضت الحالة لإحباط شديد نتيجة تدنى مستواها التعليمي من تقدير امتياز في الطور المتوسط إلى تقدير لاشيء في الفصل الأول من السنة أولى ثانوي ، ممّا جعلها تتخوف من ردة فعل والدها حيال المعدل الذي حققته خلال الفصل الأول (20/11.53)

إن الشعور بالخوف و حالة الصمت الأسري و عدم تفهم و تقبل النتائج المدرسية التي حققتها من أهم الدوافع النفسية التي أدّت بالحالة إلى قطع شرايين يدها اليمنى بواسطة قطعة زجاج . و قد لاحظنا خلال المقابلات التي أجريت مع الحالة الأعراض التالية : العصبية و التوتر طول الوقت، الانطواء و الإنعزال التام عن باقي التلاميذ في المؤسسة و القسم ، و عدم الرغبة في التواصل معهم عدا تلميذة واحدة فقط هي الصديقة المقربة للحالة ، بالإضافة إلى الرغبة الدائمة في إيذاء النفس و التخلص النهائي من حياتها التي برزت بشكل واضح من خلال التفوه بألفاظ و عبارات توحي بتبني فعل سلوكي معادي و مضر بالنفس مرة أخرى.

الحالة لم تكن تعاني من قبل من أي مرض عضوي ولم تكن لديها أية أعراض تدل على الاضطراب و المرض النفسي ، فقد كانت صحتها النفسية و الجسدية جيدة ، و بعد إقدامها على محاولة الانتحار تمّ التكفل بها نفسيا و تربويا في المؤسسة التربوية من قبل

مستشارة التوجيه و الإرشاد المدرسي و المهني، كما تمّ استدعاء والديها لاستكمال البيانات الخاصة بها و محاولة اكتشاف الأسباب و العوامل الفعلية التي أدت بها إلى محاولة الانتحار.

و لوصف أكثر دقة تم التكفل بالحالة من خلال مقابلات إرشادية فردية في البداية للتعرف على الأسباب الحقيقية و محاولة إعادة ثقة التلميذة في ذاتها و العمل على رفع مردودها الدراسي . وخلال الجلستين الأولى و الثانية لم تبد الحالة تغيّرا كبيرا، حيث كانت ترفض الكلام و أبدت ندما و خجلا كبيرين بسبب ما أقدمت على فعله ، و كذلك تخوّفا من نظرة زملائها إليها، ولكن في كل جلسة إرشادية كنّا نلمس استجابة كبيرة من طرفها ، ولاحظنا اندماجها من جديد مع زملائها في الثانوية ، و بعد القيام بمتابعتها نفسيا و تربويا، تحسّن المردود التربوي لها و تحصلت خلال الفصل الثاني على تقدير جيد ، مما حفّزها أكثر وجعلها تطمح إلى تحقيق الأفضل .

4-3-2 تقديم الحالة الثانية:

***البطاقة الإكلينيكية:** الحالة (ع. س) فتاة تبلغ من العمر 21 سنة ، تدرس في السنة الثالثة ثانوي وهي معيدة لهذه السنة،من أسرة متوسطة الحال إقتصاديا، متكوّنة من خمسة أفراد و هي البنت الصغرى ، الأب مزاجي و متسلط جدا إذ كثيرا ما سبّب لهم مضايقات على مستوى المحيط الإجتماعي . هذا الوضع أدّى بالحالة إلى إقامة علاقة عاطفية إنعكست تأثيراتها سلبيا على نفسيتها و كانت سببا رئيسيا في إقدامها على الإنتحار.

*** ملخص المقابلات:**

التلميذة (ع.س) حاولت الانتحار عن طريق تناول علبتين من الأدوية بسبب معاناتها من القلق الحاد الذي أدى إلى فقدان الشهية العصبية و الاكتئاب مما أثّر على صحتها النفسية و الجسدية و جعلها تحاول الانتحار. فقد كانت تعاني من ضغوط نفسية أسبابها في الغالب أسرية تمثلت بالخصوص في العنف الأبوي الممارس عليها و على كافة أسرتها لاسيما اللفظي و الجسدي و دون سبب واضح ، بالإضافة إلى منعها من الخروج من البيت بشكل مستمر الأمر الذي جعلها تتعرض لمشاهد عنيفة تُمارس على والدتها من طرفه.

إن حالة الأب المزاجية و معاناته من العصبية المفرطة ، و تهديده الدائم بإيقافها عن الدراسة إذا لم تحقق نجاحا في البكالوريا أثّرت كثيرا على الحالة النفسية للتلميذة و جعلها تبحث عن بدائل أخرى تجسدت في إقامتها لعلاقة عاطفية دامت أكثر من 6 سنوات.

و لعل وعود الزواج الكاذبة و معاناتها الأسرية المستمرة إنعكست بشكل واضح على تمدرسها لاسيما بعد زواج الشاب و تأزم العلاقة الأسرية بسبب ضعف النتائج الدراسية ممّا أدى إلى صعوبة تكيّفها نفسيا و اجتماعيا ، و بالتالي عدم القدرة على تحقيق نتائج تمدرسية إيجابية لاسيما بعد فشل العلاقة العاطفية ، فلم تجد سبيلا للخروج من هذا الواقع سوى الإقدام على الإنتحار و وضع حد لحياتها نهائيا ، و قد ساهم في ذلك اضطراب شخصيتها.

نسجّل من خلال المقابلات التي أجريت مع الحالة ملاحظة عدة أعراض و اضطرابات منها العصبية و القلق ، و الخوف الدائم من سلوكيات الأب ، فقدان الشهية العصبية ونقص الوزن إذ أصبحت التلميذة تعاني من النحافة الشديدة مما أدى بها إلى إصابتها بفقر الدم و بقرحة معدية . أما من الناحية التحصيلية فنسجل إهمال الدراسة و تراجع المستوى التحصيلي.

لم يتم متابعة الحالة من طرف مختص نفساني ، و اقتصرت الجهود العلاجية من قبل العائلة على معالجة الحالة لدى طبيب عام (طبيب العائلة) ، أما الجهود العلاجية المبذولة داخل الوسط المدرسي فهي عرض الحالة على مستشار التوجيه للتكفّل بها.

وبعد عدة مقابلات لاحظنا تغيرات على الحالة منها تراجع ملحوظ في الصحة العامة ، واستسلامها للأدوية المهدئة التي وصفها لها الطبيب و عدم الإلتزام بالجرعات المحددة ، هذا في بداية الأمر، و لكن بعد عدة جلسات علاجية و إرشادية لاحظنا تحسّنا في سلوكها، و بداية تخلّيها عن الأدوية المهدئة التي كانت تتناولها، بالإضافة إلى خروجها من حالة الاكتئاب التي أصابتها و احتكاكها بالمجتمع الخارجي ، والتفكير الجدي في الدراسة و تحقيق طموحاتها.

4-3-3 الحالة الثالثة:

***البطاقة الإكلينيكية:** الحالة (ب.ع) فتاة تبلغ من العمر 14 سنة ، تدرس في السنة الثالثة متوسط ، هي الصغرى من أسرة تتكون من 08 أفراد ، والداها أميان و هما على قيد الحياة ، و لكن الأب عاجز كونه يعاني من مرض خطير ألزمه الفراش.

قامت الحالة بالتهديد بمحاولة الانتحار داخل القسم من خلال رمي نفسها من النافذة أثناء فترة الراحة الصباحية و لو لا مساعدة بعض الأستاذة لنفّذت الحالة تهديدها برمي نفسها والتخلص من حياتها نهائيا.

* **ملخص المقابلات:** تعود أسباب المشكلة إلى وقوع التلميذة في مشكل عاطفي مع شاب مراهق يبلغ من العمر 16 سنة و هو زميلها في نفس القسم كانت تربطها به علاقة قوية جدا ، ونتيجة لتعرّضها لصدمة عاطفية بعد الفراق قررت الحالة وضع حد لحياتها بغية لفت انتباه الطرف الآخر. من جهة أخرى ، و بعد محاولة تجميع معلومات حول الحالة قصد مساعدتها تبيّن لنا الغياب الكلي لأسرة التلميذة و عدم تقديمها أي نوع من أنواع المساعدة ، أو أي رد فعل تجاه الواقعة لاسيما و أن الملاحظ عدم اتزان الحالة سلوكيا وممارسات إنحرافية.

عند مقابلة الحالة ظهر بشكل واضح شدة تأثّرها بحصة اجتماعية تبث في قناة تونسية "**عندي ما نقلك**" و ذلك بتقمص كلي لشخصية إحدى الحالات في طريقة الكلام والمصطلحات المستعملة و حتى اللهجة ، بل و الأخطر تأثرها بسلوك إحدى الحالات المشابهة لحالتها فاختارت نفس الحل الذي اختارته الحالة في الحصة التلفزيونية وهو الشروع في الانتحار لجلب انتباه الطرف الآخر كونه الوسيلة الوحيدة للاستمرار في علاقتهما. لوحظ أيضا توتر التلميذة و شعورها بقلق مفرط و حالة من العزلة غير المعتادة ، حيث يعرف على التلميذة الحيوية و النشاط الدائم و الاحتكاك بالزميلات طول الوقت.

بعد هذه المحاولة الانتحارية قررت الأسرة إيقاف التلميذة عن الدراسة و حبسها بشكل مؤقت في المنزل حتى تخرج من حالتها النفسية السيئة ، و بعد غياب قصير ، و بعد عدة جلسات و مقابلات نفسية ، أبدت التلميذة بعض التحسن من الناحية النفسية ، و قد تحوّل تفكيرها إلى التحضير للفروض و الامتحانات و الحصول على معدل و تقدير ممتاز مثلما اعتادت في مسارها الدراسي.

4-3-4 الحالة الرابعة:

* **البطاقة الإكلينيكية:** الحالة (م . ت) فتاة تبلغ من العمر 19 سنة ، تلميذة في السنة الثالثة ثانوي من أسرة فقيرة تتكون من 6 أبناء ، و الحالة في المرتبة الثالثة بين إخوتها ، أسرة الفتاة تعارض فكرة تعليم الفتيات فأخواتها الأكبر سنا لم يلتحقن بالمدرسة نهائيا ، والسلطة في البيت للأخ الأكبر بسبب انشغال الأب بالعمل بعيدا عن البيت . حاولت

الحالة الانتحار مرّتين بسبب عدة مشاكل عاطفية و أسرية و ذلك من خلال شرب مادة (روح الملح) في المحاولة الإنتحارية الأولى و تناول علبة من الأدوية الخاصة بوالدتها في المحاولة الثانية.

تعود أسباب إقدامها على الإنتحار إلى اكتشاف الأخ الأكبر أمر العلاقة العاطفية التي أقامتها الحالة ، و ضربها بشدة مما ترك كدمات و إصابات و جروح بالغة على جسدها وإيقافها عن الدراسة لاسيما و أن الحالة كانت تطمح إلى الحصول على شهادة البكالوريا والالتحاق بالجامعة . كل هذه الأسباب كانت دافعا نفسيا لمحاولتي الإنتحار.

من خلال المقابلات التي تمّ إجرائها مع الحالة لاحظنا آثار الضرب المبرح على جسدها وتبيّن رفضه التام مواصلة الحالة للدراسة ، كما ظهرت أعراض فيزيولوجية أبرزها إكتئاب حاد جدا ، أدخلها في عزلة تامة عن المحيط العائلي ، بالإضافة إلى الشرود الذهني وأحلام اليقظة و فقدان التركيز.

تمثّلت الجهود العلاجية التي بُذلت من أجل التكفّل الطبي و النفسي بالحالة في علاجها بالمستشفى عضويا بعد غسيل المعدة و بقائها أسبوعا كاملا مع إخفاء المحاولة عن الأطباء و الادعاء بأن التلميذة لديها تخلّف عقلي مما تسبّب في إقدامها على هذا الفعل ، أما من الناحية النفسية فلم يتم عرضها على أخصائيين نفسانيين بل تم اعتماد الرقية كوسيلة لتحسين حالتها النفسية في البيت باعتبارها أنجع الطرق للمعالجة هذا النوع من السلوكيات و الذي قد يقودنا إلى طرح إشكالية النظرة الإجتماعية للعلاج النفسي التي غالبا ما تكون محدودة.

من خلال جهودنا و بالتنسيق مع بعض المقرّبين من العائلة من أساتذة المنطقة تمكّننا من إقناع عائلتها بضرورة إعادة التلميذة إلى مقاعد الدراسة باعتبار توقيفها عن الدراسة قد يكون سببا رئيسيا في قيامها بمحاولة إنتحارية ثالثة ، و بعد عودتها إلى مقاعد الدراسة تمّ التكفل النفسي و البيداغوجي بها من طرف مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي و المهني . تجسد هذا التكفل في عدة مقابلات إرشادية و علاجية مكّنت الحالة من خلالها إلى تحقيق نوع من الاستقرار النفسي تدريجيا إذ لوحظ عليها التحسن ، بالإضافة إلى اندماجها مجدّدا في الوسط المدرسي ، و خروجها من حالة الاكتئاب التي كانت تعيشها خاصة أنّها أمضت أكثر من خمسة أشهر في البيت (باحتساب العطلة الصيفية).

كما أن طبيعة مسكنها المتواجد في منطقة نائية جعل من المؤسسة التربوية المتنفّس الوحيد و الحل الأساسي لتحقيق تغيّر إجتماعي لذلك فغالبية التلميذات اللواتي يعشن في هذه المناطق يسعين إلى تكثيف جهودهن لتحقيق نتائج مدرسية جيدة و الالتحاق بالجامعة ، وهذا ما عملت عليه الحالة خلال الفصل الثاني في ظل رفض العائلة لتقديم الدعم لها وتلقي دروس خصوصية لمواكبة الدراسة .

4-3-5 الحالة الخامسة:

* **البطاقة الإكلينيكية:** التلميذ (و. ل) مراهق يبلغ من العمر 15 سنة ، يدرس في السنة الثالثة متوسط ، يعيش في أسرة مكونة من أب و أم و أخوان و هو الابن الأكبر ، الأم معلمة متقاعدة و الأب عامل حر ، و هما منفصلان . محاولة إنتحار الحالة كانت داخل المدرسة من خلال شنق نفسه في غرفة تبديل الملابس الرياضية.

تعود أسباب المحاولة إلى الوضع الأسري و التربوي الذي تعاني منها الحالة ، تجسّد الأول بالخصوص في العنف الجسدي المستمر الممارس من قبل الأب على الأم ثم انفصالهما و بقائهما في بيت واحد ، ثمّ تقسيم البيت إلى جزئين بين الطرفين مع انقطاع التواصل الأسري بين الأب و الأبناء ، أما الثّاني فتمثّل في تعرض التلميذ للإهانة و الضرب من طرف مستشار التربية بسبب تأخره عن الالتحاق بالصف ، و لعل الأخطر تعرضه لعنف جنسي من طرف أستاذ الإجتماعيات تجسّد في ضربه على أعضاءه التناسلية.

من خلال المقابلات التي أُجريت مع الحالة تبيّن لنا تراجع مستواه الدراسي ، الفوضى والحركية الزائدة ، وافتعال المشاكل مع الزملاء والأساتذة ، محاولته مرارا قتل والده بسكّين المطبخ ، تصرفاته العنيفة في الوسطين الأسري و المدرسي ، رفاق السوء و الإدمان على المخدرات، التغيّب الكثير عن الدراسة ، عدم مبالاته بالدراسة و النجاح الذي تجسّد في ضعف تحصيله الدراسي و حصوله على معدل ضعيف خلال الثلاثي الأول ، و أخيرا رغبته في الإنقطاع عن الدراسة إنتقاما من والديه و من إدارة المتوسطة التي حسب قوله لا تحترم التلاميذ و تسعى إلى إذلالهم.

لم نتمكن من متابعة الحالة لكثرة الغيابات لاسيما و أنها أبدت رغبتها في التسرب المدرسي نهائيا

4-4 تحليل الحالات:

في ضوء الجانب الميداني لهذه الدراسة التي اقتصرت على خمس حالات حول المحاولة الانتحارية ، و التي قمنا بها بغرض التعريف واقعيا بهذه الظاهرة النفس اجتماعية المتشعبة الدوافع و العوامل و كذالك المتعددة التأثيرات و الآثار ، كونها ليست تهديدا للفرد و كيانه فقط بل تهديدا للأسرة و لتماسك المجتمع ، و لعل رغبة بعض الأفراد و لاسيما المراهقين في الخلاص الإرادي من المشكلات التي يواجهونها بوضع حد لحياتهم نهائيا يعبّر عن حالة من اللاّوعي و الاندفاعية لسلوك يتزامن و يميز مرحلة المراهقة التي لم يكتمل فيها نضج الفرد و بالتالي ينعكس ذلك في شكل تبعات و عواقب خطيرة مثلما هو الحال بالنسبة للمراهقة المنحرفة أو المتمرّدة و مظاهر صراع الذات و أزمة الهوية التي يمكن أن يتعرض لها المراهق في ظل التناقض المستمرين بين رغباته و نزواته و بين الواقع المعاش.

إن الهدف الأساسي وراء المحاولة الانتحارية و السلوك الانتحاري مهما كانت الوسيلة المعتمدة في إنجازه هو إرسال رسالة إنسانية تحمل في طياتها بُعدا انتقاميا من الذات كتعبير منه على أعلى درجات اليأس و الإحباط ، لتترجم على شكل عنف موجّه نحو الذات في مقابل اللاّمبالاة و عدم الوعي الأسري والتربوي بخطورة مرحلة المراهقة و إفرازاتها ، و كذلك في ظل نقص الخبرة الحياتية للمراهق.

لقد أخذت هذه الظاهرة في التواجد إن لم نقل الانتشار و بشكل خطير في المؤسسات التربوية ، و لعل أسبابها تعود إلى عوامل عديدة تتطلب أبحاثا جادة و عميقة جدا لدراستها لأن التساؤل الدائم الذي يبقى مطروحا هو :لماذا يقوم التلميذ المتمدرس بمحاولة الإنتحار؟

إن مجمل الأسباب المؤدية إلى اختيار بعض المراهقين للانتحار كوسيلة للهروب من الواقع و التي توصلت إليها الدراسة من خلال المقاربة النظرية للموضوع و كذلك من خلال الممارسة البحثية الميدانية نلخصها في مايلي:

* تعرّض التلميذ لجروح معنوية عميقة من طرف الأولياء ، الأساتذة ، الإدارة ، و الزملاء مما يدفعه للانتحار و إنهاء حياته حفاظا منه على كرامته ، كما هو الوضع بالنسبة للحالة الخامسة التي عكست حقيقة هامة و هي قوة تأثير المحيط الأسري و المدرسي في الحياة النفسية للمراهق المتمدرس.

* جهل بعض الفاعلين التربويين و الأساتذة لمهام و دور مستشار التوجيه و الإرشاد المدرسي و المهني في التكفل و الرعاية النفسية و البيداغوجية للتلاميذ في الطورين المتوسط و الثانوي ، و ما يمكن أن يقوم به من دور وقائي و علاجي للحالات.

* التعامل مع الضحية أحيانا بقسوة و اضطهاد حقوقه و تعنيفه ، و غض النظر عن الشخص المعتدي مما يؤثر على نفسية الضحية و يزيد في تمادي الشخص المعتدي في غياب الصرامة و العدل في التعامل مع المشكلات من طرف الإدارة التربوية.

* النظر للمحاولات الانتحارية على أنّها أسلوب بديل للواقع المزري الذي لم يستطع فيه التلميذ تحقيق أهدافه ، و هو ما يدفع بتلاميذ الأقسام النهائية خاصة للانتحار عند التعرض لفشل دراسي..

* بعض الاضطرابات النفسية التي تعترض المراهق من قلق ، اكتئاب ، إحباط ، فقد الثقة في النفس ، المشاكل العاطفية و غيرها في مقابل عدم التكفل الفوري بها سواء أسريا أو تربويا مما يؤدي إلى تفاقم و تأزم الحالة .

* الضغوط النفسية و الإحباط و الصدمات التي تؤدي إلى مشاعر و انفعالات سالبة و حزن شديد مما يجعل التلميذ بدل أن يصب غضبه على الغير يرده إلى الذات و يؤذيها.

* الحرمان من التعليم أو التهديد بعدم إتمامه من طرف الأسرة خاصة لفئة الإناث مثلما هو ملاحظ واقعيا .

*غياب شبه كلي لدور الأسرة في ظل مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية و إهمالها للأبناء ، و سياسة اللاّحوار التي تمارسها مع الأبناء ، مع عدم تقبّل الأولياء للاختلاف الموجود بين جيلهم و جيل أبناءهم في ظل التغيرات الاجتماعية و الثقافية التي يشهدها المجتمع مما يحدث تصادما و صراعا بين الجيلين بدل محاولة تقارب وجهات النظر بينهما .

*الوضعية الخاصة للإبن الذي يتحول إلى وسيلة ضغط أحد الأبوين على الآخر دون أدنى مراعاة لمشاعره و نفسيته ، و دون التفكير في عواقب هذا السلوك على مردوده الدراسي و شخصيته

* عدم اكتراث و اهتمام الوالدين بظروف تمدرس الطفل و تحميلهم ما لا طاقة لهم به خاصة إذا تعلق الأمر بالنتائج المدرسية ، فالأولياء غير مبالين بالأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق الأبناء للنتائج المطلوبة من طرف الأسرة بسبب غياب المتابعة و الاهتمام بالنتيجة و ليس الدوافع و العوامل المؤدية إليها.

*عدم الاستقرار و اللاّأمن الأسري و القطيعة الموجودة بين المراهق و أسرته نتيجة ضعف الروابط الأسرية مما يشعرهم بعدم أهميتهم بالنسبة للأسرة و اللجوء للبحث عن أفراد آخرين تتوفر فيهم شروط الأمن والثقة و الدفء الأسري (و هذا ما لاحظناه عند أغلب الحالات)

* سياسة اللاّحوار و اللاّتشاور التي تمارسها الإدارة التربوية و بعض الأساتذة مع التلاميذ ممّا ينعكس سلبا على نفسية التلميذ خاصة و أنه في فترة المراهقة التي تصاحبها تغيّرات عديدة مزاجية ومعرفية وسلوكية تحتاج إلى عناية و مرافقة دائمة للتلميذ لا إلى تعنيفه وتهميشه.

* الانتشار الملفت لظاهرة العنف بشتى أنواعها و أساليبها و الأطراف المسؤولة عنها والمتضرّرة منها ، حيث أصبحت المدرسة مسرحا يوميا للمعارك والصدامات بين التلاميذ أنفسهم ، أو بين التلاميذ والإدارة ، أو بين التلميذ و الأستاذ ، وهي بالتالي قاعدة مهدت لظهور نوع أكثر خطورة من أنواع العنف و هو الانتحار داخل الحرم المدرسي.

* هشاشة البنية السيكولوجية للتلميذ مما يجعله عرضة لمؤثرات عديدة ، و عدم امتلاكه لاستراتيجيات و أساليب مواجهة التحديات و المشكلات و التكيف النفسي السليم معها ، وتزامنها خاصة مع مرحلة المراهقة و ما ينتج عنها من تغيرات في جوانب عديدة ، فعدم القدرة على التكيف مع تغيرات المراهقة إضافة إلى أزمات و مشاكل أخرى قد يؤدي به إلى الوقوع في أزمة نفسية تشتد حدتها لتصبح سلوكا انتحاريا.

* الصدى الكبير والواسع لمواقع التواصل الاجتماعي و تأثيرها على أسلوب تفكير التلاميذ لاسيما و أنها تقوم بالترويج للأفكار و للوسائل الإنتحارية التي قد تتاح أمامه و بالتالي قد تقوده إلى التقليد الأعمى في غياب الرقابة الأسرية أو التربوية.

* ضعف الوازع الديني لدى التلاميذ و الفراغ الروحي، و غياب التوعية و الإرشاد الديني خاصة على المستوى الأسري نظرا لابتعادها كثيرا عن تعاليم الدين الإسلامي في تعاملاتها و أساليبها التربوية المنتهجة نتيجة كثرة انشغالاتها الاجتماعية والاقتصادية.

5- توصيات :

لعل حساسية وأهمية مرحلة المراهقة وإفرازاتها المتعددة تبيّن مدى حاجة المراهق المتمدرس للعناية والتكفل النفسي من قبل مختصين متفرغين لهذه المهمة ، مما يمكّنه من تكوين شخصية متزنة واكتسابه مهارات التعامل مع المشكلات وإدارة الضغوط، وتُمكّنه من التكيف والتوافق السليم مع الذات والواقع، ومن بين التوصيات التي نقترحها :

أولا: التنسيق بين وزارة التربية و الإعلام لتنمية و توعية الأبناء و الأولياء حول خطورة المحاولات الإنتحارية من خلال مؤشرات هذا السلوك.

ثانيا : تكثيف الحملات التحسيسية بشكل دوري في المؤسسات التربوية حول مختلف الظواهر النفسية و الإجتماعية و التربوية و الإبتعاد قد الإمكان عن الإعلام المناسباتي.

ثالثا : تكثيف النشاطات اللاّصفية أين يرفّه التلميذ عن نفسه و يبرز مواهبه و يفرغ طاقاته و شحناته السالبة.

رابعا : تحسيس الأولياء بكيفية التعامل مع أبنائهم.

خامسا: تعميم توظيف أخصائيين نفسانيين في المؤسسات التربوية في مختلف الأطوار لإكساب التلاميذ صحة نفسية جيدة و مناعة ضد الأزمات و المشكلات المستقبلية التي يمكن أن تواجههم ، و لتحقيق تكيّفهم السليم مما يعني تجنيب المدرسة المشكلات المدرسية التي تواجهها في المرحلة الحالية

سادسا : تفعيل دور خلايا الإصغاء و المتابعة النفسية للتلاميذ للتكفل بكافة قضاياهم ومشاكلهم ليس فقط على الصعيد البيداغوجي التربوي.

سابعا: إدراج حصة ضمن البرنامج الأسبوعي للتلاميذ تهتم بتوعية التلاميذ وتربيتهم نفسيا ، ضمن التربية النفسية للطفل و المراهق.

ثامنا: إجراء دراسات ميدانية حول ظاهرة الانتحار في الوسط المدرسي ، وتفعيل الدراسات الميدانية المعمقة الخاصة برصد الإحتياجات النفسية للتلاميذ وسبل إشباعها في ظل سياسة تربوية متكاملة ، بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية.

خاتمة:

من خلال دراستنا لبعض الحالات و التي تعد عينة بسيطة جدا من مجموعة كبيرة من المراهقين المتمدرسين الذين يعانون من مشكلات عديدة تبيّن إذا خطورة مرحلة المراهقة و انعدام التكفل الحقيقي بمشاكل التلاميذ، فالأسباب تتعدد و الأساليب المستخدمة تختلف و لكن النتيجة تبقى واحدة.

إن وصول المراهق المتمدرس اليوم إلى أقصى درجات متقدمة من اليأس من الحياة وفقدان الأمل فيها يعكس فشلا حقيقيا على كل الأصعدة الفردية منها والاجتماعية مما أصبح لزاما على وزارة التربية فتح ملف خاص بالانتحار في الوسط المدرسي بهدف وضع استراتيجيات وقائية وعلاجية للتكفل بقضايا التلاميذ و انشغالاتهم ، والعمل على توعية كل الأطراف

ذات الصلة بالتلميذ لتفادي تنامي المشكلة أكثر خاصة أن التلاميذ يؤثرون و يتأثرون بسلوكيات بعضهم البعض ما يجعل المحاولات الإنتحارية أمرا و سلوكا عاديا في مواقف تربوية مختلفة بالنسبة لهؤلاء ، و هذا ما ينبئ بوجود مشكلة حقيقية لدى هذه الفئة العمرية التي باتت تعاني من أزمات خطيرة نتيجة افتقادها إلى أدنى عوامل الأمن الإنساني و الطمأنينة النفسية.

الإحالات و المراجع :

1- مهنا بشير عبد الله : الأمن النفسي و علاقته بالتوافق النفسي الإجتماعي لدى طلاب معهد إعداد المعلمين على www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=58438 لوحظ يوم 5 جانفي 2015

2- جمال حمزة : سلوك الوالدين الإيذائي للطفل و أثره على الأمن النفسي ، مجلة علم النفس ، العدد 58 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1993 ، ص 127

3- ابريعم سامية : إدراك الأبناء لأساليب المعاملة الوالدية و علاقتها بالشعور بالأمن النفسي ، دراسة ميدانية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم النفس الإجتماعي المرضي غير منشورة ، قسم العلوم الإجتماعية ، جامعة بسكرة ، 2001-2012 ، ص 185

4- محمد علي محمد : رواد علم الإجتماع ، قراءة جديدة للفكر الإجتماعي العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، 1976 ، ص 120

5- كوروغلي محمد لمين : مساهمة في دراسة محاولة الانتحار عند المراهق بعد تعرضه لصدمة فشل،- الأسباب و استراتيجيات التكفل النفسي- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم النفس العيادي، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة ، 2009-2010 ، ص 1

6- ابراهيم بولفلفل: السلوك الإنتحاري لدى الشباب في المجتمع الجزائري ، دراسة تحليلية لاحصائيات الإنتحار بولاية جيجل للفترة (2000-2008) ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع العدد الرابع،2012 على:193.194.69.98/revue-fshs/edition/n4/3.pdf

7- كوروغلي محمد الشريف : نفس المرجع السابق ذكره ، ص1

8- ميخائيل أسعد ، مالك مخول: مشكلات الطفولة و المراهقة ، دار الآفاق الجديدة ،بيروت ، 1982 ، ص 234

9- أحمد محمد الزغبي :علم نفس النمو ، الطفولة و المراهقة ، الأسس النظرية المشكلات و سبل معالجتها ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ،2001 ، ص419

10- حلمي المليجي ، عبد المنعم المليجي : النمو النفسي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 ، ص 369

11- صالح محمد أبو جادو: علم النفس التطوري الطفولة و المراهقة، دار الميسرة ، ط3 ، الأردن ، 2011 ، ص.421

12- روبرت واطسون : سيكولوجية الطفل و المراهق ترجمة: عزت محمد مؤمن ، مكتبة مدبولي، ط1 ، القاهرة ، 2004 ، ص624

13-مصطفى صفوان: صناعة القهر: علاقة التعليم بالإبداع في المجتمع العربي، الناقد، العدد:71، ماي 1994.

14-أحمد محمد الزغبي: سيكولوجية المراهقة : النظريات ، جوانب النمو ، مشكلات و سبل علاجها ، دار زهران للنشر، ط1 ، الأردن، 2013، ص35

15-غازلي نعيمة: النسق الأسري و علاقته بظهور المحاولة الإنتحارية لدى المراهق (14-17)، دراسة مقارنة ل 20 حالة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم النفس العيادي ، قسم علم النفس ، جامعة تيزي وزو ، 2011-2012 ، ص54-55

16-حلمي المليجي: مناهج البحث في علم النفس، دار النهضة العربية، ط1 ، بيروت، لبنان، 2001، ص.29

17- أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، 1987 ، ص52

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

تفاعل الشعر والسياسة: قراءة في الشعر السياسي الجزائري الحديث

The interaction of poetry and politics : read in the Algerian political modern poetr)

د. ابراهيم لقان – المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/15 تاريخ قبول النشر: 2017/05/30

الملخص :

تضمنت هذه الدراسة جملة من القضايا السياسية تفاعل معها الشعراء الجزائريون زمن الحركة الوطنية وعالجوها في شعرهم، متخذين من الكلمة وسيلة للمنازلة. فقد لعبوا دورا كبيرا في تنوير الشعب الجزائري بخطر الاستعمار على كيانه المادي والمعنوي، من خلال مواكبة نشاط جمعية العلماء المسلمين.

لقد بلوروا الوعي السياسي و الوطني والثوري للشعب، متجاوبين مع القضايا السياسية ذات العلاقة بالثورة التحريرية، متحدثين عن مجلس الأمن، وعن النيابة والأحزاب السياسية، وعن وحدة المغرب العربي. و رسموا له ملامح الرؤية السياسية القادمة، فأعادوا ربط صلته بجذوره التاريخية العربية الإسلامية، ومتّنوا علاقته بالأمة العربية من خلال قضية العرب المركزية (تحرير فلسطين).

الكلمات المفتاحية: تفاعل، الشعر السياسي، الجزائري، الحديث.

Abstract :

The present study is involved a number of political issues addressed by the Algerian poets in the national movement's period. They have used their poetry as a way for fighting. In addition , they played a great role in making the Algerian people award of the colonization risk affecting their physical and moral existence through coping with the activity of the association of Muslim Scholars.

They also crystallized their national and revolutionary political consciousness responding to the political issues related to the liberation revolution. They talked about the security council, the prosecutors, the political parties, and the Unity of the Arab Maghreb. They also drew the features of the coming political vision for them; and thus, they revived their relationship with their historical Arab and Islamic roots. They strengthened their relationship with the Arab's central issue (liberation of Palestine).

Key words: *interaction, political poetry, Algerian, modern.*

مقدمة

كانت المقاومة الجزائرية للاستعمار فعلا مستمرا، لم تهدأ يوما ولم ينعم الاستعمار بالاستقرار، فقد قامت عدة ثورات وانتفاضات شعبية كثيرة، كان مآلها الفشل وتمكن الاستعمار من إخمادها لجملة من الأسباب، منها كون هذه الثورات أو الانتفاضات جهوية غير منظمة، تفتقر إلى صفة الشمول، ولا تملك رؤية واضحة تضمن لها الديمومة.

لكن إخماد هذه الثورات لم يكن ليقضي على عزيمة الشعب الجزائري الذي تمرس على ذلك على مرّ السنين، فكان يغير أساليب المقاومة ووسائلها تبعا للظروف المحيطة به محليا وإقليميا ودوليا، فبعد عشرينيات القرن الماضي التي تعتبر "ملتقى التجارب السياسية والإصلاحية، ومختبر الحركات الوطنية بمختلف اتجاهاتها "[1]، استفاد الجزائريون من الظروف العالمية "وبدأ الوعي الفكري والسياسي أو الخصوصية الجزائرية، فقد بدأ يتشكل سريعا وفق الوطني الماثل في الحركة الوطنية الصادقة. وفي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهو الوعي الذي تشكل في ظله الوجدان الثائر المتمرد الذي آل إلى الثورة على فرنسا"[2]. وبدأت المقاومة تأخذ طابعا سياسيا تمثل في ظهور حركات سياسية وجمعيات ظاهرها ثقافي وباطنها سياسي، أثبت الجزائريون من خلالها أنهم شعب صاحب أرض سلبت، وحقوق اغتصبت، وهم يعملون على إيصال صوتهم لكل حر في العالم لِيُقِرَّ

بهذا الحق، ويساندهم في استرجاعهم له بالطرق التي تمليها عليهم الظروف حتى ولو بالثورة الشاملة التي استغرق الإعداد لها وقتا طويلا.

وقد تمثلت هذه الطرق في النضال السياسي الذي قادته الحركات السياسية التي تحولت إلى أحزاب، والجمعيات الثقافية التي أصبحت تمارس السياسة، فتضافرت جهود الجميع من أجل هدف واحد هو تحرير الجزائر.

وقد تفاعل الشعراء مع هذه الجمعيات الثقافية والحركات السياسية، وتجاوبوا مع الأحداث التي قامت بها، فقد انضوى مفدي زكريا تحت لواء (حزب الشعب) وكان ينشط فيه منذ تأسيسه، أما محمد العيد وأحمد سحنون، ومحمد السعيد الزاهري فقد كانوا جنودا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد واكب شعرهم مختلف نشاطاتها الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكان ملتزما أشد الالتزام بتلك القضايا كما رأى يحي الشيخ صالح:" فقد كان الشعر ملتزما إلى أبعد الحدود، إذ غرق في خضم القضايا الوطنية والقومية".[3] وكانت أهم الوسائل المتاحة لأولئك الشعراء هي الكلمة، التي كانت سلاح الكثير من "المؤمنين بقيمة الكلمة المسئولة المناضلة وبالشعر قضية مقدسة"[4]، فقد لعبت الفنون الشعرية دورها في تنوير الشعب الجزائري بخطر الاستعمار على كيانه المادي والمعنوي، وبلورت وعيه الوطني والثوري، وبدأت ترسم له ملامح الرؤية الاجتماعية والسياسية القادمة، فربطته بجذوره التاريخية العربية الإسلامية، ومتّنت علاقته بالمغرب العربي، وواكبت الأحداث السياسية على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد العربي في قضية العرب المسلمين المركزية (فلسطين).

أولا – الشعر ومواكبة نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

يعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حدثا بارزا فقد بدأت هذه الحركة نشاطها وفق أهدافها المسطرة (إصلاحية اجتماعية ثقافية) ولكنها استطاعت أن تتكيف مع الظروف والمستجدات، فعندما قَوِيَ ساعدها واشتدّ ورأت أن الوطن في خطر، و أن وحدَتُه مهددة وهويته في طريق الذوبان، أصبحت تمارس السياسة وتتجاوب مع الأحداث، "أصبحت الجمعية تخوض في السياسة مع أن قانونها الأساسي يمنع ذلك بصريح اللفظ، وأصبحت تدلي برأيها في الأمور التي تطرحها بعض الجهات الأخرى، وتتحمس لهذا الرأي إذا كان له مساس بشخصية الوطن التي تعتبر الجمعية نفسها سادنة على تلك الشخصية"[5].

وإذا أردنا الحديث عن الالتزام السياسي في الشعر الجزائري الحديث، فإن ذلك يتجلى بشكل واضح في نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "فقد كان الشعراء يتغنون زهوا بتشكيل الجمعية ويعبرون عن سرورهم بوجودها، فيرصدون نشاطاتها، ويتابعون أعمالها"[6]، يقول محمد السعيد الزاهري في هذا الشأن:

حيّ العروبة في جمعية العلما وحيّ ويحك فيها الدين و الشّيما
جمعية أخلصت لله نيتها وللبلاد فكم ذا تبذل الخدما
هذي الجزائر كانت في الورى عدما بين الشعوب، ومن ذا يبعث العدما؟[7]

ثم يضيف الزاهري مبينا الوجه الجديد الذي أصبحت عليه الجزائر بعد الدور الريادي الذي قام به العلماء في محاربة الجهل والجفاف الثقافي الذي كان يخيم على البلاد:

ومذ أتى علماء الدين واندفعوا يستنهضون إلى إصلاحها الهمما
ويعملون على نشر العلوم بها أضحت تشابه في أعمالها الأمما[8]

ولمفدي زكريا موقف إيجابي من نشاط الجمعية لا يختلف كثيرا عن موقف الزاهري، فعند تدشين (دار ابن باديس) للطلبة التابعين لجمعية العلماء بقسنطينة سنة 1953م، أشاد مفدي زكريا بالجمعية وبما تقدمه من أعمال جبارة للثورة الجزائرية معتبرا أن الآمال أصبحت معلقة على الجمعية ما دام الرجاء قد خاب في غيرها[9]:

جمعية العلماء المسلمين، ومن للمسلمين سواك اليوم منشود؟
خاب الرجا في سواك اليوم، فاضطلعي بالعبء، مذ فرّ دجال ورعديد
سيروا، ولا تهنوا فالشعب يرقبكم وجاهدوا، فَلِواء النصر معقود
أمانة الشعب قد شدت بعاتقكم فما لغيركم تلقى المقاليد[10]

وينتقل بعد ذلك إلى التنويه بدار ابن باديس التي أسست على التقوى، وحملت آمال البلاد، هذه الدار التي يأمل الشاعر أن يتخرج منها من يدافع عن شرف الأمة وقداسة الدين ويحرر الوطن فيقول:

يا دار، أنت على التقوى مؤسسة مبناك بالطهر، مرصوص، ومشدود
يا دار حُمِّلْتِ آمال البلاد، ففي أحشائك اليوم، أشبال صناديد
(دار ابن باديس) في سرتا، يظللها نصر، ألا إن نصر الله، موعود

ما بين جدرانها تحيا الجزائر، لا من فوق جدرانها، تُتلى التهاجيد[11]

ويتجلى الالتزام السياسي في هذه الأبيات بما تتضمنه من رسائل موجهة إلى الجيل الذي تعده هذه الجمعية، وما تنتظره الجزائر منه.

أما محمد العيد آل خليفة فكان شاعر الجمعية دون منازع ولسان حالها، وكان يحيي بحماسة شديدة أعمالها و من تلك الأعمال: المؤتمر الإسلامي 1936م، الذي حضره الشيخ عبد الحميد بن باديس، وكان هذا المؤتمر أملا للشعب الجزائري، وحدثا عظيما روجت له الصحافة آنذاك "وتتجلى أبعاد المؤتمر في التلاحم الشعبي الذي شهدته الجزائر ذاك اليوم، ولقد كان الشعر أصدق صورة لهذه الأبعاد"[12]، فقد نظم الشاعر أكثر من قصيدة في هذا الشأن، فقد خلّده يوم انعقاده لأول مرة بقصيدة طويلة، تبدو فرنسا فيها مانحة للحقوق، ويظهر الشاعر من خلالها مبتهجا معلقا الآمال، تشيع في قصيدته نبرة الفرح والسرور، يخاطب الوفد بأن يتوجه إلى باريس باب الأمل ليلق عطفا وودا، ويكسب حمدا، يقول في قصيدة (يا وفد):

صادف رضى والق رفدا يا وفد بوركت وفدا
أمّ باريس ركبا باليمن تحدو وتُحدى
باسم الجزائر فاسأل باريس لا تخش ردا
غدا بباريس تلقى عطفا وتكسب حمدا
غدا ستسمع فيها صوت العدالة يصدى
وابسط مطالب شعب نادى بها واستعدا[13]

وقد اتسمت صورة الفرنسي في هذه القصيدة بالمفاوض الذي يرجى منه الأمل"[14]، فقد بدا في أول الأمر مفاوضا واعدا ببعض الحقوق، نجد ذلك في حكومة اليسار منذ 1936م "هذه الحكومة التي شدّ بعض الجزائريين الرحال إليها في ظل بدايات فكرية وسياسية وحضارية وطنية ضعيفة، حالمة آملة، تتشوف إلى غايات ترجوها"[15] ولنتأمل هذه الأبيات من قصيدة (يا فرنسا) التي ألقاها عام 1936م :

يا فرنسا، بك الجزائر لاذت و أكنّت لك الولاء الشديدا
فاز فيك اليسار فاليوم لا عسر أليس اليسار فألا حميدا
يا فرنسا، رُدّي الحقوق إلينا وأقلّي الأذى وكُفّي الوعيدا
فدعي الماضي الحزين بما فيه وهاتي الغد الرضي السعيدا[16]

لكن نظرة الشاعر إلى سياسة فرنسا تغيرت جذريا، فقد غدت هذه السياسة غشا وغدرا، ودسا وتدليسا، ومماطلة وتضليلا، يقول في قصيدة (يوم الشعب) التي ألقاها في الذكرى الثانية للمؤتمر الإسلامي سنة1937م:

ولعل من نضم السياسة أن نُغش ونُـغر
ولعل منها أن يدس لنا ونحذب للحفر
ولعل منها أن نماطل كي يساورنا الضـجر
كُفَّيْ فحكمك يا سياسة في الورى سوس نخر
وإليك عنا يا فجـار فليس فينا من فجر[17].

لقد وصل الشعراء الجزائريون إلى هذه القناعة بصورة فرنسا المخادعة أثناء الثورة التحريرية بعد الوحشية المدمرة التي كشفت عنها فرنسا، من خلال جنودها المدججين بسلاح الحلف الأطلسي، فكان للجزائريين أنكى أنواع التعذيب والسجون والمعتقلات والمحتشدات، ومن خلال هذه الوحشية جاءت صورة فرنسا في الشعر مفدي زكريا الذي يمثل الريادة في هذا المجال كما سيبينه المبحث التالي:

ثانيا- الشعر والمؤسسات الدولية

تناول الشعر الجزائري قضايا سياسية كثيرة متعلقة بالثورة المباركة مثل مجلس الأمن الدولي، "هذه الهيئة التي عرفت القضية الجزائرية المد والجزر طوال فترة انقادها إلى غاية انتصارها، التفت إليها الشعراء، وتابعوا مواقفها نحو الثورة الجزائرية، ومهارة دبلوماسيتها، وإيمان أحرار العالم بها"[18]، يقول أبو الحسن علي بن صالح في قصيدة (مآسي وأين الآسي):

هل مجلس الأمن لا يقوى على عمل فينصر الحق أم يكفيه تأبين؟
يا مجلس الأمن إن الأمن في عطب فهل لديك دواء لا دواوين؟
يا مجلس الأمن أليس الأمن في خطب إذا الحقوق تداس والقوانين؟
تجنب الانحراف، احذر مغبّته فبانحرافك تختل الموازين[19]

أما مفدي زكريا فقد جرب السياسة وهو مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، فنقرأ صورة الهيئات الأممية عنده، في كونها أكذوبة الغرض منها تضليل الشعوب الضعيفة، وسوقا تباع فيه حقوق الشعوب لنصابين لا يرعون للضعفاء حقا:

أكذوبة العصر أم سخرية القدر هذي التي أسست في صالح البشر

ما للدعايات لا تنفك صاخبة في الأرض تغمرها بالإفك والخور
و ما لهم نسبوا للعدل مجتمعا أمر الضعاف به في كف مقتدر
سوق يباع ويشترى في معابرها حق الشعوب لنصّاب و محتكر[20]

ويكشف الشاعر عن مفهوم السياسة الغامض لدى الغرب، وعن مواقف المجتمع الدولي الغريبة من قضايا الشعوب حيث يجد الظالم من يدافع عنه، وتخيب آمال الضيف هناك:

إن السياسة لا تزال تناقضا وحديثها أبدا حديث مبهم
والمجمع الدولي لغز غامض ما إن يحل على يديه الطلسم
يجد القويّ من القويِّ مناصرا ويخيب آمال الضعيف ويحرم[21]

ويصور الشاعر هذه المفارقات التي تحدث في مجلس الأمن حيث يجد الطغاة حصانة، وتنتهك حقوق الضعفاء، ويستعمل مجلس الأمن لتبرير العدوان على الدول الضعيفة والتعامل مع قضايا الشعوب بمعايير مزدوجة وتحويل المظلوم إلى ظالم:

وفي أمريكا للطغاة حصانـة وفي أمريكا تصرع القوة الحقا
وفي مذبح الأحلاف تزهق أنفس وتخنق أنفاس الشعوب بها خنقا
ويعقد باسم العدل للجور مجلس ويخرق باسم السلم ميثاقها خرقا[22]

ثم يتوجه مفدي إلى فرنسا الصليبية الحاقدة التي من سوء الأقدار على الشعب الجزائري ومن أعظم البلاء أن يشقى ليسعد غيره، ويجوع ويعرى والمعمرون يحتلون القصور الفاخرة، ويعيش طريدا أو يموت ليحيا غيره، فيصور هذه المفارقة :

أمن العدل صاحب الدار يشقى ودخيل بها يعيش سعيدا
أمن العدل صاحب الدار يعرى وغريب يحتل قصرا مشيدا
ويجوع ابنها فيعدم قوتا وينال الدخيل عيشا رغيدا
ويبيح المستعمرون حماها ويظل ابنها طريدا شريدا[23]

أما محمد الشبوكي فقد خبر السياسة، ورأى أن الشعب الجزائري جرّبها فترة طويلة فوجدها مجرد أوهام مضللة استعملها الاستعمار لعرقلة مطالب الشعب الجزائري، وتشتيت صفه، ربحا للوقت وإن المتمسك بها كمن يطارد السراب:

فما السياسة أجدت في مطالبنا ولا الشكاوي أفادت عبر ماضينا
إن السياسة أوهام مضللة ياطالما عرقلتنا عن مرامينا

وطالما أوهنت قوى جماعتنا وطالما شتت أحرار وادينا
وكم أضعنا من الأوقات أثمنها وكم لهونا فهل كُنَّا مجانينا[24]

ثالثا- الشعر والنيابة والأحزاب

أبان الشعراء الجزائريون عن وعي سياسي كبير في حديثهم عن النيابة والانتخاب والأحزاب، مع العلم أن الاستعمار قد أغلق باب التمثيل النيابي في وجه الجزائريين، ولم يفتحه حتى ضمنه ممثلا لمصالحه وبوقا لأغراضه وعينا على الحركة الوطنية، ولم يترك الأحزاب لتؤدي دورها السياسي، "وإنما سخّرها لتمزيق وحدة الشعب، فكان أثرها السلبي على هذه الوحدة يفوق أثرها الإيجابي في دفع الحركة الوطنية"[25].

وحين تألفت الأحزاب ودخلت معارك الانتخاب جعلت السلطات الفرنسية ذلك مجالا للصراع الدموي بين المواطنين، وملهاة للمحترفين السياسيين الذين يلهثون وراء كراسي النيابة لخدمة مصالحهم الشخصية أو مصالح الاستعمار، وطالما كان ذلك موضع سخرية من طرف الشعراء لاسيما محمد العيد و مفدي زكريا، يقول محمد العيد في هذا المجال متهكما بالنواب الذين وصلوا إلى مناصبهم باسم الشعب، ويفضح تناقضهم الصارخ بين الوعود البراقة أثناء الدعاية الانتخابية، والتنكر لهذه الوعود بعد الجلوس على الكراسي، ويتخذ من ذلك ذريعة ليكشف نوايا الاستعمار لتعطيل التعليم وتجهيل الشعب الجزائري:

أفدني برأي في النيابات هل حوت أساود في قاعاتها أم وسائدا؟
وإلا فما تلك السموم التي سرت فمن ذاق منها طأطأ الرأس هامدا؟
فيا نائبا ناب البلاد بحادث فخلّف شعبا قائما فيه قاعدا
على أي ظهر كنت سوطك منزلا وفي أي نحر سيفك كنت غامدا؟
وما لك ترغي في النيابة موعِدا ألم تك من قبل النيابة واعدا؟[26]

وفي القصيدة إظهار لوعي سياسي كبير بخبايا الاستعمار الذي يُزوِّر الانتخابات باختيار فئة من النواب سهلة الانقياد لمطالبه خاضعة لإغراءاته، يستخدمها لتمرير سياسته الخبيثة، في محاربة عناصر هوية الشعب الجزائري من دين ولغة، وحرمان هذا الشعب من نور العلم الذي يبصِّر النفوس بالحقّ، ويعمل على ترك هذا الشعب في حالك الجهل حتى يبقى لقمة سائغة في يد العدو يعبث به كما يشاء.

وفي قصيدة أخرى في نفس الغرض لا يرى محمد العيد في مثل هؤلاء النواب إلا مصائب نازلة على الأمة، ولا يرى في مثل هذه القيادات إلا أغلالا في رقاب الشعب

تحدّ من آماله وتزيد من آلامه، لأن هذه القيادات لم تنبثق عن إرادة وطنية حرة، بل صنعها الاستعمار الذي خاطها على مقاسه لنشر الفتنة والفرقة بين أبناء الشعب تطبيقا لمبدئه المشئوم (فرِّق تسُد) ، فهي له تَبَع، لا يهمها من أمر الشعب شيء، يقول محمد العيد:

يا بلادا ما للزعامة فيها قوة أو لزاعميها اتحـاد
النيابات كلها نائبات والقيـادات كلها أقيـاد
أُرغم المرشدون فيك على الصمـ ـت وبثّتْ عليهم الأرصاد
كم يلاقي من العقوبات حرّ ذنبه الوعظ فيك و الإرشاد[27]

و يتجلى صدق التزام هؤلاء الشعراء في معالجة مثل هذه القضايا والجرأة في قول الحق في وقت كان الاستعمار يتعامل بشدة مع الذين يحسنون الصمت عن قول الحق، ويتجرؤون على قول الباطل، وهذا هو الشعار الذي كان متداولا آنذاك "هذا زمن الصمت، فإذا تكلمت الباطل فستعيش، ولكنك إذا تكلمت الحق فستموت"[28].

وقد أدت الانتخابات إلى معارك حزبية وأصبح الشعب فيها يخوض حربا لا ناقة له فيها ولا جمل، وأصبح الصراع يمزق بقية وحدته وتماسكه تمزيقا يثير الشفقة، وصور الشعراء هذا الصراع ونبّهوا الشعب إلى خطره مذكرينه بعوامل وحدته من دين ولغة ووطن، يقول عثمان بن الحاج[29]:

بني الجزائر، ما هذا الشقاق، فكم جرّ الشقاق لكم يا قوم من عطب؟
هل من هُدى الدين أحزاب ملفقة وألف جمعية، حمـالة الحطب؟
ألستم إخوة والدين يجمـعكم والجنس يربطم مع لحمة النسب؟
أبوكم الدين والأوطان أمكم فراقبوا الله في أم لكم وأب

وقد تجاوزت هذه المعارك الحزبية السباب والشتم ووصلت إلى العراك والجرح والقتل "حتى أصبحت فتنة يستعجلها المستعمر بقدر ما يتهيبها المواطن، يوقد الأول ثقابها، ويصلى الثاني جحيمها، والعرائس المتحركة خيوطها في أنامل الدخيل، منه وإليه"[30]. وقد صور الشعراء هذا التجاذب السياسي، الذي يذكي الاستعمارُ نارَه ويصلاها الجزائريون، يقول حسن حموتن:

لِمَ يا ترى هذي العداوة بيننا وعلام هذا العض بالأنياب؟ !
إن النيابة للمعمر وحده هو ربها ومسيّر الدولاب[31]

ولا شك أن مفدي زكريا يضع النقط على الحروف في المأساة الحزبية والنيابة، ويعدد مظاهر بشاعتها، ويشير إلى ما آلت إليه السياسة في الجزائر من فوضى وإلى من تجسمت فيهم من أقزام وغربان وأبقار معممة، وإلى مجالات الصراع التي لم تتعد الجدران المملوءة بالشعارات، والمنابر التي يسودها التهريج، والمستعمر المتسبب فيها يجلس متفرجا، ينقل الشاعر إلينا كل ذلك في صورة كاريكاتورية ساخرة فيها جرأة منقطعة النظير[32]:

وفي الجزائر نصابون ، همهم على الدراهم مقصور ومحدود
وللزعامة دجالون ليس لهم من الزعامة إلا الخمر والغيد
وللشعائر هداجون، قد جثموا حول المقاصر أحلاس قنافيد
وفي المجالس أصنام، تحركها يد المعمر، تحميها التقاليد
وفي القيادة أبقار معممة للعار تدفعها غربانها السود
وفي الوظائف أخشاب مسندة لا يستجيبون للحسنى إذا نودوا
وفي الثياب ذئاب ليس يشبعها إلا دم الشعب، مسفوح فمصفود[33]

ويتجلى الالتزام السياسي لدى الشاعر بقوة في الأبيات التالية التي يصحح فيها المفهوم الخاطئ للسياسة لدى الكثير من الذين يمارسونها في ذلك الوقت، متجاوزا بذلك بعض مظاهر السلوك الشعبوي لبعض الزعماء من ضرب على الطاولات في الاجتماعات، وتشطير الكلام، واحتجاجات حماسية وشعارات تملأ بها الجدران، إن السياسة عنده فعل إيجابي، متعلق بالتجديد والبناء والتشييد، ومجهود يبذل ونضال في سبيل القضية الوطنية:

وما السياسة ضرب فوق مائدة إن السياسة إنشاء وتجديد
وما الزعامة أقوال وشقشقة إن الزعامة إصلاح وتشييد
وما النضال احتجاجات على ورق إن النضال كفاءات ومجهود
وما الجهاد جدار أنت تكتبه إن الجدار كبعض الناس جلمود[34]

لقد استمدّ الشعراء أقوى العبر من المعارك الحزبية وما كانت تؤدي إليه من فتن ضحيتها الشعب الجزائري دائما، ومن الوضع المنحرف للزعامة الجزائرية في ظل الاستعمار، فدعوا إلى الوحدة الوطنية وإلى تلاحم الشعب، وإلى التفطن لألاعيب الاستعمار، وإلى العمل الإيجابي البناء، ولم يدّخروا جهدا في تبصير الشعب بالعواقب

الوخيمة لهذا الانحراف، وتذكيره بواجبه الوطني المقدس الذي يسمو فوق هذه المهاترات الحزبية، والهدف البعيد الذي لا توصل إليه إلا التضحية.

رابعا- الشعر ووحدة المغرب العربي

يعد الشاعر مفدي زكريا متميزا في هذا الاتجاه، فهو أكبر شاعر عالج قضية وحدة المغرب العربي الكبير، وهي عنده تغدو عقيدة ومبدأ سياسيا ناضل من أجل تحقيقه، وجاء شعره سجلا حافلا لتطورات الأحداث السياسية في المغرب الكبير وصورة صادقة عن تاريخه "تنتفض بالمشاعر الطافحة فرحا وترحا وآمالا وآلاما، فقد استطاع زكرياء بشاعريته الملهمة أن يبرز من خلال (اللهب المقدس) و(إلياذة الجزائر) الوجه المشرف للجزائر الثائرة وأن يرسم من (ظلال الزيتون) الطلعة المشرقة لتونس عبر مراحل كفاحها، ويستلهم من (وحي الأطلس) نضال المغرب الأقصى قبل الاستقلال وبعده"[35].

لهذا لا غرابة أن يلقب بشاعر الشمال الإفريقي، يقول الشيخ إبراهيم أبو اليقظان في تقديمه لقصيدة مفدي زكريا التي ألقاها في مؤتمر الطلبة سنة1935م الموسومة ب (أهلا بنسل الفاتحين ومرحبا): "عنوان القصيدة الرائعة التي ألقاها في مؤتمر الطلبة شاعر الشمال الإفريقي، الأديب الألمعي السيد مفدي زكرياء..."[36]، ومما جاء في هذه القصيدة:

إن الجزائر في الغرام وتونسا والمغرب الأقصى خُلِقْنَ سواء
تَبَّتْ يَدٌ لم ترعَ حُرمة عهدها فَغدت تحاول بينها الإقصاء
نحن العروبة، والشمال بلادنا و به نعيش أعزة كرماء[37]

وفي قصيدة أخرى بعنوان (سوق عكاظ) صادرة بتاريخ27 أوت 1937م، يطرح مفدي قضية المغرب العربي على أنها قضية واحدة، فليس هناك قضية جزائرية، وأخرى تونسية أو مغربية، فما دام الاستعمار موجودا في الأقطار الثلاثة ذات الشعب الواحد، والآمال الواحدة، فمن الواجب أن يكون التصدي له موحدا، "والوطن في مفهوم الشاعر لا يحدّ بحدود قطرية إنما هو المغرب الكبير من أدناه إلى أقصاه، لقد دأب في كل قصائده على رفض الحدود المصطنعة، وتَعوَّدَ في كل شعره أن يستخدم كلمة وطني وهو يريد بها الوطن الكبير"[38]، يقول:

قسموها خديعة لثلاث كذبوا لن تزال شعبا وحيدا
وأقاموا على الهضاب عصيا لقبوها، يا للنفاق، حدودا
والجراحات بينها والأماني و الأمانات لا تزال شهودا

وطني بالدم الزكي أفديـ ك، يمينا شريفة وعهودا
فاتخذنا إذا أردت سيـوفا واتخـذنا إذا أردت وقودا[39]

ومن أجمل صور النزوع الوحدوي القومي الأصيل تلك الصورة التي رسمتها ريشة الشاعر محمد العيد، المفعمة بالعواطف الصادقة تجاه وحدة بين المشرق والمغرب أُسُسُها تاريخية مشتركة يَقْدُمها الدين، ويتبعها الجنس وتَلُم شملها اللغة تجمع بين شعوبها، فتغدو شعبا واحدا، يقول محمد العيد في تأبين الشاذلي خزندار شاعر تونس الكبير مواسيا التونسيين والأمة في فقيدها سنة 1954م :

يا بني الخضراء هذا جهدنا في مصاب كلنا منه حَزانا
كلنا فيه سواء فليكن كلنا فيه معينا، ومُعانا
بورك المغرب من دار لنا بوأتنا من مغانيها كِنانا
نحن فيه أسرة واحدة إخوة دينا وجنسا ولسانا
فتتت الفرقة في أعضائنا إن منها أبدا كل ضنانا
عالجوها باتحاد جامع ناجح المفعول ينفي الشنآنا[40]

وقد رأى أحمد سحنون أن شعوب المغرب العربي في خطر، والوحدة هي طوق النجاة وألقى المسئولية على المعنيين الأساسيين وهم القادة، ولم يجد حرجا أن يتوجه إليهم طالبا توحيد المغرب العربي على أسس متينة قوامها الحب والتعاون، وتوفير أموال هذه الشعوب لنشر العلم والوعي والمعرفة كي يتفرغ لتحرير أرضه ويستعيد أمجاد أمته الضائعة، فيقول:

قادة المغرب، إن لم تسرعوا بتلافي الأمر، فالأمر خطير
وحّدوا المغرب، إن رمتم له قوة، فالموت بالخلف نذير
ثقفوا أبناءه، كي تضمنوا فوزه، فالعلم بالفوز بشير
وَقّروا أمواله، فهي لـه عصمة، والفقر مفتاح الشرور
واجعلوا الحب شعارا بينكم وتناسوا كل حقد ونفور
كيف بالتحرير تحظى أمة طويت منها على حقد الصدور؟[41]

خامسا– الشعر الجزائري والانتماء العربي الإسلامي

لقد تجاوز شعراء الجزائر في العصر الحديث النظرة القطرية الضيقة إلى التغني بالعروبة وطنهم الأكبر، وتلاحموا مع قضاياها وأحداثها، و عبروا عن العواطف المتجاوبة

في المصير المشترك، لأن العناصر الأساسية في تكوين القومية هي وحدة اللغة ووحدة التاريخ وما ينتج عن ذلك من مشاركة المشاعر والمنازع و الآلام والآمال وفي هذا المجال يقول الدكتور عبد الله الركيبي:" إنه من الخطأ الفاضح الاعتقاد بأن الشعب الجزائري كان بعيدا عن ركب العروبة، حتى قامت الثورة المباركة التي أرجعته إلى حظيرتها، بعد أن كاد يغرق إلى أذقانه في بحر الاندماج والذوبان في كيان فرنسا، وأكثر من هذا خطأ الظن بأن الشعر كان بعيدا عن موكب العروبة أيضا"[42].

والحقيقة أن هذه مسلمة لا يشك فيها أحد لأن الشعب الجزائري عميق الإحساس بالقومية العربية التي هي "الشعور والإيمان بوحدة هذه الأمة، وهي تحتم العمل بكل نشاط لإزالة الحواجز القائمة بين أجزائها العديدة لتحقيق الوحدة في كل الميادين بصورة فعلية"[43]. لهذا لم يرض الشعراء الجزائريون أن يقفوا متخاذلين أمام الاستعمار الذي شتت وحدة العرب، وإنما برزت فيهم قابلية التحدي والدليل على ذلك هو أن كل ما تردد من قصائد حول اللغة والقومية "هو التزام بالخط الذي رسمته الحركة الإصلاحية والوطنية بوجه عام، ولكن مع الفرق في الاهتمام، فالذي يركز على الهوية والانتماء يلتقي مع التيار الذي يجعل الاستقلال هدفا والثورة مبدأ، لأن تحقيق الاستقلال هو تأكيد للهوية والانتماء أولا وأخيرا"[44]. لهذا فقد ردد الشعراء كثيرا في قصائدهم انتساب الجزائر للأمة العربية من قبل أن يرسمها ابن باديس رحمه الله بقوله:

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب
أو رام إدماجا له رام المحال من الطلب[45]

ولاشك هذه ميزة تفرّد بها شعراء الجزائر عن غيرهم من شعراء المشرق الذين كانت تلهيهم قضاياهم الوطنية عن غيرهم من شعوب الأمة، ولم يتجاوزوها إلا قليلا، "ولا أبالغ إذا قلت إن البعد العربي في الأدب المغربي الحديث كان أكثر وضوحا في الأدب الجزائري، منه في أدب أي قطر آخر من أقطار المغرب العربي، ولعل السبب في ذلك راجع إلى الحرمان الذي كان يحسه الجزائري قبل الاستقلال من ممارسة عروبته في الجزائر، فالجزائري كان يعتبر فرنسيا، والجزائر كانت تعتبر جزء من فرنسا"[46].

لذا فإن شعراء الجزائر لم يقفوا عند حدود القضايا الوطنية بالرغم من الظروف والملابسات التي كانت تحملهم على ذلك، وإنما كان هؤلاء يطرحون القضايا التي تمس

الوطن العربي كله بصورة شاملة، وينظرون إلى القضايا الجزئية في هذا القطر أو ذاك من خلال وحدة المصير في الأمة التي تجمعها عوامل مشتركة هي الدين واللغة والثقافة والحضارة والبعد الجغرافي، "ومما يسجل لهذا الشعر أنه انطلق من بداياته قوميا عربيا إسلاميا، وكان شعراؤه يستجيبون بسخاء واندفاع لكل الأحداث والمواقف المغربية والعربية الإسلامية، ويؤكدون هذا الاتجاه قبل تأكيدهم الخصوصية الجزائرية والوطن الجزائري وذلك على خلاف الشعراء العرب الآخرين الذين كانوا يرتبطون بالوطن أولا، ومن ثم ينزعون النزعة القومية أو الإسلامية"[47].

ولا مراء في أن محمد العيد آل خليفة يعد رائد الشعراء في هذا المجال فقد برع في استلهام الماضي واستنطاق الأمجاد الغابرة وأبرز ما يطالعنا في هذا المجال قصيدته (ختمت كتاب الله التي وردت في جريدة الشهاب سنة 1938م، التي يبدوا فيها أن الشاعر لم يقف عند حدود المناسبة التي استدعت القصيدة، آلا وهي حفل ديني هام ضم نخبة من زعماء الإصلاح، بل اتخذ من هذه المناسبة منطلقا لاستقراء الأبعاد التاريخية والقومية والسياسية للأمة طالبا من الشعب التمسك بماضي الأجداد في مرحلة تميزت بالمسخ والتشويه، ويكشف من خلال القصيدة عن رؤية مستقبلية :

فيا محفلا ما مثله اليوم محفل حوى معشرا، ما مثله اليوم معشر
صِلِ العرب العرباء واحم لسانهم فإنك من أصلابهم تتحدّر
وإن كنت حزب الله سرا وجهرة فثق أن حزب الله لابد ينصر
وثق أن للإسلام غابا كثيرة إذا غاب منها قسور، ناب قسور
وثق أن للتاريخ حكما مؤخرا وكم نسخ الأحكام حكم مؤخر
وثق أن حكم الأرض غير ممهد لمن بات فيها بالهوى يتـأمّر
فمن سامها بالجور، هاج عبادها ولم يحمه منهم سلاح وعسكر[48]

وفي قصيدة أخرى يوسع محمد العيد مفهوم العروبة متجاوزا به الجغرافية، فليس العربي حسب رأيه هو من ينتمي للعرب أصلا وجنسا، وإنما العربي هو من تكلم العربية ودافع عنها سواء أكان هذا العربي من العرب العاربة أو من العرب المستعربة "أولئك الذين دخلوا في الإسلام وانتموا لحضارته واستعربوا وأسهموا في الحضارة ونشروا لغتها ومجدها فهؤلاء جميعا في نظر الشاعر ينتمون إلى القومية العربية"[49]. يقول محمد العيد في قصيدة (إلى العلم):

و ما نحن إلا من سلالة يـعرب فمن رام عنها فصلنا بـاء بالرغم
سلام كأزهار الربى طيب الشذى على كل قحٍّ في عروبـته شهم
على العرب الأحرار من كان عاربا ومن باد قِدما من "جديس ومن طسم"
ومن كان في استعرابه لاحقا بهم نزوعا إليهم في الفصـاحة والفهم
لقد رفعوا رأس العروبة عـاليا سلام عليهم في البداءة والختم[50]

وهذه النغمة القومية نفسها نجدها عند مفدي زكريا في قصيدته (على عهد العروبة سوف نبقى) التي ألقاها بالدار البيضاء بالمغرب سنة 1955م، في حفل أقيم لتكريم وفود الدول العربية التي قدمت إلى المغرب لتهنئة الشعب والملك بعيد الاستقلال، يقول فيها:

رسول الشرق قل للشرق إنا على عهد العروبة سوف نبقى
وإما بالجزائر أنـكرونا سنخرق وصمة الإجماع خرقا
لقد زعموا الجزائر من فرنسا ورامو مزجها سفها وحمقا
سيعرف الزمان غدا بأنـا سبقنا وثبـة الأقدار سبقا
وأنا في الجزائر خير شعب عروبته مدى الأجيال وثقى[51]

وفي قصيدة أخرى يتحدث مفدي زكريا عن الصراع المستميت الذي يبذله الشعب الجزائري في محاربة سياسة الاستعمار الإدماجية من أجل الحفاظ على انتمائه العربي الإسلامي، الذي يحتم العمل بكل نشاط لإزالة الحواجز المصطنعة، هذا الصراع يتجلى في حفظ اللغة العربية "أكبر عوامل القومية العربية التي تجمع الشعب العربي الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا"[52]، هذه اللغة التي صمدت رغم المحن والأرزاء، يقول في قصيدة (اقرأ كتابك) من زنزانته في سجن البرواقية سنة 1958م:

واستدرجوه، فدبروا إدماجـه فأبت عروبته له أن يبلعا
و عن العقيدة، زوروا تحريفه فأبى مع(الإيمان) أن يتزعزعا
وتعمدوا قطع الطريق، فلم ترد أسبابـه بالعُرب أن تتقطعا
نسب بدنيا العرب زكى غرسه ألم، فأورق دوحه وتفرعا
تلك العروبة إن تثر أعصابها وهن الزمان حيالها وتضعضعا
الضاد في الأجيال خلّد مجدها والجرح وحّد في هواها المنزعا[53]

وفي ظل الثورة وفي أحلك الظروف "يفتح هذا الانتماء آفاقا جديدة، إذ يتسم بالشمول، فتتعمق مضامينه وتتوسع أبعاده، حتى يستجيب لطموح العرب في تحقيق

وحدتهم الكبرى التي تشيدها الشعوب لا الحكام، ولا عجب أن نجد مثل هذا الوعي في الشعب الجزائري، فتأكيد عروبة الجزائر وانتمائها كانت من بين دواعي ثورتها"[54]، يقول صالح خباشة:

لقد انتظمنا أسـرة عربية مذ شع فينا الوحي والإلهام
كم صوب المستعمرون سهامهم فإذا صدور المعتدين مرام
كم حاولوا تقسيم جسم واحد ويعز أن تنقسم الأجسام
ما خطه الشعب العظيم لنفسه سيكون لا ما خطه الحكام[55]

ومن أقوى مظاهر تعلق شعراء الجزائر بالانتماء العربي الإسلامي والدفاع عن هذا الانتماء، أنهم لا يتركون فرصة يرتفع فيها صوت ينادي بهذا الانتماء بشكل أو بآخر إلا واهتزوا لذلك طربا وتغنوا به شعرا، فحين أعلنت أول تجربة للوحدة بين مصر وسوريا عام 1958م كانت فرحة الشاعر الجزائري كبيرة تعبر عن مدى تفاعله مع طموح العرب في بناء وحدة شاملة، يقول صالح خباشة في الذكرى الخامسة للثورة في قصيدة (شعب لا يلين)[56] التي ألقاها في الجمع الحافل بكلية الآداب ب(بغداد) سنة 1959م:

بردى إلى النيل المرحب، أقرب يا ليت دجلة في اللقا لا تكذب
فالدولة العظمى، بنينا أسـها والراية الكبرى رعاها الموكب
والأرض بالنغمات أطربت السما فتجاوبت حور هنالك أطرب[57]

لقد جاهر الشعراء الجزائريون بتسخير نتاجهم الأدبي لمعالجة شؤون عصرهم ومشاكله، ووقفوا سدا منيعا في وجه كل محاولات الاستعمار الرامية إلى تحطيم الشخصية الجزائرية ودفع المجتمع إلى الذوبان في مقومات الحضارة الغربية، وحافظوا على أواصر الجزائر العربية الإسلامية، من خلال مد جسور التآخي بين الشعوب العربية.

سادسا – الشعر والوحدة العربية

إن بوادر الوعي القومي والشعور بوحدة المصير المشترك قد تبلورت في المجتمع الجزائري بظهور الحركة الإصلاحية وتحديد أهدافها المرحلية، التي كانت تقوم على تأكيد عروبة الجزائر وإسلامها، وتثبيته بالعمل اليومي الميداني من خلال مؤسساتها، كالمدارس والأندية والجمعيات، والعمل على نشر الوعي الذي يتجلى في الارتباط بِمُثُلِ العرب والمسلمين، والاقتداء بتاريخهم "نجد كذلك أن الحركة الشعرية قد اعتبرت الشرق العربي مصدر العلم والمعرفة، لتأكيد صلة التراحم بين العرب، ولعل مردّ هذا الشعور يعود إلى ما

كانت تتمتع به الحركات الإصلاحية من نفوذ شعبي، وما كانت تطرحه من آراء ومواقف فكرية ذات تأثير على حركة النهضة في الوطن العربي"[58]. وليس أكثر دلالة على ذلك مثل هذه الأبيات للشاعر محمد العيد من قصيدة بعنوان (يا شباب) ألقاها في افتتاح مدرسة بسكرة سنة 1947م:

إنما الشرق نسبة العرب الأحـ رار لم تنقطع لها أسباب
إنما الشرق للعروبة كهف آمن الظل بالأذى لا يصاب
إنما الشرق للعروبة وكر من بنيها تؤمه أسراب
إنما الشرق للعروبة ورد بارد الماء سائغ مستطاب[59]

وكانت الوحدة العربية حلما كبيرا يراود شعراء الجزائر، فكانوا يستغلون كل مناسبة للحديث عن زمن يصبح فيه العرب شعبا واحدا ترفرف على ربوعه راية واحدة تحمل شعار الجهاد، وحينها يمكن تحقيق النصر الذي طال انتظاره، يقول محمد الأخضر عبد القادر السائحي في قصيدة (خوطر) الصادرة ببانتة سنة 1953 م:

أعيد الضحى إن نهارك واحـد وأنك تبدو في شتيت، فما السر؟
فعيد بأرض الشرق أوطانه كـثر وعيد بأرض الغرب ليس له حصر
أعيد الضحى هل فيك تجديد ما مضى بأيـة حال يسترد بها النصر؟
وهل فيك توحيد لأرض عروبـة به يصبح العربان شعب لـه قدر؟
و نرفع رايات البلاد برايـة عليها تباشير الجهاد، بها الفخر
أعيد الضحى هاتيك أحلامنا، فما لنا عمل إلا لها.. أو لنا القبر[60]

والوحدة العربية تعني وحدة المصير المشترك الذي يقوم على رفض التجزئة بين الأقطار العربية من الناحية الجغرافية أولا، لأنها حدود مصطنعة وضعها الاستعمار، كما أن هذه الوحدة دليل على قوة العرب في مواجهة الخطر المشترك الذي يتهددهم، تُقَوِّي سواعدهم وتحقق طموحهم تجاه قضاياهم المصيرية في الصراع مع الاستعمار ومع الصهيونية التي تعتبر أداة من أدوات الاستعمار.

وتطالعنا في الشعر الجزائري نماذج كثيرة في هذا المجال، من ذلك هذا النص لأبي القاسم خمار، يتحدث فيه عن عروبة الجزائر وانتمائها الذي كان من أهم عوامل تفجير ثورتها، و عن سعي فرنسا إلى ضم الجزائر إليها، وادعائها أن الجزائر ملحقة بها،

مبينا أن الجزائر عربية مسلمة منذ القدم لا يربطها بفرنسا لا لسان ولا دين ولا جنس، وإنما هي عربية موغلة في التاريخ العربي وكل شيء فيها يؤكد ذلك:

قالت فرنسا وما في القول من عجب إن كان من قاله في مخه ورم
إن الجزائر مذ كانت جزائرها جزءا بنا من وراء البحر يلتئم
وأشعلت نارها غيظا، لتسألنا لم الجزائر هذا الجزء ينفصم؟
فدمدمت أرضنا بالرعد تخبرها إن الجزائر لا غرب ولا عجم
فلا لسان، ولا دين يوحدنا ولا دماء ولا أرض ولا رحم
من العروبة من قحطان منبتنا ويشهد الذود والإقدام والهمم
نعم جزائرنا جزء، ومغربنا لكنها في بلاد العرب تلتئم[61]

وكانت الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958م، فاستجابت جماهير الأمة العربية لهذه الوحدة، واستبشرت بها خيرا ورأت فيها بداية الخلاص من التفرقة ومن الاستعمار، لأنها توحد طاقات الأمة، وتكون النواة لوحدة عربية كبرى تكون قادرة على إخراج العدو وصد الأعداء، يقول صالح خرفي في قصيدته (النيل وبردى):

سوريا ومصر، يَدُ تَضُمُّ على يَدٍ يا وحدة هزت كيان المعتدي
يا وحدة غنى لها في الأطلس الجبا ر ثائر شعبه المستعبد
فتعانقا وتعانقت لهما ملايـ ين تميد بها قوى التمرد
والفرحة الكبرى، غداة الوحدة ال كبرى، فيا رباه عجل بالغد[62]

وإذا كان مفدي زكريا هو الآخر يدعو إلى الوحدة العربية باعتبارها سلاحا ضد الاستعمار، فإن هذا لا يعني أن دعوته مؤقتة تنتهي باستقلال الشعوب ونيلها حريتها، بل على العكس فإن مفدي ينظر إلى الأمة من خلال وحدة المصير في الضراء وفي السراء، ومن هذا المنطلق يرى أن استقلال تونس والمغرب دون الجزائر، يعتبر استقلالا ناقصا ذا أثر سلبي عليهما، إذ لابد من استقلال الجزائر ليتم استقلالهما ما دام الجميع مرتبطا بآمال وآلام مشتركة "ويعبّر عن ذلك بطريقة طريفة، هي أن المغرب العربي صقر يملك جناحين سليمين (تونس والمغرب المستقلتين) لكن قلبه متصدع معتل (الجزائر المحتلة)، والنتيجة أن الصقر لن يستطيع الحركة والتحليق بدون قلب، بل لابد من سلامة قلبه لتكتمل قوته ويطير"[63]، فيقول في الذكرى الثالثة لعيد الجمهورية التونسية سنة 1960م:

وفي المغرب الجبار شعب مكافح تسانده الدنيا وتسمو به الحرب

على خافقيه تونس ومراكش تحاول تحليقا، فيثقلها الخطب
جناحان في صقر تصدع قلبه وكيف يطير الصقر ليس له قلب[64]

سابعا – الشعر وقضية فلسطين

على الرغم من محنة الشعب الجزائري والجدار الذي ضربه حوله الاستعمار فإن الشعراء الجزائريين لم يتخلوا عن فلسطين، وإن النتاج الشعري الذي قيل فيها كثير جدا، فهناك الكثير من الشعراء الذين رافق شعرهم قضية فلسطين في مختلف أطوارها، وكانوا يستغلون كل مناسبة للدفاع عنها.

ففي عام 1936 م، قامت الثورة الفلسطينية، وكادت تقضي على النفوذ الإنجليزي والوجود الصهيوني؛ بدأت الثورة بإعلان الإضراب العام في جميع أنحاء فلسطين العربية تعبيراً عن سخط الشعب الفلسطيني عن الانتداب البريطاني والدولة اليهودية المقترحة، وسرعان ما تحول الإضراب إلى ثورة علنية مسلحة، وتوافد المتطوعون من البلاد العربية المجاورة، واهتاج الرأي العام العربي في مختلف الأقطار العربية، وشعرت السلطات البريطانية بالخطر، فاستخدمت الدبابات والطائرات في قمع الثوار، وأخذت تنكل بالأحرار من أبناء فلسطين فأحس محمد العيد آل خليفة بالخطر على هذا الجزء من الوطن العربي، وأدرك أنَّ يد بريطانيا وراء كل مؤامرة تعرضت لها فلسطين فكتب قصيدته (بني التاميز) التي يهاجم فيها الانجليز، ويكشف جورهم، وتآمرهم على القدس، ويتصور ما يترتب عن هذا الظلم التاريخي من ثورات تجري فيها دماء، لأن العرب لن يسكتوا عن هذا المنكر، ويتحسّر على البطولات العربية القديمة نظرا لما حلَّ بأولى القبلتين، يقول :

بنَي (التَّاميز) قَدْ جُرْتُمْ كَثيراً فهَلْ لكُمْ عَنِ الْجَوْرِ ازْدجَارُ ؟
أفي أَسْواقِكُمْ نَصباً وغَصْباً تَسومُ (القِبْلَة) الأُولى التّجَارُ

إخَالُ (القِبْلَةَ) انْسَجرتْ دمَاءً كَمَا لِلْبَحْرِ باللُّجج انْسِجارُ
تَرَوْنَ لَهَا سوَى العَرَبِّي أَهْلاً وتَأْبَى التُّرْبُ فِيهَا والْحِجَارُ
فَلَيْسَ لَهَا بِلاَ فَمه لِسَانٌ وَلَيْسَ لَهَا بِلاَ دَمه نِجارُ
أَلَمْ يُؤْلِمْكُمُ حَرَمٌ مُبَاحٌ وشَعْبٌ يَسْتَجِيرُ ولا يُجارُ
إِذَنْ فالحَرْبُ لِلْعَرَبِّي دَأْبٌ وَهَلْ تَخْفَى (الْبَسُوسُ) أو)الْفِجار

شَـدَدْتُمْ قَهْرَهُ فَعَلَا انْفِجارًا وعُقْبى شِدَّةِ القَهْرِ انْفِجـارُ (65)

من خلال هذا النص يتحدث محمد العيد عن فلسطين وكأنها "قضية الشعب الجزائري بكل ما يعانيه من كبت وعزلة، وكانت الحروب التي تدور في فلسطين تحفّز الجزائريين وتدفعهم إلى التطوع والتبرع وحمل السلاح، كما تدفع بالشعراء إلى تبني هذه المعارك"(66).

ويتجلى موقف الشاعر الداعم لفلسطين في الربط بين قضيتها وبين حال بلاده وحال أمته كلما سنحت له الفرصة، وأتيحت المناسبة ففي قصيدة (بلادي) التي ألقاها سنة 1937م في إحدى حفلات مدرسة الشبيبة بالجزائر، بعدما تحدث عن واقع بلاده وما يتطلبه من تعبئة وشحذ للنفوس، عرّج على حال الأمة موازنا بين ماض زاهر، وحاضر تعيس، ليخلص إلى حال المقدس التي تئن تحت وطأة بني صهيون، معلقا الأمل على الله الذي سيحيي هذه الأمة فيقول:

بلادي فداك الروح والله عالم عليك سلام خاص القصد سالم
هلم نذد عنها نسورا حوائما عسى تنجلي عنها النسور الحوائم
وفي تونس الخضراء شمل مبدد وفي المغرب الأقصى أذى متفاقم
وفي المقدس الباكي الحزين فضائع توالت وأنكاد طغت ومآثم
بلى سوف يحيي الله كل ربوعها فتزكوا بواديها وتزهو العواصم(67)

ولم يكتف محمد العيد بمجرد التأييد والتعبير عن التضامن مع القضية الفلسطينية، بل يغيّر لهجته من التضامن إلى التهديد والوعيد، بأن فلسطين محاطة بالكثير من الجند الذي ينتظر صرخة الاستغاثة ليندفع نحو القدس، مسترخصا النفس يدفع عنها كيد الكائدين، يقول في قصيدته (فلسطين العزيزة) التي نظمها سنة 1367 :

فَلَسْطينُ العزيزةُ، لاَ تُراعِي فَعَينُ اللهِ رَاصِدةٌ تُراعِي
وحَوْلَكِ مِنْ بَنِي عَدْنانَ جُنْدٌ كَثِيرُ الْعَدِّ يَزْأَرُ كَالسِّباعِ
إذا اسْتَصْرَخْتِه لِلْحَرْبِ لَبَّى وخَفَّ إلَيْكِ مِنْ كُلِّ الْبِقاعِ
يَجودُ بِكُلِّ مُرْتَخَصٍ وغَالِي لِيَدْفَعَ عَنْكِ غَاراتِ الضِّباعِ (68)

أما الشاعر مفدي زكرياء، ففي الذكرى الثالثة عشر لتقسيم فلسطين كتب قصيدة شعرية طويلة بعنوان (فلسطين على الصليب) في شكل حوار بين الشاعر وفلسطين

والعرب، اعتبر فيها العدوان على فلسطين اعتداء على العروبة كُلّها، وحمّل العرب مسؤولية ضياع فلسطين، فقد باعوها وانحدروا بها للهاوية وهم في غمرة سكر، والقصيدة تتميز بالجرأة الشديدة "والصراحة الجارحة، والنقد اللاذع الهادف إلى تصحيح الأخطاء، ويطغى عليها أسلوب التحليل واستقراء الأوضاع، وتحديد الأسباب، واقتراح الحلول بعيداً عن ترديد الشعارات الرنانة الجوفاء"[69]، يدق في هذه القصيدة ناقوس خطر الاحتلال الصهيوني لفلسطين، ويحث على الجهاد، وعلى رصّ الصفوف لمواجهة العدو، يقول :

أُناديكِ، في الصَّرصَرِ العاتِيَهْ وبَيْنَ قَواصِفِها الذّارِيَهْ
وأَذْكُر جُرْحَكِ، في حَرْبِنَا وفي ثَوْرةِ المغرِبِ القانِيَهْ
فَلَسْطِينُ.. يا مهبطَ الأَنْبيأ ويا قِبْلَةَ العُرْبِ الثانِيَهْ
فَلَسطينُ.. والعُرْبُ في سُكْرَةٍ قد انْحَدَرُوا بِكِ لِلهاوِيَهْ
وَصَبَّ بِكِ الغَرْبُ، أَقْذَارَهُ وَرِجْسَ نفَايَاتِه الْباقِيَهْ
وحَطَّ ابنُ (صهيونَ) أَنْذَالَهُ بِأَرْضِكِ، آمِرةً ناهِيَهْ[70]

ويستطرد الشاعر مسلطا الضوء على ما آلت إليه فلسطين، "فقد انقلبت الأوضاع، وذُلَّ العزيز، وعزَّ الذليل، وأصبحت فلسطين تبكي، وما يبكيها إلاّ الذين كانوا قد اتخذوا حائطا يتباكون فيه ويستدرون عطف الناس"[71]:

بكيتِ، فَلَسْطِينُ، في حَائِطٍ بِهِ – قَبْلُ – قَدْ كانتِ الْبَاكِيَهْ
فَيالَكَ مِنْ مَعْبَدٍ نَجَّسُوا حَنَاياهُ بِالسُّوْءَةِ الباديَهْ
وَ يَالَكَ مِنْ قِبْلَةٍ كَدَّسُوا بِمِحْرابِهَا الجيفَ البالِيَهْ
وَ يَالَكَ مِنْ حَرَمٍ آمِنٍ جيَّاعُ ابنِ آوَى بِهَا عَاوِيَهْ[72]

وما كانت فلسطين لتضيع لو أن العرب وصلوا أسباب بقائها، ولم يتركوها لِشُذاذ الآفاق يقيمون فوقها، لذا فهي تتحدث على لسان الشاعر، وتحمل العرب مسئولية ضياعها، فقد تركوها لسماسرة العالم في وضع مخزٍ، يتاجرون بها فهي تباع في السوق لشرِّ الناس، والعرب في سكرتهم، لم يعملوا على إنقاذها وتسليح شعبها كما فعل الإنجليز مع الصهاينة، فيقول:

لَقَدْ كانَ لي سَبَبٌ لِلْبَقَا فَقَطَّعَ قَوْمي، أَسْبابِيَهْ
ورُحْتُ أُبَاعُ، وأُشترَى كَما تُباعُ لجزارها، الْماشِيَهْ
وفَرَّقَنِي (الخُلْفُ) أيْدِي سَبَأ وشَتَّتَ في الأَرْضِ أوصالِيَهْ

وَفِي سُكْرَةٍ ضَيَّعُوا عِزَّتِي وَلَمْ يُغْنِ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ
فَلاَ أَنَا حَقَّقْتُها بِيَدِي وَلا سَلَّحَ العُرْبُ أَبْنَائِيَهْ [73]

ومن يسبر المتن الشعري الجزائري يجد أن فلسطين لا تبرح خواطر الشعراء الجزائريين، فهي في أذهانهم في كل وقت، يذكرونها في كل مناسبة ففي الجزء الأول من ديوان الشاعر أحمد سحنون، ثلاث قصائد حول مأساة فلسطين هي: (فلسطين) نشرت بالعدد 8 بالبصائر بتاريخ 22 صفر عام 1367هـ. والثانية (من وحي المأساة) مأساة قتل الأخ أخاه في النزاع الدموي بين فلسطين والأردن وبين فلسطين ولبنان. والثالثة (فلسطين إنا أجبنا الندا)[74]. فقد تأثر هو الآخر بفكرة تقسيم فلسطين من قبل الإنجليز بين الصهاينة والعرب سنة1947 م، تنفيذًا لمؤامرة صهيونية بريطانية، يقول في قصيدة (فلسطين) يحذِّرُ الفلسطينيين من قَبولِ هذا التقسيم، ويدعوهم إلى الثورة، وألا يسمعوا إلا لنداء الجهاد، فَخَلْفَهم من بني يعرب الكثير من الجند الذي ينتظر الإشارة للنفير:

أَمَوَاطِئَ أَقْدَامِ النَّبيين والرُّسل ومَوْطِنَ نَسْلِ الوَحْيِ بُورِكَ من نَسْلِ
فَدَاكَ الْعِدَى لا تَقْبَلي قِسْمَةَ الْعِدَى وللْموت سيري لا تَبِيتي عَلَى ذُخْلِ
وخَلْفَكِ جَيْشٌ مِنْ بَنِي الْعُرْبِ رَابِضٌ لِيُبْعِدَ عَنْ أَرْضِ الْهُدَى عَابِدي العجل
لَقَدْ جدّ جدُّ العربِ فَاقْتَحِمُوا الْوَغَى وَ لا تَدْفَعُوا جِدَّ الحَوادثِ بِالْهَزْلِ[75]

وللشاعر الشهيد الربيع بوشامة قصيدة موسومة ب (صوت الجهاد) وهي عبارة عن نشيد حماسي يحث فيه الشباب على الدفاع عن فلسطين التي تستغيث، تكررت فيها كلمة الجهاد عدة مرات، ويتجلى الالتزام السياسي في القصيدة في أن معانيها كغيرها من القصائد في هذه الفترة تدور عن الجهاد ومقاومة الصهيونية، و التنديد بالحرب والإشادة بشجاعة العرب[76]:

فلسطينُ أَرضُ الهُدى والْمَعادِ تُنادي الجهاد، الجهاد، الجهادِ
فَتَى الْعُرْبِ هَيَّا فَلَبِّ النِّدا وَلاقِ الْمَنايَا بِساحِ الفِدا
وَنَكِّلْ بِصَهْيون شَرَّ الْعَبيدِ وَأَطْعِمْهُ نَارًا وَسُمَّ الْحَديدِ[77]

خاتمة

هذا جزء من رسالة الشاعر الجزائري في فترة الحركة الوطنية، فقد ترك الواقع السياسي بصماته على الشعر، وفي ظرف كهذا، تصبح وظيفة الشعر سياسية ينظر إليه

(الشعر) في إطار الدور الذي يقوم به، وهو مواكبة النشاط السياسي للحركة الوطنية وللثورة و للقضية الجزائرية ومسايرتها عبر مراحلها المختلفة.

لهذا كان الشعر حاضرا في معظم الأحداث السياسية زمن الحركة الوطنية الجزائرية، حيث شارك الشعبَ آلامه وآماله، وعبر عن مآسيه، وكان له موقف من القضايا الوطنية، وتخطى الحواجز والأسوار التي وضعها الاستعمار وكان له رأي في القضايا العربية والإسلامية.

الاحالات والمراجع

(1) – صالح خرفي: الشعر الجزائري الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص187.

(2)– عمر أحمد بوقرورة: دراسات في الشعر الجزائري المعاصر (الشعر وسياق المتغير الحضاري)، دار الهدى عين مليلة، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص10.

(3) – يحي الشيخ صالح: شعر الثورة عند مفدي زكريا، دار البعث، قسنطينة ط1987،1،ص37.

(4)– عبد العزيز المقالح: قراءة في أدب اليمن المعاصر، دار العودة، بيروت، لبنان ، ص20.

(5)– صالح خرفي: الشعر الجزائري الحديث، ص113.

(6)– جاسم االسعدي: الشعر الجزائري بين حركة الإصلاح والثورة(دراسة)، منشورات التبيين الجاحظية بدعم من وزارة الثقافة، الجزائر 2002، ص 59.

(7)– صالح خرفي: الشعر الجزائري الحديث، الملحق ص 19.

(8)– المرجع نفسه، الملحق، ص19.

(9)– ينظر: حواس يري شعر مفدي زكريا دراسة وتقويم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص46.

(10)– مفدي زكرياء: اللهب المقدس، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2000، ص268.

(11)– المصدر نفسه، ص269 .

(12)– صالح خرفي: الشعر الجزائري الحديث، ص202.

(13)– محمد العيد آل خليفة، الديوان، مطبعة البعث، ط1، عين مليلة، قسنطينة، الجزائر، 1967، ص299.

[14]– عمر أحمد بوقرورة: دراسات في الشعر الجزائري المعاصر (الشعر وسياق المتغير الحضاري)، ص13.

[15]– المرجع نفسه، ص14.

[16]– محمد العيد آل خليفة ، الديوان، ص294.

[17]– المصدر نفسه، ص 307.

[18]– العربي دحو: قراءات في ديوان العرب الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2006، ص85.

[19]– أبو الحسن علي بن صالح: الديوان (مآسي وأين الآسي) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص43.

[20]– مفدي زكريا: اللهب المقدس، ص140.

[21]– المصدر نفسه، ص،143–144.

[22]– المصدر نفسه، ص 202.

[23]– المصدر نفسه،ص 16.

[24]– محمد الشبوكي: الديوان، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الرويبة، الجزائر، 1995، ص 13.

[25]– صالح خرفي: الشعر الجزائري الحديث، ص176.

[26]– محمد العيد آل خليفة: الديوان، ص97.

[27]– المصدر نفسه، ص120.

[28]– سلمان نور: الشعر الجزائري في حاب الرفض والتحرير، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1981، ص171.

[29]– عثمان بن الحاج: قصيدة (نحن والربيع) جريدة الشهاب، ج1، م11، غرة محرم 1354هـ، 5 أفريل 1935، ص57.

[30]– صالح خرفي: الشعر الجزائري الحديث، ص179.

[31]– حسن حموتن قصيدة (الانتخاب) جريدة البصائر عدد231 ليوم الجمعة 16 رمضان 1372هـ، الموافق ليوم: 29 ماي 1953، ص5.

[32]– ينظر: صالح خرفي، الشعر الجزائري الحديث، ص264.

[33]– مفدي زكرياء: اللهب المقدس، ص266.

[34]– المصدر نفسه، ص267.

(35)– محمد ناصر: مفدي زكريا شاعر النضال والثورة، المطبعة العربية غرداية، الجزائر، 1984، ص41-42.

(36)– مفدي زكرياء: أمجادنا تتكلم، ص131.

(37)– المصدر نفسه، ص132.

(38)– محمد ناصر: مفدي زكريا شاعر النضال والثورة، ص59.

(39)– مفدي زكريا: أمجادنا تتكلم، جمعه وحققه: مصطفى بن الحاج بكيرة حمودة، نشر مؤسسة مفدي زكريا والوكالة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2003، ص 149.

(40)– محمد العيد آل خليفة: الديوان، ص481.

(41)– أحمد سحنون: الديوان، ج1، منشورات الحبر، تعاونية عيسات إيدير، ط2، الجزائر، 2007، ص112.

(42)– عبد الله الركيبي: دراسات في الشعر العربي الجزائري الحديث، الدار القومية للطباعة والنشر، ص42.

(43)– إسحاق موسى الحسيني: الأدب والقومية العربية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 1966/1965، ص16.

(44)– عبد الله ركيبي: الأوراس في الشعر العربي، ص50.

(45)– عبد الحميد ابن باديس الآثار، ج1، م3، إعداد وتصنيف: عمار الطالبي، الشركة الجزائرية لصاحبها عبد القادر بوداود، ط3، الجزائر، 1999، ص571.

(46)–عثمان سعدي (دور الشعر بالجزائر في بث الوعي القومي) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي أعدها ونظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، ديسمبر 1980، ص385.

(47)– محمد صالح الجابري: الأدب الجزائري المعاصر، دار الجيل والطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2005، ص32.

(48)– محمد العيد آل خليفة: الديوان، ص 159.

(49)– عبد الله ركيبي: الأوراس في الشعر العربي، ص56.

(50)– محمد العيد آل خليفة: الديوان، ص 205.

(51)– مفدي زكريا: اللهب المقدس، ص 122-123.

(52)– إسحاق موسى الحسيني: الأدب والقومية العربية، جامعة الدول العربية، ص17.

(53)– مفدي زكريا: اللهب المقدس، ص59-60.

(54)– عبد جاسم السعدي: الشعر الوطني الجزائري بين حركة الإصلاح والثورة، منشورات التبيين، الجاحظية، 2002، ص84.

(55)– صالح خباشة: الروابي الحمر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1970، ص140.

(56)– المصدر نفسه، ص136.

(57)– المصدر نفسه، ص 83.

(58)– عبد جاسم السعدي: الشعر الوطني الجزائري بين حركة الإصلاح والثورة، ص76.

(59)– محمد العيد آل خليفة: الديوان، ص 259.

(60)– محمد الأخضر عبد القادر السائحي: ألوان من بلادي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص22–23.

(61)– أبو القاسم خمار: ظلال وأصداء، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ت)، ص 110.

(62)– صالح خرفي: ديوان أنت ليلاي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص125.

(63)– يحي الشيخ صالح: شعر الثورة عند مفدي زكريا، ص134.

(64)– مفدي زكريا: اللهب المقدس، ص181.

(65)– محمد العيد آل خليفة: الديوان، ص374.

(66)– أبو القاسم سعد الله: محمد العيد آل خليفة رائد الشعر الجزائري في العصر الحديث، دار المعارف، ط2، مصر، 1968، ص 191–192 .

(67)– محمد العيد آل خليفة: الديوان، ص135–138.

(68)– المصدر نفسه، ص 334.

(69)– يحي الشيخ صالح: شعر الثورة عند مفدي زكريا، دراسة فنية تحليلية، ص138.

(70)– مفدي زكريا: اللهب المقدس، ص337.

(71)– يحي الشيخ صالح: شعر الثورة عند مفدي زكريا، دراسة فنية تحليلية، ص139.

(72)– مفدي زكريا: اللهب المقدس، ص338.

(73)– المصدر نفسه، ص341.

(74)– أحمد سحنون: الديوان،ج1، ص120–124.

(75)– المصدر نفسه، ص120–121.

(76)– عبد الله ركيبي: قضايا عربية في الشعر الجزائري المعاصر، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983، ص65.

(77)– الربيع بوشامة: الديوان، جمع وتقديم: جمال قنان، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر، 1994، ص177.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

نقد النقد والبعد الإبستيمولوجي

Criticism of criticism and epistemological dimension

أ. بوساحة سهيلة

جامعة البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/01 تاريخ قبول النشر: 2017/05/25

الملخص :

تهدف هذه الدراسة للكشف عن المستوى الإبستيمولوجي الذي يبحث فيه ناقد النقد، خلافا لناقد الأدب الذي يبحث في المستوى الجمالي، وكذا توضيح كيفية اشتغال ناقد النقد، والذي لا يمكنه ذلك في غياب خطاب نقد الأدب؛ إذ هو ملزم بمعاينة المساءلة النقدية التي أعدّها الناقد الأدبي واخضاعها للمستوى الابستيمولوجي، من خلال مساءلة المنهج –الأداة والإجراء– الذي اتبعه ناقد الأدب، مما يعني أنّ ناقد النقد مطالب بالقبول المبدئي لتصورات ناقد الأدب المنهجية، ولا يمكن له أن يُعاين دراسة ممنهجة بالاستعانة بمنهج، لأنّه مهمته تأمل المنهج من أجل ملاحقة الناقد في جميع مراحل تقديم تصوره المعرفي، إذ ينطلق ناقد النقد من فكرة أنّ خطاب النقد يحتاج إلى توضيح ومحاورة وإضاءة، ويسعى جاهدا لتقييم معارف ناقد الأدب من خلال وصف قضاياه النقدية وتأملّها وتقديم مسح نقدي لتصوراته المنهجية.

الكلمات المفتاحية: النقد، نقد النقد، الاستجابة، المنهج، المستوى الجمالي والمعرفي.

Résumé:

Cette étude vise à révéler le niveau épistémologique où la critique critique à la recherche, contrairement à la littérature critique qui se penche sur le plan esthétique, ainsi que de préciser comment le fonctionnement de la critique critique, et qui ne peuvent en l'absence de critique de la parole de la littérature, il est tenu d'examiner la responsabilité de trésorerie préparé par le critique littéraire et les soumettre niveau Alabstimologi, grâce à l'approche de responsabilisation -alodah et Alajra- suivi d'une critique de la littérature, ce qui signifie que la critique critique exige l'acceptation des perceptions initiales de la littérature méthodologique critique, ne pouvait souffrir d'une étude systématique en utilisant la méthodologie, car sa mission espère que le programme afin de poursuivre le critique à toutes les étapes T Ancien conçu connaissance, comme une critique de critique découle de l'idée que le discours de la critique doit être clarifiée et le dialogue et l'éclairage, et cherche à évaluer la connaissance du critique de la littérature en décrivant les questions monétaires et réfléchir et donner une perception de la méthodologie d'enquête critique.
Mots-clés: *critique, critique de la critique, la réponse, programme, esthétique et niveau cognitif.*

مقدمة:

يُقدم الناقد الأدبي قراءة نقدية لأدب مرتبط بفترة زمنية معينة، مما يُدخل ممارساته النقدية ضمن القراءات المحكومة بشروط تاريخية ومعرفية خاصة، حيث تُتيح فرصة لناقد آخر يقرؤها بشروط تاريخية ومعرفية مغايرة لشروطهم ليكشف عن تفاعله المعرفي مع هذه المتون النقدية، على اعتبار أنّ نقد النقد قراءة ابستيمولوجية للنقد تستعيد المبادئ الأساسية للابستيمولوجيا بالتنصيص عليها وتوضيحها؛ مما يعني أنّ لوضوح القراءة التي قدّمها الناقد الأدبي واستيفائها لجملة القواعد والقوانين المعرفية والمنهجية التي تضبطها، يمكن لناقد النقد التفاعل والاستجابة من خلال التلقي الحر للخطابات النقدية المقروءة وأن يقوم بالمساءلة النقدية مستعينا بآليات القراءة والتلقي التي جعلت المعرفة المتصلة بالأدب، وهي النقد، أقرب إلى الضبط ومستندة إلى فكرة أنّه وبمرور القارئ عبر الرؤى المتباينة التي عرضها النص، وربط مختلف الآراء والأنماط ببعضها البعض أن يبدأ في تفعيل العمل، وبالتالي في تفعيل ذاته أيضا من خلال انطلاقه من المنظور النقدي لناقد الأدب، فناقد النقد يجد نفسه منقادا إلى اتخاذ موقف محايد في معالجته لشتى التصورات المنهجية مع

القبول المبدئي باختيارات نقاد الأدب المنهجية، وهكذا لن يكون من شأنه أن يلوم الناقد على منطلقه المنهجي الذي يُعلن عن تبنيه صراحة أو بطريقة ضمنية، غير أنه بعد ذلك سيوظف جميع معارفه عن المنهج المتبع من أجل ملاحقة الناقد في جميع مراحل تقديم تصوره الخاص سواء في مرحلة تقديم التصوّر أم في المرحلة التطبيقية، وستكون هذه فرصة لجعل الدراسة تحتفظ بحيويتها دون أن يباشر العمل المنقود بآليات وأدوات المنهج الذي حدّده الناقد الأدبي، كل ما يفعله ناقد النقد هو عملية وصفية لشتى التصورات مع القبول بها، على اعتبار أنّ النقد يُضبط بفعل ما يتوسل به أصحابه من أدوات دقيقة.

النقد ونقده – المسار والتقاطع–:

انفتح نقد النقد باعتباره نشاط معرفي، على نظريتي القراءة والتلقي وتداخل معهما، ومن هنا تُصبح الدعوة إلى قراءة القراءة ونقد النقد من أجل فسحة ديمقراطية ما يتمتع فيها القارئ بالكثير من الحرية، نظرا للسلطة التي أعطتها له نظريات القراءة والتلقي، وبهذا يتمكّن ناقد النقد باعتباره قارئ، من تقديم رؤية شاملة للنقد موضوع الدراسة نظرا لأنّ كلّ معرفي تتشعب مرجعياته وخلفياته بغرض الإحاطة الشاملة بكافة الروافد الداخلية والخارجية، التي تغذي النص وترعاه حتى يظلّ متوهجا محافظا على الجوهر الجمالي الذي كان يتمتع به قبل الخضوع للمعالجة، هو قراءة للقراءة، تهدف إلى تقييم الاستجابة الجمالية الأولى بوصفها تحقيقا للعمل ذاته، إذ يوجد طرازين من النقد: النقد الذي يدرس القيم الجمالية غاية أخيرة، والنقد الذي يدرس القيم الجمالية وسيلة للوصول إلى قيم أخرى تعتبر أسمى، وهو نقد النقد الذي يهدف إلى الوصول إلى القيم المعرفية، وتأكيد الارتكاز على الاستجابة الجمالية لإحداث استجابة معرفية يتطلبها نقد النقد؛ على اعتبار أنّ ناقد الأدب يرتكز على المعرفي، من خلال الاستعانة بمنهج نقدي، للوصول إلى الجمالي، وناقد النقد يرتكز على الجمالي للوصول إلى المعرفي، مما يعني أنّ نقد النقد استدعته الطبيعة الجمالية للمعنى والدائمة التهديد بالتحول إلى تحديد منطقي، أي إلى مبهم، فيصبح الجمالي في لحظة ما منطقيا في اللحظة التالية، فمن المحال على معنى أن يظل تأثيرا جماليا إلى ما لانهاية، وسيكتسب المعنى، مع قراءة القراءة، تأثيرا معرفيا، إذ أنّ المعنى لا ينجلي إلا في القراءة وبحسب الاستجابة، وهذا ما يمكن اعتباره أكبر مبرّر لظهور خطاب نقد النقد الذي استدعته التطورات الحاصلة في النقد الأدبي وظهور النظريات والمناهج التي فرضت نفسها على الناقد، وحاول استثمارها، وقد ترتب عن ذلك

الخلط والاختلاط، وشاعت غربة لغوية ومفاهيمية وإجرائية واستقبالية بين النقاد، وبينهم وبين المبدعين كما بينهم وبين المنقود، ولن تحل هذه الإشكالية إلا بخطاب نقد النقد باعتباره العمل الذي يُشير إلى نقد آخر، وهذا بدوره لأنّه موضع التحليل يمكن أن نسميه نقد غاية، لفك الغربة الاصطلاحية والمنهاجية والأداتية التي يعاني منها النقد، وما يصنف في نقد النقد يكون لغايات تعليمية خالصة؛ مما يعني أنّ مجال اشتغال نقد النقد واسع يتضمن في اشتغاله النقد والأدب، خلافا للنقد الذي يتخذ من الأدب فقط مجال اشتغاله وينشد الغاية الجمالية، في حين ناقد النقد من خلال نقد النقد ونقد القراءة تعلّم واكتسب معرفة استنادا إلى المعرفة التي توصّل إليها ناقد الأدب.

نقد النقد قراءة مفككة للمقروء وبانية له من جديد، متأملة في جمالياته ومحاورة لمحمولاته وأطروحاته، توسلا لتقريبه من قارئ جديد، شأنها شأن أية قراءة أخرى تُعوّل على إستراتيجية التفكيك والبناء وتنتج عن طريق استثارة الحس الابستيمولوجي للقارئ، إذ تُعتبر القراءة الناتجة عن استجابة معرفية قراءة ممنهجة؛ لأنّ المجال الابستيمولوجي الذي تصدر عنه يجعل منها قراءة متنوعة ومتعددة، كما يُعبّر عن طموح هذه القراءة في الانتماء إلى ذلك الكل المنهجي الذي تنصهر في بوتقته سائر التوجهات والاختيارات النقدية التي ميزت نظرية النص عبر حلقات تطوراتها المتلاحقة، ويكون نقد النقد منطوق للنتاج المنقود عن طريق إعطاء فرصة للخطاب النقدي ليخرج من نطاق نظرة الذات الضيقة، إلى ذات قارئة أخرى بخبرات قرائية مغايرة بالضرورة؛ إذ يتفق نقاد الحداثة على درجة الإبداع التي تتحقق للميتانقد الذي يستلزم أن يكون الإبداع الناتج معرفي، يحتاج قارئ نقدي يفك المغاليق الابستيمولوجية للنص النقدي، على اعتبار أنّ نقد النقد إستراتيجية تستوفي إنتاج صورة متغايرة لحالة الموضوع المنطلق، مغايرة للرؤى المعرفية التي توصل إليها ناقد الأدب؛ ذلك أنّ جوهر خطاب النقد ومعناه ليسا وليدي النص، بقدر ما هما وليدي التفاعل الداخلي بين أجزائه وتصورات القارئ؛ إذ ينطلق الناقد من قضايا الناقد الأول وآلياته وإجراءاته حيث يتفاعل معها، استنادا لخبراته وتصوراته المعرفية التي يملكها عن نفس تصورات الناقد الأدبي، ومن ثمّ نجد ناقد النقد مطالب بأن يُنتج مقولات نقدية ومعرفية مختلفة عن مثيلاتها التي يحتويها خطاب النقد المنطلق منه.

اعتبار نقد النقد إستراتيجية لا يعني أنّه يهدف إلى تقويض النقد أو إعطاء بديل نقدي، أو يريد أن يدحضه ويحتل مكانه، وإنّما ينطلق منه للقيام بممارسته، وهو بهذا لا

يسعى إلى إقصاء الطريقة النقدية التي قيّم بها الناقد الأول النص الأدبي، وإنّما إعادة صياغة للمقولات النقدية التي صاغها الناقد الأدبي، ولأنّ نقد النقد قراءة واعية بخطواتها وباختياراتها المنهجية، الأمر الذي يتيح لها إمكانية التجلي في تمظهرات وصيغ متنوعة تبعا لنظام الخطاب الذي تتخذ منه موضوعا لاشتغالها؛ لأنّها لا تستعمل نفس آلية القارئ الأول وبالتالي ستكون قراءة مغايرة، لكن لا يُفهم من هذا أنّ نقد النقد مطالب بأن يكون اختلافا مع المنقودين، ولكن من الأمثل أن يكون إضاءة لأفكارهم وتأصيلا لمصادر معرفتهم وتجذيرا لأصول نزعاتهم النقدية، وهذا يدخل ضمن نقد النقد التنظيري الذي يسعى إلى التأصيل والتجذير المعرفي، ولقد أصبح النقد حقلا ملائما لاستنباط المنطلقات التي ينبثق منها الجهاز المفهومي للناقد، ثم الوقوف على نظام الخطاب النقدي وخصائصه من خلال مقاربة ناقد النقد المستوى التطبيقي للنقد حتى يتأكد من سلامته الأدائية وكفاءته الوظيفية، من حيث قدرة آلياته على استيعاب المعطيات المقروءة تحليلا وتفسيرا وتقييما، ومن حيث قدرة إجراءاته على اقتناص الإشكاليات الكلية لهذه المعطيات وليس جزئياتها، مما يعني أنّ النقد في حد ذاته يحتاج إلى ممارسة نقدية؛ أي عملية تمحيص أدوات الناقد وفحص مسلماته ومصادراته الأساسية كل فترة من الزمن وإرهاف معرفته بما يدور في هذا الحقل المعرفي ضمن مختلف الثقافات الإنسانية.

أنتج الناقد الأدبي من منظور نظريات القراءة والتلقي خطابا نقديا افترض استجابة نتيجة تلقيه، إذ تتغير استجابة القارئ مع النص النقدي مقارنة بالاستجابة التي يحدثها النص الأدبي، فالقارئ لما قارب نص أدبي واستعان بآليات مختلفة مكنته من توصيل استجابته الجمالية التي أحدثها تفاعله مع النص إلى قارئ ثانٍ تلقى استجابته وولّدت لديه استجابة معرفية/ابستيمولوجية نتيجة تلقيه خطاب معرفي وليس جمالي؛ إذ يُؤدي التأثير الجمالي إلى إعادة بناء التجربة، وبهذا يكون الناقد الأدبي قد أتاح فرصة لناقد آخر حتى يتفاعل مع نص نقدي هو بدوره متفاعل مع نص أدبي، وتدخل هذه المساءلة النقدية التي استدعتها الاستجابة الابستيمولوجية ضمن ما يصطلح عليه: نقد النقد؛ على اعتبار أنّه خطاب نقدي يحاول الإمساك بتلابيب استجابة القراءة، وهي استجابة معرفية بإمكانها تفعيل خطاب النقد، لأنّ ناقد النقد يحاول استدراك ما فات الناقد الأدبي، غير أنّ من الباحثين من يرى أنّ نقد النقد مغامرة وإنقاص من قيمة النص المنقود، وأنّ ناقد النقد لو أن يكون أكثر ذكاءً أن يبرع في مغامرة نقد الأدب بدل أن ينقد النقد وهي مخاطرة غير مفيدة،

ومن ثمّ يترك للناقد الأدبي الحرية في التعامل مع النصوص الإبداعية دون أن يكون له من يُحاكمه. ويؤكد النقاد أنّ الكتابة بنوعيها الإبداعي والنقدي مغامرة ونقد النقد هو مغامرة أكثر خطورة، ويحذّر مختلف النقاد من الخوض في ممارسة نقد النقد نظرا لأنّ ناقد النقد مطالب بأن يقف على كل الرؤى والمواقف التي كشف عنها ناقد الأدب ويتفاعل معها، مما يُصعّب مهمة القراءة على الناقد ويوقعه في الالتباس وتختلط عليه المواقف، وما ظنّ أنّه يراه جيدا لم يعد أمام ناظريه، وغير أنّ هذه الإشكالية أو الصعوبة تُصيب ناقد النقد غير المتسلّح والناقص المعرفة بآليات القراءة التي استعان بها الناقد الأدبي، أما ناقد النقد الحائز للقدرة المعرفية يستلزم امتلاكه القدرة على محاكمة النقاد من حيث التزامهم بالأصول النظرية للمنهج المختار أو عدم التزامهم بها، لكن يُفترض فيه أن يكون أكثر معرفة من الناقد، فعليه أن يُلّم بجميع أصول المناهج والفروق الحاصلة بينها، إلاّ أنّ الحصول على هذه القدرة المعرفية في مجال نقد النقد ليس بالأمر الهيّن فهو مهمة شاقة لكن بإمكان الناقد امتلاكها.

منهج ناقد النقد:

ينطلق ناقد النقد من فكرة أنّ الناقد الأدبي قد ترك في نصه لاحسم معرفي ومنهجي وأداتي، وهي المستويات التي يلحقها التغيير، فالناقد ملزم بأن يُخضع تلك المقاربات إلى التحليل الابستيمولوجي والتأريخي، نظرا لأنّ مناهج النقد وأصوله ليست قوالب جامدة، ودرجة استيعاب مبادئها وآلياتها ليست واحدة فهي تتفاوت بين النقاد، الأمر الذي تحتاج معه الدراسات الممنهجة مساءلة تستهدف مستواها المعرفي الابستيمولوجي. وناقد النقد مطالب بأن يتخلص من فكرة أنّ النص المنقود فيه تقصير ويسعى جاهدا إلى إضاءة هذه الجوانب والتحاور معها ومطلوب منه أن يُمارس على واضعيها وممارسيها ما يُدعى بعلم اجتماعيات المعرفة؛ أي يحاول إيجاد مبررات لناقد الأدب الذي استعان بمنهج نقدي وحاول استثمار آلياته الإجرائية للوقوف على معرفة، فيكون المنهج المُتبّع في هذه المساءلة منهجا وصفيا تحليليا يهدف إلى عرض المفاهيم والقضايا وتمحيص دقتها وصحتها ومدى فعاليتها من خلال وصف بنية القضايا النقدية التي عالجها الناقد الأدبي وتأمُّلها عن طريق مسح نقدي للتصورات المنهجية التي قدّمها ناقد الأدب والقبول المبدئي بها، وبهذا يصبح نقد النقد تصحيحا للنقد من داخل النقد الأدبي؛ ذلك أنّ ناقد النقد متخصص في تأمل مناهج النقد الأدبي سواء في جانبها النظري أم التطبيقي، وهو مطالب

بأن يتأمل المنهج الذي تأمَل به الناقد الأدب، على اعتبار أنّه متخصص في تأمل النص الأدبي، وإذا ما كان قد اتّبع الحرفية المنهجية واستوعب مبادئ هذا المنهج أو أخلّ بها، لأنّ المناهج إنّما تصلح وتفيد حينما تتخذ منارات ومعالم ولكنها تفسد وتضر حين تجعل قيودا وحدودا، فيجب أن تكون مزاجا من النظام والحرية والدقة والابتداع، ولا يتأتى لها ذلك إلاّ عن طريق الاستيعاب الكلي لمقولاتها من قبل الناقد وإتباع خطواتها بانتظام وتحري الدقة والموضوعية، لأنّ المنهج سليل العلم.

الوعي النقدي هو الذي فتح المجال لظهور نقد النقد، على اعتبار أنّ نقد النقد هو فحص لما قد يتضمنه الخطاب النقدي من شعرية من خلال البحث عن مدى استيفاء الخطاب النقدي للشروط التي تجعل منه خطابا نقديا، وهو فحص للمنهج وآلياته والكيفية التي طُبّقت بها للوقوف على كيفية استثمار الناقد الأدبي لآليات المنهج الذي اتبعه وهل اتبع الحرفية المنهجية أو أخل بأحد المبادئ حتى يستدرك ناقد النقد هذا النقص ويُقيّم المستوى المعرفي للناقد الأدبي الذي بدوره يُقيّم المستوى الفني للخطاب الأدبي، على اعتبار أنّ النقد الأدبي مقاربة للنص تهدف إلى استخراج الوظائف المضمرة داخله وتصنيفها والتعرّف على العلاقات الكانة بين هذه الوظائف، هذه المقاربة تحتاج إلى مقاربة أخرى يُمثلها نقد النقد الذي يأتي في مرحلة تستلزم أن تُسبق بمرحلتين: وجود خطاب الأدب وخطاب نقده، وفي هذا تأكيد على أنّ للعمل الأدبي قطبان يمكن أن نطلق على أحدهما القطب الفني والآخر الجمالي، والقطب الفني هو نص المؤلف، والقطب الجمالي هو عملية الإدراك التي يقوم بها القارئ، والقطب الثالث معرفي ناتج عن تأُمل الناقد للقطب الجمالي. وفهم الممارسة النقدية هو الحافز وراء ناقد النقد للقيام بنقد النقد، إذ تسمح هذه الممارسة باعتبارها قراءة وإعادة قراءة وكتابة عن نقاد آخرين تعليم الناقد بنفسه بوصفه ناقدا، وهذه إحدى ثمرات دراسة النقاد الآخرين، يشعر بها ناقد النقد ويُثري بها معارفه لأنّه يُعاين المستوى المعرفي الذي يُمثله المنهج النقدي بعد اختيار نصوص عدد قليل من كبار النقاد فقط وفك رموز مفاهيمهم الفردية عن العالم ونظرياتهم عن الأدب وقوائم قيمهم وأساليبهم؛ أي أنّ ناقد النقد يصنع مع النقاد ما يصنعه النقاد مع الشعراء من خلال تتبعهم ومحاولة تقييم معارفهم ومدى استيعابهم لآليات المنهج الذي أُتخذ كأداة إجرائية مع اختلاف المتن المتخذ للدراسة؛ إذ يتخذ نقد النقد من الممارسة النقدية مجال اشتغاله خلافا للنقد الأدبي الذي يُسائل خطاب الأدب ويُحاوره محاولا إضاءته، والمشتغل بخطاب نقد

النقد هو ناقد بإمكانه ومن خلال العملية النقدية أن يحاور الأدب كما يحاور النقد من خلال محاورته الأدب مستعينا فيها بمنهج نقدي له آليات ومبادئ يستلزم تطبيقها، الأمر الذي تحتاج معه الدراسات الممنهجة مساءلة تستهدف مستواها المعرفي الابستيمولوجي، وبهذا يصبح نقد النقد تصحيحا للنقد من داخل النقد الأدبي، يُعاين المنهج ومدى استيعاب الناقد لآلياته وكيفية استثمارها، مما يعني أنّ الاختلاف بين الناقدين تتحكم فيه نوعية الاستجابة ودوافع الناقد لإجراء المقاربة النقدية؛ فناقد الأدب يبحث عن الجمالية التي تتأتى من الفنية أما ناقد النقد فدوافعه معرفية تتجلى في البحث في المستوى الإبستيمولوجي، فهوملزم بأن يُخضع تلك المقاربات إلى التحليل الابستيمولوجي بينما الناقد الأدبي يُخضع الأدب للتحليل الجمالي الاستيتيكي؛ فناقد النقد بدل أن ينقد عملا خياليا سوف ينقد عملا هو بدوره ينقد عملا خياليا، لذلك يختلف المتن الذي يتخذه كل من الناقدين لاختلاف مستويي التحليل والمعاينة.

لا يستعين ناقد النقد بمنهج نقدي لمقاربة المساءلة النقدية التي قام بها الناقد الأدبي، قبل أن يُقدّم مسحا معرفيا يُعينه فيه الوصف، وصف المنهج الذي اتبعه ناقد الأدب، كما لا يمكنه أن يختار منهج الدراسة قبل أن يطلّع على المنجز النقدي الذي يتخذه موضوعا لنقده، وهو في هذا يختلف عن الناقد الأدبي الذي يمكنه أن يختار المنهج قبل الإطلاع على النص الأدبي، ففي نقد النقد الدراسة المراد مقاربتها هي من تفرض المنهج، أما أن يلجأ ناقد النقد إلى دراسة منهج بنفس المنهج أو بغيره ودراسة نظرية بنظرية عندئذ سيبتعد عن تحقيق القدر الضروري من الموضوعية في تحليلاته وأحكامه النقدية وتصعب عليه الدراسة المعدّة من أجل تأمل منهج ناقد الأدب، فالناقد الأدبي هو الذي يُحدّد المنهج النقدي وناقد النقد يُبقي على نفس المنهج المتبّع ويقوم بعملية وصف بنائي لأدواته وإجراءاته ويلاحق الناقد معرفيا ليقيّم تحليلاته وأحكامه، وتكون دراسته مغايرة للدراسة التي قدّمها ناقد الأدب. تتم ممارسة نقد النقد من خلال تفكيك المقروء وإعادة بنائه من جديد، والتأمل في جماليته ومحاورته، ويعتبر النقد الأدبي من أهم المجالات التي خبرت فيها المعرفة أدواتها المنهجية المستحدثة مما ساعد في استحداث نقد النقد كحقل معرفي جديد يُحاول استثمار أدوات معرفية حديثة في مقاربة خطاب النقد، وقد تأتى لخطاب نقد النقد أن يستفيد من تكنيك التجزئة والتشويه الذي بدأه فنانو الحداثة، وساعد هذا التكنيك الناقد التفكيكي في فك عمله النقدي ذاته وأنظمته دون الاستعانة بآليات وأدوات مغايرة للأدوات

التي استعملها الناقد الأول، وبهذا تكون ممارسته النقدية نتاج التجاوب الذي يقع بين رؤيا عالم القارئ ورؤيا عالم النص المقروء.

على ناقد النقد أن يكون الملاحظ المستغرق الذي يتخذ من الملاحظة والاستغراق مبدأ له، وعلى وفق هذا المبدأ يحاول القارئ الناقد بدلا من أن يعتذر من ظهور الحوافز عندما لا تكون مقصودة على نحو واع، أن يفصح عن حوافزه للمعرفة بوصفها عقلنة لمجاهرته بها مما يعني أنّ النقد يحتاج إلى القارئ الناقد الفرد الواعي بأغراض النقد وحوافزه الذي بإمكانه توسيع نطاق الخطاب النقدي ويضمّنه جهود نقدية من خلال الإضافات والإضاءات ويدعّمها بآراء نقدية مثل الناقد الأدبي، وبالتالي يمكن للنقد الأدبي أن يدخل مع نقد النقد عصرا جديدا ومرحلة جديدة بتغيّر نظرة الذات إليه أو تحديقها فيه، ونظرا لأنّ النقد يخرج بجملة من العلاقات من خلال معاينته للنص الأدبي فعلى ناقد النقد أن يهتم بمراجعة هذه العلاقات وتقييمها في ضوء نظريات نقدية أو في ضوء المنهج النقدي الذي استعان به الناقد الأدبي ويجب الإشارة إلى أنّ النص النقدي من حيث إنّه يقع داخل دائرة الأدب عليه أن يكون غير قابل للقراءة بنفس الدرجة التي قرئ بها النص الأدبي، لأنّ توحيد آليات النقد ونقد النقد ستؤدي حتما إلى نفس النتيجة، الأمر الذي يتطلب انتفاء إحدى الخطابين وتراجعه لحساب الآخر، لأنّ قراءة النقد ليست اختيارا بيّنا لمنهج نقدي بعينه، مثلما أنها ليست طريقة ديداكتيكية متعالية عن ظروف وخصوصيات الانجاز، وإنّما هي قراءة تتموضع بوعي استنادا على الموضوع المنطلق منه؛ أي أنّ ناقد النقد مطالب أن ينحصر في دائرة النشاط الخلاّق للكاتب وللعمل الذي أبدعه الكاتب ولإعادة خلق العمل نفسه في أعماق القارئ. لكن لا يفهم من هذا الانحصار المعرفي أنّ ناقد النقد يسعى إلى إثارة قضايا النقد ذاته بقدر ما يسعى إلى الكشف عن ضوابط العملية النقدية نفسها، إذ ينطلق من القضية التي أثارها الناقد الأدبي ليتمكّن من الوقوف على جملة القواعد والقوانين التي تضبط هذه القضايا؛ مما يعني أنّ نقد النقد هو فحص لما قد يتضمنه الخطاب النقدي من شعرية، فيتحول بفعل ذلك إلى موضوع للنقد بعد أن كان في مبدئه خطابا ناقدا، الأمر الذي ينتفي معه أنّ نقد النقد اختلاف مع النص المنقود ويحاول إعادة قراءة الخطاب النقدي بآليات مغايرة لآليات الناقد، وإنّما هو يعاينها ويحاول أن يقف على مدى استيفائها للشروط التي تحكمها ليكشف عن مدى وعي الناقد بها، لهذا لا يمكن لناقد

النقد أن يختار المنهج النقدي مسبقا ويعاين به العمل المنجز، ولا يستخدم المناهج المعدّة لدراسة الأدب في دراسته للنقد.

لقد حدث خلط على المستوى المفاهيمي لدى ناقد النقد سببه أنّ نقد النقد قد خرج من صلب النقد الأدبي مما أدى بالمشتغلين إلى استعمال مناهج نقد الأدب، فالنقد لا يقرأ نفسه بنفسه أو بأدواته المعرفية، فذلك أشبه –في استحالته– بتشبيه الشيء بنفسه، كما يقول البلاغيون القدماء، نقد النقد له كيان معرفي خاص به ومن غير المناسب مقاربة النقد بمناهجه وأدواته المعرفية قبل قراءة النص موضوع الدراسة، ويجوز استخدام المنهج في تفكيك النص النقدي بنفس الطريقة التي يفكك بها النص الأدبي، لكن لا يفهم أنّه اقتراح لإتباع مناهج النقد الأدبي كآلية لنقد النقد، وإنّما القول بإمكانية إتباع الخطى المنهجية المتبعة في تفسير النص الأدبي، لكن بعد الإطلاع على الدراسة والقبول باختيارات الناقد للمنهج؛ فإذا كان المنهج النقدي سلاحا فعالا في تحليل الخطاب الأدبي وفي سبر أغواره، فإن الأمر حينما يتعلق بالخطاب النقدي وبالخوض في إشكالية المناهج ذاتها قد يكون مختلفا جدا، إذ يصعب على الباحث أن يطمئن إلى منهج بعينه ويتكئ عليه لفهم هذه الإشكالية وحلّها أو لفهم مناهج أخرى وتقويمها، إذ تضمن القراءة المنهجية لكل نوع من أنواع الخطابات أو النصوص الأدوات الملائمة للتحليل بعيدا عن اقتراح وصفة ناجزة وحيدة للمقاربة قد تخون الخصوصيات البنائية والنوعية لتلك الخطابات أو النصوص التي تشتغل عليها، فالدراسة النقدية تتبع منهج خاص بنقد الأدب، وإذا اختار ناقد النقد منهجا آخر غير منهج ناقد الأدب فهو يُقيدها ولا يستطيع ملاحقة الناقد في تصوراته عن منهجه.

نقد النقد هو عملية منهجة للنقد يتم من خلالها تحويل اهتمام الناقد من الأدب إلى مناهج فحصه، فالمنهج هو بمثابة الهاجس لدى ناقد النقد الذي ينطلق من استجابة معرفية للمقروء ويسعى للوقوف على المنهج الذي اتبعه الناقد، حيث ينشغل القارئ بتحديد المنطلقات الأصولية التي تصله بموضوعه المقروء في الوقت الذي تفصله عنه، والتي تمايز بين قراءة هذا القارئ وقراءة غيره والتي تمكنّه من السيطرة على موضوعه والتباعد عن شراك معطياته المباشرة أو مراوغتها، وفي الوقت نفسه تمكنّه من السيطرة على حركة وعيه بهذه المعطيات والكشف من ورائها عن العلاقات التي تنظمها، كما يصعب على القارئ غير المستغرق فيما يقرأ التمييز أو وضع حدود دقيقة بين الواقعة والتأويل أو بين ما يمكن أن يقرأ في النص وبين ما هو مقروء فعلا، إذا فشلت آفاقه المعرفية في الاندماج مع

الرؤى المعرفية التي يحويها النص، وقد أتاحت آليات القراءة هذه الفرصة لناقد النقد ومكنّته من القيام بقراءة واعية تدور على فحص المواقع بين القارئ والمقروء أكثر مما تنطلق من المسلّمات القائمة أو الفرضيات المصادر عليها فتكون الدراسة التي يقدّمها نقد النقد مستبطنة منهاجية تهدف إلى وصل ما تقطّع بين الكتابة والقراءة، بين الكاتب والقارئ، بين الإبداع الأدبي ونقده، ويُلحظ أقوى فأقوى اقتران هذه الالتفاتة من بعض نقدنا الأدبي بإعادة الاعتبار للنقد التطبيقي؛ إذ تُعد الممارسة التطبيقية الغذاء المرتد الذي يحكي صدى النظريات وتحكي النظريات بعضا من صداه، لذلك تولى نقد النقد مهمة تخليص النقد التطبيقي من الطريقة المتبعة في مقاربته والمنحصرة في النقل والتقليد والتلخيص والعرض، والتعليق والحاشية، والاستدراك والتعقيب، ويسعي إلى الضبط المنهجي بإتباع خطوات محدّدة ومستندة إلى معرفة، لأنّ الاقتصار على موضوع القراءة في غيبة الوعي النظري بكيفية القراءة وآلياتها وإجراءاتها ينتهي إلى تجريبية متخبطة تتسم بآلية التقليد أو عشوائية التلفيق، وبالتالي يمكن القول أنّ نقد النقد جاء لوضع حد لـ غلبة البحث المباشر والإجرائي في المنهج، وهشاشة أو مجانية الخلفية الابستيمولوجية المتصلة بمنهج بعينه أو بعامة، وستكون محاولة وضع الحد هذه بمثابة الواقي للإبداع والنقد والحائل أمام الإخلال المنهجي؛ ذلك أنّ نقد النقد يُخلّص النقد من الانسلاخ المنهجي ويسعى، باعتباره قراءة منهجية إلى اجتناب مظاهر العفوية وعدم الدقة في التحليل، وحتى يتحقق ذلك على القارئ أن يقدّم قراءة ناتجة عن الوعي النظري بالموضوع والتأمل النقدي للمنهج ويسعى فيها إلى الحد من تلفيقية المنهج وعشوائية المنظور ونقلية الفهم، ويتخلّص فيها من التحليل غير المؤسس ويحاول الوقوف على الخلفية المعرفية التي يستند إليها المنهج المستعان بأدواته للتحليل، ويُقدّم قراءة نتاج استجابة معرفية، وستكون القراءة المنهجية بهذا الاختيار الابستمولوجي، قد وضعت اليد، نظريا على الأقل، على أسلم السبل الإستراتيجية للخروج بالدرس القرائي من مآزقه الإشكالية، خاصة فيما يتعلق بالمنظور والمنهج والإجراءات والآليات، على اعتبار أنها المستويات التي يلحقها التغيير وبالتالي تستلزم التقييم والمراجعة من قبل ناقد النقد، حيث يرصد من خلال معاينتها الرؤية الجديدة على مستوى الفعل الإبداعي من خلال عدسة التلقي، ثم في بؤرة الحكم النقدي.

الوصف أداة ناقد النقد:

يتخذ ناقد النقد الوصف فعل قراءة يسمح له القيام بممارسته النقدية التي تتولى الحديث عن النقد، أصوله ومناهجه، فتضع له القواعد وتُقيّم له المناهج وتشرّع له الطريق، فيكون بحثه متمايز عن النقد الأدبي، وله كيان منهجي خاص به متعلق بالمعرفة التي تكشف عنها المناهج في صورتها الإجرائية. ويُشترط في الوصف الذي يتخذه ناقد النقد أن يكون منحازا، خاليا من السلبية والإنتقاد، فحيادية الوصف كثيرا ما تقود إلى إعادة إنتاج المادة الموصوفة بطرائق أخرى مثل تقديم الخلاصة أو الشرح والتوضيح للنتائج والأحكام التي توصّل إليها الناقد الأدبي، وبذلك تكون العملية الوصفية التي قدّمها ناقد النقد ملخّصة وشارحة وموضّحة للمتن النقدي ومختلفة عن الممارسة التي قدّمها الناقد الأدبي. وقد دفع هذا الوعي بالاختلاف إلى اقتحام نقد النقد بصفته ممارسة متميزة، وصار البحث عن أسسها ممكنا والرجوع إلى مصادرها مطلوبا، لأنّ ناقد النقد يُعيد قراءة ما قُرئ؛ أي يقوم بعملية تحويل الوصف إلى عملية تُحلّل المتون النقدية، وحتى يتسنى له تحويل الوصف المحايد إلى ممارسة تحليلية للأعمال النقدية ويجعلها تحظى بقدر من خصائص البحث المعرفي والمنهجي، يحتاج إلى اطلاع واسع على مناهج معرفة المعرفة أو ما يُسمى عادة بمناهج البحث في العلوم الإنسانية ويستوعب مبادئها وآلياتها ويعرف الفروقات الحاصلة بينها، لأنّ مهمته معاينة منهج دراسة جعلها الناقد الأدبي نقدية تطبيقية للأدب والأدباء يستعين فيها بمنهج نقدي يتحكم في اختياره الذوق والذاتية، في حين تكون دراسة ناقد النقد نقدية تطبيقية للنقد والنقاد يسعى من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر من العلمية والموضوعية، وتكون وسيلته فيها الوصف المحايد، وناقد النقد غير المتخذ الوصف أداته لن يستطيع المساهمة في المعرفة النقدية، حيث أنّ هذه الأداة تسمح بتحويل المكتسبات المعرفية لناقد النقد إلى ممارسة لأنّ مناهج نقد الأدب تُعد بالنسبة لنظرية نقد النقد بمثابة مورد معرفي يغنيها ويمدها باللبنات الأساسية لبناء نفسها، فالمقاربة من أجل ناقد النقد وليس من أجل ناقد الأدب الذي أخرج منجزه بمنهجه الذي اختاره، وليس حريصا على أن يقول عنه مؤرخو المذاهب النقدية، أنّه اتبع هذا المذهب أو ذاك، فالناقد الأدبي لا يتدخل في مهام نقاد النقد ومن الضروري أن يعي الناقد مهمته وحدودها وأنّ مستوى بحثه يحتاج إلى مستوى بحث آخر، وأنّ اللوم المنهجي لا يُضيره، لأنّ النقد حاضرا ونقد النقد غائبا يُحرم فيه ناقد النقد من الاشتغال والمساهمة، فهو محتاج إلى إخراج منجز نقدي يتحكم فيه القبول والرضى بتصورات الناقد عن المنهج الذي استعان به حتى لا يُغيّب من المشهد

النقدي، وناقد الأدب ليس من مهمته معاينة المستوى المعرفي أو وصفه فالعمل متروك لناقد النقد، حيث يمكنّه الوصف من أن يُقدّم خدمة لنظرية المعرفة في مجال البحث في نقد النقد، كما يمكّن من اقتحام عالم الاتجاهات النقدية وكذلك اقتحام أنماط الممارسات التحليلية المصاحبة لها؛ أي يُقدّم خدمة مزدوجة للمعرفة ولناقد النقد أين يُفسح له المجال كي يشتغل في حقل المعرفة ويسهم في إثرائها ويسمح لمعارفه بأن تظهر مع شرط الاستعانة بأداة الوصف، فنقاد النقد أو مؤرخو المذاهب النقدية يضعون الوصف الذي يرونه للطريقة التي اتبعها الناقد كما يشاءون على اعتبار أنّ لكل ناقد طريقته أو منهجه يعاين به الأدب يختاره بناءا على ذوقه ورغبته، وحتى يتسنى لناقد النقد تقديم إضافة ومساهمة للمعرفة النقدية عليه أن يسم ممارسته بالجدالية ومحاكمة المناهج تارة من داخلها وتارة بوضعها أمام سياقات مختلفة تجعل نقد النقد سجالا وكشفا للمعارضة، أي أن يقبل معارف الناقد أولا ثمّ ينطلق في التحاور معها، مستندا على خلفياته المعرفية، مدعما تحاوره المعرفي، متبعا الدقة والموضوعية ومتخليا عن الذاتية وإصدار الأحكام غير المؤسسة.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ الوعي النقدي هو الذي فتح المجال لظهور نقد النقد، وهو قراءة بانية للنص ومضيئة له، لا يستعين فيها صاحبها بمنهج نقدي، وإنّما ينطلق من تصورات الناقد المنهجية، مما يعني أنّ نقد النقد هو عملية منهجة للنقد يراجع فيها ناقد النقد المستوين النظري والتطبيقي، على اعتبار انّ نقد النقد مراجعة للنقد أوجدها النقد لنفسه، يتكئ فيها على كل ماهو جمالي للوصول إلى المعرفي، إذ يُسهم نقد النقد بهذه المراجعة يفي تحقيق النقلات، والإضافات على تاريخ الفكر، وهو محاولة للتخلص من الممارسة التجريبية العشوائية التي لحقت بعض النقد التطبيقي، فمن غير المعقول أن تُقبل كل الممارسات النقدية المنجزة. ويتحقق ذلك لناقد النقد جراء تعرّفه على تلك الأفكار، فبدون الإدراك المعرفي لا يمكنه تقييم النقد ورسم الأفكار الأدبية والتيارات الايديولوجية للفترة التي كتب فيها النقد الأدبي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأنّه نقد موجّه للفكر حدسي وتفسيري ومبدع، وبالتالي يمكن لناقد النقد إحداث تغيير أو إضافة لتاريخ الفكر النقدي، ويحقق نقلة فكرية ومعرفية، لم يتمكّن ناقد الأدب من تحقيقها؛ مما يعني أنّ نقد

النقد لا يقتصر على عمليات المراجعة أو التحقق من السلامة فحسب بل هو اضافة للمعرفة.

الاحالات والمراجع:

1- إبراهيم محمود خليل. النقد الأدبي الحديث من المحاكاة إلى التفكيك. ط1. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. 2003.

2- أحمد أبو حسن. نظرية التلقي والنقد الأدبي العربي الحديث، نظرية التلقي-إشكالات وتطبيقات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط 1993.

3- اندرسون أمبرت. مناهج النقد الأدبي. ترجمة الطاهر أحمد مكي. مكتبة الآداب القاهرة، 1991.

4- جابر عصفور. قراءة التراث النقدي. ط1. مؤسسة عيبال للدراسات والنشر. 1991.

5- حميد لحميداني. سحر الموضوع-عن النقد الموضوعاتي في الرواية والشعر- ط2. مطبعة آنفو -برانت، فاس. 2014.

6- ديفيد بليتيش. الافتراضات الابستيمولوجية في دراسة الاستجابة. ضمن نقد استجابة القارئ من الشكلانية إلى مابعد البنيوية. تحرير. جين. ب. توميكنز. ترجمة حسن ناظم -علي حاكم. المجلس الأعلى للثقافة. 1999.

7- سيد قطب. النقد الأدبي أصوله ومناهجه. ط8. دار الشروق، القاهرة. 2003. محمد خرماش. النقد الأدبي الحديث وإشكالية المناهج. مقالات ودراسات، منتدى مناهج النقد الأدبي المعاصر.

8- صبري حافظ. أفق الخطاب النقدي. دراسات نظرية وقراءات تطبيقية. ط1. دار شرقيات للنشر والتوزيع. القاهرة، 1996.

9- عبد السلام المسدّي. في آليات النقد الأدبي. دار الجنوب للنشر، تونس. 1994.

10- عبد العزيز حمودة. المرايا المحدبة. من البنيوية إلى التفكيك. عالم المعرفة العدد 232. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت، 1978.

11- عبد الله الغذامي. الكتابة ضد الكتابة. ط1. دار الآداب. بيروت. 1991.

12- عبد الملك مرتاض. في نظرية النقد -متابعة لأهم المدارس النقدية المعاصرة ورصد لنظرياتها- ط1. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. الجزائر، 2002.

13- فولفجانج إيسّر. فعل القراءة -نظرية في الاستجابة الجمالية. ترجمة عبد الوهاب علوب. المجلس الأعلى للثقافة. 2000.

14- محمد الدغمومي. انتقال المفاهيم: نقد النقد. ضمن سلسلة ندوات ومناظرات رقم 76، انتقال النظريات والمفاهيم. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء. 1999.

15- محمد حمود. مكونات القراءة المنهجية للنصوص. المرجعيات، المقاطع، الآليات، تقنيات التتشيط. ط1. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء. 1998.

16- محمد مفتاح. النص: من القراءة إلى التنظير. ط1. شركة النشر والتوزيع –المدارس– الدار البيضاء. 2000.

17- نبيل سليمان. الكتابة والاستجابة. دراسة. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق. 2000.

18- نبيل سليمان. المتن المثلث. ط1. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة، 2005.

19- نبيل سليمان. مساهمة في نقد النقد الأدبي. ط1. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت. 1983.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

التجديد الموسيقي في شعر علي بن عبد الرحمن بن أبي البشر الصقلي
– قراءة في أوزان الموشحات المغربية –

L'innovation musicale dans la poésie de Ali bin Abdul Rahman Bin Abielbichre Sicilien
- Lire dans les Mouwashahat du Maroc suscité -

أ. سليم بوزيدي – المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/08/26 تاريخ قبول النشر: 2017/03/20

الملخص :

يعالج هذا البحث التجديد الموسيقي في شعر علي بن عبد الرحمن بن أبي البشر الصقلي الذي يعد من أوائل الشعراء المغاربة الذين نظموا في الموشحات بطريقة تمكن من توليد أكثر من بحر اعتمادا على تفعيلات متقاربة لكل من بحر الخفيف، وبحر الرمل، وبحر المجتث، وإيرادها في صورتها التامة والمجزوءة. وهي محاولة مغربية للتجديد في موسيقى الموشح ظهرت في المغرب العربي، وعُرفت بعروض البلد.

الكلمات المفتاحية: ابن أبي البشر الصقلي، الموشحات المغربية، التجديد الموسيقي.

Abstract :

The present research deals with the musical innovation within the poetry of Ali bin Abdul Rahman bin Abi El Bisher El Sikilli. The latter stood as one of the pioneer Maghriban poets who wrote terza rima in a way that allows generating more than one metre by relying on approximate metrics of the light metre, the sand metre and the root meter in both its complete and partial picture. This represents a Maghriban attempt to renew the religious terza rima which appeared in the Arab Maghreb, and was known as the country metrics.

Key words: *Abi El Bisher Sikilli -Muwachah poets -musical innovation.*

أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن أبي البشر الصقلي الانصاري:

1- حياته وشعره:

هو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن أبي البشر الكاتب الصقلي الأنصاري، سمّاه أبو الصلت في رسالته من أهل العصر، وأثنى على بلاغته بعد ذكر أبيات لنفسه في وصف النيل، كتبها إلى الأفضل ليلة المهرجان وهي:[1]

أبدعت للناس منظراً عَجَبَـا لازلت تحيي السرور والطربا
جمعت بين الضدّين مقتـدراً فمن رآى الماء خالط اللهبـا
كأنّما النيل والشّمُوعُ بـــــه أُفـــقُ سَمَـاءٍ تألّقت شُـــهُبَا
قَدْ كانَ في فـضة فَصَيَّـرَهُ تَـوَقُّدُ النّـار فَوْقَـهُ ذَهَبَـــــا

وقد وصف شعره بالدر والياقوت إذ يقول:" وقرأتُ في مجموع شعر نَظْمًا حُرٌّا، يفوق ياقوتًا و ودرًا منسوبا إلى أبي الحسن بن أبي البشر مشتملًا من المعاني على الغُرَرْ"[2] ثم ذكر له مجموعة من الأبيات الشعرية في مقطوعات. وبعدها ذكر الموشحة التي نحن بصدد دراسة تلوينها الإيقاعي، فقال عنها:" ومما يُقرَأُ على خمسة أوزان:

وغزال مشنـــــف قد رثى لي بعد بُعْدِي
لما رآى ما لقيــتُ
مثل روضٍ مفـوف لا أبـــالي وهو عندي
فـي حُبِّهِ إذ ضنيتُ
في قضيب مهفهف لـذّ فيه طُـولُ وجـدي
جـفَا فكِدتُ أَمُـوتُ
مَانِعٌ غير مسعفٍ ليس يأبى نقض عهدي
وليس إلّا السكوتُ
جائرٍ غير منصف حَـــالَ عَمَّـا يُبْـــتدِي
إنّ الوِصَال بخوتُ[3]

2- أهمية الشعر المغربي:

لقد أشار النقاد والباحثون الذين اهتموا بالشعر المغربي والأدب المغربي بصفة عامة إلى أهمية القطر المغربي إلى جانب القطر العربي في المشرق، وهذا بالنظر إلى الإنتاج العلمي والأدبي الغزير، وكثرة أدبائه وشعرائه، ولكن برغم هذه الكثرة والوفرة، فقد ضاع جُلُّه لأسباب عديدة منها قلة الاهتمام به، وهذا ما يوضحه د.حسن حسن عبد الوهاب بقوله:" تختلف أهمية هذا القسم (يعني قسم شعراء المغرب) باختلاف بعض أقطاره. فإذا كانت الأندلس- رغم النكبات التي أصيبت بها- قد احتفظ لها التاريخ بالكثير من تراثها الأدبي والعلمي، واتجهت جهود الكثير من المحققين والدارسين إلى تحقيقه ونشره. فإن آثار بقية المغرب الإسلامي كانت أقل حظوة وأكثر تعرضا للتلف والضياع"[4].

ولسنا ندري أكان الإهمال لهذا التراث المغربي مقصوداً أم غير مقصود، وهل كان الإهتمام بنظيره في الأندلس بدافع الانحياز لأدب قطر دون آخر، فالباحث في الأدب الأندلسي أو المشرقي بصفة عامة لا يجد أي إشكال فيما يتعلق بالمصادر والمراجع فالأمر غير ذلك في الأدب المغربي "فالأهم الأغلب من ذلك الإنتاج لم تبق لنا منه عوادي الدهر إلا نتفًا قليلة أو مجرد أسماء للكتب والمصنفات التي اعتنت بتسجيل ذلك التراث والاحتفاظ به"[5].

3- التشكيل الإيقاعي في الشعر المغربي القديم:

إن من أهم المميزات التي تميز اللغة العربية أنها لغة شاعرة كما وصفها العقاد في كتابه "اللغة الشاعرة": "إن اللغة العربية وصفت قديما وحديثا بأنها لغة شعرية"[6]، ويرجع هذا الوصف إلى كثرة الشعراء العرب، وغزارة إنتاجهم الشعري إن في المشرق أو في المغرب، وإلى كونها تؤثر في السامع عن طريق الأوزان التي ينظم فيها الشعر، فالمتلقي ينجذب إلى عذوبة ألحان الشعر ويصغي إليه، ومن هنا كان للوزن الشعري أو العروضي الدور الأكبر في خلود الشعر العربي منذ مئات السنين.

فلا يستطيع الدارس للشعر العربي وبخاصة القديم منه أن يتذوقه، ويعرف خصائصه إلا إن درس أوزانه، "ومن لا يلم بقواعد هذا العلم وقوانينه وبحوره فإنه يفقد صلته بالشعر ولا يستطيع أن يتذوقه أو يحس به أو يقف على ما فيه من جمال وإبداع، فالوزن أو الموسيقى عنصر أساسي من العناصر التي تقوم عليها القصيدة"[7].

ولعل الوزن من هذا المنظور يشكل أهم الفوارق بين الشعر والنثر على اختلاف أجناسه، ومنذ أن اخترع الخليل بن أحمد أو اكتشف بحور الشعر والشعراء ينظمون وفقا لهذه القوانين والأوزان، ويحاولون التجديد فيها بما يناسب بلدهم وعصرهم وثقافتهم.

4- بناء الموشح:

مع كون الموشح أو الموشحات فنًّا شعريا ينتمي إلى الأندلس، إلا أنه ليس مثل القصائد الشعرية ذات البناء العمودي والفني الذي عهدناه في الشعر العربي القديم. إذن فهو فن شعري محدث في الشعر العربي، وله خصائصه الإيقاعية والفنية التي تعتمد على الجانب الموسيقي بشكل كبير، ويذهب الدكتور محمد عباسة إلى أن الموشح "يتكلم من عدة أقسام وهي وحدات فنية محكمة ينهجها الوشاح لتأدية إيقاعات نغمية منسجمة، ولم يُشر أحد من الوشاحين الأندلسيين الأوائل إلى تسمية أقسام موشحاتهم"[8]. ومع أن شعراء الموشحات قد نظموا الكثير منها إلا أنهم لم يضعوا تسميات ولا أوصاف لما نظموه، فبقي الموشح دون تقسيم وتسمية لجزء من أجزائه ذات الإيقاعات المحكمة كما وصفها الدكتور محمد عباسة، وبقي الأمر كذلك جاء الناقد الأندلسي ابن سناء الملك ووضع للموشح أقساما وأجزاء وأعطى كلا منها تسمية اصطلح عليها فيما بعد.

5- التجديد العروضي في المغرب العربي:

مما لا شك فيه أن المغرب العربي قد أنتج شعراء كثر أخذوا الشعر عن نظرائهم في المشرق، ثم تمكنوا فيه تمكنا كبيرا وبخاصة في الأندلس، وهذا ما يؤكده ابن بسام في كتاب "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة" إذ يقول: "و مازال في أفقنا هذا الأندلسي إلى وقتنا هذا من فرسان الفنين وأئمة النوعين، قوم هُمْ مَا هُمْ طيبَ مكاسر، وصفاء جواهر، وعذوبة موارد ومصادر، لعبوا بأطراف الكلام المشقق لعب الدّجى بجفون المؤرق(..) وباهوا غُرَر الضحى والأصائل بعجائب الأشعار والرسائل: نثر لو رآه البديع لنسي اسمه.. ونظم لو سمعه كُثَيِّر ما نسب ولا مَدَحَ، أو تتبعه جرول ما عوى ولا نبح"[9].

فواضح من هذا النص أن ابن بسام قد ضاق ذرعا بالتقليد والإتباع الذي رأى عليه معاصريه من الأدباء والمثقفين الذين يهتمون بالأدب المشرقي، ويعظمونه ويكبرون مدارسه الشعرية، وينسون أن المغرب العربي وبخاصة الأندلس قد أبدع شعراؤه و كُتَّابه في الشعر والنثر، وأصبحوا يضاهون نظراءهم في المشرق، يقول في ذلك:" إلّا أن أهل هذا الأفق إلا متابعة أهل المشرق يرجعون إلى أخبارهم المعتادة رجوع الحديث إلى قتادة (...)

فغاضني منهم ذلك، وأنِفَتُ مما هنالك، وأخذت نفسي بجمع ما وجدتُ من حسنات دهري، وتتبع محاسن أهل بلدي وعصري، غيرة لهذا الأفق الغريب أن تعود بدوره أهله، وتصبح بحاره ثماداً مضمحلة مع كثرة أدبائه، ووفور علمائه، وقديما ضيّعوا العلم وأهله، ويا رب محسن مات إحسانه قبله، ليت شعري من قصر العلم على بعض الزمان، وخصّ أهل المشرق بالإحسان؟"[10].

6- عروض البلد:

فن التوشيح أو ما عرف بالموشحات من الفنون الشعرية التي اشتهر بها الأندلسيون، ثم شاع في أمصار المغرب العربي، وقد تحدث عنه ابن خلدون في مقدمته وقدم نماذج من الموشحات والأزجال الأندلسية، ثم انتقل إلى المغرب العربي فذكر نماذج منها، ولكنه أسماها "عروض البلد" قول: "ثم استحدث أهل الأمصار بالمغرب فنًّا آخر من الشعر في أعاريض مزدوجة كالموشح نظموا فيه بلغتهم الحضرية أيضا وسموه عروض البلد، وكام أول من استحدثه فيهم رجل من أهل الأندلس نزل بفاس يعرف بابن عمير، فنظم قطعة على طريقة الموشح، ولم يخرج فيها عن مذاهب الأعراب"[11] مطلعها:

أبكاني بشاطي النهر نوح الحمام على الغصن البستان قريب الصباح
وكف السحر يمحو مداد الظلام وماء الندى يجري بثغر الأقـــــاح

فكانت الموشحات الأندلسية نموذجا شعريا تأثر به أهل المغرب العربي، وحاولوا النسج على منواله، فأنتجوا موشحات وأزجال مغربية لها طوابها الفنية، يقوا ابن خلدون في ذلك: "فاستحسنه أهل فاس، وولعوا به، ونظموا على طريقته، وتركوا الإعراب الذي ليس من شأنهم، وكثر سماعه بينهم، واستفحل فيه كثير منهم، ونوّعوه أصنافا إلى المزدوج والكاري والملعبة والغزل، واختلفت أسماؤها باختلاف ازدواجها وملاحظاتهم فيها"[12].

أولا: الخفيف ومجزوء الخفيف:

بحر الخفيف من بحور الشعر التي تصلح لنظم الموشحات وغير الموشحات، وتفاعيله هي: [13]

فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

ويستعمل تاما أو مجزوءًا ولكل منهما أعاريض وأضرب خاصة.

ويمكن قراءة موشحة أبي الحسن بن بشر الصقلي:

وغزالٍ مشنف قَدْ رَثَى لِي بَعْدَ بُعْدِي

لَمَّا رآى مَا لقِيتُ
مثل روضٍ مُفوّف لا أبالي وهو عندي
في حبّه إذ ضنيتُ
وَجْهَهُ البَدرُ طَالِعًا تَاهَ لَمَّا حَاز وُدِّي
فإني قَدْ شَقِيتُ
في قضيب مهفهف لذّ فِيه طُولُ وَجَدِي
جَفَا فَكِدْتُ أموتُ
مَانِعٌ غير مُسْعِفْ ليس يأبى نقض عهدي
وليس إلا السكوتُ
جائِرٌ غَيْرَ مُنْصِف حالَ عَمَّا كان يُبدي
إنَّ الوِصَال بخوتُ

✓ **أوزان الموشحة:**

1–وغــزالِنْ مُشَنْنَفِــنْ قَدْ رَثَى لِي بَعْدَ بُعْدِي

0 /0/ /0/ 0/0//0/ 0//0// 0/0///

فَعِلاتُن مُتَفْعِلُن فاعلاتن فاعلاتــن

مخبونة مخبونة صحيحة صحيحة

لَمَّا رَآى مَا لَقِيتُوْ

(/0// 0/) (0// 0/0/)

(فاعلاتن) (مستفعلن)

صحيحة مكفوفة(الكف حذف السابع الساكن)

فالبيت 1 يتركب من: (فَعِلَاتُنْ) (مُتَفْعِلُنْ) (فاعلاتن) (فَاعلاتُنْ)

(مستفعلن) (فاعلاتْ)

– وغزال مشنف: مجزوء الخفيف

(فعلاتن متفعلن)

– قد رثى لي عد بُعدي "مجزوء الرمل"

(فاعلاتن فاعلاتن)

فالملاحظ للبنية الإيقاعية من حيث الأوزان يلاحظ أن الشاعر ابن أبي بشر قد مزج بين بحري الحفيف والرمل، وقد اعتمد على مجزوء البحرين معا كما هو مبين، فإذا نظرنا إلى بحر الرمل والخفيف رأينا إبداع الشاعر في توليد خاص من بحرين.

- ✓ **بحر الخفيف:**

يا خفيفاً خفَّت بك الحركاتُ

فاعلاتن مستفعلن فاعلاتُ

حيث أسقط التفعيلة الأخيرة من الصدر وهي (فاعلاتن) ليصبح الخفيف مجزوءاً لا تاما على الشكل التالي:

(فاعلاتن مستفعلن)

وقد دخلت عليها زحافات (الخبن) لتصبح (فعلاتُن – مُتَفْعِلُنْ)

- ✓ **بحر الرمل:** (14)

(رَمَلُ الأبْحُرِ تَرْوِيه الثِّقَاتُ)

(فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتُ)

فالتام هذه هي صورته، أما المجزوء فيسقط منه الشاعر التفعيلة الأخيرة ليصبح:

(فاعلاتن–فاعلاتن).

وفي الشطر الثاني من القفل الأول:

قَدْ رَثَى لي بَعْدَ بُعْدِي

(فاعلاتـــن) (فاعلاتــن)

وبهذا يكون قد مزج بين مجزوء الخفيف ومجزوء الرمل كما ذكر الدكتور الربعي بن سلامة[15]، غير أنه لم يقدم شرحا ولا تحليلا لهذه الموشحة المغربية، إنما اكتفى بالإشارة إلى هذا المزج بين إيقاع بحرين قريبين في تفعيلات كل منهما كما نلاحظ:

الخفيف: فاعلاتن.....مستفعلن.....فاعلاتن

الرمل: فاعلاتن.....فاعلاتــن.....فاعلاتن

اتفاق.....اختلاف.....اتفاق

فإذا راعينا ترتيب التفعيلات في البحرين نجد أن الشاعر مزج بينهما فعلا، أما إذا لم نأخذ الترتيب بعين الاعتبار فهو لم يدمج بينهما. وكي نصيب في قولنا فإن الترتيب المكاني للتفعيلات هو الراجح في مثل هذا الفن من الشعر الذي يأخذ تسمية الموشح من التلوين والتنويع الإيقاعي داخل النص الشعري الواحد.

مثل روضٍ مُفَوَّفِ	لا أبالي وهْو عندي
مثل رَوْضن مُفَوْوَفن	لا أبالي وَهْوَ عِنْدِي
(0/0//0/) (0/0//)	(0/0//0/) (0/0//0/)
فاعلاتن مُتَفْعِل	فاعلاتن فاعلاتن
صحيحة مخبونة مقصورة	صحيحة صحيحة
"**مجزوء الخفيف**"	"**مجزوء الرمل**"

(05 أسباب خفيفة).....(06 أسباب خفيفة)

(13).....(14)

في حُبّه إن ضَنَيْتُ

في حُبْبِهِي إن ضَنَيْتُ

(/0// 0/) (0//0/ 0/)

مستفعلن.....فاعلاتُ

صحيحة..... مكفوفة

(مجزوء الخفيف = ومجزوء الرمل)

وهنا نلاحظ أن الأسباب الخفيفة تتوالى(16) مرّة أي بنسبة 50٪ من مجموع الأسباب والأوتاد، وكما هو معروف، فالأسباب الخفيفة تعطي الإيقاع رشاقة وحركة سريعة، مما يمكن الشاعر بالنظم فيه بسهولة.

وَجْهُهُ البَدْ رُطَالِعًا.....تَاهَ لَمَّـــا حَازَ وُدِّي

(0/0//0/) (0/0//0/) .....(0//0//) (0/0//0/)

فاعلاتن متفعلن.....فاعلاتن فاعلاتن

صحيحة مخبونة..... صحيحة صحيحة

(مجزوء الخفيف).....(مجزوء الرمل)

(05 أسباب خفيفة/03 أسباب ثقيلة) (06أسباب خفيفة/02 سببين ثقيلين)

الرشاقة والانسياب الإيقاعي.....رشاقة وانسياب إيقاعي

(بحر الخفيف) = (بحر الرمل)

فإنّي قَدْ شَقِيتُو

(0/0// 0/) (0/0//)

متفعل فعلاتن

محذوفة صحيحة

(04أسباب خفيفة/ 02سبب ثقيل)

تناسب إيقاعي في الأسباب والأوتاد بين بحري الخفيف المجزوء والرمل المجزوء، وهذا ما يسوّغ للشاعر الدمج بين البحرين معًا في آن واحد، وقد وصف الطيب

المجذوب هذا البحر بكونه " يصلح للتغني بالألفاظ العذبة، والعواطف الرقيقة في غير تعمق"[16]، وقد أحسن الشاعر في هذه الموشحة اختيار الألفاظ الرقيقة والرشيقة.

✓ **الخفيف التام:**

ينظم الشاعر على وزن التام وحده أي الخفيف التام، دون أن يركب معه وزنا آخر، عن طريق دمج المصراعين: الأول والثاني في الموشح الأصلي، بمعنى:

الموشح على الشكل:

وغزال مشنَّف قد رَثَى لي بَعْدَ بُعدي

(القفل) مصراع –1– مصراع–2– (القفل)

لمّا رآى ما لقيتُ

(البيت)

فيصبح على الشكل (وزن الخفيف التام)=

القفل1 + القفل 2= الشطر الأول

القفل2 + البيت = الشطر الثاني

1– وغَزَالٍ مُشَنَّفٍ قَدْ رَثَى لِـي بَعْدَ بُعْدِي لمَّا رآى مَا لَقِيتُ

وغزالن مشنْنَفن قَدْ رَثَى لي بَعْدَ بُعْدِي لَمْمَا رأى مَا لقيتُ

0/0//0/) (0//0/0) (0/0//0/) (0/0//0/) (0//0//) (0/0///)

فعلاتن مُتَفعلن فاعـلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

وعلى هذا المنوال يمضي الشاعر في دمج الأقفال والأبيات لينتج بحر الخفيف التام:

2–مِثْلَ رَوْضٍ مُفَوّفٍ لا أبالـــي وَهُوَ عِندي في حُبِّه إذ ضَنَيْـــتُ

3–وَجْهُهُ البَدرُ تَـــاهَ لَمَّـــا حَازَ وُدِّي فَإِنَّي قَدْ شَقِيـــــتُ

4–في قَضِيبٍ مُهَفْهَفٍ لدَّ فِيـــه طُولُ وَجَدي جَفَا فَكِدْتُ أَمُـوتُ

5-مَانِع غَير مَسْعِفٍ ليس يَأبَـــى نَقْضَ عَهْدِي وَلَيْسَ إِلَّا السكوتُ

6-جائرٍ غير منصف حَال عَمَّـــا كان يبدي إنَّ الوِصالَ بُخـــــوُتٌ

البيت2 يتكون من:

مِثْلَ رَوْضٍ مفوف لا أبالي وهو عندي

(قفل 03) (قفل04)

في حُبِّه إِذْ ضَنَيْتُ

(البيت 2)

يتحول إلى:

مِثْلَ رَوْضٍ مُفَوَّفٍ لا أُبَالي وَهْوَ عِنْدِي في حُبِّهِ إِذْ ضَنَيْتُ

مثل روضن مُفَوْوَفن لا أبالي وَهْوَ عِندي في حُبْبِهِي إِذْ ضَنَيْتُو

(0/0//0/) (0//0/0/) (0/0//0/) (0/0//0/) (0//0//) (0/0/ /0/)

فاعلاتن تفْعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتُ

البيت الثالث يتكون من:

وَجْهِهِ البَدْرُ طَالِعًا تَاهَ لَمَّا حازَ وُدِّي

(القفل 5) فإني قد شقيت (القفل6)

(البيت3)

يتحول إلى الخفيف التام على النحو التالي:

وَجْهُهُ البَدْ رُ طالِعًا تاه لَمَّا حَازَ وُدِّي فَإِنِّي قد شقيتُ

وَجْهُهُ لْبَدْرُ طالعن تاه لمما حاز ودْدي فإنْني قَدْ شقتو

/0//0/ 0/0// 0/0/ /0/ 0/0//0/ 0//0// 0/0//0/

فعلاتن مُتَفْعِلن فاعلاتن فاعلاتن متفعل فاعلاتن

صحيحة مخبونة صحيحة صحيحة مخبونة صحيحة

مع ملاحظة أن الوزن يبقى هو نفسه فيما يتعلق بالزحافات والعلل سواء أكان مدمجا أم صافيا، فالمدمج من مجزوء الخفيف ومجزوء الرمل يقع فيه الزحاف مثل: (مستفعلن) تصبح (مُتَفعلن) بفعل الخبن وتبقى بهذه الصورة مع الخفيف التام كما هو مبين في التقطيع العروضي للأبيات أو الأفعال مع أبياتها.

البيت الرابع كان على صورة المدمج في موشح من مجزوء الخفيف والرمل على الشكل:

في قَضِيبٍ مُهَفْهَفْ لَدَّ فِيهِ طُولُ وَجْدِي

"القفل(07)" "القفل(08)"

جَفَا فَكِدْتُ أَمُوتُ

"البيت (4)"

يتحول إلى:

في قضيب مُهَفْهَفْ لَدَّ فِيـــه طُول وَجْدِي جَفَا فَكِدْ تُ أَمُوتُ

في قضيبن مُهَفْهَفِن لَذْ فيهي طُولُ وَجْدِي جَفَا فَكِدْ تُ أَمُوتُ

0/0//0/ 0//0// 0/0//0/ 0/0//0/ 0//0/// 0/0///

فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن متفعلن فعِلاتن

صحيحة مخبونة صحيحة صحيحة مخبونة مخبونة

البيت الخامس على صورة الموشح المدمج كذلك:

مَانِعٍ غَيرِ مُسْعِفٍ لَيْسَ يَأْبَى نَقْضَ عَهْدِي

(القفل9) (القفل10)

وَلَيْسَ إِلَّا السُّكُوتُ

(البيت5)

يتحول إلى الخفيف التام:

مانِعٍ غَيــــرْ مُسْعِفٍ ليس يأبى نَقْضَ عَهْدِي وليس إِلَّا السكوتُ

مانعن غيــر مسعفن ليس يأبى نقض عهدي وليس إلا السكوتو

0/0//0/ 0//0// 0/0/ /0/ 0/0//0/ 0//0// 0/0//0/

فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن متفعلن فاعلاتن

صحيحة مخبونة صحيحة صحيحة مخبونة صحيحة

- ✓ **الصورة الإيقاعية للموشح:**
- ✓ **صورة1:مجزوء الخفيف والرمل:**

1- فَعِلَاتُنْ متفعلن فاعلاتن فاعلتن

مستفعلن فاعلاتن

2-فعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن

مستفعلن فاعلاتن

3-فاعلاتن متفعل فاعلاتن فاعلاتن

مستفعلن فاعلاتن

4-فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن

مستفعلن فاعلاتن

5-فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن

مستفعلان فاعلاتن

6-فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن

مستفعلن فاعلاتن

- ✓ **صورة2:الخفيف التام:**

1- فعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

2- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

3- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

4- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

5- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

6- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

وهذا الرسم التخطيطي بالألوان على الأوزان يوضح التلوين الإيقاعي للموشح بشكل يتجلى فيه إبداع الشاعر في أوزان موشحته التي جاءت معبرة عن اقتدار لغوي وموسيقي فريد من نوعه.

القراءة الثالثة: على وزن مجزوء الخفيف:

يمكن قراءة الموشح على وزن مجزوء الخفيف الذي تفعيلاته:

فاعلاتن مُتَفْعِلُن فاعلاتن مستفعلن

على الشكل التالي ولكن نكتفي بصدور الأبيات فقط:

وغزالٍ مُشَنَّـــــفٍ مِثل روضٍ مُفـوَّفِ

وَجْهُهُ البَدْرُ طَالعًا في قضيب مُهَفْهَفٍ

مَانعٍ غير مُسعفٍ جائِرٍ غير منصفٍ

فهي على وزن المجزوء:

وغزالــن مُشنْنَفن مِثْلَ رَوْضِنْ مُفَوْوَفن

0/0/// 0//0// 0/0//0/ 0//0//

فعلاتن مُتفعلن فاعلاتن مُتَفعلن

وَجْهُهُ البَدْرُ طَالعًا في قضيب مهفهف

وجهه ل بد رُ طالعن في قضيبن مهفهفن

0//0// 0/0//0/ 0//0// 0/0//0/

فاعلاتن متفعلن فاعلاتن مُتَفْعِلُنْ

مانعٍ غيـــر مُسْعِفٍ جائرٍ غَيْـرِ منصِفٍ

مانعن غيــر مُسْعِفِن جائرٍ غيــرِ مُنْصِفن

0//0// 0/0//0/ 0//0// 0/0//0/

فاعلاتن متفعلن فاعلاتن مُتَفعِلن

وقد جاءت عروضه مخبونة (مُتَفْعِلُن) وضربه كذلك.

وبمقارنة صورته الإيقاعية في التلوين الصوتي نحصل على الرسم التفعيلي الآتي:

بالنظر إلى بحر الخفيف التام:

1- فعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

2- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

3- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

4- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

5- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

6- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

يتحويل صورته الوزنية من الخفيف التام إلى مجزوء الخفيف لابد من حذف الأعجاز جميعا كمرحلة أساسية، وكذلك بالتخلي عن عروضه (فاعلاتن الستة) من صدر الأبيات أو الصدور ليكون على الوزن بقراءة عمودية للصدور من البيت الأول إلى البيت السادس كالآتي:

1- فعلاتن متفعلن فاعلاتن متفعلن

2- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن متفعلن

3- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن متفعلن

وهنا نلاحظ أن الشاعر قد تخلى عن عدد كبير من التفعيلات تقدر بـ:

1- فاعلاتن في الشطر الأول وهي العروض وعدد المتخلى عنها (06).

2- فاعلاتن في الأشطر الثانية في الحشو وعددها (06).

3-فاعلاتن في الأشطر الستة الثانية وهي الضرب (الأضرب) وعددها (06).

4- مستفعلن في الحشو من الأشطر الثانية وعددها (06).

فيكون عدد التفعيلات التي حذفها الشاعر هو: (24 تفعيلة) وهو ما يجعل من هذا الوزن خفيفا ذا إيقاع متسارع، وهذا ما أتاح للشاعر أن ينتج عروضا خاصا به سمّي بعروض البلد.

- ✓ **البحر الرابع: بحر المجتث:**

ومفتاح هذا الوزن هو: إن اجتثت الحركات، ووزنه:

مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن

وهو "بحر قصير ليس بجنسي اللون، ولو أريد به إلى ذلك أطاع وقد عدَّهُ ابن عبد ربِّه أحلى البحور"[17]. ويتميّز بالخفة والظرف، وجاءته هاتان الصفتان من تفعيلة (فاعلاتن). ولو كان استمر على تفعيلة (مستفعلن) لتحوّل إلى وزن الرجز، ويمتاز كذلك بالعبثية في وزنه. [18]

ويتشكل على: لمَّا رآى ما لقيـتُ في حُبِّه إذ ضنَيْتُ

يقول: فإنِّي قَـــدْ شَقِيتُ جَفَ فَكِدْتُ أَمُوتُ

وليس إلا السكوت إنَّ الوِصَال بُخُوتُ

وبتقطيعها نحصل على وزن "المجتث":

لَمَّا رآى مَا لقِيتُ	في حـــبهِ إذ ضنيتُ
لمما رآى ما لقيتو	في حـــبْبِهِ إذ ضنَيْتو
0//0/0 /0/0//	0//0/0 /0/0//
مستفعلن فاعلاتن	مستفعلن فاعلاتن
صحيحة صحيحة	صحيحة صحيحة

فإنّـــي قد شقيتُ جَفَا فَكِدْ تُ أَمُوتُ

فإنْنِـــي قد شقيتو جَفَ فكدْ تُ أَمُوتُو

0//0/ 0/0//0/ 0//0/ 0/0///

مُتَفْعِلْ فاعلاتن متفعلن فعلاتن

محذوفة صحيحة محذوفة مضمرة

ولَيْسَ إلّا السكـوتُ إنَّ الوِصَال بُخُوتُ

وليس إل ل سسكوتو إنَنَ لوِصَا ل بُخُوتُو

0//0/ 0/0//0/ 0//0/0 0/0///

متفعلن فاعلاتن مستفعلن فعلاتن

صحيحة صحيحة صحيحة (مضمرة)

- ✓ **الشكل الإيقاعي:**

بمقارنة وزن المجتث مع وزن الخفيف نحصل على:

1- فعلاتن متفعلن فاعـلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

2- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

3- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

4- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

5- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

6- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

صورة المجتث:

1-مستفعلن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

2-مُتَفْعِلْ فاعـلاتن متفعلن فاعلاتـن

3-مُتفعلن فاعلاتـن مستفعلن فاعلاتن

يتم قراءة الأبيات الشعرية عن طريق إسقاط الأشطر الستة الأولى على العكس من القراءة السابقة " لمجزوء الخفيف"، فهنا يحتفظ بالتفعيلتين الأخيرتين:"مستفعلن- فاعلاتن" وعددها "12 تفعيلة": مستفعلن: 06 مرات وفاعلاتن 06 مرات.

وبالمقابل إسقاط 24 تفعيلة من القصيدة:

فعلاتن:18 مرة على النحو التالي:

فاعلاتن في العروض "06 مرات.

فاعلاتن في الحشو 18 مرة.

- ✓ **البحر الخامس:(القراءة الخامسة):**

بحر الرمل من بحور الشعر التي تصلح لنظم القصائد أو الموشحات ذات الإيقاع المتسارع، و"تتألف نغمته من تفعيلة واحدة تتكرر سِتَّ مرات في حال التمام وأربع مرات في حال الجزء"[19]، فالتام صورته:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

أما المجزوء فصورته هي:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

وقد استطاع الشاعر أن ينظم من موشحته هذا الوزن إضافة إلى الأوزان السابقة، وبمقارنته بوزن الخفيف التام يتضح لنا هذا الوزن وهو مجزوء الرمل وتكون قراءته بإسقاط الصدور والابقاء على الأعجاز:

1-وغزال مشنّفٍ قد رثى لـــي بعد بُعدي لما رآى مـــا لقيت

2-مثل روض مَفوَّفٍ لا أبـالي وهو عندي في حبِّه مـــا لقيت

3- وجهه البدرُ طالعًا تَاهَ لَـمّا حاز ودّي فَإنّـــي قد شقِيـــتُ

4- في قضيب مهفْهفٍ لدَّ فيه طول وجدي، جفا فكدت أموت

5-مانعٍ غير مسْعفٍ ليس يأبـى نقض عهدي وليس إلّا السكوتُ

6-جائرٍ غير منصفٍ حَالَ عمَّا كان يُبْدِي إنَّ الوصال بُخـــوتُ

ولأن تفعيلة "فاعلاتن" مشتركة بين الخفيف التام و المجزوء والرمل المجزوء تكون المقارنة والقراءة على هذا النحو:

1-قَدْ رَثَى لـــي بَعد بُعْـدِي لَا أَبَالِي وهو عِنْـدِي

2-تَـــــاهَ لـــمَّا حَازَ وُدِّي لدَّ فيه طُولُ وَجَـدِي

3- ليس يأبى نقض عَهْدِي حَال عَمَّا كان يُبْـدِي

وتقطيعه العروضي:

1-قَدْ رثى لي بعد بُعدي لا أبالي وهو عندي

قد رثى لي بعد بعدي لا أبالي وهو عندي

0/0//0/ 0/0//0/ 0/0//0/ 0/0//0/

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

صحيحة صحيحة صحيحة صحيحة

2-تاه لَمَّا حَازَ وُدِّي لدَّ فيـــه طولُ وَجْدي

تاه لما حاز ودِّي لذْذَ فيهي طولُ وجْدي

0/0//0/ 0/0//0/ 0/0//0/ 0/0//0/

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

صحيحة صحيحة صحيحة صحيحة

3- ليس يأبى نقض عهدي حَالَ عَمًّا كان يُبْدي

ليس يأبى نقض عهدي حال عمما كان يبدي

0/0//0/ 0/0//0/ 0/0//0/ 0/0//0/

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

صحيحة صحيحة صحيحة صحيحة

فهذه هي أوزان أو تفعيلات مجزوء الرَّمَل، وهي تؤكد أن نغمة الرمل وبخاصة المجزوء "منسابة رشيقة، وفيه رنَّة عاطفية حزينة من غير كآبة، لذلك يرى بعض الباحثين أنه صالح للأغراض الترنيمية الرقيقة وللتأمل الحزين، وأنه لذلك لا يتلاءم مع الصلابة والجلد والحماسة"[20].

- ✓ **صورته الإيقاعية الخالصة:**
- ✓ **الخفيف التام:**

1- فعلاتن متفعلن فاعـلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

2- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

3- فاعلاتن متفعلن فاعـلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

4- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

5- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

6- فاعلاتن متفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

الحشو العروض الضرب الحشو

- ✓ **مجزوء الرمل:**

1- فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

2- فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

3- فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

حشو عروض حشو ضرب

فتحليل هذا الرسم الإيقاعي النظري (المجرد) يمكن ملاحظة ما يلي:

-العروض الأولى في البيت الأول :(فاعلاتن) تتحول إلى حشو في مجزوء الرمل، وكذلك في جميع الأبيات 2-3-4-5-6.

-والضرب يتحول إلى حشو في جميع الأبيات.

وهنا تبرز قدرة الشاعر ابن ابي البشر الصقلي على التلوين الإيقاعي في موشحته والذي يسميه ابن خلدون بعروض البلد الذي اشتهر به الشعراء المغاربة وأبدعوا فيه أيما إبداع، ولو بقي تراثهم الشعري إل يومنا هذا لوجدنا فيه الكثير من التحف الفنية من النظم والنثر.

✓ **الوزن السادس: منهوك الرمل:**

ويُقرأ الموشح على وزن الرمل المنهوك وذلك إذا نظرنا إلى كل شطر على حدة ونقرأ الشطر الأول على أنه بيت مستقل على هذا الشكل:

ونقارنه مع الرمل المجزوء:

أ-مجزوء الرمل:

1- قَدْ رثى لي بَعْدَ بُعـدْي لَا أُبَالي وَهْوَ عِنْدي

2-تَــاهَ لـمَّا حـــاَزَ وُدِّي لَدَّ فيه طُولُ وَجْدِي

3-ليس يأبى نَقْضَ عَهْدِي حَال عَمّا كان يُبْدي

الأشطر الأولى الأشطر الثانية

(الصدور) (الأعجاز)

✓ **ب- منهوك الرمل:**

في منهوك الرمل نحصل على ستّة أبيات بدلا من ثلاثة أبيات في مجزوء الرمل على النحو الآتي:

1- قَدْ رَثَى لِي بَعْدَ بُعْدِي
2- لا أبالـــي وَهْوَ عِنْدِي
3- تَاهَ لَـــمَّا حَـــازَ وُدِّي
4- لَـدَّ فـــيه طُولُ وَجْدِي
5-لَيْسَ يـأْبى نَقْضَ عَهْدِي
6- حَال عَمَّا كَان يُبْدِي

وبتقطيع الأبيات:

1- قَدْ رَثَى لِي بَعْدَ بُعْدِي
/0 //0 /0 0/ 0// 0/
فاعلاتن فاعلاتن
صحيحة صحيحة
2- لا أبالـــي وَهْوَ عِنْدِي
/0 //0 /0 0/ 0// 0/
فاعلاتن فاعلاتن
صحيحة صحيحة
3- تَاهَ لَمَّا حَازَ وُدِّي
تَاهَ لَمْمَا حَازَ وُدْدِي
/0 //0 /0 0/ 0// 0/
فاعلاتن فاعلاتن
صحيحة صحيحة
4- لَدَّ فيـــه طُولُ وَجْدِي
لَذْذَ فيهي طول وجدي

0/ 0// 0/	0 /0/ /0/
فاعلاتن	فاعلاتن
صحيحة	صحيحة
5- لَيْسَ يأْبَى	نَقْضَ عَهْدِي
لَيْسَ يَأْبَى	نَقْضَ عَهْدِي
0/ 0// 0/	0 /0/ /0/
فاعلاتن	فاعلاتن
صحيحة	صحيحة
6- حَالَ عَمَّا	كَانَ يُبْدِي
حال عمْمَا	كَانَ يُبْدِي
0/ 0// 0/	0 /0/ /0/
فاعلاتن	فاعلاتن
صحيحة	صحيحة

وفي خلاصة البحث يمكننا -بناء على ما سبق- أن نقول: إن الشعراء المغاربة، وعلى الرغم من قلة دواوينهم الشعرية إلا أنهم ساهموا بشكل بارز في تجديد العروض، وبخاصة فن الموشحات التي عرف بها أهل المغرب والأندلس، وها هو الشاعر ابن بشر الصقلي يتحفنا بهذه الموشحة التي ينحت فيها بين أوزان متعددة دون أن يخل بمعانيها الغزلية، سواء أكان ذلك مع بحر الخفيف التام أو المجزوء وكذلك بقية البحور: الرمل، المجتث، وصورها التامة والمنهوكة.

الهوامش والاحالات

(1)- العماد الأصفهاني: خريدة القصر و جريدة العصر، قسم شعراء المغرب، ج1، ص5.

(2)- المصدر نفسه، ج1، ص6.

(3)- المصدر نفسه، ج1، ص8-9.

(4)- العماد الأصفهاني: خريدة القصر وجريدة العصر، قسم شعراء المغرب، ج1، تحقيق محمد المرزوقي، محمد العروسي المطاوي، الجيلالي بن الحاج يحي، ط3، الدار التونسية للنشر، 1986، ص يح، تونس، مقدمة.

[5]- المصدر نفسه، المقدمة، ص يح.

[6]-العقاد: اللغة الشاعرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995، ص4.

[7]-فوزي سعد عيسى: العروض العربي ومحاولات التطور والتجديد فيه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص9.

[8]-محمد عباسة: الموشحات والأزجال الأندلسية وأثرها في شعر التروبادور، ط1، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر،2012، ص61-62.

[9]-ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1998، المجلد الأول، ص12.

[10]-المرجع نفسه، المجلد الأول، ص12.

[11]-ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون،تح عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار البلخي، دمشق، ص441.

[12]-المرجع نفسه، ج2، ص441.

[13]-عبد الله درويش: دراسات في العروض والقافية، ط3، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، 1987.

[14]-مصطفى حركات: أوزان الشعر، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 1998، ص112.

[15]-الربعي بن سلامة: محاضرات في الأدب المغربي والأندلسي، منشورات جامعة منتوري، 2003، ص73.

[16]-عبد الله الطيب: المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، ط3، الكويت، 1989، ج1، ص103.

[17]-عبد الله الطيب: المرشد إلى فهم أشعار العرب، ج1، ص120.

[18]-ينظر:عبد الله الطيب: المرجع نفسه، ص120.

[19]-حماسة عبد اللطيف: البناء العروضي للقصيدة العربية، ط1، دارالشروق، القاهرة، مصر، 1999، ص73.

[20]-حماسة عبد اللطيف: البناء العروضي للقصيدة العربية، ص73.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

انعكاسات سياسة الاستيطان الفرنسي على سكان ريف ميلة خلال القرن 19م

The repercussions of the French settlement policy on the inhabitants of rural Mila during the 19th century

أ. حياة بودويرة
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/09/30 تاريخ قبول النشر: 2017/05/23

الملخص :

موضوع الملكية العقارية من المواضيع المهمة والتي لازالت تطرح بحدة في مجتمعاتنا الريفية، لما له من تأثير مباشر عليها. وهي الجوانب التي حاولت إبرازها في ريف ميلة التي تنتمي إلى منطقة الأحواض الداخلية. تمتاز بالتنوع الطبيعي والثراء التاريخي، تحكمت هذه العوامل في تنوع وتوزيع ملكية الأرض منذ العهد العثماني (عرش، عزل، ملكية خاصة)،ارتبطت ببنية اجتماعية قبلية (فرجيوة، زواغة، أولاد كباب، بني مروان، أولاد بوصلاح). البعض منها يتمتع بامتيازات (إقطاع الأراضي والإعفاء الضريبي)، مقابل خدمات موزعين ضمن ملكية العزل (قبيلة أولاد كباب). قبائل أخرى مستقرة بالمناطق الجبلية ذات ملكية العرش، منحها هذا التمركز نوعا من الاستقلالية. لكن بالمقابل لم تسلم من الحملات العسكرية التي يتم جردها سنويا لاستخلاص الضرائب مما حول اغلب أراضي العرش الخصبة إلى عزل البايلك ،كما هو الشأن بالنسبة لقبيلة زواغة. تبرز لنا العلاقة بين الملكية والأسر المتنفذة (أولاد بن عاشور وبن عز الدين)، من خلال إقطاعها أراضي عزل، مقابل خدمات معينة، لتظهر بذلك معالم الملكية خاصة.

هذه الوضعية الاجتماعية المرتبطة ببنية عقارية طرات عليها جملة من التحولات والتغيرات خلال القرن 19 كنتيجة لسياسة عقارية مدججة بترسانة من القوانين ابرزها قانون سيناتوس كونسولت1863 الى غاية 1897 اخر القوانين العقارية التي اصدرها المشرع الفرنسي الذي سيخلق بنية اجتماعية مفككة وبنية عقارية اهلية ضيقة بالقابل مراكز استيطانية واملاك عقارية واسعة تابعة للمعمرين الاوروبيين.

الكلمات المفتاحية: الملكية العقارية، الاستيطان الفرنسى، سكان ريف ميلة، القرن 19م.

Abstract

The topic of the land property is one of the most important topics, which is still an important theme of discussion in our country side of citizens and they are the sides which I aimed to show in mila fringes which belong the internal plains region. As it is characterized with the natural varieties and the historical richness. These factors played a big role in the lands (fields) owning repartitions during the Othman (Turkish) period. An ethnical separation of private properties which was linked to a social building / formation: the tribes of ferdjioua, Zeghaia, Ouled Kebab, beni Meroine, OuledBouslah. Some of them were favorised to work on the land (as farmers in the lands/fields). The tribe of Ouled Kebab in addition to some other tribes stagnented and fixed in the montagnious regions with the (Arab owning) This stability gave them a type independence but in contradiction they didn't flee from the yearly waves of recensements to extract taxation. This lead to the shift of the lands from the (Arche owners to the (Beylik / state) : this is the case of the tribe of zouagha ; This relationship appears in the relationship between the owning/properties and the vanishing families. Ouled Ben Achour, and Ibn Azeddine, through its cutting of the separated lands to get some special services, this caused the new aspects of the private properties.

So special royal land marks this situation martial associated structure have undergone a series of transformations and changes during the 19th century As a result of privacy of heavily estate arsenal of laws notably the laws of senates knonsolt 1863 until 1897 the last real estate laws issued by the trench legislature which would create a disjoined social sons and sons create civil harrow billable centers housing properties estate and wide belonging to the longevity of Europeans

Key words: *land property, French settlement, inhabitants of rural Mila, 19th century.*

مقدمة

إن مسألة الأرض وكل ما يرتبط بها من أنواع الملكية، طريقة الاستغلال والإجراءات الضريبية، أصبحت حقلا مفضلا للباحثين في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ،لكون الإشكاليات التي تثيرها يمكن أن تفسر وتقدم مؤشرات صحيحة للنشاط الاقتصادي ووضعية المجتمع ،فالملكية كإحدى الأسس التي تقوم عليها المسألة الزراعية، تعني حق الاستغلال والانتفاع للأراضي سواء عن طريق التوارث أو الشراء أو المقايضة العقارية

،يتوفر هدا الحق داخل المجتمعات الريفية ، التي هي بالأساس مجموعة أفراد مجتمعين ضمن إطار معين ، يمارسون الزراعة والرعي حسب الظروف الإقليمية والطبيعية التي يعيشون فيها .

انطلاقا مما سبق نستنتج أن العلاقة بين ثنائية الملكية والمجتمع علاقة التأثير والتأثر، هده العلاقة حاولت إبرازها ضمن مجال جغرافي محدد الا وهو ريف ميلة .فموضوع المقال يهدف إلى إبراز تحولات وتغيرات الملكية العقارية وأثرها على البنية الاجتماعية داخل منطقة ميلة خلال القرن التاسع عشر.

هذه المنطقة الواقعة في قلب الأحواض الداخلية ، تمتاز بخصوبة أراضيها وببنية مجتمعها القبلي، تتكون من 12 قبيلة كبرى – زواغة ، فرجيوة ، موية، ميلة، أولاد كباب ، بني مروان ، بوصلاح ...، تعايشت مع هده البنية القبلية بنية عقارية متنوعة – عرش ، عزل، ملك – هده الأخيرة ستعرف تغيرا إلى أشكال ملكية جديدة بعد الاحتلال بسبب سلسلة التشريعات العقارية، هدا التحول سيكون له الأثر الكبير على وضعية المجتمع الميلي الذي أصبح يعيش وضعا اجتماعيا جديدا كنتيجة لسياسة الاستيطان.

اختيار هدا الموضوع بالذات كان نتيجة أسباب يمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

مشاكل الأرض كانت ولتزال تشكل أحد النقاط الحساسة داخل مجتمع المنطقة ،سواء ما تعلق بحق التملك أو الحدود بين القطع الأرضية أو الإرث، هده المشاكل ترجع لفترة الوجود الفرنسي وسياسة التقنين التي انتهجها وطبقها خاصة في المناطق الشمالية التي كانت تحت نظام الحكم العسكري والمدني، والتي جعل من أراضيها محطات لتطبيق سياسة الاستيطان الرسمي أو التعمير الرسمي، دون أن يبالي بأصحاب الأرض الحقيقيين، من خلال هذه الدراسة حاولت تتبع مسيرة هده التغيرات ووضعية الأرض نهاية العهد العثماني وصولا إلى سياسة التقنين الفرنسية، وكيف أثرت على البنية القبلية للمجتمع الميلي . وذلك للكشف عن خلفيات البعض من هده المشاكل، كما أن أهمية الموضوع من الناحية العلمية والمنهجية وما سيقدمه كانت أيضا احد أسباب اختياره، وتبرز أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

–كون البحث يدرس منطقة محددة ضمن إطار زماني معلوم – القرن التاسع عشر – قرن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، هدا القرن الذي تميز بكثافة القوانين العقارية ذات البعد الاستيطاني و منطقة ميلة كبقية الأرياف الجزائرية القبلية شملتها إجراءات قانون

sénatus consult 1863م التي تهدف إلى خلق الدواوير والانتقال التدريجي من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية ، وإنشاء القرى الاستيطانية .

– رصد نوعية الملكية العقارية نهاية العهد العثماني الذي تركزت اهتماماته باحواز المدن لقربها من مركز السلطة، أما المناطق الريفية البعيدة فاكتفت بإقطاع الأراضي للقبائل والقياد والضباط ...، على خلاف السياسة الاستعمارية التي وضعت أولى أولوياتها الأرض لخدمة مشروعها الاقتصادي الاستيطاني عن طريقة سياسة التقنين .

– كما أن الموضوع يقدم تحليلا للتغيرات والتحولات المتعلقة بالأرض(الملكية، طريقة الاستغلال ،الضرائب)، وبنية مجتمع المنطقة بمنهجية مختارة، وذلك باختبار الفرضيات المتاحة، بالاعتماد على المصادر الأجنبية.

تعتبر المصادر الأجنبية القاعدة الأساسية التي اعتمدت عليها في كتابة الموضوع، يتجسد ذلك من خلال تدوين المكاتب العربية لأوضاع الجزائريين من مختلف النواحي عن طريق الكتاب والمترجمين ،وغالبا ما كانت هده الكتابات بالاعتماد على الروايات الشفوية التي أخذوها عن الأهالي ، حيث يذكر فايست Vayssettes " أن الأحداث التاريخية بقيت من أسرار العائلات وكل المعلومات الشفوية التي استطعت أخدها من أفواه الأهالي ، هده المعلومات وثقتها الفرنسيون في الوثائق الإدارية الرسمية وفي الكتب التاريخية والجرائد والمجلات.

كما تسجل لنا بعض الوثائق الرسمية للمكاتب العربية نظرة هؤلاء الكتاب للشعب الجزائري، على أن "مجموع تراب البلاد كان بيد عناصر مختلفة، قبائل شبه حضارية في الشمال، والمناطق الجبلية أين توجد قبائل عربية بربرية اقل انفصالا أحيانا ، وفي منطقة الهضاب العليا والجنوب تنتشر قبائل بدوية وكانت هذه القبائل تشكل تجمعات هامة، لكل عاداتها وتقاليدها وأعرافها الخاصة يجمع بينها مزاج الحرب تعيش راضية باستقلالها ، ولم يكن لها أي اتصال فيما بينها ،عدا تلك التي يفرضها عليها تبادل المنتجات أو المشاركة في المناطق الرعوية ،ولم يكن هناك أي شعور وطني يربط بعضها البعض.

وحاولوا بكتاباتهم إبراز الملكية الزراعية خلال الفترة الاستعمارية وحتى وان طالت فترتها الزمنية 1830 /1962م، إلا أن القرن التاسع عشر هو قرن التغيرات والتحولات في الملكية نظرا لسلسلة القوانين العقارية التي أصدرها المشرع الفرنسي، التي كان لها انعكاس على تركيبة المجتمع الجزائري الذي تعايش مع القبيلة لمدة طويلة.

طبيعة الموضوع تثير إشكالية تضمنت عدة تساؤلات : ماهي ابرز أشكال الملكية العقارية في ريف ميلة قبيل الاحتلال ؟ فيما تمثلت العلاقة بين هده البنية العقارية وتركيبة المجتمع القبلي ؟، كيف تعاملت الإدارة الاستعمارية مع الريف الميلي ؟، أو بصياغة أخرى ما هي ابرز القوانين العقارية التي طبقت في منطقة الدراسة ؟،وما حصيلة الملكية الأهلية أمام توسع الملكية الاستعمارية " قبيلة زواغة وأولاد كباب نموذجا"؟، ما نتائج تطبيق هده السياسة الهادفة إلى التوسع والاستيطان على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات الرئيسية وأسئلة ثانوية ،عمدت إلى البحث عن المادة العلمية، في مختلف المصادر والوثائق والمراجع التاريخية. والتي تحصلت عليها من دور الأرشيف و مديريات مسح الأراضي والمكتبات، فالوثائق سواء المنشورة وغير المنشورة كانت المصدر الأساسي للبحث.

1- الوثائق غير المنشورة:

-P.V des les Tribus de wilaya –MILA-.
1-Tribu ferdjioua.
2- Tribu zouagha.
3- Tribu ouled kebeb.
- Rapport Sénatus Consult du 22 Avril 1863 des tribus :ferdjioua, zouagha, ouled kebeb
-P.V de publication 28Avril 1887 de sénatus consult 22 avril 1863, Des tribus.
-Les plans des opération des sénatus consult

الوثائق المنشورة:

-Bulletin Officiel du Gouvernement général d'Algérie: 1880,1886,1895.
-Tableau de la situation Des établissements français Dans l'Algérie : 1839- 1840.
- Revue Africaine : volume

أما الكتب باللغة الفرنسية فقد اعتمدت على كتابات المترجم العسكري شارل فيرو ، المنشورة ضمن المجلة الإفريقية، والتي تضمنت معلومات قيمة حول قبائل المنطقة وبالأخص قبيلتي فرجيوة وزواغة وكذا الأسر المتنفدة ، نجد معلومات حول عائلة بن عاشور في فرجيوة وأولاد بن عز الدين في زواغة وكدا بعض الجوانب التي تخص مجتمع المنطقة من عادات وتقاليد. يعتبر شارل روبير اجيرون من المراجع الأساسية لدراسة

الملكية والمجتمع خلال الفترة الاستعمارية قدم معطيات جد دقيقة في كتابه الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871الى 1919م ،وكل جوانب الملكية العقارية من قوانين ،آراء ونتائج، مستشهدا بتصريحات وتقارير المسئولين الإداريين الفرنسيين. بمنهج تاريخي إحصائي تحليلي رائع .

أما فيما يخص دراسة الملكية والمجتمع نهاية العهد العثماني فاعتمدت على كتابات ناصر الدين سعيدوني، الذي قدم دراسات قيمة حول أنواع الملكيات التي سادت الشرق الجزائري ،ونوعية الضرائب، كما استفدت أيضا من خرائط الملكية التي قدمها في كتاباته.

اعتمدت أيضا على المؤرخ يحي بوعزيز الذي تتميز كتاباته ببساطة الأسلوب ، هده المعلومات التي أخدها عن كل من ارنست مارسي وفايست، لكن بمنهج تاريخي بسيط يمكن فهمه واستيعابه، كما انه قدم دراسة قيمة حول منطقة الجعافرة بولاية برج بوعريريج ،التي استفدت منها في الدراسة الاجتماعية سواء من حيث التركيبة الاجتماعية والعادات والتقاليد.

هده قائمة بعض المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث، إضافة إلى مصادر ومراجع سيتم عرضها في فهرس المصادر والمراجع.

أما الدراسات التاريخية التي تناولت بالدراسة المجتمع والملكية ضمن حيز مكاني قريب من منطقتنا، فكانت حول إقليم قسنطينة ،باعتبار منطقة ميلة جزء من بايلك الشرق خلال الفترة العثمانية ،أصبحت بلدية تابعة لعمالة قسنطينة خلال الفترة الاستعمارية ،من أهمها مذكرة الدكتوراه للأستاذة فاطمة الزهراء قشي حول مجتمع قسنطينة بعنوان "قسنطينة المدينة والمجتمع "، التي امتازت بعمق التحليل للمجتمع القسنطيني وقدمت معلومات جد قيمة حول هدا المجتمع ، وكذا رسالة الماجستير الأستاذة فلة القشاعي التي عالجت موضوع الريف القسنطيني اجتماعيا واقتصاديا، حيث أعطت صورة المجتمع القسنطيني واهم الأنشطة الاقتصادية، مبينة طبيعة الملكية والضرائب المفروضة عليها ،وهده النقاط تشغل حيز هام من بحثي خلال الفترة العثمانية المتأخرة ،إضافة إلى دراسات قريبة من الموضوع في مجال علم الاجتماع ، العلوم السياسية ...

اولا: الاوضاع الاقتصادية لريف ميلة اواخر العهد العثماني

1- اشكال الملكية العقارية

عرفت الجزائر العثمانية عدة اشكال لملكية الارض نجد من بينها اراضي البايلك، العرش، الملك، الوقف، الموات. سنتعرض بالتحليل لاشكال الملكية التي اكتست اهمية اقتصادية واجتماعية في منطقة ميلة.

- اراضي العزلLES TERRES AZELS

تدرج هذه الأراضي ضمن ملكيات البايلك وتم إلحاق اغلبها بسجلات البايلك عن طريق المصادرة ويشتريها الباي من القبائل، أو يضع يده عليها في حالة الشغور أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها لامتناعهم عن تسديد الضرائب أو عصيانهم لأوامر القيادة ورجال البايلك [1] ويتنازل عليها الباي لصالح كبار موظفيه الذين يوكلون أمر زراعتها إلى الفلاحين من اجل الانتفاع بها آو إلى قبائل عزل والتي ترضى بتقديم الجنود والولاء للباي أو تمنح للمزارعين فرادى، بعد تأديتهم لإتاوات محددة.[2]

نجد أراضي العزل في بايلك الشرق ضمن دائرة مركزها مدينة قسنطينة لتكاد تفصلها إلا بعض الملكيات الخاصة التي لا يتجاوز إجمال مساحتها10هكتارعلى امتداد عدة أودية:كواد الرمال، واد بومرزوق، واد زناتي وبعض القطع المنعزلة بضواحي عنابة، حيث تتميز هذه الأراضي بجودتها وسعة مساحتها التي تقدر ب112351هكتار[3]

في منطقة ميلة نجد هذا النمط من الملكية يشمل اغلب اراضي بلدية زغاية الحالية بمساحة2828هكتار [4] اضافة الى عزل سليانة والذي تقدر مساحته ب1149هكتار وعزل زاير مكرو بمساحة1054.47هكتار، عزل السلاسل بمساحة41167هكتار، عزل دار لفويني بمساحة 7436هكتار وهي أراضي اقتطعت من مساحة قبيلة موية[5] وتشمل ايضا محيط وطن عمارة ، زيتونة البيدى شمال بلدية ميلة وكذلك في منطقة بابي حلوف، غرب بلدية ميلة[6]

- اراضي العرشLES TERRES ARCHS

العرش هو نظام يمنح الهيمنة او حق الانتفاع لجميع افراد القبيلة، حيث يمكن اعتباره ملكية مشتركة بين افراد القبيلة7ويتولى زعماء القبائل توزيع الارض على ارباب العائلات حسب المقدرة بحيث لكل عضو قطعة ارض يعمل بها بواسطة معدات وماشية، اذن فالأسرة وحدها لها الحق في الانتفاع والاشتغال حق يمكن ان ينتقل للورثة، فالأرض قبل ان تكون ملكية جماعية فهي مستثمرة عائلية بضمان افراد القبيلة 8وتترك اجزاء من هذه الاراضي للاستغلال الجماعي في رعي المواشي9يتميز هذا النمط من الملكية باستحالة

انتقالها او رهنها، او كرائها10وفي حالة تغيب احد الافراد او اهماله لحصته من الارض دون زراعة فان اعيان القبيلة يتولون تسليم الارض لمن يقوم بخدمتها11.

نجد هذا الشكل من الملكية يحتل مساحات شاسعة في بايلك الشرق لسيادة النظام القلي في المنطقة ونجده في ريف ميلة والتي تقيم بها 12 قبيلة، يغطي المساحات الواسعة من الأراضي السهلية كما يغطي كل تلال فرجيوة ومنطقة سيدي مروان التي كانت أراضيها تابعة لقبيلة زواغة12.

- اراضي الملك LES TERRES MELK

نجد هذا النمط من الحيازة في المناطق الجبلية ذات الكثافة السكانية العالية حيث تتميز الملكية بعدم الاستقرار وصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء والهبة[13] يمكن إدراج ملكية رجال الدين–الإقطاع الديني– ضمن هذا النوع من الملكية الخاصة، حيث كانت الزوايا ومقدميها يملكون الأراضي ويستثمرونها عن طريق التويزة وهي عمل تطوعي جماعي يكون أثناء الزرع والحصاد[14]هذه الأراضي تخضع عادة لضريبة العشور، والتي تمس أراضي الملك الخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية[15]

في منطقة ميلة تسود الملكية الفردية الصغيرة الجبال، حيث كانت تغطي كل المناطق التلية شمالا: على امتداد سلسلة جبال مسيد عيشة، سيدي إدريس، زواغة[16]

2-الزراعة وتربية الحيوانات والحرف

يتميز اقليم الشرق الجزائري بتنوع طبيعي، ادى الى وجود تنوع في الانتاج الزراعي حيث نجد كل منطقة من مناطقه تتميز بنوع معين من الإنتاج فمثلا نجد زراعة الحبوب تشتهر بها سهول عنابة، سطيف، مجانة ونواحي واد زناتي، اما الاشجار المثمرة فنجدها في المناطق الجبلية وأراضي الفحوص القريبة من مدن قسنطينة، المسيلة، بجاية[17].

اما منطقة ميلة فكانت تنتج كل لأنواع الفواكه، وتعد المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة بالكيلومترات المربعة ، تزرع بها اشجار التين، الزيتون، البرتقال، الليمون والرمان[18]بالإضافة الى زراعة الحبوب في منطقة السهول.

اما بالنسبة لتربية الحيوانات والتي كانت تكتسي اهمية كبيرة في الشرق الجزائري لاستخدام منتوجات الحيوانات والتي كانت تكتسي اهمية كبيرة في الشرق الجزائري لاستخدام منتوجات الحيوانات في مختلف الحياة الاجتماعية للسكان.

حيث كان يتوفر الشرق الجزائري على 230000راسا من الاغنام و311467راس من الماعز، بالإضافة الى الخيول والأبقار والبغال واشتهرت بعض القبائل في بايلك الشرق بثروتها الحيوانية مثل: مثل قبائل النمامشة الحراكتة، اما بالنسبة لقبائل منطقة ميلة نجد اولاد عبد النور والتلاغمة تملكان حوالي 66580راس [19] ، وهو ما يبن حجم الثروة التي تملكها هذه القبائل.

اضافة الى الرعي تمارس قبائل ميلة عدة حرف، اغلبها للاستعمالات العائلية وتقوم بها اساسا النساء، فنجد مثلا سكان فرجيوة يصنعون من الصوف الملابس كالبرنوس ويقومون بترويجه في الاسواق الاسبوعية كسوق زغاية، كما نجد ايضا ان بعض قبائل المنطقة تمارس حرفة صناعة الادوات الجلدية كاللباس، الأغطية[20] .

1- بنية المجتمع الميلي قبيل الاحتلال

البنية القبلية :

ان التنظيم الاجتماعي في الجزائر لا يختلف اختلافا كبيرا من منطقة الى أخرى نجد الاسرة وهي الخلية التي تساهم في تكوين الجماعات وتوسيعها، ومجموع العائلات الموسعة تكون لنا العرش، ومن التحالف السياسي لمجموع الاعراش تتكون القبيلة.

تعرف القبيلة على انها وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية تسير تسييرا جماعيا حيث يقوم الاعيان باختيار القائد الذي يمثل القبيلة لذى سلطة الباي، كما يسود القبيلة نظام اقتصادي يضع وسائل الانتاج تحت تصرف جميع العاملين، والأرض ملك مشاع بين أفرادها[21]، وهي تتشكل من مجموعة من الاعراش التي تنظم الى بعضها من اجل الدفاع عن مصالح مشتركة، وكلما كانت المجموعة على جانب من القوة كلما زاد عدد الاعراش التي تدخل تحت لوائها، وتتعز الروابط داخل هذه المجموعة بفعل المصاهرة وبالتالي فان القرابة داخل القبيلة هي اجتماعية[22]

يوجد داخل كل قبيلة مجلس جماعة[23]، تتركب عادة من كبار السن، مهمة هذا المجلس تتمثل في فض الخصومات والنزاعات التي تنشا داخل القبيلة بين

العائلات والاعراش، حيث يتفق اعضاء المجلس على مجموعة من المواثيق والضوابط، العادات والتي اغلبها مستمدة من احكام الشريعة الاسلامية والتي تمس الاعمال الجماعية[24]

ان منطقة ميلة كانت مؤلفة من12 قبيلة تمايزت فيما بينها من حيث المساحة، نجد قبائل صغيرة في المناطق الجبلية مثل قبيلة امية، جبل عواقب. بينما القبائل الكبيرة المساحة نجدها في السهول العليا مثل قبيلة اولاد عبد النور[25]

[11]ومن أشهر القبائل التي توطنت في مجال منطقة ميلة هي:

قبيلة التلاغمة والتي تتكون من أربعة اعراش تقع في جنوب غرب قسنطينة المحاذية لأولاد سلطان، القحافة، أولاد عبد النور، هذه الأخيرة تعتبر من بين اهم واشهر القبائل حيث تملك مساحات واسعة اكثر من 200.000هكتار نجدها في العهد التركي تسكن في الواد الشرقي لقسنطينة من بداية حمام وروز حتى واد بلة، وتتكون هذه القبيلة من21 عرش

قبيلة فرجيوة تسكن هذه القبيلة الجهة الشمالية الغربية لميلة وتتكون من24 عرش.

اما بالنسبة لقبيلة موية فنجدها تتمركز على السفح الجنوبي للسلسلة الجبلية التي سميت القبيلة على اسمها تتكون هذه القبيلة من 4 اعراش. أما قبيلة زواغة فإنها تسكن في المنطقة المحصورة بين ميلة وعين خشبة[26]

<u>– الأسر المتنفذة بمنطقة ميلة</u>

كما تميزت البنية الاجتماعية بوجود نوع من الطبقية، حيث نجد ثلاث طبقات تختلف فيما بينها وذلك اعتمادا على المقياس الاقتصادي المعيشي فهناك عائلات ميسورة الحال تتوفر على شروط حياة ملائمة من منازل، عقارات، نفوذ سياسي واقتصادي داخل القبيلة، نذكر منها أسرتي" أسرة بوعكاز بن عاشور، وأسرة أولاد بن عز الدين")[27]

أسرة بوعكاز بن عاشور كثيرا ما يخلط الباحثون بين أسرة بوعكاز الدواودة بالصحراء وأسرة بوعكاز بن عاشور الجبلية بفرجيوة، هذه الأخيرة ترجع إلى أصول بعيدة كل البعد عن أسرة بوعكاز سكان الصحراء.[28]

على فرجيوة عام1834م. حيث ينتمون إلى قرية واد زناتي قرب قالمة، خلال عهد الأتراك نزحوا إلى فرجيوة بالبابور ولعبوا دورا بارزا في أحداث المنطقة. وعندما أصبح الحاج احمد باي على رأس بايلك قسنطينة ابتداء من عام 1826م عين الحاج احمد بوعكاز بن عاشور شيخا هذا الشيخ شارك مع الباي في مقاومة الحملات الفرنسية غلى مدينة قسنطينة حيث اتسع نفوذه شيئا فشيئا وامتدت سلطته على كل منطقة فرجيوة.[29]

أسرة أولاد بن عز الدين ينتمي أولاد بن عز الدين إلى سي الناصر الذي كان قائدا على زواغة في جبال البابور تحت سلطة الأتراك الذين كانوا متمركزين في مدينة ميلة.[30] هاتان الأسرتان سيكون لهما دورا كبيرا بعد الاحتلال الفرنسي للمنطقة، خاصة في قيادة سكانها في الثورات ضد أشكال الاستغلال الاستعماري. إضافة إلى وجود عدة اسر متوسطة الحال كما نجد عائلات فقيرة يعيشون في منازل من الطوب والقش والديس، ويسكنون الخيام[31]

ثانيا: السياسة الاستيطانية الاستعمارية وأثرها على الملكية والمجتمع الميلي خلال القرن 19م

1- القوانين العقارية وأبعادها الاستيطانية:

ركز الاستعمار الفرنسي اثناء تواجده بأرض الوطن على الريف الجزائري حيث انتهج كل الاساليب القمعية التي من شانها ان تفكك تركيبته وتحدث خللا في توازنه وتسهل عليه مهمة الاستحواذ على الاراضي الزراعية خاصة الخصبة منها[32]، ومنحها للمهاجرين القادمين من فرنسا وغيرها من البلدان الاوروبية نحو الجزائر حيث يبدوا واضحا عبر سياسته بالمنطقة كيف ان الاهتمام الاساسي له يكمن في وضع يده على الاراضي ولهذا اقام ميكانزمات لتفيك النظام الاجتماعي التقليدي مما سيسمح بتحويل الاراضي من الجزائريين الى الاوروبيين سواء كانت هذه الاراضي ملكا للباي "العزل" او اوقاف وغابات وبالمقابل قام المستعمر بإنشاء مراكز استيطانية مند1833م للأوربيين المعمرين وفي نفس الوقت انشاء مزارع استعمارية[33].

من اجل تحقيق عدا الغرض صدرت في وقت مبكر نصوص قانونية جعلت من الجزائر ولاية فرنسية بمقتضى قرار 22جويلية 1834م مجال مفتوح للقوانين والاقتصاد الفرنسي ويمكن استعراض مجمل هذه القوانين ومدى تطبيقها على اراضي ريف ميلة من اشهر هده القوانين القانون المشيخي قانون سيناتوس كونسولت 22 افريل 1863 الذي

يشير في مضمونه الى تنظيم عمليات تعيين الحدود وتقسيم الاراضي بين الدواوير[34]ليفكك بذلك اطار اجتماعي كان لانهياره مضاعفات ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب بل على المستوى الانساني النفسي منذ صدور هذا القانون بدا الاستعمار بتطبيق سياسة نزع الملكية العامة وتعميم الملكية العقارية الفردية

كما اشرنا سابقا فان ريف ميلة يتكون من 12 قبيلة اهمها قبيلة موية – ميلة – زواغة – فرجيوة...هذه القبائل التي شملها القانون الامبراطوري المشيخي سيناتوس كونسولت فنجد قبيلة زواغة وهي احسن مثال لتقسيم وتفكيك القبيلة في ريف ميلة هذه القبيلة التي يسكنها 5871 نسمة فبعد استيلاء الاتراك على احسن الاراضي الواقعة بالجهة الشمالية لواد النجاء وهذا ساعد الادارة الفرنسية فيما بعد على امتلاكها [35]كارث لدولة بمقتضى مرسوم19 ماي1965المكونة من 11عزل بمساحة9173هكتار فبمقتضى هذا المرسوم قسمت قبيلة زواغة الى 3دواوير وهي دوار اولاد يحي(دوار الشيقارة) بمساحة 3900هكتار، دوار اولاد حايا مساعته3900هكتار ودوار الدهرة (باينان) [36]وحولت هذه الاراضي الى:

عزل الدولة يتمثل في دوار بلدية Douar Commune بمساحة 4885هـ حسب مرسوم متمم صدر 2افريل 1870م يدعى قرمودة وجعل من هذا الدوار مراكز استعمارية هي رجاص لفرادة والسراغنة.

فروع محجوزة من طرف المعمر لقبيلة زواغة وهي مرتبطة بالبلدية المختلطة commune Mixte حيث ان قانون 1863م لم يطبق عليها وهي تبعد عن ميلة شرقا ب8 كلم يقطنها حوالي 422 فرنسيا وسكان اصليون يقدر 997نسمة حيث ان القسم الكبير من مساحتها وضع على شكل مراكز استعمارية"زغاية–بوفوح–سيدي مروان وبعض المزارع المعزولة "فردوة"[37]

اما قبيلة موية تم اخضاعها لقانون سيناتوس كونسولت وذلك بتاريخ 18 جوان1888م وقسمت الى دوارين دوار قطارة، دوار سيدي عبد المالك

اما العزل الذي اقتطع من قبيلة موية في عهد الاتراك عدده"5" ومساحته4185,5 هكتار نجده في العهد الفرنسي عزل زاير مكرو مساحته1880,37هكتار منح لعائلة اجنبية والباقي منح لمصلحة التعمير حسب مرسوم 25 مارس 1868م

عزل سليانة وسلاسل ودوار الفويني مساحته 2305,17هكتار تم انشاء بها مزارع كولونيالية[38]

اما قبيلة ميلة التي كانت تتربع على مساحة 18322,30هكتار قد حدثت بها تغيرات منذ سنة1871 اين تم اخضاعها لقانون 22 افريل 1863م، فقد اقتطعت منها اراضي العزل، وجزء من اراضي الدولة ذات الطابع الزراعي وسلمت لمصلحة التعمير لإنشاء قرى استيطانية: عين التين، عزابة، مزارع زيتونة البيدي اما الارضي المتبقية فقد احدثت بها عمليات التبادلات والبيع بالمزاد العلني اين صارت بعقود ملكية فرنسية، وتم الاعتراف في نفس السنة للسكان بحقوق الملكية باعتبارهم يملكون سندات الملكية التي منعت المستعمرين من الاستيلاء على اراضيهم وقدرت هذه الاراضي ب5918,54هكتار

وفي 27 سبتمبر1888م طبق عليها القانون المشيخي وقسمت الى دوار صار تابعا للبلدية ذات الصلاحيات الكاملة لميلة Commune de plein exercise وبذلك تقلصت مساحة القبيلة من 18322 هكتار الى 6823هـ[39]

اما بالنسبة لقبيلة اولاد كباب والتي كانت موحدة ايان العهد العثماني نجدها في المرحلة الاستعمارية وبصدور قانون سيناتوس كونسولت الذي عمل على تفكيك البنية القبلية التي من شانها اضعاف قوة العائلة الجزائرية وبموجب القانون الصادر في 1887م قسمت قبيلة اولاد كباب الى ثلاث دواوير وهي:

دوار اولاد غمريان

دوار اولاد كباب

دوار بني قشة

وتم ضم الجزء الشمالي الشرقي لدوار اولاد كباب الذي بلغت مساحته 2945هـ الى محيط التعمير الفرنسي لتيبرقنت الذي قدرت مساحته ب2162هكتار[40] وكذلك تم ضم الجزء الشمالي الغربي الى تيبرقنت قدرت مساحته 267هـ الذي كان تابعا لبني قشة[41].

بعد قانون سيناتوس كونسولت ظهر قانون اخر سنة 1873م وهو قانون وارنيwarnier 26 جويلية 1873 ويعتبر هذا القانون بمثابة مراجعة لمرسوم مجلس الشيوخ الصادر سنة 1863م ويعد من بين الاجراءات المستخدمة لتدمير التنظيم القبلي للأرياف الجزائرية عامة

والريف الميلي خاصة وقد اخد على عاتقه تحديد الملكية الفردية لرجال القبائل وتعزيز استخدام القانون الفرنسي في جميع المبادلات المتعلقة بالأراضي ليس فقط بين الجزائريين وإنما ايضا بين الاوربيين والجزائريين انفسهم [42]

مجموع هذه القوانين ساهمت في تطبيق الحجز المتتابع للأراضي اثر تمرد 1871م بالمنطقة الشمالية الشرقية للجزائر منها منطقة ميلة وهذا ما سيسمح فيما بعد بتحويل اخصب الاراضي الواقعة بقلب الاحواض مشكلا على هذه الاخيرة محيطات التعمير[43]

بعد تورط الادارة الاستعمارية فيما يسمى "لعبة التشريع" وتطويع القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب وللقيام بتشتيت القبائل بهدف كسر مجالها الوظيفي عن طريق تقسيمها الى دواوير، وتحطيم تكاملاتها المجالية، بخلق محيطات التعمير مغيرا النسيج العقاري والإداري على المستوى القاعدي مشكلا هيكلا جديدا هو البلدية **[44]**بنوعيها المختلطة وبلديات ذات الصلاحيات الكاملة بحيث اكمل بسط نفوذه بشكل نهائي بالاعتماد على هذين النوعين من الادارة وذلك ضمن دوائر sous préfecture والدوائر ضمن عمالات préfecture **[45]**

تميزت الاراضي التي تحويها البلديات في منطقة ميلة بخصوبتها وتمركزها في الجهة الشرقية تماشيا مع الواد الكبير وتختلف فيما بينها من حيث المساحة والسكان، سجلت اكبر مساحة ببلدية العثمانية قدرت ب20836هكتار وأصغرها بلدية سيدي مروان ب7636هكتار وأشار احصاء سنة 1911 الى ان اكبر حجم سكاني بلغ 10045نسمة ببلدية ميلة واقل حجم سكاني بواد سقان[46]

هذه البلديات تحولت فيما بعد الى مراكز استيطانية ابرزها "ميلة–فرجيوة– سيدي مروان– زغاية"فقد تأسست كبلديات مختلطةCommuneMixte

2– مراكز الاستيطان الفرنسي في ميلة

الى جانب سياسة التوسع والغزو التي اتبعتها فرنسا، نجد سياسة التهجير والاستيطان للعنصر الاوروبي من فرنسا واوربا الى الجزائر حيث تقرر تهجير 100الف اوروبي واعتمد المجلس الوطني الفرنسي 50 مليون فرنك لانشاء مراكز ومستعمرات اوروبية استيطانية وتم تخصيص اراضي للمهاجرين من 2 الى 20 هكتار وبلغ عدد القرى الاستعمارية التي انشأت في ما بين"1851–1857" حوالي 68 قرية[47]

وبالنسبة لعمالة قسنطينة التي تنتمي اليها منطقة الدراسة فقد استقر بها خليط من الاوروبيين غير ان اغلبهم ينحدرون من اصل فرنسي ومن اجل توفير ظروف حياة مناسبة للمستوطنين تم انشاء 144 مركزا استيطانيا في عمالة قسنطينة وحدها في حين لم يتم انشاء الـ 54 مركزا استيطاني في عمالة الجزائر و60 مركزا في عمالة وهران [48]

والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا الصدد ما هي هذه المراكز ولماذا انشئت ؟

مركز الاستيطان(المركز السكاني) يعني التعمير الاستعماري لمهاجرين اوروبيين خاصة بالفرنسيين والذي كان بصورة مستمرة وكانت الادارة الفرنسية تتبع اسلوبين ووسيلتين مباشرتين اساسيتين لتحقيق هذا الهدف، التنازل عن الاراضي

انشاء مراكز وقرى والذي لم يتم تطبيقه الى غاية 1863م اين تم اعطاء اشارة انطلاق تنفيذ هذا المشروع بصورة واضحة، بعد اقراره لنظام جديد يعتمد على الانتقال الحر للأملاك بين الجزائريين والأوروبيين والذي يدعم ايضا فكرة كون المستعمرين قادرين على الاقامة في جميع نواحي الاقليم مع توفير جميع شروط الحياة الملائمة، الأمن، الصحة...) وتم انشاء وتوزيع هذه المراكز على العمالات الثلاث(وهران، قسنطينة، الجزائر) بالشكل التالي:

العمالة	مراكز الاستيطان	مراكز الاستيطان الموسعة	مساحتها
الجزائر	40	6	23,396هكتار
قسنطينة	50	12	164,933هكتار
وهران	36	7	50.502هكتار
المجموع	126	25	288,831هكتار

من خلال الجدول نجد بأنه تم انشاء 126 قرية و25 مركزا سابقا تم توسيعه[49]

قبل التطرق الى مراكز الاستيطان الاستعماري في منطقة ميلة، يجب ان نوضح ان هذه المراكز تختلف من حيث اسباب نشأتها فمنها المدن التاريخية العريقة ومنها

المراكز الاستعمارية التي انشات من اجل استقرار المعمرين والتي تطور بعضها بعد الاستقلال وتحول الى مدن حضرية هامة بينما تقهقر البعض الاخر وأصبح مراكز صغيرة كما يوجد نوع اخر تمثله مجموعة عديدة من التجمعات الريفية صغيرة الحجم التي انشأت بالقرب من المراكز الاستيطانية الاستعمارية وذلك لغرض العمل في مزارع هده المراكز ووصل عددها في منطقة ميلة 25 مركزا استيطانيا اضافة الى مراكز هامشية.[50]

الرقم	اسم مركز الاستيطان	الرقم	اسم مركز الاستيطان	الرقم	اسم مركز الاستيطان
01	**شلغوم العيد شاطودان رومال**	**10**	**سيدي خليفة**	19	ميلة
02	**فرجيوة(فج مزالة)**	**11**	**زغاية**	20	سيدي مروان
03	**تاجنانت(ساندونة)**	**12**	**مشيرة(لوفاسور)**	21	قرافلوط
04	**تلاغمة**	**13**	**واد سقان**	22	سليانة
05	**واد العثمانية**	**14**	**بومالك**	23	القرارم
06	**الرواشد**	**15**	**عين الملوك**	24	بوفوح
07	**رجاص لفرادة**	**16**	**حمالة**	25	عزابة
08	**ريشليو(احمد راشدي)**	**17**	**تيبرقنت**		
09	**عين التين**	**18**	**بني قشة(الوسط)**		

وقد وجدت هذه المراكز على محورين اساسيين:

المحور الاول: واد العثمانية، شلغوم العيد، تاجنانت كانت تشكل المراكز الاولى لوضع شبكة حضرية استعمارية في منطقة السهول العليا والتي طعمت بخط مواصلات هام.

المحور الثاني: ويقع الى الشمال ويضم فرجيوة، احمد راشدي، رجاص، ويخترقه خط مواصلات اقليمي تحول الى خط وطني بعد الاستقلال[51]

تأسست هذه المراكز للتحكم اكثر في المجال، وتعتبر قاعدة تحتية استعمارية لصالح المعمرين لاحتياج لاستغلال الأرض وهذه القرى مع مزارعها ومخازنها اماكن للإقامة والخدمات وعلى بعد 500 متر الى 1000متر توجد المشتة التي تحمل عادة نفس الاسم[52]

قامت السلطات الفرنسية في اول الامر ببناء قرى استيطانية (زغاية، رجاص، احمد راشدي، تيبرقنت، الرواشد، بني قشة، فرجيوة).

اما في الشمال الشرقي من منطقة ميلة فقد عمدت الادارة الاستعمارية على بناء مجموعة اخرى من القرى (سيدي مروان، القرارم، عين التين، سيدي خليفة) وكان الهدف مرتبط مجاليا باستغلال هده الاراضي الشاسعة الحصبة.

اما القرى الاستيطانية جنوب ميلة فشملت (وادي العثمانية، واد سقان، شلغوم العيد، تاجنانت، المشيرة) وتتميز هده الاراضي بشساعتها الزراعية وبذلك سيطرت فرنسا على اجود الاراضي[53]

لقد كانت هذه القرى الاستيطانية التي يقطنها الكولون بمثابة اقطاب زراعية هامة زودت المخازن الفرنسية بالقمح الصلب واللين وذلك بفضل اليد العاملة الرخيصة والتي كانت تساق عنوة لخدمة الاراضي وباثمان زهيدة جدا ومن بين هؤلاء الكولون الذين كان لهم شان لدى السلطات الفرنسية بالجزائر عموما ولدى الحاكم العام بالجزائر العاصمة موريس فورد Mourisse Forde والذي استولى على اجود الاراضي برجاص وفرجيوة والذي كان يقدم انتاجا وفيرا ومتنوعا للاقتصاد الفرنسي على حساب البطون الجائعة من الجزائريين بالمنطقة والشيء الذي يمكن ملاحظته حول مراكز الاستيطان بمنطقة الدراسة هو تطابق الاوساط الطبيعية مع انتشار الاراضي الكولونيالية حيث تمركز الكولون بين الاحواض الخصبة ومنطقة السهول العليا جنوب ريف ميلة بينما ضلت المناطق الجبلية

والتلال المطلة على الاحواض الخصبة المأهولة بالسكان الجزائريين يمارسون بها زراعة تقليدية بسيطة [54]

وبالاعتماد والرجوع الى هذا المنطلق قمنا باختيار مركز استيطاني يقع ضمن منطقة الاحواض الخصبة وهو سيدي مروان.

مركز سيدي مروان:

يعد من المراكز القديمة في الشرق الجزائري تعود نشأته وتأسيسه الى عام 1880 كبلدية كاملة الصلاحيات حسب مرسوم 23 نوفمبر 1880[55]

تاريخيا تعتبر منطقة سيدي مروان تابعة لقبيلة زواغة وهي احدى القبائل البربرية قبل عهد الأتراك شهدت المنطقة معارك بين عرب الجنوب المسلمين والسكان الاصليين (البربر) [56]اما خلال الفترة التركية فقد تم استيطان هذا المركز من طرف يونانيين طردوا من "اسبارتا" من طرف الاتراك فاتخذوا من سيدي مروان مقرا لهم حيث نشروا لغتهم و دينتهم حتى نهاية القرن 18م.[57]

هذا المركز الاستيطاني اتصف بخطة عمران القرى الاستعمارية المتميزة بالشوارع المتوازية مما يعطيها الشكل والخطة الشطرنجية وتظهر هذه الخطة بالأحياء الاستعمارية خاصة في النواة "أي حي الوسط" تبلغ مساحة المركز 7662,87 هكتار تم تأسيسه كبلدية كاملة الصلاحيات بموجل مرسوم 23نوفمبر1880م اضافة الى دوار زواغة وقد بلغ عدد سكانه سنة 1892م 3618نسمة من بينهم 396اوروبي. كما قام المستعمر بتثبيت حدود المركز والهامش فالبنسبة لمركز الاستيطان "سيدي مروان" نجده يتكون كما يلي:

- سيدي مروان مركز بمساحة 2700ه
- فردوة(مزرعة) بمساحة741ه
- الشيقارة(دوار) بمساحة 4201ه[58]

مجموع المركز + المزرعة + الدوار= مساحة البلدية 7663ه

المركز "سيدي مروان":

- اراضي ممنوحة للمعمرين 2214هكتار

- اراضي تابعة للادارة الفرنسية 7,15هكتار
- اراضي تابعة للسكان الاصليين 105هكتار
- ارض بلدية 375هكتار

مجموع هذه الاراضي يشكل لنا 2701,5 هكتار

توزيع اراضي فردوة "مزرعة":

اراضي ممنوحة للمعمرين 664هكتار

اراضي دولة 0,25 هكتار

اراضي بلدية 63 هكتار

اراضي للسكان الاصليين 33 هكتار

مجموع هذه الاراضي يشكل 760,25هكتار

اما بالنسبة لدوار الشيقارة المنبثق عن قبيلة زواغة بموجب قانون سيناتوس كونسولت 1863م فنجد الملكية موزعة كالآتي:

اراضي دولة 304,48هكتار

اراضي بلدية 406,29 هكتار

ملكية جماعية 3421,48 هكتار

اراضي للسكان 68 هكتار

ومجموع هذه الاراضي يشكل لنا 4200,25 هكتار[59]

من خلال هذا العرض نجد ان من مساحة 7663هكتار لم يتبق للأهالي سوى 820 هكتار والباقي استحوذت عليه الادارة الفرنسية لصالح المعمرين.

على مساحة 7663 هكتار يتوزع مجموع سكان جزائريين وأوروبيين على الشكل التالي ابتداء من التعداد العام لسنة 1876م والذي يمثل تاريخ بداية توافد المستوطنين الى المراكز[60].

السنة	الاوروبيين	الاهالي	المجموع
1876	419	2782	3201
1881	437	2094	2531
1886	414	2916	3330
1891	396	3222	3618
1896	295	3681	3976
1901	286	4207	4493
1906	282	5129	5411
1911	318	6608	6926
1921	155	5318	5473
1926	136	5566	5702
1931	150	6858	7008
1936	152	7006	7158
1948	104	7987	8091
1954	57	9031	9088

1927_1928 مشاريع مختلفة لم يذكر نوعها

1928_ 1931 مشاريع مختلفة لم يذكر نوعها

1943_1949 مشروع اداري يختص بالتجارة[61]

ثالثا: المقاومة الشعبية لسكان ميلة ضد سياسة الاستيطان الفرنسي

بعد ما قامت به الادارة الفرنسية بإصدار ترسانة قوانين ذات الصبغة الاستيطانية المجحفة كان لابد من ظهور مقاومة يعبر من خلالها السكان عن رفضهم لهذه السياسة والرغبة في القضاء عليها، فظهرت عدة ثورات شعبية كان ابرزها ثورة زواغة وفرجيوة 1864م التي اشتهرت بقوتها خلال القرن 19م.

كان سكان منطقة البابور بالشمال القسنطيني في ثورة مستمرة مند بداية الاحتلال الفرنسي كرد على السياسة الفرنسية الظالمة فخلال ثورة سكان واحة الزعاطشة بالزيبان قرب بسكرة 1849م كان سكان زواغة و فرجيوة في حالة ثورة وعصيان ، فتوجه الجنرال سال Sal لمحاربته على راس قوات كبيرة. وفي ذلك الوقت كان جزء من القوات الفرنسية منشغلا بالقضاء على سكان الشمال القسنطيني وسكان بني حساين وبني زقزق بمتيجة[62] وكان رد السلطات الفرنسية على هده الثورات المستمرة ان كلفت الجنرال سانت ارنو Sante Arno بغزو مناطق جيجل، القل، ميلة خلال صيف 1851م فاتبع سياسة الارض المحروقة

وخرب عشرات القرى وشرد سكانها وقطع ألاف من اشجار التين والزيتون التي يعتبر مصدرا لحياة السكان[63].

رغم رد الفعل الفرنسي اندلعت الثورة مرة اخرى في شهر افريل 1853م بجبال البابور وعمت كل الشمال القسنطيني فعاد "سانت ارنو" بقواته الى هناك لمواجهتها خاصة عندما حاول بوبغلة في جبال جرجرة ان يستغلها لصالح حركته بدءا من عام 1851 وعمل على فتح الطريق وربطه بين بجاية وسطيف، في هذه المرة انتقد"راندون" اسلوب "ارنو" في الاستعمار بالشمال القسنطيني واعتبره بطيئا وعزم هو على التقدم بخطوات اكثر وأوسع في سياسة التوسع بالبابور وجرجرة فجهز جيشا كبيرا عام 1853م واقتحم به الشمال القسنطيني مرة اخرى وغزا وسيطر على المنطقة الممتدة بين جيجل والقل، قسنطينة بجبال البابور فاحرق قراهم ومداشرهم وأرهقهم بالضرائب نتيجة شدة مقاومتهم[64]

كانت عائلتا "اولاد بن عز الدين" و"اولاد بن عاشور" صاحبتا نفوذ وسلطة متوارثتين مند عهد الاتراك الاولى في زواغة والثانية في فرجيوة، وبعد الاحتلال الفرنسي تعاونتا مع الادارة الفرنسية للحفاظ على مركزهما إلا ان السلطات الفرنسية عملت على تحطيم نفوذهما بعد ان حققت غرضها منهما وهو نفس الاجراء الذي اتخذته مع غيرها من الاسر الجزائرية الكبيرة ذات السلطة والنفوذ في البلاد مثل عائلة اولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني وعائلة المقراني بمجانة وذلك في اطار سياسة الحكم المباشر والاستغناء عن الواسطة التي كانت تمثلها الاسر الجزائرية[65]

لقد ساد الهدوء منطقة زواغة وفرجيوة حتى مطلع عام1864م ففي مارس من نفس السنة اندلعت الثورة في هذه المنطقة وارتمى فيها اولاد بن عز الدين واولاد بن عاشور وهناك عدة عوامل ساعدت على نشوب هذه الحركة بعضها داخلي وبعضها خارجي:

– تأثير ثورة اولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني التي اندلعت بالبيض وانتشرت في معظم الجزائر الغربية والوسطى ووصلت تأثيراتها الى الشرق الجزائري.

- تأثير ثورة **علي بن غداهم** بتونس ضد الباي الذي اصبح لعبة في يد القناصل الاجانب ووصلت تأثيرها عن طريق الحدود الشرقية الجزائرية خاصة مدينة الكاف[66]
- بروز عدد من رجال الدين المقدمين الرحمانيين بالمنطقة وحثهم الناس على حمل السلاح والقيام بالثورة ضد جيش الاحتلال الفرنسي وإدارته ومن هؤلاء:

– **الحاج حجوج بميلة** الذي ادعى للناس بأنه تلقى تعليمات في السنة الماضية بالحجاز خلال قيامه بأداء فريضة الحج من طرف نائب السلطان العثماني بان يقوم بالثورة ضد الاستعمار الفرنسي.

– **الشيخ بوقرين في اولاد عبد النور بقرية** "كارب" بناحية التلاغمة كان يعمل لصالح اولاد بن عز الدين وأولاد بن عاشور معا وسعى لتهييج الناس ودفعهم الى الثورة

– **الشيخ مولاي محمد** مقدم الطريقة الرحمانية بالزواغة الذي كان من رفاق بومعزة وله انصار في مدينة قسنطينة نفسها فعمل على تجنيدهم ودفعهم الى الثورة في الاجتماع الذي عقده يوم عيد الفطر 10 مارس 1864م واخبرهم بأنه بعد ثمانية ايام ستندلع الثورة[67].

– التذمر السياسي العام لذى السكان الذين لم يقبلوا الخضوع لسيطرة الاحتلال الفرنسي وهو العامل المهم الذي لم يذكره الفرنسيون لأنهم يحاولون باستمرار ان يفسروا اسباب ثورات شعب الجزائر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية.

– قيام الفرنسيين بإدارة سكان المنطقة مباشرة بعد ان حطموا نفوذ العائلتين السابقتين وهذا العامل يركز عليه الفرنسيون للتدليل على ان الثورة اندلعت لأسباب شخصية وليس لأغراض وطنية.

– قيام السلطات الفرنسية بمنح غابات الفلين الى شركة فرنسية في ملحقة الميلية لتستغلها وتستثمرها بدلا من السكان الذين كان عملهم بها يمثل احدى مصادر عيشهم وحياتهم فغضبوا من هذا الاجراء وقاموا بإشعال الحريق في الغابات واتلافها في زواغة حتى يحرموا تلك الشركة من استثمارها وبلغ مجموع نا احرقوه من اشجار الفلين 550الف شجرة. 68

خاتمة

ان الخصائص التي كانت تميز المجتمع الريفي في منطقة ميلة خلال الفترة العثمانية، من ملكية مشاعة وشكل تعاوني بالعمل والانتاج لم تستطع الصمود امام الادارة الفرنسية المدعمة بمختلف القوانين العقارية اهمها قانون "**سيناتوس كونسولت Senatus Consult**" 1863م اضافة الى الوسائل الزراعية الحديثة التي استخدمها الاوروبيون لاستغلال الاراضي وسهولة الحصول على القروض مع توفير اليد العاملة الرخيصة.

هذه السياسة جعلت نمط الحياة الريفية ينهار خاصة اذا عرفنا ان الاهلي ظل موضوع استثناءات شتى وفي كافة المجالات وخاصة الادارية منها حيث نجد ان عدد الممثلين الجزائريين في المجالس الاستشارية حدد بثلث (3/1) اعضاء المجلس ويتضح هذا الانهيار في تكسير البنية الاجتماعية التقليدية القبلية وادى ذلك الى القضاء على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة قبلا.

تحويل ملكية الاراضي من القبائل وسكان المنطقة الى الاوروبيين حيث انشات عليها مراكز لتوطينهم والتي تركزت في المناطق السهلية الخصبة وذلك بعد طرد الاهالي منها وادى بهم ذلك الى الهجرة سواء من السهول الى المناطق الجبلية او نحو المدن المجاورة

– كما حاول الاوروبيون توجيه الانتاج الزراعي بالمنطقة لخدمة الاقتصاد الفرنسي حيث قاموا بتشجيع زراعات الزيتون والكروم ولتزال المنطقة لحد الان تشتهر بزراعة الزيتون

– وقد نتج عن هذه السياسة مجموعة من النتائج اخرى على المدى البعيد والمتمثلة في ان بعض المراكز السكنية التي كان يسكنها الاوربيون اصبحت نواة لظهور مراكز سكنية لجزائريين تطورت بعد الاستقلال الى بلديات ودوائر مثل سيدي مروان فرجيوة زغاية ... حيث نجد مركز هذه التجمعات عبارة عن مركز يتميز ببنائه القديم على النمط الأوروبي ثم تأتي التوسعات السكنية الحديثة.

الاحالات والمراجع

[1] - Acte de III Cangres d Histoire et de la civilisation du Maghreb loran 26-27-28 /11 /1983.Tome 1.Univ d Oran .p:12.

[2] – عبد اللطيف بن اشنهو: تكون التخلف في الجزائر – محاولة لدراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر ما بين 1830–1962– الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر 1979،ص:28.

[3] – بيدي فاطمة الزهراء – التنظيم الترابي، التنمية المحلية بميلة ". رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 1998،ص:6.

[4] – رشيد–ص، حميمد– ص : الديناميكية الريفية في حوض تلي حالة بلدية زغاية – مدكرة تخرج معهد علوم الارض،1997،ص:122.

[5] – صباح حميمد – احواض الخدمة بمنطقة ميلة، محاولة منهجية لتعريفها وتحديدها ، رسالة ماجستير 2002،ص:9.

[6] - S.C.C- P.V de publication 28Avril 1887 de senatus cinsult 22avril 1863 – Tribu de Mila,P:69

[7] – صباح حميمد –المرجع نفسه، ص:25

[8] – حميدة عميراوي– السياسة الادارية الفرنسية في الشرق الجزائري –مجلة المصادر العدد6– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية مارس2002، ص:25.

[9] – Acte de III Cangres d Histoire , Tome 1 ,P:214

[10] – سعايدية صونيا – واقع وتحديات الترقية العقارية بالجزائر حالة ولاية قالمة –رسالة ماجستير – جامعة قسنطينة 2002، ص:16.

[11] – ناصر الدين سعيدوني – النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني 1792–1830م ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985،ص:87.

[12] – Menouba Hamani :de la tribu a la revolution agraire les statues foncières dans Lest Algerien approche cartographique 1985 ,P:28

[13] – صباح حميمد، المرجع نفسه،ص:28.

[14] – حميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص:27.

[15] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص:88.

[16] – بيدي فاطمة الزهراء. المرجع نفسه، ص:21.

[17] – فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني اواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1990،ص:11.

[18]– عبد الله شريط ، محمد الميلي: الجزائر في مراة التاريخ ط1، مكتبة البعث، ماي 1965، ص:149.

[19] – فلة القشاعي، المرجع نفسه،ص:15.

[20]– رمضان بورغدة: الجزائريون والعدالة الفرنسية في قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن19– مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة2000،ص:17.

[21] – محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر1972،ص82.

[22] – الطاهر عمري: دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة،1999،ص44.

[23] – عبد الله شريط، محمد الميلي، المرجع نفسه، ص155.

[24] – خنوف علي: السلطة في الارياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري، نهاية العصر العثماني وبداية العهد الفرنسي، الميزان للنشر والطباعة، الجزائر،1999،ص11.

[25] – بيدي فاطمة الزهراء– المرجع نفسه، ص21.

[26] – S.A.C , Situation des établissements Français Dans L Algérie1840 ,P: 330

[27] - S.A.C , Larrondissement de Mila ,P:5

[28] – جميلة معاشي– المرجع نفسه، ص77.

[29] – يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر– 1986، ص29.

[30] – المرجع نفسه، ص33.

[31] - S.A.C , Larrondissement de Mila ,P:6

[32] - Hamani Menouba Est Algerien des structures du Foncier « diplôme d etudes approfondis « juin 1979- Paris ,P7

[33] - Marc cote- L Algerie ou L espace retourne- Flammarion – France 1985 ,P161

[34] – عدي الهواري– الاستعمار الفرنسي في الجزائر– سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي "1830–1960" ط1 ، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة بيروت لبنان1983، ص60.

[35] – S.C.C –P.V .P du senatus consult 22 Avril 1863 , Tribu de zouagha ,P103

[36] – صباح حميمد، المرجع نفسه، ص35.

[37] – روفيا بن عامر– مريجة صبرينة، تحليل المجالات الريفية التلية الجبلية، حالة بلدية عميرة اراس" ميلة" مذكرة لنيل شهادة مهندس بقسنطينة، 1997، ص120.

[38]- Ferand, La Tribu Mouia, L arrête D homologations du 26juillet 1890, P.V.N° 166 rapport d ensemble sur les opérations de la délimitation de la tribu Mouia , P 30.

[39] - S.C.C , PV de Mila P24 .

[40] – ليديا بوشامة – وافية خلاصي– تحليل المجال الريفي في حوض تلي– دراسة بلدية ريفية حديثة" تيبرقنت" مشروع لنيل شهادة مهندس دولة– قسنطينة–1997، ص115.

[41] – المرجع نفسه، ص116.

[42] – عبد اللطيف بن اشنهو– المرجع نفسه، ص61.

[43] – يحي بوعزيز– ثورة 1871– دور عائلتي المقراني والحداد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (د–ت)، ص29.

[44] – عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنيين، 1830–1930، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص34.

[45] – خنوف علي– المرجع نفسه، ص79.

[46] – صباح حميمد، المرجع نفسه، ص38.

[47] – حميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص19.

[48]– Gouvernement général de L Algérie cent ans de colonisation française en Algérie, Alger 1930 ,P52 .

[49] Sautayra , Législation de L Algérie « lois, ordonnances Décrit et arrêtes, P 89.

[50] – فاطمة الزهراء بيدي، المرجع نفسه، ص110.

[51] – المرجع نفسه، ص111.

[52] – المرجع نفسه، ص56.

[53] – الصادق مزهود، احسن بوكرزازة، المرجع نفسه، ص12.

[54] – قاموس شهداء ولاية ميلة، ص16.

[55] – . Sautayra , OP , CIT , P132

[56] – محمد بن عبد الرحمن، دراسة عمرانية لمركز سيدي مروان ، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية، معهد علوم الارض قسنطينة 1996،ص74.

[57] - , OP , CIT , P133 . Sautayra

[58]- IBID , P134 .

[59] – المديرية الولائية لمسح الاراضي لولاية ميلة(قوانين المديرية تمنع الاطلاع المباشر على عناوين الوثائق)

[60] - S.P.C recueil officiel des Acte de la préfecture 1927 , N° 2 P52

[61] - S.A.C- Répertoire numérique Communales du département de Constantine (les Algériens) P34

[62] – يحي بوعزيز: ثورات زواغة وفرجيوة بالبابور ضد الاستعمار الفرنسي وقضية الحاج بن عز الدين" مجلة الثقافة" العدد 40 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1977، ص11.

[63] – يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ص101.

[64] – قاموس شهداء الثورة التحريرية الكبرى 54–62، ص16.

[65] Charles feraud , Notes historiques sur la province de Constantine Revue Africaine(2)(Alger1886) N° 176 , PP:103-107

[66] – مجلة الثقافة– الشركة الوطمية للنشر والتوزيع: العدد4، 1977،ص21.

[67] – يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنيين 19و20، ط1 – دار البعث قسنطينة ، الجزائر 1980، ص112.

[68] – يحي بوعزيز– كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ص110.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في المواقع الإسلامية عبر الأنترنت
موقع شبكة "الألوكة" نموذجا – دراسة تحليلية–

Media treatment of the problems of the environment in the Islamic sites across the Internet Network
" Alukah" site model -An analytical study-

د. زكية منزل غرابة
جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة – الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/09/28 تاريخ قبول النشر: 2017/05/13

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تناول طريقة المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في المواقع الإسلامية عبر الأنترنت، واختير لذلك موقع شبكة "الألوكة" نموذجا، ولأجل هذا الغرض تم اعتماد تحليل المحتوى أسلوبا لتحليل عينة من مجتمع البحث، وقد أفضت الدراسة التحليلية إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :

اهتمام الموقع بجميع معطيات المشكلات البيئية و غلبة الطرح الإسلامي في تناول هذه المشكلات ،ما يعطي انطباعا بأن البيئة تشكل زاوية مهمة في المنظومة الإسلامية ،و مع كل ذلك لم يستطع الموقع في تناوله لمشكلات البيئة أن يستفيد من ميزات الانترنت في الانفتاح على الثقافات الأخرى على اعتبار أن لغة المعالجة أضفت بظلالها على اللغة العربية ما جعلها حبيسة المجتمع الذي ولدت فيه .

الكلمات المفتاحية: المعالجة الإعلامية – البيئة – المشكلات البيئية – المواقع الإسلامية.

Abstract :

This study aims to address the media treatment of the problems of the environment in the Islamic sites across the Internet the way, and was selected for that network, "Alalokh" site model, and for this purpose it has been the adoption of content analysis method for analyzing a sample of the research community, and has led the study analytical to the set of results The most important are: Interesting site all the data of environmental problems and the predominance of Islamic discourse in addressing these problems, what gives the impression that the environment is an important angle in the Islamic system, and with all that he could not site at addressing the problems of the environment can benefit from the online features in openness to other cultures on the grounds that the treatment language added a shadow on the Arabic language making it locked in the community where I was born.

Key Words: *Media treatment - the environment - Environmental Problems - Islamic sites.*

مقدمة : حظيت البيئة باهتمام لافت من قبل المهتمين باعتبارها المحيط الذي يعيش فيه الانسان ،و من ثم فإن مبدأ الحفاظ عليها مطلب ينطلق من وظيفة الاستخلاف التي وكل بها ،بيد أن سلوك الإنسان اللامسؤول تجاه البيئة أدى إلى خلق مشكلات بيئية كثيرة ترتب عليها مخاطر كبيرة كان الانسان أول ضحاياها.

و تبعا لذلك فقد دأب المهتمون بطرح قضايا البيئة بغية إيجاد الحلول الكفيلة بحمايتها، ولعبت وسائل الاعلام و الاتصال –و على رأسها شبكة الانترنت– في كل ذلك دورا مهما في معالجة قضايا البيئة من منطلق مسؤوليتها في التوعية بالأخطار التي تتهددها وتتهدد الإنسان، بيد أن طرقها لقضايا البيئة و مشكلاتها لا يخفي منطلقاتها المرجعية التي تقوم عليها سياستها الإعلامية .

و تعد المواقع الإسلامية على شبكة الانترنت واحدة من أهم المواقع الاتصالية التي أبدت اهتماما بقضايا البيئة و مشكلاتها من منطلق اهتمام الإسلام بها باعتبارها المحضن الذي يعيش فيه الانسان و يقيم عليه وظيفة الاستخلاف ،و يعد موقع شبكة "الألوكة" من أبرز المواقع التي أظهرت اهتمامها بالبيئة،و مما لا شك فيه أن استحضار الخطورة بمشكلات البيئة و البحث في الحلول الكفيلة بحمايتها إنما يتأتى من كيفية المعالجة عليه فإن معرفة الكيفية التي عالجت بها لقضاياها المختلفة، و هو ما ستتطرق إليه هذه الدراسة.

أولا: موضوع الدراسة :

مشكلة الدراسة:

تعتبر قضية البيئة من القضايا المهمة التي فرضت نفسها على التفكير الإنساني، ولا غرابة في ذلك فهي تمثل جزءا أساسيا من حياته، على اعتبار أنها الوسط الذي يحيى فيه، ولا يمكنه الاستغناء عنه .

وانطلاقا من ذلك فقد تكاثفت جهود المهتمين بطرح قضايا البيئة والبحث في مشكلاتها والأخطار التي تهدد سلامتها، ولم تتخلف في ذلك المؤسسات الثقافية والإعلامية في التوعية بضرورة حماية البيئة.

وتأتي وسائل الاعلام سواء على القنوات الفضائية أو شبكة الأنترنت كأحد أهم المؤسسات التي أولت اهتماما بالبيئة ومعطياتها، ولا شك في قدرتها على التأثير المطلوب على المتلقي بما تمتلكه من عوامل الجذب، عن طريق عرض المعلومات بالصورة والصوت.

ومع ظهور شبكة الانترنت ازداد الاهتمام بقضايا البيئة على مختلف المواقع، ومن الواضح أن المواقع الإسلامية لم تتخلف عن التطرق لمشكلات البيئة وفق التصور الإسلامي من منطلق أن الإسلام أولى أهمية خاصة للبيئة، واعتبر الحفاظ على الكون وما فيه من معطيات البيئة يعد مقصدا كليا يستوجب الحفاظ على البيئة من الإضرار بها .

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتبحث في المعالجة الإعلامية لواحد من المواقع الإسلامية ممثلا في موقع شبكة الألوكة للمشكلات البيئية و ذلك بطرح هذا التساؤل الرئيس: **ما هي طبيعة المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة "الألوكة" عبر الأنترنت من حيث المضمون والشكل ؟**

و تتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية و هي :

-ماهي المشكلات البيئية في المعالجة الإعلامية لموقع شبكة الألوكة ؟

-من الجهات المسؤولة عن المشكلات البيئية حسب المعالجة ؟

-ماهي المصادر المعتمدة في المعالجة الإعلامية لموقع شبكة الألوكة ؟

-ماهي الأساليب الاقناعية المستخدمة في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية ؟

-ماهي الحلول الكفيلة بالقضاء على المشكلات البيئية في المعالجة الإعلامية لموقع شبكة الألوكة؟

– ماهي اللغة المستخدمة في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة ؟

– ماهي القوالب الفنية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة ؟

– ما مدى تضمين الصور في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة ؟

أهمية الدراسة : عادة ما تتمحور أهمية الدراسة على أهمية الظاهرة التي يتم دراستها و على قيمتها العلمية وما يمكن أن تحققه من نتائج يمكن الاستفادة منها، وعليه فإن أهمية الدراسة التي نحن بصدد القيام بها ، تكمن أهميتها في الجوانب الآتية :

–كونها تتناول قضية مهمة ترتبط بمشكلات البيئة ،إذ مما لا شك فيه أن البيئة هن المحيط الذي يعيش فيه الإنسان و تساهم في توازن حياته وأي ضرر يلحق بها إنما يتهدد حياته، ومن ثم فإن تناول هذا الموضوع من الأهمية بمكان فهو يقدم رؤية توعوية بالدرجة الأولى تساهم في تعريف القائمين والمهتمين والمحيطين بالبيئة بالمشكلات القائمة و بالحلول المطلوبة في العناية بالبيئة.

–كون المعالجة الإعلامية ترتبط بالمواقع الإسلامية ممثلة هنا في موقع شبكة الألوكة، ولا شك أن المعالجة وفق التصور الإسلامي سيعطي طرحا مؤسسا على معطيات القرآن الكريم و السنة النبوية مما يجعل الهدف أسمى في ربط الإنسان بوظيفته الوجودية .

أهداف الدراسة : تتوخى الدراسة التحليلية تحقيق مجموعة الاهداف الآتية :

– التعرف على المشكلات البيئية في المعالجة الإعلامية لموقع شبكة الألوكة .

– التعرف على الجهات المسؤولة عن المشكلات البيئية حسب المعالجة.

– التعرف على المصادر المعتمد في المعالجة الاعلامية لموقع شبكة الألوكة .

– التعرف على الأساليب الإقناعية المعتمدة في المعالجة الإعلامية لموقع شبكة الألوكة.

– التعرف على المقترحات الكفيلة بالقضاء على المشكلات البيئية في المعالجة الإعلامية لموقع شبكة الألوكة.

– التعرف على اللغة المستخدمة في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة .

-التعرف على القوالب الفنية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة .

-التعرف على مدى تضمين الصور في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة.

تحديد المفاهيم : تحديد المفاهيم خطوة منهجية تتطلب من الباحث إعطاءها أهمية خاصة ،وذلك بإبراز مدلولها و شرحها بدقة علمية رفعا للغموض الذي قد يعترض القارئ ،و قد أكد على هذا الأمر أحد الباحثين بالقول: "إن تحديد المصطلحات التي يستخدمها الباحث أمر في غاية الأهمية إذ بدونه سندور مع المؤالفين والمخالفين في حلقة مفرغة، و لا نستطيع أن ننطلق من مفاهيم واضحة متفق عليها للوصول إلى حل أي مشكل" [1] ، وعليه فإن أهم المفاهيم التي وردت ضمن هذه الدراسة الآتي:

1-المعالجة الإعلامية :

***المعالجة :**

*لغة: جاء في لسان العرب عالج : الشيء معالجة وعلاجا : زاوله. و في حديث الاسلمي إني صاحب ظهر أعالجه أي أمارسه[2] .

*اصطلاحا: تطلق المعالجة ليفهم منها في جانبها الاصطلاحي بأنها "التعامل مع مادة دراسية علمية قد تكون أرقاما أو كلمات أو جمل أو فقرات أو نصوص وغيرها تعتمد على التقويم والفرز والانتقاء للمادة وتعديلها ثم طرحها وفق منهج محدد ليتم إيصالها في قالب مدروس ومقبول ومفهوم للمتلقي"[3].

***الإعلامية:** عرف الإعلام في الاصطلاح بتعاريف متعددة منها تعريف العالم الشهير أوتوجروت بأنه "التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ، ولروحها وميولها واتجاهاتها النفسية ، في نفس الوقت " [4].

ونذكر أيضا هنا تعريف سامي ذبيان بأنه:" تلك العملية الإعلامية التي تبدأ بمعرفة المخبر الصحافي بمعلومات ذات أهمية، أي معلومات جديرة بالنشر و النقل، ثم تتوالى مراحلها: تجميع المعلومات من مصادرها، نقلها، التعاطي معها وتحريرها، ثم نشرها وإطلاقها أو إرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزة إلى طرف معني بها ومهتم بوثائقها"[5].

2-البيئة:

*لغة: جاء في القاموس المحيط لفظ "بوأ " بمعنى المنزل الطيِّب ، فتقول نزل في مباءتهم بمعنى أناخوا إليهم في المباءة وهي معاطنها[6].

*اصطلاحا: لفظ البيئة من المفاهيم ذات الاستخدام الواسع و يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها و بين مستخدمها فنقول مثلا البيئة الزراعية و البيئة الثقافية و البيئة الاجتماعية و هكذا .

ومن التعاريف التي أوردها المهتمون بقضايا البيئة أنها " كل ما يحيط بالإنسان من مكونات حية مثل النباتات والحيوانات ومن مكونات غير حية مثل الصخور والمياه والهواء والطقس "[7].

وتعرف أيضا بأنها: الإطار الذي يعيش فيه الانسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء و دواء ومأوى و يمارس فيه علاقاته مع اقرانه من بني البشر "[8].

وعرفها مؤتمر ستكهولم تعريفا متسعا فهي: "ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات ، بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته"[9].

التعريف الاجرائي للمعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة : نقصد بها في هذه الدراسة الكيفية التي تناول بها موقع شبكة الألوكة على الانترنت المعضلات و المشاكل المتعلقة بالبيئة و ما ارتبط بها من حلول.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي وقعت بين أيدينا نذكر الآتي:

دراسة بعنوان : المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية جريدة الشروق اليومي نموذجا[10].

استهدفت هذه الدراسة التعرف على كيفية معالجة جريدة الشروق اليومي لمشكلات البيئة ،و للإجابة على تساؤلات الدراسة استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المحتوى ، واعتمدت على عينة عشوائية منتظمة لسنتي 2003م- 2009م .

وقد جاءت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

1-فيما يتعلق بحجم اهتمام جريدة الشروق اليومي بمشكلات البيئة، فقد أكدت المؤشرات التي وظفناها وهي (حجم التكرار،-والمساحة،-موقع النشر ووسائل الإبراز المصاحبة -العنوان والصور والرسومات على الانخفاض في حجم اهتمام جريدة الشروق اليومي بمشكلات البيئة).

-على الرغم من استخدام جريدة الشروق اليومي لعدة قوالب صحفية لتغطية مواضيع المشكلات البيئية، إلا أنها تركز أكثر على استخدام القالب الخبري في معالجاتها لمشكلات البيئة، بحيث كان الخبر أكثر %.القوالب استخداما بنسبة% 51,54 ، يليها التقرير بنسبة28,86 .

– أوضحت هذه الدراسة أن معظم المواضيع المتناولة في جريدة الشروق محلية، وأغلبها يدور حول التلوث بصفة عامة كتلوث المحيط بالقاذورات، وانتشار الروائح الكريهة، في حين جاء تناول الجريدة بشكل ضعيف لباقي المشكلات البيئية الأخرى مثل الحرائق والاحتباس الحراري وتلوث المياه والتلوث الصناعي....الخ.

– اتضح من بيانات الدراسة أن الموقف الذي اتخذته جريدة الشروق اليومي من مشكلات البيئة، كان % . سلبيا حيث جاءت معظم المواضيع المعالجة في شكل عرض تقريري للمواضيع بنسبة55,68

دراسة بعنوان : الإعلام البيئي :الشؤون البيئية في الصحافة السورية دراسة تحليلية لصحف(الثورة –البعث – تشرين)خلال النصف الأول من عام 2008م[11].

تركزت مشكلة هذه الدراسة على محاولة التعرف على حجم القضايا البيئية المنشورة في الصحف السورية؛ نتيجة أهمية الموضوع البيئي، تنوع المخاطر البيئية ، وكيف عالجت الصحف المدروسة هذا الموضوع . وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح، وتحليل المضمون والمنهج المقارن. واستخدم الباحث استمارة تحليل المضمون لجمع البيانات .

وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

– تهتم الصحف السورية المدروسة بنشر موضوعات بيئية وصحيفة تشرين أكثر اهتماماً بهذا الموضوع من صحيفتي البعث والثورة .

– ترتفع نسبة المواد الإخبارية البيئية في الصحف السورية المدروسة بالقياس إلى الفنون الصحفية الأخرى، وتحتل هذه المواد ما يزيد على نصف ما نشر من موضوعات بيئية.

– تهتم الصحف المدروسة بالأخبار البيئية على نحو أكبر بكثير من اهتمامها بطرح قضايا بيئية، وإن كانت الأخبار البيئية تتعقب أو تعبر في بعض الأحيان عن قضايا بيئية.

– تهتم الصحف السورية في المقام الأول بموضوعات البيئة المحلية ثم موضوعات البيئة العالمية فالعربية، ويعود ذلك إلى كثافة المواد الإخبارية البيئية، لأن معظم الأخبار البيئية يأتي من وكالات الأنباء الوطنية" سانا "والعالمية التي تغطي موضوعات إخبارية عالمية.

– تغفل الصحف السورية المدروسة – إلى حد ما –مصادر المعلومات المتمثلة ببنوك المعلومات كأحد أبرز معالم تحرير القصص العلمية و منها موضوعات البيئة .

دراسة بعنوان :الإعلام الجديد و نشر الوعي البيئي :دراسة في استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي موقع الفايسبوك أنموذجا[12].

استهدفت الدراسة التعرف على الدور الذي يؤديه موقع الفايسبوك كأحد تطبيقات الإعلام الجديد إلى نشر الوعي البيئي لدى جمهور المستخدمين الجزائريين .

و قد استخدمت الباحثة منهج المسح الوصفي لأنه الأنسب لدراستها و في ظل هذا المنهج استعانت بالملاحظة واستمارة الاستبيان في جمع المعلومات ،و قد أجريت الدراسة على عينة مقدارها 186 مفردة من الشباب مدينة قسنطينة .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

–يرى 19،74 من المبحوثين بأن موقع الفايسبوك يساهم في نشر الوعي البيئي .

–جاءت الاشباعات المعرفية في مجال التوعية البيئية في المرتبة الأولى ،تلاها الإشباعات الاجتماعية ، ثم الإشباعات الإعلامية .

–يرى 23،36 من المبحوثين بأن مساهمة الفايسبوك في نشر الوعي البيئي مقبولة .

ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة : تدخل هذه الدراسة ضمن ما يعرف بالبحوث الوصفية، التي تستهدف وصف الظاهرة كما هي في الواقع و جمع المعلومات المطلوبة بشأنها، ومن ميزاتها أنها تتعداها إلى "عملية تصنيف هذه البيانات إلى عناصرها الرئيسية، والفرعية وتفسيرها تفسيرا شاملا من أجل استخلاص النتائج في شكل دلالات تساعد في الوصول إلى تعميمات حول المواقف المدروسة "[13] .

وبناء على ذلك فإن هذه الدراسة ستركز بشكل أساس على طبيعة المعالجة الإعلامية لموقع شبكة "الألوكة" لمشكلات البيئة وما يرتبط بها من حيث الجهات المسؤولة

عن المشكلات البيئية ،الحلول المقترحة بشأن حماية البيئة ،المصادر المعتمدة في المعالجة الاعلامية لقضايا البيئة ..

المنهج المعتمد في الدراسة : اعتمد هذه الدراسة على منهج المسح باعتباره الأنسب لمثل هذه الدراسات الوصية، والمسح هو أحد المناهج التي تستهدف "تفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة و الكافية عنها ، وعن عناصرها ،من خلال مجموعة من الاجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها "[14].

مجتمع الدراسة و عينتها : يعرف مجتمع البحث بأنه" مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها"[15]، وتمثل جميع الموضوعات المتعلقة بالمشكلات البيئية التي نشرت على الموقع الإسلامي " الألوكة" مجتمع البحث في هذه الدراسة.

و لما كان من الصعب إجراء الدراسة على جميع مفردات مجتمع البحث، فقد تم الاعتماد على عينة عشوائية مثلتها سنة 2014 م ،و خلال هذه العينة الزمنية تم حصر جميع الموضوعات المتعلقة بالبيئة بغية إخضاعها للتحليل فيما بعد.

أداة التحليل : طبقا لطبيعة المشكلة البحثية و تساؤلاتها فقد تم الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون ،الذي يعتبر أحد الأساليب المهمة في التوصيف الكمي لعينة البحث و هو على حد تعبير أحد الباحثين "وسيلة بحث يستخدمها الباحث لوصف المحتوى الظاهر للرسالة الإعلامية وصفا كميا و موضوعيا و منهجيا ،أي أنها تهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر و هو يشمل كل المعاني التي تنتقل عن طريق الرموز....التي تكون مادة الاتصال نفسها"[16].

اختبار الصدق و الثبات :

***صدق التحليل** : بغية التأكد من صدق الأداة المستخدمة تم عرض استمارة التحليل على مجموعة من الأساتذة المحكمين[17] لمعرفة مدى دقة أسلوب القياس المعتمد، وبناء على الملاحظات المقدمة تم إجراء التعديلات المطلوبة لجعل الاستمارة صالحة للتطبيق .

***صدق الثبات** : تم اختبار ثبات استمارة التحليل بقيام الباحثة بإعادة تحليل عدد من موضوعات البيئة ، بعد مدة أسبوعين من التحليل الأول ، و بلغ معامل الثبات 98%، ما يعني صلاحية الاستمارة للتطبيق .

تحديد فئات التحليل : تعد خطوة تحديد فئات التحليل خطوة منهجية أساسية في بحوث تحليل المضمون ،وكلما كان الاعداد موفقا في تحديد الفئات، كلما أمكن الوصول إلى نتائج ذات دلالة علمية مثمرة في البحث العلمي ،و ترتبط عملية تحديد الفئات ب" تحويل الكل إلى أجزاء ذات خصائص أو مواصفات أو أوزان مشتركة بناء على محددات يتم وصفها و الاتفاق عليها سابقا"[18].

و انطلاقا من ذلك فإن فئات التحليل طبقا لأسلوب تحليل المحتوى هي على فئتين :فئات المضمون (ماذا قيل؟) و فئات الشكل (كيف قيل؟) .

1-فئات المضمون (ماذا قيل؟): طبقا للمشكلة البحثية و تساؤلاتها ضمن هذه الفئة تم الاعتماد على الفئات الآتية:

***فئة الموضوع** :و هي تلك التي تبحث في محتوى مضمون المادة الإعلامية ، وقد تضمن هذه الفئات الفرعية الآتية : التلوث بشكل عام – تلوث الهواء – تلوث المياه– التلوث بالضوضاء– التصحر– الاحتباس الحراري – استنزاف التربة و تلوثها– ثقب الأوزون–التزايد السكاني – التلوث البصري– تلوث البحار – التلوث الإشعاعي .

***فئة الجهات المسؤولة عن حدوث المشكلات البيئة في المعالجة الاعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة:** و تتضمن الفئات الفرعية الآتية : ممارسات الانسان – تعنت القوى الدولية الكبرى – الاستغلال السيئ للتكنولوجيا – الشركات المتعددة الجنسيات .

***فئة المصادر المعتمدة في المعالجة الاعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة:** و تتمثل هنا في الفئات الآتية : نصوص نقلية (قرآن – سنة نبوية) – دراسات علمية – أقوال علماء – تقارير مؤتمرات.

***فئة الأساليب الاقناعية المعتمدة في المعالجة لمشكلات البيئة :** وتم تقسيمها إلى أساليب عقلية و أخرى عاطفية .

***فئة الحلول المقترحة بشأن حماية البيئة في المعالجة الاعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة :** وتتمثل في الفئات الفرية الآتية : فئة إصدار قوانين صارمة لحماية البيئة – التوعية بأشكالها المختلفة – قيام الجهات المسؤولة بدورها في حماية البيئة .

2-فئات الشكل (كيف قيل؟) : وهي التي تبحث في المادة التي تم بها عرض المادة الإعلامية ،و قد تضمنت الفئات الآتية :

***فئة القالب الفني الذي قدمت به مشكلات البيئة** وشملت: المقال – التقرير – مادة سمعية بصرية.

***فئة اللغة المستخدمة في المعالجة** وقد شملت الفئات: لغة عربية – لغة أجنبية.

***فئة تضمين الصور للمادة المقدمة في المعالجة الإعلامية** و قد تضمنت الفئات الآتية : تواجد للصور – عدم وجود صور مرافقة للمادة الإعلامية .

-**تحديد وحدات التحليل** : تم في إطار تحديد وحدات التحليل استخدام الوحدات الآتية :

*وحدة الطبيعية للمادة الإعلامية : و تم الاعتماد على هذه الوحدة للتعرف على نوع المضمون .

*وحدة الفكرة : و قد تم استخدامها للتعرف على الأساليب الاقناعية و كذا الجهات المسؤولة عن التلوث البيئي .

*وحدة الموضوع : تم الاعتماد عليها لمعرفة المشكلات البيئية في المعالجة الإعلامية لموقع شبكة الألوكة عبر الانترنت .

-**وحدات العد والقياس** : وهي هنا في هذه الدراسة ذاتها وحدات التحليل .

ثالثا :تفسير النتائج :

أولا : تحليل فئات المضمون (ماذا قيل ؟)

1-الموضوعات المتعلقة بالمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة:

جدول رقم (1) يبين الموضوعات المتعلقة بالمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة

الموضوعات الرئيسة للمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة	التكرار	النسبة%
التلوث البيئي عموما	28	20
تلوث الهواء	17	12،14
تلوث المياه	20	14،28
التلوث الضوضائي	10	7،14
التصحر	15	10،71
الاحتباس الحراري	12	8،57
تلوث التربة	4	2،85
طبقة الأوزون	8	5،71
الانفجار السكاني	6	4،28
تلوث البحار	3	2،14
النفايات	13	9،28
التلوث الإشعاعي	4	2،85
المجموع	140	100

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم(1) إلى ما يلي :جاء الحديث عن التلوث البيئي عموما بنسبة 20 %،يليها الحديث عن تلوث المياه بنسبة 14،28 %يليها التلوث الهواء بنسبة 12،14% ، ثم التصحر 10،71%،ثم النفايات بنسبة 9،28 % ، فالاحتباس الحراري 7،57 %.

و بالنظر في هذه النتائج فإنه يمكن القول أن الموقع كان متدرجا في الحديث عن مشكلات البيئة ،حيث تحدث عن التلوث البيئي ليلفت النظر إلى أن هناك مشكلة بيئية حاصلة ،ثم أبرز أهم المشكلات البيئية التي ظهرت في تلوث المياه والهواء و التصحر فالنفايات ثم الاحتباس الحراري و هي في اعتقادنا المشكلات الأبرز التي تحيط بالإنسان بشكل يستحق معها الانتباه و التوقف عندها لارتباطها الوثيق بحياة الانسان على أهمية باقي المشكلات البيئية الأخرى التي جاءت بنسب أقل .

2-الجهات المسؤولة عن حدوث المشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة:

جدول رقم (2) الجهات المسؤولة عن حدوث المشكلات البيئية

الجهات المسؤولة عن المشكلات البيئية	التكرار	النسبة%
ممارسات الانسان	35	71،42
تعنت القوى الدولية الكبرى	8	16،32
الاستغلال السيئ للتكنولوجيا	4	8،16
الشركات المتعددة الجنسيات	2	4،08
المجموعات	49	100

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (2) إلى مايلي: تصدرت ممارسات الإنسان الترتيب الأول بنسبة 71،42 %يليها ممارسات القوى الدولية الكبرى بنسبة 16،32% ،فالاستغلال السيئ للبيئة بنسبة 8،16 %و أخيرا ممارسات الشركات متعددة الجنسيات بنسبة 4،08% .

و تعد هذه النتائج منطقية بالنظر إلى أن الانسان في الواقع هو من يتحمل الجزء الأكبر إلى ما آلت إليه البيئة من تلوث ،إذ أنه المتسبب الرئيس في إفساد المحيط الذي يعيش فيه نتيجة عدم وعيه بما تتوجبه النظافة البيئية ،في الوقت ذاته لا يخفى الممارسات التعسفية التي تقوم بها القوى الكبرى تجاه البيئة و هو نتيجة طبيعية لأس سلوك يتعارض مع مصالحها الخاصة .

3-المصادر المعتمدة في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة :

جدول رقم (3) يبين المصادر المعتمدة في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة :

المصادر المعتمدة في المعالجة	التكرار	النسبة%
نصوص نقلية	117	76،97
دراسات علمية	9	5،92
أقول علماء	10	6،57
مؤتمرات	16	10،52
المجموع	152	100

يبين الجدول رقم (3) أهم المصادر التي اعتمد عليها الموقع في تناوله للمشكلات البيئية ، وقد تصدرت النصوص النقلية (قرآن كريم – سنة نبوية) الترتيب الأول بنسبة

76،97 %،يليها تقارير المؤتمرات في الترتيب الثاني بنسبة 10،52 %، يليها أقوال العلماء بنسبة 6،57 %،فالدراسات العلمية بنسبة 5،92 %.

وتعد هذه النتائج منطقية ذلك أن تصدر النصوص النقلية جملة المصادر المعتمدة مرده إلى كون الموقع ذو توجه إسلامي و من ثم فإنه يبرز من هذا المنطلق تصور الإسلام في حديثه عن البيئة و مشكلاتها و هو أمر محمود ،كما يشير من جهة أخرى إلى مصداقية الموقع من حيث تنويعه لمختلف المصادر من تقارير المؤتمرات و الأقوال العلمية للعلماء و كذا ما أفرزته الدراسات العلمية في هذا المجال و هو بذلك يثري الحديث عن المشكلات البيئية و يعطي لها قيمة علمية لدى القارئ.

4- الأساليب الإقناعية في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة :

جدول رقم (4) يبين الأساليب الإقناعية في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة :

الأساليب الإقناعية	التكرار	النسبة%
الأساليب العاطفية	45	56،25
الأساليب العقلية	35	43،75
المجموع	80	100

يلاحظ من الجدول رقم (4) تفوق الأساليب العاطفية على العقلية حيث وردت بنسبة 56،25 %مقابل 43،75% و نعتقد أن توجه الموقع للأساليب العاطفية قد يعود لنجاعته وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بجوانب تعود على الانسان بالسلب والايجاب خاصة و قد لوحظ ربطا بين حماية البيئة و فكرتي الجزاء والعقاب، ومع ذلك فالموقع يعتقد بأهمية الأساليب العقلية باعتبارها تحرك مكامن العقل للاعتقاد بقيمة البيئة .

4/أ -نوعية الأساليب العقلية المعتمدة في معالجة المشكلات البيئية في موقع شبكة "الألوكة":

جدول رقم (5) نوعية الأساليب العقلية المعتمدة في معالجة المشكلات البيئية في موقع شبكة "الألوكة":

نوعية الأساليب العقلية	التكرار	النسبة
إحصاءات و أرقام	16	45،71
شواهد و وقائع بيئية	19	57،29
المجموع	35	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن موقع شبكة "الألوكة" اعتمد على الشواهد والوقائع البيئية بشكل خاص بنسبة 57،29% ،لإقناع القارئ بالمشكلات البيئية الحاصلة، وجاء أسلوب عرض الإحصاءات و الأرقام بنسبة 45،71% ،و بالنظر في النتائج فإنه يسجل تقاربا بين الأسلوبين لأهميتها في عمليه الاقناع .

4/ب- نوعية الأساليب العاطفية المعتمدة في معالجة المشكلات البيئية في موقع شبكة "الألوكة":

جدول رقم (6) نوعية الأساليب العقلية المعتمدة في معالجة المشكلات البيئية في موقع شبكة "الألوكة"

نوعية الأساليب العاطفية	التكرار	النسبة%
التهديد بسلامة الانسان	33	73،33
الترغيب و الترهيب بالجزاء و العقاب	12	26،67
المجموع	45	100

يبرز الجدول رقم (6) نوعية الأساليب العاطفية في معالجة المشكلات البيئية ،حيث تم إبراز ما يتهدد سلامة الانسان بسبب ما يلحق البيئة من أضرار في الترتيب الأول بنسبة 73،33 %،في حين جاء أسلوبا الترغيب و الترهيب بالجزاء و العقاب لمن يسيء إلى البيئة المحيطة بالإنسان بنسبة 26،67 %.

ولعل تركيز الموقع على الآثار التي تلحق بالإنسان بشكل لافت قد يعود إلى أن الانسان عادة ما يستجيب للأمور الملوسة ، و إذا ما استشعر تهديدا يمس بسلامته في إطار محيطه فلا شك أنه سيتفاعل مع القضية المطروحة .

5-الحلول المقترحة في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة :

جدول رقم (7) يوضح الحلول المقترحة في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة

الحلول المقترحة في المعالجة الإعلامية	التكرار	النسبة%
توعية الانسان	90	84،90
إصدار قوانين صارمة	12	11،32
قيام الجهات المسؤولة بواجباتها تجاه البيئة	4	3،77
المجموع	106	100

توضح نتائج الجدول رقم (7) النسب الآتية : جاء في الترتيب الأول ضرورة توعية الانسان تجاه البيئة بنسبة 84،90 %كحل للحد من مشكلات البيئة ،و في الترتيب الثاني ضرورة إصدار قوانين صارمة لحماية البيئة بنسبة 11،32 ،ثم قيام الجهات المسؤولة بواجباتها تجاه البيئة في الترتيب الثالث بنسبة 3،77 %.

إن مجيء فكرة توعية الانسان تجاه البيئة أمر منطقي وعملي على اعتبار أنه المسؤول الأول عما تعانيه البيئة من صور التلوث المختلفة، ومن ثم فإن أي محاولة للحفاظ على البيئة إنما يبدأ بخلق وعي بيئي لدى الانسان عن طريق تنشئته بيئيا بطرق سليمة تكفل محيطا سليما خال من أي فساد .

ثانيا : تحليل فئات الشكل كيف قيل ؟:

6- اللغة المستخدمة في تناول المشكلات البيئية في المعالجة الإعلامية في موقع شبكة الألوكة:

جدول رقم (8) يبين اللغة المستخدمة في تناول المشكلات البيئية

اللغة المستخدمة في المعالجة	التكرار	النسبة%
عربية	26	96،29
أجنبية	01	3،70
المجموع	27	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) طغيان اللغة العربية على معالجة المشكلات البيئية بنسبة 96،29 %،في حين ورد الحديث عنها باللغة الأجنبية (الانجليزية) بنسبة 3،70 %، ومع أهمية اللغة العربية في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة باعتبارها لغة القرآن، فإن تبني الموقع للغة واحدة في المعالجة يجعل منها حبيسة الإطار المكاني الذي ولدت فيه هذه اللغة وعدم انفتاحه على الثقافات الأخرى .

7-القالب الغالب على المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئة في موقع شبكة الألوكة

جدول رقم (9) يوضح القالب الغالب على المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئة

القالب المستخدم في المعالجة للمشكلات البيئة	التكرار	النسبة%
تقرير	2	7،40
مقال	25	92،59
قوالب سمعية بصرية	00	00
المجموع	27	100

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (9) غلبة المقال في التناول المشكلات البيئية بنسبة 92،59% ، وجاء نسبة التقارير ب 7،40 %، في حين غابت الألوان الإعلامية الأخرى كالخبر ،ولوحظ في كل ذلك عدم الاستفادة من القوالب السمعية بصرية .

ونعتقد أن غلبة المقال على بقية القوالب الأخرى مرده إلى مناسبة مثل هذه القوالب في المواقع الالكترونية ،ذلك أن المقال يعطي مساحة واسعة لتشخيص الظاهرة وتحليلها وإبراز أبعادها المختلفة وبخاصة إذا تعلق الأمر بموضوع حساس مثل مشكلات البيئة مما يجعل توجه الموقع إلى هذا القالب أمر مقبول بغية تشكيل رأي عام حول هذه القضية، ومع ذلك فغياب القوالب السمعية بصرية يحرم المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة من الاستفادة من الميزات التي توفرها الانترنت من الوسائط المختلفة .

8-تضمين الصورة في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية في موقع شبكة الألوكة:

جدول رقم (10) يبين تضمين الصورة في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية

تضمين الصورة في المعالجة الإعلامية	التكرار	النسبة%
موجودة	16	59،25
غير متواجدة	11	40،75
المجموع	27	100

لا يختلف اثنان في أن الصورة أصبحت قوة فاعلة في عملية الاقناع ،بحكم الدور الذي تؤديه في تبليغ المعنى و التأثير على يبرز الجدول رقم (10) نوعية الأساليب العاطفية في معالجة المشكلات البيئية ،حيث تم إبراز ما يتهدد سلامة الانسان بسبب ما يلحق البيئة من أضرار في الترتيب الأول بنسبة 73،33 ،في حين جاء أسلوبا الترغيب و الترهيب بالجزاء و العقاب لمن يسيء إلى البيئة المحيطة بالإنسان بنسبة 26،67 .

و لعل تركيز الموقع على الآثار التي تلحق بالإنسان بشكل لافت قد يعود إلى أن الانسان عادة ما يستجيب للأمور الملوسة ،و إذا ما استشعر تهديدا يمس بسلامته في إطار محيطه فلا شك أنه سيتفاعل مع القضية المطروحة .

رابعا: الاستنتاجات المتوصل إليها : توصلت الدراسة بعد قراءة النتائج إلى ما يلي:

– أبرزت الدراسة التحليلية لعينة الدراسة تناولا لجميع معطيات المشكلات البيئية، بيد أنه تم تسجيل اهتمام واضح ببعض المشكلات البيئية التي عرضها موقع شبكة الألوكة، وهي مشكلة التلوث بشكل عام بنسبة 20%، تلاها مشكلة تلوث المياه والهواء ، فمشكلة التصحر ،ثم النفايات و لعل التركيز على هذه المشكلات بشكل لافت على حساب المشكلات الأخرى على أهميتها فمرده في اعتقادنا أنها تمثل مركزية حياة الانسان خاصة إذا ما اعتبرنا الماء والهواء هما أكسير الحياة التي بها يحيى و يستجيب لمتطلبات العيش.

–أظهرت الدراسة الجهات المسؤولة عن حدوث المشكلات البيئية و حددتها في الأطراف الآتية وهي: ممارسات الإنسان تجاه البيئة، و تعنت القوى الدولية الكبرى، والاستغلال السيئ للتكنولوجيا ،و تجاهل الشركات المتعددة الجنسيات لضوابط التعامل البيئي، ويلاحظ في كل ذلك التركيز اللافت لممارسات الإنسان، حيث جات نسبة مسؤوليته عن تلوث البيئة ب 71،42% ، وهو أمر منطقي بالنظر إلى ما أحدثه من تغييرات في العمران واستعماله لمنتجات التكنولوجيا على حساب البيئة.

– اعتمد موقع شبكة الألوكة على مصادر متعددة في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة وقد تصدرتها النصوص النقلية (القرآن و السنة)بنسبة 76،97%، تلاها نتائج المؤتمرات المتعلقة بالبيئة ،فأقوال العلماء(خبراء–أطباء –علماء شريعة ..) فالدراسات العلمية .

و لعل تصدر النصوص النقلية في المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة يشير إلى الخلفية الإسلامية التي ينطلق منها موقع شبكة الألوكة وهو أمر إيجابي يحسب للموقع على اعتبار ضرورة تناول هذه الموضوعات وفق التصور الإسلامي، و يؤكد أيضا على أن الإسلام دين شمولي يضع في اعتباره أهمية البيئة في حياة الانسان، كما تعطي هذه النتائج مؤشرا إيجابيا للمعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة من حيث مصداقية المعلومات المطروحة و موضوعيتها من منطلق تعدد مصادرها .

–أظهرت الدراسة حول المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة على موقع شبكة الألوكة تفوق الأساليب العاطفية بنسبة 56،25 % مقابل 43،75 % للأساليب العقلية في إقناع القارئ بالمشكلات البيئية

ونعتقد أن توجه الموقع للأساليب العاطفية قد يعود لنجاعته وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بجوانب تعود على الانسان بالسلب و الايجاب عن طريق أمور ملموسة تحيط به،

مع مبدأ الربط بين حماية البيئة و فكرتي الجزاء والعقاب الدنيوي والأخروي وهي أمور تتعلق بعقيدة الانسان ما يجعله يستجيب بشكل إرادي للحفاظ على محيطه، ومع ذلك فالموقع يعتقد أيضا بأهمية الأساليب العقلية باعتبارها تحرك مكامن العقل للاعتقاد بقيمة البيئة.

– أبرزت الدراسة التحليلية للمعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية على موقع "الألوكة" أهم المقترحات بشأن حماية البيئة، وتصدرها في كل ذلك توعية الإنسان بضرورة الحفاظ على البيئة التي تحيط به، وهو أمر مقبول إذا ما اعتبرنا أن المتسبب الرئيس في ما لحق بالبيئة من أضرار يعود بالدرجة الأولى إلى الإنسان، كما أن التوعية هي صمام الأمان الوحيد الذي يكفل و يضمن عدم تعرض البيئة للتلوث، ومع كل ذلك أشارت الدراسة إلى ضرورة إصدار القوانين الصارمة لحماية البيئة وأن تقوم السلطات والدول بواجباتها تجاه البيئة .

– جاءت المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة باللغة العربية في غالبها، وهو أمر يدل على عدم انفتاح موقع الألوكة على الثقافات الأخرى وهو ما تفرضه شبكة الأنترنت ، كما أنه أمر يجعل الاستفادة من المعالجة لمشكلات البيئة أمر محلي يستفيد منه القارئ باللغة العربية في حين يحرم منه القراء الآخرين وفي إمكانية التعرف في ذات الوقت على موقف الإسلام من البيئة و نظرته إليها .

–أظهرت الدراسة أن القوالب الفنية التي جاءت وفقها المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة هي من قبيل النصوص المكتوبة (مقال –تقرير)، في حين انعدمت القوالب الأخرى سمعية أو بصرية، وهو أمر يحسب على موقع شبكة الألوكة في عدم قدرته من الاستفادة من معطيات شبكة الانترنت التي من ميزاتها توفير الوسائط المتعددة لعرض المادة الإعلامية وتحقيق التأثير المطلوب.

–وفق موقع شبكة الألوكة في الاستفادة من توظيف الصورة في المعالجة الإعلامية للمشكلات البيئية لاعتقاده بالقيمة الدلالية للصورة ،و قدرتها على تحصيل الفكرة و المعنى المقصود من المعالجة، خاصة إذا ما اعتبرنا تأثيرها الفعال في عملية الإقناع .

الخاتمة : تناولت الدراسة التي بين أيدينا الكيفية التي عالج بها موقع شبكة الألوكة على الانترنت المشكلات البيئية ،و قد استطاعت النتائج أن تؤكد على التصور الإسلامي

في المعالجة لمشكلات البيئة بالاستناد إلى المرجعية الإسلامية ،و هو الدور المنوط بالمواقع الاسلامية على شبكة الانترنت للتأكيد على اهتمام الاسلام بقضايا البيئة ،و قدرته على إيجاد الحلول لقضايا الإنسان و على رأسها البيئة التي تشكل محضنه ،و من ثم خلق الوعي لديه بضرورة الحفاظ عليها و ربطها بالجانب الإيماني للإنسان ،و مع تمكن موقع شبكة الألوكة من تحديد الجهات المسؤولة عن التلوث البيئي إلا أن معالجها لمشكلات البيئة ظل محصورا ضمن الإطار المكاني اللغوي ما ينبئ عن محدودية التأثير على مختلف أجناس البشر ،و عدم قدرة الموقع في المعالجة على مسايرة التطور و الامكانات التي توفرها الأنترنت ،حيث ضلت المعالجة رهينة القوالب التقليدية إذا ما قيست بأهمية القوالب الأخرى التي توفرها الانترنت .

الاحالات والمراجع

[1]–محسن عبد الحميد، المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري، مطابع الدوحة الحديثة، دط، قطر، 1984م ، ص17.

[2]–ابن منظور، لسان العرب، مج2 ، دار صادر، دط ،بيروت ،1968م ، ص327.

[3]–أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات الإعلام، دار الكتاب المصرية،ط1، القاهرة، 1985م، ص15.

[4]–علي الجريشة، نحو إعلام إسلامي: إعلامنا إلى أين ؟، مكتبة وهبة، دط ،القاهرة، مصر، 1989م ، ص24.

[5]–سامي ذبيان، مدخل نظري وعملي إلى علم الإعلام، دار المسيرة للطباعة والنشر،ط2 ، بيروت ، 1987 م، ص 35 .

[6]–الفيروزأبادي ،القاموس المحيط ،عالم الكتب، دط ، بيروت،ج1 ،ص8.

[7]–علي سعيدان ،حماية البيئة، ، دار الخلدونية ،ط1، الجزائر ،2008م، ص6 .

[8]–بركات محمد مراد ،الاسلام و البيئة: رؤية اسلامية حضارية، ،دار القاهرة،ط1 ،القاهرة،ط1 ،2004م ،ص12.

[9]–الحمد، رشيد، سعيد صباريني ،محمد ،البيئة و مشكلاتها، مكتبة الفلاح، الكويت، ط3، 1986م، ص28.

[10]– زينة بوسالم ، المعالجة الإعلامية لمشكلات البيئة في الصحافة الجزائرية جريدة الشروق اليومي نموذجا، ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري ،2010–2011م ، قسنطينة .

[11]– محمد خليل الرفاعي، الإعلام البيئي :الشؤون البيئية في الصحافة السورية دراسة تحليلية لصحف(الثورة –البعث – تشرين) خلال النصف الأول من عام 2008 م ، مجلة جامعة دمشق ،مج27 ، ع3–4 ،2011م ،ص709–760.

[12]–كحيل نسيمة، الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي :دراسة في استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي موقع الفايسبوك أنموذجا، ماجستير غير منشورة ،قسم علوم الإعلام والاتصال ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،الجزائر ،2011–2012م .

[13]–أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ،الجزائر ،2005م، ص51

[14]–محمد عبد الحميد ،بحوث الصحافة ، عالم الكتب، دط ، القاهرة ، 1992م ، ص93.

[15]–محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2000م ، ص130.

[16]–محمد منير حجاب ، الموسوعة الإعلامية ،دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2003م، مج2 ،ص584.

[17]–المحكمون هم : الدكتورة سكينة العابد من قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة3 ، والدكتور حسن عبد الله دجرة ، قسم الإعلام جامعة الحديدة، اليمن .

[18]– محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1998م، ص13.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017
Mila Univ center. Publish. Co.

الصورة واستخداماتها في الصحافة المكتوبة الجزائرية

The image and its uses in the Algerian written press

د. مجاني باديس
جامعة الحاج لخضر – باتنة 1– الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/11/10 تاريخ قبول النشر: 2017/05/26

الملخص :

لقد أجريت هذه الدراسة في سنة 2010 وتم اختيار جريدتين يوميتين حيث سعت الدراسة للمقارنة ما مدى استخدام الصورة الصحفية وكيفية استخدامها لكل من الجريدتين.

الكلمات المفتاحية: الصورة الصحفية، الصحافة المكتوبة، الاستخدام.

Abstract :

The study was conducted in 2010 and two daily newspapers were selected. The study sought to compare the extent to which the press image was used and how it was used for both journals.

***Key words**: Press photo, written press, usage.*

مقــدمة :

تعتبر الصورة مرئية متطورة عبر أليات القراءة وتنوعها وهي في الوقت ذاته لغة نشاطية و تحديد مفهومها أو إنتاجها يستند إلى مجموعة من الرموز والدلالات وإذا كانت خطية متواصلة تصلنا شفاهيا أو كتابة تبعا على امتداد زمني معين فإذا إدراك الصورة يكون شاملا ومتزامن وقراءتها تكون تبعا لمسار العين الذي ينتقل بين الرموز، وهذه القراءة هي التي تؤسس مسار الرؤية، ولأن المسار الشخصي غير محدد بداية تكون الصورة أداة اتصال غير كاملة تعرف قراءات مختلفة، فالصورة كما يقال تغنينا عن ألف كلمة و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على المكانة الهامة التي تحتلها الصورة بالنسبة للصحف التي

تعتمد عليها بكثرة هذا ما دعانا إلى إجراء مقارنة بين الصورة في جريدة الشروق و الصورة في جريدة الخبر فما مدى استخدام الجريدتين للصورة؟

1 : الصـورة الصحـفية

أ : مفــهوم الصـورة الصحفيــة

لغـة : *Image* مشتقة من ***Imago*** وتعني المحاكاة في المجال السيكولوجي، كلمة صورة تعني التشابه، النسخ، إعادة الإنتاج وفي اللغة العربية تعني هيئة الفعل، الأمر وصفته.

اصطلاحا :

ـ حسب قاموس علوم البصريات : مع كل تقليد تمثيلي مجسد أو تعبير بصري معا فهي تشابه أو تطابق الجسم و تنتج بالانعكاس أو انكسار الأشعة الضوئية و الصورة الحقيقية تتكون نتيجة تلقي الأشعة على حاجز أو الصورة الذهنية فهي مجرد حضور صورة الشيء في الذهن الذي يسبق وأن ادركها بحاسة من الحواس.[1]

ـ حسب قاموس قانون الإعلام: الصورة لغة عالمية يفهمها الجميع في مجال الإعلام، يستخدم في تصوير جوانب الحدث إما بنشرها مع الحدث أو وحدها ولذلك فهي مادة أساسية في الصحيفة وليس فقط عنصر إخباري بل عنصر جمالي وتعبر عن الآراء والأفكار كما تعبر عن الأحداث والأخبار.[2]

ـ الصورة هي مضمون غير مكتوب يستخدم في التصوير سواء الفوتوغرافي أو غير الفتوغرافية بغرض عرض وجهة نظر معينة في قضية من القضايا.[3]

ب: أنواع الصور الصحفية:

ـ الصورة الفوتوغرافية(الظلية): وهي الصورة التي يتم إنتاجها بطريقة آلات باستخدام آلات التصوير وآلات الطبع.[4]

أي أن الصورة تستخدم الكاميرا وآلات التصوير بقصد إبداء رأي حول قضية معينة ويصاحبها رأي عن القضية ويكونان متكاملان[5] والصور الفوتوغرافية تنقسم إلى عدة أقسام:

ـ الصورة الخبرية والمستقلة: وهي الصور التي تقدم خدمات إخبارية كاملة مع اعتمادها على بعض الكلمات التي تشرح بعض المعاني الغير الظاهرة، تتسم بكبر مساحتها وبنشرها في الصفحات الاجتماعية، الإخبارية والأولى.[13]

ـ **الصورة الموضوعية:** تستخدم في بناء وحدة طباعيه معينة بحيث تتصل بما تحمله هذه الوحدة من معنى وتعبر عن لحظات وقوع الأحداث أو انعكاسها أي هي صور مكملة للموضوع ولا تحمل أي جماليات.

ـ **الصورة الشخصية:** هي الصور التي تعبر عن الشخصيات ذات العلاقة بالموضوع المنشور، قد تحمل الصور أكثر من شخصية ذات علاقة بكل هذه الوحدات وتتمتع غالبا بصغر الحجم (البور تري).

ـ **الصور الجمالية:** تتم الاستفادة منها لإحداث لمسات جمالية على الصفحات مالم تكن هذه الصور مرتبطة بتقارير من اكتشافات أو مزادات.

ـ **الصور الإعلانية:** هي التي تستخدم في دعم المضامين الإعلانية المنشورة في الصحف حيث تعبر عن المضامين الإعلانية القائمة على الفكرة الرئيسية للإعلان ويمكن أن تعبر عن أشخاص أو سلع كما أنّها قد توضح حالات الاستخدام الخاص لهذه السلعة.(6)

ـ **الصور غير الفوتوغرافية(الكاريكاتور)(الصور الخطية):** وهي الرسوم التي ترسم باليد وتستخدم في الصحف وهي في الغالب على الخطوط وتتوافر على تدرجات ظليه خفيفة وتنقسم إلى:

ـ **رسوم ساخرة الكاريكاتور:** وهي الرسوم التي تحاول أن تقدم بعض الوقائع بطريقة ساخرة تتسم بالمبالغة وذلك لإثارة القراء اتجاه أنماط سائدة من السلوك تستهدف الأوضاع غير السوية في المجتمع.

ـ **رسوم شخصية:** يقصد بها الصور المرسومة للشخصيات المتضمن في الوحدات التحريرية المنشورة.

ـ **صور توضحيه:** توضح المواد الصحفية المنشورة بطريقة ما لإيصال الفكرة إلى القراء بأبسط الوسائل/ مثال/ مقال بجانبه خريطة برسم اليد توضيحية.(18)

ـ **رسوم تعبيرية:** هي الرسوم التي ترافق المواد الصحفية الأدبية كالمقالات، القصائد وتستهدف أحداث تأثيرات إيجابية نفسية من خلال جهد الرسامين في تحليل المعاني المتضمنة في هذه الأعمال.(7)

ج/أهمية الصورة الصحفية :

ـ أصبحت مادة أساسية في الجريدة حيث تساهم في توضيح المواد التحريرية

ـ تساهم في إعطاء الخبر مصداقية أكثر وتيسير على القراء الفهم الأحسن للمضمون المبهم

ـ الصورة لغة مرئية يمكن من خلالها التعبير عن العالم المبهم فهي أحسن وسيلة لجذب القارئ نحوى الصفحة .

ـ هي عمل فني يستوقف النظر يستدعي الانتباه كما يمكنها أن تفيد من الناحية التسويقية حيث تلجأ بعض الجرائد إلى استخدام بعض الصور الممتدة على أكثر من عمود على صدر الصفحة لجذب القارئ الذي يهتم بالصورة .

د: أهداف الصورة الصحفية

تعمل على تحقيق ما يلي :

ـ الصورة تعطينا المعرفة أو إشاعة المعرفة (طفل صغير تتحدث معه عن كنغر لا يعرفه حتى تريه الصورة) بالصورة تتعرف على الأشياء أكثر .

ـ التسلية و الترفيه : أي أن الصورة تعطينا الترفيه و تسلينا (كالكاريكاتور) .

ـ تبليغ الجمهور بالتطورات الحاصلة في الأحداث الجارية .

ـ تعمل على الإقناع برأي أو فكرة ما حول قضية معينة.[8]

2 / الصحافة المكتوبة :

أ ـ مفهـــومها

– لغة :" الصحافة بكسر الصاد – من صحيفة جمع صحائف و الصحيفة هي الصفحة وصحيفة الوجه أو صفحة الوجه هي بشرة جلده – و يقال صن صحيفة وجهك "والصحيفة أو الصفحة هي القرطاس المكتوب أو ورقة كتاب بوجهيها.[9]

– اصطلاحا :

*تعرف الصحافة " بأنها صناعة إصدار الجرائد و المجلات وذلك باستقاء الأخبار وكتابة الموضوعات الصحفية من تحقيقات وأحاديث ومقالات وأعمدة وجمع الصور والإعلانات ونشر كل ذلك في الجرائد والمجلات تولي إداراتها".[10]

*وتعرف أيضا " بأنها مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها ويعلق عليها، ويكون ذلك عن طريق مساحات من الورق المطبوع بأعداد كبيرة بغرض التوزيع".[11]

Print media *ويعرف الدكتور محمد عبد الحميد وسائل الاتصال المطبوعة " بأنها عبارة عن مجموعة من الكلمات التي تنقل على الورق بواسطة أنواع من الحبر".[12]

*في حين يعرفها محمود علم الدين "بأنها فن تسجيل الوقائع اليومية بمعرفة وانتظام وذوق سليم مع الاستجابة لرغبات الرأي العام و توجيهه و الاهتمام بالجماعات البشرية، وتناقل أخبارها لذلك تعتبر الصحافة مرآة تعكس عليها صورة الجماعة وأراءها وخواطرها ".[12]

*أما التعريف القانوني للصحافة هو الذي تأخذ به قوانين المطبوعات والذي على أساسه تعامل الصحافة من قبل الحكومات وتعرف الصحيفة بأنها: كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة.

ب/ نشأة الصحافة المكتوبة

تمثلت بداية الصحافة في شكلها البدائي في النقش على الحجر عند قدماء المصريين و التي تتضمن كتابات تحتوي على أخبار المجتمع ، كما تمثلت في الكتابة على الجدران في عهد الرومان و التي تضمنت أخبار الحكام وإعلان الحروب، وفي القرن الرابع عشر بدأت أروبا تستيقظ من سبات القرون الوسطى، وبدأ ظهور طبقة من البرجوازيين والعائلات الغنية، وظهر تعطشها للاطلاع على أحداث العالم ، فظهرت الحاجة إلى الصحف المخطوطة التي يكتبها تجار الأخبار تلبية لاحتياجات ورغبات الشخصيات الغنية لمعرفة ما يدور في العالم[1] .

وكان من أثر ذلك أن تحررت العقول و اتسع مجال البحث واستيقظت روح النقد وجاءت النظرية التي تقول "أن الإمبراطور لا يستمد سلطانه من الدين وليس هو ظل الله في الأرض إنما الحكومة نظام وضعي لا ديني وما قامت الا لصالح المحكومين " فكان لابد لهذه الأفكار أن تنشر وتذاع على الناس ، فظهرت الحاجة إلى الصحافة و بدأت تلك الأوراق تحمل أخبار العالم الناهض الجديد الذي يتطور بسرعة ، مقدسا حرية الفرد مؤمنا بالعلوم والمعارف متطلعا إلى مستقبل تسوده العدالة والمساواة.[14]

وفي أواخر القرن السادس عشر ظهرت الصحافة الحديثة بشكلها المنتظم في إيطاليا والنمسا وتلاها كل من إنكلترا وفرنسا في القرن السابع عشر، ومن هنا فإن ظهور الصحافة الحديثة في اروبا عاصر نهضة علمية و فكرية واقتصادية بدأت تغير من الأوضاع الاجتماعية السائدة، وهذا يؤكد ارتباط الصحافة بتطور المجتمع بصفة عامة.[15]

ظهرت أول صحيفة في البندقية عام 1566 وكانت تسمى "جازتيه" حيث كانت النشرة المطبوعة تباع بعملة معدنية تسمى جازتيه فسميت الصحيفة باسمها وحملت أسماء الصحف منذ ذلك التاريخ هذا الاسم، فظهرت جازتيات أسبوعية ابتداء من عام 1609 في ستراسبورغ وفي عدد كبير من المدن التابعة للإمبراطورية الألمانية مثل مدينة "بال في سويسرا، فينا في النمسا، فرانكفورت و برلين في ألمانيا ، وأمستردام في هولندا " وفي فرنسا ظهرت أول صحيفة باسم***GAZETTE DE France*** » « وقد ظل اسم الصحيفة لفترة طويلة يعرف باسم الجاز تيه وذلك حتى القرن التاسع عشر إلى حد أن الصحف التي بدأت الظهور في المنطقة العربية كانت تسمى " الجاز تيه ".[16]

وقد دخلت الصحافة الأمريكية و الأوربية القرن العشرين حرة قوية ، وبدأت تتمتع بمزايا التقدم العلمي والتكنولوجي من أثار ثورتا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال التي جعلتها على درجة أعلى من التقدم و الكفاءة ، فقد قدمت ثورة المعلومات و التكنولوجيا وسائلها العديدة من أقمار صناعية ، وأدوات التخزين والاسترجاع بسرعة هائلة ، وهندسة الطباعة الحديثة والطبع ونقل الصور والصفحات بالفاكس و التحكم بالتوزيع بالكمبيوتر[17] .

ج / خصائص الصحافة المكتوبة:

ـ **الدورية** : أي أن الفترة بين عدد وآخر.

ـ **مطبوعة** : أي منقولة أليا بواسطة آلات الطباعة.

ـ **جماهيرية**:أي تصدر بغرض التوزيع على نطاق واسع لجمهور غير متجانس.

*وما يميز الصحافة جوانب ثلاث أساسية ليست الطباعة إذ إن كثير من وسائل الاتصال تطبع كما سلفت الإشارة، وليست دورية الصدور فهناك كتب دورية وليس الطرح الجماهيري على ملتقى غير متجانس وهذا ينطلق على الصحف وسواها من سائر المطبوعات، ولكن ما يميز الصحف جوانب أساسية وهي[5].

***أولا:** أنها تلبي غريزة حب الاستطلاع لدى المتلقين وتقلل غموض البيئة حوله بالقيام بالوظيفة الأولى وهي الإعلام أو الأخبار.

***ثانيا:** تنوع المادة الإعلامية المقدمة وهو ما نعرفه بالتقسيم الموضوعي للصحافة إلى أقسام مختلفة.

* **ثالثا:** اعتمادها في تقديم المضمون الإعلامي على قوالب تحريرية أساسية ، وكلها تعتمد على الخبر وتقدم التفسير له والتحليل فنجد أشكال تبدأ بالمقال والتحقيق

والحديث بل أن الصورة عندما تقدم في الصحف (جرائد _ مجلات) فإنها تقدم خبرا أيضا و لها دلالة نفسية ، إخراجية، جمالية ولكنها لا توضع عفوا.

* **رابعا:** الأشكال الإخراجية التي تقدم فيها الصحفية ،فالصحفية على اختلافها مهما صغرت او كبرت تقدم المضمون الصحفي في أشكال إخراجية معينة يستخدم فيها العنوان والصورة والحرف والجداول وغيرها.

– ويحدد الدكتور صليب بطرس خصائص ومتطلبات الصحافة كصناعة في الجوانب التالية:[19].

1– لابد للصحافة مثلها في مثل أية صناعة من عناصرها الإنتاج المعروفة وهي رأس المال والعمل والمنظم ، ولكن في مجال صناعة الصحافة تصبح لهذه العناصر خصائص تجعل منها شيئا متميزا.

2– إن رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة الصحفية أصبح من الضخامة بحيث لم يعد فردا واحدا قادرا على تقديمه، ومن النتائج التي تنبعث من رأس المال اللازم للصحافة.

3– تتميز صناعة الصحافة بأن الوقت يلعب في حياتها دورا اكبر من أية صناعة أخرى.

4– تتميز صناعة الصحافة أيضا باعتمادها على حكم جمهور القراء على نحو اكبر من حكم مستهلك أية سلعة آخري فالعلاقة بين القارئ وصحيفة يقوم على أساس إحساس الأول بأن الصحيفة يجب أن تقدم خدمة مستوفاة في حدود الإمكانيات البشرية والمادية.

5– تتميز صناعة الصحافة أيضا بعمق المنافسة وشدتها في مجلاتها المختلفة بين المؤسسات المنافسة.

6– المشروع الصحفي هو مشروع يتميز بأنه ينطوي على نسبة المخاطرة أعلى مما تنطوي عليه المشروعات الأخرى.

7– إن الصحيفة كمنتج لابد لرواجها من تضافر عمل وجهد الأجهزة التحريرية والأجهزة الإدارية في عدة مجالات.

8– مازال العنصر البشري هو العامل الأكثر تأثير في الصحافة ومادام الأمر كذلك فان الصحافة ستظل تعكس عواطف الصحفي ومشاعره الخاصة.

9– إن الصحافة تقوم على نزعات إنسانية لا يمكن تجاهلها منها حسب الاستطلاع أو الفضول.

10- إن الإدارة التي تربط بين جميع العناصر المختلفة والتي بدونها لا يمكن للمطبوع سواء كان كتابا أو صحيفة إن يصدر هو الناشر أو العقل المدير الذي يهيمن على عملية النشر، وهو شخص له القدرة على إصدار الصحيفة أو هو القائد الذي يقود العناصر المختلفة وفي مقدمتها تدبير المال اللازم الذي يمكنه من الحصول على جميع عناصر الإنتاج.[20].

*وكذلك من خصائص الصحافة أنها تتحكم في ظروف التعرض وسهولة الاتصال بالجمهور المتخصص وتتوجه الصحافة إلى جمهور يتميز بمستواه التعليمي والثقافي.[21].

د/ وظائف الصحافة :

*إن الحديث عن وظائف ينطلق من أهمية الدور الذي تقوم به ، فدورها لم يعد يقتصر على نقل الخبر وتسجيل الأحداث وتدوين الوقائع، بل تلعب دورا مؤثرا للغاية في خلق التوعية السياسية والاقتصادية، وفي صقل المشاعر القومية والإنسانية وجعلها تصب في قناة واحدة لخلق المواطن الواعي المتكامل.[9].

ـ الصحافة ووظيفة نشر الأخبار:

*لقد نشأت الصحافة منذ ظهورها في غرب أوربا في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر صحافة إخبارية، أي تقتصر على نشر الأخبار دون إن تجرا على التعليق عليها وبذلك تكون الصحافة قد ظهرت في البداية لتؤدي وظيفة أساسية واحدة هي نشر الأخبار وهذا ما عملت عليه الحكومات العربية القائمة في ذلك الوقت، لتوصيل أخبارها وأوامرها وتعليماتها إلى موظفيها وشعوبها.

ـ الصحافة ووظيفة التوعية والتثقيف والتأثير في الرأي العام:

*نظرا للتطور الهائل الذي شهدته المجتمعات الأوربية أبنيتها الاجتماعية وأنظمتها السياسية والثقافية لجأت الصحافة إلى فتح صفحاتها للرأي بجانب الخبر وظهر فن المقال الصحفي ، وقد بدأت الصحافة تلعب دورا صار حاسما بعد ذلك في التأثير في الرأي العام وذلك لما يميزه من مناقشات حول القضايا والمشاكل التي تشغل أذهان الناس.[14].

ـ الصحافة مصدر للتاريخ :

*تكون الصحافة مصدرا للتاريخ عندما يتعلق الأمر بدراسة الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية لمرحلة معينة من المراحل التاريخية في مجتمع معين، والصحافة كمصدر للتاريخ تقوم بوظيفتين:

- أولهما رصد الوقائع وتسجليها ووصفها والاحتفاظ بها للأجيال المقبلة كي تعتبر احد مصادر التاريخ .
- ثانيها القيام بقياس الرأي العام وآراء الجماعات والتيارات المختلفة إزاء وقائع وقضايا تاريخية.[16].

الصحافة ووظيفة الإعلان :

ـ لقد ظهر في الصحف منذ سنوات نشأتها الأولى ولكنه لم يتحول إلى وظيفة رئيسية من وظائف الصحافة إلا بعد فترة طويلة أي حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وبعدها بدأت الصحف بإعلانات متواضعة شملت الكتب الأوربية والشاي والبن والشيكولاته والأشياء المفقودة والصبيان والصناع الهاربين والإيجارات، ومع ذلك ازدادت أهمية الإعلان في الصحف وذلك انعكاسها للتطور الاقتصادي في المجتمعات الأوربية وخاصة بعد الثورة الصناعية، وبزيادة إيرادات الصحف من الإعلان انخفض سعر بيع الصحف وهو الأمر الذي أحدث بعد ذلك انقلابا في الصحافة، إذ أدى إلى ظهورها ما يسمى بالصحافة الشعبية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور وظيفة جديدة من وظائف الصحافة وهي وظيفة التسلية.[2].

الصحافة ووظيفة التسلية:

ـ لقد ارتبط ظهور التسلية كوظيفة رابعة للصحافة كنتيجة لظهور الصحافة الشعبية، أما الصحافة الشعبية نفسها فقد كانت احد نتائج نمو الإعلان كوظيفة ثالثة من وظائف الصحافة[2].

– ولقد اتجهت الصحافة نحو تقديم مواضيع للتسلية والرفاهية نتيجة للتنافس الشديد بين الصحف ومحتوياتها، حيث دفعتها هذه المنافسة إلى جذب اكبر عدد من القراء من خلال استنادها إلى مواد صحفية تثير جاذبيتهم وإقبالهم على الصحيفة هادفة إلى تسلية القارئ وإمتاعهم بكم من الروايات المسلسلة والمغامرات العاطفية والقصص الخيالية والألغاز والألعاب وأخبار الفن والثقافة.[10].

هـ / أنواع الصحافة المكتوبة :

* إن الصحافة تعمل على تكثيف جمهورها لتلبية فضول جماهيرها، بحيث عملت على دعم خدماتها بالتخصيص في نشر المعلومات والأخبار المتعلقة بمختلف مجالات الحياة،

مما جعل العلماء المختصين في الاتصال يصنفون الصحافة وفقا لمعايير مختلفة وذلك تبعا لـ :

أولا : الصحافة بحسب المجال الجغرافي : لقد قسمت الصحافة بحسب البعد إلى:

ـ **الصحف الإقليمية:** وهي تلك الصحف التي تصل إلى جميع القراء في الدولة أو الإقليم الذي تصدر به، يميل هذا النوع من الصحف إلى القضايا القومية عامة، كما يهتم بالأخبار الدولية.

وهي وسيلة لتكوين الرأي العام حول مختلف المسائل المهمة التي تهم المواطنين كما أنها أداة رقابة ونقد على نشاطات الأجهزة الحكومية وأداة هامة لتعميم سياسة الدولة وبرامجها على الشعب.(16).

ـ **الصحف المحلية:** تمثل الصحافة التي تهتم بالإخبار والموضوعات ذات الطابع المحلي وتعمل الصحف المحلية على تركيز إعلامها في الأمور الخاصة بإحداث المنطقة التي تصدر بها(2) .

إن الصحف المحلية تعمل على مخاطبة الاحتياجات الخاصة جدا بالبيئة المحلية وتتناول شخصيات معروفة تماما لأبناء المنطقة وتوزع على أساس شخصي فالقائمون عليها يستطيعون في أي وقت الاتصال بقرائهم.(9).

ثانيا: الصحافة بحسب القراء: لقد قسمت الصحافة بحسب القراء إلى :

ـ **الصحافة المتخصصة:** هي صحف تصدرها هيئات معينة لأعضائها أو ذوي العلاقة بها وتشمل.

المواد ما يعبر عن وجهات نظر الهيئة، وهي الصحافة التي تخاطب فئة خاصة أو هي التي تعالج جانب أو في واحد من فنون الحياة.(19).

إن الصحافة المتخصصة تعمل على تقديم المواضيع المتخصصة وتقوم بعرضها عرضا مفصلا ،هذا النوع متعلق بصفوة من النخب الاجتماعية كالقادة والمثقفين ثقافة عالية ، ومن الصحف التي يمكن إدراجها ضمن هذا النوع الصحافة الرياضية ،التسوية ، الصحافة الاقتصادية ... إن لكل صحيفة من هذه الصحف جمهور معين من القراء.

ـ **الصحافة العامة:** هي صحافة واسعة الانتشار توزع على نطاق الدولة كلها ، جمهورها من كافة فئات الشعب تقدم لقرائها مواد متعددة تشمل جميع جوانب الحياة.(21).

ويمكن تحديد الصحافة العامة على أنها صحافة توزع على كافة إرجاء الدولة جمهورها هو الشعب ومادتها تقدم بشكل مجمل يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية.

ثـالثا:الصحافة بحسب دورية الإصدار : إن الصحف تتعدد وتتنوع حسب الصدور إلى:

ـ **الصحافة اليومية** : إن سياق صدور الجرائد اليومية هو دائما متفق مع سياق الوقائع اليومية الصغيرة،الحوادث الطارئة أو العاطفية او الأنباء المحلية التي تقع كل يوم والتي يجب إن تروى يوميا وتعتمد على تنوع مضمونها وجودة أنبائها الوطنية والعالمية.(9).

***الصحافة الدورية:** الصحف الدورية هي مطبوعات تصدر على فترات محددة لها عنوان واحد مميز بضم جميع إعدادها يشترك في تحريرها العديد من الكتاب ويقصد بها أن تصدر إلى أجل غير محدد.(19).

إن هذه الصحف تعمل على تحليل الأحداث وتغيرها، وهي تتمتع بحرية أكبر في اختيار الأخبار من حرية الصحف اليومية، فهي غالبا صحف أسبوعية أو نصف شهرية أو شهرية.

رابعـــا: إن الصحافة تنقسم حسب الانتماء الأيديولوجي إلى الصحافة بحسب النظام السياسي:

ـ **الصحف الحزبية:** هي تلك الجرائد التي تعبر عن فكر سياسي معين أو اتجاه أو مذهب أيديولوجي خاص، وهي التي تنطق باسم حزب ما، فتدعو مباشرة أو بشكل غير مباشر إلى عقيدة معينة.(20).

3 / مناقشة النتـــائج:

لقد تم اختيارا قصديا جريدتي الخبر والشروق وذلك طيلة أسبوع من يوم السبت الموافق لـ 06 مارس إلى غاية الخميس الموافق لـ 11 مارس 2010 حيث أخذنا 06 أعداد من كل جريدة.

أ : أوجه التشابه بين الصورة في جريدة الشروق و جريدة الخبر :

تعد كلتا الجريدتين يوميتين إخباريتان يواكبان الأحداث اليومية المهمة بالنسبة للمجتمع وتكاد كلتا الجريدتين تنشر أو بالأحرى تعمل على نشر مواضيع معينة .

ففي الصفحة الأولى:

ـ بالنسبة للأثنين تكون عادة الصور المنشورة إعلانية ملونة وقد تكون صور لشخصيات أو صور إخبارية.

ـ آو في باقي الصفحة تتناول كلتا الجريدتين صورة كبيرة تكون معبرة عن أهم حدث في الجريدة أو عن (المانشيت) .

ـ وأما أسفل الصفحة فجريدة الشروق والخبر تركزان على صور إعلانية هي الأخرى ملونة وهذا راجع إلى ما تحققه هذه الصور من أرباح .

ـ فنجد معظم صفحات الجريدتين لا تخلو من إشهارات وإعلانات فبذلك كما قلنا الجريدتين ذات طابع تجاري.

ـ الجريدتين نادرا ما تعتمد على صور جمالية فنجدها تعتمد بكثرة على الصور الشخصية والموضوعية أكثر منها جمالية.

وفي الصفحة الأخيرة: الصحيفتين تعتمدان على صور كاريكاتورية خطية وصور شخصية وأخرى إعلانية .

نحن تطرقنا سابقا عن الصور الإعلانية و يمكن أن نضيف أن جريدتي الشروق و الخبر نظرا لطابعهما التجاري تعتمدان صور إعلانية كبيرة تكون أكثر من حجم الصور الأخرى (صور شخصيات ، كاريكاتور و غيرها .....).

ب : أوجه الإختلاف بين الصور في جريدة الشروق و جريدة الخبر

ـ صفحات جريدة الشروق تتضمن صور ملونة في الصفحة الأولى و صفحة المنتصف والصفحة الأخيرة بعكس الخبر والتي تحتوي في معظم صفحاتها على صور ملونة أي من ثلاثة ملازم فأكثر وهذا راجع إلى أن جريدة الخبر تمتلك إمكانيات عكس الشروق أي وجود مطبعة خاصة بها .

ـ الشروق تستخدم الصور بكثرة حيث لا يكاد مقال يخلو من صورة أو بالأحرى معظم المقالات مصحوبة بصور أما صحيفة الخبر هي الأخرى تعتمد على الصور لكن ليس بالقدر الذي تلجأ إليه الجريدة الأخرى .

ـ الشروق معظم صورها شخصية والخبرية نادرة بعكس الخبر التي تكون صورها مزيج بين الخبرية والموضوعية والشخصية.

بالنسبة لحجم الصورة لجريدة الشروق أكبر حجما من الصورة في جريدة الخبر خاصة في الصفحة الرئيسية

ـ عدد الصور كبيرة الحجم في جريدة الشروق هي: 28 صورة

ـ عدد الصور صغيرة الحجم في جريدة الشروق هي: 26 صورة

ـ عدد الصور كبيرة الحجم في جريدة الخبر هي: 26 صورة

ـ عدد الصور كبيرة الحجم في جريدة الخبر هي: 24 صورة

الخـــاتـــمة :

ومن هنا نصل إلى نتيجة بأنه مهما كان نوع الصورة الصحفية فوتوغرافية ملونة أو غير ملونة أو خطية فإنها تلعب دورا رئيسيا في جلب القارئ لاقتناء الصحيفة، وبالرغم من وجود اختلافات في الصور الموجودة في كل من جريدة الشروق والخبر إلا أن هذا لا يعني نجاح كلتا الجريدتين في ميدان الصحافة فكل منهما حققت جمهورا كبيرا لها و كانت لها صدى في الواقع والصورة ماهي إلا نوع من أنواع جذب للقراء وربح للصحيفتين.

المراجع والاحالات:

(1) محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط 3 – القاهرة – دار الفجر للنشر والتوزيع 2000، ص التطبيق، المكتبة.

(2) محمد عبد الحميد،البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط 2 ، 2004 ص 230.

(3) Dictionary of Media Studies Black Publisher Great Britain, 2006

(4) Madeleine Grawitz, lexique des sciences sociales, 7ème édition, Dalloz, Paris, 2000,p. 99.

(5) بيار ألبير، الصحافة، ترجمة محمد بجاوي، دار المنشورات عويدات، بيروت 1970، ص 28.

(6) Pascal Molines, Images et représentations sociales, de la théorie de représentation à l'étude des images sociales. Collection « vie sociale ». Presses universitaires de Grenoble, France, 1996 p.11

(7) Francis Balle, Médias et sociétés, 12ème édition, Montchrestien, Paris, 2005, p 560

(8) Jacques Aumont, l'image, Armand Colin, 2ème éd., Paris 2005, p.34

(9) فاروق أبو زيد، مدخل الى علم الصحافة، دار الكتب للنشر – ط2 – القاهرة، 1998 – ص 38.

(10)عواطف عبدالرحمن، الصحافة العربية الجزائرية دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954 – 1962) ،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1985 ،ص 39.

(11) صالح خليل الاصبع، الاتصال يبحوث الاعلام – عالم الكتاب القاهرة 2006 ص233 ،ص الجماهيري،دار الشروق للنشر والتوزيع،ط 1 – عمان 1999 ،ص 161.

(12) محمود علم الدين، الصحافة في عصر المعلومات الاساسية والمستحدثات، العربي للنشر سمير محمد حسين – دراسات مناهج البحث العلمي لدنيا الطباعة والنشر، 2006، الاسكندرية، ص 14.

(13) Serge Tisseron, le bonheur dans l'image, le Seuil, 2003, 1ère édition, 1996. p75.

(14) ابراهيم عبد الله المسلمي، نشأة وسائل الإعلام وتطورها، دار الفكر العربي،ط2 ، القاهرة 2005.

(15) أم السعد المتولي، مدخل الى الصحافة، دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع،ط1 ، 2003 ص 29.

(16) زهير حدادن، مدخل علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، ص91.

(17) نور الدين بليبل، مفاهيم إعلامية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة 1996، ص19.

(18) بلقاسم بنروان، وسائل الاعلام والمجتمع (دراسة في الأبعاد الاجتماعية والمؤسساتية)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،ص 228 – 229.

(19) صلاح عبد اللطيف، الصحافة المتخصصة، مطبعة ومكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة الاولى، الاسكندرية 2002 ،ص 9 –10.

(20) حكيمة ونشان، الاسلام والديمقراطية في الصحافة الجزائرية،دراسة تحليلية لجريدتي الحقيقة والوقت، رسالة ماجستير غير منشورة ص 35.

(21) فضيل دليو، مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998، ص43.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017
Mila Univ center. Publish. Co.

التراث الشعبي: المفهوم والأقسام

Popular heritage: concept and sections

أ. كريمة نوادرية أ. سعاد زدام
– المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/10/20 تاريخ قبول النشر: 2017/03/29

الملخص :

نسلط الضوء في هذه الورقة على مفاهيم نظرية، قد تُسهم في توطئة الدرس عن تأثير التراث – الشعبي منه خاصة – في الحياة العامة للإنسان، بوصفه واحدا من أكثر الأنماط الإبداعية التي تحفر عميقا في الذات الإنسانية، لتصبح مع تقادم الزمن جزء أصيلا منها، بل ودعامة صلبة تحفظ كينونتها الثقافية والحضارية المميزة، في ظل التحديات و التحولات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: التراث الشعبي– أقسام التراث الشعبي – أشكال التعبير الشعبي – الثقافة الشعبية.

Abstract :

In this paper, theoretical concepts were introduced that could introduce a study of the effect of the heritage - especially popular - on the general life of man, as this kind of heritage is one of the creative genres that Dig deep into the human entity so that it becomes an integral part of it. Even a solid support preserving its cultural and civilizational identity in the midst of current challenges and changes.

Key words: *popular heritage - popular heritage sections – popular expressions – popular culture.*

تمهيد:

يمثل التراث عامة – والشعبي بشكل خاص– منذ بداية تناوله في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، سؤالا ذي طابع إشكالي في الحياة الفكرية والمعرفية العامة، لذلك استقطب اهتمام الكثير من الباحثين و الممارسين الثقـــافيين، وتعددت في شأنه التصورات النظرية والمقاربات الإجرائية، فشاع استعماله في أكثر من مجال، وحاز مكانة مركزية – كعلامات دالة على صيرورته المفهومية – في جميع القطاعات، وعلى كافة الأصعدة والفروع بحثا ودراسة.

ولا جرم أن يمارس التراث الجمعي كل هذا الاستقطاب للعقول والاستئثار بالنفوس، لما يتمتع به من خصوصية، ولما يتوفر له من وسائط وإمكانات تجعل منه حقلا خصبا تأتلف فيه عناصر الحياة المتباعدة، وتتفاعل ضمن وسعه معطيات الوجود الإنساني المتغايرة. ومن بين تلك الإمكانات و الوسائل التي ساعدت على لفت الانتباه لمواد التراث الجمعي، ودعت إلى ضرورة البحث في مكوناته، وبيان خصائصه التي تميزه عن سائر المنجزات الإنسانية الأخرى:

– ضخامة مادته، وتنوع روافده و زواياه.

– تجاوزه – بكثير من النضج – لعتبة الزمان والمكان، وقابليته للتجدد والتناغم مع المعطيات الحضارية التي تتبدل بتبدل الأجيال والحضارات.

– قدرته على فرض وجوده "الـلانوعي" في جميع الميادين، وعلى التعامل مع كـــل الأنماط المعرفية، والأجناس الأدبية والفنية.

– اتصاله اتصالا مباشرا و وثيقا بقضايا الحداثة و المعاصرة.

– تأثيره الفعال والعميق في الحياة اليومية للشعوب المدنية، وسلوكاتهم (الفردية والجمعية)، وتمثلاتهم الذهنية الممتدة حتى الآن.

وإذا كان التراث الجمعي – وفق ما سبق – قد اقتحم جميع الميادين، و سجل حضورا ثوريا رسخ وجوده ضمن سياقاتها العامة، فإن فكرة خوض غمـــار هذه التجربة البسيطة في ظاهرها، والمتشابكـــة في تفرعاتها وعلاقاتها، يتطلب ضبط المنظومة الإصلاحية التي تنضوي تحتها، من خلال: البحث في المفهوم العام لكلمة تراث، ثم تحديد مفهوم التراث الشعبي كجزء من أجزاءه البارزة، ثم تعيين أقسامه الأساسية.

1 – مفهوم التراث: الأصل في "تراث" هو لفظة مأخوذة من "ورث" التي تدل في كتب الآثار والقواميس اللغوية العربية القديمة، على امتداد السلف في الخلف، واستمرار مـــــآثر الأجداد والآباء في الأبناء والأحفاد. كقولــك:« توارثناه: ورثه بعضنا على بعض قدما... والتراث: ما يخلفه الرجل لورثته. والتاء فيه بدل الواو. والورث والتــراث والميراث: ما وٌرث. والورثُ والميراث في المال والإرث في الحَسب »(1). والحسب هو:« مفاخر الآباء وشرف الفعال التي يرثها الأبناء عن الآباء»(2)، وهو أصل المعنى في المادة كلها.

ووردت كلمة "تراث" في النص القرآني مرة واحدة بمعنى التركة المالية التي يخلفها المتوفى لورثته، في قوله تعالى:﴿ وتأكلون التراث أكلاً لما ﴾(3)، إذ « نعى على أهل الجاهلية منعهم توريث النساء و صغار الولدان، وأكلهم لأنصبائهم الموروثة. وكانوا يقولون في جاهليتهم: "لا يأكل الميراث إلا من يقاتل ويحمي حوزة القوم". كما كانوا يلمون لما ما تركه الميت من حلال أو حرام ويسرفون في إنفاقه »(4).

وجاءت بما يفيد ميراث الدين و الثقافة في قوله عز جلاله إخبارا عن النبي زكريا عليه السلام و دعائه إياه:﴿ رب هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله ربي رضيا﴾(5)، ويقصد إلى ميراث العلم، والشرع، دون المال والجاه، لأن الأنبياء لا تورث أموالها(6).

أما في خطابنا المعاصر فقد اختلف الباحثون في تحديد المفهوم الاصطلاحي لكلمة "تراث"، فقد تعددت في شأنه التصورات و تباينت الرؤى، بحسب المعايير التي يُنطلــق منها في النظر إلى طبيعته و وظيفته و حدوده، فقد عرفه حسين محمد سليمان بقوله إن :« التراث بمعناه الواسع هو ما خلفه السلف للخلف من ماديات و معنويات أيا كان نوعها »(7)، و لا يختلف عنه حسن حنفي حين يقول:« التراث هو كل ما وصل إلينا من الماضي داخل الحضارة السائدة »(8).

وفي السياق نفسه يرى إدريس قرورة أن:« التراث شكل أو نمط روحي ممتد عبر حقب زمنية طويلة جمعي شارك فيه مجموع الأجداد و الآباء و الأسلاف يشمل جملة كبيرة من التراكمات لمختلف النشاطات الإنسانية فردية كانت أو جماعية، و العديد من التيارات الفكريـة، والثقافيـة، والسياسية والاقتصادية، وإن تناقضت أحيانا »(9).

وإذا كان كل من حسين محمد سليمان وحسن حنفي وإدريس قرورة، قد اختزلوا التراث في بعده الزمـني التاريخي بوصفه أي التراث ما ورثناه تاريخيـا عن الأجيال التي

سبقتنا في الوجود، فإن محمد عابد الجابري يؤكد – في جل ما كتبه عن التراث – على أن التراث ليس كل ما تراكم أو اجتمع إلينا من الأزمنة الغابرة فقط، و إنما هو ما وصل إلينا من الماضي، و له فاعلية التأثير في أفكارنا و تصوراتنا و منجزات عصرنا. يقول الجابري مُعرفا :« التـــــراث هو كل ما هو حاضر فينا أو معنا من الماضي، سواء ماضينا أو ماضي غيرنا، سواء القريب أم البعيد »(10)، إنـــه:« الماضي في بعده التطوري، موصولا بالحاضر و متداخـــلا فيه »(11).

ويؤكد سعيد يقطين على البعد التطوري من خلا ل تعريفه للتراث العربي على أنه:« إنتاج متكامل تشكل عبر حقب طويلة من الزمان، وظل يتفاعل مع مختلف ما يحيط به، ويغتني بروافد شتى ظلت تسجل حضورها بين الفينة والأخرى، استجابة لضرورات تاريخية أو متطلبات اجتماعية »(12).

ومن هنا بالذات يصبح التراث جزء من الماضي من حيث النشأة و التكوين، وعنصرا جوهريا وأصيلا في تطوير الواقع/الحاضر، وتجديد طرائق التفكير فيه، وفي مختلف ما يتصل به من قضايا ومفاهيم، بل والبنية التحتية لتشييد المستقبل، لأن التراث هو السجل الحافظ لتجارب الإنسان، والحامي لمعتقداته وطقوسه، والرصيد الحضاري الذي يمنح الأمكنة والأزمنة هويتها.

وهو السبب الأساسي الذي دفع بالكثير من الدارسين على اختلاف تخصصاتهم ومدارسهم إلى الاستمرار في الحديث عن التراث، وشعورهم بضرورة بلورة وجهات النظر فيه وتحديد آليات التواصل معه.

وإذا جمعنا بين ما هو تاريخي/ماضي وبين ما هو آني/حاضر يمكننا الخروج بتعريف بسيط للتراث بوصفه لفظة تطلق على الشيء – المادي و المعنوي – الذي يورث من جيل إلى جيل، و من مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية أخرى، وله خاصية الفعل والحركة في الواقع، و هذه الفعالية إما أن يكون مصدرها هذا الواقع و متطلباته الراهنة، أو مرتبطة بمادة التراث ذاتها من حيث الطبيعـــة و الماهية.

وتطلق الكلمة – عادة – وتفيد تبعا للوصف اللاحق عليها فنقول: التراث الإنساني، والتراث الأدبي، والتراث الديني، والتراث الشعبي، الذي عليه مدار الدراسة. فما هو التراث الشعبي؟ وما هي أقسامه؟.

2- مفهوم التراث الشعبي: بدأ الاهتمام الفعلي بمواد الموروث الجمعي مع بداية القرن التاسع عشر، و إن تمايزت أسباب الاهتمام ودوافعه من مجتمع إلى آخر، واختلفت تبعا لذلك معانيه ومضامينه من جانبيه المتصلين بالمفهوم و المصطلح، إلا أن النقطة التي لا خلاف حولها، أن المأثور الشعبي بواقع تكوينه المتميز، يعتبر عنصرا أساسيا في تشكيل الهوية العامة للثقافة التي ينتمي إليها، بل و تعبيرا أصيلا عما حققه (و يحققه) الفرد الشعبي من رقي فكري و حضاري، عبر نضاله الطويل من أجل البقاء.

والتراث الشعبي هو:« المنقول بشكل رئيسي عن طريق الكلمة أو المثال أو المحاكاة /.../ إنه ذلك الذي ينشأ بين الناس وينتقل بينهم بشكل غير رسمي وينتقل تلقائيا، أو عن وعي ويقبله الناس دون تحقق، ويعيدون صياغته بين حين وآخر، ويطورونه ليناسب حاجاتهم »(13). إنه يمتد ليشمل:« كل شيء العادات والتقاليد والأزياء والطقوس المختلفة في المناسبات /.../ بل يتسع ليشمل سلوكيات الأفراد في حياتهم اليومية وعلاقاتهم اليومية/.../ بل يتسع ليشمل سلوكيات الأفراد مع أنفسهم »(14).

يتقاطع هذا التحديد مع ما طرحه عبد الحميد بورايو، فقدعرف التراث بقوله: «مجموع الرموز وأشكال التعبير الفنية والجمالية والمعتقدات والتصورات والقيم والمعايير والتقنيات والأعراف والتقاليد والأنماط السلوكية التي تتوارثها الأجيال، ويستمر وجودها في المجتمع بحكم تكيفها مع الأوضاع الجديدة، واستمرار وظائفها القديمة أو إسناد وظائف جديدة لها »(15)، مما يعني أن مصطلح "التراث الشعبي" لا يدل على القديم من النتاج الشعبي فحسب، وكأنه نتاج قد انقطع، أو كأن القديم وحده الجدير بالدراسة، بل هو نتاج حي متواصل (16)، لا يطاله الموت.

أما فاروق خورشيد فقد خص التراث الشعبي العربي بتعريف مستقل، ركز فيه على المكونات الداخلة في تشكيله، يقول :« هو مجموعة العطاءات القولية والفكرية والمجتمعية، التي ورثتها الشعوب العربية » (17)، سواء منها ما خرج من الجزيرة العربية، أو ما تبقى في ضمائر أصحاب الحضارات المختلفة من أبناء المنطقة جميعا.

كما و قدم الباحث نفسه تعريفا آخر للتراث الشعبي عامة، بوصفه « مصطلح شامل نطلقه لنعني به عالما متشابكا من الموروث الحضاري، والبقايا السلوكية والقولية [والفنون الاستعراضية، والصناعات الحرفية] التي بقيت عبر التاريخ »(18)، شاخصة تدل

دلالة قاطعة على مهارة الإنسان الشعبي، وقدراته الفكرية والتعبيرية في صنع عوالمه الروحية و الفنية و المادية.

ووسط هذا الركام الهائل من المنتجات الإنسانية والممارسات العملية، حاول فريق من العلماء والفولكلوريون ورواد البحث الأنثروبولوجي، تصنيف مواد التراث الشعبي ضمن أقسام، تحدد انتماءاتها.

3- أقسام التراث الشعبي: قدم محمد الجوهري في الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في مصر، التي نظمها المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية سنة 1970، تقسيما رباعيا لمواد المأثور الشعبي. هي كالآتي (19):

- المعتقدات و المعــارف الشعبية.
- العـــادات و التقاليد الشعبية.
- الأدب الشعبي وفنون المحاكـاة.
- الفنون الشعبية والثقافة المادية.

أولا: المعتقدات والمعارف الشعبية:

أ- **المعتقدات:** هي كل الأمشاج الإعتقادية التي تترسب في الذهنية الشعبية، فتعتقد النفع و الضر في الأحجار المنصوبة، كما تعتقد في بعض الأشجار والحيوانات، وفي بَركة الأولياء وأضرحة الأموات منهم إذا ماتوا (20)، وفي الجن، والعفاريت، والشياطين، والأرواح، والظواهر الطبيعية (الرعد، البرق، الخسوف، الكسوف،..)، بالإضافة إلى السحر، والطلاسم، والشعوذة، والتنبؤ بالمستقبل ومحاولة استطلاع الغيب، والاعتقاد في الأعداد، والكلمات، والنوم، والأحلام، والألوان، والتفاؤل، والتشاؤم...الخ.

وتعتبر المعتقدات أصعب الأنواع الفولكلورية في التناول وأدقها في الدراسة والتحليل، لأنها لا تلقن، بل خبيئة في صدور معتقديها، وهي مع استقرارها في النفوس موجودة في كل مكان، ومنتشرة بين جميع المستويات (المثقفة وغير المثقفة)، والطبقات (الأغنياء والفقراء) (21).

ب- المعارف: و في مقدمتها الطب الشعبي و الذي يقوم على ثلاثة أساليب: الأسلوب الدوائي، و الأسلوب التميمي، و الأسلوب الطقسي (22).

ثانيا: العادات والتقاليد: وترتبط بظروف المجتمع الذي تُمارس فيه، من حيث الزمــان والمكان، والنوع/الجنس، والدين، والنظرة إلى الحياة، وحسب آلاف العوامل الأخرى (23).

ومن أكثر العادات انتشارا عادات الزواج، والختان، وطقوس الميلاد، والوفاة، وأبجديات الاستقبال، وفروض التوديع، وآداب الطعام، ونظام العلاقات الأسرية، واللائق وغير اللائق اجتماعيا، وطرق فض النزاعات وحل الخلافات، وأحكام المجالس وأعرافها...الخ.

والملاحظ أن العادات و التقاليد تمس الحياة العامة للجماعات الشعبية سواء من الناحية الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الأخلاقية، لذلك نجد أن:« ثقافة الجماعة تقاس بمقدار ما لديها من عادات وتقاليد في كافة مجالات الحياة، لما تتضمنه من قيمة مادية وروحية هامة » (24). ومن السمات الرئيسية للعادات والتقاليد أنها (25):

– فعل اجتماعي، فليست هناك عادة اجتماعية خاصة بفرد معين، و إنما العادة تظهر إلى الوجود حيث يرتبط الفرد بالآخرين، و يأتي أفعالا تتطلبها الجماعة أو تحفزه عليها.

– متوارثة أو مرتكزة إلى تراث يدعمها ويغذيها. وقد سبق أن أوضح "ريل" أن السلوك يتحول إلى عادة عندما يثبت من خلال عدة أجيال، ويتوسع وينمو ومن ثمة يكتسب سلطانا.

– قوة تتطلب الطاعة الصارمة والامتثال الاجتماعي الدائم.

– مرتبطة بمواعيد أو مناسبات زمنية معينة، وهذا الارتباط بزمان أو مكان محدد هو الدليل على القيمة الوظيفية العالية التي تتمتع بها العادات في المجتمع.

– متعددة ومتنوعة أشد التنوع فهي تشمل العالم غير الإنساني وفوق الإنساني، كما تشمل حياة الإنسان نفسه البيولوجية و الاجتماعية على السواء (الميلاد، والموت، الزواج، العلاقات بين الناس،...). كما تشمل مجالات الزمن، أو تغطي حدوده (كالمناسبات المرتبطة بتتابع العام سواء كان تقويما شمسيا أو قمريا، و المواسم،...).

ثالثا– الأدب الشعبي: يمثل الدارس عبد الحميد يونس للثقافة الجماهرية بسفح الهرم، عند القمة يوجد الأدب الرسمي، وعند القاعدة يوجد الأدب العامي، أما الأدب الشعبي فهو ذلك الذي يستطيع أن يخلص من القمة هابطا ليملأ السفح كله، أو ذلك الذي يستطيع أن يرتقي من القاعدة صاعدا ومنتشرا على السطح (26)، إنه:« فن بكل ما للفن من إمكانيات لغوية وتصويرية وهو في الوقت نفسه فن يوجه الفرد الذي يعيش في إطار الجماعة، نحو وحدتها وتماسكها و نظامها الذي اصطلحت عليه » (27) في المعنى العام للمصطلح.

ولما كانت أطراف الأدب الشعبي متنوعة الضروب، متشابكة الفروع، فقد حاول الباحثون منذ البداية حصر الأنماط الأدبية الشعبية المختلفة، وأن يفردوا كل نمط بمشخصاته الخاصة، تمهيدا لفهم طبيعته وتعيين دلالته (28).

وقد تمخض عن هذه العملية ظهور مجموعة متباينة من الأنماط أو الفنون القولية أهمها: المثل، واللغز، والنكتة، والأسطورة، والخرافة، والحكاية الشعبية، والأغنية، و الشعر الملحون،...الخ، يضاف إليها بعض الأشكال التمييزية لبعض الثقافات الإنسانية كالسيرة الشعبية بالنسبة للشعوب العربية.

تلعب الأشكال التعبيرية الشعبية دورا بارزا في حياة كل شعب من الشعوب، لأنها تعد بصدق:« تعبيرا عن واقعه و تسجيلا للأحداث الهامة في تاريخه، و تصويرا لظواهر وملامح المجتمع وتقاليده ولآرائه الأصيلة »(29)، والمرآة التي ينعكس عليها تاريخ المجتمعات وآلامها، وآمالها، وطموحاتها،... أو هي باختصار حكاية الإنسان خلال حياته اليومية، ودوره الإبداعي في ممارسة هذه الحياة.

و للأدب الشعبي مجموعة من المميزات أبرزها (30):

أ- **العراقة:** إن تاريخ الأدب الشعبي متصل اتصالا مباشرا بتاريخ الإنسان، فتاريخ ظهوره الأول يعود إلى تاريخ ظهور الإنسان فوق سطح الأرض، هذا الإنسان الذي غـنى، و رقـص، و بكى، و انتحب، و تصارع، وصرع...،كل هذه الانفعالات و العواطف خلدهـا بطريقته الخاصـة، فشكلت رصيده الثقافي و الأدبي، هذا الرصيد – بشقيه المادي و المعنوي – هو ما اتفق الدارسون على تسميته بالثقافة الشعبية، و الأدب الشعبي بأشكاله الشائعة جزء لا يتجزأ من هذه الثقافة، فهو الوعاء الفني الذي يحفظ للشعوب هويتها، والشاهد الحي على مسيرتها الحضارية القديمة و الحديثة.

ب- الواقعية: لعل أول ما يتبادر إلى الأذهان. سؤال: كيف يكون الأدب الشعبي واقعيـا وهو يزخر بالرمـوز الغريبـة، وبالعجيب من الصور والأخيلة، ويبحث في الميتافيزيقي والماورائي؟. إن الرموز و العناصر السحريـة الـتي يعج بها عالم الأدب الشعبي العجيب ما هي إلا قراءة شعبية لواقع مرير يحيـاه الفرد الشعبي و يحلم بتغييره، و يجعل من فنون القول الشعبية مكانا أو متنزها يعبر فيه عن هذا الرفض، بنية خلق نوع من السلام الداخلي و الانسجام الروحي داخل هذا العالم المعقد الذي يعيش فيه.

ج- الجماعية: إن جماعية الإبداع الشعبي تتمثل في صورته الشاملة لكل أحاسيس وآلام وآمال الشعوب، فكل فرد يحس نفسه مترجما في هذا الإبداع، لأن المبدع الشعبي الفرد، ينصهر ويتلاشى داخل الجماعة، يحزن لأحزانها ويفرح لأفراحها، يتكلم لغتها ويرسم خطابها.

د- تداخل الأدب الشعبي مع الفنون الأخرى: يظل الأدب الشعبي وعاء ثقافيا و فكريا يحتوي اللغة، والدين، والسحر، والمعتقدات، والتاريخ، والفلسفة وغيرها من ألوان المعرفة الأخرى، فهو يتقاطع معها يأخذ منها و يحتويها في الوقت نفسه، الأمر الذي جعل منه أرضا خصبة تطأها كل الدراسات الإنسانية والألسنية والأدبية، لأنها وجدت بين ثناياه – على الأقل – عنصرا مناسبا لاتجاهها المعرفي.

رابعا- الفنون الشعبية و الثقافة المادية:

أ- **الفنون الشعبية:** تعبر عن الحس الجمالي و الذوق الفني لدى الفرد الشعبي، و يدخل ضمن اطارها الرقص الشعبي، والموسقى الشعبية، والألعاب الشعبية، وفنون التشكيل الشعبي مثل: أشغال يدوية على الخامات المختلفة، والحُلي، والأزياء، والرسم على الجلد (الوشم)، وأدوات الزينة،..(31).

ب- الثقافة المادية: من أكثر فروع التراث الشعبي أهمية، لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا ومباشرا بالاحتياجات الحياتية اليومية للإنسان الشعبي، وإن لم تنل النصيب الكافي من الدراسة والبحث مقارنة بالفروع السابقة.

والثقافة المادية: لمجتمع من المجتمعات هي باختصار « كيف يعيش ذلك المجتمع في بيئة ما، وكيف يتعامل مع واقعه بما في ذلك الواقع من أشياء مادية، يشكلها وفق حاجاته و ثقافاته المتوارثة منها والمستحدثة »(32).

ومن الوسائل التي تهم دارس الثقافة المادية: كيف يبني الإنسان القديم بيته، وكيف يفلح أرضه، وكيف يحفظ طعامه، وكيف ينسج ملابسه، وكيف يصمم أثاثه،..(33).

وما ننتهي إليه بعد الجولة السريعة في مفهوم التراث الشعبي وأقسامه المتعددة أن: التراث الشعبي على اختلاف أنواعه ومستوياته، سجل أمين يحفظ خصائص ومواصفات الثقافة التي أنتجته (بكل ما يحمله مصطلح "ثقافة" من معاني و مدلولات وموجودات مادية وفكرية وروحية)،و القاعدة الأساسية للأصالة والعراقة.

ويفترض أن نوفر كأفراد و جماعات الفعالية لهذه الأصالة، بحيث تأخذ أبعادها في الحاضر، و تفتح نافذة على المستقبل، ولا يتحقق الأمر إلا من خلال إعادة النظر في التراث كقيمة لها دورها الفاعل في مواجهة الواقع بظروفه الاجتماعية المعقدة، وهمومه المعرفية الجديدة.

الإحالات والمراجع:

[1] ابن منظور: لسان العرب، مجلد 15، دار صادر، (ط3)، لبنان، 2004، مادة (ورث).

[2] إدريس قرورة: التراث في المسرح الجزائري (دراسة في الأشكال و المضامين)، مكتبة الرشاد للطباعة و النشر و التوزيع، (ط1)، الجزائر، 2009، ص27.

[3] قرآن كريم: سورة الفجر، آية 19.

[4] عبد السلام محمد هارون: قطوف أدبية (دراسات نقدية في التراث العربيحول تحقيق التراث)، دار تراثية للنشر و التوزيع، (ط1)، مصر، 1988، ص12.

[5] قرآن كريم: سورة مريم، آية 06./05

[6] ينظر الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، الجزء الأول، مكتبة العبيكان، (ط1)، الرياض، 1998، ص.07

[7] حسين محمد سليمان:التراث العربي الإسلامي (دراسة تاريخية و مقارنة)، ديوان المطبوعات الجامعية، (دط)، الجزائر، (دت)، ص.13

[8] حسن حنفي: التراث و التجديد (موقفنا من التراث القديم)، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، (ط5)، لبنان، 2005 ص.13

[9] إدريس قرورة: التراث في المسرح الجزائري، ص31.

[10] محمد عابد الجابري: التراث و الحداثة (دراسات و مناقشات)، المركز الثقافي العربي، (ط1)، لبنان، المغرب،1991، ص.23

[11] بوجمعة بوبعيو: توظيف التراث في الشعر الجزائري الحديث، منشورات مخبر الأدب العربي القديم و الحديث،(ط1)، جامعة باجي مختار،عنابة، الجزائر، ، 2007، ص.09

[12] سعيد يقطين: السرد العربي (مفاهيم و تجليات)، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، (ط1)، لبنان، الجزائر، 2012، ص43.

[13] أحمد علي مرسى: مقدمة في الفلكلور، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، (دط)، مصر، 2001، ص70.

[14] حلمي بدير: أثر التراث الشعبي في الأدب الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، (دط)، مصر، 2002، ص13.

[15] عبد الحميد بورايو و آخرون: الموروث الشعبي و قضايا الوطن (محاضرات الندوة الفكرية السادسة للملتقى الوطني للموروث الشعبي)،منشورات رابطة الفكر و الإبداع، الوادي،(دط)، الجزائر،2006، ص.09

[16] أحمد زياد محبك: من التراث الشعبي (دراسة تحليلية للحكاية الشعبية)، دار المعرفة، (ط1)، لبنان، 2005، ص.16

[17] فاروق خورشيد: عالم الأدب الشعبي العجيب، دار الشروق، (ط1)، مصر، لبنان، 1991، ص.08

18/ فاروق خورشيد: الموروث الشعبي، دار الشروق، (ط1)، لبنان، 1992، ص.12

[19] محمد الجوهري: علم الفلكلور (دراسة في الأنثروبولوجيا الثقافي)، الجزء الأول، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع عشر، (ط6)، 2004، ص.40

[20] أنظر عبد الملك مرتاض: تحليل الخطاب السردي (معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية "زقاق المدق")، ديوان المطبوعات الجامعية، (دط)،الجزائر، 2008، ص12.

[21] محمد الجوهري: علم الفلكلور، ص.48

[22] ينظر أحمد زياد محبك: من التراث الشعبي (دراسة تحليلية للحكاية الشعبية)، دار المعرفة، (ط1)، لبنان،2005، ص 230 و ما بعده.ا

[23] ينظر عبد الحميد بوسماحة: الموروث الشعبي في روايات عبد الحميد بن هدوقة، منشورات وزارة الثقافة، (دط)، الجزائر، 2008، ص 12.

[24] محمد الجوهري: علم الفلكلور، ص55.

[25] ينظر المرجع نفسه، ص ص55/54.

[26] ينظر محمود ذهني: الأدب الشعبي العربي (مفهومه و مضمونه)، المكتبة الأنجلو المصرية، (دط)، مصر، (دت)، ص54 .

[27] نبيلة إبراهيم: أشكال التعبير في الأدب الشعبي، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، (ط3)، مصر، 1981، ص.03

28- ينظر نبيلة إبراهيم: سيرة الأميرة ذات الهمة (دراسة مقارنة)، المكتبة الأكاديمية، (ط5)، مصر، 1995، ص.11

29- روزلين ليلى قريش: القصة الشعبية الجزائرية ذات الأصل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، (ط5)، الجزائر، 2007، ص10.

30- سعيدي محمد: الأدب الشعبي بين النظرية و التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، (دط)،الجزائـــر، 1998، ص16 و ما بعدها.

31- ينظر محمد الجوهري: علم الفلكلور، ص ص69/.70

32- إبراهيم أبوطالب: الموروثات الشعبية القصصية في الرواية اليمنية (دراسة في التفاعل النصي)، إصدارات وزارة الثقافة و السياحة، (دط)، الجمهورية اليمنية، 2004، ص.56

33- ينظر محمد الجوهري: علم الفلكلور، ص62.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

البنية التركيبية للفاعل
تحليل أنطولوجي

The syntaxic structure of the subject
Ontological analysis

أ. نوري خذري – المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/30 تاريخ قبول النشر: 2017/05/23

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى إيجاد الخيط الدقيق الذي يعقد فيه الفاعل شبكة علاقاته البينية التي تربطه مع غيره من العناصر النحوية الأخرى التي تتضمنها الجملة العربية، وذلك طبقا لإفرازات النحو العربي وأطروحات النحو الوظيفي.

ولا يكتفي المقال بسرد صور الفاعل وفق منظور نحوي فحسب، بل يهدف – المقال– إلى تحليل شبكة العلاقات التي يتبين من خلالها الفاعل وفق النموذج الحسابي الذي يستند منطقيا إلى نظرية المجموعات الرياضية ولسانيا إلى النحو الاعتمادي ' من أجل الوصول إلى الويب الدلالي .

الكلمات المفتاحية : الفاعل ، الجملة ، النحو العربي ، النحو الوظيفي ، أنطولوجيا النحو.

Abstract :

This research aims to identify the connection between the subject and its interrelations with other syntactic elements included in the Arabic sentence; this understanding is based on Arabic grammar and functional grammar.

The present article is not restricted only to the description of the subject positions within the subject network analysis but it rather sets out to arrive at semantic web.

Key words: *subject; sentence; Arabic syntax, functional grammar; ontology of syntax .*

المقدمة:

الحقيقة هي الدليل الأقوى تأثيرا، كما كان العلم الشاهد الأكثر وضوحا، والباحث عنهما – أي الحقيقة والعلم– الأشد إلحاحا في معرفتهما، هكذا جرت سنة الحياة، وهكذا هي سنن الكون.

فالحقيقة التي نعرفها جميعا، هي أن القرن الواحد والعشرين يشكل تحولا معرفيا جذريا شديد التسارع[1] في حقل العلم، إذ أصبحت لغة الرياضيات والتكنولوجيا العصب الحسي الحركي في كل العلوم والمعارف، أضف إلى ذلك، فمن خلال تجاربنا اليومية نجد الدليل القاطع على ذلك وهو تلك التقنيات الحديثة والآلات العصرية الجديدة التي يتم ضبطها عن طريق معادلات رياضية ومتتاليات حسابية، كما يتم التحكم فيها عن طريق الإشعاعات والإسقاطات التكنولوجية...، ومما سيظل التاريخ محتفظا به أن الإنسان في القرن الواحد والعشرين سعى إلى ما تفرزه الرياضيات والتكنولوجيا إن بحثا فيهما وهذا النوع خاص؛ أي الباحثين، وإما امتلاكهما وهذا يمس عامة الناس، كامتلاكنا الهاتف النقال...إلخ.

ومن زاوية أخرى، فهناك من العلوم من تأثر سلبا جراء هذا التطور، منها اللغة التي عجزت عن ملاحقة المستجدات العلمية التي يطرحها الانفجار العلمي والتقني والمعرفي[2]، والأخطر من هذا هو ذلك المشكل الذي ينبع من صميم اللغة ذاتها[3]، من بينها كيفية إيجاد نمط تقني يساعدنا على تقديم اللغة وعناصرها وفق برنامج رياضي تجريدي استنادا إلى أطروحات الأنحاء التقليدية[4]، ويمكن توضيح هذا المعطى في السؤال الآتي:

- ما هي مواصفات المشروع الذي يحمل على عاتقه مسؤولية تقنين قواعد اللغة العربية بناءً على معطيات النحو القديم؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم اختيار عنصر ***الفاعل*** من الجملة العربية، **ومحاولة** تحليله تحليلا أنطولوجيا[5].

1) التلازمات بين عناصر الجملة:

لقد كثر الحديث عن تعريف الجملة وعناصرها لدى علماء اللغة قديما وحديثا[6]، وكان مما يمكن استنتاجه أن الجملة وحدة لسانية متكونة من عناصر يتعالق بعضها ببعض، تحكمها ملازمات خاصة لكل واحدة منها. تتمثل هذه الملازمات في [7]:

1- ملازمة في الأسماء، وتتجلى في ثلاث صور هي:
   أ. ملازمة صرفية.
   ب. ملازمة تركيبية.
   ت. الملازمة الصرف تركيبية.
2- الملازمة في الأفعال، وتتجلى بدورها في ثلاث صور، هي:
   أ. ملازمة صرفية.
   ب. ملازمة تركيبية.
   ت. الملازمة الصرف تركيبية.
3- الملازمة في الحروف، تشتمل هي الأخرى على ما يلي:
   أ. الملازمة الصرفية.
   ب. الملازمة التركيبية.

يبيّن لنا الطرح السابق عناصر الجملة، وما يلزم كل عنصر منها، وليس ما يستلزم، وكانت الغاية من هذا العنصر الوصول إلى تصنيف الفاعل في القسم الخاص به، لأن من آثار الملازمة الصرفية: ملازمة الرتبة مثلا، وتغيير الصفات التركيبية لبعض من تراكيب العربية.

فبتلاحم العناصر انطلاقا من خصوصياتها، تشكل لنا ما يسمى الجملة، هذه الأخيرة يمكن الترميز لها بالشكل الآتي: $S = \Sigma_i^n \boldsymbol{R}(\boldsymbol{x}, \boldsymbol{y})$

2) تعريف الفاعل:

هو المسند إليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه[8]، وكما يعرفه بعضهم: "أنه الحيز الثالث من الأسماء المرتفعة. والمصطلح يحيل إلى العلاقة بالفعل كما يميل إلى المفعولية وهي مقابله اللغوي[9]، يُفهم مما سبق تعريفه أن الفاعل وسْم لواحدٍ من عناصر

أقسام الكلام ألا وهو: الاسم؛ ويشغل حيزه من الجملة، وفق نسق من المتتاليات الإفرادية تشكل لنا بنية تركيبية، وتعتوره علامة الضم.

كما يمكن شرحه بصورة أخرى: وهي أن الفاعل عُرِّف من منظور الفص التركيبي[10] في اللغة. وللفص التركيبي المؤسس على وسيط العلامة المحمولة بنية قاعدية ذات رتبة حرة؛ إذ في مستوى هذه البنية يتم التمييز بين عوارض[11] المركبات بعلامة حسية تلصق بالمركب إعرابا عما اعتراه من الأحوال التركيبية، والوظائف النحوية من غير إدخال تلك المركبات في علاقات موقعية[12]، فالفاعل إذًا اسم جُعلت الضمة فيه ملصقة بذي الرفع والفاعلية.

3) رتبة الفاعل بين النحو العربي والنحو الوظيفي:

كما مرّ في العنصر الأوّل، ملازمة عناصر الجملة، تبيّن لنا أن أحد عناصر الجملة من أقسام الكلام هو الاسم، الذي يشغل وظيفة الفاعل كما رأيناه في تعريف الفاعل.

الفاعل في النحو العربي:

إذا أمعنا النظر بين عناصر الجملة نجد أنه تحكمها إحدى المتواليتين إمّا:

1) اسم + فعل أو 2) فعل + اسم[13]

فالمتوالية الأولى: تعني أن الجملة اسمية، أما:

المتوالية الثانية: تعني أن الجملة فعلية.

وهذا التقسيم الذي نلاحظه: جملة فعلية أو جملة اسمية، إنما بحسب الصدارة يقول ابن هشام: "الاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق...، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص...إلخ"[14].

فبعيدا عن تحري فلسفة الآراء المتباينة بين النحاة قديما وحديثا حول معيار الحكم على فعلية الجملة أو اسميتها، هناك سؤال جوهري: ما موقع الفاعل بين عناصر الجملة؟

للإجابة عن هذا السؤال نستحضر كلام ابن جني في "الخصائص"، والذي نصه: "مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه ***كالجزء الواحد*** وليس كذلك المبتدأ والخبر"[15].

الشاهد في كلام ابن جني هو [اتصال الفعل بالفاعل]، ودليل هذا أن لا فعل بلا فاعل، كما أنه لا فاعل بلا فعل، هذا من شق، ومن شق آخر أن لا انفصال بينهما على عكس المبتدأ والخبر، حيث يمكن أن نفصل بينهما.

الملاحظ في كلام ابن جني هذا، أنه لم يتحدث عن مسألة التقديم والتأخير بين الفعل والفاعل، فجملة: طلع البدر أو البدر طلع، فعلية في كلتا الحالتين، إذن: فالبدر يشغل وظيفة الفاعل؛ اعتبار جملة: "البدر طلع، جملة فعلية، يجنبنا الوقوع في كثير

من المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي"[16]، فإمكانية تقديم الفاعل عن الفعل ليست جديدة في النحو العربي، بل نادى بها نحاة الكوفة.

أما الذي حمل نحاة البصرة على اعتبار جملة "البدر طلع" جملة اسمية هو ما ألزموا به أنفسهم وألزموا به دراستهم من منهج ليس من طبيعة اللغة في شيء[17]، وهو الذي فرض عليهم عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل.

فإذا ما بنينا تحديد الفاعل انطلاقا من التسليم بتقسيم الجملة حسب الصدارة، فإن الفاعل هو الاسم الذي يأتي بعد الفعل مباشرة، وهو رأي البصريين.

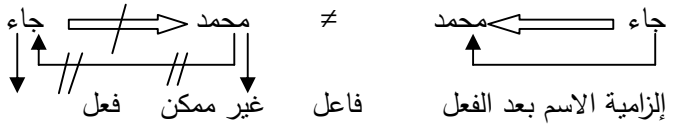

لكن، إن رجحنا كفة التقسيم، وقلنا إن تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية بحسب الصدارة، أمر يتعارض فيه التنظير مع التطبيق[18]، وذلك لاعتبارات التقديم والتأخير، هنا يجب التسليم بالأمر أن الفاعل شديد الاتصال بالفعل، إن تقدم الفاعل على الفعل أو تأخره عنه، وهو رأي الكوفيين.

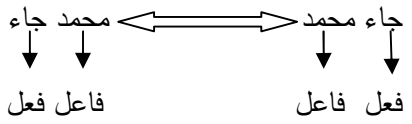

وربما يكون هذا الخلاف هو نتاج عدم التفاهم في مسألة العامل والعمل.

النحو الوظيفي:

أما لو حاولنا أن ندرس الفاعل في الدرس اللساني الحديث مركزين على إفرازات نظرية النحو الوظيفي، باعتبارها النظرية الأكثر تفسيرا للعلاقات النحوية القائمة بين عناصر الجملة انطلاقا من فرزها على مستوى كل جملة ثلاث بنى أساسية هي: البنية الحملية والبنية الوظيفية والبنية المركبية[19]، حيث عن طريق هذه البنيات الثلاثة تشتق الجملة في نظرية النحو الوظيفي، وذلك بتطبيق ثلاثة أنواع من القواعد هي: قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائف وقواعد التعبير على التوالي[20]، إذ كل بنية لها قواعدها التي تضطلع بها بغية تقديم الكفاية التداولية، والتي من خلالها –الكفاية التداولية– يهدف النحو الوظيفي إلى استكشاف خصائص العبارات اللغوية، تقترح النظرية ثلاثة مستويات، ولكل مستوى نظمه وغايته من الوظائف التي يشتغل بها، وهذه المستويات هي:

1- مستوى الوظائف الدلالية: المنفذ والمتقبل والمستقبل والمستفيد...

2- مستوى الوظائف التركيبية: الفاعل والمفعول.

3- مستوى الوظائف التداولية: المبتدأ والذيل والبؤرة والمحور والنداء[21].

***سلمية تحديد الفاعل في النحو الوظيفي :**

لقد تبين من العنصر السابق، أن بنية الجملة في النحو الوظيفي، تتشكل بواسطة تلاحم ثلاث بنى أساسية وتنتجها –البنى–، ثلاثة قواعد أساسية هي: قواعد الأساس قواعد إسناد الوظائف، وقواعد التعبير.

إذن: فالخطوة الأولى لتحديد الفاعل في نظرية النحو الوظيفي تتمثل في التعرف عليه أنه ينتمي إلى قائمة الوظائف ولا ينتمي إلى قواعد الأساس أو قواعد التعبير.

من بين البنى التي أفرزتها النظرية:

البنية الوظيفية: التي تتفرع إلى بنيتين متلازمتين، هما:

1- **البنية التركيبية:** ويتم فيها إسناد وظيفتين تركيبيتين لمكونات الجملة، هما وظيفتا الفاعل والمفعول.

2- البنية التداولية: وهي جملة من الوظائف تسند إلى مكونات الجملة بالنظر إلى المعلومات الإخبارية التي تحملها هذه المكونات... الخ.

وتسبق هاتين البنيتين بنية دلالية: ويدل فيها المحمول الذي يمكن أن تنتمي مقولته الصرفية إلى الفعل أو الاسم....الخ[22].

وحسب أدبيات النحو الوظيفي، فإن وظيفة الفاعل تحدد طبقا لمدى مساهمتها في تحقيق الواقعة، وتعتبر –وظيفة الفاعل–، المنظور الأول التي يشكل مفهوم الوجهة، ولتوضيح الصورة أكثر ندرج هذا المثال: *قرأ علي في الجامعة صباحا*

فحسب نظرية النحو العربي: تعتبر الجملة السابقة فعلية، تتشكل من العنا الآتية على التوالي: فعل– فاعل– مفعول به– شبه جملة– ظرف زمان.

بينما الأمر يختلف في نظرية النحو الوظيفي، إذ نميز فيها ما يلي:

1– أن الفعل [قرأ]، يتطلب بحد ذاته (منقذا) و(متقبلا)، ويطلق عليه: الإطار الجملي النووي، ويصطلح على المنقذ والمتقبل: حدود موضوعات.

2– ثم إذا أضيف إلى الحدود الموضوعات: "المنفذ والمتقبل"، حدود أخرى، فإن الإطار الجملي هنا يصبح موسعا ويطلق عليه الإطار الحملي الموسع، ويطلق على الحدود التي تلي المنقذ والمتقبل اسم: لواحق. وعليه، تحلل الجملة السابقة على الشكل الآتي:

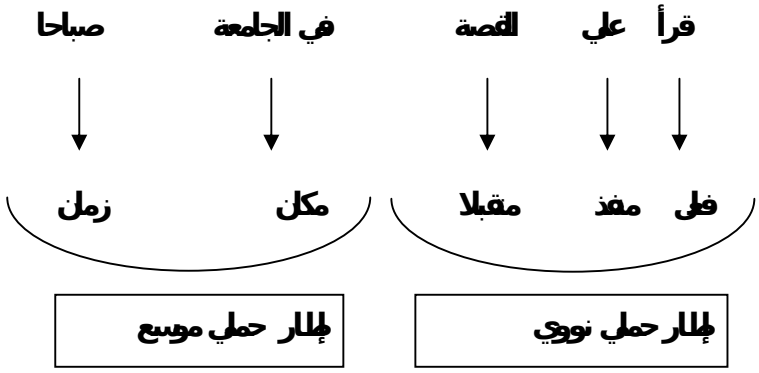

للتذكير: فإن: منفذ > متقبل > مستقبل> مستفيد> أداة > مكان> زمان>..... هي وظائف دلالية.

وانطلاقا من قاعدة: لا ضرورة في أن تتضمن البنية الثانية جميع عناصر البنية الأولى[23]، البنية الثانية هي: التركيبة، والبنية الأولى هي: الدلالية، نطبق سلمية إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول على الصورة الآتية[24]:

منف> متق> مستق>مستف> أد> مك> زم....

فا + + + + + + + +

مف – + + + + + + +

ومغزى هذه السلمية، أن الوظيفة التركيبية الفاعل، تسند إلى الوظيفة الدلالية المنفذ ثم إلى الوظيفة المتقبل،..... وهكذا بالترتيب التنازلي.

وبالعودة إلى الجملة السابقة نجد أن الذي يشغل وظيفة المنفذ، يشغل وظيفة تركيبية وهي الفاعل.

أما في البنية التداولية، فإن وظيفة الفاعل تسند إلى المحور الذي يشكل محط الحديث داخل الحمل، لكن هذه الوظيفة المحور، قد تسند إلى الفاعل، كما يمكن أن تسند إلى المفعول وفق الرسم الموالي:

وفي الأخير تأتي عملية إسناد العلامة، وهي حالات مجردة، تسند إلى المكونات بمقتضى وظائفها –رتبها–.

من خلال التقديم السابق للفاعل، بين النحو العربي القديم ونظرية النحو الوظيفي، نلاحظ مدى التقارب بينهما في التعريف بالفاعل وتحديده، رغم تباين نمط تحيدها للفاعل:

فالنحاة، احتكموا إلى معيار العامل، أما النحو الوظيفي فكان المعيار تحديد الفاعل داخل الإطار الجملي النووي، ثم تحديد علاقته مع غيره من الوظائف الأخرى،

وانتهى النحو العربي والنحو الوظيفي، أن تسند الفاعل علامة الضم إما ظاهرة أو مقدرة، توضيحا لحالته الإعرابية.

3) التحليل الأنطولوجي[25]: وهنا سنعمد إلى ترجمة معطيات النحو العربي وإفرازات النحو الوظيفي، وفق منطق رياضي صوري، أو ذلك الذي يطلق عليه النحو الاعتمادي.

أ_ الفاعل والفئات النحوية: ونعني بهذا العنصر تصنيف الفاعل ضمن الحقول الأولية؛ أي الفئات التي ينتمي إليها خارج سرب العلاقات المجموعاتية، وفيما يلي عرض للفئات الأولية والفئات المشتقة التي تساهم في تحديده.

المجموعات الأولية وهي على صنفين إما مجموعات معجمية وإما ذات صنف وظيفي:

فئة نحوية = فئة معجمية ∪ فئة وظيفية.

1- فئة الكلمة:نهدف من خلال هذه الفئة إلى تحديد طبيعة الكلمة التي ينتمي إليها الفاعل .

وتتكون من: كلمة = {فعل ∪حرف ∪اسم}

حيث ∪ يشير إلى الاتحاد، ويلزم عن المعادلة انه أيا كان العنصر س من فئة "اسم" أو "حرف" أو "فعل" هو بالضرورة عنصر من فئة كلمة.

س ∋ الكلمات ← {س|س ∋ فعل ∨ س ∋ حرف ∨ س ∋ اسم}.

حيث يرمز ∨ إلى البدل المنطقي، ويلزم من ذلك:

∀ س ∋اسم س ∋ الكلمات.

اسم ⊃ كلمة، وبالتالي، فالفاعل يتحدد ضمن صنف الأسماء من أقسام الكلام.

3- فئة العلامات:

تتضمن مجموعتين فرعيتين، علامات الإعراب والبناء.

علامة = {علامة الإعراب ∪علامة البناء}.

3- 1- علامة الإعراب:

تتكون علامات الإعراب من مجموعات فرعية:

علامة الإعراب = {علامة الجر ∪علامة الجزم ∪ علامة النصب ∪ علامة الرفع}.

تتضمن فئة علامة الجر مجموعة من العناصر المنتهية:

علامة الجر = (الفتحة النائبة عن الكسرة، الكسرة، الكسرة المقدرة، ياء الأسماء الخمسة، ياء المثنى، ياء الجمع المذكر السالم).

أما علامة الجزم فتتضمن:

علامة الجزم = (السكون، حذف نون الأفعال الخمسة).

في حين أن علامة النصب تشتمل على العناصر الآتية:

علامة النصب= (ألف الأسماء الخمسة، الفتحة الظاهرة، الفتحة المقدرة، الكسرة النائبة عن الفتحة، حذف نون المضارع، ياء المثنى، ياء جمع مذكر السالم).

وأخيرا علامة الفرع:

علامة الرفع= (ألف المثنى، الضمة الظاهرة، الضمة المقدرة، ثبوت نون المضارع، واو جمع المذكر السالم)، وهذه الأخيرة؛ أي علامة الرفع هي التي يقبلها الفاعل.

3-2- علامة البناء:

تتكون من أربعة عناصر:

علامة البناء = {الكسر، السكون، الفتح، الضم}

4- فئة الجنس:

تتضمن ثلاثة قيم جنسية تسند خاصة للأسماء:

الجنس = (مذكر، مؤنث، مشترك).

5- فئة العدد:

تشمل قيم العدد ثلاثة عناصر: المفرد، المثنى والجمع، تسند للأسماء خاصة غير الأفعال والحروف.

العدد = (مفرد، مثنى، جمع).

6- فئة الوزن:

مجموعة الأوزان من الفئات الوظيفية التي تضبط الهيئة الصرفية للأسماء المتمكنة والأفعال المصرفة.

وزن = {وزن فعل ∪ وزن الاسم}.

7- فئة الشخص:

وهي مجموعة وظيفية تحيل عناصرها على وضعيات التلفظ، وضعية المتكلم، المخاطب والغائب.

الشخص = (متكلم، مخاطب، غائب).

8- فئة التعدي:

تعريف = (نكرة، معرفة).

تُعتبر الفئات التي ينتمي إليها الفاعل والمذكورة سابق، المعطى رقم(01) من معادلة التحليل الأنطولوجي.

وبتطبيق عمليات الاتحاد والتقاطع والتتميم،تتولد المجموعات المشتقة من المجموعات الأولية وسنقف عند أمثلة لهذه الأصناف بعد فراغنا من تعريف هذه العلاقات.

ب_ الفاعل ضمن العلاقات النحوية:هنا سيتم تحديد المعطى رقم(02) من معادلة التحليل الأنطولوجي، والمتمثل في الشبكة الدلالية للاسم التي تؤوله للفاعلية، حيث تنقسم العلاقات إلى صنفين:

* صنف إعرابي أو عاملي: ويقوم بتحديد العلاقة الإعرابية للمركبات النحوية؛ أي بين العامل والمعمول.

ويمكن أن نصوغ هذا النوع من التعليق النحوي الصوغ المنطقي الآتي:

علاقة عاملية (فئة معجمية) = فئة معجمية

* صنف وظيفي يبين الخصائص الزمنية والصرفية والجنسية للكلمات مثل العلاقة الزمنية التي تربط بين بعض الكلمات والزمن، وعلاقة الجنس التي تسند للكلمات قيم التذكير والتأنيث.

حيث يمكن صياغة هذا النوع من التعليق الوظيفي الصوغ الآتي:

علاقة وظيفية (فئة معجمية) = فئة وظيفية.

ج_ التمثيل الصوري للفاعل في العلاقات النحوية:

تتميز العلاقات النحوي التي تربط بين المجال النحوي بمجموعة من الخصائص الصورية نجملها فيما يلي:

1- إذا كانت علاقة الاستلزام الرياضية لا تعني التكافؤ، فكذلك الأمر بالنسبة للفاعل داخل الجملة، إذ لا يمكن أن يأتي الفاعل قبل فعله

(فعل-اسم) # (اسم -فعل)

ويمكن تفسير هذا الأمر على النحو الآتي: أنه في علاقة الفاعلية اتجاه محدد، أي أن لها منطلقا ومستقرا؛ فالمنطلق يسمى بحيز العلاقة والمستقر يسمى بمدى العلاقة.

2- العلاقة النحوية غير متعدية فإذا كان أ يعمل في ب و ب يعمل في ج فإنه يمتنع ان تجد علاقة عاملية تربط بين أ و ج.

3- العلاقات النحوية غير متناظرة بحيث إذا وجد أ تعمل في ب لا يجوز أن تعمل ب في أ. لكن بعض الاجتهادات الكوفية القديمة تقول بتبادل التأثير بين المبتدأ والخبر.

4- تربط العلاقة النحوية كل معمول من حيز المجال بعامل وحيد وواحد بحيث لا يمكن أن نجد لمعمول، كلمة كانت أم جملة، أكثر من عامل، فإن العلاقة تسمى تابعية أو تابع (دالة)، ويمكن ترجمة ذلك في الصورة الرمزية الآتية:

(∀س ∈المعمولات) (∀ (ع،ع') ∈عوامل) (علاقة (س) = ع ∧علاقة (س)= ع' ← ع=ع').

5- نميز في الجملة النحوية بين نوعين من العلاقات: علاقات رئيسية تشكل نواة الجملة، ثم علاقات ثانوية يمكن الاستغناء عنها دون يختل المعنى الكلي للجملة، والفاعل يتحدد ضمن العلاقات الرئيسية، لأنه يشكل أحد العناصر الأساسية لركني العملية الإسنادية.

د_ الفاعل والعمليات المجموعية:

بعد أن قمنا بتصنيف الفاعل ضمن الفئات التي ينتمي إليها، ثم بعد ذلك حددنا المجال النحوي للفاعل عن طريق العلاقات النحوية التي يمكن أن تحدده، آن الأوان للحديث عن المحطة الأخيرة التي تحدد لنا الفاعل عن طريق تحديد العمليات المجموعية والمتمثلة في عمليتي التقاطع ∩ والاتحاد ∪ .

***عملية الاتحاد:**

اتحاد فئتين هي عملية تنتج عنها مجموعة مشتقة تحتوي على عناصر موجودة في الفئتين التين تم تطبيق الاتحاد عليهما، وصورة الاتحاد الرياضية تتخذ الشكل الآتي:

س ∈أ ∪ ب ← {س| س ∈أ ∨س ∈ ب}

حيث يرمز ∪ إلى عملية الاتحاد و س إلى متغير مجهول، أما الرمز ∨ فيشير إلى البدل المنطقي ويقابل هذا الرمز "أو" في اللغة الطبيعية.

تعطي مثالا لعملية الاتحاد بمجموعة المرفوعات التي تتكون في اللغة العربية من الأسماء المرفوعة بأحد عوامل الرفع المعروفة، ثم من الأفعال المرفوعة وأخيرا من الجمل المرفوعة محلا:

المرفوعات =(الأفعال المرفوعة ∪ الأسماء المرفوعة ∪جمل مرفوعة محلا).

مثال آخر: مجموعة كلمات اللغة العربية تتكون من الأفعال والحروف والأسماء نصوغ ذلك الصوغ الرياضي التالي:

الكلمات = (فعل ∪ حرف ∪ اسم).

عملية الاتحاد تتصف بخاصية التبادل وتقبل تغيير وضع عناصرها، فأيا كان وضع العناصر، فإن:

{حروف ∪ أفعال ∪أسماء} = {أسماء ∪ حروف ∪ أفعال}= {أفعال ∪أسماء ∪ حروف}

***عملية التقاطع:**

من العمليات المجموعية التي يستعان بها في توليد المجموعات بعضها من بعض، نجد عملية التقاطع؛ فحاصل تقاطع مجموعتين أ و ب مجموعة (أ ∩ب) تحتوي على العناصر المشتركة بين أ و ب ونصوغ التقاطع الصوغ الرياضي الآتي:

س ∋ أ ∩ ب ← {س| س ∋ أ ∧ س ∋ ب}

حيث يرمز ∩ إلى عملية التقاطع، و ∧ إلى العطف المنطقي.

ونمثل لذلك بمجموعة المرفوعات التي تتقاطع مع مجموعة الكلمات في دائرة معلومة حيث تنتمي عناصرها إلى مجموعتين عما مجموعة الأفعال والأسماء المرفوعة:

المرفوعات ∩ الكلمات = {مجموعة الأفعال المرفوعة، مجموعة الأسماء المرفوعة}.

تقبل عملية التقاطع كذلك تغيير وضع عناصرها، فأيا كان العنصران المرفوعان والكلمات، فإن:

(المرفوعات ∩ الكلمات) = (الكلمات ∩ المرفوعات)

قد تكون بعض المجموعات فارغة غير متحققة في اللغة العربية، من ذلك مجموعة العناصر التي تضوي تحت الاسم لكن لها زمن، فليس في اللغة عنصر نحوي يحقق هذه الميزة، فجميع الأسماء لا تقترن بأحد قيم الزمن.

اسم ∩ (زمنه= [زمن])=Ø

حيث Ø ترمز إلى المجموعة الفارغة

4- خلاصة: فيما يلي سنقوم باستثمار المفاهيم السابقة في تعريف الاسم تعريفا أنطولوجيا ومنه سنستنتج المفهوم الأنطلولوجي للفاعل.

تعريف الاسم:

الأسماء هي كلمات تتصف بمجموعة من السمات سنختار منها ما هو قابل للحوسبة من ذلك:

1- أن الأسماء كلمات تذكر وتؤنث بمعنى أنها تقبل قيمة (مذكر أو مؤنث) بواسطة العلاقة التابعية جنسية، ونصوغ ذلك كما يلي:

كلمات $_{\text{مجنسة}}$= (∀ س ∋ كلمة / جنسة (س) = جنس)

حيث يشير الرمز ∀ السور الكلي، وتعني العبارة السابقة أن كل عنصر س من مجموعة الأسماء تحقق خاصية الجنس، أي أنها تقبل أن تسند بـ (س) قيمة من قيم فئة الجنس.

2- أن الأسماء كلمات لا تجزم أي لا تقبل قيمة علامة الجزم بواسطة علامة إعرابه.

(E س ∋ كلمة | إعرابه (س) = (علامة _جزم))

حيث ترمز E إلى السور الجزئي ويشير إلى النفي، والمعادلة السابق نعني:

نفي (يوجد على الأقل عنصر من الأسماء مجزوم)

ستصبح العبارة بعد النفي):

كلمة $_{\text{غير مجزومة}}$ = (∀ س ∋ كلمة| (إعرابه (س)= علامة جزم))

حيث نفي السور الجزئي E يتحول إلى السور الكلي ∀، وتعني العبارة السابق أنه أي كان العنصر من مجموعة الأسماء فإنه ليس مجزوما.

2- لا تقترن الأسماء بزمن.

E س ∋ كلمة | زمنه (س) = زمن))

تتحول العبارة بعد النفي إلى:

كلمة $_{\text{غير مقترنة بزمن}}$= ((∀ س ∋ كلمة | (زمنه(س)= (زمن))

تعني مهما يكن العنصر س من مجموعة الأسماء فلا يقترن بقيمة من قيم فئة الزمن.

ثم من 1 و 2 و 3 نستنتج أن:

الاسم = {كلمة $_{\text{مجنسة}}$} ∩ (كلمة $_{\text{غير مجزومة}}$) ∩ (كلمة غير $_{\text{مقترنة بزمن}}$).

مفهوم الفاعل بمنطق العلاقات: وبموجب قانون قيود العلاقات المنطقية في ترابط الأشياء وانطلاقا من التحديدات السابقة للاسم، نقول:

لاتصح علاقة الفاعلية إلا إذا كان الاسم مرفوعا، ومسبوقا بفعل مبن للمعلوم.

(∀س ∋ اسم) فاعل (س) =فعل ← (إعرابه (س) علامة الرفع ∧ وزنه (فعل = وزن مبني للمعلوم).

وفي خاتمة العمل، نقول : لقد تم اختيار وظيفة الفاعل من وظائف النحو كنموذج للحديث حول إمكانية ترييض النحو، وبرمجته في الحاسوب لأجل إنتاج ويب دلالي، وكانت النتيجة: أن للعلاقات المنطقية الدور الأكبر في القدرة على تحقيق ذلك، إذا ما تمت برمجتها بشكل صحيح .

ولكي تتم البرمجة الصحيحة، ينبغي الانتباه إلى قانوني الفئات(المجموعات) والعلاقات، فما التحليل النظري الذي قُدِّم للفاعل إلا دليل ذلك، ولم يبق إلا الجانب الإجرائي من العملية.

الهوامش والاحالات:

(1) وضّح عالم الأحياء في أوكسفورد جيه.زد.يانغ في محاضرة بهيئة الإذاعة البريطانية سنة 1951م، أنه حتى وقت قريب كنا نفتقر إلى ثقافة فكرية قادرة على تحويل فرضياتها بالسرعة نفسها التس تحولنا بها تكنولوجياتنا. ينظر: جون بروكمان، الخمسون سنة المقبلة ، مستقبل العلوم خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، تر: فاطمة غنيم، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، 2009م، ص 9.

(2) يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، مخطوطة جامعة قسنطينة (أطروحة دكتوراه)، 2006م، ص ب من مقدمة البحث.

(3) نفسه.

(4) لا نخرج في مقالنا هذا عن المسلم به في الطرح النحوي القديم؛ بمعنى ما يشغل حيز الخلاف لا نتطرق إليه بشكل أو بآخر.

(5) أنطولوجيا النحو عبارة عن مقاربة متعددة المناهج والمشارب للنحو العربي القديم، تظافرت في بنائها أربعة حقول معرفية متباينة؛ حقل الحاسوبيات ، حقل المنطقيات والرياضيات، حقل النحويات القديمة، ثم حقل اللسانيات. ينظر: طارق المالكي، نحو توصيف منطقي ولساني حديث للغة العربية، دار النابغة للنشر والتوزيع، طنطا، ط1، 2015م، ص13.

(6) في هذا المقال، لا أتحدث عن تعاريف الجملة، ولا عن أحوال الإسناد، فالمقام هنا بصدد تقديم مقاربة رياضية منطقية تُحدد الفاعل.

(7) ينظر: مدحت يوسف السبع، ظاهرة الملازمة في النحو العربي دراسة في أقسام الكلام، مجلة العلوم العربية، المملكة العربية السعودية، ع28، رجب 1434هـ، ص 17 وما بعدها.

وهذا الترميز $S = \Sigma_i^n \boldsymbol{R}(\boldsymbol{x}, \boldsymbol{y})$ أُخذ من كتاب : طارق المالكي، نحو توصيف منطقي ولساني حديث للغة العربية.

(8) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار الكتب العلمية، لبنان، ط9، 2009م، ج2، ص 164.

(9) المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي (بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان)، سلسلة اللسانيات، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، ط2، 2004م، ص 360.

(10) محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية، ملتقى اللغة العربية، النظريات اللسانية الحصيلة والآفاق، 21– 22 نونبر 2007م، ص 137.

(11) يحصر الأوراغي العوارض في أصناف ثلاثة:

1– أحوال تركيبية كالرفع والنصب.

2- وظائف نحوية كالفاعل والمفعول.

3- انتظامات موقعية كتقديم ما يستحقه وتأخير غيره. ينظر: نفسه.

(12) نفسه، ص ص 137- 138.

(13) قدمت هاتين المتواليتين استنادا إلى ما اتفق عليه النحاة العرب القدامى.

(14) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي عبد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1992م، ص 492.

(15) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: الشربيني شريدة، ج2، 2007م، ص347.

(16) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م، ص 42.

(17) نفسه.

(18) دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث، إربد، 2010م، ص 373.

(19) يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، مرجع سابق، ص ك من المقدمة.

(20) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)،سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق المغرب، ط ، دت، ص ص 259- 260.

(21) ينظر: نفسه، ص ص263- 264.

(22) ينظر: يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية في النحو العربي، ص 230.

(23) ينظر: نفسه، ص236.

(24) ينظر: نفسه.

(25) : ينظر: طارق المالكي، نحو توصيف منطقي ولساني حديث للغة العربية، مرجع سابق، ص82 وما بعدها (بتصرف).

[19] *Aristotle, On Rhetoric , Op .Cit.,p.para. 1356b.*
[20] *Edward, P. & Rober, t. J., Classical Rhetoric for the Modern Student (Oxford: Oxford University Press, 1999).*
[21] *Aristotle, Rhetoric, Op .Cit., p. 40.*
[22] *Butler, H. E. (Trans), Quintilian Institutio Oratoria. Harvard University Press: Massachusetts, 1920): 9-11.*
[23] *Bizzell, P., & Herzberg, B. (Eds.), The Rhetorical Tradition: Readings from Classical Times to the Present. (Boston: Bedford, 1990) : 203.*
[24] *Cicero, M. T., De Inventione. (Whitefish, MT: Kessinger Publishing, 2004).*
[25] *Ben Witherington, 1 and 2 Thessalonians: A Socio-Rhetorical Commentary. (Grand Rapids: Eerdmans, 2006).*
[26] *Cicero, M.T., Cicero on the Ideal Orator (De Oratore) (Oxford: Oxford University Press, 2001).*
[27] *Baird, A. C., Rhetoric: A Philosophical Inquiry (New York: Ronald Press, 1965).*
[28] *Bizzell, P., & Herzberg, B. (Eds.), The Rhetorical Tradition: Readings from Classical Times to the Present (Boston: Bedford, 1990).*
[29] *Murphy, Qtd in Hogan, J. M., Persuasion in the Rhetorical Tradition. In J. P. Dillard and L. Shen, The SAGE Handbook of Persuasion: Developments in Theory and Practice (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2013) : 5.*
[30] *The terms eloquence and rhetoric were synonymous.*
[31] *Al-Jāḥiẓ, Al-Bayān wa-al-Tabyīn (Abd al-Salām Hārūn. 1 vols. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 2008) : 115.*
[32] *Garsten, B., Saving persuasion: A defense of rhetoric and judgment. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006) : 10.*
[33] *Garsten, B., Saving persuasion: A defense of rhetoric and judgment, Op. Cit., 11-12.*
[34] *Blair, H., Lectures on Rhetoric and Belles Lettres (Illinois: Southern Illinois University Press, 1965).*
[35] *Golden, J. & Corbett, P. J., Qtd in Hogan, J. M., Persuasion in the Rhetorical Tradition. In J. P. Dillard and L. Shen, The SAGE Handbook of Persuasion: Developments in Theory and Practice (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2013) : 6.*
[36] *Walzer, A. E., «Campbell on the Passions: A Rereading of the Philosophy of Rhetoric.» Quarterly Journal of Speech 85(1999) : 72–85.*
[37] *Walzer, A. E., George Campbell: Rhetoric in the Age of Enlightenment (New York: State University of New York Press, 2003).*

Whilst the rhetorical tradition emphasized on persuasion, the modern scholarship brought several new perspectives to the field that ranged from an embellishment of rhetoric to inclusion of the written acts, to a more scientific perspective under the name of the Resemblance Theory.

References:

[1] *Solway, A., Ancient Greece (Oxford: Oxford University Press, 2001).*
[2] *Mackay, C.S., Ancient Rome: A Military and Political History (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).*
[3] *Dixon, P., Rhetoric (London: Methuen and Co., 1971).*
[4] *Kennedy, G. A., Classical Rhetoric and its Christian and Secular Tradition from Ancient to Modern Times (Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 1999).*
[5] *Hunt, Qtd in Hogan, J. M., Persuasion in the Rhetorical Tradition. In J. P. Dillard and L. Shen, The SAGE Handbook of Persuasion: Developments in Theory and Practice (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2013) : 4.*
[6] *Carroll, N., A Philosophy of Mass Art (Oxford: Clarendon Press, 1998): 250.*
[7] *Dillard, J. P., & Pfau, M., The persuasion handbook: Developments in theory and practice (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2002) : ix.*
[8] *Gross, A. G., & Walzer, A. E, Rereading Aristotle's Rhetoric (Carbondale, IL: Southern Illinois University Press, 2000) : ix.*
[9] *Aristotle, On Rhetoric (Oxford: Oxford University Press, 1991) : para. 1355 b.*
[10] *Covino, W. and Jolliffe, D., Rhetoric: Concepts, Definitions, Boundaries (Boston: Allyn and Bacon, 1995).*
[11] *Aristotle, On Rhetoric , Op .Cit.*
[12] *Aristotle, On Rhetoric , Op .Cit.*
[13] *Aristotle, On Rhetoric , Op .Cit.*
[14] *Ramage, J. and John, C., Writing Arguments (4th ed.) (Needham Heights, MA: Allyn & Bacon, 1998) : 81.*
[15] *Aristotle, Rhetoric (Pennsylvania: Pennsylvania State University, 2010) : 147.*
[16] *Aristotle, On Rhetoric , Op .Cit.,p.para. 1357b.*
[17] *Aristotle, On Rhetoric , Op .Cit.,p.para. 1357b.*
[18] *Aristotle, On Rhetoric , Op .Cit.,p.para. 1357b.*

Hugh Blair and George Campbell in the late eighteenth century. That movement represented the first real alternative to the classical tradition as it radically expanded the scope of the discipline by combining the study of rhetoric, other arts (poetry, drama, and even biography and history), and literature into a common discipline, with an emphasis on taste, style, culture, and critical analysis of the most distinguished compositions. Put differently, rhetoric started to include the written forms while classically it was confined to oratory (Blair)[34]. The belletristic rhetoricians did, then, appreciate "the potentialities of persuasion as a force in a democracy and in a Christian society" (Golden & Corbett)[35]. In this area, they emphasized emotion over reason, distinguishing between "conviction" and "persuasion" and associating the latter with the human passions.

In all of these developments there was, clearly, something "new", hence, called "new rhetorics." They were not the only novel changes, yet. A new theory of rhetoric, another more "scientific" alternative paradigm to the classical emphasis on persuasion, was elaborated by George Campbell on the basis of the eighteenth century theory of psychology and the classical rules of discourse. His Resemblance Theory of rhetoric implies that the audience belief in a rhetor's claim is dependent on the extent to which the audience's response to the verbal stimuli of the rhetor "*resembles* the mind's ordinary response to actual experience" (Walzer)[36]. In order to achieve this, the speakers must consider appeal to emotions. For Campbell, emotions are also stirred using flourished style (Walzer[37]).

Conclusion

By way of concluding this chapter, the great Greek and Roman rhetoricians no doubt, contributed a lot to the rhetorical tradition. It is important to recognize that no single paradigm defines the classical rhetorical tradition. Rather, that tradition consists of ongoing debates over the best methods of rhetorical practices and training, and the aims, scope, and power of rhetoric – indeed, over the very definition of 'rhetoric' itself. Yet, we can identify two emphases in the classical rhetoric that have distinguished the rhetorical perspective ever since: (1) an emphasis on the interconnectedness between rhetoric and persuasion and (2) an overriding concern with the optimum techniques that persuasive efforts to be crowned with success.

As such rhetoric continued to evolve until it reached its peak in the Abbasid period (750-1258) when Abdu Allah Ibnu Almu'tazz and Aldjurdjani wrote, respectively, *Albadi'* and *The Secrets of Rhetoric*, two books which laid, among others, the foundations for the Arab rhetoric.

Regarding the definition of rhetoric, the Muslim rhetoricians generally agreed that it is the transmission of meaning utilizing correct, clear, appropriate utterances in a way to leave an impact on the audience. Al-Jāḥiẓ[31] stated that "A speech cannot be said to be rhetorical only if its meaning outruns its linguistic items".

Undoubtfully, the most distinguished contribution of the Arabs is their division of rhetoric into three branches: (1) word order or Ilm Almaani which embodies repetition, propositions (Alkhabar), non-propositions (Alinchaa), etc; (2) figures of speech or Ilm Albayan that includes devices such as metaphor and analogy; and (3) embellishment or Ilm Albadi' which covers elements like metonymy and alliteration.

Up until the twentieth century, the Arab rhetoric has not been influenced by the persuasion-based Aristotelian heritage and kept focused on taste, style decorum and clarity. Yet, we can assume that a beautiful and comprehensible text is meant to affect readers or listeners, thus, can also participate in a persuasive endeavor. It is this idea that made me think the present section on the Arab rhetoric is not irrelevant in this thesis.

Furthermore, the theoretical and practical Western views that rhetoric should be adapted to an audience, responsive to a situation and persuasion seeking barely exist in the Arab rhetorical studies. Still, the latter stress, more or less, the appropriateness (a hint to the audience and the situation) of a piece of rhetoric.

3. Rhetoric in the Renaissance and Early Modern Periods

The early modern period has been characterized by what Garsten[32] calls "attack on rhetoric". The beginnings of this attack can be traced to the rise of political and religious fanaticism in the sixteenth and seventeenth centuries. Fearing the effects of demagoguery on public opinion, the classical tradition was under-mined to downplay the role of persuasion. Such an attack contributed to an aestheticization of rhetoric that transformed it into "a literary enterprise rather than a political one"[33].

The shift of emphasis in rhetorical theory from persuasion to the aesthetic was most obvious in the belletristic movement led by

Oratory for Quintilian is the art of speaking well with the purpose of persuasion (Bizzell & Herzberg, eds.)[28]. He claims that rhetoric is an amoral activity but engagement in it needs to be done in a proper way which necessitates men of virtues so that they use rhetoric to tell but the truth. He embraced Cicero's classification of rhetorical discourse into forensic, deliberative, and epideictic.

In much the same way as Cicero who laid forth the five canons which have been used in education, Quintilian also was mostly interested in training, a fact which is demonstrated by his monumental four-volume work, *Institutio Oratoria*, the "most ambitious single treatise on education produced by the ancient world" (Murphy)[29]. It was more than a mere handbook of rhetoric; rather, it set out a program for educating the citizen-orator.

2. Rhetoric in the Middle Ages

Europe did not make significant contributions to the art of rhetoric during the dark ages and midieval works were mere compilations of the Greeko-Roman tradition. However, at the same period, rhetoric was evolving in other parts in the world namely in the Middle East.

To begin with, the Arab rhetoric is rooted in the pagan era that preceded the advent of Islam, termed Aldjahiliyyah. Outstanding poems and speeches stood as the preeminent forms of rhetoric. The more eloquent[30] a poet or an orator was, the higher their social status became. Interestingly, the ultimate purpose of those practitioners and recipients of rhetoric was to guarantee and examine the smooth and harmonious aesthetic dimension of the rhetorical text which used to come loaded with diverse rhetorical figures (not clearly delimited nor categorized at the time).

In short, pre-Islamic Arab rhetoric necessitated the development of taste, critical acumen and beautiful style with the goal of pursuing personal grace, leisure enjoyment and social advancement.

With the coming of Islam, people, astonished at the unsurpassable beauty of the Qur'an, embarked on studying the miracle of Muhammed's prophethood by looking for elements of beauty, then, describing, classifying and codifying them. As a matter of fact, the compilation of those aesthetic aspects was based on not only the Qur'anic text but also the pre-Islamic poems which both embody far-fetched rhetorical devices that adorn language.

to say, they provide a template for the criticism of discourse (and orations in particular), and they give a pattern for rhetorical education.

The first canon is invention (inventio). It is concerned with finding arguments and amassing materials. So, the critic would analyze a speech to examine how the speaker established his ethos, how he stimulated the passions and whether or not his arguments were strong. Succinctly, in invention, elements that might have affected the speaker's choice of material are examined to identify the available means of persuasion.

The second classical canon of rhetoric is disposition (dispositio) which is concerned with the arrangement and organization of the material gathered. In the analysis of the speech, the task is to explain how the appeals within each part were organized and why that organization was genius for the purposes of the discourse.

Elocution (elocutio), also referred to as style, is the third classical canon of rhetoric. This canon permits the investigation of the use of language in discourse. The question is how the speaker made stylistic choices to achieve his/her purpose and how he/she adapted his language style to particular audience and subject. Cicero divided style into three types: the plain style for arguments, the middle style for charm and the passionate style for persuasion. Under the canon of style the critic ought to consider the orator's use of tropes and figures. The basic question for the critic is how well the style fits the audience and the occasion.

The other rhetorical canon is memory (memoria) by which is meant the study of the devices used to aid remember the speech during its delivery.

Delivery (pronuntiatio) is the fifth canon and is relevant to vocal utterances and body movements. Critics may want to know how the speaker presented the message, addressing both the effective use of voice and physical dynamics. It should be noted that memory and delivery have always been the least important of the five as they are not often addressed in rhetorical criticisms.

Although these categories have lost their specific labels and the boundaries have been blurred somewhat, they still form the basis for contemporary discussions that can be termed "neo-Aristotelian" (Baird)[27].

1.2.2. Quintilian

concerned with decisions about future actions. Deliberative topics might include: taxes, education, legislation, health insurance, personal wellness, war and peace, and the defense of the country. Deliberative speakers would first raise interest in these topics; once interest is peaked, they might find that listeners have become more prone to being persuaded.

Forensic or judicial rhetoric is the type of rhetoric relevant to legal arguments advanced before a court; it requires decisions about whether a past event was according or contrary to the law. The purpose of the speaker is to accuse somebody or defend oneself or someone else. In the modern era, judicial discourse is primarily employed by lawyers in trials, in courtrooms.

The Epideictic oratory is also called ceremonial discourse; it is used to praise or blame during ceremonies. While the deliberative and judicial species have their context in a controversial situation in which the listener has to decide in favor of one of two opposing parties, ceremonial speaking does not aim at such a decision: it relates somebody's ideals and values to those of a diverse audience so as to praise or blame them for their deeds as being honorable or shameful. Ben Witherington[25] contends that, in general, epideictic rhetoric is highly emotional and meant to inspire the audience to appreciate something or someone, or at the other end of the spectrum, despise something or someone. This type of rhetoric includes funeral orations, eulogies, letters of recommendation, the language of openings and closings in addresses, speeches delivered in retirement or graduation occasions, in festivals, or in state visits, and the like. Interpreted more broadly, epideictic rhetoric may also include works of literature.

There is little doubt that these three categories do not exhaust the kinds of discourse possible. These three have persisted and still prove useful in rhetorical analysis, partly because they focus on common social situations where persuasion is important and on broad categories of intention. It might seem like these kinds are based upon where they take place, but it is rather a matter of what arguments are being used and whether the audience must take a stand or not. It is not uncommon to find two of the three types utilized in one single speech.

Another major contribution of Cicero is his establishment of the five canons of rhetoric: invention, arrangement, style, memory and delivery (Cicero)[26]. Elucidated from the perspective of a practicing orator, these categories supply a systematized way of analysis of rhetoric. They serve both analytical and generative purposes. That is

enthymemes is that the audience of a public speech is generally characterized by an intellectual insufficiency; therefore, enthymemes must not be as precise as a scientific demonstration and should be shorter than ordinary dialectical arguments.

All in all, Aristotle restricts logos to enthymemes and examples. The concept of enthymeme is obscure and problematic which makes it hard and fruitless to engage in identifying and analysing them. Because of these limitations, it becomes difficult for one to give a comprehensive analysis of arguments with the sole reliance on Aristotle's theory. The advantage of Aristotle's rhetoric is that it covers non-argumentative tools of persuasion. He makes orators aware of the need to stimulate emotions and make themselves credible.

1.2. Rhetoric in Ancient Rome

After the decline of the Greek Empire, the Romans inherited the rhetorical flavor but added just little to the Greeks' repertoire of persuasive techniques. For the Roman rhetoricians, the ideal orator was not merely one with exceptional gifts of speech, but also a "good man" with "all the excellences of character" (Butler)[22]. They considered the principles of moral conduct an integral part of the rhetorical art, not something to be left to the ethicists or philosophers. It was only about 300 years after Aristotle that the Roman rhetoricians started contributing works on the art of rhetoric. Among the most famous ones were Cicero and Quintilian.

1.2.1. Cicero

Cicero defines rhetoric as "speech designed to persuade" (Bizzell & Herzberg, eds.)[23]. For him, to be persuasive, a man needs knowledge in all fields: philosophy, politics, literature, ethics, law, medicines, and so on. He emphasizes the notion of 'audience analysis' by which he means that the speaker must adjust the speech to the social background and the intellectual level of the audience. Cicero's *De Inventione*[24] provides a tripartite division of public speech: deliberative, forensic and epideictic.

Deliberative rhetoric refers to speeches or pieces of writing that attempt to persuade an audience to take (or not to take) some action. A speech taking place in the legislative assembly or political debates in general falls under the category of deliberative rhetoric. This kind of rhetoric is usually associated with politics and is

united", "we will suffer from hunger", or "we have taken the necessary steps to rise as soon as possible", etc.

Still with form, the other point I wonder about is whether all enthymemes take the form of a syllogism. Unfortunately, a clear-cut answer in the literature is not available.

Following Aristotle's model of an argument structure, the premise(s) of an enthymeme can be wrong; nevertheless, they can lead to a wrong, albeit logical, conclusion as in this example: wise men are just, since Socrates is just. Thus, this model helps us to analyze only the internal consistency of arguments and to be on the lookout for errors in reasoning. It appears that Aristotle's attention was directed toward types of substantial relations between premises and conclusions.

Generally speaking, Aristotle's approach to the enthymeme seems to shift from argumentation to logic, and it has a limited capacity in the analysis of arguments. The term argument, here, is taken to mean a reason given in support or dismissal of an idea. This reason could be given in the form of statistics, comparisons, laws, etc. These do not always suit the structured argument i.e. a conclusion deduced from premises. Even in everyday life, real arguments tend to be so messy and complicated that it is difficult, if not impossible, to analyse all of them according to the structure of a syllogism. Finally, Aristotle tends to focus almost exclusively on the form(s) arguments take, and this often requires the abstraction of context and content. Yet, context and content are deemed crucial when one comes to analyse arguments used in a discourse.

With regard to the enthymeme's impact on the audience, in an enthymeme whose one or two elements are omitted, the rhetor assumes that they are self-evident and that the listeners are active participants since they supply the missing part. Aristotle suggests that the enthymeme is particularly interesting given its relationship to its audience. He remarks: "enthymemes excite more favorable audience reaction"[21]. However, it seems that Aristotle is talking solely about the case when a speech is perfectly tailored to obtain a specific reaction from a particular audience. What he may not have accounted for is the possibility that an unintended audience encounters the rhetorical piece especially in the age of mass media now. As a result, enthymemes can undergo a variety of interpretations because of shift in their original context. I think, in this case, the use of an enthymeme can turn away from its original purpose of persuasion. The other point regarding

He did this by dividing arguments into two types: inductions and deductions. Induction is defined as the move "from one or more similar cases, [to] arrive at a general proposition" (Aristotle)[15]. The inductive argument in rhetoric is the example. Unlike other inductive arguments, the example does not proceed from many particular cases to one universal case, but from one particular to a similar particular to form a general proposition. A deduction is an argument which departs from one or more general premises to reach logical certain conclusion. For instance, human beings are mortal (major premise); Plato is a human being (minor premise); so, Plato is mortal (conclusion). The deductive argument in rhetoric is called the enthymeme. An enthymeme has the function of a proof. More precisely, it is a rhetorical syllogism whose premises are based either on "probabilities or signs" (Aristotle)[16]. Signs "… are propositions that are necessarily … true"[17]. An example of sign-enthymemes could be: "Though inexperienced, he always manages crises successfully; so, he must be gifted." Here, the person's success in managing crises is a sign of his giftedness. Regarding probabilities, they "… are propositions that are generally … true"[18]. For instance, "Most migrant workers on the Estate were unemployed. We met David who had lived on the Estate for two years. David was Unemployed."

We notice, however, that the concept of enthymeme is problematic at two levels: form and influence on the audience. Concerning form, Aristotle fails to give a clear definition to this concept; he states: "an enthymeme is a rhetorical syllogism"[19]. A syllogism, by definition, comprises three divisions: major premise, secondary premise and a conclusion. In modern times, there exist three conventional orders of enthymemes. The first-order enthymeme suppresses the major premise. The second-order enthymeme suppresses the minor premise. The third-order enthymeme suppresses the conclusion. Other orders of enthymemes, in which two elements of the syllogism are suppressed, could be postulated (Edward & Robert)[20]. The question that I pose here concerns whether there is always an implicit premise or a conclusion. If yes, a pragmatic level must be distinguished for the unsaid is estimated to be so obvious but it may also be open to different interpretations on the part of the audience. For instance, a politician may say: "we are witnessing a terrible economic crisis" and stops or moves to something else. The implied conclusion from this premise could be: "we must keep

calling rhetoricians to understand the souls of all men, of those of one's audience, and know what would move those souls toward the acceptance of what would a rhetorician bring.

1.1.3. Aristotle

If I went quickly through the Greek contributions to rhetoric, the case will be different with Aristotle. I will present his theory with some explicitness because Aristotle "provided the first comprehensive theory of rhetorical discourse" (Dillard & Pfau)[7] in the fifth century BC and persuasion was central to his theory. Gross & Walzer[8] note that "all subsequent rhetorical theory is but a series of responses to issues raised" by Aristotle's *rhetoric*.

Aristotle defined rhetoric within a persuasive framework: "[rhetoric is] the faculty of discovering the possible means of persuasion in reference to any subject whatever" (Aristotle[9], 1991, para. 1355 b). Persuasion, for him, can be achieved via a trichotomy of appeals: ethos (the character of the speaker), pathos (the emotional state of the hearer), and logos (the argument) (Covino & Jolliffe)[10]. It seems that these elements are respectively relevant to the three components of a speech: the speaker, the listener to whom the speech is addressed, and the subject that is treated in the speech (Aristotle)[11].

One mode of persuasion is ethos, a Greek word meaning 'character'. According to Aristotle, speakers must establish ethos through: (1) practical intelligence, (2) virtuous character, and (3) good will (Aristotle)[12]. The concept includes also morals, expertise and knowledge. To influence the audience, it is not necessary to be actually virtuous nor does a preexisting good character be part of the technical means of persuasion. Aristotle stresses the idea that appeal to ethos comes from a person's use of language i.e. any speaker who is well versed in his or her subject and well-spoken about it can gain credibility.

The Greek word pathos stands for suffering and experience. It represents an appeal to the audience's emotions. The success of any persuasive effort depends on the emotional dispositions of the audience for we do not react in the same way when we grieve or rejoice. Thus, the orator arouses emotions because they have the power to modify the people's reactions (Aristotle)[13].

Logos is also "a Greek term which means word or reason" (Ramage & John)[14]. It refers to persuasion by logical reasoning. Aristotle was the first to analyze an argument in a systematic manner.

Though the practice of rhetoric began much earlier, many historians credit the ancient city state of Athens as the birthplace of classical rhetoric arose in 5th century BC. Because of the rise of democracy, every free man had to speak in the Assembly and persuade his countrymen to vote for or against a particular piece of legislation; they were also expected to speak on their own courts of law (Kennedy)[4]. The ability to do this successfully depended on one's rhetorical skills. With time rhetoric became essential to gain success in public life and schools began to be established by the sophists to teach this art. We will begin our tour in Ancient Greece with the Sophists, Plato, and Aristotle—who have come to be regarded as the forefathers of rhetoric.

1.1.1. The Sophists

The Sophists were itinerant groups of teachers who traveled from polis to polis and taught young men in public places how to go through communication effectively. As Hunt[5] notes, "the original sophists were professional teachers who helped meet the need for rhetorical training in Athens." Their paid services included: public performance, speech writing, instruction in argumentation and style, and clever word play even at the expensive of truth. Thus, to become a persuasive public speaker necessitated training in the manipulation of language, because, for them, language could never be objective since it was too culturally symbolic and emotionally charged. Over time, however, the sophists acquired a negative reputation as greedy, deceiving and arrogant instructors.

1.1.2. Plato

Plato was very critical of the Sophists for they used fallacious reasoning concealed in decorated language to deceive others. He did not regard rhetoric as an art but as a form of flattery because some people used it to escape punishment in trials. Indeed, Plato's central argument against rhetoric is "hinged on his conviction that the emotions are irrational in the sense that they undermine the rule of reason . . ." (Carroll)[6].

Later in his life, Plato realized that he had always made use of rhetorical techniques; therefore, he wrote *Phaedrus* (360 BC) in which he showed a positive role of rhetoric and laid down a fairly complete system for a proper, perhaps ideal, rhetoric. Plato's model stressed the role of audience when creating a rhetorical discourse. He did so by

الملخّص:

تعرف البلاغة على أنها فن الإقناع. وتقدم نظرية البلاغة طريقة لاكتشاف أدوات الإقناع في الخطاب. لكن منذ المرحلة الكلاسيكية إلى غاية نشوء البلاغة الجديدة، تقلبت الآراء والمفاهيم بطرق عديدة بهذا الشأن. وبالتالي وقصد تجاوز مسألة تعقيد مفهوم نظرية البلاغة وتطبيقاتها أقترح استعراض لمحة شاملة وموجزة لتاريخ البلاغة الذي لطالما كان مرتبطا بالإقناع. وفي هذه النظرة الشاملة تفاديت التطرق إلى النظريات المعاصرة (وترك ذلك إلى مناسبة أخرى) لأنه مع مطلع القرن العشرين انفصلت البلاغة الجديدة عن التقليد القديم وهو الصلة القوية بالإقناع، وانتشرت معان ونظريات بلاغية جديدة بأعداد وجرأة غير مسبوقين في تاريخ البلاغة إلا أن إطار هذا المقال لا يسمح بمناقشتها جميعا.

الكلمات المفتاحية: البلاغة، نظرية البلاغة، البلاغة الكلاسيكية، الإقناع.

Introduction

The practice of rhetoric began in the Greek period. The main theories, practices and teachings of the art of the Greeks (500-400 BCE)[1] and the Romans (507 BC - 476 AD)[2] all constitute the classical rhetoric. In the Middle Ages (500-1400), rhetoric was devalued in Europe but was flourishing in the Arab world. The Renaissance and Early Modern scholarships (1500-1750), though contributed little to the rhetorical theory, have a share, here, to trace the continuity of the traditional work. It is worthy to note that this paper is confined to the old tradition which restricts the realm of rhetoric to persuasion and oratory contrary to the new trends that have appeared in the twentieth century and have given birth to an unprecedented huge number of rhetorical theories which regard rhetoric as encompassing approximately all forms of communication.

1. Rhetoric in Ancient Times

Dixon[3] claimed that "Presumably the oldest reference to rhetoric can be found in Homer's epic poem". Undeniably, several Greek and Roman philosophers contributed to the classical rhetoric.

1.1. Rhetoric in Ancient Greek

Journal of Milev Research and Studies
ISSN : 2392 - 5361
fifth Issue / Juin 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

Rhetoric and Persuasion from the Classical Era Through the Modern Age

البلاغة والاقناع في العصر الكلاسيكي من خلال العصر الحديث

Rima MEDJEDOUB

Abdelhafid Boussouf University Center of Mila, Algeria.

Received date: 01/12/2016 *Accepted paper: 30/04/2017*

Abstract :

Rhetoric is the art of persuasion. The rhetorical theory offers a method for discovering the means of persuasion in discourse. Since the classical period up to the introduction of the new rhetoric, the views and perceptions have altered immensely in a myriad of ways. Consequently, I suggest, in order to overcome the complexity of understanding the rhetorical theory and its application, to go through the rhetoric's history which has always been focused on areas pertinent to persuasion. In this overview, I avoided to deal with the contemporary theories (and leave them to another occasion) because in the turn of the twentieth century, the new rhetoric broke down with the old tradition, the emphasis on persuasion, and new meanings and theories have promulgated in a quantity and audacity unprecedented in the history of rhetoric that the scope of the present article does not allow to cover.

Key words : *rhetoric, rhetorical theory, classical rhetoric, persuasion.*

the Ubiquitous Challenge (pp. 513--520). Springer.

Nerbonne, J., & Kretzschmar, W. (2003). Introducing Computational Techniques in Dialectometry. In *Computers and the Humanities* (Vol. 37, pp. 245–255). Netherlands.: Kluwer Academic Publishers.

Reinaud, M. (1856). *Rapport sur le Tableau des dialectes de l'Algérie et des contrées voisines*. Paris.

Salim, L. (2011). *Etude de Geogrphie Linguistique Chaoui sur les Plans Phonetico-phonologique et Lexical*. Mouloud Mammeri De Tizi Ouzou.

Szmrecsanyi, B. (2008). Analyzing aggregated linguistic data, 1–27.

Team, R. C. (2017). R: A Language and Environment for Statistical Computing. Vienna, Austria: R Foundation for Statistical Computing. Retrieved from https://www.r-project.org/

Zastrow, T. (2011). *Neue Analyse- und Visualisierungsmethoden in der Dialektometrie*. akultät der Eberhard Karls Universität.

Dialectometrique. *Computers and the Humanities, 16*, 69–84.

Goebl, H. (2010). Dialectometry: Theoretical Prerequisites, Practical Problems, And Concrete Applications (Mainly With Examples Drawn From The "Atlas Linguistique De La France", 1902-1910). *Dialectologia. Special Issue, 1*, 63–77.

Haimerl, E. (2006). Database Design and Technical Solutions for the Management , Calculation , and Visualization of Dialect Mass Data. *Literary and Linguistic Computing*, *21*(4), 437–444. https://doi.org/10.1093/llc/fql037

Heeringa, W. (1970). *Measuring Dialect Pronunciation Differences using Levenshtein Distance*. University of Groningen.

Jack Grieve. (2011). The use of spatial autocorrelation statistics for the analysis of regional linguistic variation. In A. Z. and A. Lüdeling (Ed.), *Proceedings of Quantitative Investigations in Theoretical Linguistics 4* (pp. 34–36). Humboldt-Universität zu Berlin.

Jeszenszky, P., & Weibel, R. (2015). Measuring boundaries in the dialect continuum. *Proceedings of the AGILE*.

John Nerbonne, Rinke Colen, Charlotte Gooskens, Peter Kleiweg, and T. L. (2011). Gabmap — A Web Application for Dialectology. *Dialectologia Special Issue II*.

Kimble, G. H. T. (1941). The Berbers of Eastern Algeria. *The Geographical Journal*, *97*(6), 337–347. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/1788169 Accessed:

Lafkioui, M. (2008a). Dialectometry Analyses Of Berber Lexis. *Folia Orientalia*, *44*, 71–88.

Lafkioui, M. (2008b). Pour la démarche géolinguistique de la standardisation des variétés amazighes du Rif. *Afrika Focus*, *21*(1), 97--102.

Mucha, H., & Haimerl, E. (2005). Automatic Validation of Hierarchical Cluster Analysis with Application in Dialectometry. In *Classification*

valuable insights into the importance the geolinguistic studies of Berber in general and Chaoui language in specific. The major limitation of this study is the focus on geographical variable and the total neglect of sociocultural issues of the region. A key strength of the present study was the integration of the levenshtein algorithm along with implementation of correlation nonexperimental design. It is recommended that further research be undertaken in the historical and social areas.

List of Reference:

Basset, R. (1883). *Notes de Lexicographie Berbere*. (E. Lerous, Ed.), *Journal Asiatique*. Paris.

Case, A. R., & Dialectometry, O. F. (2009). New insights into the use of vdm: some preliminary stages, *2*, 23–35.

Chaker, S. (1988). L â€™ Etat D â€™ Annexion Du Nom. In *Encyclopédie berbère* (Vol. 4, pp. 686–695).

Chaker, S. (1995a). Derivation (linguistique). In *Encyclopédie berbère* (Vol. XV, pp. 1–2).

Chaker, S. (1995b). Dialecte. In *Encyclopédie berbère* (Vol. XV, pp. 1–5).

Goebl, H. (2008). Brève Introduction Aux Problèmes Et Méthodes De La Dialectométrie. *Revue Roumaine de Linguistique*, *1–2*, 87–106.

Goebl, H. (2014). L ’ Impact De La Polynymie Des Cartes D ’ Atlas Sur Le Résultat. *Linguistique Romane et Linguistique Indoeuropéenne*, 243--260.

Goebl, H. (1982). Atlas, Matrices Et Similarities: Petit Apercu

Bouaghi comprises three main linguistic groups each has its own syntactic and lexical uniformity even though mutual intelligibility remains between both the geographic and ethnic communities.

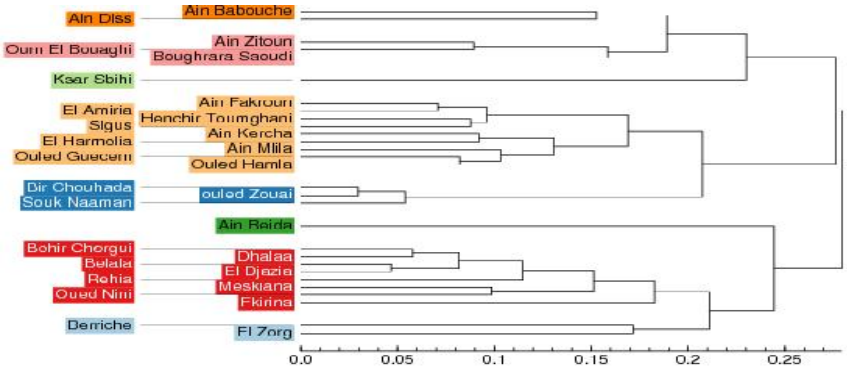

Figure 3: Dendrogram showing the three linguistic groups in the city Oum El Bouaghi

The first question in this study sought to determine how geographic distance determines linguistic difference. The results of this study indicate that to an adequate extent language variation is determined by the length of distances between the different municipalities of the city of Oum El Bouaghi. There are, however, other possible explanations for the regression seen on the correlation of the results is that they may be due to other intervening variables as the ethnic elements or due to historic variable that we failed to control. This is why these findings may be somewhat limited by cultural and historical factors. In the future research, research questions that could be asked should include the historical and ethnic variables that are key elements in the general sociocultural factors of the region.

Conclusion

Returning to the question posed at the beginning of this study, it is now possible to state that geographic distance has a great impact on the linguistic difference. Although this study focuses on the geographical element as an independent variable, the findings may well have a bearing on sociocultural aspects or historical ones. The empirical findings in this study provide a new understanding of how Chaoui language diversification is assisted by the vast geographical landscape of the plain region of the Chaouia. Notwithstanding the relatively limited sample and the very short lexeme list, this work offers

Correlation

Another statistical analysis was used based on nonexperimental studies a correlation experimental design was administered. The aim from this latter is to interpret how linguistic data are influenced by geographical distance. A plot with local regression and asymptotic regression was designed and the value seen on the plot chart shows the value of a: 0.03243 and b: 0.32503. The value of these two numbers is very small which indicates that there is a very low signal ratio in the data. Also the value of c equals 23.87622 which mean that linguistic variation is measurable over a large geographic distance. These statistical results can be clearly seen on figure 2 where linguistic difference is plotted with geographic distance. After that, a linguistic distance matrix was designed were the language distance is clearly seen, as table 3 shows.

Figure 2. Plot of Geographic distance with linguistic difference

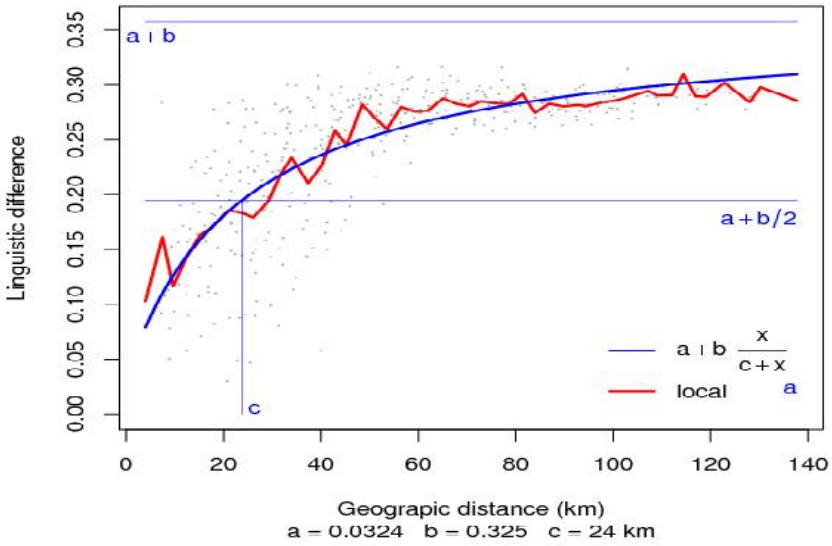

Dendrogram

An MDS analysis is to provide a visual representation of the linguistic distances among the municipalities. The pair-wise aggregate linguistic distances analysis between all sites are analysed to give birth to a chart as seen on figure 2. As seen on the figure it is apparent that the city of Oum El

1.1 Levenshtein distance

The collection of data was conducted over the course of the growing period of the second semester of 2016. All the work on the computer was carried out using R (Team, 2017) software for statistical analysis and GABMAP (John Nerbonne, Rinke Colen, Charlotte Gooskens, Peter Kleiweg, 2011) an online software for dialectal data mining and visualization. In order to understand how geographical distance regulates linguistic variation, a levenshtein algorithm was applied to compare between the linguistic strings: where addition, omission or substitution of sounds were given the value of 1 between each location and the rest of the other municipalities at the level of each string that is to say each lexical item in used as a basis to compare between all the municipalities of the city of Oum El Bouaghi. As Tables 1 and 2 display an example of how the operation processes at the both levels: lexical and syntaxic form of the Berber word *camel* and the sentence: *I am older than you.* This comparison is made between four Municipalities where the linguistic distance between Ain Babouche and Ouled Guecem is 3 and Ain Babouche and Berriche at the syntactic level is 5. This function was repeated with all the 105 lexemes in a binary comparison between all the 29 municipalities.

Table 1. Binary distance matrix of the lexeme "Camel" between Ain Bebouche and Ouled Guecem municipalities

Ain Babouche — Ouled Guecem

a	l	a	g	h		m	i	
a	l		g	h	a	m		
		1			1		1	3

Table 2. Syntactic distance of the sentence **I am older than you** between Ain Babouche and Berriche municipalities

Ain Babouche — Berriche

n	a	t	c	h	SP	A	k		t	h	a	r	SP	m	a	n	n	a	k	
n	a	t	c	h	SP		k	a	t	h		r			a	n	n	a	k	
						1		1			1		1	1						5

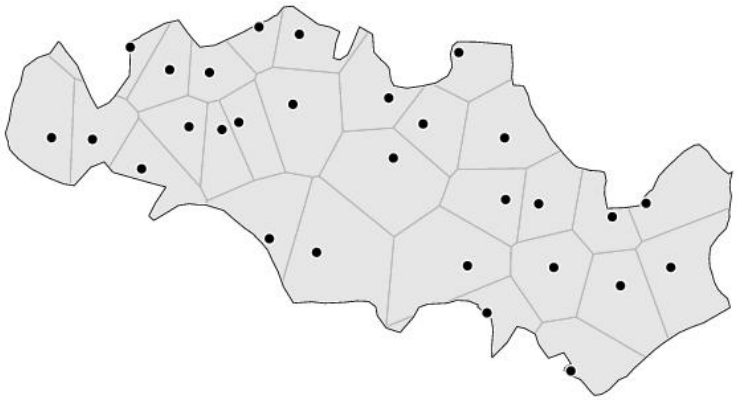

Figure 1: The Main municipalities of the city of Oum El Boughi where the research was conducted

The fundamental criteria for selecting the subjects were as follows:

- Informants are born in the Chaoui region.
- They are fluent speakers of the Chaoui language
- The Chaoui language is spoken at home by all members of the family.
- Both sexes are given the same opportunity to take part in this study.
- Though, very old informants are valued since they preserve the original Chaoui vocabulary and rarely use Arabic loan words, this research avoided NORMS (Non-mobile Old Rural Males) and all the criteria of modern Sociolinguistics were applied.

Data were collected using a questionnaire where the informants were asked to fill the appropriate Chaoui word in front of the equivalent Arab one. The list of 105 words is selected from the Chaoui vocabulary under the criteria set by Swadesh list, as aformentioned. The method applied in this study in String Edit Distance Tokenized. The local incoherence is 0.36 which means that the results drawn from these municipalities are valuable and reliable because the Lower the values for Local incoherent are the better the results will be. Also the Cronbach's Alpha of the questionnaire is 0.39 percent which means that the validity of the questionnaire is high and can be trusted as a tool of collection and measurement of the linguistic data aggregated.

Methods in Dialectometry

Recently, a considerable literature has grown up around the theme of dialectometry in general (Haimerl, 2006; Heeringa, 1970; Mucha & Haimerl, 2005; Nerbonne & Kretzschmar, 2003; Szmrecsanyi, 2008). Dialectometry has been studied extensively since the last decade of the twentieth century and, as a concept in computational linguistics, it is widespread among scholars in northern Europe, Germany the USA and other parts of the world. It is also fundamental to contemporary linguistics since computational tools have given larger perspectives to linguistic studies. Nerbonne and Heeringa are major contributors in this field with their numerous scientific articles. "In dialectometry, the dialect data collected mostly in language lexicon or dialect dictionaries are analysed by means of quantitative methods (statistics, information theory, etc.) with the aid of electronic data processing systems and methods"(Zastrow, 2011). The aim is to make the linguistic structures between the individual dialects of a language visible. The levenshtein algorithm is one of the key components of dialectometry. Evidence suggests that geographical distance is among the most important factors for a diverse language. In recent years, researchers have shown an increased interest in Berber dialectometry. Lafkioui (2008) has been attracting considerable interest since the beginning of 2000. One advantage of using computational approaches to study dialect variation is that it allows the synthetic quantitative analysis and apprehension of linguistic atlas using geolinguistic and numerical taxonomies. Both geolinguistic and statistical calculations are displayed on charts using VDM Visual Dialectometry designed in 2000 by Edgar HAIMERL (Hans Goebl, 2010; Jeszenszky & Weibel, 2015).

Chaoui Dialectometry

Twenty one informants from all the municipalities of the city of Oum El Bouaghi were recruited for this study, as in the map bellow figure 1.

on how the morphological form of noun changes from one variety to another and insisted on its specificity as it ". . . is one of the most delicate points of Berber grammatical system" (Chaker, 1988). Moreover, few recent studies (Lafkioui, 2008a, 2008b) have shown that Amazigh language in Morocco is positively related to geographic distance . Lafkioui's Numerical dialectometry analyses of Rif-Berber lexis where she applied cluster analysis and multi-dimensional scaling found a positive correlation between the independent variable, geographic distance, and the dependent variable, lexical variation. As Lafkioui argues:

> "In terms of linguistic planning, dialectometry can provide a koinè based on the quantitative classification of their linguistic facts according to the criterion of resemblance / difference. This koinè should, however, be backed up by comparative analyzes of a historical and typological type in order to create a true reference representing as closely as possible the linguistic variation of the tariff as well as its uniformity" (2008b).[1]

More recent examples of descriptive statistics in Chaoui language variation can be found in the works of Lounissi Salim (2011) where linguistic charts and tables were presented to display the linguistic variation of Chaoui .

All of the studies reviewed here, either traditional or contemporary, support the hypothesis that North African Berber variation is caused by the vast geographical distance. Besides, the need for an accurate dialectometric study is a necessity to understand fully Amazigh language.

[1] Au plan de l'aménagement linguistique, la dialectométrie peut fournir une koinè moyenne des variétés rifaines fondée sur la classification quantitative de leurs faits lin- guistiques suivant le critère de ressemblance/différence. Cette koinè devrait cependant être épaulée par des analyses comparatives de type historique et typologique afin de créer une véritable référence représentant le mieux plus possible la variation linguistique du tarifit ainsi que son uniformité.

Chaoui language variation according to geographical distance. My personal experience as a researcher in dialectometry and lecturer in sociolinguistics at the University of Larbi Ben Mhidi in the city of Oum El Bouaghi has prompted this research. This study does not engage with all the Chaoui lexis in its details this is why establishing linguistic variation and geographical dimension goes beyond its scope. Throughout this paper, the term dialectometry will refer to "the measurement of dialect differences, i.e. linguistic differences whose distribution is determined primarily by geography" (Nerbonne & Kretzschmar, 2003). In this work we are going to approach the literature related to Berber dialectology in general and the Chaoui linguistic studies in specific with the aim of highlighting the linguistic works and contributions on this language. Then, we are going to advance the main methodological features and approaches to undertake this study. Finally, we are going to discuss the results drawn from this research.

Literature Review:

What we know about Chaoui dialectology is largely based upon traditional empirical studies that investigated and plotted many linguistic and cultural features with geographical maps (Basset, 1883; Chaker, 1995a). The academic literature on Chaoui language is extensive and focuses particularly on this Amazigh variety as a one unified language. The major scholars of Berber studies have never mentioned how Chaoui varies according to either geographical or social dimensions; they have focused on the grammar of the language as an entity rather than as a language with different dialects. Awareness of the Chaoui (Chaouia, Shawia) is not recent, having possibly first been described in report about the Algerian dialects in the school of oriental languages, in 1856 by M, Reinaud. This latter mentioned that the tribes dwelling the mountainous chain in mid Constantine are called Chaouia (Reinaud, 1856). In his book the "Berbers of Algeria", Kimble described how the Chaoui language ". . . owes more to Arab influence than does Kabyle, because they live in closer contact with the nomadic caravan life of the Sahara" (1941). Eventhough Reinaud and Kimble mentioned Chaoui their studies still lack accurate linguistic investigation. The first serious analysis of Chaoui emerged in (1883) in the seminal work of Rene Basset "Notes de Lexicographie Berbere" where he compared the lexis of this variety with the other Amazigh one. Much of the previous research on Chaoui dialectology has been exploratory in nature. Salem Chacker focused

What we know about language variation and geography comes from accounts by Goebl and many other dialectologists till Peter Trudgill. To date, there has been little agreement about how best to design linguistic atlases and how to approach in scientific research the linguistic diversity in remote geographical areas. Also, there is a current paucity of high-quality research on nonexperimental research in Berber dialectometry. Previous studies have failed to consider the geographical element as an independent variable that modifies considerably the linguistic variation of the Berber language; however, there has been no empirical evidence that clarifies the lexicostatistics of the Chaoui language and its clear distribution on the geographical distance. Previous studies in Chaoui dialectology have suffered from several conceptual and methodological weaknesses. Many sociolinguists from the Maghreb have highlighted linguistic variation broadly and mentioned the isoglosses between different regional varieties either in traditional inaccurate maps, as in the works of André Basset (Chaker, 1995b), or researchers were unable to collect and draw geolinguistic data from the vast and complex mountainous area of the Aures until the vast plains in the South of Constantine. The extent to which geographical distance affects linguistic features of Chaoui is still poorly highlighted by many Dialectologists. In this context, this paper comes to investigate the design and the implementation of lexicostatistical as well as geographical techniques to understand fully how Chaoui of the plains correlates with geographical features of the region. This study seeks to answer the following specific hypothesis: In the city of Oum El Bouaghi, Chaoui 's lexical features vary due to geographical distance. The null hypothesis is: In the city of Oum El Bouaghi, Chaoui 's lexical features do not vary due to geographical distance. This study draws on two theoretical frameworks: First a levenshtein algorithm was applied on 105 words list questionnaire based on Swadesh list (Zastrow, 2011) which are "expected to be culturally neutral and stable over time, a real influence is kept to a minimum and diachronic conclusions are potentially justified" (Jack Grieve, 2011). In this questionnaire informants write the equivalent of the word in Arabic in their local Chaoui dialect. Also a non-experimental study was conducted were the researcher sought to find a correlation between geographical distance and linguistic diversity. The experimental work presented here provides one of the first investigations into how to measure

الملخّص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر المسافة الجغرافية على الاختلاف اللغوي. تم تصميم استبيان لاستخلاص مدونة أمازيغية استنادا إلى قائمة سواديش. تم تطبيق خوارزمية ليفنشتين لقياس المسافة اللغوية بين جميع بلديات مدينة أم البواقي. كما تم استخدام تصميم تجريبي للارتباط لإجراء الدراسة وقياس مدى اختلاف اللغة تبعا للمسافة الجغرافية للمنطقة البربرية في الشاوية. أظهرت النتائج تأثيرا إيجابيا للمسافة الجغرافية على التنوع اللغوي للغة الشاوية، وتم تأكيد الفرضية البديلة. تطبيق الإحصاءات الاستنتاجية جنبا إلى جنب مع خوارزمية ليفنشتين يساعد في فهم كيفية تقاطع اللغة الأمازيغية مع البعد الجغرافي.

كلمات مفتاحية: قياس اللهجي، علم اللهجات، علم اللغة الأمازيغي، مسافة الليفينشتاين، الجغرافية اللسانية.

Introduction

Studies on Berber dialectometry represent a growing field in linguistics and language of the minorities. Both concepts of physical distance and linguistic diversity are central to the study of the impact of geographical features on language variation. Traditionally, Hans Goebl (2008, 2014, 2010, 1982) has subscribed to the belief that language variation according to geographical distance can be measured. Traditionally, linguistics scholars have subscribed to the belief that language boundaries or isoglosses with all its types are geolinguistic zones that can be measured and the amount of linguistic diversity can be delimited. Since the appearance of dialectometry imaginary linguistic boundaries has been subject for further clarification. The impact of geographical distance on language diversity was a key issue in dialectology, traditional linguists tried to study the relationship between language and geography with poor approaches and sketchy methodological steps. Both the choice of the linguistic features as well as the sampling of remote populations subdued inadequacy. However, knowing the importance of the impact of geographical elements in determining linguistic variation is primordial. Results from earlier studies demonstrate a strong and consistent association between geography and language. It has been observed that the larger the geographical distance is the diverse the linguistic features will be.

Journal of Milev Research and Studies
ISSN : 2392 - 5361
fifth Issue / Juin 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

Measuring Chaoui Linguistic Variation in the City of Oum El Bouaghi: A Dialectometric Study

قياس التنوع اللساني في اللهجة الشاوية بمدينة أم البواقي: دراسة ديناليكتوميترية

Bouri Hadj
Belkaied University, Tlemcen Algeria.

Received date: 13/02/2017 *Accepted paper: 04/06/2017*

Abstract :
This study aims at measuring the impact of geographic distance on the linguistic difference. A questionnaire was designed to elicit Chaoui lexis based on the Swadesh list. A levenshtein algorithm was applied to measure the linguistic distance between all the municipalities of the city of Oum El Bouaghi. Also, a correlation experimental design was administered to conduct the study and measure how language varies according to the geographical landscape of the Berber region of the Chaouia. The results show a positive influence of the geographical distance on the Chaoui linguistic diversity and the alternative hypothesis was confirmed. The implementation of inferential statistics along with the levenshtein algorithm helps in understanding how the Berber language intersect with its geographical landscape.
Key words: *dialectometry, dialectology, Berber linguistics, geolinguistics levenshtein distance.*

Inglehart, Robert and Pippa Norris.“The True Clash of Civilizations.” Foreign Policy 135 (Mars-April., 2003): 62-70.

Jacques Derrida, Learning to Live Finally: The Last Interview. Jean Bimbaum. Trans. Pascale-Anne Brault Michael Naas. Palgrave MacMilan, 2007.

Kumar, Sanjeev.H.M, “Responding to Western Critiques of the MuslimWorld: Deconstructing the Cliché of Islamophobia and the Genealogies of Islamic Extremism.” British Journal of Middle Eastern Studies 42. 4 (2015):579-98.

Todorv, Tzvetan.The Fear of Barbarians: Beyond the Clash of Civilizations. Trans. Andrew Brown. Chicago: The University of Chicago, 2010.

Weber, Samuel. “Rogue Democracy.” Diacritics 38. 1/2 (Spring-Summer):104-113, 115-120.

Whiting, Savannah Kate. The Algerians’ Emergency is also Our Own: Jacques Derrida, Pierre Bourdieu, and the Comité International de Soutien aux Intellectuels Algériens. A Thesis Submitted to the Faculty of Wesleyan University in Partial Fulfilmentfor the Degree of Bachelor of Arts. 2013.

in Philosophy.Ed. Richard Kearney and Mark Dooley. London: Routledge, 1999. 65-83

Derrida, Jacques. "To Forgive: The Unforgivable and the Imprescriptible". Questioning God. John D. Caputo, Mark Dooley, and Michael J. Scanlon. Eds. Bloomington: Indiana University Press, 2001. 21-51.

Derrida, Jacques. "Autoimmunity: Real and Symbolic Suicide-A Dialogue with Jacques Derrida.". Philosophy in a Time of Terror.Dialogues with Jürgen Habermas and Jacques Derrida.Ed. Giovanna Barradori. Chicago: The University of Chicago Press, 2003. 85-156.

Derrida, Jacques. "Faith and Knowledge,"Acts of Religion. Ed. Gil Anidjar. New York: Routledge, 2002.

Derrida, Jacques. "Hospitality, justice and responsibility: a dialogue withJacques Derrida."Questioning Ethics: Contemporary Debates in Philosophy, Ed. Richard Kearney and Mark Dooley. London: Taylor & Francis e-Library, 2002 .65-83.

Derrida, Jacques. "Hospitality", Acts of Religion. Acts of Religion.Ed. Gil Anidjar. New York: Routledge, 2002. 356-420.

Derrida, Jacques. "On Forgiveness."On Cosmopolitanism and Forgiveness.Trans. Mark Dooley and Michael Hughes. New York: Taylor & Francis e-Library, 2005.25-60.

Derrida, Jacques. "Taking Sides for Algeria.' Negotiations: Interventions and Interviews, 1971-2001. Ed. Elizabeth G. Rottenberg. Stanford: Stanford University Press, 2002. 117–24.

Derrida, Jacques. "The Other of Democracy, the 'By Turns': Alternative and Alternation". Rogues: Two Essays on Reason. Stanford: Stanford University Press, 2005.28-41.

Derrida, Jacques. Acts of Religion. Ed. Gil Anidjar. New York: Routledge, 2002.

Derrida, Jacques. Of Hospitality. Stanford: Stanford University Press, 2000.

Derrida, Jacques. On Cosmopolitanism and Forgiveness.Trans. Mark Dooley and Michael Hughes. New York: Taylor & Francis e-Library, 2005.

Derrida, Jacques. The Politics of Friendship. Trans. George Collins. London: Verso, 2005.

Derrida, Jacques. The Politics of Friendship. Trans. George Collins. London: Verso, 2005.

Habib, M, A, R. "Deconstruction and Islam."(January 4, 2005). Web. 15 June 2016. <http://habib.camden.rutgers.edu/talks/deconstruction-and-islam/ >

democracy. In fact, secular extremists are worse than religious extremists. Both of them need a culture of tolerance.

For Derrida, true religious people are not fundamentalists. They are more likely to accept and permit Others' religious beliefs. He writes: "I am persuaded that authentic believers, those who are truly Jewish, Christian, or Muslim, those who are truly living their religious beliefs and not simply endorsing the dogma of those religions, are more ready to understand the religion of the other and to accede to that faith, whose universal structure I have just described, than others"(*Islam and the West*58).

Derrida makes friendship central to his discussion of the concept of the political. Derrida discusses the possibility of "a friendship without hearth […] a friendship without presence, without resemblance, without affinity, without analogy"(*Politics of Friendship* 154). Westerners might forge bonds of friendship with Muslims. This friendship is not necessarily based on symmetry and sameness; it might occur despite dissymmetry and difference. In fact, there are few things that divide us, but many things draw us together. Thus, we should insulate ourselves from the demand that everyone must take sides in a pitched struggle of "Us" against "Them". This conflict is always converted into a morality play. If one is right, then the other has to be wrong. The "Us" and "Them" mentality has to be changed by transcending one's tribe and remaining on a universal plane.

References

Achrati, Ahmad. "Deconstruction, Ethics, and Islam." Arabica 53. 4 (October 2006):.472-510.

Bradley, Arthur. "The Theocracy to Come: Autoimmunity: Deconstruction, Islam", Politics to Come: Power, Modernity and the Messianic. Ed. Arthur Bradley and Paul Fletcher. London: Continuum, 2010.

Derrida, Jacques and Jurgen Habermas, "Introduction: Terrorism and the Legacy of the Enlightenment." Philosophy in a Time of Terror. Dialogues with Jürgen Habermas and Jacques Derrida. Ed. Giovanna Barradori. Chicago: The University of Chicago Press, 2003. 1-24.

Derrida, Jacques. "Hospitality, Justice and Responsibility: A Dialogue with Jacques Derrida." Questioning Ethics: Contemporary Debates

the strongest, where 'might is right'; it is a supplementary mark of sovereignty, the good face of sovereignty"(127).In "Faith and Knowledge", Derrida says:

> For the concept of tolerance strictosensu, belongs first of all to a sort of Christian domesticity. It is literally, I mean behind this name, a secret of the Christian community. It was printed, emitted, transmitted and circulated in the name of the Christian faith and would hardly be without relation to the rise, it too Christian of what Kant calls 'reflecting faith'-and of pure morality as that which is distinctively Christian. The lesson of tolerance was first of all an exemplary lesson that the Christian deemed himself alone capable of giving to the world (59).

In fact, tolerance is not only a Christian virtue; it is also inherent in Islam. When Omar entered Jerusalem, for instance, he did not do any harm to Christians. He respects them and allows them to practice their religion. In Islam, there is no compulsion. God the almighty says: "No compulsion is there is Islam"(2:256). Tolerance, in Islam, is also clear when the prophet Mohammed (PBBUH) says to the polytheists: "To you your religion, and to me mine"(109:6). God also says: "And for his saying: 'My Lord, surely there are people who believe not' yet pardon them and say: 'Peace' soon they will know"(43:88-89). In Islam, people are asked to be merciful not just with other human beings but also with animals and nature.

Derrida calls for religious tolerance. According to him, "the religion of the other must be recognized and respected, as well as his mother tongue"(*Islam and the West* 45).Derrida insists on the necessity of religious tolerance, especially in an age that is characterized by secularism and religious decadence. He states: "I believe that the secular today must be more rigorous with itself, more tolerant toward religious cultures and toward the possibility for religious practices to exist freely, unequivocally, and without confusion" (*Islam and the West* 51). Unfortunately, secularism in the West holds dear, and it becomes the real enemy of peace and

Islam, the monotheism "about which even the most ignorant know that it too has always presented itself-perhaps even more than Judaism and Christianity-as a religion, an ethics, and a culture of hospitality"(365).. Algeria gavea very good example of howto extend hospitality to others.Helen Cixous describes Derrida's longing for the Algerian Islamic culture which made him feel shrouded in an exceptional and genuine sense of hospitality. Cixous writes:

> [The black years were] the troubled and turbulent time of texts of vigilant friendship such a *Partipris Pour L'Algerie* (Taking a stand for Algeria)[and] of his great seminar on L'hospitalité, or as he would say, L'hostipitalité. The epigraphs of those seminars remind us of this feature specific to Islam, the duty of Hospitality. Philosophy and recent memory from an alliance here, for if there is an experience missing from French culture, it is surely that of Hospitality. And the Algerian children that we once were retain their nostalgia for the welcoming reception of the Algerians(Qt in Savannah Kate Whiting 133).

Like Hospitality, forgiveness is very essential for the politics of reconciliation. For Derrida, wherever forgiveness appears, it is embedded in a religious heritage, which Derrida defines as Ahrahamic 'in order to bring together Judaism, the Christianities, and the Islams"("On Forgiveness"34).Forgiveness is important for preventing never-ending cycles of violence and vengeance. It is likely to heal wounds and help reconstruct the shattered relationships.

True forgiveness is that which forgives the unforgivable.According to Derrida, forgiveness is possible "only where it seems to be impossible, before the un-forgivable, and possible only when grappling with the im-possible"("To forgive the unforgivable" 35).For Derrida, tolerance originates in the Christian world, and it is a Christian virtue. In his words, tolerance is "a Christian virtue, or for that matter a *Catholic* virtue"(161). What the quote implies is that tolerance does not exist in Islam or Judaism. Tolerance, according to him, is "always on the side of the 'reason of

> space,your home, your nation. It is unbearable. If, however, there is purehospitality it should be pushed to this extreme ("Hospitality, Justice, and Responsibility" 70).

For Derrida, hospitality involves welcoming the best and the worst people. Thus, the West is supposed to welcome the influx of refugees and immigrants without any conditions inspite of the danger that some of them might pose, Derrida states: "For unconditional hospitality to take place you have to accept the risk of the other coming and destroying the place, initiating a revolution, stealing everything, or killing everyone. That is the risk of pure hospitality and pure gift, because a pure gift might be terrible too" ("Hospitality, Justice, and Responsibility"71). Fear of Muslims makes the West reluctant to offer hospitality to Muslims, and the laws of immigration become tough. Despite terrorism, the West should be very welcoming to others, because hospitality is likely to develop mutual acceptance and understanding among Christians, Muslims, and Jews. And it makes them live in peace and unity.

In*Acts of Religion*, Derrida speaks about the Arab-Islmaic hospitality though "with shyness and prudence"(405) as he avows. He made a special reference to Hatim Al TA I who lived in the second half of the 6th century A.D. This man, who was a poet, was very famous for generosity and hospitality. In his discussion of pre-Islamic hospitality,Derrida writes

> I gave a three-year seminar on hospitality, in which I often refer not just to Christianity or to Judaism, but also to preIslamic culture. The hospitality which was required among nomadic communities was such that when someone lost his way in the desert, the nomadic communities should receive him, should offer him hospitality, for three days. For three days they had the obligation to feed him and look after him ("Hospitality, justice and responsibility" 71).

In fact, Islam is a hospitable religion. It asks Muslims to be kind and welcoming to others. In *Acts of Religion*, Derrida draws attention to

enhance intercultural diversity and dialogue. Derrida criticizes Kant's conditioned hospitality, and he opposes it to what he calls "'unconditioned' or 'pure' hospitality, which is without conditions. It does not seek to identify the newcomer, even if he is not a citizen" ("Hospitality, Justice, and Responsibility" 70). In his book *Of Hospitality*, Derrida calls for an absolute and unconditioned hospitality.He states that "absolute hospitality requires that I open up my home and that I give not only to the foreigner, but to the absolute, unknown, anonymous other, and that I give placeto them, that I let them come, that I let them arrive, and take place in the place I offer them, without asking of them either reciprocity (entering into a pact) or even their names"(25). Hospitality requires opening our hearts and minds to the foreigner without limitations on their cultural and religious practices. Real hospitality is extended to the strangers who are not expected or invited. If one welcomes only those who are expected and known in advance, this is not hospitality for Derrida. According to him,

> Pure and unconditional hospitality, hospitality itself, opens or is in advance open to someone who is neither expected nor invited, to whomever arrives as an absolutely fo reign visitor, as a new arrival, nonidentifiable and unforeseeable, in short, wholly other. I would call this a hospitality of visitation rather than invitation."("Autoimmunity: Real and Symbolic"128-29).

After 9/11, Western countries become inhospitable to Muslims who are seen as a real threat to peace and security in the West. In the times of war, it becomes more urgent to accept others in one's home regardless of their identity and their differences. Derrida explains that

> unconditional hospitality implies that you don't ask the other, thenewcomer, the guest, to give anything back, or even to identify himselfor herself. Even if the other deprives you of your mastery or your home,you have to accept this. It is terrible to accept this, but that is the conditionof unconditional hospitality: that you give up the mastery of your

> exchange is possible through words, through thoughts, and not through force, if such a dialogue and exchange are possible without resorting to force, they must occur on that horizon of a democracy to come, which is not connected to a nation-state, which is not connected to citizenship, to territoriality (*Islam and the West 44*).

Dialogue is possible by following a democracy that is not imposed by violence but one that is established in a peaceful way. This democracy as Derrida reiterates should be independent of the nation state structure, transcending the boundaries of religion and culture.

Derrida criticizes autonomy that makes the subject indifferent to others' individuality and their right to be different. He writes: "I would be tempted to suggest that the freedom of such an individual also presupposes a certain heteronomy, that is, a certain acceptance of the law of the other"(*Islam and the West* 51). Subjectivism or individualism makes the individual define himself as a subject who is supreme in himself; hence, he views others who are different from him as objects. In his conversation with Mustapha Cherif, Derrida states: "The world in which I speak is absolutely heterogeneous"

Approaching other cultures is likely to lift hatred and correct some misunderstandings about them. The clash of civilization might occur, because no efforts are made to decipher the cultural identity of the Other. Mustapha Cherif opines that "Ignorance is the primary cause of hatred. In the North and in the South, education has abandoned a common base; and we have seen a decrease in the study of the culture of the other"(*Islam and the West* 3). So, studying others' culture is very important for increasing cultural dialogue. Getting in touch with other cultures is likely to appease fear and hatred between strangers and weave threads of trust. According to Derrida, people should have faith in each other in order to get connected. He sates: "I cannot address the other, whoever he or she might be, regardless of his or her religion, language, culture, without asking that other to believe me and to trust me […] One's relationship to the other, addressing the other, presupposes faith"(*Islam and the West*57-8).

In his writings, Derrida discusses forgiveness and hospitalityare likely to deconstruct the polarity West/Islam and

Mustapha Cherif's book refutes Samuel Huntington's clash of civilizations; "There is no inevitable confrontation nor intrinsic clash of civilization in their history […] On the contrary Islam has participated in the emergence of the modern Western world; through its cultural and spiritual values, it is close to Judeo-Christian Greco-Roman ethics, norms, principles, regardless of the very real differences, divergences and uniqueness of each" Islam and the West (21)..Civilizations do not clash; they are rather collaborative. Difference between civilizations does not create any conflict. They rather make them fertilizing for each other. In this regard, Derrida writes: "I believe that one of our primary intellectual responsibilities today is to rediscover the sources and the moments in which those currents, far from being in contrast, truly fertilized each other"(*Islam and the West* 39). History has shown how different cultures can enrich and fertilize each other. Medieval Spain, for instance, witnessed an era of convivencia marked by the peaceful co-existence of Muslims, Christians, and Jews. Islam can play a key role in forging bonds of intimacy among people who belong to different cultures. So, difference rather than sameness is the main characteristic of civilization in which race, religion, and nationality do not matter.

If Cherif believes in "dialogue" and "mutual understanding", Derrida assumes that addressing the other entails both "connection" and "interruption"(*Islam and the West*66). He even states that it is impossible to "rediscover a common memory" of humanity (*Islam and the West*22). Though Derrida avows that it is difficult to reconcile the West and the East, he is very hopeful that peaceful co-existence might be achieved.

For Derrida, dialogue requires a kind of democracy that should not be cosmopoliticalbut universal. In other words, it should go beyond the restraints of citizenship and the nation-state. Derrida states:

> Beyond all cosmopolitanism, there is a universal democracy, which goes well beyond citizenship and the nation-state. Therefore, I believe that if a dialogue is to be opened between what you call the West and the East, between the different cultural regions and the different religious regions of the world, if such as

secular, Muslims want Islam to be an integral part of democracy. Mustapha Chérif says: "We need freedom, modernity, and progress without losing our souls"(92).Because Islam calls for equality, freedom and justice, it is likely to promote democracy. Sanjeev Kumar H.M. writes: "It must also be noted here that classical Islam not only recommended rebellionAgainst an impious leader, but also founded a conceptual foundation for the development of democracy. Concepts such as shura (consultative body),ijma(consensus) and masliah (utility) pointed to an affinity between Islam and democracy"("Responding to Western Critiques"589). In fact, Democracy is not evacuated from the Islamic milieu. The Arab Spring, for instance, is a proof that the Arab-Islmaic world is longing for democracy.

Derrida calls for the necessity of achieving a civilizational concord in which Muslims, Christians, and Jews live together in peace. Derrida writes: "I believe that plurality is the very essence of civilization. By plurality, I mean that alterity, the principle of differences and the respect for alterity, are the principles of civilization. Therefore, I don't imagine a homogeneous universal civilization; that would be the opposite of a civilization"(*Islam and the West* 80). Civilization is the widest community where equality is evidently the most fundamental right. This civilization is supposed to include different people who belong to different cultures and have different worldviews. According to Derrida, a "civilization must be plural; it must ensure a respect for the multiplicity of languages, cultures, beliefs, ways of life"(*Islam and the West* 81). A universal civilization is the embodiement of a crossover between Islamic and non Islamic civilizations. It transcends radical, cultural, and religious barriers. According to Cherif, "Universal civilization belongs to everyone and is owned by no one"(37). Civilization is pluralist, and it embraces all humans. Peaceful co-existence requires opening rooms for pluralism and multiculturalism. Stubborn rejection of difference leads to wars and conflicts which vindicate our failure as humans. According to Derrida and Habermas, "the essence of terror is not the physical elimination of whomever is perceived to be different but the eradication of difference in people, namely of their individuality" (*Philosophy in a time* 7) .This applies to terrorists as well as to the West who wants to convert the Others to their style of life.

Islam. According to Habib, Islam, for the West, is a construct that embodies all the negative characteristics that are viewed as opposed to the Western values. In his words, Islam is "a mere construct, motivated ultimately not by objective inquiry but by imperial and colonial aims. We can see the same procedure operative today in many media portrayals of Islam"("Deconstruction and Islam"). The sharp opposition has been erected between Islam and the West can be deconstructed by bridging the ontic gap between Islam and the West and debunking the Western myth that Islam is the arch-enemy of democracy and the West's cherished human rights.

If in *Rogues*, Derrida describes Islam as the Other of democracy, elsewhere he rejects this opposition. Derrida groups Islam, Judaism, and Christianity together by referring to them as 'monotheisms', 'Abrahamic revelations', or 'Abrahimic heritage'For Derrida, Islam belongs to the so*called "the people of the Book."

Derrida asserts the plurality of Islam. According to him, people should differentiate between Islam and Islamism;"Islam is not Islamism and we should never forget it, but the latter operates in the name of the former, and thus emerges the grave question of the name"("Faith and Knowledge" 46). In fact, Islam of Al Qaeda and ISIS is not the true Islam that is practised by true Muslims. In this respect, Giovanna Borradori writes: "The project of reconciling Islam and the West presupposes that there is only one Islam and one West. By contrast, and this is perhaps the key argument of the book, there is plurality in the West as well as multiple Wests"(*Islam and the West* xv). If Tony Blair and Geroge W. Bush do not represent Western liberal democracy, Osama Ben Laden and ISIS do not represent true Islam. In fact, war criminals, Tony Blair and Geroge Bush are elected democratically. However, Muslims did not elect Al Qaeda and ISIL as their representatives. They all refuse to line up behind these terroristic groups.Though Derrida makes a good position in differentiating between Islam and Islamism, his call for rereading and reinterpreting the Qur'an, as has been done by intellectuals like Mohammed Arkoun, is something that is opposed to Islam, which does not accept variety and multiplicity.

Indeed, Islam is not antagonistic to freedom and democracy. It rejects all forms of injustice and dictatorship, and it is supportive of democratic forms of government. A very important study conducted by Robert Inglehart and Pippa Norris shows that Muslims are more supportive of democracy than non-Muslims. If Western democracy is

> the world and not only in his or her own country (and wewill later come to this cosmopolitical dimension of a universal democracy,perhaps even independent of the nation-state structure), the task wouldconsist in doing everything possible to join forces with all those who, andfirst of all in the Islamic world, fight not only for the secularization of thepolitical (however ambiguous this secularization remains), for the emergence of a laic subjectivity (*Rogues*33).

The Western version of democracy does not fit in the Islamic world because of religious and cultural differences. It is worth mentioning that in the US, for instance, political discourses abound with religion. For instance, "God bless America" The war on terror was always described by George Bush as the war between good and evil. Referring to the Arab-Islamic countries and the US, Derrida says that "their political discourse is a religious discourse in its most dogmatic form"(*Islam and the West* 66).

Derrida, who is called by Giovanna Borradori the "prophet of the oppressed, the undocumented, and the unseen"(*Islam and the West* viii) identifies Islam as a victim of Western oppression. In "Faith and Knowledge", Derrida blames the Judaeo-Christian West which is waging a war against Islam. He says: "Wars of military intervention, led by the Judaeo-Christian West in the name of the best of causes (of international law, democracy, the sovereignty of peoples, of nations and of states, even of humanitarian imperatives), are they not also, from a certain side, wars of religion?"("Faith and Knowledge".63).In fact, the construction of European identity has always been at the cost of excluding Others. In the West, Islam represents the evil or the demon that must be exorcised. The Western myth that considers Islam as a violent religion that is opposed to democracy has been propagated by conspiracy theorists and Western media. Thus, Derrida calls for the need "to deconstruct the European intellectual construct of Islam"(*Islam and the West* 38).

Since deconstruction aims at questioning all identities and constructions, it is useful for deconstructing Western stereotypes of

attempt to submerge the Others into a single exclusive culture results in fierce conflicts. For Derrida, globalization has not promoted understanding between people. It rather increased division, and it results in inequality, famine, misery, unemployment,..etc. He writes:

> In an age of so-called globalization, an age where it is in the interest of some to speak about globalization and celebrate its benefits, the disparities between human societies, the social and economic inequalities, have probably never been greater and more spectacular (for the spectacle is in fact more easily ""globalizable ") in the history of humanity. Though the discourse in favor of globalization insists on the transparency made possible by teletechnologies, the opening of borders and of markets, the leveling of playing fields and the equality of opportunity, there have never been in the history of hu- manity, in absolute numbers , so many inequalities, so many cases of malnutrition, ecological disaster, or rampant epidemic("Autoimmunity: Real and Symbolic Suicide"121)

Because it is a kind of cultural and economic imperialism, globalization has failed to promote interaction, hospitality, peace, and justice. The West wants to democratize and modernize the West in its own terns and ways, hence, they ignore religious and cultural differences, and they even impose these values by force. Mustapha Chérif writes: "Apparently, today, modernity is not simply the secularization, which Derrida rightly recommends, but dehumanization, de-spiritualization, de-signification"(*Islam and the West*49).

Derrida's version of democracy is in line with the Western model, because it prefers the dissociation of the religious and the political. In his view,

> For whoever, by hypothesis, considers him-or herself a friend ofDemocracy in

a prophet, for example, is an act that is below morals and civilization. Thus, freedom of expression should respect what is held sacred in other cultures.

Derrida, who was very critical of Eurocentrism, admits that "since the very beginning of my work-and this would be 'deconstruction' itself-I have remained extremely critical with regard to European-ism or Eurocentrism […] Deconstruction in general is an undertaking that many have considered, and rightly so, to be a gesture of suspicion with regard to all Eurocentrism"(*Learning to Live Finally* 40). Derrida is very opposed to globalization which is synonymous withEuropeanisation and Americanisation. In other words, it seeks to reduce cultural differences and to universalize the Western one. Derrida states that

> what is often termed *mondialisation* in French, or 'globalization' as the Americans call it, has been a universal Europeanization through science and technology, and even those who oppose this Europeanization, even those who, through acts of terrorist violence, claim to oppose this violent Europeanization, this violent Americanization, do so most often using a certain technical, techno-scientific, sometimes techno-economic-scientific Europeanization […] I believe we must again look at concepts thoroughly. First I believe that, paradoxically, globalization hasn't occurred. It is a false concept, often an alibi; never has the world been so unequal and so marginally shareable or shared (*Islam and the West* 62).

The West wants to eliminate differences and make the world unified economically, politically, and culturally. The West believes that there is only one civilization which is the Western one. Hence, those who do not live in accordance with the norms of the West are seen as savage and inferior. In a nutshell, the West wants the Arab-Islamic world to define democracy, freedom, and modernization in its own terms. In fact, globalization is threatening to cultural diversity and richness. The blind ignorance and denial of other civilizations and the

rhetoric"(72-3). Todorov belies that the enemies of democracy are in the West; they are within and not without.

Todorov considers populism, for instance, as a major enemy of democracy. He is very critical of xenophobia and Islamophobia. He finds that the Other who can be accepted in the West is the one who is stripped of his cultural and religious values. He maintains that "The secular individual we imagine here is an abstract being, devoid of cultural characteristics, even though culture is part of human nature"(159). The French version of democracy, for instance, requires the exclusion of Islam. This radical secularism is a real threat to democracy.

Many Western countries' laws against Muslim immigrants, including banning the veil, the burqa, or the burkini, vindicate the West's illusion of democracy and their intolerance with the other cultures. In a secular nation like France, for instance, Muslims are restricted because of what they believe and wear. Muslim women, in particular, are subject to misogyny, oppression, and religious discrimination. They are not even allowed to decide about their own bodies. The burkini ban in many cities of France in August 2016 is sexist and racist. Freedom to act and think is central to democracy and this freedom should be given to all people without distinction. According to Todorov, in "a democracy, at least in theory, all citizens have equal rights, all inhabitants are equal in dignity"(8). Banning the burkini shows France's resistance to difference. While Muslim women tolerate Western women's lavish display of the flesh, Westerners do not tolerate the hijab, the burqa, or the burkini. Banning Islamic clothes is likely to stoke hatred, and secularism is likely to promote the "Us" and "Them" division.

The West which considers itself the epitome of democracy and human rights often prove the opposite by fueling hatred between cultures. Irresponsible free speech that is encouraged by the likes of Charlie Hebdo magazine promotes hatred and disunity. This free speech that aims at propagating stereotypes angered some radicals who killed some magazine cartoonists on 7 January 2015. Tzvetan Todorov argues that "a certain use of freedom can be a danger to democracy"(3). Charlie Hebdo's satirical magazine's caricatures that are insulting to the prophet Mohammed (PBBUH) divides people into two groups. The first claims to be Charlie Hebdo while the second claims to represent the prophet of Islam. The responsible use of free speech is important to maintain peace between cultures. Lampooning

'transcendental signifieds,' or concepts invested with absolute authority, which places them beyond questioning or examination"("Deconstruction and Islam"). Derrida hints at the imperfections of Western democracy, he encourages any criticism of Western systems and institutions. In his conversation with Mustapha Chérif, Derrida states: "it is your democratic right to criticize the insufficiencies, the contradictions, the imperfections of our systems. To exist in a democracy is to agree to challenge, to be challenged, to challenge the status quo, which is called democratic, in the name of a democracy to come. This is why I always speak of a democracy to come. Democracy is always to come"(43). For Derrida, a democratic system is supposed to give people the right to criticize the state of things including Western democracy that is considered as a perfect model.

In fact, democracy, in the West, is relative and not absolute. The West is not democratic in the others' view, because its democracy does not transcend its borders. In this regard, Derrida states: "I dare to dream of a democracy that is not simply tied to a nation-state and to citizenship. And it is under these conditions that one can speak of a universal democracy, a democracy that is not only cosmopolitical but universal"(*Islam and the West*44). Unfortunately, the West is democratic only within its borders, but outside, it violates the principles of democracy. In this context, Jacques Derrida writes: "What I call "democracy to come" would go beyond the limits of cosmopolitanism, that is, of a world citizenship."("Autoimmunity: Real and Symbolic Suicide"130). The US and some Western countries have waged heinous wars against the Arab-Islamic countries, like Iraq, Libya, and Afghanistan, to kill millions of them in the name of democracy and human rights. The tortures of Abu Ghraib in Iraq are in sharp contrast with the democratic principles and practices that the West is preaching. The West's use of violence to impose democracy is utterly undemocratic. Furthermore, it is a violation of democracy to make decisions for others and to interfere in their socio-political system. Joining hands with those who are in the vanguard of promoting democracy should be done in a peaceful way, because the end does not justify the means. Tzvetan Todorov concurs that "the violence of the means cancels the out the nobility of the ends. There are no humanitarian bombs or merciful wars: the populations who suffer them count the bodies and have no time for sublime

interventions in some countries like Iraq is not meant to spread democracy and freedom but rather for geopolitical and economic interests. The Western definition of terrorism is very biased. For instance, 9/11 is considered as a grave historical event, while the attacks on Gaza are seen as no event as if Americans are more human than Gazans. In fact, the war on terrorism has widened the chasm between Muslims and the West.

Islamic fundamentalism is a kind of auto-immunity because radical Muslims violate the teachings of the Qur'an and the prophet(PBBUH) in order to defend their principles. This auto-immunization of Islam is somehow similar to the auto-immunity of democracy. According to Arthur Bradley, it is possible to say that "modern political Islamism represents the auto-immunization of Islam: Islam must surrender the goal of the ummatu-l-muslimin– must attack its own immunity to the disease of secularism – precisely in order to preserve and sustain its own life. For me, at least, the logic of autoimmunity not only clarifies the complex relation between Islam and Islamism but enables us to get a firmer critical purchase upon the process of secularization that is happening"("The Theocracy to Come", Politics to Come 181). Arthur Bradley adds: "Just as Rogues describes the an 'aporia of democracy'. which led the Algerian government to suspend democratic elections in democracy's own name-so we must also speak of a corresponding 'aporia of Islamism'-which compels Islmaist parties like the FIS to embrace secularization in the name of building an anti-democratic Islamist state: each is forced to destroy some part of itself in order to give it chance for a future"(182).In the same vein, Olivier Roy suggests that Islamism is enhancing and paving the way for secularization. In his words, "the in-depth secularization of Islam is being carried out by people who are denying the very concept of secularism." He adds that "Islam is experiencing secularization, but in the name of fundamentalism"(Qt in *Politics to Come 181*).

Deconstruction theory challenges the centrality of the logos, the center, and the metaphysics of presence. It is based on the belief that truth is socially constructed, and it seeks to invert the hierarchical value of the binary. M. A. R. Habib sees the Western ideal of democracy as logocentric. According to him, "[m]odern equivalents" to the logos "in Western society might be concepts such as freedom or democracy. All of these terms function as what Derrida calls

> the "politics" of 'terrorism'("Autoimmunity: Real and Symbolic Suicide" 115).

A terrorist is not qualified by his race, religion, and nationality, but rather by his deeds .Derrida states that the "United States, Israel, Wealthy nations, and colonial or imperialist powers are accused of practicing states terrorism and thus of being 'more terrorist' than the terrorists of whom they say they are the victims"("Autoimmunity: Real and Symbolic Suicide"107). The West practices terrorism by invading the other countries in order to civilize people or fight terrorism. This holy war on terror will further increase the hostility between Muslims and the West.

In her war on terrorism, the US uses violence to defend its principles of democracy. Thus, it violates the ideal that she is defending, and she becomes no different from the terrorists that she is fighting. According to Derrida, after 9/11,

> we see an American administration, potentially followed by others in Europe and in the rest of the world, claiming that in the war it is waging against the "axis of evil," against the enemies of freedom and the assassins of democracy throughout the world, it must restrict within its own country certain so-called democratic freedoms and the exercise of certain rights by, for example, increasing the powers of police investigations and interrogations without anyone, any democrat, being really able to oppose such measures ("The Other of Democracy" 40).

In fact, the West's mission of spreading democracy and its war on terrorism has yielded opposite results and reveals its practice of terrorism. They committed heinous crimes in countries like Syria, Iraq, and Afghanistan, and they do not care a fig for humans' lives and rights which they pretend to defend. Their slogans are "full of sound and fury, but they signify nothing". The invasion of countries to eliminate terrorism is a kind of colonialism and a violation of democracy, because people were against Western invasions and interventions. All Muslims are convinced that the aim of military

open to many readings. This view of Muslims' sacred book is adamantly rejected by the majority of Muslims.

Despite some of his strange views vis-à-vis Islam, Derrida tried to deconstruct the Manichean binary that structured the war on terror. He has alleviated fear from Islam by deconstructing the myth/meaning of 9/11 and showing its autoimmunity In his discussion of 9/11, which is seen as a "major event", Derrida compares terrorism to autoimmunity, a term used to refer to the immune system attacking itself. Jacques Derrida states: "Immigrated, trained, prepared for their act in the United Sates by the United States, these *hijacker*s incorporate, so to speak, two suicides in one: their own […] but also the suicide of those who welcomed, armed, and trained them"("Autoimmunity: Real and Symbolic Suicide" 95).The West, for Derrida, is contributing to its self-destruction, because "The United States and Europe, London and Berlin, are also sanctuaries, places of training or formation and information for all the 'terrorists of the world"("Autoimmunity: Real and Symbolic Suicide"101). The US played a major role in the emergence of terrorism. During the cold war, they trained Al Queda and provided it with weapons to defeat the Soviet Union. So, the West is responsible for creating terrorism that attacks them. Examples include the creation of AlQaeda and ISIS in which many Westerners were recruited. For Derrida, "The "terrorists" are sometimes American citizens, and some of those of September II might have been; they received help in any case from American; they took American airplanes, took over the controls and took to the alr in American airplanes, and took off from American airports"("The Other of Democracy" 40).

Terrorists are now living in Europe and America, and they cannot, in fact, be considered as Others. Derrida points out that

> Those called 'terrorists' are not, in this context, 'others,' absolute others whom we, as 'Westerners,' can no longer un- derstand. We must not forget that they were often recruited, trained, and even armed, and for a long time, in various Western ways by a Western world that itself, in the course of its ancient as well as very re- cent history, invented the word, the techniques, and

interrupting and suspending the democratic procedures is considered as a threat to democracy, especially that the victorious party has not proved to be a risk to democracy.

The Algerian scenario was repeated in Egypt where the democratically elected president Morsi was removed because of his Islamic party which did not prove to be undemocratic. In fact, democratic elections in the Arab-islamic world are often interrupted. Britain gave a very good lesson of democracy and how democratic elections should not be annulled though people's decision might not sem to be wise. In the Brexit vote, the British people voted to leave the European Union. Though quitting the UN would cause many national self-harms, damages, and lost opportunities, people's will was respected. Seemingly, Derrida's 'autoimmunity' is applied only in the Arab-Islamic world.

For Derrida, democracy requires secularism or the separation between politics and the religious life. In other words, religion must be a private matter that should not be displayed in public. Derrida states that the idea of

> democracy implies a separation of state and religious power; that is, a radical secularism and a flawless tolerance that not only provide shelter for religious, cultural, and thus also cultural and linguistic communities against all terror – whether it be state terror or not – but also protect the exercise of faith and, in this case, the freedom of discussion and interpretation within every religion. For example, and in the first place here: in Islam, the different readings of which, both exegetical and political, must be allowed to develop freely, and not only in Algeria. This is, moreover, the best response to the anti- Islamism tainted with racism to which a so- called Islamist violence, or a violence that still dares to claim its roots in Islam, can give rise ('Taking Sides for Algeria' 122.).

Derrida's philosophy implies the distortion of the Koranic teachings and the reinterpretation of the Qur'an as if it is a literary text that is

majority of voters. The suspension of the elections is thought to be for the sake of protecting democracy from an Islamic party which might be a danger to it. However, the government violates the democracy by trampling on people's will and their right to choose their representatives. The ruling party did not protect democracy, but they were responsible for very tragic events that bring tears to eyes. Annulling the results of the elections pushed supporters of the FIS to take up arms. The fierce conflict between the military and the FIS turned Algeria into a battlefield of bloody massacres known as the dark decade.

Though the FIS was suspended, the Algerian government has never been democratic. In this regard and in his comment on the highly undemocratic character of the FLN, John Esposito writes: "Although called the Democratic and Popular Republic of Algeria, Algeria emerged as a populist-authoritarian state. It was ruled by successive autocratic FLN government"(*Islam and Democracy 152*)..John Esposito considers these elections as an utter failure of democracy. He writes: "One of the most dramatic failures of democratization in the early 1990s was in Algeria"(*Islam and Democracy After* 16). Though the Algerian government suspects the FIS of being undemocratic, the FLN government has always been attacked of being undemocratic in practice.

In fact, the decision to suspend or preserve the elections is at the hands of the government only, and this is in sharp contrast to democracy .In addition to that, the FIS's threat to democracy represents only the military governments' positions, which is not true, especially that it does not represent the position of the majority of people who opted for the Islamic Salvation Front. The government had no reasonable ground to worry that the FIS might put an end to democracy, especially that before the elections, the party gained the confidence of most Algerians. According the Maghreb Report March/April 1993, "with few exceptions, the FIS did not impose the veil, ban public bathing, close bars, or prevent women from voting or working. They did pass more conservative regulations in areas that were amenable to such measures."(Qtd in *Islam and Democracy* 163).By opting for the FIS party, Algerians express their desire for a democratic government without dismissing their Islamic cultural identity. But the ruling party, the FLN, and the Francophone ruling elite wanted a secular democracy which resembles that of the colonizer. The FIS got victory by democratic means. Thus,

Referring to the Algerian elections, Derrida writes: "When assured of a numerical majority, the worst enemies of democratic freedom can , by a plausible rhetorical simulacrum (and even the most fanatical Islmaists do this on occasion), present themselves as staunch democrats"("The Other of Democracy"34). The FIS was defeated by an undemocratic and authoritarian means. The elections were interrupted and suspended in January, and in February, the FIS party was banned by the ruling party which gained support from the West, especially France and the US. The FIS leaders were jailed and the Islamic newspapers were closed. In this regard, Samuel Weber comments: "Reacting to this election result, the FLN outlawed the FLN, imprisoned, tortured, and often tortured its leaders, adherents, and sympathizers"(112). The elections were suspended not because the FIS has proved to be opposed to democracy but for the simple reason that this party is an Islamic one. For those who adhere to the Western principle of democracy, all ills and wrongs are attributed to Islam that must scapegoated so that things will be straightened.

According to Derrida, the Algerian elections are an event that can be used "to illustrate the hypothesis of at least a certain Islam. And this Islam, this particular one and not Islamin general (if such a thing exists),would represent the only religious culture that would have resisted up until now a European (that is, Greco-Christian and globalatinizing) process of secularization, and thus of democratization, and thus, in the strict sense, of politicization"(31). The ruling party was responsible for destabilizing peace. Their violation of democracy by banning the winning party and annulling the elections stoke anger and violence, and it pushes the FIS party and its supporters to take revenge. To be sure, some Westerners ceased the opportunity to fuel this conflict.

Algerian elections of 1992 were broken off by the government, because the West and the government which was Western-oriented feared that the FIS's coming to power, though in a democratic way, would put an end to democracy. "The Algerian government and an important, while non-majority, part of the Algerian people (in truth of people foreign to Algeria) thus preferred to put an end (to democracy) themselves. They sovereignly decided to suspend democracy, at least provisionally *for its own good* and in order to take care of it, to immunize it against the worse and more probable aggression"(Qtd in Samir Haddad, "Derrida and Democracy at Risk" 35). The Algerian government reacted in an anti-democratic way by ignoring the

> the only, political issue of the future, the most urgent question of what remains to come for what is still called the political."(29).

For Derrida, a large population of Muslims, especially in the West, is very scaring because they will hinder the democratization process. In fact, Islam is seen as the sworn enemy of the West, an alternative to communism as a threat to Western civilization.

Following Derrida's logic of autoimmunity, democracy should suspend itself, or destroy a part of itself in order to protect itself. Autoimmunity is a biomedical phenomenon in which the individual's immune system attacks its own cells; hence, it damages itself from within. Derrida borrows this term in order to refer to a threat to democracy that comes from within. Democracy, for him, sometimes risks destroying part of itself in order to be preserved.Derrida and Habermas explain the suspension of the democratic elections of the 1990sin Algeria in terms of what he calls autoimmunity;"Autoimmune conditions imply the spontaneous suicide of the defensive mechanism supposed to protect the organism from external aggression" ("Introduction"20). So, autoimmunity means the violation of democracy in order to protect democracy from an imaginary threat. In accordance with Derrida's philosophy of autoimmunity, democracy in Algeria was attacked in order to preserve its survival. For Derrida, "Democracy has always been suicidal" ("The Other of Democracy" 33), because to "immunize itself, to protect itself against the aggressor(whether from within or without), democracy thus secreted its enemies on both sides of the front so that its only apparent options remained murderand suicide"("The Other of Democracy"35).

In his discussion of Islam which he thinks is antagonistic to democracy, reason, and philosophy,Derrida cites, as an example, the parliamentary elections inAlgeria in 1992. These elections were thefirst multiparty and the only democratic elections in Algeria. Derrida describes the military coup not as anti-democratic but as an "interruption" whose aim was to save democracy from itself. For Derrida, the rule of the FIS could have led "democratically to the end of democracy" as "they decided to put an end to it themselves" They decided "to suspend, at least provisionally democracy *for its own good*, so as to take care of it, so as to immunize it against a much worse and very likely assault"("The Other of Democracy" 33).

> allegation, the legacy and old name of 'democracy' ("The Other of Democracy" 29).

Derrida is undecided whether it is Islam or a certain Islam that is opposed to democracy, but the quote affirms his view of Islam as a religion which is the arch-enemy of democracy.

Despite his rallying cries to deconstruct Eurocentrism, Derrida could not escape thinking in a Eurocentric way. He considers Islamas an independent religion that is separate from Christianity and Judaism. Derrida titles the third chapter of *Rogues* "The Other of Democracy". In this essay, he states that

> the only and very few regimes, in the supposed modernity of this situation, that do not present themselves as democratic are those with a theocratic Muslim government. Not all of them, to be sure, but, let me underscore this, the only regimes that do not fashion themselves to be democratic, the only ones that do notpresent themselves as democratic, unless I am mistaken, are statutorily linked to the Muslim faith or creed(28-9).

So, for Derrida, Islam is the antagonist of democracy. He believes that democracy originally belongs to Europe and that it is embedded only in the Greco-Christian tradition. In the same essay, "The Other of Democracy", Derrida goes further to claim that the large number of Muslims make Islam a serious subject of investigation. This claim is reminiscent of Samuel Huntington's conspiracy theory of the clash of civilizations. He writes:

> If one thus takes into account the link between the democratic and the demographic, if one counts, if one calculates and does the accounts, if one wants rationally to give an account, an explanation or a reason [ren- dre raison], and if one takes into account the fact that this Islam today accounts for a large number of people in the world, then this is perhaps, in the end, the greatest, if not

> law (the 'Rushdie case' and among others-and the 'right to literature'), as a result of both the archaic and modern forms of its crimes 'in the name of religion,' as a result of its demographic dimensions, of its phallocentric and theologic-political figures (45-46).

So, here, Derrida's view is biased as he focuses on one type of fundamentalism which he identifies as "Islam" and not "Islamism". He does not make any difference between Islam and Islamic fundamentalism. He sees Islam as opposed to the West's cheriched values of reason, freedom, democracy, and modernity. For them, it poses an existential danger to the world.

Derrida's vehement criticism of Islam appears in other books like *The Trace of God* and *Politics of Friendships* which includes the imperative "not to deliver Europe over to Islam […] The stakes would be saving the political as such, ensuring its survival in the face of another who would no longer even be a political enemy but an enemy of the political", one who "shares nothing of juridical and the political called European"(*Politics of Friendship* 89). According to Derrida, the intrusion of Islam into Europe would constitute a real threat, because it is the antagonist of politics itself. His argument is that Islam is incompatible with the law and politics of Europe. Islam, for the Derrida, is not just the Other of democracy but also the Other of politics, a strange entity that is exotic to Europe. So, despite his attempt to deconstruct Eurocentrism, Derrida's view of Islam is Eurocentric. He endorses the Western view that all modes of government should melt in a single political system which is the Western one that is secular; hence, it is seen as sacra mount and true.

Derrida opines that Islam is the only religion that is resistant to democracy. In *Rogues*, he states:

> Islam, or a certain Islam, would thus be the only religious or theocratic culture that can still, in fact or in principle, inspire and declare any resistance to democracy. If it does not actually resist what might be called a real or actual democratization, one whose reality may be more or less contested, it can at least resist the democratic principle, claim, or

> often forgotten that, notably in its ties to the Arab world, and through all the forms of brutal immunitary and indemnificatory reactivity against a techno-economical modernity to which a long history prevents it from adapting, this "Islamism" also develops a radical critique of what ties democracy today, in its limit s, in its concept and its effective power, to the market and to the tele-technoscientific reason that dominates it. (*81*).

Derrida's view that Islamists are opposed to modernity and its technic-scientific aspects is not evident, because all fundamentalists now use these modern means to propagate their views and principles. But elsewhere, he avows that fundamentalists use the scientific and technological means which they revolt against. In the quote above, Derrida singles out Islamism as the most dangerous form of fundamentalism. He ignores Christian fundamentalism and Jewish fundamentalism, in particular, which resorted to ethnic and religious cleansing to found the state of Israel. Unfortunately, fundamentalism becomes a shibboleth of Islam despite the fact that radical Muslims do not represent true Muslims, because they have deviated from the teachings of the Qur'an. The terrorist acts that are carried out by Muslim fundamentalists are not legitimized by the Islamic law.

For Derrida, Islam is an impediment to the European process of secularization, and hence of democratization. In "Faith and Knowledge", Derrida states that

> among the Abrahimic religions, among the 'fundamentalisms' or the 'integrisms' that are developing universally, for they are at work today in all religions, what, precisely, of Islam? […] Everything that is hastily grouped under the reference to 'Islam' seems today to retain some sort of geopolitical or global prerogative, as a result of the nature of its physical violence, of certain of its declared violations of the democratic model and of international

both Christianity and Judaism. By and large, Derrida gives scant attention to Islam in his writings. But when he discusses it, his views are sometimes sympathetic but often Eurocentric.

In an international conference on religion, Derrida regrets the absence of Muslim scholars in such a very important discussion. He says:

> No Muslim is among us, alas, even for this preliminary discussion, just at the moment when it is towards Islam, perhaps, that we ought to begin by turning our attention. No representative of other cults either. Not a single woman! We ought to take this into account; speaking on behalf of these mute witnesses without speaking for them in places of the, and drawing from this all sorts of consequences"("Faith and Knowledge"43).

The conference was Eurocentric and exclusive of representatives from the Islamic world. These so-called mute witnesses could have been invited by Derrida. In this conference, Derrida depicts Islam as an inherently violent and primitive religion. It represents, in his words, "an archaic and ostensibly more savage radicalization of 'religious violence'"("Faith and Knowledge" 89). The event of 9/11, in particular, stirs a mad rush to describe Muslims as terrorists and Islam as a bloody and violent religion. The West's grave mistake is to blame all Muslims for what some radicals do. In fact, the terrorist does not have any identity or religion. In a footnote to "Faith and Knowledge", Derrida associates Islamic fundamentalism with primitivism. He says:

> This is testified to by certain phenomena, at least, of "fundamentalism" or of "integrism," in particular in "Islamism," which represents today the most powerful example of such fundamentalisms as measured by the scale of global demography. The most evident characteristics are too well known to dwell on (fanaticism, obscurantism, lethal violence, terrorism, oppression of women, etc.). But it is

of deconstruction is 'to overthrow the hierarchy' of dualism and the violent binary system of opposition which is at the foundation of philosophy […] To deconstruct […] is to reverse logocentrism, to displace the metaphysics of presence, and to overturn 'the imperialism of the logos"(472).Deconstruction tries to deconstruct hierarchical dualism that is inherent in Western philosophy. It makes binaries fuse, and it paves the way for new voices to emerge. In Derrida's terms, opposites are already united; they depend on each other integrally.

Derrida believes that Westerners, the self-appointed defenders of democracy, are encumbered by the burden of spreading democracy in the Muslim world. Derrida states that people should assist those who are fighting for democracy. In "The Other of Democracy", Derrida maintains that "whoever, by hypothesis, considers him- or herself a friend of democracy in the world and not only in his or her own country […] the task would consist in doing everything possible to join forces with all those who, and first of all in the Islamic world, fight […] for the secularization of the political (however ambiguous this secularization remains), for the emergence of a laic subjectivity"(33). So, for Derrida, the West is entitled to intervene wherever they feel democracy is lacking, especially in the Islamic world. The best examples are Iraq, Libya, and Afghanistan. Intervention in these countries has resulted in heinous crimes against humanity. A very important condition of democracy, according to Derrida, is secularization that is held dear in the West, but it is incompatible with the Islamic civilization. Derrida writes: "I believe that the democracy to come […] assumes secularism, that is, both the detachment of the political from the theocratic and the theological […] the secular space of the political and the religious space are not confused"(*Islam and the West* 50).Democracy, for Derrida, requires the secularization of the political and the public sphere. In other words, Derrida wants Muslims to share the Western principle of separating religion from politics.The West does not respect others' specificities. Those who do not surrender to the Western values of secularism are utterly rejected as the enemies of democracy.

In his writings, especially in "Faith and Knowledge", Derrida holds different views regarding Islam. In a context, he describes it as an alien to modernity. He also refers to it as the exploiter of technology. He sees it as unique. And, at times, he allies it with Judaism and opposes it to Christianity. Also, he views it as similar to

الملخّص:

منذ 9/11، برز الإسلام على أنه الأخر الجديد الذي يهدّد السلام والاستقرار في العالم. الإسلام والغرب أصبحا ثنائية متضادة يقصي بعضهما البعض . لقد أصبح الاسلام ينظر اليه على انه العدو اللذوذ للغرب و حقوق الإنسان و القيم العالية. ان الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا المولود بالجزائر يحمل بعض وجهات النظر ذات المركزية الأوربية حول الإسلام وهذا ليس من المستغرب بالنسبة لفلسفة تقوم على إبادة جميع أنواع السلطة بما في ذلك سلطة الدّين. ومع ذلك فإن تصّور دريدا أن الإسلام هو 'الأخر' للديمقراطية هو تناقض حاد مع أحد المبادئ الرئيسية لفلسفته التي تهدف إلى تفكيك الثنائيات وتحريك الهامش إلى المركز. يبيّن هذا المقال أن دريدا يظهر بعض المواقف المتعاطفة اتجاه الإسلام و أن فلسفته يمكن أن تستخدم لتفنيد الأسطورة الغربية التي تمثّل الإسلام على انه 'الاخر' العنيف و الغريب و المدمّر. إن النظرية التفكيكية لـ جاك دريدا تجعل من الممكن تفكيك القطبية الإسلام / الغرب وتفتح الحوار بين الثقافات.

الكلمات المفتاحية: النظرية التفكيكية، الإسلام، الغرب، جاك دريدا.

Since 9/11, Muslims have become despised people in the world that is torn into the binary opposition “Us” and “Them”. This way of thinking interms of binaries has been omnipresent in the West since Plato. Jacques Derrida, whose last years were marked by his engagement in politics, broke from Western metaphysics that is logocentric. A logos is a universal center, a transcendental signifier, and all signifieds refer back to it. So, Derrida tries to deconstruct logocentrism and all attempts to establish a system of binaries .full name Giovanna Barradori suggests another alternative instead of US and Them polarity, and this is, according to him, “a characteristically deconstructive move aimed at displacing the traditional metaphysical tendency to rely on irreducible pairs”(*Philosophy in a time of terror* 151). One of the main aims of deconstruction theory is to deconstruct binary oppositions and blur boundaries that are constructed by Eurocentric and Manichean thinking. In his explanation of Jacques Derrida’s deconstrcution theory, Ahmad Achrati states that “the aim

Journal of Milev Research and Studies
ISSN : 2392 - 5361
fifth Issue / Juin 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

Jacques Derrida, Islam, and the West

جاك دريدا، الاسلام والغرب

Dr Leila BELLOUR

Abdelhafid Boussouf University Center of Mila, Algeria.

Received date: 10/10/2016 *Accepted paper: 25/05/2017*

Abstract :

Since 9/11, Islam has emerged as the new Other that threatens the world's peace and stability. Islam and the West are polarized and antagonized. They are viewed as monolithic and exclusive binaries. Islam is seen as the arch-enemy of the West and its human rights and cherished values. The Algerian-born French philosopher Jacques Derrida holds some Eurocentric views regarding Islam, which is not surprising in the case of a philosophy that is based on the extermination of all kinds of authority including religion. However, Derrida's perception of Islam as the Other of democracy is in sharp contrast with the main tenet of his philosophy which aims at deconstructing binaries and moving the margin to the center. This paper vindicates that Derrida shows some sympathetic attitudes towards Islam and that his philosophy can be used to debunk the Western myth that represents Islam as a violent, exotic, and destructive Other. Derrida's deconstruction theory makes it possible to deconstruct the polarity Islam/West and open dialogue between cultures.

Key words : *Deconstruction theory, Islam, the West, Jacques Derrida.*

شروط وقواعد النشر في المجلة

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات هي مجلة علمية محكّمة نصف سنوية، تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن مديرية النشر بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر.

البحوث المقبولة للنشر يجب أن تتقيد بالشروط الآتية:

- ✓ يتقدم الباحث بطلب تحريري معنون إلى السيد رئيس هيئة التحرير لغرض نشر بحثه أو دراسته في المجلة. وإذا كان البحث مشتركا تقدم الطلبات كل على انفراد مع الإشارة إلى أسماء الباحثين المشاركين فيه.
- ✓ يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة بما فيها الإحالات، كما يجب أن يضم المقال ملخصا من 150 حتى 300 كلمة بلغتين إحداها اللغة العربية، فضلا على كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع تغطي الموضوع المتناول، وتقديم عنوان المقال باللغة الانجليزية.
- ✓ يكون المقال مضبوطا على قياس 23.5X16 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر، أما هوامش الصفحة فتكون كما يلي: من اليمين 2 سم ومن اليسار 1.5 سم، من الأعلى 1.5 سم من الأسفل 1.5 سم، و أن يكون الخط المستخدم من نوع (simplified Arabic) قياس (12) باللغة العربية و(Times New Roman) قياس (12) باللغتين الانجليزية أو الفرنسية، باستخدام برنامج (Microsoft Word).
- ✓ يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية (Note de Fin) على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- ✓ يرفق بالبحث إقرار وتعهد بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر أو المشاركة في المؤتمرات بتاريخ سابق لطلب نشره في المجلة. كما يجب إرفاق المقال باستمارة تحوي البيانات و المعلومات الأساسية عن صاحب المقال.
- ✓ يبلغ صاحب المقال باستلام مقاله، وكلّ مقال لا يوافق شروط النشر فإن هيئة التحرير ليست مسؤولة عن ابلاغ صاحبه.
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة فيها، والمادة المنشورة لا تعبّر إلاّ عن آراء أصحابها.

عنوان المجلة: رئيس تحرير مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ص.ب رقم: 26 RP ميلة 43000 الجزائر.

أو البريد الإلكتروني: **mrsjournalmilev43@yahoo.fr**

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث و الدراسات JMRS© 2017

(www.centre-univ-mila.dz/jmrs)

Journal Of MILEV Research and Studies

An International bi-annual refereed journal

Issued by the University Center of Abdelhafid Boussouf – MILA- ALGERIA

ISSN : 2392 – 5361 **e-ISSN : 2588 – 1663**

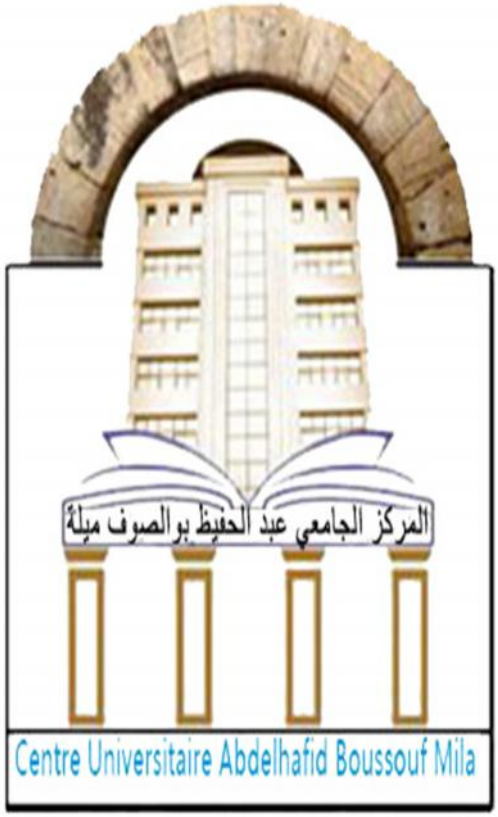

Dépôt légal N^0: 4396-2015